



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض
المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية

الجزء الأول

السنة السابعة والثلاثون

من ١ يناير ١٩٨٦

حتى ٣١ مايو ١٩٨٦

القسم الأول

**الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية**

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٠

برئاسة السيد المستشار رئيس محكمة النقض : احمد شوقي المليجي وعضوية السادة المستشارين
نواب رئيس المحكمة د / جمال الدين محمد محمود ، درويش عبد المجيد ، محمد ابراهيم خليل ،
محمد محمود راسم ، على عبد الحفيظ السعدني ، محمود شوقي احمد ، محمد رأفت خفاجي ،
جرجس اسحق عبد السيد ، منصور حسين عبد العزيز و محمد عبد المنعم حافظ .

(١)

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ القضائية " هيئة عامة "

(١) نقض " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . نظام عام .
الأسباب المتعلقة بالنظام العام ، للخصوم والنيابة العامة ومحكمة النقض إثارته ولو لم
يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع متى كانت مطروحة على محكمة الموضوع ووردت
اسباب الطعن على الجزء المطعون فيه من الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .

(٢) اختصاص " الاختصاص الولائي " . نظام عام . دفع . نقض .
الدفع بعدم الاختصاص الولائي . للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها في أية حالة كانت
عليها الدعوى . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . مؤداه . اعتبار مسألة الاختصاص الولائي
قائمة ومطروحة في الخصومة دائما والحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني
بالاختصاص . أثره . ورود الطعن بالنقض عليها سواء أثارها الخصوم أو النيابة العامة أم لم
يثيروها لسخولها في جميع الحالات في نطاق الطعون المطروحة على المحكمة . م ١٠٩ مرافعات .

(٣) نقض " الخصوم في الطعن " . دعوى " دعوى الضمان " .
اختصاص من كان خصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . وجوب أن تكون
له مصلحة في الدفاع عن الحكم . الطعن على الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية .
إختصاص من لم يكن خصما فيها في الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول اختصاصه .

(٤) اختصاص " الاختصاص الولائي " . تحكيم " ميثاق التحكيم " .
دعوى " دعوى الضمان " .

اختصاص هيئات التحكيم بالفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين إحداها وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة، م ٥٦ ق ٩٧ لسنة ١٩٨٣، تعلق ذلك بالنظام العام، أثره، لا ترد عليه إجازته أو قبوله.

١ - مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات انه يجوز للخصوم - كما هو الشأن بالنسبة للنياابة العامة ولحكمة النقض - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والاوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن.

٢ - مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ان الدفع بعدم اختصاص المحكمة لإنتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى اية حالة كانت عليها الدعوى ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص الولائى قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على محكمة الموضوع وعليها ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ويعتبر الحكم الصادر منها فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاصها ولائيا، ومن ثم فان الطعن بالنقض على الحكم الصادر منها يعتبر واردا على القضاء الضمنى فى مسألة الاختصاص سواء اثارها الخصوم فى الطعن ام لم يثيروها، أبدتها النياابة أم لم تبدها باعتبار أن هذه المسألة وفى جميع الحالات تعتبر داخلية فى نطاق الطعون المطروحة على هذه المحكمة.

٣ - لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن ان يكون خصما للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب ان تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم، واذ لم يكن المطعون ضدهم الآخرين خصوما للطاعنه فى دعوى الضمان الفرعية المطعون على الحكم الصادر فيها - وهى دعوى مستقلة بذاتها عن الدعوى الأصلية ولا تعد دفعا ولا دفاعا فيها - فإن اختصاصهم فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان النص فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته - المقابل لنص المادة ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة والقطاع العام - على أن " يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون " . مؤداه ان تختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل نزاع بين الجهات سالفة البيان - لانه لا يقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى القطاع الخاص بل تنتهى جميعها فى نتیجتها الى جهة واحدة هى الدولة ، وان هذا الاختصاص الولائى المتعلق بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته ولا تصح هذه المخالفة إجازة ولا يرد عليها قبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الورثة المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ١٠٠٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى أسوان على الشركة الطاعنة وتابعها المطعون ضده الثالث بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا اليهم مبلغ ستة آلاف جنيه تعويضا عن الأضرار التى لحقت بهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم بخطأ ارتكبه ذلك التابع أثناء قيادته سيارة مملوكة للشركة الطاعنة أدين عنه بحكم بات ، كما أقامت الشركة الطاعنة على شركة التأمين - المطعون ضدها الأولى - دعوى ضمان فرعية للحكم عليها بما عسى ان يحكم به ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١ فى الدعويين بالطلبات ، استأنفت شركة التأمين الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية بالإستئناف ١٦٧ لسنة ٥١ ق قنا ،

بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا شركة التأمين ورفضه بالنسبة لها ، وعرض الطعن على الدائرة المدنية في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدائرة المدنية قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٩ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية للفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فحددت جلسة لنظره وقدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم .

كما هو الشأن بالنسبة للنسبة للنيابة العامة ولحكمه النقض - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع وردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن ، وكان مؤدى نص المادة ١٠٩ منه أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة لإنتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص الولائي قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على محكمة الموضوع وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ويعتبر الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني باختصاصها ولأئياً ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض على الحكم الصادر منها يعتبر وارداً على القضاء الضمني في مسألة الاختصاص سواء أثارها الخصوم في الطعن أم لم يثيروها أبدتها النيابة أم لم تبدها باعتبار أن هذه المسألة وفي جميع الحالات تعتبر داخلية في نطاق الطعن المطروحة على هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت بعض أحكام محكمة النقض قد خالفت النظر المتقدم فإنه - وبالأغلبية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية المشار إليه - يتعين العدول عما قرره تلك الأحكام .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا شركة التأمين المطعون ضدها الأولى أنهم لم يكونوا خصوما للطاعنه فى دعوى الضمان الفرعية التى اقتصر الطعن على الحكم الصادر فيها .

وحيث إن الدفع سديد ، ذلك أنه لا يكفى فيمن يختصهم فى الطعن ان يكون خصما للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم ، واذ لم يكن المطعون ضدهم الأخيرين خصوما للطاعنة فى دعوى الضمان الفرعية المطعون على الحكم الصادر فيها - وهى دعوى مستقلة بذاتها عن الدعوى الأصلية ولا تعد دفعا ولا دفاعا فيها - فإن إختصاصهم فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى .
وحيث إن الطاعنه نعت بجلسة المرافعة على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص الولائى اذ قضى فى موضوع دعوى الضمان الفرعية فيما بين شركتين من شركات القطاع العام فى حين ينعقد الإختصاص الولائى بنظرها لهيئات التحكيم دون غيرها عملا بالمادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المقابلة للمادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة والقطاع العام .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك ان المقرر - فى قضاء المحكمة ان النص فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته - المقابل لنص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة والقطاع العام- على أن " يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون " مؤداه ان تختص هيئات التحكيم دون غيرها بنظر كل نزاع بين الجهات سالفة البيان - لانه لا يقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن فى القطاع الخاص بل تنتهى جميعها فى نتيجتها الى جهة واحدة هى الدولة ،

وان هذا الاختصاص الولائى المتعلق بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفته ولا تصح هذه المخالفة اجازة ولا يرد عليها قبول ، لما كان ذلك ، وكان النزاع فى دعوى الضمان الفرعية قائما بين شركتين من شركات القطاع العام فإن الاختصاص بنظرها ينعقد لهيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون دون غيرها بما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظرها وبإحالتها إلى هيئات التحكيم ، واذ قضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائى بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، ويتعين اعمالا لحكم المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها وبإختصاص هيئات التحكيم .

=====

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد احمد حمدي رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :
نواب رئيس المحكمة : محمد ابراهيم خليل ، سعيد احمد صقر ، وليم رزق بدوي ، عبد المنصف هاشم ،
رأفت خفاجي ، د. عبد المنعم احمد بركه ، ابراهيم عبد الحميد زغو ، منصور حسين عبد العزيز ،
محمد حسن عبد الوهاب و ابراهيم عبد المعطي بركات .

(٢)

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ قضائية " هيئة عامة "

عمل " العاملون بالقطاع العام " ادارات قانونية . دعوى " الصفة
في الدعوى " . محاماة .

الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالادارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته الى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بأحالة الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو الشركة على احد اعضاء الادارة القانونية بها أو منهم عليها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمي . لا يترتب بطلان على مخالفته .

يدل نص المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن -
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن
الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بها أمام المحاكم منوط
بالادارة القانونية في الجهة المنشأة فيها إلا ما يرى مجلس ادارة الهيئة العامة أو
المؤسسات العامة أو الوحدة الاقتصادية - وبناء على إقتراح إدارتها القانونية -
إحالته الى هيئة قضايا الدولة لمباشرتها أو الى محام خاص ولا يغير من ذلك ما
نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلائحة تنظيم

العمل فى الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام من أن " يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس إدارة الهيئة أو الشركة التى يعمل بها الدعاوى التى ترفع من أحد اعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم وذلك لتقرير إحالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها " فهو لا يعدو كونه إجراء تنظيميا لا يترتب بطلان على مخالفته، ومن ثم لا ينال من صحة الطعن بالنقض فى الاحكام التى تصدر فى الدعاوى التى يكون أحد طرفيها عضوا بالادارة القانونية المنشأة فى إحدى شركات القطاع العام أن يوقع صحيفة الطعن عن الشركة محام مقبول أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - وفى حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٨١ عمال جنوب القاهرة الابتدائية - على الشركة الطاعنة التى تعمل بها عضوا بالادارة القانونية بطلب الحكم بأحققتها فى التسكين على وظيفة مدير إدارة اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ . وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بأحققتها فى ذلك اعتبارا من ٧/١١/١٩٨١ . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٤٧٤ ، ٥٥٨ لسنة ٩٩ ق ، ضمت المحكمة الاستئنافى وندبت خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٦/٦/١٩٨٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بصيحفه أودعت قلم كتاب هذه المحكمة وقعها محام مقبول أمامها وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه . واذ عرض الطعن على الدائرة العمالية المختصة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأياها .

وحيث إن الدائرة المختصة رأت بجلستها المعقودة في ٢٢/٤/١٩٩٠ إحالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية للفصل في شكله عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وإذ حددت الهيئة جلسة لنظر الطعن قدمت النيابة مذكرة تكميلية رأت فيها قبول الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد نصت على أن " الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها ، وتقوم باداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج وتتولى الادارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : -

اولا : - المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات امام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الاحكام " كما نصت المادة الثالثة من ذات القانون على أن " يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها " فإن ذلك يدل على أن الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بها أمام المحاكم منوط بالادارة القانونية في الجهة المنشأة فيها الا ما يرى مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية - وبناء على اقتراح إدارتها القانونية - إحالته الى هيئة قضايا الدولة لمباشرته أو الى محام خاص ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلائحة تنظيم العمل في الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام من أن " يعرض مدير الادارة القانونية على رئيس مجلس ادارة الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع من أحد أعضاء الادارة

القانونية أومنها ضد أحد وذلك لتقرير إحالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها .
فهو لا يعدو كونه إجراء تنظيميا لا يترتب بطلان على مخالفته ، ومن ثم لا ينال من
صحة الطعن بالنقض في الاحكام التي تصدر في الدعاوى التي تكون أحد طرفيها
عضوا بالادارة القانونية المنشأة في إحدى شركات القطاع العام أن يوقع صحيفة
الطعن عن الشركة محام مقبول أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم السابق
صدوره من الدائرة العمالية في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٧ ق والاحكام التي صدرت على
نهجة تتفق وهذا النظر فلا يكون ثمة محل للعدول عن المبدأ القانوني الذي قرره في هذا
الشان .

وحيث إن الطعن بذلك يكون قد إستوفى أوضاعه الشكلية .



جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩١

برئاسة السيد المستشار : محمد احمد حمدي رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :
نواب رئيس المحكمة محمد ابراهيم خليل ، سعيد احمد صقر ، وليم رزق بدوي ، عبد المنصف أحمد
هاشم ، محمد مختار محمد منصور ، محمد فؤاد على بدر ، محمد رأفت خفاجي ، محمد أمين طعموم
، محمد عبد الحميد سند وكمال محمد نافع .

(٣)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ القضائية " هيئة عامة "

(١ - ٥) ايجار " ايجار الاماكن " " الامتداد القانوني للتأجير
المفروش " . قانون " تفسيره " " سريان القانون من حيث الزمان " .
نظام . عام . محكمة الموضوع " سلطتها في تفسير العقود " .
(١) المستأجر المصري لسكن مفروش . حقه في الاستفادة من الامتداد القانوني
لعقد الايجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . استمراره بالعين المدة
المحددة بالنص ولو انتهت مدة العقد .
(٢) الامتداد القانوني لعقد الايجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الايجار
صحيحا وناظرا .

(٣) الامتداد القانوني لعقد الايجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه
على عقود المساكن التي انتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون
سواء كان انتهاءها بانتهاء مدتها أم بالتنبيه بالاخلاء . عله ذلك . النص العام الصريح لا
محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهزاء قصد المشرع منه .

(٤) الاحكام الخاصة بالامتداد القانوني في قوانين ايجار الاماكن ومنها م ٤٦ ق
٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع
القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .

(٥) تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشه كان بقصد السكن .

١ - النص في المادتين ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب أنه حرصا من المشرع على معالجة أوضاع مواطنين استقرت بالسكنى فى أعيان استأجروها مفروشه لسنوات وحتى لا يطردوا منها بعد انتهاء مدة العقد ، فقد أعطى امتداد قانونيا لعقد ايجار الشقه المفروشه المؤجرة لمصرى بالشروط التى حددتها المادة ولو انتهت مدة العقد .

٢ - النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينطبق اذا توافرت شروطها المبينه بها ولو انتهت المده المتفق عليها عند العمل بالقانون طالما لم يسبق صدور حكم نهائى بشأنها ، ولا يؤدى ذلك الى استفادة كل ساكن بعين مفروشه من هذا الحكم بل يتعين بمقتضى صريح النص أن يكون قد أستأجرها لمدة خمس سنوات متصله سابقه على تاريخ العمل بالقانون ، ومن البديهي أن يكون عقد ايجاره صحيحا نافذا .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان النص عاما صريحا جليا فى الدلاله على المراد منه فلا محل لتقيده أو تأويله أو الخروج عليه بدعوى استهداء قصد المشرع منه ، لأن محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو لبس فيه ، فانه من ثم يتعين إعمال حكم صريح نص المادة ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى انطباقه على عقود المساكن المفروشه التى انتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون مما مفاده أن القانون أوقف الاثر المترتب على انتهاء العقد ، سواء كان انتهاءه بانتهاء المدة المعينه فيه طبقا لنص المادة ٥٩٨ من

القانون المدنى ، أم بالتنبيه بالاخلاء طبقا لنص المادة ٦٣ هـ منه ، والقول بوجوب ألا تكون العلاقة الايجارية قد انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون ليستفيد المستأجر من حكم المادة يتعارض مع صريح النص ، وهو ما لا يجوز .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا استحدث القانون الجديد احكاما متعلقه بالنظام العام فانها تسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونيه القائمه وقت نفاذه ولو كانت ناشئه قبله وأن الاحكام الخاصه بتحديد الاجرة والامتداد القانونى وتعيين أسباب الاخلاء فى قوانين ايجار الاماكن هى قواعد أمره ومتعلقه بالنظام العام ومن ثم يتعين إعمال حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المراكز والوقائع القانونيه القائمه والتي لم تستقر نهائيا وقت العمل بالقانون بصدور حكم نهائى فيها ولو كانت ناشئه قبل تاريخ العمل به باعتباره حكما من النظام العام لتعلقه بالامتداد القانونى لمكان يخضع لقانون ايجار الاماكن .

٥ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود للتعرف على ارادة المتعاقدين منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاها على ما خلصت اليه من أوراق الدعوى وعقد الايجار محل النزاع أن المطعون ضده قد استأجر العين مفروشه من مالكها بقصد استعمالها سكنا وظل بها مده تزيد على خمس سنوات متصله سابقه على تاريخ العمل بالقانون ، وأنه لا يغير من ذلك أن عين النزاع تقع فى مصيف ، وهو استخلاص سائغ له أصله الثابت بالاثبات وفى الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع وكاف لحمل الحكم فان النعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته جدلا فى سلطه محكمة الموضوع فى تقدير الادله وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٩٥٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية على المطعون ضده بطلب الحكم باخلاء الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له بمفروشاتها ، وقال بيانا لها انه اشترى العقار الكائنة به عين النزاع من مالكيها سنة ١٩٧١ وكان المطعون ضده وقتئذ يستأجرها مفروشة لموسم الصيف الا انه امتنع عن تسليمها بعد انتهائه بحجة انه استأجرها خالية . قضت محكمة الدرجة الاولى باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى ان المطعون ضده استأجر العين خالية ، وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ برفض الدعوى اخذا بدفاع المطعون ضده . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٨ لسنة ٣٣ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٨ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت القضية الى محكمة استئناف الاسكندرية للقصور فى التسبيب إذ لم يعرض الحكم لمستند أقر فيه المطعون ضده باستئجاره عين النزاع مفروشة ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦ حكمت محكمة الاحالة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على الدائرة المختصة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الدائرة المختصة رأت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤ ، احالة الطعن الى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ، واذ حددت الهيئة جلسة لنظر الطعن قدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأياها السابق .

وحيث انه لما كان النص فى المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها ، وذلك بالشروط المنصوص عليها فى العقد ، ولا يجوز للمؤجر طلب إخلائه إلا اذا كان قد أجراها بسبب اقامته فى الخارج وثبت عودته نهائيا أو اذا أخل المستأجر باحد التزاماته وفقا لاحكام البنود (أ ، ب ، ج ، د) من المادة ٣١ من هذا القانون " وفى المادة ٤٨ من ذات القانون على أنه " لا يفيد من احكام هذا النص سوى الملاك والمستأجرين المصريين " يدل - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - أنه حرصا من المشرع على معالجة أوضاع مواطنين استقرت بالسكنى فى أعيان استأجروها مفروشة لسنوات وحتى لا يطربوا منها بعد انتهاء مدة العقد ، فقد اعطى امتدادا قانونيا لعقد ايجار الشقة المفروشة المؤجرة لمصرى بالشروط التى حددتها المادة ، ولو انتهت مدة العقد ، ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى كان النص عاما صريحا جليا فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله أو الخروج عليه بدعوى استهزاء قصد المشرع منه ، لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، فانه من ثم يتعين اعمال حكم صريح النص فى انطباقه على عقود المساكن المفروشة التى انتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون ، مما مفاده ان القانون اوقف الاثر المترتب على انتهاء العقد ، سواء كان انتهاؤه بانتهاء المدة المعينه فيه طبقا لنص المادة ٥٩٨ من القانون المدنى ، أم بالتنبيه بالاخلاء طبقا لنص المادة ٥٦٣ منه ، والقول بوجوب ألا تكون العلاقة الايجارية قد انتهت قبل تاريخ العمل بالقانون ليستفيد المستأجر من حكم المادة يتعارض مع صريح النص ، وهو ما لا يجوز ، لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا استحدث القانون الجديد احكاما متعلقة بالنظام العام فانها تسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله وأن الاحكام الخاصة بتحديد الاجرة والامتداد القانونى وتعيين أسباب الاخلاء فى

قوانين ايجار الاماكن هي قواعد أمره ومتعلقه بالنظام العام ومن ثم يتعين اعمال حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المراكز والوقائع القانونيه القائمه والتي لم تستقر نهائيا وقت العمل بالقانون بصدور حكم نهائى فيها ولو كانت ناشئه قبل تاريخ العمل به باعتباره حكما من النظام العام لتعلقه بالامتداد القانونى لمكان يخضع لقانون ايجار الاماكن ، لما كان ذلك وكانت بعض احكام محكمة النقض قد اعتنقت الرأى بوجوب الاتكون مدة العقد قد انتهت قبل العمل بالقانون للاستفادة من حكم هذه المادة فانه يتعين العدول عما قررته هذه الاحكام .

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكليه .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين حاصل السبب الاول منهما ان الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك أنه اعمال حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم ثبوت انتهاء الاجارة قبل تاريخ العمل بهذا القانون بالتنبيه على المطعون ضده بموجب الانذار المعلن اليه بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٦ بعدم رغبة الطاعن فى امتداد عقد الايجار ، ومن ثم صيرورة وضع يد المطعون ضده على عين النزاع يد غاصب وانتفاء صفة المستأجر عنه ، وهو ما يعد إعمالا للقانون باثر رجعى ، ويؤدى الى استفادة كل ساكن بعين مفروشة من حكم المادة ولو كان بغير عقد او كان عقده باطلا بطلانا مطلقا او غير نافذ ، واما النص فى المادة على انطباق حكمها ولو انتهت مدة العقد فان المقصود منه هو انتهاء المدة المتفق عليها بعد نفاذ القانون ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعرض لدفاعه فى هذا الخصوص فقد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - وعلى ما سلف بيانه من ان حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينطبق اذا توافرت شروطها المبينه بها ولو انتهت المده المتفق عليها عند العمل بالقانون طالما لم يسبق صدور حكم نهائى بشأنها ، ولا يؤدى ذلك الى استفادة كل ساكن بعين

مفروشه من هذا الحكم بل يتعين بمقتضى صريح النص أن يكون قد أستأجرها لمدة خمس سنوات متصله سابقه على تاريخ العمل بالقانون ، ومن البديهي أن يكون عقد ايجاره صحيحا نافذا ، واما ما ذهب اليه الطاعن من تفسير العبارة " ولو انتهت المدة المتفق عليها " بانها تعنى العقود التى تنتهى بعد سريان القانون ، فانه يخالف التفسير الصحيح للنص لان المشرع ما كان بحاجة الى معالجة حالات العقود التى تنتهى بعد سريان القانون ما دامت قد لحقها الامتداد القانونى بعد استمرارها خمس سنوات متصله سابقه على العمل به ، لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النص فانه يكون قد اعمل صحيح القانون ، ويضحى هذا النعى على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الموضوع بان حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينطبق على عقد الايجار موضوع الدعوى لانه عقد موسمى لا يخول للمستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة الاخلال مدة الصيف وانه من ثم فان المطعون ضده لا يكون قد أستأجرها لمدة خمس سنوات متصله ، وهو شرط انطباق المادة ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع رغم تقديم الدليل عليه ، مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود للتعرف على ارادة المتعاقدين منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاها على ما خلصت اليه من أوراق الدعوى وعقد الايجار محل النزاع أن المطعون ضده قد أستأجر العين مفروشه من مالها بقصد استعمالها سكنا وظل بها مدة تزيد على خمس سنوات متصله سابقه على تاريخ العمل بالقانون وأنه لا يغير من ذلك أن عين النزاع تقع

في مصيف ، وهو استخلاص سائق له أصله الثابت بالاوراق وفيه الرد على ما أثاره
الطاعن من دفاع وكاف لحمل الحكم فان النعى لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا في
سلطة محكمة الموضوع في تقدير الادله وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .

=====

القسم الثانى

**(أ) الأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء،
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية**

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن و محمد هانى محمد مصطفى .

(٤)

الطلب رقم ١٥٩ لسنة ٥٢ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء - اقدمية -

تخطى القاضى من الفئة " ب " فى الترقية الى وظيفة قاض من الفئة " أ " . طلب تعديل اقدميته . لا يتأتى الا بالغاء القرار الجمهورى الصادر بتخطيه فى الترقية الى تلك الوظيفة . مؤدى ذلك . اعتبار طلبه من طلبات الالغاء التى يتعين تقديمها فى ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . تقديمه بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب .

اذ كان تعديل اقدمية الطالب لا يتأتى الا بالغاء القرار الجمهورى المتضمن تخطيه فى الترقية الى وظيفة " قاض من الفئة " أ " والذى ترتب عليه تأخير اقدميته فان طلبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون من طلبات الالغاء التى يتعين تقديمها فى ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، اذ كان ذلك وكان القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ الذى تضمن تخطى الطالب فى الترقية الى وظيفة قاض من الفئة " أ " قد نشر بالجريدة الرسمية فى ١٩/١٠/١٩٧٥ ولم يقدم طلب الغائه الا فى ١٩/٩/١٩٨٢ فانه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة

وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الأوراق - تتحصل في ان المستشار ...
تقدم في ١٩٨٢/٩/١٩ بهذا الطلب والذي انتهى فيه الى طلب الحكم بتصحيح أقدميته
أصليا بجعله سابقا على المستشار ... واحتياطيا بجعله سابقا على المستشار ... وقال
بيانا لطلبه انه عين من المحاماه في وظيفة قاض من الفئة " ب " بالقرار الجمهوري رقم
١٦٨١ لسنة ١٩٧٤ سابقا في ترتيب الاقدمية على زميليه المذكورين وتخطته وزارة العدل
بالقرار الجمهوري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ في الترقية الي وظيفة قاض من الفئة " أ " .
لعدم اشتغاله بالقضاء المدة اللازمة لتقدير كفايته الفنية ثم رقى الى تلك الوظيفة في
سنة ١٩٧٦ واذ ترتب على هذا ان تقدم عليه زميلاه المشار اليهما في ترتيب الاقدمية
الامر الذي تبينه عند ترقيته الى وظيفة مستشار في سنة ١٩٨٢ وكان يجب ارجاع
اقدميته الى ما كانت عليه فقد تقدم بطلبه . دفع محامى الحكومة بعدم قبول الطلب
لتقديمه بعد الميعاد وأبدت النيابة العامة الرأي بعدم قبوله كذلك .

وحيث إن الدفع في محله ذلك انه لما كان تعديل اقدمية الطالب لا يتأتى الا بالغاء
القرار الجمهوري المتضمن تخليه في الترقية الي وظيفة قاض من الفئة " أ " والذي
ترتب عليه تأخير أقدميته فان طلبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون من
طلبات الالغاء التي يتعين تقديمها في ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون
السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . اذ كان ذلك وكان القرار الجمهوري رقم ٨٩٣
لسنة ١٩٧٥ الذي تضمن تخلى الطالب في الترقية الي وظيفة قاض من الفئة " أ " قد
نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٥/١٠/٢ ولم يقدم طلب الغائه الا في ١٩٨٢/٩/١٩ فانه
يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : مرزوق فكري ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد هاني أبو منصور .

(٥)

الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء " اعاره "

اعارة القضاء الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية ، متروك لجهة الادارة تمارسه في حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها . التزام جهة الادارة قاعدة عامة مؤداها استبعاد من سبق اعارته . لا خطأ .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعارة القضاء الى الحكومات والهيئات الاجنبية - طبقا للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - متروك لجهة الادارة تمارسه في حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها ، وكانت وزارة العدل قد التزمت فيمن اعيروا لحكومة الكويت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ... بان لا تكون قد سبقت اعارتهم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين القضاء وهي قاعدة لها ما يسوغها من نص المادة ٦٥ المشار اليه ، وكان الثابت من الاوراق ان الطالب قد سبقت اعارته الى ليبيا فان ذلك القرار اذ اغفل اعارته لا يكون مخالفا للقانون او مشوبا باساءة استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - وعلى ما يبين من الاوراق - تتحصل في ان المستشار ... تقدم

بهذا الطلب في ١/٥/١٩٨٠ ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل للحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

وقال بياننا للطلب ان حكومة الكويت طلبت من وزارة العدل في سنة ١٩٧٨ اعارتها خمسة من رجال القضاء ممن مضى على عملهم بالقضاء خمسة وعشرون عاما للعمل بمحاكمها بدرجة وكيل محكمة ، واذ توفّر فيه هذا الشرط وتخطته رغم ذلك في الاختيار لتلك الاعارة الى زميليه المستشارين ... ، ... التالين له والذين لم يستوفيا تلك المدة ، وكان لا يبرر هذا التخطي سبق اعارته الى حكومة ليبيا لانه قطع هذه الاعارة بعد أقل من سنتين اثارا لمصلحة وطنية واذ جاء تخطيه على هذا النحو مشوبا بمخالفة القانون وسوء استعمال السلطة وألحق به اضرارا مادية وأدبية يستحق التعويض عنها فقد تقدم بطلبه .

طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب تأسيسا على ان الطالب قد سبقت اعارته الى ليبيا وان وزارة العدل اتبعت في الاختيار لهذه الاعارة قاعدة مؤداها ألا يكون المرشح لها سبقت اعارته ، وأبدت النيابة العامة الرأي برفض الطلب .

وحيث انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعارة القضاء الى الحكومات والهيئات الاجنبية - طبقا للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - متبوك لجهة الادارة تمارسة في حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها وكانت وزارة العدل قد التزمت فيمن اعيروا لحكومة الكويت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٧٨ بأن لا تكون قد سبقت اعارتهم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين القضاء وهي قاعدة لها ما يسوغها من نص المادة ٦٥ المشار اليه ، وكان الثابت من الاوراق ان الطالب قد سبقت اعارته الى ليبيا فان ذلك القرار اذ اغفل اعارته لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا باساءة استعمال السلطة ويكون الطلب على غير أساس متعينا رفضه .



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد احمد ، وحسين محمد حسن ومحمد هانى ابو منصور .

(٦)

الطلب رقم ١٢ لسنة ٨٣ القضائية " رجال القضاء "

(١) رجال القضاء " مرتبات " - " بدل سفر " .

طلب بدل السفر . ماهيته . من طلبات التسوية التى تقدم استنادا الى حق ذاتى مقرر مباشرة من القوانين وغير رهين بارادة الادارة . مؤدى ذلك . ان ما تصدره الادارة من اوامر وتصرفات بمناسبته لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية . اثر ذلك . عدم تقيد الطلب بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .

(٢) رجال القضاء " نذب " ، " بدل سفر "

الندب لا يرتب بذاته حقا للموظف فى بدل السفر . علة ذلك . استحقاق بدل السفر .
مناطه .

١ - طلب بدل السفر لا يعدو ان يكون من قبيل طلبات التسوية التى تقدم استنادا الى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القوانين واللوائح وغير رهين بارادة الادارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون ما تصدره الادارة من اوامر وتصرفات بمناسبته مجرد اعمال تنفيذية تهدف الى تطبيق القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الاجراء من جانبها قرارا اداريا بمعناه القانونى ومن ثم فان الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

٢ - النذب هو تكليف الموظف بمباشرة اختصاص معين فى غير مقر عمله الرسمى وهو بهذه المثابة لا يرتب بذاته حقا للموظف فى بدل السفر اذ ان

استحقاق هذا البديل طبقا للمادة الاولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ منوط بغياب الموظف غيابا مؤقتا عن مقر عمله الرسمى للجهة المنتدب منها يعود بعده اليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

ومن حيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان المستشار ... تقدم بهذا الطلب فى ١٣/٤/١٩٨٣ ضد وزير العدل للحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٨٦ ج قيمة بدل السفر الذى كان يستحقه عن المدة من ١/١١/١٩٨٢ وقال بياننا لطلبه ان وزير العدل ندبه خلال هذه الفترة للعمل بمحكمة طنطا بموجب القرارات الصادرين فى ٢٤/١٠/١٩٨٢ و ٣٠/٩/١٩٨٣ واذ جاء هذان القراران مخالفين للقانون فيما نصا عليه من جعل النذب بدون سفر فقد تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب شكلا بالنسبة للقرار الاول لتقديمه بعد الميعاد وطلب فى الموضوع رفضه . وأبدت النيابة العامة الرأى برفض الدفع وفى الموضوع بأحقية الطالب لبديل السفر عن مدة ستة شهور فقط .

وحيث إن الدفع فى غير محله ذلك لان الطلب لا يعدو ان يكون من قبيل طلبات التسوية التى تقدم استنادا الى حق ذاتى مقرر مباشرة فى القوانين واللوائح وغير رهين بإرادة الادارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تكون ما تصدره الادارة من اوامر وتصرفات بمناسبتة مجرد أعمال تنفيذية تهدف الى تطبيق القانون على حالة معينة فلا يكون هذا الاجراء من جانبها قرارا اداريا بمعناه القانونى ومن ثم فان الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ويكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان النذب هو تكليف الموظف بمباشرة اختصاص معين مقر فى غير عمله الرسمى وهو بهذه المثابة لا يرتب بذاته حقا للموظف فى بدل السفر ان استحقاقه

هذا البديل طبقا للمادة الاولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٤١ سنة ١٩٥٨ منوط بغياب الموظف غيابا مؤقتا عن مقر عمله الرسمى بالجهة المنتدب منها يعود بعده اليها ، واذ كان الثابت من الاوراق ان الطالب على اثر نقله الى محكمة استئناف المنصورة تقدم بطلب لنقله الى محكمة استئناف القاهرة لظروف صحية فتدبته وزارة العدل الى محكمة استئناف طنطا المدة الباقية من العام القضائى ثم نقلته بعد ذلك الى محكمة استئناف القاهرة واذ لم يترتب على هذا التدب غياب مؤقتا عن مقر عمله الرسمى بمحكمة استئناف المنصورة بل كان توطنه لنقله الى محكمة استئناف القاهرة فان شرط استحقاق بدل السفر يكون غير متوافر ويكون الطلب على غير أساس متعيينا رفضه .



جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
مرزوق فكرى ، صلاح محمد احمد ، وحسين محمد حسن ورمحمد هانى ابو منصوره .

(٧)

الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ القضائية " رجال القضاء "

(١) دعوى " التدخل فى الدعوى "

عدم جواز التدخل فى الدعوى ممن هو طرف فيها .

(٢ ، ٣) رجال القضاء " اختصاص " اجراءات " . قرار ادارى .

(٢) قضاء الالغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية . قاصر

على القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى

ذلك . أى عمل أو اجراء تقوم به جهة الادارة ولا يصل الى مرتبة القرار الادارى النهائى . عدم

جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .

(٣) القرار الادارى . ماهيته . قرار رئيس محكمة استئناف القاهرة وقرار مجلس القضاء

الاعلى الصادران تنفيذا للقرار الجمهورى بتعيين المدعى عليه فى وظيفة رئيس محكمة

استئناف القاهرة . ليسا من قبيل القرارات الادارية . عدم جواز المطالبة بالغائهما الا من

خلال مخاصمة القرار الجمهورى المشار اليه .

(٤) رجال القضاء " تعيين " ، " اجراءات "

قرار التعيين فى وظيفة قضائية اذ صدر فى الشكل الذى يتطلبه القانون ومن السلطة

الادارية المختصة باصداره وصادف محله من وظيفة قائمة لا يعتبر منعدا . وجوب تقديم طلب

الفائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن أو علمه

علما يقينيا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب .

١ - لما كان لا يجوز لمن كان طرفا فى الخصومة أن يطلب التدخل ، وكان

المدعى عليه الثالث ممثلاً في خصومة الطلب فإن طلبه التدخل فيها يكون غير جائز .

٢ - مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - أن اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض قاصر على طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشأن من شئونهم فلا يجوز التقدم الى هذه الدوائر بطلبات الغاء أى عمل أو اجراء تقوم به جهة الادارة ولا يصل بذاته الى مرتبة القرار الادارى النهائى .

٣ - اذ كان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين . وكان القراران الصادر اولهما من رئيس محكمة استئناف القاهرة رقم ١٧/٤/١٩٨٥ وثانيهما من مجلس القضاء الأعلى فى ٢٤/٥/١٩٨٥ ليسا من قبيل تلك القرارات الادارية النهائية ، وانما لا يعدو كل منهما ان يكون من الاعمال الاجرائية التنفيذية التى اتخذت فى سبيل تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٢ ، فانه لا تجوز المطالبة أمام هذه المحكمة بالغائهما الا من خلال مخاصمة ذلك القرار .

٤ - اذ خاصم الطالب القرار الجمهورى - الصادر بتعيين رئيس محكمة ... ناعيا عليه الانعدام بدعوى وروده على غير محل من وظيفة شاغرة يجوز شغلها قانونا ، وكان هذا العيب لو صح لا ينحدر بالقرار الى درجة العدم طالما أنه صدر فى الشكل الذى يتطلبه القانون ومن السلطة الادارية المختصة باصداره وصادف محله من وظيفة قائمة فان الطعن فيه يكون مقيدا بالميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية وهو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه علما يقينيا ، واذ كان القرار الجمهورى المذكور قد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ٣٢ فى ١٩٨٤/٨/٩ وقدم الطالب طلبه فى ١٩٨٥/٤/٢٨ أى بعد فوات الميعاد السالف الذكر مضافا اليه ميعاد المسافة

المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون المرافعات فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل في انه بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٥ تقدم المستشار ... رئيس محكمة استئناف القاهرة بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الاعلى والمستشار ... بصفته رئيس محكمة استئناف القاهرة للحكم بالغاء القرار الذي اصدره المدعى عليه الثالث برقم ١٧ في ١٧/٤/١٩٨٥ وقرار مجلس القضاء الاعلى في ٢٤/٤/١٩٨٥ باستمرار شغل الاخير لوظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة وأن يشغلها هو بعده .

وقال بيانا لطلبه انه بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٢١/٧/١٩٨٤ عين رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة على سبيل التذكار لوجوده وقتئذ في اعارة للجمهورية العربية اليمنية تنتهى في ١٨/٤/١٩٨٥ ، وبعد انتهاء اعارته تقدم لتسلم عمله الا ان المدعى عليه الثالث الذي عين معه بذلك القرار في ذات الوظيفة حال دون ذلك بقرار اصدره برقم ١٧ في ١٧/٤/١٩٨٥ بعدم الاعتداد باقرار عودته الى العمل الا في مجرد استحقاقه المرتب ، ولم يستجب وزير العدل الى طلب تمكينه من مباشرة أعمال وظيفته بدعوى أنها مشغولة بالمدعى عليه الثالث ومن ثم لجأ الى مجلس القضاء الاعلى في هذا الخصوص فأصدر قراره في ٢٤/٤/١٩٨٥ باستمرار شغل المدعى عليه الثالث لهذه الوظيفة على ان يشغلها هو بعده ، واذ جاء القرار ان المطعون فيهما معيين بمخالفة القانون لان من حقه باعتباره سابقا على المدعى عليه الثالث في ترتيب الاقدمية ان تناط به ادارة المحكمة ، هذا بالاضافة الى بطلان القرار الثانى لمشاركة ثلاثة من أعضاء المجلس في اصداره رغم سبق ابدائهم للرأى في النزاع لغير صالحه ، فقد تقدم بطلبه . وتمسك الطالب في مرافعته وفي مذكرة له باعتبار القرار الجمهوري المشار اليه مجرد عقبة مادية لا تحول دون القضاء له بطلبه قولا بأنه صدر

معدوما فيما تضمنه من تعيين المدعى عليه الثالث رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة وذلك لوروده على غير محل من وظيفة شاغرة يجوز شغلها قانونا وطلب المدعى عليه الثالث التدخل فى الطلب منضما الى وزير العدل وطلب الحاضر عن الحكومة الحكم أصليا بعدم قبول الطلب واحتياطيا برفضه . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت أولا - عدم قبول الطلب شكلا بالنسبة لرئيس مجلس القضاء الاعلى ورئيس محكمة استئناف القاهرة وثانيا - عدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد بالنسبة للقرار الجمهورى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٤ وثالثا - رفض الطلب موضوعا .

وحيث انه لما كان لا يجوز لمن كان طرفا فى الخصومة ان يطلب التدخل فيها ، وكان المدعى عليه الثالث ممثلا فى خصومة الطلب فان طلبه التدخل فيها يكون غير جائز وحيث إن نص الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ على ان " تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة " ، مؤداه ان اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض قاصر على طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بهذه الشئون فلا يجوز التقدم الى هذه الدوائر بطلبات الغاء أى عمل أو اجراء تقوم به جهة الادارة ولا يصل بذاته الى مرتبة القرار الادارى النهائى ، وكان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين ، وكان القراران الصادر اولهما من رئيس محكمة استئناف القاهرة برقم ١٧ فى ١٧/٤/١٩٨٥ وثانيهما من مجلس القضاء الاعلى فى ٢٤/٥/١٩٨٥ ليسا من قبيل تلك القرارات الادارية النهائية ، وانما لا يعدو كل منهما أن يكون من الاعمال الاجرائية التنفيذية التى اتخذت فى سبيل تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٢ ، فانه لا تجوز المطالبة أمام هذه المحكمة بالغاؤها الا من خلال ذلك القرار . واذ خاصم الطالب القرار الجمهورى المذكور ناعيا عليه الانعدام بدعوى وروده على غير محل من وظيفة شاغرة يجوز شغلها قانونا ، وكان هذا العيب لو صح لا

ينحدر بالقرار الى درجة العدم طالما أنه صدر فى الشكل الذى يتطلبه القانون ومن السلطة الادارية باصداره وصادف محله من وظيفة قائمة فان الطعن فيه يكون مقيد بالميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة وهو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا . واذ كان القرار الجمهورى المذكور قد نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ٣٢ فى ١٩٨٤/٨/٩ وقدم الطالب طلبه فى ١٩٨٥/٤/٢٨ أى بعد فوات الميعاد السالف الذكر مضافا اليه ميعاد المسافة المنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون المرافعات فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطلب .

////////////////////////////////////

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد / المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
هاشم محمد قراعة ، مرزوق فكرى نائبي رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ومحمد هانى أبو منصور .

(٨)

الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٤ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء . تعويض « تعويض عن التخطى فى اعادة »
الموافقة على اعادة الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن رفض طلب إعارته . اعتبار ذلك
تعويضاً مناسباً له أيا كان وجه الرأى فى اسباب عدم الموافقة على طلب اعارته السابق .

اذ كان الثابت أن الطالب قد اعير بعد رفع الطلب الى المملكة العربية السعودية
وفى هذا تعويض مناسب له أيا كان وجه الرأى فى اسباب عدم الموافقة على
اعارته من قبل فان الطلب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار /
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الاوراق — تتحصل فى أن المستشار تقدم
فى بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس محكمة النقض
بصفاتهم وانتهى فيه الى طلب الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة
الاف جنيه على سبيل التعويض وقال بيانا لطلبه انه تقدم بطلب لاعارته الى المملكة
العربية السعودية فأصدر مجلس القضاء الاعلى فى قراره بعدم الموافقة على هذه
الاعارة وذلك على خلاف القواعد التى جرى عليها فى الحالات المماثلة مما ترتب عليه
عدم اعارته وهو ما ينطوى على اساءة استعمال السلطة واذ الحق به ذلك أضرارا مادية

وأدبية يستحق التعويض عنها فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب تأسيسا على أن الطالب قد أعير بعد ذلك الى المملكة العربية السعودية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧١ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٤ / ٨ / ١٩٨٥ وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث انه لما كان الثابت أن الطالب قد اعير بعد رفع الطلب الى المملكة العربية السعودية وفي هذا تعويض مناسب له أيا كان وجه الرأي في اسباب عدم الموافقة على اعارته من قبل فان الطلب يكون على غير أساس متعينا رفضه .



جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد / المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
هاشم محمد قراعة ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

(٩)

الطلب رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء " مرتبات " .

تحديد المرتب المستحق لعضو النيابة . تعلقه بالنظام العام . جواز تعديل الادارة له دون
تقيد بميعاد معين متى كان مخالفا للقانون .

مليم حـ
لا محل للاحتجاج بسبق تحديد الوزارة لمرتب الطالب بمبلغ ١٠٠٠ ر. ٦٣ عند
استلامه العمل و ١١١ اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ ذلك أن تحديد مرتب الطالب المعين
تعيينا جديدا فى النيابة العامة إنما يستمد من أحكام القانون مباشرة ولا تملك
جهة الادارة سلطة تقديرية فى تحديده لتعلقه بالنظام العام ويجوز لها تعديله دون
تقيد بميعاد متى كان مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار /
والرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل فى أنه تقدم
الاستاذ بهذا الطلب ضد وزير العدل بصفته للحكم باعتبار القرار الوزارى رقم
١٦٥٦ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تحديد مرتبه الشهرى بمبلغ ١٠٠ كأن لم يكن

وباستحقاقه مرتبا شهريا مقداره ١٠٠ ر.م. ١٠٠ من تاريخ استلام العمل ١١١ من ١٩٨١/٧/١ مع ما يترتب على ذلك من فروق وبدلات . وقال بيانا لطلبه انه فى ١٩٨١/١/٣ عين فى وظيفة وكيل نيابة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ وصدر القرار الوزارى رقم ٦١٩ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/١/٢١ بتحديد مرتبه اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل بمبلغ ١٠٠ ر.م. ١٠٠ شهريا وهو ما كان يتقاضاه من جهة عمله السابق ويتحديده اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ بمبلغ ١١١ شهريا بيد أنه فوجئ بصدر القرار المطعون فيه بتخفيض هذا المرتب الى ١٠٠ شهريا واذ كان هذا القرار مخالفا للقانون لان تحديد مرتبه انما يستند الى تسوية تمت بجهة عمله السابق اعمالا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والذي يستحق طبقا له زيادة غير مقيدة بنهاية مربوط الوظيفة تصرف على دفعتين الاولى فى ١٩٨١/٧/١ والثانية فى ١٩٨١/٧/١ فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الراى برفضه كذلك .

وحيث ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز منح رجل القضاء مرتبا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المعين فيها عملا بالمادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على انه " يستحق العامل عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة أخرى فى نفس درجته أو فى درجة أخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة واذ تقضى المادة ١٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بأن تحدد مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، وكانت نهاية ربط وظيفة " وكيل نيابة " المعين فيها الطالب قد حددت فى هذا الجدول بمبلغ ١٠٠ شهريا وهو المرتب الذى حددته له وزارة العدل عند تعيينه فى هذه الوظيفة فانه لا يحق للطالب المطالبة بتحديد مرتبه وقت التعيين بأزيد من ذلك ولا محل للاحتجاج بسبق تحديد الوزارة لمرتبه بمبلغ ١٠٠ ر.م. ١٠٠ عند

استلامه العمل و ١١١ اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ذلك أن تحديد مرتب الطالب المعين تعيينا
جديدا في النيابة العامة انما يستمد من احكام القانون مباشرة ولا تملك جهة الادارة
سلطة تقديرية في تحديده لتعلقه بالنظام العام ويجوز لها تعديله دون تقيد بميعاد متى
كان مخالفا للقانون ويكون الطلب على غير اساس متعينا رفضه .

////////////////////

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد هانى أبو منصور .

(١٠)

الطلب رقم ٤٢ لسنة ٥٤ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء " معاش " تأمين " . صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية " اعانة نهاية الخدمة " . صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية .
قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله وأيلولة ناتج التصفية الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بعد استحداث نظام إعانة نهاية الخدمة كبديل لنظام التأمين . صحيح . علة ذلك .

حيث ان قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة ٧ ثانيا منه على أن تختص الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالاشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفى حدود أحكام القانون الصادر فى شأنها وتنص المادة ٣١ من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على أنه يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين شطب تسجيل الصندوق فى حالات معينة منها ان يكون من مصلحة اعضائه تصفيته ، ولما كان رئيس مجلس ادارة هذه الهيئة قد اصدر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ قراره رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله وأيلولة ناتج التصفية الى الجهة التى يتم حواله حقوق اعضائه اليها وذلك بناء على ما عرضته وزارة العدل من استحداث نظام اعانة نهاية الخدمة لاعضاء الهيئات القضائية

الذى يحقق لهم مزايا تأمينية ورعاية اجتماعية أفضل مما كان يقوم عليه نظام التأمين السابق ، وكان وزير العدل قد أصدر قراره رقم ٤٨٥٢ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية الذى أنشئ بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الذى نص فى المادة ٣٢ منه على أيلولة ناتج تصفية أموال صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية الى الصندوق المشار اليه واستحدثت فى ذات الوقت نظام اعانة نهاية الخدمة ، طبقا للمادة ٢٥ منه التى حددت تلك الاعانة على نحو يسمح بزيادتها عن جملة التأمين السابق وهو ١٠٠٠٠ ج كما خفض قيمة الاشتراك فى نظام الاعانة عما كان عليه الاشتراك فى التأمين ونص على ان يستفيد من نظام الاعانة من سبق له الاشتراك فى نظام التأمين فضلا عن توسعه فى دائرة الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية بما يحقق مزيدا من الكفالة الاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية مما مؤداه أن قرار شطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله إنما صدر من الجهة المنوط بها اصداره وفى نطاق الاختصاصات المخولة لها قانونا مستهدفا مصلحة هؤلاء الاعضاء وهو ما تحقق فعلا بنظام اعانة نهاية الخدمة المستحدثه بديلا عن نظام التأمين السابق فانه يكون مبررا مما يعيبه عليه الطالب من انعدام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على مايبين من الاوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ تقدم المستشار بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس ادارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية وانتهى فيه الى طلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ عشرة الاف جنيه قيمة التأمين المستحق له لدى صندوق التأمين

الخاص لاعضاء الهيئات القضائية أو أداء هذا المبلغ اليه على سبيل التعويض عن حل وتصفية هذا الصندوق ، وقال بيانا لطلبه أن وزارة العدل أنشأت في سنة ١٩٨٠ صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية الذي نصت لائحة نظامه الاساسى على استحقاق من يشترك فيه من أعضاء تلك الهيئات مبلغ التأمين وقدره ٣٠٠٠٠ ج.م عند انتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد واستمر هذا الصندوق قائما حتى شطب بقرار من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وأصدر وزير العدل قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بحل الصندوق وأيلولة ناتج تصفية أمواله وسائر حقوقه والتزاماته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية الذى انشئ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ واذ كانت هذه الاجراءات تعد غصبا لسلطة الجمعية العمومية غير العادية للمشاركين فى هذا الصندوق والتي ناطت بها لائحة نظامه الاساسى الاختصاص بحله أو تصفيته أو ادماجه فى صندوق آخر وتعتبر بالتالى معدومة لا ترتب أثرا مما مقتضاه أن يبقى ناتج تصفية الصندوق قائما ، وكان قد احيل الى المعاش لبلوغة سن التقاعد فى فإنه يحق له باعتباره من المشاركين فى نظام التأمين الحصول على مبلغ التأمين أو المطالبة بما يساوى هذا المبلغ على سبيل التعويض عن حل وتصفية الصندوق . طلب الحاضر عن الحكومة الحكم أصليا بعدم قبول الطلب لانعدام المصلحة بعد أن حصل الطالب من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية على مبالغ تزيد عما كان مقررا له بنظام التأمين السابق واحتياطيا الحكم برفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث ان قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة ٧ ثانيا منه على أن تختص الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالاشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفى حدود أحكام القانون الصادر فى شأنها وتنص المادة ٣١ من قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على أنه يجوز لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين شطب تسجيل الصندوق فى حالات معينة منها أن يكون من مصلحة أعضائه

تصفيته ، ولما كان رئيس مجلس ادارة هذه الهيئة قد اصدر بتاريخ قراره رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله وأيلولة ناتج التصفية الى الجهة التى يتم حواله حقوق أعضائه اليها وذلك بناء على ما عرضته وزارة العدل من استحداث نظام اعانة نهاية الخدمة لاعضاء الهيئات القضائية الذى يحقق لهم مزايا تأمينية ورعاية اجتماعية أفضل مما كان يقوم عليه نظام التأمين السابق ، وكان وزير العدل قد اصدر قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية الذى أنشئ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الذى نص فى المادة ٣٢ منه على ايلولة ناتج تصفية أموال صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية الى الصندوق المشار اليه واستحدث فى ذات الوقت نظام اعانة نهاية الخدمة ، طبقا للمادة ٢٥ منه التى حددت تلك الاعانة على نحو يسمح بزيادتها عن مبلغ التأمين السابق وهو ١٠٠٠٠ ^{حـ} كما خفض قيمة الاشتراك فى نظام الاعانة عما كان عليه الاشتراك فى التأمين ونص على أن يستفيد من نظام الاعانة من سبق له الاشتراك فى نظام التأمين فضلا عن توسعه فى دائرة الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية بما يحقق مزيدا من الكفالة الاجتماعية لاعضاء الهيئات القضائية ، مما مؤداه ان قرار شطب صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله انما صدر من الجهة المنوط بها اصداره وفى نطاق الاختصاصات المخولة لها قانونا مستهدفا مصلحة هؤلاء الاعضاء وهو ما تحقق فعلا بنظام اعانة نهاية الخدمة المستحدث بديلا عن نظام التأمين السابق فانه يكون مبررا مما يعييه عليه الطالب ويكون الطلب على غير أساس متعينا رفضه .



جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار هاشم محمد قراءة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكري ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هاني أبو منصور .

(١١)

الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٥ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء " نقل : " نقل مكاني " .

خلو قرار نقل القاضي من محكمة ابتدائية الى أخرى بذات المنطقة مما يدل على أنه هدف
لغير المصلحة العامة ، أثره ، رفض طلبه ، علة ذلك .

لما كانت المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ لم تضع قيداً على نقل القاضي من محكمة ابتدائية
الى أخرى بذات المنطقة ، وكان الطالب قد نقل من محكمة دمنهور الابتدائية الى
محكمة الفيوم الابتدائية وهما من محاكم المنطقة الثانية وخلت الاوراق مما يدل
على أن قرار النقل المطعون فيه قد هدف لغير المصلحة العامة ، فان الطلب يكون
على غير اساس مما يتعين رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث أن الطلب استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل في أن القاضي تقدم
بهذا الطلب بتاريخ للحكم بالغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٨٥ فيما
تضمنه من نقله من محكمة دمنهور الابتدائية الى محكمة الفيوم الابتدائية تأسيساً على

ان هذا النقل انطوى على معنى الجزاء وجاء قبل استكمال المدة المقررة للعمل بالمحكمة المنقول منها مما يعيب القرار بمخالفة القانون واساءة استعمال السلطة . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة العامة الرأى برفضه كذلك .

وحيث انه لما كانت المادة ٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ لم تضع قيودا على نقل القاضى من محكمة ابتدائية إلى أخرى بذات المنطقة وكان الطالب قد نقل من محكمة بمنهور الابتدائية الى محكمة الفيوم الابتدائية وهما من محاكم المنطقة الثانية وخلت الاوراق مما يدل على أن قرار النقل المطعون فيه قد هدف لغير المصلحة العامة ، فان الطلب يكون على غير اساس متعينا برفضه .



جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصور .

(١٢)

الطلب رقم ١٥٤ لسنة ٥١ القضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء "مرتبات" .

استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة للزيادة المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . شرطه . أن يكونوا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين احدى الوظائف القضائية الواردة بجدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلونها مدمتصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ .

حيث ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين اذ نص فى المادة الخامسة منه على أن " تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها فى المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت المالى المقرر لأعلى درجة أو وظيفة فى الكادر المعامل به ... " ونص فى المادتين السابقتين الثالثة والرابعة على عناصر التعريف بالعاملين المذكورين بها وأحالت عليهم المادة الخامسة ، ومنها أنهم الموجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ونص فى المادة السابعة على أنه " يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجوداً بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون " وهو الاول من يوليو سنة ١٩٨٠

طبقا للمادة الثانية عشرة ، فقد دل على أنه يشترط لاستحقاق العاملين الزيادة المقررة بالمادة الخامسة وجودهم فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بخدمة احدى مجموعات الوظائف الواردة فى هذا القانون واستمرارهم بها حتى ١/٧/١٩٨٠ وهو ما سوى الشارع فيه بمقتضى المادة الخامسة بين العاملين منهم بكادرات أو لوائح خاصة وغيرهم مما مقتضاه ان استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة الزيادة المذكورة مشروط بان يكونوا فى ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين لاحدى الوظائف القضائية الواردة فى جدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلوها مدة متصلة حتى ١/٧/١٩٨٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الاوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ١٤/٣/١٩٨١ تقدم القاضى بهذا الطلب للحكم بالغاء قرار وزير العدل رقم ٤٥٤٣ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من عدم استحقاقه علاوتين من علاوات الدرجة التى كان عليها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ وبأحقيته لهما . وقال بيانا لذلك أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ نص على أن تزداد مرتبات العاملين بالدولة بمقدار علاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ واشترط لهذه الزيادة ان يكون العامل بخدمة الجهاز الادارى للدولة فى ١٩٧٨/٦/٣٠ وانه لما كان فى هذا التاريخ يشغل وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة قبل تعيينه فى وظيفة معاون نيابة فى ٢٨/٣/١٩٧٦ فيستحق هاتين العلاوتين واذ صدر القرار المطعون فيه مغفلا حقه فيهما فقد تقدم بطلبه . طلب محامى الحكومة رفض الطلب . وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين اذ نص فى المادة الخامسة منه على

أن "تزداد مرتبات العاملين المشار اليهم بالمادتين السابقتين وكذلك مرتبات العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها في المواد السابقة بما يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهاً أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى ويحد أقصى الربط الثابت المالي المقرر لأعلى درجة أو وظيفة في الكادر المعامل به ..."

ونص في المادتين السابقتين الثالثة والرابعة على عناصر التعريف بالعاملين المذكورين بها وأحالت عليهم المادة الخامسة ، ومنها أنهم الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ونص في المادة السابقة على أنه "يشترط للانتفاع بأحكام المواد السابقة أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون " وهو الأول من يوليو سنة ١٩٨٠ طبقاً للمادة الثانية عشرة ، فقد دل على أنه يشترط لاستحقاق العاملين الزيادة المقررة بالمادة الخامسة وجودهم في ١٩٧٤/١٢/٣١ بخدمة إحدى مجموعات الوظائف الواردة في هذا القانون واستمرارهم بها حتى ١/٧/١٩٨٠ وهو ما سوى الشارع فيه بمقتضى المادة الخامسة بين العاملين منهم بكادرات أو لوائح خاصة وغيرهم مما مقتضاه أن استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة الزيادة المذكورة مشروط بأن يكونوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين لأحدى الوظائف القضائية الواردة في جدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلونها مدة متصلة حتى ١/٧/١٩٨٠ لما كان ذلك وكان الثابت بكتاب إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل المؤرخ أن الطالب عين ابتداء في وظيفة معاون نيابة عامة بالقرار الجمهوري رقم ٣١٠ الصادر في ١٩٧٦/٣/٢٨ وهو تعيين جديد في الوظيفة الأدنى من وظائف النيابة العامة بما يعنى أنه لم يكن في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلاً لأحدى الوظائف الواردة بذلك الجدول فإنه لا يستحق الزيادة المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه . ويكون طلبه إلغاء القرار الوزاري المطعون فيه فيما تضمنه من عدم استحقاقه لها على غير أساس .

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصور .

(١٣)

الطلب رقم ١٠ لسنة ٥٣ القضائية

رجال القضاء "تأمينات اجتماعية" ، تأمينات اجتماعية "إصابة العمل" .
الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل . اعتبارها إصابة عمل . شرطه .

مفاد نص المادة ٥/ هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة الاولى من قرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل — والذي يحكم واقعة الطلب — أن الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق فى العمل لا تعد إصابة عمل الا اذا كان المؤمن عليه قد بذل مجهودا اضافيا يفوق المجهود العادى بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم لانجاز هذا العمل أو بالاضافة الى عمله الاصلى وأن يكون الاجهاد أو الارهاق من العمل ناتجا عن بذل هذا المجهود الاضافى ويتسبب عنه الاصابة بأحد الامراض المبينة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ وبحيث تتوافر رابطة السببية بين حالة الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة
وبعد المداولة قانونا .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

~~~~~  
 وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ..... تقدم  
 المستشار ..... بهذا الطلب للحكم باعتبار اصابته ناشئة عن اصابة عمل مع ما  
 يترتب على ذلك من آثار مالية . وقال بيانا لطلبه انه فى .... أصيب بانسداد فى  
 الشريان التاجى للقلب اثر تعرضه للاجهاد والارهاق من العمل نتيجة المجهود الاضافى  
 الذى بذله إبان عمله رئيسا للمحكمة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية فى العام القضائى  
 .... / .... واذ تعتبر هذه الاصابة اصابة عمل ، وكانت اللجنة العليا للاجهاد بوزارة  
 التأمينات قد قررت فى .... عدم الموافقة على اعتبارها اصابة عمل فقد تقدم بطلبه ،  
 طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النياية الرأى برفضه كذلك .

وحيث ان النص فى المادة ٥/ هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون  
 رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ان " ..... وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق  
 من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير  
 التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة " وفى المادة الاولى من قرار وزارة التأمينات رقم  
 ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو  
 الارهاق من العمل اصابة عمل — والذى يحكم واقعة الطلب — على ان " تعتبر الاصابة  
 الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من  
 الستين وتوافرت فى الاصابة الشروط التالية مجتمعة : (١) أن يكون الاجهاد أو الارهاق  
 ناتجا عن بذل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود  
 فى وقت العمل الاصلى أو فى غيره . (٢) ان يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف  
 المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا  
 العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الاصلى . (٣) أن  
 تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من  
 العمل والحالة المرضية . (٤) أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج ان الفترة الزمنية للاجهاد  
 أو الارهاق من العمل كافية لوقوع الحالة المرضية . (٥) أن تكون الحالة الناتجة عن  
 الاجهاد أو الارهاق من العمل ذات مظاهر مرضية حادة . (٦) ان ينتج عن الارهاق أو



الاجهاد فى العمل اصابة المؤمن عليه بأحد الامراض الاتية : أ ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة . مفاده أن الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل لا تعد اصابة عمل الا اذا كان المؤمن عليه قد بذل مجهودا اضافيا يفوق المجهود العادى بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم لانجاز هذا العمل أو بالاضافة الى عمله الاصلى وأن يكون الاجهاد أو الارهاق من العمل ناتجا عن بذل هذا المجهود الاضافى ويتسبب عنه الاصابة بأحد الامراض المبينة فى القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ وبحيث تتوافر رابطة السببية بين حالة الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية ، لما كان ذلك وكانت اصابة الطالب بانسداد فى الشريان التاجى للقلب لم تكتمل بشأنها الشروط السالفة البيان والتي يجب توافرها مجتمعة لاعتبارها اصابة عمل فلم يثبت أن الطالب كلف بانجاز عمل معين بالاضافة الى رئاسة الدائرة التى كان مختصا بها طبقا لتوزيع العمل بالمحكمة ولم يقدّم دليل من الاوراق أو من التقرير الطبى الصادر من جهة العلاج على أن اصابة الطالب نتجت عن الاجهاد أو الارهاق من العمل بالمعنى السابق ومن ثم لا تنطبق عليها أحكام القرار الوزارى سالف الذكر ولا تعتبر اصابة عمل ويكون الطلب على غير اساس متعينا رفضه .



## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جلال الدين رافع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، محمد هانى أبو  
منصورة .

( ١٤ )

### الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) رجال القضاء " معاش " . تأمينات إجتماعية .  
تضمن الطالب تظلمه الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عدم موافاته بمكافأة الادخار .  
خلورد الهيئة من أية اشارة الى استحقاقه لهذه المكافأة . مفاد . عدم إقرارها لها . مؤدى  
ذلك . حق الطالب فى التظلم من هذا القرار السلبي أمام محكمة النقض .
- (٢) رجال القضاء " إجراءات " . تأمينات إجتماعية .  
رئيس مجلس إدارة الهيئة للتأمين والمعاشات . هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق  
بأى شأن من شئونها . اختصاص وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول .
- (٣ ، ٤) رجال القضاء " معاش " .

٣ - معاملة نائب رئيس محكمة الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ  
مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى  
حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .

٤ - إحالة نائب رئيس محكمة الاستئناف الى المعاش قبل انقضاء سنتين من اعتباره فى  
حكم درجة نائب وزير وعدم بلوغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة . أثره . تسوية معاشه  
وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين وآخر أجر تقاضاه .

١ - اذ كان الثابت من صورة خطاب التظلم الموجه من الطالب الى الهيئة

العامة للتأمين والمعاشات أنه تضمن تظلمه من عدم موافاته بمكافأة الإدخار المستحقة له عليه فإذا جاء رداً لهيئة على هذا التظلم خلوا من أية إشارة إلى استحقاقه لتلك المكافأة بما مفاده عدم إقرارها لها فإنه يحق للطالب التظلم من هذا القرار السلبي أمام هذه المحكمة .

٢ - إذ كان مؤدى نص المادة ١٤ من قانون التأمين الإجتماعى أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان لا شأن لوزير التأمينات الإجتماعية بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة استئناف - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير فإنه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إحالته الى المعاش .

٤ - إذ كان الثابت فى الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند بلوغه سن التقاعد وجاوز مرتبه فى حدود الربط المالى لها - المرتب المقرر لنائب الوزير بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش . واذ كان قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف اعتباراً من ١٩٨١/٨/١٦ وجاوز مرتبه فى ١٩٨٥/٧/١ - وفى حدود الربط المالى لوظيفته - بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ ٢٢٥٠ جنيهاً وهو المرتب المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ وأحيل الى المعاش اعتباراً من ١٩٨٥/١/٢٤ أى بعد انقضاء أقل من سنتين من اعتباره فى حكم درجة نائب وزير ولم تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة فإنه يعامل فى المعاش وفقاً للبند " ثالثاً " من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والذى يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه اذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاهما فى هذين المنصبين القدر المشار إليه فى البند أولاً



وفقا لمدة الاشتراك في التأمين وعلى آخر أجر تقاضاه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار ..... والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل في أن المستشار ..... تقدم  
في ..... بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه اعتبارا من ١٩٨٥/١/٢٥ على اساس  
معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبأحقيقته لمكافأة  
ادخار تعادل أجر عشرة شهور . وقال بيانا لطلبه أنه شغل وظيفة نائب رئيس محكمة  
استئناف وجاوز مرتبه السنوي الربط الثابت لمرتب نائب الوزير مما يستحق أن يعامل  
معاملته من حيث المعاش واذ انتهت خدمته ببلوغه سن الإحالة الى المعاش في  
١٩٨٥/١/٢٤ وسوى معاشه دون تطبيق تلك المعاملة فقد تظلم من هذه التسوية أمام لجنة  
فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات الا انها أصدرت قرارها برفض التظلم  
ومن ثم فقد تقدم بالطلب . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول طلب مكافأة الادخار  
لان الطالب لم يسلك الطريق المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي  
اذ لم يتقدم قبل اللجوء الى هذه المحكمة بطلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على  
احدى اللجان المنصوص عليها في المادة المذكورة . كما دفع بعدم قبول طلب تعديل  
المعاش بالنسبة لوزير التأمينات الاجتماعية لرفعه على غير ذي صفة وفي الموضوع  
برفضه . وأبدت النيابة العامة الرأي بأجابة الدفعين ورفض طلب تعديل المعاش  
موضوعيا .

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب مكافأة الإدخار لتقديمه دون اتباع الإجراءات المتعددة  
بقانون التأمين الاجتماعي في غيره محله ، ذلك أن الثابت من صورة خطاب التظلم  
الموجه من الطالب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات انه تضمن تظلمه من عدم موافاته  
بمكافأة الإدخار المستحقة له فاذا جاء رد الهيئة على هذا التظلم خلوا من ايه اشارة الى

استحقاقه لتلك المكافأة بما مفاده عدم اقرارها لها فانه يحق للطالب التظلم من هذا القرار السلبي أمام هذه المحكمة وبذلك يضحى الدفع ولا أساس له .

وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لوزير التأمينات الاجتماعية لرفعه على غير ذى صفة فهو فى محله ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعى أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات هو صاحب الصفة فى أية خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان لا شأن لوزير التأمينات الاجتماعية بخصومة الطلب فان الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث ان الطلب فيما عدا هذا استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى بلغ مرتب نائب رئيس محكمة استئناف فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فأنه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش ، وانه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إحالته الى المعاش ، وكان الثابت فى الاوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند بلوغه سن التقاعد وجاوز مرتبه فى حدود الربط المالى لها المرتب المقرر لنائب الوزير بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فأنه يعامل معاملته من حيث المعاش . واذ كان قد شغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف اعتبارا من ١٦/٨/١٩٨١ وجاوز مرتبه فى ١/٧/١٩٨٥ وفى حدود الربط المالى لوظيفته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ - ٢٢٥٠ جنيها وهو المرتب المقرر لنائب الوزير بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ ، وأحيل الى المعاش اعتبارا من ٢٤/١/١٩٨٥ أى بعد انقضاء أقل من سنتين من اعتباره فى حكم درجة نائب وزير ولم تبلغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة فأنه يعامل فى المعاش وفقا للبند " ثالثا " من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والذى يقضى بتسوية معاش الوزير أو نائبه اذا لم تبلغ مدة الخدمة التى قضاهما فى هذين المنصبين القدر المشار اليه فى البند أولا وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين

وعلى آخر أجر تقاضاه . واذ كان معاش الطالب قد سوى بما يتفق وهذا الاساس اعمالا لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من إجراء هذه التسوية على اساس آخر مربوط بالوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيهما أصح له ، فإنه لا يفيد التمسك بتطبيق المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي . ويكون الطلب على غير أساس .

وحيث ان الثابت من كتاب ادارة المعاشات بوزارة العدل المقدم ضمن حافظة مستندات الطالب انه احتسبت للطالب مكافأة قدرها ٢٥٠ ر ٢٤٠٦ وذلك طبقا للنظام المقرر بالمادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والذي حل محل نظام الادخار بموجب المادة الرابعة منه فإنه لا أساس للمطالبة بأجر العشرة شهور المتخذة كحد أدنى لتلك المكافأة بالاضافة الى ما تم احتسابه منها لصالح الطالب .





## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد جلال الدين رافع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

( ١٥ )

### الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) رجال القضاء " اختصاص " . مجلس القضاء الاعلى . قرار إدارى .  
القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة  
النقض بالفصل فى طلب الغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الاعلى  
فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب  
الغاءه .

### (٢) تفتيش "درجة الكفاية " .

تقدير كفاية الطالب فى تقدير التفتيش بدرجة " متوسط " . قيامه على أسباب مستمدة من  
أصول تؤدى اليها . مؤداه . رفض طلب رفعه وطلب الغاء القرار الجمهورى المتضمن تخطيه  
فى الترقية استنادا على هذا التقرير .

١ - مفاد نصوص المواد ١/٧٩ ، ٨٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦  
لسنة ١٩٧٢ والفقرة الاخيرة من المادة ٨١ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون  
رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ، أن المشرع رسم طريقا للطعن فى تقدير الكفاية بالتظلم  
الادارى منه أمام مجلس القضاء الاعلى وهو طريق اختياري لا يمنع من اللجوء  
الى القضاء مباشرة ، واذ كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما يختص  
بالفصل فى طلب الغائه أو التعويض عنه من القرارات التى تصدر فى شأن من  
شئون رجال القضاء والنيابة العامة وفقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ انها هى القرارات

الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر في المركز القانوني لمن صدرت في شأنه ، وكان قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه هو قرار إداري نهائي مما تختص المحكمة بطلب الغائه على النحو المتقدم فإن الدفع بعدم جواز نظر الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " - بإلغاء قرار المجلس برفض تظلم الطالب من تقدير كفايته - يكون على غير أساس

٢ - إذ كان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة ..... الإبتدائية خلال الفترة من ..... وما فصل فيه من قضايا وأنواعها وما وقع فيه من أخطاء قانونية ما كان لثلثه الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة " متوسط " سليم وقائم على اسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها ، وكانت الاحكام التي استرشد بها الطالب قد خلت من البحوث القانونية أو من أى جهد حقيقى فى مجال التطبيق القانونى مما لا ينال من تقدير كفايته ، وكان لا محل للمقارنة بين هذا التقرير وتقارير التفتيش الأخرى لاستقلال كل منها بذاتيته وعناصره ، فإن طلبى الطالب فى رفع تقدير الكفاية فى هذا التقرير وإلغاء القرار الجمهورى فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها يكونان على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ..... تقدم الاستاذ ..... رئيس المحكمة من الفئة " أ " بالطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء للحكم بإلغاء قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر فى ..... برفض تظلمه من تقدير كفايته بدرجة " متوسط " فى تقرير التفتيش على عمله بمحكمة ... خلال الفترة

من ..... ويرفع هذا التقدير الى درجة " فوق المتوسط " كما تقدم فى ..... بالطلب رقم ٦١ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " للحكم بالغاء القرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطية فى الترقية الى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادله وبأحقيته فى الترقية الى هذه الوظيفة اعتبارا ..... تاريخ اقرار مجلس القضاء الاعلى لمشروع الحركة القضائية الصادر بها هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه أن وزارة العدل أجرت التفتيش على عمله بمحكمة ..... خلال الفترة من ..... الى ..... وقدرت كفايته بدرجة " متوسط " وأخطره وزير العدل أنه بسبب تقارير الكفاية فان الحركة القضائية العامة الجارى اعدادها سنة ١٩٨٥ لن تشمل بالترقية لوظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها ، واذ تظلم أمام مجلس القضاء الأعلى من تقدير كفايته فى هذا التقرير ومن تخطيه فى الترقية وأصدر المجلس قراره فى .... يرفض التظلمين ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٥ متضمنا تخطية فى الترقية، وكان تقرير التفتيش على عمله قد جاء قاصراً عن تقدير ما بذله من جهد وأغفل فحص بعض الأحكام التى تستحق التوبة فضلا عن أن الكثير من المآخذ القانونية التى أوردها هذا التقرير غير صحيح وما تبقى من هذه المآخذ لا تعدو كونها مجرد هنات غير ذات أثر على وجه الحق فى الحكم وهو ما لا ينتقص من كفايته التى استقرت فى تقارير التفتيش السابقة بدرجة " فوق المتوسط " الأمر الذى يكون معه تقدير كفايته بموجب هذا التقرير والقرار الجمهورى المتضمن تخطية فى الترقية بناء عليه مشوباً بساءة استعمال السلطة ومن ثم فقد تقدم بطلبه . أمرت المحكمة بضم الطلب الثانى للأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبين ودفعت النيابة بعدم جواز نظر الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " وأبدت الرأى فى موضوع الطلب رقم ٦١ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " برفضه .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم جواز نظر الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق " رجال القضاء " أن قرار مجلس القضاء الأعلى فى التظلم من تقدير الكفاية هو مجرد عمل تحضيرى وليس قراراً إدارياً ولا تقبل أمام محكمة النقض المطالبة بالغاءه إلا من خلال



مخاصمة القرار الجمهوري بالتخطي في الترقية .

وحيث ان الدفع غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ١/٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن " يخطر وزير العدل من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقدير كفايته ولن أخطر الحق في التظلم من هذا التقدير في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار " وفي المادة ٨٠ منه على أن : يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل وعلى الإدارة إرسال التظلم إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة " (مجلس القضاء الأعلى) وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٨١ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ على أن " يكون قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول " مفاده أن المشرع رسم طريقا للطعن في تقدير الكفاية بالتظلم الإداري منه أمام مجلس القضاء الأعلى وهو طريق اختياري لا يمنع من اللجوء إلى القضاء مباشرة ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما تختص بالفصل في طلب الغائه أو التعويض عنه من القرارات التي تصدر في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة وفقا للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها أحداث أثر في المركز القانوني لمن صدرت في شأنه ، وكان قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه هو قرار إداري نهائي مما تختص المحكمة بطلب الغائه على النحو المتقدم فإن الدفع بعدم جواز نظر الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق "رجال القضاء" يكون على غير أساس .

وحيث ان الطالبين استوفيا أوضاعهما الشككية .

وحيث انه لما كان بين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة ..... خلال الفترة ..... إلى ..... لسنة ١٩٨٤ هما فصل فيه من قضايا وأنواعها وما

وقع فيه من أخطاء قانونية ما كان لثله الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة " متوسط " سليم وقائم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها ، وكانت الأحكام التي استرشد بها الطالب قد خلت من البحوث القانونية أو من أي جهد حقيقي في مجال التطبيق القانوني مما لا ينال من تقدير كفايته ، وكان لا محل للمقارنة بين هذا التقرير وتقارير التفتيش الأخرى لاستقلال كل منها بذاتيته وعناصره فان طلبى الطالب رفع تقدير الكفاية في هذا التقرير والغاء القرار الجمهوري فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها يكونان على غير أساس ويتعين رفضهما .



## جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٦

يرئاسة السيد : المستشار محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
مرزوق فكري ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هاني أبو منصور .

( ١٦ )

### الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ القضائية

( ١ ، ٢ ) رجال القضاء " معاش : تعويض الدفعة الواحدة "

١ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدد الاشتراك في التأمين ، حسابها في تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين . شرطه ، نص القوانين والقرارات على استحقاق التعويض عنها . م ٢٦ ق التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - العاملون المدنيون الذين قرر لهم قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ الحق في حساب مدد الضعائم والمدد الإضافية - المبينة بهذا القانون - ضمن مدد الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة . ماهيتهم . ندب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزة مدة معينة . لا يعد ندبا له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب الحق في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة التي احتسبت له مضاعفة في المعاش .

١ - يدل نص المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن الأصل في المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدد الاشتراك في التأمين أنها لا تدخل في حساب تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه عن مدة الاشتراك في التأمين الزائدة غير المحسوبة في المعاش بسبب بلوغ الحد الأقصى إلا إذا نصت هذه القوانين والقرارات على استحقاق الدفعة الواحدة عن هذه المدد .



٢ - اذ كان مفاد نص المادة ٧٣ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - أن العاملين المدنيين الذين قرر لهم القانون الحق في حساب مدد الضمائم والمدد الاضافية المبينة بهذا القانون ضمن مدد الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها تعويض الدفعة هم العاملون الذين يخدمون بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية أو المعارون والمنتدبون والمحقون منهم للعمل بهاتين الجهتين ، وكان ندب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزه في المدة من ..... حتى ..... لا يعد ندب له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب له الحق في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة التي أحتمسبت له مضاعفة في المعاش فان الطلب - الخاص بذلك - يكون على غير سند من القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .... والمرافعه وبعد المداولة .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل في ان المستشار ..... تقدم في ..... بهذا الطلب للحكم بأحقية في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدة خدمته بقطاع غزة من الفترة ..... الى ..... وقال بيانا لطلبه انه ندب للعمل قاضيا بقطاع غزة في الفترة ..... الى ..... والتي بلغت ٥ سنوات و ٤ شهور و ٦ أيام واحتسبت له هذه المدة مضاعفة في حساب المعاش واذ انتهت خدمته ببلوغ سن التقاعد في .... ورفضت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ان تصرف له تعويض الدفعة الواحدة عن مدة خدمته بقطاع غزة وهي تزيد عن المدة الموجبة لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش اعمالا للقوانين ٩٠ لسنة ١٩٧٥ و ٢٥ لسنة ١٩٧٧ و ٥٢ لسنة ١٩٧٨ فقد تقدم بطلبه . طلب

الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي بإجابته .

وحيث ان النص في المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه " اذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر استحق المؤمن عليه تعويضا من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥٪ من الاجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة ..... وعند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدد الآتية : ١ - ..... ٢ - ..... ٣ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد " يدل على أن الاصل في المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك في التأمين أنها لا تدخل في حساب تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه عن مدة الاشتراك في التأمين الزائدة غير المسحوبة في المعاش بسبب بلوغ الحد الاقصى الا اذا نصت هذه القوانين والقرارات على استحقاق تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدد، ولما كان النص في المادة ٧٣ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على أن " يعامل العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقا لقانون التأمين الاجتماعي أو لقوانين المعاشات المعاملين بها بحسب الاحوال ..... وتسرى عليهم احكام المادتين ( ٨ و ٩ ) من حيث الضمان والمدة الاضافية وتحسب مدد الضمان والمدة الاضافية ضمن المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة والمعارون والمنتدبون والملحقون منهم للعمل بالقوات المسلحة خلال مدد عملهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو من كان من أفرادها والمعارون والمنتدبون والملحقون أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء

الثلثي أو حرب اليمن أو منذ عدوان يونيه ١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلى بها، مفاده -  
وعلى ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ - أن العاملين المدنيين  
الذين قرر لهم القانون الحق فى حساب مدد الضمان والمدة الاضافية المبينة بهذا  
القانون ضمن مدد الاشتراك فى التأمين التى يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة هم  
العاملون الذين يخدمون بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية أو المعارون والمنتدبون  
والمحقون منهم للعمل بهاتين الجهتين ، وكان ندب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزة  
فى المدة من ..... حتى ..... لا يعد ندبا له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة  
الحربية ولا يرتب له الحق فى صرف تعويض الدفة الواحدة عن هذه المدة التى احتسبت  
له مضاعفة فى المعاش فان الطلب يكون على غير سند من القانون متعينا رفضه .

~~~~~


جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد : المستشار محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصور .

(١٧)

الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢) رجال القضاء " معاش "

١ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم ،
معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومعاملته فى درجته متى بلغ مرتبه -
فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير ، شرطه ، أن يكون فى حكم هذه
الدرجة عند انتهاء خدمته .

٢ - قضاء الطالب سنتين متصلين وهو فى حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه فى
التأمين عشر سنوات ، مؤداه ، معاملته فى المعاش عن الاجر الاساسى وفقا للبندين أولا (٢)
وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - رجال القضاء " معاش : معاش الاجر المتغير "

استحقاق معاش الاجر المتغير ، مناطه ، توافر احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر
الاساسى ايا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير ، استحقاق المؤمن عليه معاملته
من حيث معاش الاجر الاساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير ، أثره ، سريان هذه المعاملة على
ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رؤساء محاكم الاستئناف - عدا
رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الاستئناف متى بلغ مرتب
أى منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فانه يعتبر

في حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش ، وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون في حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .

٢ — اذ كان الثابت من الاوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند انتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد في وجاوز مرتبه السنوي في هذه الوظيفة اعتبارا من — في حدود الربط المالي لها طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ — مبلغ ٢٢٥٠ سنويا وهو المرتب المحدد لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فإنه يعامل معاملته من حيث المعاش واذ قضى الطالب سنتين متصلتين وهو في حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه في التأمين عشر سنوات فان معاملته من حيث المعاش المستحق له عن الاجر الاساسي تكون طبقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الاجر الاساسي على هذا الاساس .

٣ — مفاد نص المادة ١٨ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر والمضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ أن مناط استحقاق معاش الاجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي ايا كانت مدة اشتراكه في التأمين عن الاجر المتغير فاذا استحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الاجر الاساسي المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي فان هذه المعاملة تسري أيضا على ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة بحيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ تقدم المستشار بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه المستحق عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير على اساس المعاملة لنائب الوزير اعتبارا من تاريخ استحقاقه له مع ما يقترب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه انه في ١٩٨٢/٦/١٤ شغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف وجاوز مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه أن يعامل معاملته من حيث المعاش المستحق له عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير واذ انتهت خدمته في ١٩٨٥/٩/٢٧ ببلوغ سن التقاعد وسوى معاشه خلافا لذلك وتظلم من تلك التسوية أمام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات الا انها أصدرت قرارها برفض التظلم فقد تقدم بطلبه .

فوض محامى الحكومة الرأى للمحكمة بالنسبة لطلب المعاش عن الاجر الاساسى وطلب رفض الطلب بالنسبة للمعاش المستحق عن الاجر المتغير وأبدت النيابة الرأى باجابة الطلب فى خصوص المعاش المستحق عن الاجر الاساسى وبرفضه بالنسبة للمعاش عن الاجر المتغير .

وحيث إنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رؤساء محاكم الاستئناف — عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة — ونواب رؤساء محاكم الاستئناف متى بلغ مرتب أى منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فانه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند انتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد فى ١٩٨٥/٩/٢٧ وجاوز مرتبه السنوى فى هذه الوظيفة اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ — فى حدود الربط المالى طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ — مبلغ ٢٢٥٠ سنويا وهو المرتب المحدد لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ فانه يعامل معاملته من حيث المعاش واذ قضى الطالب سنتين متبصلتين وهو فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه فى التأمين عشر سنوات فان معاملته من حيث المعاش المستحق له

عن الاجر الاساسى تكون طبقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الاجر الاساسى على هذا الاساس ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٨ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى سالف الذكر والمضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أن " يستحق المعاش عن الاجر المتغير أيا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الاجر وذلك متى توافرت فى شأنه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى وفى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وبزيادة المعاشات على أن " تحسب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الاتى : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش بين المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير بدون حدود وذلك باستثناء الحالات التى تكون تسوية المعاش فيها وفقا لنص المادة (٣١) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه أفضل للمؤمن عليه فيكون الجمع بين معاش الاجر الاساسى ومعاش الاجر المتغير بما لا يجوز مجموع هذين الاجرين . ٥ - ٦ - ٧ - لا تسرى الاحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء فى هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه " مفاده أن مناط استحقاق معاش الاجر المتغير أن يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى أيا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير فاذا استحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى فان هذه المعاملة تسرى أيضا على ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير ومن ثم فان الطالب يستحق معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى ومعاش الاجر المتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا للمادة ٣١ من قانون

~~~~~

التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين لذلك  
تسوية معاشه على هذا الاساس .

~~~~~

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسن محمد حسن ومحمد

هانى ابو منصور .

(١٨)

الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢) رجال القضاء " اجازات ، تعيين "

(١) استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته الى عمله ، اثره ، سريان كافة الاحكام الوظيفية الاخرى فى شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة الى نوع العمل الذى يوكل اليه وتمكينه من اخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) التزام القرار المطعون فيه - فى تحديد المحكمة التى عين بها الطالب بعد استقرار حالته المرضية وتقرير عودته الى عمله - الترتيب الذى نص عليه قانون السلطة القضائية فى التعيين بمحاكم الاستئناف . عدم اعتبار القرار مخالفا للقانون أو مشويا بالعسف فى استعمال السلطة .

١ - نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ يدل على ان المشرع قد أولى المرضى من موظفى الحكومة والهيئات العامة وعمالها بأحد الامراض المزمنة برعاية خاصة تتمثل فى منحهم اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل حتى يمكنهم الانفاق على علاجهم بالاضافة الى اعالة اسرهم وذلك الى ان يتم شفاؤهم او تستقر حالتهم المرضية استقرارا يمكنهم من العودة الى اعمالهم على ان يجرى الكشف الطبى عليهم دوريا لتقرير عودتهم الى العمل او استمرار اجازتهم

المرضية وهو ما مقتضاه انه متى استقرت حالة المريض بمرض مزمن وتقررت عودته الى العمل فانه يسرى فى شأنه كافة الاحكام الوظيفية الاخرى مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة الى نوع العمل الذى يوكل اليه وتمكينه من تعاطى العلاج اللازم .

٢- اذ كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد وضعت ترتيبا معينيا لمحاكم الاستئناف التى يعين بها مستشاروها ونوابها بحيث لا تملك جهة الادارة ان تتجاوز هذا الترتيب فى تعيينهم ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم ذلك الترتيب فى تحديد المحكمة التى عين بها الطالب نائبا لرئيسها فانه لا يكون قد خالف القانون او ما شابه عسف فى استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد مداولة .

وحيث ان الطلب قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان المستشار ... تقدم فى ١٩/٩/١٩٨٥ بهذا الطلب للحكم له بالغاء القرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من نقله من محكمة استئناف القاهرة الى محكمة استئناف المنصورة . وقال بياننا لذلك انه فى سنة ١٩٦٨ اصيب بمرض انيميا البحر الابيض وهو من الامراض المزمنة والتى يمنح المريض بها اجازات استثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وقرارى وزير الصحة رقمى ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ونظرا لان حالته بهذا المرض قد استقرت فقد عاد الى عمله .

ولما كان علاج هذا المرض لا يتوافر الا فى القاهرة فيلزم ان يكون مقر عمله بهذا . واذا صدر القرار المطعون فيه بترقيته الى درجة نائب رئيس محكمة استئناف وينقله الى محكمة استئناف المنصورة فقد تقدم بطلبه . طلب محامى الحكومة رفض الطلب وابدت النيابة الراى برفضه كذلك .

وحيث إن النص في المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على انه " استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وعمالها بمنح الموظف او العامل المريض بالدرن او الجذام او بمرض عقلي او بأحد الامراض المزمنة التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة العمومية بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما رأى داعيا لذلك " يدل على ان المشرع قد اولى المرضى من موظفي الحكومة والهيئات العامة وعمالها بأحد الامراض المزمنة برعاية خاصة تتمثل في منحهم اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل حتى يمكنهم الاتفاق على علاجهم بالاضافة الى اعالة اسرهم وذلك الى ان يتم شفاھم او تستقر حالتهم المرضية استقرارا يمكنهم من العودة الى اعمالهم على ان يجرى الكشف الطبي عليهم دوريا لتقرير عودتهم الى العمل او استمرار اجازتهم المرضية وهو ما مقتضاه انه متى استقرت حالة المريض بمرض مزمن وتقررت عودته الى العمل فانه تسرى في شأنه كافة الاحكام الوظيفية الاخرى مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة الى نوع العمل الذي يوكل اليه وتمكينه من تعاطي العلاج اللازم . لما كان ذلك وكانت نصوص السلطة القضائية قد وضعت ترتيبا معيناً لمحاكم الاستئناف التي يعين بها مستشاروها ونوابها بحيث لا تملك الادارة ان تجاوز هذا الترتيب في تعيينهم ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم ذلك الترتيب في تحديد المحكمة التي عين بها الطالب نائبا لرئيسها فانه لا يكون قد خالف القانون او شابه عسف في استعمال السلطة ، ولا يقوم للطالب حق وقد استقرت حالته المرضية وتقررت عودته الى العمل سوى في عرض امره على الجمعية العمومية للمحكمة لتقرير ما يلزم لتمكينه من تعاطي العلاج اللازم لدى الجهات المختصة اذا اقتضت حالته ذلك .



جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن وهانى اهو
منصورة .

(١٩)

الطلب رقم (١) لسنة ٥٥ قضائية

(٤.٣.٢.١) قضاء " رد القضاء "

(١) العداوة او المودة التى عنها المشرع بالمادة ١٤٨ مرافعات ، وجوب ان تكون شخصية .
العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة امن الدولة العليا فى عهد تناوله الطالب بالنقد ، ليس من
شأنه ان يولد العداوة بينهما او صلة المودة مع خصمه .

(٢) قرار المحكمة - بضم دعوى الطالب الى اخرى - لا يحول دون تتبع الطالب لدعواه
وابداء دفاعه فيها ولا ينبى عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما
وبين خصمه .

(٣) رأى المكتب الفنى فى خصوص ضم دعوى - الطالب - غير ملزم للمحكمة ، تعلق طلبات
الطالب بهذا رأى غير منتج فى طلب الرد .

(٤) عدم بيان الطالب ماهية التصرفات التى ادعى صدورهما من المطلوب ردهما اثناء
مرافعته ، اثره ، اعتبار روايته عنها مجهولة ، عدم جواز التعويل عليها فى مجال
الاثبات .

١ - اذ كانت العداوة او المودة المعنية بنص المادة ١٤٨ من قانون المرافعات -
يجب ان تكون شخصية - فان العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة امن الدولة العليا
فى عهد تناوله الطالب بالنقد ليس من شأنه ان يولد العداوة بينهما او صلة

المودة مع خصمه .

٢ - القرار يضم دعوى الطالب الى اخرى هو ما تملكه المحكمة بسلطتها التقديرية دون ان تنقيد في ذلك برأى الخصوم او اى جهة اخرى ، ولا يحول دون تتبع الطالب لدعواه وابداء دفاعه فيها ، ولا ينبى عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه .

٣ - اذ كانت الطلبات التى ابداهما الطالب قد تعلق برأى ينسبه الى المكتب الفنى فى خصوص ضم دعواه ، وكان هذا الرأى وعلى ما سلف البيان غير ملزم للمحكمة ، فان الطلبات المذكورة تكون غير منتجة فى طلب الرد .

٤ - اذ كان الطالب لم يبين التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما اثناء مرافعته ، فان روايته عنها تكون مجهلة لا يصح التعويل عليها فى مجال الاثبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان الاستاذ ... طلب رد كل من المستشار نائب رئيس محكمة النقض ... [ب] الجنائية والمستشار عضو هذه الدائرة نائب رئيس المحكمة ... عن نظر الدعوى رقم ٦٦٢٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى جنوب القاهرة والمنضمة للطعن رقم ٤٢١٢ لسنة ١٩٨٥ (١ لسنة ٥٥ ق) وذلك بتقرير بقلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ . وقال فى بيان اسباب الرد انه بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠ قضت محكمة جنوب القاهرة فى الدعوى المرفوعة منه رقم ٦٦٢٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى محكمة النقض لنظرها بجلسته ١٩٨٦/٦/١ . واثناء استعلامه عن الدائرة التى ستنتظر دعواه بهذه الجلسة تبين له ان رئيس الدائرة المطلوب رده قرر بضمها الى ملف الطعن رقم ٤٢١٢ لسنة ١٩٨٥ (١ لسنة ٥٥ ق) والمحدد لنظره جلسته ١٩٨٦/٥/١٥ وذلك بدون اعلانه بهذا القرار طبقا لما يقضى به القانون .

وكان قد حضر بالجلسة الاخيرة وكيلا عن الطاعنين فى الطعن الذى ضمت اليه دعواه ولم ينبهه رئيس الدائرة ولا المستشار المقرر المطلوب رده الثانى الى حصول هذا الضم مما كان يتيح صدور الحكم الحكم فى موضوعها دون سماع مرافعته فى الوقت الذى مازال الحكم الصادر فيها من محكمة جنوب القاهرة مطعوننا فيه بالاستئناف . و اضاف الطاعن انه سبق ان كتب منددا بوقائع التعذيب فى بعض القضايا فى عهد يؤيده خصمه الاستاذ ... نقيب المحامين بصفتة ، وكان رئيس الدائرة المطلوب رده يعمل وقتذاك عضوا بنيابة امن الدولة العليا التى تباشر تلك القضايا . وان وقائع هذا التاريخ ، وسلوك المطلوب ردهما فى ضم دعواه الى اخرى ، وتصرفاتهما معه اثناء مرافعته فى الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق بجلسته ١٥/٥/١٩٨٦ اذ تنم عن عداوة منهما له ومودة بينهما وبين خصمه ، فقد طلب الرد . وبجلسته ١٧/٦/١٩٨٦ طلب الطالب التصريح له باتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على واقعة استبعاد وانكار مذكرة برأى للمكتب الفنى بالمحكمة فى خصوص ضم دعواه ، وتكليف احد اعضاء المكتب بكتابة مذكرة فى هذا الشأن ، وتأجيل نظر طلب الرد لحين الفصل فى دعوى تهينة دليل اقامها ضد رئيس القسم الجنائى . ويتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٦ قدم كل من المطلوب ردهما مذكرة نفى فيها صحة ماورد بالتقرير بطلب الرد .

وحيث انه بالاطلاع على ملف الدعوى رقم ٦٦٢٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة تبين انه تأشر عليه بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٦ بعرضها على دائرة الخميس (ب) لوحدة الموضوع بينهما وبين الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق (تظلمات محامين) المؤجل لجلسة ١٥/٥/١٩٨٦ . ثم تأشر عليه من رئيس تلك الدائرة فى هذا التاريخ بعبارة " ارفاق بالطعن الخاص المنظور بجلسته اليوم "

وحيث ان طلب الرد قد بنى على طلب الوجه الرابع من المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو قيام صلة المودة بين احد الخصوم وبين المطلوب ردهما هذا الى العداوة بينهما وبين الطالب مما يرجح معه عدم استطاعتهما الحكم بغير ميل . واستند الطالب

فى علمه وتحققه من قيام هذه العداوة وتلك المودة الى ما اورده عن اختلاف المواقف بينه وبين خصمه ورئيس الدائرة فى أحد العهود السابقة ، والقرار الصادر بضم دعواه الى الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق بدون اعلانه بهذا القرار او تنبيهه اليه ، وتصرفات المطلوب ردهما معه اثناء مرافعته فى هذا الطعن .

وحيث انه لما كانت العداوة او المودة المعنية بالنص المذكور يجب ان تكون شخصية ، وكان العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة امن الدولة العليا فى عهد تناوله الطالب بالنقد ليس من شأنه ان يولد العداوة بينهما او صلة المودة مع خصمه فان التدليل بهذا الواقع على قيام سبب الرد يكون فى غير محله .

وحيث انه عن القرار بضم دعوى الطالب الى الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق " تظلمات محامين " فهو مما تملكه المحكمة بسلطتها التقديرية دون ان تتقيد فى ذلك برأى الخصوم او اى جهة اخرى ، ولا يحول دون تتبع الطالب لدعواه وابداء دفاعه فيها ، ولا ينبى عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه مما لا يجدى الطالب ان يتخذ من ذلك القرار سنداً لطلب الرد . لما كان ذلك وكانت الطلبات التى ابداهها الطالب بجلسة ١٧/٦/١٩٨٦ قد تعلق برأى ينسبه الى المكتب الفنى فى خصوص ضم دعواه ، وكان هذا الرأى - وعلى ما سلف البيان غير لازم ولا ملزم للمحكمة فان للطلبات المذكورة تكون غير منتجة فى طلب الرد الراهن متعينا الالتفات عنها .

وحيث انه لما كان الطالب لم يبين ماهية التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما اثناء مرافعته فى الطعن رقم ١ لسنة ٥٥ ق المشار اليه فان روايته عنها تكون مجهولة لا يصح التعويل عليها فى مجال الاثبات . لما كان ما تقدم فان المحكمة تخلص الى ان الادلة لم تقم على ما تحقق بسبب الرد المدعى به وان الطلب لم يقصد به سوى تعطيل الفصل فى الدعوى مما يتعين معه القضاء برفضه وبتغريم الطالب مائتى جنيه تتعدد بعدد المطلوب ردهما طبقاً للمادة ١٥٩ من قانون المرافعات .



جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد

هانى ابو منصور .

(٢٠)

الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ قضائية " رجال القضاء "

(٣، ٢، ١) رجال القضاء " معاش "

(١) رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل

منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته -

المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . ان يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .

(٢) معاملة نائب رئيس محكمة الاستئناف فى المعاش معاملة نائب الوزير البندى أولا (١)

وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شرطه قضاؤه سنة متصلة فى حكم درجة نائب الوزير وتجاوز

مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة .

(٣) استحقاق معاش الاجر المتغير . مناطه . ان يتوافر فى المؤمن عليه احدى حالات

استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى ايا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس

محكمة استئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الاستئناف متى بلغ مرتب اى

منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فانه يعتبر فى

حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش وأنه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها ان يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .

٢ - اذ كان الثابت بالاوراق ان الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند انتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد فى ١/٦/١٩٨٥ وجاوز مرتبه السنوى فى هذه الوظيفة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ - فى حدود الربط المالى لها طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ - مبلغ ٢٢٥٠ ج سنويا وهو المرتب المحدد لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - فانه يعامل معاملته من حيث المعاش واذ قضى الطالب سنة متصلة وهو فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة فان معاملته من حيث المعاش المستحق له عن الاجر الاساسى تكون طبقا للبند اولا (١) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الاجر الاساسى على هذا الاساس .

٣ - مفاد المادتين ١٨ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المضافة بقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ والثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى وازيادة المعاشات ان مناط استحقاق معاش الاجر المتغير ان يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى ايا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير ، فاذا استحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا لنص المادة ٣١ من قانون التأمين فان هذه المعاملة تسرى ايضا على ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير ، ومن ثم فان الطالب يستحق معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى ومعاش الاجر المتغير

المعاملة المقررة لنائب الوزير اعمالا للمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين لذلك تسوية معاشه على هذا الاساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - فى انه بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٥ تقدم المستشار ... بهذا الطلب للحكم بتسوية معاشه المستحق عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير على اساس المعاملة المقررة لنائب الوزير اعتبارا من تاريخ استحقاقه له مع ما يترتب على ذلك من اثار وقال بيانا للطلب انه فى ٢٩/٦/١٩٨٣ شغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف وجاوز مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه ان يعامل معاملته من حيث المعاش المستحق له عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير واذا انتهت خدمته فى ١/٦/١٩٨٥ ببلوغ سن التقاعد وسوى معاشه على خلاف ذلك وتظلم من تلك التسوية امام لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات الا انها اصدرت قرارها برفض التظلم فقد تقدم بطلبه .

وحيث انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونواب رؤساء محاكم الاستئناف متى بلغ مرتب اى منهم فى حدود الربط المالى لوظيفته المرتب المقرر لنائب الوزير فانه يعتبر فى حكم درجته ويعامل معاملته من حيث المعاش وانه يشترط لسريان تلك المعاملة على المنتفع بها ان يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته وكان الثابت بالاوراق ان الطالب كان يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف عند انتهاء خدمته ببلوغ سن التقاعد فى ١/٦/١٩٨٥ وجاوز مرتبه السنوى فى هذه الوظيفة اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ - فى حدود

الربط المالى لها طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ - مبلغ ٢٢٥٠ جنيه سنويا وهو المرتب المحدود لوظيفة نائب الوزير بمقتضى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ - فانه يعامل معاملته من حيث المعاش واذ قضى الطالب سنة متصلة وهو فى حكم درجة نائب الوزير وجاوزت مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة فان معملته من حيث المعاش المستحق له عن الاجر الاساسى تكون طبقا للبند اولا (١) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين تسوية معاش الاجر الاساسى على هذا الاساس . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ١٨ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى سالف الذكر والمضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على ان يستحق المعاش عن الاجر المتغير ايا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الاجر وذلك متى توافرت فى شأنه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى .. " وفى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى وبزيادة المعاشات على ان " تحسب الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن كل من الاجر الاساسى والاجر المتغير قائمة بذاتها وذلك مع مراعاة الاتى ١ - ٢ ... - ٣ ... - ٤ ... - ٥ ... يجمع المؤمن عليه او صاحب المعاش بين المعاش المستحق عن الاجر الاساسى والمعاش المستحق عن الاجر المتغير بدون حدود وذلك باستثناء الحالات التى تكون تسوية المعاش فيها وفقا لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه افضل للمؤمن عليه الجمع بين معاش الاجر الاساسى بما لا يجاوز مجموع هذين الاجرين ٥ - ٦ ... - ٧ ... لا تسرى الاحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الاجر المتغير وذلك باستثناء ما جاء فى هذه القوانين من معاملة بعض فئاتها بالمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ... " مفاده ان مناط استحقاق معاش الاجر المتغير ان يكون المؤمن عليه قد توافرت فيه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى ايا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر

المتغير فاذا استحق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى المعاملة المقررة
لنائب الوزير اعمالا لنص المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى فان هذه المعاملة تسرى
ايضا على ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير ومن ثم فان الطالب يستحق معاملته
من حيث معاش الاجر الاساسى ومعاش الاجر المتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير
اعمالا للمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٧٧ ويتعين لذلك تسوية معاشه على هذا الاساس .



جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد هاني
ابو منصور .

(٢١)

الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٩ قضائية " رجال القضاء "

رجال القضاء " اعارة "

اعارة القضاء الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية - متروك لجهة الادارة تعارسه في
حدود المصلحة العامة . عدم اختيار الطالب للاعارة لشغله وظيفه اعلى من الوظائف التي يتم
الاختيار من بينها . لا خطأ .

اذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعارة القضاة الى الحكومات الاجنبية
والهيئات الدولية طبقا للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية - امر متروك لجهة
الادارة تعارسه في حدود المصلحة العامة . وكانت وزارة العدل قد اتفقت مع
حكومة دولة الكويت على ان يكون المعار لها لشغل وظيفة وكيل محكمة ممن مضى
على اشتغاله بالقضاء في مصر مدة خمسة وعشرين سنة في اكتوبر سنة ١٩٧٨ ،
وهو قيد لم يقصد به سوى الصالح العام . مما مؤداه ان يكون الاختيار لهذه الاعارة من
بين مستشاري محاكم الاستئناف . وكان الثابت في الاوراق ان من أعيروا لشغل هذه

الوظيفة كانوا في تاريخ الاعارة يشغلون وظائف مستشارين بمحاكم الاستئناف ، بينما كان الطالب يشغل وظيفة اعلى وهى نائب رئيس محكمة استئناف ، فان عدم اختياره لهذه الاعارة لا ينطوى على مخالفة للقانون او اساءة لاستعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الاوراق - تتحصل فى ان المستشار ... تقدم بهذا الطلب بتاريخ ١٣/٨/١٩٧٩ ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل بصفتيهما للحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ عشرين الف جنيه على سبيل التعويض . وقال بيانا لطلبه ان وزارة العدل تخطته فى الاعارة لشغل وظيفة وكيل محكمة بدولة الكويت فى سنة ١٩٧٨ بون مسوغ الى من يليه فى الاقدمية وهم المستشارون ... و ... و ... و ... و ... مما الحق به اضرارا مادية وادبية تستوجب التعويض المطالب به ومن ثم تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وابدت النيابة العامة الرأى برفضه كذلك .

وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اعارة القضاء الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية - طبقا للمادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية - امر متروك لجهة الادارة العامة تمارسه فى حدود المصلحة العامة . وكانت وزارة العدل قد اتفقت مع حكومة دولة الكويت على ان يكون المعار لها لشغل وظيفة وكيل محكمة ممن مضى على اشتغاله بالقضاء فى مصر مدة خمسة وعشرين سنة فى اكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وهو قيد لم يقصد به غير الصالح العام . مما مؤداه ان يكون الاختيار لهذه الاعارة من بين

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم زاغو ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد واطفي عبد العزيز .

(٢٢)

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ القضائية

(١) " عقد تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه اوفى
بمقصود المتعاقدين .

(٢) عقد " فسخ العقد " الفسخ القضائي " . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع سلطتها في تقدير كفاية اسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة
النقض في ذلك ، متى استندت الى اسباب سائفة .

(٣) استئناف " الاستئناف الفرعي " . نظام عام . حكم . نقض .

الاستئناف الفرعي . عدم جواز رفعه الا من المستأنف عليه في الاستئناف الاصلى .
تعلق بالنظام العام . اثر ذلك لمحكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٣ مرافعات
(٤) نقض . حكم " نقض الحكم " .

نقض الحكم . اثره . الغاء كافة الاحكام والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان
اساسا لها . م ٢٧١ مرافعات .

١- لمحكمة الموضوع - حسبما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - السلطة
المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه اوفى بمقصود
المتعاقدين واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها .

٢- محكمة الموضوع فيما تقرره من كفاية اسباب الفسخ

او عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك الى اسباب سائغة .

٣ - لئن كان من المقرر انه يجوز للمسأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة وبعد مضي ميعاد الاستئناف ان يرفع استئنافا فرعيا بمذكرة مشتملة على اسباب استئنافه وذلك وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - الا انه لا يجوز رفع هذا الاستئناف الا من المستأنف عليه في الاستئناف الاصلى يجابه به هذا الاستئناف ، واذ كان الاستئناف الاصلى مرفوعا من الطاعنة على المطعون ضده السابع عما حكم له به عليها ، فانه لا يجوز للمطعون ضده السادس وهو ليس بالمستأنف عليه الاصلى فيه رفع استئناف فرعى عن هذا الحكم انما يكون له ان يرفع استئنافا اصليا في الميعاد ، لما كان ما تقدم وكان جواز او عدم جواز الاستئناف الفرعى امرا متعلقا بالنظام العام لمحكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن مادام هذا الامر واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم وذلك عملا بالحق المخول لها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده السادس يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

٤ - تقضى المادة ٢٧١ من قانون المرافعات بانه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم اساسا لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة بعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في ان المطعون ضدهم الخمسة الاول اقاموا الدعوى رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى

الجيزة الابتدائية ضد الجمعية الطاعنة والمطعون ضدهم الثلاثة الاخيرين بطلب الحكم (اولا) بصحة ونفاذ العقد - المؤرخ ١٩٦٨/٢/٩ - المتضمن بيع المطعون ضدهما السادس والسابع لهم الارض المبينة بالاوراق - بحق ربيع المساحة من اولها وباقيها من الثاني - مقابل ثمن مقداره ٣٦٠٠ (ثانيا) بصحة ونفاذ عقد التخصيص المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٤ الصادر من الطاعنة الى المطعون ضدهما المذكورين عن ذات المساحة مقابل ثمن مقداره ١٨٠٠ (ثالثا) بصحة ونفاذ التخصيص الصادر من المطعون ضده الثامن الى الطاعنة عن الارض سالفة البيان لقاء ثمن مقداره ١٨٠٠ - وبتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠ وجهت الطاعنة دعوى فرعية بطلب الحكم بفسخ عقد التخصيص المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٤ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى الاصلية ، وحكمت بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ فى الدعوى الفرعية بفسخ المحرر المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٤ بالنسبة لحصة المطعون ضده السادس ومقدارها الربع ورفضها بالنسبة لحصة المطعون ضده السابع ومقدارها ثلاثة ارباع المساحة المبينة بالمحرر - استأنفت الجمعية الطاعنة للحكم الاخير لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٨١٣ سنة ٩٧ ق مدنى بطلب الغائه فيما تضمنه من قضاء برفض دعواها بالنسبة لحصة المطعون ضده السابع وتأيبده فيما عدا ذلك ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٠/٤ اثناء نظر الدعوى امام محكمة الاستئناف تقدم المطعون ضده السادس بمذكرة طلب فيها الغاء الحكم المستأنف فى خصوص قصائه بفسخ المحرر المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١٤ بالنسبة لحصته فى الارض محل النزاع ورفض هذا الطلب وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٠ حكمت المحكمة له بالطلبات مع رفض استئناف الطاعنة وتأيب الحكم المستأنف فى شأنه - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرت ابدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بالثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون - وفى بيان ذلك نقول ان المطعون ضده السابع تصرف بالبيع فى الحصة المخصصة له من الجمعية الطاعنة وقام بتسليمها للمشتريين منه ثم اخطر مجلس ادارة الجمعية بعد ذلك ومن ثم تكون مخالفة للنظام الداخلى للجمعية قد

تحققت بما يتعين معه فسخ عقد التخصيص واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مبرر ذلك - ان المقرر في قضاء هذه ان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه او في بمقصود المتعاقدين واستخلاص ما يمكن اسخلاصه منها ، وكانت محكمة الموضوع فيما تقرره من كفاية اسباب الفسخ او عدم كفايتها لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى استندت في ذلك الى اسباب سائغة وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على اسباب حاصلها " ان السيد ... وابنه ... " المطعون ضدهما السادس والسابع " لم يرتكبا اية مخالفة لنظام الجمعية الداخلي ببيعهما الارض المخصصة لهما للمشتريين ، بل التزما احكام هذا النظام واطورا مجلس ادارتها بواقعة التصرف في الارض لاتخاذ الموقف الذي يراه حيال هذا التصرف وقد استعمل مجلس الادارة حقة في الاعتراض ولم يوافق على بيعهما الارض وبذلك زالت اثار هذا العقد من البداية ولكن المشتريين استمروا في منازعتهم للجمعية دونهما ومن ثم فلا يحق للجمعية المطالبة بفسخ عقد التخصيص الصادر منها لهما وكانت تلك الاسباب سائغة ولها مأخذها من الاوراق ، لما كان ذلك فان النعى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ومن ثم يكون غير مقبول .

وحيث ان حاصل النعى بالسببين الاول والثاني ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واطأ في تطبيقه ذلك ان من المقرر قانونا ان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط - واذ كانت طلبات الطاعة في الاستئناف المقام منها قاصرة على طلب الغاء الحكم المستأنف الصادر في ١٩٨٠/١/٢٧ فيما تضمنه من قضاء بالنسبة لحصة المطعون ضده السابع فقط وتأبيده فيما عدا ذلك وكانت المذكرة المقدمة من المطعون ضده السادس امام محكمة الاستئناف لم يرد بها ما يفيد انه يستأنف الحكم او يقصد ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبرها استئنافا فرعيا وقضى بالغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه لحصته يكون قد خالف القانون واطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وباقي الاوراق ان استئناف الجمعية الطاعنة رقم ١٨١٣ س ٩٧ قد أنصب على الحكم الصادر ضدها لصالح المطعون ضده السابع بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧ برفض طلبها فسخ العقد بالنسبة للحصة المخصصة له فقدم المطعون ضده السادس مذكرة طلب فيها القضاء بالغاء الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به من فسخ العقد بالنسبة لحصته - اعتبرها الحكم استئنافا فرعيا . ولئن كان من المقرر انه يجوز للمستأنف عليه إلى ما قبل اقفال باب المرافعة وبعد مضي ميعاد الاستئناف ان يرفع استئنافا فرعيا بمذكرة مشتملة على اسباب استئنافه وذلك وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - الا انه لا يجوز رفع هذا الاستئناف الا من المستأنف عليه في الاستئناف الاصلى يجابه به هذا الاستئناف واذ كان الاستئناف الاصلى رقم ١٨١٣ س ٩٧ ق - مرفوعا وعلى ما سلف بيانه من الطاعنة على المطعون ضده السابع عما حكم له به عليها ، فانه لا يجوز للمطعون ضده السادس وهو ليس بالمستأنف عليه الاصلى فيه رفع استئناف فرعى عن هذا الحكم انما يكون له ان يرفع استئنافا اصليا في الميعاد - لما كان ما تقدم وكان جواز او عدم جواز الاستئناف الفرعى امر متعلق بالنظام العام لمحكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها وعلى الرغم من عدم التمسك به في صحيفة الطعن مادام هذا الامر واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم وذلك عملا بالحق المخول لها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون ضده السادس يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الصدد .

وان كانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تقضى بانه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم اساسا لها فان نقض الكم المطعون فيه في خصوص قضائه بقبول استئناف المطعون ضده السادس شكلا يستتبع الغاء الحكم الصادر في موضوع ذلك الاستئناف باعتباره لاحقا ومؤسسا على قضاءه .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه فانه يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف الفرعى المقام من المستأنف عليه السادس .



جلسة ١٢ من يناير ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سعيد احمد صقر ، وليم رزق بدوي نائب رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(٢٣)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٢ القضائية

حكم " الطعن في الحكم " " اعتراض الخارج عن الخصومة "
اعتراض الخارج عن الخصومة . الحكم بقبوله . اثره . م ٤٥٥ مرافعات قديم .

النص في المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات السابق على ان " يترتب على الاعتراض على الحكم اعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رفعه مالم ينص القانون على خلاف ذلك " يدل على ان الحكم بقبول الاعتراض يترتب عليه الغاء الحكم المعترض عليه في حدود ما رفع عنه الاعتراض ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل صدور الحكم واعادة طرح الخصومة الاصلية على المحكمة من جديد ، والمعترض وبغيره من الخصوم الادلاء بأوجه دفاعهم ودفعهم التي يرون الادلاء بها كما لا تنقيد المحكمة بالحكم السابق قبل الغائه بالحكم الصادر في الاعتراض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل

في ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضده الثامن طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٢/١٠ المتضمن بيع الاخير له ارضا زراعية مساحتها ٢٠ ١٠ ٩ مبنية بالعقد والصحيفة بثمن قدره ٥٦٧٥ جنيها . وأقام البائع دعوى فرعية بطلب الحكم بفسخ عقد البيع لعدم وفاء الطاعن بالثمن . وبجلسة ١٩٦١/٦/٢١ أقر البائع بقبض الثمن وسلم للطاعن بطلباته فقضت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع وبرفض دعوى الفسخ .

اعترض المطعون ضدهم من الأول الى السابعة على هذا الحكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة بالدعوى رقم ٧١٢ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الجيزة على قول منهم بأن البائع للطاعن باعهم ذات العين محل النزاع بموجب عقد بيع مسجل برقم ٤٨٣ الجيزة فى ١٩٦١/٢/٢١ وان الحكم المعترض عليه صدر بناء على توافى وغبن بين الطاعن والمطعون ضده الثامن وان الطاعن سجل صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٨ ومن ثم يكون الحكم الصادر بصحة التعاقد حجة عليهم بصفتهم خلف خاص للبائع . قضت المحكمة برفض الاعتراض . استأنف المعارضون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٥٥ سنة ٨٠ قضائية القاهرة . واذ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنوا فيه بطريق النقض بالطعن رقم ٥٨٤ سنة ٣٤ قضائية حيث نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه واحالت الدعوى الى محكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبالغاء الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الجيزة والقاضى بصحة ونفاذ عقد البيع . جدد الطاعن السير فى هذه الدعوى طالبا الحكم بذات طلباته فقضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٨ سنة ٩٧ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٥٥٥ سنة ٨٠

قضائية القاهرة لم يحسم الخصومة فى الدعوى رقم ٦٦٩ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الجيزة لأنه لا يعدو ان يكون حكما اجرائيا لم يفصل فى موضوع النزاع ولا يمس حق الطاعن الثابت بتسجيل صحيفة دعواه بصحة التعاقد . الا ان الحكم المطعون فيه قضى فى اسبابه برفض الدعوى على سند من ان الحكم الصادر فى الاعتراض يترتب عليه شطب تسجيل صحيفة الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الحاصل فى ١٩٥٩/١٢/٨ وزوال اثر هذا التسجيل وتحجب بذلك عن اجراء المفاضلة على اساس صحيح من القانون بين عقد شراء الطاعن وعقد المطعون ضدهم السبعة الأول المسجل فى ١٩٦١/٢/٢١ بعد تسجيله لصحيفة الدعوى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك لأن النص فى المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات السابق على ان " يترتب على الاعتراض على الحكم اعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، ولا يستفيد من الحكم الصادر فيه غير من رفعه مالم ينص القانون على خلاف ذلك " يدل على ان الحكم بقبول الاعتراض يترتب عليه الغاء الحكم المعترض عليه فى حدود ما رفع عنه الاعتراض ويعود الخصوم الى الحالة التى كانوا عليها قبل صدور الحكم واعادة طرح الخصومة الاصلية على المحكمة من جديد ، والمعترض وبغيره من الخصوم الادلاء بأوجه دفاعهم ودفعهم التى يرون الادلاء بها ، كما لا تتقيد المحكمة بالحكم السابق قبل الغائه بالحكم الصادر فى الاعتراض - لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد شرائه على سند من ان المطعون ضدهم السبعة الأول قد سجلوا عقد شرائهم فى ١٩٦١/٢/٢١ وأشروا على الحكم الصادر لمصلحة الطاعن بصحة ونفاذ عقد شرائه بما يفيد الغاء بموجب الحكم الصادر فى الاعتراض ورتب على ذلك ان صحيفة الدعوى المسجلة فى ١٩٥٩/١٢/٨ قد شطبت حال ان الحكم الصادر بالغاء الحكم الصادر لصالح الطاعن بصحة ونفاذ عقده يقف عند حد الغاء الحكم ولا يتعداه الى ما سبقه من اجراءات صحيحة ومنها صحيفة الدعوى المسجلة فى ١٩٥٩/١٢/٨ اذ تظل هى اساس الدعوى . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واجرى المفاضلة بين العقدين على اساس ان تسجيل صحيفة الدعوى قد شطب بموجب الحكم الصادر فى الاعتراض فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يعجب نقضه لكون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن على ان يكون مع النقص الاحالة .



جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، الدكتور على فاضل ، طلعت امين صادق ومحمد عبد القادر سمير .

(٢٤)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ القضائية

(٢٠١) عمل " العاملون بشركات القطاع العام : العلاقة التعاقدية "

التزام تنفيذ الالتزام : الالتزامات المتقابلة "

(١) العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها التعاقدية .

(٢) العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . التزامات مقابلة . امتناع

أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . امتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه

. ان تكون الالتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الالتزامات ، مرده احكام نظام العاملين

بالقطاع العام ولوائح الشركة (مثال بشأن حالة عامل انتاج وشركة تأمين) .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان علاقة العاملين بشركات

القطاع العام بها هي علاقة تعاقدية .

٢ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام تتضمن بالتالى التزامات

متقابلة ومن ثم يجوز طبقا لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى لكل من الطرفين ان

يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به بشرط ان

تكون الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، الا ان تحديد تلك الالتزامات وكونها

مستحقة الوفاء من عدمه بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام يرجع بشأنه الى

احكام النظام الخاص والى لوائح الشركة التى لا تتعارض مع هذه الاحكام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تتصل فى ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة
على الشركة المطعون ضدها طابه الحكم بالغاء قرار صرف راتبها اعتبارا من
١٩٧٦/٦/١ وكافة ما يترتب على ذلك من اثار وقالت بيانا لدعواها انها عينت بالشركة
فى ١٩٧٣/٣/١ بوظيفة منتجة بالفئة العاشرة وفوجئت فى ١٩٧٦/٦/١ بوقف صرف
راتبها بمقولة انها لم تحقق القدر المطلوب من الانتاج السنوى ومقداره ١٢ الف جنيه -
قيمة تأمينات على الحياة . واذ اتخذت الشركة ضدها هذا الاجراء النعسقى رغم انها
مريضة ولديها تقرير من طبيب الشركة بان حالتها الصحية تستلزم عدم الاكثار من
المشى فقد اقامت الدعوى بالطلبات سالفة البيان . ندبت محكمة اول درجة خبيراً وبعد
ان قدم تقريره قضت بىطلان قرار ايقاف صرف راتب الطاعنة واعتباره كأن لم يكن .
استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨١ لسنة ٩٦ ق القاهرة .
وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبرفض
الدعوى ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت
فيها الرأى بنقض الحكم المطعون ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى
تطبيقه وفى بيان ذلك تقول ان الحكم اقام قضاءه برفض الدعوى استنادا الى نص
المادة ١٦١ من القانون المدنى التى تجيز لكل من المتعاقدين الامتناع عن تنفيذ التزامه
اذا لم يقم المتعاقد الاخر بتنفيذ ما التزم به فى حين انه يشترط لتطبيق حكم هذه المادة
ان تكون هناك التزامات متقابلة مستحقة الوفاء ، والثابت من الاطلاع على عقد العمل

المبرم بين الطرفين ولائحة العاملين بالانتاج بالشركة ان البند الثالث من العقد يفرض على الشركة التزاما باداء اجر شهري وعمولة عن الاقساط المسددة عن الانتاج ، ويلزم الطاعنة في نفس الوقت باداء حجم معين من الانتاج وحددت هذه اللائحة لمحاسبة العامل بانتاج عنه وحدة زمنية هي سنتين متتاليتين ذلك ان لائحة العاملين بالانتاج بالشركة نصت في البند ١٨ منها على انه " واذا لم يف العامل بالانتاج بالتزام وظيفته ولم يغط تكلفة مرتبه لمدة سنتين متتاليتين يجوز للشركة تنزيله الى الوظيفة الاقل مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع اعتبارا من قرار التنزيل ومن ثم فان التزام الطاعنة وفقا لذلك لم يكن مستحق الوفاء في نهاية الشهور الثلاثة الاولى من سنة ١٩٧٦ فلا يحق بالتالي للشركة ان تستفيد من الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ١٦١ من القانون المدني سائلة البيان ، ويكون قرار صرف راتبها قد جاء مخالفا للجزاء الوارد بهذا البند ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعواها قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان علاقة العاملين بشركات القطاع العام بها هي علاقة تعاقدية وتتضمن بالتالي التزامات متقابلة ومن ثم يجوز طبقا لنص المادة ١٦١ من القانون المدني لكل من الطرفين ان يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يقم المتعاقد الاخر بتنفيذ ما التزم به لشرط ان تكون الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، الا ان تحديد تلك الالتزامات وكونها مستحقة الوفاء من عدمه بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام يرجع بشأته الى احكام المظالم الخاص بهم والى لوائح الشركة التي لا تتعارض مع هذه الاحكام لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعنة بعد ان اجتازت فترة الاختبار عينت بالشركة بالفئة العاشرة في وظيفة من وظائف الانتاج بها وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بمرتب ثابت وعمولة عن الاقساط المسددة عن الانتاج المقدم منها ، وان لائحة العاملين بالانتاج بالشركة تنص في البند ١٨ منها على انه " اذا لم يف العامل بالانتاج بالتزام وظيفته ولم يغط تكلفة مرتب سنتين متتاليتين يجوز للشركة تنزيله الى الوظيفة الاقل مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع اعتبارا من قرار التنزيل " فان مفاد ذلك انه حتى يمكن القول بأن العامل

بالانتاج قد اخل بالتزامه المستحق الوفاء بما يجيز للشركة ان توقع عليه الجزاء المحدد بلائحتها فانه يتعين الا يغطي تكلفة مرتبه لمدة سنتين متتاليتين وفي هذه الحالة يكون الجزاء هو تنزيله مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع ، واذ كان الثابت في الدعوى ان الشركة المطعون ضدها اوقفت جزاء على الطاعنة قبل ان تنتقضى فترة سنتين متتاليتين دون ان تغطي تكلفة مرتبها قيهما حسبما ما نص عليه البند ١٨ من لائحتها ، كما ان الجزاء الذي اوقعته جاء مخالفا لما يقضى به هذا البند فان الحكم المطعون المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٧٨١ لسنة ٩٦ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .



جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار محمد زغلول عبد الحميد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د منصور وجيه ومحمد فؤاد بدر نائبى رئيس المحكمة ، فهمى الخياط ، عبد النبى
غريب .

(٢٥)

الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ القضائية

(٢.١) قانون " سريان القانون " . نظام عام . ايجار . " ايجار
الاماكن " " اقامة المستاجر مبنى مكون من اكثر من ثلاث وحدات " .
(١) النص التشريعى . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم يقص القانون برجعية اثره
احكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها باثر فوري على مالم يكتمل من المراكز القانونية
الناشئة قبل نفاذه .
(٢) نص المادة ٢٢/٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء
التي تتم بعد نفاذه . علة ذلك ، مثال .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان من الاصول الدستورية المقررة ان
النص التشريعى لا يسرى على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون خروجاً
على هذا الاصل - وفى الحدود التى يجيزها الدستور - برجعية أثره - ولا يغير من
هذا الاصل تعلق احكام القانون بالنظام العام ، اذ لا يجاوز اثر ذلك ان تسرى
احكامه على ما يستجد من اوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية ابرمت قبل نفاذه
مادامت اثارها سارية فى ظله اذ تخضع هذه الاحكام لاحكام النظام الجديد
تغليباً لاعتبارات النظام العام التى دعت الى اصداره على حق المتعاقدين فى

تحديد التزاماتهما وحقوقها التعاقدية ، الحالى منها والمستقبل على السواء .

٢ - النص فى المادتين ٢٢ ، ٢٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذى نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨١ - يدل على ان المشرع قصد الى سريان الحكم المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ منه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذ هذا القانون ، وهو ما افصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجان الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية فى تعقيبه على ذلك النص اذ جاء به " ... التزمت ذات المادة المستأجر الذى يقيم مبنى مملوكا له يتكون من اكثر من ثلاث وحدات سكنية بأن يكون بالخيار بين ان يترك الوحدة السكنية التى يستأجرها من المالك او ان يوفر له او لأحد اقاربه حتى الدرجة الثانية وحدة سكنية ملائمة بما لا يجاوز مثلى اجرة الوحدة التى يستأجرها . " ويؤكد ذلك خلو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من نص على سريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر رجعى ، فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على ان الطاعن وان استأجر من المطعون ضده الشقة التى يسكنها و اقام عقاره قبل صدور القانون سالف الذكر والعمل به يخضع لحكم الفقرة الثانية من ذلك النص بما يوجب عليه اما التخلى للمطعون ضده عن العين المستأجرة او توفير مكان ملائم له او لأحد اقاربه حتى الدرجة الثانية بالبناء الذى اقامه بأجرة لا تتجاوز مثلى اجرة شقة النزاع يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه التشكيلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الجيزة ضد

الطاعن بطلب الحكم باخلائه من الشقة الموضحة بالصحيفة - وقال بيانا لذلك ان الطاعن استأجر منه الشقة ثم شيد عمارة سكنية من اربعة طوابق تضم سبع شقق منها ثلاثة خالية ، واذ يحق له طبقا لنص المواد ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ٢/٢٢ ، ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اخلاء من العين التي يستأجرها وانذره بذلك فلم يزعن ، فقد اقام الدعوى بطلباته السابقة وبتاريخ ١٠/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى ما تنون بمنطوق الحكم ، ثم قضت فى ٢٤/١١/١٩٨٠ باخلاء الطاعن من عين النزاع ، استأنف الطاعن هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٦٣٥٣ لسنة ١٠٠ ق ، وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعن اما باخلاء عين النزاع او البقاء فيها مع توفير مكان مناسب للمطعون ضده او احد اقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذى اقامه بأجرة لا تتجاوز مثلى اجرة شقة النزاع . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، اودعت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الراى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على الحكم فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الاول والثانى للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ نشر فى ٣٠/٧/١٩٨١ فلا يجوز تطبيق احكامه الا على الوقائع اللاحقة لهذا التاريخ واذ كان ايجار شقة النزاع مبرما فى ١/٤/١٩٧٢ وكان الطاعن قد اقام بناءه عام ١٩٧٥ أى قبل العمل بأحكام القانون سالف الذكر ، فان الحكم المطعون فيه اذ طبق المادة ٢٢ منه على واقعة الدعوى يكون قد اعمل حكمها بأثر رجعى وهو غير جائز .

وحيث ان النعى سديد ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان من الاصول الدستورية المقررة ان النص التشريعى لا يسرى الا على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينقض القانون خروجاً على هذا الاصل - وفى الحدود التى يجيزها الدستور برجعية اثره ولا يغير من هذا الاصل تعلق احكام القانون بالنظام العام ، اذ لا يجاوز اثر ذلك ان تسرى احكامه على ما يستجد من اوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية ابرمت قبل نفاذه

مادامت سارية في ظله اذ تخضع هذه الاثار لاحكام النظام الجديد تغليباً لاعتبارات النظام العام التي دعت الى اصداره على حق المتعاقدين في تحديد التزاماتهما وحقوقهما التعاقدية الحالية منها والمستقبل على السواء . لما كُن ذلك وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الصادر في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأج والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨١ مبيناً في المادة ٢٩ منه ان العمل بأحكامه يكون من اليوم التالي لتاريخ نشره وقد نص في الفقرة الثانية من مادته الثانية والعشرين على ان " واذا اقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من اكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستئجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذي يستأجره او توفير مكان ملائم لمالكه او احد اقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي اقامه بما لا يجاوز مثلي الاجرة المستحقة له عن الوحدة التي يستأجرها منه " مما يدل على ان المشرع قصد الى سريان الحكم المقرر على حالات البناء التي تتم بعد نفاذ هذا القانون ، وهو ما افصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية في تعقيبه على ذلك النعي اذ جاء به " ... الزمت ذات المادة المستأجر الذي يقيم مبنى مملوكاً له يتكون من اكثر من ثلاث وحدات سكنية بأن يكون بالخيار يبين ان يترك الوحدة السكنية التي يستأجرها من المالك او ان يوفر له او لأحد اقاربه حتى الدرجة الثانية وحدة سكنية ملائمة بما لا يجاوز مثلي اجرة الوحدة التي يستأجرها . " ويؤكد ذلك خلو القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من نص على سريان حكم المادة ٢٢ منه بأثر رجعي ، فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على ان الطاعن وان استأجر من المطعون ضده الشقة التي يسكنها واقام عقاره قبل صدور القانون سالف الذكر والعمل به يخضع لحكم الفقرة الثانية من ذلك النص بما يوجب عليه اما التخلي للمطعون ضده عن العين المستأجرة او توفير مكان ملائم له او لأحد اقاربه حتى الدرجة الثانية بالبناء الذي اقامه لا تجاوز مثلي اجرة شقة النزاع يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير ما حاجة للتصدي للسببين الآخرين للطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، وصلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى محمد مصطفى .

(٢٦)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ القضائية

احوال شخصية " اعلام الوفاة والوراثة "

تحقيق الوفاة والوراثة . حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق . انكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم . وجوب صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . بيت المال لا يعتبر وارثا بهذا المعنى . علة ذلك ؟

وفقا للمادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يكون تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على هذا التحقيق ، وانكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة ، وبيت المال - الى يمثله الطاعن لا يعتبر وارثا بهذا المعنى وانما تؤول اليه التركة على انها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكد المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان الطاعن بصفته (الممثل لبيت المال) اقام الدعوى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٦ كلى احوال

شخصية القاهرة ضد ... و ... للحكم بوفاة ... من غير وارث ولا مستحق لتركته سواء والزامهما بتسليم ما تحت ايديهما من اعيان تلك الشركة . وقال شرحا لدعواه انه فى غضون سنة ١٩٤٣ غابت ... غيبة يرجح معها وفاتها ، وكانت قبل ذلك تقيم فى المنزل المملوك لها المبين بالصحيفة ، واذ استولى المدعى عليهما فى هذا المنزل مدعين ملكيته بسبب الارث وذلك على الرغم من وفاة مالكة من غير وارث مما تؤول معه الشركة الى بيت المال ، فقد اقام الدعوى . واثناء نظر الدعوى وفى المدعى عليهما فانقطع سير الخصومة ثم استأنفت الدعوى سيرها قبل ورثتهما المطعون عليهم . وفى ١٩٦٣/٣/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٨٦ ق القاهرة . وفى ١٩٧١/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله . وفى بيان ذلك يقول ان المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية نصت على ان يكون تحقيق الوفاة والوراثة حجة فى هذا الخصوص مالم يصدر حكم على خلافه ولم تستلزم فيمن يستصدر ذلك الحكم ان يكون وارثا للمتوفى مما مفاده انه يجوز لكل ذى مصلحة ان يطلب الحكم بىطلان الاعلام الصادر بتحقيق الوفاة والوراثة ، ولما كان بيت المال صاحب مصلحة حقيقية ومباشرة فى الدفاع عن التركات الشاغرة وطلب ايلولتها اليه طبقا للمادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ مما يخوله حق الطعن فى الاعلام الذى يصطنعه مدعى الوراثة سواء كان الطعن بطريق الدعوى او الدفع فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب استحقاقه للشركة الشاغرة محل الدعوى على سند من ان حجية الاعلام الصادر بتحقيق وفاة ووراثة المتوفاة والمقدم من المطعون عليهم لا يجوز حضها الا من وارث ، يكون قد أخطأ تأويل القانون وفى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه وفقا للمادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية يكون تحقيق الوفاة والوراثة حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وانكار الوراثة الذي يستدعى استصدار مثل هذا الحكم يجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة ، وبيت المال - الذي يمثله الطاعن - لا يعتبر وارثا بهذا المعنى وانما تؤول اليه التركة على انها من الضوائع التي لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكد المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في قولها " فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ألت التركة او ما بقى منها للخزانة العامة "

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتد بحجية اعلام الوفاة والوراثة رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٩ وراثات مصر القديمة المقدمة من المطعون عليهم في مواجهة بيت المال والتفت عن طعنه فيه بقوله " وحيث انه عن الموضوع فان الثابت من الاوراق ان المستأنف عليهم (المطعون عليهم) قد تقدموا باعلام وفاة ... وانحصار ارثها فيهم على النحو الواضح بذلك الاعلام ، واذ كان بيت المال لا يعد وارثا بل هو جهة تؤول اليها الاموال الضوائع فان هذا الاعلام حجة عليه ولا يجوز له ان ينقضه فانما الطعن على الاعلام جائز فقط للورثة فيما بينهم وليس بيت المال كذلك ... "

فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون او في تأويله ويكون النعى على غير اساس وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ومدحت المراغى نائبي رئيس المحكمة ، د رفعت عبد المجيد والسيد السنباطي .

(٢٧)

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ القضائية

ايجار اصلاح زراعى . دعوى " قبول الدعوى " . عقد .
الدعوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية . شرط قبولها . ايداع نسخة من عقد
الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧
لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .

مفاد نص المادتين ٣٦. ٣٦ مكررا (ب) من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل
بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع جعل
ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطا لقبول
اية دعوى او منازعة ناشئة عن الايجار سواء رفعت الدعوى او المنازعة امام
القضاء او امام لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية قبل الغائها وهذا الجزاء
المستحدث بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اجراء قصد به
توفير الحماية للمستأجر ويستهدف منع تحايل الملاك عن طريق استيقاع
المستأجرين على بياض دون أن يعلموا شروط العقد التى أمضوها أو يدكوا
ماهيتها أخذا بأنه متى كان الايداع متطلبا فان كتابة العقد لا تكون مقصودة
لذاتها وانما تعتبر ضرورية لكى تمكن من حصول الايداع . ولما كانت الكتابة
المودعة لعقد الايجار تتعلق بهذه المثابة بالاثبات لبيان الشرط اللازم لقبول الاثبات

بمقتضاه وقوة الدليل المستفاد منه " فإنها تخضع لحكم المادة التاسعة من القانون المدنى التى تقضى بأن تسرى فى شأن الأدلة التى تعد مقدما النصوص المعمول بها فى الوقت الذى أعد فيه الدليل أو فى الوقت الذى ينبغى اعداده فيه . بمعنى أن القانون الذى نشأ التصرف فى ظله هو الذى يحكم المراكز العقدية المثبتة فيه ، دون اعتداد بما اذا كان ثمة قانون جديد يتطلب دليلا آخر لم يكن يستوجبه القانون القديم .. " ويترتب على ذلك أن الإيداع لا يكون مطلوبا بالنسبة لعقود الايجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من القانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اللذين استحدثا هذا الإيداع وان الملتزم بذلك طبقا لهما المؤجر دون المستأجر ، لما كان ذلك وكانت العلاقة الايجارية بين المطعون ضده ومورث الطاعن نشأت طبقا لما ثبت للمحكمة فى تقرير الخبير فى سنة ١٩٦٠ قبل سريان ما استحدث من تعديلات بالقانونين المشار اليهما استوجبت كتابة عقود الايجار وايداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان القانون السارى وقت ابرام العلاقة الايجارية لا يوجب للتدليل على وجود مثل هذه العلاقة اتخاذ أى من هذه الاجرائين المذكورين وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للعاقدين مقدما منذ نشؤ العلاقة ووضحت التزامات وحقوق كل منها بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك ، فان هذه القواعد التى نشأ التصرف فى ظلها هى التى تحكم المراكز العقدية . بموجبها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق نتحصل من ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٦٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بنها على المطعون ضده بطلب طرده من الاطيان المبينة بالصحيحة وتسليمها اليه وتأسيسا على ان هذه الاطيان

مملوكة له ومعهد الى المطعون ضده بإداراتها لحسابه الا انه ادعى ملكيتها ولم يقدم له حسابا عنها منذ سنة ١٩٧٣ فتكون يده عليها يد غاضب لا سند لها ندبت المحكمة خبيراً لتحقيق ملكية الاطيان وبيان واضح اليد عليها ومدة وضع يده وسنده فيه ، وبعد ان قدم تقريره حكمت برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٥ لسنة ١٤ ق . طنطا " مأمورية بنها " . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ حكمت المحكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان حاصل ما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفي بيان ذلك يقول انه كان لزاما على المحكمة وقد انتهت الى انه المالك لاطيان النزاع واخذت بما اثبته الخبير في تقريره من ان المطعون ضده مستأجر منها منذ سنة ١٩٦٠ اعمال ما توجبه احكام المادتين ٣٦، ٣٦ مكرر من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من ان يكون عقد الايجار مزارعة كان ام نقدا ثابتا بالكتابة ايا كانت قيمته مما مؤداه عدم نشؤ العلاقة الايجارية أصلا دون عقد مكتوب .. الا ان الحكم خلط بين مبدأ وجوب ان عقد الايجار ثابتا بالكتابة طبقا لأحكام هذا القانون السارى وقت نشؤ العلاقة الايجارية المدعى بها وبين التزام المؤجر بإيداعه الجمعية التعاونية الزراعية المختصة المقرر بالتعديل اللاحق بموجب القانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . كما انه رغم ما ثبت للمحكمة من ان الاطيان مملوكة له ميراثا عن والده مما لازمه اجابته الى طلب طرد المطعون ضده منهما غير ان الحكم قضى رغم ذلك برفض دعواه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان مفاد نص المادتين ٣٦، ٣٦ مكررا (ب) من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع جفل ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة شرطا لقبول اية دعوى او منازعة ناشئة عن الايجار سواء رفعت الدعوى او المنازعة

أمام القضاء أو أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها وهذا الجزء المستحدث بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ ثم بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اجراء قصد به توفير الحماية للمستأجر ويستهدف منع تحايل الملاك عن طريق استيقاع المستأجرين على بياض دون ان يعلموا شروط العقد التي امضوها او يدركوا ماهيتها اخذاً بأنه متى كان الايداع متطلباً فإن كتابة العقد لا تكون مقصودة لذاتها وإنما تعتبر ضرورية لكي تمكن من حصول الايداع ولما كانت الكتابة المودعة لعقد الايجار تتعلق بهذه المثابة بالاثبات لبيان الشرط اللازم لقبول الاثبات بمقتضاه وقوة الدليل المستفاد منه ، فإنها تخضع لحكم المادة التاسعة من القانون المدني الذي تقضى بأن تسرى في شأن الادلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي اعد فيه الدليل او في الوقت الذي ينبغى اعداده فيه ، بمعنى ان القانون الذي نشأ التصرف في ظله هو الذي يحكم المراكز العقدية المثبتة فيه ، دون اعتداد بما اذا كان ثمة قانون جديد يتطلب دليلاً آخر لم يكن يستوجبه القانون القديم .. ويترتب على ذلك ان الايداع لا يكون مطلوباً بالنسبة لعقود الايجار المبرمة قبل تاريخ العمل بأى من القانونين رقمى ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ اللذين استحدثا هذا الايداع وان الملتزم بذلك طبقاً لهما الموجود دون المستأجر ، لما كان ذلك وكانت العلاقة الايجارية بين المطعون ضده ، ومورث الطاعن نشأت طبقاً لما ثبت للمحكمة في تقرير الخبير في سنة ١٩٦٠ قبل سريان ما استحدث من تعديلات بالقانونين المشار اليهما استوجبت كتابة عقود الايجار وايداعها الجمعية التعاونية الزراعية ، وكان القانون القانون السارى وقت ابرام تلك العلاقة الايجارية لا يوجب للتدليل على وجود مثل هذه العلاقة اتخاذ اى من الاجرائين المذكورين ، وكانت قد ثبتت المراكز القانونية للعاقدين مقدما منذ نشوء العلاقة ووضحت التزامات وحقوق كل منهما بالتطبيق للقواعد العامة السارية وقتذاك ، فان هذه القواعد التي نشأ التصرف في ظلها هي التي تحكم المراكز العقدية بموجبها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى الى ان الجزء المستحدث بالقانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به اعتباراً من فبراير سنة ١٩٦٣ ثم بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به في ٨/٩/١٩٦٦

اجراء قصد به توفير الحماية للمستأجر وان كتابة العقد وايداعه بالجمعية التعاونية الزراعية تتعلق ببيان الشروط اللازمة لقبول الاثبات بمقتضاه وقوة الدليل المستفاد ورتب على ذلك خضوعها لحكم المادة التاسعة من القانون المدنى وانتهى من ذلك صائبا الى انه لا يتعين اثبات هذه العلاقة بالكتابة وايداع نسخة منها بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وانما تخضع للقانون الذى ابرمت فى ظله فضلا عن ان الملتزم بذلك هو المؤجر وليس المستأجر لما كان ذلك وكان الخبير قد انهى فى تقريره من ان المطعون صده يضع يده على اطياف النزاع بصفته مستأجرا لها دون عقد ايجار مكتوب سنة ١٩٦٠ حال حياة الطاعن فان الطعن برمته يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمد
راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د رفعت عبد المجيد ، السيد السنياطي .

(٢٨)

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ القضائية

(٢.١) دعوى " سقوط الخصومة " انقطاع سير الخصومة "

(١) انقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه ، لازمة ، وجوب موالاة المدعى السير في
الاجراءات في مواجهة ورثته قبل انقضاء سنة من تاريخ اخر اجراء صحيح فيها . مخالفة ذلك
اثره . تعرض دعواه للسقوط ، جهل المدعى بورثة المدعى او موطنهم . لا يعد عذرا مانعا من
ذلك . ميعاد السنة . عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان الورثة خلاله . م ١٣٠ ، ١٣٣ / . ١٣٤ ،
مرافعات .

(٢) انقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة احد الخصوم . وقوعه بقوة القانون بقيام
سببه ، الحكم الصادر به لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . اثر ذلك ميعاد سقوط الخصومة
سريانه من تاريخ آخر اجراء صحيح سابق على حصول الوفاة .

١ - النص في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على ان ينقطع سير الخصومة
بحكم القانون بوفاء احد الخصوم ... " والنص في المادة ١/١٣٣ منه على ان "
تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي ...
بناء على طلب الطرف الآخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك
" وفي المادة ١٣٤ على ان " لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في

الدعوى بفعل المدعى او امتناعه ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من اخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى . يدل على انه متى كان وقف السير فى الدعوى راجعا الى انقطاع الخصومة لوفاء المدعى عليه ، تعين على المدعى ان يعلن ورثه خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير فى اجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة من غير تاريخ آخر اجراء صحيح فيها - ولا يعتبر جهل المدعى بورثة خصمه او موطنهم عذرا مانعا بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعرض دعواه للسقوط بفعله ، ولا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الورثة خلاله .

٢ - الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة بسبب وفاة احد الخصوم لا يعدو ان يكون تقريراً لحكم القانون تصدره المحكمة بمالها من سلطة ولائية فى اجراءات التقاضى ولا يعد قضاء فى الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصح له التمسك به لانه لا يعد من اجراءات الخصومة التى يبدأ منها سريان السقوط الذى يسرى من تاريخ اخر اجراء صحيح سابق على حصول الوفاة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام على مورثى الطاعن ... - الدعوى رقم ٣٨٤١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى اسكندرية للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٥/٣/٧ المتضمن بيعهما له ستة عشر قيراطا شيوعا فى كامل ارض وبناء العقار الموضح بالصحيفة نظير ثمن قدره ١٦٠٠٠ جنيه مع الزامهما متضامتين بتسليمه الشقة رقم ١٤ بالدور الثانى العلوى من العقار المذكور واذ توفيت المدعى عليها ... حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٥ بانقطاع سير الخصومة فى الدعوى ، وبمعدوفاة المدعى عليها

الآخرى خلال فترة الانقطاع قام المطعون ضده بتعجيل السير فيها بصحيفة معلنة للطاعن في ١٠/١٠/١٩٨١ باعتباره الوارث الوحيد للمدعى عليهما . دفع الأخير بسقوط الخصومة لانقضاء أكثر من سنة على تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى . وبتاريخ ٢٢/١/١٩٨١ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق أسكندرية ، كما أقام الطعن استئنافا فرعيا بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الخصومة ، وبتاريخ ٩/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة في موضوع الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الخصومة وإلغاءه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبصححة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٧/٣/١٩٧٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدنت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بتنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك بقول ان الحكم قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة باعتبار ان آخر إجراء صحيح في الدعوى هو الحكم الصادر في ١٥/١٠/١٩٧٩ بانقطاع سير الخصومة ، رغم ان الانقطاع بسبب وفاة احد الخصوم يقع بقوة القانون بمجرد توافر سببه دون حاجة الى صدور حكم بذلك ، واذ كان الثابت ان المطعون ضده لم يوال السير في دعوه امام محكمة اول درجة الا بعد انقضاء أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها وهو اعلان صحيفة افتتاحها للمدعى عليها (مورثتى الطاعن) في ١٠/٧/١٩٧٩ ، فان الخصومة تكون قد سقطت تطبيقا لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعى في محله ، ذلك ان النص في المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على ان ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم .. " والنص في المادة ١/١٣٣ منه على ان " تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي ... بناء على طلب الطرف الآخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على

طلب اولئك " وفي المادة ١٢٤ على ان " لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى او امتناعه ان يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من اخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى " يدل على انه متى كان وقف السير فى الدعوى راجعا الى الى انقطاع الخصومة لوفاة المدعى عليه ، تعين على المدعى ان يعلن ورثة خصمه المتوفى بقيام الخصومة بينه وبين مورثهم ويكون عليه موالاة السير فى اجراءاتها فى مواجهتهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها ، ولا يعتبر جهل المدعى بورثة خصمه او موطنهم عذرا مانعا بل عليه هو البحث والتحرى عنهم محافظة على مصلحته وعدم تعريض دعوه للسقوط بفعله ولا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الورثة خلاله ، ولما كان الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة بسبب وفاة احد الخصوم لا يعدو ان يكون تقريراً لحكم القانون تصدره المحكمة بما لها من سلسلة ولائيه فى اجراءات التقاضى ، ولا يعد قضاء فى الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصح له التمسك به ومن ثم فانه لا يعد من اجراءات الخصومة التى يبدأ منها سريان ميعاد السقوط الذى يسرى من تاريخ آخر اجراء صحيح سابق على حصول الوفاة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان اخر اجراء صحيح فى الدعوى امام محكمة اول درجة هو اعلان صحيفة افتتاحها فى ١٩٧٩/٧/١٠ قبل وفاة المدعى عليهما ، ولم يقم المطعون ضده بموالاة السير فيها بعد انقطاع سير الخصومة فى مواجهة الطاعن - الوارث لهما - الا بالصحيفة المعلنة له فى ١٩٨٠/١٠/٥ بعد انقضاء اكثر من سنة على تاريخ ذلك الاجراء الصحيح ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى بسقوط الخصومة باعتبار ان اخر صحيح فيها هو الحكم الصادر بانقطاع سير الخصومة فى ١٩٧٩/١٠/١٥ ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فانه يتعين الحكم بسقوط الخصومة

فى الدعوى .



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ، مدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ود رفعت عبد المجيد .

(٢٩)

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

(٢.١) التماس اعادة النظر .

(١) الغش الذى يبيح التماس اعادة النظر . شرطه . ان يكون خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى . ما تناولته الخصومة . ليس سببا للالتماس .

(٢) الورقة التى يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم . شرطها . ان تكون محجوزة بفعل الخصم قاطعة فى الدعوى .

١ - الغش الذى يبيح التماس اعادة النظر فى الحكم الانتهاشى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما كان خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه واظهار حقيقته للمحكمة - اما ما تناولته الخصومة وكان محل اخذ ورد بين طرفيها وعلى اساسه رجحت المحكمة قول طرف على آخر فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه .

٢ - يشترط فى الورقة التى يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم ان تكون محجوزة بفعل الخصم وان تكون قاطعة فى الدعوى بحيث لو قدمت لغير وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في ان الطاعن اقام التماس اعادة النظر رقم ١٣٦ سنة ٣٣ ق استئناف المنصورة طعنا في الحكم الصادر بتاريخ ٧٨/١٢/٢٧ من محكمة استئناف المنصورة في الاستئناف رقم ٦١ سنة ٣٠ ق طالبا القضاء ببطالان هذا الحكم وبالفائه واعادة النظر في النزاع تمهيدا للحكم بطلباته المبداه بصحيفة الالتماس . وقال بيانا لذلك انه سبق ان اقام الدعوى ٣٤٨٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بأحقية في ان يأخذ بالشفعة الاطيان المبينة بالصحيفة والمباعة من مورث المطعون ضدهم من الثانى للخامسة للمطعون ضده الأول لتوافر حالة الشروع ، واذ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى استئناف الحكم بالاستئناف رقم ٦١ سنة ٣٠ ق المنصورة فحكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف واقامت قضاها على سند من ان لم يختصم المشتري الثانى للعقار المشفوع فيه حصل مؤخرا على اوراق تفيد صورية عقد البيع الصادر المشتري لما تبين من ان البائع فيه وهو المطعون ضده الاول تصرف في العقار تصرفا حقيقيا ببيعه له - بموجب عقد مسجل برقم ٥٣٣٥ فى ١٩٨٠/١١/٢٧ بعد صدور الحكم الملتمس فيه مما يقطع بصورية البيع الثانى المدعى بحصوله واذ كان هذا الغش جانب المطعون ضده الاول قد اثر فى الحكم ، فانه يحق له التماس اعادة النظر فيه وفقا للفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات وبجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الالتماس . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان حاصل ما يتعاه الطاعن باسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وقال بيانا لذلك ان ما تبين من ان المطعون ضده الأول وقد تصرف فى العقار المطلوب اخذه بالشفعة - بعد الحكم فى دعوى الشفعة - تصرفا حقيقيا لآخر بموجب عقد مسجل يدل على احتفاظه بملكية البيع طوال الفترة السابقة على هذا التصرف وان البيع الثانى الذى تمسك بوجوده اثناء نظر دعوى الشفعة بيع صورى

صورية مطلقة ولم يقصد به سوى زيادة ثمن المبيع لمنعه من استعمال حقه فى اخذه بالشفعة ، يؤكد ذلك عدم السير فى اجراءات تسجيل ذلك البيع وما تبين من المستندات المقدمة من المطعون ضده الاول من انه بعد ان باع العقار المشفوع فيه لآخرين باعه لثالث بعقد غير مؤرخ وباعه الاخير بدوره للمطعون الاول وافر المشتريان فى البيع الثانى الغائه بعد تصرفهما بالبيع ، ورغم انه يترتب ما سلف زوال اثر اذاره بالبيع الثانى من جانب المطعون ضده الاول مما ينتقى معه المبرر لا اختصاص المشتريين فى ذلك البيع فى دعوى الشفعة - الا ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بعدم قبول الالتماس على سند من ان مسلك المطعون ضده الاول فى الدعوى انه من قبيل الدفاع فى حين ان ينطوى على غش من جانبه بتعمده اخفاء مستندات من شأنها التأثير على الحكم فى دعوى الشفعة .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان الغش الذى يبيع التماس اعادة النظر فى الحكم الانتهاى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ما كان خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه واظهار حقيقته للمحكمة - اما ما تناولته الخصومة وكان محل اخذ ورد بين الطرفين وعلى اساسه رجحت المحكمة قول أحد على آخر فلا يجوز التماس اعادة النظر فيه - كما يشترط فى الورقة التى يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم ان تكون محجوزة بفعل الخصم وان تكون قاطعة فى الدعوى بحيث لو قدمت لغيرت وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس ، لما كان ذلك وكان الثابت من اوراق الطعن وما حصله الحكم المطعون فيه بمذونات ان حاصل دفاع المطعون ضده الاول فى دعوى الشفعة التى اقامها الطاعن انه تصرف بالبيع فى العقار موضوع الدعوى لآخرين تنازلا عن الصفقة لشخص ثالث وقد تمسك الطاعن بصورية هذه التصرفات صورية مطلقة وقضت المحكمة فى دعوى الشفعة بعدم قبولها على سند من ان الطاعن لم يخصص المشتريين من المطعون ضده الاول رغم اخطاره بالبيع الصادر لهما قبل تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة وان المشتري الثانى هو صاحب الشأن فى نقي الصورية فى عقدة واثبات جديته مما لازمه اختصاصه فى الدعوى وهو ما لم يفعله الطاعن ، وكان مؤدى ذلك ان ما ابداه الطاعن من دفاع بشأن الصورية وما قدمه من مستندات للتليل عليها قد تناولته الخصومة فى دعوى الشفعة وقالت المحكمة كلمتها فيه . وقضت بعدم قبول الدعوى فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص من ذلك الى عدم توافر حالتى التماس اعادة النظر اللتيم اقيم عليهما الالتماس وانتهى الى القضاء بعدم قبوله يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد شرياش ومحمد عبد البر
حسين سالم .

(٢٠)

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ القضائية

ايجار " ايجار الاماكن " " تحديد الاجرة " . اثبات " طرق الاثبات " .
صورية .

اجرة الاساس للاماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الاخذ بالاجرة
المسماه فى العقد السارى فى ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . ان يكون العقد جديا والاجرة ليست
صورية . للمستأجر اللاحق اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات .

النص فى المادة ٥ مكرر (٥) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة
بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٦١/١١/٥ يدل
وعلى ما جرى به قضاء النقض على ان المشرع اوجب تخفيض اجرة الاماكن التى
انشئت بعد ١٩٥٨/٦/١٢ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - بنسبة
٢٠٪ ابتداء من اجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ وان الاجرة التى تعتبر اجرة
الاساس ويجرى عليها التخفيض هى الاجرة المسماه فى العقد السارى فى
١٩٦١/١١/٥ او الاجرة التى يثبت انه جرى التعامل بها فى شأن المكان المؤجر
ذاته طوال السنة السابقة على هذا التاريخ ايها اقل ، او اجرة المثل فى نوفمبر
١٩٦١ اذا لم يكن المكان قد سبق تأجيريه ، الا ان شرط الاخذ بالاجرة المسماه فى

العقد السارى ان يكون عقد الايجار المبرم عقدا حقيقيا وان تكون الاجرة الواردة فيه اجرة حقيقية لا تزيد عن الاجرة الفعلية بحيث يجوز للمستأجر اللاحق اذا لم يكن طرفا فى العقد ان يثبت صوريته وزيادة الاجرة الوارد به على الاجرة الفعلية بكافة طرق الاثبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى بنها على الطاعنين والمطعون ضده الثانى للحكم بالزام كل من الطاعنين بمبلغ ١٧.٩٠ والمطعون ضده الثانى بمبلغ ٣٦ جنيه ، وفسخ العلاقة الايجارية بينها وبين كل منهم عن الشقق المبينة بالصحيفة ، وطردهم منها مع التسليم ، وقالت بيانا لدعواها انها اشترت العقار الكائن به شقق النزاع فى ١٩٧١/٧/٢٥ ويستأجر كل من الطاعنين شقة به بموجب عقد شفوى أبرم بين كل منهما والمالكة السابقة بايجار شهرى قدره خمسة جنيهات حسبما جاء باقرارها المؤرخ ١٩٧١/٨/١٠ ، ويستأجر المطعون ضده الثانى شقة فى الدور الثالث فوق الارض بموجب عقد مؤجر ١٩٧٠/١/١ بايجار شهرى قدره ستة جنيهات . الا انهم نازعوها فى مقدار الاجرة اذ عرضوها عليهما بواقع ٢.٤٢٠ شهريا عن المدة من ٧١/٨/١ حتى ١٩٧١/١٢/٣١ ، فتكون ذمة كل منهما مشغولة بمبلغ ١٧.٩٠٠ بعد اضافة اجرة شهر يناير سنة ١٩٧٢ ، ويكون المدعى عليه الثالث مدينا بمبلغ ٣٦ جنيه قيمة الاجرة من ١٩٧١/٨/١ حتى ١٩٧٢/١/٣١ ، كما يحق لها طلب فسخ عقود الايجار لعدم الوفاء بالاجرة وقد كلفتهم بسدادها ، ولما لم يدفعوا اقامت دعواها ، نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى لبيان الاجرة القانونية لشقق النزاع ، وبعد ان قدم تقريره ، نذبت خبيرا آخر لمباشرة المأمورية ، وقدم الخبير الاخير تقريراً انتهى فيه الى ان القيمة الايجارية لكل من شقتى الطاعنين هى مبلغ ٤.٥٠٠ وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ حكمت

المحكمة برفض الدعوى استنادا الى سداد المدعى عليهم الاجرة التى قدرها الخبير .
استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٥ سنة ١٠ ق طنطا - مأمورية بنها -
ونذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل ثم احوالت الدعوى الى التحقيق ، وبعد سماع
الشهود قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا
الحكم بطريق النقض قدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ،
واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث انه مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى
بيان ذلك يقولان ان الخبير المنتدب لتحديد الاجرة القانونية لشقتى النزاع لم يجر
التخفيض الذى قرره القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على اجرة الاماكن المنشأة منذ
١٩٥٨/٦/١٢ حتى ١٩٦١/١١/٥ ، وقد اخذ الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه
رغم ذلك بهذا التقرير فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ، ذلك ان النص فى المادة ٥ مكرر (٥) من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والمعمول به من تاريخ نشره فى
١٩٦١/١١/٥ على أن " تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشأت بعد
العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن
الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون والمقصود بالاجرة الحالية فى احكام هذه المادة
الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل . بهذا القانون او
الاجرة الواردة فى عقد الايجار ايها اقل ، واذا ماكان المكان المؤجر لم يكن قد سبق
تأجيريه ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة المتقدمة على اساس اجرة المثل عند العمل
باحكام هذا القانون ، وتعتبر الاماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا
كان قد انتهى البناء فيها وادعت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه ، ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى (أولا) -
المباني التى يبدأ فى انشائها بعد العمل باحكام هذا القانون (ثانيا) عقود الايجار
المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات يدل وعلى ما جرى به قضاء النقض على ان المشرع

أوجب تخفيض اجرة الاماكن التى انشئت بعد ١٢/٦/١٩٥٨ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - بنسبة ٢٠ ٪ ابتداء من اجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ وان الاجرة التى تعتبر اجرة الاساس ويجرى عليها التخفيض هى الاجرة المسماه فى العقد السارى فى ٥/١١/١٩٦١ او الاجرة التى يثبت انه جرى التعامل بها فى شأن المكان المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على هذا التاريخ ايها اقل ، أو اجرة المثل فى نوفمبر ١٩٦١ اذا لم يكن المكان قد سبق تأجيريه ، الا ان شرط الاخذ بالاجرة المسماه فى العقد السارى ان يكون عقد الايجار المبرم عقدا حقيقيا وان تكون الاجرة الواردة فيه اجرة حقيقية لا تزيد عن الاجرة الفعلية بحيث يجوز للمستأجر اللاحق اذا لم يكن طرفا فى العقد ان يثبت صورية وزيادة الاجرة الفعلية بكافة طرق الاثبات . لما كان ذلك : وكان الثابت من تقرير الخبير الذى اخذ به حكم محكمة الدرجة الاولى ، وتقرير مكتب خبراء وزارة العدل الذى ندبته محكمة الاستئناف ان شقتى النزاع اقيمتا فى عام ٩٥٩/٩٦٠ وتم اعدادهما للسكنى فى عام ١٩٦٠ حسبما جاء بالكشوف الرسمية من واقع جرد سنة ١٩٦٠ ، وجرّد سنة ١٩٦١ ، مما مفاده ان وحدتى النزاع تم تشييدهما بعد ١٢/٦/١٩٥٨ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - وقبل ٥/١١/١٩٥٨ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فان اجرتها تخضع للتخفيض الذى نص عليه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر اعتبارا من اجرة شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ الشهر التالى لتاريخ العمل به ، واذ انتهى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٩/١/١٩٧٨ الى صورية عقدى الايجار المؤرخين ١٨/٣/١٩٦٠ المقدمين من الطاعنين ولم يعول على ما ورد بهما من تحديد اجرة شقتى النزاع ، وثبت من تقريرى مكتب خبراء وزارة العدل الذى ندبته محكمة الاستئناف تعذر تحديد الاجرة لعجز طرفى النزاع عن تقديم جالات مثل وعدم صلاحية الشقة التى تم الاسترشاد بها لذلك ، وطرح الحكم المطعون فيه اقوال شاهدى الطاعنين فى شأن الاجرة المدعى بها ، وانتهى الى تأييد قضاء محكمة اول درجة المؤسس على تقرير الخبير الابتدائى الذى اعتمد على الايجار الشهرى الوارد بالكشوف الرسمية المقدمة فى الدعوى عن ربط سنة ١٩٦١ ثم اجرى الخبير تخفيض تلك الاجرة اعمالا للقانونين رقمى ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة

١٩٦٥ ثم اضاف رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ ، الا انه اغفل اعمال التخفيض الذى نص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ حالة خضوع شقتى النزاع لاحكامه وسايره فى ذلك الحكم الابتدائى ، والحكم المطعون فيه ، فيكون قد اخطأ فى تطبيق القانون فيما تضمنته اسبابه من قضاء قطعى بتحديد الاجرة القانونية لشقتى النزاع بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث لباقى اوجه الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة .



جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : احمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم احمد بركة نائب رئيس المحكمة والدكتور على فاضل حسن ، طلعت امين
صادق ومحمد عبد القادر سمير .

(٣١)

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ القضائية

(٢.٢.١) عمل " العاملون بشركات القطاع العام : ترقية : ضباط
الاحتياط " سلطة صاحب العمل التنظيمية .

(١) ترقية العاملين الى المستويين الاول والثاني ، لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية
بالاختيار على اساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(٢) سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مؤداها . حقه في قصر الترقية على منطقة
عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية فيما بين الاعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج الى
تأهيل معين وخبرة متميزة .

(٣) ضباط الاحتياط . افضليتهم عند التعيين او الترقية بالاختيار . مناطها . تساويهم مع
غيرهم من المرشحين . القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ .

(٤) نقض " اسباب الطعن : السبب الملتزم الى الدليل " .

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من اوجه الطعن في المواعيد التي حددها
القانون . اثره . عدم قبول الطعن .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم

واقع النزاع - ان المشرع جعل الترقية الى المستويين الاول والثاني بالاختيار على اساس الكفاءة دون اعتداد بالاقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان رقما ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اذ كان المشرع يعتد فيهما بالاقدمية عند تساوى المرشحين في درجة الكفاية ، فحول القانون سالف الذكر جهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة او الوحدة الاقتصادية ومنع جهة العمل وحدها حق اختيار الاصلح من العاملين لديها للترقية الى المستويين الاول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الاعيب اسامة المستعمل السلطة اذا قام الدليل عليه .

٢ - من المقررات من حق صاحب المحل بما له من سلطة في تنظيم منشآته ان يقصر الترقية على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية وذلك فيما بين الاعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج الى تأهيل معين وخبرة متميزة ، ولان الترقية الى المستويين الاول والثاني ليست حقا للعامل يتحتم ترقيقه اليها متى توافرت فيه شروط شغلها ولو وجد بأيهما درجة خالية لم يتم شغلها اذ ان - المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسبما تقضى به المصلحة العامة لشغل الفئة المالية الحالية لديها ولا الزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ معين .

٣ - لما كانت افضلية ضباط الاحتياط عند التعيين او الترقية بالاختيار في الوظائف العامة وحسبما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، مناطها ان - يتساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض ان يناط بالخصوم انفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من اوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علي ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تتحصل فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٧٥٧ سنة ١٩٧٥ عمال كلى الجيزة على
المطعون ضدها - شركة ... - بطلب الحكم بأحقية الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١
والاثار والفروق المالية ، وقال بيانا للدعوى انه عمل لدى المطعون ضدها منذ منذ
١٩٥٩/١/١ بعد حصوله على مؤهل متوسط فى عام ١٩٥٨ ، وظل يتدرج فى الترقية
الى ان تمت ترقيته فى ١٩٧٢/٣/٣٠ الى وظيفة رئيس قسم بتشغيل الانتاج بالفئة
الخامسة ثم اصدرت المطعون ضدها حركة ترقيات تضمنت ترقية زملائه الاحداث منه
حصولا على المؤهل الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٥/١/٣٠ ، ولم تشمل الترقية ،
فى حين انه احق بها اذ انه ضابط احتياطى فتكون له الافضلية عند الترقية بالاختيار
والتي تتم الى وظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية كلها ، ولان الترقية لا
تحصل فى قسم واحد بالوحدة الاقتصادية ، فانه يكون الاحق بالترقية الى الفئة الرابعة
دون غيره من العاملين ، ولذلك اقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . نذبت المحكمة خبيرا
وبعد ان اودع الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ١٩٧٨/١٢/٣٠ بأحقية الطاعن فى
الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ وأعادت المأمورية للخبير لبيان الفروق
المالية ، ثم قضت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ بالزام المطعون ضدها بان تدفع للطاعن مبلغ
٣٤٨ جنيها جملة الفروق المستحقة له حتى اكتوبر سنة ١٩٧٥ واستمرار صرف ما
يستحقه منها . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم امام محكمة استئناف القاهرة وقيد
الاستئناف برقم ٦٩٤ سنة ٩٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠ حكمت المحكمة بالغاء
الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه

المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .
حيث إن الطعن اقيم على سببين ، ينعى الطاعن بالسبب الاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيانه انه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فان الكفاية هي مناط الترقية بالاختيار الى المستويين الاول والثاني وعند التساوى في الكفاية يرقى الاقدم الى الوظيفة الخالية بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واذ كانت تقاريره عن السنوات ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ بدرجة ممتاز ، في حين ان زميليه اللذين تمت ترقيتهما للفئة الخامسة قد حصلوا في السنتين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على تقرير بدرجة ممتاز وآخر بدرجة جيد ، وكان قد يسبقهما في تاريخ التعيين بمؤهل الثانوية العامة في حين ان زميليه اللذين حصلوا على الترقية مؤهل احدهما دبلوم الثانوية التجارية والآخر دبلوم الثانوية الصناعية ، وقد توافرت فيه المدة اللازمة للترقية للفئة المذكورة وكانت يفضلها في الترقية اعمال لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لكونه من ضباط الاحتياط ، فان الحكم بقضائه برفض دعواه على سند من القول بأحقية زميليه للترقية ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم واقعة النزاع - ان المشرع جعل الترقية الى المستويين الاول والثاني بالاختيار على اساس الكفاءة دون الاعتداد بالاقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اذ كان المشرع يعتد فيهما بالاقدمية عند تساوى المرشحين في درجة الكفاية ، فخلو القانون سالف الذكر جهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق الظروف وطبيعة نشاط المؤسسة او الوحدة الاقتصادية ، ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الاصلح من العاملين لديها للترقية الى المستويين الاول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة اذا قام الدليل عليه ، كما انه من حق صاحب العمل بما له من سلطة في تنظيم منشأته ان يقصر الترقية على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية وذلك فيما بين الاعمال التي تتمثل في طبيعتها وتحتاج الى تأهيل معين وخبرة متميزة ، ولان الترقية الى المستويين المذكورين ليست حقا للعامل يتحتم ترقيته اليها متى توافرت فيه شروط شغلها ، ولو وجد بأيهما درجة خالية لم يتم شغلها اذ ان المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسبما تقتضى به

المصلحة العامة لشغل الفئة المالية الخالية لديها ولا الزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ معين . - لما كان ذلك وكان من الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ان : الثابت من التقرير الاول للخبير امام محكمة اول درجة من الاطلاع على الهيكل التنظيمي للشركة المستأنفة - المطعون ضدها - ان الوظيفة الاعلى لوظيفة المستأنف - ضده الطاعن - هي وظيفة رئيس قسم سبائك المعدن بالفئة الرابعة وهي الوظيفة الاعلى مباشرة وانه وقت اجراء حركة الترقيات محل التداعي كان يشغل هذه الوظيفة العامل ... مما يفيد ان هذه الوظيفة لم تكن خالية وقتئذ وهي وظيفة اشرافية واحدة وان عدم ترقية المتأنف ضده - الطاعن - ترجع الي عدم وجود وظيفة خالية في تاريخ اجراء الترقيات فضلا عن ان وظيفة رئيس قسم سبائك المعادن بالفئة الرابعة تستلزم في شغلها مؤهلا صناعيا متوسطا في حين ان المستأنف ضده - الطاعن - حالصل على الثانوية العامة فقط وان هناك فرقا بين نوعي المؤهل ... وان الوظيفة التي يشغلها في تاريخ الترقية هي وظيفة رئيس قسم التشغيل بالفئة الخامسة في حين ان زميليه المذكورين يشغل اولهما وظيفة رئيس قسم (ب) بالميزانية وثانيهما رئيس وحدة شئون عمال بالفئة الخامسة ... كما ان القسم الذي به المستأنف ضده - الطاعن - هو قسم المسبك بينما يعمل زميلاه في قم الحسابات وانتهى الخبير الى عدم احقية المستأنف ضده - الطاعن - الترقية للفئة بوظيفة رئيس قسم المسبك وعدم احقيقته في فروق مالية . " كما اورد الحكم في مدوناته أن التقرير الثاني اثبت ان الترقية لم تتم علي مستوى الشركة وانما على مستوى كل قطاع منهما في حدود الوظائف الشاغرة به وان الوظيفة الاعلى لوظيفة المدعى - الطاعن - لم تكن شاغرة في تاريخ حركة الترقيات .. ولا يكون له حق المساواة بقرينيه اذ انهما يعملان في قطاع غير الذي يعمل به .. وبالتالي لا تكون للمدعى - الطاعن - احقية الترقية في حركة الترقيات الحاصلة في ١٩٧٥/٦/١ ... وان المحكمة تقرر النتائج التي انتهى اليها الخبيران في تقريرهما .. خاصة وانها تتفق مع المبادئ المقررة بالمادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .. " وهو ما مفاده ان الحكم استخلص بأسباب سائغة لها اصلها الثابت بالاوراق ان المطعون ضدها وضعت ضوابط ومعايير للفئة المطالب بها واشترطت لشغلها ان يكون العامل حاصلا على مؤهل صناعي متوسط الامر الذي لم يتوافر لدى الطاعن ، كما ان الوظيفة والفئة المذكورتين لم تكونا شاغرتين حتى يحق للطاعن المطالبة بهما ، لما كان ذلك وكانت افضلية ضباط الاحتياط عند التعيين او الترفيه بالاختيار في الوظائف العامة وحسبما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط

الاحتياط بالقوات المسلحة ، مناطها ان يتساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط واذ كانت المساواة غير قائمة فى واقعة الدعوى بين الطاعن وقرينيه اللذين تمت ترقيتهما لاختلاف الوظيفة التى تمت الترقية منها والوظيفة التى تمت الترقية اليها ، ولان حركة الترقيات كانت خاصة بقسم آخر غير القسم الذى يعمل به الطاعن ، فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب فى وجهين اولهما : ان الحكم اقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على حركة الترقيات قد اجريت على مستوى الاقسام فى حين ان الثابت من تقرير الخبير ان تلك الحركة تمت على مستوى الشركة باقسامها واداراتها المتعددة ، ولم تكن خاصة بقسم معين من اقسامها . وثانيهما : انه كان على محكمة الاستئناف ان تلزم المطعون ضدها بتقديم كشف ترتيب الاقدميات فى الفئة الخامسة لتبين اقدمية الطاعن وزميليه فى تلك الدرجة وأن المطعون ضدها اجرت حركة الترقية للفئة الرابعة المطالب بها على مستوى الشركة ووفقا لترتيب اقدمية العاملين ، وهو سابق لزميليه فى الترقية للفئة الخامسة مما يرتب له الاحقية فى الترقية للفئة الرابعة بونهما .

وحيث ان النعى فى وجهه الاول غير مقبول ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الشارع عد من الاجراءات الجوهرية للطعن بطريق النقض ان يناط بالخصوم انفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من اوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، واذ كان الطاعن لم يقدم وفق طعنه صورة رسمية من تقرير الخبير سنده فى هذا النعى ، فانه يكون غير مقبول ، - والنعى فى وجهه الثانى مردود ذلك انه لا يعدوان - يكون جدلا موضوعيا - فيما انتهى اليه الحكم صحيحا - وحسبما سلف بيانه فى الرد على السبب الاول - من أن حركة الترقيات موضوع الدعوى قد اجريت على مستوى الادارات والاقسام ولم تشمل القسم الذى يعمل به الطاعن ، ولم تكن شاملة للوحدة كلها ، ومن ثم لا يقبل من الطاعن اثارته امام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب بوجيئه فى غير محله ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد راسم ، مدحت المراغي نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق والسيد السنباطي .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات " القرائن القضائية " محكمة الموضوع .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن - شرطه . أن يكون سائغا .

(٢) قضاء مستعجل . تزوير . تنفيذ .

قاضي الامور المستعجلة . قضاؤه في الاشكال في التنفيذ وقتي لا يؤثر على الحق المتنازع

فيه . عدم طرح الادعاء بالتزوير لدى نظر الاشكال في التنفيذ لا يدل على عدم جدية الادعاء

بالتزوير المبدئى امام محكمة الموضوع . ملة ذلك .

١ - لئن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقرير القرائن ولا شأن لمحكمة النقض

فيما تسببطه منها باعتبار أن ذلك من مسائل الواقع الا أنه يتعين أن يكون هذا

الاستنباط سائغا ومؤديا الى النتيجة التي اقام الحكم عليها قضاءه اذ طالما أن

المحكمة قد أوردت أسباب لاثبات القرائن أو نفيها فان هذه الأسباب تخضع لرقابه

محكمة النقض .

٢ - الاشكال الوقتي لا يختص القاضي المستعجل فيه بالفصل في النزاع

المطروح بحكم حاسم للخصومه وانما يتناول بصفه وقتيه وفي نطاق النزاع

المطروح عليه تقدير جدية النزاع وهو تقدير لا يؤثر على الحق المتنازع فيه اذ يبقى

هذا الحق محفوظا سليما يتناضل فيه نور الشأن أمام محكمة الموضوع فلا على

الطاعن أن هو لم يطرح الادعاء بالتزوير أمام قاضي الامور الوقتيه لدى نظره

الاشكال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على بين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١١٤٣ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى طنطا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٤/٢٩ المتضمن بيع الطاعن لها أطيانا زراعيه مساحتها ٦ ط موضحه بالعقد لقاء ثمن قدره ٣٠٠ مع التسليم تأسيسا على امتناعه عن التوقيع على العقد النهائى وتنفيذ التزامه بتسليم المبيع رغم وفائها بالثمن - حكمت المحكمة فى ١٩٦٩/١٢/٢٨ بصحة ونفاذ ذلك العقد والزام الطاعن بالتسليم - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٢٩ ق طنطا وادعى بتزوير صحيفة اعلانه بالحكم المستأنف تأسيسا على أن المحضر المكلف باجراء الاعلان اثبت فيه على خلاف الحقيقة انتقاله الى موطنه واعلانه فيه مخاطبا مع شخصه فى حضور شيخ البلد وأنه رفض التوقيع باستلام صورته الاعلان فى حين أن المحضر لم ينتقل أصلا الى موطنه لاعلانه فضلا عن بطلان الاعلان لعدم اخباره بخطاب مسجل بتسليم صورته الى جهة الاداره مما لم يعلم معه بالحكم المستأنف الا عند شروع المطعون ضدها فى تنفيذه . ويتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير ويسقط حق الطاعن فى الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها رأى برفض الطعن واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفه مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على سند من أنه لو كان جادا فى ادعائه لبادر بابلاغ النيابة العامة فور وصول الخطاب المسجل الموجه اليه من المحضر فى حين أنه كان قد تمسك بعدم ارسال المحضر للخطاب المذكور مما لم يعلم

معها بالحكم الا عند الشروع فى تنفيذه ، كما أن ما استدل به الحكم على عدم جديده طعنه لا يؤدى الى النتيجة التى خلص اليها .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك انه وان كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير القرائن ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستتبطه منها باعتبار أن ذلك من مسائل الواقع الا أنه يتعين أن يكون هذا الاستنباط سائغا ومؤديا الى النتيجة التى اقام الحكم عليها قضاؤه اذ طالما أن المحكمة قد أوردت اسبابا لاثبات القرائن أو نفيها فإن هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على عدم جدية الادعاء بالتزوير المبدى من الطاعن مستدلا على ذلك بأنه لم يتمسك به فى دعوى الاشكال فى التنفيذ التى اقامها عند شروع المطعون ضدها فى تنفيذ الحكم المستأنف كما لم يبلغ النيابة العامة بالتزوير فور وصول الخطاب المسجل الذى ارسله المحضر اليه وكذا عدم حضوره أمام محكمة اول درجة رغم إعلانه لشخصه بصحيفه تجديدها من الشطب ، وكان البين من الاوراق أن الاشكال فى التنفيذ الذى ابداه الطاعن أمام المحضر لدى الشروع فى تنفيذ الحكم هو اشكال وقتى لا يختص بالقاضى المستعجل فيه بالفصل فى النزاع المطروح بحكم حاسم للخصومه انما يتناول بصفه وقتيه وفى نطاق النزاع المطروح عليه تقدير جدية النزاع وهو تقدير لا يؤثر على الحق المتنازع فيه اذ يبقى هذا الحق محفوظا سليما يتناضل فيه نوى الشأن أمام محكمة الموضوع فلا على الطاعن ان هو لم يطرح الادعاء بالتزوير أمام قاضى الامور الوقتيه لدى نظره الاشكال ، وكان الطاعن قد تمسك بعدم ارسال المحضر خطابا مسجلا اليه بما لا يسوغ معه الاستدلال بوصول الخطاب اليه على عدم جديده الادعاء ، كما لا يدل على هذا أيضا عدم حضوره أمام محكمة أول درجة ، لما كان ما تقدم وكان هذا الذى استخلص منه الحكم عدم جديده الادعاء بالتزوير لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها - فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .



جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة و السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، أحمد شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال
شلقانى .

(٣٣)

الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ القضائية

استيلاء . ملكيه " أسباب كسب الملكيه " .

الأراضى الداخلة فى زمام البلاد . خروجها عن نطاق الأراضى الزراعيه التى كان يجوز
لكل مصرى الاستيلاء عليها وتملك ما يزرعه أو يغرسه أو يبنى عليه منها . م ٨٧٤ مدنى قبل
الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عدم جواز تملكها بالاستيلاء أيا كانت وسيلته .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأراضى الداخلة فى زمام البلاد تخرج عن
نطاق الأراضى غير المزروعه التى كان يجوز لكل مصرى طبقا للفقرة الثالثه من
الماده ٨٧٤ من القانون المدنى قبل الغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ،
الاستيلاء عليها وتملك ما يزرعه أو يغرسه أو يبنى عليه منها ، وبالتالي فلا يرد
عليها التملك بالاستيلاء أيا كانت وسيلته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٠٤٦١ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية

ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٥/٩/١٩٧٠ الذى بموجبه باع المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما - الثاني والثالث الحصص الشائعة فى الأرض المبينة بالأوراق مقابل ثمن مقداره ١٠٠٠ ر.ج وقد أحلتا الطاعنين محلها فى شرائها بموافقة البائع الذى تملك الأرض بطريق الاستيلاء وبوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ سنة ١٩٥١ ، فأقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان ، ثم عدلا طلبهما بأن يكون الحكم بصحة ونفاذ العقد بمصادقة وإقرار المطعون عليه الرابع ، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بشمال القاهرة لبيان مالك الأرض محل النزاع وسبب الملكيه . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨١ . برفض الدعوى . إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٣٦٣ سنة ٩٨ ق مدنى وبتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢ . حكمت المحكمة بتأييد الحكم المسأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنان بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفته الثابت بالأوراق ، ذلك أنهما قصرا دفاعهما أمام محكمة الموضوع على تملك البائع لهما للأرض محل النزاع بتعميرها بالبناء عليها عام ١٩٥٩ ، على مقتضى المادة ٨٧٤/٣ من القانون المدنى قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ غير أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه رفض الحكم لهما بصحة التعاقد لعدم تملك البائع لهما لهذه الأرض بالبناء عليها لدخولها فى زمام البلاد ، فى حين أنها لم تدخل فى زمام مدينة الجيزة إلا منذ عام ١٩٦٦ ، كما نفى واقعة البناء رغم ثبوتها مما شهد به شاهداهما أمام الخبير المنتدب فى الدعوى وبالمستندات التى قدماها إلى المحكمة ، وأطرح طلبهما إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها فى حالة عدم كفاية المستندات اكتفاء بما ورد بتقرير الخبير المذكور رغم قيامه بالمأمورية الموكولة إليه فى غيبتهما ، كما ذهب

بما ورد بتقرير الخبير المذكور رغم قيامه بالمأمورية الموكولة إليه في غيبتهما ، كما ذهب الحكم إلى أن الأرض المذكورة قد نزعت ملكيتها للمنفعة العامة في حين أن الثابت من الأوراق أنه صدر قرار من رئيس الجمهورية بتخصيصها للمنفعة فحسب دون اتخاذ إجراءات نزاع ملكيتها وقد سقط هذا القرار بعدم تنفيذه خلال السنتين التاليتين لصدوره ، هذا إلى أن نزاع الملكية لا يرد إلا على الملكية الخاصة وهو ما يناقض ما ذهب إليه الحكم من ملكية الدولة لتلك الأرض ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة . أن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي كان يجوز لكل مصري طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، الاستيلاء عليها وتملك ما يزرعه ويفرسه أو يبني عليه منها ، وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء أيا كانت وسيلته ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى لعدم تملك البائع للطاعنين للأرض محل النزاع لملكية الدولة لها ملكية خاصة وعدم جواز تملكها بالاستيلاء عليها لدخولها في زمام البلاد وأقام قضاءه بذلك على ما خلص إليه في حدود سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة فيها وما ورد بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ودقاتر المساحة المرفقة به ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون وأقام قضاؤه على ما يكفي لحمله ، ولا يغير من ذلك أن تكون الأرض المذكورة قد أدخلت في زمام مدينة الجيزة عام ١٩٦٦ لأن ذلك لا يفيد أنها لم تكن في زمام بلد آخر مجاور لمدينة الجيزة ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بشأن إقامة مبان عليها عام ١٩٥٩ وما استطرده إليه بشأن نزاع ملكيتها أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج في الدعوى ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف ابوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
نواب رئيس المحكمة عزت حنورة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى و محمد بهاء
الدين باشات .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ القضائية

وكالة " التوكيل فى الخصومة " . دستور . " تنظيم دستورى : " مجلس
الشورى " . نقض " الوكالة فى الطعن " " الصفة فى الطعن " .
ادارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع
منها او عليها من قضايا ، م ٦٦ ق ٧٥ / ١٩٦٣ . مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك
الجهات ، اقامة الطعن نيابة عنه من ادارة قضايا الحكومة . اثره . عدم قبول الطعن لرفعه من
غير ذى صفة .

تنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة
قضايا الحكومة على انه " تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة
والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف
انواعها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا " ومدلول
نصوص مواد الدستور وقانون الحكم المحلى ان مجلس الشورى هو تنظيم
دستورى مغاير للحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية التى تنوب عنها ادارة
قضايا الحكومة بموجب المادة السادسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الطعن قد
اقيم من ادارة قضايا الحكومة التى لا تنوب عن مجلس الشورى فانه قد يكون قد
اقيم من غير ذى صفة ومن ثم غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعه وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على الاتحاد الاشتراكى العربى وآخرين طالبا الحكم بالزامهم بأن يؤدوا اليه مبلغ ٢٠٠٠٠ ج وفوائده وقال بيانا لها انه سبق وحصل على حكم نهائي ضد الاتحاد الاشتراكى فى الدعوى رقم ٢٥٨٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة قضى بانعدام قرار لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى العربى باسقاط العضوية العاملة عنه لانحرافه وكان هذا القرار قد ترتب عليه ان اصدر مجلس نقابة المهندسين قرارا بايقاف عضويته عن مجلس النقابة ومجلس شعبة المناجم والبترول حين البت فى التظلم المرفوع عن قرار اسقاط العضوية المذكور واذ كان قد اصابته من قرار اسقاط العضوية هذا اضرار مادية تمثلت فيما انفق فى الدعوى التى اقامها على الطاعن نتيجة لهذا القرار وادبية تتمثل فيما اصابه به القرار فى سمعته ومكانته العلمية وتجميد عضويته بمجلس النقابة والشعبة المذكورين فقد اقام دعواه ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٦/٤٩١١ ق طالبا الغاء والحكم له بطلباته . ولدى نظر الاستئناف صحح المطعون ضده شكل الدعوى بان اختصم مجلس الشورى - الطاعن - وآخرين على سند من انهم حلوا محل المدعى عليهم الاصليين بعد الغاء الاتحاد الاشتراكى . بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بصافته ان يدفع للمطعون ضده مبلغ ٨٠٠٠ ج . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . قدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الدفع وقبول الطعن وينقض الحكم المطعون فيه موضوعا . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة

رأيها .

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده أن إدارة قضايا الحكومة لا تتوب عن مجلس الشورى لأن قانون تنظيمها حدد الجهات التى تتوب عنها وليس من بينها هذا المجلس .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أنه " تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا " ومدلول نصوص مواد الدستور وقانون الحكم المحلى أن مجلس الشورى هو تنظيم دستورى مغاير للحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية التى تنوب عنها إدارة قضايا الحكومة بموجب المادة السادسة سالفة الذكر ، لما كان ذلك وكان الطعن قد اقيم من إدارة قضايا الحكومة التى لا تنوب عن مجلس الشورى فإنه قد يكون قد اقيم من غير ذى صفة ومن ثم غير مقبول .



جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد / المستشار : احمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، ود . محمد فتحي نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

(٣٥)

الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ القضائية

(٢ ، ١) ايجار " ايجار الاماكن " " الامتداد القانونى لعقد الايجار "
" احتجاز اكثر من مسكن " .

١ - الامتداد القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر او تركه العين المؤجرة . شرطه . الا
يترتب عليه احتجاز اكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . المادتان ٨ ، ٢٩ ق ٤٩ لسنة
١٩٧٧ .

٢ - احتجاز اكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . انفراد المستأجر بالسيطره الماديه
والقانونية على المساكن التى ابرم عقود ايجارها . استقلال الاقارب ممن اوردتهم المادة ٢٩
من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استقلالا فعليا باحد المساكن المؤجرة للمستأجر . اثره . توافر
مقتضى الاحتجاز .

١ - النص فى المادتين ١/٨ ، ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
يدل على ان المشرع عمد الى تقرير قاعده عامه بامتداد الايجار لمصلحه فئه
محدده من الاقارب المقيمين مع المستأجر وقت الوفاة او الترك - على اختلاف
فى شرط مدة الاقامة - وان هذه القاعدة لا يحد منها الا ان يترتب على
تطبيقها صيرورة من امتداد العقد لمصلحته محتجزا اكثر من مسكن فى البلد
الواحد دون مقتضى ، كما يدل على ان المشرع لم يكف بحمايه نوى

القريبى ، المكلف المستأجر باعالتهم قانونا ، من غائله ازمه الاسكان ، وانما بسط هذه الحماية للتوسع دائرتها فتحتوى من لا الزام من القانون فى اعالته فى حذب من المشرع على الروابط الاسرية التى تتجاوز فى اعماقها حد التكليف القانونى .

٢ - مناط الاحتجاز فى مدلول المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو ان ينفرد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين او المساكن التى ابرم عقود ايجارها ، بحيث لا تقتصر الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد كونه طرفا فى العقد كمستأجر فيها ، وانما لا بد ان يتوافر فى شأنه الانفراد المطلق والمستمر بالانتفاع بسكنى كل عين ، فاذا اقتضت الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد ظهوره القانونى كمستأجر فيها ، دون ان تكون له سيطرة مادية إعلى مسكن واحد مما استأجره واستقل آخرون من ذويه المبيينين فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالانتفاع بالمسكن او المساكن الاخرى استقلالا فعليا لا شبهه فيه ، فانه يرتفع عنه الحظر المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لتوافر مقتضى الاحتجاز .

المحكمة

بعد الاطلاع الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعه وبعد ألداوله قانونا .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - فى ان المطعون ضدهن اقمى الدعوى رقم ٧٣١٠ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى ايجارات شمال القاهرة ، ملين فيها الحكم بانهاء عقد ايجار شقة النزاع والتسليم ، وقلن فى بيانها ، ان الطاعنه استأجرت منهن الشقة رقم ٦١ بنفس العقار الواقعة به شقة النزاع بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٠/١١/١٩٦٩ لاستعمالها سكنا خاصا لها ، وانها بموجب عقد ايجار آخر مؤرخ ٥/٨/١٩٧١ استأجرت منهن شقة النزاع لاستعمالها سكنا خاصا

لاولادها ، الا انها قامت بتأجير الشقة الاخيرة من الباطن للغير بدون اذن كتابى من المالك ، بما يتحقق معه سببان لاخلائها من العين الاخيرة همتاً جبرها لها من الباطن بدون اذن كتابى من المالك ، واحتجازها اكثر من مسكن فى مدينة القاهرة بدون مقتضى ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٢١ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف واخلاء الطاعنة من شقة النزاع والتسليم . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث انه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول ان المطعون ضدهن اقررن اقراراً قضائياً فى صحيفة دعواهن بان الطاعنة استأجرت الشقتين احدهما لنفسها ، والاخرى لاولادها ، وهذا الاقرار يقوم به المقتضى لاستئجار الشقتين ، سواء فى ذلك أن شغل الشقة الاخرى اولاد الطاعنة ام شقيقتها ، وخاصة ان كلا من الشقتين مكونه من غرفة واحدة ، كذلك فان شاهد المطعون ضدهن ، وهو حارس العقار ، شهد بان شقيقة الطاعنة واولادها يقيمون فى الشقة الاولى ، وان الطاعنة تقيم فى شقة النزاع حين لا تكون مؤجرة مفروشة ، بما مؤداه ثبوت اقامة شقيقه الطاعنة واولادها فى شقة ، واستقلال الطاعنة بشقة النزاع ، الا ان الحكم المطعون فيه وان حصل دلالة ذلك فيما اورده باسبابه من ان الطاعنة كانت تقيم فى الشقة الاولى وتؤجر شقة النزاع مفروشة ، وهو ما يتضمن بذاته استقلال شقيقتها بشقة ، واستقلالها هى بالشقة الثانية ، الا انه لم يفتن الى ان ما حصله من ذلك يقوم به المبرر والمقتضى لاستئجار الشقتين ، وينفى فى حق الطاعنة احتجازها اكثر من سكن ، ويصبح المناط فى اخلائها هو مدى مخالفتها لقواعد التأجير مفروشا الذى لم يثبت من الاوراق ، واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، فانه يكون خليفاً بالنقض .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك ان النص فى المادة ٢٩/١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " مع عدم الاخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار السكن بوفاة المستأجر او تركه العين اذا بقى فيها زوجه او اولاده او اى من والديه الذى كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك وفيما عدا هؤلاء من اقارب المستأجر نسبيا او مصاهره حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر او تركه العين او مدة شغله للمسكن ايهما اقل " . والنص فى الفقرة الاولى من المادة الثامنة من نفس القانون على انه " لايجوز للشخص ان يحتجز فى البلد الواحد اكثر من مسكن دون مقتضى " . يدل على ان المشرع عمد الى تقرير قاعده عامه بامتداد عقد الايجار لمصلحة فئه محدده من الاقارب المقيمين مع المستأجر وقت الوفاة او الترك - على اختلاف فى شرط مدة الاقامه - وان هذه القاعدة لا يحد منها الا ان يترتب على تطبيقها صيروره من امتد العقد لمصلحته محتجزا اكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى كما يدل على ان المشرع لم يكتف بحماية نوى القربى المكلف المستأجر باعالتهم قانونا من غائله ازمه الاسكان ، وانما بسط هذه الجمايه للتوسع دائرتها فتحتوى من لا الزام من القانون فى اعالته فى حذب من المشرع على الروابط الاسرية التى تتجاوز فى اعماقها حد التكليف القانونى . اذ كان ذلك ، وكان مناط الاحتجاز فى مدلول المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو ان ينفرد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين او المساكن التى ابرم عقود ايجارها ، بحيث لا تقتصر الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد كونه طرفا فى العقد كمستأجر فيها ، وانما لا بد ان يتوافر فى شأنه الانفراد المطلق والمستمر بالانتفاع بسكنى كل عين ، فاذا اقتصر الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد ظهوره القانونى كمستأجر فيها ، دون ان تكون له سيطرة مادية إلاعلى مسكن واحد مما استأجره واستقل آخرون من نويه المبيينين فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالانتفاع بالمسكن او المساكن الاخرى استقلالا فعليا لا شبهه فيه ، فانه يرتفع عنه الحظر المنصوص عليه فى المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة

١٩٧٧ لتوافر مقتضى الاحتجاز ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان خلص الى استقلال شقيقه الطاعنه باحدى شقتى النزاع ، اعتبر مجرد ابرام الطاعنة لعقدى ايجار الشقتين ، وتأجير الشقة الاخرى مفروشة لبعض الوقت احتجاز منها لاكثر من مسكن فى مدينة القاهرة بغير مقتضى ، فانه يكون قد شاب الفساد فى الاستدلال ، وقد ادى به هذا الخطأ الى عدم بحث مدى ثبوت تأجير الطاعنة للمسكن الخاص بها مفروشا ، فى نطاق عدم احتجازها لغيره من مساكن ، كذلك مدى مخالفتها لشروط التأجير مفروشا ، فلحقه ايضا القصور ، مما يوجب نقضه ، على ان يكون مع النقض الاحالة .



جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد زغلول عبد الحميد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د . منصور وجيه ، محمد فؤاد بدر نائبى رئيس المحكمة ، فهمى الخياط و عبد النبى
غريب .

(٣٦)

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ القضائية

- (١ ، ٢) حكم . " ما يعد قصور " . محكمة الموضوع . " سلطتها فى
تقدير الادلة " . ايجار " ايجار الاماكن " . اعادة بناء العقار بعد هدمه " .
(١) اغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور .
(٢) تقدير القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع متى أطلعت عليها وأخضعتها
لتقديرها .
(٣) المستأجر لوحدة بالعقار الذى هدم وأعيد بنائه . حقه فى شغل وحدة بالعقار المنشأ .
شرطه . تخلفه عن التعاقد مع المالك فى الميعاد الذى حدده له . أثره . سقوط حقه فى شغل
الوحدة .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الجوهرى للذى تلتزم محكمة
الموضوع بتحصيله وتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الذى يقدمه الخصم مؤيداً بدليله
أو يطلب تمكينه من التدليل عليه وإثباته ، ويكون من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى
فى الدعوى وأنه متى قدم الخصم الى محكمة الموضوع مستندات تمسك بدلائلها
فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة
فانه يكون مشوباً بالقصور .

٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وبإطراح ما لا ترى الأخذ به منها محله أن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها . فإذا بان أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن ولم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصور يبطله .

٣ - مفاد النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى - والمادة الاولى من القرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ أن الشارع أعطى المستأجر لوحده بالبناء الذي هدم طبقا الاحكام الباب الثاني من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الحق في شغل وحدة بالعقار المنشأ ، على أن يخطر المالك برغبته في شغل هذه الوحدة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يبين فيه موقعها وذلك خلال شهرين من تاريخ الشروع في اعادة البناء فان قام بهذا الاخطار للمالك وجب على هذا الاخير أن يخطره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالموعد الذي يحدده للتعاقد فان تخلف عن الحضور للتعاقد مع المالك في الميعاد المحدد برغم اخطاره سقط حقه في شغل وحدة بالعقار المنشأ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بالزامهما متضامنين أن يدفعوا له مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، وقال بيانا لها انه كان يستأجر من الطاعنين مخزنا - وقد قام باخلائه لصدر قرار من الجهة الادارية المختصة بإزالة العقار الكائن به ذلك المخزن - ولما شرع الطاعنان في اعادة

بقائه انذرهما برغبته فى شغل مخزن آخر مماثل فى المبنى الجديد اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الا انهما امتنعا عن اجابته الى طلبه فأقام ضدّهما الدعوى رقم ١٨ ٢٠ لسنة ١٩٧٦ مدنى مستعجل القاهرة بطلب تمكينه من العوده لشغل وحده بالعقار المنشأ الا انه قضى فيها بعدم الاختصاص ومن ثم فقد اقام دعواه وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بندب خبير فى الدعوى لاداء المأمورية المبينه بمنطوق الحكم وبعد ان اودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٦ برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٩ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والزمّت الطاعنين متضامنين بأن يؤدوا للمطعون ضده مبلغ ألفى جنيه . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث للطعن القصور فى التسييب والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقولان انهما تمسكا فى دفاعهما امام محكمة الموضوع بسقوط حقوق المطعون ضده فى شغل وحده بالعقار الجديد لانذاره رسميا بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤ بموجب انذار على يد محضر مودع ملف الدعوى ضمن مستنداتهما يتضمن التنبيه عليه بالحضور للتعاقد معهما على استئجار وحدة بالعقار الجديد بعد بنائه وتشطبيه خلال الاجل المحدد له بالانذار وقد تخلف عن الحضور اليهما الا ان الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع والمستند المقدم تأييدا له رغم كونه دفاعا جوهريا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي فى محله ذلك انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الجوهري الذى تلتزم محكمة الموضوع بتحصيله وتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الذى يقدمه الخصم مؤيدا بدليله أو يطلب تمكينه من التدليل عليه واثباته ، ويكون من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، وأنه متى قدم الخصم الى محكمة الموضوع مستندات تمسك بدلالاتها قالت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون

لها من دلالة مؤثرة فانه يكون مشوباً بالقصور، كما ان القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وباطراح ما لاترى الاخذ به منها محله أن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها . فاذا بان أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن ولم تبحثها فان حكمها يكون قاصراً قصوراً يبطله . ولما كان قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى - قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ منه على أنه "والمستأجر في جميع الحالات التي يتم فيها هدم العقار طبقاً لأحكام هذا الباب الحق بعد اعادة البناء في شغل وحدة بالعقار المنشأ طبقاً للقواعد التي تحدد بقرار وزير الاسكان والمرافق - وقد أصدر وزير الاسكان والمرافق القرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ بالقواعد المشار إليها في هذه الفقرة ، ونص في المادة الأولى منه على أن للمستأجر البناء الذي هدم طبقاً لأحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه الحق في أن يشغل وحدة في العقار المنشأ اذا وجدت به وحدات معدة للتأجير تماثل في استعمالها وحدات المبنى المهدوم وفقاً للقواعد والاجراءات الآتية : ١ - أن للمستأجر الحق في الحصول على بيان من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن اسم مالك العقار المنشأ ومحل اقامته وعدد أبواب المبنى المرخص بهما والوحدات التي يتضمنها ٢) .

٢ - يخطر المستأجر مالك العقار المنشأ . برغبته في شغل وحده من وحداته بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يبين فيه موقع الوحدة التي يرغب في شغلها ومحل اقامته في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الشروع في اعادة البناء ولا يعتبر اتمام اعمال الحفر الخاصة بالاساسات شروعا في أعمال البناء .

٤ - على المالك بعد انتهاء مدة الشهرين سالفة الذكر اخطار المستأجرين الذي تقدموا برغباتهم خلال هذه المدة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على محال اقامتهم المبينه برغباتهم بالموعد الذي يحدده للتعاقد واداء قيمة التأمين الذي يتفق عليه مع مراعاة ألا يتم تحديد هذا الموعد في مدة تقل عن اسبوع من تاريخ وصول اخطار المالك لهؤلاء المستأجرين

٥ - يسقط حق المستأجر فى شغل وحده بالعقار المنشأ اذا لم يبد رغبته خلال مده الشهرين المنصوص عليها فى البند الثالث أو اذا تخلف هو أو من يمثله قانونا عن الحضور فى المواعيد المحدده وفقا لحكم البند السابق . مما مفاده أن الشارع أعطى لمستأجر وحدة بالبناء الذى هدم طبقا لاحكام الباب الثانى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الحق فى شغل وحده بالعقار المنشأ ، على أن يخطر المالك برغبته فى شغل هذه الوحدة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يبين فيه موقعها وذلك خلال شهرين من تاريخ الشروع فى اعادة البناء ، فان قام بهذا الاخطار للمالك وجب على هذا الاخير ان يخطره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالموعد الذى يحدده للتعاقد فان تخلف عن الحضور للتعاقد مع المالك فى الميعاد المحدد برغم اخطاره بسقط حقه فى شغل وحده بالعقار المنشأ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده فى التعويض تأسيسا على اخطاره الطاعنين برغبته فى شغل وحده بالعقار الجديد فى الميعاد المحدد الا انهما لم يمكناه من شغلها وكان الثابت من الاوراق ان الطاعنين تمسكا فى دفاعهما الوارد بمذكرتهما المقدمه بجلسته ١٩٨١/٢/١٩ امام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده فى شغل وحده بالعقار الجديد لاخطاره بالحضور اليهما للتعاقد على وحدة جديدة خلال اسبوع - الا انه تخلف عن الحضور فى الموعد المحدد بانذارهما - كما لم يرد عليهما ، وقدا تأييدا لدفاعهما أصل الانذار المعلن بمحل اقامته بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤ ثابت فيه التنبيه عليه بالحضور للعقار للمعاينه وتحرير عقد ايجار على مخزن بالعقار الجديد خلال اسبوع من تاريخ استلامه الانذار . الا ان الحكم المطعون فيه قد التقت عن تناول هذا الدفاع الجوهرى المؤيد رغم كونه دفاعا مؤثرا فى الدعوى ومن شأنه لو صح تغيير وجه الرأى فيها . وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه ، نون حاجه للرد على باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور: احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق و أحمد مكى .

(٣٧)

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ القضائية

(١) حكم " تسبيب الحكم " . دفع .

مزاولة الشركة الطاعة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية . تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها فى التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط فى مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها وصدر الحكم برفض الدفع بانقضاء الخصومة . صحيح .

(٢) بيع " التزامات البائع " بعض انواع البيوع : " البيع فوب " . الاتفاق على اطالة مدة السنة التى بانقضائها تسقط دعوى ضمان البيع الخفى . جائز . البيع " فوب " لا يمنع هذا الاتفاق ولايتعارض مع حق المشتري من التحقق من مطابقة المبيع - عقب وصوله الى ميناء الوصول - للمواصفات المتفق عليها بالعقد .

(٣) خبرة . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير عمل الخبير " أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على اسبابه السائغة . مؤداه . عدم التزامها بتعقب اقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها استقلالا طالما اقامت قضائها على ما يكفى لحمله .

١ - اذ كان لا خلاف بين الخصوم على ان شركة كانت قبل صدور القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى

.....

فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى - تزاوّل نشاطات متعددة منها ما يتعلق بأعمال الوكالات البحرية وبالتجارة والسياحة وكان ورود اسم تلك الشركة فى الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ مع شركات ومنشآت أخرى تحت عنوان - التوكيلات البحرية - واضافتها الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - مؤداه تأمين نشاطها المتصل بأعمال الوكالات البحرية فقط دون باقى اوجه نشاطاتها الاخرى . واذ كان النزاع فى الدعوى متعلقا بنشاطها التجارى الذى لم يشمل التأميم ، وكان من المقرر ان صدور توكيل من احد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام او خاص يجعل موطن الوكيل معتبرا فى اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها - وكانت الشركة الطاعنة لاتمارى فى صدور توكيل منها الى الاستاذ فان موطنه يكون معتبرا فى اعلان صحيفة التعجيل من الانقطاع . واذ كان الثابت أن الدعوى امام محكمة اول درجة قد انقطع سير الخصومة فيها لزوال صفة الشركة الطاعنة فى ٢٢/١٠/١٩٦٧ ثم قامت الشركة المطعون ضدها الاولى - عندما رأت أن الشركة الطاعنة لم تزل صفتها - باستئناف السير فى الخصومة باعلان هذه الاخير بتاريخ ٣/٣/١٩٦٨ فى مكتب محاميتها الاستاذ ، وكان لم يمض على آخر اجراء صحيح تم فى الدعوى - وهو الحكم بالانقطاع - وحتى تاريخ استئناف السير فيها ثلاث سنوات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بانقضاء الخصومة يكون قد وافق التطبيق الصحيح للقانون ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على غير أساس .

٢ - لما كان الاتفاق على اطالة مدة السنة التى بانقضائها تسقط دعوى ضمان العيب الخفى وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان عقود البيع الثلاثة المؤرخة ١٤/٦/١٩٥٦ تضمنت الاتفاق صراحة على اطالة مدة ضمان العيب الخفى الى ثلاث سنوات من تاريخ تسليم المبيع ، وكان البيع فوب لا يمنع هذا

الاتفاق ولا يتعارض مع حق المطعون ضدها الاولى - المشتري - من التحقق من مطابقة المبيع عقب وصوله الى ميناء الوصول للمواصفات المتفق عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بالاتفاق على اطالة مدة الضمان لا يكون قد خرج بتفسيره له عن مضمونه .

٣ - المحكمة في أخذها بتقرير الخبير - محمولا على اسبابه السائغة - ما يفيد انها اقتنعت به واطرحت ماعداه كما انها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ملزمة بتعقب اقوال الخصوم وحججهم وأن ترد على كل منها استقلالا طالما اقامت قضاها على ما يكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان الشركة المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة والتي قيدت فيما بعد برقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة انتهت فيها الى طلب الحكم بفسخ العقود الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/١١/١٤ وبالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٠٥ ر ٢٨٣٦ وفوائده القانونية ، وبيانا لذلك قالت انه بموجب تلك العقود باعت لها الشركة الطاعنة كهنة نظيفة وعند تسلمها تبين انها غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها مما يحق لها طلب فسخ عقود البيع واسترداد ثمنها عاجله من ثمن بالاضافة الى تكاليف النقل والتخزين . وبتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٢ قضت محكمة اول درجة بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لزوال صفة الشركة الطاعنة تأسيسا على ما قرره الحاضر عنها بتأميمها واندماجها في الشركة المطعون ضدها الثانية وبعد تعجيل الدعوى في مواجهة الاخيرة عادت الشركة المطعون ضدها الاولى

وعدلت عن ذلك وعجلتها في مواجهة الشركة الطاعنة ، دفعت الاخيرة بسقوط الخصومة لانقضاء سنه من آخر اجراء صحيح تم فيها ، وبتاريخ ١٩٧١/١/٣١ قضت المحكمة باخراج الشركة المطعون ضدها الثانية من الدعوى وبندب خبير ، وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢ بفسخ العقود الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/١١/١٤ ^{طيسم} وبالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها الاولى مبلغ ٤٠٥ ر ٣٨٣٦ وفوائده القانونية . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٣ لسنة ٩٢ ق القاهرة طالبة الحكم أصليا بانقضاء الخصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح تم فيها واحتياطيا رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن واذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أن الثابت من الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه ان الهيئة التي اصدرته مكونه من اثنين من المستشارين خلافا لما يوجبها قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من صدور الاحكام من محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ذلك انه لما كان يبين من النسخة الاصلية للحكم المطعون فيه والتي امرت المحكمة بضمها مع ملف الاستئناف تحقيقا لسبب الطعن أن الهيئة التي تداولت فيه وأصدرته وقعت على مسودته مشكله برئاسة وعضوية المستشارين ، ، وكان ثلاثتهم هم أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة حسبما هو واضح من محضر ١٩٧٩/١٠/١٠ التي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من محكمة مشكله طبقا للقانون ويكون النعى عليه بما ورد بسبب الطعن غير صحيح .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجهين الاول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول انه بتأميمها بموجب القانون

رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - وانصراف التأمين الى جميع اوجه نشاطها ومنها نشاطها فى التجارة وأيلولة أموالها وحقوقها الى الشركة المطعون ضدها الثانية تكون وكالة محاميا الاستاذ ... عنها قد انتهت مما يترتب عليه بطلان اعلان تعجيل الدعوى من الانقطاع الموجه اليها فى مكتب هذا المحامى ولا يصحح هذا البطلان حضور الاخير عنها بعد ذلك أمام محكمة أول درجة لانه لم يكن يمثلها بعد تأمينها ، واذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الاعلان الباطل فى تعجيل الدعوى ورفض دفعها بانقضاء الخصومة تأسيسا على ان وكالة ذلك المحامى عنها ما زالت قائمة لان التأمين لم يشمل نشاطها فى التجارة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث ان هذا النعى مبرود - ذلك ان المشرع نص فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى على أن " تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . وكانت العلة التى من أجلها صدر هذا القانون وعلى ما يبين من مذكرته الايضاحية انه لما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ لم يتناول الشركات العاملة فى قطاع النقل البحرى ومن أهمها منشآت وشركات التوكيلات البحرية وكان قد تبين عند تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ بقصر التعامل بالنسبة لشركات القطاع العام على الشركات التى تمتلك فيها الحكومة او احدى المؤسسات العامة ٥٠٪ من رأسمالها عدم وجود شركات من هذا النوع مملوكة لها او بعضها للحكومة أو احدى المؤسسات العامة بل ان الشركات العاملة فى هذا القطاع منشآت فردية او تابعة للقطاع الخاص فقد رأى اضافة المنشآت والشركات المبينة بالجدول المرافق الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لتنظيم قطاع النقل البحرى وتمكين القطاع العام من التدخل فى الاعمال سالفة الذكر ، وكان لاخلاف

بين الخصوم على ان شركة وشركاه كانت قبل صدور القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ تزاوّل نشاطات متعددة منها ما يتعلق بأعمال التوكيلات البحرية وبالتجارة وبالسّياحة وكان ورد اسم تلك الشركة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ مع شركات ومنشآت أخرى - تحت عنوان التوكيلات البحرية - وضافتها الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ مؤداه تأميم نشاطها المتصل بأعمال التوكيلات البحرية فقط دون باقى اوجه نشاطاتها الاخرى . واذ كان النزاع فى الدعوى متعلقا بنشاطها التجارى الذى لم يشمل التأميم ، وكان من المقرر ان صدور توكيل من احد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام او خاص يجعل موطن الوكيل معتبرا فى اعلان الاوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها - وكانت الشركة الطاعنة لاتمارى فى صدور توكيل منها الى الاستاذ فان موطنه يكون معتبرا فى اعلان صحيفة التعجيل من الانقطاع . واذ كان الثابت أن الدعوى امام محكمة اول درجة قد انقطع سير الخصومة فيها لزوال صفة الشركة الطاعنة فى ٢٢/١٠/١٩٦٧ ثم قامت الشركة المطعون ضدها الاولى - عندما رأت أن الشركة الطاعنة لم تزل صفتها - باستئناف السير فى الخصومة باعلان هذه الاخير بتاريخ ٣/٣/١٩٦٨ فى مكتب محاميهما الاستاذ ، وكان لم يمض على آخر اجراء صحيح تم فى الدعوى - وهو الحكم بالانقطاع - وحتى تاريخ استئناف السير فيها ثلاث سنوات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بانقضاء الخصومة يكون قد وافق التطبيق الصحيح للقانون ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك نقول انها دفعت بسقوط دعوى ضمان العيوب الخفية بمضى سنة من تاريخ تسليم المبيع طبقا للمادة ٤٥٢ من القانون المدنى وقد رد الحكم على هذا الدفع بما يفيد رفضه استنادا الى ان عقود البيع تضمنت الاتفاق على اطالة مدة الضمان الى ثلاث سنوات ولما كان

ماورد بعقود البيع فى هذا الشأن تضمنته بنود مطبوعة وتخالف طبيعة البيع فوب فان تلك البنود وما حوته لاتكون حجة عليها واذ اخذ الحكم بها وفسرها على انها اتفاق على اطالة مدة الضمان فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون كما انها تمسكت فى دفاعها بمطابقة المبيع للمواصفات وقد اطرح الحكم هذا الدفاع أخذا بما ورد بتقرير الخبير مخالفاً بذلك تقرير الجهة التى كانت الشركة المطعون ضدها الاولى قد خصتها بالمعينة .

وحيث ان هذا النعى فى شقه الاولى مردود ذلك انه لما كان يجوز الاتفاق على اطالة مدة السنة التى بانقضائها تسقط دعوى ضمان العيب الخفى وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان عقود البيع الثلاثة المؤرخة ١٩٥٦/٦/١٤ تضمنت الاتفاق صراحة على اطالة مدة ضمان العيب الخفى الى ثلاث سنوات من تاريخ تسليم المبيع ، وكان البيع فوب لا يمنع هذا الاتفاق ولايتعارض مع حق المطعون ضدها الاولى - المشتري - من التحقق من مطابقة المبيع عقب وصوله الى ميناء الوصول للمواصفات المتفق عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بالاتفاق على اطالة مدة الضمان لا يكون قد خرج بتفسيره له عن مضمونه وتكون مجادله الطاعنة فى ذلك مجادلة موضوعية فيما لمحكمة الموضوع من سلطة فى تفسير العقود مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، والنعى فى شقه الثانى مردود ايضا ذلك انه لما كانت محكمة الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية قد انتهت الى عدم مطابقة المبيع للمواصفات المتفق عليها استنادا الى تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وكانت المحكمة فى أخذها بهذا التقرير محمولا على أسبابه السائغة ما يفيد انها اقتنعت به وأطرحت ما عداه كما انها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ملزمة بتعقب أقوال الخصوم وحججهم وان ترد على كل منها استقلالا طالما اقامت قضاها على ما يكفى لحمله - ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين .

محمد راسم ، مدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق والسيد السنباطى .

(٢٨)

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ القضائية

إثبات " طرق الاثبات " " الكتابة " " حجية الورقة العرفية " . حكم
" تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع " تقدير الدليل " مسائل الواقع .
إشتمال المحرر العرفى على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه
للإحتجاج به على من وقعها . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع
استقلال قاضى الموضوع به .

لئن كان مفاد نص المادة ١٤/١ من قانون الإثبات أن الورقة العرفية لا تستمد
حجيتها فى الإثبات إلا من التوقيع عليها ، إلا أنه إذا كان المحرر مكونا من أكثر
من ورقة منفصلة ذيلت الورقة الأخيرة منه بتوقيع من يراد الإحتجاج به عليه فإنه
لا يشترط فى هذه الحالة توقيعه على سائر أوراقه متى قام الدليل على إتصال كل
منها بالأخرى إتصالا وثيقا بحيث تكون معا محررا واحدا وهى مسأله من مسائل
الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع بما له من سلطه فى تقدير الدليل ، مما
مؤداه أن هذا المحرر بكل ما اشتملت عليه أوراقه يكون حجه على من وقع الورقة
الأخيرة منه ، فإذا إدعى إضافة ورقة أخرى إلى المحرر أو سلب ورقة منه
وأستبدال غيرها بها فلا سبيل أمامه لإثبات ذلك إلا سلوك طريق الإدعاء بالتزوير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الاول تقدموا بطلب الى السيد رئيس محكمة اسكندرية
الابتدائية لاستصدار أمر بالزام (مورثة الطاعن) عن نفسها وبصفتها الوارثة الوحيدة
لشقيقتها بأن تؤدى لهم مبلغ سبعة آلاف جنيه والفوائد القانونية ، وبصحة ونفاذ
عقد الرهن المؤرخ ١٩٧٢/٦/١ والزامهما بتسليم الحصة المرهونة اليهم ، وقالوا فى
بيان ذلك أنها ومورثتها اقترضتا المبلغ المذكور من مورثهم المرحوم ورهنتا اليه
حصه قدرها ثمانية قرار يط فى العقار المبين بالطلب على أن يتم سداد القرض مما
تغله وحدتان سكنيتان به ، واذ رفض اصدار هذا الامر حددت جلسة لنظر الموضوع
وقيدت الدعوى برقم ٦٢٧٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى اسكندرية ، وفى ١٩٨٠/٢/١٠ حكمت
المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة مورثة الطاعن ، وبعد تعجيل السير فى الدعوى
فى مواجهته ، قصر المدعون دعواهم على طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الرهن وبالزام
الطاعن بتسليمهم الحصة المرهونة . وفى ١٩٨١/٢/٨ حكمت المحكمة بطلباتهم .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٨ لسنة ٣٧ ق اسكندرية ، وبتاريخ
١٩٨٢/٣/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم ، واذ عرض الطعن
على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة اسباب ينعى الطاعن بالاسباب الثلاثة الاول منها
على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب
والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول انه رغم تمسكه امام محكمة الموضوع بأن
عقد الرهن سند الدعوى محرر عرقى مكون من ورقتين محررتين على الاله الكاتبه ، خلت

عقد الرهن سند الدعوى محرر عرفى مكون من ورقتين محررتين على الاله الكاتبه ، خلت اولاهما من توقيع المورثتين فلا تكون لها حجية قبلهما ، الا أن الحكم المطعون فيه اعتدبها رغم ذلك كجزء من المحرر واعتبرها حجة عليهما بمقولة عدم وجود تناقض بينها وبين الورقة الثانية الموقعة منهما ولما يدل عليه تسلسل عباراتهما من ارتباطهما ارتباطا وثيقا ، وتطلب من الطاعن للتخلص من تلك الحجية سلوك سبيل الادعاء بالتزوير فى حين أن التناقض ظاهر بين ما اثبت بالورقة الاولى من أن مورثيهما الطرف الاول فى العقد ووصفها فى الورقة الثانية بانهما الطرف الثانى فيه ، كما أن تسلسل العبارات فيهما واتساقهما ليس كافيا بذاته لاضفاء الحجية على الورقة الاولى ، هذا الى انه لا محل لما تطلبه الحكم لاهداف حجيتها من وجوب سلوك طريق الادعاء بتزويرها طالما انها ليست حجة أصلا على المورثتين لخلوها من توقيعهما كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان مفاد نص المادة ١٤/١ من قانون الإثبات أن الورقة العرفية لا تستمد حجيتها فى الإثبات إلا من التوقيع عليها ، إلا أنه إذا كان المحرر مكونا من أكثر من ورقة منفصلة ذيلت الورقة الأخيرة منه بتوقيع من يرااد الإحتجاج به عليه فإنه لا يشترط فى هذه الحالة توقيعه على سائر أوراقه متى قام الدليل على إتصال كل منها بالأخرى إتصالا وثيقا بحيث تكون معا محررا واحدا وهى مسأله من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع بما له من سلطه فى تقدير الدليل ، مما مؤداه أن هذا المحرر بكل ما اشتملت عليه أوراقه يكون حجه على من وقع على الورقة الأخيرة منه ، فإذا إدعى إضافة ورقة أخرى إلى المحرر أو سلب ورقة منه وأستبدال غيرها بها فلا سبيل أمامه لإثبات ذلك الاسلوك طريق الإدعاء بالتزوير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه فى هذا الصدد على قوله " ان القانون لا يشترط أن يوقع طرفى العقد أو احدهما على كل صفحة من صفحات العقد العرفى مهما تعددت صفحاته وانفصلت بعضها عن البعض ، واذ كان المستأنف لم يطلع على العقد موضوع الدعوى بأن تزويرا معنويا قد حدث بتغيير احدى صفحاته بالطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٤٩ من قانون الإثبات وهو الادعاء بالتزوير بتقرير فى قلم الكتاب يحدد فيه مواضع

التزوير المدعى بها ، فان منازعة المستأنف فى شأن عدم حجية الورقة الاولى من العقد تكون على غير أساس خاصة وقد استبان للمحكمة من مطالعة العقد أن صحيفتيه قد جاءت مكملتان لبعضهما ومرتبطتان ارتباطا وثيقا لتكامل وتسلسل عبارتهما وتطابق معانيهما كما لا يوجد فى الصفحة الثانية أى تناقض أو تعارض عما جاء بالصفحة الاولى " . وكان هذا الذى أورده الحكم لامخالفة فيه للقانون ، واستخلاصا سائغا مما له أصله الثابت بالاوراق يؤدى الى ما انتهى اليه من أن ورقتي عقد الرهن متصلتان فى سياقهما وتكونان محررا واحدا هو حجة على المدينتين الراهنيتين وخلفهما من بعدهما بتوقيعهما على الورقة الثانية منه ، فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن قضاء محكمة أول درجة بصحة الرهن وتسليم الحصة المرهونة ينطوى على مخالفه لحكم المادة ١٠٤٢ من القانون المدنى لعدم تحققها من وجود الدين المضمون اذ أن الورقة الثانية من العقد الموقع عليها من مورثيه قد خلت من بيان الدين وتحديد الدائن ، الا أن الحكم أعرض عن الرد على هذا الدفاع الجوهري واكتفى بقوله انه غير منتج فى النزاع مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا وعلى ما سلف بيانه فى الرد على الأسباب الثلاثة الاول من أسباب الطعن الى حجية عقد الرهن قبل الطاعن بكل ما اشتمل عليه فى ورقتيه ، وكانت الورقة الاولى قد تضمنت بيان كل من الدائن والمدين فى العقد ، وتحديد مبلغ القرض بسبعة آلاف جنيه مضمون برهن حصة عقارية قدرها ثمانية قراريط فى العقار المبين بالعقد ، فانه لا على الحكم ان هو أعرض عما اثاره الطاعن من وجوب التحقق رغم ذلك من وجود الدين المضمون ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى مصطفى .

(٣٩)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ القضائية " أحوال شخصية "

(١) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل "

سلطة محكمة الموضوع فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وموازنة بعضها ببعض
الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص الواقع فى الدعوى ، لا رقابة لمحكمة النقض
عليه فى ذلك ما دام استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .

(٢) أحوال شخصية " نسب " اثبات "

ثبوت نسب الولد من المرأة التى تقر بأبومتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد
مثله لمثلها وصادقها المقر له على ذلك إن كان فى سن التمييز دون توقف على شئ آخر ودون
حاجة الى اثبات ، شرطه . ألا تكون وقت الاقرار متزوجة أو معتدة أو أقرت بالولد ونسبته الى
من كان زوجها لها ، علة ذلك .

(٣) حكم " تسبيب الحكم "

اقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه : عدم التزامه بإجابة الخصم الى طلب احوال
الدعوى الى التحقيق من جديد أو تتبعه فى كل مناحى أقواله ومختلف حججه وطلباته ليرد عليها
استقلالا ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المستقط لتلك
الحجج والطلبات .

١ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها وفى استخلاص الواقع فى الدعوى دون أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه فى ذلك مادام استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالاوراق .

٢ - نسب الولد وان صح ثبوته من المرأة التى تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد لمثله وصادقها المقر له على اقرارها ان كان فى سن التمييز دون توقف على شئ آخر ودون حاجة الى اثبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو من وطأ بشبهة أو من غير زواج شرعى كالسفاح اذ ولد الزنا يثبت نسبه من الام بخلاف الاب ، الا أن ذلك مشروط بالا تكون المرأة ذات زوج أو معتدة لان اقرارها عندئذ يكون قاصر الاثر عليها ولا يتعدها الى الغير ، أما اذا كانت وقت الاقرار متزوجة أو معتدة أو اقرت بالولد ونسبته الى من كان زوجها لها فان النسب لا يثبت بأقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الزوج ويتعين لثبوته أن يصادقها الزوج والا وجبت اقامة الحجة كاملة على مدعاها لان الاقرار متى حمل النسب فيه على الغير يكون دعوى مجرده أو شهادة مفرده . والدعوى المجرده لا تكفى للقضاء بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل .

٣ - اذ كان ما ورد بالحكم تطبيقا صحيحا للقانون على واقعة الدعوى واستخلاصا سائغا مما له أصله الثابت بالاوراق ودعامة كافية لحمل قضائه بنفى نسب الطاعنة من المورثة فانه لا عليه بعد ذلك ان هو لم يجب الطاعنة الى طلب احالة الدعوى الى التحقيق من جديد أو لم يتتبعها فى كل مناحى أقوالها ومختلف حججها وطلباتها ويرد عليها استقلالا ما دام قيام الحقيقية التى اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل
فى ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة
ضد المطعون عليهم للحكم بثبوت نسبها من والدتها المرحومة واستحقاقها فى
تركته شرعا وقالت بيانا لها انها ابنة المورثة المتوفاة بتاريخ ١٤/١/١٩٧٩ بصحيح
النسب وتستحق فى تركتها شرعا واذ انكر سائر ورثتها المطعون عليهم نسبها منها فقد
أقامت الدعوى ، كما اقامت ضدهم الدعوى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨١ كلى احوال شخصية
جنوب القاهرة للحكم بعدم الاعتراف باعلام الوراثة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٩ بندر الجيزة
الصادر بانحصار الارث فيهم واستحقاقهم جميع تركه المورثة بوصفهم اخوتها الاشقاء
، امرت المحكمة بضم الدعوى الثانية الى الدعوى الاولى وطلب المطعون عليهم رفض
الدعويين وبطلان الاعلام الشرعى الذى استصدرته الطاعنة من محكمة عابدين الجزئية
فى الطلب رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٩ وراثات عابدين واعتباره كأن لم يكن . احالت المحكمة
الدعويين الى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ٢٠/٤/١٩٨٢ برفض
دعوى الطاعنة وبعدم الاعتراف بالاعلام الشرعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٩ وراثات عابدين .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٦ لسنة ٩٩ ق القاهرة وفى
١٩٨٣/٢/٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .
عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه
الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق .

الدفاع ، وفى بيان ذلك نقول ان الحكم اقام قضاؤه برفض الدعوى على سند من ان اقرار المورثة بأنها ابنتها من زوجها المرحوم لا يكفى لاثبات نسبها منها لما فيه من تحميل النسب على الغير وانه يلزم مصادقة هذا الزوج على النسب أو اقامة الحجة عليه وذلك على الرغم من انها لم تدع الا بوراثتها للمتوفاه بوصفها ابنتها فحسبها اقامة الدليل على بنوتها منها ولا يلزم بالتالى مصادقة الزوج أو اثبات الفراش وولادتها لاب معين ، واذ دلت على البنوة بالاقرار المشار اليه الذى تضمنته الاوراق الرسمية المقدمة منها وهى شهادة ميلادها والبطاقتان العائلية والتموينية للمورثة وجواز سفرها وقرار تعيينها وصية عليها ، وأهدر الحكم حجة هذا الاقرار رغم لزومه على سند من صدور اقرار لاحق من المورثة فى القضية رقم ٦٦٦٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة بانها ليست بنتا لها بالولادة وانما بالتبني مع ان المورثة لم تقصد من اقرارها هذا الا دفع تلك الدعوى وانه يعتبر رجوعا غير جائز عن الاقرار السابق ، كما استدل بما نشرته صحيفة يومية من ان المورثة ابلغت احد محرريها تليفونيا انها عطفت عليها وتبنتها مما لا يصح الاستناد اليه فى نفى نسبها من المورثة ، هذا الى عدم استظهاره واقعة التبني والتفاتة عن طلبها احالة الدعوى الى التحقيق لسماع شهادة القابلة ومساعدتها على ولادتها من المورثة ، فانه فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون قد شاب القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعى مبرود ، ذلك ان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها وفى استخلاص الواقع فى الدعوى دون أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه فى ذلك مادام استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالاوراق ، وكان نسب الولد وان صح ثبوته من المرأة التى تقر بأمونتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد مثله لمثلها ومصادقها المقر له على اقرارها ان كان فى سن التمييز دون توقف على شئ آخر ودون حاجة الى اثبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو من وطأ بشبهة أو من غير زواج شرعى كالسفاح اذ ولد الزنا يثبت نسبه من الام بخلاف الاب ، الا أن ذلك مشروط بان لا تكون

.....
 المرأة ذات زوج أو معتدة لان اقرارها عندئذ يكون قاصر الاثر عليها ولا يتعدها الى الغير ، أما اذا كانت وقت الاقرار متزوجة أو معتدة أو اقرت بالولد ونسبته الى من كان زوجها لها فان النسب لا يثبت باقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الزوج ويتعين لثبوته أن يصادقها الزوج والا وجبت اقامة الحجة كاملة على مدعاها لان الاقرار متى حمل النسب فيه على الغير يكون دعوى مجرده أو شهادة مفرده . والدعوى المجرده لا تكفى للقضاء بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل ، اذ كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعنة قد استندت في ثبوت دعواها الى اقرار المورثة في الاوراق المقدمة في الدعوى بانها ابنتها من زوجها المرحوم وكان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما اورده في قوله " ان الثابت من الاوراق ان المرحومة اذ قررت في المستندات التي تركز اليها المستأنفة " الطاعنة " ان هذه الاخيرة ابنة لها ممن يدعى فان من المقرر في الفقه الحنفى ان المرأة تملك الاقرار بالنسب كالرجل ولكنهم اشترطوا في ان المرأة اذا كانت وقت الاقرار متزوجة أو معتدة أو اقرت بالولد ونسبته الى من كان زوجها لها فان النسب لا يثبت باقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الزوج ، ويتعين ان يصادقها أو ان تقيم الحجة الكاملة لمدعاها . لما كان ذلك وكانت الاوراق التي قدمت في الدعوى منسوبة الى المتوفاة تدعى فيها امومتها للمستأنفة ممن يدعى الذي لم يصادقها على دعواها البنوة ولو تقم ضده البينة الكاملة على ذلك فان الاقرار بالامومة الصادر من المتوفاة لا يكون قائما على اساس من المذهب كما ان استناد المستأنفة الى هذا الاقرار لاثبات انها ابنة المتوفاة يكون على غير اساس أيضا . هذا بالاضافة الى ان المرحومة عند استجوابها بجلسته ٢٣/٤/١٩٧٧ في الدعوى رقم ٦٦٦٤ لسنة ١٩٧٦ كلى جنوب القاهرة قررت في مواجهة المستأنفة المائلة شخصيا بتلك الدعوى ان هذه الاخيرة متبناه وانها لم تر ومن ثم يكون الاقرار الصادر منها قاطعا في ان المستأنفة ليست بنتا لها من النسب وقد وقفت المستأنفة من هذا الاقرار موقفا سلبيا يؤيد الاقرار الصادر بمحضر الجلسة لكل ما تقدم تكون

دعوى المستأنفة باثبات نسبها من المرحومة قائمة على غير اساس من المذهب مما يتعين معه القضاء في استئنافها بالرفض دون ما حاجة لا حالته الى التحقيق ... وكان هذا من الحكم تطبيقا صحيحا للقانون على واقعة الدعوى واستخلاصا سائغا مما له أصله الثابت بالاوراق ودعامة كافية لحمل قضائه بنفى نسب الطاعنة من المورثة فانه لا عليه بعد ذلك ان هو لم يجب الطاعنة الى طلب احالة الدعوى الى التحقيق من جديد أو لم يتتبعها في كل مناحي أقوالها ومختلف حججها وطلباتها ويرد عليها استقلالاً ما دام قيام الحقيقية التي اقتصع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات ، واذ قام الحكم صحيحا على الدعامة المتقدمة فان تعييبه فيما أورده من دعامات أخرى يكون غير منتج ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

سعيد أحمد هنقر ، وإيم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وحله الشريف .

(٤٠)

الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ القضائية

١- نقض " المصلحة فى الطعن "

الاختصاص فى الطعن . شرطه .

٢ - حراسه اداريه . قانون " سريانه من حيث الزمان "

فرض الحراسه ، أثره . غل يد الخاضع لها عن ادارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان

الفوائد التأخيريه على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية

الأوضاع الناشئه عن فرض الحراسه . مناطه . جدية الدين توافرها بصدر قرار الاعتداد بها

من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .

٣ - دفع غير المستحق . عقد " ميوب الرضا " " الاكراه " . التزام

" الوفاء " .

رد ما دفع بغير حق . لا محل له اذا كان الموفى يعلم انه غير ملزم بالوفاء . الاكراه الدافع

على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى . شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه . من

سلطة محكمة الموضوع .

١ - المقرر أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون خصما للطاعن فى

الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى)

الدفاع عن الحكم ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما قد اختصما في الدعوى ولم ينازعا في شئ ووقفا من الخصومه موقفا سلبيا ولم يحكم على أى منهما بشئ فإن اختصاصهما في الطعن يكون غير مقبول ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

٢ - المادة الاولى من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسه الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه " تسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ " ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه " لاتسرى الفوائد التأخيريه على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقه للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتبارا من تاريخ فرض الحراسه حتى مضى سنه من تاريخ العمل بهذا القانون " والمقرر أن فرض الحراسه يغل يد الخاضع لها عن ادارة أمواله والتصرف فيها وهذا هو - وعلى ما جاء بتقرير اللجنة التشريعيه والمذكوره الايضاحيه للقانون - المناط في الانتقاع بالتيسيرات المنصوص عليها في المادة ١٥ المذكوره ولضمان جدية الدين إشتراط النص صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالاعتداد به ، وتتوافر هذه الجديه للدين متى صدر القرار بالاعتداد به من جهة أخرى كلجنة تحقيق الديون والحارس العام .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ١٨١ من القانون المدني على أنه " ١ - كل من تسلم على سبيل الوفاء ماليس مستحقا له وجب عليه رده ٢ - على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهليه أو يكون قد أكره على هذا الوفاء " يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وتروأى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الاكراه الدافع على الوفاء هو الضغط الذي تتأثر به ارادة الشخص ويدفعه إلى

الوفاء متى كان من شأن الوسيلة المستخدمة أن تشيع الرهبة في نفس الموفى وتدفعه إلى الوفاء ، وقيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه ومدى أثرها من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة محكمة الموضوع لتعلق ذلك بالواقع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٧١٤ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم ببراءة ذمته من دين البنك وفوائده وبإلزام الطاعن بأن يؤدي له قسيمة الفوائد التأخيريه من تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ الى ١٩٦٦/١١/١٢ وبشطب الرهن المتوقع على المزرعة بالعقد الرسمى رقم ١٨٥ سنة ٥٩ شهر عقارى دمنهور فى مواجهة المطعون ضده الثالث وبإلزام المطعون ضده الثانى بتقديم كشف الحساب الذى قدمه البنك الى الحراسة العامة والذى صدر على أساسه قرار لجنة تحقيق الديون رقم ١٩٥٠ فى ١٩٦٦/١١/١٢ - وقال فى بيان دعواه أنه فى سنة ١٩٥٨ حصل من البنك الطاعن على قرض مقسط على عشر سنوات وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ فرضت عليه الحراسة ثم الغيت وتسلم ممتلكاته نهائيا فى ١٩٧٥/٨/٢٣ وزعم البنك عدم خضوعه لحكم القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ الذى أعفاه من الفوائد - وبعد ان نذبت المحكمة خيرا وأودع تقريره عدل المطعون ضده الأول طلباته إلى الحكم ببراءة ذمته من دين البنك وإلزامه بشطب الرهن وبأن يرد له مبلغ ٢٣٧٣٠ جنيه - قضت المحكمة بالطلبات - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٣٢ سنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبقبوله بالنسبة

للمطعون ضده الأول ويرفضه موضوعا وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها -

وحيث إن المقرر أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهما قد اختصما في الدعوى ولم ينازعا في شيء ووفقا من الخصومه موقفا سلبيا ولم يحكم على أي منهما بشيء فإن اختصاصهما في الطعن يكون غير مقبول ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث أنه فيما عدا ما تقدم فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن المادة الأولى من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تقترض وجود حراسة مفروضة قانونا وبطريقة سليمة طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ أما الحراسة التي فرضت بطريقة باطله أو كانت معدومه فلم يتعرض لها ذلك القانون ولم يسو أوضاعها تاركا أمر تسوية الأوضاع الناشئة عنها للقواعد العامة واذ قضت المحكمة الإدارية بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ في الدعوى رقم ٢٥٧١ لسنة ٢٦ق بالغاء أمر فرض الحراسة على المطعون ضده الأول وأقر هذا الأخير باسترداده لأمواله فإنه لا يعامل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ولا يستفيد من الإعفاء المقرر بنص المادة ١٥ من ذات القانون والذي يشترط لإعماله أن يعتقد بالدين بقرار من رئيس جهاز التصفية في حين أن دين المطعون ضده الأول أعتد به من لجنة تحقيق الديون وقد خلت الأوراق مما يفيد نوع الحراسة التي فرضت على المطعون ضده الأول أو بيان جنسيته كما أن القرارات التنفيذية للقانون المذكور لم تصدر بعد ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بانتفاع المطعون ضده الأول بما نصت عليه المادة ١٥ المذكورة على خلاف ما سلف ودون الرد على دفاع الطاعن بعدم صدور القرارات التنفيذية للقانون المذكور معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة الاولى من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسه الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه " تسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ " ونصت المادة ١٥ من ذات القانون هلى أنه " لاتسرى الفوائد التأخيريه على ديون المعاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقه للجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ وذلك اعتبارا من تاريخ فرض الحراسه حتى مضى سنه من تاريخ العمل بهذا القانون " والمقرر أن فرض الحراسه يغل يد الخاضع لها عن ادارة أمواله والتصرف فيها وهذا هو - وعلى ما جاء بتقرير اللجنة التشريعيه والمذكوره الايضاحيه للقانون - المناط فى الانتفاع بالتيسيرات المنصوص عليها فى المادة ١٥ المذكوره واضمان جدية الدين إشتراط النص صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالاعتداد به ، وتتوافر هذه الجديه للدين متى صدر القرار بالاعتداد به من جهة أخرى لجنة تحقيق الديون والحارس العام - لما كان ذلك وكان قضاء الحكم المطعون فيه باستفادة المطعون ضده الأول مما نصت عليه المادة ١٥ سالفة الذكر قد قام على أن دينه قد إعتد به بقرار من لجنة تحقيق الديون بالحراسة العامة وأنه وإن قضى بالغاء الأمر رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على المطعون ضده الأول واعتباره كأن لم يكن إلا أن ذلك لايلغى الحقيقة الواقعة المتمثلة فى أن المطعون ضده الأول قد غلت يده بالفعل عن استغلال أمواله خلال فترة فرض الحراسة الأمر الذى يتحقق معه ما قصد إليه المشرع من أحكام القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ الذى جاءت نصوصه مطلقة فى مخاطبة من فرضت عليهم الحراسة إستنادا إلى القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ فإنه يكون ملتزما لصحيح القانون ، أما نعى الطاعن بخلو الأوراق مما يفيد نوع الحراسة وجنسية المطعون ضده الأول فهو دفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تقبل إثارتة أمام هذه المحكمة لتعلقه بالواقع فى

الدعوى ، والأصل المقرر هو سريان القانون بأثر فوري مباشر وليس من شأن عدم صدور القرارات التنفيذية له أن تحد من أعماله ومن ثم فما أثاره الطاعن في هذا الخصوص لا يمثل دفاعا جوهريا ولا على محكمة الموضوع إن هي التفتت عنه ولم توليه ردا ، لما كان ما تقدم فان النعى برمته لا يقوم على اساس

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الاول أوفى بجانب من الفوائد محل النزاع بعد صدور القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسه وسريانه وهو عالم بأنه غير ملزم بها ، ووفقا لنص المادة ١٨١/٢ من القانون المدنى لا محل للرد ، غير ان الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بمقوله ان المطعون ضده الاول لم يكن يعلم وقت الوفاء بأنه غير ملزم بما دفعه ودون ان يشير بمدوناته الى تمسك المطعون ضده الاول بذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ١٨١ من القانون المدنى على أنه " كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده ٢ - على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء " يدل على أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وتروأى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الاكراه الدافع على الوفاء هو الضغط الذى تتأثر به ارادة الشخص ويدفعه إلى الوفاء متى كان من شأن الوسيلة المستخدمة أن تشيع الرهبة فى نفس الموفى وتدفعه إلى الوفاء ، وقيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه ومدى أثرها من المسائل الموضوعية التى تخضع لسلطة محكمة الموضوع لتعلق ذلك بالواقع - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الاول لم يكن يعلم وقت الوفاء بأنه غير ملزم بما دفعه لأن دين البنك لم يتحدد مفرداته فى ذمته إلا بعد ندب خبير فى الدعوى لتصفية الحساب بين الطرفين وإطلاعه على أوراق الدين التى حجبها عنه البنك دون مبرر رغم

تكرار طلبه موافقاته بها وكان وفائمه أثناء قيام الخصومة وتحت تأثير التهديد بتوقيع
الحجز استيفاء لهذا الدين ورتب على ذلك أحقية المطعون ضده الأول فى استرداد ما
دفع وهذا من الحكم استخلاص سائغ من أصل ثابت بالاوراق ويضحى النعى جدلا
موضوعيا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
عبد المنصف هاشم ، احمد شلبى نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال
شلقانى .

(٤١)

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ القضائية

اثبات " الاقرار القضائى " . التزام " سبب الالتزام " . تجزئة " تجزئة
الاقرار " .

اقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد فى سند الدين وذكره سببا مشروعا آخر له . اقرار
غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين عدم صحة هذا
السبب الآخر .

من المقرر قضاء هذه المحكمة أنه اذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد فى
سند المدين وذكر سببا آخر مشروعا على أنه السبب الحقيقى ، كان اقراره هذا
غير قابل للتجزئة ويبقى الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين أن هذا السبب
الآخر غير صحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول تقدم الى السيد رئيس محكمة قنا الابتدائية بطلب اصدار الأمر بالزام الطاعن بأن يدفع اليه مبلغ ٣٠٠٠ ^ج يداينه به بموجب سند مؤرخ ١٩٧٨/١١/١٩ وبصحته الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير الموقع بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ تحت يد المطعون عليه الثاني وفاء لهذا الدين . واذ رفض السيد رئيس المحكمة اصدار الأمر حدد جلسته لنظر الموضوع فقيدت الاوراق بجدول محكمة قنا الابتدائية برقم ٢٦٥٨ سنة ١٩٧٩ مدنى واذ نظرت الدعوى طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة الى المطعون عليه الأول بأنه أعطى الطاعن مبلغ ٣٠٠٠ ^ج بموجب السند المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٩ وأن ذمته ما زالت مشغولة به . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١ وجهت المحكمة الى المطعون عليه تلك اليمين فتنازع المطعون عليه الاول في حلفها بتلك الصيغة مقررا أن الطاعن كان مدينا بهذا المبلغ فأداه اليه عن الطاعن وحرر السند بقيمته ومنحه أجلا للوفاء ثم أدخل خصما في الدعوى بناء على تكليف المحكمة له بذلك . وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي الى المطعون عليه الأول مبلغ ٣٠٠٠ ^ج .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا بالاستئناف رقم ١٦ سنة ٥٦ ق تجارى وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائره في غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفه الثابت بالاوراق وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يتسلم مبلغ القرض الثابت بالسند المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٩ وركن فى اثبات ذلك الى اليمين الحاسمة بالصيغة التى وجهتها بها محكمة أول درجة الى المطعون عليه الأول ولكنه نازع فى هذه الصيغة بدعوى وفائه بالمبلغ المطالب به عن الطاعن الى الخصم المدخل وهو ما يعتبر معه

المطعون عليه ناكلا عن حلف اليمين ويضحى السند بلا سبب للمديونية لصوريه السبب الوارد به الأمر الذى كان يتعين معه رفض الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه عول على مجرد أقوال المطعون عليه الاول والخصم المدخل فى الدعوى وأقام قضاءه بالزامه بذلك المبلغ على قواعد الاثراء بلا سبب رغم وجود عقد يحكم العلاقة بينهما مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ومخالفه الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه من المقرر قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد فى سند الدين وذكر سببا آخر مشروعا على أنه السبب الحقيقى ، كان اقراره هذا غير قابل للتجزئة ويبقى الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين أن هذا السبب الآخر غير صحيح .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص فى حدود سلطته فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الادله فيها الى انشغال ذمه الطاعن بالمبلغ محل النزاع مما استظهره من اوراق الدعوى ومستنداتهما أن سند الدين قد حرر فى ذات التاريخ الذى حرر فيه اقرار التنازل بين الطاعن والخصم المدخل فى الدعوى بعد تصفيه الحساب بينهما ووفاء المطعون عليه الاول للأخير بهذا المبلغ عن الطاعن الذى حرر له سند الدين أنف الذكر وأن المطعون عليه الاول لايعتبر ناكلا عن أداء اليمين التى وجهتها له محكمة اول درجة بناء على طلب الطاعن بعد أن نازع فيها ولم ينكر الطاعن عدم سداده الدين المطالب به وأقام قضاءه فى ذلك على ما يكفى لحمله وله أصله الثابت فى الاوراق فان تعييبه فيما استطرد اليه تزييدا من أن التزام الطاعن بالوفاء بذلك المبلغ مرده قواعد الاثراء بلا سبب وأيا كان وجه الرأى فيه . يكون غير منتج ومن ثم يكون النعى برمته على غير اساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦

پرئاسة السيد المستشار : يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت حنوره نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، احمد نصر الجندى و محمد بهاء الدين باشات .

(٤٢)

الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ القضائية

اختصاص . حكم " حكم المحكمين " . تحكيم

ولاية الفصل فى المنازعات . انعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ٤٦/١٩٧٢ .
الاستثناء . جواز اتفاق الخصوم على احالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة احكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق . تجرده من المقومات الاساسية للأحكام . أثره . لاي من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجه للادعاء بتزويره أو اقامة دعوى مبتدأة لاهداره .

النص فى المواد ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ،
١/٥٠١ ، ٣/٥٠٢ ، من قانون المرافعات يدل على أنه وان كانت ولاية الفصل فى
المنازعات معقودة - فى الأصل للمحاكم ، الا أن المشرع أجاز للخصوم - خروجاً
على هذا الأصل - أن يتفقوا على احالة ما بينهم من نزاع على محكمين
يختارونهم ليفصلوا فيه بحكم له طبيعته أحكام المحاكم ، واذا كان المحكمون
يستمدون ولايتهم فى الفصل فى النزاع من اتفاق الخصوم على اختيارهم للفصل
فيه ، فان ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق لا يكون حكماً له المقومات
الأساسية للأحكام بما يتيح لاي من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره
والتمسك بعدم وجوده دون حاجه الى الادعاء بتزويره أو اللجوء الى الدعوى المبتدأة
لاهداره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٨٢٦ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الفيوم على
الطاعن خلصوا فيها الى طلب الحكم أصليا بتثبيت ملكيتهم لحصة مقدارها ٨ من ٢٤
فى كامل أرض وبناء المنزل الموضح بصحيفة الدعوى والتسليم واحتياطيا بالزام الطاعن
بأن يدفع لهم مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقالوا بيانا لها أنهم يملكون هذه الحصة بطريق
الميراث واذا نازعهم الطاعن فيها فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ
١٩٨١/٢/٣ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى
محكمة استئناف بنى سويف " مأمورية الفيوم " بالاستئناف رقم ١٦٢ سنة ١٧ ق
طالبين الغاء والحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم
وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم محكمين ، طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى السببين الاولين من اسباب
الطعن القصور ومخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه لم يتفق مع المطعون ضدهم
على اللجوء الى التحكيم وقد خلا حكم المحكمين المقدم منهم من وجود هذا الاتفاق أو
تمثيله فى الخصومة فيه وهو ما يفقده مقومات الحكم ويبطله بطلانا مطلقا متعلقا
بالنظام العام ، واذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا الحكم واعتبره ذا حجية مانعه من نظر
الدعوى دون أن يتحقق من هذا الدفاع ، يكون معيبا بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك ان النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ سنة
١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أنه " فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها

مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص " وفي المادة ١/٥٠١ من قانون المرافعات على انه " يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة كما يجوز الاتفاق على التحكيم في المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين " . وفي المادة ٢/٥٠٢ منه على أنه " ومع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة يجب تعيين اشخاص المحكمين في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل " يدل على أنه وان كانت ولاية الفصل في المنازعات معقودة - في الأصل للمحاكم ، الا أن المشرع أجاز للخصوم - خروجاً على هذا الأصل - أن يتفقوا على احالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم ليفصلوا فيه بحكم له طبيعته أحكام المحاكم ، واذا كان المحكمون يستمدون ولايتهم في الفصل في النزاع من اتفاق الخصوم على اختيارهم للفصل فيه ، فان ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق لا يكون حكماً له المقومات الأساسية للأحكام بما يتيح لأي من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة الى الادعاء بتزويره أو اللجوء الى الدعوى المبتدأة لامداره ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدهم لم يقدموا سوى محرر وصف بأنه حكم محكمين ، وكان دفاع الطاعن قد قام على انكاره اللجوء الى التحكيم للفصل في ملكية المنزل المتنازع عليه بينه وبين المطعون ضدهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن هذا الدفاع لمجرد عدم ادعاء الطاعن بتزوير هذا المحرر أو الحصول على حكم ببطلانه وأسبغ على هذا المحرر حجية الاحكام دون أن يتثبت من اتفاق الخصوم على الالتجاء الى التحكيم فيما ورد بهذا المحرر ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .



جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت حنوره نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، احمد نصر الجندى ود. محمد بهاء الدين باشات .

(٤٣)

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ القضائية

(١) نقض " الاختصاص فى الطعن " .

خصم لم يقض عليه بشئ . اختصاصه فى الطعن . غير مقبول .

(٢) مسئولية " المسئولية التقصيرية : رابطة السببية : الخطأ " . حكم " ما يعد قصورا " .

رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية . قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج ، ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة . أثره . توزيع المسئولية عليها دون انفراد الخطأ الأكبر بتحملها . علة ذلك . استغراق الخطأ الأشد لغيره من الأخطاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتمية استغراق الخطأ العمدى لغير العمدى . خطأ .

١ - اذ كان المطعون ضده الاول لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر عليه لصالح الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بشئ على الطاعن لصالح المطعون ضده المذكور فان اختصاص هذا الاخير فى الطعن يكون غير مقبول .

٢ - رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، والخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة فى احداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر ، فاذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت اسبابا مستقلة متساندة تتوزع المسئولية عليها جميعا ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك ان قضاء هذه

المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامة الخطأ الأشد فانه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة الا اذا كان كافيا لاحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنيا بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى ، لما كان ذلك وكانت أحكام المسؤولية التقصيرية لا تفرق بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص الى انتفاء مسؤولية المطعون ضده الثانى عن خطئه غير العمدى على سند من اطلاق القول بأن الخطأ العمدى يستغرق حتما الخطأ غير العمدى ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث حاجبا نفسه عن بحث مدى أثر خطأ المطعون ضده الثانى فى احداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون - معيبا بالقصور.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٩٣ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسوان على المطعون ضدهم طالبا الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وقال بيانا لها انه بمناسبة وقوع جناية القتل رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٦٩ كوم أمبو قام المطعون ضده الثانى ضابط شرطة النقطة - بضبط ابن الطاعن وأحضره من القرية لتسليمه الى مركز كوم امبو ، وكان يتعين على المطعون ضده الثانى - طبقا للتعليمات - ترك المقبوض عليه لتتولى شرطة المركز ارساله لصحبه الحراسة المشددة المعتادة الى مقر النيابة للتحقيق معه ، الا أن المطعون ضده الثانى خالف تلك التعليمات بأن قام بارسال المقبوض عليه الى مقر النيابة صحبة شرطين غير مسلحين فتمكن منه اعداؤه المشمولين بقوامة المطعون ضده الاول بصفته وانهاالوا عليه ضربا بالعصى وطعنا بالسكاكين حتى أجهزوا عليه . واذ كان قتل ابن الطاعن لا يرجع الى فعل الجناة وحدهم

وانما ايضا الى خطأ المطعون ضده الثانى فمن ثم يسأل معهم عن تعويض هذا الضرر، واذا كان المطعون ضده الثالث متبوعا للمطعون ضده الثانى ، فقد أقام الطاعن الدعوى ليحكم له عليهم بطلباته . رفع المطعون ضده الثالث . دعوى فرعية طالبا الحكم على المطعون ضده الثانى بما عسى أن يحكم به عليه . بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥ ، قضت المحكمة بالزام المطعون ضدهم متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وبعدم قبول الدعوى الفرعية لرفعها قبل الاوان . استأنف المطعون ضده الثالث هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٦٢ سنة ٤٨ ق طالبا الغاء والحكم أصليا برفض الدعوى واحتياطيا الحكم له بطلباته فى الدعوى الفرعية . كما استأنف المطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ٤٨ ق طالبا الغاء والحكم برفض دعوى الطاعن . وبعد أن ضمت المحكمة أول الاستئنافين الى ثانيهما قضت بتاريخ ١٩٧٤/٤/٦ بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبرفض الدعوى الفرعية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان المطعون ضده الاول لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر عليه لصالح الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بشئ على الطاعن لصالح المطعون ضده المذكور فان اختصاص هذا الاخير فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي الخصوم قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الضرر الذى نشأ عن قتل ابنه يرجع الى سببين متميزين اشتراكا معا فى احداثه وهما اعتداء الجناه واهمال المطعون ضده الثانى الذى مكنهم من الاعتداء بأن أرسل المجنى عليه من مركز الشرطة الى مقر النيابة ماشيا مقيدا - ودون حرس مسلح يزود عنه الاعتداء المتوقع من طالبي الاخذ بالثأر ، ولولا هذا الاهمال لتعذر على الجناة التمكن من المجنى عليه بعصيتهم وسكاكينهم . ومن

ثم فان خطأ الجناه - وان كان عمديا - لا يستغرق خطأ المطعون ضده الثانى ، وبالتالى يسأل معهم عن تعويض ذلك الضرر واذ رفض الحكم المطعون فيه دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث على سند من القول بأن الخطأ العمدى يستغرق الاهمال ويبقى وحده المرتب للمسئولية ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك انه لما كانت رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج للضرر ، وكان الخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة فى احداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر ، فاذا ما تعددت هذه الاخطاء اعتبرت اسبابا مستقلة متسادة تتوزع المسئوليه عليها جميعا ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامة الخطأ الأشد فانه لا يستغرق غيره من الاخطاء المستقلة الا اذا كان كافيا لاحداث النتيجة بالصورة التى تمت بها مستغنيا بذاته عن مساهمة الاخطاء الاخرى ، لما كان ذلك وكانت أحكام المسئولية التقصيرية لاتفرق بين الخطأ العمدى وغير العمدى ، فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى انتفاء مسئولية المطعون ضده الثانى عن خطئه غير العمدى على سند من اطلاق القول بأن الخطأ العمدى يستغرق حتما الخطأ غير العمدى ورتب على ذلك وحده القضاء برفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث حاجبا نفسه عن بحث مدى أثر خطأ المطعون ضده الثانى فى احداث الضرر موضوع الدعوى ، يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون - معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .



جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(٤٤)

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بطلان . بيع . احوال شخصية .

بطلان تنازل الولي عن مال القاصر بدون إذن محكمة الاحوال الشخصية، مقرر لمصلحة
القاصر وحده دون الغير .

(٢) دعوى " الصفة في الدعوى " . دفع " الدفع بعدم القبول " . نظام

عام . بطلان .

الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته .

الاحتجاج به .

(٣) حكم " تسبيب الحكم " مالا يعد تصورا " . نقض .

دفاع الطاعن غير المستند الى اساس قانوني صحيح . اغفال الرد عليه . لا قصور .

(٤) ارث . بيع . نظام عام .

بطلان التعامل في تركه انسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ١٣١/٢ مدنى .

(٥) نظام عام . نقض " السبب الجديد " " السبب المتعلق بالنظام

العام " . محكمة الموضوع .

السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة امام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه

واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

(٦) حكم " تسييب الحكم " . اثبات " عبء الاثبات " محكمة الموضوع .
دعوى " الدفاع فى الدعوى " . تحكيم .

الاصل فى الاجراءات انها روعيت . من يدعى خلاف ذلك . عليه اقامة الدليل على مدعاه .
حكم المحكمين . كفاية توقيع اغلبية المحكمين عليه طالما عدد المشاركين فى المداولة واصدار
الحكم فورا .

(٧) محكمة الموضوع . تزوير " أدلة التزوير " .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أدلة التزوير . عدم التزامها باجراء تحقيق متى
اطمأنت الى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى
لاقتناعها بصحة الورقة . عدم قضائها من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها .
لا عيب علة ذلك .

(٨) تزوير . حكم . اثبات .

عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق فى اثبات صحته وفى
الموضوع معا . م ٤٤ اثبات . القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج وفى الموضوع
معا . جائز . علة ذلك .

(٩) قضاة " رد القضاء " . تحكيم .

القواعد المقررة فى رد القضاة أو عدم صلاحيتهم . إعمالها على المحكمين بالنسبة الى
اسباب الرد أو عدم الصلاحية فحسب م ٣/٥٠٣ مرافعات . رد المحكم لا يكون الا برفع طلب
بذلك .

(١٠) تحكيم " مشاركة التحكيم " " ولاية المحكمين " .

تحديد ولاية المحكمين . وجوب بيانه فى مشاركة التحكيم أو اثناء المرافعة أمام هيئة
التحكيم . م ٥٠١ مرافعات .

١ - لايجوز للطاعن ان يتحدى ببطلان التنازل الصادر من المطعون ضده
السابع بصفته وليا طبيعيا عن الاطيان المملوكة للقاصر بدعوى انه لم يحصل

بشأنها على اذن من محكمة الاحوال الشخصية إذ أن هذا البطلان نسبي شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير .

٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاشأن له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان .

٣ - إذ كان دفاع الطاعن لا يستند على اساس قانونى صحيح فان إغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا مبطلا .

٤ - مفاد نص المادة ٢/١٣١ من القانون المدنى ان جزاء حظر التعامل فى تركه انسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمساسه بحق الارث .

٥ - قبول السبب المتعلق بالنظام العام لاول مره أمام محكمة النقض مشروط بالآ يخالطه عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

٦ - الأصل فى الاجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنها قد روعيت وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامه الدليل على ما يدعيه ، وكان الطاعن لم يقدم الى محكمة الموضوع الدليل على أن المحكمين الذين اشتركوا فى المداولة واصدار الحكم لم يكن عددهم وترا وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله فان النعى يكون على غير أساس .

٧ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون باجراء تحقيق متى اطمأنت إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتهما ما يكفى لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ولا عليها ان هى لم تنشأ ان تعمل رخصة خولها لها القانون ، فلا يعيب الحكم عدم استعمال المحكمة حقها فى أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها عملا بنص المادة ٥٨ من قانون الاثبات .

٨ - لئن كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لايجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده أو يسقوط الحق فى اثبات صحته

وفى الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره او بسقوط الحق فى اثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا متاحا جديدا أخذاً بان الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا فى النزاع ، الا انه لامجال لاعمال هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج ، ففي هذه الحالة انتفت الحكمة التى ترمى الى الفصل بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى ، طالما ليس من وراء ذلك تأثير على موضوع الدعوى الاصلية ، ولا يكون ثمت داع ليسبق الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع .

٩ - يدل نص المادة ٣/٥٠٣ من قانون المرافعات على أن المشرع لا يحيل الى القواعد المقررة فى رد القضاء أو عدم صلاحيتهم للحكم الا بالنسبة الى الاسباب وأنه أوجب رفع طلب بود المحكم سواء فى الحالات التى يجوز فيها رده أو تلك التى يعتبر بسببها غير صالح للحكم .

١٠ - لئن أوجبت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات أن تتضمن مشاركة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ويتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم فان المشرع أجاز أيضا فى هذه المادة أن يتم ذلك التحديد اثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل

في ان الطاعن اقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٥١٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية للقضاء بىطلان حكم المحكمة رقم ١ لسنة ١٩٧٨ كلى دمنهور واعتباره كأن لم يكن وقال فى بيانها انه فوجئ بصدر حكم المحكمة سالف البيان قاضيا فى أنزعه هى الاطيان الزراعية البالغ مساحتها اربعة افدنه والمسماة بالتحويله وما ادعته المطعون ضدها السادسة خاصا بالاطيان البالغ مساحتها تسعة افدنه بناحية اخماس وموضوع البديل المقال به بين المطعون ضدهما الثامته والتاسع وطرح النهر البالغ مساحته ٣١٢ وتصرفهما ببيع عشره افدنه الى الطاعن وبالزامه بأن يؤدى لهما تسديدات ماله رغم انه لم يسبق ذلك الحكم مشارطة تحكيم مكتوبه ولم تتخذ بشأنها اجراءات الايداع قلم كتاب المحكمة الابتدائية ولم يراع فى اختبار المحكمة ما يجب توافره فى قاضى الدعوى من حيده لانتقاء صله القرابه بينهم وبين اطراف النزاع كما وانه تناول مسائل لايجوز فيها الصلح اذ لاشأن للطاعن بمسطح الاربعة افدنه المسمى بالتحويله لانها خاصه بأخر لم يمثل فى التحكيم كما وان طرح النهر يربط على الحائز واضع اليد وان وضع يده على مسطح التسعة افدنه يستند الى عقد ايجار والزامه حكم المحكمة بأجراء تبادل عن اطيان ليست مملوكه له وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨ سنة ٣٦ ق الاسكندريه وادعى بتزوير حكم المحكمة موضوع الدعوى على سند من القول ان التوقيع المنسوبين للمحكمن ... و ... لم يصدرا منهما وبتاريخ ٨/٢/١٩٨١ نبتت المحكمة خيرا لاجراء المضاهاه وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٨/٢/١٩٨٢ بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره ابدت فيها رأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفه مشوره حددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على سته اسباب ينعى الطاعن بالاول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان الانزعه الثلاثه التى صدر فيها حكم المحكمة لم يمثل فيها اصحاب الشأن اذ ان الاطيان محل النزاع الاول مملوكه للدولة

ومقرر عليها حق إنتفاع لـ ابن الطاعن كما ان ... و لم يتفقوا على التحكيم فى خصوص النزاع الثانى وان التصرف فى الاطيان محل ذلك النزاع كان قبل وفاء المورث مما يعد تصرف فى تركه مستقبلا كما ان الاطيان المقول بتصرف الطاعن فيها بالبيع محل النزاع الثالث مملوكة للمطعون ضدها الثامنة وحضر عنها المطعون ضده التاسع دون ان تكون له صفة فى تمثيلها وان تنازل المطعون ضده السابع عن الاطيان التى ادعى شراؤها بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر ... لم يحصل بشأنها على اذن محكمة الاحوال الشخصية وانه تمسك امام محكمة الموضوع بانعدام صفة المحتكمين فى تلك المنازعات واذ لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان كون المحتكمين ليسوا اصحاب الصفة فى المنازعة التى اتفق فى شأنها على التحكيم لا يترتب عليه سوى انه لا يكون الحكم الصادر فيها حجة على اصحاب الصفة فى تلك المنازعة دون ان تؤدي ذلك الى بطلان الحكم ولما كان لايجوز للطاعن ان يتحدى ببطالان التنازل الصادر من المطعون ضده السابع بصفته وليا طبيعيا عن الاطيان المملوكة للقاصر بدعوى انه لم يحصل بشأنها على اذن من محكمة الاحوال الشخصية اذ ان هذا البطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاشان له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يحق لغيره ان يحتج بهذا البطلان ومن ثم فلا يجوز للطاعن التمسك ببطالان الاجراءات المؤسس على ان المطعون ضده التاسع لم تكن له صفة فى تمثيل المطعون ضدها الثامنة ، ولما كان دفاع الطاعن سالف الذكر لا يستند الى اساس قانونى صحيح فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا يبطله هذا ولئن كان مفاد نص المادة ١٣١/٢ من القانون المدنى ان جزاء حظر التعامل فى تركه انسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمساسه بحق الارث عنه الا انه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لاول مره امام محكمة النقض مشروطا بالا يخالفه عنصر واقعى لم

يسبق عرضه على محكمة الموضوع وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التصرف في الاطيان محل النزاع الثاني الذي فصل فيه حكم المحكمة باعتباره تعاملًا في تركه مستقبله وكانت هذه المحكمة لايتسنى لها التحقق من قيام هذا البطلان بالخوض في وقائع ذلك النزاع وصولًا الى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك لتحقيق ما اذا كان هذا التصرف قد حصل قبل وفاة المورث وفيه مساس بحق الارث عنه وهي عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل اصدار حكمها المطعون فيه فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وان كان سببًا قانونيًا متعلقًا بالنظام العام الا انه لما يخالطه من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة امام هذه المحكمة .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ذلك ان المادة ٢/٥٠٢ من قانون المرافعات اوجبت ان يكون عدد المحكمين وترا والا كان التحكيم باطلا والثابت ان عدد المحكمين المعنيين خمسة في حين ان من وقع على الحكم اربعة الامر الذي يستفد منه ان المحكم الخامس لم يشترك في المداولة واصدارا الحكم مما يبطل هذا الحكم واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه على ان من وقع حكم المحكمين اربعة وانه بهذا يكون صحيحا لكونهم ممثلون الاغلبية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كانت المادة ٢/٥٠٢ من قانون المرافعات قد اوجبت ان يكون عدد المحكمين وترا ، وكان الثابت من حكم المحكمين محل الدعوى انهم كانوا كذلك فان كانوا خمسة وانهم اجتمعوا جميعا واصدروا الحكم ، وكان مفاد نص الفقرة الاخيره من المادة ٥٠٧ من القانون المشار اليه ان الحكم يكون صحيحا اذا وقعت اغلبية المحكمين وكان الاصل في الاجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنها قد روعيت وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامه الدليل على ما يدعيه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم الى محكمة الموضوع الدليل على أن المحكمين الذين اشتركوا في المداولة واصدار الحكم لم يكن عددهم وترا وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على

دفاع لم يقدم الخصم دليله فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثالث والسادس الاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه إدعى بتزوير توقيع اثنين من المحكمين على الحكم محل النزاع هما و وان الخبير المنتدب لتحقيق التزوير انتهى فى تقريره الى عدم وجود توقيع للاول وطلب استكتاب الثانى لتوقيعاته الا ان المحكمة قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير واستندت فى قضائها الى اقرار صادر من الحكم الثانى بصحة توقيعه دون ان تحقق دفاعه تزوير هذا التوقيع رغم انه يترتب على ثبوت التزوير بطلان الحكم ولم تعمل المحكمة حقها المقرر فى المادة ٥٨ من قانون الاثبات وتقضى من تلقاء نفسها بتزوير ذلك الحكم كما ان قضائها فى الادعاء بالتزوير والموضوع معا مخالف لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الاثبات .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك ان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون باجراء تحقيق متى اطمأنت إلى عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ولا عليها ان هى لم تشأ ان تعمل رخصة خولها لها القانون ، فلا يعيب الحكم عدم استعمال المحكمة حقها فى أن تقضى من تلقاء نفسها ببرد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها عملا بنص المادة ٥٨ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وهذا وان كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده أو بسقوط الحق فى اثبات صحته وفى الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى اعتبارا بأنه يجمع هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى اثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعا متاحا جديدا أخذاً بان الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا فى النزاع ، الا انه لامجال لاعمال هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم

قبول الادعاء بالتزوير لكونه غير منتج . ففي هذه الحالة انتفت الحكمة التي ترمى الى الفصل بين الادعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعي ، طالما ليس من وراء ذلك تأثير على موضوع الدعوى الاصلية ، ولا يكون ثمت داع ليسبق الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير الحكم في الموضوع . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد ادعى بتزوير توقيع اثنين من المحكمين على الحكم محل النزاع - وتبين للمحكمة خلو ذلك الحكم من توقيع احدهما وان توقيع الثاني صحيح واستدلت على ذلك من اقراره بصحته الموثق بالشهر العقاري ومن ايداعه حكم المحكمة محل الدعوى بمحكمه دمنهور الابتدائي وخلصت الى ان الادعاء بالتزوير غير منتج وقضت تبعا لذلك بعدم قبوله فانه لا عليها اذ قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ويكون النعى بهذين السببين على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان المحكم الاول والد زوجة المطعون ضده التاسع وزوج اخت الطاعن لاييه وبينهما خصومات ، وان المحكم الخامس والد زوجة المطعون ضده الرابع وبذلك يكونان غير صالحين لنظر النزاع وانه اتخذ من ذلك سببا من اسباب طلبه بطلان حكم المحكمة ولكن الحكم الابتدائي مؤيدا بالحكم المطعون فيه رد على ذلك بان اسباب عدم الصلاحيه كانت قائمه وقت الاتفاق على التحكيم بما يفيد نزولا عن طلب الرد وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لان المشرع فرق بين اسباب الرد واحوال عدم الصلاحيه اذ الاولى من شأن الخصوم بينما تتعلق الثانيه بالنظام العام وهي قاعده تسرى على القاصر تبقى عمله متى كان غير صالح باطلا ولو باتفاق الخصوم .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان النص في الماده ٣/٥٠٣ من قانون المرافعات على ان " ... ويطلب الرد لذات الاسباب التي يرد بها القاضي او يعتبر بسببها غير صالح للحكم ويرفع طلب الرد الى المحكمة المختصة اصلا بنظر الدعوى " يدل على أن المشرع لا يحيل الى القواعد المقررة في رد القضاة أو عدم صلاحيتهم للحكم الا بالنسبة الى الاسباب وأنه أوجب رفع طلب برد المحكم سواء في الحالات التي يجوز فيها

رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم ولما كان الطاعن لم يدع أنه طلب رد المحكمين فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الخامس القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رد على ما اثاره من الاسباب المبطله لحكم المحكمين محل النزاع بانها ليست من اسباب البطلان التي حددها القانون بون ان يوضح ما هيه تلك الاسباب الامر الذي يقطع بأن محكمه الموضوع بدرجتيها لم تمحص الدعوى كما وان الحكم المطعون فيه لم يرد على ما يتمسك به من بطلان مشارطة التحكيم لما ورد بها من اطلاق ولاية المحكمين بالفصل في كل النزاعات القائمة بين الطاعن والاطراف الاخرى الامر الغير جائزا عملا بنص المادة ٥٠١ من قانون المرافعات .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه استعرض وقائع الدعوى واورد الاسباب التي استند اليها الطاعن بطلب بطلان حكم المحكمه ثم عرض لتلك الاسباب ورد عليها وانتهى الى انها ليست من الحالات التي نصت عليها المادة ٥١٢ على سبيل الحصر لرفع دعوى البطلان فان النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير اساس هذا ولئن اوجبت المادة ٥٠١ من قانون المرافعات أن تتضمن مشارطة التحكيم تعيينا لموضوع النزاع حتى تتحدد ولاية المحكمين ويتسنى رقابة مدى التزامهم حدود ولايتهم فان المشرع أجاز أيضا في هذه المادة أن يتم ذلك التحديد اثناء المرافعة أمام هيئة التحكيم . لما وكان ذلك ، وكان البين من حكم المحكمه ان مشارطة التحكيم بعد ان حددت بعض اوجه النزاع المتفق على عرضه على هيئة التحكيم ورد بها تفويض المحكمه بحسم النزاعات القائمة بين الطرفين الاول الطاعن وبين باقى الاطراف ، وان اطراف النزاع حددوا طلباتهم في مواجهه الاخر والتزم ذلك الحكم في قضائه حدود تلك الطلبات وهو يستقيم في معناه مع العبارة التي وردت لمشارطة التحكيم والتي تشير الى ان الهدف منها هو حسم النزاع الدائر بين الطاعن وبين المطعون ضدهم في الانزعه التي ترفعوا فيها امام هيئة التحكيم . لما كان

ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن من بطلان حكم المحكمة لعدم تحديد موضوع النزاع في وثيقه التحكيم لا يكون مستندا الى اساس قانوني سليم ولا يعد اغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه قصورا مبطل له .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن ،

=====

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د/ جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلى ، احمد زكى غرابه و
محمد السعيد رضوان .

(٤٥)

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ قضائية

- (١ ، ٢) تأميمات اجتماعية " تعويض الدفعة الواحدة " . معاش .
- (١) السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه فى التأمين مدة ست وثلاثين سنة أو القدر
اللازم لاستحقاقه الحد الاقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التى يصرف عنها
تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- (٢) احتفاظ المستحقين بالمعاش الذى تم صرفه وتوزيعه ورده قبل تعديل القانون ٧٩ لسنة
١٩٧٥ . صحيح . عدم سريان ذلك على سائر الحقوق التأمينية الاخرى . م ١٧ ق ٢٥ لسنة
١٩٧٧ .

١ - مؤدى نص المادتين ١٩/٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون التأمين الاجتماعى قبل تعديلها انه اذا ما زادت مدة اشتراك المؤمن عليه
فى التأمين عن ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش
أيهما اكبر ، تحسب السنوات الزائدة التى قضاها فى اى عمل أو نشاط بعد سن
العشرين وأدى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة اشتراكه فى التأمين ويصرف له
تعويض من دفعة واحدة بواقع ١٥٪ من الاجر السنوى عن كل سنة . وقد استبدل
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعى -
بهذين النصين المادتين ٢٦ ، ٣٤ ونص فى أولهما على استبعاد تلك المدة من المدد
التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة كما نص فى المادة ١٩ على أن يعمل

بهذا التعديل اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ .

٢ - النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه " مع عدم الاخلال بحكم المادة الثالثة عشر يعتبر صحيحا ما تم قبل العمل بهذا القانون من صرف وتوزيع ورد لمعاش المستحقين بالمخالفة للنصوص المعدلة ... " بما مفاده أن مجال اعمال هذه المادة مقصور على المعاش دون سائر الحقوق التأمينية الاخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعه وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل فى أن المطعون ضده اقام على الطاعنه - الهيئه العامه للتأمينات الاجتماعيه -
الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهره طالبا الحكم بصرف معاشه بواقع
١٢٠ ج شهريا وعدم أحقيه الطاعنه فى استرداد مبلغ ١٠٣٥ ج . وقال بيانا لها أنه أحيل
الى المعاش فى ١٩٧٦/٣/٢ لبلوغه سن التقاعد ، وكانت مدة خدمته - ١٠ - ٣٩
منها ثلاث سنوات ضمت طبقا للمادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ وأدى الاشتراكات المستحقه عنها وحسب معاشه بواقع ١٢٠ ج شهريا ، وصرف له
تعويض من دفعة واحدة مقداره ١٠٣٥ ج عن المدة الزائدة عن ستة وثلاثين سنة ، واذ
بدأت الطاعنه فى استرداد هذا التعويض بخضم ٣٠ ج شهريا من معاشه اعتبارا من
١٩٧٦/٧/١ دون وجه حق ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفه البيان ، وبتاريخ
١٩٧٨/٥/٣٠ قضت المحكمة بنذب خبير ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٧٨/٦/٢٦
بأحقية المطعون ضده فى صرف معاشه الشهرى بواقع ١٢٠ ج بغير خصم ربيع ...
اعتبارا من ١/٥/١٩٧٧ استأنف المطعون ضده والطاعنه هذا الحكم لدى محكمه
استئناف القاهره ، وقيد الاستئنافان برقمى ١٢٢٤ ، ١٣٣١ سنة ١٩٨٥ ، وبعد ضم

الاستئناف حكمت في ١٩٧٩/٣/٢٨ بتعديل الحكم المستأنف الى أحقية المطعون ضده في صرف معاشة بواقع ١٢٠ ج شهريا دون خصم ، واسترداد ما خصم منه منذ ١٩٧٦/٧/١ ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت فيها الرأي بنقضه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفه مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم قد اقام قضاءه بأحقية المطعون ضده في صرف المعاش كاملا واسترداد ما خصمته الطاعنة منه استيفاء لتعويض الدفعة الواحدة الذي سبق صرفه له ، على أساس أن المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي صححت الوفاء بالتعويض الذي تم قبل العمل بهذا القانون على خلاف أحكامه ، في حين أن هذه المادة لا تسري الا على المعاش بون سائر الحقوق التأمينية الاخرى ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك انه لما كانت المادتين ١٩/٢ ، ٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديلهما تقضيان بانه اذا ما زادت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش أيهما اكبر ، تحسب السنوات الزائدة التي قضاها في اي عمل أو نشاط بعد سن العشرين وأدى عنها المبالغ المطلوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين ويصرف له تعويض من دفعه واحدة بواقع ١٥٪ من الاجر السنوي عن كل سنة . وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي قد استبدل بهذين النصين المادتين ٢٦ ، ٢٤ ونص في أولهما على استبعاد تلك المدة من المدد التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة ، ونص في المادة ١٩ على أن يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه في ١/٩/١٩٧٥ ونص في المادة على أنه (مع عدم الاخلال بحكم المادة الثالثة عشر يعتبر صحيحا ما تم قبل العمل بهذا القانون من صرف وتوزيع ورد لمعاش المستحقين ، بالمخالفة للنصوص

المعدلة وذلك فيما عدا الحالات التي عدلت فيها انصبه المستحقين في المعاش بالزيادة فتؤدي اليهم الانصبه الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يؤدي الى المستحقين معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال) بما مفاده ان مجال اعمال هذه المادة مقصور على المعاش دون سائر الحقوق التأمينية الأخرى فان المطعون ضده وقد أحيل الى المعاش لبلوغه سن الستين في ١٩٧٦/٣/٢ وله مدة ثلاث سنوات زائدة عن القدر اللازم لاستحقاق الحد الاقصى للمعاش ، ضمت إلى مدة خدمته طبقا للمادة ٣٤ المشار اليها أنفا ، لا يكون له الحق في تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة أو الاحتفاظ بما صرف له منها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقمى ١٢٢٤ ، ١٣٣١ سنة ٩٥ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : هاشم محمد قراعه نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، صلاح محمد احمد وحسين
محمد حسن .

(٤٦)

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ قضائية " احوال شخصية "

(١) احوال شخصية " نسب " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير
الدليل " .

التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الادلة
وفى استخلاص الواقع منها .

(٢) احوال شخصية " الاثبات : الشهادة "

شهادة المرأتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين . لا تتوافر الا اذا جاءت اقوالها
غير متطابقة ، مؤدى ذلك . اذا اتفقت اقوالهما كان موجب عدم التفريق منتفيا .

١ - التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر ، ومحكمة الموضوع السلطة التامة
فى تقدير الادلة المقدمة فى الدعوى وفى استخلاص الواقع منها ، واذ اقام الحكم
المطعون فيه قضاءه بان المطعون عليها اتت بالصغيرة لاكثر من ستة اشهر من
زواجها من الطاعن على سند مما استخلصه سائغا من اقوال شهود المطعون
عليها ومن الوثيقة المحررة بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ بالتصادق على زواجها من
الطاعن الحاصل فى ١٩٧٢/٤/١ فان ما خلص اليه الحكم من ذلك يكون لا
مخالفة فيه للمنهج الشرعى السليم .

٢ - لما كان اشتراط بعض فقهاء الحنفية عدم التفريق بين المرأتين لدى ادلائهما
بالشهادة سنده قوله تعالى فى سورة البقرة " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تفضل احدهما فتذكر

أحدهما الأخرى " وكانت الآية الكريمة لم تشترط اجتماع المرأتين عند الادلاء بالشهادة وإنما أوردت العلة في جعل شهادة المرأتين مساوية لشهادة رجل واحد ، وهي أن المرأة معرضة للنسيان وأن وجود أخرى معها يعينها على التذكر ، وكان مقتضى هذه العلة أن اشتراط سماع المرأتين مجتمعتين لا يكون إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة أما إذا اتفقت أقوالهما فإن موجب عدم التفريق بينهما عند الشهادة يكون منتفيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

ومن حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية الزقازيق ضد الطاعن للحكم بثبوت نسب ابنتها الصغيرة " .. " منه وقالت بيانا لدعواها أن الطاعن كان قد تزوجها في ١/٤/١٩٧٢ وحرر في ٢٢/٣/١٩٧٣ وثيقة تصادق على هذا الزواج ثم طلقها في ٢٣/٣/١٩٧٣ وأذ رزقت منه على فراش تلك الزوجية الصحيحة بالبت المذكورة وأنكر نسبها منه فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ٢٤/٤/١٩٨٢ بثبوت نسب الصغيرة " .. " من الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) بالاستئناف رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق المنصورة وادعى تزوير عقد التصديق على الزواج المشار اليه تأسيسا على أنه إنما تزوج المطعون عليها في ٢٢/٣/١٩٧٣ ولم يتصادق معها على قيام زواجه سابقه بينهما أحالت محكمة الاستئناف الدعوى الى التحقيق لإثبات التزوير المدعى به وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٤/٤/١٩٨٤ برفض ذلك الادعاء وبصححة العقد المدعى بتزويره ثم حكمت في ١٤/١١/١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكورة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان المطعون عليها قررت فى الدعوى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٣ جزئى احوال شخصية فاقوس بولادة الصغيرة ... المدعى بنسبها منه فى ١٤/٨/١٩٧٢ وذكرت بمحضر الشكوى الادارية رقم ١٣١٩ لسنة ١٩٧٣ فاقوس المؤرخ فى ٢٢/٣/١٩٧٣ انها ولدت هذه البنت قبل ذلك فى يوم وقفه عيد الاضحى السابق مما تكون معه الولادة - وعلى أى من هذين القولين - قد جاءت لاقول من ستة اشهر من تاريخ الزواج فلا يثبت نسب هذه البنت منه شرعا ، هذا الى نفي المطعون عليها صراحة فى تلك الشكوى نسب البنت منه واقرارها بسبق زواجها بالمدعو فى ١٥/٩/١٩٧١ وطلاقها منه فى ٢٠/٣/١٩٧٢ مما يقطع بأن البنت لهذا الزوج وليست له . واذا قضى الحكم رغم ذلك بثبوت نسبها منه فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود بأن التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر ، وان المحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الادلة المقدمة فى الدعوى وفى استخلاص الواقع منها ، واذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه بان المطعون عليها اتت بالصغيرة لاكثر من ستة اشهر من زواجها من الطاعن على سند مما استخلصه سائغا من اقوال شهود المطعون عليها ومن الوثيقة المحررة بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٣ بالتصادق على زواجها من الطاعن الحاصل فى ١/٤/١٩٧٢ فان ما خلص اليه الحكم من ذلك يكون لا مخالفة فيه للمنهج الشرعى السليم ويكون النعى على غير أساس .

وحيث ان الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان المحكمة استندت فى قضائها بثبوت النسب الى شهادة امرأتين سمعت كل منهما على حدة خلافا لما توجبه الشريعة الاسلامية من سماعهما مجتمعين حتى اذا ضلت احدهما ذكرت احدهما الاخرى .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان اشتراط بعض فقهاء الحنفية عدم

التفرق بين المرأتين لدى ادلائهما بالشهادة سنده قوله تعالى في سورة البقرة " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى " وكانت الاية الكريمة لم تشترط اجتماع المرأتين عند الادلاء بالشهادة وانما أوردت العلة في جعل شهادة المرأتين مساوية لشهادة رجل واحد ، وهي ان المرأة معرضة للنسيان وأن وجود أخرى معها يعينها على التذكر ، وكان مقتضى هذه العلة أن اشتراط سماع المرأتين مجتمعتين لا يكون الا اذا جاءت أقوالهما غير متطابقة اما اذا اتفقت فان موجب عدم التفريق بينهما عند الشهادة يكون منتفيا واذ كان الثابت من محضر التحقيق الذي سمعت فيه أقوال شهود المطعون عليها أمام محكمة اول درجة أن الشاهديتين قد اتفقت اقوالهما على الوقائع المشهود بها فان موجب عدم التفريق يكون غير متوافر ويكون النعى على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث ان الحكم الصادر في ١٤/٤/١٩٨٤ برفض الادعاء بالتزوير وبصحة وثيقة التصديق على الزواج اذ استند الى أقوال شاهدي المطعون عليها على الرغم من ان أيا منهما لم يشهد بأن تلك الوثيقة اعدت للتصديق على الزواج فانه يكون قد خالف الثابت بالاوراق ، كما انه اذ اشير الى هذه الوثيقة في اشهاد طلاق الطاعن للمطعون عليها باعتبارها وثيقة زواج وليست وثيقة تصديق على الزواج وكان هذا دليلا على صحة ادعائه بالتزوير فان الحكم اذ خالف دلالة ذلك يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى في شقة الاول غير صحيح ذلك ان الحكم الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٤ لم يستند في رفض الادعاء بالتزوير وبصحة وثيقة التصديق على الزواج الى اقوال شاهدي المطعون عليها وانما اقام قضاءه على أن الطاعن لم يثبت ادعائه بالتزوير وعلى ان المحكمة لا تطمئن الى أقوال شهوده وهو مردود في شقة الثاني بأن الاشارة في وثيقة طلاق الطاعن للمطعون عليها الى انه تزوجها في ٢٢/٣/١٩٧٣ لا يفيد بذاته تزوير وثيقة التصديق على الزواج محل الادعاء بالتزوير ومن ثم فان النعى على الحكم بمخالفة ما لهذه الاشارة من دلالة يكون على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى محمد مصطفى .

(٤٧)

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ قضائية " احوال شخصية "

اختصاص " اختصاص ولائى " . وقف .

مجلس وكلاء وزارة الاوقاف . اختصاصه وحده بطلب تقدير وفرز حصه الخيرات فى الوقف
والبت فيه بغير الرجوع الى المحكمة . م ٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة
اجرائاتها وم ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية .

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف
ولائحة اجرائاتها قد نصت على ان تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بطلب
تقدير وفرز حصه الخيرات فى الوقف والبت فيها بغير الرجوع الى المحكمة ،
وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية
قد نصت على ان يؤول هذا الاختصاص الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضما
اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ، فان مؤدى ذلك أن
يكون هذا المجلس قد صار المختص وحده بغير الرجوع الى المحكمة بالفصل فى
ذلك الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.....
والرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل

في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى سوهاج ضد وزير الاوقاف ورئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف (الطاعنين) للحكم بتعيين مساحة الاطيان التى يصرف ريعها على دار الضيافة من بين الاطيان الموقوفة بمقتضى اشهاد الوقف المسجل برقم ١٠ للسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لدى محكمة ... الشرعية وقال بيانا للدعوى انه بموجب هذا الاشهاد المؤرخ ١٦ شعبان سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ١٩٣٩/٩/٢٥ وقف والد المرحوم أطيانا زراعية مساحتها سبعة أفدنة مبنية الحدود والمعالم بالاشهاد على نفسه مدة حياته ومن بعده على دار الضيافة المملوكة له بزماء ناحية المساودة وما يتبقى من الربيع يصرف على أولاده وأولاد أولادهم وهكذا للذكر مثل حظ الانثيين واذ كان الربيع يزيد كثيرا على حاجة دار الضيافة الموقوفة ويحق له بصفته مستحقا فى الوقف طلب تعيين الاطيان التى يكفى ريعها للاتفاق عليها فقد أقام الدعوى . نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٢/١٠/١٩٨٠ بتحديد نفقة المضيفة المبيته بحجه الوقف بمبلغ ١٢٠ جنيه القيمة الايجارية لقطعة الارض الزراعية البالغ مساحتها ٢ ف و ٤ ط و ١٤ س شائعة فى الاطيان الزراعية المبيته الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط (مأمورية سوهاج) بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ٥٥ ق وبتاريخ ٢٨/١/١٩٨٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان انهما دفعا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لان النزاع فيها اذ دار حول تقدير فرز حصة الخيرات فى الوقف فان لجنة شئون الاوقاف تكون هى المختصة وحدها بنظره طبقا للمادة الثالثة من القانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بمقولة ان المطعون عليه لم يطلب القسمة وان النزاع اقتصر على تقدير النفقة الكافية للصرف على جهة البر التى عينها الواقف وتختص المحكمة بنظره فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها قد نصت على ان تختص لجنة شئون الاوقاف وحدها بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات فى الوقف والبت فيها بغير الرجوع الى المحكمة ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المصرية قد نصت على ان يؤول هذا الاختصاص الى مجلس وكلاء وزارة الاوقاف منضمما اليه رئيس مجلس ادارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ، فان مؤدى ذلك أن يكون هذا المجلس قد صار المختص وحده وبغير الرجوع الى المحكمة بالفصل فى ذلك الطلب ، لما كان ذلك وكان النزاع فى الدعوى يدور حول تقدير وفرز حصة الخيرات فى الاطيان الموقوفة فان القضاء العادى يكون غير مختص بالفصل فيه وانما يختص به - وعلى ما تقدم مجلس وكلاء وزارة الاوقاف ويكون الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث انه على ما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم الاختصاص دون موجب للاحالة طبقا لنص المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات .



جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ، مدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق والسيد السنباطى .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ قضائية

ملكية " حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء " .
بطلان . قانون . بيع . اجانب .

حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . الاستثناء حالاته . المواد ٨ ،
٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار اليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره
باسم ولحساب الاجنبى المتصرف اليه دون المتصرف .

مفاد نصوص المواد ٨ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك
غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء أن المشرع إذ حظر على
الاجنبى - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - تملك العقارات المبنية أو
الاراضى الفضاء فى الجمهوريه أيا كان سبب إكتساب الملكيه عدا الميراث وقضى
ببطلان أى تصرف يصدر إليه بالمخالفه لأحكام القانون المذكور بطلانا مطلقا
متعلقا بالنظام العام ، استثنى من ذلك التصرفات التى تم شهرها قبل
١٩٧٦/٨/٢٦ - تاريخ العمل به وتلك التى قدمت بشأنها طلبات شهر إلى
مأموريات الشهر العقارى قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد
أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة قبل هذا التاريخ ،
والمقصود بهذه التراخيص تلك التى صدرت باسم ولحساب الاجنبى بشأن العقار
المتصرف إليه فيه دون تلك الصادره باسم ولحساب المتصرف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق تتحصل فى ان الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٢٥٢ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بانفساخ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٢/١٢/١٩٧٤ المتضمن بيعهم للمطعون ضده الوحدة السكنية المبينه بالصحيفة ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تعاقدوا مع المطعون ضده الليبى الجنسية على أن يبيعه الوحدة المذكورة لقاء ثمن قدره ٣٠٠٠٠ جنيه دفع منها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه واتفق على الوفاء بباقى الثمن عند استلامها والتوقيع على العقد النهائى ، واذ تحقق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه فى العقد بعدم وفاء المشتري بباقى الثمن رغم اخطاره ، فقد أقاموا الدعوى . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٤٥ لسنة ٩٧ ق . القاهرة طالبين الغاء والحكم أصليا ببطالان عقد البيع طبقا لنص المادة ٢/٥ من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ واحتياطيا بتقرير انفساخ العقد ، وفى ١٠/١١/١٩٨١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والرابعة والخامسة لعدم تقديم سند وكالة المحامى الذى قرر بالطعن وبرفض الطعن فيما عدا ذلك ، ولما تبين للمحكمة ان الحكم المطعون فيه صادر فى نزاع لايقبل التجزئه وأن الفصل فى موضوعه لا يحتمل الا حلا واحدا . حكمت هذه المحكمة بجلسته ٧/٥/١٩٨٥ بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثانى والرابعة والخامسة وحددت جلسة لنظر الطعن مع تكليف الطاعنين الاول والثالث اختصام الطاعنين الثانى والرابعة والخامسة وذلك وفقا للمادة ٢١٨ مرافعات . وبالجلسة التزمت النيابة رأيها فى موضوع الطعن .

وحيث إن الطعن سبق قبوله شكلا بالنسبة للطاعن الاول والثالث

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى

تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم قضى برفض الدعوى ببطالان عقد البيع على سند من ان محله وحدة سكنية في بناء صدر الترخيص به في ١٩٧٣/٥/٢٤ وأشار اليه في العقد مما يعتد معه بهذا التصرف بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ في حين ان الترخيص صدر بأسمائهم وليس باسم الاجنبي المتصرف اليه مما لا يشفع في الاعتداد بالتصرف طبقا لنص المادة المذكورة وهو ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد نصوص المواد ٨ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء أن المشرع إذ حظر على الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - تملك أيا من العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء في الجمهورية أيا كان سبب إكتساب الملكية عدا الميراث وقضى ببطلان أى تصرف يصدر إليه بالمخالفة لأحكام القانون المذكور بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، استثنى من ذلك التصرفات التى تم شهرها قبل ١٩٧٦/٨/٢٦ - تاريخ العمل به وتلك التى قدمت بشأنها طلبات شهر إلى مأموريات الشهر العقارى قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة قبل هذا التاريخ ، وكان المقصود بهذه التراخيص تلك التى صدرت باسم وحساب الاجنبي بشأن العقار المتصرف إليه فيه دون تلك الصادرة باسم وحساب المتصرف وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاجنبي الجنسية قد اشترى الوحدة السكنية موضوع النزاع بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٢ ولم يقدم بشأنه طلبا الى مأموريات الشهر العقارى أو يقيم عنه دعوى صحة تعاقد أو يستخرج بأسمه وحسابه ترخيص ببناء تلك الوحدة من الجهات المختصة قبل ١٩٧٤/١٢/٢١ . مما لا يجدى معه التحدى بصدر - ترخيص بالبناء كله باسم الطاعن الثالث وحساب باقى الملاك قبل هذا التاريخ ومن ثم يكون عقد البيع موضوع الدعوى باطلا بطلانا مطلقا ويتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق البطلان بالنظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر

وقضى برفض الدعوى ببطالان العقد على سند من صدور ترخيص البناء للملاك في تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٢١ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث انه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وببطالان العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٢ الصادر للمطعون ضده بشأن الوحدة السكنية موضوع النزاع .

=====

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(٤٩)

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ قضائية

(١) بيع " بيع الوفاء " .

بيع الوفاء ، شرطه . أن تتجه ارادة الطرفين وقت ابرام العقد الى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . خلو البيع من هذا الشرط . مؤداه . صحة العقد . لا يغير من ذلك تعليق العقد على شرط فاسخ غير متعلق بارادة البائع أو متعلق بها فى حالة اخلال المشتري بالتزاماته .

(٢) مقاد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع " سلطتها فى تفسير

العقود " .

تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها . عدم تقيدها بما تفيد به عبارة معينة بل بما يفيد به العقد فى جملة .

١ - لما كان مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه ارادة الطرفين وقت ابرام العقد الى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة فاذا خلا البيع من هذا الشرط الارادى المحض المتعلق بمطلق ارادة البائع كان العقد صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن يكون معلقا على شرط فاسخ غير متعلق بارادة البائع أو متعلق بارادته فى حالة اخلال المشتري بالتزاماته .

٢ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود عاقيدها هو من سلطة محكمة

الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد به عبارة معينة منها وإنما بما تفيد فى جملتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الاول اقام الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمرحوم .. مورث باقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١/٣/١٩٧٤ وملحقه المؤرخ ١/٢/١٩٧٦ والمتضمن بيعهما له المحل التجارى المبين بالعقد وبالصحيفة ، وبيانا لذلك قال انه بموجب عقد البيع المذكور باع له المرحوم والطاعنة المحل المشار اليه بثمن قدره ٢٥٠٠ - دفع منه ٥٠٠ واتفق على سداد الباقى وقدره ٢٠٠٠ خلال مدة سنتين امتدت بذلك الملحق الى آخر فبراير سنة ١٩٧٨ وبتاريخ ١٢/٢/١٩٧٧ سدد باقى الثمن وأقام الدعوى بطلباته ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٩ بهذه الطلبات استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٠ لسنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على اربعة اسباب تنعى الطاعنة بالسببين الاول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول انها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد البيع لانه فى حقيقته بيع وفاء وقد اطرح

الحكم هذا الدفاع وقضى بصحة ونفاذ ذلك العقد استنادا الى انه خلا من الاتفاق على احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . واذ كان البند الثانى من العقد المذكور يفيد اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه وبون حاجه الى اذار او تنبيه فى حالة استعمال المشتري المطعون ضده الاول حقه فى الخيار بين الشراء بالثمن الذى قد يعرضه الغير وبين استرداد ما عجله من ثمن مضافا اليه نصف الزيادة فى الثمن المعروض وكانت عبارات هذا البند واضحة وصريحة فى انصراف نيه الطرفين الى عدم ثبات البيع بدليل عدم تناسب الثمن الوارد بالعقد مع صقع المحل المبيع وعدم اتخاذ الطرفين اجراءات شهر هذا البيع طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ فان الحكم اذ ذهب الى تكيف العقد بأنه عقد بيع بات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مرئود ذلك انه لما كان مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه ارادة الطرفين وقت ابرام العقد الى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة فاذا خلا البيع من هذا الشرط الارادى المحض المتعلق بمطلق ارادة البائع كان العقد صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن يكون معلقا على شرط فاسخ غير متعلق بارادة البائع أو متعلق بارادته فى حالة اخلال المشتري بالتزاماته ، وكان تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود عاقيديها هو من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد به عبارة معينة منها وانما بما تفيد فى جملتها وكانت محكمة الموضوع وعلى ما يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ عرضت لتفسير البند الثانى من العقد المؤرخ ١٩٧٤/٣/١ خلصت الى أنه لا يتضمن حق البائع فى استرداد المبيع فى مدة معينة وانما تضمن خيار المشتري فى حالة تحقق الشرط الصريح الفاسخ لعدم سداد باقى الثمن خلال المهلة المحددة ووجود مشتريين آخرين بثمن يزيد على الثمن المتفق عليه معه - فى أن يشتري بالثمن الاصلى أو ان يسترد ما عجله مضافا اليه نصف الزيادة فى الثمن المعروض وانتهى الى صحة

ونفذ ذلك العقد كعقد بيع بات بعد التثبيت من توافر أركانه الموضوعية وكان ما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن سائغا ومما تحتمله عبارات البند المشار إليه ولاخروج فيه على المعنى الظاهر لها فإن مجادلة الطاعنة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تفسير العقد مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى بما ورد بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث - على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها بأنها انذرت المطعون ضده الأول في ١٩٧٧/٢/٨ بأن لديها مشتريين للمحل بثمن قدره خمسة عشر ألف جنيه ودعته في الإنذار إلى استعمال حقه في الخيار بين الشراء بهذا الثمن وبين استرداد ماعجله مضافا إليه نصف الزيادة من الثمن المعروض وذلك نفادا للبند الثاني من العقد وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يرد عليه ولم يشر إلى الإنذار المذكور فانه يكون قد شابته الإخلال بحق الدفاع .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة - وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه لم تقدم لمحكمة الموضوع الإنذار الذي أشار إليه بوجه النعى فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع الذي لم يقم عليه دليل - ويكون النعى بما ورد بهذين السببين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منيرتوفيق وأحمد مكي .

(٥٠)

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ قضائية

(١) عقد " تكييف العقد " .

تكييف العقد . مناطه . ما عناه العاقدون منها . عدم الاعتداد بما يطلقونه عليها من
أوصاف أو يضمنوها من عبارات متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .

(٢) شركات . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .

نية المشاركة فى عقد الشركة . من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع
دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .

(٣) دعوى " مصاريف الدعوى " . بنوك .

مصاريف الدعوى . ماهيتها . شمولها للرسوم القضائية ومصاريف وأتعاب الخبراء
والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها من المصاريف التى يتحملها الخصوم . النص على اعفاء بنك
ناصر الاجتماعى من الرسوم . ق٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ . مفاده .
اعفاءه من الرسوم القضائية فقط دون باقى عناصر مصاريف الدعوى .

١ - المناط فى تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه
عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات اذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات
تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه .

٢ - الوقوف على نية المشاركة فى عقد الشركة هو من مسائل الواقع التى
تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب متى كان تقديرها سائغا .

٣ - لما كانت مصاريف الدعوى لا تقتصر على الرسوم القضائية بل تشمل أيضا مصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها من المصاريف التي يتحملها الخصوم ، وكان النص في المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ - بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي - المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ - على أن " تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية " لا يعنى أكثر من اعفاء الهيئة من الرسوم القضائية في جميع الاحوال التي يقع عليها وحدها عبء أدائها، ولا يتسع لاعفائها من باقى عناصر المصاريف المشار اليها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الهيئة الطاعنة بالمصاريف لا يكون منصرفا الى الزامها بالرسوم غير المستحقة عليها قانونا بل يكون مقصورا على العناصر المشار اليها فحسب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،،،،، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن البنك الطاعن اقام الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بتعيين رئيس مجلس ادارته مصفيا على الشركة المطعون ضدها الثالثة ويتسلمه جميع عناصرها المادية والمعنوية وبيانا لذلك قال انه اتفق مع المطعون ضده الاول عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على اولاده القصر ووكيلا عن زوجته المطعون ضدها الثانية على تكوين الشركة المطعون ضدها الثالثة لمدة ثلاث سنوات برأسمال قدره خمسة عشر ألف جنيه سدد منه البنك حصته وقدرها خمسة آلاف جنيه وأتفق بالعقد على اسناد ادارة الشركة للمطعون ضده الاول وعلى التزامه بتقديم

كشوف حساب للشركاء عن ادارته وعلى توزيع الارباح والخسائر عليهم بقدر حصة كل منهم فى رأس المال واذ أخل المطعون ضده الاول بهذه الالتزامات وادعى خسارة الشركة فقد أقام البنك الطاعن الدعوى بطلباته السابقة . وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف البنك هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤٤ لسنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن البنك فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين - حاصل أولهما ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على تكييف العقد موضوع النزاع بأنه قرض وليس شركة واستند فى ذلك الى أن البند التاسع من ذلك العقد نص على التزام المطعون ضده الاول بشراء حصة البنك فى رأسمال الشركة وقدرها خمسة آلاف جنيه بثمن قدره ٦٢٥٠ ^ج على أقساط سنوية خلال ثلاث سنوات فى حين أن ما ورد بهذا البند لا يفيد اعفاء البنك الطاعن من الخسارة عند تحققها بخصمها من قيمة الحصة المباعة كما لا ينفى نية المشاركة لديه كما ان النص فى البندين السادس والسابع على التزام المطعون ضده الاول بتقديم كشف حساب للشركاء عن ادارته للشركة وتوزيع الارباح والخسائر عليهم بقدر حصة كل منهم فى رأس المال يفيد ان العقد شركة وليس قرضا واذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر العقد قرضا وليس شركة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا التعى غير سديد ذلك انه لما كان المناط فى تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات اذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه وكان الوقوف على نية المشاركة فى عقد الشركة هو من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب متى كان تقديرها سائغا . وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه باعتبار العقد - موضوع النزاع - قرضا وليس شركة على أن مؤدى البند التاسع منه أن البنك الطاعن قد اشترط بموجبه أن يسترد كامل المبلغ المدفوع منه فى رأس المال وقدره خمسة آلاف جنيه وفائدته وقدرها ١٢١٠ ١٢١٠ سواء نجح المشروع أو لم ينجح ودون أن يتحمل ايه خسارة ولانه بهذا الشرط تنتفى نية المشاركة وأن النص فى البند السابع من العقد على توزيع الارباح والخسائر لا يكفى بذاته لقيام الشركة ما دام البنك الطاعن قد اشترط الا يتحمل ايه خسارة عند استرداد حصته فى رأس المال واذ كان هذا الذى انتهى اليه الحكم صحيحا وسائغا فان النعى عليه بما ورد بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى ان الحكم المطعون فيه خالف القانون اذ الزم الهيئة الطاعنة بمصروفات التقاضى حالة انها معفاء منها بموجب قانون انشائها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كانت مصاريف الدعوى لا تقتصر على الرسوم القضائية بل تشمل أيضا مصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها من المصاريف التى يتحملها الخصوم ، وكان النص فى المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ - بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى - المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ - على أن " تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التى يقع عليها وحدها عبء أدائها بما فى ذلك الرسوم القضائية " لا يعنى أكثر من اعفاء الهيئة من الرسوم القضائية فى جميع الاحوال التى يقع عليها وحدها عبء أدائها، ولا يتسع لاعفائها من باقى عناصر المصاريف المشار اليها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الهيئة الطاعنة بالمصاريف لا يكون منصرفا الى الزامها بالرسوم غير المستحقة عليها قانونا بل يكون مقصورا على العناصر المشار اليها فحسب ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(٥١)

الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ القضائية

(١ ، ٢) ضرائب "مكافأة التبليغ والارشاد" ، قانون "سريان القانون من حيث الزمان" .

(١) الحق فى مكافأة التبليغ والارشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .

(٢) الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والارشاد ، ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ، سريانها على المكافآت التى تدفع عن وقائع التبليغ والارشاد التى تقع فى ظله ، المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون ، عدم سريان هذه الضريبة عليها ، علة ذلك .

١ - مفاد نصوص التعليمات التنفيذية لمصلحة الضرائب المعتمدة من وزير الخزانة فى فبراير سنة ١٩٦٥ أن الحق فى المكافأة ينشأ وتتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة العامة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .

٢ - اذ كان دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقا للقانون ، وكان تحديد مقدار المكافأة المشار إليها تبعا لذلك هو الواقعة المنشئة لدين الضريبة ، وكان النص فى المادة ٧٧ مكرر (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستحدثة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن تفرض ضريبة بسعر ٢٥ ٪ وبغير أى تخفيض على كل مبلغ يدفع مكافأة عن

الارشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهريب المعاقب عليها قانونا ، يدل في ضوء ما تقدم على ان الضريبة الجديدة المفروضة بهذا النص يقتصر تطبيقها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والارشاد عن جرائم التهريب الضريبى التى تقع فى ظله وينشأ الحق فيها وتتكامل عناصره بعد العمل بهذا النص دون تلك التى تدفع عن وقائع سابقة نشأ الحق فيها وتكاملت عناصره قبل العمل به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضدهما اقاما الدعوى ٥٨١ لسنة ٧٩ عابدين بطلب الحكم بالزام مصلحة الضرائب الطاعنة بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٢ كلى جنوب القاهرة استيفاء لمبلغ ٧٦٦/٥٨٢ والفوائد ... وقال بياناً لدعواهما انهما استصدرا ذلك الحكم بالزام المصلحة ان تودى لهما مبلغ ٢٨٢٣/٠٢٦ قيمة المكافأة التى استحققت لهما عن إبلاغهما بواقعة تهرب من ضريبة التركات وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا الا ان المصلحة صرفت لهما المبلغ المحكوم به منتقصة منه القدر المدعى به قولا منها بأنه يمثل الضريبة المستحقة لها عن المكافأة بواقع ٢٥ ٪ طبقا لنص المادة (١) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ واذ كانت مكافأة التبليغ المستحقة لهما لا تخضع لاية ضريبة فقد اقاما دعواهما بالطلبات سالفة الذكر ، محكمة أول درجة نديت فى ١٩٨٠/١/٢٩ خبيرا لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨٠/١٢/٢ بالزام المصلحة

بالاستمرار فى تنفيذ الحكم استيفاء لمبلغ ٦٧٥/٤٨٢ مع الفوائد ، إستأنفت المصلحة هذا الحكم بالاستئناف ١٣ السنة ٩٨ ق القاهرة . ومحكمة الاستئناف قضت فى ٣١/٥/١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وتقول فى بيان ذلك انه اقام قضاءه على ان المكافأة المحكوم بها لا تخضع للضريبة المستحدثة بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ لان هذه المكافأة استحققت فى ١٥/٢/١٩٦٥ وهو تاريخ تقدير عناصر التركة المبلغ بها ، وأن فى خصم هذه الضريبة من المكافأة مساس بحجية الحكم سند التنفيذ ، فى حين ان الواقعة المنشئة للضريبة هى وضع المكافأة فعلا تحت تصرف صاحبها ، وهو ما لم يتحقق الا فى ظل الضريبة المستحدثة ، فوجب ان تنسحب عليها ، ولا محل لحجية الحكم سند التنفيذ لان مسألة استحقاق الضريبة لم تكن مطروحة على المحكمة فى دعواه ولم يعرض لها ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك انه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم موضوع التنفيذ - المودع ضمن أوراق الطعن - أن المكافأة المحكوم بها استحققت طبقا لاحكام التعليمات التنفيذية لمصلحة الضرائب المعتمدة من وزير الخزانة فى فبراير سنة ١٩٦٥ ، وقد نصت المادة الاولى منها على انه " يجوز صرف مكافآت للمبلغين والمرشدين من غير موظفى مصلحة الضرائب عن حالات التهرب من الضرائب والرسوم التى تتولى تنفيذ قوانينها مصلحة الضرائب طبقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها فى المواد التالية " ونصت المادة الثانية على ان المبلغ هو كل من أدلى ببيانات أو معلومات تؤدي إلى الكشف عن حالات التهرب من الضرائب والرسوم - اذا كانت مصلحة الضرائب لم تستطع الامتداء إليها وكانت معلومة وقت التبليغ " ونصت المادة الثالثة على أن تكون مكافأة المبلغ بنسبة ١٠٪ ومكافأة المرشد بنسبة ١٥٪ من

مقدار الضرائب والرسوم التي حصلتها الخزانة العامة بصفة نهائية نتيجة للتبليغ أو الارشاد أو كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها ومقاد هذه النصوص أن الحق في المكافأة ينشأ وتتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة العامة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها ، وإذا كان دين الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينشأ بمجرد توافر الواقعة المنشئة له طبقاً للقانون ، وكان تحديد مقدار المكافأة المشار إليها تبعاً لذلك هو الواقعة المنشئة لدين الضريبة ، وكان النص في المادة ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن تفرض ضريبة بسعر ٢٥٪ وبغير أي تخفيض على كل مبلغ يدفع مكافأة عن الارشاد أو التبليغ عن أية جريمة من جرائم التهريب المعاقب عليها قانوناً يدل في ضوء ما تقدم على أن الضريبة الجديدة المفروضة بهذا النص يقتصر تطبيقها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والارشاد عن جرائم التهريب الضريبية التي تقع في ظل و ينشأ الحق فيها وتتكامل عناصره بعد العمل بهذا النص دون تلك التي تدفع عن وقائع سابقة نشأ الحق فيها وتكاملت عناصره قبل العمل به ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولما كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضاء الحكم فإن النعي عليه فيما استطرد إليه من أن خصم الضريبة فيه مساس بحجية الحكم الصادر بالمكافأة - أيان كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يحيى عبد العزيز العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حسن على حسين و عبد الحميد سليمان .

(٥٢)

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١، ٢) ايجار " ايجار الأماكن " زيادة الوحدات السكنية .

(١) حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية فى العقار المؤجر بالاضافة أو التعلية . استثناء
من حكم المادة ١/٧٥١ مدنى ، م ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
قيام هذا الحق رغم حظره فى العقد ، علة ذلك .

(٢) لمالك المبنى طلب إخلاء المستأجر مؤقتا أوهدم جزء من العين المؤجرة لحين اتمام التعلية
أو الاضافة . حقه فى اقتطاع جزء من الملحقات غير السكنية للعين المؤجرة .

(٣) حق المالك فى تعلية العقار المؤجر ، شرطه ، حصوله على ترخيص باجرائها ، مؤداه .
أن يكون الهيكل الانشائى للمبنى يسمح باجرائها . ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

(٤ ، ٥) خبره . حكم " تسبيب الحكم " . نقض .

(٤) نذب الخير . المقصود به . الاستعانة برأيه فى مسألة فنية لا يستطيع القاضى البت
فيها . لازم ذلك . تخصصه فى المسألة التى نذب لابداء الرأى فيها .

(٥) عدم بيان الطاعن للعيب الذى شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخير المعترض عليه .

نعى غير مقبول .

١ - النص فى المادة ٣٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المنطبقة على واقع
الدعوى - والمقابلة لنص المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن
المشرع منح المالك رخصة زيادة الوحدات السكنية فى العقار المملوك له أيا كانت

طبيعته ، والمؤجر للسكنى أو لغيرها بعقد يمنع ذلك حتى ولو نتج عن هذه التعليق أو تلك الاضافة إخلال بحق المستأجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة على النحو الذى يخوله اياه عقد الايجار ، آيه ذلك ماورد بنص المادة ٣٢ المشار إليها أنفا من أنه " ولا يخل هذا بحق المستأجر فى انقاص الاجرة ان كان لذلك محل " ، اذ لا يكون ثمة مبرر لانقاص الاجرة إلا إذا كانت التعليق أو الاضافة قد أدت إلى حرمان المستأجر من حق من حقوقه أو فقدته ميزة كان ينتفع بها ، وذلك على خلاف القاعدة العامة الواردة فى المادة ٥٧١ من القانون المدنى التى تنص على أنه " على المؤجر ان يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع " واستثناء من حكم المادة ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - والتى تنص على أنه " لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أى ميزة كان ينتفع بها " وذلك لعلة تغيهاها المشرع وهى تفريغ أزمة المساكن إلى جانب تعويض الملاك بعد تجميد أجورها بالرغم مما طرأ على مستوى الأسعار من ارتفاع كبير .

٢ - البادى من نص المادتين ٣٢ ، ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن مناقشات مجلس الشعب أن المشرع أجاز للمالك طلب إخلاء المستأجر مؤقتا لحين اتمام التعليق أو الاضافة ، أو طلب هدم جزء من العين المؤجرة وحتى إعادة بنائه مع التعليق أو الاضافة ، بل أجاز له اقتطاع جزء من الملحقات غير السكنية للعين المؤجرة دون جوهر العين أو ملحقاتها السكنية وذلك كالحديقة بالنسبة للفيلا أو جراج ملحق أو الحجرات المخصصة للخدمات بأعلى العقار باعتبار أنه فى حالة الملحقات غير السكنية يكون للمؤجر وكما جاء بالمادة ٤٩/د من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخيار بين تعويض المستأجر واعطائه حق العودة بعد إعادة البناء أو تعويضه فقط دون منحه حق العودة ومن ثم كان له اقتطاع جزء من هذه الملحقات

غير السكنية تقتضيه الاضافة أو التعلية ، أما بالنسبة للملحقات السكنية فإن حق العودة مقرر أبدا للمستأجر لا يملك المؤجر استبداله بالتعويض إلا إذا ارتضى المستأجر ذلك ومن ثم فلا حق له فى اقتطاع جزء من هذه الملحقات جبرا عن المستأجر .

٣ - اذ كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن قبله القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد منحا المالك رخصة زيادة الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ، الا أنهما لم ينظما كيفية ممارسة هذا الحق ومن ثم يلزم الرجوع إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم المباني المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى حل محل القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - ولما كان النص فى المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المذكور يدل على أن حق المالك فى التعلية مشروط بالحصول على تراخيص باجرائها ، وأن صدور هذا الترخيص رهين بأن يكون الهيكل الانشائى للمبنى يسمح باجراء تلك التعلية وذلك من واقع الرسوم الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ، مما مؤداه أن صدور ترخيص باجراء تعلية يعد فى القليل قرينه على تحمل المبنى لتلك التعلية .

٤ - القصد من ندب خبير فى الدعوى هو الاستعانة برأيه فى مسألة فنية لا يستطيع القاضى البت فيها مما لازمه أن يباشر المأمورية خبير متخصص فى المسألة التى ندب لابداء الرأى فيها .

٥ - المقصود من الطعن بالنقض هو محاكمة الحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعن قد اقتصر على إثارة اعتراضات على تقرير الخبير دون أن يبين أثر ذلك فى الحكم المطعون فيه أو العيب الذى شابه نتيجة إقامة قضااه على ذلك التقرير وبالتالي يكون موضوع هذا الشق من النعى غير موجه إلى الحكم المطعون فيه ، وبالتالي غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما جاء بالحكم السابق صدره من هذه المحكمة والحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢٢١٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بتمكينها من إقامة مبان فوق الفيلا المؤجرة لمورث الطاعن بالعقد المؤرخ ١٩٥٩/٩/٢١ . نذبت محكمة أول درجة خبيراً فى الدعوى ثم أعادت له المأمورية لفحص الاعتراضات الموجهة إليه وبعد ان أودع ملحق تقريره قضت بتمكين المطعون ضدها من إقامة المباني المطلوبة والمبينة بتقرير الخبير. استأنف ورثة المستأجر بالاستئناف ٤١٥ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن ذات الورثة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أثارت فيها دفعا بعدم قبول الطعن ممن عدا الطاعن الثانى وأبدت رأى فى موضوع الطعن برفضه . وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها . وبتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠ أصدرت المحكمة حكماً يقضى بعدم قبول الطعن ممن عدا الطاعن الثانى وكلفت هذا الأخير باختصامهم ، وبعد ان قام بتنفيذ ما كلف به التزمت النيابة رأيها فى الموضوع .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها الخطأ فى تطبيق القانون، وفى بيانه يقول الطاعن أنه لما كانت المطعون ضدها قد ركنت فى طلبها إلى المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكانت هذه المادة قد قصرت حق المالك فى تعلية المبنى المؤجر أو الاضافة إليه على حالة زيادة الوحدات السكنية أى بناء وحدة سكنية متكاملة أو أكثر لا مجرد تكملة طابق ليكون مع المباني القائمة وحدة سكنية كما هو الحال فى الدعوى الراهنة ، وكانت المطعون ضدها إلى جانب ذلك لم تقدم دليلاً على أن المباني

المزمع اقامتها مباني سكنية ، وكان لازم ذلك انتقاء شروط اعمال المادة المذكورة ووجوب تطبيق القواعد العامة الواردة فى المادتين ٥٦٤ ، ٥٧١ من القانون المدنى التى تمتع المؤجر عن كل ما من شأنه ان يحول دون إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وملحقاتها ، وهو ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل حكم المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - دون القواعد العامة - وذهب إلى أن حرمان المستأجر من حجرتى النزاع وهما جزء من محل التعاقد لا يعدو ان يكون انتقاصاً جزئياً من الانتفاع الكامل بالعين المؤجرة يقابله حق المستأجر فى انقاص الاجرة دون مراعاة منه لطبيعة العين المؤجرة التى انشئت لتكون فيلا بحيث يتعذر الانتفاع بها بوصفها هذا بغير ملحقاتها ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على واقعة الدعوى - والمقابلة لنص المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه " يجوز للمؤجر زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحق المستأجر فى انقاص الاجرة إن كان لذلك محل ، ويجوز بحكم من قاضى الأمور المستعجلة الترخيص باخلاء وهدم ما قد يعترض الاضافة أو التعلية من أجزاء الاماكن غير السكنية بشرط تعويض نوى الشأن واعطائهم حق العودة وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون . أما إذا كان الجزء من المكان مخصصاً للسكنى فلا يجوز الحكم باخلائه وهدمه إلا اذا قام المالك بتدبير مسكن آخر مناسب وذلك دون الاخلال بحق المستأجر فى العودة إلى المبنى الجديد وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون " والنص فى المادة ٤٩ من ذات القانون على أنه " يجوز لمالك المبنى المؤجر كل وحداته لغير أغراض السكنى أن ينبه على المستأجرين باعلان على يد محضر باخلاء المبنى بقصد إعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته وفقاً للشروط والاوزاع التالية د) أن يقوم المالك بتوفير وحدة مناسبة بأجر معادل ليعارس المستأجر نشاطه فيها لمدة خمس

سنوات أو للمدة التي تنقضى إلى أن يعود إلى المكان المؤجر بعد بنائه بذات القيمة الإيجارية الأولى أو يدفع مبلغا مساويا للقيمة الإيجارية للوحدة التي يشغلها خالية عن مدة عشر سنوات بحد أدنى قدره ألفا جنيه " يدل على أن المشرع منح المالك رخصة زيادة الوحدات السكنية بالعقار المملوك له أيا كانت طبيعته ، والمؤجر للسكنى أو لغيرها بعقد يمنع ذلك ، حتى ولو نتج عن هذه التعليق أو تلك الإضافة إخلال بحق المستأجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة على النحو الذى يخوله إياه عقد الإيجار ، أیه ذلك ما ورد بنص المادة ٣٢ المشار إليها آنفا من أنه " ولا يخل هذا بحق المستأجر فى إنقاص الأجرة ان كان لذلك محل " ، اذ لا يكون ثمة مبرر لانقاص الأجرة إلا إذا كانت التعليق أو الإضافة قد أدت إلى حرمان المستأجر من حق من حقوقه أو فقده ميزه كان ينتفع بها ، وذلك على خلاف القاعدة العامة الواردة فى المادة ٥٧١ من القانون المدنى التى تنص على أنه " على المؤجر أن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع " واستثناء من حكم المادة ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - والتى تنص على أنه " لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من اية ميزه كان ينتفع بها " ، وذلك لعلّة تغياها المشرع وهى تفريغ أزمة الساكن إلى جانب تعويض الملاك بعد تجميد أجورها بالرغم مما طرأ على مستوى الأسعار من ارتفاع كبير ، كما أن البادى فى هذه النصوص وفى مناقشات مجلس الشعب أن المشرع أجاز للمالك طلب اخلاء المستأجر مؤقتا لحين اتمام التعليق أو الإضافة ، أو طلب هدم جزء من العين المؤجرة وحتى إعادة بنائه مع التعليق أو الإضافة ، بل وأجاز له اقتطاع جزء من الملحقات غير السكنية للعين المؤجرة دون جوهر العين أو ملحقاتها السكنية ، وذلك كالحديقة بالنسبة للفيلا أو جراج ملحق بها أو الحجرات المخصصة للخدمات بأعلى العقار باعتبار أنه فى حالة الملحقات غير السكنية يكون المؤجر - وكما جاء بالمادة ٤٩/د من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بالخيار بين تعويض المستأجر واعطائه حق العودة بعد إعادة البناء أو تعويضه فقط دون منحه حق العودة ،

ومن ثم كان له اقتطاع جزء من هذه الملحقات غير السكنية تقتضيه الاضافة أو التعلية ، أما بالنسبة للملحقات السكنية فان حق العودة مقرر أبدا للمستأجر لا يملك المؤجر استبداله بالتعويض إلا اذا ارتضى المستأجر ذلك ومن ثم فلا حق له فى اقتطاع جزء من هذه الملحقات جبرا عن المستأجر ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق ان المطعون ضدها استصدرت ترخيصا ببناء شقة فى الطابق العلوى الثانى بالفيلا المؤجرة لمورث الطاعن ، وكان البين فى الرسومات المرفقة أنها شقة سكنية ، وهو ما يكفى للقول بأن التعلية المزمع إقامتها قصد بها زيادة الوحدات السكنية ، وكان الطابق المراد بناؤه والذي تتوافر به حالة التعلية هو بذاته سطح الفيلا ، مقام به حجرتان ودورة مياه ينتظمها عقد الايجار، لها سلم مستقل خلاف السلم الداخلى وكانت هذه المباني بحسب وصفها بتقرير الخبير وبالنظر لطبيعة المبنى الذى انشئ كفيلا قد أقيمت لتخصيصها للخدمات دون السكنى وكان ورثة المستأجر لم يتحدوا باستغلالها فى غرض السكنى ، وهو ما يشفع للقول بأنها من الملحقات غير السكنية ويحق معه للمالك طلب اخلائها أو هدمها بل واقتطاعها بشرط تعويض ورثة المستأجر مع منحهم حق العودة إلى مباني مماثلة كما جاء بعرض وكيل المطعون ضدها بمحاضر أعمال الخبير ، أو الاكتفاء بالتعويض على النحو الوارد بالمادة ٤٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وذلك دون اخلال بحق ورثة المستأجر فى طلب انقاص الاجرة إن كان له محل ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واجاب المطعون ضدها إلى طلبها فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الفساد فى الاستدلال وفى بيانه يقول الطاعن أنه لما كان شرط اجازة التصريح بالتعلية هو صلاحية المبنى لذلك ، وكان مجرد صدور ترخيص بالبناء لا يعد بذاته دليلا على تحمل العقار للتعلية ، وكان الواقع فى الدعوى يتنافى مع ذلك إذ أن الفيلا مقامه على أرض هشة باساسات ضعيفة تحول دون اتمام التعلية ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن اصدار الترخيص بالبناء يفيد صلاحية المبنى للتعلية فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن قبله

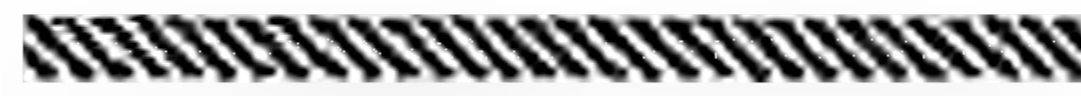
القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد منح المالك رخصة زيادة الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعليق ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ، الا أنهما لم ينظما كيفية ممارسة هذا الحق ومن ثم يلزم الرجوع إلى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم المباني المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - الذي حل محل القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - ولما كان النص في المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه " لا يجوز انشاء مبان أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليقها ... الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم " والنص في الفقرة الثانية من المادة السابعة من ذات القانون على أنه " لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعليق إلا إذا كان الهيكل الانشائي للمبنى و أساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسوم الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق المطلوبة " يدل على أن حق المالك في التعليق مشروط بالحصول على ترخيص بإجرائها ، وأن صدور هذا الترخيص رهين بأن يكون الهيكل الانشائي للمبنى يسمح بإجراء تلك التعليق وذلك من واقع الرسوم الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول بما مؤداه أن صدور ترخيص بإجراء تعليقه يعد في القليل قرينه على تحمل المبنى لتلك التعليق ، وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه ان اعتد بالترخيص الصادر بالتعليق في قيام الدليل على صلاحية المبنى لاتمامها ، ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث الاعتراض على شخص الخبير وتقريره ، وفي بيانه يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الخبير الذي قام بالمأمورية متخصص في هندسة البترول دون المباني وأنه وقع في عدة أخطاء وأصر عليها في ملحق تقريره ، وأنه كان يتعين على المحكمة ازاء ذلك أن تتدب خيرا آخر أو ثلاثة خبراء آخرين لاداء المأمورية إعمالا لحكم المادة ١٥٤ من قانون الاثبات .

وحيث إن النعى في شقة الأول المتعلق بشخص الخبير غير مقبول ذلك أنه ولئن كان القصد من تدب خبير في الدعوى هو الاستعانة برأية في مسألة فنية لا يستطيع

القاضي البت فيها بما لازمه أن يباشر المأمورية خبير متخصص في المسألة التي ندب لبدء الرأي فيها ، الا انه لما كان الطاعن لم يقدم رفق طعنه ما يدل على أن الخبير الذي باشر مأمورية هندسية متخصص في شئون البترول ، فان نعيه في هذا الشق منه يكون عاريا عن دليله وبالتالي غير مقبول ، والنعي في شقه الثاني المتعلق بعمل الخبير بدوره غير مقبول ، ذلك أنه لما كان المقصود من الطعن بالنقض هو محاكمة الحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعن قد اقتصر على إثارة اعتراضات على تقرير الخبير دون أن يبين أثر ذلك في الحكم المطعون فيه أو العيب الذي شابته نتيجة إقامه قضائه على ذلك التقرير، وبالتالي يكون موضوع هذا الشق من النعي غير موجه للحكم المطعون فيه وبالتالي غير مقبول ، والنعي في شقة الأخير بدوره غير مقبول ، ذلك أن ما نصت عليه المادة ١٥٤ من قانون الأثبات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين هو رخصه منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، أحمد شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقانى.

(٥٣)

الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بطلان " بطلان الاجراءات " . ايجار " المنشآت الآيلة للسقوط " .

القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠ مرافعات . عدم استلزام المشرع توافر شكل معين فى الاجراء . أثره . قرارات ازالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة باصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الاعضاء عليها .

(٢) حكم " تسبيب الحكم " . دعوى " الدفاع فى الدعوى " .

اقامة الحكم على عدة دعومات إحداها كافيته لحمله . النعى على ماعداها . غير منتج .

١ - مفاد ما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقضى بالبطلان - فى حالة عدم النص عليه - إلا إذا شاب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، فإذا أوجب القانون توافر شكل أو بيان اجراء ما ، فإن مناط الحكم بالبطلان هو التعرف على مراد المشرع من ذلك وما يستهدفه من تحقق غاية معينة وإنه - من باب أولى - لا يقضى بالبطلان إذا لم يتطلب المشرع شكلا معيناً فى الاجراء ، لما كان ذلك وكان المشرع ، لم يتطلب فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، ومن قبل قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، توقيع أعضاء اللجنة

المختصة على قرارات الازالة ولم يرتب البطلان على عدم توقيع الاعضاء عليها
 وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعى يكون على غير أساس .
 ٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم اذا أقيم على عدة دعائم
 وكانت احداها كافية لحمله ، فان النعى على ما عداها يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
 فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٤ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسماعيلية الابتدائية ضد
 المطعون عليهم بطلب الحكم بالغاء قرار ازالة العقار الذى يستأجره من المطعون عليها
 الثالث والصادر من اللجنة المختصة بشئون التنظيم بمجلس مدينة الاسماعيلية برقم ٢٦٣
 لسنة ١٩٧٧ لسلامة العقار وصدر القرار دون معاينة فعلية له ، وبتاريخ ١١/٨/١٩٧٨
 ندبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة العقار محل النزاع وبيان حالته وما اذا
 كان مستحقا للترميم أو الازالة وتحقيق أوجه اعتراضات الطاعن على القرار المطعون فيه
 وبعد أن قدم الخبير تقريره أحالت المحكمة الدعوى إلى دائرة الايجارات فقيدت
 برقم ٢١١ سنة ١٩٧٩ ايجارات الاسماعيلية . وبتاريخ ٢٩/١/١٩٨٠ أعادت المحكمة
 المأمورية إلى مكتب الخبراء لبيان مدى مطابقة القرار المطعون فيه للصورة الرسمية منه
 المقدمة فى الدعوى وما اذا كان قد استوفى الشروط التى تضمنها المادة ٥٧ من القانون
 رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وتحقيق اعتراضات الطاعن . وبتاريخ ٢٧/١/١٩٨١ حكمت
 المحكمة بتأييد قرار الازالة المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة
 استئناف الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٤٦ سنة ٦ ق مدنى . وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٢

حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، اذ رفض الدفع المبدى منه بانعدام قرار الازالة لعدم التوقيع عليه من جميع أعضاء اللجنة الهندسية التى أصدرته رغم ما أثبتته الخبر من خلو القرار من توقيع احدهم ، بدعى أن أيا من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أو لائحته التنفيذية لم يستلزم صدور القرار بموافقة جميع أعضاء اللجنة ولم يرتب البطلان على اغفال توقيع أحد أعضائها ، مع أن توقيع جميع الاعضاء على القرار اجراء شكلى تطلبه القانون لتحقيق ضمانات معينة للخصوم فأخطأ بذلك فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مبرر ، ذلك أن مفاد ما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقضى بالبطلان - فى حاله عدم النص عليه - الا اذا شاب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، فاذا أوجب القانون توافر شكل أو بيان اجراء ما ، فان مناط الحكم بالبطلان هو التعرف على مراد المشرع من ذلك وما يستهدفه من تحقيق غاية معينة ، وأنه - من باب أولى - لا يقضى بالبطلان اذا لم يتطلب المشرع شكلا معيناً فى الاجراء ، لما كان ذلك وكان المشرع لم يتطلب فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، ومن قبل قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، توقيع أعضاء اللجنة المختصة على قرارات الازالة ولم يرتب البطلان على عدم توقيع الاعضاء عليها .

وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان هذا النعى يكون على غير أساس .
وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال،
وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم الابتدائى اخطأ اذ ذهب إلى أن المادة ١٨ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا توجب حضور أحد المهندسين فى تشكيل المحكمة عند
نظر الطعن فى قرارات الازالة وأجاز الحكم المطعون فيه تصحيح الاجراء الباطل
بحضور مهندس بالجلسات الختامية ، واذ كان تشكيل المحكمة من النظام العام ولا يزول
بالنزول عنه ويستوى أن يكون الاجراء الباطل قد افتتحت به الخصومة أو كان أثناء
السير فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب والفساد فى
الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن البين من أوراق الدعوى الابتدائية أن دائرة
الايجارات التى أحيلت إليها الدعوى للاختصاص كانت مشكلة على النحو المبين بالمادة
١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بحضور مهندس جميع جلساتها وقد سمعت دفاع
الطاعن وأقامت قضاها فيها على ما خلصت إليه من أوراقها وتقريرى الخبير المنتدب
فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، ومن ثم يكون النعى
فى غير محله .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث الاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن قدم
تقريراً استشارياً ومحضر معاينة من المهندس المختص بمجلس المدينة بأن العقار محل
النزاع أصبح فى غير حاجة إلى الازالة بعد اتمام عمل الترميمات اللازمة ، غير أن
الحكم المطعون فيه التفت عن تحقيق هذا الدفاع بدعوى ان تلك المعاينة لم يسبق
عرضها على اللجنة المختصة وأن المحكمة تبحث قرار الازالة بحالة العقار وقت صدوره ،
فى حين ان اتمام الترميم قد بين أن العقار لم يكن بحاجة إلى الازالة ، وأن من حق
الخصوم فى الاستئناف ان يقدموا أدلة وأوجه دفاع ودفع جديدة ، مما يعيبه بالاخلال
بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم اذا أقيم على دعائم وكانت احداها كافية لحمله فإن النعى على ماعداها يكون غير منتج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما اطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى ما جاء بتقرير الخبير من أن الترميمات لا تجدى بالنسبة لحالة العقار محل النزاع مما يستوجب ازالته حتى سطح الأرض ، وقد أقام الحكم قضاؤه على ما يكفى لحمله ، ومن ثم فإن النعى عليه بشأن ما استطرده إليه من وجوب بحث قرار ازاله بحالة العقار وقت صدوره والتفاتة عن محضر المعاينة أنف الذكر لعدم سبق عرضه على اللجنة المختصة - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون نعيًا غير منتج ، والنعى لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، أحمد شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني.

(٥٤)

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١، ٢) صوريه . بيع . تزوير . بطلان . خلف " الخلف الخاص " .

- ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفا خاصا - فى التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد . على ذلك .
- ٢ - التمسك بالصوريه المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية النسبية .

١ - مشتري العقار بعقد مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع ، وله باعتباره خلفا خاصا أن يتمسك بصورية العقد الآخر صوريه مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد ، اذ ليس فى القانون ما يحول دون التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد رفض الادعاء بتزوير المحرر المثبت به التصرف لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، اذ يقتصر الامر فى الادعاء بالتزوير على انكار صدور الورقه من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ، ولا يفيد ثبوت اسناد التصرف إلى المتصرف بطريق اللزوم صحته وجديته .

٢ - ليس ثمه ما يمنع من الدفع بالصورية النسبية بعد التمسك بالصورية المطلقة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى ان المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٣٧٠ سنة ١٩٧٩ مدنى طنطا
الابتدائية ضد المطعون عليه الثانى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ
١٩٧٤/٨/٢٦ والتسليم ، وقالت بيانا للدعوى انها اشترت بموجب هذا القعد من المذكور
ارضا زراعية مساحتها ٨ ر^طا مبينة بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٢٠٥٠ ، غير أنه تقاس^ج
عن تقديم المستندات اللازمة لتحرير العقد النهائى فأقامت الدعوى بطلبها سالفى
البيان . تدخل الطاعن فى الدعوى طالبا الحكم برفضها لشرائه أرض النزاع من ذات
البائع بعقد مؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٦٧ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ١٣٥٧ سنة
١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية وسجل الحكم الصادر فيها برقم ٤٥٦٣ شهر
عقارى طنطا بتاريخ ١٩٧٩/٩/٣ ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ حكمت المحكمة بقبول التدخل
وبندب مكتب الخبراء وزارة العدل لتحقيق دفاع الطاعن من أنه المالك لأرض النزاع وبيان
سند ملكيته وتاريخه ، وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦
برفض تدخل الطاعن وبصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر والتسليم . استأنف
المطعون عليه الثانى هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٩٥ سنة
٣٢ ق مدنى كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٩٦ سنة ٣٢ ق مدنى وبتاريخ
١٩٨٢/٥/١٥ ادعى المطعون عليه الثانى بتزوير عقد البيع آنف الذكر وبعد ضم
الاستئناف الثانى للاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد - أحالت المحكمة بتاريخ
١٩٨٢/١٢/١٧ الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى الادعاء بالتزوير وبعد سماع شاهدى

المطعون عليه الثانى حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧ برفض الادعاء بالتزوير ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أهدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٦ صورية مطلقة غير ان الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع بدعوى أنه دفع أيضا بالصورية النسبية وأن كلا الدفعين يهدم الآخر ، كما أن المطعون عليه الثانى لم يتمسك بها واكتفى بالادعاء بتزوير ذلك العقد الذى أصبح عقدا جديا بعد رفض هذا الادعاء ، فى حين أنه لم يدفع بالصورية النسبية ويختلف مركزه القانونى بصفته مشتريا عن مركز المطعون عليه الثانى باعتباره بائعا ، ولا يسوغ رفض الدفع بالصورية استنادا إلى أن خصما آخر فى الدعوى لم يتمسك به أيضا ، فضلا عن أن للبائع أن يدفع بالصورية حتى بعد رفض الادعاء بالتزوير لأن حجيه الحكم الصادر بصحة المحرر أو بتزويره انما تتعلق بالمحرر ذاته ولا تتعداها إلى صحة أو بطلان التصرف المثبت بهذا المحرر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مشتري العقار يعقد مسجل يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع ، وله باعتباره خلفا خاصا أن يتمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد ، اذ ليس فى القانون ما يحول دون التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد رفض الادعاء بتزوير المحرر المثبت به التصرف لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، اذ يقتصر الأمر

في الادعاء بالتزوير على أنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه ولا يفيد اسناد التصرف إلى المتصرف بطريق اللزوم صحته وجديته وكان ليس ثمة ما يمنع من الدفع بالصورية النسبية بعد التمسك بالصورية المطلقة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خالف هذا النظر إذ اطرح ما تمسك به الطاعن من صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٨/٢٦ صورية مطلقة لعدم تمسك البائع بتلك الصورية التي يتنافى معها الادعاء بتزوير هذا العقد لأن من شأن رفض هذا الادعاء صيرورة العقد المذكور عقدا جديا ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

=====

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت حنوره نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندي ومحمد بهاء الدين باشات .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قانون " الغاء القانون " . مسئولية " مسئولية حارس البناء " .

– الغاء التشريع المتضمن قاعدة عامة لا يتم الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . المقصود بالتعارض . ان يرد النصان على محل واحد ويستحيل اعمالهما فيه معا . مثال نصوص قانون ايجار الأماكن ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليست ناسخة للمادة ١٧٧ / ١ مدنى .

(٢، ٣) مسئولية " المسئولية التقصيرية " "مسئولية حارس البناء " .
حكم " ما لا يعد قصورا " .

٢ – مسئولية حارس البناء . قيامها على خطأ مفترض فى جانبه لا يقبل اثبات العكس .
انتفاؤها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر . سبيل ذلك ، اثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .

٣ – اغفال الحكم الرد على دفاع غير مؤثر فى الدعوى . لا يعيبه بالقصور (مثال بشأن مسئولية حارس البناء) .

١ – الغاء النص التشريعى الذى يتضمن قاعدة عامة لا يتم – وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدنى – الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد

الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع ، والمقصود بالتعارض فى هذا الخصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون النصان واردين على محل واحد ويستحيل اعمالهما فيه معا . واذ كان نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى قد نظم احكام مسئولية حارس البناء عن الاضرار الناشئة عن تدممه بسبب قدمه أو عيب فيه أو الإهمال فى صيانته ، وكانت نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى خلت من النص صراحة على الغاء تلك المادة - لم تتضمن تنظيما لاحكام تلك المسئولية بل اقتصرت على تحديد الاجراءات والاحتياطات الواجب اتباعها فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط أو تلك التى تحتاج إلى ترميم أو صيانة وطرق الطعن فى القرارات الصادرة بشأنها وهو ما لا يحول دون اعمال هذه القواعد وقاعدة مسئولية حارس البناء معا كل فى مجاله الخاص فى التطبيق ، فان نصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا تكون ناسخة لنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى .

٢ - مفاد نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى أن مسئولية حارس البناء عن الضرر الناشئ عن تدممه كليا أو جزئيا تقوم على خطأ مفترض فى جانب الحارس باهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو اصلاحه ، وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس ، وان كانت المسئولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بإثبات ان وقوع التهدم ولو كان جزئيا لا يرجع إلى إهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه وانما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .

٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - الا يعيب الحكم بالقصور اغفاله الرد على دفاع غير مؤثر فى الدعوى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بمسئولية الطاعنين على سند من خطئهم المفترض بوصفهم حراسا للبناء عملا بالمادة ١/١٧٧ من القانون المدنى ، فان ما اثاره الطاعنون بدفاعهم - بفرض

صحته - لم يكن يؤدي إلى تهدم البناء فلا يعد سببا اجنبيا تنتفى به علاقة السببية بين خطأ الطاعنين المفترض وبين الضرر بما لا يعيب الحكم اغفال الرد عليه أو تحقيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها اقامت الدعوى رقم ٢١٢ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى بور سعيد على الطاعنين طالبة الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٥٠ الف جنيه وقالت بيانا لها ان الطاعنين امتنعوا عن تنفيذ القرار الصادر بترميم منزلهم مما ادى إلى تهدم جزء منه على مسجد مجاور فانهار على المصلين به ومن بينهم مورثهم مما ادى الى وفاته ، واذ كانت قد اصببت باضرار تقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد اقامت الدعوى ليحكم لها بطلباتها ، بتاريخ ١٩٨١/٢٢/٢٢ قضت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا مبلغ ثمانية آلاف جنيه ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية مأمورية بورسعيد بالاستئناف رقم ٢٦٠ لسنة ٢٢ ق طالبة تعديله إلى الحكم لها بكامل طلباتها كما استأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق طالبين الغاء والحكم برفض الدعوى ، وبعد ان ضمت المحكمة الاستئناف الاول إلى الاخير قضت بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٠ بتعديل الحكم إلى الزام الطاعنين بأن يدفعوا مبلغ ١٥ الف جنيه ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وادعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون

فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقولون ان نصوص القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد تضمنت تنظيما للقواعد الواجب اتباعها بشأن المنشآت الآيلة للسقوط وتلك التى تحتاج إلى ترميم أو صيانة وهو ما يعد نسخا لنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى ، واذ اقام الحكم قضاءه على سند من نص المادة الأخيرة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه لما كان الغاء النص التشريعى الذى يتضمن قاعدة عامة لا يتم - وعلى ما جرى به نص المادة الثانية من القانون المدنى - الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع ، وكان المقصود بالتعارض فى هذا الخصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون النصان واردين على محل واحد ويستحيل اعمالهما فيه معا ، لما كان ذلك وكان نص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى قد نظم احكام مسئولية حارس البناء عن الاضرار الناشئة عن تدمره بسبب قدمه أو عيب فيه أو الإهمال فى صيانتته ، وكانت نصوص القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - التى خلت من النص صراحة على الغاء تلك المادة - لم تضمن تنظيما لاحكام تلك المسئولية بل اقتصر على تحديد الاجراءات والاحتياطات الواجب اتباعها فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط أو تلك التى تحتاج إلى ترميم أو صيانة وطرق الطعن فى القرارات الصادرة بشأنها وهو مالا يحول دون اعمال هذه القواعد وقاعدة مسئولية حارس البناء معا كل فى مجاله الخاص فى التطبيق ، فان نصوص القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ لا تكون ناسخة لنص المادة ١/١٧٧ من القانون المدنى ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانهما يقولون انهم تمسكوا لدى محكمة الاستئناف بأن كلام من جهة الادارة وشاغلى العقار قد طعنوا فى الحكم الصادر بازالته مما ادى

إلى تعذر تنفيذه ، فضلا عن خطأ المضرور - مورت المطعون ضدها الأولى لادائه الصلاة في مسجد يعلم الكافة بملاصقته لمنزل آيل للسقوط بالاضافة إلى خطأ جهة الادارة اذ لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على الارواح رغم انذارها بذلك كما انها اعادت فتح المسجد بعد ترميم سقفه الذى تهدم من قبل رغم انهم اغلقوه للملاصقته لمنزلهم الآيل للسقوط ، وهو منهم دفاع يتحقق به السبب الاجنبى الذى يقطع علاقة السببية بين خطئهم المفترض وبين الضرر بما يكفى لانتفاء مسئوليتهم ، واذ لم يعنى الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع أو تحقيقه وخلص بالرغم من ذلك إلى ثبوت مسئوليتهم يكون فضلا عن قصوره قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مبرور ، ذلك انه لما كان مفاد نص المادة ١٧٧/١ من القانون المدنى ان مسئولية حارس البناء عن الضرر الناشئ عن تهدمه كلياً أو جزئياً تقوم على خطأ مفترض فى جانب الحارس باهماله صيانة هذا البناء أو تجديده أو اصلاحه وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس ، وان كانت المسئولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر باثبات ان وقوع التهدم ولو كان جزئياً لا يرجع إلى اهمال فى الصيانة أو قدم فى البناء أو عيب فيه وانما يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة الا يعيب الحكم بالقصور اغفاله الرد على دفاع غير مؤثر فى الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمسئولية الطاعنين على سند من خطئهم المفترض بوصفهم حراسا للبناء عملاً بالمادة ١٧٧/١ من القانون المدنى ، وكان ما اثاره الطاعنون بدفاعهم - بفرض صحته - لم يكن يؤدى إلى تهدم البناء فلا يعد سبباً اجنبياً تنتفى به علاقة السببية بين خطأ الطاعنين المفترض وبين الضرر بما لا يعيب الحكم اغفاله الرد عليه أو تحقيقه ، فان النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيقى ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(٥٦)

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بيع . شفعة . دعوى .

عدم سقوط حق الشفيع فى اعلان الرغبة فى الشفعة الا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الانذار .

(٢) بيع . شفعة . تسجيل .

ميعاد سقوط الحق فى الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨ / ب . مناطه . مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .

(٣) دعوى " صحيفة الدعوى " . محكمة الموضوع .

صحيفة الدعوى . وجوب اشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها . م ٦/١٣ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لاعداد دفاعه وإمام المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها .

(٤) دعوى " الخصوم فى الدعوى " . شفعة " الخصوم فيها " .

طلب المدعى الحكم فى مواجهة خصم . إعتباره خصما حقيقيا فى الدعوى متى نازع فى الطلبات . (مثال فى دعوى شفعة)

(٥) اعلان " بطلان الاعلان " . بطلان . شفعة .

بطلان الاعلان . زواله بتحقيق الغاية من الاجراء . م ٢٠ مرافعات (مثال فى اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة) .

(٦) دعوى "اعتبار الدعوى كأن لم تكن" . نظام عام . تجزئة . دفع . شفعة .
اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر م.٧٠ مرافعات . غير
متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ، ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة
أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين كدعوى الشفعة .

١ - علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
- ثابتا في نظر المشرع في القانون المدني القائم طبقا لمفهوم المادة ٩٤٠ منه الا
من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد
الخمس عشرة يوما الذي يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة
قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الانذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع باعلان
رغبته الا بعد انذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك .

٢ - الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أثر التسجيل في نقل
الملكية لا يترتب الا على شهر العقد أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو
أى حق عينى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق ، وأن هذا الاثر
لا ينسحب إلى الماضى ، واذ كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى قد أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على
حقوق عينية عقارية ورتب التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش
تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ،
فإن ذلك انما ورد على سبيل الاستثناء بقصد حماية أصحاب تلك الدعاوى قبل من
ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، فلا يصح
التوسع فيه أو القياس عليه فلم يقصد المشرع أن يقوم تسجيل الصحيفة في هذه
الاحوال مقام تسجيل العقود في جميع ما يترتب على هذا التسجيل من آثار .
واذ كانت الفقرة (ب) من المادة ٩٤٨ من القانون المدني صريحة في النص على
سقوط الحق في الشفعة بعد مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وكان

المقرر أن النص على سقوط حق إذا لم يستعمل في مدة معينة يجب التزام حدوده فان حق المطعون ضده الاول في الشفعة لا يسقط بمضى أربعة أشهر على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بشأن عقد شراء الحصة المشفوع فيها .

٣ - أوجبت الفقرة السادسة من المادة ٦٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الدعوى من البيانات على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها وذلك حتى تتاح الفرصة للمدعى عليه أن يكون فكرة واقعية عن المطلوب منه تمكنه من إعداد دفاعه وحتى يمكن أن تلم المحكمة بمضمون الدعوى وممرها .

٤ - وإن اختصم المطعون ضده الطاعن ليصدر الحكم في مواجهته إلا أنه وقد نبه عليه بأن من حقه صرف الثمن المودع ثم منازعة الطاعن له في دعواه بما قدمه فيها من مستندات ومن دفع بعدم قبولها وماتمسك به من سقوط حق المطعون ضده في الأخذ بالشفعة ثم طلب رفض الدعوى وإصراره على هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف كل ذلك يجعله خصما حقيقيا وتستقيم به دعوى الشفعة .

٥ - اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات ، والنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء " مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحتها المذكرة الايضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلا معيناً فانما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان فان من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . لما كان ذلك وكان البين من الاعلان الذي وجهه المطعون ضده الاول إلى الطاعن - المشتري - وباقي المطعون ضدهم البائعين أنه ينذرهم فيه باتخاذ الاجراءات الكفيلة للأخذ بالشفعة في الحصة المبيعة والمعرفة فيه تعريفاً نافياً للجهالة والتمن المقدر لها . فانه يكون قد تحققت به الغاية التي ابتغاها المشرع من اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة وهي ابلاغ الطاعن - المشتري - الرغبة

فى أخذ الحصبة المببعة بالشفعة والطلول محله فى الصفقة بشروطها ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

٦ - من المقرر أن الجزء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو جزء لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة فى ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين كدعوى الشفعة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ٢٨٣٢ سنة ١٩٨٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بأحقية فى أخذ الحصبة المببعة من المطعون ضدهم من الثانية إلى العاشرة والثانى عشر إلى الطاعن بالشفعة ومقدارها ٢١ شيو^طعا فى كامل أرض وبناء العقار المبين بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٢٢٠٠ ^جوالتسليم استنادا إلى انه يملك حصبة شائعة فى هذا العقار ، دفع الطاعن ببطلان اصل صحيفة الدعوى للتجهيل بالمطلوب فيها وبعدم قبولها لسقوط حق المطعون ضده الاول فى الاخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٨١/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض هذه الدفوع والمطعون ضده الاول بطلباته ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٩٣٦ س ٩٨ ق مدنى بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن فى هذا الحكم

بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفه مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيتها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمس أسباب ينعى الطاعن بالأول فيها وبالوجه الأول من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الأول قد علم يقينا بوقوع البيع المشفوع فيه وذلك عند تدخله بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ فى الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذه ومن ثم فان اعلان الرغبه الحاصل منه بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٦ يكون قد وقع بعد أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ هذا العلم ، واذ لم يعتد الحكم بهذا العلم على سند من أن حق الشفيع فى اعلان رغبته فى الاخذ بالشفعة لا يسقط الا بمضى هذه المدة من تاريخ الانذار الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري دون أى اعتداد يعلمه بوقوع البيع بغير هذا الطريق فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتا فى نظر المشرع فى القانون المدنى القائم طبقا لمفهوم المادة ٩٤٠ منه الا من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوما الذى يسقط حق الشفيع اذا لم يعلن رغبته فى الاخذ بالشفعة قبل انقضاءه الا من تاريخ هذا الانذار مما مؤداه أنه لا الزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد انذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد سلم فى صحيفة طعنه بانه أو المطعون ضدهم البائعين لم يوجهوا هذا الانذار إلى المطعون ضده طالب الشفعة فان حقه فى اعلان رغبته فيها لا يسقط ولو كان قد سبق ان تدخل فى دعوى صحة ونفاذ البيع الذى طلبت الشفعة فيه ، واذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه فى هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق

القانون لما فات عليه انه يصدد عقد شراء مسجل وذلك لتسجيل صحيفة الدعوى المقامة من الطاعن بطلب الحكم بصحته وتفاذه لانه اذا ما سجل الحكم الصادر فيها فان أثر هذا التسجيل ينسحب إلى تاريخ الصحيفة مما كان يتعين معه ابداء الرغبة فى الاخذ بالشفعة قبل انقضاء اربعة أشهر من وقت حصول هذا التسجيل الذى جعله القانون قرينه على العلم الحكمى بالبيع واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا النظر القانونى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك ان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اثر التسجيل فى نقل الملكية لا يترتب الا على شهر العقد أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق الملكية أو أى حق عينى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وان هذا الاثر لا ينسحب إلى الماضى ، واذا كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - بتنظيم الشهر العقارى قد اجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينيه عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها انسحاب هذا التأشير إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، فان ذلك انما ورد على سبيل الاستثناء بقصد حماية اصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى فلا يصح التسرع فيه أو القياس عليه فلم يقصد المشرع ان يقوم تسجيل الصحيفة فى هذه الاحوال مقام تسجيل العقد فى جميع ما يترتب على هذا التسجيل من آثار . واذا كانت الفقرة "ب" من المادة ٩٤٨ من القانون المدنى صريحة فى النص على سقوط الحق فى الشفعة بعد مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وكان من المقرر أن سقوط حق اذا لم يستعمل فى مدة معينة يجب التزام حدوده فان حق المطعون ضده الاول فى الشفعة لا يسقط بمضى اربعة أشهر على تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بشأن عقد شراء الحق المشفوع فيه واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول انه تمسك ببطان صحيفة افتتاح الدعوى لاشتمالها على وقائع واسانيد وطلبات أضيفت بعد تقديمها وخلت منها الصورة المعلقة وبذلك يكون قد شابها التجهيل في الطلبات واذ رد الحكم على ذلك بمطابقة الاصل على الصورة المعلقة على غير الحقيقة فانه يكون قد شاب القصور المبطل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن قانون المرافعات اذ اوجب في الفقرة السادسة من المادة ٦٣ منه ان تشتمل صحيفة الدعوى من البيانات على وقائعها وطلبات المدعى واسانيدها وذلك حتى تتاح الفرصة للمدعى عليه أن يكون فكره وافي به عن المطلوب منه تمكنه من اعداد دفاعه وحتى يمكن ان تلم المحكمة بمضمون الدعوى وممرها ، وكان البين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد ان خلص إلى انتفاء التجهيل بالطلبات المبطل لصحيفة الدعوى استنادا إلى ما استخلصته المحكمة من اطلاعها على صحيفة الدعوى واشتمالها على كافة البيانات التي تمكنها من الوقوف على المطلوب فيها بطريقة نافية لكل جهالة انتهى إلى القول بأنه " لا يقدح في ذلك تدوين بعض بياناتها بالمداد خلافا لبقيتها المدونة بالالة الكاتبة خاصة وأن المستأنف اذ ادعى اضافته بعض البيانات بالصحيفة بعد اعلانها لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير الذي اشار إليه لينبئ عن جديته " وكان هذا الذي قرره الحكم سائغا وله اصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعن في هذا الشأن فان ما يثيره في هذا السبب لا يعدو ان يكون جدلا في تقدير المحكمة للدلة وترجيح بيئه على اخرى مما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) ان القانون اوجب ان ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري خلال اجل معين والا سقط الحق فيها الا ان المطعون ضده الاول - طالب الشفعة اختصم الطاعن - المشتري - ليسمع الحكم في مواجهته دون توجيه أية طلبات

إليه بما مؤداه الا يكون خصما حقيقا واذا خلاص الحكم إلى غير ذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(ثانيهما) ان المطعون ضده الاول قد وجه الى الطاعن انذارا باعتبار ان اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة أشتر على هامشه بانه انذار بالتدخل في الشفعة بما لا يعد اعلانا بالرغبة حسبما يستلزمه القانون لعدم ابدائها صراحة وبالتالي يكون باطلا واذا رد الحكم على ذلك بما لا يواجهه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح في وجهه الاول ذلك ان البين من الأوراق أن المطعون ضده الاول وان اختصم الطاعن لصدور الحكم في مواجهته الا أنه وقد نبه عليه بان من حقه صرف الثمن المودع ثم منازعة الطاعن له في دعواه بما قدمه فيها من مستندات ومن دفعه بعدم قبولها وماتمسك به من سقوط حق المطعون ضده الاول في الاخذ بالشفعة ثم طلب رفض الدعوى واصراره على هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف كل ذلك يجعله خصما حقيقا وتستقيم معه دعوى الشفعة . والنعى مردود في وجهه الثاني ذلك أن اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطالان المنصوص عليها في قانون المرافعات . والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار إليه على انه " لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء " مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحتها المذكرة الايضاحية - قدر ان الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غايه معينه فالقانون عندما يتطلب شكلا معيناً فانما يرمى إلى تحقيق غايه يحققها هذا الشكل أو البيان ، واذا ثبت تحقق الغايه رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فان من التمسك بالشكليات القضاء بالبطالان ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاعلان الذي وجهه المطعون ضده الاول إلى الطاعن - المشتري - وباقي المطعون ضدهم البائعين ان ينذرهم فيه باتخاذ الاجراءات الكفيله للاخذ بالشفعة في الحصة المبيعه والمعرقه فيه تعريفا نافيا للجهاله والثلث المقدر لها فانه يكون قد تحققت به الغاية التي اتبغها المشرع من اعلان الرغبة بالاخذ بالشفعة وهي ابلاغ الطاعن - المشتري - الرغبة

فى اخذ الحصه المبيعه والحلول محله فى الصفقه بشروطها ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث ان الوجه الثانى من السبب الخامس يتحصل فى ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون حينما لم يستجب لما تمسك به الطاعن من اعتبار دعوى المطعون ضده الاول كأن لم تكن لعدم اعلان المطعون ضدهم الثانى والثالث والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر الا بعد مضى عشره أشهر من تقديم صحيفه الدعوى إلى قلم الكتاب .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أنه من المقرر أن الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب - وعلى ما جرى من قضاء هذه المحكمة هو إجراء لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة فى ذلك أو كان الموضوع غير قابل للتجزئه أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين كدعوى الشفعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضدهم الثانى والثالث والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر لم يحضروا أمام محكمة الموضوع ولم يدفعوا الدعوى بأى دفاع فانه لا يجوز للطاعن ان يتمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبه لغيره منهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم منه فيما يتعلق بصحة اعلانهم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الحسيني الكناني ، محمد فؤاد شرباش ، د/ محمد فتحي نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

(٥٧)

الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ القضائية

- (١، ٢) ايجار " ايجار الاماكن " . بطلان . عقد " اثبات تاريخه " .
- ١ - حظر ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للوحدة السكنية الواحد . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الاول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذي اصدر العقد الاول . شرطه . لا محل لاعمال نص المادة ٥٧٣ مدني باجراء المفاضلة بينهما .
- ٢ - اثبات تاريخ عقد الايجار بالشهر العقاري . خضوعه لذات قواعد اثبات المحررات الاخرى .
- (٣) دعوى " اعاده الدعوى للمرافعة " . محكمة الموضوع .
- اعاده الدعوى للمرافعة . استقلال قاضي الموضوع بتقدير مدى الجد منه .

١ - النص في المادتين ٤/٢٤ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على ان المشرع قصد إلى ان يحظر على المؤجر ابرام اكثر من عقد ايجار عن الوحدة السكنية الواحدة ، ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائيا هو العقوبة المقررة لمقارفها ، وجزاء مدنيا هو بطلان العقد أو العقود اللاحقة ، وهو بطلان يلزمها حتى لو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الاول ، طالما كان العقد الاول صادرا ممن يملك حق التأجير ومستوف لشرائط صحته ، ذلك ان مطلق البطلان الذي وصم به القانون العقود اللاحقة منذ نشوئها ، مؤداه اخضاعها لنفس الحكم ،

سواء أكانت صادرة والعقد الأول من مؤجر واحد ، أو اختلف المؤجر فيها عن المؤجر الأول ، اذ كان ذلك ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الفقرة الاخيرة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تحظر على المالك ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه وان لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها ، الا ان مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتجريم مخالفته بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون هو ترتيب هذا الجزاء وان لم يصرح به ، ومن ثم فان اعمال القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أساس ان العقدين مثار النزاع قد ابرما فى ظله ليس من شأنه ان يؤدى إلى تطبيق المادة ٥٧٣ مدنى ، وانما مؤداه تطبيق حكم المادة ٣/١٦ من هذا القانون على واقعة النزاع ، والتى يتفق حكمها مع المادة ٤/٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فى ترتيب بطلان العقود اللاحقة ، اثرا لمخالفة الحظر الوارد فيهما .

٢ - النص فى الفقرة الاولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، لا يدل على ان المشرع قد استلزم فى اثبات تاريخ عقود الايجار بمأموريات الشهر العقارى ، قواعد خاصة ، تخرج عن القواعد العادية لاثبات تاريخ المحررات الاخرى ، كما لم يعلق تطبيق هذا النص على أى اجراء تشريعى لاحق .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قاضى الموضوع يستقل بتقدير مدى جدية طلب اعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات ، ولا محل للنعى على قضائه اذا هو رفض الاستجابة إليه بأنه اخل بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بالزام الطاعن الثانى فى مواجهة الطاعنه الاولى بتسليمه شقه النزاع ، وقال فى بيان دعواه انه استأجر هذه الشقه من الطاعن الثانى بموجب عقد ثابت التاريخ فى ١٩٧٧/٨/٦ وعندما شرع فى استلامها فوجئ بالطاعنه الاولى تشغلها ، وجابته باستئجارها بعقد مؤرخ ١٩٧٦/١٠/١ صادر لها من شقيقتها السيده / ، بصفتها شريكه للطاعن الثانى فى ملكية العقار الواقع به الشقه ، وازاء ذلك اقام دعواه بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٧٢ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ، وبالزام الطاعن الثانى فى مواجهة الطاعنه الاولى بتسليم المطعون ضده شقه النزاع . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ، ينعى الطاعنان باولهما على حكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ، ان الحكم اسس قضاءه على ان عقد الايجار الصادر للمطعون ضده اثبت تاريخه بالشهر العقارى فى ١٩٧٧/٨/٦ ، بينما عقد الطاعنه لم يكن له تاريخ ثابت الا فى ١٩٧٧/١٢/٥ عند تحرير الشكوى رقم ٦٦٣٥ لسنة ١٩٧٧ ادارى حلوان ، ورتب على ذلك بطلان العقد الثانى تطبيقا لحكم المادة ٤/٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فى حين انه كيما تجرى مفاضلة بين عقدين ، فانه يلزم صدورهما من مؤجر واحد ، والثابت ان عقد المطعون ضده صدر إليه من الطاعن الثانى ، بينما عقد الطاعنه الاولى صدر إليها من السيده / باعتبارها مالكة لنصف العقار الذى تقع به شقه النزاع وقد استبعد الحكم تطبيق المدة ٥٧٣ مدنى ، وطبق احكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى على سند من انه القانون الذى نشب النزاع فى ظله بينما المقرر ان قاعدة اعمال قوانين ايجار الأماكن باثر مباشر

على العقود التي أبرمت قبل العمل بها ، يستثنى منها ما اشترطته تلك القوانين من اجراءات لم يكن معمولاً بها قبل سريانها والمادة ١٦/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ التي أبرم عقد الطاعة الاولى وتم اثبات تاريخ عقد المطعون ضده في ظله ، لم تكن تستلزم اثبات تاريخ عقد الايجار ، بما مؤداه خضوع العقود التي تبرم في ظل القانون للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٥٧٣ مدني ، والتي تفضل من المستأجرين من سبق إلى وضع يده على العين المؤجرة دون غش ، وهو حال الطاعة الاولى ، وفضلاً عن ذلك فان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم تنظم طريقه مسك سجل في مأموريات الشهر العقاري لاثبات تاريخ عقود الايجار ، كما لم تصدر لائحة للشهر العقاري بهذا التنظيم ، وهو ما يعني أن نص المادة ٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص معطل ، واذا انبنى الحكم المطعون فيه على أعماله ، واتخذ من ثبوت تاريخ العقد الاول الذي وقع في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي لم يكن يستوجب اثبات تاريخ عقود الايجار ، اساساً لقضائه ، فانه يكون قد أخطأ .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان النص في المادة ٢٤/٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " ... ويحظر على المؤجر إبرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، وفي حالة المخالفة يقع باطلا العقد أو العقود اللاحقة للعقد الاول " ، والنص في المادة ٧٦ من نفس القانون ، على ان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن مائه جنيه ، ولا تجاوز خمسمائه جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ١/٧ ، ٨ ، ١٣/١ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون ، يدل على ان المشرع قصد إلى ان يحظر على المؤجر إبرام أكثر من عقد ايجار عن الوحدة السكنية الواحدة ، ورتب على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائياً هو العقوبة المقررة لمقارقتها ، وجزاء مدنيا هو بطلان العقد أو العقود اللاحقة ، وهوبطلان يلزمها حتى لو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الاول طالما كان العقد الاول صادراً ممن يملك حق التأجير ومستوف لشرائط صحته ، ذلك ان مطلق البطلان الذي وهم به القانون العقود اللاحقة منذ نشوئها ، مؤداه اخضاعها لنفس الحكم ، سواء

أكانت صادرة ، والعقد الاول ، من مؤجر واحد ، أو اختلف المؤجر فيها عن المؤجر الاول ، اذ كان ذلك ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الفقرة الاخيرة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تحظر على المالك ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، وان لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها ، الا ان مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها ، وتجريم مخالفته بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون هو ترتيب هذا الجزاء وان لم يصرح به ومن ثم فان اعمال القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على اساس أن العقدين مثار النزاع قد ابرما فى ظله ، ليس من شأنه ان يؤدى إلى تطبيق المادة ٥٣٣ مدنى ، وانما مؤداه تطبيق حكم المادة ١٦/٢ من هذا القانون على واقعة النزاع ، والتى يتفق حكمها مع حكم المادة ٢٤/٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فى ترتيب بطلان العقود اللاحقة ، اثرا لمخالفة الحظر الوارد فيهما ، واذا كان الثابت ان عقد المطعون ضده قد اثبت تاريخه فى ١٩٧٧/٨/٦ ، بينما عقد الطاعنه الاولى لم يكن له تاريخ ثابت الا فى ١٩٧٧/١٢/٥ ، وكان العقد الاول صادر من الطاعن الثانى بصفته مالكا لعقار النزاع ، ولم يثر اعتراض على ابرامه فان العقد الاول يكون هو العقد الاسبق ، ويكون العقد الثانى هو اللاحق ، وهو الذى عليه الحظر ، ومن ثم ينسحب إليه البطلان المنصوص عليه فى المادة ١٦/٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة ٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

وحيث إنه عن النعى بان نص الفقرة الاولى من المادة ٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص معطل لعدم صدور تنظيم لقواعد اثبات تاريخ عقود الايجار ، سواء فى اللائحة التنفيذية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أو فى لائحة الشهر العقارى فانه لما كان النص فى الفقرة المشار إليها على انه : " اعتبارا من تاريخ العمل باحكام هذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويجب اثبات تاريخها بمأمورية الشهر العقارى الكائن بدانثرتها العين المؤجرة " ، لا يدل على ان المشرع قد استلزم فى اثبات تاريخ عقود الايجار بمأموريات الشهر العقارى ، قواعد خاصة ، تخرج عن القواعد العادية لاثبات تاريخ المحررات

الآخري ، كما لم يعلق تطبيق النص على أى إجراء تشريعى لاحق ، فان النعى بان هذا النص معطل يغدو بلا سند .

وحيث إن الطاعنين ينعيان فى السبب الثانى ، اخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولان ان محاميهما طلب بجلسته ١٩٧٩/٤/٢١ - التأجيل لاختار موكلية بتنازله عن التوكيل لعودتهما عن موافاته بالمستندات فاجلت المحكمة الدعوى لجلسته ١٩٧٩/٥/١٩ ، وفى هذه الجلسة طلب اجلا ثانيا لتعذر اتصاله بموكلية ، فرفضت المحكمة طلبه وحجزت الدعوى للحكم ، واذ علم الطاعن بهذا القرار ، قدم طلبا لفتح باب المرافعة لتقديم مستنداته ، فالتفتت المحكمة عن هذا الطلب ، وحجبت بذلك الطاعنين عن تقديم مستنداتهم فاخلت بحقوقهما فى الدفاع ، وشاب حكمها البطلان الموجب لتقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان الثابت من محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف ، ان المحكمة اجابت محامى الطاعنين إلى طلب التأجيل فى جلسات ٧ ، ١٩٧٩/٤/٢١ ، وانه لم يكن الطلب بجلسته ١٩٧٩/٥/١٩ التى حجزت فيها لدعوى للحكم ، اما عن طلب الطاعن الثانى اعاده الدعوى للمرافعة بعد ان كانت قد حجزت للحكم - فان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قاضى الموضوع يستقل بتقدير مدى جديده طلب اعاده الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات ولا محل للنعى على قضائه ، اذا هو رفض الاستجابة إليه بانه اخل بحق الدفاع ، ويكون النعى بهذا السبب غير سديد . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ، د/ محمد فتحى نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

(٥٨)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ القضائية

(١، ٢) ايجار " ايجار الاماكن " " التزامات المستأجر " ، عقد " فسخ
العقد " " تجديد العقد " .

- ١ - احاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق بوضع العين المؤجرة تحت تصرفه عند انتهاء
الايجار . كفايته لتنفيذ التزامه برد العين ولو لم يستول عليها المؤجر استيلاء ماديا .
- ٢ - طلب الأجرة التى ترتب الفسخ على التأخير فى دفعها . لا يفيد التنازل عن الحكم
الصادر بالاخلاء أو الموافقة الضمنية على تجديد الاجارة بعد انتهائها . علة ذلك .

- ١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تنفيذ التزام المستأجر برد العين
المؤجرة - عند انتهاء الاجارة - يكون بوضعها تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن
من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا ، ويكفى
فى هذا الخصوص ان يحيط المستأجر المؤجر علما بوضع العين المؤجرة تحت
تصرفه بأى طريق من طرق العلم ، اذ لم يتطلب القانون لذلك شكلا خاصا .
- ٢ - طلب الأجرة التى ترتب الفسخ على التأخير فى دفعها لا يفيد التنازل عن
الحكم الصادر بالاخلاء ، اذ لا تعارض بين التمسك بتنفيذ هذا الحكم والمطالبة
بتلك الأجرة لان التنازل الضمنى عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج ، الا من
أفعال لا يشك فى أنه قصد بها التنازل عنه ، وليس فى المطالبة بالأجرة ما يدل
على ذلك ، وليس فيها - كذلك - ما يدل على موافقة ضمنية - من جانب المؤجر -
على تجديد الاجارة بعد انتهائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى
بورسعيد بطلب الحكم بالزامهم بتمكينه من الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال فى بيان
دعواه انه كان يستأجر هذه الشقة من المطعون ضده الأول الذى استصدر ضده الحكم
رقم ٢٩ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى بورسعيد باخلائها لتأخيرته فى سداد الأجرة الا أن هذا
الحكم لم يتم تنفيذه لاتفاقه مع المطعون ضده الاول وشقيقه المطعون ضده الثالث - وهو
أحد ملاك العقار الكائنة به شقة النزاع على أن يقوم بسداد الأجرة المتأخرة فى ذمته
مقسطة مع أجرة الشهور التالية ، وبقي بالفعل بالعين وأخذ فى سداد الأجرة على هذا
النحو حتى فوجئ يوما بوجود المطعون ضده الثانى بداخلها ، وتبين أن المطعون
ضدهما الاول والثالث انتهزا فرصة غيبته عنها ايام فترة تهجيرهم من بورسعيد ومكنا
المطعون ضده الثانى منها فأقام الدعوى . دفع المطعون ضده الاول الدعوى بأنه رفض
استمرار العلاقة الايجارية بينه وبين الطاعن - بعد صدور الحكم الاخلاء - وأن الاخير
قام باخلاء العين طواعيه وأرسل إليه مفتاحها مع مسئول الاتحاد الاشتراكى - المدعو
..... - وتقدم بطلب إلى المحافظة لرفع عداد الانارة الخاص به من الشقة ، ومن ثم لم
ير مبرا لتنفيذ الحكم بالطريق الجبرى ، وأن المبالغ التى كان يتقاضاها من الطاعن
بعد صدور هذا الحكم كانت تمثل أجرة الشهور المستحقة فى ذمته قبل صدور الحكم
المشار إليه . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهادة فى شأن تدخله
فى النزاع وظروف تسليمه مفتاح الشقة المتنازع عليها للمطعون ضده الاول ، وبعد
سماع شهادته حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١ بتمكين الطاعن من الشقة .

استأنف المطعون ضدهما الأول والثاني هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤ لسنة ١٧ق الاسماعيلية (مأمورية بورسعيد) وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وفي بيان ذلك يقول ان الحكم ذهب إلى انه قام طوعا بتنفيذ حكم الاخلاء الصادر في الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى بورسعيد مستندا في ذلك إلى انه عرض على المطعون ضده الاول قبول استثناء الأجرة المتأخرة في ذمته مقسطة مع أجرة الشهور التالية لصدور ذلك الحكم ، وانه سوف يقوم باخلاء العين المؤجرة اذا رفض عرضه ، وإلى أنه تقدم بطلب إلى قسم الانارة بمحافظة بورسعيد لرفع العداد من شقة النزاع ، وإلى قيام وسيط يدعى بإبلاغ المطعون ضده الاول بأن الطاعن أخلى الشقة بالفعل وسلمه مفاتيحها ، بينما الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الاول وافق على استثناء الأجرة المتأخرة على النحو الذى عرضه عليه الطاعن وأخذ في قبضها مع أجرة الشهور التالية لصدور حكم الاخلاء ، وسلمه المخالصات الدالة على هذا السداد ، وتضمن بعضها ضعف القيمة الايجارية ، بما يدل على انصرافها إلى سداد جزء من الأجرة المتأخرة وآخر من أجرة الشهور اللاحقة ، ويفصح عن قبول المطعون ضده الاول استمرار العلاقة الايجارية بينهما بعد صدور حكم الاخلاء أما عن طلبه رفع عداد الانارة من الشقة موضوع النزاع فكان مرجعه الخشية من سرقة مثلما حدث بمساكن بعض المهجرين من المدينة كما لم يثبت انابته في انتهاء العلاقة الايجارية مع المطعون ضده الاول ، الأمر الذى يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تنفيذ التزام المستأجر برد العين المؤجرة - عند انتهاء الاجارة - يكون بوضعها تحت

تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا ، ويكفى في هذا الخصوص أن يحيط المستأجر المؤجر علما بوضع العين المؤجرة تحت تصرفه بأى طريق من طرق العلم إذ لم يتطلب القانون لذلك شكلا خاصا . ومن المقرر كذلك أن طلب الاجرة التى ترتب الفسخ على التأخير فى دفعها لا يفيد التنازل عن الحكم الصادر بالاخلاء إذ لا تعارض بين التمسك بتنفيذ هذا الحكم والمطالبة بتلك الاجرة لأن التنازل الضمنى عن الحق لا يثبت بطريق الاستنتاج ، الا من أفعال لا يشك فى أنه قصد بها التنازل عنه ، وليس فى المطالبة بالاجرة ما يدل على ذلك ، وليس فيها - كذلك - ما يدل على موافقة ضمنية - من جانب المؤجر - على تجديد الاجارة بعد انتهائها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باعتبار الطاعن قد قام طواعية بتنفيذ حكم الاخلاء رقم ٢٩ سنة ١٩٧٢ - مدنى كلى بورسعيد الصادر ضده بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٣ وعدم موافقة المطعون ضده الاول على طلب الطاعن على تجديد العقد بعد انتهائه بموجب هذا الحكم ، على ما أورده بمدوناته من أن الاخير أرسل للمطعون ضده الاول فى ٢٤/٤/١٩٧٣ خطابا " يعرض عليه سداد جزء من الايجار المتأخر ، وأنه فى حالة رفض المستأنف الاول (المطعون ضده الاول) لذلك العرض فإن المستأنف عليه الاول (الطاعن) سيقوم باخلاء العين ، كما تقدم المستأنف عليه الاول بطلب لقسم الانارة بمحافضة بورسعيد لرفع عداد الانارة بشقة التداعى فى ٢٥/٤/١٩٧٣ وقد رفع العداد بالفعل فى اليوم التالى وكما حرر خطابا للمستأنف الاول بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٤ يخطر فيه باخلاء المستأنف عليه الاول لشقة التداعى وبتسليمه مفاتيحها الامر الذى يفيد بأن المستأنف عليه الاول قد قام بتنفيذ حكم الاخلاء عندما رفض المستأنف الاول تقاضى الايجار المتأخر مقسطا على النحو الذى عرضه المستأنف عليه الاول ، ومما يؤيد هذا النظر ما ذكره مقرر رعاية المهجرين عند سماع شهادته أمام محكمة أول درجة بأن المستأنف عليه الاول قد وسطه لدى المستأنف الاول ليقبل الايجار الجديد وجزءا من الايجار المتأخر بيد أن المستأنف الاول رفض ذلك ، ثم أرسل له المستأنف عليه الاول مفاتيح الشقة لتسليمها للمستأنف

الاول ، وأنه سلمها له بالفعل ، ولا ينال من ذلك الايصالات المقدمة بحافظة مستندات المستأنف عليه الاول والصادرة له من المستأنف عليه الثانى ذلك أن نص تلك الايصالات قد جاء به ان المسدد بكل منها خاص بقسط شهر معين حسب الاتفاق الامر الذى يؤيد دفاع المستأنف الاول والمستأنف عليه الثانى بأن المبالغ الموضحة بتلك الايصالات انما تنصرف إلى الايجار المتأخر السابق على حكم الاخلاء " ، وكان هذا الذى ذهب إليه الحكم يقوم على استنباط سائغ لواقع الدعوى وأدلتها ، وله أصله الثابت بالأوراق ، ويكفى لحمل قضائه ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعن مما لا سبيل للجدل فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر واقعى ، قدرته محكمة الموضوع واستدلت عليه بدليل جائز وأسباب سائغة ، الامر الذى يضحى معه النعى عليه بهذين السببين فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، الدكتور على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سمير .

(٥٩)

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم " الطعن فى الحكم " . نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن
فيها بطريق النقض .

(٢) عمل " ادارات قانونية : تسكين "

تسكين اعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام . وجوب الربط بين عضو الادارة
القانونية والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفى لهذه الادارة وبين الوظيفة المعادلة
لها الواردة به . تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر
الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة . تسكينه على وظيفة اعلى منها ولو استوفى المدة اللازمة
لشغلها . غير جائز .

(٣) حكم " تسبيب الحكم : بطلان "

اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . خطأ فى تطبيق
القانون وقصور فى التسبيب .

١ - مؤدى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق
النقض على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أيا

كانت المحكمة التي أصدرتها اذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائها أو بتعديلها .

٢ - مفاد المواد ١١ و ١٣ و ٢٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية ، ان تسكين اعضاء الإدارات القانونية طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمخوله بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضى الربط بين عضو الادارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الادارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الاخيرة والمعادلة لوظيفته التي يشغلها اعتبارا من تاريخ صدور الهيكل الوظيفي ، اما اذا توافرت فيه شروط شغل وظيفة تعلو هذه الوظيفة أى تالية لها مباشرة فانه يسكن عليها اذا كانت شاغرة اعتبارا من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي للادارة وبحيث لايجوز تجاوز هذه الوظيفة إلى وظيفة اعلى منها حتى ولو كان قد استوفى المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة ١٣ من القانون سالف الذكر .

٣ - اذا كان الحكم لم يرد على ما اثارته الطاعنه في دفاعها من ان مع انه دفاع جوهري من شأنه لو صح ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون فضلا عن قصوره في التسبيب بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب
القاهرة على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بتسكينها على وظيفة محام أول بالدرجة المالية
الثانية وما يترتب على ذلك من آثار وقالت بيانا لدعواها أنها حصلت على ليسانس
الحقوق عام ١٩٧١ وعلى دبلوم القانون العام الإدارى عام ١٩٧٣ وبموجب القرار
الإدارى رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٣ عينت فى وزارة الثقافة وبتاريخ ١/٧/١٩٧٧ حصلت على
الفئة المالية السادسة وبتاريخ ١٨/٥ سنة ١٩٨٠ نقلت إلى الشركة الطاعنة وفى
١٩٨٠/٨/٦ قيدت بنقابة المحامين وقبلت للمرافعة أمام محاكم الاستئناف وفى ١٨/٥
سنة ١٩٨٠ احتسبت لها المدة من ١/٦/١٩٧٣ حتى ١/٨/١٩٨٠ مدة عمل
نظير واذ قامت الشركة الطاعنة بموجب القرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ
١١/٣/١٩٨٠ بتسكينها على وظيفة محام ثان رغم أنها قد استوفت المدة اللازمة
للتسكين على وظيفة محام أول طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
وكان تاريخ صدور الهيكل الوظيفى للشركة الطاعنة هو المعول عليه فى التسكين فقد
أقامت هذه الدعوى بطلبها سالف البيان ، وبتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٢ قضت المحكمة بنذب
خبير فى الدعوى ، وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١/٢٨ سنة ١٩٨٤ بأحقية
المطعون ضدها فى تسكينها على وظيفة محام أول بالدرجة المالية الثانية اعتبارا من
١١/٧ سنة ١٩٨١ وبإعادة المأمورية للخبير لبحث الآثار المالية المترتبة على ذلك وبعد أن
قدم الخبير تقريره الأخير قضت بتاريخ ٩/٢ سنة ١٩٨٥ بالزام الطاعنة بأن تدفع لها
مبلغ - ١٣٧٣ قيمة الفروق المالية المستحقة لها عن المدة من ٧/١١/١٩٨١ حتى ٦/٣٠
سنة ١٩٨٤ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٠٢ ق القاهرة
وبتاريخ ١٢/٦/٨٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا
الحكم مع الحكمين الابتدائيين الصادرين فى ١/٢٨ سنة ١٩٨٤ وفى ٩/٢/١٩٨٥ بطريق

النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم جواز الطعن بالنقض فى الحكمين الابتدائيين الصادرين فى الدعوى وينقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث انه لما كان مؤدى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ان يقتصر الطعن على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى اصدرتها اذا صدرت على خلاف حكم سابق أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وانما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائها أو بتعديلها . لما كان ذلك وكانت الطاعة قد طعنت بالنقض فى الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة فى ٢٨/١/١٩٨٤ وفى ٢/٩ سنة ١٩٨٥ وطلبت فى صحيفة الطعن نقضهما فان الطعن فيهما بطريق النقض يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٣ هـ لسنة ١٠٢ ق القاهرة قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك نقول انها أثارت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع ان المطعون ضدها كانت تشغل قبل نقلها إليها الفئة المالية السادسة وهى الفئة المعادلة لوظيفة محام ثالث طبقا لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والجداول الملحقه به ، وانه لا يجوز طبقا للقواعد التى وضعتها اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون والمخولة بمقتضى أحكام المادتين ٨ ، ٢١ بوضعها تجاوز وظيفة محام ثان وتسكينها على وظيفة محام أول حتى لو توافرت فيها المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة الثالثة عشر من هذا القانون غير ان الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع وقضى بتسكين المطعون ضدها على وظيفة محام أول لمجرد استيفائها المدة التى نصت عليها المادة الثالثة عشر لشغلها وهو ما يعيبه بالقصور إلى جانب الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن " تكون الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتى : مدير عام إدارة قانونية - مدير إدارة قانونية - محام ممتاز - محام أول - محام ثان - محام ثالث - محام رابع " وتنص المادة الثالثة عشر منه على أن " يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالى : محام ثالث القيد أمام المحاكم الابتدائية - محام ثان القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية - محام أول القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام محاكم الابتدائية " وتنص المادة ٢٩ منه على أن تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة فى هذه الجداول طبقا للقواعد والإجراءات التى تضعها اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون . " وتنص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بالقواعد والإجراءات التى وضعتها اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة على أن " يتم تسكين مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفئات المالية التى يشغلونها حاليا ، على أنه إذا توافرت فى أحدهم الشروط المنصوص عليها فى القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عدم المساس بالأقدميات الحالية . " وقد أصدرت هذه اللجنة ضمن ما أصدرته بتاريخ ١٨/٣ سنة ١٩٨٠ القرار رقم ٥ ويقضى بأن " يكون تطبيق المادة ٢٠ من القرار الوزاري رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات أعداد واعتماد الهياكل الوظيفية طبقا للأسس التالية : ١ - الوظيفة الأعلى

فى مراد الشارع هى الوظيفة التالية مباشرة لتلك التى يشغلها عضو الادارة القانونية وينشأ حقه فى شغل تلك الوظائف الاعلى من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفى للادارة المذكورة اذا كان قد استوفى المدد المبينة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون أى شرط آخر على ان تراعى جهة الادارة الالتزام بالاقدمات بين اعضاء الادارات القانونية عند تسكينهم سواء على الوظائف المعادلة أو تلك الاعلى مباشرة ب - نص المادة ٢٠ لا يتيح لاعضاء الادارات القانونية شغل الوظائف الاعلى الا بقدر الشاغر منها فى الهيكل الوظيفى الجديد حتى لو توافر لغيرهم شروط شغلها ومفاد هذه النصوص مجتمعة ان تسكين اعضاء الادارات القانونية طبقا للقواعد التى وضعتها اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمخولة بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضى الربط بين عضو الادارة القانونية والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفى لهذه الادارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفى ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الاخيرة والمعادلة لوظيفته التى يشغلها اعتبارا من تاريخ صدور الهيكل الوظيفى اما اذا توافرت فيه شروط شغل وظيفة تعلق هذه الوظيفة أى تالية لها مباشرة فانه يسكن عليها اذا كانت شاغرة اعتبارا من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفى للادارة وبحيث لايجوز تجاوز هذه الوظيفة إلى وظيفة اعلى منها حتى لو كان قد استوفى المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة ١٣ من القانون سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضدها فى التسكين على وظيفة محام أول على سند من القول بأنها قد استوفت المدة اللازمة لشغلها عملا بنص المادة الثالثة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون ان يرد على ما أثارته الطاعنة فى دفاعها من أن المطعون ضدها كانت تعمل قبل نقلها إليها الفئة المالية السادسة والمعادلة لوظيفة محام ثالث طبقا للمادة الحادية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والجداول الملحق به ولا يجوز طبقا للقواعد التى وضعتها اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون تجاوز وظيفة محام ثان

وتسكينها على وظيفة محام أول حتى ولو كانت قد استوفت المدة اللازمة لشغل هذه الوظيفة الأعلى عملاً بنص المادة ١٢ من القانون سالف الذكر مع انه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .

////////////////////

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير
ومحمد السيد الحواش .

(٦٠)

الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ القضائية

- (١، ٢) عمل " تصحيح أوضاع العاملين : ترقية " . خدمة عسكرية " مدة
التطوع " " تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة " .
- ١ - مدة التطوع بالخدمة العسكرية . حسابها ضمن مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . شرطه .
ان تكون قضيت فى عمل يكسب خبرة فى العمل الاصلى . المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون
المشار إليه .
- ٢ - تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع .

- ١ - مؤدى نصوص المواد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، ان
المشرع اشترط لضم مدة تطوع العامل بإحدى الجهات المدنية أو العسكرية والتي
لم يسبق حسابها ضمن مدة خدمته الكلية اللازمة لترقيته فى مجال تطبيق أحكام
هذا القانون ، ان تكون قد قضيت فى عمل مما يكسبه خبرة فى عمله الحالى .
ولواجه بعد ذلك لتحدى الطاعن بالمادة ٣٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وبتعليمات الجهاز

المركزي للتنظيم والادارة لاستثناء مدة تطوعه بالشرطه من شرط انقضائها في عمل مما يكسبه خبرة في عمله الحالي لان هذه المدة لا تعتبر مدة خدمة عسكرية او وطنية مما ينطبق عليها أحكام هذا القانون .

٢ - تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لا تعدو ان تكون مجرد تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع ولا يجوز لها ان تعدل من أحكامه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - نتحصل في ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بتسوية حالته على الفئة المالية الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وفوائد قانونية وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها كعامل فنى مهنى (تشغيل ماكينات) ويعمل بها حاليا فى وظيفة براد ممتاز واذ امتنعت عن تسوية حالته على الفئة المالية الرابعة طبقا لأحكام القوانين أرقام ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فقد أقام هذه الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧ قضت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٣ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٧٦ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من قوله انه يشترط لضم مدة تطوعه في الشرطة طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يكون قد قضيت في عمل مما يكسبه خبره في عمله الحالي في حين أن تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن تطبيق أحكام هذا القانون لم تتطلب لضم مدة التجنيد هذا الشرط وإن القانون سالف الذكر قد سوى مدة التجنيد ومدة التطوع في احتسابها ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية طبقا لأحكامه هذا إلى ان المادة ٣٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على سريان الأحكام الخاصة بالمجندين الزاميا على المتطوعين بالقوات المسلحة ومن ثم فإن المحكمة من استثناء مدة التجنيد من هذا الشرط تكون متوافره أيضا في مدة تطوعه بالشرطة واذ لم يقضى الحكم المطعون فيه بضم مدة تطوعه في الشرطة مع ذلك إلى مدة عمله بالشركة المطعون ضدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك انه لما كانت المادة الخامسة عشر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على " يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة " وتنص المادة الثامنة عشر منه على ان " يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التى لم يسبق حسابها فى الاقدمية من المدد الآتية أ - ب - ج - مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية ، كما تنص المادة التاسعة عشر على أنه " يشترط لحساب المدد المبينة فى المادة السابقة ما يأتى : أ - الا تقل عن سنة كاملة ب - وأن تكون قد قضيت فى وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة فى

وظيفته الحالية ج - وقد بينت المادة الحادية والعشرون القواعد الواجب اتباعها عند حساب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس ، مما مفاده ان المشرع اشترط لضم مدة تطوع العامل باحدى الجهات المدنية أو العسكرية والتي لم يسبق حسابها ضمن مدة خدمته الكلية اللازمة لترقيته في مجال تطبيق أحكام هذا القانون أن تكون قد قضيت في عمل مما يكسبه خبره في عمله الحالي ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في أن مدة تطوعه بالشرطة قد قضاه في الأعمال الكتابية فانه لا يحق له ضم هذه المدة إلى مدة عمله الفني كبراد ممتاز بالشركة المطعون ضدها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ولاوجه بعد ذلك لتحدى الطاعن بالمادة ٣٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٥ والمحددة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ ويتعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لا ستثناء مدة تطوعه بالشرطة من شرط انقضائها في عمل مما يكسبه خبره في عمله الحالي لأن هذه المدة لا تعتبر مدة خدمة عسكرية أو وطنية مما ينطبق عليها أحكام هذا القانون كما أن تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لا تعدو أن تكون مجرد تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع ولا يجوز لها أن تعدل من أحكامه ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن بهذا السبب يكون على غير أساس .



جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: د/ جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(٦١)

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ القضائية

(١) قانون " القانون الواجب التطبيق " . مقعد " تنفيذ العقد " .

العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم . القانون الواجب التطبيق .
قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة في مصر العقد .
أثره . تطبيق القانون المصري .

(٢ ، ٣) تأمينات اجتماعية . قانون . " اصابه عمل " .

٢ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم
جواز تحلل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .

٣ - إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها
في حكم إصابه العمل . ان يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن
الطريق الطبيعي .

(٤) تأمينات إجتماعية " دعوى التأمينات " .

- المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وجوب
عرضها على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء . عدم
سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة
١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان في ٩/١/١٩٧٧ م . ١٥٧ من القانون .

١ - من المقرر أنه يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الاعمال فإذا كان المركز الرئيسى فى الخارج ، وكانت فروعها فى مصر هى التى أبرمت هذه العقود ، فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق .

٢ - مؤدى نص المادتين ١٥٠ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ان حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون . لان القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش وشروط إستحقاقهم . وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبره على الوفاء بالتزاماتها المقرره فى القانون بالنسبه لمن تسرى عليهم احكامه ، ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة .. ان التأمين فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون إلزامى بالنسبه لجميع أصحاب الاعمال والعاملين لديهم - وان أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة أو أصحاب الاعمال أو العمال الخاضعين لاحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .

٣ - النص فى المادة الخامسة البند هـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ، اعتبر فى حكم إصابه العمل " كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط ان يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

٤ - من المقرر انه يجب عرض المنازعات الناشئه عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، على لجان فحص وتسويه المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء عملا بالمادة ١٥٧ من القانون سالف الذكر ، ولا يسرى هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان فى ١/٩/١٩٧٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى أن المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ١٥٣٢ سنة ١٩٧٦ عمال كلى
جنوب القاهرة على الطاعنه (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) . والمطعون ضده
الاخير بطلب الحكم بالزام الطاعنه بأن تؤدى إليها معاشا شهريا قدره ١٦٦٠ ر ٦٦٠
اعتبار من ١/١٠/١٩٧٥ وتعويضا اضافيا قدره ٧٥٠٠ ^ج والمزام المطعون ضده الاخير
بأن يؤدى إليها منحة وفاة قدرها ٧٠٦٠ ر ٦٧٠ ^{مليم جنيه} وقالت بيانا لها ان مورثها، كان قد تعاقد
مع المطعون ضده الاخير - وهو صاحب مكتب استشارات هندسية - على العمل فى
وظيفة مساح لمدة سنة قابلة للتجديد ومقابل أجر شهري مقداره ١٦٠ دينارا ليبييا يضاف
إليه بدل سكن مقداره ٥٢ دينارا . وبتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٥ وأثناء سفر مورثها إلى عمله
بليبيا ، ومعه تعليمات صاحب العمل ، صدمته سياره أجره أودت بحياته تحرر عن ذلك
المحضر رقم ١٦٧٠ جنح الضبعة. واذ رفضت الهيئة الطاعنه صرف مستحقاتها .
أقامت الدعوى بطلباتها أنفه البيان . وتدخل فيها المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعه
طالبين الحكم بنصيبهم فى المعاش والتأمين الاضافى والحقوق الاخرى المطالب بها .
وبتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٧ قضت المحكمة بنذب خبير . وبعد أن قدم تقريره حكمت فى
١٩/١١/١٩٧٩ ، بالزام الطاعنه بأن تؤدى للمطعون ضدهم عدا الاخير مبلغ ١٦٦ ر ٦٦٠ ^{مليم جنيه}
معاشا شهريا اعتبارا من شهر اكتوبر سنة ١٩٧٥ ومبلغ ٥٠٠ ر ٧٢٣٧ قيمة التعويض
الاضافى . استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥٨ لسنة ٩٦ ق القاهرة ،
وفى ٢٩/٤/١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنه فى هذا

الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى يرفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم قد طبق على واقعة الدعوى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فى حين أن مورث المطعون ضدها الاولى كان يعمل بفرع مكتب المطعون ضده الاخير بليبيا ، والتي كانت اقامته الدائمة بها ، وتضمن تقرير الخبير أن عقد العمل حرر فى ليبيا - وان المورث كان يتقاضى أجره بالعمله الليبيه وكان فرع المكتب المشار إليه مستقلا عن المركز الرئيسى بالقاهرة . فان أحكام القانون الليبى هى التى تحكم النزاع . واذ طبق الحكم القانون المصرى فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك انه لما كان يسرى على العقود التى يبرمها أصحاب الاعمال مع عمالهم ومستخدميهم القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز ادارة هذه الاعمال . فاذا كان المركز الرئيسى فى الخارج ، وكانت فروعها فى مصر هى التى أبرمت هذه العقود ، فان القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ان " القوانين المصرية هى الواجبه التطبيق تاسيسا على ما استخلصه من وقائع الدعوى من ان طرفى العقد مصريان وان المركز الرئيسى لرب العمل هو القاهرة والاقامه الدائمه للمورث كانت القاهرة . وقد اتجهت ارادة المتعاقدين عند ابرام العقد لاختضاع أحكامه للقوانين المصرية فضلا على انه عقد عمل فردى وفقا لقانون العمل المصرى وقانون التأمينات الاجتماعية المصرى ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى

بيان ذلك تقول أن الحكم اعتبر وفاة مورث المطعون ضدها الاولى ناتجة عن اصابه عمل، مع انه يشترط لاعتبارها كذلك وفقا للبند هـ من المادة الخامسة من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن يكون العامل مؤمنا عليه لدى الهيئة ، وأن يقع الحادث خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله وإذا كان الثابت من تقرير الخبير ان المورث لم يكن مؤمنا عليه وانه لم يكن في الطريق المعتاد للذهاب إلى عمله فان الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مؤدى المادتين ١٥٠ ، ٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ان حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون . لان القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين فى المعاش وشروط إستحقاقهم ، وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبره على الوفاء بالتزاماتها المقرره فى القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم احكامه ، ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة .. ان التأمين فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون إلزامى بالنسبة لجميع أصحاب الاعمال والعاملين لديهم - وان أحكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة أو أصحاب الاعمال أو العمال الخاضعين لاحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم . لما كان ذلك . وكان البند هـ من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر قد اعتبر فى حكم اصابه العمل " كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى . " وكان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد خلص بأسباب سائغه ولها أصلها الثابت بالأوراق إلى أن وفاة مورث المطعون ضدها الاولى تعتبر اصابه عمل لوقوع الحادث الذى ادعى بوفاته خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله ، وفى الطريق إليه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول انها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها لكون الالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وعدم اتباع المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فيها ، واذ كان هذا الدفع يتعلق باجراءات التقاضى ويعتبر من النظام العام ويجوز ابدؤه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح ذلك الدفع بمقوله انه دفع شكلى ، ولم يبد قبل التكلم فى الموضوع فانه يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه ، وان كان يجب عرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء وعملا بالمادة ١٥٧ من القانون سالف الذكر . وكان هذا الحظر لا يسرى على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان فى ٩/١٠/١٩٧٧ . وكانت الدعوى قد رفعت فى ١٨/١٢/١٩٧٦ قبل العمل بقرار تشكيل اللجان المشار إليها فانها تكون مقبولة . واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فان النعى عليه بما جاء بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث انه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصور.

(٦٢)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ القضائية « أحوال شخصية »

(١) اثبات " الاثبات بالكتابة " .

صور الأوراق العرفية خطية أو فوتوغرافية . لا حجية لها فى الاثبات الا بمقدار ما تهدى إلى الأصل الموقع عليه فى حالة وجوده . اذا كان الأصل غير موجود لا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا انكرها الخصم . عله ذلك .

(٢ ، ٣) حكم " تنفيذ الحكم الاجنبى "

٢ - الحكم النهائى المتعلق بالأحوال الشخصية الصادر من محكمة فى احدى الدول المنضمة لاتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية . قابل للتنفيذ فى سائر دولها . عدم جواز رفض الامر بتنفيذه الا فى الاحوال المحددة على سبيل الحصر .

٣ - صدور حكم من محكمة مصرية يكف يد الطاعنة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه بالحكم الاجنبى فى مدة حددها . لا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة .
علة ذلك .

١ - صور الأوراق العرفية - خطية كانت أو فوتوغرافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة لها فى الاثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل الموقع عليه اذا كان موجودا فيرجع إليه كدليل للاثبات ، أما اذا كان الاصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا أنكرها الخصم اذ هى لا تحمل توقيع من صدرت منه ، والتوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة

الاصبع هي المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية .

٢ - كل حكم نهائي متعلق بالاحوال الشخصية صادر من محكمة في احدى دول الجامعة العربية المنضمة لاتفاقية تنفيذ الأحكام التي اصدرها مجلس الجامعة في ١٤/٩/١٩٥٢ - ومنها مصر والكويت - يكون قابلا للتنفيذ طبقا للمادة الاولى من هذه الاتفاقية في سائر دولها ، ولا يجوز طبقا للمادة الثانية رفض الامر بتنفيذه الا في احوال عددها هذه المادة على سبيل الحصر ومنها أن يكون قد سبق صدور حكم نهائي بين نفس الخصوم في ذات الموضوع من احدى محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ .

٣ - إذ كان الحكم الصادر في مصر من محكمة المنتزه الجزئية في الدعوى رقم احوال شخصية " نفس " المنتزه قد قضى بكف يد الطاعنه عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه للطاعنه وابنتها منه بالحكم الاجنبى في مده حدها بما مؤداه أن شرط اتحاد الموضوع بين الحكمين غير متوافر فلا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٦٤٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية للامر بتنفيذ الحكم الصادر من محكمة الكويت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٨ فى الدعوى رقم ٢٧٠٠ لسنة ١٩٧٨ كلى احوال شخصية الكويت . تأسيسا على أن هذا الحكم قد صدر من احدى محاكم دولة الكويت بالزام المطعون عليه بأن يدفع لها نفقة زوجية ونفقة لابنتها منه ويحق لها طلب تنفيذه فى مصر . وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٨١ حكمت

المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٣ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية ، وفي ١٩٨٣/٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الاول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على انها تنازلت عن الحكم الاجنبى المطلوب الامر بتنفيذه واعتد في هذا الخصوص بصورة فوتوغرافية من محرر عرفى نسب صدره إليها متضمنا هذا التنازل ، ملتفتا عما تمسكت به من انه لا حجية لهذه الصورة فى الاثبات وعن طلبها تكليف المطعون عليه بتقديم أصل المحرر ومطرحا انكارها تلك الصورة بدعوى انه غير مقبول طبقا للمادة ١٤ من قانون الاثبات لمناقشتها موضوع المحرر فى حين أنه لا مجال لاعمال نص هذه المادة فى حالة تقديم صورة المحرر دون أصل ، مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن صورة الأوراق العرفية - خطية كانت أو فوتوغرافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة لها فى الاثبات الا بمقدار ما تهدى إلى الاصل الموقع عليه اذا كان موجودا فيرجع إليه كدليل للاثبات اما اذا كان الاصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا انكرها الخصم إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت منه ، والتوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة قد أنكرت الصورة الفوتوغرافية للمحرر العرفى المنسوب إليها فيه تنازلها عن الحكم المطلوب الامر بتنفيذه والتي قدمها المطعون عليه واعتد الحكم المطعون فيه بهذه الصورة دليلا فى الاثبات رغم هذا الانكار فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون لرفضه طلب تنفيذ الحكم الاجنبى محل النزاع على سند من أنه قد صدر فى مصر حكم بين الطرفين فى ذات الموضوع من محكمة المنتزه الجزئية فى الدعوى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية نفس المنتزه رغم أن هذا الحكم قضى بكف يد الطاعنة عن مطالبة المطعون عليه بالنفقة التى قضى بها الحكم الاجنبى فى مدة محددة فلا يحول دون تنفيذه فيما عدا ذلك .

وحيث إن النعى فى محله ذلك أن كل حكم نهائى متعلق بالاحوال الشخصية صادر من محكمة فى احدى دول الجامعة العربية المنضمة لاتفاقية تنفيذ الاحكام التى أصدرها مجلس الجامعة فى ١٤/٩/١٩٥٢ - ومنها مصر والكويت - يكون قابلا للتنفيذ طبقا للمادة الاولى من هذه الاتفاقية فى سائر دولها ، ولا يجوز طبقا للمادة الثانية رفض الامر بتنفيذه الا فى أحوال عددها هذه المادة على سبيل الحصر ومنها أن يكون قد سبق صدور حكم نهائى بين نفس الخصوم فى ذات الموضوع من احدى محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر فى مصر من محكمة المنتزه الجزئية فى الدعوى رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية " نفس " المنتزه قد قضى بكف يد الطاعنة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه للطاعنة وابنتها منه بالحكم الاجنبى فى مدة حددها مما مؤداه ان شرط اتحاد الموضوع بين الحكمين غير متوافر فلا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة ، واذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



جلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ، سعد حسين بدر، الدكتور على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سمير .

(٦٣)

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ القضائية

- (١ ، ٢ ، ٣) عمل " العاملون بشركات القطاع العام " ادارات قانونية " .
" ترقية " : سلطة جهة العمل " . التزام " التزام بعمل " .
- ١ - تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل إحدى وظائف الادارة القانونية قبل ١٩٧٧/٨/٦ .
مناطه . ما ورد فى شأنها بجدول توصيف الوظائف ، نفاذا للمادتين ١ ، ٢ من القانون ٦١
لسنة ١٩٧١ ، دون اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية المنصوص عليها
بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .
- ٢ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثانى . أساسها الاختيار
بحسب الكفاءة . اختصاص جهة العمل بوضع ضوابط ومعايير الترقية . م ٨ ق ٦١ لسنة
١٩٧١ . سلطة جهة العمل فى تقدير كفاية العامل لا يحدها الاعيب اسامة استعمال السلطة .
- ٣ - حكم القاضى ، قيامه مقام التنفيذ العينى فى الالتزام بعمل . شرطه .
- (٤) نقض " السبب المفترق للدليل "
- التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد المحددة
قانونا .

- ١ - لما كانت حركة الترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا بالفئة الثانية
بالشركة الطاعنة صدرت بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣١ وكان قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥

لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لم يعمل به الا من تاريخ نشره الحاصل في ١٩٧٧/٨/٦ فإن مؤدى ذلك ان المناط في تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل هذه الوظيفة يكون بما ورد في شأنها بجدول توصيف الوظائف المعمول به وقت اجراء حركة الترقية نفاذا لنص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ دون تلك الواردة في شأن اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

٢ - مفاد المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الواجب التطبيق على واقعة الترقية موضوع الدعوى - ان المشرع وإن جعل الترقية إلى وظائف المستويين الاول والثاني من الملاءمات التي تترخص جهة العمل بالاختيار فيها على أساس الكفاية ، إلا أنه لم يجعل حقها في هذا الشأن طليقا تمارسه كيف تشاء ، وانما حدده بالضوابط والمعايير التي يضعها مجلس الادارة ويرأها لازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بالاضافة إلى تقرير كفاية العامل واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية باعتبارهما عنصريين أساسيين في الاختيار ، فإذا خرج قرار جهة العمل عن هذه الحدود في الاختيار ، أو تنكبت به وجه المصلحة العامة التي يجب ان تتفياها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة كان قرارها معيبا باسائه استعمال السلطة وتخضع في ذلك لرقابة القضاء .

٣ - من المقرر أنه في الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ العيني متى سمحت بهذا طبيعة الالتزام .

٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان الشارع عد من الاجراءات

الجوهرية في الطعن بطريق النقض ، ان يناط بالخصوم انفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في ان المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب
القاهرة على الشركة الطاعنة طالبة الحكم بأحققتها في الترقية إلى وظيفة مدير ادارة
القضايا من الفئة الثانية والزامها ان تدفع لها ١٠٠٠ جنيها تعويضا عن الاضرار التي
أصابتها من جراء تخطيها في الترقية ، وقالت بيانا لدعواها انها من العاملين لدى
الطاعنة في وظيفة مدير ادارة القضايا والفتاوى بالفئة الثالثة ، واذ قامت الاخيرة
بتعديل فئة هذه الوظيفة بجعلها من وظائف الفئة الثانية ثم أصدرت في تاريخ
١٩٧٦/١٢/٣١ قرار بترقية زميل لها إلى هذه الوظيفة بفئتها المعدلة وحرمتها دون وجه
حق من الترقية إليها رغم انها تفوقه في الخبرة والكفاية وتسبقه في التخرج وأقدمية
شغل الفئة الثالثة ، فقد أقامت الدعوى بالطلبات آنفة البيان . نذبت المحكمة خبيرا في
الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٩/٤/١٧ بأحقية المطعون ضدها
في الترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا من الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١
وألزمت الطاعنة أن تدفع لها مبلغ ٢٤ جنيها وما يستجد بواقع جنيها واحدا شهريا
اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ ورفضت ماعدا ذلك من طلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم
أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٨٢٥ لسنة ٩٦ ق ، وبتاريخ
١٩٨٠/٣/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل النعى بالأسباب الأول والثاني والثالث والسادس منها أن المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا تجيز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للشركة ، وقد باتت وظيفة مدير إدارة القضايا مشغولة بترقية المقارن به إليها بما لا يخول القضاء التدخل في اختصاص جهة الإدارة للحكم بأحقية المطعون ضدها في الترقية إلى هذه الوظيفة ، كما أن شغل المقارن به الوظيفة كان يقتضى - وبافتراض ثبوت انحرافها بالسلطة - الاقتصار على الحكم للمطعون ضدها بالتعويض لاستحالة التنفيذ العيني علاوة على أن مطالبة الأخير بهذه الوظيفة - وهي تقابل وظيفة مدير إدارة قانونية الوارد بنص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والواجبة التطبيق على واقعة الدعوى - يستلزم وفقا لهذا النص القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشغال بالمحاماه وهو ما لم يتوافر في جانب المطعون ضدها طبقا لشهادة نقابة المحامين التى قدمتها للتدليل على عدم استيفاء المذكورة لمدة الاشتغال بالمحاماه وتفوق المقارن به عنها في هذا الخصوص ، ومع انها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه ، مما يعيبه - فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - بالقصور في التسييب ، وحاصل النعى بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن مجلس إدارة الشركة اتخذ قرار الترقية بالتصويت وأن مفاد ذلك أن المفاضلة بين المطعون ضدها والمقارن به تمت على أساس عدد الأصوات دون مراعاة ابداء أسباب المفاضلة أو أن التصويت كان مستندا إلى مصلحة العمل وأن الاجراء جاء على غير مقتضى القانون ويعد انحرافا بالسلطة ، في حين أن قرار الترقية الذى اتخذه المجلس بالتصويت كان مرجعه مصلحة العمل ولم يكن المجلس فى حاجة إلى اثبات عناصر الاختيار والمفاضلة وإيراد أسبابها فى محضر جلسته لكثرة

هذه العناصر وتعددتها ، مما يجعل الحكم معيبا كذلك بالفساد في الاستدال .

وحيث إن النعى بهذه الاسباب مردود ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أصدرت حركة الترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا بالفئة الثانية بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣١ ، وكان قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد واجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لم يعمل به إلا من تاريخ نشره الحاصل في ١٩٧٧/٨/٦ ، فإن مؤدى ذلك ان المناط في تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل هذه الوظيفة يكون بما ورد في شأنها بجدول توصيف الوظائف المعمول به وقت اجراء حركة الترقية نفاذا لنص المادتين الأولى والثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ دون تلك الواردة في شأن اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الواجب التطبيق على واقعة الترقية موضوع الدعوى - تنص على أنه " لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط ان يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ، وتكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية . ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الاخيرتين على ان تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية عنصرا أساسيان في الاختيار . ويضع مجلس الادارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية " مما مفاده ان المشرع وإن جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني من الملاءمات التي تترخص جهة العمل بالاختيار فيها على أساس الكفاية إلا أنه لم يجعل حقها في هذا الشأن طليقا تمارسه كيف تشاء وإنما حددته بالضوابط والمعايير التي يضعها مجلس الادارة ويراها لازمة للترقية بحسب ظروف

وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى درجة تقرير كفاية العامل واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية باعتبارهما عنصرين أساسيين في الاختيار ، فإذا خرج قرار جهة العمل عن هذه الحدود في الاختيار أو تنكبت به وجه المصلحة العامة التي يجب ان تتغياها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة كان قرارها معيبا بإساءة استعمال السلطة وتخضع في ذلك لرقابة القضاء ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه عول على ما جاء بتقرير الخبير من ان الطاعة لم تضع ضوابط ومعايير للترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا بالفئة الثانية ، وان شروط شغل هذه الوظيفة هي الحصول على ليسانس الحقوق وخبرة لا تقل عن إحدى عشرة سنة في مجال العمل القانوني وان المطعون ضدها كانت تشغل هذه الوظيفة قبل إعادة تقييمها ورفع فئتها إلى الثانية بينما كان المقارن به يشغل وظيفة مدير الأمن وانهما حصلا على تقارير كفاية عن عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بمرتبة جيد وفاقته في درجة التقرير عن السنة الأخيرة وفي مدة العمل القانوني

يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة
٢١	١١	١٧	٩	١٠	١٤

اذ تبلغ في حين تبلغ مدته في ذات العمل كما تسبقه في تاريخ الحصول على المؤهل ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على قوله ان " الثابت من الأوراق ان مجلس ادارة الشركة المستأنفة لم يضع الضوابط اللازمة للترقية في هذا المجال بالنسبة لحركة الترقية التي أجرتها في ١٩٧٦/١٢/٣١ بما يتعين معه إعمال سبيل المفاضلة بين المستأنف ضدها والمقارن به والتي تفضل عليه حسب الثابت من تقرير الخبير والأوراق في مدة الخدمة والخبرة وتقارير الكفاية مادام ان الشركة المستأنفة لم تقدم ما يدل على أن صالح العمل والمصلحة العامة اقتضت تخطي المستأنف ضدها في الترقية وترقية من تتقدمه في هذه المدة " وقوله ان " الشركة المستأنفة قد رشحت المستأنف ضدها مع المقارن به لهذه الوظيفة وكان البادئ في الأوراق ان القرار قد اتخذ بالتصويت عليه بما مفاده ان المفاضلة بين الاثنين كانت على أساس عدد الأصوات المؤيدة لكون أن يراعى في ذلك ابداء الأسباب لهذه المفاضلة أو أن التصويت كان مستندا إلى مصلحة العمل والصالح

العام فإن مثل هذا الأمر وعلى غير مقتضى القانون يكون نوعاً من الانحراف بالسلطة نحو ترجيح شخص على آخر دون إبراز ذلك " وكان الذى أورده الحكم صحيحاً فى القانون كافياً لحمل قضائه ويسوغ النتيجة التى انتهى إليها ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والقصور والفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعة بأن شغل المقارن به للوظيفة المطالب بها كان يقتضى الاقتصار على الحكم للمطعون ضدها بالتعويض لاستحالة التنفيذ العيني ذلك لأنه فى الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ العيني متى سمحت بهذا طبيعة الالتزام .

وحيث إن حاصل النعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع التفاته عن الدفاع الذى أبدته الطاعة أمام محكمة الاستئناف بشأن تقرير الخبير اذ تمسكت بخطئه فى حساب مدة الخبرة اللازمة للترقية إلى وظيفة مدير ادارة القضايا بالفئة الثانية بأن أوردى أنها احدى عشرة سنة طبقاً لجدول توصيف وظائف الشركة ، فى حين انها أربع عشرة سنة طبقاً لهذا الجدول ، كما خلط الحكم بين مدة الخدمة ومدة الخبرة لأن خدمة المطعون ضدها وان جاوزت الأربع عشرة سنة إلا أن خبرتها فى العمل القانونى تقل عن هذه المدة ، مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الشارع عد من الاجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض ، ان يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون وكانت الطاعة لم تقدم وفق طعنها صورة رسمية من تقرير الخبير حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما تنعاه على الحكم المطعون فيه فإن النعى بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: د/ جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(٦٤)

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ القضائية

- تأمينات إجتماعية " معاش "

- المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل أو الوفاة ، حسابه على أساس ٨٠٪
من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو في مدة الاشتراك في التأمين ان قلت مدة خدمته عن
سنة ، عدم جواز تجاوز الفرق في الأجره عند نهاية مدة خدمته عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو
نقصاً ، شرطه ، ان تكون مدة الاشتراك متصله ، عله ذلك .

- مؤدى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي يحكم
واقعة الدعوى - والفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة ٧٦ من ذات القانون ،
انه في حالة عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته نتيجة إصابه عمل يسوى
معاشه بواقع ٨٠٪ من متوسط الأجر الذي تقاضاه في السنة الاخيره من عمله أو
في مدة الاشتراك في التأمين ان قلت مدة خدمته عن سنة ، وانه اذا كان غير
خاضع في تحديد أجره وترقياته للأنحة عمل صدرت بقانون أو بقرار من رئيس
الجمهورية أو بمقتضى اتفاقية جماعية لا يجوز ان يتجاوز الفرق في الأجر عند
نهاية مدة خدمته عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو نقصاً وإلا أستبعد ما جاوز هذه

النسبة عند حساب المعاش ، وان مناط أعمال هذا القيد ان تكون مدة الاشتراك فى التأمين متصله لان الشارع تغيا منه - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - منع التلاعب الذى قد يلجأ اليه البعض من منح أجور صورية للعاملين عند نهاية خدمه أو زيادة هذه الأجور زيادة مفتعلة لرفع قيمة المعاش بما يؤدى إلى الاضرار بحقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وحماية العاملين الذين تنخفض أجورهم فى نهاية الخدمة لآى سبب من الأسباب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ،
..... قصر المرحوم أقامت على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية -
الدعوى رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة طالبه الحكم بتسوية معاشها
على أساس أن متوسط الاجر الشهري لمورثها ٦٥ ج ، والزام الطاعنة بأن تؤدى إليها ما
يترتب على ذلك من فروق وقالت بيانا لها ان مورثها التحق بالعمل لدى شركة بترول
خليج السويس فى ١٩٦٩/١/٢٢ وحدد أجره بواقع ٦٥ ج شهريا ، وفى ١٩٧٣/٢/١٦
أصيب باصابه عمل أودت بحياته ، وربطت الطاعنة معاشها بعد استبعاد جزء من أجره
طبقا للمادة ٢/٧٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار
قانون التأمينات الاجتماعية على أساس أن له مدة خدمة سابقة لدى شركة النصر
للاسمدة والكيماويات بالسويس فى الفترة من ١٩٦٢/٤/٧ إلى ١٩٦٨/١١/٢٩ واذ كان
هذا الاستبعاد قد تم فى غير حالاته لان مدة خدمته لدى شركة بترول خليج السويس غير

متصلة بمدة خدمته لدى شركة النصر للاسمدة والكيماويات بالسويس ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها آنفه البيان ، وفى ١٨/٥/١٩٧٥ قضت المحكمة بئدب خبير ، وبعء ان قءم تقريره حكمت فى ٢١/٢/١٩٧٩ بتعءيل معاش المءعون ضءها إلى مبلغ ٥٢ ج شهريا ... اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٧٣ وبأحققتها لفروق مقدارها ١٢٨٧ر٨٤٠ ج عن الفترة من شهر فبراير سنة ١٩٧٣ إلى ٣٠/٤/١٩٧٧ ، إستأنفت الطاعة هذا الحكم لءى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٥٠٨ سنة ٩٦ ق ، وفى ٢٦/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقءمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فءءدت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المءعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسببب وفى بيان ذلك نقول انه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المءعون فيه قد سوى المعاش المستحق للمءعون ضءها طبقا لنص المادة ٧٦/١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية . على أساس آخر أجر تقاضاه مورثها ولم يستبعد ما جاوز ٤٠٪ من الزيادة التى طرأت على الاجر منذ بدء عمل المورث لءى شركة النصر للاسمدة والكيماويات بالسويس فى ٧/٤/١٩٦٢ إلى تاريخ انتهاء عمله لءى شركة بترول خليج السويس فى ١٦/٢/١٩٧٣ ، فى حين انه يتعين حساب المعاش وفقا للمادة ٢٧ من ذلك القانون ، على أساس متوسط الاجر الذى تقاضاه المورث فى السنة الاخيرة من عمله ، واستبعاد تلك الزيادة عند حساب متوسط أجره عملا بالمادة ٧٦/٢ من ذات القانون باعتبار ان وفاته نتيجة اصابه عمل وأن مدة اشتراك الشريكين عنه فى التأمين واحدة ، فان الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسببب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك انه لما كانت المادة ٢٧/١ ، ٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على أنه (اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل مستديم أو وفاة - سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الاجر فى السنة الاخيرة أو خلال مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك ، ويراعى فى حساب متوسط الاجر المشار إليه فى الفقرة السابقة أحكام الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة (٧٦) وتنص المادة ٧٦/٢ ، ٣ ، ٤ من ذات القانون على أن " يراعى عند حساب متوسط الاجر الايجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه فى نهاية الخمس سنوات الاخيرة من خدمته أو مدة خدمته ان قلت عن ذلك وأجره فى بدايتها عن ٤٠٪ فاذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة فى متوسط الاجر الذى يربط على أساسه المعاش ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين فى تحديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو أبرمت بمقتضى اتفاقيات جماعية ، وعند حساب مدة الاشتراك فى التأمين تجبر كسور السنة اذا زادت عن النصف وتهمل ان قلت عن ذلك الا اذا كان من شأن جبرها استحقاق المؤمن عليه للمعاش فتجبر إلى سنة " وكان مؤدى ذلك أنه فى حالة عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته نتيجة اصابه عمل يسوى معاشه بواقع ٨٠٪ من متوسط الاجر الذى تقاضاه فى السنة الاخيرة من عمله أو فى مدة الاشتراك فى التأمين أن قلت مدة خدمته عن سنه ، وأنه اذا كان غير خاضع فى تحديد أجره وترقياته للوائح عمل صدرت بقانون أو بقرار من رئيس الجمهورية أو بمقتضى اتفاقية جماعية لا يجوز أن يتجاوز الفرق فى الاجر عند نهاية مدة خدمته عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو نقصا والا استبعد ما جاوز هذه النسبة من حساب المعاش وأن مناط اعمال هذا القيد أن تكون مدة الاشتراك فى التأمين متصلة لان الشارع تغيا منه - وعلى ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون - منع التلاعب الذى قد يلجأ إليه البعض من منح أجور زيادة مفتعله لرفع قيمة المعاش بما يؤدى إلى الاضرار بحقوق الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية ، وحماية العاملين الذين تخفض أجورهم في نهاية الخدمة لاي سبب من الأسباب ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدها عمل لدى شركة النصر للاسمدة والكيماويات بالسويس - وهي إحدى شركات القطاع العام - ابتداء من ١٩٦٢/٤/٧ إلى ١٩٦٨/١١/٢٩ ، تاريخ انتهاء علاقة العمل بينهما ، ثم التحق بالعمل لدى شركة بترول خليج السويس - وهي إحدى شركات القطاع الخاص - في ١٩٦٩/١/٢٢ ، وحدد أجره بواقع ٦٥ ج شهريا ، وظل يعمل لديها بذات الاجردون زيادة أو نقص حتى توفي في ١٩٧٣/٢/١٦ نتيجة اصابة عمل ، فانه يتعين حساب معاش الطاعنة على أساس متوسط السنة الاخيرة من عمله ومقداره ٦٥ ج ، يعتد في هذا الخصوص بمدة الاشتراك عنه من قبل شركة النصر للاسمدة والكيماويات بالسويس لعدم اتصالها بمدة الاشتراك عنه من قبل شركة بترول خليج السويس ، واذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، د/ محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى حسين .

(٦٥)

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ القضائية

– تقادم " انقطاع التقادم " " دعوى "

– انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٢٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه الا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه . انتهاءها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .

– مناط قيام الاثر الذى يرتبه الشارع على اجراء قانونى معين هو مطابقة هذا الاجراء اصلا لما اشترطه القانون فيه ، ومن ثم فان انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية عملا بالمادة ٢٨٣ من القانون المدنى يستلزم صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا ، وهو ما لا يتحقق الا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه ، اما انتهاءها بغير ذلك فانه يزيل أثرها فى الانقطاع ويصبح التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة الطاعنة تقدمت إلى الرئيس بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب لالزام المطعون ضده بأن يؤدي إليها مبلغ ١٠٠٠ ج وقالت بيانا لذلك انها تداينه بهذا المبلغ بموجب اقرار منه مؤرخ ١٩٦١/٨/٣١ وقد سبق ان طالبت به بالدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى اسكندرية التى قضى نهائيا بعدم قبولها لعدم اتباع طريق امر الاداء ابتداء مما دعاها إلى تقديم طلبها واذ رفض الطلب المذكور قيد دعوى برقم ١٨٢١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى اسكندرية . دفع المطعون ضده بتقادم الالتزام بالمدة الطويلة . بتاريخ ١٩٨١/٣/١٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية بالاستئناف رقم ٥٥٥ لسنة ٢٧ ق طالبة الغاء والحكم بطلباتها بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠ قضت المحكمة بالتأييد . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض . اودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم بعدم القبول لعدم اتباع طريق امر الاداء ابتداء الصادر فى الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى اسكندرية المقامة منها من قبل على المطعون ضده للمطالبة بالحق موضوع الدعوى الحالية لا يزيل الاثر المترتب على تقديم صحيفة إلى قلم الكتاب فى قطع التقادم لكن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واقام قضاءه برفض الدعوى على سند من اكتمال التقادم دون ان يعمل اثر تلك الدعوى السابقة فى قطعه فيكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان مناط قيام الاثر الذى يرتبه الشارع على اجراء قانونى معين هو مطابقة الاجراء اصلا لما اشترطه القانون فيه ، ومن ثم فان

انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية عملاً بالمادة ٣٨٣ من القانون المدنى يستلزم صحة هذه المطالبة شكلاً وموضوعاً وهو ما لا يتحقق الا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه ، اما انتهاؤها بغير ذلك فانه يزيل اثرها فى الانقطاع ويصبح التقادم الذى بدأ قبلها مستمراً لم ينقطع وكانت الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية قد انتهت بالحكم بعدم قبولها بما لا تعتبر معه قاطعة للتقادم فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، د/ محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى حسين .

(٦٦)

الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١، ٢، ٣) اثبات " ادلة الاثبات : الأوراق العرفية : حجيتها فى الاثبات " " حجية الأوراق غير التجارية والمنزلية فى الاثبات " " القرائن " " طرق الاثبات : الاثبات بالكتابة " .

١ - اعتبار المحرر العرفى دليلا كاملا فى الاثبات . شرطه . ان يكون موقعا عليه ممن اصدره . اثره . اعفاء من صدر لصالحه من تقديم دليل آخر يؤيده والقاء عبء اثبات عكسه على من وقعه .

٢ - اعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة مانعة من اثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة . مناطه . ان يكون قد تم تسليمه برضاء من اصدره إلى المستفيد منه . بقاؤه فى حوزة من اصدره أو انتقاله بغير رضاه إلى المتمسك به . اثره . اعتباره فى حكم الورقة المنزلية .

٣ - الدفاتر غير التجارية والأوراق المنزلية . جواز اعتبارها قرينة لا تقوم بذاتها بل تضم إلى غيرها فى الاحوال التى تقبل الاثبات بالقرائن . الاستثناء م. ١٨ اثبات . اعتبارها دليلا كاملا ليست له حجية مطلقة فى الاثبات . اثره . لمن صدرت منه وخلفائه اثبات عكس ما جاء بها بكافة طرق الاثبات .

(٤) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " . اثبات .

محكمة الموضوع لها السلطة التامة فى فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم

والاخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ماعداء دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها
استقلالاً . حسبها ان تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

١ - مفاد المواد ١/١٤ ، ١٨ ، ٦١ من قانون الاثبات ان اعتبار المحرر العرفى
دليلاً كاملاً بما تضمنه من اقرارات هو ان يكون موقعا عليه ممن اصدره ، وحينئذ
يغنى من كانت الاقرارات لصالحه عن تقديم دليل آخر يؤيدها ، ويلقى عبء اثبات
عكسها على من وقع المحرر .

٢ - مناط اعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة - أى مانعة اصلاً من اثبات ما
يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة - هو ان يكون قد تم تسليمه برضاء من اصدره إلى
المستفيد منه ، اما اذا كان المحرر فى حوزة من اصدره أو انتقل بغير رضاه إلى
المتمسك به فانه يظل فى حكم الورقة المنزلية .

٣ - الاصل فى الدفاتر غير التجارية وسائر الأوراق المنزلية ان صدرها بخط
أو توقيع صاحبها لا يجعل منها دليلاً ضده ، وان جاز اعتبارها قرينة لا تقوم
بذاتها بل تضم إلى غيرها فى الاحوال التى تقبل الاثبات بالقرائن ، الا انه فى
الحالتين الاستثنائيتين الواردتين فى المادة ١٨ اثبات تكون الورقة المنزلية دليلاً
كاملاً ضد من اصدرها كافياً بذاته لاثبات ما تضمنته من قرارات ، الا ان حجيته
فى الاثبات ليست مطلقة ، وبالتالي يحق لمن صدرت منه الورقة وخلفائه اثبات
عكس ما جاء بها بكافة طرق الاثبات كأن يثبت ان ما دون بها صدر عن خطأ أو
تلاه من الوقائع ما غير أو عدل مضمونه أو انه كان مجرد اعداد مسبق لمشروع
تعامل لم يتم .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى
فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والاخذ بما تطمئن إليه منها
وطرح ماعداء دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها على استقلال
وحسبها فى ذلك ان تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى ان الطاعن تقدم بطلب لرئيس محكمة جنوب القاهرة طالبا صدور امر اداء بالزام
المطعون ضدها الاولى وأخر بأن يؤديا له من تركة المرحوم مبلغ ٢٢٥٠٠ ج وقال
بيانا لذلك انه كان قد اودع لدى المورث - حال حياته هذا المبلغ ، واذ توفى وذمته
مشغولة به فقد تقدم بالطلب المشار إليه ، واستند فى ذلك إلى ورقة تتضمن اقرارا
منسوبيا للمورث بأنه مودع لديه من الطاعن مبلغ خمسة عشر الفا من الجنيهات وكذلك
مبلغ آخر قيمته سبعة الالف وخمسمائة جنيه . بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٣ رخص الطلب
وحددت جلسة لنظر موضوعه وقيدت الدعوى برقم ٤٥٧٧/ ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب
القاهرة . بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨١ قضت المحكمة للطاعن بطلباته . استأنف المطعون
ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمى ٦٩٣٩/٩٨ ق ،
٩٩/٣٥ ق طالبين الغاء والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٢ قضت المحكمة
بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .
اودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقضه ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على اربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول انه لم يكن لديه سند بايداعه المبلغ
محل النزاع لدى مورث المطعون ضدها الاولى ، ثم تحصل على محرر موقع من هذا
المورث يثبت تلك الوديعة كان من بين أوراق المورث حتى وفاته وعشر عليه من يدعى
الذى يشرف على ادارة اعمال المطعون ضدها الاولى ، ولدى وفاة هذا الاخير قامت

زوجته بتسليم هذه الورقة إلى الطاعن الذي استند إليها في مطالبته ، وتمسك بعدم جواز اثبات ما يخالفها بغير الكتابة ، الا ان الحكم المطعون فيه قبل اثبات صورية هذا الاقرار بالقرائن ، وخلص إلى رفض دعوى الطاعن بما يعيبه بمخالفة القانون ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مرئود ذلك ان النص في المادة ١٤/١ من قانون الاثبات على ان " يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع عليه " وفي المادة ١٨ منه على انه لا تكون الدفاتر والأوراق المنزلية حجة على من صدرت منه الا في الحالتين الآتيتين : ١ - اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى ديناً ٢٠ - اذا ذكر صراحة انه قصد بما دونه في هذه الأوراق ان تقوم مقام السند لمن أثبت حقا لمصلحته " وفي المادة ٦١ منه على انه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي " مفاده ان اعتبار المحرر العرفي دليلا كاملا في الاثبات يختلف عن اعتباره ذا حجية مطلقة ، فمناط اعتبار المحرر دليلا كاملا بما تضمنه من اقرارات هو ان يكون موقعا عليه ممن اصدره ، وحينئذ يغنى من كانت الاقرارات لصالحه عن تقديم دليل آخر يؤيدها ، ويلقى عبء اثبات عكسها على من وقع المحرر . اما مناط اعتبار هذا الدليل الكامل ذا حجية مطلقة - أي مانعه اصلا من اثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابه - هو ان يكون قد تم تسليمه برضاء من اصدره إلى المستفيد منه ، اما اذا كان المحرر مازال في حوزة من اصدره أو انتقل بغير رضاه إلى المتمسك به فانه يظل في حكم الورقة المنزلية ، ولما كان الأصل في الدفاتر غير التجارية وسائر الأوراق المنزلية ، ان صدرها بخط أو توقيع صاحبها لا يجعل منها دليلا ضده ، وان جاز اعتبارها قرينة ، لا تقوم بذاتها ، بل تضم إلى غيرها في الاحوال التي تقبل الاثبات بالقرائن ، الا انه في الحالتين الاستثنائيتين الواردتين في المادة ١٨ المشار إليها تكون الورقة المنزلية دليلا كاملا ضد من اصدرها ، كافيا بذاته لاثبات ما تضمنته من اقرارات الا ان حجيته في الاثبات ليست مطلقة ، وبالتالي يحق لمن صدرت منه الورقة ، وخلفائه اثبات عكس ما جاء بها بكافة طرق

الاثبات ، كأن يثبت ان ما دون بها صدر عن خطأ أو تلاه من الوقائع ما غير أو عدل مضمونه ، أو انه كان مجرد اعداد مسبق لمشروع تعامل لم يتم ، لما كان ذلك وكان الطاعن يقرر ان المحرر سند دعواه الوحيد ، ظل في حوزة من اصدره - وهو مورث المطعون ضدها - حتى وفاته ، وأن الطاعن تحصل عليه بعد ذلك من غير ورثته ، وإنما من شخص آخر عثر عليه بين أوراق المورث ، فمن ثم يكون المحرر مجرد ورقة منزلية يجوز للمطعون ضدهم اثبات عكس ما جاء بها بكافة الطرق وبالتالي فان الحكم المطعون اذ قبل اثبات ذلك بالقرائن يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث ان حاصل باقى اسباب الطعن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اخذ بدفاع المطعون ضدهم من ان الاقرار الذى حرره مورثهم صوري صورية مطلقة ، مبعثها انه كان من كبار الموسرين فخشى من اجراءات الحراسة الادارية التى كانت سائدة في سنى الستينات ، فاراد توقى الاستيلاء على ما بخزانته من اموال وذلك بنسبتها سوريا إلى ابن اخته - الطاعن - وذلك على سند من القول بأن الطاعن لم يورد سببا معقولا لايداعه المبلغ محل النزاع لدى خاله الذى لم يكن في حاجة إليه بدلا من استغلاله أو ايداعه احد البنوك وتركه ذلك المبلغ نحو عشر سنوات خلال حياة خاله ثم تراخيه سنتين بعد وفاته دون المطالبة به ، ووجود تأشيرات بورقة الاقرار تفيد انتقاص ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه من قيمة الوديعة ، دون ان يذكر الطاعن انه استرد شيئا منها ، واذ كان الطاعن قد علل ايداعه المبلغ المذكور لدى خاله - مورث المطعون ضدهم - بأنه اراد بذلك اشعاره بالبنوه التى حرم منها وتكريمه جزاءً على أنه هو الذى رباه وتكفل به واغدق عليه إلى أن غدا طبييا مشهورا ، كما أنه علل تراخيه في المطالبة القضائية بذلك المبلغ بعد وفاة خاله بأن المطعون ضدهم انكروا عليه ادعاه ، ولم يكن بيده وقتئذ سند الوديعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد قام على استدلال فاسد، معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والاخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها على استقلال ، وحسبها فى ذلك ان تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاها برفض دعوى الطاعن على ما خلاص إليه من صورة المحرر الذى كتبه مورث المطعون ضدهم واحتفظ به لنفسه مستدلا على ذلك من عدة قرائن سائغة متساندة تكفى لحمله ، فان النعى بهذه الاسباب لا يعدوان يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
ابراهيم زغو ، نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيقي ، معدوح السعيد و ابراهيم بركات .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ القضائية

صورية " الصورية المطلقة " . دعوى " دعوى عدم نفاذ التصرف " .
الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة الى الادعاء بصوريته . على ذلك .

- المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يقبل من الدائن الادعاء بصورية تصرف مدينه صورية مطلقة بعد أن يكون قد طعن عليه بعدم نفاذه في حقه لحصوله بطريق الغش والتواطؤ ، لأن مثل هذا الطعن فيه معنى الاقرار بجدية التصرف ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له بما لا يتفق مع الادعاء بصوريته صورية مطلقة التي انما تعنى عدم قيامه أصلاً في نية المتعاقدين فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى اوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذين الطعنين - تتحصل في ان المطعون ضدها الثانية في الطعن رقم ٢٤٨٠ س ٥٢ ق وهي الطاعنة في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق اقامت الدعوى رقم ٣٦٧٧ سنة ١٩٧٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد مورث الطاعن الاول ومورث -

الطاعن الثانى والطاعنة الثالثة فى الطعن الاول وهم المطعون ضدهم من الثانى الى الخامس فى الطعن الثانى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٢/١١/٢٩ المتضمن بيعهم اليها كامل ارض وبناء العقار المبين بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٣٠٠٠ ج وقالت فى بيانها ان البائعين لم يقوا بما تعهدوا به من التوقيع على العقد النهائى الصالح للشهر ٠ وطلبت المطعون ضدها الاولى فى الطعنين التدخل فى الدعوى والحكم برفضها تأسيسا على انها اشترت ذات المبيع من نفس البائعين بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٩ اقامت بشأته الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية للحكم بصحته ونفاذه - وان العقد محل الدعوى رقم ٣٦٧٧ سنة ١٩٧٣ المشار اليها قد ابرم لصالح المشتريين فيه بطريق التواطؤ وسوء النية بقصد الاضرار بها ومن ثم فهو غير نافذ فى حقها ثم تمسكت بعد ذلك بصوريته صوريه مطلقه وبعد ان ضمت المحكمة الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٩ فى موضوع الدعوى رقم ٣٦٧٧ سنة ١٩٧٣ بقبول تدخل المطعون ضدها الاولى فى الطعنين خصما فى الدعوى ، ويرفض طلبات المطعون ضدها الثانية فى الطعن رقم ٢٤٨٠ س ٥٢ ق الطاعنة فى الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق وفى الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٤ للمطعون ضدها الاولى بطلباتها بصحة ونفاذ عقدها المؤرخ - ١٩٦٤/١٢/٢٩ . استأنفت الطاعنة فى الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٧٤ س ٣١ ق (مدنى) كما استأنفته الطاعنون فى الطعن رقم ٢٤٨٠ س ٥٢ ق لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٤٨٤ س ٣١ ق (مدنى) وكذلك استأنفته المطعون ضدهما الثالث والخامس فى الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق بالاستئناف رقم ٢٠٢ س ٣٦ ق (مدنى) وبعد ضم هذه الاستئنافات حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٧ بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٤ بالنسبة لحصة المتوفى ورفض الدعوى بالنسبة لورثته وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن البائعون فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٤٨٠ س ٥٢ ق كما طعن ايضا فيه بهذا الطريق من المطعون ضدها الثانية وقيد طعنهما برقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق ، وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي في الطعنين بتقضى الحكم المطعون فيه . واذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشوره رأّت تحديد جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم ثاني الطعنين الى اولهما ليصدر فيهما حكم واحد كما التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون في الطعن رقم ٢٤٨٠ س ٥٢ ق والطاعنه في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولون ان المطعون ضدها الاولى في كلا الطعنين قررت في مذكرتها المقدمه الى محكمة الدرجة الاولى بجلسته ١٣/٤/١٩٧٤ ان عقد الطاعنه في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق غير نافذ في حقها لبرامه بطريق الغش بقصد الاضرار بها ثم عادت بعد ذلك وادعت بصوريته صوريه مطلقه مع ان التمسك بهذه الصوريه يجب ان يسبق غيره من اوجه الدفاع ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه اذ قبل من المطعون ضدها الاولى رغم هذا تمسكها بصوريه عقد الطاعنه في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق وقضى برفض دعواها على اساس قيامها ولم يعتد الحكم المطعون فيه بالدفاع المبدى في هذا الشأن فلم يقسطه حقه فأنه يكون مع خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لايقبل من الدائن الادعاء بصوريه تصرف مدينه صوريه مطلقه بعد ان يكون قد طعن عليه بعدم نفاذه في حقه لحصوله بطريق الغش والتواطؤ ، لان مثل هذا الطعن فيه معنى الاقرار بجديده التصرف ومن قيام الرغبه في احداث آثار قانونية له بما لا يتفق مع الادعاء بصوريته صوريه مطلقه التي انما تعنى عدم قيامه اصلا في نيه المتعاقدين فيه . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق - ان المطعون ضدها الاولى قد استهلكت دفاعها في الخصومة امام محكمة الدرجة الاولى بالطعن بصوريه عقد الطاعنه في الطعن رقم ٢٤٨١ س ٥٢ ق بطريق التواطؤ والغش بين البائعين اليها وبينها رغبه منهم في الاضرار بها وتمسكت بالتالي بعدم نفاذه في حقها وسأقت على ذلك في مذكرتها عده قرائن للتدليل على هذا التواطؤ بما يكشف عن اقرارها بجديده التصرف المقرون بالدفع بعدم

نفاذه فى حقها ، فان هذا المسلك منها مانع بعد ذلك من ان تدفع بصورية هذا التصرف
صوريه مطلقه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه قد
خالف هذا النظر وقبل دفع المطعون ضدها الاولى بصوريه عقد الطاعنه المشار اليه
صوريه مطلقه وقضى برفض دعواها بصحته ونفاذه على اساس قيام هذه الصوريه بعد
ان كان قد سبق للمطعون ضدها المذكوره الطعن عليه بالتواطؤ ، كما وان الحكم المطعون
فيه قد اغفل دفاع الطاعنين فى هذا الشأن فإنه يكون مع خطئه فى تطبيق القانون قد
شابه القصور بما يوجب نقضه دون حاجه الى بحث باقى اسباب الطعن .

=====

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د. رفعت عبد المجيد و السيد السنياطي .

(٦٨)

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى " الطلبات في الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم " . اثبات .
محكمة الموضوع .

حظر تداول اقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . اثره . عدم التزام المحكمة باجابة طلب ضمها أو الرد عليه .

(٢) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " . اثبات " القرائن القضائية " .
سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والاخذ بما تطمئن اليه من الادلة . حسبها بيان الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها بما يكفي لحمل قضاؤها .

(٣) حكم " تسبيب الحكم " " التناقض " .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته .

١ - مفاد نص المادة ١٣ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ أن الاقرارات المنصوص عليها فيه والشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع وما يجرى في شأنها من فحص وتحقيق تعتبر من الاسرار فلا يجوز بالتالي تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع في هذا القانون ، ومن ثم فانه لا على الحكم المطعون فيه ان هو لم يستجب لطلب الطاعن في هذا الخصوص أو يرد عليه .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى

والأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة المقدمة لها وأطراح ماعداه دون أن تكون ملزماً بالتحديث في حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم استدلالاً على دعواهم مادامت قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلاً عليها بما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها قضاؤها .

٣ - التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تتماهى فيه الأسباب وتعارض بعضها بعضاً بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٦٠ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى شبين الكوم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٧/٦/١٦ المتضمن بيع المطعون ضدها الأولى له - أطيانا زراعية مساحتها ٣ ٨ المبينه بالصحيفة لقاء ثمن قدره ١٦٥٠ ^{س ط} تأسيساً على امتناعها عن التوقيع على العقد النهائى رغم وفائه بالثمن . طلب المطعون ضده الأخير قبول تدخله فى الدعوى ابتغاء رفضها على سند من كونه مالكا لتلك الاطيان بموجب عقد بيع صادر له من نفس البائع ومسجل برقم ٢٠٥٠ سنة ١٩٧٨ شبين الكوم بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ - اضاف الطاعن الى طلباته فى الدعوى طلب الحكم بصوريه هذا العقد صوريه مطلقه - حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضده الأخير وبإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن صوريه عقد البيع المشار اليه وبعد سماع اقوال شاهديه حكمت برفض الدعوى - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠١ سنة ١٣ ق طنطا " مأمورية شبين الكوم " . وبجلسة ١٩٨٢/١/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة

مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الاول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول انه طلب من محكمة الاستئناف ضم أوراق الشكوى المقدمه لإدارة الكسب غير المشروع ضد المطعون عليه الاخير والتي تضمنت اقراره والمطعون عليها الاولى بصوريه عقد البيع المبرم بينهما إلا أن الحكم اغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان مفاد نص المادة ١٧ من القانون ٦٢ سنة ١٩٧٥ ان الاقرارات المنصوص عليها فيه والشكاوى التى تقدم فى كسب غير مشروع وما يجرى فى شأنها من فحص وتحقيق تعتبر من الاسرار فلا يجوز بالتالى تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التى حددها المشرع فى هذا القانون ، ومن ثم فانه لا على الحكم المطعون فيه ان هو لم يستجب لطلب الطاعن فى هذا الخصوص أو يرد عليه ويكون النعى على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بباقي اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والتناقض وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه أورد بصحيفه الاستئناف من الشواهد مايدل على عدم قدره المالىه للمطعون ضده الاخير على دفع الثمن المسمى فى عقد البيع المسجل المبرم بينه ووالدته المطعون ضدها الاولى مما ساقه كقرائن على صورية العقد الا أن الحكم لم يعن بالاطلاع على هذه القرائن ومناقشه دلالتها فى هذا الخصوص مما يعيبه بالقصور ، هذا الى انه بعد أن أورد بمذوناته أن شاهديه أيداه فى ادعائه بصوريه عقد البيع المذكور انتهى الى تأييد الحكم المستأنف لاسبابه رغم ما تضمنته من أهدار اقوال هذين الشاهدين بمقولة انهما لم يقطعا بصورية ذلك العقد مما يعيب الحكم كذلك بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع السلطة التامه فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والاخذ بما تطمئن اليه من

الأدلة المقدمة لها وإطراح ماعداه دون أن تكون ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينه من القرائن غير القانونية الى يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم مادامت قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها عليها بما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى اليها قضاؤها ، وإن التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تتماشى به الأسباب وتعارض بعضها بعضا بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في خصوص الادعاء بصوريه عقد البيع المسجل الصادر من المطعون ضدها الاولى للمطعون ضده الاخير على قوله " ولا يؤثر في هذا القول ما ذكره المدعى من أن عقد البيع المسجل ٣٠٥٠ سنة ١٩٧٨ هو عقد صوري صوريه مطلقه والمؤيد بأقوال شاهده ذلك أن المحكمة لا تطمئن الى شهادتهما فقد قررا أن هذا العقد غير صحيح ثم عادا فقررا انهما لا يعرفان شيئا عنه فلم يقطعا بصوريه العقد المسجل صوريه مطلقه ولم يتحققا من هذا القول " وكان هذا الذي أورده الحكم استدلالا سائغا مما له أصله الثابت في الأوراق ويؤدي الى ما انتهى اليه من نفي الادعاء بصوريه العقد سالف البيان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيده لأسبابه لا يكون قد تناقض مع ما أورده بمدناوته من تأييد شاهدهى الطاعن له في الادعاء بصوريه العقد مادام قد استخلص من عدولهما عن ذلك الى القول بعدم علمهما شيئا عنه أن شهادتهما غير قاطعه في اثبات صوريته ، ولا على الحكم بعد ذلك أن هو لم يرد استقلالا على ما ساقه الطاعن من قرائن على الصوريه لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأورد دليله عليها الرد الضمنى المسقط لكل قول أو حجة تخالفها ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير اساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد هانى محمد مصطفى .

(٦٩)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ القضائية " أحوال شخصية "

أحوال شخصية " التطلاق للضرر " . حكم " بطلان الحكم " .
ذكورة الحكم ، شرط لولايتهم ، علة ذلك ، بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره .
بطلان التقرير المقدم منهم . استناد الحكم الى هذا التقرير ، مؤداه . بطلان الحكم .

لما كانت قواعد التحكيم الواردة فى المواد من ٧ الى ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - سواء قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أو بعد هذا التعديل - قد أخذت من مذهب الامام مالك فانه يجب الرجوع الى هذا المذهب فى بيان الشروط الواجب توافرها فى الحكم فيما لم يرد به نص صريح فى المواد المشار اليها ، واذ كان هذا المذهب يشترط الذكورة فى الحكم على اعتبار أن طريقهم هو الحكم وليس الشهادة أو الوكالة فيتعين الالتزام بهذا الشرط وان لم يرد له نص صريح فى المادة السابعة بعد تعديلها بالقرار بقانون المشار اليه . لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تلتزم بهذا الشرط فيمن بعثتهم حكاما فى الدعوى بان كان من بينهم امرأة مما يبطل التقرير المقدم من هؤلاء الحكم فان الحكم المطعون فيه اذ اتخذ من هذا التقرير سنداً لقضائه بالتفريق يكون بدوره باطلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
تتوصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال
شخصية الاسكندرية ضد الطاعن بطلب الحكم بتطليقها عليه طلاقه بائنه ، وقالت بيانا
لدعواها انها زوجته بصحيح العقد واذ دأب على سبها مما تضررت منه واستحال معه
نوام العشرة بين امثالهما فقد أقامت الدعوى . كما اقامت ضده الدعوى رقم ٦٠١ لسنة
١٩٧٩ كلى أحوال شخصية الاسكندرية للحكم بعدم الاعتراف باعلان دعوتها لطاعته
المؤرخ ١٩٧٩/٩/١٨ وتطليقها عليه تأسيسا على عدم شرعية المسكن المبين فى ذلك
الاعلان وتضررها من اعتدائه عليها بالقول . وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى الاولى الى
الثانية واتخذت إجراءات التحكيم حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٩ فى الدعوى الثانية
بقبول الاعتراض شكلا وفى الموضوع بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلاقه بائنه
وفى الدعوى الاولى بعد جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى
الثانية - استأنف الطاعن الحكم الصادر فى الدعوى الثانية بالاستئناف رقم ٩١ لسنة
٨٣ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم والحكم الابتدائى الصادر فى
الدعوى الاولى . أبدت النيابة العامة الرأى بنقض الحكم الاستئنافى المطعون فيه .
عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٤٧١
لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية الاسكندرية فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير
جائز طبقا للمادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطعن بالنسبة للحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٩١ لسنة ٨٣ ق
الاسكندرية استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه البطالان وفى بيان ذلك يقول أن
المحكمة بعثت فى مبدأ الامر حكيمين رجلين ثم بعثت معهما امرأة حكما ثالثا فى حين انه

لا يجوز شرعا تعيين المرأة حكما مما يبطل تقرير الحكام واذ أقام الحكم قضاءه على هذا التقرير فانه يكون معيبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك انه لما كانت قواعد التحكيم الواردة فى المواد من ٧ الى ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - سواء قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أو بعد هذا التعديل - قد أخذت من مذهب الامام مالك فانه يجب الرجوع الى هذا المذهب فى بيان الشروط الواجب توافرها فى الحكام فيما لم يرد به نص صريح فى المواد المشار اليها ، واذ كان هذا المذهب يشترط الذكوره فى الحكام على اعتبار ان طريقهم هو الحكم وليس الشهادة أو الوكالة فيتعين الالتزام بهذا الشرط وان لم يرد به نص صريح فى المادة السابعة بعد تعديلها بالقرار بقانون المشار اليه . لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تلتزم بهذا الشرط فيمن بعثتهم حكاما فى الدعوى بان كان من بينهم امرأة مما يبطل التقرير المقدم من هؤلاء الحكام فان الحكم المطعون فيه اذ إتخذ من هذا التقرير سندا لقضائه بالتفريق يكون بدوره باطلا مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى ما ينعاه الطاعن باسباب الطعن .

=====

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد العزيز فوده نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلادة واصف ، حسين علي حسين و عبد الحميد سليمان .

(٧٠)

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ القضائية

- ١ - دعوى " اعتبار الدعوى كأن لم تكن " . استئناف .
اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان الصحيفة في خلال ثلاثة شهور من تاريخ ايداعها .
م ٧٠ مرافعات المعدلة . جوازى للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا الى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الاستئناف م ٢٤٠ مرافعات .
- ٢ - اثبات . نظام هام . نقض .
قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
- ٣ - ايجار " ايجار الاماكن " الأولوية فى شغل مكان بالنسبة للموظفين .
العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر فى ذات جهة العمل . له الأولوية على غيره فى استئجار مسكن الاخير . طولوه محل العامل الآخر فى عمله . المادة الرابعة ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المقابلة للمادة السابعة ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
- ٤ - حكم " تسبيب الحكم " . التناقض المفسد .
التناقض المفسد الذى يعيب الحكم ويفسده . ماهيته .
- ٥ - اثبات . محكمة الموضوع .
تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه ، ألا تخرج بها الى ما لا يؤدى اليه مدلولها . اقامة قضاها على أسباب سائفة .

١ - مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي تسرى حكمها على الاستئناف اعمالا للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات أن المشرع بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعا الى فعل المدعى ، والا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الأمر فى توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به اذا رأت فى حدود سلطتها الموضوعية ان هناك عذرا للمدعى أدى به الى عدم احترامه للميعاد .

٢ - قواعد الاثبات - ومن بينها الاستجواب - ليست من النظام العام فاذا سكت من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلا منه ، وليس له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجب التطبيق على الدعوى - المقابل للمادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع أراد تمكين العامل المنقول الى بلد الحلول محل العامل الذى نقل بدلا منه سواء فى عمله أو فى مسكنه وذلك تحقيقا للصالح العام وقد أفصح المشرع عن قصده هذا منذ صدور المرسوم بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ الذى جاء بتقرير اللجنة المشكلة لوضعه بأنه روعى فيه أن يتضمن نصا يعطى الاولوية فى المسكن الذى يخلو بنقل موظف " للموظف الذى يحل محله " والتزم هذا النظر أيضا عند صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى مادته السابعة .

٤ - التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو الذى يقع فى الاسباب بحيث لا يفهم معه على أى اساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق .

٥ - تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع فتقضى بما يرتاح اليه وجدانها ولها أن تأخذ بمعنى الشهادة

دون معنى آخر طالما انها أقامت قضاها على أسباب سائفة لها أصلها الثابت بالاوراق وتؤدي الى ما أنتهت إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦١٠٢ لسنة ١٩٧٥ مدنى شمال
القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإخلائهما من عين
النزاع وتسليمها له وقال بيانا لها أن المطعون ضده الثانى استأجر منه شقة النزاع
بعقد مؤرخ ١/٦/١٩٦٣ ولكنه تنازل عنها للطاعن بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ بدون إذن
كتابى صريح منه ، وأنه دخل الشقة عنوه . دفع الطاعن بأن شغله للعين تم وفقا للمادة
الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إذ أنه كان يعمل برئاسة الجمهورية بالاسكندرية
ثم نقل الى القاهرة فتكون له الأولوية على غيره فى شغل عين النزاع المؤجرة لزميله
المطعون ضده الثانى الذى نقل بدوره الى الاسكندرية بذات جهة العمل وأنه أخطر وكيل
المالك بذلك على النحو الوارد بالمحضر رقم ٥٩١٨ سنة ١٩٧٥ ادارى الزيتون . قضت
محكمة الدرجة الاولى باحالة الدعوى للتحقيق ثم استجواب الخصوم وعادت وحكمت
برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨١٩ س
٩٥ القاهرة . دفع الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . قضت محكمة الاستئناف
برفض الدفع وباستجواب الخصوم بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٩ قضت بالغاء الحكم المستأنف
وبإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثانى من عين النزاع وتسليمها للمطعون ضده الأول .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت

أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن المطعون ضده الأول أودع صحيفة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٨/٧/٩ ولم تعلن الابتاريخ ١٩٧٨/١١/١ وكان ذلك بفعل من جانب المطعون ضده الأول إذ أعلنه في غير شقة النزاع قاصدا من ذلك ألا يصل الاعلان اليه في موعده إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا الى أن المحكمة لا ترى موجبا لتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات بون أن يورد اسبابا كافية لقضائه الأمر الذي يجعله مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالا للمادة ٢٤٠ مرافعات - أن المشرع بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعا الى فعل المدعى ، والا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه جعل الأمر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلها - رغم توافر الشرطين عدم الحكم به ، إذ رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن هناك عذرا للمدعى أدى به الى عدم احترامه للميعاد . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استعملت سلطتها التقديرية وانتهت الى رفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فلا يجوز الطعن على حكمها لإستعمالها الرخصة المخولة بتلك المادة ومن ثم يكون النعى في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن حكم الاستجواب الذي أصدرته محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٩/٥/١٣ لم يفصح عن الوقائع التي يدور حولها مخالفا بذلك المادة الثانية من قانون الاثبات التي أوجبت أن تكون الوقائع المراد اثباتها

محدده ، كما أن الحكم المذكور لم ينفذ الا بالنسبة للطاعن فقط رغم النص فيه على استجواب الخصوم جميعا مما يعد عدولا عنه بالنسبة للمطعون ضدهما وهو ما يخالف المادة التاسعة من قانون الاثبات التي أوجبت بيان أسباب العدول عن إجراءات الاثبات بمحضر الجلسة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في الإجراءات وفي تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قواعد الاثبات - ومن بينها الاستجواب - ليست من النظام العام فإذا سكت من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلا منه وليس له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحد بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بما أثاره في هذا النعى فإنه لذلك يكون سببا جديدا ليس له أن يثيره لأول مرة أمام هذه المحكمة وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد التزم التكييف الصحيح للدعوى وطبق عليها المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الا أنه في تفسيره للنص المذكور أضاف اليه شرطا لم يرد فيه وهو أن حق العامل المنقول الى بلد في شغل مسكن عامل آخر منقول منها لا يثبت الا اذا كان يحل محل العامل الآخر في عمله وهو ما لم يتجه اليه قصد المشرع حتى عندما اشترط في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن يكون العاملان المنقولان من جهة عمل واحدة وبذلك يكون الحكم قد فسر النص بما يتضمن تعديله فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - المقابل للمادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن " للعامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي يشغله هذا العامل يدل على ان المشرع اراد تمكين العامل المنقول الى بلد الحلول محل العامل الذي نقل هو بدلا منه سواء في

عمله أو في مسكنه وذلك تحقيقا للصالح العام . وقد أفصح المشرع عن قصده هذا منذ صدور المرسوم بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ الذى جاء بتقرير اللجنة المشكلة لوضعه بأنه روى فيه أن يتضمن نصا " يعطى الأولوية فى المسكن الذى يخلو بنقل موظف للموظف الذى يحل محله " والتزم هذا النظر أيضا عند صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ إذ جاء بالتقرير الأول للجنة التشريعية بمجلس النواب أن المادة التاسعة منه " منحت الموظف حق الأولوية فى استئجار المسكن الذى كان يشغله الموظف المنقول بدله بشروط معينه " ويصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تأكد ذلك بتضمنين نص المادة الرابعة منه عبارة صريحة تدل على وجوب أن يكون العامل المنقول قد حل محل العامل الآخر فى عمله . وأخذ بذلك أيضا القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عندما نصت المادة السابعة منه صراحة على أن للعامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر فى ذات جهة العمل حق الأولوية فى استئجار المسكن الذى كان يشغله بديله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع القصور فى التسبيب والتناقض وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه كان يكفى الحكم المطعون فيه أن - يستند فى قضائه الى عدم توافر شروطه انطباق المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الا أنه اخذ يتلمس اسبابا أخرى لتبرير قضائه بأن ناقش شهود الطاعن وتناقض مسلك هذا الأخير وما قاله ، ويناقض مسلك وكيل المطعون ضده الأول بأسباب زائدة ومتناقض بقوله " انه لو كان وكيل المالك قد وافق على البدل وقبض مقابل ذلك خمسين جنيها كما قرر الطاعن لحرر له عقد ايجار جديد عن شقة النزاع أو لأقر التبادل كتابه على نسخة العقد الخاصة بالمستأنف عليه الأول ولما تعرض له فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، فإن ما ذهب اليه الحكم فى هذا الصدد ينطوى على اضطراب يصل به الى التناقض والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن

التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو الذى يقع فى الاسباب بحيث لا يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق ، كما أن من المقرر كذلك أن - تقدير أقوال الشهود والقرائن واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع فتقضى بما يرتاح اليه وجدانها ولها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى أخر طالما أنها أقامت قضاها على أسباب سائغة ، لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدى الى ما أنتهت اليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه قد خلص الى أن المطعون ضده الأول أو وكيله لم يوافقا على حلول الطاعن محل المطعون ضده الثانى فى عين النزاع اعتمادا على الاسباب السائغة التى أوردها ومن ثم فإن ايراد الحكم لهذه الاسباب بصدد عدم موافقة المطعون ضده الأول أو وكيله على الحلول المشار اليه بعد أن انتهى الى عدم توافر شروط تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن التنازل على النحو الذى سلف بيانه ، كان أمرا لازما ذلك ان موافقة المؤجر على عملية الحلول المذكورة وتكفى وحدها لاعتبار شغل الطاعن لعين النزاع مشروعا حتى مع عدم توافر شروط انطباق المادة سائلة الذكر ، ومن ثم فلا يكون هناك ثمة تناقض بين هذه الاسباب والاسباب التى ساقها الحكم المطعون فيه بخصوص عدم انطباق حكم المادة الرابعة سائلة الذكر وبذلك يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يوسف ابوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود نبيل البناوى ، احمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(٧١)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ قضائية

(١) بيع " التزامات المشتري " . فوائد .

استحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . استحقاق الفوائد بغير حاجة الى وجود اتفاق عليها . عدم الاعفاء منها الا باتفاق أو عرف .

(٢) دستور " المحكمة الدستورية العليا " . قانون " عدم دستورية القوانين واللوائح " فوائد .

المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . اذا تراعى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ١٩٧٩/٤٨ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .

١- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان للبائع - وعلى ما جرى به نص المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - الفوائد عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلا لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وأن هذه الفوائد تجب بغير حاجة الى وجود اتفاق عليها ولا يعفى المشتري منها الا اذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الاعفاء .

٢ - يدل نص المادتين ١/١٧٥ من الدستور الدائم ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين فلا يكون لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص في القانون لم يقض بعدم دستوريته ، وانما اذا تراءى لها ذلك في دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، لما كان ذلك؛ وكان دفاع الطاعن لدى محكمة الاستئناف قد قام على ايداع المطعون ضدهم لباقي الثمن وحده دون الفوائد لا يكفي لتوقي الفسخ ، فان الحكم المطعون فيه اذا رفض هذا الدفاع على سند من مجرد القول بعدم دستورية النص على الفوائد ، وبعدم استحقاق البائع لفوائد باقى الثمن لعدم سبق الاتفاق على استحقاقها مغفلا بذلك حكم المادة ٤٥٨ من القانون المدنى واعتبر هذا الايداع مبرئاً للذمة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ٢٨٤٤ لسنة ١٩٧٤ م . ك المنصورة على الطاعن طالبن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٠/٩/٧ المتضمن بيع الطاعن للمطعون ضدها الاولى ومورث باقى المطعون ضدهم عشرين فدانا شائعة فى ٢٣ اطيانا زراعية مبينة بالعقد مقابل ثمن مقداره - ٦٤٠٠ جنيه ، كما اقام الطاعن الدعوى رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٧٦ م . ك المنصورة على المطعون ضدهم طالبا الحكم بفسخ عقد البيع سالف الذكر على سند من تحقق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي

الثلث ، وبعد ان ضمت المحكمة الدعوى الثانية للدولى قضت بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١ بصحة العقد و برفض طلب فسخه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٩٩ سنة ٣١ ق طالبا الغاء والحكم له بطلباته ، بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣ قضت المحكمة بالتأييد ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض واودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت - جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن فى الوجهين الثالث والرابع من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الموضوع بأن الايداع الذى اجراه المطعون ضدهم غير مبرر للذمة اذ لم يشمل فوائد باقى الثمن الذى يستحقه بمجرد استلامهم المبيع دون حاجة الى - اتفاق خاص وفق ما جرى به نص المادة ١/٤٥٨ من القانون المدنى ، واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع على سند من عدم احقية الطاعن للفوائد لعدم الاتفاق عليها فضلا عن مخالفة النص عليها للدستور ورتب على ذلك كفاية ايداع - الثمن وحده وقضاءه برفض طلب الفسخ يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان للبائع - وعلى ما جرى به نص المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - الفوائد عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذه المبيع قابلا لانتاج ثمرات أو إيرادات اخرى وان هذه الفوائد تجب بغير حاجة الى وجود اتفاق عليها ولا يعفى المشتري منها الا اذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الاعفاء وكان النص فى المادة ١/١٧٥ من الدستور الدائم على ان " تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح " وفى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى :

أ - اذا تراعى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى اثناء نظر

أحدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية " يدل على ان المحكمة الدستورية العليا هى الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين فلا يكون لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص فى القانون لم يقض بعدم دستوريته ، وانما اذا تراعى لها ذلك فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وأحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية .

لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن لدى محكمة الاستئناف قد قام على ان ايداع المطعون ضدهم لباقي الثمن وحده دون الفوائد لا يكفى لتوقى الفسخ ، فان الحكم المطعون فيه اذ رفض هذا الدفاع على سند من مجرد القول بعدم دستورية النص على الفوائد وبعدم استحقاق البائع لفوائدها بقي الثمن لعدم سبق الاتفاق على استحقاقها مغفلا بذلك حكم المادة ٤٥٨ من القانون المدنى واعتبر هذا الايداع مبرئاً للذمة ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب الفسخ يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .



جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، احمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(٧٢)

الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥ قضائية

بيع " التزام البائع بالضمان " . التزام " تنفيذ الالتزام " .
التنفيذ العيني والتنفيذ بمقابل " تأمينات عينية " الرهن الرسمى .
الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن
رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يقم بقضاء الدين المضمون
بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع ازالة التعرض أو
التعويض بمقابل ان امتنع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن
يؤدى له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .

الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل هذا العقار
برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه ، لا يتيح لهذا المشتري الذى لم يقم
بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى
مطالبة البائع ازالة التعرض بتحرير العقار المبيع من الرهن فان امتنع البائع عن
التنفيذ أو استحال عليه ذلك لم يكن لهذا المشتري سوى التعويض بمقابل وفى
الحالين لا يكون له ان يطلب الزام البائع بأن يؤدى له هو الدين المضمون بالرهن
لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطالب البائعين
بدعواه الماثلة سوى بالزامهم بأن يدفعوا متضامنين له قيمة دين البنك الدائن
المرتهن ليؤديه هو له فان دعواه فى هذا الخصوص تكون غير مقبولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى ان الطاعن وآخرين اقاموا على البنك العقارى المصرى - المطعون ضده الاخير
وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٦٤٢٢ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال القاهرة طالبين
الحكم بالزام البنك بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات وبالزام الباقيين بان يدفعوا
متضامنين لهم قيمة دين البنك حسبما يسفر عنه الحساب ليقوموا بالوفاء به وتطهير
العين وقال الطاعن بيانها لها انه بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٧/١/٢٢ باع
مورث المطعون ضدهم الاربعة الاول المرحوم للمطعون ضدهم من الخامس حتى السابع

س ط ف
الارض الزراعية المبينة به ومساحتها ٦ ٢ ٣٤٥ بثمان مقداره ٥٠٠ ر ٨٢٢٨٥ ج ثم
باع هؤلاء المشترون الى الطاعن وباقى المدعين بعضا من هذه الارض خص الطاعن
س ط ف
منها مساحة ٨ ٧ ٣٠ واذا علموا ان البائع قد رهن بعد ذلك الارض المبيعة الى
البنك المطعون ضده الاخير رهنا رسميا وارادوا ازالة هذا التعرض فقد اقاموا دعواهم
ليحكم لهم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥ قضت المحكمة برفض الدعوى .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٤٥ لسنة ٩٧ ق لدى محكمة
استئناف القاهرة طالبا الغاء والحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٦ قضت المحكمة
بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . اودعت النيابة مذكرة ابدت فيها
الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة - فحددت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان عقد شرائه غير المسجل للارض موضوع
الدعوى يرتب كافة آثاره - فيما عدا نقل الملكية - ومنها كونه خلفا خاصا للبائعين له

يحق له مطالبتهم - بالدعوى المباشرة - ورثة البائع لهم - بالدعوى غير المباشرة - بدين البنك المطعون ضده الاخير ليوفى هو له به لكن الحكم المطعون فيه رفض دعواه على سند من بطلان عقده بالشرط المانع من التصرف الوراد بعقد بيع البائع للبائعين له - رغم تنازل هذا البائع عن الشرط حين اجاز للمشتريين فيه ادخال مشتريين آخرين معهم الى ما قبل العقد النهائى وحين ارسل له خطاب البنك المذكور بالمطالبة بالوفاء بالدين - وايد الحكم الابتدائى الذى قضى بعدم قبول دعواه لانتفاء صفته كمالك بعدم تسجيل عقده مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحصيل هذا العقار برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه لا يتيح لهذا المشتري الذى لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد - استبقاء المبيع واختار التعويض العينى سوى مطالبة البائع ازالة التعرض بتحرير العقار المبيع من الرهن فان امتنع البائع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك لم يكن لهذا المشتري سوى التعويض بمقابل وفى الحالين لا يكون له ان يطلب الزام -البائع بأن يؤدى له هو الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطالب البائعين بدعواه الماثلة سوى بالزامهم بأن يدفعوا متضامنين له قيمة دين البنك الدائن المرتهن ليؤديه هو له فان دعواه فى هذا الخصوص تكون غير مقبولة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب فانه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة ويكون النعى عليه بسببى الطعن - ايا كان وجه الرأى فيهما - غير منتج .



جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سعيد احمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(٧٣)

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤هـ قضائية

- ١ - نقض " الخصوم فى الطعن " .
الاختصام فى الطعن . شرطه .
- ٢ - عقد " اركان العقد " " الرضا " . بيع " البيع بالمزاد " .
العقد فى المزايدات . تمامه برسو المزاد . م ٩٩ مدنى . شروط المزاد . تضمنها أحكاما
خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
- ٣ - مسئولية " المسئولية العقدية " . تعريض " الشرط الجزائى " . إثبات
" عبء الاثبات " .
وجود الشرط الجزائى فى العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين اثبات عدم وقوعه .

- ١ - المناط فى توجيه الطعن الى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى
اختصامه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر تنازعا فيها أمام محكمة
الموضوع .
- ٢ - النص فى المادة ٩٩ من القانون المدنى على أن " لا يتم العقد فى
المزايدات إلا برسو المزاد " مفاده إن العقد فى المزايدات ينعقد كأصل عام
بإيجاب من المزايد هو العطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزاد يتم
برسو المزاد ، إلا أنه اذا تضمنت شروط المزاد أحكاما خاصة فى هذا الشأن فإن
هذه الأحكام هى التى يجب الرجوع اليها باعتبارها قانون المتعاقدين .

٣ - تنص الفقرة الأولى في المادة ٢٢٤ من القانون المدني على أن " لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا اذا أثبت المدين ان الدائن لم يلحقه أى ضرر " ووجود الشرط الجزائى فى العقد يفترض معه وقوع الضرر الا اذا أثبت المدين عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الاثبات من عاتق الدائن إلى عاتق المدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع -على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٢١٩٥ سنة ١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية طالبا الحكم بإلزامهما أن يدفعاه عشرة آلاف جنيه والقوائد القانونية . وقال فى بيان دعواه أنه بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢ اعلنت الطاعنة عن مزاد لبيع قطع أراضى للبناء مملوكة لمحافظة الاسكندرية فتقدم لدخول المزاد بعد سداد التأمين المطلوب وقدره عشرة آلاف جنيه ورسا عليه مزاد بيع القطعتين رقمى ٣ ، ٤ بلوك رقم ٢٨ واصبح عليه تكمله مقدم ثمنهما الى ٤٠٪ من قيمتهما خلال ٧٢ ساعة طبقا للبند الرابع من شروط المزاد إلا أن الطاعنة سكتت عن مطالبتة وتبين له وجود خلاف بينها وبين الجهة المالكة للأرض يستحيل معه عليها تنفيذ التزاماتها الناشئة عن المزاد مما يجعل عقده معها منفسخا ويخوله الحق فى استرداد التأمين ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . تقدمت الطاعنة بطلب عارض لإنهاء ارتباطها مع المطعون ضده الاول عن القطعتين المشار اليهما وصيرورة التأمين المدفوع عنهما من حقها لتخلفه عن الوفاء بباقى مقدم الثمن إعمالا للبند سالف الذكر من شروط المزاد . حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وإجابة الطاعنة إلى طلباتها العارضة . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٤ سنة ٣٩ قضائية الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة أن ترد الى

المطعون ضده الأول عشرة الاف جنيه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده الثانى بعدم قبول الطعن بالنسبة له ، وقدمت النيابة مذكرة رأّت فيها قبول الدفع ورفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشوره ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع المطعون ضده الثانى أنه لم ينازع الطاعنة فى طلباتها ولم يقض له بشئ قبلها ومن ثم فلا مصلحة لها فى اختصاصه فى الطعن .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن المناط فى توجيه الطعن الى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر تنازعا فيها امام محكمة الموضوع ، واذ كانت الطاعنة لم توجه أية طلبات الى المطعون ضده الثانى ولم ينازع هو فى طلباتها ولم يحكم له أو عليه بشئ فإن اختصاصه فى الطعن يكون غير مقبول . وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم جرى قضاؤه على ان العقد بينها والمطعون ضده انعقد بتمام الايجاب والقبول فيه الا أن الأخير لم يكمل مقدم الثمن وانصرفت إرادته الى فسخه فى حين ان العقد بينهما لم ينعقد طبقا لشروط المزاو لتخلف المطعون ضده عن تكمله مقدم الثمن وهو ماينفى اتجاه إرادته منذ البداية الى اتمام العقد مما يكون معه الحكم قد أخطأ فهم شروط المزاو وخالف القصد منها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ٩٩ من القانون المدنى على أن " لا يتم العقد فى المزايدات إلا بارسو المزاو " مفاده ان العقد فى المزايدات ينعقد كأصل عام بايجاب من المزايد هو العطاء الذى يتقدم به وقبول من الجهة صاحبة المزاو يتم بارسو المزاو ، الا أنه اذا تضمنت شروط المزاو أحكاما خاصة فى هذه الشأن فإن هذه الاحكام هى التى يجب الرجوع اليها باعتبارها قانون المتعاقدين . واذ كانت شروط المزاو التى جرى على اساسها التعاقد موضوع الدعوى تقضى فى البند ٣ أن يسدد المزايد خمسة الاف جنيه بصفة تأمين قبل جلسة المزاو وفى البند ٤ أن يسدد من يرسو عليه المزاو باقى مقدم الثمن بواقع ٤٠٪ من

قيمة الارض ويحسب مبلغ التأمين ضمن اجمالي الثمن وذلك خلال ٧٢ ساعة من جلسة المزاد والاعتبر منسحبا واصبح التأمين من حق الشركة وفي البند ١٥ على حق لجنة المزاد في قبول أو رفض نتيجة المزايدة دون ابداء الاسباب ، وكان مفاد هذه الشروط أن- انعقاد العقد يكون بايجاب من المزايد هو عطاؤه الذي يتقدم به طبقا للأصل العام بينما يتم القبول باستعمال لجنة المزاد حق الخيار المخول لها في البند ١٥ والموافقة على نتيجة المزايدة ، أما ماورد في البند ٤ من التزام الراسى عليه المزاد سداد باقى الثمن المحدد فيه خلال أجل معين فإن ذلك هو أحد الالتزامات المترتبة على قيام العقد فى ذمة من رسا عليه المزاد - لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان المطعون ضده رسا عليه مزاد بيع القطعتين رقمى ٤ ، ٣ بلوك رقم ٢٨ ، وكانت الطاعنة لا تجادل فى استعمال لجنة المزاد خيار الموافقة على هذا العطاء فان العقد بين الطرفين يكون قد انعقد بتمام الايجاب والقبول فيه واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم اعتبر التأمين المدفوع لدخول المزاد شرطا جزائيا وطبق عليه الاحكام الخاصة بذلك . حال أن البند ٤ من شروط المزاد يقضى باعتبار من رسا عليه المزاد منسحبا اذا لم يكمل مقدم الثمن الى الحد الوارد به خلال اجل معين وصيرورة التأمين من حق الشركة مما يكون هذا التأمين عربون عدول لمن رسا عليه المزاد لأن الطرفين لم يكونا قد تجاوزا مرحلة ابرام العقد ومن ثم يطبق فى شأنه حكم المادة ١٠٣ من القانون المدنى .

وحيث أن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان البند ٤ من شروط المزاد ينص على أن " يلتزم من يرسو عليه المزاد ان يسدد للشركة باقى مقدم الثمن حيث يستكمل المقدم الذى تحدد بواقع ٤٠٪ من اجمالى الثمن خلال ٧٢ ساعة من تاريخ الجلسة وتحسب قيمة التأمين ضمن اجمالى الثمن واذا لم يسدد من يرسو عليه المزاد استكمال المقدم فى الموعد المحدد اعتبر منسحبا واصبحت قيمة التأمين المدفوع

من حق الشركة دون معارضة ودون حاجة إلى اجراء قضائي وكان العقد بين الطرفين قد انعقد على ماسلف بيانه في الرد على السبب الأول واصبح الراسى عليه المزاى ملتزما بموجبه بسداد باقى مقدم الثمن خلال أجل معين ، وكان الشرط الجزائى طبقا للمادة ٢٢٣ من القانون المدنى هو ما يحدده المتعاقدان مقدما من تعويض عند امتناع المدين عن تنفيذ التزامه أو تأخره فى التنفيذ فإن النص فى البند ٤ سالف الذكر على صيرورة التأمين المدفوع لدخول المزاى من حق الشركة اذا تخلف الراسى عليه المزاى عن تنفيذ التزامه بسداد باقى الثمن خلال أجل معين يكون شرطا جزائيا . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم ذهب الى ان العقد فسخ بارادة الطرفين استنادا الى طلبها انتهاء ارتباطها مع المطعون ضده ، فى حين ان هذا الاخير هو الذى رغب فى عدم اتمام البيع وان القصد من طلبها كان تقرير حقها بحكم قضائى فى قيمة التأمين واعادة بيع الارض طبقا للبند ٤ من شروط المزاى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٢٤ من القانون المدنى تنص على أن " لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا اذا اثبت المدين ان الدائن لم يلحقه أى ضرر " وكان وجود الشرط الجزائى فى العقد يفترض معه وقوع الضرر الا اذا اثبت المدين عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الاثبات من عاتق الدائن الى عاتق المدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بإلزام الطاعنة ان ترد قيمة التأمين الى المطعون ضده على ما قرره من ان الطاعنة لم تذكر ان ضررا اصابها من جراء فسخ العقد وقد خلت أوراق الدعوى من الكشف عن أن ثمة ضرر اصابها ، وكانت الطاعنة لم تذهب الى تخطئة الحكم فى هذا الصدد فإن النعى على الحكم فيما ذهب اليه من ان العقد قد فسخ بارادة الطرفين أيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد العزيز فودة نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلادة واصف ، حسين على حسين وحمدي محمد على .

(٧٤)

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ قضائية

١ - محكمة الموضوع . خبرة . اثبات .

تقرير الخبير . عنصر من عناصر الاثبات فى الدعوى . استقلال محكمة الموضوع
بتقديره بلامعقب . شرطه .

٢ - ايجار " ايجار الاماكن " تحديد الأجرة .

احتساب كامل قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى الادوار
التي استوفى المالك البناء والارتفاع اليها طبقا للقانون وأضحى تقدير أجرتها حائزا لقوة
الامر المقضى . اقامة المالك دور جديد مجاوزا حدود الارتفاع المسموح به بترخيص أو بدونه .
أثره . عدم جواز احتسابه شئ من قيمة الارض فى تقدير أجرته . علة ذلك .

١ - تقرير الخبير ليس إلا عنصرا من عناصر الاثبات فى الدعوى يخضع

كغيره من الأدلة لتقدير محكمة الموضوع بدون معقب عليها من محكمة النقض ،
ولها ان تأخذ ببعضه وتطرح بعضه الآخر بل لها أن تطرحه كلية وتأخذ بما يطمئن
اليه وجدانها من أوراق الدعوى وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة .

٢ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ -

المنطبق على واقعة الدعوى - انه اذا سبق ان احتسب لصالح المالك كامل قيمة
الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى الادوار التي استوفى
البناء الارتفاع اليها طبقا لقوانين تنظيم المباني وأصبح تقدير أجرتها

نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، فان اقامته دورا جديدا بعد ذلك مجاوزا حدود الارتفاع المسموح بها سواء رخص به أو لم يرخص به ، لايجوز أن يدخل فى تقدير أجرته القانونية شئ من قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة تزيد عن الحد الاقصى المقرر فى الفقرة أ من المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأن تحديد قيمة استثمار الارض والمباني الواردة فى القانون سالف الذكر ولا تحته التنفيذية من النظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى ان الطاعنة اقامت الدعوى رقم ١٣٠٨ سنة ١٩٧٦ مدنى الجيزة الابتدائية
على المطعون ضدهما بطلب الحكم بتعديل قرار لجنة تحديد الايجارات رقم ٣٢ سنة
١٩٧٦ الجيزة المتضمن تحديد الأجرة الشهرية للدور الرابع بالعقار المبين بالصحيفة
بمبلغ ١٠٧٧٦ ر.ج. ، منها ١٠٠/٥ للشقة سكن المطعون ضده الأول - ٦٧٦ ر.ج. للشقة سكن
المطعون ضدها الثانية ، وذلك بالزيادة الى الحد المناسب ، نذبت المحكمة خبيرا ، وبعد
أن قدم تقريره حكمت محكمة الدرجة الاولى بتعديل قرار لجنة تحديد الايجارات وذلك
بجعل أجرة الشقة سكن المطعون ضده الاول ٢٨٥ ر.ج. شهريا بخلاف رسم النظافة ،
وبجعل أجرة الشقة سكن المطعون ضدها الثانية بمبلغ سبعة جنيهات شهريا بخلاف
رسم النظافة . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٦٩ سنة ٩٥ ق
القاهرة ، كما استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٧٤ سنة ٩٥ ق القاهرة .
وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة
تحديد الايجارات . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم اقام قضاءه على الاخذ بما ورد بتقرير اللجنة بشأن مساحة الارض بالرغم من ان الخبير المنتدب فى الدعوى قد انتهى فى تقريره الى أن مساحتها هى ١١٩ مترا مربعا بدلا من ١١٥ مترا مربعا كما ذهبت لجنة تقدير الايجارات مما يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، إذ من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تقرير الخبير ليس إلا عنصرا من عناصر الاثبات فى الدعوى يخضع كغيره من الادلة لتقدير محكمة الموضوع بدون معقب عليها من محكمة النقض ولها أن تأخذ ببعضه وتطرح بعضه الآخر بل لها أن تطرحه كله وتأخذ بما يطمئن اليه وجدا نها من اوراق الدعوى وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الاخذ بتقدير لجنة تقدير الايجارات على سند من قوله " وتلاحظ المحكمة ان الخبير قد سعر المتر من المباني بمبلغ ٢٠٠/١٦ فى حين قدرته المالكه فى صحيفة طعنها أمام محكمة أول درجة بمبلغ ١٥٠ جى اى انه قدر اكثر مما طلبته المالكه ، ورغم هذا الخلل فى أسس تقرير الخبير فإن محكمة أول درجة انتهت الى تعديل قرار لجنة تقدير الايجارات بالزيادة على أسس غير صحيحة ومن ثم يكون قد جانبه الصواب ويتعين الغاء وتأيد قرار لجنة تقدير الايجارات المطعون فيه لانه ظاهر ابتناءه على أسس صحيحة تتفق مع القانون " فإن هذا الذى خلص اليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون وليس إلا إعمالا لسلطة محكمة الموضوع فى التقدير والموازنة بين التقديرات المقدمة أولها من لجنة تقدير الايجارات ، وثانيها من الخبير المنتدب فى الدعوى ، ومن ثم فان النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم لم يحتسب نسبة

ما يخص الدور الرابع من قيمة الأرض في عناصر تقدير الأجرة ، في حين أن عقار التداعي يقع على شارع يسمح عرضه بأن يرتفع المبنى الى أربعة ادوار ، حسبما هو ثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من حي شمال الجيزة والتي تمسكت بدلائلها امام محكمة الموضوع ، واذ إلتفت الحكم عن دفاعها في هذا الصدد والذي من شأنه إدخال مسطح الأرض المقام عليها الدور الرابع في التقدير فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك ان النص في الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على ان " تحتسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها ، واستيفاء الإرتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح " ، يدل على انه اذا سبق ان احتسب لصالح المالك كامل قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في الأدوار التي استوفى البناء الارتفاع اليها طبقا لقوانين تنظيم المباني وأصبح تقدير أجرتها نهائيا حائزا لقوة الامر المقضى ، فان اقامته دورا جديدا بعد ذلك مجاوزا حدود الارتفاع المسموح بها رخص به أو لم يرخص به ، لايجوز أن يدخل في تقدير أجرته القانونية شئ من قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة والتي سبق ان احتسبت من قبل قيمتها كاملة عن باقى الادوار، والقول بغير ذلك يؤدي حتما الى حصول المالك على نسبة من صافى عائد استثمار العقار من قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة تزيد عن الحد الاقصى المقرر في الفقرة ١ من المادة ١٠ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، لان تحديد قيمة استثمار الأرض والمباني الواردة في القانون سالف الذكر ولائحته التنفيذية من النظام العام وهو غير جائز قانونا ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اتخذ من ظاهر قرار لجنة تحديد الايجارات - المطعون فيه - رقم ٣٢ سنة ١٩٧٦ الجيزة عمادا لقضائه بعدم احتسابه نسبة ما يخص الدور الرابع من قيمة الأرض ،

بمقولة أنه بنى على أسس صحيحة تتفق مع القانون ، دون أن يستظهر في مدوناته ما إذا كان قد سبق إحتساب كامل قيمة الأرض في الثلاثة أدوار السابق إقامتها قبل إقامة الطاعنة للدور الرابع المستجد محل الطعن - رغم ما تفيد به الشهادة المقدمة منها من أن قيود الارتفاع تسمح ببناء الدور الرابع - وما إذا كان تقدير أجرة وحدات الأدوار الثلاثة المذكورة أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى من عدمه ، وقد حجب هذا الخطأ عن أن يعرض لما إذا كان الأمر يستدعى إحتساب ما يخص الدور الرابع من قيمة الأرض من عدمه ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

=====

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت
حنورة نائب رئيس المحكمة ، احمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(٧٥)

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ قضائية

- (١) دعوى " وقف الدعوى " . حكم . استئناف " الاحكام الجائز استئنافها " .
الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة اخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز
استئنافه على استقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .
- (٢) دعوى " التدخل فى الدعوى " " وقف الدعوى " .
قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى المنازعة المثارة من طالبى التدخل .
انطوائه على قضاء ضمنى بقبول تدخلهما .
- (٣) دعوى " وقف الدعوى " " انعقاد الخصومة " . استئناف " نطاق الاستئناف " .
الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا
الفصل . انطوائه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤداه . لاستئناف حكم الوقف ان
يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء بىطلان
حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمة . صحيح علة ذلك .

١ - وقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة اخرى هو - وعلى ما جرى به نص
المادتين ١٢٩ ، ٢١٢ من قانون المرافعات حكم قطعى يجوز استئنافه على
استقلال .

٢ - اذ كانت المنازعة بين الطاعنة وبين المطعون ضدهما لدى محكمة اول درجة
قد ثارت حول تحديد اشخاص ورثة البائع وصدور اعلامين شرعيين

بتحديدهم متعارضين ومدعى بتزويرهما فى دعويين أخريين ، فان قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى هذه الدعوى المثارة ينطوى على قضاء ضمنى بقبول تدخل المطعون ضدهما .

٣ - الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل ينطوى حتما على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى بما يتيح لمستأنف حكم الوقف ان يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى ، والخصومة لاتنقد اصلا الابين اشخاص موجودين على قيد الحياة والا كانت معدومة لا ترتب اثرا ولا يصححها اجراء لاحق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى وفاة المدعى عليه - البائع - قبل ايداع صحيفة الدعوى - وبغير نعى من الطاعنة فى هذا الخصوص فانه اذ قضى ببطالان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمة يكون قد فصل فى مسألة مطروحة عليه ملتزما صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل فى الطعن - تتحصل فى ان الجمعية - الطاعنة - اقامت الدعوى رقم ٦٦٥٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٨/٢/٥ المتضمن بيعه للطاعنة كامل أرض وبناء العقار المبين بالعقد . تدخلت المطعون ضدهما خصما فى الدعوى بطلب الحكم بانعدام الخصومة . بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى الفصل نهائيا فى الدعويين رقمى ٨٣٢ ، ١١٩٥ لسنة ١٩٨٠ احوال نفس كلى شمال القاهرة

بشأن طلب بطلان إعلامى وراثه البائع سند كل من المطعون ضدهما والطاعن .
استأنفت المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم
٤٢٨٣ سنة ٩٨ ق طالبين الغاء والحكم بانعدام الخصومة . بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠ قضت
المحكمة ببطلان الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض واودعت
النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على خمسة اسباب تنعى الطاعنة بالثالث منها على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ اجاز الاستئناف رغم ان وقف الدعوى هو
قرار لا يجوز استئنافه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان وقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة
اخرى هو - وعلى ماجرى به نص المادتين ١٢٩ ، ٢١٢ من قانون المرافعات حكم قطعى
يجوز استئنافه على استقلال فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق
القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان المطعون ضدهما لم تكونا من اطراف الدعوى ، ولم
يفصل فى طلب تدخلهما فيها ، ومن ثم فإنهما تكونا خارجيتين عن الخصومة التى صدر
فيها الحكم المستأنف ولا يجوز لهما الطعن عليه واذ قبل الحكم المطعون فيه الاستئناف
المرفوع منهما يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك انه لما كانت المنازعة بين الطاعنة وبين
المطعون ضدهما لدى محكمة اول درجة قد ثارت حول تحديد اشخاص ورثة البائع
وصدور اعلامين شرعيين بتحديدهم متعارضين ومدعى بتزويرهما فى دعويين اخريين ،
وكان قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى هذه المنازعة المثارة ينطوى
على قضاء ضمنى بقبول تدخل المطعون ضدهما فان النعى بهذا السبب يكون على غير
اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بباقي اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون

وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى القضاء ببطلان الحكم المستأنف على سند من ان الخصومة لم تنعقد فى الدعوى امام محكمة اول درجة لتوجيهها الى شخص متوفى يكون قد اخل بقاعدة التقاضى على درجتين بفصله فى موضوع الدعوى قبل ان تفصل فيه محكمة اول درجة ، ذلك ان اعلان صحيفة افتتاح الدعوى الذى وجهته الى البائع على محل اقامته وسلمت فيه الصورة لجهة الادارة لفلق السكن ، وان كان قد تم بعد وفاة المذكور الا انه يعد اعلانا صحيحا منتجا لاثاره القانونية لعدم علمهما بالوفاة على وجه يقينى ويصبح من حقهما تصحيح شكل الدعوى بأختصاص الورثة وكانت اجابة هذا الطلب تتوقف على مصير الفصل فى دعوى بطلان اعلامى وراثه البائع لتحديد الورثة فقد انتهى الحكم الابتدائى الى وقف الدعوى لحين الفصل فى الدعويين سالفى الذكر ، فان استئناف حكم الايقاف المذكور لا يطرح على المحكمة سوى مسألة الارتباط بين الدعوى الراهنة ودعوى البطلان ، ويتعين على المحكمة عند الفائه ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة لتتمكن من تصحيح شكلها ونظر موضوعها .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان الحكم المستأنف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى حتى يفصل فى مسألة اخرى يتوقف عليها هذا الفصل ينطوى حتما على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى بما يتيح لمستأنف حكم الوقف ان يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . وكانت الخصومة لاتنعقد اصلا الا بين اشخاص موجودين على قيد الحياة ، والا كانت معدومة لا ترتب اثرا . ولا يصحها اجراء لاحق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى وفاة المدعى عليه - البائع - قبل ايداع صحيفة الدعوى - وبغير نعى من الطاعنة فى هذا الخصوص - فانه اذ قضى ببطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومة منعدمة يكون قد فصل فى مسألة مطروحة عليه ملتزما صحيح القانون " ومن ثم فان النعى بهذه الاسباب يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، د . محمد فتحى نجيب ومحمد عبد البرحسين سالم .

(٧٦)

الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٨٥ قضائية

١ ، ٢) ايجار " ايجار الارض الزراعية "

- ١ - الاتفاق على اجرة الاراضى الزراعية باقل من الاجرة القانونية . جائز ولا مخالفة فيه للنظام العام . وجوب اعماله طوال المدة الاتفاقية . الامتداد القانونى لعقد الايجار بعد ذلك . اثره . للمؤجر مطالبة المستأجر بالاجرة القانونية .
- ٢ - عقود ايجار الاراضى الزراعية . امتدادها الى مدة غير محددة بعد انتهاء مدتها الاصلية المتفق عليها . لا عبء بالمدة الاتفاقية التى يمتد اليها العقد عند عدم اخطار احد الطرفين للاخر بالاخلاء . علة ذلك .

١ - لئن كان الاتفاق على انقاص اجرة الاراضى الزراعية عن الحد الاقصى لا يعتبر مخالفا للنظام العام ، باعتبار ان الاجرة التى يحددها القانون هى الحد الاعلى الذى لايجوز للمؤجر تجاوزه وانه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق على اجرة اقل منه ، إلا ان انقاص الأجرة عن هذا الحد يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه اخذاً بشريعة العقد مادامت مدة الايجار المتفق عليها مازالت سارية ، فاذا انقضت هذه المدة واستمر المستأجر مع ذلك شاغلا العين بناء على الامتداد القانونى فانه يجوز للمؤجر طلب اقتضاء الاجرة القانونية مستقبلا لان الامتداد القانونى يمد العقد بشروطه الاتفاقية ، الا فيما يتعلق بالمدة والاجرة التى يحددها القانون بصرف النظر عن الاجرة المسماة لمدة العقد الاتفاقية .

٢ - الامتداد القانونى يدرك عقد الايجار بانتهاء مدته الاصلية المتفق عليها فيه ، دون تفرقه بين مدة ينقضى بانتهائها العقد تلقائيا ، أو مدة محددة قابلة للامتداد مالم يخطر احد الطرفين الاخر فى الميعاد القانونى بعدم رغبته فى الامتداد او متى

كان العقد يعتبر طبقا للقواعد العامة منعقدا او محددا للفترة المعينة لدفع الاجرة، ذلك لان صدور قوانين اصلاح الزراعى المتعاقبة التى قررت الامتداد القانونى لعقود الايجار افقدت التنبيه برغبة المؤجر فى انتهاء العقد القابل للامتداد امتدادا اتفاقيا فائدتة ، طالما انه لا يترتب عليه امكان اخلاء المستأجر ، فصار عقود المؤجر عن ارسال التنبيه المشار اليه ، لا يعد دليلا على قبوله الامتداد الاتفاقى بعد انقضاء مدة العقد الاصلية ، الامر الذى يجعل الامتداد القانونى متحققا بمجرد انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهم استصدروا ضد الطاعن امر الحجز التحفظى رقم ٩٧ لسنة ٨٠ فى ١٥/٩/١٩٨٠ من قاضى محكمة شربين الجزئية على ما يوجد بالعين المؤجرة من منقولات ، وماشية وآلات وفاء لمبلغ ٣٦٠ ر ٣٥٩٠ ، ونفذ هذا الامر بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٠ ، ثم تقدم المطعون ضدهم الى رئيس محكمة المنصورة الابتدائية ، بطلب استصدار امر أداء بالزام الطاعن بأن يؤدي لهم المبلغ سالف الذكر ، وبصحة الحجز التحفظى وجعله نافذا ، وذلك على سند من ان الطاعن استأجر من مورثهم بعقد مؤرخ ١٨/٥/١٩٦٦ ارضا زراعية مساحتها ٢٩ فداناً ، واستأجر منه ايضا بعقد مؤرخ ٢٨/٦/١٩٦٦ مساحة تسعة افدنه ، لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ قابلة للتجديد بموافقة المؤجر كتابة ، وذلك فيما عدا حالة امتداد العقد بقوة القانون فيمتد للمدة وبالشروط التى يفرضها قانون الامتداد ، بايجار قدره ٣٦٠ ر ٢٢٧ جـ عن المساحة الواردة بالعقد الاول و ٧٧ ر ٢٨٠ جـ عن المساحة الواردة بالعقد الثانى بواقع ايجار الفدان الواحد ٨٤٠ ر ٧ مقدرا على اساس ان الضريبة الاصلية للفدان ١٢٠ ر ٠ . وبان الايجار قد عدل بالزيادة الى مبلغ ٣٧٥ جنيها عن نصف السنة الزراعية سنة ٧٩ ومبلغ ٦٥ جنيها

عن السنة الزراعية ١٩٨٠ ، وذلك تبعا لتعديل الضريبة الاصلية عن الفدان الى مبلغ ١٠٠ ^{مليم} آلا ان الطاعن لم يسدد من المستحق عليه الا مبلغ ٦٤٠ ^{مليم} ر ٣٠٤ فيكون الباقي بزمته مبلغ ٣٢٨٥ ^{مليم} ر ٢٠ عن عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ الزارعين . رفض رئيس المحكمة اصدار الامر وحدد جلسة لنظر الموضوع ، فقيدت دعوى المطعون ضدهم برقم ٧٢٢٧ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى المنصورة . كما تظلم الطاعن من أمر الحجز التحفظى سالف الذكر لدى محكمة شربين الجزئية فاحالت التظلم الى محكمة المنصورة الابتدائية لنظره مع دعوى الموضوع ، فقيدها لديها برقم ٦٤٤٤ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى المنصورة ، ضمت المحكمة الدعويين ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٣١ حكمت بقبول التظلم شكلا وبالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدهم مبلغ ٣٢٨٥ ^{مليم} ر ٧٢٠ وبصححة الحجز التحفظى المتوقع فى ١٩٨٠/٩/٢٠ وجعله نافذا فى حدود المبلغ المحكوم به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٧ سنة ٢٣ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه بالزامه بالمبلغ المقضى به على سند من زيادة القيمة الايجارية تبعا لزيادة الضريبة الاصلية المفروضة على الارض المؤجرة والتي طرأت بعد انعقاد عقدى الايجار ، دون ان يعتد بما نص عليه بعقدى الايجار من عدم جواز زيادة الاجرة مستقبلا على سند من اعتباره ذلك تنازلا عن حق مستقبل لم يكن موجودا وقت التعاقد ، وبيان القصد من هذا الشرط هو حظر زيادة الاجرة التى تحدث خارج ارادتهما ، رغم ان الاصل طبقا لنص المادة ١٤٧ من القانون المدنى انه لا يجوز لاحد طرفى العقد ان يستقل بتعديل شروطه ، كما لايجوز ذلك للقاضى الذى لا يتولى انشاء العقود ، بل تقتصر مهمته على تفسير مضمونها بالرجوع الى نية الطرفين ، وان التزام المؤجر بعدم زيادة الاجرة خلال مدة العقد هو التزام مشروع قائم على محله وسببه ، وعن حق متوقع الحدوث مستقبلا جائز قانونا اذ ان قبول المؤجر للاجرة الاقل لا يتعلق بالنظام العام ،

فالمقصود بذلك القوانين الصادرة لصالح المستأجر فقط بعدم جواز زيادة الاجرة عن حدها الاقصى ، هذا الى ان تفسير الحكم لهذا الشرط غير سائب عقلا ومنطقا ، فالمستساغ منه هو عدم زيادة الاجرة الواردة بالعقد لاي سبب خارج عن ارادة الطرفين كزيادتها بسبب ارتفاع الضريبة الاصلية ، يؤكد ذلك ما جاء بالبند الثالث من عقد الايجار الاول بان الباعث الدافع الى هذا الشرط هو التزام الطاعن -المستأجر- بالاصلاحات والمصاريف التي تكبدها في سبيل اصلاح الارض المؤجرة واعدها للزراعة ، والتزام المؤجر بتعويضه في حالة فسخ العقد بسبب خارج عن ارادة الطاعن المستأجر .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه ولئن كان الاتفاق على انقاص اجرة الاراضي الزراعية عن الحد الاقصى لايعتبر مخالفا للنظام العام ، باعتبار ان الاجرة التي يحددها القانون هي الحد الاعلى الذي لا يجوز للمؤجر تجاوزه ، وانه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق على اجرة اقل منه ، الا ان انقاص الاجرة عن هذا الحد يقيد المؤجر بالاجرة المسماة فيه اخذا بشريعة العقد مادامت مدة الايجار المتفق عليها مازالت سارية ، فاذا انقضت هذه المدة واستمر المستأجر مع ذلك شاغلا العين بناء على الامتداد القانوني ، فانه يجوز للمؤجر طلب اقتضاء الاجرة القانونية مستقبلا ، لان الامتداد القانوني يمد العقد بشروطه الاتفاقية ، الا فيما يتعلق بالمدة والاجرة التي يحددها القانون بصرف النظر عن الاجرة المسماة لمدة العقد الاتفاقية ، وهذا الامتداد القانوني يدرك عقد الايجار بانتهاء مدته الاصلية المتفق عليها فيه ، دون تفرقة بين مدة ينقضي بانتهائها العقد تلقائيا ، او مدة محددة قابلة للامتداد مالم يخطر احد الطرفين الاخر في الميعاد القانوني بعدم رغبته في الامتداد او متى كان العقد يعتبر طبقا للقواعد العامة منعقدا او محديا للفترة المعينه لدفع الاجرة ، ذلك لان صدور قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي قررت الامتداد القانوني لعقود الايجار افقدت التنبيه برغبة المؤجر في انتهاء العقد القابل للامتداد اتفاقيا فائدته . طالما انه لا يترتب عليه امكان اخلاء المستأجر قصار قعود المؤجر عن ارسال التنبيه المشار اليه لا يعد دليلا على قبوله الامتداد الاتفاقى بعد انقضاء مدة العقد الاصلية ، الامر الذي يجعل الامتداد القانوني متحققا بمجرد انتهاء المدة المتفق عليها في العقد ، دون حاجة للتنبيه بالرغبة في عدم الامتداد الاتفاقى .

لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المدة الاتفاقية لعقدي الايجار المؤرخين ١٨/٥/١٩٦٦ و ٢٨/٦/١٩٦٦ عن الارض الزراعية محل النزاع قد انتهت بمضى ثلاث سنوات بدءا من ١/١١/١٩٦٥ ، ولم يثبت تجديدها بموافقة المؤجر كتابة على النحو المتفق عليه بين الطرفين ، فان عقدي الايجار السالفين يكون قد لحقهما الامتداد القانوني طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة وأخرها المادة ٣٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ وتكون الاجرة المستحقة عن اطيان النزاع عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ الزراعيين في فترة الامتداد هي الاجرة القانونية محسوبة على اساس سبعة امثال الضريبة الاخيرة المفروضة عليها ، دون الاجرة الواردة بعقدي الايجار والمتفق على عدم جواز زيادتها مستقبلا ، وهو ما يؤكد ما جاء بعقدي الايجار من انه في حالة الامتداد القانوني لهما ، يكون الامتداد للمدة وبالشروط التي يفرضها القانون الصادر بهذا الامتداد، واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه معتدا في ذلك بالاجرة القانونية الاخيرة مقدرة على اساس زيادة الضريبة الاصلية المفروضة على الاطيان المؤجرة في مدة المطالبة ، فانه يكون قد التزم بصحيح القانون ، ويكون النعي على غير اساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محسود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلي ، احمد زكى غرابه ومحمد السعيد رضوان .

(٧٧)

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥ قضائية

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية " مواعيد الاعتراض " . دفع .

(١) انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة

٧٥ . شرطه . اعلان صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

(٢) الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) ق ٧٩ لسنة ٧٥

دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الاولى ولايتها بالحكم بقبوله .

الغاء استئنافيا . اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .

١ - مفاد نص المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى - أنه يتعين على الهيئة أن تعلن صاحب العمل بقرار اللجان المشار اليها في المادة ١٥٧ بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وأن هذا هو الاجراء الذى ينفذ به الميعاد المنصوص عليه للطعن أمام المحكمة المختصة في قرار اللجان .

٢ - لما كان الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى لرفعه امام المحكمة المختصة بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من القانون سالف الذكر دفع متعلق بعمل اجرائى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات لان العبرة هي بحقيقة الدفع ، ومتى تقرر أن هذا

الدفع من الدفع الشكلى وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره ، فى المادة ١١٥ سالف الذكر ، فان محكمة الدرجة الاولى بقبولها هذا الدفع الشكلى والحكم بعدم قبول الطعن تأسيسا على ذلك لاتكون قد استنفدت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى . فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم ، وبرفض الدفع فانه يجب عليها فى هذه الحال أن تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لنظر موضوعها ، لان هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولاتملك محكمة الاستئناف التصدى لنظر الموضوع ، لما يترتب على ذلك من تقويت احدى درجات التقاضى على الخصوم ، ذلك ان مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الاساسية للنظام القضائى التى لايجوز للمحكمة مخالفتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام على الطاعنه - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ٢٥٥٤ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنيا طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٩٣ ^{مليم جنبيه} ر.ه ٥٠ وقال بيانا لها أن الطاعنه طالبت بالمبلغ سالف الذكر بمقولة أنه مستحق لها كاشتراكات تأمين وفوائد وغرامات تأخير عن المزارع وقد طعن امام اللجنة المختصة وأخطرته بكتاب مؤرخ ١٩٧٧/١٠/٣٠ ، برفض طعنه . فأقام الدعوى بطلبه آنف البيان . ويتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد . استأنف المطعون ضده هذا الحكم امام محكمة استئناف بنى سويف وقيد استئنافه برقم ١٣١ سنة ١٥ ق " مأمورية المنيا " ويتاريخ ١٩٨١/٤/٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الطعن المرفوع من المطعون ضده شكلا وفى موضوعه بالغاء

قرار لجنة فحص المنازعات وبعدم أحقية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في اقتضاء
 أى مبالغ عن وببراءة ذمة المطعون ضده من مبلغ ٢٩٣ ر ٥٠٥ محل المطالبة .
 طعن الطاعنه بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض
 الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفه مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها
 التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنه بالسبب الاول منهما على الحكم
 المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم
 اقام قضاؤه بقبول الطعن تأسيسا على ان ميعاد الطعن على قرارات اللجان المشكلة
 طبقا للمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يبدأ من تاريخ اخطار صاحب العمل
 بقرار اللجنة فى حين ان المادة ١٢٨ من القانون المذكور نصت صراحة على بدء سريان
 ميعاد الطعن من تاريخ صدورالقرار مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى
 تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١٢٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥
 باصدار قانون التأمين الاجتماعى - الذى يحكم واقعه الدعوى - بعد ان بينت فى
 فقراتها الخمس الاوليات كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ،
 وكيفية اخطاره بها . واعتراضه عليها ونصت فى فقراتها التالية على أن تقوم الهيئة
 بالرد على الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل فى حالة
 رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة
 (١٥٧) وأن اللجنة تصدر قرارها فى حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن
 الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات
 وفقا لهذا القرار ولكل من الهيئة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة
 المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والإصرار الحساب نهائيا - ومفاد ذلك أنه
 يتعين على الهيئة أن تعلن صاحب العمل بقرار اللجنة بخطاب موصى عليه مع علم
 الوصول . وأن هذا هو الاجراء الذى يفتتح به الميعاد المنصوص عليه للطعن أمام

المحكمة المختصة في قرار اللجنة . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق ان المطعون ضده أخطر بقرار اللجنة في ١٩٧٧/١٠/٣١ وأقام الدعوى امام المحكمة في ١٩٧٧/١١/٣٠ فان دعواه تكون مقبولة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله على غير اساس .

وحيث ان الطاعته تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله ، وفي بيان ذلك نقول أن دفعها بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد المقرر في المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هو دفع شكلي موجه لاجراءات ومواعيد الطعن ولا تستنفذ محكمة أول درجة بقبوله ولايتها للفصل في موضوع الدعوى . واذ ألغى الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول الدعوى ، فانه كان يتعين اعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله .

وحيث ان هذا النعى في محله ذلك انه لما كان الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي لرفعه أمام المحكمة المختصة بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من القانون سالف الذكر ، دفع متعلق بعمل اجرائي ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، لان العبرة بحقيقة الدفع ، ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية ، وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ سالفة الذكر فان محكمة الدرجة الاولى بقبولها هذا الدفع شكلي والحكم بعدم قبول الطعن تأسيسا على ذلك لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى . فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم ، وبرفض الدفع ، فانه يجب عليها في هذه الحال ان تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لنظر موضوعها ، لان هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لنظر الموضوع ، لما يترتب على ذلك من تفويت احدي درجات التقاضي على الخصوم ، ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الاساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة

مخالفتها . لما كان ما تقدم وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى لموضوع الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما نقض الحكم في خصوصه صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء بإحالة القضية الى محكمة المنيا الابتدائية لنظر الموضوع .

////////////////////

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د . رفعت عبد المجيد و السيد السنياطي .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ قضائية

(١) استئناف " بيانات الصحيفة " أسباب الاستئناف " نطاق
الاستئناف " . نقض .

صحيفة الاستئناف . وجوب اشتغالها على أسباب الاستئناف . م ٢٢ مرافعات .
مقصوده . اعلام المستأنف عليه بها . مؤدى ذلك . للمستأنف العدول عن تلك الأسباب الى
غيرها أو الاضافة اليها اثناء المرافعة . اختلافها في ذلك عن الطعن بالنقض .

(٢ ، ٣) بيع " التزامات البائع " . تسجيل . عقد . ريع . نزاع
الملكية للمنفعة العامة .

(٢) ملكية العقار . عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس
للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .

(٢) مشتري العقار بعقد عرفي . حقه في مطالبة من استولى عليه بالريع . علة ذلك .

١ - النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على وجوب اشتغال صحيفة
الاستئناف على بيان أسباب الاستئناف والا كانت باطلة انما قصد به المشرع
اعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد
نطاق الاستئناف بهذه الأسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض حتى
يستطيع أن يضيف اليها ما يشاء من الأسباب أثناء المرافعة أمام المحكمة أو يعدل
عنها الى غيرها .

- ٢ - بيع العقار لا ينقل الملكية الى المشتري قبل تسجيله ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه فيكون المشتري مجرد دائن شخصى للبائع بحقوقه الناشئة عن العقد ، ومن ثم لا يجوز له مطالبه غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع لانها لم تنتقل اليه بعد سواء بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى .
- ٣ - لما كان المشتري طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى ثمرات المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع سجل العقد أو لم يسجل ، فان من حقه ولو كان عقده عرفيا الرجوع ببيع المبيع على من استولى عليه غصبا مدة استيلائه عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٨٣١ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الزام الاول والثانى فى مواجهة الباقيين بأن يدفعوا له قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء على الارض المبينة بالصحيفة ومقابل حرمانه من الانتفاع بها منذ تاريخ الاستيلاء مع الفوائد القانونية ، وقال بيانا لطلباته انه اشترى من المطعون ضدهم الثلاثة الاخيرين ١٥٠٠ مترا مربعا شيوعا فى الارض المبينة بالصحيفة بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٦٢/١٠/١ حكم بصحته ونفاذه ووضع اليد على هذا القدر منذ تاريخ الشراء واذا استولى المطعون ضده الاول (محافظ مرسى مطروح بصفته) على مساحة ٩٥٠ مترا مربعا منه دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية ، فقد اقام الدعوى .

ندبت المحكمة خبيرا لتحقيق عناصر النزاع وبعد ان قدم تقريره حكمت

بالزام المطعون ضده الأول بأن يدفع للطاعن مبلغ ٦٨٠٥ جنيهاً مع الفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً وحتى السداد . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٨٧ سنة ٩٦ ق طالبا الغاء ورفض الدعوى على سند من مغالاته في تقدير قيمة أرض النزاع كما دفع بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن ملكية الأرض لم تنتقل للطاعن لعدم تسجيل عقد شرائه لها . واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٩٤ سنة ٩٦ ق القاهرة . وبعد ضم الاستئناف الثاني للأول حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعي الطاعن بثنائيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الاول اقتصر في صحيفة الاستئناف المقام منه على القول بان الحكم المستأنف قد غالى في تقدير سعر الأرض محل النزاع وهو ما لا يكفي بيانا لسبب استئنافه للحكم مما يترتب عليه بطلان الصحيفة طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات واذ لم تقض محكمة الاستئناف ببطلانها رغم تمسكه بذلك فان حكمها يكون معيباً مما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك انه لما كان النص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على وجوب اشتغال صحيفة الاستئناف على بيان اسباب الاستئناف والا كانت باطلة انما قصد به المشرع اعلام المستأنف عليه بأسباب الاستئناف ليرد عليها أو يسلم بها ولم يقصد تحديد نطاق الاستئناف بهذه الاسباب كما هو الحال في الطعن بطريق النقض فلم يوجب على المستأنف ذكر جميع الاسباب في الصحيفة حتى يستطيع ان يضيف اليها ما يشاء من الاسباب اثناء المرافعة امام المحكمة أو ان يعدل عنها الى غيرها ، وكان الثابت بالأوراق ان المطعون ضده الاول قد أورد في صحيفة استئنافه لحكم محكمة أول درجة نعيه عليه بالمغالاة في تقدير سعر الأرض محل النزاع وهو ما يكفي بذاته بيانا

لسبب استئنائه للحكم فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وقضى فى اسبابه على سند منه برفض الدفع ببطالان صحيفة الاستئناف لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه على سند من انتفاء صفته فى إقامة الدعوى بمقولة انه لم يسجل عقد شرائه لعقار النزاع مما لم تنتقل ملكيته اليه وقت الاستيلاء عليه فى حين ان البيع غير المسجل ينقل للمشتري جميع الحقوق الناشئة عنه والدعاوى المرتبطة به ومنها حق الانتفاع بالمبيع والتعويض عن الاستيلاء عليه واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على عدم تسجيل عقد شرائه لعقار النزاع فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه ولئن كان بيع العقار لا ينقل الملكية الى المشتري قبل تسجيله ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه فيكون المشتري مجرد دائن شخصى للبائع بحقوقه الناشئة عن العقد ، ومن ثم لا يجوز له مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع لانها لم تنتقل اليه بعد سواء بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، الا انه لما كان للمشتري طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى ثمار المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع سجل العقد أم لم يسجل ، فان من حقه ولو كان عقده عرفيا الرجوع ببيع المبيع على من استولى عليه غصبا مدة استيلائه عليه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اقام الدعوى بطلب الحكم له بقيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء على الارض المباعة له بعقد عرفى وكذا قيمة الربيع المتمثل فى حرمانه من الانتفاع بها منذ تاريخ الاستيلاء عليها وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على سند من ان ملكية المبيع لم تنتقل الى الطاعن لعدم تسجيل عقده ، فان الحكم وان كان قد التزم صحيح القانون بصدد طلب التعويض عن فقد العقار بالاستيلاء عليه الا أنه اخطأ فى تطبيقه بالنسبة لطلب الربيع المتمثل فى مقابل حرمان الطاعن من الانتفاع بالعقار منذ تاريخ الاستيلاء عليه بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص نقضا جزئيا .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عبد العزيز فوده نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاده واحنف، مصطفى زعزوع و حسين على حسين .

(٧٩)

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥ قضائية

- ١ - حكم " بيانات الحكم " . بطلان .
الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم . مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة انتفاء ذلك لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات .
- ٢ - نقض " السبب الجديد " .
دفاع موضوعى لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ٣ - ايجار " ايجار الاماكن " محكمة الموضوع .
توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجره وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا مؤديا الى النتيجة التى انتهت اليها .
(٤ ، ٥) ايجار " ايجار الاماكن " تحديد الاجرة .
- ٤ - أجرة الاساس المبانى المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ . وجوب تعديلها بالاضافة أو الاستنزال متى طرأ على التعاقد السارى فى شهر الاساس تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين . م ٢/٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حدوث التعديل . واقع يجب التمسك به امام محكمة الموضوع ولو كان مرده الى قانون . شرطه . عدم تعلقه بالنظام العام . مثال .
- ٥ - الاجرة القانونية . شمولها الضرائب غير المعفاة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورسم النظافة . اغفال الحكم اضافة رسم النظافة الى القيمة الايجارية توصلا لتحديد الاجرة . خطأ فى القانون .

١ - أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم ، وقصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة فى الدعوى التى يصدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه واذ رتبت هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم انما عنت النقص أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصه مما قد يؤدى الى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو الى تغيير شخص الخصم بأخر لا شأن له بالخصومه فى الدعوى واذ افتى كان النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة شخصية الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فانه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه فى المادة المشار اليها .

٢ - الدفاع الموضوعى الذى لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجره وعين المثل لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب متى كان استخلاصها سائغا ومؤديا الى النتيجة التى انتهت اليها .

٤ - ولئن كان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد اتخذ من أجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر ، اجره اساس للمبانى المنشأة قبل شهر يناير سنة ١٩٤٤ وذلك بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى أوجب فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه مراعاة ما قد يطرأ على التعاقد السارى فى شهر الاساس من تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين بحيث اذا فرض القانون أو الاتفاق أو العرف على المستأجر أو المؤجر التزامات جديدة لم تكن مفروضة فى شهر الاساس فانه يتعين تقويمها - واستنزال أو اضافة مقابلها من أوالى أجره الاساس ، ولئن كان هذا النص أمرا متعلقا بالنظام العام الا ان أمر

حدوث تعديل فى الالتزامات لا يعدو أن يكون واقعا يتعين التمسك به واثارته امام محكمة الموضوع ، ولو كان مرده الى قانون طالما أنه غير متعلق بالنظام العام كما هو الشأن بالنسبة لما أورده القانون المدنى القائم من التزامات فى جانب كل من المؤجر ومن المستأجر لم تكن سارية فى شهر الاساس فى ظل القانون المدنى الملغى ومنها ما استحدثته المادة ٥٦٧ من القانون المدنى الصادر فى تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من اضافة التزام على عاتق المؤجر بصيانة العين المؤجرة وإجراء جميع الترميمات الضرورية بها وهو التزام لم يكن واردا فى ظل القانون المدنى القديم الذى كان ساريا فى شهر الاساس ، باعتبار أن ما أورده القانون المدنى فى هذا الشأن من قواعد لا يعدو أن يكون قواعد مكمله غير أمره يجوز الاتفاق على مخالفتها وقد يحمل سكوت من التزم بها قانونا عند طلب تقويمها و اضافتها الى اجرة الاساس أو استنزالها منها الى عدم التزامه بها من حيث الواقع وبتحمل الطرف الآخر بها اتفاقا ، ومن ثم فلا تلتزم محكمة الموضوع بالتعرض من تلقاء نفسها لكل ما أورده قوانين غير أمره من تعديل فى التزامات الطرفين عما كانت عليه فى شهر الاساس .

هـ - اذ كانت الدعوى قد اقيمت بطلب تحديد الاجرة القانونية وبرد ما دفع زائدا عن فترة امتدت الى ما بعد العمل بالقانون ٣٨ سنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة والقاضى بفرض رسم النظافة ، وكانت الاجرة القانونية تشمل الى جانب القيمة الايجارية الضرائب التى لا يشملها الاعفاء المقرر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والرسوم ومنها رسم النظافة وكان تحديد فروق الاجرة المدفوعة بالزيادة يقتضى خصم رسم النظافة ، بإعتبار أن المستأجر هو الملزم به ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل اضافة رسم النظافة الى القيمة الايجارية توصلا منه لتحديد الاجرة القانونية وأغفل خصمه أيضا من فروق الاجره ، فانه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في
ان المطعون ضده اقام الدعوى ١٨٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى المنيا الابتدائية بطلب تخفيض
اجرة العين المؤجرة اليه من سلف الطاعنين بالعقد المؤرخ ١/١/١٩٥٦ وتحديد طابقا
للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وخصم الضرائب اعمالا للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وإلزام
الطاعنين متضامين بأن يؤدوا له ماتفه بالزيادة وقدره ٩٥٠ر٩١٣ جنيه . قضت محكمة
أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده بالاستئناف ١٤٢ لسنة ١٢ ق بنى
سوف (مأمورية المنيا) ، ندبت محكمة الاستئناف خبيرا في الدعوى وبعد ان اودع
تقريره حكمت في ٢٦/٥/١٩٨٠ بالغاء الحكم المستأنف وتخفيض اجرة عين النزاع الى
مبلغ ٧٢٠ر٦ جنيه من وقت التعاقد والى مبلغ ٨٠٠ر٦ جنيه اعتبارا من اول يناير ١٩٦٢
ثم الى مبلغ ٥٠٠ر٦ جنيه من تاريخ الاصلاحات التى تمت فى سنة ١٩٧٠ ، واعادت
المأمورية للخبير لاحتساب فروق الاجرة المستحقة ، وبعد ان قدم الخبير ملحق تقريره
عادت ، وحكمت فى ٢٨/٤/١٩٨١ بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ
٨٥٠ر٥٥٢ جنيه . طعن الطاعنون فى هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة
مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض على المحكمة فى غرفة مشوره رأى
انه جدير بالنظر وبالجلسة المحدده التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على خمسة اسباب حاصل النعى بالاول منها البطالان وفى
بيانه يقول الطاعنون ان الحكمين المطعون فيهما صبرا ضد رغم انه قاصر مشمول
بولاية والده الطاعن الثالث ، وذلك بالمخالفة لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات التى
توجب بيان اسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم فى الحكم والا كان باطلا .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات اذ أوجبت ان

يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم ، قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه وإذا رتب هذه المادة البطلان على النقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقض أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى، وإذا فمتى كان النقض أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة شخصية الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقضاً أو خطأ جسيماً مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداءً من المطعون ضده على الطاعنين مفصلاً أن اختصاصه للطاعن الثالث بصفته ولياً طبيعياً على ولديه القاصرين و وأن استئنائه أقيم وكما جاء بصحيفته على ذات النحو ، وبالتالي فإن اغفال كل من الحكمين المطعون فيهما أن يثبت في ديباجته ذكر اسم الطاعن الثالث كمباشر لإجراءات الخصومة عن القاصر .. وإثبات اسم هذا الأخير كاملاً دون إيضاح صفة من يمثله ليس من شأنه التجهيل بشخصه أو اللبس في التعريف به ولا يعد بالتالي من قبيل النقض أو الخطأ الجسيم الذي يرتب بطلان الحكم ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول الطاعنون أن الأجرة المتعاقد عليها شملت إلى جانب شقة النزاع أجرة حجرة أخرى أقيمت بسطح العقار في تاريخ لاحق لشهر الأساس ، وأنه - طالما كان الاتفاق على الأجرة قد تم بإرادة المتعاقدين ولم يقصد به التحايل على القانون فإن الحكم المطعون فيه القاضي بالتخفيض إذ لم يعتد بالأجرة الاتفاقية فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الدفاع الموضوعي الذي لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولما كان

الطاعنون لم يتمسكوا امام محكمة الموضوع بما أثاروه - بسبب النعى من ان الاجرة الاتفاقية شملت الى جانب اجرة شقة النزاع اجرة حجرة اخرى اقيمت فى تاريخ لاحق لشهر الاساس بسطح العقار ، ومن ثم يكون النعى سببا جديدا وبالتالي غير مقبول .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث القصور فى التسبيب ، وفى بيانه يقول الطاعنون ان الحكم المطعون فيه ساير تقرير الخبير فيما ذهب اليه من عدم الاعتداد بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٥٤ لسنة ٦٧ مدنى المنيا بتحديد اجرة احدى شقتى القياس المقدمتين منهم ، دون مناقشة هذه الحجية مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى غير منتج ، ذلك انه لما كان توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل لا يعدو ان يكون من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب متى كان استخلاصها سائفا ومؤديا الى النتيجة التى انتهت اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بتقرير الخبير واتخذ من اسبابه اسبابا لقضائه وكان الخبير قد أوردى بتقريره ان استبعاده لشقتى القياس المقدمتين من الطاعنين واعتداده بشقة المثل المقدمة من المطعون ضده يرجع الى معاصرة انشاء الشقة الاخيرة لانشاء شقة النزاع ووجودهما فى منطقة واحدة فضلا عن ثبوت اجرة شقة المثل فى شهر الاساس ، اى ان هذا الاستبعاد وذلك الاعتداد لم يكن مرده فقط عدم ثبوت اجره شقتى القياس المقدمتين من الطاعنين فى شهر الاساس ، وانما لافتقادهما الى عناصر توافرت فى شقة المثل المقدمة من المطعون ضده تتمثل فى معاصرة تاريخ الانشاء والتواجد فى منطقة واحدة بما يجعلها تتصل فى مقام القياس بالشقتين المقدمتين من الطاعنين ، وبالتالي فانه ايا ماكان وجه الرأى فى الحكم الصادر فى الدعوى ٥٥٤ لسنة ٦٧ مدنى المنيا بشأن احدى شقتى القياس والقاضى برفض دعوى مستأجرها بتخفيض اجرتها لعجزه عن اثبات ان الاجرة الاتفاقية تجاوز الاجرة القانونية ، فان النعى لعدم فهم حجية ذلك الحكم يضحى ولا جدوى منه طالما افتقدت هذه الشقة بعض العناصر التى تجعل منها شقة مثل بالنظر الى شقة القياس الاخرى التى اعتد بها الخبير .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس مخالفه القانون، وفي بيانه يقول الطاعنون ان مفاد الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وجوب مراعاة ماقد يطرأ عل التعاقد السارى فى شهر الاساس من تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين بتقييمها واستنزال أو اضافة قيمتها الى اجرة الاساس ، واذ فرض القانون المدنى فى المادة ٥٦٧ منه التزاما على عاتق المؤجر بصيانة العين المؤجرة وهو التزام لم يكن واردا فى القانون المدنى الملقى فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل تقويم ذلك الالتزام وإضافة قيمته الى اجرة الاساس يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لئن كان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد اتخذ من اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لذلك الشهر ، اجرة اساس للمباني المنشأة قبل شهر يناير ١٩٤٤ وذلك بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذى أوجب فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه مراعاة ما قد يطرأ على التعاقد السارى فى شهر الاساس من تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين بحيث اذا فرض القانون أو الاتفاق أو العرف على المستأجر أو المؤجر التزامات جديدة لم تكن مفروضة فى شهر الاساس فانه يتعين تقويمها واستنزال أو اضافة مقابلها من أو إلى اجرة الاساس ، ولئن كان هذا النص أمرا متعلقا بالنظام العام ، الا ان امر حدوث تعديل فى الالتزامات لا يعدو ان يكون واقعا يتعين التمسك به واثارته امام محكمة الموضوع ، ولو كان مرده الى قانون طالما أنه غير متعلق بالنظام العام كما هو الشأن بالنسبة لما أورده القانون المدنى القائم من التزامات فى جانب كل من المؤجر والمستأجر لم تكن سارية فى شهر الاساس فى ظل القانون المدنى الملقى ومنها ما استحدثته المادة ٥٦٧ من القانون المدنى - الصادر فى تاريخ لاحق للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - من إضافة التزام على عاتق المؤجر بصيانة العين المؤجرة وإجراء جميع الترميمات الضرورية بها وهو التزام لم يكن واردا فى ظل القانون المدنى القديم الذى كان ساريا فى شهر الاساس ، باعتبار ان ما أورده القانون المدنى فى هذا الشأن من قواعد لا يعدو أن يكون قواعد مكمله غير أمره يجوز الاتفاق على مخالفتها وقد يحمل سكوت من التزم بها قانونا عن طلب تقويمها وإضافتها الى اجرة الاساس أو استنزالها منها الى عدم التزامه

بها من حيث الواقع وبتحمل الطرف الآخر بها اتفاقا ، ومن ثم فلا تلزم محكمة الموضوع بالتعرض من تلقاء نفسها لكل ما أورده قوانين غير امره من تعديل فى التزامات الطرفين عما كانت عليه فى شهر الاساس ، لما كان ما تقدم ، وكان الطاعنون لم يتمسكوا امام محكمة الموضوع بما أورده المادة ٥٦٧ من القانون المدنى سالفه الذكر من تعديل التزامات المؤجر ووجوب تقويمه وإضافته الى اجرة الاساس ، وهو دفاع امتزج فيه القانون بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، وبالتالي فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع مخالفة القانون وفى بيانه يقول الطاعنون ان الحكمين المطعون فيهما اغفلا اضافة رسم النظافة المفروض بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ الى الاجرة رغم تسليم المطعون ضده .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كانت الدعوى قد اقيمت بطلب تحديد الاجرة القانونية وبرد ما دفع زائدا عن فترة إمتدت الى ما بعد العمل بالقانون ٣٨ سنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة والقاضى بفرض رسم النظافة ، وكانت الاجرة القانونية تشمل الى جانب القيمة الايجارية الضرائب التى لا يشملها الاعفاء المقرر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والرسوم ومنها رسم النظافة وكان تحديد فروق الاجرة المدفوعة بالزيادة يقتضى خصم رسم النظافة بإعتبار أن المستأجر هو الملزم به ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل اضافة رسم النظافة الى القيمة الايجارية توصل الى منه لتحديد الاجرة القانونية وأغفل خصمه أيضا من فروق الاجره ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .



جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد العزيز فوده نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاده واصف ، حسين على حسين و عبد
الحميد سليمان .

(٨٠)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ قضائية

١ - ايجار " ايجار الأماكن " " التأجير من الباطن " .

حق المستأجر الذى يزاول مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة فى تأجير جزء
من المكان المؤجر . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اشراك مستأجر آخر معه فى النشاط لا يعد
تأجيرا من الباطن . تخلى المستأجر للغير عن العين كلها يجيز للمؤجر طلب إخلائه . م ٣١/ب
ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٢ - محكمة الموضوع . حكم " تسبيب الحكم " .

محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها متى أقامت
قضاياها على أسباب سائغة تكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم
وحججهم والرد عليها استقلالاً مادام فى الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى
المسقط لما عداها .

١ - لئن كان من المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أن المستأجر الذى يزاول

مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة الحق فى تأجير جزء من المكان
المؤجر لمن يزاول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته أعمالاً للمادة ٤٠
من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، كما أن له أن يشرك غيره معه فى النشاط التجارى
والصناعى الذى يباشره باعتبار أن ذلك ليس الا متابعة من جانبه للانتفاع بالعين

فيما أجرت من أجله بعد أن ضم إلى رأسماله حصص شركائه دون أن ينطوى هذا بذاته على معنى تخليه عن حقه في الانتفاع بالعين لانتفاء مقتضى ذلك قانونا إذ يظل عقد الايجار قائما لصالحه وحده ، الا أن تخلي المستأجر عن العين المؤجرة له كلها من شأنه أن تتحقق به إحدى الصور التي تجيز للمؤجر اخلاء العين عملا بالمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على واقعة الدعوى المقابلة للمادة ١٨/ح من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٢ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج بتلك الأقوال عما يؤدي اليه مدلولها ولها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما يرتاح اليه وجدانها مادامت أقامت قضاها في ذلك على أسباب سائغة تكفي لحمله في هذا الصدد ولا عليها بعد ذلك أن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد عليها استقلالا مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لما عداها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كقر الشيخ الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثالث من عين النزاع وتسليمها لهما وقال بياننا لها أن الطاعن استأجر منهما محلا بعقد ١٩٦٣/١/١ الا أنه قام بتأجيره من الباطن للمطعون ضده الثالث دون إذن كتابى صريح منهما . قضت محكمة الدرجة الاولى بإحالة الدعوى للتحقيق ثم عادت بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠ وحكمت بإخلاء الطاعن والمطعون ضده الثالث من عين النزاع وتسليمها للمطعون ضدهما

الأول والثانى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤ س ١٢ طنطا " مأمورية كفر الشيخ " ويتاريخ ١٥/١٢/١٩٨١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره رأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول أن قانون ايجار الاماكن يجيز للمستأجر أن يؤجر جزء من المكان المؤجر اليه لمن يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، كما أن اشراك المستأجر غيره معه فى تجارته أو حرفته لا يعتبر تأجييرا من الباطن ، وبذلك فإنه لو صح ان الطاعن أجر جزءا من المحل أو شارك المطعون ضده الثالث فى الانتفاع به فإن ذلك لا يعد منه تأجييرا من الباطن . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك انه ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المستأجر الذى يزوال مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة الحق فى تأجير جزء من المكان المؤجر لمن يزاول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته اعمالا للمادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، كما ان له أن يشرك غيره معه فى النشاط التجارى والصناعى الذى يباشره باعتبار أن ذلك ليس الا متابعة من جانبه للانتفاع بالعين فيما أجرت من أجله بعد أن ضم الى رأسماله حصص شركائه دون أن يتطوى هذا بذاته على معنى تخليه عن حقه فى الانتفاع بالعين لانتفاء مقتضى ذلك قانونا ، اذ يظل عقد الايجار قائما لصالحه وحده ، الا أن تخلى المستأجر عن العين المؤجرة له كلها من شأنه أن تتحقق به إحدى الصور التى تجيز للمؤجر اخلاء العين عملا بالمادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على واقعة الدعوى المقابلة للمادة ١٨/ح من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن بسبب النعى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه الذى أقام قضاءه على تخلى الطاعن عن المحل

المؤجر جميعه بتأجيره من باطنه للمطعون ضده الثالث دون ان يستند فى قضائه الى التأجير الجزئى أو المشاركة فى النشاط فان النعى عليه بالخطأ فى القانون يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال والخطأ فى الاسناد والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأول والثانى التى استند اليها الحكم المطعون فيه لا تؤدى الى أنه يؤجر المحل من باطنه للمطعون ضده الثالث ، فقد ذكر انهما لا يعرفان نوع العلاقة التى تربطه به ، ورغم ان المستندات المقدمة منه وأقوال شاهديه تدل على عدم تخليه عن العين المؤجرة له وأنه مستمر فى نشاطه التجارى الا أن الحكم التفت عن كل ذلك دون مبرر مما يعيبه بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج بتلك الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها ولها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما يرتاح اليه وجدانها مادامت أقامت قضاها فى ذلك على أسباب سائغة تكفى لحمله فى هذا الصدد ولا عليها بعد ذلك أن تتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد عليها استقلالا مادام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لما عداها . ولما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاها على ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدهما الأول والثانى ومن المحضر رقم ٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ إدارى قسم كفر الشيخ من أن المطعون ضده الثالث يستغل المحل بمفرده فى بيع المأكولات وأن الطاعن تخلى له عنه وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستندا الى أسباب سائغة ولها أصلها الثابت فى الاوراق وتكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص ومن شأنها أن تؤدى الى ما انتهى اليه ومن ثم كان النعى

على الحكم المطعون فيه بما ورد بسببى النعى لايعبر أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير تلك التى خلصت إليها وهو ما لايجوز اثارته أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٧ من مارس ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمود حسن ومضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، محمد فؤاد شرياش ، د/ محمد فتحي نجيب ومحمد عبد البر حسين .

(٨١)

الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ القضائية

(١) ايجار " ايجار الاماكن " " احتجاز أكثر من مسكن " . حكم " تسبيب
الحكم " " ما يعد قصورا " . محكمة الموضوع " مسائل الاثبات " .
١ - المحظر الوارد في المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز الشخص الواحد
أكثر من مسكن في البلد الواحد ، انصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير
اغراض السكنى . تغيير الاستعمال لغير اغراض السكنى . اثره . اعتبار الاحتجاز غير قائم .
العبرة بحقيقة الواقع .

- (٢) اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصم . قصور موجب لبطلانه .
(٣) اعراض الحكم عن مناقشة مستندات مؤثرة في الدعوى . قصور .
(٤) استنباط القرائن ، من اطلاقات محكمة الموضوع . شرطه ان يكون سائغا .

١ - النص في المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " لا يجوز
للشخص ان يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض . يدل على ان
المحظر الذى فرضه القانون يتعلق باحتجاز الوحدات السكنية وحدها ، فلا
ينصرف هذا المحظر إلى احتجاز الوحدات المستعملة في غير اغراض السكنى

كالمكاتب والعيادات وغيرها ، والعبرة بحقيقة الواقع ، حتى ولو كان ذلك التغيير بغير اذن من المالك ويخالف شروط العقد ، اذ ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعصول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ والذي لحق الدعوى أمام الاستئناف اجازت للمستأجر تغيير استعمال العين المؤجرة إلى غير اغراض السكنى مقابل زيادة الاجرة على الوجه المبين بهذه المادة بشرط الا يترتب عليه ضرر بالمبنى أو شاغليه ، فاذا تم تغيير الاستعمال لغير اغراض السكنى وفقا لما تقدم ، فان الاحتجاز لوحدة سكنية لا يعتبر قائما .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصم يعتبر قصورا فى اسبابه الواقعية موجبا لبطالته .

٣ - عدم مناقشة الحكم لمستندات فى الدعوى مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فيها ، يعيب الحكم بالقصور .

٤ - الاصل فى استخلاص القرائن انها من اطلاقات محكمة الموضوع ، الا انه يشترط ان يكون استنباطها سائغا وان يكون استدلال الحكم له سنده من الأوراق ومؤديا إلى النتيجة التى بنى عليها قضاءه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ٩٠٤٥ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن للحكم فى مواجهة باقى المطعون ضدهم باخلاء الشقة المبينة

بالصحيفة وتسليمها لهم للقيام بتأجيرها له ، وقال بيانا لها ان الطاعن استأجر شقة النزاع من المطعون ضدهم الثانى إلى الرابعة بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/١٢/١ حالة كونه يستأجر شقة أخرى بالعقار رقم ، ويقيم فى العقار رقم المملوك له ، وأنه يرغب فى استئجار شقة النزاع التى يحتجزها الطاعن بغير مقتضى ، فأقام الدعوى ، اجاب المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة بان الطاعن خالف شروط العقد لتغييره الغرض من استعمال العين المؤجرة من السكنى إلى مكتب للمقاولات ، وانهم يوافقون على تأجيرها للمطعون ضده الأول حال اخلائها ، وطلبوا الحكم لهم باخلاء شقة النزاع .

احالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ بعدم قبول الطلب العارض ، واخلاء شقة النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة للقيام بتأجيرها إلى المطعون ضده الأول . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٩ سنة ٩٦ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة فيما قضى به من عدم قبول الطلب العارض بالاستئناف رقم ٩٥٢ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وبالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الطلب العارض ، وبقبوله واعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فى موضوعه ، ويوقف السير فى استئناف الطاعن حتى يفصل من محكمة أول درجة فى موضوع الطلب العارض ، وبتاريخ ١٩٨١/١/٤ حكمت محكمة شمال القاهرة الابتدائية فى موضوع الطلب العارض باخلاء شقة النزاع وتسليمها خالية للمطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة للقيام بتأجيرها للمطعون ضده الأول . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٢ سنة ٩٨ ق القاهرة وبعد تجديد السير فى استئناف الطاعن قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨ برفضه ، وبالغاء الحكم المستأنف فى الطلب العارض وبعدم قبوله . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، واذ

عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، والفساد في الاستدلال ، والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بانه قام بتغيير الغرض من استعمال شقة النزاع من السكنى إلى مكتب للمقاولات وعيادة لاخته طبيب الاسنان بموافقة الملاك ، واستدل على ذلك بالسجل التجارى وشهادة من سجل المصدرين ، والبطاقة الضريبية لنشاطه بعين النزاع ، وعقد تركيب تليفون باسم شقيقه ، كما تمسك بانه كان يقوم بسداد الزيادة المقررة في الاجرة وطلب من المحكمة تحقيق دفاعه ، واذ نفى الحكم المطعون فيه حصول هذا الاستعمال بشقة النزاع والذي يبرر الاحتجاز ، وقد اقر به الملاك في طلبهم العارض ، واستدل على ذلك بضالة الاستهلاك الكهربائى ، وهواستخلاص غير سائغ ، ولا ينفى حصول هذا الاستعمال . مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . هذا إلى ان الحكم التفت عن دلالة مستندات ، واغفل تحقيق دفاعه الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه ايضا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك ان النص فى المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه " لا يجوز للشخص ان يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " ، يدل على ان الحظر الذى فرضه القانون يتعلق باحتجاز الوحدات السكنية وحدها ، فلا ينصرف هذا الحظر إلى احتجاز الوحدات المستعملة فى غير اغراض السكنى كالمكاتب والعيادات وغيرها ، والعبرة بحقيقة الواقع ، حتى ولو كان ذلك التغيير بغير اذن من المالك ويخالف شروط العقد ، اذ ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - والذى لحق الدعوى أمام الاستئناف اجازت للمستأجر تغيير استعمال العين المؤجرة إلى غير اغراض السكنى مقابل زيادة الاجرة على الوجه المبين بهذه المادة بشرط الا يترتب عليه ضرر بالمبنى أو شاغليه ، فاذا

تم تغيير الاستعمال لغير اغراض السكنى وفقا لما تقدم ، فان الاحتجاز لوحدة سكنية لا يعتبر قائما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى للخصم يعتبر قصورا فى اسبابه الواقعية موجبا لبطلانه ، وان عدم مناقشة الحكم لمستندات فى الدعوى مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فيها يعيب الحكم بالقصور ، وكان من المقرر ايضا ان الاصل فى استخلاص القرائن انها من اطلاقات محكمة الموضوع ، الا انه يشترط ان يكون استنباطها سائغا وان يكون استدلال الحكم له سند من الأوراق ومؤديا إلى النتيجة التى بنى عليها قضاءه ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان النزاع فى الدعوى يدور حول احتجاز الطاعن لشقة النزاع دون مقتضى ، وقد تمسك أمام محكمة الموضوع انه غير استعمال شقة النزاع من السكنى إلى مكتب للمقاولات ومقرا لعيادة أخيه طبيب الاسنان ، وقدم تأييدا لدفاعه السجل التجارى المؤرخ ١٧/٦/١٩٧٠ الخاص بهذا المكتب القائم بشقة النزاع والبطاقة الضريبة الخاص بنشاطه فيها والمؤرخة ١٧/٢/١٩٧٤ وأخطارات مصلحة الضرائب بربط ضريبتى الارباح التجارية والايراد العام على نشاطه سالف الذكر عن السنوات من ١٩٧١ حتى ١٩٧٦ ، وشهادة من الغرفة التجارية بالقاهرة مؤرخة ٢٠/١٢/١٩٧٣ ، وشهادة من سجل المصدرين بوزارة الاقتصاد مؤرخة ٢/٥/١٩٧٤ وقد ثبت منها انه يمارس نشاطا فى المقاولات بشقة النزاع ، وعقد تركيب تليفون مؤرخ ٢٢/٨/١٩٧٠ يفيد تركيب تليفون بعيادة شقيقه طبيب الاسنان بهذه الشقة ، كما تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة وبصحيفة الاستئناف بان الملاك وافقوا على هذا التغيير وكانوا يتقاضون منه الزيادة المقررة مقابل تغييره الاستعمال لغير السكنى وطلب احالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات دفاعه ، الا ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالاخلاء على سند من ان الطاعن يحتجز شقة النزاع ، ونفى انه كان يستعملها مكتبا للمقاولات ، واستدل على ذلك بضالة استهلاك التيار الكهربائى ، فى حين ان هذه القرينة فى حد ذاتها ، لا تكفى لحمل الحكم فى نفيه تغيير استعمال عين النزاع لغير السكنى ، مع ما قرره الملاك فى الطلب

العارض بان الطاعن أجرى هذا التغيير ، كما انه لا تلازم بين استعمال العين المؤجرة لغرض من الأغراض وبين استهلاك التيار الكهربائي فيها ، ومن ثم فان استدلال الحكم بتلك القرينة يكون غير سائق مما يعيبه بالفساد في الاستدلال ، وقد أدى به هذا الخطأ إلى اغفال مستندات الطاعن رغم مالها من دلالة مؤثرة في الدعوى ، مما يعيبه أيضا بالقصور ، كما انه اغفل الرد على دفاع الطاعن بأنه يقوم بسداد الزيادة المقررة في الاجرة مقابل استعماله العين المؤجرة لغير السكنى ، وهو دفاع جوهري ، قد يتغير به - لو صح - وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيبه أيضا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

=====

جلسة ٣٠ من مارس ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة ، د/ على فاخيل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سمير .

(٨٢)

الطعن رقم ٩ - ١٥ لسنة ٥٠ القضائية

(١، ٢) عمل " العاملون بشركات القطاع العام " . علاقة عمل " تأديب " .

١ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقتهم بها علاقة تعاقدية . خضوعهم لنظم

العاملين بهذه الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص .

٢ - قواعد مجازاة العاملين تأديبياً . خضوعها لنظام أمر . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . توقيع

عقوبات تجاوز الجزاءات التأديبية ، أو اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل . وسيلته الدعوى

المدنية أو الجنائية .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان علاقة العاملين بشركات القطاع العام

هى علاقة تعاقدية لاتنظيمية تخضع لنظام العاملين بالشركات ولأحكام قانون

العمل فيما لم يرد به نص خاص بهذا النظام باعتباره جزءا متما لعقد العمل .

٢ - مؤدى المواد ٤٦ و ٤٨ و ٥٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١

لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمنطبق على واقعة النزاع -

ان المشرع وضع نظاما أمرا لكيفية معاقبة العاملين تأديبيا فى حالة مخالفة

الواجبات المنصوص عليها فى النظام المذكور ، أو الخروج على مقتضى الواجب

فى الاعمال الوظيفية ، وحدد الجزاءات التأديبية والجهة المختصة بتوقيعها على

العاملين ، وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها ، وناط بمجلس ادارة الشركة بيان انواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها واجراءات التحقيق الواجب اتباعها فى ذلك ، وأنه يحق لجهة العمل ان تلجأ إلى الدعوى المدنية أو الجنائية فى الحالات التى تراها لاقتضاء حقوقها قبل العاملين أو إذا رغبت فى ان توقع عقوبات تزيد عن تلك الجزاءات التأديبية وعندئذ يجوز لها اقتضاء قيمة التعويض الذى يحكم لها به من أجره وفى الحدود التى يجوز فيها الحجز عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤٢ سنة ١٩٧٥ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها - الشركة - بطلب استرداد المبالغ التى استقطعتها من أجره دون وجه حق نتيجة تحميله مبلغ ٦٢٤٩٨٩ وقال بيانا للدعوى أنه يشغل وظيفة رئيس الميزانية لدى المطعون ضدها التى أخطرته بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣ بتحميله مبلغ ٦٢٤٩٨٩ على ان تخصم على أقساط من أجره شهريا ، قولا منها أن هذا المبلغ دفع زيادة إلى المكاو عن استحقاقاته لقيامه بعملية مقاوله لحسابها فى انشاء مكتب ، وأن ذلك ناتجا عن اهمال الطاعن فى تنفيذ التعليمات المالية وعدم اخطاره مصلحة الضرائب باسم المكاو وقيمة المقاوله ، ولما كان ما قامت به المطعون ضدها قبله يعتبر عملا تعسفيا لا أساس له ذلك أن النيابة العامة انتهت إلى حفظ التحقيق المنسوب إليه فيه الاهمال ، وقد أوقعت عليه المطعون ضدها جزاء اداريا بخضم أجر أسبوع ، فلا يحق لها أن توقع عليه جزاء آخر عن الفعل الواحد المسند إليه

كما أن نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا تجيز لصاحبة العمل في مثل هذه الحالة أن تقطع المبالغ المدعى بها من أجر العامل وبدون الالتجاء إلى القضاء لإثبات مسئوليته والزامه بالمبالغ المذكورة ، كما يحق لها أن تلجأ إلى القضاء لإلزام المقاول بالمبالغ التي صرفها دون وجه حق ، ولذلك فقد أقام المدعى بطلباته سائلة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٦ قضت المحكمة بالزام المطعون ضدها أن ترد إلى الطاعن ما تم خصمه من راتبه نتيجة قرارها بتحميله مبلغ ٦٢٤٩٨٩ ^{مليم جنية} . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٢٨٥ سنة ٩٦ قضائية . وفي ١٩٨٠/٤/٢٦ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطاعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه طبقا لنص المادة ٤٦ من القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تكون مسئوليته عقديه قبل المطعون ضدها والتي يحق لها توقيع الجزاءات التأديبية عليه الواردة بالقانون المذكور ، وإذا كان يحق لها مطالبته بتعويض عن خطأ تسنده إليه فيكون ذلك بطريق اللجوء إلى القضاء المدني أو إلى القضاء الجنائي إذا ما رفعت عليه الدعوى الجنائية إلا أن الحكم أهدر هذا الدفاع وسائر المطعون ضدها في قيامها بتحميله مبلغ ٦٢٤٩٨٩ ^{مليم جنية} التي صرفها المقاول استنادا إلى خطأ الطاعن في صرف هذا المبلغ وبما يثبت مسئوليته التقصيرية قبل المطعون ضدها ، ورتب الحكم على ذلك صحة قرار المطعون ضدها بخضم المبلغ المذكور دون حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية لا تنظيمية تخضع لنظام العاملين بالشركات

ولاحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص بهذا النظام باعتباره جزءا متما لعقد العمل ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٤٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمنطبق على واقعة النزاع - على أن " : كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها فى هذا النظام أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الاخلال باقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ... " والنص فى المادة ٤٨ على أن " الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين وهى : " والنص فى المادة ٤٩ على أن " يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة فى المادة السابقة وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها وفقا لما يلى : " والنص فى المادة ٥٠ على أن " يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق " يدل على أن المشرع وضع نظاما أمرا لكيفية معاقبة العاملين تأديبيا فى حالة مخالفة الواجبات المنصوص عليها فى النظام المذكور ، أو الخروج على مقتضى الواجب فى الأعمال الوظيفية ، وحدد الجزاءات التأديبية والجهة المختصة بتوقيعها على العاملين ، وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها ، وناط بمجلس ادارة الشركة بيان أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها واجراءات التحقيق الواجب اتباعها فى ذلك ، وأنه يحق لجهة العمل ان تلجأ إلى الدعوى المدنية أو الجنائية فى الحالات التى تراها لاقتضاء حقوقها قبل العاملين أو إذا رغبت فى أن توقع عقوبات تزيد عن تلك الجزاءات التأديبية وعندئذ يجوز لها اقتضاء قيمة التعويض الذى يحكم لها به من أجره وفى الحدود التى يجوز فيها الحجز عليه ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أسندت إلى أحد المقاولين القيام بعملية لحسابها ونسبت إلى الطاعن أنه ملزم جتية قام بصرف مبلغ ٩٨٩ر٦٢٤ إلى هذا المقاول بالمخالفة للتعليمات المالية ، ودون أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب عن عملية المقاول واسم المقاول القائم بها ، وقد أوقعت المطعون ضدها جزاء على الطاعن عما نسب إليه بخضم ما يعادل أجر أسبوع وتم

الخصم فعلا من أجره الشهري ثم أنها أصدرت قرارا اداريا بتحميله المبلغ المذكور الذي تم صرفه وأخطرته بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣ ببداية خصمه مقسطا كل شهر ، وذلك دون أن تلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بالزام الطاعن بالمبلغ المذكور ، كما أنها لم تحصل على رضا الطاعن اختيارا بتقسيط المبلغ ، لما كان ما تقدم وكانت الجزاءات التأديبية التي عدها القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على سبيل الحصر ليس بينها اعطاء الحق لجهة العمل بالزام العامل بقيمة التعويضات التي تدعيها قبله ثم القيام بتحصيلها من أجره ، كما أن هذا المبلغ الذي تقوم المطعون ضدها بتحصيله من أجر الطاعن ليس من بين المبالغ التي يحق لصاحب العمل اقتطاعها من أجر العامل باعتباره قرضا أو لكونها تعويضا عن الاتلاف اعمالا لنص المادتين ٥١ ، ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل - المطبق على واقعة النزاع فانه لا يكون للمطعون ضدها أن تقوم باستقطاع جزء من أجر الطاعن سدادا لمبلغ ^{مليم جنيه} ٦٢٤٩٨٩ الذي رأت ألزامه به ، وفي غير الاحوال وبغير الإجراءات القضائية المحددة قانونا ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير ما حازه لبحث باقى وجوه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولا تقدم اذ انتهى الحكم المستأنف الى نتيجة صحيحة فانه يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ١٢٨٥ سنة ٩٦ قضائية القاهرة برفضه وتأيد الحكم المستأنف .



جلسة ٣١ من مارس ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(٨٣)

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ القضائية

(١) نقض " أسباب الطعن " : السبب الموضوعي .

الجدل فيما انتهى إليه الحكم من استيفاء الطاعنة المبالغ المثبتة بالكبيالتين والحوالات
المقدمة من المطعون ضدها الأولى ، موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(٢) تأمينات اجتماعية " انتقال ملكية المنشأ " . عمل .

٢ - انتقال ملكية المنشأ بأي تصرف قانوني ، أثره ، ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات
ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

١ - النعى على الحكم فيما انتهى إليه من استيفاء الطاعنه المبالغ المثبتة
بالكبيالتين والحوالات المقدمة من المطعون ضدها الأولى ، جدل موضوعي ، مما لا
يقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

٢ - مفاد نص المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
أنه حال انتقال ملكية المنشأ بأي تصرف من التصرفات القانونية تكون المنشأة
ضامنة بذاتها لمستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل عن
الفترة السابقة على انتقال الملكية ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف عن
هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف في حينه أو تعهد السلف

بإسداد منفرداً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى ان المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
والمطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة ، وطلبت
الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ١٥٢ ر ^{مليون جنيه} ١٨٥٠ والزام المطعون ضدها الثانية بما عسى ان
يحكم عليها به ، وقالت بياناً لها انها اشترت من المطعون ضدها الثانية ورشة بموجب
عقد بيع ثابت التاريخ فى ١٩٧٠/٦/٢٢ واذ طالبتها الهيئة بمبلغ ١٥٢ ر ١٨٥٠ ^{مليون جنيه}
اشتراكات تأمين عن الفترة من ١/١/١٩٥٨ حتى ٣١/١٢/١٩٧٢ فى حين انها غير
ملزمة بأداء الاشتراكات المستحقة عن المدة السابقة على تاريخ شراء الورشة وقد التزمت
المطعون ضدها الثانية فى عقد البيع بإسدادها فضلاً عن سقوط حق الطاعة فى
المطالبة بالاشتراكات بالتقادم فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان ، بتاريخ
١٩٧٦/١١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٩٤ لسنة ٩٣ ق ، وبعد ان نددت
المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١/١٢ بإلغاء الحكم
المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضدها الأولى من المبالغ المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى ،
طعنن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى بتنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره

وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه تنعى الطاعنة بالوجهين الثانى والثالث منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم قد أستبعد من مستحققاتها المبالغ المثبتة بالكمبيالتين والحولات المقدمة من المطعون ضدها الأولى فى حين ان تقديم هذه المستندات لا ينهض دليلا على الوفاء بقيمتها فان الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله لأنه ينطوى على جدل موضوعى فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استيفاء الطاعنة المبالغ المثبتة بالكمبيالتين والحولات المقدمة من المطعون ضدها الأولى ، مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الاول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم قد قضى ببراءة ذمة المطعون ضدها الأولى من اشتراكات التأمين المستحقة عن الفترة السابقة على شرائها المنشأة من المطعون ضدها الثانية على أساس ان المطعون ضدها الأولى اخطرت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالبيع ، فى حين انه فى حالة بيع المنشأة يكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف عن الوفاء بكافة مستحقات الهيئة فان الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك انه لما كان النص فى المادة ١٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على انه " لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة خل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو ادماجها فى غيرها أو انتقالها بالارث أو بالوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع اصحاب الاعمال السابقين عند تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة " ،،،، مفاده انه حالة انتقال ملكية المنشأة بأى تصرف من التصرفات القانونية تكون المنشأة ضامنة بذاتها المستحقات الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل عن الفترة السابقة على انتقال الملكية ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام باخطار الهيئة بالتصرف في حينه أو تعهد السلف بالسداد منفرداً ، وكان الثابت في الدعوى ان المنشأة محل الداعي كانت مملوكة للمطعون ضدها الثانية وانها تصرفت فيها بالبيع للمطعون ضدها الاولى في ١٩٧٠/٦/٢٢ فان المطعون ضدها الاولى تكون ملزمة بالتضامن مع المطعون ضدها الثانية بسداد كافة المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة قبل المطعون ضدها الثانية عن الفترة السابقة على هذا التاريخ واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه ببراءة ذمة المطعون ضدها الاولى على انها قد اخطرت الطاعنة بالتصرف في حينه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص بما يوجب نقضه .



جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد العزيز فودة نائب رئيس المحكمة ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وعبد
الحديد سليمان .

(٨٤)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ القضائية

(١) عقد " العقد الادارى . "

العقد الادارى . ماهيته .

(٢) ايجار " ايجار الاماكن . "

عقود ايجار الاماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين ايجار الاماكن المؤجرة لصالح
الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى اعمالا
للقانونين رقمى ١٢١ سنة ٤٧ . ٥٢ سنة ١٩٦٩ . خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى
منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يتعين لاعتبار العقد اداريا ان تكون
الادارة بوصفها سلطة عامة طرفا وان يتصل بنشاط مرفق عام اتصالا تتحقق به
المشاركة فى تسييره أو تنظيمه وأن يتسم الى جانب ذلك بالطابع المميز للعقود
الادارية التى تأخذ بأسلوب القانون العام فيما تضمنه من شروط استثنائية غير
مألوفة فى العقود المدنية ولا يغير من ذلك ما ينص عليه فى عقد الايجار من حق
مجلس المديرية - المستأجر - وحده انهاء العقد فى نهاية سنته الاولى باعتبار ان
ذلك شرطا مألوفاً فى عقود القانون الخاص .

٢ - لئن كان القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ قد نص فى الفقرة الاولى من المادة
الرابعة عشر منه على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على الاماكن وأجزاء الاماكن

غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار اليه فى المادة الأولى اذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديريات البلدية والقروية ولئن كان القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد سار على ذات النهج فنص فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على أنه "وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ... فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق " الا ان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد جاء خلوا من نص مماثل ، واذ كان ما جاء بالقانونين ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ بهذا الشأن ان هو الا استثناء من الأصل المقرر فى قوانين ايجار الاماكن عامة من عدم تطبيق أحكامها الا فى النطاق المكانى الذى تحدده ، وكانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد ألغت القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ عدا احكامه المتعلقة بتحديد الأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها اعمالا لصريح المادة ٤٣ منه وكان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد نص فى المادة ٨٦ منه على الغاء القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ وكل حكم يخالف احكامه عدا تلك المتعلقة بالأجرة عملا بنص المادة التاسعة منه ، فان مؤدى ما تقدم أن عقود ايجار الاماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين ايجار الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات والمؤسسات العامة وان كانت قد خضعت للامتداد القانونى اعمالا للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ومن بعده للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فقد انحسر عنها هذا الامتداد منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ٧٧ الذى ألغى ما كان ينص عليه القانونان السابقان فى هذا الشأن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهم اقاموا الدعوى ٣٢٤٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب

الحكم بطرد الطاعنين من العين المؤجرة اليهم من مورثتهم بالعقد المؤرخ ١٩٣٧/٥/٦ والتسليم وذلك بعد انذارهما بعدم رغبتهم في التجديد . دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وطلبيا احتياطيا رفضها . قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وبرفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم بالاستئناف ١٨٠ لسنة ٥٥ ق أسيوط، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالاخلاء والتسليم . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، واذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة رأيت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأول منهما مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول الطاعنان ، أنه لما كانت الادارة طرفا في عقد ايجار التداعي وتبغى به المصلحة العامة فانه يعد عقدا اداريا ، ويكون الفصل في المنازعات الناشئة عنه من اختصاص القضاء الادارى عملا بالمادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، واذ كان الدفع بعدم الاختصاص الولائى يعد مطروحا على محكمة الموضوع ولولم يدفع به أمامها لتعلقه بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يقض بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه ولئن كان الدفع بعدم الاختصاص الولائى يعد دائما مطروحا على المحكمة ولولم يدفع به أمامها لتعلقه بالنظام العام ، الا انه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين لاعتبار العقد اداريا ان تكون الادارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيه وأن يتصل بنشاط مرفق عام اتصالا تتحقق به المشاركة في تسييره أو تنظيمه وأن يتسم الى جانب ذلك بالطابع المميز للعقود الادارية التى تأخذ بأسلوب القانون العام فيما تتضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة في العقود المدنية ، ولما كان عقد الايجار موضوع التداعى لا يتضمن شروط استثنائية غير مألوفة في العقود المدنية ، وكان لا يغير من ذلك ما نص عليه فيه من حق مجلس المديرية - المستأجر - وحده انتهاء العقد في نهاية سنته الاولى باعتبار ان ذلك شرطا مألوقا في عقود القانون الخاص ، ومن ثم فان العقد يخرج عن نطاق دائرة العقود الادارية ولا

يعدو ان يكون عقدا مدنيا يختص القضاء العادى بنظر المنازعات الناشئة عنه ، واذ فصل الحكم المطعون فيه فى موضوع الدعوى ، فانه يكون قد فصل ضمنا فى الدفع برفضه - باعتبار انه مطروح عليه - ملتزما فى ذلك صحيح القانون ، ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيانه يقول الطاعنان انه وان كان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلوا من نص مماثل لنص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تقضى بسريان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول منه على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، الا ان المادة التاسعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أوجبت استمرار العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك بالنسبة الى نطاق سريان كل منهما ، وبالتالي فان نطاق الامتداد القانونى يسرى على العين المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، الا ان المادة التاسعة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أوجبت استمرار العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك بالنسبة الى نطاق سريان كل منهما ، وبالتالي فان نطاق الامتداد القانونى يسرى على العين المؤجرة ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان عقد ايجار التداعى غير خاضع للامتداد القانونى لاغفال النص على ذلك فى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، هذا الى ان قصر المطعون ضدهم منازعتهم على العقارين المؤجرين لهما وعدم اعتراضهم على قيامها بهدم السور الفاصل بينهما يؤكد عدم جديتهم فى مزاعمهم .

وحيث إن النعى فى شقة الأول غير سديد ، ذلك أنه ولئن كان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نص فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة عشر منه على انه " تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن واجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار اليه فى المادة الاولى اذا كانت العين مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديرىات أو

للمجالس البلدية والقروية " . ولئن كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد سار على ذات النهج فنص في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى على انه " وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ، ... في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق " الا ان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلوا من نص مماثل ، واذا كان ما جاء بالقانونين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بهذا الشأن ان هو الا استثناء من الأصل المقرر في قوانين ايجار الاماكن عامة من عدم تطبيق أحكامها الا في النطاق المكنى الذي تحدده ، وكانت المادة ٤٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغت القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عدا أحكامه المتعلقة بتحديد الأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها اعمالا لصريح نص المادة ٤٣ منه ، وكان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نص في المادة ٨٦ منه على الغاء القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكل حكم يخالف أحكامه عدا تلك المتعلقة بالأجرة عملا بنص المادة التاسعة منه ، وكان مؤدى ما تقدم ان عقود ايجار الاماكن الكائنة خارج النطاق المكنى لقوانين ايجار الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها او للمجالس المحلية او للهيئات والمؤسسات العامة وان كانت قد خضعت للامتداد القانوني اعمالا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن بعده للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم انحسر عنها هذا الامتداد منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي ألغى ما كان ينص عليه القانونان السابقان في هذا الشأن ، ولما كان محل ايجار التداعى قرية تخرج عن النطاق المكنى للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار انها ليست من البلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لاحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ، ولم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والتعمير بمد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها عليها ، ومن ثم يتعين القول بانحسار الامتداد القانوني عنه بعد سريان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ويتعين الرجوع - وقد خلا القانون المذكور من تنظيم هذه الحالة - الى القواعد العامة في القانون المدنى التى تقضى بانتهاء العقد بانتهاء مدته او بانتهاء مدة تجديده مع مراعاة التنبيه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، والنعى في شقة الثانى غير مقبول لتعلقه بواقع لم يسبق

طرحه على محكمة الموضوع فلا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٣ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوي ، أحمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(٨٥)

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ القضائية

قانون " القانون الواجب التطبيق " . حكم " الطعن فى الحكم " . دستور المحكمة الدستورية العليا " . نقض " الأحكام الغير جائز الطعن فيها " . المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الا نهائية ايا كانت المحكمة التى أصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .

إذ كان المشرع قد أورد فى المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ان أحكامها وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، ومن ثم فانه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز أعمال القاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التى أصدرتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٣/١٦ ق أمام المحكمة الدستورية العليا طالباً الحكم بتغليب حكم ذات المحكمة رقم ١/٢٨ ق الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٨١ بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٥٧/٩٨ على حكمها الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٣ فى القضية رقم ٤/٥ ق برفض الحكم بعدم دستورية ذات النص التشريعى . بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

اودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن هذا الطعن غير جائز ذلك انه لما كان المشرع قد اورد فى المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ان أحكامها وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن ، ومن ثم فانه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز اعمال القاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التى اصدرتها ، وبالتالي فان الطعن يكون غير جائز ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظره .



جلسة ٣ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن عفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(٨٦)

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

- فوائد . " دفع غير المستحق " . " اثرء بلا سبب " .
المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافاً إليه فوائد . شرطه . أن يكون سئ النيه .
اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .

- يدل نص المادة ١٨٥ من القانون المدنى على أن المشرع قد أوجب على من تسلم غير المستحق رد ما حصل عليه مضافاً إليه الفوائد متى كان سئ النيه وقد اعتبره المشرع كذلك من الوقت الذى ترفع عليه دعوى رد غير المستحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.....
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى ان الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٦٤٢٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى جنوب
القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم بصفاتهم بطلب الحكم بالزامهم بفوائد تأخيرية

بواقع ٥٪ عن مبلغ ٧٥٠ جنيه من تاريخ الوفاء بغير المستحق فى ١/١٢/١٩٧٢ وقال بياننا لذلك أنه قضى فى الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بالزام المطعون ضده الأول بأن يرد إليه مبلغ ٧٥٠ جنيه يمثل ما خصمه المطعون ضده الثالث بدون وجه حق من حسابه الرأسمالى المجدد لديه لدى تحويله فى التاريخ المذكور لحساب القنصلية الفرنسية فى مصر دون تحويل عملة . وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٨١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٨١ لسنة ٩٨ ق . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقضه واذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على قوله بأن المبلغ المسترد قد تم خصمه بحسن نية فلا يستحق عنه فوائد فى حين أن سوء النية يعد متوافرا من تاريخ رفع الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية التى قضى فيها برد المبلغ أو من تاريخ رفع الدعوى الحالية بما يوجب القضاء له بفوائد عن المبلغ المقضى برده .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة ١٨٥ من القانون المدنى على أنه " ١- اذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلتزم أن يرد الا ما تسلم ٢- أما اذا كان سيئ النية فإنه يلتزم أن يرد أيضا الفوائد والأرباح التى جناها أو التى قصر فى جنيها من الشئ الذى تسلمه بغير حق وذلك من يوم الوفاء أو من اليوم الذى أصبح فيه سيئ النية ٣- وعلى أى حال يلتزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد والثمرات من يوم رفع الدعوى " . يدل على أن المشرع قد أوجب على من تسلم غير

المستحق رد ما حصل عليه مضافا إليه الفوائد متى كان سيئ النية وقد اعتبره المشرع كذلك من الوقت الذي ترفع فيه دعوى رد غير المستحق . متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذ أغفل أثر دعوى استرداد غير المستحق رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية التى أقامها الطاعن فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



جلسة ٦ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سعيد أحمد صقر ، وأيم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، وطه الشريف .

(٨٧)

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

١- ملكية . ارتفاق " مطلات "

تحريم إقامة مطل مواجه للجار على مسافة تقل عن متر . يوجب الإزالة ولو لم يتوافر الضرر .
م ٣٩ من القانون المدنى القديم المقابله للمادة ٨١٩ / ١ من القانون المدنى الحالى .

٢ - خبره . محكمة الموضوع . حكم .

رأى الخبير عنصر من عناصر الاثبات . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير عمل الخبير .
اعتمادها لتقرير الخبير . مؤداه . عدم التزامها بالرد على الطعن الموجه إليه إن لم تجد فيها
ما يستحق الرد .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قول الشارع فى المادة ٣٩ من القانون
المدنى القديم المقابله للمادة ٨١٩ / ١ من القانون المدنى الحالى " لا يجوز للجار أن
يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر " معناه التحريم ،
والتحريم يوجب إزالة الفعل المحرم بلا نظر إلى كونه أحدث ضررا بالفعل أم لم
يحدث فإنه مع التحريم يكون الضرر مفترضا قانونا .

٢ - رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الاثبات وان لمحكمة
الموضوع السلطة فى تقدير عمل الخبير وفى الموازنة بين الأدله للأخذ بما تطمئن
إليه واذا اخذت بالنتيجة التى انتهى إليها تقرير الخبير بأسباب سائغه فلا عليها

ان هي لم ترد على الطعون التي وجهت إليه وان النعى على تقرير الخبير بتجاوزه لمهمته في تقرير لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، واذ اعتمد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تقرير الخبير بأسباب سائغة تكفى لحمل قضائه فلا على المحكمة ان هي لم ترد على الطعون الموجهة إليه اذ لم تجد فيها ما يستحق الرد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ٩٥٣١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب
القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بالزامه بسد المطاللات المبينه بصحيفة الدعوى والتي
أقامها الطاعن بالعقار الذى يملكه والتي تفتح مباشرة على سطح العقار الذى يملكه هو
والطاعن بالمخالفة لاحكام المادة ٨١٩ من القانون المدنى - نذبت المحكمة خبيرا وبعد ان
أودع تقريره قضت بالزام الطاعن بسد المطاللات محل النزاع - استأنف الطاعن هذا
الحكم بالاستئناف رقم ١٩٣٧ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١ قضت محكمة استئناف
القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ
أسس قضاءه على فكرة الضرر المفترض يكون قد خالف ارادة المشرع المستفاده من

روح التشريع وحكمته لأن الحكمة من تقدير المسافة إعمالاً لنص المادة ٨١٩/١ من القانون المدني هو عدم إحداث أى مضايقة للجار أو الاطلال عليه وأن الثابت من تقرير خبير الدعوى أن الفتحات الثلاث بالعقار رقم ١٨ محل النزاع تطل على سطح العقار رقم ١٦ المجاور له ولا تكشف غير السطح ولا تسبب أية أضرار للمطعون ضده واذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قول الشارع فى المادة ٣٩ من القانون المدني القديم المقابل للمادة ٨١٩/١ من القانون المدني الحالى " لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر " معناه التحريم والتحریم يوجب إزالة الفعل المحرم بلا نظر إلى كونه أحدث ضرراً بالفعل أم لم يحدث فإنه مع التحريم يكون الضرر مفترضاً قانوناً . لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير الذى عول عليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أن العقار رقم ١٨ المملوك للطاعن ملاصق للعقار ١٦ المملوك للمطعون ضده وليس بينهما أية مسافة وأن الطاعن قام بفتح مطلات مواجهه لسطح العقار مما أصبح معه ممراً يعبره الصاعد إلى الدور الرابع والخامس فى العقار رقم ١٨ مما تعد معه هذه المطلات غير قانونية واجبة الإزالة واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإزالتها فيكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه اعترض على تقرير الخبير بالنسبة لما تضمنه من أن الفتحات الثلاث الموجودة بالعقار رقم ١٨ مخالفة للقانون إذ بذلك تكون قد أبدت رأياً فى مسأله قانونية الأمر الممنوع عليه إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يترتب عليه بطلانه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات وأن لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير عمل

الخبير وفي الموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه واذ أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير بأسباب سائغة فلا عليها إن هي لم ترد على الطعون التي وجهت إليه وإن النعى على تقرير الخبير بتجاوزه لمهمته في تقريره لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض واذ اعتمد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه تقرير الخبير بأسباب سائغة تكفى لحمل قضائه فلا على المحكمة إن هي لم ترد على الطعون الموجهة إليه إذ لم تجد فيها ما يستحق الرد ويضحي النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الفتحات الموجودة بالعقار رقم ١٨ هي مجرد فتحات للتهويه وتطل على سطح العقار ١٦ الذي يملكه مع المطعون ضده على الشيوع بحق النصف وبذلك استخدم حقه في المثل بما يتفق والعرف الجارى وطبيعة العقارين وموقعهما وباعتبارهما مملوكين لمالك واحد وطلبت تطبيق المادة ٨٠٧ / ٢ من القانون المدنى تأسيساً على أن هذه المطلات تعد من قبيل مضار الجوار المألوفه إلا أن المحكمة طرحت تطبيق المادة سائلة الذكر واهدرت العرف الجارى مما يعد إخلالاً بحق الدفاع ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أسباب مفادها أن الملكية في العقار رقم ١٦ شائعة بين الطاعن والمطعون ضده ويكون لكل منهما ذات الحقوق على كل جزئيه من جزئيات العقار حتى القسمة ولا سند للملكية الطاعن لحق المثل على العقار المذكور وإن الفتحات التي أقامها لا تندرج تحت وصف المناور وأنها مطلات مخالفة للقانون وانتهى إلى القضاء بإزالتها وهي أسباب سائغة تكفى لحمل قضائه وتحمل الرد على ما اثاره الطاعن من دفاع يتعلق بدخولها في حدود مضار الجوار المألوفه ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٧ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الحسيني الكفاني ، محمد فؤاد شرباش ، د . محمد فتحي نجيب و محمد عبد البر سالم .

(٨٨)

الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) محكمة الموضوع " تقدير الادلة " " مسائل الاثبات "

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . سلطتها في
الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . عدم الخروج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

(٢ ، ٣) ايجار " ايجار الاماكن " " التأجير من الباطن " . نقض

" أسباب الطعن " .

٢ - التزام المستأجر الاصلى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة باخطار المستأجر من الباطن
لاخلاء العين المؤجرة له في الموعد المحدد لعودته . م ١/٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتقال الإلتزام
عند وفاته إلى من استمر عقد الايجار لصالحهم وفقا للمادة ١/٢٩ من ذلك القانون . مخالفة
ذلك . أثره .

٣ - سبب قانوني لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة
أمام محكمة النقض .

١ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما تستقل به محكمة
الموضوع ولها أن تأخذ بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما
يطمئن اليه وجدانها من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به
واطراحها لغيره ولا معقب عليها في ذلك الا أن تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

٢ - بوفاة المستأجر الأصلي ينتقل الالتزام باخطار المستأجر من الباطن لاخلاء العين المنصوص عليه بالمادة ٤٠ بند أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إلى أقاربه الذين يستمر عقد الايجار لصالحهم طبقا للمادة ١/٢٩ من القانون سالف الذكر ، ومن ثم وفاة المستأجر الأصلي لا يترتب عليها سقوط الالتزام وانما انتقاله إلى عاتق هؤلاء الاقارب فان قعدوا عن الوفاء به صار تأجير العين من الباطن فى حق المالك ، معقودا فى غير الحالات التى يجيزها القانون ، فيحق له طلب اخلائها .

٣ - لا يجوز التمسك بسبب قانونى للطعن لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا اذا كان الواقع المتعلق به قد سبق طرحه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده الاول أقام الدعوى رقم ٢٧١٠ لسنة ١٩٨١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعنة والمطعون ضدها الثانية للحكم بإخلاء الشقة المبينة بصحيفتها ، وقال فى بيانها ان مورث المطعون ضدها الثانية استأجر منه الشقة محل النزاع بالعقد المؤرخ ١٩٧٠/٣/١ وأجرها من باطنه للطاعنة خلافا للعقد وأحكام القانون ، وأجابت الطاعنة بأنها تستأجر الشقة مفروشة من المستأجر الأصلي لاقامته بالخارج . وبتاريخ ١٩/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٨٦٩ لسنة ٩٩ ق فأحالت الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ٩/٥/١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الشقة محل النزاع مع التسليم . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الاول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه بالاخلاء على أن المطعون ضده الاول لم يجر تأجير مورث المطعون ضدها الثانية لها الشقة محل النزاع مفروشة ، واستند الحكم فى ذلك إلى أقوال شاهدهى المطعون ضده الاول ، اللذين شهدا بأنهما كانا فى زيارة هذا الأخير عندما حضر عمال الانارة لتركيب عداد الكهرباء فى الشقة المذكورة باسم الطاعنة ، وانه أخبرهما بأن احدا بهذا الاسم لا يقيم بتلك العين ، وهى أقوال قاصرة لا تدل على عدم العلم بواقعة التأجير هذا إلى أن أقوال شاهدهى الطاعنة جاءت مؤكدة حصول التأجير مفروشا منذ سنة ١٩٧٢ بعلم المطعون ضده الاول وموافقة وانه كان يمد الطاعنة بالتيار الكهربائى من شقته ، ثم اختلفا ، فحاولت ادخال عداد باسمها فى شقة النزاع فى سنة ١٩٧٩ فأقام الدعوى بسبب هذا الخلاف . كما أكد المطعون ضده الاول علمه وموافقة على التأجير برفعه الدعويين رقمى ٢٤٣٥ سنة ١٩٧٩ مستعجل القاهرة ، ٦٣٣١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضدها الثانية بطلب اخلاء تلك الشقة ، وتركه الدعوى الأولى للشطب ، وعدم تجديد الثانية بعد وقفها جزاء فى ١٩٨١/٣/٢٢ . واذ أ طرح الحكم هذه الأدلة واستخلص عدم اجازة التأجير من أقوال لا تؤدى إليها ، فانه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال الذى يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره ولا معقب عليها فى ذلك إلا أن تخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ا طرح شاهدهى الطاعنة لعدم

اطمئنانه إليها وأبدى اطمئنانه إلى أقوال شاهدى المطعون ضده الاول واستخلص منها عدم علم الاخير باقامة الطاعنة فى العين محل النزاع ، وكانت شهادتهما التى أوردت الطاعنة مضمونها وسجلها محضر التحقيق مؤدية إلى هذا الاستخلاص ، فان النعى على الحكم بأنه رجح شهادة على أخرى لا يخرج عن كونه جدلا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير أقوال الشهود وهو غير مقبول . هذا الى ان التمسك بدلالة اقامة المطعون ضده الاول للدعويين رقمى ٣٤٣٥ لسنة ٧٩ مستعجل مصر ، ٦٣٣١ لسنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة على علمه ورضائه باستئجار الطاعنة لعين النزاع فهو دفاع جديد - لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين أولهما أن الحكم أعمل المادة ٤٠ بند أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الدعوى فأوجب قيام المستأجر الاصلى المقيم فى الخارج بصفة مؤقتة باخطار المستأجر من الباطن لاخلاء العين فى الموعد المحدد لعودته للإقامة بالجمهورية ، مع منحه المهلة المبينة بهذا النص ، والا اعتبر شاغلا للعين دون سند قانونى ، فى حين أنه لا مجال لأعمال هذا النص فى الدعوى الراهنة لوفاء المستأجر الاصلى بالخارج قبل عودته إلى البلاد ، ويترتب على وفاته امتداد العقد لورثته ويمتد تبعا لذلك عقد تأجيره شقة النزاع لها . والوجه الثانى ان منطقة " الروضة " من المناطق السياحية التى يجوز فيها التأجير مفروشا أو خاليا ولو فى غير الحالات المبينة بالنص المتقدم ، واذ لم يعتبرها الحكم كذلك ، فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى فى شقه الاول غير سديد ، ذلك انه بوفاء المستأجر الاصلى ينقل الالتزام باخطار المستأجر من الباطن لاخلاء العين المنصوص عليه بالمادة ٤٠ بند أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إلى اقاربه الذين يستمر عقد الايجار لصالحهم طبقا للمادة ١/٢٩ من القانون سالف الذكر ، ومن ثم فان وفاة المستأجر الاصلى لا يترتب عليها سقوط الالتزام وانما انتقاله إلى عاتق هؤلاء الاقارب فان قعدوا عن الوفاء به صار

تأجير العين من الباطن في حق المالك ، معقوداً في غير الحالات التي يجيزها القانون فيحق له طلب اخلائها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد اعمل صحيح القانون . كما ان النعي في شقه الثاني غير مقبول ذلك انه لا يجوز التمسك بسبب قانوني للطعن لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا اذا كان الواقع المتعلق به قد سبق طرحه على محكمة الموضوع ، ولما كان تأجير الاماكن مفروشة بسبب وقوعها في المناطق الى يصدر بتحديداتها قرار وزير السياحة بالاتفاق مع المحافظ المختص عملاً بالمادة ٤٠ بند هـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبق في الدعوى قد أجاز استثناء لاسكان السائحين الاجانب أو لحدى الجهات المرخص لها في مباشرة أعمال السياحة بغرض اسكانهم . وكانت الطاعة لم تدع أمام محكمة الموضوع بأنها ممن يجوز التأجير لهم بموجب هذا النص ، فان النعي بهذا الشق يكون دفاعاً جديداً ، وبالتالي غير مقبول .

وحيث ان الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه اعتبر اقامة المطعون ضدها الثانية في شقة أخرى بعد وفاة مورثها المستأجر الاصلى تركاً لشقة النزاع فلا يستمر عقد الايجار بالنسبة لها طبقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ ، ورتب على ذلك اعتبار اقامة الطاعة بالعين بغير سند ، واقام قضاءه بالاخلاء على هذا السبب رغم عدم استناد المطعون ضده الاول إليه . هذا إلى أن الحكم اغفل الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر التي تقضى باستمرار الايجار لصالح ورثة المستأجر اذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى ، والتي تنطبق على الاماكن التي تؤجر مفروشة بقصد الربح .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على قوله إنه " من المقرر .. أنه اذا لم يتم اخطار المستأجر الاصلى للمستأجر من الباطن بموعد عودته وطلب الاخلاء ، وثبت تراخى المستأجر الاصلى في اخراج المستأجر من الباطن ، جاز للمؤجر الاصلى اخلاء العين المؤجرة " . وقوله " ان البين من أوراق الدعوى أنه بعد وفاة المستأجر الاصلى لشقة النزاع في المملكة العربية السعودية ، عادت زوجته

وأولادها منه (المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها) وأقاموا في عين أخرى غير شقة النزاع واستقروا فيها وتركوا العين للمستأنف عليها الثانية (الطاعنة) .. وأضحت إقامة المستأنف عليها الثانية في العين ولا سند قانوني لها ، وذلك سواء أكانت استأجرتها من باطن المستأجر الأصلي خالية أو مفروشة " . فإنه يكون قد حصل العناصر الواقعية التي يقوم عليها طلب الإخلاء مستنداً إلى سببه الذي اقيمت به الدعوى طبقاً للمادتين ٣١ بند ب ، ٤٠ بند أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأعمل فيها حكمهما صحيحاً ، أما ما أورده الحكم بأسبابه من قوله " وأنه لذلك فقد انتهى حقهم (أى المطعون ضدها الثانية ومن تمثلهم في الخصومة) في الإقامة بعين النزاع ، لأنهم لم يستفيدوا بالامتداد القانوني لعقد إيجار عين النزاع بعد وفاة والدهم المستأجر الأصلي وعودتهم من السعودية فهو استطراد زائد عن حاجة الدعوى ، فلا يعيبه . لما كان ذلك . وكانت العين محل النزاع مؤجرة للسكنى وليس لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، فلا يكون ثمة مجال لأعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الدعوى ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم صدر ضد خصوم لم يدخلوا فى الدعوى أو يتدخلوا فيها وهم " باقى أولاد المرحوم محمد محمود رمضان " المذكورين بديباجة الحكم دون بيان اسمائهم وألقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وهو ما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه ذلك أن محكمة الاستئناف التى أصدرته قد صححت وفقاً للشهادة المودعة ملف الطعن - ماورد فى ديباجته من خطأ مادى يتمثل فى ذكر كلمة " باقى " بدلاً من اسم " رامى " وهو أحد القصر المشمولين بوصاية المطعون ضدها الثانية ، والتى اختصمت بصفتها وصية عليه أمام محكمتى أول وثانى درجة إذ أن أثر هذا التصحيح يرتد إلى وقت صدور الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٧ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د/ جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكى غرابه ومحمد السعيد
رضوان .

(٨٩)

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ القضائية

- عمل . " علاقة العمل " .

علاقة العمل يحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والعرف ، الأحكام التى تنتظمها
اللائحة . التزام صاحب العمل بها . علقته . توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم .
التزام العامل بها . منشأه . حق صاحب العمل فى تنظيم منشأته والاشراف على العاملين بها .

من المقرر أن علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولائحة
نظام العمل والقانون والعرف الجارى . وأن لائحة نظام العمل تنتظم الأحكام
الخاصة بالأجور والمنح والمكافآت وسائر الملحقات الأخرى والعلاوات والترقيات
ومواعيد العمل وفترات الراحة والإجازات وغيرها ، وأن هذه الأحكام ملزمة لصاحب
العمل لما تنطوى عليه من توحيد نظام العمل فى المنشأة ووضع قواعد عامة مجردة
تحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم ، كما أنها ملزمة للعامل ، وتستمد قوتها
الالزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل فى تنظيم منشأته والاشراف على
العاملين بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر.....
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى ان المطعون ضده الاول أقام على الطاعن - بنك مصر . والمطعون ضدها
الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - الدعوى رقم ١٥٥٠ سنة ١٩٧٤ عمال كلى
جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨٩١ر٥٠٠ ج وقال
بيانا لها انه فى ١/٩/١٩٤٩ التحق بالعمل لدى البنك البلجيكي الذي ادمج فى البنك
الطاعن ، وخلال سنة ١٩٢٩ أنشأ البنك صندوقا للادخار - بلجنز لمواجهة المكافآت التى
يستحقها العاملون لديه عند انتهاء خدمتهم ، يمول من أقساط يؤديها بواقع ١٠٪ من
أجورهم ، ومبالغ تقتطع من أجور العاملين بنسبه ٧ر٥٪ ومنذ سنة ١٩٤٧ أصدر مجلس
الادارة عدة قرارات بوضع حد أدنى لهذه المكافآت يقدر بأجر ثمانين شهرا لمن تبلغ مدة
خدمته بالبنك ثلاثين سنتوتنقص بمقدار النقص فى هذه المدة ، واذ أحيل المطعون ضده
الاول إلى التقاعد فى ٢٠/٨/١٩٧٤ ببلوغه سن الستين وصرف له البنك مكافأة نهاية
الخدمة دون مراعاة الحد الأدنى فقد أقام الدعوى بطلبه أنف البيان ، وفى
٢٨/١٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بندب خبير ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى
١٧/١/١٩٧٩ بالزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده الاول مبلغ ٨٣٥ر٣٧٢ ج ،
استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٣٥
سنة ٩٦ ق ، وفى ١٤/١١/١٩٧٩ ندبت المحكمة خبيرا ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى
٣٠/٦/١٩٨٠ بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده
الاول مبلغ ١٤٩٤ر٣٣٤ ج ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة

مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه لما كان الحكم قد قضى للمطعون ضده الاول بالحد الأدنى لمكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليه في قرارات مجلس ادارة البنك البلجيكي التي صدرت منذ سنة ١٩٤٧ ، في حين أن البنك لا يلزم الا بأداء ١٠٪ من أجر العامل طبقا للائحه صندوق الادخار الذي أنشئ سنة ١٩٢٩ ، وأن تلك القرارات تنطوي على تعديل لهذه اللائحة لا يجوز إجراؤه طبقا للمادة ٥١ منها والمادة ١٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة الا بناء على اقتراح لجنة ادارة الصندوق وموافقة الجمعية العمومية وتصديق مجلس ادارة البنك وعدم اعتراض مجلس ادارة المؤسسة العامة التي يتبعها البنك ، فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك انه لما كان من المقرر أن علاقة العمل فيما بين العامل وصاحب العمل يحكمها العقد ولائحه العمل والقانون والعرف الجاري ، وأن لائحه نظام العمل تنظم الأحكام الخاصة بالاجور والمنح والمكافآت وسائر الملحقات الأخرى والعلاوات والترقيات ومواعيد العمل وفترات الراحة والجازات وغيرها ، وأن هذه الأحكام ملزمة لصاحب العمل لما تنطوي عليه من توحيد نظام العمل في المنشأة ووضع قواعد عامة مجردة تتحدد بموجبها حقوق العاملين وواجباتهم ، كما أنها ملزمة للعامل ، وتستمد قوتها الإلزامية قبله من الحق المقرر لصاحب العمل في تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها ، وكان الثابت في الدعوى أن مجلس ادارة البنك البلجيكي الذي أدمج في البنك الطاعن ، بما له من الحق في وضع لائحه نظام العمل به ، قد أنشأ صندوقا للادخار في سنة ١٩٢٩ لاداء مكافأة نهاية الخدمة للعاملين لديه يقوم على استقطاع ٧,٥٪ من أجر هؤلاء العاملين واسهام البنك بنسبه ١٠٪ من هذا الاجر ، ثم أصدر عدة قرارات منذ سنة ١٩٤٧ بوضع حد أدنى لهذه المكافأة قدر بواقع ثمانين شهرا من الاجر الاساسي لكل عامل ينتهي عقد عمله ببلوغه سن الستين وتكون مدة خدمته بالبنك ثلاثين

سنة ، على أن تنقص المكافأة بمقدار النقص في هذه المدة ، وأن المطعون ضده الأول كان من العاملين لدى البنك البلجيكي منذ سنة ١٩٤٧ وظل يعمل به بعد ادماجه في البنك الطاعن حتى احيل إلى التقاعد ببلوغه سن الستين في ١٩٧٤/٨/٢٠ ، فانه يكون له الحق في اقتضاء الحد الأدنى لمكافأة نهاية الخدمة في حدود مدة خدمته طبقا للائحة صندوق الادخار والقرارات المعدلة لها ولا يغير من ذلك أن يكون التعديل في نظام المكافأة قد تم بغير الاجراءات التي نصت عليها لائحة الصندوق ودون أن يراعى فيه عرضه على المؤسسة العامة التي يتبعها البنك ، ولاجرائه قبل العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة ، واذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٣ من أبريل ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، د/ على فاضل حسن نائبى رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سمير

(٩٠)

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٥٠ القضائية

- عمل " تصحيح أوضاع العاملين " . تسوية . " تقييم المؤهلات " .
العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط بالقطاع العام ، رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل
هذا التعيين مؤدى تسوية حالته . وضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع
مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج متى كان موجودا فى الخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ . أثره .
تغيير مجموعته الوظيفية . المواد ٥ و ٨ و ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

- مؤدى نصوص المواد ٥ و ٨ و ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان تسوية حالة العامل المعين بمؤهل
أقل من المتوسط فى إحدى شركات القطاع العام رغم حصوله على مؤهل متوسط
قبل هذا التعيين تتم وفقا لحكم المادة الثامنة سالف الذكر بوضعه على الفئة
المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى
الخارج متى كان موجودا فى الخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون المشار
إليه وهو ما يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية والمبينة بالجداول المرفقة
بالقانون من مجموعة الوظائف الأقل من المتوسطة إلى مجموعة الوظائف
المتوسطة من تاريخ التعيين أو تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج أيهما أقرب ، فإذا

كان هذا التاريخ سابقا على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون طبق عليه المادة ١٥ منه فيرقى إلى الفئات الاعلى اذا توافرت لديه إحدى المدد الكلية المشترطة للترقية والمبينة بالجدول الثانى المرفق به باعتباره منتميا لمجموعة الوظائف المتوسطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣١ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى جنوب القاهرة
على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بتسوية حالته على الفئة المالية الرابعة اعتبارا
من ١٩٧٦/١٠/١٤ أو اعتبارا من تاريخ ترقية زملائه المعينين معه أو بعده طبقا لنص
المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما يقترب على ذلك من آثار وقال بيانا لدعواه
انه حصل على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام الخمس سنوات عام ١٩٥٥ بعد
حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية وعين بوزارة التربية والتعليم فى أكتوبر
سنة ١٩٥٥ واستمر فى العمل بها حتى ١٩٦٤/١٠/١٢ وفى ١٩٦٤/١٠/١٣ عين
بالشركة المطعون ضدها وفى عام ١٩٦٨ سويت حالته على الفئة المالية السابعة اعتبارا
من تاريخ تعيينه فى ١٩٦٤/١٠/١٣ وفى عام ١٩٧٢ رقى إلى الفئة المالية السادسة ثم
رقى فى ١٩٧٥/٤/٣٠ إلى الفئة المالية الخامسة واذ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام طلب من المطعون ضدها تسوية
حالته طبقا للجدول الثانى الملحق بهذا القانون على الفئة المالية الرابعة بإعتبار انه
حاصل على مؤهل متوسط هو دبلوم المدارس الثانوية الصناعية أسوة بزملائه فى العمل

غير انها أغفلت هذا الطلب وتمسكت بمعاملته بالمؤهل الأقل من المتوسط وهو شهادة إتمام الدراسة الابتدائية مما دعاه لاقامة هذه الدعوى بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٩/١٠/٢٧ : بأحقية الطاعن فى تسوية حالته على الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٦/١٠/١٤ : الزام المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعن مبلغ ٢٧٨ ج قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١/١/١٩٧٧ حتى ٣١/٥/١٩٧٩ . استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٨٤ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من قوله أن المؤهل الذى يحدد مستوى الطاعن المالى وأقدميته فى الشركة المطعون ضدها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها فى عام ١٩٤٩ وهى تعتبر من الشهادات أقل من المتوسط وقد اتخذت أساساً لتعيينه فى هذه الشركة ، ولا ينطبق عليه بالتالى الجدل الثانى الملحق بهذا القانون ، فى حين أنه حاصل على مؤهل أعلى هو دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٥٥ وقبل تعيينه فى الشركة المطعون ضدها وقد قامت هذه الشركة بتسوية حالته بعد ذلك على الفئة المالية السابعة منذ تاريخ تعيينه بها فى ١٩٦٤/١٠/١٣ بمقتضى القرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه حاصل على هذا المؤهل المتوسط ولما كان له مدة خدمة أكثر من واحد وعشرين عاماً فإنه يستحق الفئة الرابعة طبقاً للجدول الثانى الملحق بالقانون سالف الذكر واذ لم يقض الحكم له على الرغم من ذلك بتسوية حالته على الفئة الرابعة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم

١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن " يحدد المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

١ - الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) حملة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) . ب - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . ج - الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) حملة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .. "

وتنص المادة الثامنة منه على أن يعتبر حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودون فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلاتهم الدراسية أو فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية " وتنص المادة الخامسة عشر منه على أن " يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أو الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... " فان مفاد هذه النصوص مجتمعة ان تسوية حالة العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط فى احدى شركات القطاع العام رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين تتم وفقا لحكم المادة الثامنة سالفة الذكر بوضعه على الفئة المقررة لمؤله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه فى التخرج متى كان موجودا فى الخدمة فى ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر هذا القانون وهو ما يقتضى بالضرورة تغيير مجموعته الوظيفية والمبينة بالجداول المرفقة بالقانون المذكور من مجموعة الوظائف الأقل من

المتوسطة إلى مجموعة الوظائف المتوسطة من تاريخ التعيين أو تاريخ ترشيح زملائه في التخرج أيهما أقرب فإذا كان هذا التاريخ سابقا على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون طبقت عليه المادة ١٥ منه فيرقى إلى الفئات الأعلى إذا توافرت لديه إحدى المدة الكلية المشترطة للترقية والمبينة بالجدول الثاني المرفق به باعتباره منتعيا لمجموعة الوظائف المتوسطة لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن وإن كان قد عين بالشركة المطعون ضدها في ١٩٦٤/١٠/١٢ بمؤهل أقل من المتوسط هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها عام ١٩٤٩ إلا أنه حصل أيضا قبل هذا التعيين على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٥٥ وعدلت الشركة الوظيفة المعين عليها من الفئة الثامنة إلى السابعة بمقتضى القرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه حاصل على هذا المؤهل المتوسط ، فإنه يكون منتعيا لمجموعة الوظائف المتوسطة وتنطبق على حالته المادة الخامسة عشر من القانون سالف الذكر والجدول الثاني المرفق به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المؤهل الذي يحدد مستوى الطاعن المالي وأقدميته في الشركة المطعون ضدها وفق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر هو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الحاصل عليها عام ١٩٤٩ ولا ينطبق عليه بالتالي الجدول الثاني المرفق بهذا القانون فإنه يكون قد خالف القانون وقد حجه ذلك عن بحث ما إذا كان الطاعن قد استوفى المدة الكلية اللازمة لترقيته للفئة المالية الرابعة طبقا للجدول الثاني المرفق بالقانون آنف البيان أم لا ، مما يستوجب نقضه بون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .



جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار د : جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلي ، احمد زكى غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(٩١)

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق

(٢٠١) عمل " العاملون بالقطاع العام " بدلات " . شركات .

(١) تنظيم البدلات فى ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط بمجالس ادارة شركات القطاع العام . بدل التفرغ . احقية الاخصائيين التجاريين لصرفه تنفيذاً للقانون المذكور .
(٢) تبعية شركات القطاع العام للمجلس الأعلى للقطاع . لا تمتد الى التدخل الملزم بصدد ما تتخذه من قرارات .

(٣) حكم " تسبيب الحكم : ما لا يعد قصورا " . نقض .

قضاء الحكم بأحقية المطعون ضدهم لبدل التفرغ استنادا الى قرار مجلس ادارة الشركة الطاعنة . النعى عليه بمخالفته قرارى مجلس الوزراء . لا اساس له .

١ - مفاد نص المادة ٤٠/٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الذى يحكم واقعة الدعوى - ان المشرع ناط بمجالس ادارات شركات القطاع العام وضع النظم المتعلقة بالبدلات الوظيفية التى تقتضيها أداء وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها وتحرمهم من مزاولة المهنة بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان مجلس ادارة الشركة الطاعنة أصدر قرارا فى ٣٠/٩/١٩٨٠ بمنح الاخصائيين بدل التفرغ محل التداعى استنادا الى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ،

فان المطعون ضدهم باعتبارهم اخصائيين تجاريين يكون لهم الحق فى هذا
البدل .

٢ - مفاد نص المادتين ٢ ، ٣٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ان تبعية
شركات القطاع العام للمجلس الأعلى للقطاع مقصورا على التنسيق والربط فيما
بين هذه المنشآت ، وابداء الرأى والمشورة لها ولا تمتد الى التدخل الملزم بصدد ما
تتخذه من قرارات .

٣ - لما كان البدل محل التداعى قد تقرر بالأداة التى نص عليها القانون رقم
٤٨ لسنة ٧٨ وفى نطاق الشروط التى وضعها ، ولم يستمد مشروعيتها من قرار
رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ولا يتعارض مع قرار رئيس الوزراء
الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٨ الذى نص على وقف صرف بدلات التفرغ التى
كانت مقررة قبل العمل به ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون
على غير اساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تتحصل فى ان المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة (شركة محلات عمر افندى)
الدعوى رقم ٧٢٨ سنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة ، وطلبوا الحكم بأحقيتهم فى
صرف بدل الاخصائيين التجاريين اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ وقالوا بياننا لها انهم يعملون
لدى الطاعنة فى وظائف اخصائيين تجاريين واستنادا الى قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ - الذى قرر منح بدل تفرغ للاخصائيين بالفئات الموضحة به -

أصدرت الشركة الطاعنة في ١٩٨٠/٩/٣٠ قرارا بصرف هذا البديل لهم اعتبارا من ١٩٨٠/١/١ الا انها اوقفت صرفه اعتبارا من ١٩٨١/٢/١ فاقاموا الدعوى بطلبهم السالف البيان . وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٣٩ سنة ١٠٠ ق ، وبتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهم في صرف بدل التفرغ للاخصائيين التجاريين المقرر بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار مجلس ادارة الشركة الطاعنة الصادر في ١٩٨٠/٩/٣٠ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الاول للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان قرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ أشار في ديباجته الى نظام العاملين المدنيين بالدولة مما يدل على قصر منح البديل الذي قرره على العاملين بالدولة وحدهم دون العاملين بالقطاع العام واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى سريان احكامه على العاملين بالقطاع العام فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان النص في المادة ٤٠/٤ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - الذي يحكم واقعة الدعوى - على انه " مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذي يضعه في هذا الشأن (١) ... (٢) (٣) (٤) بدلات وظيفية تقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شاغليها من مزاولة المهنة وذلك بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ... الخ " مفاده ان المشرع ناط بمجالس ادارات شركات القطاع العام وضع النظم المتعلقة بالبدلات الوظيفية التي تقتضيها أداء وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها وتحريمهم من مزاولة

المهنة بالفتات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، وكان الثابت من الاوراق ان مجلس ادارة الشركة الطاعنة أصدر قرارا في ١٩٨٠/٩/٣٠ بمنح الاخصائيين بدل التفرغ محل التداعي استنادا الى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، فان المطعون ضدهم باعتبارهم اخصائيين تجاريين يكون لهم الحق في هذا البديل واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى تلك النتيجة فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويضحى انعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثاني للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه تقول ان قرار مجلس الادارة الصادر في ١٩٨٠/٩/٣٠ بمنح بدل تفرغ للاخصائيين التجاريين خالف نص المادتين ٢ ، ٣٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اللتين توجبان عند تقرير البديل مراعاة ما يقرره المجلس الاعلى للقطاع في هذا الخصوص للتنسيق مع باقى الشركات .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان النص في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على انه " يتولى المجلس الاعلى للقطاع التنسيق بين الشركات الداخلة في نطاقه وذلك بتقديم المشورة فيما يعرض عليه من الشركات للمساعدة في تحقيق الاهداف المرسومة لها " . والنص في المادة ٣٩ من ذات القانون على انه " مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا القانون يضع مجلس ادارة الشركة النظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا العينية والتعويضات وذلك طبقا للاحكام الواردة في المواد التالية " مفاده ان تبعية شركات القطاع العام للمجلس الاعلى للقطاع مقصور على التنسيق والربط فيما بين هذه المنشآت وابداء الراى والمشورة لها ولا يمتد الى التدخل الملزم بصدد ما تتخذه من قرارات ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيانه تقول ، ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

قيدت سلطات مجالس ادارات شركات القطاع العام في تقرير البدلات الوظيفية - ومنها
البديل محل التداعي - بضرورة مراعاة قرارات رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن ،
وقد علق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ على صدور قرار من وزير
المالية لتحديد الوظائف التي تقتضى التفرغ ولم يصدر وزير المالية هذا القرار ، ثم
صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في ١٣/٤/١٩٧٨ بوقف صرف بدلات التفرغ تحت أية
مسميات فيكون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ موقوفا اعتبارا من
هذا التاريخ ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المطعون ضدهم لبديل التفرغ
استنادا الى قرار مجلس ادارة الشركة الصادر في ٣٠/٩/١٩٨٠ على خلاف احكام
قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في
التسبيب .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك انه لما كان البديل محل التداعي قد تقرر بالاداة
التي نص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفي نطاق الشروط التي وضعها ولم يستمد
مشروعيته من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ، ولا يتعارض مع قرار
رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٨ الذي نص على وقف صرف بدلات التفرغ
التي كانت مقررة قبل العمل به ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون
على غير أساس .

وحيث إنه ولما كان ما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٦

يرئاسة السيد المستشار الدكتور : احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(٩٢)

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقل بحرى " مزاولة اعمال النقل البحرى "

مزاولة اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المواصلات . شرطه . القيد فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى . لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمباشرة هذه الاعمال . مؤدى ذلك . القيد فى السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الاعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لاصداره . م ٧ ق ١٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) نقل بحرى " القيد فى السجل البحرى " .

قيد الشركة فى السجل البحرى . مؤداه . الحق فى مزاولة أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة ٧ من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ فى حدود الغرض من انشائها .

(٣) شركات . نقل بحرى .

قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . لا يمنحها احتكار مزاولة اعمالها .

(٤) حكم " حجية الحكم الجنائى " . نقل بحرى .

الحكم بادانة ممثل الشركة قبل قيدها بالسجل البحرى لقيامه بأعمال محظورة عليه . لا حجية للحكم بعد قيد الشركة فى السجل المذكور .

١ - النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى - والمقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - على انه " لا تجوز مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام . ولا يجوز ان يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة او الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأسمالها عن ٢٥ ٪ " يدل على ان الاصل هو حظر مزاولة اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديدھا قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية للنقل البحرى - والذي تتولاه وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى اعمالا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٨ - واستثناءا من هذا الاصل يجوز - عند الاقتضاء - لوزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل مزاولة الاعمال المشار اليها ، بما مؤداه ان القيد فى السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الاعمال يقوم مقامه قرار من وزير المواصلات عند توافر المقتضى لاصداره .

٢ - لما كان الثابت من صورة كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون النقل البحرى ورئيس لجنة القيد فى سجل النقل البحرى المؤرخ ١٩٨١/٨/٣١ - المودعة بملف الطعن ان لجنة تسجيل الشركات العاملة فى مجال النقل البحرى والاعمال المرتبطة به والتي ينطبق عليها شروط القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ قد وافقت فى ١٩٨١/٨/١٩ على قيد الشركة المطعون ضدها الاولى فى سجل النقل البحرى

تحت رقم ٦ ، ولما كان عقد تأسيس هذه الشركة قد حدد في مادته الثالثة ان الغرض من انشائها هو " شراء واستئجار سفن لشحن البضائع تعمل في خطوط بحرية حول موانئ العالم ... " فانه يحق لها مزاولة أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة السابعة من القانون سالف الذكر في حدود هذا الغرض وذلك بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجرة لحسابها والقول بغير ذلك يجعل قيدها في السجل البحري عديم الجدوى .

٣ - لا محل لما ذهبت اليه الشركة الطاعنة (شركة القناة للتوكيلات الملاحية) من انها تنفرد بون سواها بالقيام بهذه الخدمات بالنسبة للسفن الاجنبية بمنطقة القناة والبحر الاحمر ، اذ البين من قرار تأسيسها الصادر من وزير النقل البحري برقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ انه لم يمنحها أى احتكار في الاعمال التى تباشرها .

٤ - لا ينال من حق الشركة المطعون ضدها الاولى فى مزاولة أعمال الخدمات البحرية بعد قيدها فى السجل البحري - الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٢ مستأنف بورسعيد بادانة ممثل الشركة لقيامه بالخدمات البحرية بالنسبة لاحدى السفن المؤجرة لها - اذ ان الثابت من صورة الحكم فى هذه الجنحة ان مبنى الادانة هو عدم قيد الشركة بالسجل المشار اليه بتاريخ الواقعة وهو ١٩٨١/٧/٢ وبالتالى فان هذا القضاء لا يحوز حجية الا بالنسبة للوقائع السابقة على القيد الحاصل فى ١٩٨١/٨/١٩ دون تلك التى تتم اعتبارا من التاريخ الاخير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تتحصل في ان الشركة المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٨١
تجارى كلى بورسعيد ، وانتهت الى طلب الحكم بالزام الشركة الطاعنة - فى مواجهة
باقى المطعون ضدهم - بأن تدفع لها مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض ، ومبلغ
سبعين ألف دولار تعادل ثمانية وخمسين ألف وثمانمائة جنيه حصلت عليها منها دون وجه
حق ، وبأحققتها فى القيام بكافة الخدمات البحرية والملاحية لسفنها المملوكة لها
والمستأجرة لحسابها ، وقالت بيانا لذلك ان بنك مصر قام بإنشائها كشركة مساهمة
مصرية بمقتضى احكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بفرض مزاولة اعمال
النقل البحرى وشراء وتأجير واستغلال السفن للبضائع والركاب ويحق لها قانونا القيام
بهذه الاعمال وكذا تقديم كافة الخدمات البحرية سواء بالنسبة للسفن المملوكة لها او التى
تستأجرها بعد الغاء القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بإنشاء المؤسسة المصرية
العامة للنقل البحرى وصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وانه قد رست عليها
مناقصة لنقل ٥٠٠ الف طن قمح من استراليا الى مصر من قبل الشركة المصرية العامة
لاعمال النقل البحرى باعتبارها وكالة عن الحكومة المصرية وهيئة السلع التموينية ،
ونفاذا لعقد النقل استأجرت السفينة "هاندى ماريز" واستعانت بالناقلة "اركو" المملوكة
لها لتنفيذ التزاماتها ، ولما وصلت السفينة الاولى ميناء بورسعيد بحمولتها من القمح
وارادت الشركة تقديم الخدمات البحرية والملاحية لها اعترضت الشركة الطاعنة وانكرت
عليها هذا الحق بزعم انها تحتكر القيام بهذه الخدمات ، ووجهت انذارا على يد محضر
الى كافة سلطات الميناء بعدم التعامل معها او تمكينها من مزاوماتها وقدمت فى حقها
شكوى للنياابة العامة وشرطة الميناء حيث تحرر عن الواقعة المحضر رقم ٧٨٣ لسنة
١٩٨١ ادارى الميناء مما اضطرها - تحت وطأة هذه الظروف - الى اللجوء لتوكيل
دمنهور التابع للشركة المذكورة للقيام بالخدمات البحرية للسفينة المستأجرة وغيرها من

السفن مقابل مبلغ ٧٠٠٠٠ دولار تقاضتها هذه الشركة دون وجه حق ، ومن ثم فقد اقامت الدعوى بطلباتها أنفة البيان ، ومحكمة اول درجة قضت فى ١٩٨٢/٤/٢٤ بوقف الدعوى تعليقاً لجلسة ١٩٨٢/١٠/١٦ حتى تستصدر الشركة المطعون ضدها الاولى - المدعية الحكم - الاستئنافى للجنة رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٨١ - ميناء بورسعيد وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الاولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق تجارى امام محكمة استئناف الاسماعيلية - مأمورية بورسعيد - التى قضت فى ١٩٨٥/٢/١٠ بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية الشركة المذكورة فى مزاولة الخدمات البحرية بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجرة لمباشرة نشاطها اعتباراً من تاريخ قيدها بالسجل البحرى ورفض الاستئناف فيما عدا ذلك . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب تنعى الشركة الطاعنة بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك تقول انه لما كان المشرع قد حظر فى المادة الثانية من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ والمادة السابعة من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ - مزاولة اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى الا على المؤسسات العامة والشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رؤوس أموالها عن ٢٥ ٪ بشرط ان تقيد فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، وكان قرار وزيرالنقل البحرى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الشركة الطاعنة ونظيره رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية قد قصرأ مزاولة أعمال الوكالات البحرية باعتبارهما من شركات القطاع العام ، فأصبحت الطاعنة هى صاحبة الوكالة البحرية القانونية الوحيدة عن ملاك وريابنة ومستأجرى السفن الاجنبية التى تعبر

قناة السويس والبحر الاحمر وموانئها ، وان من ينازعها فى هذا الاختصاص يقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ومن ثم فان قرار وزير النقل البحرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥ الذى اعطى شركات القطاع الخاص المصرية والافراد المصريين الحق فى القيام بجميع الخدمات البحرية الخاصة بالسفن التى يمتلكونها يعتبر استثناء من نص هذه المادة فلا يجوز التوسع فى تفسيره او القياس عليه ولا تختص جهة القضاء العادى بتعديله او تأويله لكونه قرارا اداريا ، واذ استند الحكم فى قضائه بأحقية الشركة المطعون ضدها الاولى فى مزاولة الخدمات البحرية للسفن المستأجرة لمباشرة نشاطها اعتبارا من تاريخ قيدها بالسجل البحرى الى انطباق احكام القرار المشار اليه على هذه السفن أسوة بالسفن التى تمتلكها لاتحاد الحكمة فى الحاليتين ولانه لا وجه للتفرقة بينهما ، فانه يكون قد خالف قواعد الاختصاص وتوسع فى تفسير هذا القرار فضلا عن اهداره حجية الحكم الصادر فى الجنحة رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٨٢ مستأنف بورسعيد بادانة ممثل الشركة المذكورة لقيامها بالخدمات البحرية بالنسبة للسفينة " هاندى مارينز " المؤجرة لها ، بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى - والمقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - على انه " لا تجوز مزاولة اعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات الا لمن يقيد فى سجل يعد لذلك بالمؤسسة المصرية للنقل البحرى . ويجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص تقرير الاستثناء من هذه الاحكام . ولا يجوز ان يقيد فى السجل المشار اليه الا المؤسسات العامة او الشركات التى لا تقل حصة الدولة فى رأسمالها عن ٢٥ ٪ " يدل على ان الاصل هو حظر مزاولة

أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتمويل السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية للنقل البحرى - والذي تتولاه وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى اعمالا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٨ - واستثناء من هذا الاصل يجوز - عند الاقتضاء - لوزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمزاولة الاعمال المشار اليها ، بما مؤداه ان القيد فى السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الاعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لاصداره ، لما كان ذلك وكان الثابت من صورة كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون النقل البحرى ورئيس لجنة القيد فى سجل النقل البحرى المؤرخ ١٩٨١/٨/٣١ المودعة بملف الطعن ان لجنة تسجيل الشركات العاملة فى مجال النقل البحرى والاعمال المرتبطة به والتي ينطبق عليها شروط القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ قد وافقت فى ١٩٨١/٨/١٩ على قيد الشركة المطعون ضدها الاولى فى سجل النقل البحرى تحت رقم ٦ ، ولما كان عقد تأسيس هذه الشركة قد حدد فى مادته الثالثة ان الغرض من انشائها هو " شراء واستئجار واستغلال سفن لشحن البضائع تعمل فى خطوط بحرية حول موانئ العالم ... " فانه يحق لها مزاولة اعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة السابعة من القانون سالف الذكر فى حدود هذا الغرض وذلك بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجرة لحسابها والقول بغير ذلك يجعل قيدها فى السجل البحرى عديم الجدوى ، ولا محل لما ذهب اليه الشركة الطاعنة من انها تنفرد بكون سواها بالقيام بهذه الخدمات بالنسبة للسفن الاجنبية بمنطقة القناة والبحر الاحمر ، اذ البين من قرار تأسيسها الصادر عن وزير النقل البحرى برقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ انه لم يمنحها اى احتكار فى الاعمال التى تباشرها ، ولا يغير من هذا النظر الاستثناء الوارد بقرار وزير النقل البحرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٩٧٥/٦/٦ - قبل الغائه بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠ لسنة

١٩٨٢ - والذي اجاز فى مادته الاولى لشركات القطاع الخاص المصرية والافراد المصريين مباشرة نشاط النقل البحرى عن طريق تملك السفن التى لا تزيد حمولتها الكلية عن خمسة عشر ألف طن بالنسبة لسفن البضائع العامة والركاب واربعون ألف طن بالنسبة لسفن البترول والصلب ، ونص فى مادته الثانية على انه لأصحاب السفن حق القيام بجميع الخدمات الخاصة بالسفن التى يمتلكونها . ذلك ان هذا القرار - ويا كان وجه الرأى فى طبيعته وما اذا كان لائحيا او اداريا - لا ينطبق على الخدمات البحرية التى يمكن ان تقدمها الشركة المطعون ضدها الاولى سواء بالنسبة للسفن التى تمتلكها او تلك التى تستأجرها لان قيدها فى سجل النقل البحرى يرتب احقيتها فى مزاواتها فلا يحتاج الامر بالنسبة لها الى صدور قرار باستثنائها من حظر لا تخضع له . كما لا ينال من ذلك الحكم الصادر فى الجنحة رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٨٢ مستأنف بورسعيد - بادانة ممثل الشركة المطعون ضدها الاولى لقيامه بالخدمات البحرية بالنسبة لاحدى السفن المؤجرة لها - اذ ان الثابت من صورة الحكم فى هذه الجنحة ان مبنى الادانة هو عدم قيد الشركة بالسجل المشار اليه بتاريخ الواقعة وهو ١٩٨١/٧/٢ وبالتالي فان هذا القضاء لا يحوز حجية الا بالنسبة للوقائع السابقة على القيد الحاصل فى ١٩٨١/٨/١٩ ، دون تلك التى تتم اعتبارا من التاريخ الاخير واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية الشركة المطعون ضدها الاولى فى مزاولة الخدمات البحرية بالنسبة للسفن المملوكة لها والمستأجرة لمباشرة نشاطها اعتبارا من تاريخ قيدها بالسجل البحرى ، فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانونا بصرف النظر عن استناده خطأ الى قرار وزير النقل البحرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥ الذى لا ينطبق على الخدمات البحرية التى تزاولها الشركة المطعون ضدها ، اذ لمحكمة النقض تصحيح اسبابه فى هذا الشأن واستكمال ما شابها من قصور قانونى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكري نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد هاني
ابو منصور .

(٩٣)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٥ القضائية " أحوال شخصية "

أحوال شخصية " التطلاق " . محكمة الموضوع " مسائل الواقع "

التطلاق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ان تكون غيبة الزوج سنة فأكثر في بلد
آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة ، وان تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول . تقدير العذر من
سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .

لما كان النص في المادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على انه " اذا غاب
الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته ان تطلب الى القاضي تطليقها بانئا
اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه " يدل على ان
المشرع اجاز للزوجة اذا ادعت على زوجها غيابها عنها سنة فأكثر وتضررت فعلا
من بعده عنها هذه المدة الطويلة ان تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، والطلقة هنا
بأنئة لان سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط ذلك توافر
أمرين اولهما ان تكون غيبة الزوج المدة المشار اليها في بلد آخر غير البلد الذي
تقيم فيه الزوجة ، اما اذا كانا يقطنان بلدا واحدا وترك الزوج زوجته فيعتبر ذلك
منه هجرا بها يجيز التطلاق وفق المادة السادسة من القانون ، والثاني ان تكون

غيبية الزوج بغير عذر مقبول ، وتقدير العذر أمر متروك لقاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون عليها اقامت الدعوى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ كلى احوال شخصية بنى سوف ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلاقه بائنة . وقالت بيانا لذلك انها زوجته بصحيح العقد الشرعى . واذ غاب عنها اكثر من ثلاث سنوات الى جهة غير معلومة وتتضرر من بعده عنها فقد اقامت الدعوى . احوالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها انها زوجة الطاعن وانه غاب عنها مدة تزيد على ثلاث سنوات فى جهة غير معلومة وبلا عذر مقبول . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتطليق المطعون ضدها على الطاعن طلاقه بائنة .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق احوال شخصية بنى سوف . وفى ١٩٨٤/١٢/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول انه يشترط للحكم بالتطليق للغيبه طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ان تكون غيبية الزوج عن زوجته

بغير عذر مقبول وهو ما لم تستطع المطعون عليها اثباته .

واذ قضى الحكم المطعون فيه بتطليقها عليه بالتطبيق للمادة المذكورة دون توافر ذلك الشرط ، واورد انه استدل عليه من اقوال شاهديها في حين انهما لم يشهدا به فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مبرود ، ذلك انه لما كان النص في المادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على انه " اذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته ان تطلب الى القاضى تطليقها باثنا اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه " يدل على ان المشرع اجاز للزوجة اذا ادعت على زوجها غيابه عنها سنة فأكثر ، وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة الطويلة ان تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، والطلقة هنا باثنتان لان سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط ذلك توافر امرين ان تكون غيبة الزوج المدة المشار اليها في بلد آخر غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، اما اذا كانا يقطنان بلدا واحدا وترك الزوج زوجته فيعتبر ذلك منه هجرا بها - يجيز التطليق وفق المادة السادسة من القانون . والثانى ان تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول ، وتقدير العذر امر متروك لقاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا . وكان اليين من محضر التحقيق الذى اجرتة محكمة اول درجة ان شاهدى المطعون عليها اجتمعت كلمتهما على ان زوجها الطاعن غادر البلد الذى تقيم فيه الى جهة غير معلومة وغاب عنها اربع سنوات وبون الانفاق عليها مما تضررت منه ، وكانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية للبيانات فى الدعوى قد اعتدت بتلك الشهادة بما تضمنته من تجهيل الزوج الطاعن بمكان غيبته طوال تلك السنوات واستخلصت منها ان غيابه كان بغير عذر مقبول ، وكان هذا الاستخلاص سائغا له اصله الثابت من الاوراق وبه يتوافر شرط التطليق الذى ينعى الطاعن عدم توافره فى قضاء الحكم المطعون فيه بتطليق المطعون ضدها عليه ، فان النعى يكون على غير اساس .

=====

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصوره

(٩٤)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٥ القضائية " أحوال شخصية "

(١ ، ٢) أحوال شخصية " التطبيق للضرر " دعوى الأحوال الشخصية :

" الحكم فى الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم " .

١ - الحكم بالتطبيق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت اضرار الزوج بزوجته

بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما .

٢ - خلو محاضر جلسات محكمة أول وثانى درجة من اثبات أن محاولة للاصلاح بين

الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلاهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما

يتحقق معه شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم بالتطبيق للضرر . تضمنين الحكم

المطعون فيه رغم ذلك عجز المحكمة عن الاصلاح بينهما . لا سند له من الأوراق . قضاؤه

بالتطبيق رغم تخلف هذا الشرط . مخالفة القانون .

١ - النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " اذا

ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما

يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلاقه بائنة اذا

ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة

أن المشرع اشترط للحكم بالتطبيق فى هذه الحالة أن يثبت اضرار الزوج بزوجته

بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما .

٢ - اذ كان النص في المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع اجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه مع القاضى والا كان العمل باطلا " وفى المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ فى الدعوى من اجراءات للاثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من اقرارات أو أبدوه من دفعوع وأوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة فى محاضر مدونه بواسطه الكاتب فلا يجوز للمحكمة ان تستند فى قضائها على ما يخالف أو يجاوز مادون فيها بخصوص هذه الاجراءات وتلك الاقرارات ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول وثانى درجة انها خلّت من اثبات أن محاولات للاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلائهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات بما يتحقق به شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر فان ما تضمنته الحكم المطعون فيه من عجز المحكمة عن الاصلاح بينهما لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد جاء مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ أحوال شخصية أمام محكمة أسوان الابتدائية ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلقه بآئته . وقالت شرحا لدعواها

انها زوجته بصحيح العقد واذ هجرها اضرارا بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما فقد اقامت الدعوى . احوالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٣/١١/٣٠ بتطليق المطعون عليها على الطاعن طلاقه بائنه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١ لسنة ٢ ق قنا مأمورية أسوان وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بالتطليق للضرر دون ان تعرض المحكمة الصلح على الزوجين المتخاصمين ، فى حين انه يشترط للتطليق فى هذه الحالة ان يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما وقد خلت محاضر الجلسات فى مرحلتى التقاضى من أية اشارة إلى ان صلحا قد عرض على الزوجين ومن ثم فان ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المحكمة قد عجزت عن الصلح بينهما لا يكون له سند من الأوراق وهو ما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك ان النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلقها القاضى طلقه بائنه اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما ... " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اشترط للحكم بالتطليق فى هذه الحالة ان يثبت اضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة وان يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب ان يحضر مع القاضى فى الجلسات وفى جميع اجراءات الاثبات كاتب يحضر ويوقعه مع القاضى والا كان العمل باطلا " وفى المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

على أنه " على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للاثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من اقرارات أو أبدوه من دفعوع وأوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونه بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز مادون فيها بخصوص هذه الاجراءات وتلك الاقرارات ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول وثاني درجة انها خلت من اثبات أن محاولات للاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلائهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات بما يتحقق به شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر فان ما تضمنه الحكم المطعون فيه من عجز المحكمة عن الاصلاح بينهما لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد جاء مخالفا للقانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ومحمد خيرى الجندى .

(٩٥)

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥١ القضائية

- دعوى " الطلبات فى الدعوى " . حكم " الاحكام غير الجائز استئنافها " الاحكام الجائز استئنافها " .

- قاعدة عدم جواز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .م ٢١٢ مرافعات . مناطها . تضمين صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعا وسببا . الحكم المنهى للخصومة فى أى منها . عدم توقف جواز الطعن فيه على انتهاء الفصل فى باقى الطلبات .

- يدل نص المادة ٢١٢ مرافعات على ان مناط قاعدة عدم جواز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها هو وحدة الدعوى المقضى فى شق منها دون انتهاء الخصومة فيها كلها ، وليس فى حالة تعدد الدعاوى التى تجمعها اجراءات واحدة سواء بسبب ضمها للارتباط ولم يفقدها هذا الضم استقلالها أو انتظمتها صحيفة واحدة . ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى تضمنت صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعا وسببا فان كلا منها يكون فى الحقيقة دعوى مستقلة وليس مجرد شق من دعوى واحدة ، وبالتالي فان الحكم الذى ينهى الخصومة كلها فى أى منها لا يتوقف جواز الطعن فيه على انتهاء الفصل فى باقى الطلبات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى ان المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى بندر الفيوم على
الطاعنين طلبوا فيها الحكم بفرز وتجنيب انصبتهم فى العقار الميين بالصحيفة والتسليم
والزام الطاعنين بان يؤديا لهم مبلغ ٢٥٠ جنيها قيمة ما يخصهم فى ثمن انقاض
الدورين العلويين من ذلك العقار ، ومبلغ مائتى جنيه قيمة نصيبهم فى الريع عن المدة من
سنة ١٩٦٢ حتى فبراير سنة ١٩٧٧ وقالوا بيانا لذلك انهم مالكون لحصص شائعة فى
المفزل محل النزاع وقد قضى لهم بثبوت ملكيتهم لها ويحق لهم طلب فرز وتجنيب
انصبتهم ، كما ان الطاعنين كانا قد هدما الادوار العليا فى ذلك المنزل واستوليا على
انقاضه وامتنعا عن تسليمهم ما يستحقونه من ثمن هذه الانقاض وكذلك فى ريع المنزل
ولذا فقد اقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم ، بتايخ ١٩٨٠/٢/٢٦ قضت المحكمة أولا :
بييع العقار موضوع الدعوى ثانيا : بعدم اختصاصها قيميا بباقي الطلبات وباحالتها
إلى محكمة الفيوم الابتدائية ، استأنف الطاعنان هذا الحكم فى خصوص القضاء
الصادر فى طلب القسمة لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ٢٠٧ سنة
١٦ ق طالبين الغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، بتاريخ
١٢/٦/١٩٨٠ قضت محكمة الفيوم الابتدائية فى الطلبات المحالة إليها والتي قيدت
دعواها برقم ٦٥٦ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى الفيوم بالزام الطاعنين بأن يؤديا للمطعون
ضدهم مبلغ ١٨٢٣٨٥ جنيها قيمة نصيبهم فى الانقاض ، ومبلغ ١٣٧٧١٠ جنيها قيمة
نصيبهم فى الريع استأنف الطاعنان هذا الحكم الاخير لدى محكمة استئناف بنى
سويف بالاستئناف رقم ٢٢٧ لسنة ٩٦ ق طالبين الغاءه والحكم بعدم اختصاص المحكمة
ولائيا بنظر الدعوى ، ضمت المحكمة الاستئناف الثانى للأول وقضت بتايخ

١٩٨١/٣/١٨ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ٩٦ ق وبإحالة إلى محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية وفي الاستئناف الآخر بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ، وفوضت الرأي للمحكمة بالنسبة للموضوع .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة ٩٦ ق وإحالته إلى محكمة الفيوم الابتدائية لنظره بهيئة استئنافية هو قضاء غير منه للخصومة ولا يدخل في الحالات المستثناة بالمادة ٢١٢ مرافعات فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين ينعى الطاعنان بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان ان الدعوى اقيمت بطلب القسمة والريع والنصيب في الانقاض وهي طلبات وان كانت متعددة إلا أنه ينتظمها موضوع واحد فيكون الحكم الصادر باجراء البيع في طلب القسمة قد حصل في شق من الدعوى ولا تنتهي به الخصومة كلها فلا يجوز استئنافه على استقلال وإنما يستأنف مع استئناف الحكم المنهى للخصومة كلها لدى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف الاخير، وإذ كانا قد استأنفا الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية - المنهى للخصومة - لدى محكمة الاستئناف فإن هذه المحكمة المختصة بنظر هذا الاستئناف تكون مختصة ايضا بنظر الاستئناف الذي كان قد أقيم من قبل طعنا في الحكم الصادر في طلب القسمة باجراء البيع ، كما انهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم ٣٢٧ س ٩٦ ق بعدم اختصاص جهة المحاكم بنظر الدعوى لاختصاص لجنة القسمة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بنظرها دون غيرها لوجود حصه في العقار موضوع النزاع موقوفه على الخيرات ، وإذ رفض الحكم هذا الدفع الاخير وقضى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الاستئناف ٢٠٧ لسنة ٩٦ ق يكون

خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن كلا من الدفع المبدى من النيابة والنعى بسبب الطعن غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها" يدل على أن مناط إعمال هذه القاعدة هو وحدة الدعوى المقضى في شق منها دون انتهاء الخصومة فيها كلها ، وليس في حالة تعدد الدعاوى التي تجمعها إجراءات واحدة سواء بسبب ضمها للارتباط ولم يفقدها هذا الضم استقلالاً أو انتزاعاً صحيفاً واحدة . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى تضمنت صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعاً وسبباً فإن كلا منها يكون في الحقيقة دعوى مستقلة وليس مجرد شق من دعوى واحدة ، وبالتالي فإن الحكم الذي ينهى الخصومة كلها في أى منها لا يتوقف جواز الطعن فيه على انتهاء الفصل في باقى الطلبات . لما كان ذلك ، وكان طلب قسمة المال الشائع يختلف موضوعاً وسبباً عن طلبى الربيع وقيمة الانقاض ، فإن طلب القسمة يكون دعوى مستقلة عنهما ومن ثم فإن الحكم بقسمة المال الشائع بطريق التصفية بإجراء بيعه يكون منهيلاً للخصومة كلها في هذه الدعوى وبالتالي يقبل الطعن فيه على استقلال لدى المحكمة المختصة به وفي الميعاد الخاص به دون انتظار الفصل في باقى دعاوى المطعون ضدهم .

لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في دعوى القسمة من المحكمة الجزئية هو حكم منه للخصومة كلها أمام محكمة الاستئناف بما يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال فإن الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف نوعياً بنظر الاستئناف رقم ٢٠٧ سنة ٩٦ ق المرفوع عن حكم القسمة وأمر بإحالة إلى محكمة اليوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - المختصة بنظره يكون قد

الترم صحيح القانون ويكون النعى على هذا الحكم على غير أساس ، لما كان ذلك وكان طلب النصيب فى قيمة الانقراض السابق الاستيلاء عليها وطلب الربيع موضوع الاستئناف رقم ٢٣٧ س ٩٦ ق لا يعد قسمة للمال الشائع مما تختص به لجان قسمة الاوقاف المشكلة بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٠ وبالتالى تختص بنظره جهة القضاء العادى ، فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر يكون النعى عليه بباقى سببى الطعن على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////////////////////

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
ابراهيم زغر ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و لطفى عبد العزيز .

(٩٦)

الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بيع . شفعة " ايداع الثمن " . صورية . محكمة الموضوع
" مسائل الواقع " .

وجوب ايداع الشفيع للثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . م ٩٤٢ / ٢ مدنى . الثمن
الحقيقى . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى كان سائغا .

(٢) دعوى . شفعة " دعوى الشفعة " . قانون " سريان القانون من
حيث الزمان " .

دعوى الشفعة - اعتبارها كائى دعوى - مرفوعة بايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م
٦٣ مرافعات . لا محل لعمال احكام قانون المرافعات السابق الذى كان ساريا وقت صدور
القانون المدنى . علة ذلك .

(٣) شفعة " المفاضلة بين الشفعاء " . ملكية .

اعتبار المشتري شفيعا يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى . م
٣ / ٩٣٧ مدنى . شرطه . أن يكون مالكا بالفعل وقت البيع المشفوع فيه .

(٤) شفعة " الخصوم فى الدعوى " . بيع . ملكية .

دعوى الشفعة . عدم اشتراط اختصاص البائع لبائع العقار المشفوع فيه . علة ذلك .

١ - تنص المادة ٩٤٢/٢ من القانون المدني على أن " وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان (اعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع " ، وهذا النص صريح في أن ما يجب ايداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، واستخلاص الثمن الحقيقي هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .

٢ - الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السارى وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالى تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادى لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من التقنين المدنى قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة دون أن يحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التى كان معمولا بها وقت صدور القانون المدنى أو ترسم طريقا معيناً لرفعها ، فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى .

٣ - يفترض نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدنى أن المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة فى العقار الذى اشتراه بأن يكون مالكا بالفعل فى هذا الوقت لما يجعله شفعيا ثم يتقدم لأخذ العقار منه . بالشفعة شفع من نفس طبقته أو من طبقة أدنى - فإن المشتري يفضل فى هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة .

٤ - الأثر المترتب على ثبوت الحق فى الشفعة هو حلول الشفع محل المشتري فى مواجهة البائع فى جميع حقوقه والتزاماته ومن ثم فإنه لا يشترط فى دعوى الشفعة إختصام البائع للبائع فى حالة عدم انتقال الملكية لبائع العقار المشفوع فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضده الثانى أقام الدعوى رقم ١٠٤٨ سنة ١٩٧٦ مدنى المنصورة
الابتدائية بطلب الحكم بأحقية فى أخذ العقار المبين بالأوراق بالشفعة وقال بيانا لها انه
مليم جنية
علم ان المطعون ضده الأول باع إلى الطاعنين العقار المذكور لقاء ثمن مقداره ٢٨٤٣٨٠
وهو يمتلك أرضا تجاوره لها عليه حق ارتفاق ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ حكمت المحكمة بنذب
خبير فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ بأحالتها إلى التحقيق
وبعد ان تنفذ هذا الحكم حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦ للمطعون ضده الثانى بالطلبات .
استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٩٥ سنة
٢٢ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢ حكمت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى وبعد أن قدم
تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على
هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنان بالأول والثانى والسادس منها
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقولان
انهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بسقوط الحق فى الشفعة لعدم ايداع كامل الثمن
مليم جنية
الذى حصل به البيع اذ أودع المطعون ضده الثانى الشفيع مبلغ ٢٨٤٣٨٠ حالة ان
مليم جنية
شاهديه قد شهدا بأن الثمن بلغ ٢٨٥ ^{جـ} وقدر الخبير قيمة العقار بمبلغ ٤٩٣٣٥٥ واذ عول
الحكم المطعون فيه على هذا الايداع الناقص فانه يكون قد خالف القانون والثابت فى
الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود - ذلك ان المادة ٢/٩٤٢ من التقنين المدني تنص على ان " وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان (اعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع " ، ولما كان هذا النص صريح في أن ما يجب ايداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، وكان استخلاص الثمن الحقيقي هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في شأن استخلاص الثمن الحقيقي على قوله " ان شاهدي المدعى " المطعون ضده الثاني قررا بأن الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه هو مبلغ ٢٨٥ جنية الا قليلا وليس مبلغ ٦١٤ جـ كما جاء بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١٠/٨ ، والمحكمة تطمئن إلى شهادتهما وترى الأخذ بها ... وقد أودع المدعى ما يعتقد أنه الثمن الحقيقي وقد أثبت فعلا أنه مبلغ ٢٨٤٣٨٠ ^{مليم جنية} ومن ثم يكون قد تم ايداع كامل الثمن الحقيقي ، ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائغا ويكفل لحمله فيما انتهى إليه من أن الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع هو مبلغ ٢٨٤٣٨٠ ^{مليم جنية} فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان ان المطعون ضده الثاني أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ وقام باعلان صحيفة الدعوى في ١٩٧٦/٤/٦ بعد ميعاد الثلاثين يوما المقرر في القانون بما يسقط حقه فيها ، كما شاب هذه الاجراءات البطلان بالنسبة للطاعن الأول لعدم بلوغه سن الرشد وقت الاعلان .

وحيث إن النعى مردود في جملته ذلك أن الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات الساري وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالي تقضى بأن ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادي لرفع الدعاوى ، وكانت

المادة ٩٤٣ من التقنين المدني قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبه فى الأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التى كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدني أو ترسم طريقاً معيناً لرفعها ، فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الثانى قد أعلن الطاعنين برغبته فى الأخذ بالشفعة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ وأودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣ فإنها تكون قد رفعت فى الميعاد المحدد بنص المادة ٩٤٣ من التقنين سالف الذكر وإذ كانت دعوى الشفعة تستلزم اتخاذ إجراءات معينة فى مواعيد محددة والاسقط الحق فيها ، وكان الثابت من عقد البيع محل تلك الدعوى أنه قد صدر إلى الطاعنين بصفتهم الشخصية بعد إقرارهما باكتمال أهليتهما للتصرف ، وخلت الأوراق مما يفيد علم المطعون ضده الثانى " الشفيع " بنقص أهلية الطاعن الأول وقت اعلانه فلا عليه إن أعلنه فى مواجهته وإذ اكتملت للطاعن المذكور أهليته ببلوغه سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وقبل صدور الحكم فيها فإن العيب الذى شاب أهليته للتقاضى فى الدعوى يكن قد زال قبل الحكم وأخذت الخصومه مجراها القانونى الصحيح ، ولا يجوز للطاعن الأول بعد ذلك أن يتمسك بنقص أهليته ليسقط حق الشفيع فى الشفعة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفى بيان ذلك يقولان انهما قد خلفا مورثهما المرحوم فى العقار الذى يجاور العقار المشفوع فيه وأن للعقارين ممرا مشتركا خاصا بهما وإذ اشترى الطاعنان العقار المشفوع فيه وتوافرت فيهما الشروط التى تجعلهما شفيعين وفى طبقه تعلو طبقه الشفيع فإنهما يفضلان عليه عملاً بنص المادة ٩٣٧/٣ من التقنين المدني وكان يتعين رفض دعواه ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من التقنين المدنى قد جرى على أنه "فاذا كان المشتري قد توافرت فيه الشروط التى تجعله شفيعا بمقتضى نص المادة السابقة فإنه يفضل على الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقه أدنى فإنه بذلك يفترض ان المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة فى العقار الذى اشتراه بأن يكون مالكا بالفعل فى هذا الوقت لما يجعله شفيعا ثم يتقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شفيع من نفس طبقته أو من طبقة أدنى - فإن المشتري يفضل فى هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة - لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد اشتريا العقار المشفوع فيه بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٨ وان ملكيه العقار التى تجعلهما يفضلان الشفيع المطعون ضده الثانى لم تثبت لهما الا ميراثا عن والدهما المرحوم المتوفى بتاريخ ١٩٧٦/٩/٧ أى بعد حصول البيع المشفوع فيه ومن ثم لم تتوافر لهما - وقت وقوعه الشروط التى تجعلهما شفيعين يفضلان المطعون ضده الثانى واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان ان الثابت من عقد البيع محل الدعوى ان الملكية لم تنقل إلى البائع ومن ثم كان يتعين اختصاص مالك العقار " البائع للبائع " واذ خلت الأوراق من ذلك فان الدعوى تكون غير مقبولة .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن الأثر المترتب على ثبوت الحق فى الشفعه هو حلول الشفيع محل المشتري فى مواجهة البائع فى جميع حقوقه والتزاماته ومن ثم فإنه لا يشترط فى دعوى الشفعه اختصاص البائع للبائع فى حالة عدم انتقال الملكية لبائع العقار المشفوع فيه ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: د/ جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابية
ومحمد السعيد رضوان .

(٩٧)

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٠ القضائية

- عمل " العاملون بالقطاع العام " . بدل " بدل السفر "
- مضاعفة بدل السفر للوفود والعاملين خارج الجمهورية فى ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٧٦ . شرطه . ان يكونوا فى مهام رسميه .

- مفاد نص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦
ان الشارع قد قصر أمر مضاعفة بدل السفر على طائفتين هما الوفود والعاملون
الموفدون فى مهام رسميه إلى الخارج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى ان المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنه - الشركة العامة
الدعوى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة وطلبوا الحكم بالزامها بأن تدفع

لكل منهم المبالغ الواردة قرين أسمائهم على النحو الوارد بصحيفة تلك الدعوى ، وقالوا بياناً لها انهم يعملون لدى الشركة الطاعنة وقد أوفدتهم فى مهمة رسمية إلى جمهورية السودان لتنفيذ عملية حفر آبار مياه جوفية وذلك لمدة ستة أشهر بدأت فى ١٩٧٦/٦/٢٢ حتى ١٩٧٦/١٢/٢١ ، واذ صدر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢١ قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ بمضاعفة بدل السفر الوارد بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للوفود والعاملين فى مهام رسمية ، فانهم يستحقون مضاعفة بدل السفر المستحق لهم عن تلك المهمة منذ تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء واذ امتنعت الطاعنة عن صرف بدل السفر المضاعف لهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٥ بالزام الطاعنة بأن تدفع لورثة المطعون ضده الأول ٧٩٨ جنيهاً وللمطعون ضده الثانى ٧٦٨ جنيهاً ، وللمطعون ضده الثالث مبلغ ٥٥٠ جنيهاً وللمطعون ضده الرابع مبلغ ٥٦٠ جنيهاً ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول انه لما كان الحكم قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم فى مضاعفة بدل السفر على أنهم يستحقون بدل سفر عن مدة عملهم بجمهورية السودان فى حين أنهم لم يكونوا فى مهمة رسمية وأن مقر عملهم الرسمى لم يتغير اذ يعتبر مكان وجود آلات الحفر التى يعملون عليها حتى بالخارج ، وانما يستحقون راتباً اضافياً طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون نظام العاملين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى وقد صرف إليهم ، واذ خالف الحكم هذا النظر

وخلط بين بدل السفر والراتب الاضافى ، كما أغفل الرد على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص فانه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ على " مضاعفة بدل السفر الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٤١ لسنة ١٩٥٨ ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ وذلك للوفود والعاملين الموفدين فى مهام رسمية إلى الخارج " يدل على أن الشارع قد قصر أمر مضاعفة بدل السفر على طائفتين هما الوفود والعاملون الموفدون فى مهام رسمية إلى الخارج ، وكان أداء المطعون ضدهم للعمل خارج مصر بتكليف من الطاعنة مع انتفاء مظهره النقل يؤدي إلى اعتبارهم من بين العاملين الموفدين فى مهمة رسمية ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدهم ممن يعملون لدى الشركة الطاعنة فى حفر آبار المياه الجوفية وانها التزاما منها بحفر آبار جوفية فى جمهورية السودان قد أوفدت المطعون ضدهم للقيام بهذا العمل بما يتعين معه مضاعفة بدل السفر بالنسبة لهم من تاريخ نفاذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وجرى فى قضائه على أحقية المطعون ضدهم فى مضاعفة بدل السفر تأسيسا على أنهم يستحقون ما يستحقه الموفدين فى مهام رسمية بالخارج فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بسببى الطعن على غير أساس .



جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د/ رفعت عبد المجيد و السيد السنباطي .

(٩٨)

الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى . تقادم " التقادم المستقط " " انقطاع التقادم " . تعويض
« الضرر » .

المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ما هيئتها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما
قاطعه للتقادم في خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر
الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث . علة ذلك .

١ - النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن ينقطع التقادم بالمطالبة
القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب
الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن
للمسك بحقه أثناء السير فى أحد الدعاوى " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - على أن المطالبة القضائية التى تقطع مدة التقادم هى المطالبة الصريحة
الجازمة أمام القضاء بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا فإن صحيفة الدعوى
المتضمنة المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم الا فى خصوص هذا الحق وما التحق
به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تغاير الحقان أو تغاير
مصدرهما فإن رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة

للحق الآخر - لما كان ذلك وكانت الدعوى التى يرفعها من حاق به ضرر شخصى مباشر من وفاة المجنى عليه تختلف فى موضوعها عن الدعوى التى يرفعها ورثه المجنى عليه بطلب التعويض المورث عنه والذي نشأ حق المورث فيه بمجرد اصابته وأصبح جزءا من تركته بعد وفاته ، ومن ثم فإن رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصى المباشر ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الموروث .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصيه على قصر المرحوم
أقامت الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة بطلب الحكم بالزام الهيئة الطاعنة بأن تؤدى لها مبلغ ثمانية آلاف جنيه وفوائده القانونية . وقالت شرحا للدعوى ان
الميكانيكى التابع للهيئة الطاعنة تسبب بخطئه فى قتل مورثها مما أدين عنه جنائيا بحكم نهائى فى الجنحة رقم ٣٧٣ سنة ١٩٧٢ بنى سوف وصدر لصالحها حكم بالتعويض عما لحقها شخصا هى والقصر المشمولين بوصايتها من أضرار مادية وأدبية من جراء وفاة المورث وإذ آل إليهم بالميراث عنه حقه فى التعويض عما لحق به من أضرار مادية نتيجة الحادث فقد أقامت الدعوى ، دفعت الهيئة الطاعنة بسقوط الحق فى إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثى وفقا للمادة ١٧٢ من القانونى المدنى ، كما ادعت فرعيا قبل تابعها بطلب الحكم بالزامه بما عسى أن يحكم به عليها . حكمت المحكمة بالزام الهيئة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصيه على ابنائها

القصر مبلغ الفى جنية يوزع بينهم حسب الفريضه الشرعية وبوقف الدعوى بالنسبه لطلب الفوائد القانونيه وبالزام المدعى عليه فى الدعوى الفرعيه بأن يدفع للهيئه الطاعنه مبلغ الفى جنيه . استأنفت المطعون ضدها الأولى ووالدة المورث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٦٩ سنة ٩٨ ق القاهرة ، كما أقامت الطاعنه استئنافا فرعيا قيد برقم ١٦٣٣ سنة ٩٩ ق القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول حكمت بجلسه ١٢ / ٤ / ١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قضى برفض الدفع المبدى منها بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى على سند من أن المطالبه ببعض التعويض من شأنه أن يقطع التقادم بالنسبه لباقيه فى حين أن طلب التعويض عن الضرر الشخصى يختلف فى نطاقه عن طلب التعويض الموروث ولذا فان المطالبه باحدهما لا تقطع التقادم بالنسبه للآخر .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن " ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولورفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصه وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تقليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احد الدعوى " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المطالبة القضائية التى تقطع مدة التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمه أمام القضاء بالحق الذى يراد اقتضاؤه ولهذا فان صحيفة الدعوى المتضمنه المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم الا فى خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فان تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فان رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبه للآخر - لما كان

ذلك وكانت الدعوى التى يرفعها من حاق به ضرر شخصى مباشر من وفاة المجنى عليه تختلف فى موضوعها عن الدعوى التى يرفعها ورثه المجنى عليه بطلب التعويض الموروث عنه والذى نشأ حق المورث فيه بمجرد اصابته وأصبح جزءا من تركته بعد وفاته ، ومن ثم فان رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصى المباشر ليس من شأنه قطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض عن الضرر الموروث ، ولما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى برفض الدفع بالتقادم على سند من أن دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب التعويض عن الضرر الشخصى الذى أصابها نتيجة وفاة مورثها ترتب عليه انقطاع تقادم حقها فى رفع دعواها الماثلة بطلب التعويض الموروث عنه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن ومحمد هانى أبو منصور .

(٩٩)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٥ القضائية (أحوال شخصية)

- (١) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بغير المسلمين : بطلان الزواج " .
مبدأ حظر تعدد الزوجات ، من القواعد الاصلية فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية ، مؤدى ذلك ، بطلان الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الاولى ولورضى به الزوجان . لاى منهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه .
- (٢) أحوال شخصية "دعوى الاحوال الشخصية : الاثبات " .
شهادة الاولاد للوالدين وان علوا وشهادة الوالدين للاولاد وإن سفلوا ، غير مقبولة .
- (٣) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بغير المسلمين : التطلاق " ، محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .
تقدير سوء السلوك الموجب للتطلاق . م ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٣٨ .
من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

١ - لما كان مبدأ حظر تعدد الزوجات يعتبر من القواعد الاصلية فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخلقة بالانصياح فيما بين المسيحيين بحيث يعتبر الزواج الثانى المعقود حال

قيام الزوجية الاولى باطلا ولورضى به الزوجان . ويكون لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه ، وكان أطراف الدعوى ممن يدينون بالمسيحية وكانت المطعون عليها زوجة للطاعن الاول فان من حقها رفع دعاوها ببطلان زواجه بالطاعة الثانية .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تقبل شهادة الاولاد للوالدين وان علوا ولا شهادة الوالدين للاولاد وان سفلوا .

٣ - لما كان الطاعن الاول يستند فى طلب تطليق المطعون عليها إلى سوء السلوك المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٣٨ ، وكان تقرير سوء السلوك من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى ينتهى إليها . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد خلص إلى أن بينه الطاعن الاول جاءت قاصرة عن اثبات سلوك المطعون عليها وذلك على قوله " " وكان هذا الذى أورده الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى اتنى إليها ، فان النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن الاول أقام الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب

القاهرة ضد المطعون عليها للحكم بتطليقها منه تأسيسا على سوء سلوكها وانغماسها في حمأة الزذيلة . ثم أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعنين للحكم ببطالان عقد زواجهما المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٦ . وقالت بيانا لذلك ان الطاعن وهو زوج لها قد تزوج عليها بالطاعة الثانية فيكون هذا الزواج قد وقع باطلا طبقا لشريعة الاقباط الارثوذكس التى ينتميان إليها . أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية إلى الدعوى الاولى . أحالت المحكمة الدعويين إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠ فى الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٩ بتطليق المطعون عليها من الطاعن الاول وفى الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ ببطالان عقد زواج الطاعن الاول من الطاعة الثانية المؤرخ ١٩٨٠/١١/١٦ . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩ لسنة ١٠٠ ق القاهرة كما استأنفت المطعون عليها الحكم الصادر فى الدعوى ٢١٧ لسنة ١٩٧٩ بالاستئناف رقم ٣٢٢ لسنة ١٠ ق القاهرة وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الثانى إلى الاول حكمت فى ١٩٨٤/٣/٢٧ بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٩ وبرفض هذه الدعوى ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وذلك من وجهين :

أولهما : أن الحكم اخطأ فى قضائه برفض الدفع المبدى منهما بعدم قبول الدعوى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ ببطالان عقد زواجهما ذلك أن المطعون عليها التى أقامت هذه الدعوى لم تكن طرفا فى العقد المذكور . وثانيهما : أن الحكم اخطأ فى عدم اعتبار المطعون عليها مطلقة من الطاعن الاول منذ تاريخ الوقائع المنسوبة إليها والموجبة للتطليق سنة ١٩٧٧ أى قبل تاريخ زواجه الثانى بالطاعة الثانية .

وحيث ان النعى مردود فى وجهه الاول ذلك أنه لما كان مبدأ حظر تعدد الزوجات يعتبر من القواعد الاصلية فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخليقة بالانصياح فيما بين المسيحيين بحيث يعتبر الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الاولى باطلا ولورضى به الزوجان . ويكون لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه ، وكان أطراف الدعوى ممن يدينون بالمسيحية وكانت المطعون عليها زوجة للطاعن الاول فان من حقها رفع دعواها بىطلان زواجه بالطاعة الثانية . والوجه الثانى للنعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى تطليق المطعون عليها من زوجها الطاعن الاول فأن ما ساقه الطاعنان بهذا الوجه عن اثار الحكم بتطليقها يكون واردا على غير محل من قضاء الحكم .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ أخذ برأى النيابة الذى أبدته أمام محكمة الاستئناف برفض طلب تطليق المطعون عليها فى حين أن رأيها غير ملزم للمحكمة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان الرأى الذى تبديه النيابة على ضوء ما تستتيه من وقائع الدعوى ومدى تفسيرها للقانون لا تنقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه ولا يعد أخذها برأى النيابة اعتمادا عليه فى قضائها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قام قضاءه برفض دعوى تطليق المطعون عليها على ما استخلصه من وقائع الدعوى وعناصرها فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الرابع الاخلال بحق الدفاع اذ التفت الحكم المطعون فيه عن طلب الطاعن الاول سماع شهادة ابنته من المطعون عليها فى دعواه بتطليقها منه وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا تقبل شهادة الاولاد للوالدين وان علوا ولا شهادة الوالدين للاولاد وان سفلوا فان محكمة الاستئناف اذ لم تجب الطاعن الاول إلى طلب سماع شهادة ابنته فى دعواه بتطليق أمها المطعون عليها منه تكون قد التزمت النهج الشرعى السليم ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بيباقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول الطاعنان ان الحكم أهدر شهادة شاهدى الاثبات فى طلب تطليق المطعون عليها على سند من اختلاف شهادة الشاهد الاول مع اقراره الكتابى ومن ان الشاهد الثانى لم يذكر أنه رأى شخصا أجنبيا عن الاسرة يخرج من مسكن الزوجية وتتناقض فى تحديد وقت تلاقى المطعون عليها مع آخر ، فى حين ان شهادة الشاهد الاول واقراره الكتابى يتفقان فى جوهر دلالتهما على سوء سلوك المطعون عليها ، ومؤدى شهادة الشاهد الثانى ان المطعون عليها كانت على علاقة بأخر ضبط فى مسكن الزوجية ورآه الشاهد أكثر من مرة بصحبتهما ، مما يتوافر معه دليل الاثبات على سوء سلوكها الموجب للتطليق . هذا إلى ان الحكم قد اخطأ فيما استدل به من رفع الدعوى بتطليق المطعون عليها على الرغبه فى اسباغ الشرعيه على زواج الطاعنين ذلك ان هذا الزواج كان بسبب سلوك المطعون عليها وليس سببا لطلب تطليقها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الطاعن الاول يستند فى طلب تطليق المطعون عليها الى سوء السلوك المنصوص عليه فى المادة ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٣٨ ، وكان تقدير سوء السلوك من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها ان تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد خلص إلى ان بينه الطاعن الاول جاءت قاصرة عن اثبات سلوك المطعون عليها وذلك على قوله : " ... اذا كان يركن فى اثبات دعواه هذه إلى أقوال شاهديه الثابتة بمحضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة وكانت تلك الاقوال لا تطمئن إليها المحكمة اذ لا تتفق الرواية التى ذكرها الشاهد الاول أمام المحكمة مع تلك التى أوردها بأقراره الكتابى المقدم من الزوج منسوبا إلى الشاهد اذ ورد بالاقرار قوله انه شاهد مشاجرة بين الزوج وجاره دون ان يشير من

قريب أو بعيد إلى ماردده بشهادته من قوله أنه كان بصحبة الزوج وتوقف أمام باب مسكن الزوجية حيث شاهد المدعو..... يخرج منه أما وقد جاء الاقرار خاليا من ذلك متضمنا رواية مغايرة فان ذلك يؤدي إلى عدم امكان التعويل على كل ما ذكر ، أما الشاهد الثاني فلم يقرر انه شاهد احدا يخرج من منزل الزوجية - مسكن الزوجية - بل أنه نفى ان يكون قد شاهد هذه الواقعة وكل ما قال به انه شاهد الزوج يجرى خلف آخر في الطريق واستقى باقى ما ذكره في شهادته من معلومات من الزوج ... لما تقدم فان دعواه تكون قائمه على غير أساس متعينا رفضها ... " وكان هذا الذى أورده الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا مما له أصل ثابت فى الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها . فان النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت تلك الاسباب وحدها دعامة كافية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى تطليق المطعون عليها فان تعييبه فيما تزيد فيه من بيان ما استهدفه الطاعن الاول من اقامة هذه الدعوى يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، د/ محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى الجندى .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ القضائية

- نقض " الاحكام الجائز الطعن فيها " الاحكام غير الجائز الطعن فيها " . دعوى " ضم الدعوى " . بيع " دعوى صحة التعاقد " . ريع .
ضم الدعويين الذى لا يفقد ايا منهما استقلالها . اثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة فى احدهما للطعن فيه على استقلال . الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . اثره . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون ان تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الاحكام التى اجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال .
(مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع و ريع) .

- لئن كان الأصل ان ضم دعوى إلى اخرى للارتباط لا يفقد ايا منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيهما ، وبالتالي لا يغير هذا الضم من قابلية الحكم المنهى للخصومة فى احدهما من الطعن فيه على استقلال . الا انه فى الاحوال التى يؤدى فيها الضم إلى فقد استقلال الدعويين يضحى الطلب المقام به ايا منهما مجرد شق فى دعوى واحدة فلا يجوز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون ان تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها ما لم يكن من بين الاحكام التى اجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - استثناء - الطعن فيها على استقلال ، ولما كانت الدعوى المقامة من المطعون ضدهم السبعة الاول على

الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورثهم ، تعتبر دفاعا موجها إلى دعوى الطاعنتين الأولى والثانية بطلب حصتهما فى ريع ذات العقارات محل الدعوى الاولى على سند من ملكيتهما لحصتهما بالميراث وعدم صحة تصرف مورثهما بالعقد المشار إليه ، فان الضم قد دمج الدعويين وافقدهما استقلالهما وجعل منهما دعوى واحدة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد رتب على قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ...الزامه الطاعنتين بتسليم المطعون ضدهم السبعة الاول العقارين محل هذا العقد وهو ما يقبل تنفيذه جبرا ، فمن ثم يكون القضاء بصحة التعاقد والتسليم مما يجوز فيه الطعن على استقلال . أما قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف وبندب خبير فى خصوص ما قضى به حكم محكمة أول درجة فى طلب الريع ، فهو حكم غير منه للخصومة كلها وليس من بين الاحوال المستثناه بالمادة ٢١٢ سالفه الذكر ، ومن ثم يكون الطعن بالنسبة له غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل وبالقدر اللازم للفصل فى هذا الطعن فى ان الطاعنتين الأولى والثانية اقامتا الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ٧٢ مدنى كلى أسيوط على مورث المطعون ضدهم السبعة الاول وعلى باقى المطعون ضدهم طالبتين الحكم بالزام المورث المذكور وفى مواجهة المطعون ضدهما الثامن والتاسع بان يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة صافى ريع حصتهما فى العقارات المبينة بالصحيفة عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٢ ، وقالتا بيانا لذلك انهما شريكتان على الشيوع بحق النصف فى تلك العقارات مع مورث المطعون ضدهم السبعة الاول بالميراث عن مورثهم المرحوم واذ استأثر مورث

المطعون ضدهم المذكورين بالريع وامتنع عن تسليمها حصتها فيه فقد اقامتا الدعوى ليحكم لهما بطلباتهما، ندبت المحكمة خبيراً قدم تقريره . كما اقام المطعون ضدهم السبعة الاول الدعوى رقم ١٢٥٨ سنة ٧٥ مدنى كلى أسيوط على الطاعنتين طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٩ - والمتضمن بيع المرحوم لمورثهم العقاريين المبيينين بالصحيفة لقاء ثمن قدره عشرة آلاف جنيه والتسليم وبطلان كافة التصرفات الصادرة من الطاعنتين الاوليين لباقي الطاعنين موضوع العقد المؤرخ أول اكتوبر سنة ١٩٧٣ ومحوما ترتب عليه من التسجيلات ، وقالوا بيانا لذلك ان المرحوم - مورث الطرفين - كان قد باع لمورثهم المرحوم بموجب العقد سالف الذكر العقاريين المبيينين بالصحيفة لقاء ثمن قدره عشرة آلاف جنيه الا ان الطاعنتين الاوليين تدعيان انهما وارثتان فى هذين العقاريين واصدرتا بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٣ عقدا سوريا يتضمن بيعهما قدرا منه إلى اولادهما وصدر بشأنها حكم باعتماد الصلح فى الدعوى رقم ١٨١٤ سنة ٧٥ مدنى كلى أسيوط ، انكرت الطاعنتان الاولى والثانية توقيع مورثهما على عقد البيع المنسوب له ، ضمت المحكمة الدعوى الثانية للاولى ثم قضت بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٩ بعدم قبول الطعن بالانكار وبرفض الدعوى رقم ١٢٥٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى وفى الدعوى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى أسيوط باجابة الطاعنتين الاولى والثانية إلى طلباتهما . استأنف المطعون ضدهم السبعة الاول هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ٢٢١ سنة ٥٤ ق طالبين الغاءه والحكم لهم بطلباتهم . بتاريخ ١٢/١/١٩٨٤ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه وفى الدعوى ١٢٥٨ سنة ٧٥ مدنى كلى أسيوط باجابة المطعون ضدهم السبعة الاول إلى طلباتهم ، ويندب خبير فى الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ١٩٧٢ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض اودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى اصليا بعدم جواز الطعن واحتياطيا بنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النياية بعدم جواز الطعن برمته ان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه على استقلال .

وحيث إنه وإن كان الاصل ان ضم دعوى إلى اخرى للارتباط لا يفقد ايا منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيها ، وبالتالي لا يغير هذا الضم من قابلية الحكم المنهى للخصومة فى احدهما من الطعن فيه على استقلال . الا انه فى الاحوال التى يؤدى فيها الضم إلى فقد استقلال الدعويين يضحى الطلب المقام به اى منهما مجرد شق فى دعوى واحدة فلا يجوز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون ان تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها ما لم يكن من بين الاحكام التى اجازات المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - استثناء - الطعن فيها على استقلال ، ولما كانت الدعوى المقامة من المطعون ضدهم السبعة الاول على الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورثهم ، تعتبر دفاعا موجها إلى دعوى الطاعنتين الاولى والثانية بطلب حصتهما فى ريع ذات العقارات محل الدعوى الاولى على سند من ملكيتهما لحصتهما بالميراث وعدم صحة تصرف مورثهما بالعقد المشار إليه ، فان الضم قد دمج الدعويين وافقدهما استقلالهما وجعل منهما دعوى واحدة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٩/١/١ الزامه الطاعنتين بتسليم المطعون ضدهم السبعة الاول العقارين محل هذا العقد وهو ما يقبل تنفيذه جبرا ، فمن ثم يكون القضاء بصحة التعاقد والتسليم مما يجوز الطعن فيه على استقلال .

أما قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف وبندب خبير فى خصوص ما قضى به حكم محكمة أول درجة فى طلب الريع ، فهو حكم غير منه للخصومة كلها وليس من بين الاحوال المستثناه بالمادة ٢١٢ سالفه الذكر ، ومن ثم يكون الطعن بالنسبة له غير جائز .

وحيث إن الطعن - فيما عدا ذلك قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث أن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الاول على ما جاز الطعن فيه من قضاء الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور ، وفي بيانه يقولون ان الطاعنتين الاولتين لم تعترفا في الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى أسيوط بصحة صدور العقد المؤرخ ١٩٥٩/١/١ من مورثهما المتضمن بيعه لمورث المطعون ضدهم السبعة الاول العقارين محل النزاع ، كما لم تناقشا موضوع ذلك العقد واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول طعنهما بالانكار على التوقيع المنسوب لمورثهما على هذا العقد على سند من القول بانهما ناقشتا موضوعه في الدعوى المذكورة بما يتضمن اعترافاتها بصحة صدور ذلك العقد ويمتنع معه قبول انكارهما له ، يكون فضلا عن فساد استدلاله قد قام على ما ليس له أصل ثابت في الأوراق ومعيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك انه لما كان البين من ملف الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى أسيوط المنضمة ضمن المفردات ان صحيفة الطعن بها ومحاضر تقريرى الخبير قد خلت تماما من اية اشارة إلى العقد المؤرخ ١٩٥٩/١/١ الذى لم يكن امره مطروحا على المحكمة في تلك الدعوى وان ما اورده الخبير بتقريريه من انه لا خلاف بين الورثة على ان العقار رقم ٦١ شارع ... متصرف فيه من المورث إلى ابنه ... لم يستند الخبير فيه الا لمجرد ان هذا العقد يخرج عن نطاق المنازعة المطروحة في هذه الدعوى طعنا على قرار اللجنة دون ان يورد فيه ذكرا للعقد المدعى بانكاره . فان الحكم اذ اعتبر ان الطاعنتين الاوليين قد ناقشتا من قبل العقد المدعى بانكاره وذلك في الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى أسيوط كما اعتبر ما اورده بصلب ذلك التقرير تسليمهما بصحة صدور هذا المحرر من مورثهما ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الانكار منهما وقضاءه بصحة ذلك العقد حاجبا بذلك نفسه عن تحقيق الطعن بالانكار يكون فضلا عن فساد استدلاله قد قام على ما ليس له أصل ثابت في الأوراق رسميا بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود

نبيل البناوى ، احمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(١٠١)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ قضائية

(١) دعوى " انعقاد الخصومة " " الخصوم فيها " . نقض .

الخصومة لا تنعقد الا بين الاحياء . انعدامها بالنسبة لمن توفى قبل اختصامه .

" مثال فى الطعن بالنقض "

(٢) دعوى " نظر الدعوى : تقديم المستندات او المذكرات "

التفات المحكمة عما يقدم لها من مذكرات او مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى .

لا عيب .

(٤) حراسة " الحراسة القضائية " " مسئولية الحارس "

الحادث القضائى . عدم مساعطته الا عن صافى الايراد الفعلى الناتج عن ادارته للمال

المشمول بحراسته . مساعطته على اساس ما يقدره الخبير جزافا من ريع متوقع . خطأ .

١ - إذا كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان الخصومة لا تنعقد الا بين

اطراف احياء والا كانت معدومة بالنسبة لمن توفى قبل اختصامه ، وكان الثابت ان

المطعون ضدها الثالثة توفيت اثناء نظر الاستئناف فمن ثم تكون الخصومة فى

الطعن المائل منعدمة بالنسبة لها .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع ان تلتفت عما يقدم

من مذكرات او مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى .

٣- الحارس الذى قام باداء مأموريته لا يسأل الا عن صافى الايراد الفعلى الناتج عن ادارته للمال المشمول بحراسته بما يقتضى التحقق من الاصول والخصوم الفعلية لحساب ادارته واذ كان الطاعن قد تمسك بوجوب فحص ما اودعه ملف دعوى الحراسة من كشوف حساب والمستندات المؤيدة لها الدالة على حقيقة ما حصله من ايراد وما انفقه من مصاريف فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل دفاع الطاعن واقام قضاءه على ما قدره الخبير جزافا من ريع متوقع محسوب على اساس متوسط القيمة الايجارية للفدان يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهم الثلاثة الاول ومورث باقى المطعون ضدهم اقاموا الدعوى رقم ١٩٧٤/١٦٥ مدنى كلى الجيزة على الطاعن الاول الحارس القضائى عن اطيان وقف ... طالبين الحكم بالزامه بصفته بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات وتسليمهم ما يستحقونه من ريع منذ استلامه الاطيان فى ١٧/٢/١٩٦٩ وحتى نهاية عام ١٩٧٥ على سند من انهم يمتلكون بالميراث تسعة افدنة شائعة فى هذه الاطيان وان الطاعن الاول لم يسلمهم نصيبهم فى الريع منذ تولى الحراسة فى ١٧/٢/١٩٦٩ . ندبت المحكمة خبيرا وبعد ان اودع تقريره قضت بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٥ بالزام الطاعن الاول ان يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ١٤٧٤,٠٦٠ ج . استأنف الطاعن الاول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٢/٢٧٦٨ ق طالبا الغاء والحكم برفض الدعوى .

توفيت المطعون ضدها الثالثة اثناء نظر الاستئناف فطلب الطاعن الثانى قبول تدخله

على سند من انه احد ورثة المتوفاة اذ هو زوج لها بمقتضى عقد عرفى . ندبت المحكمة خبيراً وبعد ان اودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٢ بعدم قبول تدخل الطاعن الثانى وبتعديل المبلغ المقضى به الى ٣٤٠ . ٩١٤ ج . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .

اودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأى بانعدام الخصومة بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة وقبول الطعن بالنسبة لمن عداها من الخصوم ورفضه موضوعاً . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً . وحيث انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الخصومة لا تتعقد الا بين اطراف احياء والا كانت معدومة بالنسبة لمن توفى قبل اختصامه وكان الثابت ان المطعون ضدها الثالثة توفيت اثناء نظر الاستئناف فمن ثم تكون الخصومة فى الطعن الماثل منعدمة بالنسبة لها .

وحيث ان الطعن فيما عدا ذلك استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطاعن الثانى ينعى فى السبب الاول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف بأنه من بين ورثة المطعون ضدها الثالثة اذ كان زوجها لها بمقتضى عقد عرفى وبما انها توفيت اثناء نظر الاستئناف فقد طلب الحكم بانقطاع سير الخصومة او بوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى الميراث المقامة منه امام محكمة الاحوال الشخصية واذ التفتت محكمة الاستئناف عن هذين الطلبين وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول تدخله على سند من انه ليس وارثاً يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مبرود ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع ان تلتفت عما يقدم من مذكرات او مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى وكان الطاعن الثانى لم يتمسك بما اثاره فى سبب الطعن الا فى مذكرته ومستنداته التى قدمها لمحكمة الاستئناف بعد انقضاء الاجل المحدد فى قرار حجز

الدعوى للحكم ودون ان يكون مصرحا له فيه بتقديم مستندات قانه لا يعيب الحكم المطعون فيه اذ التفت عنها وقضى بعدم قبول تدخله على سند من انه غير وارث اخذا بحجية اشهاد الوراثة المقدم فى الدعوى ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الاول فى السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك يقول انه تمسك لدى الخبير بوجوب محاسبته عن صافى الربيع الذى حصله فعلا من العقار المشمول بحراسته وطلب منه الاطلاع على كشوف الحساب والمستندات المؤيدة لها والتي اودعها ملفى قضية الحراسة ، واذ لم يجبه الخبير الى طلبه وقدر الربيع جزافا اخذا بمتوسط القيمة الايجارية للفدان فان الحكم المطعون فيه اذ عول فى قضائه بالزامه بالربيع على هذا التقرير وحده يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك انه لما كانت الدعوى الماثلة حسب طلبات المطعون ضدهم وما طرحوه فيها من واقع واسانيد هى دعوى مطالبة حارس قضائى بصافى الربيع الناتج عن ادارته للمال المشمول بحراسته وايست دعوى ربيع عن غصب العقار وكان الحارث الذى قام باداء مأموريته لا يسأل الا عن صافى الايراد الفعلى الناتج عن ادارته للمال المشمول بحراسته بما يقتضى التحقق من الاصول الفعلية لحساب ادارته ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بوجوب فحص ما اودعه ملف دعوى الحراسة من كشوف الحساب والمستندات المؤيدة لها الدالة على حقيقة ما حصله من ايراد وما انفقه من مصاريف فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل دفاع الطاعن وأقام قضاءه على ما قدره الخبير جزافا من ربيع متوقع محسوب على اساس متوسط القيمة الايجارية للفدان يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه ون الحاجة لبحث باقى اسباب الطعن .



جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوى ، محمد بهاء الدين باشات ، لطفى عبد العزيز ومحمد خيرى الجندى .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ قضائية

(١) حجز " حجز ما للمدين لدى الغير "

طلب الدائن الحاجز الحكم بصحة الحجز رغم تقرير المحجوز لديه بعدم مديونيته اصلا للمحجوز عليه يتضمن حتما منازعته فيما قرر به المحجوز لديه من انتفاء مديونيته . اعتبار هذه المنازعة مطروحة على المحكمة للقضاء فيها .

(٢) نقض " اسباب الطعن : السبب المجهل "

عدم بيان العوار الذى يعزوه الطاعن للحكم المطعون فيه وموضعه منه فى قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .

١ - تمسك الدائن الحاجز بطلب الحكم بصحة الحجز الموقع تحت يد المحجوز لديه يدل على تمسك الحاجز باستيفاء الحجز لكافة شرائطه القانونية التى من بينها مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه وهو ما يتضمن حتما منازعته فيما قرر به المحجوز لديه من انتفاء مديونيته وي طرح هذه المنازعة على المحكمة لتقضى فيها .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان النعى الذى لا يتضمن بيان العوار الذى يعزوه الطاعن للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه نعى مجهل غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى
ان المطعون ضده تقدم بطلب الى الرئيس بمحكمة القاهرة للامر المستعجلة ليأمر بتوقيع
الحجز التحفظى تحت يد الشركة الطاعنة على مبلغ ٩٣٢ ، ٣٧٣٢٢ ج المستحق لديها
لرئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بصفته بموجب الحكم فى الدعوى رقم
١٩٧٤/١٠٦٧ عمال كلى شمال القاهرة وذلك حتى يستأدى منه المطعون ضده اتعابه
المقدرة اتفاقا بمبلغ ٤٣٩ ، ٥٥٩٨ ج . بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٧ اصدر الرئيس بالمحكمة
الامر المطلوب . تقدم المطعون ضده بعد ذلك بطلب الى الرئيس بمحكمة شمال القاهرة
الابتدائية ليأمر بالزام رئيس اللجنة النقابية سالف الذكر بأن يؤدى اليه مبلغ ٤٣٩ ،
٥٥٩٨ جنيها وبتثبيت الحجز التحفظى وجعله نافذا ، اذ رفض الامر قيد الطلب دعوى
برقم ١٩٧٧/٣٧٤٤ مدنى كلى شمال القاهرة . كما كانت الشركة الطاعنة قد تظلمت من
امر الحجز المذكور بالدعوى رقم ١٩٧٧/٢٣٥٦ مدنى كلى شمال القاهرة وتظلم منه
آخرون بالدعوى رقم ١٩٧٧/٢٣٥٧ مدنى كلى شمال القاهرة طلبين الغاء . وبعد ان
امرت المحكمة بضم الدعويين الاخيرتين للدعوى الاولى قضت بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٧
بالغاء امر الحجز ورفض دعوى المطعون ضده .

استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم
٩٥/٦٨٦ ق طالبا الغاء والحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١ قضت المحكمة له
بطلباته . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . اودعت النيابة مذكرة
ابدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول ان تقريرها بما فى الذمة بناء على الحجز موضوع النزاع تضمن انها ليست مدينة بشئ فلم يقم المطعون ضده الحاجز بالمنازعة فى هذا التقرير الامر الذى يعتبر تسليما منه بصحة التقرير بما يوجب رفض طلب الحكم بصحة الحجز ، واذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بصحة الحجز يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان تمسك الدائن الحاجز بطلب الحكم بصحة الحجز الموقع تحت يد المحجوز لديه رغم تقرير هذا الاخير بأنه غير مدين أصلا للمحجوز عليه يدل على تمسك الحاجز باستيفاء الحجز لكافة شرائطه القانونية التى من بينها ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه وهو ما يتضمن حتما منازعته فيما قرر به المحجوز لديه من انتفاء مديونيته وي طرح هذه المنازعة على المحكمة لتقضى فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ بحثها وقال كلمته فيها ضمن بحثه لمدى توافر شرائط صحة الحجز يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه لهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من سببى طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول انه أتى بمبدأ من مقتضاه ان جميع ما يلزم به رئيس لجنة نقابية فى احدى وحدات القطاع العام بموجب حكم قضائى انما تنصرف آثاره الى العاملين بهذه الوحدة فيشملهم التكليف بالاداء من مرتباتهم امثالاً لمثل هذا الحكم والطاعنة تترك لعدالة هيئة المحكمة تقدير مدى قانونية او منطقية هذا التخريج .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النعى الذى لا يتضمن بيان الطاعن للحوار الذى يعزوه للحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره فى قضائه نعى مجهل غير مقبول وكانت الشركة الطاعنة لم تضمن سبب النعى هذا البيان فان النعى بهذا السبب يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٤ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود نبيل البناوى ، احمد نصر الجندى ، د محمد بهاء الدين باشات ومحمد خيرى الجندى .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ قضائية

(١) قوة الامر المقضى . حكم " حجية الحكم الجنائى " . تزوير ، اثبات " الطعن بالجهالة أو الانكار " .

حجية الحكم الجنائى التى يتقيد بها القاضى المدنى . مناطها . المادتان ١٠٢ اثبات ، ٤٥٦ اجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق المدنى من العود الى الطعن بالانكار او التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .

(٢) نقض " السبب الجديد "

النعى غير المتعلق بالنظام العام والمؤسس على واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الموضوع . سبب جديد غير مقبول .

(٣) محكمة الموضوع ، خبرة ، اثبات " الاحالة للتحقيق " .

محكمة الموضوع . عدم التزامها باعادة المأمورية الى خبير آخر أو باحالة الدعوى للتحقيق متى اطمأنت الى تقرير الخبير المنتدب ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .

(٤) تزوير . حكم " الفساد فى الاستدلال " .

ثبوت تزوير محرر معين . لا يدل بذاته على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه فى التاريخ والمضمون ، ونسبته الى ذات الشخص . علة ذلك .

١ - الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم تأسيسا على ان الواقعة المنسوبة اليه لم تقع اصلا يحوز - وعلي ما جرى به نص المادتين ١٠٢ من قانون الاثبات ، ٤٥٦ من قانون الاجراءات - حجية الامر المقضى التى يتقيد بها القاضى المدنى ، وبالتالي فان القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير يمنع من كان مدعيا بالحق المدنى من العود الى الطعن بالانكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - عدم قبول النعى غير المتعلق بالنظام العام المؤسس على واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الموضوع واذ كانت مخالفة المواد ٣١ - ٣٤ من قانون الاثبات - التى لم يرتب المشرع جزاءا عليها - لا تتعلق بالنظام العام - وكان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الاستئناف بما اثاره بوجه النعى ، فان النعى به يكون سببا جديدا ، ومن ثم غير مقبول .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب الخصوم باعادة المأمورية الى خبير آخر أو باحالة الدعوى الى التحقيق متى اطمأنت الى تقرير الخبير المنتدب ، ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .

٤ - اذ كان لكل محرر ذاتيته المستقلة كدليل اثبات من حيث صحته أو تزويره ، فان ثبوت تزوير محرر معين لا يدل على وجه الحتم واللزم على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه فى التاريخ والمضمون ، ونسبته الى ذات الشخص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان

الطاعن اقام الدعوى رقم ١٩٧٣/٢٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٧/٦/١١ الصادر من المرحومة ... متضمنا بيعها له المنزل المبين بالصحيفة مقابل ثمن مقداره ١١٠٠ ج وقال بياننا لذلك ان هذه البائعة كانت قد اشترت هذا المنزل من زوجها مورث المطعون ضدهم ، وقضى لها بصحة ونفاذ عقد شرائها واذا توفيت قبل نقل ملكية المبيع الى الطاعن ، فقد اقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢ قضت المحكمة بطلبات الطاعن . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩١/١٠٢٨ ق طالبن الغاء والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٧ قضت المحكمة بطلبات المطعون ضدهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٥/٤٤٧ ق الذى قضى فيه بنقض الحكم . ولدى نظر القضية من جديد تمسك المطعون ضدهم بصورية عقد شراء البائعة من مورثهم ، واستدلوا على ذلك بورقة ضد ، وتمسكوا بتزوير الامضاء المنسوب لمورثهم على اجازته البيع للطاعن المؤرخة ١٩٧١/٥/٢٢ وكذا توقيعه على الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٦/١٨ المؤيد لهذه الاجازة . ندبت المحكمة قسم ابحاث التزييف والتزوير ، وبعد ان قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣٠ برد وبطلان الورقتين . ثم بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٦ قضت بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينمى الطاعن بالثانى منها على الحكم المطعون فيه - المؤرخ ١٩٨٢/٦/١٦ القاضى بعدم قبول الدفع بالجهالة - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان قانون الاثبات لم يشر الى عدم قبول الدفع بالانكار أو الجهالة الا فى حالة من احتج عليه بمحرر عرقى وناقش موضوعه ، أو سبق ان ادعى بتزويره امام المحكمة المدنية ، واذا انتهى الحكم المطعون

فيه الى عدم قبول الدفع بالجهالة المبدى من الطاعن على ورقة الضد المؤرخة ١٩٧٠/٢/٢٥ على سند من سبق ادعائه بتزويرها فى القضية رقم ٣٦١٣/١٩٧٥ - جنح عابدين ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك انه لما كان الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم تأسيسا على ان الواقعة المنسوبة اليه لم تقع اصلا يحوز - وعلى ما جرى به نص المادتين ١٠٢ من قانون الاثبات ، ٤٥٦ من قانون الاجراءات حجية الامر المقضى التى يتقيد بها القاضى المدنى ، وبالتالي فان القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير يمنع من كان مدعيا بالحق المدنى من العود الى الطعن بالانكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان الطاعن سبق ان اقام الدعوى الجنائية رقم ٣٦١٣/١٩٧٥ جنح عابدين متهما المطعون ضدهم بتزوير ورقة الضد المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٥ فقضى فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على سند من انتفاء وقوع تزوير بتلك الورقة وتأيد ذلك الحكم استئنافيا ، وحاز حجية الامر المقضى بما يمنع من نظر ادعاء هذا الطاعن فى الدعوى الماثلة سواء بالجهالة أو الانكار أو التزوير على تلك الورقة ، فأن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب اذا لم يقبل من الطاعن الادعاء بالجهالة ، يكون ايا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

وحيث ان الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الاول على الحكم المطعون فيه المؤرخ ١٩٨٠/١٢/١٨ القاضى بنذب قسم ابحات التزييف والتزوير - مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم لم يشتمل على ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق ، وتحديد اليوم والساعة المحددين لمباشرة ، كما ان المحكمة لم تحرر محضرا ببيان حالة المحرر المدعى بتزويره موقعا من رئيس المحكمة وسكرتير الجلسة ، وهو ما يخالف المواد من ٢١ الى ٢٤ من قانون الاثبات ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة

عدم قبول النعى غير المتعلق بالنظام العام المؤسس على واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الموضوع ، وكانت مخالفة المواد ٣١ - ٣٤ من قانون الاثبات - التى لم يرتب المشرع جزاء عليها - لا تتعلق بالنظام العام - لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الاستئناف بما اثاره بهذا الوجه ، فان النعى به يكون سببا جديدا ، ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه المؤرخ ١٩٨٢/٣/٣٠ القاضى بالرد وبإبطال - الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول انه طلب اعادة المأمورية الى قسم ابحاث التزييف والتزوير لاجراء المضاهاه على توقيعات معاصرة صادرة من المورث ، كما طلب تمكينه من تقديم تقرير استشارى عن صحة تلك التوقيعات ، أو احالة الدعوى الى التحقيق بالبيئة لاثبات ذلك ، واذا التفت الحكم عن هذه الطلبات وقضى برد وبإبطال المحررين يكون قد أخل بحقه فى الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب الخصوم اعادة المأمورية الى خبير آخر أو باحالة الدعوى الى التحقيق متى اطمأنت الى تقرير الخبير المنتدب ، وجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برد وبإبطال الورقتين المدعى بتزويرهما على ما اطمأن اليه بسلطته التقديرية من ان تقرير الخبير المنتدب قد قام على أسس فنية سليمة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ، فان النعى بهذا الوجه يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الاول على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول انه لدى نظر الموضوع - بعد صدور الحكم فى الادعاء بالتزوير - قدم لاثبات اجازة المطعون ضدهم ، عقد ايجار مؤرخ ١٩٧١/٥/٢٣ استأجر بموجبه منه هذا المورث حجرة فى المنزل محل النزاع ، وخطاب

صادر منه ايضا في ١٩٧١/٦/١٦ يقر فيه بصحة ذلك البيع ، واذ اعتبر الحكم المطعون فيه هاتين الورقتين غير صحيحتين لمجرد توافقهما في المضمون وفي التاريخ مع الورقتين المقضى بردهما وبطلانهما فإنه يكون قد قام على استدلال فاسد ادى به الى الاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك انه لما كان لكل محرر ذاتيته المستقلة كدليل اثبات من حيث صحته أو تزويره ، فإن ثبوت تزوير محرر معين لا يدل بذاته على وجه الحتم والالزام على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه في التاريخ والمضمون ، ونسبته الى ذلك الشخص وكان الطاعن قد استدل على اجازة مورث المطعون ضدهم للبيع الصادر له بعقد ايجار وخطاب منسويين لهذا المورث ، بعد القضاء برد وبطلان ورقتين أخريين ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في الموضوع اذ اطرح هاتين الورقتين على سند من انهما مصطنعتان غير صحيحتين لمجرد تشابههما في التاريخ والمضمون مع المحررين السابق القضاء بردهما وبطلانهما ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من اخفاقه في اثبات اجازة مورث المطعون ضدهم للبيع يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

ولما كان الطعن للمرة الثانية وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكان المطعون ضدهم لم يجحدوا صراحة عقد الايجار المؤرخ ١٩٧١/٥/٢٣ الذي استأجر بموجبه مورثهم حجرة بالمنزل محل النزاع من الطاعن بما يتضمن معاملته مع الطاعن باعتباره ذي صفة في التأجير بما ينطوي على اجازة منه للبيع الصادر للطاعن من المرحومة ... وكذلك الخطاب المؤرخ ١٩٧١/٦/١٨ المقدم من الطاعن الذي تضمن اجازة صريحة من المورث المذكور ، فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

////////////////////

جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق اليايلى ، احمد زكى غرابية
ومحمد السعيد رضوان .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ قضائية

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية . اختصاص . مواعيد الاعتراض .

(١) لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ .
لجان ادارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد اليها باختصاص قضائى . القرارات
التي تصدرها عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . اثره . اختصاص القضاء العادى
بنظر الطعن عليها .

(٢) انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . اخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه يعلم الوصول .

١ - مؤدى النص فى المادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
والفقرة الثامنة من المادة ١٢٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ يدل على
ان اللجان التى استحدثها المشرع لفحص - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام
قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتى صدر قرار
وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيلها واجراءات عملها ، وان كانت بحكم

تشكيلها لجائنا ادارية الا انه نظرا لان الشارع حدد اختصاصاتها بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين اصحاب الاعمال والمنتفعين باحكام التأمين الاجتماعى بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، ولم يصهد اليها بسلطة الفصل فى هذه المنازعات ، فانها لا تعد من قبيل الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ، ولما كانت قرارات هذه الجان انما تصدر منها فى نطاق العلاقة التأمينية بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين اصحاب الاعمال ، والمنتفعين باحكام التأمين الاجتماعى بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، فانها لا تعد قرارات ادارية ، ذلك ان القرارات الادارية هى القرارات التى تفصح بها جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القانون واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين ، ويكون ممكنا وجائزا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة . ومن ثم تكون بمنأى عن نطاق محاكم مجلس الدولة وتكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة .

٢ - مفاد نص المادة ١٢٨ من القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ باصدار قانون التأمين الاجتماعى - الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الاجراء المعول عليه ، والذى تتفتح به المواعيد الواردة فى المادة سالفة الذكر ، هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ولا يغنى عن ذلك أى اجراء آخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر اوراق الطاعن -
تتوصل في ان المطعون ضده عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على اولاده القصر : زينب ،
ناهد ، عايدة ، مها ، سليمان ومحمد اقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية - الدعوى رقم ١٢٠١/١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بالغاء قرار
اللجنة فى المنازعات بالهيئة العامة للتأمينات منطقة الاسكندرية الصادر بتاريخ
١٩٧٨/٢/٢٢ ، وببراءة ذمته من مبلغ ٣٢٤.٦٦٦ ج المطالب به بتاريخ ١٩٧٦/١/٢ وقال
بيانا لها انه حصل على ترخيص بناء برقم ١١٥/١٩٧٤ وفى ١٨/١١/١٩٧٦ اخطرت
الهيئة الطاعنة بسداد مبلغ ٣٢٤.٦٦٦ ج قيمة اشتراكات تأمين ، فاعترض لديها بتاريخ
١٩٧٦/١٢/٧ ، واذ رفضت اعتراضه طلب عرض النزاع على لجنة فض المنازعات
بالهيئة . وفى ١٩٧٨/٢/٢٢ رفضت اللجنة طلبه واخطرت الهيئة بذلك فى ١٩٧٨/٣/٢٣
واقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/١/١١ حكمت المحكمة ببراءة ذمة
المطعون ضده عن نفسه وبصفته من اشتراكات التأمينات المستحقة عن العمالة فى البناء
موضوع الترخيص رقم ١١٥/٧٤ حى شرق الاسكندرية والمقدرة بمبلغ ٣٣٤.٦٦٦ ج .
استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم
١١٥ سنة ٣٥ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨ قضت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق ،
وبعد ان سمعت الشهود حكمت فى ١٩٨١/٦/٧ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرات ابدت فيها الرأى برفض
الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها
التمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منهما على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم الصادر بتاريخ
١٩٧٦/١٢/١٨ رفض الدفع المبدى منها بعدم اختصاص جهة القضاء العادى
بنظر الدعوى ، وقضى الحكم الصادر فى ١٩٨١/٦/٧ ببراءة ذمة المطعون ضده ، فى

حين ان الدعوى فى حقيقتها طعن فى قرار ادارى صادر من لجنة ادارية مشككة وفقا للمادتين ١٢٨ ، ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتختص بنظرها محاكم مجلس الدولة دون غيرها .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك انه لما كان النص فى الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على ان (... ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة ١٥٧ وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقدير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعده الطعن دون حدوثه او بصدور قرار اللجنة او برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل ، وعدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فض المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه للاخطار بالرفض) والنص فى الفقرة الثامنة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون ٩٣ لسنة لسنة ١٩٨٠ على انه (... لكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا) والنص فى المادة ١٥٧ من ذات القانون على ان (تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ، ومع عدم الاخلال باحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه) يدل على ان اللجان التى استحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ١٢/٢٨/١٩٧٦ بتشكيلها واجراءات عملها ، وان

كانت بحكم تشكيلها لجانا ادارية الا انه نظرا لان الشارع حدد اختصاصاتها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وبين اصحاب الاعمال والمنفعين باحكام التأمين الاجتماعى بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، ولم يعهد اليها بسلطة الفصل فى هذه المنازعات ، فانها لا تعد من قبيل الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى ، ولما كانت قرارات هذه اللجان انما تصدر منها فى نطاق العلاقة التأمينية بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين اصحاب الاعمال ، والمنفعين بأحكام التأمين الاجتماعى بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، فانها لا تعد قرارات ادارية ، ذلك ان القرارات الادارية هى القرارات التى تفصح بها جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القانون واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين ، يكون ممكنا وجائزا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرتان الخامسة والثامنة من المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات لالغاء القرارات الادارية النهائية والطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، فان الطعون التى يرفعها اصحاب الاعمال فى قرارات لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه تكون بمنأى عن نطاق اختصاص محاكم مجلس الدولة لانها ليست من قبيل القرارات الادارية لأنها لا تصدر من لجان ذات اختصاص قضائى ، وتكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظرها باعتبارها صاحبة الولاية العامة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه - بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى من سببى الطعن ، على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول انه لما كان نص المادة ٩/١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جاء صريحا فى ان

الطعن في قرارات اللجان يكون خلال الثلاثين يوما التالية لصدور القرار ، والا صار الحساب نهائيا ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩ قد اعتبر الاجراء المعول عليه ، والذي ينفتح به ميعاد الطعن ، هو الاخطار الذي ترسله الهيئة لصاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولم يتقيد بتاريخ صدور القرار ، وقضى الحكم المطعون فيه ببراءة ذمة المطعون ضدها فانه يكون قد خالف القانون واطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كانت المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاوليات كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية على ان تقوم الهيئة باخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وان لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار - وعلى الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها في المادة (١٥٧) وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقرير الهيئة ، وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات وفقا لهذا القرار ... ولكل من الهيئة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا ومقاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الاجراء المعول عليه ، والذي تنفتح به المواعيد الواردة في المادة سالفة ، هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يغنى عن ذلك اى اجراء آخر . وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٩ قد اقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد تأسيسا على

ان (من الثابت ان قرار لجنة المنازعات صدر يوم ١٩٧٨/٢/٢٢ واخطرت المستأنف عليه بصورة من هذا القرار بموجب خطاب الهيئة مؤرخ ١٩٧٨/٢/١٦ وقد أقام المستأنف عليه دعوى ببراءة الذمة المالية في ١٩٧٨/٤/٨ أي في خلال الثلاثين يوما التي نص عليها القانون ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في غير محله) فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بما جاء بهذا السبب على غير اساس ، وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق واحمد مكى .

(١٠٥)

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ القضائية

١

(١) ضرائب " الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة "

الارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركة التوصية . خضوعها للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة . التزام شركة التوصية بحجز قيمة الضريبة المستحقة على حصص التوصية مما تدفعه من ارباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص بالنسبة للايرادات التى توزع فى مصر وتوريدها لمصلحة الضرائب .

(٢) شركات . ضرائب " استحقاق الضريبة " .

بيع الاصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهى شركة توصية بالاسهم تحت التصفية الى الشركة المطعون ضدها الاولى ، وايولة حصة التوصية فيها الى الطاعة . استيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الاولى بصفتها متنازلا لها فى حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة ، وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التى حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها لكون الطاعة ، علة ذلك .

١ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الاولى والفقرة الثالثة من المادة الرابعة والثلاثين من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع الضريبي أخضع الارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى

شركة التوصية للضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة بينما أخضع أرباح الشركاء المتضامنين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وإن تربط الضريبة على أرباح حصص التوصية باسم الشركة التي إلها الزمها المشرع فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المشار إليه بأن تحجز قيمة الضريبة المستحقة على ما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص - بالنسبة للإيرادات التي توزع فى مصر - وذلك لتوريدها لمصلحة الضرائب .

٢ - اذ كان الثابت بالاوراق ان شركة ب ٠ أ لىفى (محلات بنزاىون الكبرى) وهى شركة تضامن كانت تملك حصة توصية فى شركة هنرى بايار وشركاه للنسيج - شركة توصية بالاسهم - التى قضى بحلها فى ١٩٤٢/٢/٢١ وتعين الشريك المتضامن فيها - هنرى بايار - مصفيا لها فقام فى سنة ١٩٤٣ ببيع اصولها العقارية الى شركة النيل للمنسوجات التى تمثلها شركة الاسكندرية للغزل والنسيج - المطعون ضدها الاولى - فان هذه الشركة الاخيرة تعتبر متنازلا لها فى حكم المادة ٥٩ فقرة ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومسئولة بالتضامن مع شركة هنرى بايار تحت التصفية عن الضرائب المستحقة عن ارباح هذه الشركة الاخيرة قبل التنازل ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد استوفت الضريبة المستحقة من الشركة المطعون ضدها الاولى باعتبارها متنازلا لها فقامت الاخيرة دعواها لاسترداد ما أوفته مختصة هنرى بايار - الشريك المتضامن باعتباره مصفيا للشركة المنحلة - طالبة الزامه بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه كشريك متضامن ، كما اختصمت الشركة الطاعنة - وهى الموصية باعتبارها مسئولة عن الضريبة المستحقة على ارباح حصة التوصية فى حين ان شركة هنرى بايار هى الملزومة بهذه الضريبة على النحو السالف بيانه اذ ان شخصيتها المعنوية تبقى حتى تنتهى تصفيتها مما كان يتعين معه الرجوع على المصطفى بهذه الضريبة باعتباره الممثل الوحيد للشركة اثناء فترة التصفية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تستلزم فى ان المطعون ضدها الاولى اقامت على الطاعنة والمطعون ضده الثانى
بصفته الممثل القانونى لشركة هنرى بايار وشركاه تحت التصفية الدعوى رقم ٧٦١٢ لسنة
١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة والتي كانت مقيدة برقم ٧٢٦ تجارى القاهرة بطلب
الحكم بالزام الاخير بأن يدفع لها مبلغ ٢٢١ و ٦٢٣٥ وبالزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ
٨٩٠ و ١٦٦٩٢ تأسيسا على انه آلت الى الشركة المطعون ضدها الاولى منشآت كانت
مملوكة لشركة هنرى بايار وشركاه وهى توصية بسيطة ضمن شركائها محلات "بنزا يون"
التي آلت بدورها الى شركة الازياء الحديثة - الطاعنة - وانه كان يتعين على شركة هنرى
بايار باعتبارها شركة توصية بسيطة تسوية كافة الضرائب المستحقة على الشريك
المتضامن والشركاء الموصين الا انه بعد ان آلت ملكية شركة هنرى بايار اليها فى اخر
سنة ١٩٤٣ قامت مصلحة الضرائب بمطالبتها باعتبارها مسئولة بالتضامن - عن
الضرائب المستحقة على شركة هنرى بايار وشركاه ، ونفاذا لقرار لجنة طعن ضرائب
القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١/٧ قامت بسداد الضرائب المستحقة على هذه الشركة
فلو فت مبلغ ٢٢١ و ٦٢٣٥ قيمة الضريبة المستحقة على نشاط هنرى بايار الشريك
المتضامن ، وبمبلغ ٨٩٠ و ١٦٦٩٢ قيمة الضريبة المستحقة على شركة الازياء الحديثة
"بنزا يون" - الطاعنة - باعتبارها الشريك الموصى ، واذ كان من حقها الرجوع عليهما
بما سدته فقد اقامت الدعوى بطلباتها آنفة الذكر . ويتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٤ نديت
المحكمة خبيرا لبيان المبالغ التى قامت المطعون ضدها الاولى بسدادها لمصلحة
الضرائب المستحقة على الطاعنة والمطعون ضده الثانى باعتبارهما الشركاء فى

شركة هنرى بايار وشركاه باعتبارها مسئولة بالتضامن عن هذه الضرائب طبقا لقرار لجنة الطعن وبيان الملزم من كل منهما ، وبعد ان قدم الخبير تقريره - الذى أورى فيه ان المطعون ضدها الاولى قامت بسداد الضرائب المستحقة على شركة هنرى بايار وشركاه باعتبارها مسئولة بالتضامن عن هذه الضرائب طبقا لقرار لجنة طعن ضرائب القاهرة فى الطعين رقمى ٢٥٨ ، ٢٥٩ سنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١/٧ وقد بلغت قيمة تلك الضرائب ٣١٠ و ٢٣٠.٢٧ ^{جس} ، وأن الثابت ان الارياح فى شركة هنرى بايار كانت توزع على اساس ٨٠٪ للشريك المتضامن و ٢٠٪ لحصة التوصية ، وبذلك تكون الضرائب المسددة من المطعون ضدها الاولى نيابة عن الشريك المتضامن هنرى بايار هى مبلغ ٤٨٠ و ١٨٤٢١ ^{جس} وعن حصة التوصية مبلغ ٤٦٢ و ٤٦٠.٥ ^{جس} . قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٠ بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على ان الدعوى أقيمت بطلب الزام الشركة الطاعنة بالمبلغ الذى يمثل ٨٠٪ الملزم به الشريك المتضامن هنرى بايار دون نسبة الـ ٢٠٪ المسئولة عنها الطاعنة . استأنفت المطعون ضدها الاولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٩١ ق وباتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وبإعادة القضية الى محكمة اول درجة للقضاء فى موضوعها ، واذ اعيدت الدعوى لمحكمة اول درجة عدلت المطعون ضدها الاولى من طلباتها الى طلب الزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٤٦١ و ٤٦٠ ^{جس} والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة بالزام المطعون ضده الثانى بأن يدفع لها مبلغ ٤٨٠ و ١٨٤٢١ ^{جس} وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧ قضت محكمة اول درجة للمطعون ضدها الاولى بطلباتها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ سنة ٩٤ ق وباتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ بطريق النقض وذلك بالطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق وفى ١٩٧٩/٥/٧ قضت محكمة النقض أولا : بتنقض الحكم المطعون فيه الصادر فى الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة

٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ . ثانيا : بنقض الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ٧٦/١١/٢٧ فى الدعوى رقم ٧٦٢ سنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة والحكم الاستئنافى المؤيد له الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ فى الاستئناف رقم ٩ سنة ٩٤ ق . ثالثا : باحالة الدعوى الى محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٨٠/١٢/٣٠ - بعد تعجيل الشركة الطاعنة للاستئنافيين - فى الاستئناف رقم ٢٧٩ لسنة ٩١ ق بالغاء الحكم المستأنف والزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بأن تؤدى الاولى مبلغ ٤٦٢ و ٤٦٠٥ وبأن يؤدى الثانى مبلغ ٢٢١ و ٦٣٣٥ للشركة المطعون ضدها الاولى . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الاول والثانى للطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياننا لذلك نقول ان الحكم استند فى قضائه بالزامها بأن تؤدى للشركة المطعون ضدها الاولى مبلغ ٤٦٢ و ٤٦٠٥ الى احقية هذه الشركة باعتبارها متازلا لها عن شركة هنرى بايار وشركاه - فى الرجوع عليها كمدين اصلى بالتضامن مع المطعون ضده الثانى بما سدده من ضرائب كانت مستحقة على الشركة الأخيرة بقدر حصة الشريك الموصى - بنزايون التى آلت ملكيتها الى الطاعنة - وذلك عن الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٢ ، فى حين ان المطعون ضده المذكور - الذى كان شريكا متضامنا فى هذه الشركة ثم عين مصفيا لها - هو المسئول عن هذه الضرائب بالتضامن مع الشركة المطعون ضدها الاولى بعد أن باع أصولها العقارية عام ١٩٤٣ فأصبحت متازلا لها عنها وقام بتاريخ التصفية بخضم الضرائب والديون المستحقة عليها .

وحيث إن النعى سديد ، ذلك انه لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة الاولى والفقرة الثالثة من المادة الرابعة والثلاثين من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلي ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - ان المشرع الضريبي أخضع الارباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين فى شركة التوصية للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة بينما أخضع أرباح الشركاء المتضامنين للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، وان تربط الضريبة على أرباح حصص التوصية باسم الشركة التى الزمها المشرع فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المشار اليه بأن تحجز قيمة الضريبة المستحقة على ما تدفعه من ارباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص - بالنسبة للايرادات التى توزع فى مصر وذلك لتوريدها لمصلحة الضرائب ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان شركة ب . أ ليفى (محلات بنزا يون الكبرى) وهى شركة تضامن كانت تملك حصة توصية فى شركة هنرى بايار وشركاه للنسيج - شركة توصية بالاسهم - التى قضى بحلها فى ١٩٤٢/٢/٢١ وتعيين الشريك المتضامن فيها - هنرى بايار - مصفيا لها فقام فى سنة ١٩٤٣ ببيع أصولها العقارية الى شركة النيل للمنسوجات التى تمثلها شركة الاسكندرية للغزل والنسيج - المطعون ضدها فان هذه الشركة الاخيرة تعتبر متنازلا لها فى حكم المادة ٥٩ فقرة ٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومسئولة بالتضامن مع شركة هنرى بايار - تحت التصفية عن الضرائب المستحقة عن ارباح هذه الشركة الاخيرة قبل التنازل ، ولما كانت مصلحة الضرائب قد استوفت الضريبة المستحقة من الشركة المطعون ضدها الاولى باعتبارها متنازلا لها ، - فأقامت الأخيرة دعواها لاسترداد ما أوفته مختصة هنرى بايار - الشريك المتضامن باعتباره مصفيا للشركة المنحلة - طالبة الزامه بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه كشريك متضامن ، كما اختصت الشركة الطاعنة - وهى الشركة الموصية باعتبارها مسئولة عن الضريبة المستحقة على ارباح حصة التوصية - فى حين ان شركة هنرى بايار هى المزمة بهذه الضريبة على النحو السالف بيانه اذ ان شخصيتها المعنوية تبقى حتى تنتهى تصفيتها مما كان يتعين معه الرجوع على المصطفى

بهذه الضريبة باعتباره الممثل الوحيد للشركة أثناء فترة التصفية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الشركة الطاعنة بالضريبة المستحقة على ارباح حصة التوصية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

=====

جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جاذل الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : سمير
راسم ، مدحت المرافى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق و د . رشمت عبد المجيد .

(١٠٦)

الطعون ارقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ و ١٤٩٥ لسنة ٨٠ القضائية

(١) اختصاص " اختصاص ولائى " ، حراسة " حراسة ادارية " ، نقض
" الخصومة فى الطعن " .

اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل
بقانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . نطاقه . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى
صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك .
اختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة امام محكمة الموضوع . خصومة الطعن
بالنقض . ماهيتها .

(٢) اعلان " اعلان المقيمين بالخارج " . موطن .
اعلان صحف الدعاوى والطعون للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج . تمامه بتسليم
الصورة للنياحة .

(٣) قانون " تنازع القوانين من حيث المكان . معاهدات . حراسة
" الحراسة الادارية " .

الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان احكامها على الدول التى انضمت اليها . مؤدى
ذلك . سريان احكام القانون الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات .

(٤) اختصاص " الاختصاص الولاى " " اعمال اسيادة " . قانون

سريانه من حيث المكان " . حصانة " الحصانة القضائية " .
الحصانة القضائية للدول الاجنبية . نطاقها . تحديدها بالاعمال التى تباشرها الدولة بما
لها من سيادة . مؤداه . انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من
منازعات .

(٥) حراسة " الحرسه الادارية " . معاهدات .

الاتفاقية المصرية اللبنانية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين . استهدفها
تسوية جميع الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك
. اقتصار حق أولئك الرعايا على الاستفادة من أحكام تلك الاتفاقية بصرف النظر عن مدى
شرعية قرارات فرض الحراسة . علة ذلك .

(٦) اختصاص " الاختصاص الولاى " . حراسة " الحراسة الادارية " . نقض .

نقض الحكم والإحالة فى منازعات متعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤
لسنة ١٩٧١ . لازمه . ان تكون الاحالة الى محكمة القيم . علة ذلك .

١ - لئن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨٠ بشأن تصفية
الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها
بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات المتعلقة
بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى
فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب او المترتبة عليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص
صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك ، الا ان البين
من النص المذكور ان المنازعات التى قصد المشرع احوالها الى محكمة القيم هى
تلك المنازعات الموضوعية التى تدور حول تقرير الحق او نفيه ، أما الطعن بالنقض

فهو طريق غير عادي لا يؤدي الى طرح نفس الخصومة التي كانت مرددة بين طرفيها امام محكمة الاستئناف وانما الى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبينة بيان حصر - فخصوصية الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع اذ هي لا تهدف كقاعدة عامة الى تقرير حق او نفيه او الى احلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية - هذا الى انه وقد استثنى المشرع من الاحالة الى محكمة القيم طبقا لنص المادة السادسة من القانون المشار اليه الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فان هذا الاستثناء ينسحب من باب اولى على الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وان طعن فيه بالنقض اذ ليس من شأن الطعن فيه بهذا الطريق المساس بحجيته أو وقف تنفيذه - ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بهدف تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد اسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية مما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد اذا احيل اليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك ان النزاع الموضوعي - وعلى ما سلف بيانه - يخرج عن نطاق الطعن بالنقض فضلا عن انه طالما ان المشرع لم ينص صراحة على اسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريقة الاستنتاج لما يترتب على سقوطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم ، وان مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من حجيتها ولا يترتب عليه اعادة عرض النزاع على محكمة النقض وانما تظل هذه الاحكام محتفظة بحجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لا تسقط الا بنقض الحكم اذ انه في هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهائي حصانته . لما كان ما تقدم فان الاختصاص بنظر طعون النقض

المقامة من الأحكام العسادية من محاكم الاستئناف في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدًا لحكمة النقض وحدها .

٢ - وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه إلا أن المشرع يكتفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلان الشخص في موطنه وبمجرد العلم الحكمي في البعض الآخر لحكمة تسوغ الخروج غيرها على هذا الأصل . وقد قرر المشرع أنه في حالة المقيم في خارج البلاد في موطن معلوم فإن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا مساءلة القائمين بها فاكتمل بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل ومن ثم ينتج الإعلان أثاره بتسليم صورته للنيابة .

٣ - الإتفاقات الدولية الجماعية لا تلزم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة وهي الدول التي صدقت عليها على النحو الذي يحدده تشريعها الداخلي وقامت بإيداع هذا التصديق بالطريقة التي توجبها كل اتفاقية مما مؤداه أن الدول التي تنضم إلى اتفاقية جماعية معينة تخضع في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها مع الدول التي انضمت إليها للقواعد المقررة في القانون الدولي دون تلك التي نصت عليها الاتفاقية إذ لا يتصور أن تنشئ الاتفاقية التزامات أو حقوقا للدول غير الأطراف بدون موافقتها احتراماً لسيادة تلك الدول كما أنه من غير المقبول أن تستفيد دولة من أحكام اتفاقية ليست طرف فيها .

٤ - قواعد القانون الدولي المتمثلة في العرف الدولي والواجبة التطبيق باعتبارها مندمجة في القانون الداخلي لمصر فيما لا أخلا في بنصوص وأن استقرت على أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية وهو ما يبنى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى إلا أنه لما كانت الحصانة غير مطلقة

وانما تقتصر على الاعمال التي تباشرها الدولة الاجنبية بما لها من سيادة فلا يندرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات مما تتحسر عنه هذه الحصانة .

٥ - إذ ابرمت الحكومتان المصرية واللبنانية في ١٨/١١/١٩٦٤ اتفاقا بشأن التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين نتيجة خضوع أموالهم لقوانين التأميم أو فرض الحراسة وفقا للقانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨ ، ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وبمقتضى هذه الاتفاقية تعاقدت حكومة الجمهورية اللبنانية عن نفسها باسم رعاياها - الذين يقبلون العمل باحكامها بطلب يقدم منهم خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بالاتفاق - على ان تتخالص تخالصا كاملا ونهائيا عن كل تعويض مستحق لهؤلاء عن ادارة الاموال او التصرف فيها - ونص المادة الرابعة على ان يفتح البنك المركزى المصرى حساب خاص باسم حكومة الجمهورية اللبنانية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا اللبنانيين محسوبا على النحو المبين بالاتفاقية وفى المادة الثامنة على ان تتعهد حكومة الجمهورية اللبنانية بأن تسلم الى مالكي الاموال المنصوص عليها بالمادة الرابعة القيمة التى تم ايداعها لحسابهم وفى المادة الثانية عشر على ان تطبق مبادئ اتفاقيات التعويضات التى تبرمها حكومة الجمهورية المصرية مع الدول الاخرى والممتلكات الخاصة لها سواء كانت قرارات فرض الحراسة قد صدرت مخالفة للقانون أو متفقة معه .

٦ - لما كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ قد نصت على اختصاص محكمة القيم المنصوص عليها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٠ بون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ وعلى ان تحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها ، فان تلك المحكمة تكون هى المختصة بون غيرها بالفصل فى موضوع الاستئناف المائل باعتباره من المنازعات المتعلقة بالحراسات أنفة البيان مما يتعين معه احوالة القضية اليها لاختصاصها بنظرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعون استوفت اوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان الطعون ضدهما الاول والثانية أقاما الدعوى رقم ٤٤١ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بىطلان عقد البيع المشهر فى ١٩٦٤/٦/٢٣ رقم ٣٩٤٩ توثيق القاهرة الصادر من جهاز تعيين الحراسات بصفته حارسا عاما ومديرا لادارة الاموال التى آلت للدولة الى شركة مصر للتأمين فيما تضمنه من بيع العقار المبين بالصحيفة والتأشير الهامشى بذلك لدى مكتب الشهر العقارى المختص وما يترتب عليه من إلغاء أى عقد يكون قد حرر مع سفير جمهورية المانيا الاتحادية بصفته بشأن هذا العقار مع تسليمه لهما . وقال بياننا للدعوى أن الحراسة فرضت على أموالهما وممتلكاتهما بمقتضى أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٠ وشملت الحراسة ذلك العقار ورغم إنعدام الأمر بفرض الحراسة وإنتفاء صفة الحارس فى التصرف فى هذا العقار الذى يحق لهما الإحتفاظ به سكنا خاصا لهما . لشركة الإدخار للتأمين التى أدمجت فيما بعد فى شركة مصر التأمين والتى باعته بدورها لسفارة جمهورية المانيا الاتحادية بما يترتب عليه بطلان ذلك التصرف وأنها وأن خضعا لأحكام الإتفاقية المصرية اللبنانية بشأن تسوية التعويضات المستحقة على الرعايا اللبنانيين إلا أن هذه الإتفاقية لا تصح إجراءات البيع الباطلة بالإضافة إلى أنه يحق لهما الإستفادة من الإتفاقية المصرية البريطانية التى تخول لهما الإحتفاظ بالعقار عينا ومن ثم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم أنفة البيان . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٨٠ سنة ٩٥ ق القاهرة . حكمت محكمة الاستئناف بإستجواب الخصوم فيما إذا كان الطعون ضدهما الأولين قد قبلا المعاملة بالإتفاق المبرم بين

الحكومتين المصرية اللبنانية - وبعد تمام الإستجواب حكمت بجلسة ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان عقد البيع المؤرخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٢ الشهر برقم ٣٩٤٩ فى ٢٣ / ٦ / ١٩٦٤ توثيق القاهرة الصادر من المستأنف عليه الثالث إلى المستأنف عليه الأول فيما تضمنه من بيع عقار المدعين المبين بذلك العقد وبصحيفة إفتتاح الدعوى والتأشير بذلك لدى مكتب الشهر العقارى المختص وما يترتب على ذلك من إلغاء أى عقد يكون قد حرر ببيع العقار للمدعى عليه الرابع (سفير جمهورية المانيا الإتحادية بصفته) مع تسليم ذلك العقار . طعنت شركة مصر للتأمين فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤١٢ سنة ٥٠ ق كما طعن فيه سفير جمهورية المانيا الإتحادية بصفته بالطعن رقم ١٤٦٨ سنة ٥٠ ق ، وطعن فيه كذلك وزير المالية بصفته المشرف على جهاز تصفية الحراسات ورئيس هذا الجهاز بصفته حارسا عاما ومديرا لإدارة الأموال التى ألت للدولة ووزير العدل بصفته المشرف على مصلحة الشهر العقارى وأمين الشهر العقارى بالقاهرة وقيد طعنهم برقم ١٤٩٥ سنة ٥٠ ق وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعون الثلاثة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وإذ عرضت الطعون الثلاثة على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها قررت ضم الطعنين الثانى والثالث للطعن الأول ودفع الحاضر عن الطعن رقم ١٤١٢ سنة ٥٠ ق بإحالة الطعون إلى محكمة القيم ، وإذ صرحت المحكمة لمحامى الخصوم وللنيابة بتقديم مذكرات تكميلية قدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعون الثلاثة عدلت فيها عن رأيها وأبدت رأى برفضها والتزمت بهذا رأى بالجلسة الأخيرة .

وحيث إن مبنى الدفع بالإحالة إلى محكمة القيم أن القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ نص فى مادته السادسة على أن تختص محكمة القيم بون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات وأوجبا

على المحاكم بجميع درجاتها إحالة هذه القضايا إلى محكمة القيم .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه وإن كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨٠ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجببت إحالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على إستثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك ، إلا أن البين من النص المذكور أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ، أما الطعن بالنقض فهو طريق غير عادي لا يؤدي إلى طرح الخصومة التي كانت مردة بين طرفيها أمام محكمة الاستئناف وإنما إلى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال مبنية ببيان حصر - فخصوصية الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ هي لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية - هذا إلى أنه وقد استثنى المشرع من الإحالة إلى محكمة القيم طبقا لنص المادة السادسة من القانون المشار إليه الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بع فإن هذا الاستثناء ينسحب من باب أولى على الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وأن طعن فيه بالنقض إذ ليس من شأن الطعن فيه بهذا الطريق المساس بحجيته أو وقف تنفيذه - ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بهدف تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد إسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية مما

يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا إحيل إليها الطعن بصالحه من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعي - وعلى ما ساق بيانه - يخرج عن نطاق الطعن بالنقض قضاء عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريقة الاستنتاج لما يترتب على سقوطها من المساس بالحقوق المدنية المكتسبة للخصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينافي حجيتها ولا يترتب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض وإنما تظل هذه الأحكام محتفظة بحجيتها التي تعلو على إعتبارات النظام العام هي حجية لا تسقط إلا بنقض الحكم إذ أنه في هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهائي حصانته . لما كان ما تقدم فإن الاختصاص بنظر طعون النقض المقامة عن الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالإحالة على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعن في الطعن رقم ١٤٦٨ سنة ٥٠ ق (سفير جمهورية المانيا الاتحادية) ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول أن الأصل في إعلان أوراق المحضرين أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليم صورة الإعلان له ما لم ينص صراحة على غير ذلك وإذا سلمت أوراق إعلانه بصحيفة الاستئناف وما تلا ذلك من إجراءات النيابة العامة لكي تتولى إعلانها بالطرق الدبلوماسية بون تسليمه صورها وترتب على ذلك عدم حضوره في الاستئناف فإن هذه الإعلانات تكون باطلة بما يستتبع بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تصل إلى علم المعلن إليه علما يقينيا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن إليه إلا أن المشرع يكتفى بالعلم الظني في بعض الحالات بإعلان الشخص في موطنه وبمجرد العلم الحكمي في البعض الآخر لمحكمة تسوغ الخروج فيها على الأصل - وقد قرر المشرع أنه في حالة المقيم خارج البلاد في موطن

معلوم فإن الإجراءات التي يتم بها تسليم الصورة في الخارج لا تجرى بواسطة المحضر ولا سبيل للمعلن عليها ولا مسالة القائمين بها فاكتمل بالعلم الحكمي بتسليم الصورة للنيابة العامة في إعلان صحف الدعاوى أو الطعون استثناء من الأصل ومن ثم ينتج الإعلان اثره بتسليم صورته للنيابة . لما كان ما تقدم فإن النعى ببطلان الإعلانات المشار إليها وبطلان الحكم المطعون فيه تبعا لذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن المذكور ينعى بالسبب الثاني من أسباب طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإختصاص الولائي وفي بيان ذلك يقول أن الدول الأجنبية لا تخضع لولاية القضاء الخاص بدولة أخرى إذ تتمتع بحصانة قضائية مطلقة بالنسبة لما تباشره من أعمال وتمتد هذه الحصانة لكل من يمثلها في الخارج وهو ما أكدته إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وإذا كان الطاعن بصفته ممثلا لحكومته فقد كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لتعلق الإختصاص الدولي بقواعد النظام العام وإذا تصدى الحكم المطعون فيه رغم ذلك للنزاع وفصل فيه فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن الإتفاقات الدولية الجماعية لا تلزم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة وهي الدول التي صدقت عليها على النحو الذي يحدده تشريعها الداخلي وقامت بإيداع هذا التصديق بالطريقة التي توجبها كل إتفاقية بما مؤداه أن الدول التي تنضم إلى إتفاقية جماعية معينة تخضع في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها مع الدول التي إنضمت إليها للقواعد المقررة في القانون الدولي دون تلك التي نصت عليها الإتفاقية إذ لا يتصور أن تنشئ الإتفاقية التزامات أو حقوقا للدول غير الأطراف بدون موافقتها إحتراما لسيادة تلك الدول كما أنه من غير المقبول أن تستفيد دولة من أحكام إتفاقية ليست طرف فيها - ولما كان أمر إنضمام دولة أجنبية إلى إتفاقية جماعية معينة لا يعدو أن يكون واقعة مادية يتعين إقامة الدليل عليها - وكان الطاعن لم يقدم دليل إنضمام دولته -

جمهورية المانيا لإتحادية - إلى إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الصادرة في ١٨ / ٤ / ١٩٦١ فإن تمسك الطاعن بأعمال هذه الإتفاقية - أيا كان وجه الرأى فى مدى إنطباقها على الدعوى - يكون مفتقرا إلى سند - لما كان ذلك وكانت قواعد القانون الدولى المتمثلة فى العرف الدولى والواجبة التطبيق بإعتبارها مندمجة فى القانون الداخلى لمصر فيما لا إخلال فيه بنصوصه وأن إستقرت على أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية وهو ما ينبى عليه عدم خضوعها لقضاء دولة أخرى الا انه لما كانت الحصانة غير مطلقة وانما تقتصر على الاعمال التى تباشرها الدولة الاجنبية بما لها من سيادة فلا يندرج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات مما تنحسر عنه هذه الحصانة ، وكان النزاع فى الدعوى الماثلة يتعلق بمعاملة مدنية عادية هى بيع عقار لحكومة جمهورية المانيا الإتحادية ممثلة فى شخص سفيرها مما لا يتصل بأعمال السيادة لهذه الدولة فإن النزاع على هذه الصورة يخرج عن نطاق الحصانة القضائية التى تتمتع بها مما لا يحول دون إختصاص القضاء المصرى بالفصل فيه ويكون النعى على الحكم لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون فى الطعن رقمى ١٤١٢ سنة ٥٠، ١٤٩٥ سنة ٥٠ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدهما الأولين لبنانيا الجنسية وقبل الإنتفاع بالإتفاقية المبرمة بين الحكومتين المصرية واللبنانية لتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والتأميم، وقد أقر المطعون ضدهما أمام محكمة الاستئناف بأنه تم تحويل جزء من التعويض المستحق بموجب هذه الإتفاقية ومن ثم فإن أحكامها تكون هى الواجبة التطبيق على النزاع الماثل وإذ أ طرحها الحكم المطعون فيه ولم يعمل أحكامها فى حق المطعون ضدهما فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكومتين المصرية واللبنانية أبرمتا فى ١٨/١١/١٩٦٤ إتفاقا بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين نتيجة خضوع أموالهم لقوانين التأميم أو فرض الحراسة وفقا للقانونين ١٦٢ سنة ١٩٥٨، ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وبمقتضى هذه الاتفاقية تعاقدت حكومة الجمهورية اللبنانية عن

نفسها باسم رعاياها - الذين يقبلون العمل باحكامها بطلب يقدم منهم خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بالاتفاق - على ان تتخالص تفالصا كاملا ونهائيا عن كل تعويض مستحق لهؤلاء عن ادارة الاموال او التصرف فيها - ونص المادة الرابعة على ان يفتح البنك المركزى المصرى حساب خاص باسم حكومة الجمهورية اللبنانية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا اللبنانيين محسوبا على النحو المبين بالاتفاقية وفى المادة الثامنة على ان تتعهد حكومة الجمهورية اللبنانية بأن تسلم الى مالكى الاموال المنصوص عليها بالمادة الرابعة القيمة التى تم ايداعها لحسابهم وفى المادة الثانية عشر على ان تطبق مبادئ اتفاقيات التعويضات التى قد تبرمها حكومة الجمهورية المصرية مع الدول الاخرى اذا كانت اكثر ملائمة بدلا من مبادئ هذا الاتفاق . واذ كان المطعون ضد هما الاولين لبنانيين الجنسية وطلبا الاستفادة من احكام هذه الاتفاقية وتقاضى حقوقهما على اساسها طبقا لما جاء على لسان وكيلهما لدى تنفيذ حكم الاستجواب امام محكمة الاستئناف وما تضمنته مذكرتهما المقدمة لتلك المحكمة بجلسة ٢١/٤/١٩٨٠ فان احكام تلك الاتفاقية بعد الموافقة عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠١ سنة ١٩٦٥ تكون هى الواجبة التطبيق بشأن كل نزاع يتعلق بحقوق المطعون ضد هما على الاموال التى فرضت عليها الحراسة ومدى امكان رد هذه الاموال عينا اليهما ولا يغير من ذلك القول بانعدام القرار الصادر بفرض الحراسة اذ لا يسوغ - وأيا كان وجه الرأى فى هذا القول - عدم تطبيق احكام الاتفاقية فى حق المطعون ضد هما ذلك أنها استهدفت تسوية جميع الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة استنادا الى القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بما فى ذلك تلك التى نشأت عن تصرف الجهات المتولية شئون الحراسة فى الاموال والممتلكات الخاصة لها سواء كانت قرارات فرض الحراسة قد صدرت مخالفة للقانون أو متفقة معه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل احكام الإتفاقية المصرية اللبنانية فى حق المطعون

ضدهما رغم قبولهما المعاملة على أساسها بمقولة أنها لا تصحح قرار فرض الحراسة على أموالهما وممتلكاتهما لإنعدامه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما حجبته عن الفصل في باقى أوجه النزاع التى أثارها المطعون ضدهما حول تطبيق أحكام الإتفاقية فى حقهما ومنها جواز إفادتهما بأحكام الإتفاقيات الأخرى . لما كان ذلك ، وكان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة فإنه يتعين - لما تقدم - نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لجميع الطاعنين دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن فى الطعون الثلاثة .

وحيث إنه لما كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ قد نصت على إختصاص محكمة القيم المنصوص عليها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ وعلى أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها ، فإن تلك المحكمة تكون هى المختصة دون غيرها بالفصل فى موضوع الاستئناف الماثل بإعتباره من المنازعات المتعلقة بالحراسات أنفة البيان مما يتعين معه إحالة القضية إليها لإختصاصها بنظرها .



جلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدى محمد على .

(١٠٧)

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ القضائية

(١) إختصاص . إيجار " إيجار أماكن " ، المنازعة فى تحديد الأجرة " .
المنازعة فى تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة .
من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ١٣ / ٢ من ق رقم ٥٢ سنة
١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل
العقار . م ٤٢ من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .

(٢) حكم " صدور حكم من المحكمة الدستورية " . قوة الأمر المقضى .
صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو
النفاذ من تاريخ الحكم فى الجريدة الرسمية - الاستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت
بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

١ - المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة هى خصومة مدنية
بحسب طبيعتها وأصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعى ما يلابسها من
عنصر إدارى شكلى هو صدور قرار تحديد الأجرة فى أول الأمر من لجنة إدارية ،
لأن من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق
المتبادلة بين أطرافها وهو إختصاص مدنى بحت ، وقد إلتفت المشرع عن ذلك
العنصر الإدارى وأعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات فنص فى الفقرة الثانية من

المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ لتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار بغير رسوم بالحالة التي كانت عليها .

٢ - يترتب على الحكم بعدم دستورية نص قانون أو لائحة عدم نفاذها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ ، ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، ويستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد إستقرت عند صدورها بحكم حائز قوة الأمر المقضى وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية الصادر أعمالا لنص المادة ٤٩ / ٣ من القانون المذكور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن لجنة تقدير الإيجارات قدرت أجرة وحدات العقار المملوك للطاعنين رقم ١٠ شارع ذكى سابقا (وحاليا ١ شارع الشيخ سيد درويش) قسم الأزبكية ، أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - فتظلم بعض المستأجرين من القرار المذكور أمام مجلس

المراجعة الذى أصدر قرارا بتعديل القيمة الإيجارية لبعض الوحدات ، قطعن الملاك - الطاعنون - فى قرار مجلس المراجعة أمام محكمة القضاء الإدارى ، بمقولة بطلانه ومخالفته القانون - وقيد طعنهم برقم ١٢٧٦ سنة ١٨ ق ، وبتاريخ ١١/٩/١٩٦٥ قضت تلك المحكمة بإلغاء قرار مجلس المراجعة المطعون فيه ، طعن وزير الإسكان بصفتها والمطعون ضده الثانى فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ، وقيد الطعن برقم ١٩٤ سنة ١٣ ق ، وبتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٩ قضت المحكمة المذكورة بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم جواز الطعن ، وإذ أصدرت المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٥ سنة ١ ق بتاريخ ٤/١٢/١٩٧١ حكما قضى بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن فى قرارات مجلس المراجعة . أقام الملاك - الطاعنون - طعنا أمام محكمة القضاء الإدارى ، فى قرار مجلس المراجعة الصادرة بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٤ ، قيد برقم ١٢٧٦ سنة ١٨ ق بطلب الحكم ببطلانه وإلغاء قرار مجلس المراجعة سالف الذكر ، فقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، التى قيدت برقم ٦٩٦ سنة ١٩٧٦ ، وبتاريخ ٣/١١/١٩٧٦ حكمت المحكمة المذكورة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالقرار الصادر من مجلس المراجعة بجلسته ١٤/٧/١٩٦٤ . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٨٩ سنة ٩٣ ق ، وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بسببى الطعن على الحكم المطعون فيه . الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أن المحكمة الإدارية العليا قضت

بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٠ في الطعن المقيّد برقم ١٩٤ سنة ١٣ ق ، بعدم جواز الطعن في قرار مجلس المراجعة الصادر في ١٩٦٤/٧/١٤ إستناداً إلى ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٩ التي تفحّص بأن القرارات الصادرة من مجلس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان التقدير غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة ، وإنه بعد صدور قضاء المحكمة الدستورية العليا - في الدعوى رقم ٥ سنة ١ ق بتاريخ ١٩٧١/١٢/٤ بعدم دستورية النص المعدل بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ - زال المنع وإنفتح أمام صاحب المصلحة طريق الطعن في تلك القرارات الصادرة من مجلس المراجعة ، فأقام الطاعنون الدعوى بتاريخ ١٩٧٢/١/١٧ - في المعيار المحدّد قانوناً - إلا أنها قضت بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية . وإن كانت هذه الأخيرة قد قضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالقرار الصادر من مجلس المراجعة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٤ وتأييد هذا الحكم استئنافياً إستناداً إلى أن حكم المحكمة الإدارية العليا سالف البيان قد حاز قوة الأمر المقضى مما يمتنع معه معاودة النزاع لسبق الفصل فيه نهائياً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد جاء خلواً من التفرقة بين الدفع الموضوعي والدفع الشكلي مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعى بشقيه غير سديد ، ذلك أن المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلابسها من عنصر إداري شكلي هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة إدارية ، لأن من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت .

وحيث إن المشرع أعمالاً للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاص الهيئات القضائية قد التفت عن ذلك العنصر الإداري وإعتد بالطابع المدني

لهذه المنازعات فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة - التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها . أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد سكت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون ١٣٣ سنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة .

وحيث إن المحكمة العليا أصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما في الدعوى رقم ٥ سنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها ، فإنفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجالس المراجعة - ما لم تكن المراكز القانونية والوقائع السابقة على تاريخ صدور الحكم المذكور قد إستقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى ، ذلك أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم نفاذها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ ، ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، ويستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التي تكون قد أستقرت عند صدور الحكم بحكم حاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، وأعمالا لنص المادة ٤٩ فقرة ثالثة من القانون المذكور التي

تقضى أنه " ... ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ... " لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ بهذا النظر وتقيد فى قضائه بحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الدعوى رقم ١٩٤ سنة ١٣ ق المقضى فيها بعدم جواز الطعن فى قرار مجلس المراجعة الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٤ بتحديد أجرة الأعيان موضوع النزاع ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بالتفاتة عن التفرقة بين الدافع الشكلى والدفع الموضوعى ، غير منتج ولا جدوى منه .

ولما تقدم ، يتعين رفض الطعن .



جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د . رفعت عبد المجيد والسيد السنباطي .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ القضائية

(١) شفعة " النزول من حق الشفعة " .

النزول عن الشفعة قبل البيع . ماهيته . تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع . مؤداه . وجوب ان يكون صريحا . النزول الضمني عن الشفعة لا يكون الا بعد البيع .

(٢) شفعة " العقار المشفوع فيه " . محكمة الموضوع "مسائل الواقع" .

الاخذ بالشفعة في بيع الاراضى المعدة للبناء في المدن او القرى . م ٩٣٦ / هـ / ١ مدنى . شرطه . دخول الارض نطاق المدينة او القرية بالرجوع الى خرائط الحدود وكونها من الاراضى المعدة للبناء باعتبار موقع الارض من الكتلة السكنية . تقرير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان ساتفا .

(٣) شفعة " اسباب الشفعة " .

الحق في الاخذ بالشفعة . شرطه . بقاء تلاصق العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الاخذ بالشفعة . استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق .

(٤) شفعة . تنظيم . نزاع الملكية للمنفعة العامة .

قرار المحافظ الصادر باعتماد خطوط التنظيم لا يرتب بذاته خروج الاجزاء الداخلة في خط التنظيم عن ملك صاحبها . مؤدى ذلك . بقاؤها على ملك صاحبها حتى تمام الاستيلاء الفعلى . م ١٣ ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

(٥) شفعة " العقار المشفوع فيه " عدم تجزئة الصفقة

اشتمال عقد البيع على عقارات متعددة منفصلة . للشفيع طلب الشفعة في العقار الذي توافرت فيه اسبابها . الاستثناء . ان يكون الباقي من العقارات غير صالح لما اعدله من انتفاع .

(٦) شفعة . نقض " السبب الجديد "

عدم التمسك امام محكمة الموضوع بان اخذ احد العقارين بون الاخر بالشفعة من شأنه رغم انفصالها - جعل العقار الاخر غير صالح للانتفاع المعد له . النعى على الحكم تجزئته للشفعة . سبب جديد . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

١ - النص في المادة ٤٨ من القانون المدني على انه " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : ... اذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبيل البيع ... " يدل على ان ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع ان هو الا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد ان هذا النزول يجب ان يكون صريحا ، اما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل او تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة في استعمال حق الشفعة .

٢ - النص في المادة ٩٣٦ من القانون المدني على انه " يثبت الحق في الشفعة (هـ) للجار المالك في الاحوال الآتية : اذا كانت العقارات ... من الاراضى المعدة للبناء سواء كانت في المدن ام في القرى . " يدل على انه يشترط في الأخذ بالشفعة في هذه الحالة امران ، الاول ان يكون محل البيع المشفوع فيه ارض داخلية في نطاق المدينة او القرية ، والثاني ان تكون من الاراضى المعدة للبناء ، والمناطق في التعرف على الامر الاول الرجوع الى الخرائط التي تعين (كردون) المدينة او القرية والقرارات المعدلة لتلك الحدود وفقا لما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلي ، اما التعرف

على الامر الثانى فمرده استظهار موقع الارض من الكتلة السكنية فى المدينة او القرية وطبيعتها وسائر الظروف المحيطة بها لبيان ما اذا كان يصدق فى شأنها وصف الارض المعدة للبناء من عدمه ، وهى من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .

٣ - لئن كان يشترط لعدم سقوط حق الجار المالك فى الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة ، الا ان استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق .

٤ - النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على انه " يصدر باعتماد خط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء اعمال البناء او التعلية فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على ان يعرض صاحب الشأن تعويضا عادلا اما اعمال الترميم لازالة الخلل وكذلك اعمال البياض فيجوز القيام بها " ... مفاده ان قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم لا يترتب عليه بمجرد خروجه الاجزاء الداخلة فى خط التنظيم عن ملك صاحبها بل تبقى له ملكيتها الى ان يتم الاستيلاء الفعلى عليها وفق الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

٥ - اذا اشتمل عقد البيع على عقارات متعددة وكانت منفصلة بعضها عن البعض فان الاصل ان للشفيع ان يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه اسبابها دون تلك التى لا يستطيع ان يشفع فيها لو انها بيعت مستقلة وذلك ما لم تكن تلك العقارات مخصصة لعمل واحد او لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال الحق فى الشفعة بالنسبة الى جزء منها من شأنه ان يجعل الباقي غير صالح لما

اعد له من انتفاع .

٦ - اذ كان الواقع فى الدعوى ان البيع شمل عقارين مستقلين وان انتظمهما عقد واحد وقضى الحكم المطعون فيه بالشفعة فى احدهما لتوافر سببها بملاصقة هذا العقار للعقار المشفوع به وخلت الاوراق مما يفيد تمسك الطاعنين امام محكمة الموضوع بأن العقارين المبيعين رغم انفصالهما مخصصان لعمل واحد ولطريقة استغلال واحدة وان استعمال حق الشفعة بالنسبة الى احدهما يجعل العقار الآخر لا يصلح للانتفاع المعد له ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بتجزئته للشفعة يكون بذلك سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المطعون ضدهم الخمسة الاول اقاموا الدعوى رقم ٢٤٠٤ لسنة ٩٧٩ كلى الجيزة على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقيتهم فى اخذ الارض المعدة للبناء المبينة بالصحيفة بالشفعة بالتساوى بينهم ، وقالوا بيانا لذلك انهم وآخرين يملكون شيوعا بعقود مسجلة قطعتين من اراضى البناء الواقعة داخل كربود مدينة الجيزة ، واذ علموا ان المطعون ضدها التاسعة باعت للطاعنين والمطعون ضدهم من السادس الى الثامن والعاشرة قطعتى ارض بذات الزمام والحوض تجاور احدهما الارض المملوكة لهم من الناحية القبلية مما يحق لهم اخذها بالشفعة بالثمن الذى بيعت به ومقداره خمسة واربعين الف جنيه للفدان الواحد فقد اعلنوا رغبتهم فى ذلك لكل من المشتريين والبائعة بانذار رسمى على يد محضر فى ١ ، ١٥ / ٤ / ١٩٧٩ وادعوا كامل الثمن خزانة المحكمة

بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ ، الا ان المشتريين رفضوا التسليم بحقهم هذا ومن ثم فقد اقاموا الدعوى . حكمت المحكمة بأحقية المطعون ضدهم الاول فى اخذ الارض موضوع الدعوى بالشفعة نظير ثمن قدره ر ٢٥٤٠٠٠٠٠ بخلاف المصاريف الاضافية والتسليم . استأنف الطاعنان والمطعون ضدهم من السادس الى الثامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٩٩ لسنة ٩٦ قضائية القاهرة . نذبت محكمة الاستئناف مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الارض المشفوع فيها وبيان طبيعتها هى والاراضى المحيطة بها وما اذا كانت من الاراضى الزراعية ام تلك المعدة للبناء ، وبعد ان قدم الخبير تقريره احوالت الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنفون بكافة طرق الاثبات ان المطعون ضده الاول قام بدور الوسيط بين البائعة والمشتريين وانه تنازل ضمنا عن الحق فى الشفعة ، وبعد سماع اقوال الشهود حكمت المحكمة فى ٢١/٤/١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت الرأى فيها برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ينعى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان انهما تمسكا امام محكمة الموضوع بسقوط الحق فى أخذ عقار النزاع بالشفعة لقيام الشفيع - المطعون ضده الاول - بدور الوسيط فى بيعه دون ان يبدى رغبته فى شرائه مما يعد نزولا ضمنيا منه عن الحق فى اخذه بالشفعة وهو ما شهد به شاهداهما امام محكمة الاستئناف الا ان الحكم اطرح شهادتهما على سند من ان البيع المشفوع فيه لم يكن فى حاجة الى وسيط وان احد الشاهدين وهو السمسار الذى شهد باشتراكه مع المطعون ضده الاول فى اعمال الوساطة فى البيع المشفوع فيه لا صلة له باطراف النزاع وليس من جيران الارض او اهل المنطقة الواقعة فيها وهو من الحكم استدلال غير سائغ لا يبرر اطراحه اقوال الشاهدين مع ما لها من دلالة على نزول الشفيع ضمنا عن الحق

فى الاخذ بالشفعة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مربوط ذلك انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النص فى المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على انه " يسقط الحق فى الاخذ بالشفعة فى الاحوال الآتية :

(أ) اذا نزل الشفيع عن حقه فى الاخذ بالشفعة ولو قبل البيع ... "

يدل على ان ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع ان هو الا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد ان هذا النزول يجب ان يكون صريحا ، اما النزول الضمنى عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل او تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة ، وكانت وساطة المطعون ضده الاول فى الصفقة بين البائعة والمشتريين مما شهد به الطاعنين - وعلى فرض صحتها - سابقة على ابرام عقد البيع مما لا تعد معه نزولا ضمنيا عن حقه فى الشفعة فيه ولم يدع الطاعنان نزوله صراحة عن هذا الحق قبل حصول البيع او بعده فان النعى على الحكم المطعون فيه اطراحه اقوال شاهدى الطاعنين رغم ما تفيد من تنازله الضمنى عن الحق فى الاخذ بالشفعة قبل تمام البيع المشفوع فيه يكون - وائاً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان انهما تمسكا طيلة مراحل الدعوى بان الارض المشفوع فيها ارض زراعية وليست من الاراضى المعدة للبناء وان مجرد وقوعها داخل كردون المدينة لا يغير من طبيعتها تلك خاصة وانه لم يصدر قرار من وزير الزراعة بالتطبيق لاحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ٦٦ المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ باعتبارها من اراضى البناء ، واذ اعتد الحكم المطعون فيه رغم ذلك بما انتهى اليه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى من انها من الاراضى المعدة للبناء ورتب على ذلك توافر سبب الاخذ بالشفعة بملاصفتها للاراضى المشفوع بها من حد واحد ، فإنه يكون

معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان النص فى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى على انه " يثبت الحق فى الشفعة ...

(هـ) للجار المالك فى الاحوال الآتية :

١ - اذا كانت العقارات ... من الاراضى المعدة للبناء سواء كانت فى المدن ام القرى " يدل على انه يشترط للأخذ بالشفعة فى هذه الحالة امران الاول ان يكون محل البيع المشفوع فيه ارض داخلية فى نطاق المدينة او القرية والثانى ان تكون من الاراضى المعدة للبناء ، والمناطق فى التعرف على الامر الاول الرجوع الى الخرائط التى تعين

(كردون) المدينة او القرية والقرارات المعدلة لتلك الحدود وفقا لما تقضى به المادة

الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام الحكم المحلى اما التعرف على الامر الثانى فمرده استظهار موقع الارض من الكتلة السكنية فى المدينة او القرية وطبيعتها وسائر الظروف المحيطة بها لبيان ما اذا كان يصدق فى شأنها وصف الارض المعدة للبناء من عدمه وهى من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا ، لما كان ذلك وكان الطاعنان لا ينازعان فيما اثبته تقرير الخبير المعين فى الدعوى من وقوع الارض المشفوع فيها داخل حدود (كردون) مدينة الجيزة وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على كون ارض النزاع من الاراضى المعدة للبناء بحسب موقعها وما اذا كانت فى منطقة سكنية عامرة بالمباني وقريبة من العمران واذا كان الثابت من تقرير الخبير ان الارض المشفوع بها والمشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء لقربها من منطقة بها تقاسيم معتمدة ومساكن منذ عام ١٩٧٠ وسبق لمجلس مدينة الجيزة ان قرر اعتماد تقسيم كائن فى الحد القبلى للاراضى المشفوع فيها ... " وهو من الحكم استخلاص سائغ مما له اصله الثابت بالاوراق ويؤدى الى ما انتهى اليه من ان الارض المشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ٧٣ التى يتحدى بها الطاعنان والتى تحظر اقامة مبانى على الاراضى الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة قد استثنت من ذلك الاراضى التى داخل كرىون المدن فان النعى على الحكم اعتباره الارض المشفوع فيها من الاراضى المعدة للبناء وما رتبته ذلك من توافر سبب اخذها بالشفعة بملاصقتها للارض المشفوع بها من حد واحد يكون على غير اساس .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا امام محكمة الموضوع بانتفاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه لاعتماد خط التنظيم يمثل شارعا بعرض ٢٠ مترا يفصل بينهما واذ طرح الحكم هذا الدفاع على سند من عدم اتخاذ اجراءات نزاع الملكية على مقتضى خط التنظيم المذكور رغم ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يرتب على مجرد اعتماد خط التنظيم انتقال العقار الداخل فيه الى ملكية الدولة فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك ولئن كان يشترط لعدم سقوط حق الجار المالك فى الشفعة بقاء التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الاخذ بالشفعة الا ان استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على انه " يصدر باعتماد خط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص . ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين ، يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة اجراء اعمال البناء او التعلية فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم على ان يعرض اصحاب الشأن تعويضا عادلا اما أعمال الترميم لازالة الخل وكذلك اعمال البياض فيجوز القيام بها.. " مفاده ان صدور قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم لا يترتب عليه بمجرد خروجه الاجزاء الداخلة فى خط التنظيم عن ملك صاحبها بل تبقى حق ملكيتها الى ان يتم

الاستيلاء الفعلى عليها وفق الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٧ هـ لسنة ٥٤ ، وكان الطاعنان لم يدعيا اتخاذ اجراءات نزاع ملكية الجزء الداخلى فى خط التنظيم والاستيلاء الفعلى عليه قبل صدور الحكم المطعون فيه - فان التلاصق بين العقارين المشفوع به والمشفوع فيه يظل قائما كسبب للاخذ بالشفعة ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعنان ان الحكم اذ قضى بالشفعة فى احدى القطعتين المبيعتين دون الاخرى رغم وحدة الصفقة ووحدة الثمن فانه قد جزأ الصفقة بما اضر بالمشتريين وهو ما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا اشتمل عقد البيع على عقارات متعددة وكانت منفصلة بعضها عن البعض فان الاصل ان للشفيع ان يأخذ بالشفعة ما توافرت له فيه اسبابها دون تلك التى لا يستطيع ان يشفع فيها لو انها بيعت مستقلة وذلك ما لم تكن تلك العقارات مخصصة لعمل واحد او لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال الحق فى الشفعة بالنسبة الى جزء منها من شأنه ان يجعل الباقى غير صالح لما اعد له من انتفاع ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى ان البيع شمل عقارين مستقلين وان انتظمهما عقد واحد وقضى الحكم المطعون فيه بالشفعة فى احدهما لتوافر سببها بملاصقة هذا العقار للعقار المشفوع به وخلت الاوراق مما يفيد تمسك الطاعنين امام محكمة الموضوع بان العقارين المبيعين رغم انفصالهما مخصصان لعمل واحد او لطريقة استغلال واحدة وان استعمال حق الشفعة بالنسبة الى احدهما يجعل العقار الآخر لا يصلح للانتفاع المعد له ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بتجزئته للصفقة يكون بذلك سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ويكون النعى على غير اساس

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : احمد ابراهيم شلبى نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال الدين الشلقانى ، ابراهيم بركات وصلاح الدين عويس بطران .

(١٠٩)

الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى " الطلبات العارضة " .

قبول الطلب العارض . شرطه . ان يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة او بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها . م ١٢٣ مرافعات . عدم قيام قلم الكتاب بقيد هذا الطلب فى السجل الخاص المنصوص عليه فى المادة ٦٧ مرافعات . لا اثر له .

(٢) دعوى " تقدير قيمة الدعوى " ، " سبب الدعوى " . اختصاص

" الاختصاص القيمى " . محكمة الموضوع . نقض " سلطة محكمة النقض " . الدعوى المرفوعة من واحد او اكثر بمقتضى سبب قانونى واحد . تقديرها باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه . م ٣٩ مرافعات . لمحكمة الموضوع تقدير وحدة السبب دون رقابة من محكمة النقض مادامت قد حصلت بناء على اسباب واقعية سائغة .

(٣) اصلاح زراعى . ايجار " ايجار الاراضى الزراعية " . تعويض .

مسئولية " المسئولية التصيرية " . ريع .

عدم جواز زيادة قيمة الاجرة السنوية للاراضى الزراعية على سبعة امثال الضريبة . م ٣٣ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا يحكم سوى العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر . دعوى الريع تأسيساً على اغتصاب ارض زراعية . عدم التزام القاضى فى تقديره بحكم المادة المذكورة . علة ذلك .

(٤) نقض " اسباب الطعن : السبب المقتضى للدليل " ، " اجراءات الطعن "

نعى عار عن الدليل . غير مقبول . مثال .

(٥) اثبات . التزام " اثبات الالتزام " . محكمة الموضوع .

تقدير قيام المانع الادبي او انتفائه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائغا .

١ - لا يشترط لقبول الطلب العارض وفقا للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا ان يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهما في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ، فلم يرتب المشرع جزاء على عدم قيام قلم الكتاب ب قيد هذا الطلب في السجل المنصوص عليه في المادة ٦٧ من القانون المذكور .

٢ - تنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات على انه " اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد او اكثر على واحد او اكثر بمقتضى سبب قانوني واحد ، كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه . " ولحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على اسباب واقعية سائغة .

٣ - النص في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى على انه " لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة امثال الضريبة العقارية السارية ... " وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريح في انه لا يحكم سوى علاقة العلاقة الايجارية التى تقوم بين المالك والمستأجر ... والغصب عملا غير مشروع - يلتزم من ارتكبه بتعويض الاضرار الناشئة عنه ، فاذا قضت المحكمة بالريع لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار ، فان هذا الريع يعتبر بمثابة تعويض وبالتالي فلا يلتزم القاضى فى تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون اصلاح الزراعى .

٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان الشارع عدد من الاجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض ان يناط بالخصوم تقديم الدليل على ما

يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذا لم يقدم الطاعنان رفق طعنهما صورة رسمية من اعلام الوراثة ولم يكن من ضمن مفردات القضية حتى تستطيع هذه المحكمة ان تتحقق من صحة ما يثيرانه بوجه النعى على الحكم المطعون فيه فيكون هذا النعى عاريا عن الدليل غير مقبول .

٥ - تقدير قيام او انتفاء المانع الادبي - يعد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية دون معقب عليها متى اقامت قضاها على اسباب سائغة لها اصل ثابت بالاوراق.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في ان المطعون عليهن اقرن الدعوى رقم ١٦٨٢ سنة ١٩٨٠ مدنى دمنهور الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بالزامهما متضامنين ان يدفعوا لهن مبلغ ٤٠٠ ر٩٢٨ يخص الاولى والثانية منه مبلغ ٧٢٠ ر٨١٠ والثالثة مبلغ ٧٢٠ ر١١٧٧ . وقلن بيانا للدعوى انهن تملكن الارض الزراعية المبينة بالاوراق بالميراث عن المرحومة ... و المرحوم ... بموجب الحكم رقم ٦٦ سنة ١٩٧٤ مدنى دمنهور الابتدائية واذ وضع الطاعنان اليد على تلك الارض واستأثرا دونهن بغلتها ولم يؤديا لهن نصيبهن في ريعها منذ وفاة مورثيهما فقد اقرن الدعوى بطلبهن سالف البيان ، وبتاريخ ١١/٥/١٩٨١ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بدمنهور لتقدير قيمة الربيع وتحديد نصيب كل من المطعون عليهن على قدر حصتها في الملكية ، وبعد ان قدم الخبير تقريره عدلن طلباتهن الى طلب الحكم بالزام الطاعنين متضامنين ان يدفعوا لهن مبلغ ٩٦٥ ر١١٥٩ على ان يخص الاولى والثانية بمبلغ

٣٩٥ ر ١٠٠٠ ويخص الثالثة مبلغ ٥٧٠ ر ١٥٩ . دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهما الاولى والثانية مبلغ ٣٩٥ ر ١٠٠٠ وللثالثة مبلغ ٥٧٠ ر ١٥٩ . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية " مأمورية دمنهور " بالاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٣٨ مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ويقول فى بيان ذلك ان المطعون عليهن عدلن طلباتهن أمام محكمة أول درجة وهو طلب عارض بذات اجراءات رفع الدعوى دون ان يقيد فى السجل المعد لذلك كما هو الحال بالنسبة لصحيفة الدعوى مما كان يتعين معه الحكم بعدم قبوله ، واذا خالف الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه هذا النظر فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان لا يشترط لقبول الطلب العارض ، وفقا للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا ان يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهما فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها ، فلم يرتب المشرع جزاء على عدم قيام قلم الكتاب بقيد هذا الطلب فى السجل الخاص المنصوص عليه فى المادة ٦٧ من القانون المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون عليهن عدلن طلباتهن بعد ان اودع الخبير تقريره بصحيفة قدمت الى قلم كتاب محكمة اول درجة وأعلنت للطاعنين ، فأنهن بذلك قد التزمن الطريق الصحيح لتقديم الطلب المعارض . واذا التزم الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بهذا الطلب المعارض من المطعون عليهن بالصحيفة المشار اليها فانه لا يكون قد خالف القانون او اخطأ فى تطبيقه ويكون النعى

عليه بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنهما دفعا بعدم اختصاص محكمة أول درجة قيميا بنظر الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثالثة استنادا الى أن قيمة ما تطالب به يدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية غير ان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا الى وحدة السبب فى الدعوى فتقدر قيمتها بمجموع الطلبات فيها وأنها تزيد على نصاب المحكمة الجزئية فى حين ان تلك الطلبات قد نشأت عن اسباب قانونية متعددة مما مقتضاه تقدير قيمة الدعوى بحسب قيمة كل طلب على حدة ومن ثم فقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك ان المادة ٣٩ من قانون المرافعات تنص على انه " اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه " ولما كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير وحدة السبب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد حصلت هذه الوحدة بناء على اسباب واقعية سائغة ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه ، انه اقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية قيميا بنظر طلب المطعون عليها الثالثة على ما قرره من ان " الدعوى الحالية مقامة من المدعيات ضد المدعى عليهم مطالبين برىع عن مدة معينة وكان السبب القانون واحد وقيمة الدعوى ككل تدخل فى الاختصاص القيمى لهذه المحكمة فانه لا عبرة بعد ذلك بما تطلبه المدعية الثالثة دون النصاب الكلى باعتبار القيمة محل النزاع والمطالب بها تدخل فى الاختصاص القيمى لهذه المحكمة الأمر الذى تكون معه المحكمة مختصة قيميا بنظر الطلب الخاص بالمدعية الثالثة " وإذ كان الحكم قائما على أسباب واقعية سائغة فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون هذا النعى لا أساس له .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف

لأنه قدر الربيع المحكوم عليه به عن فترة المطالبة بما يزيد على سبعة أمثال الضريبة المربوطة على أرض النزاع مخالفاً بذلك قواعد تقدير الأجرة التي قررها قانون الإصلاح الزراعي غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي على أنه " لا يجوز أن تزيد قيمة الأجرة السنوية للأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية .. " - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريح في أنه لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية التي تقوم بين المالك والمستأجر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالربيع المطعون عليهن على أن الطاعنين وضعوا اليد على حصتهن في الأرض الزراعية بطريق الغصب وأنه لا محل لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في حالة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون لأن الغصب يعتبر عملاً غير مشروع يلتزم من ارتكبه بتعويض الأضرار الناشئة عنه فإذا قضت المحكمة بالربيع لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار فإن هذا الربيع يعتبر بمثابة تعويض وبالتالي فلا يلتزم القاضى في تقديره بحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي ومن ثم يكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعيان بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن نصيب المطعون عليهما الأولى والثانية في اطيان التركة اقل من المساحة التي تطلبان الحكم بريعتها لوجود ورثة آخرين لم تراعى انصبتهم عند الحكم بتثبيت الملكية في الدعوى رقم ٦٩ سنة ٧٤ مدنى دمنهور الابتدائية غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع على سند من القول بأن نصيبهما تحدد نهائياً بمقتضى الحكم المذكور ورغم أن النزاع حول الأنصبة الشرعية للورثة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية متعلق بالنظام العام مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون . واذ لم يقدم

الطاعنان رفق طعنهما صورة رسمية من اعلام الوراثة ولم يكن من ضمن مفردات القضية حتى تستطيع هذه المحكمة ان تتحقق من صحة ما يثيرانه بوجه النعى على الحكم المطعون فيه فيكون هذا النعى عاريا عن الدليل ، غير مقبول .

وحيث ان حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الثانى ان الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، لانهما تمسكا امام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهن كن يحصلن على نصيبهن فى ريع الاطيان المخلفة عن مورثيهن وطلبا الاحالة الى التحقيق لاثبات هذا الدفاع غير ان الحكم المطعون فيه لم يجبهما الى طلبهما بمقولة ان ما تطالب به المطعون عليهن تزيد قيمته على عشرين جنيها ولا يوجد مانع ادبى يحول دون حصول الطاعنين على كتابة تثبت سداد الريع لهم لقيام الخصومة بينهما وبين المطعون عليهن رغم ان تلك الخصومة لم تنشأ الا منذ سنة ١٩٧٤ مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان تقدير قيام او انتفاء المانع اللادبى يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاها على اسباب سائغة لها أصل ثابت بالاوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض احالة الدعوى الى التحقيق لانتفاء المانع الادبى تأسيسا على ان الخصومة كانت محتومة بين الطرفين مما كان يوجب اتخاذ الحذر من كل منهما تجاه الآخر ، وكانت هذه الاسباب سائغة وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فان النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع اذ انهما اعترضتا على تقرير الخبير وطلبا اعادة المأمورية اليه لبحث الاعتراضات غير ان الحكم المطعون فيه لم يجبهما الى طلبهما فى الدفاع .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان الطاعنين لم يوردا فى سبب النعى ماهية الاعتراضات التى ساقاها أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير ووجه قصور الحكم فى الرد عليها للوقوف على صحة ما يتحديان به بشأنها واكتفيا بايراد عبارات مبهمه ومن ثم فان النعى بهذا الوجه يكون مجهلا غير مقبول .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عزت
حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمود تبيل البناي ، أحمد نصر الجندى ود / محمد بهاء الدين باشات .

(١١٠)

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ قضائية

(١) استئناف " نطاقه " . نقض " أسباب الطعن " .

الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائي . غير مقبول .

(٢) عقد " عيوب الرضا : التدليس " . تزوير . دعوى " تكييف الدعوى " .

التدليس . ماهيته . توقيع الشخص على محرر مثبت لتصرف لم تتصرف إرادته إلى

إبرامه . اعتباره تزويرا معنويا ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق احتيالية . الإدعاء
بذلك . وجوب إبدائه بالطريق المرسوم له قانونا .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى

المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا

على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وواجه دفاع أمام محكمة أول

درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها . وإذا كان الطاعن لم

ينسب إلى الحكم المطعون فيه أغفاله الرد على دفاع أثاره أو مستند قدمه فإن

النعى بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

٢ - التدليس هو استعمال طرق احتيالية من شأنها أن تدفع المتعاقد إلى إبرام

التصرف الذي انصرف إرادته إلى إحداث أثره القانوني فيعيب هذه الإرادة ، أما

الحصول على توقيع شخص على محرر مثبت لتصرف لم تتصرف إرادته

أصلا إلى إبرامه فإنه يعد تزويرا تنعدم فيه الإرادة ولو كان الحصول على هذا

التوقيع وليد طرق احتيالية . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع

قد قام على أن المطعون ضدها تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على المحرر المتضمن للعقد موضوع الدعوى بعد أن اهتمتها أنه أحدى أوراق تسجيل عقد آخر كانت قد إبرمته معها ، فإن هذا الدفاع في تكييفه الصحيح يكون ادعاء بتزوير معنوى ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واطرح هذا الدفاع لعدم ابدائه بالطريق المرسوم له قانونا فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٦٦١ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى الجيزة على الطاعنة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٨١/١/٣ المتضمن بيع الطاعنة لها حصة مقدارها قيراطا من ٢٤ شائعة فى كامل العقار المبين بصحيفة الدعوى بثمان مقدار ٦٨٠٠ ج . بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١ قضت المحكمة بطلبات المطعون ضدها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩/٦٤٦٩ ق لدى استئناف القاهرة طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩ قضت المحكمة بالتأييد . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك نقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه

لم يستجب لطلبها إعادة الدعوى إلى المرافعة لتقديم مستندات فيكون قد اخل بحقها في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع ووجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس ما يطرح منها عليها ، وكان الطاعن لم ينسب إلى الحكم المطعون فيه أغفاله الرد على دفاع أثاره أو مستند قدمه فإن النعى بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن دفاعها أمام محكمة الموضوع قام على أن المطعون ضدها تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على العقد موضوع الدعوى بعد أن أوهمتها بأنه أوراق تسجيل عقد آخر كانت هي قد أبرمته معها وهو منها دفع بالتدليس الذي يعيب الإرادة ويبطل العقد ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الدفاع من الطاعنة ادعاء بالتزوير التفت عنه لعدم طرحه بالطريق المرسوم قانونا وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاعها على النحو الصحيح يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن التدليس هو استعمال طرق احتيالية من شأنها أن تدفع المتعاقد إلى إبرام التصرف الذي انصرفت إرادته إلى أحداث أثره القانوني فيعيب هذه الإرادة . أما الحصول على توقيع شخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف إرادته أصلا إلى إبرامه فإنه يعد تزويرا تنعدم فيه هذه الإرادة ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق احتيالية . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على أن المطعون ضدها تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على المحرر المتضمن للعقد موضوع الدعوى بعد أن أوهمتها بأنه إحدى

أوراق تسجيل عقد آخر كانت قد أبرمت معها ، فأن هذا الدفاع في تكييفه الصحيح
يكون ادعاء بتزوير معنوي ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واطرح هذا الدفاع
لعدم ابدائه بالطريق المرسوم له قانونا فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي
عليه بهذا السبب على غير أساس .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم بركات .

(١١١)

الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) شفعة .

إجراءات الأخذ بالشفعة . ارتباطها ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق . أثر مخالفتها .

سقوط الحق في الشفعة .

(٢) شفعة . دفع . استئناف .

الغاء محكمة الاستئناف قضاء محكمة أول درجة ببطالان اعلان الرغبة في الشفعة .

وجوب فصلها في موضوع الدعوى دون اعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك .

(٣) محكمة الموضوع سلتها في تقدير الأدلة . خبرة .

عمل الخبير . من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة

الموضوع . لها الأخذ بما انتهى إليه متى اقتضت بسلامة الأسس التي بنى عليها .

(٤) نقض السبب الجديد .

دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - وضع القانون المدني نظاما معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليها

في المواد من ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطه بعضها ببعض

ارتباطا وثيقا وماسه بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة وهذه

الإجراءات جميعا تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ اعلان رغبته في الأخذ بالشفعة .

٢ - إذ قبلت محكمة أول درجة الدفع ببطلان اعلان الرغبة فإنها تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفع وأوجه دفاع أخرى ولا يجوز لها ان هي الفت قضاء محكمة أول درجة ان تعيدها الى تلك المحكمة بل عليها ان تفصل في موضوعها دون ان يعد ذلك من جانبها إفتئاتا على مبدأ التقاضى على درجتين .

٣ - عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما ارتأت أنه وجه الحق في الدعوى .

٤ - متى كان النعى على الحكم المطعون فيه يتضمن دفاعاً جدياً يخالطه واقع لم يثبت ابدأؤه أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٢٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعنه وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقية في أخذ الحصة المبيعه من العقار المبين بالصحيفة بالشفعة وقال في بيانها انه بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٦ باع المطعون ضدهم من الثانى للاخير الى الطاعنه حصتهم المورثة في عقار النزاع ومقدارها ٢١ شائعه في ٢٤ منه نظير ثمن مقداره ٨٠٠ ونظرا لانه يمتلك عقارا مجاورا

فقد اعلن البائعين المذكورين والطاعنه برغبته فى أخذ الحصه المبينه بإنذار مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٣ وأودع الثمن خزانة المحكمة ، دفعت الطاعنه ببطلان اعلان الرغبه ، وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت المحكمة بقبول الدفع ببطلان اقرار الشفعة وما ترتب عليه من إجراءات ، استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٦ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبندب خبير فى الدعوى وبعد ان قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٤ - للمطعون ضده الاول. بالطلبات طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وقيها التزمت النيابة رأياها . وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول انها دفعت امام محكمة اول درجة ببطلان انذار الشفعه وقضت بقبول الدفع غير ان محكمة الاستئناف عندما ألغت هذا الحكم فصلت فى موضوع الدعوى فى حين ان الحكم بقبول ذلك الدفع لا يعنى الحكم برفض الدعوى أو بعدم قبولها مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف ان تعيد القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت على الطاعنه درجة من درجات التقاضى وإذ قضى الحكم المطعون فيه فى الموضوع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه لما كان القانون المدنى قد وضع نظاما معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليها فى المواد من ٩٤٠ الى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة ببعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسه بذات الحق وأوجب اتباعها والا سقط الحق فى الشفعه وكانت هذه الإجراءات جميعها تبدأ من جانب الشفيع من تاريخ اعلان رغبته فى الأخذ بالشفعه لما كان ذلك فإن محكمة اول درجة إذ قبلت الدفع ببطلان اعلان الرغبه فى الشفعة وهو دفع موضوعى وارد على ذات الحق المطالب به تكون قد استنفذت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى وبطرح الاستئناف المقام عن هذا الحكم

الدعوى برمتها أمام محكمة الاستئناف بما حوته من أدلة ودفع وأوجه دفاع أخرى ولا يجوز لها إن هي ألغت قضاء محكمة أول درجة إن تعيدها إلى تلك المحكمة بل عليها أن تفصل في موضوعها دون أن يعد ذلك من جانبها افتئاتا على مبدأ التقاضى على درجتين واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفه الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول ان الثابت من صحيفة الدعوى ان حدود العقار المشفوع فيه ليست مجاوره للعقار المملوك للمطعوه ضده الاول واذ عول الحكم المطعون فيه على ما أورده خبير الدعوى فى تقريره من ان العقار المشفوع فيه يجاور العقار المملوك للمطعون ضده فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق هذا الى ان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على أوجه الدفاع الجوهرية التى اوردها الطاعنه بمذكراتها الثلاث المقدمة امام محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الاول ذلك انه يبين من الحكم المطعون فيه انه أورد ما يلى " ان الثابت من تقرير الخبير ان المستأنف " المطعون ضده الاول يملك حصه مقدارها $١٢ \frac{س}{ط}$ من $٢٤ \frac{ط}{ط}$ فى المنزل الملاصق للمنزل المشفوع فى بيع حصه فيه مقدارها ٢١ من ٢٤ من جهتين الشرقيه والبحريه ولما كانت هذه المحكمة تطمئن الى صحة ما إنتهى اليه الخبير فى هذا الخصوص لبناء ما إنتهى إليه على اسانيد سائغه وصحيحه ومن واقع المستندات المقدمة بملف الدعوى اذ ترجع ملكية المستأنف الى الميراث عن والده المشتري لحصتين مقدارها $٧ \frac{س}{ط}$ من ٢١ من ٢٤ فى المنزل المجاور للعقار المشفوع فيه من ناحيتين بموجب عقدين مسجلين مقدمين من المستأنف ومن ثم فقد صدق الخبير فيما انتهى اليه من ان المستأنف جار مالك لحصه مقدارها $١٢ \frac{س}{ط}$ من ٢٤ فى العقار الملاصق للعقار المشفوع فيه ... ولما كان من المقرر فى قضاء هذه

المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذا رأت فيه ما يقنعها ويتفق وما ارتأت أنه وجه الحق في الدعوى وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد أخذ بتقرير خبير الدعوى لاقتناعه بالأسس التي بنى عليها وبما ساقه الحكم من المستندات وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أوردها في أسبابه وانتهى من هذه الأدلة أن المطعون ضده الأول مالك لحصة في العقار الملاصق للعقار المشفوع فيه فإن النعي على الحكم بمخالفته الثابت في الأوراق يكون على غير أساس. لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين أوجه الدفاع التي تمسكت بها أمام محكمة الموضوع وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ولا يغنى عن هذا البيان إيراد الطاعن مضمون المذكرات التي تضمنت أوجه دفاعه تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذي يشوب الحكم مما يكون معه النعي في هذا الخصوص مجهلاً وبالتالي غير مقبول.

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها قدمت ضمن المستندات عقداً بشرائها حصه مقدارها ٣ شيوخاً في العقار المشفوع فيه ولم يطلب الشفعة في هذا العقد ولما كانت تضع اليد على تلك الحصة خلفاً للبائع لها فإنها تكون قد تملكها بالتقادم الطويل وتوافرت فيها شروط الأخذ بالشفعة وتفضل المطعون ضده الأول الشفيع إذ أن الجوار أدنى مرتبه من الشيوخ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لأنه يتضمن دفاعاً جدياً يخالطه واقع لم يثبت إبداءه أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، معنوح السعيد و ابراهيم بركات .

(١١٢)

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ القضائية

تزوير . حكم " ما يعد قصورا " . اثبات " الطعن بالجهالة " . الطعن
بالافكار " .

عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا . م ٤٤ ق الاثبات . علة
ذلك . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة .
وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الالغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار
أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .

— يدل نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع مع بل يجب أن
يكون القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها سابقا على الحكم في موضوع الدعوى
حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى
في الموضوع ، لافرق في ذلك بين أن يكون الحكم قد صدر من محكمة أول درجة
أو محكمة ثاني درجة وسواء كان الحكم من هذه المحكمة الأخيرة بالتأييد أو الالغاء ،
وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أيضا أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن
تقضى في الادعاء بالانكار وفي موضوع الدعوى معا حتى لاتفتوت على الخصم
سلوك طريق الطعن بالتزوير وكان الدفع بالجهالة صورة من صور الانكار ومن ثم لا
يجوز القضاء في هذه الدفع وفي الموضوع بحكم واحد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى
أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم
بالزام المطعون ضده بتقديم كشف حساب عن نصيب مورثته - المرحومه - فى
ريع الاطيان المشمولة بحراسته من تاريخ اقامته حارسا قضائيا الى تاريخ رفع الدعوى
وبأن يدفع اليه المبالغ المستحقة له نتيجة لهذا الحساب . وقال بيانا لدعواه أن لمورثته
أطيانا مشموله بحراسة المطعون ضده بمقتضى الحكم رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ مستأنف
مستعجل القاهرة الا أنه امتنع عن محاسبته عن ربعها وما تحصل من بيع جزء منها
وبتاريخ ١٩/٣/١٩٧٧ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى خلص الى أحقيه الطاعن لمبلغ
١٠٧٧١٠ هـ . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٩ حكمت بالزام المطعون ضده بأن يدفع الى الطاعن
هذا المبلغ .

استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم
٤٦٩١ لسنة ٩٦ ق مدنى كما قدم الطاعن مذكرة ضمنها استئنافا فرعيا عن ذات الحكم.
بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٠ نذبت المحكمة خبيرا آخر خلص الى ان المبلغ المستحق للطاعن
مقداره ٢٨٠٢٧ ر. ١٢٧ ^{مليم جنيه} . طعن الطاعن بتزوير المخالصه المقدمه من المطعون ضده عن سنتى
٧٠ ، ١٩٧١ ^{مليم جنيه} ودفع بالجهاله على التوقيع المنسوب صدره عن مورثته على مستنديين
آخرين وبتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢ رفضت المحكمة الادعاء بالتزوير والدفع بالجهاله وحكمت
بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المطعون ضده بأن يؤدى الى الطاعن مبلغ ٢٨٠٢٧ ر. ١٢٧ ^{مليم جنيه} .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
بنقضه . واذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها

الترتت النابة رأها .

وحيث إن مما ينعاا الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه لا يجوز عملا بالمادة ٤٤ من قانون الاثبات أن تقضى المحكمة بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو تزويرها سابقا على الحكم فى الموضوع وأن الدفع بعدم العلم هو صور من صور الانكار لا يجوز القضاء فيه وفي الموضوع فى وقت واحد . وإذ قضى الحكم المطعون فيه فى الادعاء بالتزوير والدفع بالجهالة وفي موضوع الدعوى معا فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ٤٤ من قانون الاثبات " اذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى اثبات صحته أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لايجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى فى الموضوع ، لافرق فى ذلك بين أن يكون الحكم قد صدر من محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة وسواء كان الحكم من هذه المحكمة الأخيرة بالتأييد أو الالغاء وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أيضا أنه لايجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى فى الادعاء بالانكار وفي موضوع الدعوى معا حتى لايفوت على الخصم سلوك طريق الطعن بالتزوير وكان الدفع بالجهالة صورة من صور الانكار ومن ثم لا يجوز القضاء فى هذا الدفع وفي الموضوع بحكم واحد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع مما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب الطعن .



جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : محمد طهوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(١١٣)

الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٢ القضائية

شركات « اندماج » . خرائب ' ضريبة القيم المنقولة ' .

اندماج احدى شركات القطاع العام فى شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة م ١٧ ق

٣٢ لسنة ١٩٦٦ . لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهورى بالترخيص به . عله ذلك اعتبار ذلك

اندماجا مما أشير اليه فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك . انسحاب حكم الاعفاء

الضريبي المنصوص عليه فى المادة السادسة منه على هذا الاندماج .

مؤدى نص المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن

الاندماج فى الشركات المساهمة والمادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات

القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، أن اندماج احدى شركات

القطاع العام - وفقا لهذا النص - فى شركة أخرى مساهمة - تابعة لذات

المؤسسة - لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهورى بالترخيص به ، ولا يغير ذلك من

الأحكام المنصوص عليها فى القانونين المشار اليهما لكنه يبقى مع ذلك اندماجا

فى شركة مساهمة - مما أشير اليه فى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ - وينسحب

عليه تبعا لذلك حكم الإعفاء الضريبي المنصوص عليه فى المادة السادسة منه .

وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار القرار

الصادر من مجلس إداره المؤسسة برئاسة الوزير المختص قرار بتصفية الشركة

في حين ان هذه التصفية تصفية نظرية استهدفت تحديد التعويض المستحق للطاعن بسبب ادماج الشركة المشار اليها في الشركة المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك عدم تطبيق الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعويين رقمي ٣٧٩٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٤٠٥٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلّي جنوب القاهرة - على المطعون ضدهما بطلب الحكم بعدم خضوع مقدار الفرق بين القيمتين الاسمية والسوقية لأسهمهم في شركة الشرق لغزل ونسج الصوف التي أدمجت في الشركة المطعون ضدها الثانية - لضريبة القيم المنقولة .
وبيانا لذلك قالوا انه بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٦ صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج - برياسة وزير الصناعة بتصفية الشركة الاولى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ ونقل خصومها وأصولها وموظفيها الى الشركة المطعون ضدها الثانية وبسداد قيمة أسهم المساهمين من القطاع الخاص بما قدر فيما بعد بمبلغ ٧٦٥٠ - للسهم الواحد - واذ كانت القيمة الاسمية للسهم أربعة جنيهات فقد اعتبرت مصلحة الضرائب الفرق بين القيمتين وقدره ٣٦٥٠ - علاوة سداد وأخضعته لضريبة القيم المنقولة . ولما كان قرار المؤسسة المشار اليه لا يعنى في حقيقته تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف بل يعنى ادماجها في الشركة المطعون ضدها الثانية فان الفرق بين القيمتين الاسمية والسوقية لأسهم الشركة الاولى يكون بسبب هذا الادماج معفى

من جميع الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة القيمة المضافة - طبقاً لأحكام القانونين رقمي ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٣ ومحكمة أول درجة نديت خبيراً في الدعويين - وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٠/١٢/٢٥ برفضهما . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه على أن شركة الشرق لغزل ونسج الصوف التي يساهمون فيها لم تؤمم ولم تدمج في الشركة المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك أن الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ لا تسرى على الفرق بين القيمتين الاسمية والسوقية لا سهمهم في تلك الشركة في حين أن القرار الصادر من المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ - يفيد في حقيقته إدماج شركة الشرق للغزل ونسج الصوف في الشركة المطعون ضدها الثانية - أنه بسبب هذا الإدماج يكون الفرق بين القيمتين الاسمية والسوقية لا سهمهم في الشركة الأولى معفى من جميع الضرائب والرسوم بما فيها ضريبة القيمة المضافة طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن الشارع تشجيعاً منه لاندماج الشركات بأنواعها في الشركات المساهمة بهدف تحقيق أكبر كفاية اقتصادية أصدر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في الشركات للمساهمة - ونص في المادة الأولى منه على أنه " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الترخيص للشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن الاندماج في

شركات مساهمة عربية سبق لها اصدار ميزانيتين سنتين ماليتين ... " ونص في المادة السادسة على أن " تعفى الشركات المندمجة ومساهموها من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج - المشار اليه في هذا القانون " وتحقيقا للغرض ذاته نص في المادة ١٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن " يختص مجلس إدارة المؤسسة العامة ... بالمسائل الآتية - ب) تعديل نظام الوحدة الاقتصادية ... وإدماج وحدتين أو أكثر من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة وذلك دون التقيد بالأحكام الواردة في القانونين ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ ، ، ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسة عند مباشرة السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها اذا عقد برياسة الوزير المختص " - ومؤدى ذلك ان اندماج احدى شركات القطاع العام - وفقا لهذا النص في شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة لا يتقيد بشروط صدور قرار جمهورى بالترخيص به ولا بغير ذلك من الاحكام المنصوص عليها في القانونين المشار اليهما لكنه يبقى مع ذلك اندماجا في شركة مساهمة مما أشير اليه في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ وينسحب عليه تبعا لذلك حكم الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة منه واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على اعتبار القرار الصادر من مجلس إدارة المؤسسة برياسة الوزير المختص قرار بتصفية الشركة في حين أن هذه التصفية نظرية استهدفت تحديد التعويض المستحق للطاعنين بسبب ادماج الشركة المشار اليها في الشركة المطعون ضدها الثانية ورتب على ذلك عدم تطبيق الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد إبراهيم شلبى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقانى ، إبراهيم بركات وصلاح عويس بطران .

(١١٤)

الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) دعوى " التمثيل القانونى " . هيئات عامة . شركات .

(١) تمثيل الدولة فى التقاضى . نيابة قانونية عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون .
الأصل أن يمثل الوزير الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة
فيما يتعلق بشئون هيئته معينه أو وحده إدارية الى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له
بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

(٢) المفوض على شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام
القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

١ - تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة المرد فى تعيين مداها وبيان حدودها
انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون . والأصل أن الوزير هو الذى يمثل
الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولى
الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ سياسته العامة
للحكومة فيها ، الا اذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة
معينه أو وحده إدارية معينه الى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة

بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

٢ - النص فى القرار الجمهورى رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون لكل شركة شخصية اعتبارية وعلى أن تمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء ، وفى المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى على أن غرض هذه الشركة هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين محافظة دمياط والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والمادة الثانية من هذا القرار على أن يكون للشركة مفوض يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الكهرباء والطاقة ويتولى استكمال إجراءات تأسيس الشركة وإدارتها وله فى ذلك اختصاصات رئيس مجلس إدارة الشركة فى حدود القواعد العامة التى يصدرها مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر ، مفاده أن يكون مفوض الشركة هو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء الى حين استكمال إجراءات تأسيسها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى دسوق الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا متضامنين لهما مبلغ ٢٠.٠٠٠ ^ج وقالوا بيانا للدعوى أن مورثهما المرحوم / توفى نتيجة سقوط سلك تليفونى عليه اثناء سيره بالطريق بعد ان لا مس سلكا كهربائيا فصعقه وحرر عن ذلك محضر العوارض رقم ٣٥

سنة ١٩٧٩ مطويس واذ يقدران الاضرار الادبية والمادية التي لحقتهم من جراء موت مورثهم بالمبلغ المذكور فقد أقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليهما مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يوزع بالسوية بينهما . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا مأمورية كفر الشيخ بالاستئناف رقم ٨٨ سنة ١٤ ق مدنى ودفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان انهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن الطاعن الأول لا يمثل هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية اذ هى هيئة عامة طبقا للقانون يمثلها رئيس مجلس إدارتها كما أن الطاعن الثانى لا يمثل هيئة كهرباء مصر لكونها هيئة عامة طبقا للقانون ولا يمثل شركة كهرباء الوجه البحرى التى تم تأسيسها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ سنة ١٩٧٨ وانما يمثلها رئيسا مجلس إدارتيهما غير ان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على سند من القول بأن كلا من الطاعنين مسئول عن وزارته وما يتبعها من جهات بصفته الرئيس الأعلى لها فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن تمثيل الدولة فى التقاضى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو نوع من النيابة القانونية عنها ، وهى نيابة المرد فى تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون . والأصل أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول

العامة بإعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، الا اذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينه أو وحده إدارية معينه الى غير الوزير فيكون له حينئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

لما كان ذلك وكانت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة كهرباء مصر هما طبق للقانون رقم ١٥٣ سنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٦ . هيتان عامتان تتمتع كل منها بشخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة ونص فيهما على أن يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارة كل منهما فان مؤدى ذلك أن يستقل رئيس مجلس إدارة كل من هاتين الهيئتين بتمثيلها أمام القضاء ، واذ نص القرار الجمهورى رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن يكون لكل شركة شخصية اعتبارية وعلى أن تمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء ، ونصت المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى على أن غرض هذه الشركة هو توزيع وبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين بمحافظات دمياط والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية كما نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن يكون للشركة مفوض يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الكهرباء والطاقة ويتولى استكمال إجراءات تأسيس الشركة وإدارتها وله فى ذلك اختصاصات رئيس مجلس إدارة الشركة فى حدود القواعد العامة التى يصدرها مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر ، فإن مفاد ذلك أن يكون مفوض الشركة هو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء إلى حين إكمال إجراءات تأسيسها .

لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى

تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح فيه .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقاني ، إبراهيم بركات وصلاح عويس بطران .

(١١٥)

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ القضائية

تقسيم . بطلان .

القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له . اقتصره على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التى أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطنيها .

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون التسليم الأراضى المعدة للبناء ، أنه لم يعرض لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء سواء بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة لأحكام هذا القانون وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التى أقيمت فيها ويتم إعداد مساكن جديدة لقاطنيها ، فمنع إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الأبنية المخالفة لهذا القانون وأوقف تنفيذ ما صدر منها خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٨١ وكلف المحافظات بإعادة تخطيط المناطق التى أقيمت فيها المباني المخالفة لرفع مستواها وعدم إزاله ما يتعارض

منها مع التخطيط الجديد إلا بعد اعداد مساكن جديدة لقاطينها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٥٥٢٦ سنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد
المرحومة / مورثه المطعون عليهم العشرة الأول والمطعون عليهما الحادية عشرة
والثانى عشر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٦/٢/٢٨ ،
١٩٦٥/٩/٤ والتسليم ، وقال بيانا للدعوى أن المورثه المذكورة باعت له العقار المبين
بالأوراق بموجب العقد الأول مقابل ثمن مقداره ١٠٨٠ جنيه ، وكانت قد اشترته ضمن
قدر أكبر من المطعون عليهما الآخرين بموجب العقد الثانى ، واذ قعدت عن القيام
بإجراءات التسجيل فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه الذكر . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦
حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقدى البيع والتسليم . استأنفت المورثه أنفة الذكر هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٣٧٩ سنة ٩٠ ق مدنى . وبتاريخ
١٩٧٥/٥/٨ ادعت بتزوير ايصالين مؤرخين ١٩٦٨/٣/٦ ، ١٩٦٨/٧/٩ فأحالت المحكمة
الدعوى الى التحقيق لتثبت تلك المورثه أن الطاعن قد زور الايصال المؤرخ ١٩٦٨/٣/٦ ،
وبعد ان سمعت المحكمة شاهدى الطاعن حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١/٣٠ برفض الادعاء
بالتزوير بصحة الايصالين المذكورين ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣٠ بندب مكتب خبراء
وزارة العدل بالقاهرة لبيان ما اذا كان العقار محل النزاع يقع ضمن أرض مقسمه
وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ بالغاء الحكم المستأنف
فيما قضى به من صحه ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٢/٢٨ ورفض الدعوى فى هذا

الشق . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدوائر فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه عول فى قضائه برفض طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٢/٢٨ على أن البائعه فيه لم تلتزم بالتقسيم السابق اعتماده وأجرت تعديلا فى هذا التقسيم وتصرفت بالبيع على أساسه دون أن يصدر قرار باعتماد هذا التقسيم المعدل فيكون البيع باطلا ، فى حين أن الثابت من تقرير الخبير أن البيع قد تم وفق قرار التقسيم الاول ، وأن طلب تعديل هذا التقسيم لم يرقم الا بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ بعد صدور عقد البيع محل النزاع ، مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، وذلك أن البين من تقرير الخبير أنف الذكر ومن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٢/٢٨ أن هذا البيع قد تم طبقا لتقسيم البائعه الذى لم يصدر قرار باعتماده ، ولم يصدر هذا البيع وفق التقسيم السابق اعتماده برقم ٢٠٧٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٩ ، ومن ثم فإن الارض محل النزاع قد تم التعامل عنها وهى خاضعة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء قبل صدور قرار باعتماد التقسيم فيكون هذا التصرف باطلا وفقا لنص المادة العاشرة من هذا القانون ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقد أصاب صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذ التفت عن اعمال حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ بتصحيح التقسيمات التى تمت بالمخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ خلال الفترة من ١٩٦٦/٧/٦ حتى تاريخ العمل بذلك القانون ، مما مؤداه اعتبارها تقسيمات قانونية يجوز التعامل فيها ، ومن ثم فقد أخطأ الحكم فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء ، أنه لم يعرض لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء سواء بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له وإنما هدف الى الإبقاء على المباني التى تمت بالمخالفة لأحكام هذه القانون وعدم ازالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التى أقيمت ويتم اعداد مساكن جديدة لقاطنيها ، فمنع اصدار قرارات أو أحكام بازالة أو بهدم أو بتصحيح الابنية المخالفة لهذا القانون وأوقف تنفيذ ما صدر منها خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥٤ لسنة ١٩٨١ وكلف المحافظات بإعادة تخطيط المناطق التى أقيمت فيها المباني المخالفة لرفع مستواها وعدم ازاله ما يتعارض منها مع التخطيط الجديد الا بعد اعداد مساكن جديدة لقاطنيها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون هذا النعى لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٦

بإدارة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، مدوح السعيد و إبراهيم بركات .

(١١٦)

الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) حكم " الطعن في الحكم : الاحكام غير الجائز الطعن فيها " .
الاحكام الصادره أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها استقلالا ولو كانت منهيه لجزء من الخصومة . م ٢١٢ مرافعات .
- (٢) دعوى " ضم الدعاوى " . ملكية .
ضم دعويين مختلفتين سبباً وموضوعاً . أثره . عدم اندماجهما واستقلال كل منهما ولو اتحد الخصوم فيهما . الاستثناء . أن يكون الطلب في أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب في الدعوى الأخرى مع الاتحاد في السبب والخصوم . أثر ذلك . إندماجهما وفقدان كل من الدعويين استقلالها . (مثال بشأن ملكية) .
- (٣) استئناف " عدم جواز الاستئناف " . حكم " الطعن عليه " . نظام عام . نقض " اسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام " .
الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم اثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الاسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
- (٤) حكم " تفسير الحكم " " الطعن في الحكم " . نقض .
الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءاً متما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً . أثره . خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ٢/١٩٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره . إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير . م ٢٧١ مرافعات .

١ - يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها كلها سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى لو كانت منهيّة لجزء من الخصومة وذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تبسيطا للأوضاع ومنعا من تقطيع أوصال القضية .

٢ - لئن كان الأصل أن ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منها استقلالها ولو إتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت الدعوى الثانية الرقيمة بطلب عدم سرّيان البيع لاتعدو أن تكون دفاعاً وارداً في دعوى ثبوت الملكية رقم ٢٧٣ هـ لسنة ١٩٧٧ قوامه أن تصرف الحارس العام ببيع المنشأة تصرف غير نافذ في حق مورث المطعون ضدها الأولى لا يخرج المبيع عن ملكه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعويين فإنه ينبني على ذلك إندماج دعوى عدم سرّيان البيع في دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منهما إستقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ويصبح الاعتداد في خصوص الطعن هو بالحكم المنهى للخصومه كلها في دعوى ثبوت الملكية .

(٣) عدم إثارة الدفع بعدم جواز الاستئناف أمام محكمة الموضوع ، لا يقدرح في أن هذا الدفع يجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .

(٤) المقرر طبقا لما تقضى به المادة ٢/١٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر في طلب التفسير يعتبر جزءا متما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن يسرى عليه سواء أكان قد مس الحكم المفسر أو لم يمسه ، فإن

المحكمة وقد خلصت الى نقض الحكم المطلوب تفسيره موضوع الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق فإن لازمه أن يعتبر الحكم الصادر في طلب التفسير بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ وموضوع الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق ملغيا بحكم القانون وفق ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون الرافعات دون حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى فى الطعون الأربعة أقامت الدعوى رقم ٢٧٣ هـ لسنة ١٩٧٧ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بثبوت ملكيتها للعقار المبين فى الأوراق وندب خبير لتقدير المستحق لها فى ذمة كل من الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق الطاعنه فى الطعن رقم ٦٤٩ س ٥٢ ق وشركة الفنادق المصرية الطاعنه فى الطعن رقم ١٦١ س ٥٢ ق مقابل استغلالهما له منذ بدء هذا الاستغلال وحتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد ، والحكم بالزامهما بما يسفر عنه حساب هذا المقابل ، وقالت فى بيانها انها تمتلك هذا العقار ميراثا عن مورثها الذى كان قد تمليكة بموجب عقد مسجل بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٧ الا أن الشركتين المذكورتين قامتا بإستغلاله كفندق دون مقابل بدعوى صدور بيع عنه الى اولاهما من الحراسة العامة رغم عدم خضوع مورثها له . دفعت هاتان الشركتان بعدم قبول الدعوى وبعدم سماعها وبالتقادم الخمس والمكسب للملكية وبعدم الاختصاص الولائى . ثم اقامت نفس المطعون ضدها الدعوى رقم ١٨٦ هـ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسكندرية الابتدائية للحكم لها بعدم سريان عقد البيع المشار إليه

والصادر ببيع المنشأة التجارية والمسماة " فندق سسل " بمدينة الاسكندرية والمؤرخ ١٩٦٣/٦/١٠ ويتسلمها اليها . قولا منها انه بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٠ صدر الأمر بفرض الحراسه على هذه المنشأة ثم قام الحارس العام والذي يمثل الطاعنان فى الطعن رقم ٦٧٨ س ٥٢ ببيعها بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٠ الى شركة فنادق الوجه القبلى التى خلفتها الشركة الطاعنه فى الطعن رقم ٦٤٩ س ٥٢ ثم عهدت هذه الاخيرة بإدارتها واستغلالها الى الشركة الطاعنه فى الطعن رقم ١٦١ س ٥٢ ق . ولما كان الأمر بغرض الحراسه المشار اليه قد صدر بفرضها على المنشأة دون صاحبها ، وكانت سلطات الحارس العام فى البيع قاصرة على المنشآت المملوكة للأشخاص الخاضعين للحراسة دون المنشآت الخاضعة لها ، فإن البيع الذى منه أنف البيان يكون قد صدر ممن لا يملكه لا يسرى فى حق مالك العين ، قررت المحكمة ضم الدعويين ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ فى الدعوى رقم ٥٢٧٣ لسنة ١٩٧٧ برفض الدفع المبداه فيها وللمطعون ضدها الاولى بثبوت ملكيتها للعقار محل التداعى وقبل الفصل فى موضوع طلب مقابل الاستغلال بنذب خبير فيه . وفى الدعوى رقم ١٨٦ ه لسنة ١٩٧٨ للمطعون ضدها الاولى بطلباتها . استأنفت الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق وشركة الفنادق المصرية هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٤٥ س ٣٦ ق " مدنى " دفعت فيه الاخيره بإحالة النزاع الى محكمة القيم - كما استأنفه كل من وزير المالية بصفته وكذلك جهاز تصفيه الحراسات لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٥٩ س ٣٦ ق " مدنى " وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١/٩ برفض الدفع بإختصاص محكمة القيم بنظر النزاع وبقبول الاستئنافين شكلا مع تأييد الحكم المستأنف . طعننت شركة الفنادق المصرية فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٦١ س ٥٢ ق كما طعننت فيه ايضا وبذات الطريق الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق وقيد طعنها ٦٤٩ س ٥٢ ق ثم طعن فيه كذلك وزير المالية بصفته ورئيس جهاز تصفيه الحراسات بالطعن رقم ٦٧٨ س ٥٢ ق ثم قدمت شركة الفنادق المصرية الى محكمة استئناف الاسكندرية بطلب

تفسير حكمها المشار اليه قيد أمامها برقم ٢٨٣ س ٣٨ ق . بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ حكمت بعدم قبوله . طعنت الشركة المذكورة في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢١٧٤ س ٥٢ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل طعن دفعت فيها بعدم جواز الطعن . واذ عرضت هذه الطعون على المحكمة في غرفه مشوره رأّت أنها جديرة بالنظر وحددت جلسة لنظرها وفيها أمرت المحكمة بضم الطعون أرقام ٦٤٩ س ٥٢ ق ، ٦٧٨ س ٥٢ ق ، ٢١٧٤ س ٥٢ ق الى الطعن رقم ١٦١ س ٥٢ ق ليصدر فيها حكم واحد ، وفي تلك الجلسة عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت نقض الحكمين المطعون فيهما .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه في الطعن رقم ٦٤٩ س ٥٢ ق على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية هو حكم غير منه للخصومه الاصلية كلها اذا استبقى أمامها طلب مقابل الاستفلال وندب خبيراً لتحقيقه ، ولم يتضمن قضاء قابلاً للتنفيذ الجبري ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه استقلال طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك ان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومه إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومه كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري " يدل على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن المباشر في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها كلها سواء كانت تلك الأحكام موضوعية أو فرعية أو قطعية أو متعلقة بالاثبات وحتى لو كانت منهية لجزء من الخصومة وذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - تبسيطاً للأوضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية - ولما كان الحكم المنهى للخصومة هو الذي ينتهي به النزاع في كل الطلبات التي رفعت بها الدعوى ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى طلبت في دعواها

رقم ٢٧٣ هـ سنة ١٩٧٧ الحكم بتثبيت ملكيتها لعقار النزاع وندب خبير لتقدير المستحق لها مقابل الاستغلال ثم الحكم لها بما يسفر عنه هذا الحساب كما طلبت في الدعوى رقم ١٨٦ هـ لسنة ١٩٧٨ الحكم لها بعدم سريان عقد بيع هذا العقار وتسليمه اليها ، فقضى الحكم الابتدائي - بعد ضم الدعوين - في الدعوى الأولى بثبوت ملكيتها للعقار المذكور وقبل الفصل في طلب مقابل الاستغلال بندب خبير لتحقيقه ، وفي الثانية بطلباتها ، فإن هذا الحكم - وقد فصل في شق من الطلبان - لا يعتبر منهيًا للخصومة التي انعقدت بين الخصوم ، إذ مازال على المحكمة أن تمضي من بعد في نظر طلب مقابل الاستغلال المبدى في دعوى ثبوت الملكية الذي لم تقل كلمتها فيه ، لا يغير من ذلك قضاء هذا الحكم في الدعوى الثانية للمطعون ضدها المذكورة بطلباتها ذلك أنه ولئن كان الأصل أن ضم الدعوين المختلفتين سبباً وموضوعاً تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منها استقلالها ولو إتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت الدعوى الثانية الرقيمة ١٨٦ هـ لسنة ٧٨ بطلب عدم سريان البيع والمشار اليها لاتعدو أن تكون دفاعاً وارداً في دعوى ثبوت الملكية رقم ٢٧٣ هـ لسنة ١٩٧٧ قوامه أن تصرف الحارس العام ببيع المنشأة تصرف غير نافذ في حق مورث المطعون ضدها الأولى لا يخرج المبيع عن ملكه بما مؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعوين فإنه يتبنى على ذلك إندماج دعوى عدم سريان البيع في دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منهما إستقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ويصبح الاعتداد في خصوص الطعن هو بالحكم المنهى للخصومه كلها في دعوى ثبوت الملكية كما لا يعتبر الحكم المذكور من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى الشطر الأخير من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والمستثناءه من قاعده عدم جواز الطعن المباشر وذلك بالنسبة لطلب التسليم المقضى به في دعوى عدم سريان البيع ، إذ أن شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل حتى يتسنى للمحكوم عليه طلب وقف نفاذه فلا يضار بتعرض لإجراءات التنفيذ لو انتظر حتى صدور

الحكم المنهى للخصومه كلها . واذ كان الحكم الابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل وغير منه للخصومه كلها على نحو ما سبق بيانه فان الطعن فيه على استقلال يكون غير جائز . لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه والصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٩ قد خالف هذا النظر المتقدم جميعه .

وكان قضاؤه بقبول الاستئناف شكلا ينطوى على جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فانه لذلك يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى اسباب هذا الطعن واسباب الطعن رقمى ١٦١ س ٥٢ ق ، ٦٧٨ س ٥٢ ق ، لايقدر فى ذلك عدم اثارته الدفع بعدم جواز الاستئناف امام محكمة الموضوع ذلك ان هذا الدفع يجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرفة المتعلقة بالنظام العام . لما كان ما تقدم وكان من المقرر طبقا لما تقضى به المادة ٢/١٩٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الصادر فى طلب التفسير يعتبر جزءا متمما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن يسرى عليه سواء أكان قد مس الحكم المفسر أو لم يمسه ، فان المحكمة وقد خلصت الى نقض الحكم المطلوب تفسيره موضوع الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق فإن لازمه أن يعتبر الحكم الصادر فى طلب التفسير بتاريخ ١٩٨٢/٦/٧ وموضوع الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق ملغيا بحكم القانون وفق ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات وبغير حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به .

وحيث إن موضوع الطعون صالح للفصل فيه وفق صحيح القانون فيه فانه يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف عن الحكمين الصادرين فى الدعويين رقمى ٥٢٧٤ سنة ١٩٧٧ ، ١٨٦ هـ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسكندرية الابتدائية مع الزام رافعيها المصاريف .



جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم بركات .

(١١٧)

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) إثبات العدول عن إجراءات الإثبات قوة الأمر المقضى .
حكم " تسببيه " .
- عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع م٠٩ إثبات .
شرطه . بيان اسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمنين حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء
الإثبات . أثره . عدم حيازه حكم الإثبات لحجية الامر المقضى .
- (٢) شركات " شركات الاشخاص : إدارة الشركة " .
الشريك المدير . حدود سلطاته م٠٥١٦ مدنى .
- (٣) شركات " شركات الاشخاص : شخصية الشركة " .
شركات الاشخاص . لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء م٠٥٢ مدنى . مؤداه .
استقلال ذمتها المالية عن ذمتهم . أموالها تعتبر ضمانا عاما لدائتيها . أثره . خروج حصة
الشريك عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة .

١ - يدل نص المادة التاسعة من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية
والصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن حكم الإثبات لا يحوز حجية الأمر المقضى
طالما قد خلت اسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر
بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به

من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، كما أن لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات الذي تنفذ في أسباب الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً .

٢ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٥١٦ من القانون المدني على أن الشريك المدير لا يستطيع بدون رضا الشركاء وعدم وجود شرط خاص في العقد أن يأتي عملاً من شأنه إلحاق الضرر بالشركة أو يكون مخالفاً للغرض الذي انشئت الشركة لتحقيقه وإلا فلا تلتزم الشركة بتلك التصرفات .

٣ - مؤدى نص المادة ٥٢ من القانون المدني على أن تعتبر الشركة شخصاً اعتبارياً أنها تكتسب هذه الشخصية بمجرد تكوينها مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها مما مقتضاه أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم وتعتبر أموالها ضماناً عاماً لدائنيها وحدهم كما تخرج حصه الشريك في الشركة عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة ولا يكون للشريك بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند تصفية الشركة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٩٤ سنة ١٩٧٨ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب

الحكم بالزام المطعون ضده بتسليمه العين محل النزاع المبينه بالصحيفة وعقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٦ وتمكينه منها - ودون اتخاذ أى إجراءات أخرى لعودة الحال الى ما كانت عليه قبل تنفيذ قرار السيد وكيل نيابة المنشية فى المحضر رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٩٧٧ إدارى المنشية التعسفى وقال بيانا لها أنه بموجب عقد البيع المشار اليه اشترى المكتب التجارى والمملوك لوالده / المعروف باسم شركة الاسكندرية وبورسعيد التجارية وذلك اعتبارا من ١٩٧٧/٨/١ وقد شمل البيع المنقولات والتنازل عن عقد الايجار ، واذ فوجئ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢ بحضور المطعون ضده ومعه قوه من رجال قسم المنشيه سلبت منه حيازه العين تعسفا وذلك استنادا الى قرار من وكيل نيابة المنشية نتيجة شكوى المطعون ضده المذكور بإعتباره شريكا موصيا ، فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٩/١/٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧٥ سنة ٣٥ "مدنى" وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى صورية عقد البيع والمؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٦ . والصادر من والد المستأنف " الطاعن " ، وبعد ان نفذ هذا الحكم جاءت وحكمت بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدوائر فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وبيان ذلك يقول أن المحكمة قد أصدرت حكما بإحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صورية العقد الصادر له وقد اخفق المطعون ضده فى اثباتها ، واذ كان هذا الحكم التمهيدى له حجته ، فان الحكم المطعون فيه اذ أهدر نتيجة التحقيق الذى أجرته المحكمة ، يكون قد شاب القصور المبطل له .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن النص فى المادة التاسعة من قانون الاثبات

في المواد المدنية والتجارية والصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن " للمحكمة ان تعدل عما أمرت به من إجراءات الاثبات بشرط ان تبين اسباب ذلك في حكمها " يدل على أن حكم الاثبات لا يحوز حجية الأمر المقضى طالما قد خلت اسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الاثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقدها للفصل في موضوع النزاع ، كما أن لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وان تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الاثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الاثبات الذي تنفذ في أسباب الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً . لما كان البين من مدونات الحكم الصادر بالاحالة الى التحقيق ان المحكمة لم تفصل في الموضوع أو في شق منه أو خالف كلمه قاطعة في شأ عدم كفاية الادلة المقدمة للاثبات بعد استعراض لتلك الادلة أو مناقشتها فأنها لا تكون بذلك قد استنفذت ولايتها في هذا الشأن وبالتالي فلا عليها ان هي حكمت في الموضوع من مجموع الأدلة التي طرحت عليها طرحاً صحيحاً غير مقيده في ذلك بما يسفر عنه إجراء التحقيق . واذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى الأخذ بنتيجة التحقيق الذي أجرته بما يعد هذا منها عدولاً ضمناً عن الأخذ بهذه النتيجة لا يعيبه عدم الافصاح في مدونات الحكم عن اسبابه فان النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني ان الحكم المطعون فيه قد شابه القصور والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه وهو من الغير بالنسبة للشركة - فان اليائع له هو الشريك المتضامن الوحيد فيها ومديرها المسئول والمالك لمقدماتها وأن سنده هو عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٦ والنافذ المتعول ابتداء من ٧٧/٨/١ بعد انتهاء الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها في عقد انشائها والمحدد له ١٩٧٧/٧/٣١ بما

يعد معه البائع فى حكم المصفى يجوز له بيع حالها ويكون تصرفه بصفة مديرا مسئولا ابان قيام الشركة أو بصفته فى حكم المصفى بعد انتهائها ، صحيحه ونافذه ، فضلا عن ان البائع له ممتلكاته الشخصية ، واذ خلط الحكم المطعون فيه بين ذمة الشركة وذمة البائع وادى بين هذا الخلط الى ما خلص اليه فى قضائه فانه قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان النعى فى الفقرة الاولى من المادة ٥١٦ من القانون المدنى على أن " للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص فى عقد الشركة ان يقوم بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، بأعمال الإدارة وبالتصرفات التى تدخل فى غرض الشركة ، متى كانت اعماله خاليه من الغش " يدل على أن الشريك المدير لا يستطيع بدون رضا الشركاء وعدم وجود شرط خاص فى العقد أن يأتى عملا من شأنه إلحاق الضرر بالشركة أو يكون مخالفا للغرض الذى انشئت الشركة لتحقيقه وإلا فلا تلتزم الشركة بتلك التصرفات .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ان التصرف الصادر من الشريك المدير الى ابنه الطاعن قد حصل بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٦ قبل انقضاء الشركة التى يديرها وذلك ببيع ذات المحل التجارى الذى تباشر فيه نشاطها وهو تصدير البصل الى الخارج، فان هذا التصرف لا يدخل فى غرض الشركة ، ويكون المدير المتصرف قد جاوزته حدود سلطاته وبالتالي لا ينفذ فى حق الشركة ولا سبيل للطاعن سوى الرجوع على هذا المدير شخصيا ، ولا يجدى الطاعن تحديه بأن البائع له هو الشريك الوحيد المتضامن فى الشركة ومديرها المسئول والمالك لمقوماتها وبالتالي فان تصرفه قد وقع فى ممتلكاته الشخصية ذلك أن المادة ٥٢ من القانون المدنى وقد نصت على أن تعتبر الشركة شخصا اعتباريا فإن مؤدى ذلك أنها تكتسب هذه الشخصية بمجرد تكوينها مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها مما مقتضاه أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم وتعتبر أموالها ضماناً عاماً لدائتيها وحدهم كما تخرج حصه الشريك

عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون للشريك بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند تصفية الشركة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضائه برفض دعوى الطاعن هذا النظر فان النعى عليه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
: ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم بركات .

(١١٨)

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) نقض " صحيفة الطعن : ميعاد الطعن " . حكم " الطعن في الحكم " .
صحيفة الطعن بالنقض . جواز ايداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت
الحكم . م ٢٥٣ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختياره ايداع الصحيفة
قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن . (مثال) .
- (٢) استئناف " الحكم في الاستئناف " . بطلان . حكم " استئناف الولاية " .
استئناف محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف
يبطلان الحكم لعيب فيه أو في الإجراءات لا يمتد الى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في
الدعوى . علة ذلك .
- (٣) اثبات " المحررات العرفية " " الطعن بالجهالة " " الطعن بالانكار " .
انكار الوارث علمه بتوقيع مورثه على المحرر العرفي . أثره . وقف حجية المحرر مؤقتاً في
الاثبات حتى يقيم الخصم المتمسك بها الدليل على صحتها شرطه . ألا يتنازل ذلك الخصم عنها .
- (٤) محكمة الموضوع " سلتها في تقدير الأدلة " . خبرة . اثبات .
عمل الخبير . من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
- (٥) اثبات . ملكية .
ورود اسم الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في اثبات كسب
ملكية العقارات .

١ - يجوز للطاعنين طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين يقيمان بمدينة أسوان وكانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ٨٠٠ كم فإنه يتعين وقد اختار الطاعنان أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٨٣/٢/٢٧ فإن الطعن يكون رفع فى الميعاد القانونى .

٢ - المحكمة الاستئنافية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا تملك عند القضاء ببطالان الحكم المستأنف لعيب فيه أو فى الإجراءات المترتب عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة التى فصلت فى موضوعها لتتظر فيها لأنها إذ فصلت فى موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها فيها وإنما على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها .

٣ - لئن كان نفى الوارث علمه بأن الامضاء الموقع بها على الورقة العرفيه المحاج بها هى لمورثه وحلفه يمين عدم العلم يترتب عليه عملا بالمادة ١٤ من قانون الاثبات توقف قوة هذه الورقة فى الاثبات مؤقتا ويتعين على الخصم الذى يحتج بها أن يقيم الدليل على صحتها إلا أن مناط ذلك أن يظل متمسكا بها ولا يتنازل عنها .

٤ - تقدير أعمال أهل الخبرة من سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تأخذ بتقرير الخبير كله كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه .

٥ - أسباب كسب الملكية قد حددها القانون على سبيل الحصر وليس من

بينها قيد اسم شخص بذاته فى السجلات التى تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات فهذا القيد لا يعدو أن يكون قرينه بسيطة على الملكية قابلة لاثبات العكس

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - وعلى مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى أسوان الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا اليهما من تركة مورثهم مبلغ ٤٠٨ جنيها وبأن تدفع المطعون ضدها الأولى اليها مبلغ ٢٧٢ جنيها وقال بياننا للدعوى أنهما يمتلكان أطيانا زراعية مساحتها ١٨ ٣ ألت اليهما ميراثا عن والدهما والذى كان قد اشتراها من مورث المطعون ضدهم بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ فضلا عن التقادم المكسب الطويل المدة الا أن المرحوم / مورث المطعون ضدهم استولى على ربيعها فى السنوات من عام ١٩٥٧ الى ١٩٦٢ ثم استولت عليه المطعون ضدها الاولى فى المدة من سنة ١٩٦٣ حتى ١٩٦٩ .

وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣ حكمت المحكمة بنذب خبير لبيان مالك الاطيان محل النزاع وواضع اليد عليها وتقدير صافى الربع فى المدة المطالب بريعها . وبعد ان قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦ - بإلزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا الى الطاعنين من تركة مورثهم المرحوم / مبلغ ٢٥٨٣٥٧٣ ^{مليم جنيه} . وبإلزام المطعون ضدها الاولى بأن تدفع اليهما مبلغ ١٧١٣٧٢ ^{مليم جنيه} . استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ٣٥ لسنة ٤٩ ق " مأمورية اسوان " دفع الطاعنان بالجهالة على العقد المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف لإبطلانه وإبطلان إجراءات الخصومة بالنسبة للمطعون ضدهما

الآخرين وبتوجيه يمين عدم العلم الى الطاعنين وبعد ان حلفاها عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩ بالإحالة الى التحقيق لاثبات ونفى ان المرحوم / قد وقع بخطئه على ذلك العقد الا أن هذا الحكم لم ينفذ وأعيدت الدعوى للمرافعة حيث تنازل المطعون ضدهم عن التمسك بالعقد المطعون عليه . وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٥ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى لتحقيق التملك بالتقادم المكسب الطويل المدة وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها الثانية بسقوط الحق في الطعن وبعدم قبوله بالنسبة للمطعون ضدهما السادسة والسابع وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفيعين والطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن أن صحيفته لم تودع قلم الكتاب خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم المطعون وأنه لا يشفع للطاعنين في مجاوزة هذا الميعاد أنهما يقيمان بأسوان وأودعت صحيفه الطعن قم كتاب محكمة النقض إذ كان بإمكانهما أن يودعا الصحيفة قلم كتاب محكمة استئناف قنا " مأمورية أسوان " التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه - وعى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجوز للطاعنين طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين يقيمان بمدينة أسوان وكانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ٨٠٠ كم فإنه يتعين وقد اختار الطاعنان أن يودعا صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام عملاً بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٨٢/٢/٢٧ فإن الطعن يكون رفع في الميعاد القانوني .

وحيث أن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما السادسة والسابع أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٠ قضى بإلغاء الحكم المستأنف لإبطاله وإبطال إجراءات اختصاصهما وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه خلال الميعاد القانوني فلا يحق أن يوجه اليهما الطعن باعتبارهما خارجين عن الخصومة ولتعلق ذلك بالنظام العام .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المحكمة الاستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تملك عند القضاء بإبطال الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الإجراءات المترتب عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها وإنما على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٠ قد خلص الى أن ما لحق إجراءات مخاصمة المستأنفين (المطعون ضدهما) السادسة والسابع أمام محكمة أول درجة من بطلان لم يلحق صحيفة الدعوى وأن هذه المحكمة قد فصلت في موضوعها - ضدهما فإنه يتعين على محكمة الاستئناف بعد أن قضت بإبطال إجراءات الخصومة بالنسبة لهما أمام المحكمة الابتدائية وبإبطال الحكم الصادر فيها ضدهما والمبنى على تلك الإجراءات أن تمضى في نظر الدعوى وأن تفصل في موضوعها قبلهما . واذ قضى الحكم المطعون فيه لصالحهما برفض الدعوى فانهما يعتبران خصمين حقيقين ويكون اختصاصهما في الطعن صحيحا .

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعنان بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم المطعون فيه اعتد في قضائه بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ في حين أنه قد فقد حجيته بعد أن طعنا عليه بالجهالة وحلفا يمين عدم العلم وعجز المطعون ضدهم عن اثبات صحته .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لئن كان نفى الوارث علمه بأن الامضاء الموقع بها على الورقة العرفية المحاج بها هي لمورثه وحلفه يمين عدم العلم يترتب عليه عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاثبات توقف قوة هذه الورقة في الاثبات مؤقتاً ويتعين على الخصم الذى يحتج بها أن يقيم الدليل على صحتها إلا أن مناط ذلك أن يظل متمسكاً بها ولا يتنازل عنها وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم نزلوا في مذكرتهم الختامية عن التمسك بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/٩/٢٦ المطعون عليه بعدم العلم وركنوا في اثبات ملكيتهم لأطيان النزاع الى التقادم المكسب الطويل المدة . فإن الحكم المطعون فيه قد اطرح ذلك العقد وعول في قضائه على ما خلص اليه خبراء الدعوى من أن أطيان النزاع غير مملوكة للطاعنين وليس لهم حق انتفاع عليها ومن ثم فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع ومخالفة الثابت فى الاوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم ذهب استنادا الى تقارير الخبراء الى أن أطيان النزاع قد تملكها ورثة واخوته و مورثه مورث المطعون ضدهم ومن بعدهم ورثتهم بالتقادم المكسب الطويل المدة قبل حصول المنازعة واستلام الطاعنين القدر المتنازع عليه فى حين خلصت تلك التقارير الى أن أطيان النزاع مكلفة باسم جد الطاعنين وأنها الوارثان الوحيدان له من بعد وفاة ابيهما وأن المطعون ضدهما ومن قبلهم مورثهم لم يضعوا اليد على تلك الاطيان الا فى عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٦ وأن وضع يدهم كان عارضا حيث كانوا وكلاء عن الملاك ولم يبين الحكم المطعون فيه المصدر الذى استقى منه توافر شرائط التملك بالتقادم المكسب الطويل المدة للمطعون ضدهم .

وحيث إن النعى بهذين السببين مردود ذلك أنه لما كان تقدير أعمال أهل الخبرة من سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تأخذ بتقرير الخبير كله كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على اساس ما تطمئن إليه وكانت أسباب

كسب الملكية قد حددها القانون على سبيل الحصر وليس من بينها قيد اسم شخص بذاته في السجلات التي تعدها الدولة لجباية الضرائب على العقارات فهذا القيد لا يعدو أن يكون قرينه بسيطة على الملكية قابلة لاثبات العكس وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما ثبت له من تقارير الخبراء من أن أطيان النزاع وإن كانت فعلا مكلفة باسم مورث الطاعنين إلا أن ورثة وأخوته وضمنهم مورثه المطعون ضدهم قد تملكوها بالتقادم المكسب الطويل المدة وأن المطعون ضدها الأولى ومن قبلها مورثها كان يقومان بسداد قيمة ربع القدر المملوك لـ لورثته المقيمين بالسودان ، وأن الطاعنين لم يملكا أطيان النزاع وليس لهما حق انتفاع عليها وأنهما لم يقدم ما يخول لهما اقتضاء قيمة ريعها في مدة المطالبة نيابة عن الملاك - وهي أسباب سائغة لها مأخذها من الأوراق ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : سعيد احمد صقر ، ولیم رزق بدوی نائبی رئیس المحكمة ، محمد لطفى السيد ، وطه الشريف .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ القضائية

١- دعوى " التدخل فيها " . استئناف . نقض .

الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى الا اذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .

٢ - دعوى " الصفة فى الدعوى " " التمثيل القانونى " . نيابة " النيابة القانونية " . جمعيات . حكم " تسبيبه " .

مجلس ادارة الجمعية هو الاصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م٦٤ من قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الاصيل من مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من اعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .

١ - لئن كان قبول تدخل الطاعن الثانى فى الاستئناف منضمما الى الطاعن الاول يجعل منه خصما فى الدعوى المطعون فى حكمها إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى واقتصر قضاؤه على عدم قبولها لانتفاء صفة الطاعن الاول فى رفعها ابتداء وهو ما انصرفت اليه اسباب الطعن فإنه لايقبل من الطاعن الثانى الطعن فى هذا الحكم .

٢ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى

الصادر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن " ويمثل مجلس الإدارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيسه " يدل على أن مجلس إدارة الجمعية الخاضعة لأحكام هذا القانون هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء وإن مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق إنما يكون بوصفه نائبا قانونا عن مجلس الإدارة إلا أن هذه النيابة ليس في نصوص ذلك القانون ما يجعلها تحول بين الأصل وبين مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أي من أعضائه لما كان ذلك وكان الثابت من مونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم خلال الأجل المحدد له أثناء فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة ضمنها دفاعه وارفق بها سند وكالته لمحاميه ، وكان دفاع الطاعن الوارد في هذه المذكرة قد قام في شق منه على أن رفعه للدعوى نيابة عن الجمعية تم بناء على تفويض صادر إليه من مجلس إدارتها واثبت في سند الوكالة المشار إليه ، وكان الثابت من محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية المثبت في ذلك التوكيل أنه قرر بالاجماع تفويض الطاعن بوصفه نائبا لرئيس المجلس في توكيل المحامي لرفع القضايا ضد الغير لصالح الجمعية وأعضائها بما لازمه انصراف هذا التفويض الى تمثيل الطاعن للجمعية أمام القضاء في هذا النوع من القضايا ومن ثم فهو يخوله الحق في رفع الدعوى المطعون في حكمها نيابة عن الجمعية ، واذ التفت الحكم المطعون فيه عن بحث ذلك الدفاع الجوهرى وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن رئيس مجلس إدارة الجمعية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٤٦ من القانون سالف الذكر فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب الذى جره الى الخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن الاول بصفته نائبا لرئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية للبناء والاسكان لأعضاء هيئة تدريس جامعة الأزهر أقام الدعوى رقم ٧٩٩٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على الهيئة المطعون ضدها طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الحاصل فى ١٩٧٧/٨/٢٩ المتضمن بيع الاخيرة الى الجمعية المذكورة قطعة الارض المبيته مساحتها وحدودها بصحيفة الدعوى بثمن قدره مائة الف جنيه والتسليم . حكمت المحكمة بإجابة الطاعن الاول الى طلباته . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٣٥ سنة ٩٨ قضائية القاهرة ، وتدخل الطاعن الثانى بصفته رئيس مجلى إدارة الجمعية المشار اليها منضمنا الى الطاعن الاول ، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ قضت المحكمة بقبول هذا التدخل وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن بالنسبة للطاعن الاول وعدم جوازه بالنسبة للطاعن الثانى ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . وحيث إن مبنى رأى النيابة أن الطاعن الثانى لم يقض عليه بشئ مما اقيم الطعن من أجله فلا يجوز له الطعن فى الحكم .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لئن كان قبول تدخل الطاعن الثانى فى الاستئناف منضمنا الى الطاعن الاول يجعل منه خصما فى الدعوى المطعون فى حكمها الا انه لما كان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى موضوع الدعوى واقتصر قضاؤه على عدم قبولها لانتفاء صفة الطاعن الاول فى رفعها ابتداء وهو ما انصرفت اليه اسباب الطعن فإنه لايقبل من الطاعن الثانى الطعن فى هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الاول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك فى دفاعه امام محكمة الاستئناف بأن رفعه للدعوى كان بناء

على تفويض صادر اليه من مجلس إدارة الجمعية يخوله الحق في رفعها وأثبت في توكيل المحامي المقدم الى المحكمة . الا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع الجوهرى وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن رئيس مجلس إدارة الجمعية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٤٦ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن " يمثل مجلس الادارة الجمعية لدى الغير وامام القضاء وينوب عنه فى ذلك رئيسه " يدل على أن مجلس ادارة الجمعية الخاضعة لأحكام هذا القانون هو الأصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء وإن مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق إنما يكون بوصفه نائبا قانونيا عن مجلس الإدارة الا ان هذه النيابة ليس فى نصوص ذلك القانون ما يجعلها تحول بين الأصل وبين مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أى من أعضائه . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم خلال الاجل المحدد له اثناء فترة حجز الدعوى للحكم بمذكرة ضمنها دفاعه وارفق بها سند وكالته لمحاميه ، وكان دفاع الطاعن الوارد فى هذه المذكرة قد قام فى شق منه على أن رفعه للدعوى نيابة عن الجمعية تم بناء على تفويض صادر اليه من مجلس ادارتها وأثبت فى سند الوكالة المشار اليه ، وكان الثابت من محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية المثبت فى ذلك التوكيل انه قرر بالاجماع تفويض الطاعن بوصفه نائبا لرئيس المجلس فى توكيل المحامى لرفع القضايا ضد الغير لصالح الجمعية وأعضائها بما لازمه انصراف هذا التفويض الى تمثيل الطاعن للجمعية امام القضاء فى هذا النوع من القضايا ومن ثم فهو يخوله الحق فى رفع الدعوى المطعون فى حكمها نيابة عن الجمعية، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن بحث ذلك الدفاع الجوهرى وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن رئيس مجلس إدارة الجمعية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٤٦ من القانون سالف الذكر فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب الذى جره الى الخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

=====

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
محمد راسم ، مدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، د. رفعت عبد المجيد و السيد السنباطى .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ القضائية

بيع " تعيين المبيع " التزام . عقد .

محل الالتزام . تضمينه نقل حق عينى على شئ . وجوب أن يكون الشئ معيناً أو قابلاً
للتعيين . مادتان ١/١٣٣ ، ١/٤١٩ مدنى . تعيين ذاتيه المبيع جواز استخلاصه من النية
المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذهما له .

النص فى المادة ١/١٣٣ من القانون المدنى على أنه " اذا لم يكن محل
الالتزام معيناً بذاته وجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلاً " .
وفى المادة ١/٤١٩ منه على أنه " يجب أن يكون المشتري عالماً بالبيع علماً كافياً ،
ويعتبر العلم كافياً اذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بياناً
يمكن من تعرفه " يدل على أنه اذا كان محل الالتزام نقل حق عينى على شئ وجب
ان يكون هذا الشئ معيناً أو قابلاً للتعيين ، فاذا وقع العقد على شئ معين بالذات
وجب ان تكون ذاتيه الشئ معروفة لطرفيه سواء بوصفه فى العقد وصفا مانعاً من
الجهالة الفاحشة أو بإمكان استخلاص العناصر الناقصة لتعيين المبيع من النية
المشتركة " للمتعاقدين وقت إبرام العقد ومن الكيفية التى تم بها تنفيذهما له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن و أقاما الدعوى رقم ١٧٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنصورة على المطعون ضده الثانى و للحكم بصحة ونفذ عقدى البيع المؤرخين ١٨/٧/١٩٧١ و ٦/٨/١٩٧٢ ، أولهما ببيع المطعون ضده الثانى لهما بمصادقة المدعى عليه الآخر أطيانا ^{ط ف} زراعية مساحتها ٦ ١ نظير ثمن قدره ألف وخمسمائة جنيه ، وثانيهما ببيعه للطاعن أطيانا زراعية مساحتها ^ط ٦ نظير ثمن قدره ثلاثمائة جنيه ، واذ دفع المطعون ضده الثانى بأن ما تضمنه العقد الأخير ليس الا مجرد وعد بالبيع ، فقد حكمت المحكمة فى ١٤/١٢/١٩٧٨ بصحة ونفاذ عقد البيع الأول المؤرخ ١٨/٧/١٩٧١ ، وقبل الفصل فى باقى الطلبات بنذب خبير المعاينة الأطيان موضوع العقد المؤرخ ٦/٨/١٩٧٢ لبيان حدودها ومساحتها وواضع اليد عليها وسببه ، وبعد أن قد الخبير تقريره طلبت المطعون ضدها الأولى قبول تدخلها فى الدعوى منضمه الى المطعون ضده الثانى فى طلب رفضها على سند من أنه باع لها ذات الأطيان ضمن عقد بيع مسجل فى ٤/٢/١٩٧٦ . حكمت المحكمة فى ١٣/٣/١٩٨٠ بقبول تدخلها وبإعادة المأمورية الى الخبير لتحقيق دفاعها ، وبعد أن أودع تقريره دفع الطاعن بصورية عقد البيع المسجل المشار اليه ، فأحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن صورية هذا العقد صورية مطلقة ، وبعد أن سمعت أقوال شاهدى الطاعن حكمت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨١ فى موضوع التدخل برفضه وبصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٦/٨/١٩٧٢ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى للطاعن مساحة ^ط ٦ أطيانا زراعية موضحة الحدود والمعالم بتقرير الخبير لقاء ثمن قدره ثلاثمائة جنيه . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم عن نفسها وبصفتها نائبة عن ابنها القاصر بالاستئناف رقم ٤٦٥ لسنة ٣٣ق المنصورة . وبتاريخ ٣/٣/١٩٨٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى

برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الاقرار المؤرخ ١٩٨٢/٨/٦ لا يتوافر فيه أركان البيع لخلوه من تعيين المحل تعيينا دقيقا وبيان رقم القطعة والحوض الذى تقع فيه الاطيان ، فى حين ان هذا الاقرار تضمن مساحة المبيع وثمانه وهو يعلم به موقعا وحدودا وتم تسليمه له بالفعل وأصبح فى حيازته من تاريخ مشتراه طبقا لما أثبته الخبير فى تقريره ، مما يكشف فى وضوح تام عن النية المشتركة للمتعاقدين فى شأن تحديد المبيع ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا لنظر ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك النص فى المادة ١/١٣٣ من القانون المدنى على أنه " اذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته وجب أن يكون معينا بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلا " وفى المادة ١/٤١٩ منه على أنه " يجب أن يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا ، ويعتبر العلم كافيا اذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بيانا يمكن من تعرفه " يدل على أنه اذا كان محل الالتزام نقل حق عينى على شئ وجب ان يكون هذا الشئ معينا أو قابلا للتعيين ، فاذا وقع العقد على شئ معين بالذات وجب ان تكون ذاتيه الشئ معروفة لطرفيه سواء بوصفه فى العقد وصفا مانعا من الجهالة الفاحشة أو بإمكان استخلاص العناصر الناقصة لتعيين المبيع من النية المشتركة " للمتعاقدين وقت ابرام العقد ومن الكيفية التى تم بها تنفيذهما له ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الاقرار المؤرخ ١٩٧٢/٨/٦ الصادر من المطعون ضده الثانى باستلامه مبلغ ثلاثمائة جنيه من الطاعن قد تضمن أن هذا المبلغ يمثل " ثمن الربع فدان أى ستة قراريط المباعه له منها وذلك لحين كتابه العقد الابتدائى " موقعا عليه ، دون أن يبين فيه موقع تلك الاطيان وحدودها ، الا ان تقرير خبير الدعوى أثبت هذا البيان فى تقريره من واقع معاينته لها

.....

على الطبيعة بارشاد شيخ الناحية ودلال المساحة ، وانها وفقا لأقوالهما أمامه وأقوال أصحاب الزراعات المجاورة لها كانت فى وضع يد المطعون ضده الثانى (البائع) الى أن وضع الطاعن (المشتري) اليد عليها منذ تاريخ ذلك الاقرار ، مما مفاده أنهما كانا وقت التعاقد على علم تام بموقعها وحدودها طبقا للبيان الوارد فى تقرير الخبير ، وتلاقت ارادتهما على تعيين المحل على هذا النحو ، واذ لم يدع المطعون ضده الثانى امام محكمة الموضوع أن نيتهما المشتركة قد انصرفت الى أطيان أخرى سواها وانما اقتصرت منازعته على أن الاقرار المذكور ان هو الا مجرد وعد بالبيع وكان العقد قد نفذ بقيام البائع بتسليم الاطيان الى المشتري بما ينفى الجهالة عن تحديدها ، فان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض الدعوى بصحة ونفاذ ذلك الاقرار باعتباره بيعا على قوله " لما كان ذلك وكان الايصال سالف الذكر (الاقرار المؤرخ ١٩٧٢/٨/٦) قد خلا من بيان المحل للعقار المبيع والحدود والموقع وبالتالي لا تتوافر له أركان عقد البيع " ومن ثم يعتبر باطلا طبقا للمادة ١٢٣ من القانون المدنى فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .



جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن و محمد
هانى أبو منصور .

(١٢١)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ القضائية « أحوال شخصية »

(١ ، ٢) أحوال شخصية " نسب " إثبات .

- ١ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى
زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .
- ٢ - ثبوت النسب المستند الى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتا لا
نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالاقرار أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة
معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .

١ - من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الاسلامية - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن النسب يثبت " بالفراش الصحيح " وهو الزواج الصحيح وملك
اليمن وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، كما أن المقرر فى
الفقه الحنفى أن الزواج الذى لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه آثار
الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .

٢ - القاعدة فى اثبات النسب أنه اذا استند الى زواج صحيح أو فاسد فيجب
لثبوته أن يكون الزواج ثابتا لا نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالاقرار أو
البينة الشرعية وهى على من ادعى بل ان البينة فى هذا المجال أقوى من مجرد
الدعوى أو الاقرار ولا يشترط لقبولها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد
وانما يكفى أن تدل على توافر الزواج أو الفراش بمعناه الشرعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة ويعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٣١ لسنة ١٩٨٢ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة
ضد المطعون عليها بطلب الحكم بنفى نسب الولد .. منه وقال بيانا لدعواه انه فى
١٩٨٢/٤/٢٨ تزوج المطعون عليها ثم طلقها فى ١٩٨٢/٥/٢٩ واذ اتت بالولد ... فى
١٩٨٢/٧/١٠ بعد اقل من ثلاثة شهور من تاريخ الزواج وادعت نسبه اليه رغم أنه ليس
ابنه فقد أقام الدعوى وفى ١٩٨٣/٣/٢٦ حكمت المحكمة بنفى نسب الولد .. من الطاعن .
استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦ لسنة ١٠٠ ق القاهرة . أحالت
محكمة الاستئناف الدعوى الى التحقيق وسمعت شهود الطرفين وفى ١٩٨٥/٥/٩ حكمت
بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه
المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على اربعة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه
الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تزوج المطعون
عليها فى ١٩٨٢/٤/٢٨ وطلقها فى ١٩٨٢/٥/٢٩ فأتت بالولد فى ١٩٨٢/٧/١٠ بعد أقل
من ثلاثة شهور من تاريخ الزواج وقد أقرت بمحضر الشرطة وأمام النيابة فى قضية
الجنحة التى اتهم فيها بهتك عرضها أنه كان يتصل بها جنسيا حتى حملت منه بما يفيد
أنه لم ينعقد بينهما أى زواج صحيح أو فاسد قبل الزواج الموثق الذى عقد بعد تقديم
الشكوى ضده كما وأنها لم تذكر فى دفاعها أمام محكمة أول درجة أن الولد كان ثمرة
علاقة زوجية بينهما ولم يقم بالاوراق دليل على اقراره بنسب هذا الولد ولما كان الادعاء
بسبق زواجهما عرقيا غير محرر قد أبداه وكيل المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف

على سبيل الدفاع وهو دفاع يتناقض مع أقوال شاهدها من أن الزواج العرفي كان مكتوباً ويكذبه أن المطعون عليها لم تذكر عند مناقشتها أمام محكمة الاستئناف سوى أنه كان قد وعدّها بالزواج وهو ما تنتفى معه البينة الشرعية على ثبوت نسب الولد اليه فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدعوى بنفى نسبه منه على أن ثمة زواج عرفي انعقد خفية بينه وبين المطعون عليها قبل الزواج الموثق وأنه اتخذ منها فراشا لهذا الزواج السابق فأتت بالولد لأكثر من ستة أشهر من هذا الفراش بما يجعل نسبه منه ثابتاً وعول الحكم في ذلك على ما ادعاه من اقراره بهذا النسب وعلى أقوال شاهدهي المطعون عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى مربوط ذلك أنه من الاصول المقررة في فقه الشريعة الاسلامية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب يثبت " بالفراش الصحيح " وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، كما أن المقرر في الفقه الحنفي أن الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقي . ولما كانت القاعدة في اثبات النسب أنه إذا استند الى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوته أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالاقرار أو بالبينة الشرعية وهي على من ادعى بل ان البينة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الاقرار ولا يشترط لقبولها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد وإنما يكفي أن تدل على توافر الزواج أو الفراش بمعناه الشرعي ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بنفى نسب الولد منه قد أورد في أسبابه قوله " ان شهود المستأنفة (المطعون عليها) قد اتفقت أقوالهم على حصول العقد العرفي قبل الحمل وقبل العقد الموثق بوثيقة الزواج المقدم من الطرفين والمحكمة تطمئن الى أقوال هذين الشاهدين في الوقت الذي ترى ترجيحها على شهادة شاهدي المستأنف عليه (الطاعن) أنه متى تم هذا الزواج على النحو السالف بيانه كان هذا العقد منجزاً وترتبت عليه أحكامه في الحال وأنه إذا اختلف شرط من شروط صحة هذا الزواج كان الزواج فاسداً وإذا دخل الزوج دخولا حقيقيا بمن تزوجها فاسداً فإنه تترتب على

هذا الدخول كما استقر عليه الفقه والقضاء هو ثبوت نسب الولد الذي تحمل به والدته من الدخول في هذا الزواج الفاسد وعلى هدى ما تقدم بيانه يتبين أن الفراش في هذه الدعوى ثابت بالدخول الحقيقي قبل الفراش بالعقد الرسمي وأن الحمل كان قبل العقد الرسمي بما يقرب من سبعة شهور وبما أن الولد مولود بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ فيكون حينئذ قد ولد لهما بعد ستة أشهر على الفراش الثابت بالدخول الحقيقي الأمر الذي يتعين معه اجابته المستأنفة (المطعون عليها) إلى ما طلبته " وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقام قضاءه على سند من بينه صحيحة شرعا مستمدة من أقوال شاهدي المطعون عليها ، وكانت المحكمة بما لها من سلطة موضوعية في تقدير أقوال الشهود والترجيح بين البيانات قد اطمأنت إلى هذه البينة واتخذت منها دعامة لقضائها واستخلصت منها بأسباب سائغة انعقاد زواج عرفي سابق على الزواج الموثق وأن المطعون عليها أتت بالولد لأكثر من ستة أشهر على فراش هذا الزواج الأول وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لحمل قضاء الحكم برفض دعوى الطاعن فان النعى عليه فيما استطرد إليه بشأن الاقرار بالنسب - وأيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ولا يعيبه بعد ذلك أنه لم يتعقب كل قول أو حجة للطاعن على حده مادام أن قيام الحقيقة التي اقتصع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمني المسقط لكل قول أو حجة تخالفها ويكون النعى عليه بأسباب الطعن على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد
هانى محمد مصطفى .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ القضائية

أحوال شخصية " الطعن فى الحكم : المعارضة " .
الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة .
الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت
عقب الانتكار . غياب الزوجة طوال جلسات نظر الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر
حضوريا فى حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابيه مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة
ذلك .

لما كان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، قد ألغى
بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨
لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه المواد الخاصة بالاحكام الغيابية
والمعارضة فيها ونص فى المادة الخامسة على أن تتبع أحكام قانون المرافعات فى
الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الاحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة
فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها " فقد دل على أنه أراد أن
تبقى الاحكام الغيابية الصادرة فى تلك المسائل محكمة بذات القواعد التى كانت
تحكمها قبل الغاء المحاكم المذكورة وأن تظل اللائحة الشرعية هى الاصل الاصيل
الذى يجب التزامه والرجوع اليه فى التعرف على أحوال المعارضة وضوابطها ،

وكان النص في المادة ٢٨٦ من اللائحة على أنه " اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار واثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه فى غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا فى مواجهة الخصوم وكذلك اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار " مفاده أن الحكم لا يعتبر حضوريا الا اذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت عقب الانكار أى اذا كان غياب المدعى عليه انما جاء بعد قيام الدليل فى وجهه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنة قد غابت طوال جلسات نظر الاستئناف بما مفاده أن أدلة الدعوى لم تقم فى مواجهتها فان الحكم الاستئنافى الصادر غيابيا فى ١٩٨٤/٦/٧ لا يعتبر حكما حضوريا ، ولايغير من هذا النظر وجود مذكرات كتابيه مقدمة من الطاعنة تتضمن دفاعها وردها على أدلة الدعوى ذلك أن الموافقة الشفهية - طبقا لللائحة - هى الاصل وليست المذكرات الكتابية سوى وسيلة لضبطها وبيان أوجه الدفاع بما يسهل الرجوع اليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يستلزم هذا النظر وقضى بعدم قبول المعارضة فى الحكم الاستئنافى السالف الذكر على سند من أن الطاعنة قدمت مذكرة بدفاعها فيعتبر الحكم فى حقها حضوريا طبقا لنص المادة ٢٨٦ ولا يقبل المعارضة فيه اعمالا للمادة ٢٩٠ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية أمام محكمة دمياط الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بعدم الاعتداد باعلانه لها فى ١٩٨٣/٣/٣ بالدخول فى طاعته واحتياطيا برفض دعوته لها بذلك وقالت بيانا

لادعواها انها زوجته بصحيح العقد واذ دعاها بموجب ذلك الاعلان للدخول فى طاعته فى مسكن مشغول بسكنى الغير وقد دأب على الاساءة اليها بالقول والفعل وأصبح غير أمين عليها فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد ان سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٤/٢/٢٥ برفض الاعلان الموجه من المطعون عليه للطاعته المؤرخ ١٩٨٣/٣ بدعوتها للعودة الى منزل الزوجية واعتباره كأن لم يكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ١٩٨٤ ق أحوال شخصية المنصوره (مأمورية دمياط) وبتاريخ ١٩٨/٦/٧ قضت محكمة الاستئناف غيابيا بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى ، عارضت الطاعنة فى هذا الحكم وفى ١٩٨٤/١٢/٤ حكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه أن الطاعنة أودعت تقرير الطعن قلم كتاب محكمة النقض فى ١٩٨٥/٢/٤ فيكون الطعن قد رفع بعد الميعاد المقرر . وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت بالاوراق أن الحكم المطعون فيه فى ١٩٨٤/١٢/٤ وأن الطاعنة أودعت تقرير الطعن قلم كتاب محكمة النقض فى ١٩٨٥/١/٢٩ فان الطعن يكون قد رفع فى الميعاد المقرر ويكون الدفع على غير اساس متعيينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بعدم قبول المعارضة فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الاستئناف فى ١٩٨٤/٦/٧ على أساس أن وكيلها قد أودع مذكرات بدفاعها فى الاستئناف فيكون الحكم فى حقيقته حضوريا اعتباريا فى حين أن ايداع المذكرات بالدفاع لا يعد حضوريا مما عنته لائحة ترتيب

المحاكم الشرعية واذ كانت لم تحضر بنفسها أو بوكيل عنها الجلسات التي نظر فيها الاستئناف فان الحكم الصادر فيه يكون غيابيا وقابلا للمعارضة ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمالية ، قد ألغى بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه المواد الخاصة بالاحكام الغيابية والمعارضة فيها ونص في المادة الخامسة على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقوف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها " فقد دل على أنه أراد أن تبقى الاحكام الغيابية الصادرة في تلك المسائل محكومة بذات القواعد التي كانت تحكمها قبل الغاء المحاكم المذكورة وأن تظل اللائحة الشرعية هي الاصل الاصيل الذي يجب التزامه والرجوع اليه في التعرف على أحوال المعارضة وضوابطها وكان النص في المادة ٢٨٦ من اللائحة على أنه " اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار واثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا في مواجهة الخصوم وكذلك اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار " مفاده أن الحكم لا يعتبر حضوريا الا اذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت عقب الانكار أي اذا كان غياب المدعى عليه انما جاء بعد قيام الدليل في وجهه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنة قد غابت طوال جلسات نظر الاستئناف بما عفاه أن أدلة الدعوى لم تقم في مواجهتها فان الحكم الاستئنافي الصادر غيابيا في ١٩٨٤/٦/٧ لا يعتبر حكما حضوريا ، ولا يغير من هذا النظر وجود مذكرات كتابيه مقدمة من الطاعنة تتضمن دفاعها وردها على أدلة الدعوى ذلك أن الموافقة الشفهية - طبقا لللائحة - هي الاصل وليست المذكرات الكتابية سوى وسيلة لضبطها وبيان أوجه الدفاع بما يسهل الرجوع اليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه لم يستلزم هذا النظر

وقضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الاستئنائي السالف الذكر على سند من أن الطاعة قدمت مذكرة بدفاعها فيعتبر الحكم في حقها حضوريا طبقا لنص المادة ٢٨٦ ولا يقبل المعارضة فيه اعمالا للمادة ٢٩٠ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

=====

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن و محمد
هانى محمد مصطفى .

(١٢٣)

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ القضائية

(١) احوال شخصية " المسائل الخاصة بغير المسلمين " . قانون
"القانون الواجب التطبيق" .

الاحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى
الطائفة والملة . هى الاحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الاجراءات
الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ما هيته . من
قواعد الاختصاص والاجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانه
أطرافها .

(٢) نقض " أسباب الطعن : السبب المفترق للدليل " .

عدم تقديم الطاعة صورة رسمية من الحكم الذى تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل
فى النزاع خلافا له . النعى بهذا السبب . نعى عار عن الدليل .

(٣) محكمة الموضوع " مسائل الاثبات " .

تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن منها واستخلاص ما تقتنع به . من
سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على اسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التى انتهى
اليها .

١ - مفاد الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء
المحاكم الشرعية والمالية أن الاحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الاحكام
الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . ولكن ما ورد فى المادة ٦ مكرر

ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار اليها في خصوص ما يتبع في دعوة الزوج زوجته للدخول في طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية انما هي من قواعد الاختصاص ومسائل الاجراءات فانها تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

٢ - اذ كان الثابت من الاوراق أن الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من الحكم رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ جزئى الاسكندرية والذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافا له فان النعى بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وجد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية الاسكندرية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بعدم الاعتراد باعلانه لها فى ١٩٨١/١٢/٥ بدعوتها الى طاعته فى المسكن المبين فيه واعتباره كأن لم يكن . وقالت بيانا لدعواها أنهما تزوجا طبقا لشريعة الاقباط الارثوذكس واذ دعاها بموجب ذلك الاعلان الى طاعته فى مسكن وهمى ودأب على الاعتداء عليها وعلى أموالها وامتنع عن الانفاق عليها فقد أقامت الدعوى . وفى ١٩٨٢/١/٢٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ ملى الاسكندرية وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون

فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول ان دعوتها للدخول في طاعة المطعون عليه واعتراضها على ذلك امام المحكمة إنما هي أحكام المادة ٦ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - واذ كان هذا القانون يحكم مسائل الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين مختلفي الطائفة والملة فانه لا يجوز تطبيق النص المذكور على المنازعة بينها وبين المطعون عليه لانهما قبطيان ارثوذكسيان متحدثي الطائفة والملة . واذ طبق الحكم المطعون فيه هذا النص رغم ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية أن الأحكام التي يتعين على المحاكم تطبيقها هي الأحكام الموضوعية في الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق ، ولكن ما ورد في المادة ٦ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليها في خصوص ما يتبع في دعوى الزوج زوجته للدخول في طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هي من قواعد الاختصاص ومسائل الاجراءات فانه تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن طبق ما ورد في مجموعة الاقباط الارثوذكس شريعة طرفي الطعن من أحكام موضوعية عن الطاعة واعتد باجراءات دعوة المطعون عليه للطاعة بالدخول في طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقا لما ورد في النص المشار اليه فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث ان الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت لمحكمة الموضوع صورة رسمية من الحكم رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ جزئي الاسكندرية ثابت فيه ان المحكمة حكمت لها بفرض نفقة على المطعون عليه بعد أن تحققت من عدم نشوذهما ، وتظل حجية هذا الحكم قائمة بينهما لانه لم تطرأ وقائع جديدة ولم تتغير مراكزهما منذ صدوره فاذا قضى الحكم المطعون فيه برفض اعتراضها على اعلانها بالدخول في الطاعة فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لصدوره على خلاف ذلك الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاوراق أن الطاعة لم تقدم صورة رسمية من

الحكم رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ جزئى الاسكندرية والذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافا له فان النعى بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاوراق أن الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من الحكم رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ جزئى الاسكندرية والذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل فى النزاع خلافا له فان النعى بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول انها قدمت لمحكمة الموضوع صورة رسمية من حكم صادر فى خصومة مدنية بينها وبين المطعون عليه ثابت منه عدم أمانته على اموالها لتصرفه بالبيع فى عقار تملكه غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن دلالة هذا المستند ولم يرد عليه الرد الكافى مما يشويه بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائفة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض اعتراض الطاعنة على اعلان دعوتها للطاعنة على أنها عجزت عن اثبات أن المطعون عليه لم يعد لها المسكن الشرعى أو انه غير أمين عليها وان ما تضمنته صورة الحكم المدنى المقدمة منها من وجود نزاع بينهما بشأن عقار لا يغير من أنها لم تثبت ما ادعته من عدم امانة المطعون عليه وكان هذا من الحكم استخلاصا موضوعيا سائفا مما له أصله الثابت فى الاوراق ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها ويكفى لحمل قضائه فان النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى مما لا يجوز إثارته امام امام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن و محمد
هانى محمد مصطفى .

(١٢٤)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١ - ٣) أحوال شخصية " نسب " إثبات " الاقرار " .

١ - النسب . ثبوته بالاقرار سواء كان صدقا أو كذبا .

٢ - الاقرار الصادر أمام القضاء فى دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل عنها الاقرار .
ماهيته . اقرار قضائى يجب على القاضى أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الاقرار الصادر فى
دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الاقرار . اقرار غير قضائى يخضع لتقدير القاضى .
٣ - اقرار المحامى عن موكله . غير جائز الا اذا كان مفوضا فيه .
مباشرة للاقرار فى حضور موكله بون اعتراض منه . مؤداه . اعتبار الاقرار صادرا من
الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك . م ٧٩ مرافعات .

١ - المقرر شرعا أن النسب يثبت بالاقرار وأن من أقر لجهول النسب أنه ولده
ولم يصرح فى اقراره بأنه ابنه من الزنا . فهو معترف ببنة هذا الولد بنوة
حقيقية وأنه خلق من مائه ، سواء أكان صادقا فى الواقع أم كاذبا فيثبت لهذا
الولد شرعا جميع أحكام البنوة .

٢ - الاقرار اذا صدر أمام القضاء فى دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل
عنها الاقرار هو اقرار قضائى حجة على المقر ويتعين على القاضى أن يأخذ به
ويحكم بمقتضاه ، أما الاقرار الذى صدر فى دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع

الاقرار فلا يعتبر اقرارا قضائيا ويخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته ، كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا .

٣ - الاقرار وأن كان لا يجوز للمحامى مباشرته الا اذا كان مفوضا فيه غير أنه اذا كان الخصم حاضرا بشخصه وبأشر محاميه الاقرار دون اعتراض منه أعتبر الاقرار صادر من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك اذ أن حضور الموكل بالجلسة وعدم اعتراضه على الاقرار الذي يسنده اليه الوكيل فى حضوره يعتبر اقرارا من الموكل بهذا التصرف وذلك طبقا لصريح نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

. وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية شبين الكوم ضد المطعون عليها للحكم بنفى نسب الصغير منه وقال بيانا لدعواه انه بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ تزوج بالمطعون عليها بصحيح العقد الشرعى وعند دخوله بها وجدها ثيبا وحاملا فطلقها فى ١٩٨١/١٢/١١ وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٢ وضعت حملها الصغير ... ونسب اليه فقد أقام الدعوى . احوالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٤/٢/٢٥ بنفى نسب الصغير ... من الطاعن . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ١٧ ق طنطا - مأمورية شبين الكوم - وفى ١٩٨٥/٣/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإرضى الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى

بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم أقام قضاءه برفض دعواه بنفى نسب الصغير.... اليه على سند من أنه أقر بهذا النسب فى قضية اتهامه بهتك عرض المطعون عليها فى الجنحة رقم ١٣٧٦٠ لسنة ١٩٨٠ قويسنا فى حين ان هذا الاقرار لم يصدر منه وإنما صدر من محاميه وبدون توكيل خاص به وفى مجال الدفاع عنه فى تلك القضية واضاف فيه ان آخرين غيره قاموا بجماع المطعون عليها وان الثابت بأقوالها وأقواله فى التحقيقات ان العلاقة بينهما قبل زواجهما لم تكن شرعية مما يعنى ان الصغير كان ثمة زنا لا يثبت به نسبه للزانى واذا اعتد الحكم بذلك الاقرار رغم عدم قيامه شرعا فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن المقرر شرعا ان النسب يثبت بالاقرار وان من أقر لجهول النسب انه ولده ولم يصرح فى اقراره بانه ابنه من الزنا فهو معترف بينوة هذا الولد بنوة حقيقية وأنه خلق من مائه ، سواء أكان صادقا فى الواقع أم كاذبا فيثبت لهذا الولد شرعا جميع أحكام البنوة وان الاقرار اذا صدر أمام القضاء فى دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل عنها الاقرار هو اقرار قضائى حجة على المقر ويتعين على القاضى أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه ، أما الاقرار الذى صدر فى دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الاقرار فلا يعتبر اقرارا قضائيا ويخضع لتقدير القاضى الذى يجوز له تجزئته ، كما أن له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا ، كما ان الاقرار وان كان لا يجوز للمحامى مباشرته الا اذا كان مفوضا فيه غير أنه اذا كان الخصم حاضرا بشخصه وبأشر محاميه الاقرار دون اعتراض منه أعتبر الاقرار صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك اذ أن حضور الموكل بالجلسة وعدم اعتراضه على الاقرار الذى يسنده اليه الوكيل فى حضوره يعتبر اقرارا من الموكل بهذا التصرف وذلك طبقا لصريح نص المادة ٧٩ من

قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم ما تقدم وأقام قضاءه برفض دعوى بنفى نسب الصغير ... اليه على سند من اقرار محاميه بهذا النسب في حضوره دون اعتراض منه في القضية رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩٨٠ جنح واعتبار هذا الاقرار دليلا كاملا على ثبوته وذلك على قوله " أنه بالاطلاع على صورة محضر جلسة ١٩٨١/١/٢٠ في القضية رقم ١٣٧٦ لسنة ١٩٨٠ جنح قوسينا تبين انه جاء بهذا المحضر ان الحاضر مع المتهم " الطاعن أقر بثبوت نسب الصغير من والده المتهم كما تبين من الاطلاع على صورة الحكم في الجنحة المذكورة الصادر في ١٩٨١/١/٢٧ اعتراف المتهم (الطاعن) بارتكاب الواقعة وبثبوت نسب ولده له .

وحيث إن المقرر شرعا بأنه اذا أقر الرجل بان فلانا ابنه من كل الوجوه بشرط (١) ان يولد مثله لمثله (٢) ان يكون الولد مجهول النسب (٣) الا يذكر انه ولد ابن زنا لان الزنا لا يصلح سببا للنسب ، كما ان من المقرر شرعا ان النسب الذي يثبت بالاقرار لا يحتمل النفى ... وانه يحتاط في اثبات النسب ما لا يحتاط في غيره احياء للولد ... وحيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان الحاضر مع المتهم قرر بثبوت نسب الولد .. الى ابيه المستأنف عليه (الطاعن) وذلك بجلسة ١٩٨١/١/٢٠ كما جاء بالحكم الصادر في الجنحة سالفة الذكر بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧ اقرار المستأنف عليه في مجلس الدعوى بثبوت الولد ... له ... فاذا ما جاء المستأنف عليه وأقام دعوى نفى النسب المستأنف حكمها ... اى بعد الاقرار فانه يتعين الا يقبل منه هذا الانكار بعد الاقرار ولا يسمع خصوصا أنه لم يصرح بأن هذا ولده من الزنا ولم يطعن على الحكم ومحضر الجلسة سالف الذكر بطعن ما ..

وحيث إنه لذلك وطبقا للقواعد الفقهية القضائية يكون المستأنف عليه (الطاعن) قد أقر بثبوت الولد ... اليه وهو اقرار استوفى شرائطه لان الولد يولد مثله لمثل المستأنف عليه والصغير مجهول النسب ولم يصرح المستأنف عليه عند اقراره انه ولده من الزنا ... مما يكون اقراره مقبولا ويثبت به نسب الصغير اليه ولا عبرة بنفيه بعد الاقرار على النحو السابق ايضاحه ... وحيث انه بالبناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف قد

جانبه الصواب حيث لم يتعرض لمسألة الرد على الاقرار بالنسب من المستأنف عليه ...
ويتعين لذلك الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى " وهو من الحكم تطبيق صحيح
للقانون واستخلاص سائق مما له أصله الثابت بالاوراق ويكفى لحمل قضائه برفض
دعوى الطاعن ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير اساس .

=====

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ، مدحت المرافي نائبى رئيس المحكمة وجرجس اسحق ود/ رفعت عبد المجيد .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات " مبدأ الثبوت بالكتابة " .

مبدأ الثبوت بالكتابة . ما هيته .

(٢) دعوى " الدفاع فى الدعوى " . محكمة الموضوع .

عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره الى مقتضيات هذا
الدفاع .

(٣) اثبات " الاثبات بالبينه " . التزام " الوفاء بالالتزام "

الوفاء . تصرف قانونى . عدم جواز اثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته
تزيد على عشرين جنيها . العبرة فى الوفاء الجزئى بقيمة الالتزام الاصلى . م . ٦ . اثبات .

١ - مبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابه تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن
تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال .

٢ - المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره
لمقتضيات هذا الدفاع .

٣ - الوفاء باعتباره تصرفا قانونيا لا يجوز اثباته بغير الكتابه أو ما يقوم
مقامها اذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها طبقا لنص المادة ٦٠ من قانون
الاثبات ، مما تكون العبرة فيه بقيمة الالتزام الاصلى اذا كان الوفاء جزئيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٢٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شبين الكوم
ضد الطاعنين بطلب الحكم بالزام الأول مدينا والثانى ضامنا بان يدفعها لها مبلغ ستمائه
جنيه وبفسخ عقد الرهن المؤرخ ١٢/٩/١٩٧٤ . وقالت شرحا للدعوى أن الطاعن الأول
إقترض منها هذا المبلغ بضمانة الطاعن الثانى ورهن لها بموجب ذلك العقد أطيانا
زراعيه مساحتها ٢١ م^٢ موضحة بالصحيفه رهنا حيازيا ضمانا للوفاء بالمبلغ ملتزما
بسداده عند الطلب مع التصريح لها بالانتفاع بالعين المرهونه واذ تقاعس الطاعنان عن
الوفاء وحالا بينها وبين وضع يدها على العين ، فقد أقامت الدعوى . حكمت المحكمة
بالزام الطاعن الأول بضمانه الثانى بأن يؤدى للمطعون ضدها مبلغ ٦٠٠ جنيه وبفسخ
عقد الرهن المذكور . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٥ سنة ١٣ ق
مأمورية شبين الكوم . حكمت محكمة الاستئناف باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت
الطاعن الأول بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البينه أنه دفع للمطعون ضدها قيمة
الرهن المؤرخ ١٢/٩/١٩٧٤ ومقدار ما دفعه وتاريخ أدائه غير أن هذا الحكم لم ينفذ بعد
أن دفعت المطعون ضدها بعدم جواز الاثبات بالبينه . وفى ٢٠/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة
بقبول هذا الدفع وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن من الطاعن الثانى
وبرفض الطعن بالنسبة للطاعن الأول واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم سند وكالته
عن الطاعن الثانى حتى حجز الطعن للحكم فان الطعن بالنسبة للأخير يكون غير مقبول

لرفعه من غيرى ذى صفه .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه أبرم مع المطعون ضدها عقدا أودع لديها أتفق فيه على استلامها العين المرهونه استلاما حكما على أن يتولى هو زراعتها وتسليمها جزءا من محصولها تخضع قيمته من دين الرهن وهو ما أقرت به المطعون ضدها فى أقوالها بتحقيقات الشكوى رقم ٧٤٧ سنة ١٩٧٩ ادارى تلا مما يعد مبدءا ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود ، ورغم أنه قدم مذكره لمحكمة الاستئناف طلب فيها إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم صورته رسميه من أوراق تلك الشكوى الا أنها لم تستجب لطلبه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مبدءا الثبوت بالكتابة هو كل كتابه تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع صورة رسمية من الشكوى الادارى التى قال أنها تعد مبدءا ثبوت بالكتابة بالنسبة للاتفاق المشار إليه بسبب النعى أو أى كتابه صادرة من المطعون ضدها تجعل ذلك الاتفاق قريب الاحتمال ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت نظره لمقتضيات هذا الدفاع ، فانه لا على الحكم المطعون فيه اذ هو لم يعرض لدفاع الطاعن فى هذا الصدد وقد جاء مرسلا عن دليله ، ولا عليه كذلك ان هو لم يعرض لطلبه إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم دليل دفاعه لما هو مقرر من أن اجابه هذا الطلب أو برفضه من اطلاقات المحكمة فلا يعاب عليها عدم اجابته ما دام أن الفرصة كانت أمام الطالب لتقديم ما يشاء من أدله قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، لما كان ذلك فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه برغم أن دافعه تسليمه المطعون ضدها جزءا من المحصول الناتج من زراعه العين المرهونه هى واقعه ماديه وليست تصرفا قانونيا مما

يُجوز له اثباتها بكافة طرق الاثبات الا أن الحكم قضى بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم جواز الاثبات بالبينة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان دفاع الطاعن بتسليمه المطعون ضدها جزءا من المحصول خصما لقيمته من دين الرهن ينطوى على ادعاء بالوفاء بهذه القيمة ، وكان الوفاء باعتباره تصرفا قانونيا لا يجوز اثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها اذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها طبقا لنص المادة ٦٠ من قانون الاثبات مما تكون العبرة فيه بقيمه الالتزام الأصلي اذا كان الوفاء جزئيا - لما كان ذلك وكانت قيمه الدين تجاوز نصاب الاثبات بالبينة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم جواز الاثبات ما إدعاه الطاعن فى هذا الخصوص بشهادة الشهود يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ود / رفعت عبد المجيد والسيد السنباطي .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ القضائية

عقد " فسخ العقد " الشرط الفاسخ الصريح . محكمة الموضوع .
التزام " الشرط الفاسخ الصريح " .

الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظا معينة له . النص في العقد على ترتيب آثار
الفسخ بغير حاجة الى تنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص
على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير متى كانت
عبارة العقد تحتل المعنى الذي أخذت به .

القانون لا يشترط الفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح ، والنص في العقد
على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة الى تنبيه أو انذار أو اخطار بمجرد حصول
المخالفة لشروط العقد ، يقوم مقام النص على الشرط بلفظه . ولا سبيل لمحكمة
النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحتل المعنى
الذي أخذت به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٩٦٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٩/٥/٣ واعتبار مبلغ عشرة آلاف جنيه مما دفع من الثمن تعويضا لهم . وقالوا بيانا لذلك ان الطاعن اشترى منهم بموجب ذلك العقد الأرض القضاء المبينه بالصحيفه بثمن قدره ٦٣٦٩٠ جنيه سدد منه مبلغ ٣١٧٩٥ جنيه واتفق على سداد مبلغ ٢٥٥٩٦ جنيه حتى ١٩٧٩/٧/٣١ والباقى عند التوقيع على العقد النهائى خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد . واتفق على أنه اذا تأخر المشتري فى سداد أى قسط من باقى الثمن فى موعده فان العقد يعتبر لاغيا بغير حاجة الى تنبيه أو انذار أو اخطار كما يحق للبائع خصم مبلغ ١٠ آلاف جنيه مما دفع من الثمن كتعويض له . واذ تحقق هذا الشرط الصريح الفاسخ إذ تخلف الطاعن عن سداد باقى الثمن فقد أقاموا الدعوى - وجه الطاعن طلبا عارضا بانقاص الثمن لوجود عجز فى المساحة المباعة ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/٥/٣ ورفض الطلب العارض . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٨٨ لسنة ٩٨ ق وفى ١٩٨٢/١١/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى الى تفسير ما جاء بعبارة العقد من اعتباره لاغيا بغير حاجة الى تنبيه أو انذار أو اخطار فى حالة عدم دفع باقى الثمن فى الميعاد المعين بالعقد اتفاقا بين الطرفين على الشرط الصريح الفاسخ فى حين ان تلك العبارة لا تعدو أن تكون ترديدا للشرط الفاسخ الضمنى

المفترض في العقود الملزمة للجانبين ما لا يسلب القاضي سلطته التقديرية في الفسخ ،
 وإذا عمل الحكم مقتضى ذلك التفسير الخاطئ للشرط الفاسخ واعتبره شرطاً فاسخاً
 صريحاً وحجب بذلك نفسه عن تقدير مبررات الفسخ إزاء ما ثبت من أيداع الطاعن
 باقى الثمن قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
 وعابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء
 هذه المحكمة - لا يشترط الفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح ، والنص فى العقد
 على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إخطار بمجرد حصول
 المخالفة لشروط العقد ، يقوم مقام النص على الشرط بلفظه . ولا سبيل لمحنة
 النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحتل المعنى
 الذى أخذت به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدونات من اعتبار
 العقد لاغياً بغير حاجة إلى تنبيه أو إخطار وأن المطعون ضده يقوم بتسليم الأرض
 خالية فوراً مع خصم مبلغ عشرة آلاف جنيه مما دفع من الثمن كتعويض للبائع
 فى حالة تخلف المشتري عن سداد أى قسط فى موعده ويبين من الحكم الابتدائى
 المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد فسر تلك العبارات بأن مؤداها انصراف
 نية المتعاقدين إلى اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بمجرد اخلال المشتري
 بالزامه بدفع باقى الثمن فى ميعاد استحقاقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام
 قضاءه على سند من تكييف الشرط على مقتضى ذلك التفسير بأنه شرط صريح
 فاسخ يسلب المحكمة كل سلطة فى تقدير كفاية أسباب الفسخ مما لا يكون معه
 أثر لما ادعاه الطاعن من سداد باقى الثمن قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى ،
 لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوياً بالقصور ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يدعى بالوجه الأول من السبب الثانى من أسباب الطعن على
 الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام
 محكمة الاستئناف ببطلان عقد البيع موضوع النزاع على سند من أن إرادته وقت

التعاقد كانت معيبة بعيب الاكراه الواقع عليه والمتمثل في تهديده بحكم الطرد الصادر ضده في الدعوى ١٥١٠ لسنة ١٩٧٩ مستعجل الا أن الحكم غفل بحث هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه متى انتهى الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه - الى القضاء بانفساخ عقد البيع موضوع الدعوى بما يترتب عليه زواله واعتباره كأن لم يكن ، فان ما أثاره الطاعن بوجه النعى من قصور الحكم فى بحث ما ساقه سببا لبطان ذلك العقد - وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه انه لم يعرض لما ساقه من حجج وأوجه دفاع بمذكرته المقدمة فى فترة حيز الاستئناف للحكم مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كانت صحيفة الطعن قد خلت من بيان أوجه الدفاع التى تضمنتها مذكرة الطاعن المقدمة الى محكمة الاستئناف وما يعيبه على الحكم المطعون فيه من قصور فى اغفال الرد عليها فان النعى بهذا السبب يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن ومحمد
هاتى أبو منصور .

(١٢٧)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ القضائية

أحوال شخصية " نسب " . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .
الدخول مع العقد على من هى فى عصمة آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من
أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث
دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن اليه منها .

الدخول مع العقد على من هى فى عصمة آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب
الولد من أبيه لأنه لقاء جنسى محرم شرعا بغير شبهة حل ، وتقدير توافر هذا
العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها
وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمة على
اسباب سائغة من شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى ينتهى اليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،،،،
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية الاسماعيلية

ضد المطعون عليه للحكم بثبوت نسب الصغيرة اليه وذلك على سند من انه تزوجها بعقد غير موثق بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ ودخل بها ورزقت منه على فراش الزوجية بهذه الصغيرة - وأقام المطعون عليه الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية الاسماعيلية ضد الطاعنة وآخرين للحكم بنفى نسب البنت المذكورة اليه تأسيسا على أنه لم يرتبط بالطاعنة بأية رابطة وزعمت انها انجبت تلك البنت منه فى ١٩٨١/٢/٢٤ فى حين أنها كانت خلال فترة حملها زوجة لمن يدعى ... الى أن طلقت منه فى ١٩٨١/٣/١٦ . أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية الى الدعوى الاولى ، وفى ١٩٨٤/١/١٦ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية الاسماعيلية برفضها وفى الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية بنفى نسب البنت الى المطعون عليه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٩ ق الاسماعيلية . وفى ١٩٨٤/١٢/١٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل نعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قضى برفض طلب ثبوت النسب على سند من أن زواج المطعون عليه بها باطل لعلمهما بأنها فى عصمة غيره واستخلص علمهما بهذا الأمر من مطالبتها زوجها الاول باداء نفقتها بالدعوى رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية الاسماعيلية ومن قول المطعون عليه انه علم من زوجها الاول انها ما تزال فى عصمته فى حين انها اقامت الدعوى المتقدمة للمطالبة بحقها ولا يعد هذا بمجرد دليل على مراجعة زوجها الاول لها بعد طلاقها منه ، وقول المطعون عليه جاء مرسلا ويكذب فيه أن زوجها الاول كان يعمل بالخارج فى التاريخ الذى ذكر المطعون عليه انه تقابل معه فيه ، كما ان مؤدى قرار النيابة العامة بالوجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجنحة رقم ١٧٥٠ قسم ثان

الاسماعيلية انها لا تعلم بمراجعة زوجها الاول لها مما يجعل نكاح المطعون عليه لها نكاحا فاسدا يثبت به النسب اذا اقترن بالدخول الحقيقي . هذا الى أن محكمة الاستئناف لم تستجب لطلبها بأحالة الدعوى الى التحقيق لأقامة البيئة على عدم علمها بمراجعة زوجها الاول لها ودخول المطعون عليه بها بعد عقده عليها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى جملته مردود ذلك أنه لما كان الدخول مع العقد على من هو فى عصمة آخر مع العلم بذلك لا يثبت به نسب الولد من ابيه لانه لقاء جنسى محرم شرعا بغير شبهة حل ، وتقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع يبحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمه على اسباب سائغة من شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى ينتهى اليها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان قد خلص الى ان نكاح المطعون عليه للطاعة باطل لعلمهما بأنها فى عصمة غيره ولا يثبت به نسب البنت منه وذلك على قول الحكم أن " ... الثابت من الصورة الرسمية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية الاسماعيلية المرفوعة من المستأنفة (الطاعة) ضد زوجها المستأنف ضده الثانى والمرفقة فى حافظة مستندات المستأنف عليه الاول (المطعون عليه) أن المستأنفة قدمت وثيقة عقد مراجعة المستأنف ضده الثانى والذى صادق على الزوجية وبنائها وكان ذلك سبب مطالبتها بنفقة لابنها منه ... ومن هذا الحكم يتبين أن المستأنفة عندما تزوجت بالمستأنف عليه الاول كانت تعلم ببقاء الزوجية بينها وبين المستأنف عليه الثانى فضلا عن أن المستأنف عليه الاول قد قرر فى محضر الشرطة المؤرخ ١٩٨٠/٩/٦ أنه علم بعد أن عقد عليها انها لازالت فى عصمة المستأنف عليه الثانى وأنه تأكد من ذلك بعد ان تقابل معه واخبره بانها لازالت زوجه له . كما أقر المستأنف عليه الثانى بأنه تصالح مع زوجته المستأنفة وعاشرها معاشرة الأزواج وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٠/٤/٧ وعلى هدى ما تقدم يعتبر هذا النكاح

باطل لعلم طرفيه بالتحريم فهما زانيان ولا يلحق النسب لانه أشبه بنكاح المحارم وعلى ذلك يكون الاستئناف في غير محله .. ويتعين لذلك رفضه ... " وهو من الحكم استخلاص موضوعي سائغ مما له أصل ثابت في الأوراق ودعائه كافيه لحمل قضائه بنفى نسب البنت ... الى المطعون عليه ولا عليه بعد ذلك ان هو لم يجب الطاعنة الى طلب احالة الدعوى الى التحقيق ما دامت المحكمة قد وجدت فيها من الادلة ما يكفي لتكوين عقيدتها . ويكون النعى على غير أساس .

=====

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى عبد العزيز يحيى العموري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين علي حسين وحمدي محمد علي .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٥١ القضائية

ايجار " ايجار الاماكن : تحديد الأجرة " .

عدم خضوع الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢

الا اذا كانت كائنة فى النطاق المكانى المحدد لسريانه . علة ذلك .

لئن كان القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار المساكن قد صدر خلوا من نص يحدد نطاق سريانه من حيث المكان ، الا أن المشرع تدارك هذا الأمر باصدار القانون ١٢٣ سنة ١٩٦٣ بتعديل القانون السالف فأضاف اليه المادة السادسة مكرر التى تقضي بسريان أحكامه على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وعلى القرى التى يصدر بها قرار من وزير الاسكن والمرافق ببناء على طلب المحافظ ، وبذلك أصبح النطاق المكانى لتطبيق أحكام القانون المذكور محكوما بنص خاص ، ولما كان القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ لم يتضمن نصا بسريان أحكامه على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ، على غرار ما تقضى به المادة ١٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان القانون المذكور لم يدمج فى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بل احتفظ بكيان مستقل بما لا محل معه لاعمال المادة ١٤ من القانون الاخير ، ومن ثم فان الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لاتخضع لأحكامه الا اذا كانت كائنة فى النطاق المكانى المحدد لسريانه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل
فى أن المطعون ضده المؤجر - تقدم بطلب لاستصدار أمر بالزام الطاعنين -
المستأجرين - بأداء مبلغ ثلاثمائة جنيه تمثل فروق الاجرة المستحقة له قبلهما عن الفترة
من يونيو ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٤ ، واذ رفض الامر فقد قيدت دعواه برقم ٢٥١٨ لسنة
١٩٧٥ مدنى الزقازيق الابتدائية . ندبت محكمة أول درجة خبيرا لتصفية الحساب بين
الطرفين وأعدت اليه المأمورية لبيان حقيقة الاجرة القانونية ، وبعد ان قدم ملحق تقريره
قضت بسقوط الحق بالتقادم فيما يتعلق بالمبالغ المطالب بها عن الفترة السابقة على
١٩٧١/٩/٢١ ، ثم عادت وحكمت بالزام الطاعنين بأن يؤديا للمطعون ضده مبلغ مائه
وخمسة وستين جنيها . استأنف الطاعنان بالاستئناف ٨٠ لسنة ٢٣ ق المنصورة
"مأمورية الزقازيق " ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت
انه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والقصور فى التسبيب ، وفى بيانه يقولان أنه لما كان القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦٣ قد حدد
نطاق سريان القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من حيث المكان ، اذ أضاف اليه المادة السادسة
مكررا التى تقضى بسريان احكامه على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا
بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وعلى القرى التى يصدر بها
قرار من وزير الاسكان والمرافق وكان عقار النزاع يقع فى قرية لم يصدر بشأنها قرار
من الوزير المختص بمد سريان احكام هذا القانون عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد

أغفل الرد على هذا الدفاع الذى تمسكا به أمام محكمة الموضوع وأعمل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون ان يبين سنده فى ذلك فانه يكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك انه ولئن كان القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار المساكن قد صدر خلوا من نص يحدد نطاق سريانه من حيث المكان ، الا أن المشرع تدارك هذا الأمر بإصدار القانون ١٣٣ سنة ١٩٦٣ بتعديل القانون السالف فإضاف اليه المادة السادسة مكرر التى تقضى بسريان أحكامه على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وعلى القرى التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ ، وبذلك أصبح النطاق المكانى لتطبيق أحكام القانون المذكور محكوما بنص خاص ، ولما كان القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ لم يتضمن نصا بسريان أحكامه على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ، على غرار ما تقضى به المادة ١٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان القانون المذكور لم يدمج فى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بل احتفظ بكيان مستقل بما لا محل معه لاعمال المادة ١٤ من القانون الاخير ، ومن ثم فان الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لاتخضع لأحكامه الا اذا كانت كائنة فى النطاق المكانى المحدد لسريانه ، لما كان ما تقدم وكان الطاعنان قد أثارا دفاعا أمام محكمة الموضوع بدرجتها حاصله ان مبنى النزاع لا يخضع للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتبار أنه يقع فى قرية كفر أبو نجاح والتى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق بمد سريان أحكامه عليها ، فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وأعمل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون مراعاة منه لنطاق سريانه من حيث المكان فانه يكون فضلا عن مخالفته للقانون قد شابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الشق الاخير من سبب الطعن .



جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
احمد ابراهيم نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقاني وصلاح عويس
بطران .

(١٢٩)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ القضائية

(١) اعلان . شركات .

اعلان الشركات التجارية . تسليمه في مركز ادارة الشركة لأحد المتضامنين أو لرئيس
الاداره أو للمدير أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . صحيح . لا محل لتوجيه خطاب مسجل
إعمالاً للمادة ٢/١١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ . علة ذلك .

(٢) حكم " الطعن في الحكم "

الاختصاص في الطعن . وجوب أن يتم في الاصل بالصفة التي كان الخصم متصفا بها في
الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(٣) اثبات " اجراءات الاثبات " . نظام عام . نقض " السبب الجديد " .

قواعد الاثبات ليست من النظام العام . السكوت عن التمسك بها . اعتباره تنازلاً عن الحق
في الاثبات بالطريق الذي رسمه القانون . التحدى به لأول مره أمام محكمة النقض . غير جائز .

النص في المادة ١٣ من قانون المرافعات في فقرتها الثالثة على أن تسلم
صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية في مركز ادارة الشركة لأحد
الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم ، وفي
فقرتها الأخيرة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه وفي جميع
الحالات السابقة اذا امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن تسلم الصورة أو عن
التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الاصل والصورة وسلم

الصوره للنيابه - يبين منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته من الاعلان فى مركز ادارة الشركه لاحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو المدير ، واذ تم الاعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم فى مركز ادارة الشركه كان صحيحا ، ولا يلزم فى هذه الحاله توجيه كتاب مسجل على مانصت عليه الفقرة الثانيه من المادة الحاديه عشره من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن ماده الثالثه عشر مرافعات سالفه الذكر لم تنص على ذلك ، واعتبرت تسلم الورقه الى من يقوم مقام رئيس مجلس الادارة أو المدير فى مركز ادارة الشركه تسلما لذات المعلن اليه .

٢ - الأصل فيمن يختصم فى الطعن .. - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون اختصامه بالصفه التى كان متصفا بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

٣ - قواعد الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فاذا سكت عنها الخصم عد ذلك تنازلا منه عن حقه فى الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن البنك لطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٠٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية التى قيدت فيما بعد برقم ٧٨٤ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ضد المطعون عليهم الاحد عشر الاول والمرحوم مورث المطعون عليه الثانى عشر بطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا اليه مبلغ ٢٨٥٢٨٧٤ ^{مليج} والفوائد ، وقال بيانا للدعوى ان مورث المطعون عليه المذكور والمرحومين ... و مورث باقى المطعون عليهم اقترضوا من بنك الاراضى

بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن تأمينى مؤثق تحت رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٨ بمحكمة الاسكندرية المختلطة مبلغ ٣٠٠٠ والتزموا بسداده مع الفوائد غير أنهم تقاعسوا عن ذلك وتبقى من القرض حتى ١٩٤٨/٤/٢٤ المبلغ سالف الذكر فأقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٠ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان قيمة القرض ومقدار ماسدد منه وتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير المنتدب تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٥ بالزام المطعون عليهم الأحد عشر الأول بأن يدفعوا الى الطاعن من تركة مورثهم المبلغ المطالب به والفوائد . استأنف المطعون عليهم الأحد عشر الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤١٤٢ سنة ٨٩ ق مدنى وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢١ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحالتها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفه مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول أنه دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا الى أن المحضر لم يوجه الى رئيس مجلس الاداره به خطابا مسجلا يخطر فيه باسم من سلمت اليه صورة الاعلان والى أنه لم يتم اعلانه بصحيفة الاستئناف بصفته مصفيا لبنك الاراضى المصرى الا بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٤ غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع بدعى أن اعلان صحيفة الاستئناف قد سلم للقائم مقام رئيس مجلس ادارة البنك مما لا ضرورة معه لتوجيه المحضر خطابا اليه يخبره فيه باسم من سلم اليه الاعلان وأنه قد تم اعلان البنك بصفته مصفيا لبنك الاراضى المصرى بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٣ مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مبرود ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون المرافعات فى فقرتها الثالثة قد نصت على أن تسلم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات التجارية فى مركز ادارة

الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير أو لمن يقوم مقامهم، وفي فقرتها الأخير قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه وفي جميع الحالات السابقة إذا امتنع المراد اعلانه أو من ينوب عنه عن تسلم الصورة أو عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك في الأصل والصورة وسلم الصورة للنيابة - يبين منه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة من الاعلان في مركز ادارة الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، واذ تم الاعلان لأحد هؤلاء أو لمن يقوم مقامهم في مركز ادارة الشركة كان صحيحا ، ولا يلزم في هذه الحالة توجيه كتاب مسجل على مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن المادة الثالثة عشر مرافعات سألقة الذكر لم تنص على ذلك ، واعتبرت تسلم الورقة الى من يقوم مقام رئيس مجلس الإدارة أو المدير في مركز ادارة الشركة تسلما لذات المعلن اليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون . لما كان ما تقدم وكان الطعن المائل قد رفع بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٧ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ الذي أوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولم يقدم الطاعن رفق طعنه صورة رسميه من اعلان صحيفه الاستئناف المائل بتاريخ ١٣/٨/١٩٧٢ فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق يكون عاريا عن الدليل ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذى صفة اذ كان يتعين رفعه على الخصم الأصيل فى الدعوى وهو الحكومة وليس على الطاعن الذى تاب عنها فى مباشرة الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع تأسيسا على أنه قد أختصم فى الاستئناف بنفس الصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الأصلية وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله . ذلك أن الأصل فيمن يختصم فى الطعن وعلى ما

جـرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون اختصاصه بالصفة التي كان متصفا بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير ذى صفة على أن الطاعن أختصم فيه بذات الصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الابتدائية فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ ناط به تقديم صورته رسميه من حكم مرس المزاد فى حين أنه غير مكلف بتقديم هذه الصوره وكان يتعين تكليف المطعون عليهم بتقديمها باعتبار أنهم الذين دفعوا بانقضاء الدين بالتقادم كما أن الحكم المذكور له أصل ثابت عليه الحصول على صورته رسميه منه ولا يعتبر محررا مشترك حتى يلزم الخصم الذى تحت يده بتقديمه وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك ان قواعد الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فاذا سكت عنها الخصم عد ذلك تنازلا منه عن حقه فى الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك - وكان الطاعن لم يقدم رفق طعنه ما يفيد تمسكه أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع فانه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد احمد ، حسين محمد حسن و محمد
هانى محمد مصطفى .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٧٨٣ ، لسنة ١٩٦٥ هـ القضائية

(١) تزوير " الادعاء بالتزوير " .

المستفيد من المحرر . تنازله عن التمسك به ردا على الادعاء بتزويره . اثره اعتبار المحرر
فى حكم المعلوم بالنسبة لكل ما يتأثر بموضع الادعاء بالتزوير من بيانات المحرر . الادعاء
بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له . اعتباره موجها الى المحرر كله .

(٢) تزوير " الادعاء بالتزوير " . اثبات " حجية الاوراق العرفية " .

محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . حقها فى استعمال الرخصة المخولة لها فى رد و بطلان اية ورقة
مطروحة عليها . عدم توقفه على اتخاذ احد الخصوم إجراءات الادعاء بالتزوير أو طلبه منها
استعمال هذه الرخصة طالما ان المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .

(٣) اثبات " القرائن " " القرائن القضائية " .

استنباط القرائن القضائية : من اطلاقات محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على قرائن
سائغة متساندة . عدم قبول الجدل فى كفاية كل قرينة على حدة .

(٤) حيازة . ملكية . تقادم .

اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة
القانون . توقفه على إرادة الحائز ان شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تنازل المستفيد من المحرر عن التمسك به ردا على الادعاء بتزويره يجعله فى حكم المعلوم وغير ذى أثر قانونى ليس فقط بالنسبة لموضع الادعاء بالتزوير منه ، وانما ايضا لكل ما يتأثر بهذا الموضع من بيانات المحرر ، اذ أن الادعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له يعتبر موجها الى المحرر كله .

٢ - يدل نص المادة ٥٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على ان المشرع لم يعلق استعمال محكمة الموضوع للرخصة الواردة به على طلب من أى من خصوم الدعوى ، ومن ثم يكون لها ان تحكم برد وبطلان اية ورقة مطروحة عليها وفى اية حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يتخذ أحد الخصوم الإجراءات القانونية بالادعاء بالتزوير أو حتى يطلب منها استعمال هذه الرخصة ، طالما أن الحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن استنباط القرائن القضائية من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى اقامت قضاها على قرائن سائغة متساندة لا يقبل الجدل فى كفاية كل قرينة على حدة .

٤ - مفاد المادتين ٩٦٨ ، ٢/٣٨٨ من القانون المدنى ان أثر التقادم باكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحياة لا يقع تلقائيا بقوة القانون ، وانما يتوقف قيام هذا الاثر على ارادة الحائز فان شاء تمسك به وإن شاء تنازل عنه صراحة أو ضمنا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،،،،
وإشراة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين ! عتوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل في ان المطعون ضده الاول - في كلا الطعنين - اقام الدعوى رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى بنها على الطاعة في الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق وباقي المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٧/١/١٩٧٨ المتضمن بيع المطعون ضده الثانى له مساحة ١٠ ١١ المبينة بالصحيفة لقاء ثمن قدره ٢٥٠٠ جنيه ومحو تسجيل العقد المشهر برقم ٢٠١٠ سنة ٦٣ قليوبية والتسليم ، وقال بيانا لها انه اشترى هذه الارض من البائع المذكور الذى استقرت ملكيته لها ميراثا عن والدته وذلك باقامته دعوى التزوير الاصلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ مدنى طوخ على الطاعة في الطعن رقم ١٩٦٥ سنة ٥٢ ق برد وبطلان العقد المسجل برقم ٢٠١٠ سنة ١٩٦٣ المتضمن شرائها ذات الارض من مورثه والقضاء فيها ابتدائيا برده وبطلانه وتعديل الحكم في الاستئناف الى انهاء إجراءات الادعاء بالتزوير اثر تنازلها عن التمسك بذلك العقد ، واذ كانت الارض المباعة مازالت في يدها فقد اقام هذه الدعوى ليحكم له بطلباته . تدخلت الطاعة في الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٥٢ ق طالبة رفض الدعوى على سند من ملكيتها هي لهذه الارض بشرائها بعقد ابتدائى مؤرخ ٧/٢/١٩٦٦ من الطاعة الاخرى ويوضع يدها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٩ قضت المحكمة بقبول التدخل ويرفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا " مأمورية بنها " بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٣ ق طالبا الغاء والحكم بطلباته . بتاريخ ٥/٥/١٩٨٢ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ويرد وبطلان العقد العرفى المؤرخ ١٥/١٠/١٩٤٤ المنسوب صدره من مورثة المطعون ضده الثانى وبصحة ونفاذ عقد المطعون ضده الاول ومحو التسجيلات على العين ويرفض التدخل . طعن كل من الطاعتين في هذا الحكم بطريق النقض ، واودعت النيابة مذكرة ابدت فيها الراى برفض الطعنين ، عرض الطعانان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الثانى الى الاول والتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٥٢ ق قد اقيم على اربعة اسباب كما اقيم الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق على ستة اسباب تنعى الطاعتان بالسبب الاول فى كل من الطعنين وبالسبب الثالث من الطعن الاول وبالوجه الثالث من السبب السادس من الطعن الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور ، وفى بيان الشق الاول منه تقولان ان العقد المسجل برقم ٢٠١٠ سنة ١٩٦٣ لم يقض برده وبطلانه اذ لى الحكم الاستئنافى الحكم لابتدائى القاضى بالرد والبطلان وقضى بانهاء إجراءات الادعاء بالتزوير اثر التنازل عن التمسك بذلك العقد وموافقة المطعون ضده الثانى على ذلك بعدم اعتراضه على هذا التنازل ومن ثم يعتبر العقد قائما منتجا لاثاره . واذ اعتبره الحكم المطعون فيه غير موجود كما رتب على ذلك عدم الاعتداد به كسبب صحيح لتملكها بالتقادم الخمسى يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان الشق الثانى تقولان ان عدم جواز الاستناد الى المحرر المتنازل عن التمسك به انما يكون بالنسبة للجزء محل الادعاء بالتزوير واذ أغفل الحكم المطعون فيه بيان الجزء محل التزوير وأثره على بقية العقد الذى اهدره كله يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد فى شقه الاول وغير صحيح فى شقه الثانى ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تنازل المستفيد من المحرر عن التمسك به ردا على الادعاء بتزويره يجعله فى حكم المعلوم وغير ذى أثر قانونى ليس فقط بالنسبة لموضع الادعاء بالتزوير منه ، وانما ايضا لكل ما يتأثر بهذا الموضع من بيانات المحرر ، اذ أن الادعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له يعتبر موجها الى المحرر كله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اعتبر المحرر المشهر برقم ٢٠١٠ سنة ١٩٦٣ غير قائم على سند من تنازل الطاعنة الاولى عن التمسك به بعد القضاء برده وبطلانه ابتدائيا تأسيسا على عدم صدوره من مورثة المطعون ضده الثانى المتوفاه فى سنة ١٩٤٧ والمنسوب لها الحضور وتوثيقه منها فى سنة ١٩٦٣ ، فان النعى عليه بشقى هذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنه فى الطعن رقم ١٩٦٥ سنة ٥٢ ق تتعى بالوجه الاول من السبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور ، وفى بيانه تقول انها تمسكت امام محكم الاستئناف بانها تملك الاطيان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية منذ تاريخ عقد البيع المؤرخ ١٥/١٠/١٩٤٤ وإذ رد الحكم بأن الثابت من محضر الجرد المؤرخ ٢٦/٣/١٩٦١ استلام الطاعنه لاعيان النزاع بصفتها وصية وانها لذلك لا يحق لها ان تكسب الملكية بالتقادم على خلاف سندها دون ان يبين ما اذا كان المحضر المذكور قد تم بحضورها ام لا وما اذا كانت الاطيان الواردة به هى ذات الاطيان محل النزاع ام لا فانه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان ماأورده الحكم المطعون فيه استخلاصا من محضر الجرد من ان الطاعنه تسلمت العين فى تاريخ تحريره بصفتها وصية على المطعون ضده الثانى ، لازمه ان هذا التسليم ورد على الاعيان موضوع النزاع وانه جرى فى حضور هذه الطاعنه ، ومن ثم فان هذا النعى يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالاسباب الثانى فى كل من الطعنين والثالث والرابع فى الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيانه تقولان ان مناط استيعمال محكمة الموضوع ما رخصت لها به المادة ٥٨ من قانون الاثبات من الحكم برد وبطلان اى محرر هو ان يكون معروضا عليها طلبا بذلك ولولم تتخذ بشأن هذا الطلب إجراءات الادعاء بالتزوير ، واذ قضى الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه برد وبطلان محرر عقد البيع العرفى المؤرخ ١٥/١٠/١٩٤٤ الصادر من مورثة المطعون ضده الثانى للطاعنه الثانى دون أن يكون ثمة طلب بذلك معروضا على المحكمة ، واستند فى قضائه الى قرائن فاسدة لا تصلح دليلا على التزوير، يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك ان النص فى المادة ٥٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥

لسنة ١٩٦٨ على أن المشرع لم يعلق استعمال محكمة الموضوع للرخصة الواردة به على طلب من أى من خصوم الدعوى ، ومن ثم يكون لها أن تحكم برد وبطلان اية ورقة مطروحة عليها وفي اية حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يتخذ أحد الخصوم الإجراءات القانونية بالادعاء بالتزوير أو حتى يطلب منها استعمال هذه الرخصة ، طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك وكان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن استنباط القرائن القضائية من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى اقامت قضاها على قرائن سائغة متساندة لا يقبل الجدل فى كفاية كل قرينة على حدة ، وكان البين من مذكرة المطعون ضده الاول المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩/٤/١٩٨١ انه جحد صدور العقد المؤرخ ١٥/١٠/١٩٤٤ من البائعة فيه ، فأقام الحكم المطعون فيه قضاءه برد وبطلان هذا المحرر على ما استخلصه من ان الطاعنه الاولى كانت وصية على المطعون ضده الثانى وتسلمت بمحضر الجرد ما آل اليه ميراثا عن والدته ومن بينه الارض محل النزاع دون ابداء ثمة اعتراض أو ادعاء منها بشرائها تلك الارض من المورثه رغم حرصها على اثبات دين ضئيل لها على الشركة فضلا عن كتمانها امر ذلك العقد منذ وفاة المورثه المذكورة فى سنة ١٩٤٧ ثم التجائها الى اصطناع عقد مزور فى سنة ١٩٦٣ ، وهى قرائن سائغة مستاندة تكفى لحمل النتيجة التى انتهى اليها ومن ثم يكون النعى بهذه الاسباب على غير اساس .

وحيث إن الطاعنه فى الطعن رقم ١٩٦٥ سنة ٢٥٢ ق تنعى بالوجه الثانى من السبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيانه تقول ان وضع يدها على العين محل النزاع الذى بدأ منذ ١٥/١٠/١٩٦١ ، وازرد الحكم المطعون فيه على ما تمسكت به من تملكها لها بالتقادم الطويل بأنها تسلمت بموجب محضر الجرد سالف الذكر اعيان النزاع بصفتها وصية وانها لا يحق لها ان تكسب بالملكية على خلاف سندها فانه يكون فضلا عن قصوره قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان مفاد المادتين ٩٦٨ ، ٢/٣٨٨ من القانون المدنى ان أثر التقادم باكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة لا يقع تلقائيا بقوة القانون ، وانما يتوقف قيام هذا الاثر على ارادة الحائز فان شاء تمسك به وان شاء تنازل عنه صراحة أو ضمنا لما كان ذلك وكان الثابت - وعلى ما سلف بيانه فى الرد على الوجه الاول من هذا السبب - ان الطاعنة قد قبلت بمقتضى محضر الجرد المذكور استلام الارض محل النزاع بوصفها وصيه على المطعون ضده الثانى تأسيسا على انه المالك لها بالميراث عن والدته وهو ما يعد منها تنازلا عن التقادم المدعى باكتماله قبل ذلك المحضر ، واذ عول الحكم المطعون فيه على دالة هذا المحضر فى رفضه الادعاء بتملك الطاعنة لتلك الارض بالتقادم الطويل يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة فى هذا الخصوص ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعنتين تتعيان بالسببين الرابع فى الطعن الاول والخامس فى الطعن الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفى بيان ذلك تقولان انه لا يجوز القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع دون بيان سند ملكية البائع ، واذ رفض الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة فى الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٥٢ ق وقضى للمطعون ضده الاول بصحة ونفاذ عقد شرائه من المطعون ضده الثانى دون بيان سند ملكية مورثة هذا الاخير ، يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحا - على ما سلف بيانه فى الرد على الاسباب السابقة - الى انتفاء ملكية الطاعنتين للارض محل النزاع سواء بالشراء أو التقادم المكسب فان النعى منهما على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعنين .



جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد رأفت خفاجي والحسينى الكنانى ، د/ محمد فتحى نجيب ومحمد عبد البرحسين
سالم .

(١٣١)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١) حكم " الطعن فى الحكم " .

بدء ميعاد الطعن كأصل من تاريخ صدور الحكم . الاستثناء . م ٢١٣ مرافعات . عدم
حضور الطاعن أى جلسة من جلسات محكمة الاستئناف وعدم تقديم مذكره بدفاعه . اثره .
بدء ميعاد الطعن من تاريخ اعلانه بالحكم .

(٢) ايجار " ايجار الاماكن " " اسباب الاخلاء " " التأخير فى سداد الاجرة " .

عقد الايجار من عقود المعاوضه . الاجرة فيه مقابل الانتفاع . مناط استحقاقها . تمكن
المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة . اساس الالتزام بها . خضوعه للقواعد العامة . التأخر
فى سدادها . سبب من اسباب الاخلاء . تعلقه بالنظام العام .

١ - النص فى المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - على ان القانون وان جعل مواعيد الطعن فى الاحكام من تاريخ
النطق بها كأصل عام الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التى لا تعتبر
حضوريه وفقا للمادة ٨٣ من قانون المرافعات فتظل خاضعة للقاعده التى تقضى
بفتح مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم ، وان كان ذلك ، وكان الثابت ان
الطاعن لم يحضر فى أى جلسة من جلسات محكمة الاستئناف ، ولم يقدم مذكرة
بدفاعه أمامها فلا يبدأ ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة له الا من تاريخ اعلانه
بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ النطق به .

٢ - النص فى المادة ٥٨٨ من التقنين المدنى يدل على ان عقد الايجار من عقود المعاوضه تتقابل فيه الالتزامات بين طرفيه ، والاجرة فيه وعلى ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى تقابل مدة الانتفاع فلا يستحق المؤجر الاجرة الا اذا مكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولما كانت عقود ايجار الاماكن الخاضعة لقوانين الايجارات الاستثنائية قد لحقها الامتداد القانونى لمدة غير محددة ويتعلق ذلك بالنظام العام ، الا ان المشرع قد كفل للمؤجر الحق فى اخلاء المكان المؤجر فى الحالات التى نص عليها القانون على سبيل الحصر ، ومن المسلم به أن أسباب الاخلاء المنصوص عليها فى تلك القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع ومن تلقاء نفسها ان تبحث سبب الاخلاء اساس الدعوى ، وتتحقق من توافره ، والا تقضى بالاخلاء اذا لم يتحقق سببه ، ولما كان النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٨١ الذى تخضع له واقعة النزاع للمؤجر طلب اخلاء المكان المؤجر " اذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك " يدل على ان مناط الاخلاء هو عدم قيام المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة للمؤجر ، ويرجع فى بيانها للقانون الذى يحددها ، أما أساس الالتزام بها ومداها ، فتحكمة القواعد العامة ، التى تقضى بأن الاجرة مقابل الانتفاع ، اعمالا لاحكام المادة ٥٥٨ من القانون المدنى ، فاذا ثبت ان المؤجر مكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولم يقم الاخير بسدادها ، وجب الحكم بالاخلاء ، وعلى العكس وبطريق اللزوم ، اذا حال المؤجرين المستأجر والانتفاع بالعين المؤجرة ، فلا تكون هناك اجرة مستحقة ، ولا يحق للمؤجر طلب الاخلاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد التدبر ..

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده اقام ادعى رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى اسكندرية على

الطاعن للحكم باخلاء الشقة الميينة بالصحيفة مع التسليم ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ ٥٣٢٩٥٠ اجرة المدة من ١/٦/١٩٧٨ حتى ١/١/١٩٨٣ وما يستجد حتى التنفيذ ، وقال بيانا لها انه اجر للطاعن شقة النزاع منذ سنة ١٩٧٠ باجرة شهرية قدرها ٩٦٩٠ شاملة رسم النظافة وقد تأخر في سداد الاجرة عن المدة من ١/٦/١٩٧٨ حتى ١/١/١٩٨٣ وقدرها ٥٣٢٩٥٠ فكلفه بالوفاء بها بموجب اذار اعلن له على يد محضر في ١/٢٥/١٩٨٣ ، ولما لم يوف اقام الدعوى . اجاب الطاعن بانه لم يتأخر في سداد الاجرة ، بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٨ سنة ٤٠ ق اسكندرية ، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واخلاء شقة النزاع مع التسليم والزام الطاعن بان يؤدي للمطعون ضده الاجرة المتأخرة وقدرها ٥٣٢٩٥٠ فضلا عما يستجد حتى تاريخ التنفيذ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على ان " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه . " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على ان القانون وان جعل مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التي لا تعتبر حضوريه وفقا للمادة ٨٣ من قانون المرافعات فتظل خاضعة للقاعدة التي تقضى بفتح - مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم ، واذ كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن لم يحضر في أية جلسة من جلسات محكمة الاستئناف ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه امامها فلا يبدأ ميعاد الطعن بالنقض بالنسبة له الا من تاريخ اعلانه بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ النطق به ، اذ كان ذلك ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم محضري محكمة الرمل الجزئية المؤرخة ٢٤/٣/١٩٨٥ المودعة ضمن مستندات الطاعن ، ان الحكم المطعون فيه نفذ اعلانه في ٦/٢/١٩٨٥ فان ميعاد الطعن فيه بالنقض يبدأ من

هذا التاريخ ، وقد أودع الطاعن صحيفة هذا الطعن بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ فى خلال الميعاد الذى تستلزمه المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ، فانه يكون قد أقيم فى الميعاد المقرر قانونا واستوفى /وضاعه الشكلىة .

وحيث إنه مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول ان النص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على ان الاجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة من شأنه الا يقضى بالاخلاء للتأخير فى سداد الاجرة عن مده لم ينتفع فيها المستأجر بالعين المؤجرة بسبب يرجع الى المؤجر ، واذ لم ينتفع بشقة النزاع بسبب استيلاء اخيه عليها بالتواطؤ مع صهره المطعون ضده فاقام عليهما الدعوى رقم ٥٩٧٩ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية وقد قضى فيها ضدهما بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ برد حيازته لشقة النزاع وأصبح الحكم نهائيا ، بما مفاده انه لم ينتفع بشقة النزاع عن فترة فقدته لحيازتها فيسقط عنه الالتزام بالوفاء باجرتها عن تلك الفترة ، بما لا يجوز معه الحكم باخلائه من شقة النزاع لعدم سداد تلك الاجرة ، وقد نفى امام محكمة الموضوع انه تخلف عن الوفاء بها واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بالاخلاء تأسيسا على عدم الوفاء بالاجرة على الرغم انه سجل فى مدوناته ملخصا للحكم ٥٩٧٩ سنة ١٩٨٠ سالف البيان الذى استرد بمقتضاه حيازته لشقة النزاع ، فانه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٥٨٨ من التقنين المدنى يدل على ان عقد الايجار من عقود المعاوضه تتقابل فيه الالتزامات بين طرفيه ، والاجرة فيه وعلى ما جاء بمذكرة المشروع التمهيدي تقابل مدة الانتفاع فلا يستحق المؤجر الاجرة الا اذا مكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولما كانت عقود ايجار الاماكن الخاضعة لقوانين الايجارات الاستثنائية قد لحقها الامتداد القانونى لمدة غير محددة ويتعلق ذلك بالنظام العام ، الا ان المشرع قد كفل للمؤجر الحق فى اخلاء المكان المؤجر فى الحالات التى نص عليها القانون على سبيل الحصر ، ومن المسلم به أن أسباب الاخلاء المنصوص عليها فى تلك القوانين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع ومن تلقاء نفسها ان تبحث سبب الاخلاء اساس الدعوى ، وتتحرى من توافره ، والا تقضى بالاخلاء اذا لم يتحقق

سببه ، ولما كان النص فى المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٨١ الذى تخضع له واقعة النزاع على أن للمؤجر طلب اخلاء المكان المؤجر " اذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك .." يدل على ان مناط الاخلاء هو عدم قيام المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة للمؤجر ، ويرجع فى بيانها للقانون الذى يحددها ، اما أساس الالتزام بها ومداه ، فتحكمة القواعد العامة ، التى تقضى بأن الاجرة مقابل الانتفاع ، اعمالا لاحكام المادة ٥٥٨ من القانون المدنى ، فاذا ثبت ان المؤجر مكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، ولم يقم الاخير بسدادها ، وجب الحكم بالاخلاء ، وعلى العكس وبطريق اللزوم ، اذا حال المؤجرين المستأجر والانتفاع بالعين المؤجرة ، فلا تكون هناك اجرة مستحقة ، ولا يحق للمؤجر طلب الاخلاء. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده طلب اخلاء شقة النزاع لتخلف الطاعن عن الوفاء باجرتها عن المدة من ١/١/١٩٧٨ حتى ١/١/١٩٨٣ وقد نفى الطاعن - وفى مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الاولى بجلسته ١/٢٦/١٩٨٧ - تأخره فى سداد تلك الاجرة ، وسجل الحكم المطعون فى مدوناته ان الحكم رقم ٥٩٧٩ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية وقد قضى على المطعون ضده واخ الطاعن بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ برد حيازة شقة النزاع للطاعن وان هذا الحكم اصبح نهائيا ، وكان الثابت من هذا الحكم المقدم ضمن مستندات المطعون ضده امام محكمة الموضوع انه اقام قضاءه على ان المطعون ضده واخ الطاعن سلبا الحيازة من الطاعن كرها وان هذا العمل مبنى على الغش وانتهى الى القضاء برد الحيازة الى الطاعن ، بما مفاده ان الاخير لم ينتفع بالعين المؤجرة فى خلال الفترة التى فقد فيها حيازتها بسبب يرجع الى المؤجر - المطعون ضده - ومن ثم فلا يستحق الاجرة عن تلك الفترة لتخلف سبب استحقاقها ، ولا تعتبر من قبيل الاجرة المستحقة التى تجيز للمؤجر طلب الاخلاء عند عدم الوفاء بها ، خاصة وقد تمسك الطاعن امام محكمة الدرجة الاولى انه لم يتأخر فى سدادها واذ قضى الحكم المطعون فيه بالاخلاء لعدم سداد تلك الاجرة ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن على ان يكون مع النقض الإحالة .



جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد رأفت ، نفاجي والحسيني الكنانى د/ محمد فتحي نجيب ومحمد عبد البرحسين
سالم .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ القضائية

عقد " اركانه " الايجاب والقبول " . بيع . ايجار .

انعقاد البيع بتلاقى الايجاب والقبول على حصوله . ركن القبول في حالة ابداء الشركة
المؤجرة رغبتها في بيع عقاراتها الى مستأجرين . شرطه . ان يكون المشتري مستأجرا للعقار
المبيع أو وارثاً له منتفعاً به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال .

البيع - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - لا يعتد بإبتلاقي الايجاب والقبول
على حصوله ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها الاولى وجهت في ١٥/٧/١٩٧٦
اعلانا الى مستأجري عقاراتها ضمنته ابداء رغبتها في بيع العقارات لهم وفقا
للشروط المبينه بهذا الاعلان ، وعلى فرض ان تلك الدعوه توفرت لها كل المقومات
التي يتطلبها القانون للايجاب الملزم ، فانه يتعين ان يكون المتعاقد الاخر -
المشتري - مستأجرا للعقار المبيع ، اذ اصبحت شخصيته مقصودة ومحل اعتبار
في التعاقد ، ومن ثم فلا يعول على القبول الصادر من غير مستأجر ولا ينعقد به
البيع ، كما لا يجوز الزام الشركة باجرائه ان هي رفضته . لما كان ذلك ، وكان
المستأجر الاصلى لعقار النزاع قد توفى في ١٩٤٤/٩/٧ حسبما جاء بالاعلام
الشرعى المقدم لمحكمة الموضوع وكان النص في المادة ٣٩١ من التقنين المدنى
القديم على ان الايجار لا يفسخ بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ، وهو ما يتفق
مع حكم المادة ١/٦٠١ من التقنين المدنى الجديد ، ومن ثم فان عقد الايجار لا ينتهى

كقاعدة عامة بموت هذا المستأجر ، وينتقل حق الانتفاع بالعين المؤجرة خلال مدة العقد الاتفاقية الى ورثة المستأجر حيث يستمر العقد بالنسبة لهم ، ولما كان حقهم الموروث ليس حقا عينيا كحق الملكية وانما هو حق انتفاع شخصى محدد بمدة العقد وينتهى فيها ولا يمتد العقد ولا يتجدد بعد ذلك الا باتفاق الطرفين ، الا ان ذلك لا يمنع ان يختار بعض الورثة الانتفاع بالعين المؤجرة دون البعض الآخر فيستمر عقد الايجار لمن اختار بقاءه دون من اختار انهاءه وذلك وفقا للقواعد العامة ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ان الطاعنين لا تنطبق عليهم صفة المستأجر . ومن ثم فان رغبتهم للشركة للمطعون ضدها الاولى فى شراء عقار النزاع لا يعد البتة قبولا يعتد به لصدوره من غير المستأجرين للعقار ، ولا الزام على الشركة باتمام البيع لرفضها طلب الطاعنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٠٩٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها الاولى للحكم باثبات صحة عقد البيع المتضمن شراؤهم لارض وبناء العقار المبين بالصحيفة بثمن قدره ٨٤٣١٨٧٠ مع التسليم ، وقالوا بيانا لها ان مورثهم المرحوم كان يستأجر عقار النزاع من الشركة المطعون ضدها الاولى بموجب عقد مؤرخ سنة ١٩٤٠ ، وفى ١٥/٧/١٩٧٦ وجهت الشركة اعلانا إلى مستأجرى عقاراتها باستعدادها لبيع هذه العقارات لهم بالشروط المبينة فى الاعلان ، وانه لما كان عقد استئجار مورثهم لعقار النزاع يمتد إليهم بعد وفاته فى ١٩٤٤/٩/٧ حتى ولو لم يقيموا معه فيه ، فيكون من حقهم شراء هذا العقار بالشروط التى اعلنتها الشركة ، ولا

يغير من ذلك بقاء زوجة المستأجر فيه مع بعض اقاربها من غير الورثة ، واذ طلبوا من الشركة في ١٠/١٩٧٨ اتمام هذا البيع وعرضوا عليها مقدم الثمن وقدره ١٨٧ ر ١٣ ٨٤ ^{مليماً} رفضت طلبهم ، فاقاموا الدعوى . بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٩ مثل المطعون ضده الثانى أمام المحكمة وطلب قبول تدخله فى الدعوى طالبا الحكم برفضها على سند من أنه حصل على الحكم رقم ٨٩٧٨ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة باعتباره مستأجراً لعقار النزاع ، وقد اجرت له الشركة العقار بموجب عقد مؤرخ ٢١/٦/١٩٧٨ ، ثم اشتراه منها بموجب عقد عرفى مؤرخ ٢٩/٦/١٩٧٨ ، واشهر البيع فى ١٩/١/١٩٨٠ . بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٠ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضده الثانى ، ورفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٩٥ سنة ٧ ق القاهرة وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٨١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة أسباب ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون ان دعواهم بطلب صحة التعاقد تتعلق ببيع العقار المؤجر لمستأجره ، ولم تكن منازعه ايجارية تدور حول ثبوت العلاقة الايجارية أو امتدادها ، ومن ثم فان مقطع النزاع فيها هو ان يكون للمشتري صفة المستأجر أو ان يكون من ورثته وفقاً لاحكام الميراث وليس مجرد الإقامة فى العين المؤجرة ، فلكل من الدعويين مقوماتها ونطاقها والقانون الواجب التطبيق عليها واذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار المطعون ضده الثانى مستأجراً لعقار النزاع لاقامته فيه تأسيساً على الحكم رقم ٨٩٧٨ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ، فى حين انه ليس من ورثة المستأجر الاصلى ، كما ان هذا الحكم لا يعتبر حجة عليهم لعدم اختصاصهم فى دعواه ، فانه يكون قد اخطأ فى التعرف على مقطع النزاع فى الدعوى مما يعيبه بالقصور ، كما اخطأ فى تطبيق القانون ، وخالف قواعد حجية الاحكام مما يعيبه ايضا بالخطأ فى تطبيق القانون . هذا الى ان وفاة المستأجر الاصلى وهى

الواقعة المنشئة لحق الورثة في امتداد عقد الايجار إليهم حصلت في سنة ١٩٤٤ قبل العمل بقوانين ايجار الاماكن الاستثنائية ووفقا لاحكام المادة ٣٩١ من القانون المدني القديم التي تحكم تلك الواقعة ، يكونوا هم اصحاب الحق في الاجارة باعتبارهم ورثة المستأجر الاصلى ، واذ طبق الحكم الابتدائى قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الغير واجب التطبيق واعتبر المطعون ضده الثانى مستأجرا للعقار في حين انه حفيد لزوج المستأجر من زوج آخر فلا يكون له سوى حصة شائعة في ميراث جدته ولا ينفرد بحق الاجارة ، واذ تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع ، وبان الشركة المطعون ضدها الاولى لم تتصرف للمطعون ضدها الثانى الا بمقدار محدود في عقار النزاع مما كان يتعين معه بحث طلبهم بالنسبة لباقى العقار الا ان الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى وذهب إلى ان عقار النزاع قد خرج من ملكية الشركة فيكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في جملته غير سديد ، ذلك ان البيع - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - لا ينعقد الابتلاقي الايجاب والقبول على حصوله ، ولما كانت الشركة المطعون ضدها الاولى وجهت في ١٥/٧/١٩٧٦ اعلانا الى مستأجرى عقاراتها ضمنته ابداء رغبتها في بيع العقارات لهم وفقا للشروط المبينه بهذا الاعلان ، وعلى فرض ان تلك الدعوه توفرت لها كل المقومات التي يتطلبها القانون للايجاب الملزم ، فانه يتعين ان يكون المتعاقد الاخر - المشتري - مستأجرا للعقار المبيع ، اذ اصبحت شخصيته مقصودة ومحل اعتبار في التعاقد ، ومن ثم فلا يعول على القبول الصادر من غير مستأجر ولا ينعقد به البيع ، كما لا يجوز الزام الشركة باجرائه ان هي رفضته ، لما كان ذلك ، وكان المستأجر الاصلى لعقار النزاع قد توفى في ٧/٩/١٩٤٤ حسبما جاء باعلام الشرعى المقدم لمحكمة الموضوع ، وكان النص في المادة ٣٩١ من التقنين المدني القديم على ان الايجار لا يفسخ بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ، وهو ما يتفق مع حكم المادة ١/٦٠١ من التقنين المدني الجديد ، ومن ثم فان عقد الايجار لا ينتهى كقاعدة عامة بموت هذا المستأجر ، وينتقل حق الانتفاع بالعين المؤجرة خلال مدة العقد الاتفاقية الى ورثة المستأجر حيث يستمر العقد بالنسبة لهم ، ولما كان حقهم الموروث ليس حقا عينيا كحق

.....

الملكية وإنما هو حق انتفاع شخصي محدد بمدة العقد وينتهي بنهايتها ولا يمتد العقد ولا يتجدد بعد ذلك إلا باتفاق الطرفين ، إلا أن ذلك لا يمنع أن يختار بعض الورثة الانتفاع بالعين المؤجرة دون البعض الآخر فيستمر عقد الإيجار لمن اختار بقاءه دون من اختار إنهاء ذلك وفقا للقواعد العامة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنين لا تنطبق عليهم صفة المستأجر وجاء بمذوناته " أن المستأجرين لم يقدموا ما يفيد أنهم تمسكوا بعقد إيجار مورثهم عن عقار التداعي عند وفاته في ١٩٤٤/٩/٧ وطلبوا الحل محلله في حقوقه والتزاماته الناشئة عن هذا العقد كما أنه لم تكن لهم إقامة بعقار التداعي - كما جاء بأقرارهم - تضيف عليهم وصف مستأجرين بعد وفاة مورثهم .. " ، وهي أسباب سائغة مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ومن ثم فإن رغبتهم للشركة المطعون ضدها الأولى في شراء عقار النزاع لا يعد البتة قبولا يعتد به لصدوره من غير المستأجرين للعقار ، ولا الزام على الشركة باتمام البيع لرفضها طلب الطاعنين ، وإذا انتهى الحكم إلى رفض دعوى الطاعنين ، أخذا بهذا النظر ، فإن أسباب الطعن تكون على غير أساس ، مما يتعين معه رفضه .



السنة السابعة والثلاثون

الجزء الأول

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة فم طلبات رجال القضاء

وفم المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

أولاً

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
في طلبات رجال القضاء

(١) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء

٥

الصفحة	القاعدة	
		(١) إجازات - إجراءات - إختصاص - إعاره - أقدمية إجازات : استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته الى عمله . أثره . سريان كافة الأحكام الوظيفية الأخرى في شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة الى نوع العمل الذي يوكل اليه وتمكينه من اخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . ٧٥ ١٨ الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣ إجراءات : رئيس مجلس إدارة الهيئة للتأمين والمعاشات . هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها . إختصاص وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول . ٥٦ ١٤ الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ إختصاص : (١) قضاء الالغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى ذلك . أى عمل

الصفحة	القاعدة	
		أو إجراء تقوم به جهة الادارة ولا يصل الى مرتبة القرار الادارى النهائى . عدم جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ (٢) القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب الغائها أو التعويض عنها . ما هيئتها . قرار مجلس القضاء الاعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب الغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		إعارة :
		١ - اعارة القضاء الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية . متروك لجهة الادارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها . التزام جهة الادارة قاعدة عامة مؤداها استبعاد من سبق اعارته . لا خطأ .
٢٩	٥	الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١ ٢ - اعارة القضاء الى الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية - متروك لجهة الادارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة . عدم اختيار الطالب للاعارة لشغله وظيفه اعلى من الوظائف التى يتم الاختيار من بينها . لا خطأ .
٨٧	٢١	الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٩ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	
		أقدمية :
		تخطى القاضى من الفئة « ب » فى الترقية الى وظيفة قاض من الفئة « أ » . طلب تعديل اقدميته . لا يتأتى الا بالغاء القرار الجمهورى الصادر بتخطيه فى الترقية الى تلك الوظيفة . مؤدى ذلك . اعتبار طلبه من طلبات الالغاء التى يتعين تقديمها فى ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . تقديمه بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب .
٢٧	٤	الطلب رقم ١٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١
		(ت)
		تأمينات اجتماعية - تعويض - تعيين - تفتيش
		تأمينات اجتماعية :
		الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل . اعتبارها إصابة عمل . شرطه .
٥٢	١٣	الطلب رقم ١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		تعويض :
		الموافقة على اعارة الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن رفض طلب إعارته . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً له أيا كان وجه الرأى فى

الصفحة	القاعدة	
٣٩	٨	اسباب عدم الموافقة على طلب اعارته السابق . الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
		تعين :
٣٤	٧	١ - قرار التعيين في وظيفة قضائية اذ صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون ومن السلطة الادارية المختصة باصداره وصادف محله من وظيفه قائمة لا يعتبر منعدما . وجوب تقديم طلب الغائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن أو علمه علما يقينيا . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب . الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
٧٥	١٨	٢ - استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته الى عمله . اثره . سريان كافة الاحكام الوظيفية الاخرى في شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة الى نوع العمل الذي يوكل اليه وتمكينه من اخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٢ . الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣
٧٥	١٨	٣ - التزام القرار المطعون فيه - في تحديد المحكمة التي عين بها الطالب بعد استقرار حالته المرضية وتقرير عودته الى عمله - الترتيب الذي نص عليه قانون السلطة القضائية في التعيين بمحاكم الاستئناف . عدم اعتبار القرار مخالفا للقانون أو مشويا بالعسف في استعمال السلطة . الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش :
		تقدير كفاية الطالب في تقدير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي اليها . مؤداه . رفض طلب رفعه وطلب الغاء القرار الجمهوري المتضمن تخليه في الترقية استنادا على هذا التقرير .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		(د)
		دعوى :
		دعوى « التدخل في الدعوى »
		عدم جواز التدخل في الدعوى ممن هو طرف فيها .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
		(ر)
		رد القضاء :
		(١) العداوة أو المودة التي عنها المشرع بالمادة ١٤٨ مرافعات . وجوب ان تكون شخصية العمل السابق لرئيس الدائرة بناية امن الدولة العليا في عهد تناوله الطالب بالنقد . ليس من شأنه ان يولد العداوة بينهما أو صلة المودة مع خصمه .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤

الصفحة	القاعدة	
٧٨	١٩	(٢) قرار المحكمة - بضم دعوى الطالب الى اخرى - لا يحول دون تتبع الطالب لدعواء وابداء دفاعه ولا ينبئ عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه . الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
٧٨	١٩	(٣) رأى المكتب الفنى فى خصوص ضم دعوى - الطالب - غير ملزم للمحكمة - . تعلق طلبات الطالب بهذا رأى غير منتج فى طلب الرد . الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
٧٨	١٩	(٤) عدم بيان الطالب ماهية التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما اثناء مرافعته . اثره . اعتبار روايته عنها مجهولة . عدم جواز التعويل عليها فى مجال الاثبات . الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
٧٨	١٩	(ص) صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
٤٤	١٠	قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لاعضاء الهيئات القضائية وتصفية أمواله وأيلولة ناتج التصفية الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بعد استحداث نظام اعانة نهاية الخدمة كبديل لنظام التأمين . صحيح . علة ذلك . الطلب رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		(ق)
		قرار إدارى
		١ - قضاء الالغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى ذلك . أى عمل أو اجراء تقوم به جهة الادارة ولا يصل الى مرتبة القرار الادارى النهائى . عدم جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
		٢ - القرار الادارى . ما هيته . قرار رئيس محكمة استئناف القاهرة وقرار مجلس القضاء الاعلى الصادران بتنفيذا للقرار الجمهورى بتعيين المدعى عليه فى وظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة . ليسا من قبيل القرارات الادارية . عدم جواز المطالبة بالغائهما الا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى المشار إليه .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
		٣ - القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب الغائها أو التعويض عنها . ما هيته . قرار مجلس القضاء الاعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب الغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧

الصفحة	القاعدة	
		(م)
		مجلس القضاء الاعلى - مرتبات - معاش
		مجلس القضاء الاعلى :
		القرارات التى تصدر فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب الغائها أو التعويض عنها . ما هيته . قرار مجلس القضاء الاعلى فى شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إدارى نهائى مما تختص محكمة النقض بطلب الغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		مرتبات :
		١ - طلب بدل سفر . ما هيته . من طلبات التسوية التى تقدم استنادا الى حق ذاتى مقرر مباشرة من القوانين وغير رهين بارادة الادارة . مؤدى ذلك . ان ما تصدره الادارة من اوامر وتصرفات بمناسبة لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية . اثر ذلك . عدم تقيد الطلب بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .
٣١	٦	الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - تحديد المرتب المستحق لعضو النيابة . تعلقه بالنظام العام . جواز تعديل الادارة له دون تقيد بميعاد معين متى كان مخالفا للقانون .
٤١	٩	الطلب رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة للزيادة المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . شرطه . أن يكونوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين إحدى الوظائف القضائية الواردة بجدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلونها مدة متصلة حتى ١/٧/١٩٨٠ .
٥٠	١٢	الطلب رقم ١٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٣
		معاش :
		١ - تضمين الطالب تظلمه الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عدم موافاته بمكافأة الادخار . خلورد الهيئة من أية اشارة إلى استحقاقه لهذه المكافأة . مفاد . عدم إقرارها لها . مؤدى ذلك . حق الطالب فى التظلم من هذا القرار السلبى أمام محكمة النقض .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		٢ - إحالة نائب رئيس محكمة الاستئناف الى المعاش قبل انقضاء سنتين من اعتباره فى حكم درجة نائب وزير وعدم بلوغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة . أثره . تسوية معاشه وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين وآخر أجر تقاضاه .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		٣ - معاملته نائب رئيس محكمة الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدد الاشتراك في التأمين ، حسابها في تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين ، شرطه ، نص القوانين والقرارات على استحقاق التعويض عنها ، م ٢٦ ق التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٦٦	١٦	<p>الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p> <p>٥ - العاملون المدنيون الذين قرر لهم قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ الحق في حساب مدد الضمائم والمدد الإضافية - المبينة بهذا القانون - ضمن مدد الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة ، ماهيتهم ، تدب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزة مدة معينة . لا يعد ندبا له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب الحق في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة التي احتسبت له مضاعفة في المعاش .</p>
٦٦	١٦	<p>الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p> <p>٦ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم ، معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومعاملته في درجته متى بلغ مرتبه - في حدود الربط المالي لوظيفة - المرتب المقرر لنائب الوزير ، شرطه ، أن يكون في حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .</p>
٧٠	١٧	<p>الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p> <p>٧ - قضاء الطالب سنتين متصلين وهو في حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه في التأمين عشر سنوات ، مؤداه ، معاملته في المعاش عن الاجر الاساسي وفقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ ٨ - معاملة نائب رئيس محكمة الاستئناف فى المعاش معاملة نائب الوزير البنديين أولا (١) وثانيا من الفقرة الاولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شرطه قضاؤه سنة متصلة فى حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة .
٨٢	٢٠	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ ٩ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه . فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . ان يكون فى حكم هذه الدرجة عند انتهاء خدمته .
٨٢	٢٠	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ <u>معاش الاجر المتغير :</u>
		١ - استحقاق معاش الاجر المتغير . مناطه . توافر احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى أيا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير . استحقاق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الاجر الاساسى المعاملة المقررة لنائب الوزير . أثره . سريان هذه المعاملة على ربط المعاش المستحق عن الاجر المتغير .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ ٢ - استحقاق معاش الاجر المتغير . مناطه . ان يتوافر فى

الصفحة	القاعدة	
٨٢	٢٠	<p>المؤمن عليه احدى حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسى ايا كانت مدة اشتراكه فى التأمين عن الاجر المتغير .</p> <p>الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤</p> <p>(ن)</p> <p>ندب - نقل</p> <p>ندب :</p> <hr/> <p>الندب لا يرتب بذاته حقا للموظف فى بدل السفر . علة ذلك . استحقاق بدل السفر . مناطه .</p> <p>الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>نقل :</p> <hr/> <p>خلو قرار نقل القاضى من محكمة ابتدائية الى اخرى بذات المنطقة مما يدل على أنه هدف لغير المصلحة العامة . أثره . رفض طلبه . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١</p>
٤٨	١١	

ثانيا

الأحكام الصادرة فى المواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

إثباتات

١٩

الصفحة	القاعدة	
		أولا : قواعد عامة :
		عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام .
٣١٩	٧٠	١ - قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
٦١٥	١٢٩	٢ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام . السكوت عن التمسك بها . اعتباره تنازلا عن الحق فى الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون . التحدى به لأول مره أمام محكمة النقض . غير جائز . الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨
		ثانيا : إجراءات الإثبات :
		١ - ندب الخبراء :
٥٦٧	١١٨	عمل الخبير . من عناصر الاثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٢ - العدول عن إجراءات الإثبات :
٥٦١	١١٧	عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الاثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمن حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الاثبات . أثره . عدم حيازه حكم الاثبات لحجية الامر المقضى . الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	ثالثا : طرق الإثبات :
٦٠٠	١٢٥	<p>١ - الكتابة :</p> <p>متى يجب الإثبات بالكتابة :</p> <p>- الوفاء . تصرف قانونى . عدم جواز اثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامهما متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها . العبرة فى الوفاء الجزئى بقيمة الالتزام الأصلى . م . ٦ اثبات .</p> <p>الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p>
٣٠٢	٦٦	<p>توافر الدليل الكتابى :</p> <p>- اعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة مانعة من اثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة . مناطه . ان يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه . بقاؤه فى حوزة من أصدره أو انتقاله بغير رضاه إلى المتمسك به . اثره . اعتباره فى حكم الورقة المنزلية .</p> <p>الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p>
٣٠٢	٦٦	<p>- الدفاتر غير التجارية والأوراق المنزلية . جواز اعتبارها قرينة لا تقوم بذاتها بل تضم إلى غيرها فى الأحوال التى تقبل الإثبات بالقرائن . الاستثناء . م ١٨ اثبات . اعتبارها دليلا كاملا ليست له حجية مطلقة فى الإثبات . اثره . لمن صدرت منه وخلفائه اثبات عكس ما جاء بها بكافة طرق الإثبات .</p> <p>الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p>

الصفحة	القاعدة	الأوراق العرفية وصورها :
١٥٨	٢٨	١ - إشتغال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للإحتجاج به على من وقع . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضي الموضوع به . الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨
٢٨٣	٦٣	٢ - صور الأوراق العرفية خطية أو فوتوغرافية . لا حجية لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه في حالة وجوده . إذا كان الأصل غير موجود لا سبيل للإحتجاج بالصورة إذا انكرها الخصم . علة ذلك . الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
٣٠٢	٦٦	٣ - اعتبار المحرر العرفي دليلا كاملا في الاثبات . شرطه . ان يكون موقعا عليه ممن أصدره . أثره . إعفاء من صدر لصالحه من تقديم دليل آخر يؤيده والقاء عبء اثبات عكسه على من وقع . الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦
٥٦٧	١١٨	٤ - انكار الوارث علمه بتوقيع مورثه على المحرر العرفي . أثره . وقف حجية المحرر مؤقتاً في الاثبات حتى يقيم الخصم المتمسك بها الدليل على صحتها . شرطه . ألا يتنازل ذلك الخصم عنها . الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٥ - محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على اتخاذ أحد

الصفحة	القاعدة	
٦٢٠	١٣٠	الخصوم إجراءات الادعاء بالتزوير أو طلبه منها استعمال هذه الرخصة طالما ان المحاج بالورقة لم يفر بصحتها صراحة أو ضمنا . الطعن رقم ١٧٨٢ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		٢ - البينة :
		الأحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينة :
		إنكار التوقيع والدفع بالجهالة :
٥٣٩	١١٢	- عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الالغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك . الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		قيام المانع من الحصول على الكتابة :
٥٢٣	١٠٩	- تقدير قيام المانع الادبي أو انتقائه . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائغا . الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧
		مبدأ الثبوت بالكتابة :
		مبدأ الثبوت بالكتابة . ماهيته .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : القرائن :
		القرائن القضائية :
		استقلال محكمة محكمة الموضوع بتقدير القرائن . شرطه . أن يكون سائفا .
١٣٢	٢٢	الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١
		استنباط القرائن القضائية : من اطلاقات محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على قرائن سائفة متساندة . عدم قبول الجدل في كفاية كل قرينة على حدة .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٢ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		رابعا : الإقرار :
		أنواعه : (القضائي وغير القضائي)
		الاقرار الصادر أمام القضاء في دعوى متعلقه بالواقعة التي حصل عنها الاقرار . ما هيته . اقرار قضائي يجب على القاضي أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الاقرار الصادر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الاقرار . اقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		تجزئة الإقرار :
		اقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكره سببا مشروعا آخر له . اقرار غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين عدم صحة هذا السبب الآخر .
١٧٥	٤١	الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥

الصفحة	القاعدة	
		قبول الإقرار :
		إقرار المحامي عن موكله . غير جائز الا اذا كان مفوضا فيه مباشرة للاقرار في حضور موكله دون اعتراض منه . مؤداه . اعتبار الاقرار صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيح له ذلك . م ٧٩ مراقعات .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية :
		طرق الإثبات :
		البيته :
		نصاب الشهادة :
		شهادة المراتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين . لانتوافر الا اذا جاءت اقوالهما غير متطابقة . مؤدى ذلك . اذا اتفقت اقوالهما كان موجب عدم التفريق منتقيا .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		اثبات النسب :
		١ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .
		٢ - ثبوت النسب المستند الى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب

الصفحة	القاعدة	
		أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
٥٨٢	١٢١	الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٢ - النسب . ثبوته بالإقرار سواء كان صدقاً أو كذباً
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		مسائل عامة في الاثبات :
		في إيجار الأماكن :
		اجرة الاساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالاجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٨٦/١١/٥ . شرطه . ان يكون العقد جدياً والاجر ليست صورية . للمستأجر اللاحق اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات .
١٢١	٣٠	الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
		في كسب الملكية :
		ورود اسم الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في اثبات كسب ملكية العقارات .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	إثراء بلاسبب
٣٩٧	٨٦	<p>المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائد . شرطه . أن يكون سى النية اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .</p> <p>الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>
٢٠٧	٤٨	<p>أجنبى</p> <p>حظر تملك غير المصريين للعقارات المبينة والاراضى القضاء . الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره باسم ولحساب الاجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .</p> <p>الطن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>أحوال شخصية</p> <p>أولا : المسائل الخاصة بالمسلمين :</p> <hr/> <p>(١) التطلاق للضرر :</p> <hr/> <p>١ - الحكم بالتطلاق للضرر . م ٦٥ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت اضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما .</p> <p>٢ - خلو محاضر جلسات محكمة أول وثانى درجة من اثبات أن</p>

الصفحة	القاعدة	
٤٣٥	٩٤	<p>محاولة للاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلاهما المصرح لهما بالصلاح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق معه شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر . تضمنين الحكم المطعون فيه رغم ذلك المحكمة عن الاصلاح بينهما . لا سند له من الاوراق . قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط . مخالفة القانون .</p> <p>الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٦/٤/١٥</p> <p>(ب) التطليق للغيبة :</p> <hr/> <p>التطليق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ان تكون غيبه الزوج سنة فأكثر فى بلد آخر غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، وان تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .</p> <p>الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٨٦/٤/١٥</p> <p>(ج) النسب :</p> <hr/> <p>١ - ثبوت نسب الولد من المرأة التى تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد مثله لمثلها وصادقها المقر له على ذلك إن كان فى سن التمييز دون توقف على شئ آخر ودون حاجة الى اثبات شرطه . ألا تكون وقت الاقرار متزوجا أو معتده أو أقرت بالولد ونسبته الى من كان زوجها لها . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p> <p>٢ - التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع</p>
١٦٢	٣٩	

الصفحة	القاعدة	
٢٠٠	٤٦	السلطة التامة فى تقدير الادلة وفى استخلاص الواقع منها . الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
٦٠٨	١٢٧	٣ - الدخول مع العقد على من هى فى عصمه آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع يبحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن اليه منها . الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٤ - النسب . ثبوته بالاقرار سواء كان صدقا أو كذبا . ٥ - الاقرار الصادر أمام القضاء فى دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل عنها الاقرار . ماهيته . اقرار قضائى يجب على القاضى أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الاقرار الصادر فى دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الاقرار . اقرار غير قضائى يخضع لتقدير القاضى . ٦ - اقرار المحامى عن موكله . غير جائز الا اذا كان مفوضا فيه . مباشرة للاقرار فى حضور موكله دون اعتراض منه . مؤداه . اعتبار الاقرار صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك . م ٧٩ مرافعات .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ٧ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .

الاستحقة	القاعدة	
		٨ - ثبت النسب المستند الى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتا لا نزاع فيه سواء كان الاثبات بالفراش أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
٥٨٢	١٢١	الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		ثانيا : المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أ) بطلان الزواج :
		مبدأ حظر تعدد الزوجات . من القواعد الاصيله فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية . مؤدى ذلك . بطلان الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الاولى واورضى به الزوجان . لأى منهما ولكل ذى حق الطعن فيه .
٤٥٧	٩٩	الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢
		(ب) التطلاق :
		تقدير سوء السلوك الموجب للتطلاق . م ٥٦ من مجموعة الاقباط الارثوذكس لسنة ١٩٣٨ . من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمه على أسباب سائفه من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .
٤٥٧	٩٩	الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الطاعة :
		الاحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقا فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الاحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الاجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والاجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانه أطرافها .
٥٩١	١٢٣	الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		ثالثا : دعوى الاحوال الشخصية :
		(ا) الاثبات :
		١ - شهادة المرأتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين . لاتتوافر الا اذا جاءت اقوالها غير متطابقه . مؤدى ذلك . اذا اتفقت اقوالهما كان موجب عدم التفريق منتقيا .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - شهادة الاولاد للوالدين وان علوا وشهادة الوالدين للأولاد وان سفلوا . غير مقبولة .
٤٥٧	٩٩	الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . "احوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢
		(ب) الحكم فى الدعوى :
		ذكورة الحكم . شرطه لولا يتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . استناد الحكم الى هذا التقرير . مؤداه . بطلان الحكم .
٣١٦	٦٩	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . "احوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٣/١١

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الطعن فى الحكم :
		الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة . الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت عقب الانكار . غياب الزوجة طوال جلسات نظر الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا فى حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة ذلك .
٥٨٦	١٢٢	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		رابعاً : اعلام الوفاة والوراثة :
		تحقيق الوفاة والوراثة . حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق . انكار الوراثة الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم . وجوب صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . بيت المال لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى . علة ذلك ؟
١٠٦	١٢٦	الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		اختصاص
		الاختصاص القضائى الدولى :
		الحصانة القضائية للدول الاجنبية . نطاقها . تحديدها بالاعمال التى تبشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرغ عنها من منازعات .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاختصاص الولائي :</p> <hr/> <p>١ - محكمة القيم :</p> <hr/> <p>١ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . نطاقة . م٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . اختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة امام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ما هيئتها .</p>
٤٩٥	١٠٦	<p>الطعن ارقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p>
		<p>٢ - لجان التأمين الاجتماعي :</p> <hr/> <p>لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . لجان ادارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد اليها باختصاص قضائي . القرارات التي تصدرها عدم اعتبارها من قبيل القرارات الادارية . اثره . اختصاص القضاء العادي بنظر الطعن عليها .</p>
٤٨١	١٠٤	<p>الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p>
		<p>٢ - لجان الاوقاف :</p> <hr/> <p>مجلس وكلاء وزارة الاوقاف . اختصاصه وحده بطلب تقدير وفرد حصه الخيرات في الوقف والبت فيه بغير الرجوع الى المحكمة . م٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجرائاتها وم٣ ق ٨٠</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٠٤	٤٧	لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الاوقاف المصرية . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		<u>٤ - التحكيم :</u>
		ولاية الفصل في المنازعات . انعقادها في الاصل للمحاكم . م ١٥١ ق ١٩٧٢/٤٦ الاستثناء . جواز اتفاق الخصوم على احالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة احكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق . تجرده من المقومات الاساسية للاحكام . أثره . لاي من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حازه للدعاء بتزويره أو اقامة دعوى مبتدأة لاهداره . الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
١٧٨	٤٢	
		<u>الاختصاص النوعي :</u>
		المنازعة في تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدني . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر م ١٣/٢ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ . علة ذلك . الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
٥٠٨	١٠٧	
		<u>الإحالة إلى المحكمة المختصة :</u>
		نقض الحكم والإحالة في منازعات متعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . لازمه . ان تكون الاحالة إلى محكمة القيم . علة ذلك . الطعون أرقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
٤٩٥	١٠٦	

الصفحة	القاعدة	ارتفاق :
٤٠٠	٨٧	<p>تحريم إقامة مطل مواجه للجار على مسافة تقل عن متر . يوجب الإزالة ولم لم يتوافر الضرر . م٣٩ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدنى الحالى .</p> <p>الطن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦</p>
		<p>إستئناف</p> <p>أولا : شكل الإستئناف :</p> <p>جواز الإستئناف :</p>
٣٤٣	٧٥	<p>١ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة اخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز استئنافه على استقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .</p> <p>الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠</p>
٥٥٤	١١٦	<p>٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم اثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الاسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .</p> <p>الطن أرقام ١٦١ و ١٦٤ و ١٧٨ و ٢١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>
		<p>صحيفة الإستئناف :</p> <p>١ - صحيفة الاستئناف . وجوب اشتمالها على اسباب الاستئناف . م٢٣ مرافعات . مقصوده . اعلام المستأنف عليه بها . مؤدى ذلك . للمستأنف العدول عن تلك الاسباب الى غيرها أو الاضافة اليها اثناء المرافعة . اختلافها فى ذلك عن الطعن بالنقض .</p> <p>الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>
٣٥٧	٧٨	

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : رفع الإستئناف :
		الإستئناف الفرعى :
٩٠	٢٢	الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه الا من المستأنف عليه فى الاستئناف الاصلى . تعلق بالنظام العام . اثر ذلك لمحكمة النقض به ان تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢٥٢/٢ مرافعات . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		ثالثا : الخصوم فى الاستئناف :
٥٧٤	١١٩	الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى الا اذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل . الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		رابعا : نطاق الإستئناف :
		الأثر الناقل للإستئناف :
		الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطوائه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤداه . مستأنف حكم الوقف ان يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء

الصفحة	القاعدة	
٢٤٣	٧٥	ببطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمة . صحيح علة ذلك . الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠
٥٣٠	١١٠	٢ - الأثر النافل للاستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائى . غير مقبول . الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		خامسا : نظر الاستئناف :
		ما يعترض سير الخصومة :
		إعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ ايداعها . م.٧ مرافعات المعدلة . جوازى للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا الى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه سريان ذلك على الاستئناف . م.٢٤ مرافعات .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		سادسا : الحكم فى الاستئناف :
		١ - الغاء محكمة الاستئناف قضاء محكمة أول درجة ببطلان اعلان الرغبة فى الشفعة . وجوب فصلها فى موضوع الدعوى دون اعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك .
٥٣٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨

الصفحة	القاعدة	
٥٦٨	١١٨	<p>٢ - استئناف محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطالان الحكم لعيب فيه أو فى الإجراءات لا يمتد الى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل فى الدعوى . علة ذلك</p> <p>الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p>اصلاح زراعى</p> <p>اصلاح زراعى . الدعاوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية شرط قبولها . ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤</p> <p>إعلان</p> <p>أولا : إعلان الأشخاص الطبيعيين :</p> <hr/> <p>إعلان المقيمين فى الخارج :</p> <hr/> <p>اعلان " إعلان المقيمين فى الخارج "</p> <p>اعلان صحف الدعاوى والطعون للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج . تمامه بتسليم الصورة للنيابة .</p> <p>الطعون أرقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p>
١٠٩	٢٧	
٤٩٥	١٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		<p>ثانيا : إعلان الأشخاص الاعتبارية :</p> <hr/> <p>إعلان الشركات التجارية :</p> <hr/> <p>إعلان الشركات التجارية . تسليمة في مركز ادارة الشركة لأحد المتضامين أو لرئيس الادارة أو للمدير أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . صحيح . لا محل لتوجيه خطاب مسجل إعاملا للمادة ٢/١١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨</p>
٦١٥	١٢٩	
		<p>ثالثا : بطلان الإعلان :</p> <hr/> <p>بطلان الإعلان . زوال بتحقيق الغاية من الاجراء . م ٢٠ مرافعات (مثال في إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة) .</p> <p>الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p>
٢٤٦	٥٦	

الصفحة	القاعدة	
		التزام :
		أولا : أركان الالتزام :
		محل الالتزام :
		محل الالتزام . تضمينه نقل حق عيني على شئ . وجوب أن يكون الشئ معينا أو قابلا للتعين . مادتان ١/١٢٣ ، ١/٤١٩ مدنى . تعيين ذاتيه المبيع جواز استخلاصه من النيه المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذهما له .
٥٧٨	١٢٠	الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠
		سبب الالتزام :
		اقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد فى سند الدين وذكره سببا مشروعا آخر له . اقرار غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الالتزام قائما وصحيحا ما لم يثبت المدين عدم صحة هذا السبب الآخر .
١٧٥	٤١	الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥
		ثانيا : آثار الالتزام :
		تنفيذ الالتزام :
		الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى

الصفحة	القاعدة	
٣٣٠	٧٢	<p>لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن واردا استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع ازالة التعويض أو التعويض بمقابل ان امتنع عن التنفيذ أو استحالة عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالراهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .</p> <p>الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢</p> <p><u>التنفيذ العيني :</u></p> <p>٣ - حكم القاضي . قيامه مقام التنفيذ العيني في الالتزام بعمل . شرطه .</p> <p>الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢</p> <p><u>الشرط الناسخ :</u></p> <p>الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظ معينة له . النص في العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة الى التنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة الموضوع في هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي أخذت به .</p> <p>الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p> <p><u>ثالثا : انقضاء الالتزام :</u></p> <p><u>الوفاء :</u></p> <p>١ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها .</p>
٢٨٧	٦٣	
٦٠٤	١٢٦	

الصفحة	القاعدة	
		التزامات مقابلة . إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه . ان تكون الالتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الالتزامات ، مرده احكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة (مثال بشأن حالة عامل انتاج وشركة تأمين) .
٩٨	٢٤	الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
		٢ - رد ما دفع بغير حق . لامحل له اذا كان الموفى يعلم انه غير ملزم بالوفاء . الاكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى . شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		٣ - الوفاء . تصرف قانونى . عدم جواز اثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها . العبرة فى الوفاء الجزئى بقيمة الالتزام الأسمى . م ٦ اثبات .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		التماس اعادة النظر
		(١) الغش الذى يبيح التماس اعادة النظر . شرطه . ان يكون خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى . ما تناوله الخصومة . ليس سببا للالتماس .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		(٢) الورقة التى يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم . شرطها ان تكون بفعل الخصم قاطعة فى الدعوى .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

المنحة	القاعدة	ايجار
		أولا : القواعد العامة فى الإيجار :
		أ - عقد الايجار :
		" اثباته "
٢٥٥	٥٧	اثبات تاريخ عقد الايجار بالشهر العقارى . خضوعه لذات قواعد المحررات الاخرى . الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		حظر ابرام اكثر من عقد ايجار :
٢٥٥	٥٧	حظر ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للوحدة السكنية الواحدة مؤداه . بطلان للعقود اللاحقة العقد الاول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذى اصدر العقد الاول . شرطه . لا محل لعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى باجراء المفاضلة بينهما . الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		ب - بعض أنواع الايجار :
		ايجار الاراضى الزراعية :
١٠٩	٢٧	١ - الدعاوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية . شرط قبولها . ايداع نسخه من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على عمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك . الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
٣٤٧	٧٦	٢ - الاتفاق على اجرة الاراضى الزراعية باقل من الاجرة القانونية . جائز ولا مخالفة فيه للنظام العام . وجوب اعماله طوال المدة الاتفاقية . الامتداد القانونى لعقد الايجار بعد ذلك . اثره . للمؤجر مطالبة المستأجر بالاجرة القانونية . الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - عقود ايجار الاراضى الزراعية . امتدادها الى مدة غير محددة بعد انتهاء مدتها الاصلية المتفق عليها . لا عبرة بالمدة الاتفاقية التى يمتد اليها العقد عند عدم اخطار احد الطرفين للاخر بالاخلاء . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠</p>
٥٢٣	١٠٩	<p>٤ - عدم جواز زيادة قيمة الاجرة السنوية للاراضى الزراعية على سبعة امثال الضريبة . م ٣٢٣ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا يحكم سوى العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر . دعوى الربيع تأسيسا على اغتصاب ارض زراعية . عدم التزام القاضى فى تقديره بحكم المادة المذكورة . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧</p> <p>" الاماكن المؤجرة للمصالح الحكومية : "</p> <hr/> <p>١ - عقود ايجار الاماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين ايجار الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى اعمالا للقانونين رقمى ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ . خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢</p>
٣٨٩	٨٤	<p>ج انتهاء عقد الإيجار :</p> <hr/> <p>١ - احاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق يوضع العين المؤجرة تحت تصرفه عند انتهاء الإيجار . كفايته التزامه برد العين العين ولو</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٦١	٥٨	لم يستول عليها المؤجر استيلاء ماديا . الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
٢٦١	٥٨	٢ - طلب الاجرة التي ترتب الفسخ على التأخير في دفعها . لا يفيد التنازل عن الحكم الصادر بالاخلاء أو الموافقة الضمنية على تجديد الاجارة بعد انتهائها . علة ذلك . الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		ثانيا : تشريعات ايجار الاماكن :
		أ - خصائصها :
١٠٢	٢٥	(١) النص التشريعي . سريان على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . احكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سرياتها فورية على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه . الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		ب - تقريرها أولوية لبعض الفئات في التأخير :
٣١٩	٧٠	العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر في ذات جهة العمل . له الأولوية على غيره في استئجار مسكن الاخير . حلوله محل العامل الآخر في عمله . المادة الرابعة ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة السابعة ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك . الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣

الصفحة	القاعدة	
		جـ حقوق والتزامات طرفى العلاقة الايجارية :
		حظر احتجاز اكثر من مسكن :
		١ - احتجاز اكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . انفراد المستأجر بالسيطره المادية والقانونية على المساكن التى ابرم عقود ايجارها . استقلال الاقارب ممن اوردتهم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استقلالا فعليا باحد المساكن المؤجرة للمستأجر . اثره . توافر مقتضى الاحتجاز .
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		٢ - الحظر الوارد فى المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن فى البلد الواحد ، انصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة فى غير اغراض السكنى . تغيير الاستعمال لغير اغراض السكنى . اثره . اعتبار الاحتجاز غير قائم . العبرة بحقيقة الواقع .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		حق المالك فى الاضافة والتعليق :
		(١) حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية فى العقار المؤجر بالاضافة أو التعليق ، استثناء من حكم ١/٧٥١ مدنى . م ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قيام هذا الحق رغم حظره فى العقد . علة ذلك .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	
٢٢٣	٥٢	(٢) لمالك المبنى طلب إخلاء المستأجر مؤقتاً أو هدم جزء من العين المؤجرة لحين اتمام التعلية أو الاضافة . حقه فى اقتطاع جزء من الملحقات غير السكنية للعين المؤجرة . الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
٢٢٣	٥٢	(٣) حق المالك فى تعلية العقار المؤجر . شرطه . حصوله على ترخيص باجرائها . مؤداه . أن يكون الهيكل الانشائى للمبنى يسمح بإجرائها . ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل . الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
١٠٢	٢٥	اقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية : <hr/> نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال . الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		أ - حق المؤجر فى طلب الاخلاء : <hr/> الاخلاء لعدم الوفاء بالاجره : <hr/>
٦٢٧	١٣١	الايجار من عقود المعاوضه . الاجرة فيه مقابل الانتفاع . مناط استحقاقها . تمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة . اساس الالتزام بها . خضوعه للقواعد العامة . التأخير فى سدادها . سبب من اسباب الاخلاء . تعلقه بالنظام العام . الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩

الصفحة	القاعدة	الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش :
١٧	٣	(١) المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الايجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . استمراره بالعين المدة المحددة بالنص ولو انتهت مدة العقد . الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥
١٧	٣	(٢) الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الايجار صحيحا وناظرا . الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥
١٧	٣	(٣) الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التى انتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاءها بانتهاء مدتها أم بالتنبيه بالاخلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهزاء قصد المشرع منه . الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥
١٧	٣	(٤) الاحكام الخاصة بالامتداد القانونى فى قوانين ايجار الاماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . اثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها . الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥
		(٥) تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة

الصفحة	القاعدة	
١٧	٣	<p>محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها . مثال يصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .</p> <p>الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p> <p><u>" حق المستأجر الأصلي المقيم مؤقتا بالخارج في تأجير المكان المؤجر له من الباطن "</u></p> <p>التزام المستأجر الأصلي المقيم بالخارج بصفة مؤقتة باخطار المستأجر من الباطن لاخلاء العين المؤجرة له في الموعد المحدد لعودته . م ١/٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتقال الإلتزام عند وفاته إلى من استمر عقد الايجار لصالحهم وفقا للمادة ١/٢٩ من ذلك القانون . مخالفة ذلك . أثره .</p>
٤٠٤	٨٨	<p>الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧</p> <p><u>ايجار</u></p> <p><u>" حق مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة في تأجير جزء منه أو إشراك آخرين معه في النشاط "</u></p> <p>حق المستأجر الذي يزاول مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان المؤجر . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اشراك مستأجر آخر معه في النشاط لا يعد تأجييرا من الباطن . تخلى المستأجر للغير عن العين كلها يجيز للمؤجر طلب</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٦٩	٨٠	إخلائه . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ١٨/ج ق ١٢٦ لسنة ١٩٨١ . الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		د - تحديد الأجرة :
		<u>" قواعد تحديدها "</u>
١٢١	٣٠	١ - أجرة الاساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة في العقد السارى في ١٩٦١/١١/٥ شرطه . ان يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للمستأجر اللاحق اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات . الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
٣٣٨	٧٤	٢ - احتساب كامل قيمة الارض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في الادوار التي استوفى المالك البناء والارتفاع اليها طبقا للقانون وأضحى تقدير أجرتها حائزا لقوة الامر المقضى . اقامة المالك دور جديد مجاوزا حدود الارتفاع المسموح به بترخيص أو بدونه . أثره . عدم جواز احتسابه شئ من قيمة الارض في تقدير أجرته . علة ذلك . الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
٣٦١	٧٩	٣ - توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجره وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا مؤديا الى النتيجة التي انتهت اليها . الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ - أجرة الاساس للمباني المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ . وجوب تعديلها بالاضافة أو الاستئزال متى طرأ على التعاقد السارى فى شهر الاساس تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين . م ٤/٢ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حدوث التعديل . واقع يجب التمسك به امام محكمة الموضوع ولو كان مرده الى قانون . شرطه . عدم تعلقه بالنظام العام . مثال .
٣٦١	٧٩	الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٥ - الأجرة القانونية . شمولها الضرائب غير المعفاه بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورسم النظافة . إغفال الحكم إضافة رسم النظافة الى القيمة الايجارية توصلنا لتحديد الأجرة . خطأ فى القانون .
٣٦١	٧٩	الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		الطن فى قرارات لجان تحديد الأجرة :
		<hr/>
		المنازعة فى تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ٢/١٣ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٥٠٨	١٠٧	الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
		تقدير أجرة الاماكن المؤجرة للمصالح الحكومية :
		<hr/>
		عدم خضوع الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لأحكام

الصفحة	القاعدة	
		القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ إلا إذا كانت كائنة في النطاق المكانى المحدد لسريانه . علة ذلك .
٦١٢	١٢٨	الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨
		هـ - الامتداد القانونى لعقد الإيجار :
		<hr/>
		الامتداد القانونى لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . شرطه . الا يترتب عليه احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . المادتان ٨ ، ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		و - المنشآت الآيلة للسقوط :
		<hr/>
		١ - المستأجر لوحدة بالعقار الذى هدم وأعيد بنائه . حقه فى شغل وحدة بالعقار المنشأ . شرطه . تخلفه عن التعاقد مع المالك فى الميعاد الذى حدده له . أثره . سقوط حقه فى شغل الوحدة .
١٤٦	٣٦	الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الاجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية منه . م . ٢٠ مرافعات عدم استلزام المشرع توافق شكل معين فى الاجراء . أثره . قرارات إزالة المبانى . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة باصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الاعضاء عليها .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	بطلان
		أولا : بطلان الإجراءات :
		بطلان إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة :
٢٤٦	٥٦	بطلان الإعلان . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء م. ٢٠ مرافعات (مثال في إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة) . الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		بطلان الأحكام :
٢٦٦	٥٩	١ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب . الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣
٣٦١	٧٩	٢ - الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم . مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة إنتفاء ذلك لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات . الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٣ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو فى

الصفحة	القاعدة	
		الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل فى الدعوى . علة ذلك .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ بطلان قرارات إزالة المباني : القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الإجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠ مرافعات . عدم استلزام المشرع توافر شكل معين فى الإجراء . أثره . قرارات إزالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ثانيا - بطلان التصرفات : فى تملك الأجانب للعقارات : حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء . الاستثناء . حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره

الصفحة	القاعدة	
٢٠٧	٤٨	<p>باسم ولحساب الأجنبي المتصرف إليه دون المتصرف .</p> <p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للوحدة السكنية الواحدة :</p>
٢٥٥	٥٧	<p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة .</p> <p>مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ مدني بإجراء المفاضلة بينهما .</p> <p>الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>في تقسيم الأراضي المعدة للبناء :</p>
٥٥٠	١١٥	<p>القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه في القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له . اقتصره على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التي أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطنيها .</p> <p>الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p>

الصفحة	القاعدة	بيع
		<p>أولا : إنعقاد البيع :</p> <hr/> <p>أ - أركان البيع :</p> <hr/> <p>الإيجاب والقبول :</p> <hr/> <p>إنعقاد البيع بتلاقى الإيجاب والقبول على حصوله . ركن القبول في حالة إبداء الشركة المؤجرة رغبتها في بيع عقاراتها إلى مستأجرين . شرطه . أن يكون المشتري مستأجرا للعقار المبيع أو وارثاً له منتفعا به . المادتان ٣٩١ مدني قديم ، ٦٠١ مدني . مثال .</p>
٦٣٢	١٣٢	<p>الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٦</p>
		<p>محل العقد :</p> <hr/> <p>محل الالتزام . تضمينه نقل حق عيني على شيء . وجوب أن يكون الشيء معيناً أو قابلاً للتعين . مادتان ١ / ١٣٣ ، ١ / ٤١٩ مدني . تعيين ذاتية المبيع . جواز استخلاصه من النية المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذهما له .</p>
٥٧٨	١٢٠	<p>الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٨٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		ب - صورية البيع :
		<hr/>
		١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفا خاصا - في التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد . عله ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٢ - التمسك بالصورية المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية النسبية .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		ثانيا : آثار البيع :
		<hr/>
		أ - التزامات البائع :
		<hr/>
		الإلتزام بالضمان :
		<hr/>
		الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع

الصفحة	القاعدة	
		بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن و اراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن إمتنع عن التنفيذ أو استحالة عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول.
٣٣١	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		ب - التزامات المشتري :
		الإلتزام بدفع الثمن :
		إستحقاق البائع للقوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . استحقاق القوائد بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		ثالثا - بعض أنواع البيوع :
		بيع الوفاء :
		بيع الوفاء . شرطه . أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد

الصفحة	القاعدة	
		إلى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . خلو البيع من هذا الشرط . من داه صحة العقد . لا يغير من ذلك تعليق العقد على شرط فاسخ غير متعلق بإرادة البائع أو متعلق بها في حالة إخلال المشتري بالتزاماته .
٢١١	٤٩	الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		بيع المزاد :
		العقد في المزادات . تمامه برسو المزاد . م ٩٩ مدني . شروط المزاد . تضمنها أحكاما خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		بيع التركة :
		بطلان التعامل في تركه إنسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ٢/١٣١ مدني .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		بيع العقارات لغير المصريين :
		حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره باسم ولحساب الأجنبي المتصرف إليه دون المتصرف .</p>
٢٠٧	٤٨	<p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>البيع قوب :</p>
		<p>الإتفاق على اطاله مدة السنة التي بإنقضائها تسقط دعوى ضمان البيع الخفى . جائز . البيع "قوب" لا يمنع هذا الإتفاق ولا يتعارض مع حق المشتري من التحقق من مطابقة المبيع - عقب وصوله إلى الميناء الوصول - للمواصفات المتفق عليها بالعقد .</p>
١٥١	٣٧	<p>الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧</p> <p>رابعا - أثر قانون التسجيل على البيع :</p>
		<p>ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مشتري العقار بعقد عرفي ، حقه في مطالبة من استولى عليه بالبيع ، علة ذلك .
٣٥٧	٧٨	الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥
		خامسا - دعوى صحة ونفاذ البيع :
		ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب . مناطه ، مضي أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد ، مضي هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		سادسا : مسائل متنوعة :
		عدم سقوط حق الشفيع عن إعلان الرغبة في الشفعة إلا بمضي خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدني . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الانذار .
٢٤٦	٥٦	الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	تأمينات إجتماعية
		أولا - تعلق قانون التأمينات الإجتماعية بالنظام العام :
		(٢ ، ٣) تأمينات إجتماعية . قانون . " إصابة عمل " .
		٢ - أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
		تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
		ثانيا - المعاش :
		١ - المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل أو الوفاة . حسابه على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو في مدة الاشتراك في التأمين إن قلت مدة الخدمة عن سنة . عدم جواز تجاوز الفرق في الأجرة عند نهاية مدة الخدمة عنه عند بدئها ٤٠٪ زيادة أو نقصاً . شرطه . أن تكون مدة الاشتراك متصلة . علة ذلك .
٢٩٤	٦٤	الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٣
		٢ - السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه في التأمين مدة ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التي يصرف عنها تعويض

الصفحة	القاعدة	
		الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
١٩٦	٤٥	الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٠
		٣ - احتفاظ المستحقين بالمعاش الذي تم صرفه وتوزيعه ورده قبل تعديل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . صحيح . عدم سريان ذلك على سائر الحقوق التأمينية الأخرى . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
١٩٦	٤٥	الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٠
		ثالثا - لجان فحص المنازعات :
		١ - لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد إليها بإختصاص قضائي . القرارات التي تصدرها عدم إعتبارها من قبيل القرارات الإدارية . أثره . إختصاص القضاء العادي بنظر الطعن عليها .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وجوب عرضها على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء . عدم

الصفحة	القاعدة	
		سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان في ١٩٧٧/١/٩ م. ١٥٧ من القانون .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
		٣ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٤ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إعلان صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) ق لسنة ٧٩ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم بقبوله . إلغاؤه استئنافيا . إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		رابعا - إصابة العمل :
		إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه ، شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . إن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي .
٢٧٧	٦١	الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
		خامسا - تعويض الدفعة الواحدة :
		السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه في التأمين مدة ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
١٩٦	٤٥	الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٠
		سادسا - مسائل متنوعة :
		إنتقال ملكية المنشأ بأي تصرف قانوني ، أثره ، ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطن رقم ٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٣١

الصفحة	القاعدة	
		<p>تأمينات عينية</p> <p>الرهن :</p> <p>الضمان الناشئ لمصلحة المشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يقيم بقضاء الدين المضمون بالرهن و اراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن إمتنع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .</p>
٣٣.	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		<p>تحكيم</p> <p>ولاية الفصل في المنازعات . انعقادها في الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ١٩٧٢/٤٦ . الاستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الإتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتدأة لاهداره .</p>
١٧٨	٤٢	الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
		<p>أولا - الإدعاء بالتزوير :</p> <hr/> <p>أ - قبول الإدعاء بالتزوير :</p> <hr/> <p>حجية الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضي المدني . مناطها . المادتان ١٠٢ إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لإنتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق المدني من العود إلى الطعن بالإنكار أو التزوير في وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته في الدعوى الجنائية .</p> <p>الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤</p>
٤٧٥	١٠٣	
		<p>ب - التزوير المعنوي في الورقة العرفية :</p> <hr/> <p>التدليس . ما هيئته . توقيع الشخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف ارادته إلى إبرامه . اعتباره تزويرا معنويا ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق إحتيالية . الإدعاء بذلك . وجوب ابدائه بالطريق المرسوم له قانونا .</p> <p>الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p>
٥٣٠	١١٠	
		<p>ج - النزول عن التمسك بالورقة :</p> <hr/> <p>المستفيد من المحرر . تنازله عن التمسك به ردا على الإدعاء</p>

الصفحة	القاعدة	
٦٢.	١٣.	<p>بتزويره . أثره إعتبار المحرر في حكم المعلوم بالنسبة لكل ما يتأثر بموضع الإدعاء بالتزوير من بيانات المحرر . الإدعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له . إعتباره موجهها إلى المحرر كله .</p> <p>الطعن رقم ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩</p> <p>د- حق المحكمة من ثلثاء نفسها في القضاء برد وبطلان أية ورقة :</p> <hr/> <p>محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها إستعمال هذه الرخصة طالما أن الحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .</p> <p>الطعن رقم ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩</p> <p>هـ - الحكم في الإدعاء بالتزوير :</p> <hr/> <p>عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الإلغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p>
٥٣٩	١١٢	

الصفحة	القاعدة	
		و - أثر الحكم في الإدعاء بالتزوير :
		مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفا خاصا - في التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد علة ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		تزوير ، ثبوت تزوير محرر معين . لا يدل بذاته على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه في التاريخ والمضمون ، ونسبته إلى ذات الشخص . علة ذلك .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		تسجيل
		التصرفات الناقلة للملكية :
		ملكية العقار . عدم انتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥
		مسائل متنوعة :
		ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب مناطه .

الصفحة	القاعدة	
		مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		تعويض
		أولا - الضرر :
		وجود الشرط الجزائي في العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين إثبات عدم وقوعه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		ثانيا - مسائل متنوعة :
		١ - الضمان الناشئ لمصلحة المشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يقم بقضاء الدين المضمون بالرهن و اراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن أمتنع عن التنفيذ أو إستحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .
٣٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٣

الصفحة	القاعدة	
٣٥٧	٧٨	<p>٢ - ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p><u>تقادم</u></p> <p><u>أولا - التقادم المسقط :</u></p> <p><u>الإجراءات القاطعة للتقادم :</u></p> <p><u>المطالبة القضائية :</u></p> <p>١ - انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه إلا يصدر حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه ، إنتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الإنقطاع وإعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .</p> <p>الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٦</p> <p>٢ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما قاطعة للتقادم فى خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢</p>
٤٥٣	٩٨	

الصفحة	القاعدة	
		<p>ثانيا - التقادم المكسب :</p> <hr/> <p>التمسك بالتقادم :</p> <hr/> <p>اكتساب الحائز ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .</p> <p>الطعن رقم ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩</p> <p>تقسيم :</p> <p>القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه في القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو إعتداد التقسيمات المخالفة له . اقتصره على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التي أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطينيها .</p> <p>الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p>تنظيم</p> <p>قرار المحافظ الصادر بإعتماد خطوط التنظيم لا يرتب بذاته خروج الاجزاء الداخلة في خط التنظيم عن ملك صاحبها ، مؤدى ذلك . بقاؤها على ملك صاحبها حتى تمام الاستيلاء الفعلي . م ١٣ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p>
٦٢٠	١٣٠	
٥٥٠	١١٥	
٥١٤	١٠٨	

الصفحة	القاعدة	جميعات
٥٧٤	١١٩	<p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٨</p>
		<p>حجز</p> <p>" حجز ما للمدين لدى الغير "</p> <p>طلب الدائن الحاجز الحكم بصحة الحجز رغم تقرير المحجوز لديه بعدم مديونية إصلا للمحجوز عليه يتضمن حتما منازعته فيما قرر به المحجوز لديه من إنتفاء مديونية . إعتبار هذه المنازعة مطروحة على المحكمة للقضاء فيها .</p> <p>الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤</p>
٤٧٢	١٠٢	<p>حراسة</p> <p>أولا - الحراسة الإدارية :</p> <hr/> <p>١ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون</p>

الصفحة	القاعدة	
١٦٨	٤٠	<p>المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . مناطه . جدية الدين توافرها بصدر قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .</p> <p>الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢</p>
٤٩٥	١٠٦	<p>٢ - الاتفاقية المصرية اللبنانية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين . استهدفها تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . اقتصار حق أولئك الرعايا على الاستفادة من أحكام تلك الاتفاقية بصرف النظر عن مدى شرعية قرارات فرض الحراسة .</p> <p>علة ذلك .</p> <p>الطعون أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p> <p>ثانيا - إختصاص محكمة القيم :</p> <hr/> <p>١ - إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بقانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . نطاقه . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائى صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . إختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة أمام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ماهيتها .</p> <p>الطعون أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نقض الحكم والإحالة في منازعات متعلقة بالحرسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . لازمه . إن يكون الإحالة إلى محكمة القيم . علة ذلك
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		ثالثا - الحراسه القضائية :
		<hr/>
		الحارس القضائي . عدم مساعلته إلا عن صافى الإيراد الفعلى الناتج عن إدارته للمال المشمول بحراسته . مساعلته على أساس ما يقدره الخبير جزافا من ريع متوقع . خطأ .
٤٦٨	١٠٦	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		حصانة
		الحصانة القضائية للدول الأجنبية :
		<hr/>
		الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . تحديدها بالأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩

الصفحة	القاعدة	حكم
		أولا - ماهية الحكم :
		ما يعتبر حكما :
١٧٨	٤٢	ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ٤٦ / ١٩٧٢ . الاستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم به طبيعة أحكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا لإتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لآى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتدأة لافاداره . الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		ثانيا - بيانات الحكم :
		أسماء الخصوم وصفاتهم :
٣٦١	٧٩	الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم . مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة إنتفاء ذلك لابطلان . م ١٧٨ مرافعات . الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	حصانة
		<p>ثالثا - تسبيب الحكم :</p> <p>(أ) تعقب حجج الخصوم :</p> <p>إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . عدم التزامه باجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد أو تتبعه فى كل مناحى أقواله ومختلف حججه وطلباته ليرد عليها استقلالاً مادام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الحجج والطلبات .</p> <p>الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p>
١٦٢	٣٩	<p>(ب) التسبيب الكافى :</p> <p>١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية . تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها فى التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط فى مواجهة وكيلها قبل إنقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدر الحكم برفض الدفع بإنقضاء الخصومة . صحيح .</p> <p>الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧</p>
١٥١	٣٧	<p>٢ - إشتغال المحرر العرفى على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للإحتجاج به على من وقع . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضى الموضوع به .</p>
١٥٨	٣٨	<p>الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٣٢	٥٣	٣ - إقامة الحكم على عدة دعائم إحداها كافي لحمله . النعي على ماعداها . غير منتج . الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
٤١٩	٩١	٤ - قضاء الحكم بأحقية المطعون ضدهم لبدل التفرغ استنادا إلى قرار مجلس رداة الشركة الطاعة . النعي عليه بمخالفته قراري مجلس الوزراء . لا أساس له . الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		رابعا - عيوب التدليل :
		(١) - ما يعد قصورا :
١٤٦	٣٦	١ - أغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور . الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
١٨١	٤٣	٢ - رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية . قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة . أثره . توزيع المسئولية عليها دون انفراد الخطأ الأكبر بتحملها . علة ذلك . استغراق الخطأ الاشد لغيره من الأخطاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتمية استغراق الخطأ لغير العمدى . خطأ . الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ - أغفال الحكم الرد على دفاع جوهري للخصم . قصور .. موجب لبطلانه .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٤ - اعراض الحكم عن مناقشة مستندات مؤثرة في الدعوى . قصور .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٥ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م٦٤ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		(ب) مالا يعد قصور :
		١ - دفاع الطاعن غير المستند إلى أساس قانوني صحيح . أغفال الرد عليه . لا قصور .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
٢٤١	٥٥	٢ - أفعال الحكم الرد على دفاع غير مؤثر في الدعوى . لا يعيبه بالقصور (مثال بشأن مسئولية حارس البناء) . الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦
		(ج) التناقض :
٣١٢	٦٨	١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١
٣١٩	٧٠	٢ - التناقض المفسد الذي يعيب الحكم ويفسده . ماهيته . الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		(د) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
٢٦٦	٥٩	أفعال الحكم الرد على دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب . الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣
		خامسا - حجية الحكم :
		(أ) حجية الحكم المدني :
		١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص في

الصفحة	القاعدة	
		قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية - الاستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .
٥٠٨	١٠٧	الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
		٢ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمنين حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازة حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .
٥٦١	١١٧	الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		(أ) حجية الحكم الجنائى :
		١ - الحكم بإدانة ممثل الشركة قبل قيدها بالسجل البحرى لقيامه بأعمال محظورة عليه . لا حجية للحكم بعد قيد الشركة فى السجل المذكور .
٤٢٤	٩٢	الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		٢ - حجية الحكم الجنائى التى يتقيد بها القاضى المدنى . مناطها . المادتان ١٠٢ إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق

الصفحة	القاعدة	
٤٧٥	١٠٣	المدنى من العود إلى الطعن بالإنكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية . الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		سادسا - الطعن فى الحكم :
		(أ) إجراءات الطعن :
٥٦٧	١١٨	صحيفة الطعن بالنقض . جواز إيداعهم قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم . م ٢٥٢ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن عن خارج مدينة القاهرة واختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مضافة إلى ميعاد الطعن . (مثال) . الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		(ب) ميعاد الطعن :
٦٢٧	١٣١	بدء ميعاد الطعن كأصل من تاريخ صدور الحكم . الاستثناء . م ٢١٣ مرافعات . عدم حضور الطاعن أى جلسة من جلسات محكمة الاستئناف وعدم تقديم مذكرة بدفاعه . أثره . بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم . الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الخصوم فى الطعن :
		١ - الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأسمى تعلق بالنظام العام . أثر ذلك لحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - أعترض الخارج عن الخصومة . الحكم بقبوله . أثره . م ٤٥٥ مرافعات قديم .
٩٥	٢٣	الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٢
		٣ - الاختصاص فى الطعن . وجوب أن يتم فى الأصل بالصفة التى كان الخصم متصفا بها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨
		(د) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز استئنافه على إستقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قاعدة عدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات . مناطها . تضمنين صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعا وسببا . الحكم المنهى للخصومة فى أى منها . عدم توقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل فى باقى الطلبات .
٤٣٩	٩٥	الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		(د) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣
		٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً ولو كانت منيه لجزء من الخصومة . م ٢١٢ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		(و) طرق الطعن :
		١ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم

الصفحة	القاعدة	
٣٩٥	٨٥	قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهازية أيا كانت المحكمة التى إصدارتها .م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك . الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٣
٥٥٤	١١٦	٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
٥٨٦	١٢٢	٣ - الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالأقرار أو بعد الثبوت عقب الإنكار . غياب الزوجة طوال جلسات نظر الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا فى حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة ذلك . الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		(ز) أثر نقض الحكم :
		نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة

الصفحة	القاعدة	
٩٠	٢٢	للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م ٢٧١ مرافعات . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		<u>سابعاً - استنفاد المحكمة ولايتها :</u>
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطالان الحكم لعيب فيه أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى . علة ذلك .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>ثامناً - تفسير الحكم :</u>
		الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءاً متمماً للحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً . أثره خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ١٩٢/٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره . إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير . م ٢٧١ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ٦٧٨، ٦٤٩، ١٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>تاسعاً - تنفيذ الأحكام :</u>
		<u>تنفيذ الحكم الأجنبي :</u>
		١ - الحكم النهائي المتعلق بالأحوال الشخصية الصادر من محكمة في إحدى الدول المنضمة لاتفاقية تنفيذ الأحكام لدول

الصفحة	القاعدة	
٢٨٣	٦٢	الجامعة العربية . قابل للتنفيذ في سائر دولها . عدم جواز رفض الأمر بتنفيذه إلا في الأحوال المحددة على سبيل الحصر . الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
٢٨٣	٦٢	٢ - صدور حكم من محكمة مصرية بكف يد الطاعنة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه بالحكم الأجنبي في مدة حددها . لا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة . علة ذلك . الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
		عاشراً - بطلان الحكم :
٣١٦	٦٩	ذكورة الحكام . شرط لولايتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . استناد الحكم إلى هذا التقرير مؤداه . بطلان الحكم . الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١
		حيازة
		شروط الحيازة :
٦٢.	١٣.	اكتساب الحائز ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقيفه على إرادة الحائز أن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا . الطعن رقم ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩

الصفحة	القاعدة	خبرة
		أولا - ندب الخبراء :
		١ - ندب الخبير . المقصود به . الاستعانة برأيه فى مسألة فنية لا يستطيع القاضى البت فيها . لازم ذلك . تخصصه فى المسألة التى ندب لابداء الرأى فيها .
		٢ - عدم بيان الطاعن للعيب الذى شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبير المعترض عليه . نعى غير مقبول .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		ثانيا - تقدير عمل الخبير :
		١ - رأى الخبير عنصر من عناصر الأثبات . سلطة محكمة الموضوع فى تقدير عمل الخبير . إعتماها لتقرير الخبير . مؤداه عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الأثبات فى الدعوى . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
٣٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٩

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه السائغة . مؤداه . عدم التزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها استقلالا طالما إقامت قضاها على ما يكفى لحملة .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الأثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		خلف
		الخلف الخاص :
		١ - مشتري العقار يعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفا خاصا - في التمسك بضرورة العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
		٢ - التمسك بالصورية المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية التنسية .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	دستور
		<p>أولاً : المحكمة الدستورية العليا :</p> <hr/> <p>١ - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . اذا تراعى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١٧٥/١ من الدستور ، ٢٩ ق ١٩٧٩/٤٨ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .</p> <p>الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢</p>
٣٢٦	٧١	
		<p>٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التى اصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>
٣٩٥	٨٥	
		<p>ثانياً : تنظيم دستورى :</p> <hr/> <p>مجلس الشورى :</p> <hr/> <p>إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة</p>

الصفحة	القاعدة	
		والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها . م ٦ ق ٧٥/١٩٦٣ . مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات . اقامة الطعن نيابة عنه من ادارة قضايا الحكومة . اثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣ دعوى أولا : إجراءات رفع الدعوى : (١) طريقة رفع الدعوى : الدعوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية . شرط قبولها . ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤ (ب) صحيفة الدعوى : صحيفة الدعوى . وجوب اشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها . م ٦/٦٣ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لا عداد دفاعه وإلزام المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ (ج) التكليف بالحضور : اعتبار الدعوى كائن لم تكن لعدم اعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة

الصفحة	القاعدة	
٣١٩	٧٠	<p>شهور من تاريخ ايداعها . م ٧٠ مرافعات المعدلة . جوازى للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا الى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الاستئناف . م ٢٤ مرافعات .</p> <p>الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢</p> <p>ثانيا : شروط قبول الدعوى :</p> <p>الصفة :</p> <p>١ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالادارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته إلى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بإحالة الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الادارة القانونية بها أو منهم عليها إلى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمى . لا يترتب بطلان على مخالفته .</p> <p>الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/١٧</p> <p>٢ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلته الاحتجاج به .</p> <p>الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p> <p>٣ - تمثيل الدولة فى التقاضى . نيابة قانونية عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون الأصل أن يمثل الوزير الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة فيما</p>
١٣	٢	
١٨٥	٤٤	

الصفحة	القاعدة	
٥٤٦	١١٤	يتعلق بشئون هيئة معينه أو وحيده إدارية الى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفى الحدود التى بينها القاتون . الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
٥٤٦	١١٤	٤ - المفوض على شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ . الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
٥٧٤	١١٩	٥ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى الا اذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثره ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل . الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
٥٧٤	١١٩	٦ - مجلس ادارة الجمعية هو الاصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الاصيل من مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور . الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
ثالثا : تقدير قيمة الدعوى :		
الدعوى المرفوعة من واحد أو اكثر بمقتضى سبب قانونى واحد . تقديرها باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم		

الصفحة	القاعدة	
٥٢٣	١.٩	<p>فيه م ٣٩ مرافعات . لمحكمة الموضوع تقدير وحدة السبب لوزن رقابة من محكمة النقض ما دامت قد حصلت بها بناء على اسباب واقعية سائغة .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧</p> <p>رابعاً : نطاق الدعوى :</p> <p>(ا) الطلبات في الدعوى :</p> <p>صحيفة الدعوى . وجوب اشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى واسانيدها . م ٦/٦٣ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لاعداد دفاعه وإلزام المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها .</p> <p>الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>(ب) الطلبات العارضة :</p> <p>قبول الطلب العارض . شرطه . ان يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها . ١٢٣ مرافعات . عدم قلم الكتاب بقيد هذا الطلب في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٧ مرافعات . لا أثر له .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧</p> <p>خامساً : نظر الدعوى أمام المحكمة :</p> <p>(ا) الخصوم في الدعوى :</p> <p>" اشخاص الخصومه "</p> <p>١ - طلب المدعى الحكم في مواجهة خصم . إعتباره خصماً حقيقياً في الدعوى متى نازع في الطلبات . (مثال في دعوى شفعه)</p>
٢٤٦	٥٦	
٥٢٣	١.٩	

الصفحة	القاعدة	
		الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
٢٤٦	٥٦	٢ - الخصومة لا تنعقد الا بين الاحياء . انعدامها بالنسبة لمن توفي قبل اختصامه . " مثال في الطعن بالنقض " .
		الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
٤٦٨	١٠١	(ب) الدفاع في الدعوى :
		١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات في الوكالات البحرية والتجارية والسياحية . تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحري فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها في التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط في مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها وصدر الحكم برفض الدفع بانقضاء الخصومة . صحيح .
		الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
١٥١	٣٧	٢ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
		الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
١٨٥	٤٤	٣ - اقامة الحكم على عدة دعوات إحداها كافيته لحمله . النعى على ما عداها . غير منتج .
		الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
٢٣٢	٥٣	٤ - حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ٧٥ . اثره . عدم التزام المحكمة باجابة طلب ضمها أو الرد عليه .
		الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١
٣١٢	٦٨	٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة

الصفحة	القاعدة	
		(١٥٧) ق ٧٩ لسنة ٧٥ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الاولى ولايتها بالحكم بقبوله . الغاؤه استئنافيا . اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للنظر فى موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		٦ - مجلس ادارة الجمعية هو الاصل وصاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الاصيل من مباشرة حقه فى هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٧ - عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره الى مقتضيات الدفاع .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		(ج) تقديم المستندات والمذكرات :
		التفات المحكمة عما يقدم لها من مذكرات أو مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى . لا عيب .
٤٦٨	١٠١	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		(د) اعادة الدعوى للمرافعة :

الصفحة	القاعدة	
٢٥٥	٥٧	<p>اعادة الدعوى للمرافعة . استقلال قاضى الموضوع بتقدير مدى الجدمنه . الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>(هـ) ضم الدعوى :</p> <p>١ - ضم الدعويين الذى لا يفقد ايا منها استقلالها . اثره . قابليه الحكم المنهى للخصومه فى احدهما للطعن فيه على استقلال . الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . اثره . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون ان تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الاحكام التى اجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال . (مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع وبيع) . الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤</p>
٤٦٣	١٠٠	<p>٢ - ضم دعويين مختلفتين سبباً موضوعاً . اثره . عدم اندماجهما واستقلال كل منهما ولو اتحد الخصوم فيهما . الاستثناء . أن يكون الطلب فى أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب فى الدعوى الأخرى مع الاتحاد فى السبب والخصوم . اثره ذلك . إندماجهما وفقدان كل من الدعويين استقلالها . (مثال بشأن ملكية) . الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>
٥٥٤	١١٦	<p>سادسا - المسائل التى تعترض سير الدعوى :</p> <p>(أ) وقف الدعوى :</p> <p>١ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة اخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز استئنافه على استقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات . الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠</p>
٣٤٣	٧٥	<p>٢ - قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى حتى يفصل فى</p>

الصفحة	القاعدة	
		المنازعة المثار من طالبي التدخل انطواؤه على قضاء ضمنى بقبول تدخلهما .
		الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠
٣٤٣	٧٥	٣ - الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطواؤه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤداه . لاستئناف حكم الوقف ان يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء ببطالان حكم الوقف لصدوره فى خصومة منعدمة . صحيح علة ذلك .
		الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠
٣٤٣	٧٥	(ب) انقطاع سير الخصومة :
		- انقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى عليه . لازمة . وجوب موالاة المدعى السير فى الاجراءات فى مواجهة ورثته قبل انقضاء سنة آخر اجراء صحيح فيها . مخالفة ذلك أثره . تعرض دعواه للسقوط . جهل المدعى بورثة المدعى أو موطنهم . لا يعد عذرا ما نعا من ذلك . ميعاد السنة . عدم اعتباره مرعيا الا اذا تم اعلان الورثة خلاله . م . ١٣٠ ، ١٣٣ / ، ١٣٤ مرافعات .
		الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
١١٤	٢٨	- انقطاع سير الخصومة فى الدعوى لوفاة احد الخصوم . وقوعه بقوة القانون بقيام سببه ، الحكم الصادر به لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . اثره ذلك ميعاد سقوط الخصومة سريانه من تاريخ آخر اجراء صحيح سابق على حصول الوفاء .
		الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
١١٤	٢٨	

الصفحة	القاعدة	
		<u>سابعاً - انواع من الدعاوى :</u>
		<u>دعوى الشفعة :</u>
		- عدم سقوط الشفيع فى اعلان الرغبة فى الشفعة الا بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الانذار الرسمى الموجة له من البائع أو المشتري . م . ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائع بغير هذا الانذار .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<u>ثامناً - مصاريف الدعوى :</u>
		- مصاريف الدعوى . ما هيئتها . شمولها للرسوم القضائية ومصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماه وغيرها من المصاريف التى يتحملها الخصوم . النص على اعفاء بنك ناصر الاجتماعى من الرسوم . ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ . مفاده . اعفاءه من الرسوم القضائية فقط دون باقى عناصر مصاريف الدعوى .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		<u>تاسعاً - أثر الدعوى :</u>
		انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٢٨٣ مدنى . شرطه صحة هذه المطالبة شكلاً وموضوعاً . عدم تحققه الا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه . انتهاءها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمراً لم ينقطع .
٢٩٩	٦٥	الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		<u>عاشراً - مسائل متنوعة :</u>
		الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة الى الادعاء بصورته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطعن رقم ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦

الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		<p>أولا : سلطتها في نظر الدعوى :</p> <hr/> <p>في الدفاع :</p> <hr/> <p>عدم إلزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع .</p> <p>الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p> <p>في ضم المستندات :</p> <hr/> <p>حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١</p> <p>إعادة الدعوى إلى المرافعة :</p> <hr/> <p>إعادة الدعوى للمرافعة . إستقلال قاضي الموضوع بتقدير مدى الجد منه .</p> <p>الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p>
٦٠٠	١٢٥	
٣١٢	٦٨	
٢٥٥	٥٧	

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى :
		١- محكمة الموضوع لها السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها إستقلالا . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٣٠٢	٦٦	الطعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		٢ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة . حسبها بيان الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليها بما يكفى لحمل قضاها .
٣١٢	٦٨	الطعن ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١
		في توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل :
		توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغا مؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		في قيام الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ لرد ما دفع بغير حق :
		رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير

الصفحة	القاعدة	رد غير المستحق
		<p>المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائده . شرطه . أن يكون سئ النيه . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .</p>
٣٩٧	٨٦	<p>الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>
		<p>ريـع</p>
		<p>مشتري العقار بعقد عرفى . حقه فى مطالبة من استولى عليه بالريع . علة ذلك .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>
		<p>ش شركات - شفعه</p>
		<p>أولا - شركات الأشخاص :</p>
		<p>١ - شركات الأشخاص . لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . م ٥٢ مدنى . مؤداه . استقلال ذمتها المالية عن ذمتهم . أموالها تعتبر ضمانا عاما لادائيتها . أثره . خروج حصة الشريك عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة .</p>
٥٦١	١١٧	<p>الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>
		<p>٢ - الشريك المدير . حدود سلطاته . م ٥١٦ مدنى .</p>
٥٦١	١١٧	<p>الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>

الصفحة	القاعدة	ثانيا : شركات القطاع العام :
٥٤٦	١١٤	١ - المفوض على شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ . الطن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
٤٢٤	٩٢	٢ - قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . لا يمنحها احتكار مزاولة اعمالها . الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		ثالثا : تصفية الشركات :
٤٨٨	١٠٥	بيع الاصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهى شركة توصية بالاسهم تحت التصفية الى الشركة المطعون ضدها الاولى . وايلولة حصة التوصية فيها الى الطاعنة . استيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الاولى بصفتها متنازلا لها فى حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التى حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة . علة ذلك . الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		مسائل متنوعة :
		نية المشاركة فى عقد الشركة . من مسائل الواقع التى تستقل

الصفحة	القاعدة	
		بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		شفعة
		أولا : أسباب الشفعة :
		شفعة الجوار :
		الحق في الاخذ بالشفعة . شرطه . بقاء تلاصق العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الاخذ بالشفعة . استمرار التلاصق ليس شرطا لبقاء الاستحقاق .
٥١٤	١٠٨	الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		ثانيا - العقار المشفوع فيه :
		الاخذ بالشفعة في بيع الاراضى المعدة للبناء في المدن أو القرى . م ٩٣٦/هـ / ١ مدنى . شرطه . دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع الى خرائط الحدود وكونها من الاراضى المعدة للبناء باعتبار موقع الارض من الكتلة السكنية . تقرير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا .
٥١٤	١٠٨	الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		٢ - اشتغال عقد البيع على عقارات متعددة منفصلة . الشفيع طلب الشفعة في العقار الذى توافرت فيه اسبابها . الاستثناء . ان

الصفحة	القاعدة	
٥١٤	١٠٨	يكون الباقي من العقارات غير صالح لما اعدله من انتفاع . الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		ثالثا - المفاضلة بين الشفعاء :
		اعتبار المشتري شفيعا يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقة أو من طبقة أدنى . م ٢/٩٣٧ مدنى . شرطه . أن يكون مالكا بالفعل وقت البيع المشفوع فيه .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		رابعا - إجراءات الأخذ بالشفعة :
		١ - بطلان الاعلان . زواله بتحقيق الغاية من الاجراء . م ٢٠ مرافعات (مثال فى إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - وجوب ايداع الشفيع للثمن الحقيقى الذى حصل به البيع . م ٢/٩٤٢ مدنى . الثمن الحقيقى . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى كان سائغا .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		٣ - دعوى الشفعة - اعتبارها دعوى - مرفوعة بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لاعمال احكام قانون المرافعات السابق الذى كان ساريا وقت صدور القانون المدنى علة ذلك .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧

الصفحة	القاعدة	
		خامسا - الخصوم في دعوى الشفعة :
		<hr/>
٢٤٦	٥٦	١ - طلب المدعى الحكم في مواجهة خصم . اعتباره خصما حقيقيا في الدعوى متى نازع في الطلبات . (مثال في دعوى شفعة) الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
٤٤٤	٩٦	٢ - دعوى الشفعة . عدم اشتراط اختصام البائع لبائع العقار المشفوع فيه . علة ذلك . الطن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		سادسا - النزول عن حق الشفعة :
		<hr/>
٥١٤	١٠٨	النزول عن الشفعة قبل البيع . ماهيته . تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع . مؤداه . وجوب ان يكون صريحا . النزول الضمني عن الشفعة لا يكون الا بعد البيع . الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		سابعا : - مسقطات الحق في الشفعة :
		<hr/>
٢٤٦	٥٦	١ - عدم سقوط حق الشفيع في اعلان الرغبة في الشفعة الا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي الموجه له من البائع أو المشتري . م . ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الانذار . الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
٢٤٦	٥٦	٢ - ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب . مناطه . مضي أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضي هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق . الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
٥٢٤	١١١	٣ - إجراءات الأخذ بالشفعة . ارتباطها ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق . أثر مخالفتها . سقوط الحق في الشفعة . الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		(ص) سورية
		<u>اثبات الصورية :</u>
٢٢٧	٥٤	١ - مشتري العقار يعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الأخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفا خاصا - في التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك . الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
١٢١	٣٠	٢ - أجرة الاساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للمستأجر اللاحق اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات . الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦

الصفحة	القاعدة	
		الصورىة المطلقة :
		٢ - التمسك بالصورىة المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورىة النسبىة .
٢٣٧	٥٤	الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		مسائل متنوعة :
		الطن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة الى الارعاء بصورىته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطنان رقما ٢٤٨٠ ، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		(ض) ضرائب
		أولا - الضربىة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة :
		١ - الارباح التى تفتجها حصص الشركاء الموصىين فى شركة التوصىة . خضوعها للضربىة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة . التزام شركة التوصىة بحجز قىمة الضربىة المستحققة على حصص التوصىة مما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص بالنسبة للايرادات التى توزع فى مصر وتورىدها لمصلحة الضرائب .
٤٨٨	١٠٥	الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٢ - بيع الاصول العقارىة الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانىة وهى شركة توصىة بالاسهم تحت التصفىة الى الشركة المطعون ضدها الاولى ، واولولة حصة التوصىة فىها الى الطاعنة استىفاء مصلحة الضرائب للضربىة المستحققة عليها من الشركة المطعون ضدها الاولى بصفتها متنازلا لها فى حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة

الصفحة	القاعدة	
٤٨٨	١٠٥	<p>١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة ، وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التي حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة . علة ذلك .</p> <p>الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p> <p>ثانيا - الضريبة على مكافأة التبليغ والارشاد :</p> <hr/> <p>١ - الحق في مكافأة التبليغ والارشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .</p> <p>٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والارشاد . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والارشاد التي تقع في ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .</p> <p>الطن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p>
٢١٩	٥١	<p>الاعفاء الضريبي :</p> <hr/> <p>اندماج احدى شركات القطاع العام في شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة م ١٧ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهوري بالترخيص به . علة ذلك ... اعتبار ذلك اندماجا مما أشير اليه في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك . انسحاب حكم الاعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة منه على هذا الاندماج .</p>
٥٤٢	١١٣	<p>الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٢</p>

الصفحة	القاعدة	عقد
		أولا : أركان العقد وشروط انعقاده :
		الايجاب والقبول :
٦٣٢	١٣٢	انعقاد البيع بتلاقى الايجاب والقبول على حصوله . ركن القبول فى حالة ابداء الشركة المؤجرة رغبتها فى بيع عقاراتها الى مستأجرين . شرطه . ان يكون المشتري مستأجرا للعقار المبيع أو وارثا له منتفعا به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال . الطن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		المفاضلة بين العقود :
٢٥٥	٥٧	حظر ابرام اكثر من عقد ايجار واحد للوحده السكنيه الواحدة . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الاول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذى أصدر العقد الاول . شرطه . لا محل لاعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى باجراء المفاضلة بينهما . الطن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		ثانيا : آثار العقد :
		تحديد موضوع العقد :
		١ - تكييف العقد .
		تكييف العقد . مناطه . ما عناه العاقدون منها . عدم الاعتداد

الصفحة	القاعدة	
٢١٥	٥٠	بما يطلقونه عليها من أوصاف أو يضمنوها من عبارات متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين . الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		٢ - تفسير العقد :
٩٠	٢٢	١ - محكمة الموضوع . سلطاتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
٢١١	٤٩	٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم تقييدها بما تفيدته عبارة معينة بل بما يفيدته العقد في جملة . الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		ثالثا - انحلال العقد :
		١ - الفسخ القضائي :
٩٠	٢٢	محكمة الموضوع سلطاتها في تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض في ذلك . متى استندت الى أسباب سائغة . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الفسخ الاتفاقي :
		الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظا معينة له . النص

الصفحة	القاعدة	
٦٠٤	١٢٦	<p>فى العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة الى تنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .</p> <p>الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p>
		<p>رابعاً - بعض أنواع العقود :</p>
		<p>العقد الإدارى :</p>
٣٨٩	٨٤	<p>العقد الإدارى . ماهيته .</p> <p>الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢</p>
		<p>عقود المزايدة :</p>
٣٣٣	٧٣	<p>العقد فى المزايدات . تمامه برسو المزااد . م ٩٩ مدنى . شروط المزااد . تضمنها أحكاماً خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦</p>
		<p>عقود إيجار الأراضى الزراعية :</p>
١٠٩	٢٧	<p>الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . ايداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		عقود العمل :
		<u>العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه .</u> القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة في مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصري .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
		عمل
		أولا - عقد العمل :
		<u>تنظيم العمل :</u>
		<u>سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :</u>
		١ - سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مؤداها . حقه في قصر الترقية على منطقة عمل واحدة داخل الوحدة الاقتصادية فيما بين الأعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج إلى تأهيل معين وخبرة متميزة .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - علاقة العمل يحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والعرف . الأحكام التي تنتظمها اللائحة . التزام صاحب العمل بها . علقه . توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . التزام العامل بها . منشأه . حق صاحب العمل في تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها .
٤١٠	٨٩	الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا - العاملون بالقطاع العام :
		(١) مسائل عامة :
		طبيعة علاقة العمل :
٩٨	٢٤	١ - العاملون بشركات القطاع العام ، علاقاتهم بها تعاقدية . الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٩٨	٢٤	٢ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . التزامات مقابلة . امتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . امتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه . ان تكون الالتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الالتزامات ، مرده احكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة (مثال بشأن حالة عامل انتاج وشركة تأمين) . الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٢٨٠	٨٢	٣ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقاتهم بها تعاقدية . خضوعهم لنظم العاملين بهذه الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص . الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٣٠
		تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة :
٢٧٣	٦٠	تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع . الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التعيين فى الوظائف :
		تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية قبل ١٩٧٧/٨/٦ مناطه . ما ورد فى شأنها بجدول توصيف الوظائف ، نفاذا للمادتين ١ ، ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، دون اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية المنصوص عليها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢
		(ج) ترقية العاملين :
		١ - ترقية العاملين الى المستويين الاول والثانى . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على اساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - ضباط الاحتياط . افضليتهم عند التعيين أو الترقية بالاختيار . مناطها . تساويهم مع غيرهم من المرشحين . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٣ - مدة التطوع بالخدمة العسكرية . حسابها ضمن مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . شرطه . أن تكون قضيت فى عمل يكسب خبرة فى العمل الأصلى . المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون المشار إليه .
٢٧٣	٦٠	الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
٢٨٧	٦٣	<p>٤ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثاني . أساسها الاختيار بحسب الكفاءة . اختصاص جهة العمل بوضع ضوابط ومعايير الترقية . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . سلطة جهة العمل في تقدير كفاية العامل لا يحدها الا عيب اساءة استعمال السلطة .</p> <p>الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢</p> <p>(د) تصحيح أوضاع العاملين :</p> <p>١ - تسكين اعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام . وجوب الربط بين عضو الادارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الادارة وبين الوظيفة المعادلة لها الواردة به . تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة . تسكينه على وظيفة اعلى منها ولو استوفى المدة اللازمة لشغلها . غير جائز .</p> <p>الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣</p> <p>٢ - العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط بالقطاع العام ، رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين مؤدى تسوية حالته . وضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج متى كان موجودا في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ . أثره . تغيير مجموعته الوظيفية . المواد ٨ ، ٥ ، ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .</p> <p>الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٣</p> <p>(هـ) الأجر :</p> <p>البدلات المختلفة :</p> <p>١ - (١) تنظيم البدلات في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط</p>
٢٦٦	٥٩	
٤١٤	٩٠	

الصفحة	القاعدة	
		بمجالس ادارة شركات القطاع العام . بدل التفرغ . احقية الاخصائيين التجاريين لصرفه تنفيذا للقانون المذكور . (٢) تبعية شركات القطاع العام للمجلس الأعلى للقطاع . لا تمتد الى التدخل الملزم بصدد ما تتخذه من قرارات .
٤١٩	٩١	الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		٢ - مضاعفة بدل السفر للوقود والعاملين خارج الجمهورية في ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٧٦ . شرطه . ان يكونوا في مهام رسميه .
٤٥٠	٩٧	الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢١
		(و) تأديب العاملين :
		١ - قواعد مجازاة العاملين تأديبيا . خضوعها لنظام أمر . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . توقيع عقوبات تجاوز الجزاءات التأديبية ، أو اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل . وسيلته الدعوى المدنية أو الجنائية .
٣٨٠	٨٢	الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠
		ثالثا مسائل متنوعة :
		٢ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالادارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته الى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير

الصفحة	القاعدة	
		العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بإحدى الدعاوى التى ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الادارة القانونية بها أو منهم عليها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمى . لا يترتب بطلان على مخالفته .
١٣	٢٠	الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٩١/٢/١٧
		٣ - إنتقال ملكية المنشأه بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد م. ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١ (ف) فوائد
		أولا : استحقاقها :
		١ - استحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . م ٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . استحقاق الفوائد بغير حاجة الى وجود اتفاق عليها . عدم الاعفاء منها الا باتفاق أو عرف .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣
		٢ - المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائده . شرطه . أن يكون سئ التيه . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى

الصفحة	القاعدة	
٣٩٧	٨٦	<p>بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .</p> <p>الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p> <p>ثانيا : مسائل متبوعة :</p> <hr/> <p>المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستورية . اذا تراعى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .</p> <p>الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p>
٣٢٦	٧١	<p>(ق)</p> <p>قانون - قوة الأمر المقضى</p> <p>قانون</p> <p>أولا : دستورية القوانين :</p> <hr/> <p>فى احكام المحكمة الدستورية :</p> <hr/> <p>المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . اذا تراعى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة فى دعوى مطروحة</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٢٦	٧١	عليها تعين وقفها واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) . الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
٣٩٥	٨٥	المحكمة الدستورية العليا . النص في قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التي اصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك . الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		ثانيا : تنازع القوانين :
		الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان احكامها على الدول التي انضمت اليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات . الطعن ارقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
٤٩٥	١٠٦	ثالثا : تطبيق القانون : باقي مسائل الأحوال الشخصية : الاحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الاحكام الموضوعية فى

الصلحة	القاعدة	
		<p>الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الاجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ما هيئتها . من قواعد الاختصاص والاجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانه أطرافها .</p> <p>الطن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p>
٥٩١	١٢٣	<p>فى مسائل الإيجار :</p> <hr/> <p>١ - المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الايجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . استمراره بالعين المدة المحدده بالنص ولو انتهت مدة العقد .</p> <p>الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>
١٧	٣	<p>٢ - الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الايجار صحيحا وناظدا .</p> <p>الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>
١٧	٣	<p>٣ - الامتداد القانونى لعقد الايجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التى انتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاءها بانتها مدتها أم بالتنبيه بالاخلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهزاء قصد الشرع منه .</p> <p>الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>
١٧	٣	<p>٤ - الاحكام الخاصة بالامتداد القانونى فى قوانين ايجار</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .</p> <p>الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>
١٧	٢	<p>٥ - تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشه كان بقصد السكن .</p> <p>الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . هيئة عامة جلسة ١٩٩١/٢/٢٥</p>
١٧	٣	<p>٦ - عقود ايجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكاني لقوانين ايجار الأماكن المؤجرة لصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانوني اعمالا للقانونين رقمي ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ . خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢</p>
٣٨٩	٨٤	<p>في الضرائب :</p> <hr/> <p>١ - الحق في مكافأة التبليغ والارشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .</p>

الصفحة	القاعدة	
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
٢١٩	٥١	٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والارشاد . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والارشاد التي تقع في ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		في التأمينات الاجتماعية :
		١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
		تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحلل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
٢٧٧	٦١	٢ - إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . ان يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
		في مسائل العمل :
		العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه .
		القانون الواجب التطبيق قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه

الصفحة	القاعدة	
		الأعمال . ابرام فروع الإدارة فى مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصرى .
		الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤
٢٧٧	٦١	رابعاً - سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - النص التشريعى . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم ينص القانون برجعية أثره أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على مالم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		٢ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		٣ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيريه على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . مناطه . جدية الدين توافرها بصدور قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة

الصفحة	القاعدة	
١٦٨	٤٠	<p>الديون أو الحارس العام .</p> <p>الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢</p> <p>٤ - دعوى الشفعة - اعتبارها كأي دعوى - مرفوعة ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال احكام قانون المرافعات السابق الذي كان ساريا وقت صدور القانون المدنى . علة ذلك .</p>
٤٤٤	٩٦	<p>الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧</p> <p>خامسا : الغاء القانون :</p> <hr/> <p>الغاء التشريع المتضمن قاعدة عامة لا يتم الا بتشريع . لا حق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . المقصود بالتعارض . ان يرد النصان على محل واحد ويستحيل اعمالهما فيه معا . مثال نصوص قانون ايجار الاماكن ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليست ناسخة للعادة ١٧٧/١ مدنى .</p>
٢٤١	٥٥	<p>الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>سادسا : مسائل متنوعة :</p> <hr/> <p>حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء .</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٠٧	٤٨	<p>الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار اليها فيه . ما هيته . التراخيص الصادرة باسم ولحساب الاجنبي المتصرف إليه دون المتصرف .</p> <p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p>
قوة الأمر المقضى		
٥٠٨	١٠٧	<p>١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ الحكم فى الجريدة الرسمية - الاستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .</p> <p>الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠</p>
٥٦١	١١٧	<p>٢ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الاثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان اسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمنين حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الاثبات . أثره . عدم حيازه حكم الاثبات لحجية الامر المقضى .</p> <p>الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>

الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		<p>أولا : سلطتها في نظر الدعوى :</p> <hr/> <p>في الدفاع :</p> <hr/> <p>عدم إلزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع .</p> <p>الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p> <p>في ضم المستندات :</p> <hr/> <p>حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١</p> <p>إعادة الدعوى إلى المرافعة :</p> <hr/> <p>إعادة الدعوى للمرافعة . إستقلال قاضي الموضوع بتقدير مدى الجدم منه .</p> <p>الطعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p>
٦٠٠	١٢٥	
٣١٢	٦٨	
٢٥٥	٥٧	

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : سلطتها في فهم الواقع في الدعوى :
		١- محكمة الموضوع لها السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها إستقلالا . حسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٣٠٢	٦٦	الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		٢- سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة . حسبها بيان الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها بما يكفى لحمل قضاؤها .
٣١٢	٦٨	الطعن ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١١
		في توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل :
		توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائغا مؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		في قيام الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ لود ما دفع بغير حق :
		رد ما دفع بغير حق - لا محل له إذا كان الموقى يعلم أنه غير

الصفحة	القاعدة	
١٦٨	٤٠	<p>ملزم بالوفاء . الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى . شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الإكراه . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢</p> <p>في عقد الشركة :</p> <hr/> <p>نية المشاركة في عقد الشركة . من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .</p>
٢١٥	٥٠	<p>الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p> <p>في الشفعة :</p> <hr/> <p>الأخذ بالشفعة في بيع الأراضى المعدة للبناء في المدن أو القرى . م ٩٢٦ هـ/١ مدنى . شرطه دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع إلى خرائط الحدود وكونها من الأراضى المعدة للبناء باعتبار موقع الأرض من الكتلة السكنية . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p>تقدير الواقع في مسائل الإثبات :</p> <hr/> <p>إشتمال المحرر العرفى على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية</p>

الصفحة	القاعدة	
		الورقة الأخيرة منه للاحتجاج به على من وقعه . شرطه . ثبوت الاتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع إستقلال قاضى الموضوع به .
١٥٨	٣٨	الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ ثالثا : إلزامها بقواعد الإثبات : إحالة المأمورية إلى خبير آخر والإحالة إلى التحقيق : محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإعادة المأمورية إلى خبير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى إطمأنت إلى تقرير الخبير المنتدب ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق - ١٩٨٦/٤/٢٤ رخصة رد وبطلان أى ورقة مطروحة عليها : محكمة الموضوع . حقها فى إستعمال الرخصة المخولة لها فى رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها إستعمال هذه الرخصة طالما أن الحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : سلطتها في تقدير الأدلة :
		١ - سلطة محكمة الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص الواقع في الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام إستخلاصه سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق .
١٦٢	٣٩	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨
		٢ - تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن منها وإستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .
٥٩١	١٢٣	الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		تقدير أقوال الشهود :
		١ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه ، ألا تخرج بها إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . إقامة قضاها على أسباب سائغة .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		٢ - محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة

الصفحة	القاعدة	
		تكفى لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالا ما دام في الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلا الرد الضمني المسقط لما عداها . الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٣ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال شاهد بون آخر . شرطه . عدم الخروج بها عما يؤدي إليه مدلولها . الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٧
٤٠٤	٨٨	في مسائل الخبرة :
		١ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه السائغة . مؤداه . عدم إلزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها إستقلالا طالما أقامت قضاها على ما يكفي لحمله .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
٢٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
		٣ - رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . سلطة محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع في تقدير عمل الخبير . إعتمادها لتقرير الخبير . مؤداه . عدم إلزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ بما إنتهى إليه متى إقتنعت بسلامة الأسس التي بنى عليها .
٥٢٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		٥ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		في إستنباط القرائن القضائية وتقديرها :
		١ - إستنباط القرائن . من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائفا .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٢ - إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن - شرطه . أن يكون سائفا .
١٣٢	٣٢	الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع متى اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها .
١٤٦	٣٦	الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		خامسا : سلطتها في تفسير العقود :
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصد المتعاقدين .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها . عدم تقيدها بما تفيد به عبارة معينة بل بما يفيد العقد في جملة .
٢١١	٤٩	الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ - جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		في تفسير عقود الإيجار :
		تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد إستخلاص أن إستئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق " هيئة عامة " جلسة ١٩٩١/٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		سادسا : سلطتها فى فسخ العقود :
		<hr/>
		محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض فى ذلك ، متى إستندت إلى أسباب سائغة .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظا معينة له . النص فى العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		سابعا : سلطتها فى مسائل الأحوال الشخصية :
		<hr/>
		فى مسائل النسب :
		<hr/>
		١ - التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة وفى إستخلاص الواقع منها .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - الدخول مع العقد على من هى فى عصمة آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها .
٦٠٨	١٢٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	مسئولية
		<p>أولا : المسؤولية العقدية :</p> <hr/> <p>وجود الشرط الجزائي في العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين اثبات عدم وقوعه .</p> <p>الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦</p>
٣٣٣	٧٣	
		<p>ثانيا : المسؤولية التقصيرية :</p> <hr/> <p>(١) رابطة السببية :</p> <hr/> <p>رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية ، قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة . أثره . توزيع المسؤولية عليها دون انفراط الخطأ الأكبر بتحميلها . علة ذلك . استغراق الخطأ الأشد لغيره من الأخطاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتمية استغراق الخطأ العمدى لغير العمدى . خطأ .</p> <p>الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦</p>
٤٣	١٨١	
		<p>(ب) بعض صور المسؤولية التقصيرية :</p> <hr/> <p>مسئولية حارس الأشياء :</p> <hr/> <p>مسئولية حارس البناء . قيامها على خطأ مفترض في جانبه لا</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٤١	٥٥	يقبل اثبات العكس . انتفاؤها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر . سبيل ذلك . اثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه . الطعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		مطلات
٤٠٠	٨٧	تحريم إقامة مطل مواجه للجار على مسافة تقل عن متر . يوجب الإزالة ولو لم يتوافر الضرر . م ٢٩ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدنى الحالى . الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		معاهدات
٤٩٥	١٠٦	الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان أحكامها على الدول التى إنضمت اليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات . الطعن أرقام ١٤١٢ ، ١٤٦٨ ، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		ملكية
		اسباب كسب الملكية :
		١ - الاراضى الداخلة فى زمام البلاد . خروجها عن نطاق

١٣٥	ملكيه	
الصفحة	القاعدة	
		<p>الاراضى الزراعية التى كان يجوز لكل مصرى الاستيلاء عليها وتملك ما يزرعه أو يقرسه أو يبنى عليها منها . م ٨٧٤ مدنى قبل الغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عدم جواز تملكها بالاستيلاء إيا كان وسيلته .</p>
١٣٥	٣٣	<p>الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٢</p>
		<p>٢ - ورور اسم الشخص فى سجل الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له فى اثبات كسب ملكية العقارات .</p>
٥٦٧	١١٨	<p>الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>
		<p>٣ - تحريم اقامة مطل مواجه للدار على مسافة تقل عن متر . يوجب الأزاله ولو لم يتوافر الضرر . م ٣٩ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدنى الحالى .</p>
٤٠٠	٨٧	<p>الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦</p>
		<p>٤ - اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحياة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على ارادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحه أو ضمنا .</p>
٦٢٠	١٣٠	<p>الطعن رقم ١٧٨٢ ، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		ملكية الاجانب للمقارات :
		حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار اليها فيه . ما هيتهها . التراخيص الصادرة باسم ولحساب الاجنبي المتصرف اليه دون المتصرف . الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
٢٠٧	٤٨	
		مسائل متنوعة :
		١ - انتقال ملكية المنشأة بأى تصرف قانونى . اثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بأخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٢٨٥	٨٣	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		٢ - ضم دعويين مختلفتين سببا وموضوعا . اثره . عدم اندماجهما واستقلال كل منهما ولو اتحد الخصوم فيهما . الاستثناء . ان يكون الطلب فى أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب فى الدعوى الاخرى مع الاتحاد فى السبب والخصوم . أثر ذلك . اندماجهما وفقدان كل من الدعويين استقلالها . (مثال فى ملكية) .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

(ن)

نظام عام - نقض - نزح الملكية للمنفعة العامة - نقل - نيابة
نظام عام

١٣٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>أولا - المسائل المتعلقة بالنظام العام :</u>
		<u>(أ) القواعد الموضوعية الأمرة :</u>
١٧	٣	١ - الأحكام الخاصة بالامتداد القانوني في قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها . الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق « هيئة عامة » جلسة ١٩٩١/٢/٢٥
١٠٢	٢٥	٢ - النص التشريعي . سريانه على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه . الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٣
١٠٢	٢٥	٣ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التي تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال . الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٣
١٨٥	٤٤	٤ - بطلان التعامل في تركه إنسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ٢/١٣١ مدني الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦
١٨٥	٤٤	٥ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
		(ب) المسائل الإجرائية :
		١ - استئناف . الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأسمى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢٥٣/٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		١ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٢ - قواعد الأثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢

الصفحة	القاعدة	
		أولا - إجراءات الطعن :
		١ - ميعاد الطعن :
		١ - صحيفة الطعن بالنقض . جواز إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم م ٢٥٣ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن . (مثال) .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٢ - صحيفة الطعن (تفصيل الأسباب والتجهيل بها) :
		السبب المجهل :
		١ - عدم بيان الطاعن للعيب الذي شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبير المعترض عليه . نعى غير مقبول .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٢ - عدم بيان العوار الذي يعزوه الطاعن للحكم المطعون فيه وموضعه منه في قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .
٤٧٢	١٠٢	الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إيداع الأوراق والمستندات :
		السبب المفتقر إلى الدليل :
١٢٦	٣١	١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون . أثره . عدم قبول الطعن . الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٩
٢٨٧	٦٣	٢ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة قانونا . الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢
٥٢٣	١٠٩	٣ - نعى عار عن الدليل . غير مقبول . مثال الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٧
٥٩١	١٢٣	٤ - عدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من الحكم الذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافا له . النعى بهذا السبب . نعى عار عن الدليل . الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		ثانيا - الصفة في الطعن :
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . م ٦ ق ١٩٦٣/٧٥ . مجلس الشورى تنظيم دستوري مغاير لتلك الجهات .

الصفحة	القاعدة	
		إقامة الطعن نيابة عنه من ادارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		ثالثاً - المصلحة فى الطعن :
		الاختصام فى الطعن . شرطه .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		رابعاً - الخصوم فى الطعن :
		١ - خصم لم يقض عليه بشئ . اختصاصه فى الطعن . غير مقبول
١٨١	٤٣	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٢ - الاختصام فى الطعن . شرطه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		٣ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٨

الصفحة	القاعدة	
		خامساً - نطاق الطعن :
		<hr/>
		الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائي . غير مقبول .
٥٣.	١١.	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		سادساً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالنقض:
		<hr/>
		الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣
		المحكمة الدستورية العليا . النص في قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض في الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التي إصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		سابعاً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها على إستقلال :
		<hr/>
		ضم الدعويين الذي لا يفقد أيا منهما استقلالها . أثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة في أحدهما للطعن فيه على استقلال . الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . أثره . عدم جواز الطعن على استقلال في الحكم الذي يفصل في أحدهما دون أن

الصفحة	القاعدة	
٤٦٣	١٠٠	تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الأحكام التى إجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال . (مثال بشأن حكم فى دعوى صحة وتفاذ عقد بيع وبيع) . الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		ثامناً : أسباب الطعن :
		السبب الجديد :
٤٧٥	١٠٣	١ - النعى المتعلق بالنظام العام والمؤسس على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد غير مقبول . الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
٥١٤	١٠٨	٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أخذ أحد العقارين دون الآخر بالشفعة من شأنه رغم انفصالها - جعل العقار الآخر غير صالح للانتفاع المعد له . النعى على الحكم تجزئته للصفقة . سبب جديد . عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		السبب المتعلق بالنظام العام :
١٨٥	٤٤	١ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
٥٥٤	١١٦	<p>٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم إثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .</p> <p>الطعن أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p><u>السبب غير المتعلق بالنظام العام :</u></p> <p>قواعد الأثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .</p> <p>الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٢</p> <p><u>الأسباب القانونية الصرفه والتي يخالفها واقع :</u></p> <p>سبب قانوني لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٧</p>
٣١٩	٧٠	
٤٠٤	٨٨	<p>دفاع جديد يخالفه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p> <p><u>الأسباب الموضوعية :</u></p> <p>دفاع موضوعي لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦</p>
٥٣٤	١١١	
٣٦١	٧٩	

الصفحة	القاعدة	
٣٨٥	٨٣	الجدل فيما إنتهى إليه الحكم من استيفاء الطاعة المبالغ المثبته بالكمبيالتين والحوالات المقدمة من المطعون ضدها الأولى . موضوعى . عدم جواز أثارته أمام محكمة النقض . الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		<u>تاسعاً - سلطة محكمة النقض :</u>
٩٠	٢٢	الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأسمى . تعلقه بالنظام العام . أثره ذلك . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٣ مرافعات . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
		<u>عاشراً - الحكم فى الطعن وأثره :</u>
٩٠	٢٢	١ - نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م ٢٧١ مرافعات . الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢
٥٥٤	١١٦	٢ - الحكم الصادر فى طلب التفسير . اعتباره جزءاً متمماً للحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً . أثره ، خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ٢/١٩٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره إلغاء الحكم الصادر فى طلب التفسير . م ٢٧١ مرافعات للطعون أرقام ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		<p>نزوح الملكية للمنفعة العامة</p> <p>ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه . ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p>نقل</p> <p>نقل بحرى :</p> <p>١ - مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن وإصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير المواصلات . شرطه . القيد فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى . لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمباشرة هذه الأعمال . مؤدى ذلك . القيد فى السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الأعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لإصداره . م ٧ ق ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>٢ - قيد الشركة فى السجل البحرى . مؤداه . الحق مزاولة أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة ٧ من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٤</p>
٣٥٧	٧٨	
٤٢٤	٩٢	

الصفحة	القاعدة	نيابة
		<p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p>
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		<p>هيئات عامة</p> <p>تمثيل الدولة في التقاضى . نيابة قانونيا عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون الأصل أن يمثل الوزير الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية إلى غير الوزير مؤداه . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفي الحدود التى بينها القانون .</p>
٥٤٦	١١٤	الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٤

الصفحة	القاعدة	وقف
٢٠٤	٤٧	<p>مجلس وكلاء وزارة الأوقاف . اختصاصه وحده بطلب تقرير وفرز حصه الخيرات فى الوقف والبت فيه بغير الرجوع إلى المحكمة . م ٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها وم ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .</p> <p>الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p>
		وكالة
١٣٨	٣٤	<p>إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . م ٦ ق ١٩٦٣/٧٥ . مجلس الشورى تنظيم دستوري مغاير لتلك الجهات .</p> <p>إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .</p> <p>الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٢</p>

بيان موضوعات وصفحات فهرس

السنة ٣٧ مدنى

الجزء الاول

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	(ر)		(١)
٩	رد القضاء	٥	إجازات
	(ص)	٥	إجراءات
١٠	صندوق الخدمات	٥	إختصاص
	(ق)	٦	إعارة
١١	قرار إدارى	٧	أقدمية
	(م)		(ت)
١٢	مجلس القضاء الأعلى	٧	تأمينات اجتماعية
١٢	مرتبات	٧	تعويض
١٣	معاشات	٨	تعيين
	(ن)	٩	تفتيش
١٦	ندب		(د)
١٦	نقل	٩	دعوى

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
٨٩	(د) دستور	١٩	(أ) أثبات
٩٠	دعوى	٢٦	أثراء بلا سبب
١٩٩	(ر) رد غير المستحق	٢٦	أجانب
١٩٩	بيع	٢٦	أحوال شخصية
١٩٩	(ش) شركات	٣١	اختصاص
١٠١	شفعة	٣٤	ارتفاق
١٠٤	(ص) صورية	٣٤	استئناف
١٠٥	(ض) ضرائب	٣٧	اصلاح زراعى
١٠٧	(ع) عقد	٣٧	اعلان
١١٠	عمل	٣٩	التزام
١١٥	(ف) فوائد	٤١	التماس اعادة النظر
١١٦	(ق) قانون	٤٢	ايجار
١٢٣	قوة الأمر المقضى	٥٢	(ب) بطلان
١٢٤	(م) محكمة الموضوع	٥٥	بيع
١٢٣	مستوليه	٦١	(ت) تأمينات اجتماعية
١٢٤	مطلات	٦٥	تأمينات عينية
١٢٤	معاهدات	٦٥	تحكيم
١٢٤	ملكه	٦٦	تزوير
١٣٧	(ن) نظام عام	٦٨	تسجيل
١٣٩	نقض	٦٩	تعويض
١٤٦	نزع الملكيه	٧٠	تقادم
١٤٦	نقل	٧١	تقسيم
١٤٧	نيابة	٧١	تنظيم
١٤٧	(هـ) هيئات عامة	٧٢	(ج) جمعيات
١٤٨	(و) وقف	٧٢	(ح) حراسه
١٤٨	وكاله	٧٤	حصانه
		٧٥	حكم
		٨٦	حيازه
		٨٧	خبره
		٨٨	خلف

تصويبات السنة ٣٧ مدنى
الجزء الاول

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٣	أحد	أحدهم
١٧	١٤	تضاف كلمة " منتقعا " بعد كلمة استمراره
٢٣	١٠	النص	النظر
٣٢	١١	يضاف حتى ١٩٨٢/٩/٣٠ بعد ١٩٨٢/١١/١
٣٢	٢٣	بعد كلمة رقم يضاف " ٤٦ لسنة "
٣٥	١٣	بعد رقم تضاف ١٧ فى
٣٦	٢٤	بالأضافة	تحذف
٣٧	٢٧	قبل ذلك القرار تضاف كلمة " مخاصمة "
٣٨	٤	تضاف كلمة " المختصه " بعد الادارية
٥٧	٤	تضاف كلمة " و " بعد كلمة له
٥٦	١٢	مقاد	مفاده
٦٦	٢٦	تضاف كلمة " تعويض " قبل كلمة الدفعه
٦٧	٨	تضاف كلمة " الواحدة " قبل كلمة هم
٧٢	٥	تضاف كلمة " المقررة " قبل كلمة لنائب
٧٣	١٨	لا يجوز	لا يجاوز
٧٣	٢٠	الاتامين	التأمين
٧٦	٢٤	عمله بهذا	عمله بها
٨٩	٥	تضاف " لهذه الأعاره " بعد كلمة أختياره
٩٩	٩	تضاف كلمة " وقف " قبل كلمة صرف
١٠٠	١٢	تضاف كلمة " ايقاف " قبل كلمة صرف
١٠٠	٢٠	المظام	النظام
١٠٢	١٩	تضاف كلمة " الا " بعد كلمة لا يسرى
١٠٢	٢٣	تضاف كلمة " الآثار " بعد كلمة هذو قبل كلمة الاحكام

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٠٥	٣	تضاف كلمة " أثارها " قبل كلمة سارية
١٠٥	١٣	تضاف كلمة " فيه " بعد كلمة المقرر
١٠٥	٢٤	تضاف كلمة " بأجره " قبل كلمة لا تجاوز
١٠٧	٢٥	تضاف كلمة " فى " قبل كلمة تأويل
١٠٩	٢١	أويدكوا	أويدركوا
١١١	١٧	تضاف كلمة " يكون " بعد كلمة ان وقبل كلمة عقد
١١٣	١٠	تضاف كلمة " مورث " قبل كلمة الطاعن
١١٦	٧	الطعن	الطاعن
١١٧	١٢	سلسه	سلطه
١١٧	٢١	الدعوى	الدفع
١١٧	٢١	تضاف كلمة " أجراء " قبل كلمة صحيح
١١٩	١٤	تضاف كلمة " لآخر " قبل كلمة تصرفا
١١٩	١٦	تضاف كلمة " من " قبل كلمة جانب
١٢٠	٦	تضاف كلمة " ضده " بعد كلمة للمطعون
١٢٠	١٠	تضاف كلمة " أنما هو " بين كلمة الدعوى وكلمة من قبيل
١٢٠	١٦	الطرفين	طرفيها
١٢٠	١٦	أحد	طرف
١٢٠	٢٨	للتليل	للتدليل
١٢٣	٢٤	وادعت	وأعدت
١٢٤	١١	تضاف " الوارده به على الأجرة " قبل كلمة الفعليه
١٢٤	١٦	١٩٥٨	١٩٦١
١٣٠	٧	المعدن	المعادن
١٣٠	١٠	المتأنف	المستأنف

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٣٠	١٧	قم	قسم
١٣٠	١٩	تضاف كلمة " للخبير " قبل كلمة أثبت
١٣١	٩	تضاف كلمة " أن " قبل كلمة حركه
١٣٢	٧	تضاف كلمة " ما " قبل يبين شروعه
١٣٤	١٥	الشروع	تضاف كلمة " بأجره " على كلمة لا تجاوز
١٤٣	٢٣	ينقى	وينتقى
١٥٢	٢٣	تضاف كلمة " يجوز " قبل كلمة الاتفاق
١٥٦	٤	التوكيلات	الوكالات
١٥٧	١٥	تضاف كلمة " بالعقد " بعد كلمة المتفق عليها
١٦٠	٩	ووصفها	ووصفهما
١٦١	٤	صحيفتيه	صفحتيه
١٨٦	٧	فوراً	وتراً
١٨٩	١٢	لانتفاء	وانتفاء
١٩٨	٢٥	تضاف " ١٧ " بعد كلمة المادة
٢٢٠	٢٢	تضاف " ٧٧ مكرر " بعد كلمتى لنص المادة
٢٤٨	٢١	تضاف " واذا ثبت تحقق الغايه رغم تخلف
			ذلك الشكل والبيان " بعد كلمة أو لبيان
٢٥٤	١٣	من	به
٢٥٦	١١	تضاف كلمة " حكم " بعد كلمة مع وقبل كلمة المادة
٢٥٧	٢١	كيما	حينما
٢٥٨	٦	تضاف كلمة " هذا " قبل كلمة القانون
٢٥٩	١٦	تضاف كلمة " يرد " قبل كلمة عليه
٢٦٤	١٥	تضاف " فيه سداد الايجار الشهرى للمدة التالية
			على صدور الحكم بالاضافة الى " قبل سداد جزء

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٢٣	١٨	أمر	أمر
٣٦٥	١١	نقضا	نقصا
٣٦٥	١٨	النفض	النقص
—	—	—	—
٤٠٨	٨	الى	التي

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٤٩	١٨	وحيث إن النعى	وحيث إن هذا النعى
٤٥٤	٣	المورث عنه	الموروث عنه
٤٥٧	٣	—	—
٤٥٨	١٤	التي انتهى	التي انتهى
٤٦٠	١٦	أنه قام قضاءه	أنه أقام قضاءه
٤٦٢	٩	التي انتهى	التي انتهى
٤٦٧	قبل الأخير	رسميا	ومعيبا
٤٦٨	الموجز ٣	(٤)	(٣)
٤٦٨	قاعدة ١	إذا كان من المقرر في قضاء	١ - المقرر في قضاء
٤٧٢	٥	الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٥	الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥١
٤٧٣	٦	للأمر المستعجلة	للأمر المستعجلة
٤٧٣	١٦	طالبين	طالبين
٤٧٨	٩	ببراءته	ببراءته
٤٩٦	٦	استهدفها	استهدفها
٥٠٨	السطر قبل الأخير من موجز (٢)	من تاريخ الحكم في الجريدة الرسمية	من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية
٥٠٩	٨	نص قانون	نص في قانون
٥١٠	١١	الصادرة	الصادر
٥١١	١٢	وتأييد	وتأييد
٥١٧	١٧	كربود	كربون
٥١٩	السطر الأخير	بملاصفتها	بملاصفتها
٥٢١	١٣	ذلك ولئن	ذلك أنه ولئن
٥٢٣	عنوان (٤)	السبب المقفز للدليل	: السبب المفترق للدليل

الصفحة	رقم السطر	الخطب	الصواب
٥٢٤	١٨	سوى علاقة الايجابية	سوى العلاقة الايجابية
٥٢٦	١١	ويقول فى بيان	ويقولان فى بيان
٥٢٧	١٨	السبب القاندى	السبب القانونى
٥٢٨	٩	المطعون عليهن	للمطعون عليهن
٥٢٨	١٠	الغضب	الغصب
٥٢٨	١١	فى حالة	فى هذه الحالة
٥٣١	١٨	بطريق النقض	أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن..
٥٣٤	عنوان موجز (٣)	سلطتها	"سلطتها
٥٣٥	١٠	جدياً	جدياً
٥٣٦	السطر الاخير	استنفذت	استنفذت
٥٣٩	١٣	وفى الموضوع مع	وفى الموضوع معاً
٥٣٩	السطر الاخير	فى هذه الدفع	فى هذا الدفع
٥٤٤	١٣	القيمتم	القيمتين
٥٤٩	٦	طبق	طبقاً
٥٥٠	السطر الاخير من الموجز	تعاطينها	لقاطينها
٥٥٠	السطر الثانى من القاعدة	للتسليم	تقسيم
٥٥١	١	لقاطينها	لقاطينها
٥٥٢	٢	الدوائر	الدائرة
٥٥٢	٨	البع	البيع
٥٥٢	٩	يقم	لم يقدم
٥٥٣	٥	هذه	هذا
٥٥٣	١١	لقاطينها	لقاطينها
٥٥٤	السطر الاخير من الموجز (٤)	الحكم تفسيره	الحكم المطلوب تفسيره

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٥٥	٨	تَقْد	تَقْد
٥٥٦	١٧	تمليكة	تملكه
٥٥٦	٢٠	الخمس	الخمسي
٥٥٩	١٠	تَقْد	تَقْد
٥٦٠	١٧	الرافعات	المرافعات
٥٦٣	١٦	الدوائر	الدائرة
٥٦٤	٦	عقدتها	عقيدها
٥٦٤	١١	في شأ	في شأن
٥٦٤	١٢	استنفذت	استنفدت
٥٦٥	٤	فإنه قد شابه	فإنه يكون قد شابه
٥٦٥	٦	أن النعي في الفقرة الأولى	أن النص في الفقرة الأولى
٥٦٥	١٦	غوض الشركة	عرض الشركة
٥٦٧	عنوان موجز (٤)	سلطتها	سلطتها
٥٦٨	١٢	استنفذت	استنفدت
٥٧٠	٩	الدفعين	الدفعين
٥٧٥	٧	من مونات	من مدونات
٥٧٦	٩	مجلي	مجلس

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦١١	٣	النسب	النسب
٦١٧	٤	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٦١٨	١٣	تسلم	تسليم
٦١٨	١٤	تسلما	تسليما
٦٢٢	٧	١١ ١٠	س ط ١١ ١٠
٦٢٩	٤	٥٣٢ ر ٩٥٠	٥٣٢ ر ٩٥٠ مليم ج
٦٢٩	٦	٩ ر ٦٩٠	٩ ر ٦٩٠ مليم ج
٦٢٩	٧	٥٣٢ ر ٩٥٠	٥٣٢ ر ٩٥٠ مليم ج
٦٢٩	١٢	٥٣٢ ر ٩٥٠	٥٣٢ ر ٩٥٠ مليم ج

الغاء صفحاتي ٩٩ ، ١٠٠ من الفهرس
واعتماد صفحاتي ٩٩ ، ١٠٠ ب من الفهرس

رقم الإيداع ٤٧٦٢ / ٩٣
طبع بمطبعة ديوان عام وزارة العدل



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية

الجزء الثاني

السنة السابعة والثلاثون

من أول يونيه سنة ١٩٨٦

حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٦

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣) عمل . بدلات . الميزة العينية .

(١) البديل . ماهيته . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزء من
الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها . إعتباره جزءاً من الأجر مرهوناً
بالظروف التي دعت إلى تقريره .

(٢) الميزة العينية . مناط إعتبارها أجراً . التزام صاحب العمل بتوفيرها للعامل لقاء عمله .

(٣) البديل النقدي . صرفه جزافاً لا يغير من طبيعته ولا يبديل من غايته .

١ - البديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل
عوضاً عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزء
من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر
يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى
تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزاولها .

٢ - من المقرر أن الميزة العينية تؤدي عينا لا نقداً ، ويلزم لاعتبارها أجراً أن
يكون صاحب العمل ملزماً بتوفيرها للعامل لقاء عمله .

٣ - البديل النقدي لا يعد ميزه عينية ، وإن صرفه جزافاً لا يغير من طبيعته أو
يبديل من غايته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعاوى أرقام ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ سنة ١٩٧٠
عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة (الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية)
بطلب الحكم بضم متوسط ما كان يتقاضاه كل منهم من حوافز وبدل تغذية إل مرتباتهم
ومقدارها ٢٨٤٠ ^{مليم جنيه} بالنسبة للمطعون ضده الأول و ٤٧٠ ^{مليم جنيه} ر ٢ للمطعون ضده الثانى و
١٥٥٠٠ ^{مليم جنيه} للمطعون ضده الثالث ، وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة للأول
والثانى ، ومن أول نوفمبر ١٩٦٨ بالنسبة للثالث وقالوا فى بيانها أنهم التحقوا بشركة
الحديد والصلب الأول فى سنة ١٩٦٤ والثانى فى سنة ١٩٦٣ والثالث فى ١٩/١٢/١٩٦١
وكانوا يتقاضون بدل تغذية ومتوسط حوافز توافرت لها عناصر الثبات والاستقرار
والعمومية مقدارها بالنسبة للأول ٦٧٠ ^{مليم جنيه} ر ١ والثانى ٢٠٠ ^{مليم جنيه} ر ٢ والثالث ٣٣٠ ^{مليم جنيه} ر ١٤ وقد نقلوا
إلى الشركة الطاعنة الأول والثانى بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٦ والثالث فى نوفمبر ١٩٦٨ ،
ولكنها رفضت ضم ما كانوا يتقاضونه من حوافز ، وبدل تغذية إلى أجورهم فأقاموا
الدعاوى بطلباتهم سالفه البيان ، أمرت المحكمة بضم الدعاوى الثلاث . وبتاريخ
٢٧/١١/١٩٧٩ حكمت بالزام الطاعنة بزيادة الأجر الشهرى لكل من المطعون ضدهم
بمبلغ ١٧٠ ^{مليم جنيه} ر ١ اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ بالنسبة للأول والثانى واعتبارا من أول
نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالنسبة للثالث ، وبأن تدفع لكل منهم صافى المتجمد المستحق له
المرتتب على تلك الزيادة حتى تاريخ الحكم ، وما يستجد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

استأنفت الطاعنه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئنافات أرقام ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤ سنة ٩٦ ق ، كما استأنفه المطعون ضدهم بالاستئناف رقم ٥٠ سنة ٩٧ ق القاهرة . أمرت المحكمة بضم الاستئنافات الأربعة . بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ حكمت ، بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنه بزيادة الأجر الشهري لكل من المطعون ضدهم بواقع ١٧٠ ر.م ، وذلك اعتبارا من ١٩٧٤/٢/٨ وأن تدفع لكل منهم صافى المتجمد المستحق له المترتب على هذه الزيادة حتى تاريخ هذا الحكم ، وما يستجد ويرفض ما عدا ذلك من الطلبات ، طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة . فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم اعتبر المقابل النقدي للوجبة الغذائية الذى كان المطعون ضدهم يتقاضونه من الشركة المبتولين منها ميزة عينية جرى عرف تلك الشركة على صرفه حتى أصبح جزء من الأجر فى حين أن الميزة العينية تمنح للعامل لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله وأن اعتبارها جزء من الأجر مرهون بالظروف التى دعت إلى تقريرها فتسحق بوجودها وتنقطع بزوالها . وإن كانت طبيعة عمل المطعون ضدهم قد تغيرت بنقلهم إليها من شركة الحديد والصلب المصرية ، فإنه لا يحق لهم اصطحاب البديل النقدي لهذه الميزة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لهم بها قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن البديل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما أن يعطى للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله فلا يعتبر على هذا الوضع جزء من الأجر ولا يتبعه فى حكمة ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزء من الأجر مرهونا بالظروف التى دعت

إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزاولها ، وكان من المقرر أن الميزة العينية تؤدي عينا لا نقدا ، ويلزم لاعتبارها أجرا أن يكون صاحب العمل ملزما بتوفيرها للعامل لقاء عمله ، وأن البديل النقدي لا يعد ميزة عينية ، وأن صرفه لا يغير من طبيعته أو يبدل من غايته ومن ثم فإن البديل محل التداعي لا يعد أجرا ولا يكون للمطعون ضدهم الحق في اقتضائه بعد نقلهم إلى الشركة الطاعنة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئنافات أرقام ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ سنة ٩٦ ق ، ٥٠ سنة ٩٧ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى .

////////////////////

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ، مدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس أسحق ود . رفعت عبد المجيد .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) إعلان " الإعلان لجهة الإدارة " . بطلان .

الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من
عددتهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن ينوب عنه .

(٢) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم جواز التمسك به إلا من
الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور الخصم بناء على ذلك الإعلان فى ذات
الزمان والمكان المعينين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .

(٣ ، ٤) شفعة " الإنذار " . " الثمن " . بطلان . محكمة الموضوع .

(٣) الإنذار الرسمى الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملات م ٩٤١ مدنى .
مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب
البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط
بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه
البيانات . شرطه .

(٤) الإنذار الرسمى الموجه إلى الشفيع . وجوب اشتماله على بيان الثمن والمصروفات

الرسمية . المقصود به .

١ - النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو أمتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ... " يدل على أن المشرع وإن حدد أشخاصا معينين بصفتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم في الحالات التي يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصيا بل يكفي لذلك تسليمها لمن يتوب عنه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها أن يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتنقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وإعلانها للخصم إعلانا قانونيا في خلال المدة التي حددها القانون ، وإذا اختصم الخصم في الصحيفة وكان إعلانه باطلا فإن القواعد العامة لقانون المرافعات تقضى بأن هذا البطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا من الخصم الذي تقرر البطلان لصالحه ، وإذا حضر الخصم الذي قام البطلان بالنسبة له بناء على الإعلان الباطل وفي الزمان والمكان المعينين فيه زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضى به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز لأي من الخصوم الآخرين التمسك بهذا البطلان حتى لو كانت له مصلحة في ذلك .

٣ - النص في المادة ٩٤٠ من القانون المدني على أنه " على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ، ويزاد على تلك المدة مسافة إذا اقتضى الأمر ذلك " والنص في المادة ٩٤١ من ذات القانون على أنه « يشتمل الإنذار الرسمي المنصوص عليه في المادة السابقة على البيانات الآتية وإلا كان باطلا (أ) بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه » يدل على أن مناط الاعتداد بالإنذار الصادر من البائع أو المشتري إلى الشفيع أن يكون رسميا وأن يتضمن البيانات التي وردت بالنص والمقصود من بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون البيان الذي يتضمنه الإنذار للعقار من شأنه تعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به حيث يستطيع أن يتدبر أمر الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك ولا يعتبر مجرد خلو الإنذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتبا بذاته لبطلان الإنذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كافية في وصفه وتعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به دون اشتراط لبيان ما إذا كان العقار محملا بحق إيجار من عدمه ، وأنه ولئن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة في الانذار مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .

٤ - المقصود من بيان الثمن والمصروفات الرسمية هو بيان الثمن الذى تم به البيع والمصروفات التى أنفقت فى التسجيل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٩٦٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال
القاهرة على الطاعنين وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بثبوت أحقيتها فى أخذ
قطعتى الأرض البالغة مساحتهما ٤٤٢٠ ر ٦٨ مترا مربعا والمبينتين بصحيفة الدعوى
بالشفعة نظير مبلغ إجمالى قدره ٢٧٠ ١٢٧ ٦٩٠ ^{مليم جنيه} هو الثمن الحقيقى والمحلقات مع
التسليم ، وقالت فى بيان ذلك أنه بموجب عقد بيع مشهر فى ١٩/٧/١٩٧٩ برقم ٦٠٤٧
القاهرة اشترى الطاعنون من باقى المطعون ضدهم قطعتى الأرض الفضاء المذكورتين
نظير ثمن إجمالى قدره ٢٤٧٢٠٠ ^ج وإذ تملك العقار المجاور للقطعة الأولى منهما وبحق لها
أن تشفع فى هذا البيع فقد قامت بإيداع الثمن وملحقاته ومقدارها ٢٥٠٠ خزانة
المحكمة المختصة وأقامت الدعوى ، دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى تأسيسا على
بطلان إعلان الإنذار بإبداء الرغبة فى أخذ العقار بالشفعة ويسقوط الحق فى الأخذ
بالشفعة ، بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠ حكمت المحكمة أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى
ويقبولها ، ثانيا - برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى فى الأخذ بالشفعة .
ثالثا - بأحقية المطعون ضدها الأولى فى أن تأخذ بالشفعة قطعتى الأرض البالغ
مسطحهما ٤١٢٠ ر ٨٠ متر مربع المبينتين الحدود والمعالم بعقد البيع المشهر رقم ٦٠٤٧
بتاريخ ١٩/٧/١٩٧٩ لقاء الثمن والملحقات البالغ جملتها ٢٧٠ ١٢٧ ٦٢٠ ^{مليم جنيه} وتسليمهما إليها .
إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٤١٨٩ لسنة ٩٧ ق ، ٤٢١٢ لسنة ٩٧ ق
القاهرة ، قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف الثانى إلى الأول ، وفى
١٩٨٢/٩/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الثانى وفى الاستئناف الأول بإلغاء

الحكم المستأنف وبطلان حكم محكمة أول درجة وفي موضوع الدعوى بثبوت الشفعة للمطعون ضدها الأولى وأحققتها في أخذ قطعتي الأرض المبيعيتين بالشفعة نظير الثمن الحقيقي والملاحقات البالغ قدرها ٢٧٠.١٢٧ر٦٩٠ ^{مليم جنية} ويتسليمهما لها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ ق و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل منهما أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذا عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الطعن الثاني إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيها . وحيث أن الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ أقيم على سبعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى تأسيسا على أنه قد وجه إلى جهة الإدارة وسلمت صورته إلى شخص تبين أنه يعمل خفيرا نظاميا بالبلده التي يقيم بها في حين أنه ليس من رجال الإدارة الذين عدتهم المادة ١١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر مما يكون معه الإعلان باطلا بما يترتب على ذلك من عدم انعقاد الخصومة بالنسبة له وبالتالي بطلان الحكم الابتدائي وإذا انتهى الحكم رغم ذلك إلى صحه إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن التوقيع على الأصل بالإستلام أو عن استلام الصورة ، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن للمعلن إليه في دائرته حسب الأحوال ، وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه للمعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الإدارة ... » يدل على أن المشرع وإن حدد أشخاصا معينين بصفاتهم لتسليم صورة الإعلان لأحدهم في

الحالات التي يوجب فيها أن يكون الإعلان لجهة الإدارة إلا أنه لا يلزم لصحة هذا الإعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تسلم صورته لأحد المذكورين شخصيا بل يكفي لذلك تسليمها لمن ينوب عنه . لما كان ذلك وكان يبين من ورقة إعلان الطاعن بصحيفة افتتاح الدعوى أن المحضر اثبت انتقاله إلى موطنه حيث لم يجده فيه لغلق سكنه فانتقل إلى جهة الإدارة بناحية قلما مركز قليوب حيث سلم الصورة إلى من تقدم إليه في مقر تلك الجهة لاستلامها نائبا عن رجل الإدارة فيها وهو والذي تبين أنه يعمل خفيرا نظاميا بنفس الجهة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة هذا الإعلان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث وهو بذاته السبب الثاني في الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفاعة - المطعون ضدها الأولى - في الشفاعة تأسيسا على أن دعوى الشفاعة من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص معينين فيها هم البائع والمشتري بحيث إذا لم يختصم أحدهم أو كان اختصاصه غير صحيح ، تعين عدم قبول الدعوى وسقوط حق الشفاعة في الأخذ بالشفاعة وجاز لأي من الخصوم التمسك بذلك ولا تسرى في هذه الحالة قواعد قانون المرافعات التي تقضى بتصحيح الإجراء الباطل بحضور الخصم الذي تعيب الإجراء بالنسبة له ، وإذا كان البائعون للطاعنين سعوديين الجنسية ومقيمين بالخارج فقد كان يتعين إعلانهم بصحيفة الدعوى عن طريق النيابة العامة إلا أن إعلانهم وجه إلى موطن وكيلهم بالقاهرة فوقع بذلك باطلا كما لحق البطلان كذلك إعلان صحيفة الدعوى

للمطعون ضدها لورد اسمها فيها باعتبارها ذكرا وليس أنثى وقد استند الطاعنون إلى ذلك البطلان في دفعهم بعدم قبول الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع على سند من أن بطلان الإعلان نسبي وأن وكيل البائعين حضر بالجلسة ولم يتمسك به وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة يتعين لقبولها أن يختصم فيها البائع والمشتري والشفيع وتنعقد الخصومة بالنسبة لدعوى الشفعة بتقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب وإعلانها للخصم إعلانا قانونيا في خلال المدة التي حددها القانون ، وإذا اختصم الخصم في الصحيفة وكان إعلانه باطلا فإن القواعد العامة لقانون المرافعات تقضى بأن هذا البطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا من الخصم الذي تقرر البطلان لصالحه ، وإذا حضر الخصم الذي قام البطلان بالنسبة له بناء على الإعلان الباطل وفي الزمان والمكان المعينين فيه زال هذا البطلان وذلك حسبما تقضى به المادة ١١٤ من قانون المرافعات ، ومقتضى ذلك أنه لا يجوز لأى من الخصوم الآخرين التمسك بهذا البطلان حتى ولو كانت له مصلحة في ذلك ، كما أن مجرد الخطأ المادى في اسم المعلن إليه لا يترتب عليه بطلان الإعلان طالما أنه لا ينطوى على تجهيل بشخصه ولا تثريب على محكمة الموضوع أن التفتت عما يثيره الخصوم في هذا الصدد ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ابتداءً على كل من البائعين والمشتريين ووجهت الإعلان بصحيفة الدعوى إلى البائعين في موطنهم المختار وهو موطن وكيلهم بالقاهرة دون موطنهم الأصلي بالخارج ، إلا أنه وقد حضر وكيلهم بالجلسة المحددة بناء على ذلك الإعلان فإن هذا الحضور يترتب عليه زوال البطلان وتكون الخصومة بالنسبة لهم قد انعقدت

صحيحه ولا يجوز لغيرهم من الخصوم التمسك بهذا البطلان الذي زال بالحضور على نحو ما سلف ، وكان الثابت أيضا من أوراق الدعوى أن البائعين قد اختصموا فى الدعوى باعتبارهم ورثة المرحوم ، فإن ما وقع من خطأ مادي فى نعت المطعون ضدها باستعمال لفظ الشيخ « مقرونا باسمها لا ينال من صحه الإعلان لأنه لم يترتب عليه التجهيل بشخصية المطعون ضدها المذكورة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى صحيحا إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى ببطلان حكم محكمة أول درجة بالنسبة له وذلك لأنه صدر دون إعادة إعلانه ، وكان مؤدى ذلك بطلان الحكم بالنسبة إلى جميع الخصوم باعتبار أن دعوى الشفعة من الدعاوى التى يستلزم القانون اختصام أشخاص معينين فيها ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان حكم محكمة أول درجة لصالح الطاعن وحده دون أن يمد البطلان إلى جميع الخصوم فى دعوى الشفعة فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مربوط ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قضى فى الاستئناف رقم ٤١٨٩ لسنة ٩٧ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان حكم محكمة أول درجة قضى فى موضوع النزاع بثبوت الشفعة للمطعون ضدها الأولى وانشأ أسبابا جديدة لقضائه دون أن يستند إلى أسباب حكم محكمة أول درجة فإن النعى بهذا السبب - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى وهو بذاته السبب الأول فى الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه والفساد

فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الموضوع بسقوط حق الشفاعة فى الأخذ بالشفعة لأنها لم تبد رغبتها فى ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انذارها بتاريخ ١٩٧٨/٧/٤ بحصول البيع إذ أنها أبدت رغبتها فى ذلك بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٧ وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض ذلك الدفع وأقام قضاءه فى هذا الصدد على أساس أن الإنذار الرسمى سالف الذكر جاء باطلا لأنه لم يتضمن كافة البيانات التى أوجبها القانون لصحته، كما تضمن بيانات غير حقيقية بقصد التحايل لاسقاط حق الشفاعة فى الشفعة من حيث تحديد المبيع والثلث والإدعاء بتحميل العين بحق إيجار ، رغم أن ذلك الإنذار - حسبما يبين من البيانات التى تضمنها - قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون فيه ولم يثبت أن ثمة بيان من بياناته غير حقيقى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٩٤٠ من القانون المدنى على أن « على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ويزاد على تلك المدة ميعاد مسافة إذا اقتضى الأمر ذلك » والنص فى المادة ٩٤١ من ذات القانون على أن « يشتمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية والا كان باطلا (أ) بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بيانا كافيا ، (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه » يدل على أن مناط الاعتداد بالإنذار الصادر من البائع أو المشتري إلى الشفيع أن يكون رسميا وأن يتضمن البيانات التى وردت بالنص . والمقصود من بيان العقار الجائز أخذه

بالشفعة - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - أن يكون البيان الذى يتضمنه الإنذار للعقار المبيع بياناً كافياً مانعاً من الجهالة وهو يكون كذلك إذا تضمن وصفاً للعقار من شأنه تعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به بحيث يستطيع أن يتدبر أمر الصفقة فيأخذ بالشفعة أو يترك ، ولا يعتبر مجرد خلو الإنذار من بيان حدود العقار أو أطواله أو مقاسه مرتباً بذاته لبطان الإنذار مادام باقى البيانات الخاصة بالعقار المبيع كافية فى وصفه وتعريف الشفيع به على نحو يمنع جهالته به دون اشتراط لبيان ما إذا كان العقار محملاً بحق إيجار من عدمه ، وأنه ولئن كان تقدير كفاية البيانات المذكورة فى الإنذار مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصه سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ، كما أن المقصود من بيان الثمن والمصروفات الرسمية هو بيان الثمن الذى تم به البيع والمصروفات التى أنفقت فى التسجيل ، وكان الثابت من الإنذار الرسمى الموجه من الطاعنين إلى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٨/٧/٤ أنه تضمن بيان العقار المباع والثمن الذى بيع به على النحو الآتى « قطعتى الأرض القضاء تملكها البائعين بطريق الميراث الشرعى عن والدهم بعقدى البيع المسجلين الأول برقم ٦٣٥٦ توثيق القاهرة والثانى برقم ٦٣٥٧ توثيق القاهرة بتاريخ ١٩٥٩/٨/١٢ والبالغ جملة مسطحها ٦٨ ر ٤١٢٠ م^٢ عبارة عن قطعتين ملتصقتين لبعضهما الأولى معطى لها رقم ٥٨ أ تسلسل على شارع ومسطحها ٢٨ ر ٢٠٠٠ م^٢ وهذه القطعة معروفة برقم ١ مكرر أ من المربع رقم ٢٠٤ خريطة تقسيم مصر الجديدة والقطعة الثانية معطى لها رقم ٦٠ تسلسل على شارع العرويه ومسطحها ٤٠ ر ٢١٢٠ م وهذه القطعة المعروفة برقم ٢ من المربع رقم ٢٠٤ من خريطة تقسيم مصر الجديدة وتم البيع نظير ثمن قدره ٨٠ ر ٢٤٧٢٤٠^{جنيه} أى بواقع ٦٠^ج للمتر المربع

محملاً بحق الإيجار وأن المنذر إليها تمتلك الفيلا رقم ٥٦ شارع العروبة المجاورة لقطعة الأرض الفضاء الثانية المعطى لها رقم ٦٠ تسلسل شارع العروبة والبالغ مسطحها ٤٠ ر. ٢١٢٠ م » وكانت هذه البيانات على هذا النحو كافية لبيان العقار ، كما أن الثمن حدد به على أساس سعر المتر من الأرض المبيعة والبالغ مساحتها ٦٨ ر. ٤١٢٠ م ٢ بواقع ٦٠ ^ج للمتر وهو تحديد يمنع أى جهاله ولا ينال من ذلك مجرد الخطأ المادى فى حساب مجموع الثمن بجعله ٨٠٠ ر. ٢٤٧٢٤٠ ^{مليم جنييه} بدلا من ٢٤٧٢٠٠ ^ج ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان هذا الإنذار على سند من أنه لم يتضمن كافة البيانات التى أوجبها القانون لصحته كما تضمن بيانات غير حقيقية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب ، ودون حاجة لبحث باقى أسباب الطعنين .



جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ، محمد جمال شلقاني وصلاح
عويس بطران .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ القضائية

حجز " الحجز الإدارى " . تنفيذ . وقف .

الحجز الإدارى . حق وزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة فى توقيعها
استيفاء للأموال المستحقة لها بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها -
بأية صفة كانت . عدم اقتضائه على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى
تديرها . امتداده إلى مقابل الانتفاع بتلك الأعيان .

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير -
أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع
الحجز الإدارى استيفاء للأموال المستحقة لها بأية صفة كانت لها سواء أكانت
ناظرا على الأوقاف الخيرية أو حارسا قانونيا أو قضائيا أو بأية صفة أخرى ،
وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم
والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على
توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد
إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستغلا بعقد أو بغير
عقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٥٩ مدنى إطسا ضد الطاعنين
بالغاء الحجوزات الإدارية الموقعة ضده من مديرية الأوقاف بالقيوم (الطاعنه الثانية)
بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٤ و ١٩٧٧/٨/٢٥ و ١٩٧٨/٢/٢٣ واعتبارها كأن لم تكن . وقال
بيانا للدعوى أن هذه المديرية أوقعت ضده هذه الحجوزات استيفاء للمبالغ الموضحة بها
برغم أنها إيجار مستحقة لها عليه عن أطيان موقوفة ولما كانت هذه الأطيان مملوكة
لوالده الذى وقفها خيريا على مسجد قام ببنائه بموجب حجج اشترط الواقف فيها أن
تكون النظارة عليها له حال حياته لمن يتقن القرآن الكريم من أولاده بعد وفاته ولما كان
شرط الاحقية بالنظارة قد تحقق لإبنه سالم وكيل المعهد الدينى بالقيوم فلا يحق للوزارة
النظارة عليها ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٠
حكمت المحكمة فى مادة تنفيذ موضوعية - للمطعون عليه بطلباته . استأنف الطاعنان
هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف (مأمورية الفيوم) بالاستئناف رقم ١٥
سنة ١٦ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فراءت
انه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه ذهب

إلى أنه لا يجوز لهيئة الأوقاف المصرية بتوقيع الحجز الإدارى لتحصيل مقابل الانتفاع فى حين أنه يجوز لها توقيع ذلك الحجز لتحصيل كافة مستحققاتها سواء كانت إيجارا أو مقابل انتفاع .

وحيث إن هذا التعى فى محله ، ذلك أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الأخير - أن يكون لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة حق توقيع الحجز الإدارى استيفاء للأموال المستحقه لها بأية صفة كانت لها سواء أكانت ناظرا على الأوقاف الخيرية أو حارسا قانونيا أو قضائيا أو بأية صفة أخرى ، وذلك بقصد الحصول على كل ما هو مستحق لها من الأموال بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التى تديرها ومن ثم فإن حقها لا يقتصر على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التى تديرها فحسب وإنما يمتد إلى تحصيل مقابل الانتفاع بتلك الأعيان سواء ما كان منها مستقلا بعقد أو بغير عقد ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم الاعتداء بالحجوزات الإدارية محل النزاع على بطلانها - بطلاننا أسنده إلى عدم جواز توقيع هيئة الأوقاف لها استيفاء لمقابل الانتفاع بالأعيان الموقوفة التى تتولى إدارتها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .



جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرياش ، د . محمد فتحى نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

(١٣٦)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) اختصاص " اختصاص نوى " . تنفيذ " قاضى التنفيذ " .
اختصاص قاضى التنفيذ . مناطه . تعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات
الصادرة عنها سواء كانت وقتية أو موضوعية م ١/٢٧٥ مرافعات .
- (٢) ضرائب .
الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية . اختلاف الجهة المنوط بها تقديرها عن الجهة
المتظلم إليها من التقدير . اختصاص لجنة التظلمات . شموله الإعفاء والرفع والتعديل . مؤدى
ذلك . اعتباره كقرار لجان الطعون الضريبية من حيث آثاره .

- ١ - النص فى المادة ١/٢٧٥ من قانون المرافعات ، يدل على أن المناط فى
اختصاص قاضى التنفيذ ، أن يتعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام ، والأوامر
والقرارات الصادرة عنها ، فى تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال
الشخصية ، أيا كان محل التنفيذ ، وسواء فى ذلك المنازعات الوقتية أو الموضوعية .
- ٢ - النص فى المادة ١/١٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون
نظام الحكم المحلى ، وفى المواد من ٩٤ إلى ٩٩ من اللائحة التنفيذية لهذا
القانون ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، يدل على أن المشرع
إذ أخضع الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية للقواعد المقررة بشأن

الضرائب والرسوم العامة فيما يتعلق بتحصيلها والإعفاء منها وسقوطها بالتقادم ، فإنه فى اتساق مع هذا النظر ، جعل الجهة المنوط بها تقدير الرسوم ، المبينة فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ، غير الجهة التى يتظلم إليها من هذا التقدير ، وجعل اختصاص لجنة التظلمات يتسع للإعفاء أو الرفع أو التعديل من تقدير هذه الرسوم بقرار تصدره فى المواعيد المقررة ، بما مؤداه أن قرار لجنة التظلمات يغدو كقرار لجان الطعون الضريبية ، فيما يترتب على وجوده أو انتقائه من آثار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٢٥١ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الزقازيق ضد
الطاعنين ، طالباً الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٩٥ ر ٣٨٧٦ ^{مليم جنييه} . وقال شرحاً لدعواه ، أنه
علم أن الطاعن الثانى يطالبه بسداد هذا المبلغ ، منه مبلغ ٢٧٧٠ ر ٢٧٤١ ^{مليم جنييه} قيمة فرق إيجار
سوق البضاعة بالإبراهيمية - المؤجر له - وذلك عن المدة من ١١/٩/١٩٦٩ حتى
٣١/١٢/١٩٧٧ ، مبلغ ٥٤ ر ٨٢٥ ^{مليم جنييه} قيمه رسم نظافة عن المدة المذكورة ، ٦٩٠ ر ١٠٧٩ ^{مليم جنييه} رسوم
محليه على السوق عن المدة من ١/١١/١٩٧٣ حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ وإذ شرع الطاعن
الثانى فى توقيع الحجز الإدارى ، فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٨ حكمت
المحكمة ببراءة ذمه المطعون ضده من المبلغ الأول ، وبندب خبير لأداء مهمه تتعلق برسوم
النظافة والرسوم المحلية . وبتاريخ ١٨/٤/١٩٧٩ حكمت ببراءة ذمته من المبلغين الآخرين .

استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١١ لسنة ٢٢ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » ، وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعنون بالأول منها ، خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون ، إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، وهذا الحكم الأخير ، وإن حصل أن المطعون ضده علم أن الطاعنين شرعوا في الحصول على المبلغ المطالب به بطريق الحجز الإداري إلا أنه لم يفتن إلى أن نتيجة ذلك هو صيروره طلب المطعون ضده ببراءة ذمته من هذا المبلغ هو منازعه تنفيذ يختص قاضى التنفيذ وحده بالفصل فيها عملاً بحكم المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، لأن براءة الذمة هي الأساس الذى يترتب عليه بقاء الحجز أو إلغائه كليه ، وإن كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً من النظام العام وفقاً لنص المادة ١٠٩ مرافعات ، فإنه كان يتعين على محكمة أول درجة القضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ولو لم يدفع به أمامها ، وإن خالفت ذلك ، وأيدها في المخالفة الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٢٧٥/١ من قانون المرافعات على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أياً كانت قيمتها ، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » ، يدل على أن المناط في اختصاص قاضى التنفيذ ، أن يتعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام ، والأوامر والقرارات الصادرة فيها ، في تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية أياً كان محل التنفيذ ، وسواء في ذلك

المنازعات الوقتية أو الموضوعية ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يتخذوا ضد المطعون ضده إجراء من إجراءات التنفيذ ، ولم يوقعوا على أمواله حجزاً إدارياً وأنه إذ أقام دعواه ، فقد أقامها ليس نتيجة لتوقيعهم مثل هذا الحجز ، وإنما استشعاراً منه فقط بشروعهم في توقيعه ، فأنحصرت دعواه في طلب براءة ذمته من المبلغ الذ علم بمطالبتهم به ، دون المنازعة في حجز لم يوقع عليه أصلاً ، فإن دعواه التي قصد بها الحصول على حكم يحول مستقبلاً واتخاذ إجراء تنفيذي بشأن ما كان محلاً لهذا الحكم ، لا تعتبر من عداد منازعات التنفيذ التي اختص بها المشرع قاض التنفيذ وحده ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لموضوع الدعوى ، وهي ليست منازعة تنفيذ فأن النعى عليه بهذا السبب يكون قد جاء على غير أساس من القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والأخلال بدفاع جوهرى ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة أول درجة ، بأن الإعفاء من رسم البلدية الذي حصل عليه المطعون ضده من لجنة المخالفات والتظلمات وكان نتيجة خطأ يجرى التحقيق في شأنه بمعرفة النيابة الإدارية ، وإن هذا الرسم يجد أساسه في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ واللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، بما مؤداه أن الخطأ في الإعفاء من الرسم لا يحول دون استيفائه لأن الضريبة لا تتركز على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول إلا أن محكمة أول درجة ، وسأيرها في ذلك الحكم المطعون فيه ، اكتفت في الرد على هذا الدفاع بالاحالة إلى تقرير الخبير ، وهذا التقرير لم يتضمن مجابهة لهذا الدفاع ، إيراداً أو رداً ، وأنبتت نتيجته ببراءة ذمه المطعون ضده من المبلغ الناتج عن هذا الرسم ، على مجرد الإعفاء الصادر من لجنة المخالفات والتظلمات ، بما يكون الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع جوهرى ، فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ١/١٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى على أن : « يتبع فى تحصيل الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية ، وفى الإعفاء منها وفى سقوطها بالتقادم القواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة » . ، والنص فى المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ ، على أن « تؤلف فى كل مدينة أو قرية لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء المبينة فى المادة ٥١ من القانون ، وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للأساس الذى اختارته الوحدة المحلية عند تقرير قبول الرسم طبقا للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم » . ، والنص فى المواد من ٩٥ إلى ٩٨ من نفس اللائحة على كيفية تشكيل لجنة التقدير والإخطار بقراراتها ، ومواعيد التظلم منها ، وتشكيل اللجنة المختصة بنظر هذه التظلمات ، ثم النص فى المادة ٩٩ عل أن « على لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الإعفاء أو الرفع أو التعديل ، على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وصول التظلم » ، يدل على أن المشرع إذ أخضع الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية للقواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة فيما يتعلق بتحصيلها والإعفاء منها وسقوطها بالتقادم ، فإنه فى اتساق مع هذا النظر ، جعل الجهة المنوط بها تقدير الرسوم المبينة فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية ، غير الجهة التى يتظلم إليها من هذا التقدير وجعل اختصاص لجنة التظلمات يتسع للإعفاء أو الرفع أو التعديل من تقدير هذه الرسوم بقرار تصدره فى المواعيد المقررة ، بما مؤداه أن قرار لجنة التظلمات يغدو كقرار لجان طعن الضرائب فيما يترتب على وجوده أو انتفائه من آثار ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما تضمنه تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ، من صدور قرار التظلمات بإعفاء

المطعون ضده من الرسوم المحلية ، وهو ما يدخل فى اختصاص هذه اللجنة ، وكان مبنى دفاع الطاعنين أمام الخبير ، هو الزعم بحصول تحقيق يتعلق بكيفية صدور هذا القرار ، دون أن يتطرق الدفاع إلى الجدل فى قيام القرار ذاته ، حيث لم يزعم الطاعنون إلغاء قضائيا أو اداريا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على وجود القرار ونفاذه والتفت عن دفاع الطاعنين بشأن التحقيق الذى يتعلق بمرحلة ما قبل اصداره ، يكون قد التزم صحيح القانون ، ولم يلتفت عن دفاع جدير بالالتفات إليه ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، د . محمد فتحى نجيب و محمد عبد البر حسين سالم .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢) إيجار " إيجار الأماكن " المنشآت الآيلة للسقوط " . إختصاص .
حكم " تسبب الحكم " بطلان الحكم " .

١ - المحكمة الابتدائية بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار
إختصاصها بنظر الطعون فى قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فى ظل
العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .

٢ - بطلان الحكم الابتدائى المستأنف . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييده ، والإحالة إلى
أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستئنافى .

١ - تنص المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أن لكل من نوى الشأن أن يطعن
فى القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط أو ترميمها أو صيانتها أمام
المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون ، وقد تضمنت المذكرة
الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أنه قد " روى فى إسناد هذا
الاختصاص للهيئة المذكورة ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم
والصيانة من جوانب فنية لا تقل عن موضوع تحديد الأجرة " . لما كان ذلك ، وكان
القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ قد عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ فإن الطعن على

القرار الهندسى بترميم العقار موضوع النزاع يكون أمام المحكمة الابتدائية المنصوص عليها فى المادة ١٨ - سالفه الذكر والتي يلحق بتشكيلها أحد المهندسين - ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - الذى لحق دعوى النزاع أثناء نظرها أمام محكمة الدرجة الأولى - والمتعلقة بقرارات لجان تحديد الأجرة - إذ اقتصر حكم هذا النص على طعون لجان تقدير الأجرة ، ولم يتناول الطعون على قرارات هدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها ، كما لم يتعرض للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالإلغاء أو التعديل بما مؤداه أن تظل المحكمة الابتدائية بالتشكيل المنصوص عليه فى المادة ١٨ سالفه الذكر هى المختصة بالطعون على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط .

٢ - إذ كان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن فى القرارات الصادرة لهدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها وعلى ما يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومذكرته الإيضاحية مما يتعلق بأسس النظام القضائى المتعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ، ويحق للطاعنين التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم فى الدعوى جميع العناصر التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب من تلقاء نفسها والحكم فى الدعوى على موجب ، ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائى ومن محضر جلسة النطق به أن تشكيل المحكمة التى نظرت الطعن وأصدرت الحكم فيه لم يتضمن المهندس المدنى أو المعمارى خلافا لما أوجبه المادة ١٨ سالفه الذكر فإن هذا الحكم يكون باطلاً وإن اعتد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وأحال إليه وأخذ بأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلاً ، بما يجعل البطلان يلحقه بدوره .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق على
الطاعنين والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإلغاء قرار مجلس مدينة الزقازيق رقم ٧٧
لسنة ١٩٧٩ والقضاء بإزالة المنزل المبين بالصحيفة حتى سطح الأرض ، وقال بيانا لها
أن مجلس مدينة الزقازيق أصدر القرار المطعون فيه ويقضى بترميم المنزل المملوك له
ترميما فنيا جيدا ، فى حين أن المبنى قديم ولا يجدى فيه الترميم ، فأقام الدعوى ،
ندبت المحكمة خبيراً لمعاينة العقار موضوع النزاع وبيان حالته ، ثم ندبت ثلاثة خبراء
لمباشرة المأمورية ، وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٤ حكمت بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبإزالة
العقار موضوع النزاع حتى سطح الأرض . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٤٠٥ سنة ٢٧ ق المنصورة - مأمورية الزقازيق - وبتاريخ ٢/١/١٩٨٥ قضت محكمة
الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على
هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أنه مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك
يقولون أن المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على إقامة الطعن فى
القرارات الصادرة فى شأن المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة أمام المحكمة
المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون ، والتي يحلق بتشكيلها مهندس معمارى
أو مدنى مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ، وقد خلت ديباجة الحكم
الابتدائى مما يفيد اشتراك ذلك المهندس فى تشكيل المحكمة التى أصدرته ، فيكون

حكمها باطلاً لتعلق تشكيل المحكمة بالنظام العام ، ويقع الحكم المطعون فيه باطلاً إذ أحال إلى الحكم الذى أصدرته المحكمة التى بطل تشكيلها ، بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - تنص على أن لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط أو ترميمها أو صيانتها أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون والتى تنص على أن " يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بصدر قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى أو مدنى مقيد بنقابة المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القائمين بتحديد الأجرة يختاره المحافظ لمدة سنتين قابلة للتجديد ولا يكون له صوت معدود فى المداولة . ويحلف المهندس يميناً أمام إحدى دوائر الاستئناف المختصة بأن يؤدى عمله بصدق وأمانه " ، وقد تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انه قد روعى فى إسناد هذا الاختصاص للهيئة المذكورة ما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب فنية لا تقل عن موضوع تحديد الأجرة " ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد عمل به اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ فإن الطعن على القرار الهندسى رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر من مجلس مدينة الزقازيق فى ١٩٧٩/٣/٤ والذى قضى بترميم العقار موضوع النزاع يكون أمام المحكمة الابتدائية المنصوص عليها فى المادة ١٨ سالف الذكر والتى يلحق بتشكيلها أحد المهندسين . ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ - الذى لحق دعوى النزاع أثناء نظرها أمام محكمة الدرجة الأولى - والمتعلقة بقرارات لجان تحديد الأجرة من أن " ... ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها المكان المؤجر ولا تسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ

اقتصر حكم هذا النص على طعون لجان تقدير الأجرة ولم يتناول الطعون على قرارات هدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها كما لم يتعرض للمادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإلغاء أو التعديل بما مؤداه أن تظل المحكمة الابتدائية بالتشكيل المنصوص عليها في المادة ١٨ سالفة الذكر هي المختصة بالطعون على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط ، إذ كان ذلك ، وكان تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط وترميمها وصيانتها وعلى ما يبين من نص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومذكرته الإيضاحية مما يتعلق بأسس النظام القضائي المتعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ، ويحق للطاعنين التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان تحت نظر محكمة الاستئناف عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلزام بهذا السبب من تلقاء نفسها والحكم في الدعوى على موجب ، ولما كان الثابت من بيانات الحكم الابتدائي ومن محضر جلسة النطق به أن تشكيل المحكمة التي نظرت الطعن وأصدرت الحكم فيه لم يتضمن المهندس المدني أو المعمارى خلافا لما أوجبه المادة ١٨ سالفة الذكر فإن هذا الحكم يكون باطلاً وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذا القضاء وأحال إليه وأخذ بأسبابه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً ، بما يجعل البطلان يلحقه بدوره ، ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .



جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: أحمد إبراهيم شلبي نائب رئيس المحكمة، محمد عبد الحميد سند، محمد جمال شلقاني وصلاح عويس بطران

(١٢٨)

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ القضائية

(٢.١ ، ٣) تقسيم . بيع . بطلان . نظام عام .

١ - عدم خضوع الأرض المقسمة لقانون تقسيم الأراضي . شرطه . اتصال جميع قطعها بطريق قائم . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضي على مدينة مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه . شرطه . أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة . م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

٣ - حظر التصرف في الأراضي الخاضعة لقانون تقسيم الأراضي قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقة بالنظام العام . مخالفة ذلك . جزاؤه . البطلان المطلق .

(٤) حكم " تسبب الحكم " . نقض " أسباب الطعن " السبب غير المنتج .

٤ - إقامة الحكم على دعائتين إحداهما كافية لحمله . تعيينه في الأخرى . غير منتج .

١ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئه لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة للتأجير أو للتحكير لإقامه مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع الأرض لهذا القانون أن تكون جميع قطع الأرض المقسمة متصلة بطريق قائم .

- ٢ - النص فى المادة ٢٣ من القانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء على أنه « ولا يسرى القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم للقانون أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك .
- ٣ - حظر التصرف فى الأراضى الخاضعة للقانون - رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء - قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، هو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، مقتضاها ترتيب البطلان جزاء مخالفته ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان مطلق .
- ٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا أقيم على دعامتين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمله ، فإن تعيينه فى الدعامة الأخرى التى يصح أن يقوم بدونها ، يكون نعيًا غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٣٧ سنة ١٩٧٩ مدنى شمال القاهرة
الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه منها ،
والمبين بالأوراق ، وقال بياناً للدعوى أن المطعون عليها أعلنت عن رغبتها فى بيع قطع
من الأراضى وطلبت ممن يريد الشراء أن يتقدم إليها بطلب يوضح فيه ماهية المشروع

الذى يزعم إقامته على هذه الأرض فتقدم إليها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ بطلب لحجز قطعه منها ثم قام بسداد ألف جنيه قيمة التأمين المطلوب عنها وقدم صورته من الترخيص الصادر له بإقامته المشروع الذى يرغب فى إقامته على هذه القطعة من الأرض، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٥ أخطرت المطعون عليها بتخصيص القطعة رقم ١ مربع ٢٢ المبينة بالأوراق مبدئياً ، غير أنها لم تقم بتسليمها إليه رغم قيامه بجميع الإجراءات المطلوبة منه وإخطارها بها ، وإذا كان ما صدر من المطعون عليها هو إيجاب بالبيع قد صادفه قبول منه فتم التعاقد بين الطرفين إلا أن المطعون عليها تنكر عليه ذلك فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان مضمون الإعلان عن البيع الصادر من المطعون عليها عن الأرض محل النزاع وبيان مالكتها وحدودها ومدى خضوعها لقانون تقسيم الأراضى وما إذا كانت جهة أخرى قد استولت عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٣٤ لسنة ٩٨ ق مدنى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ومخالفته الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى على عدم انعقاد عقد بيع بين الطرفين مستندا فى ذلك إلى القول بعدم تعيين حدود الأرض والاتفاق على الثمن أو الأسس التى تؤدي إلى تعيينه تعيينا كافيا فى حين أن قطعه الأرض المباعة محددة وأن الثمن ممكن تحديده وفق عقود البيع المحررة مع آخرين ،

وعلى بطلان البيع - بفرض حصوله - لوروده على أرض خاضعة لقانون تقسيم الأراضي قبل صدور قرار باعتماد تقسيمها مستدلاً على ذلك بما ورد بتقرير الخبير بالرغم من صدور قرار بتقسيمها من المحافظ المختص وحالة أن ذلك القانون لا ينطبق عليها إعمالاً لنص المادة الأولى منه لأن إحدى قطعها متصلة بطريق قائم من جهة وعدم سريانها عليها طبقاً للمادة ٢٢ منه لوقوعها بمدينة مصر الجديدة ولكونها تشكل تقسيماً هاماً له نظام خاص من جهة أخرى ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يفتن إلى توافر شروط انعقاد عقد البيع في العقد موضوع الدعوى وعدم انطباق قرار التقسيم على الأرض موضوعه ولم يعن بتحقيقهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئه لقطعة أرض إلى عدة قطع يقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامه مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ، يدل على أن شرط عدم خضوع الأرض لهذا القانون أن تكون جميع قطع الأرض المقسمة متصلة بطريق قائم ، والنص في المادة ٢٣ من هذا القانون على أنه « ولايسرى هذا القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملكه كله أو بعضه موضوع نظام خاص صدر به مرسوم » يدل على أن شرط عدم خضوع مثل هذا التقسيم للقانون أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة بذلك ، لما كان ذلك ، وكان البين من تقرير الخبير المنتدب تخلف هذه الشروط جميعاً عن الأرض محل النزاع وأن قرار المحافظ المشار إليه إنما يتعلق بتخطيط المنطقة الصناعية بمدينة نصر فلا يغنى عن صدور قرار من الجهة المختصة باعتماد تقسيمها ، وكان حظر التصرف في الأراضي الخاضعة لهذا

القانون قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالنظام العام ، مقتضاها ترتيب البطلان جزاء مخالفته ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان مطلق لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعائتين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمله فإن تعيينه في الدعامة الأخرى التي يصح أن يقوم بدونها ، يكون نعيًا غير منتج ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى على عدم تمام حصول عقد بيع بينه وبين المطعون عليها بشأن الأرض محل النزاع لعدم توافر أركانه أو لخضوع هذه الأرض لقانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء وعدم صدور قرار باعتماد تقسيمها وكان الجزاء المترتب على عدم توافر أركان البيع هو ذات الجزاء المترتب على الدعامة الأخيرة وهو البطلان المطلق ، وإذا كان رفض الدعوى لهذه الدعامة الأخيرة كافياً لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن تعيينه بشأن ما ذكره من عدم تمام انعقاد عقد بيع بين طرفي الخصومة ، يكون - أيًا كان وجه الرأي فيه - نعيًا غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغونائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، معنوح السعيد ولفى عبد العزيز .

(١٢٩)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض " الصفة فى الطعن " .

- الاختصاص فى الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون بذات الصفة التى اتصف بها
الخصم فى الدعوى الأصلية .

(٢) إرث . إثبات " القرائن القانونية " . بيع . وصية .

- شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينه المادة ٩١٧
مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التى يجريها المورث فى ملكه إلى أحد ورثته .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فىمن يختصم فى الطعن أن
يكون اختصاصه بالصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها
الحكم المطعون فيه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم الأخير أن المطعون ضده
الأول قد اختصم فى الدعوى فى درجتى التقاضى عن نفسه وبصفته وصياً على
شقيقته المذكورة وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة ، فإن اختصاصه فى
الطعن بذات الصفة يكون صحيحاً فى القانون .

٢ - إذ كان إلتايت من عقد البيع أن مورث المطعون ضدهما اشترى لنفسه حق
منفعة العقار وبصفته ولياً طبيعياً عليهما حق رقبته وأن ثمن هذا الحق دفع منه
تبرعاً لهما واحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والانتفاع به مدى الحياة فإن المحكمة

وقد خلصت إلى أن العقد المذكور عقد بيع منجز اشترى فيه المطعون ضدتهما حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لحسابهما تبرعاً لهما ، مع مالها من سلطة تقديرية في استخلاص نية التبرع ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم تحصيل سائغ تحتمله عبارات العقد وله مأخذه ، وكان القانون لا يمنع من التزام الغير في ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري وبالتالي يخرج هذا العقد عن كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ٨٦٠ سنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم ببطالن عقد البيع المشهر برقم ٢١٦٥ الجيزة بتاريخ ٧٦/٦/٨ فيما تضمنه من إعتبار المطعون ضدتهما الأول والثانى مشترين لرقبه العقار المبين فى الأوراق ، واعتبار مورث الطرفين هو المشتري الوحيد لذلك العقار ، وبأحقيتها إلى ٩ ط من ٢٤ ط فى كامل أرضه وبنائه واحتياطيا بعدم نفاذ تصرف هذا المورث فى حقها فيما تجاوز ثلث التركة باعتباره تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت تسرى عليه أحكام الوصية وقالت فى بيان ذلك أن المورث المذكور اشترى لنفسه حق منفعة ذلك العقار ولأولاده المطعون ضدتهم الأولين حق الرقبة بصفته وليا طبيعيا عليهم ، وأنه نص فى عقد البيع بأنه سدد الثمن من ماله الخاص متبرعاً به لأولاده القصر ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدتهما الأولين وبعدم

قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧٨ سنة ٩٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضدهما الأولان بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفضه ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضدهما الأولين أن شقيقتيهما قد بلغت سن الرشد فى ١٩٨٢/٣/١٦ ومن ثم زالت صفة أخيها المطعون ضده الأول كوصى عليها - قبل رفع الطعن مما كان يتعين معه اختصاصها فى شخصها .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فيمن يختصم فى الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الأخير أن المطعون ضده الأول قد اختصم فى الدعوى فى درجتى التقاضى عن نفسه وبصفته وصيا على شقيقته المذكورة وصدر الحكم المطعون فيه بهذه الصفة ، فإن اختصاصه فى الطعن بذات الصفة يكون صحيحا فى القانون ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين حاصلهما أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن ملكية العقار محل الدعاى انتقلت من البائعين إلى المطعون ضدهما الأولين ، ولم يكن مورث الطرفين إلا نائبا قانونيا عن المشتريين فى الشراء بعد أن وهب لهم ثمن العقار ، فى حين أن المورث المذكور احتفظ لنفسه فى عقد بيع العقار بحق الانتفاع به حال حياته ، مما تتفق معه نية تبرعه للمطعون ضدهم من الورثة بثلث ثمن العقار ، وتضحى

حقيقة التصرف أن المورث اشترى حق الرقبة في العقار للأخيرين من ماله الخاص واحتفظ لنفسه بحيازته والانتفاع به مدى حياته ومن ثم فهو تصرف مضاف إلى ما بعد الموت يأخذ حكم الوصية عملاً بالمادة ٩١٧ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الخلاف حول ما إذا كانت ملكية حق الرقبة لعقار النزاع هي للمطعون ضدهما الأولين بطريق الشراء بولاية مورثهما أم أن المورث المذكور قد تملك العقار جميعه بموجب هذا الشراء هو في حقيقته نزاع حول تكييف عقد البيع المشهر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٨ وهل كان بيعاً حقيقياً لحق الرقبة إلى المطعون ضدهما المذكورين دفع ثمنه من مورثهما والمشمولين بولايته تبرعاً لهما أم أنه بيع لكامل العقار لهذا المورث ، وكان البين من الاطلاع على العقد موضوع التداعى أن مورث المطعون ضدهما الأولين اشترى لنفسه حق منفعة العقار محل العقد وبصفته ولياً طبيعياً عليهما حق رقبته وأن ثمن هذا الحق دفع منه تبرعاً لهما واحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والانتفاع به مدى الحياة ، فإن المحكمة وقد خلصت إلى أن العقد المذكور عقد بيع منجز اشترى فيه المطعون ضدهما المذكوران حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لحسابهما تبرعاً لهما ، مع مالها من سلطة تقديرية في استخلاص نية التبرع ، فإن هذا الذي خلص إليه الحكم تحصيل سائق تحتمله عبارات العقد وله مأخذه . وكان القانون لا يمنع من التزام الغير في ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري وبالتالي يخرج هذا العقد عن كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها حسب صريح نصها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، د . محمد فتحي نجيب ومحمد عبد البر حسين .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ القضائية

(١) إيجار " إيجار الأماكن " " تحديد الأجرة " .

- احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في تقدير القيمة الإيجارية . شرطه . استكمال المبنى الحد الأقصى التي تسمح به قيود الارتفاع لا بما يقام فعلا من الأنوار .

(٢ ، ٣) حكم " ما لا يعد قصورا " . خبره . محكمة الموضوع .

٢ - اعتماد الحكم على ما ورد بتقرير الخبير باعتباره متمما لأسبابه ، النعى عليه بالقصور ، لا محل له .

٣ - تعيين الخبراء من سلطة قاضى الموضوع متى وجد فى الأوراق ما يكفى لحمل قضائه .

(٤) حكم . إستئناف . إيجار .

- صدور الحكم المطعون فيه فى الاستئنافين المقامين من كل من المالك والمستأجرين .

قضائه بتخفيض الأجرة . مؤداء رفض استئناف المالك .

١ - النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة

١٩٦٩ - المنطبق فى الدعوى - يدل على أن العبرة فى احتساب كامل قيمة الأرض

والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية هى

باستكمال المبنى الحد الأقصى التي تسمح به قيود الارتفاع ، لسيت بما يقام

فعلا من الأنوار ، فإذا لم يقم المالك لإعدادا من الأنوار دون العدد الكلى للأنوار

الكاملة التي تسمح بها تلك القيود ، فلا تحتسب قيمة الأرض والأساسات

والتوصيلات الخارجية للمرافق إلا بنسبة ما يقام من الأدوار إلى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الارتفاع المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أن يكون المالك قد قصد الإقتصار فى استغلال الأرض على إقامة هذا العدد الأدنى من الأدوار ، أو يكون قد أنشأ الأساسات وما يلحق بها بحيث لا تحتل إلا الأدوار التى أقامها .

٢ - المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا اعتمد على تقرير الخبير فإن ما يتضمنه هذا التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال الخصوم يعد جزءاً متما لأسبابه ، لما كان ذلك وكان تقرير مكتب الخبراء الذى ندبته محكمة الاستئناف قد أثبت تقرير كل من لجنة تحديد الأجرة وخبير الجدول المنتدب أمام محكمة الدرجة الأولى والخبير الاستشارى - الذى قدمه الطاعن لمسطح الأساسات ، ثم حدد مساحتها من واقع معاينته وقياسه لها بالطبيعة واحتسب قيمة التأمينات الاجتماعية ضمن سعر المتر المسطح من المباني ، كما احتسب سائر التكاليف التى تدخل فى تقدير الأجرة بحسب أسعار سنة إنشاء الطابق محل النزاع وإعداده للسكنى ، فإن أخذ الحكم المطعون فيه بذلك التقرير محمولاً على أسباب يكون كافياً لإقامة قضائه .

٣ - تعيين الخبراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء ، ولا معقب عليه إن لم ير إجابته طلب تعيين خبير آخر متى وجد فى تقرير الخبير السابق ندبه ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فى الدعوى .

٤ - لنن كان المقرر طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوئ مركز المستأنف بالاستئناف الذى أقامه ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الإستئناف رقمى ١٨٣١ ، ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة المقام أولهما من الطاعن بطلب زيادة الأجرة ، وثانيهما من المطعون ضدهما بطلب تخفيضها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتخفيض الأجرة قد صدر فى إستئناف المطعون ضدهما ، وبما لازمه أن إستئناف الطاعن قد رفض ، ومن ثم فلا يكون قد أضر من طعنه ويكون النعى على هذا الأساس فى غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى ان الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة على
المطعون ضدهما طعنا فى قرار لجنة تقدير الإيجارات رقم ١ لسنة ١٩٧٧ شمال الجيزة
فيما تضمنه من تقدير القيمة الإيجارية للشقتين المبيتين بصحيفتها والحكم بتعديلها
للقيمة المناسبة ، وقال بيانا لها إن اللجنة قدرت الأجرة الشهرية للشقة المؤجرة للمطعون
مليم جنيه
ضده الأول بمبلغ ٢٥٩ ر ٥٧ وللشقة المؤجرة للمطعون ضدها الثانية بمبلغ ٩٥٦ ر ٥٧ ،
ولما كان هذا التقدير خاطئا فقد أقام دعواه . ندبت المحكمة أحد خبراء الجدل ، وبعد
تقديم تقريره حكمت بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٩ بتعديل القرار المطعون فيه بجعل الأجرة
مليم جنيه
الشهرية لشقة المطعون ضده الأول ١٥ ر ١٠ ولشقة المطعون ضدها الثانية ٢٥ ر ١١ .
إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٣١ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وإستأنفه
المطعون ضدهما بالإستئناف رقم ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وقررت المحكمة ضم
الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وندبت مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير أجرة شقتي
النزاع وبعد تقديم الخبير المنتدب تقريره قضت بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٠ بتعديل قرار
مليم جنيه
الجنة وجعل الأجرة الشهرية لشقة المطعون ضده الأول ٩٧٦ ر ٨ ولشقة المطعون ضدها
مليم جنيه
الثانية ٩٩٥ ر ٩ شامله رسم النظافة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد بتقدير مكتب الخبراء

للاجرة المؤسس على أن أقصى إرتفاع يمكن أن يصل إليه المبنى هو خمسة أدوار - وهو ما يعادل مثل عرض الشارع مرة ونصف - في حين أنه لم يرخص له الا ببناء أربعة أدوار ، وأن الخبير لم يطلع على الرسومات الهندسية ، ، ولم يقم بفحص الأساسات للتحقق من قوة تحملها لدور خامس .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق في الدعوى - على أن (تحسب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها وإستيفاء الإرتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح ، أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال الحد الأقصى المسموح به لإرتفاع البناء تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من أدوار إلى العدد الكلى للأدوار الكاملة التى تسمح بها قيود الإرتفاع المشار إليها). يدل على أن العبرة في احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في تقدير القيمة الإيجارية هي باستكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الإرتفاع ، وليست بما يقام فعلا من الأدوار ، فإذا لم يقيم المالك إلا عددا من الأدوار دون العدد الكلى للأدوار الكاملة التى تسمح بها تلك القيود ، فلا تحتسب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق إلا بنسبة ما يقام من الأدوار إلى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الإرتفاع المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أن يكون المالك قد قصد الإقتصار في استغلال الأرض على إقامة هذا العدد الأدنى من الأدوار ، أو أن يكون قد أنشأ الأساسات وما يلحق بها بحيث لا تحتل إلا الأدوار التى أقامها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ولم يعتد بمجرد ما أثبت بالترخيص من التصريح للطاعن بإقامة أربعة أدوار فقط أو بقدرة الأساسات على تعلية دور خامس ، وكان

الطاعن لم ينازع فى أن قيود الارتفاع بالمنطقة تسمح بالارتفاع بالمبنى إلى الحد الذى قرره الخبير فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن هذا الحكم ألغى حكم محكمة الدرجة الأولى واقتصر على الإحالة إلى تقرير مكتب الخبراء ، دون أن يبين الأسباب التى تحمل قضاءه ، ولم يعلل العجز فى مسطحات الأساسات بما يزيد على إثني عشر مترا تقريبا عما حدده الخبراء السابقون عند تقدير أجرة وحدات بأدوار أخرى بذات العقار سبق بناؤها قبل الدور محل التداعى ، واختلف كذلك مع الخبراء السابقين فى تقدير سعر المتر المسطح من الأساسات ولم يحتسب تكاليف خطة الردم والتأمينات الاجتماعية التى سدها الطاعن وأنقص قيمة المرافق والألعاب الهندسية وتكاليف إقامة الأسوار وسعر المتر المسطح من المبانى - رغم جودة تشطيبها - عما قدرها به هؤلاء الخبراء .

وحيث إن هذا النعى مبرر ، ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحكم إذا اعتمد على تقرير الخبير فإن ما يتضمنه هذا التقرير من بيان وأسباب وتفنيد لأقوال الخصوم يعد جزءا متما لأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان تقرير مكتب الخبراء الذى ندبته محكمة الاستئناف قد أثبت تقرير كل من لجنة تحديد الأجرة وخبير الجدول المنتدب أمام محكمة الدرجة الأولى والخبير الاستشارى الذى قدمه الطاعن لمسطح الأساسات ، ثم حدد مساحتها من واقع معاينته وقياسه لها بالطبيعة واحتسب قيمة التأمينات الاجتماعية ضمن سعر المتر المسطح من المبانى ، كما احتسب سائر التكاليف التى تدخل فى تقدير الأجرة بحسب أسعار سنة إنشاء الطابق محل النزاع وإعداده للسكنى ، فإن أخذ الحكم المطعون فيه بذلك التقرير محمولا على أسبابه يكون كافيا لإقامة قضائه ، ولا يعدو ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إنه طلب نذب خبير آخر أو ثلاث خبراء لاعادة تقدير أجرة شقتى النزاع وإستند فى ذلك إلى ما وقع من تعارض بين تقرير مكتب الخبراء الذى أخذ به وتقرير خبير الجدول الذى أخذت به محكمة الدرجة الأولى غير أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب .

وحيث إن النعى فى غير محله ذلك أن تعيين الخبراء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الرخص المخولة لقاض الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ، ولا معقب عليه إن لم ير إجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجد فى تقدير الخبير السابق ندبه ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه تفيد إطمئنان المحكمة إلى صحة النتائج التى إنتهى إليها مكتب الخبراء وإلى سلامة الأسس التى بنى عليها هذه النتائج ، فإنه لا عليها إذ لم تجب الطاعن إلى طلب نذب خبراء آخرين .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه إذ لم يرتض قضاء محكمة الدرجة الأولى وأقام عنه الإستئناف رقم ١٨٢١ لسنة ٩٦ ق القاهرة فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير صالحه يكون قد أضره بطعنه بالإستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ، أنه ولئن كان المقرر طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تسوى مركز المستأنف بالإستئناف الذى إقامه إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الإستئناف رقمى ١٨٣١ ، ٢٠٢٩ لسنة ٩٦ ق القاهرة المقام أولهما من الطاعن بطلب زيادة الأجرة وثانيهما من المطعون ضدهما بطلب تخفيضها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتخفيض الأجرة يكون قد صدر فى إستئناف المطعون ضدهما ، وبما لازمه أن إستئناف الطاعن قد رفض ومن ثم فلا يكون قد اضير من طعنه ويكون النعى على هذا الأساس فى غير محله . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(١٤١ -)

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

- بيع " بيع الوفاء " . بطلان .

- بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . إحتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى ورق أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .

مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال فترة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقه أخرى ولا يشترط لإعمال أثرها قيام المعاصرة الذهنية بينها وبين العقد ذاته بل تكفى المعاصرة الذهنية سواء كان تحرير الورقة فى تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أدت هذه المعاصرة إلى قيام الارتباط بينهما .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٠٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى أسيوط على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإعلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٠/١١/٢٦ والمسجل فى ١٤/١٠/١٩٧١ والمتضمن بيعه ستة قراريط من بين إثني عشر قيراطا ومحو وشطب كافة التسجيلات المتعلقة بالعقد مع التسليم . وقال شرحا لدعواه إنه إقترض من المطعون ضدهم مبلغ ٢٧٠ جنيها وأنه ضمانا لهذا المبلغ تحرر عقد رهن للقدر محل النزاع فى صوره عقد بيع كما تحرر فى ذات مجلس العقد ورقه ضد تتضمن منح الطاعن أجلا لوفاء الدين خلال عشره سنوات لإمكان إسترداد القدر المبيع - وإذ كان العقد - على هذا النحو يعد عقد بيع وفائى فقد أقام الدعوى . وبعد أن ندبت المحكمة خبيرا قضت برفض الدعوى .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ٥٥ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسه لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الطرفين حررا ورقه ضد فى ذات مجلس العقد يدور مضمونها حول حق الطاعن فى إسترداد المبيع خلال مدة محدده وهو ما يصم العقد بالإعلان وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه أثر ورقه الضد وبنى قضائه بصحة العقد على أن ورقه الضد تحمل تاريخا سابقا على إبرامه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدنى أنه يشترط فى بيع الوفاء الذى يبطله القانون أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى

احتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط فى ذات عقد البيع بل يجوز إثباته فى ورقة أخرى ولا يشترط لإعمال أثرها قيام المعاصره الزمنية بينها وبين العقد ذاته بل تكفى المعاصره الذهنيه سواء كان تحرير الورقه فى تاريخ سابق أو لاحق على العقد طالما أدت هذه المعاصره إلى قيام الارتباط بينهما ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أنه لا خلاف بين الطرفين فى إنصراف أثر ورقه الضد إلى ذات العقد وإنما يدور الخلاف بينهما حول عدم تضمين العقد المسجل لشرط الوفاء ، فإن الحكم المطعون فيه وما إعتنقه من حكم محكمة أول درجة من أسباب ، إذ إنتهى إلى عدم إعمال ورقه الضد لمجرد عدم توافر المعاصره الزمنية بينها وبين العقد المسجل الذى خلا من شرط الوفاء دون أن يعنى ببيان ظروف تحرير ورقه الضد ومدى توافر المعاصره الذهنيه التى تربطها بالبيع فى ذاته مجردا عن سنده يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .



جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد

طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و أحمد مكى .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥١ القضائية

- حجز " حجز إدارى " .

- وجوب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع إقتضاء لديون غير مضمونه بامتياز عام ، الحجز الموقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز ، لا حاجة لشهره ، تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية ، أثره ، إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف لاحق فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

مفاد نص المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ١/ ، ١/٤٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإدارى العقارى الموقع إقتضاء لديون مضمونه بامتياز عام أما الحجز الذى توقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل محضر الحجز فى الحالة الأولى وإعلانه فى الحالة الثانية إلحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أى تصرف فى العقار من جانب المدين أو الحائز فى حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الأحوال .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل
فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٥٧٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى أول طنطا على
مصلحة الضرائب الطاعنه وباقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بعدم الإعتداد بالحجز
الإدارى التنفيذى ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته الطاعنه تحت يد المطعون ضدهم من
الثانى إلى الرابع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ وإلغائه وإعتباره كأن لم يكن وقالت بيانا لدعواها
إنها إشترت العقار محل النزاع من مالكه بموجب عقد بيع إبتدائى مؤرخ
١٩٧٤/٤/١ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا
وكانت قد سجلت صحيحقتها فى ٧٤/١١/٣ إلا أنها فوجئت بقيام المصلحة الطاعنه فى
١٩٧٨/٧/٨ بتوقيع حجز إدارى ما للمدين لدى الغير تحت يد باقى المطعون ضدهم -
مستأجرى العقار - وفاء لدين الضريبة على البائع لها ولما كانت ملكية العقار قد إنتقلت
لها فى ١٩٧٤/٤/١ وأصبحت غلة العقار من حقها منذ هذا التاريخ فإن الحجز الذى
أوقعته الطاعنه فى ١٩٧٨/٧/٨ يكون باطلا لمخالفته نص المادة ٢٨ من قانون الحجز
الإدارى ومن ثم فقد أقامت دعواها بطلباتها السابقة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦ قضت
محكمة أول درجة برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٣٠ ق وبتاريخ ١٩٨١/٥/٦ قضت محكمة استئناف طنطا
بالغاء الحكم المستأنف ورفع الحجز الموقع من الطاعنه بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ . طعن
مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة
لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إنها أوقعت حجزا على العقار محل النزاع في ١٩٦٩/٧/٣٠ وقامت بشهر محضر الحجز في ١٩٦٩/٩/٢٩ وهو تاريخ سابق على شراء المطعون ضدها الأولى للعقار في ١٩٧٤/٤/١ ومن ثم فإن الطاعنه لا تحتاج بالحكم الصادر لصالح المطعون ضدها الأولى بصحة ونفاذ عقدها المشار إليه إعمالا لنصوص قانون الحجز الإداري ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رأسس قضاءه برفع الحجز الإداري ما للمدين لدى الغير الذي أوقعته تحت يد باقي المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ على أن المصلحة الطاعنة تحتاج بالحكم الصادر في ١٩٧٤/١٠/٥ بصحة ونفاذ عقد شراء المطعون ضدها الأولى الذي يرتد أثره إلى ١٩٧٤/١١/٣ وهو تاريخ إشهار صحيفة الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان مفاد نصوص المواد ٤٤ ، ١/٤٥ ، ١/٤٧ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري أن المشرع أوجب شهر محضر الحجز الإداري العقاري الموقع إقتضاء لديون غير مضمونة بامتياز عام أما الحجز التي توقع إقتضاء لديون مشموله بحقوق إمتياز فلا حاجة لشهرها ورتب على تسجيل الحجز في الحالة الأولى وإعلانه في الحالة الثانية الحاق إيراد العقار وثمراته به وعدم نفاذ أي تصرف في العقار من جانب المدين أو الحائز في حق الحاجز إذا كان هذا التصرف قد أشهر بعد إعلان محضر الحجز أو تسجيله بحسب الأحوال ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن مصلحة الضرائب الطاعنه قد أوقعت حجزا إداريا عقاريا على العقار موضوع النزاع بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣٠ في مواجهة مالكه (البائع للمطعون ضدها الأولى) وذلك وفاء لدين الضريبة وقامت بإعلان محضر الحجز كما سجلته بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٩ فإن عقد شراء المطعون ضدها الأولى الصادر لها من مالك العقار المحجوز عليه بتاريخ ١٩٧٤/٤/١ والذي قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢٤١٨

لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا المسجلة صحيفتها فى ١٩٧٤/١١/٣ لا ينفذ فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة وهو ما يؤدى إلى عدم إعتبار المطعون ضدها الأولى مالكة لهذا العقار أو حائزة له ومن ثم لا يكون لها أن تعيب إجراءات الحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بمقوله إنها إتخذت بشأن عقار غير مملوك لمدين المصلحة الحاجزة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى نفاذ عقد شراء المطعون ضدها الأولى للعقار فى حق مصلحة الضرائب الحاجزة ، وأنها تعد مالكة له ، ورتب على ذلك قضاءه برفع الحجز الإدارى ما للمدين لدى الغير الذى أوقعته مصلحة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ تحت يد باقى المطعون ضدهم - مستأجرى العقار - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .



جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد السعيد رضوان وأحمد مكى .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ القضائية

(١ ، ٢) عمل " بدل التمثيل " " ندب العامل " .

١ - بدل التمثيل لشاغلي وظائف الإدارة العليا . تفويض الوزير المختص فى تقريره .

م ٢/٢١ ق ٦١ لسنة ٧١ .

٢ - ندب العامل إلى وظيفة أعلى . أثره . أحقيته للبدلات والميزات العينية المقررة لها .

١ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ٧١ أن الشارع قد فوض الوزير المختص فى تقرير بدل التمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

٢ - لما كان ندب العامل لوظيفة أعلى وإن كان لا يعد بمثابة ترقية ولو توافرت فيه شروطها ، إلا أنه يترتب عليه شغله هذه الوظيفة والاضطلاع بكافة أعبائها ومن ثم يكون له الحق فى البدلات والميزات العينية المقررة لها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة القناة للتوكيلات الملاحية - الدعوى رقم ٩٤ سنة ١٩٧٧ عمال كلى بورسعيد وكانت طلباته الختامية الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ١١٣٨٠٧٩٨ جنيها حوافز عن سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ٢٠٠٠ر٥٥٧ ، جنيها بدل تمثيل عن ذات الفترة ، وما يستجد والفوائد القانونية ، وقال بيانا لها أنه يعمل مديرا للشئون القانونية لدى الشركة المطعون ضدها ، وندب للعمل بالاتحاد الاشتراكي العربي منذ شهر مايو سنة ١٩٧٦ ، وإذ كانت الشركة تصرف حوافز للعاملين لديها ، وبديل تمثيل لشاغلي الوظائف من مستوى الإدارة العليا وامتنعت عن صرفها له دون حق ، وتجمد له قبلها خلال سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ حوافز قيمتها ١١٣٨٠٦٨ جنيها وبديل تمثيل مقداره ٢٠٠ر٥٥٧ جنيها فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، وفي ٢٧/٣/١٩٧٨ نذبت المحكمة خيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩/١١/١٩٧٧ بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ١١٣٨٠٦٨ جنيها حوافز ، ٢٠٠ر٥٥٧ جنيها فروق بدل تمثيل والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢ سنة ٢٠ ق الاسماعيلية "مأمورية بورسعيد" وفي ١٤/٦/١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لبديل التمثيل وبتأييده فيما عدا ذلك ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لفضله وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان الحكم قد جرى في قضائه على عدم إحقاقه لبديل التمثيل على أساس أنه لم يصدر قرار وزاري بمنح هذا البديل لمدير الإدارة القانونية بالشركة المطعون ضدها ، في حين أن هذه الوظيفة من وظائف مستوى الإدارة العليا بحسب جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس

الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وقد أصدر وزير النقل البحرى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ بمنح هذا البديل لشاغلى هذه الوظائف ، فإن الحكم يكون خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الشارع قد فوض بموجب الفقرة الثانية من المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الوزير المختص فى تقرير بدل التمثيل لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا فى حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة ، وبناء على هذا التفويض أصدر وزير النقل البحرى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ فى ١/٣/١٩٧٤ بمنح بدل التمثيل لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بنسبة ٣٠٪ من البديل المقرر لرئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية ، وكان نذب العامل لوظيفة أعلى وإن كان لا يعد بمثابة ترقية ولو توافرت فيه شروطها ، إلا أنه يترتب عليه شغله هذه الوظيفة والاضطلاع بكافة اغباتها ومن ثم يكون له الحق فى البدلات والميزات العينية المقررة لها ، وكان الثابت فى الحكم أن الطاعن نذب للقيام بأعمال مدير إدارة القانونية بالشركة المطعون ضدها وأن هذه الوظيفة من وظائف الفئة المالية الأولى ، وكانت هذه الفئة قد عدلت بموجب المادة ٧٩ من نظام العاملين المشار إليه بمستوى الإدارة العليا ، فإن الطاعن يكون له الحق فى بدل التمثيل المقرر بموجب قرار وزير النقل البحرى رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ السالف الإشارة إليه ونون إخلال بقواعد عدم الجمع بين هذا البديل وبين بدل التفريغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

=====

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، أحمد زكي غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(١٤٤)

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ القضائية

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية "تقادم" "بدء التقادم" . محكمة الموضوع .
(١) تقادم دين الهيئة قبل صاحب العمل ، سريانه من تاريخ علمها بالتحاق عمال لديه -
علة ذلك .

(٢) إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل ، إستقلال محكمة
الموضوع به ، شرطه ، أن يكون إستخلاصها سائفا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

١ - النص فى المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة
٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة الدعوى - يدل على
أن التقادم - مهما اختلف نوعه - لا يسرى فى مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة
صاحب العمل الذى تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم
الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يتعذر على الهيئة فى هذه الحالات تحديد
دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبة بهذا الدين .

٢ - من المقرر أن إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب
العمل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطه أن يكون إستخلاصها
سائفا ومؤديا إلى النتيجة التى إنتهى إليها ويكفى لحمل قضائها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنه - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الدعوى رقم ٤٠٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وطلب الحكم ببراءة ذمته من
مبلغ ١٦٤٢ر٦٨٥ ^{مليم جنيه} ، وقال بيانا لها أن مكتب التأمينات الاجتماعية بروض الفرج قد
أخطره فى ١٩٧٥/٤/٢١ بسداد مبلغ ١٩٩٧ر٧٩٢ قيمة الاشتراكات والغرامات وفوائد
التأخير عن ترخيص البناء رقمى ٣٠٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ، وإذ إعترض على
المطالبة أرسل إليه المكتب المذكور فى ١٩٧٥/٥/٢٤ إخطار عدل فيه قيمة المطالبة إلى
مبلغ ١٦٤٢ر٦٨٥ ^{مليم جنيه} وقد اعترض على ذلك فى ١٩٧٥/٦/٨ إلا أن الطاعنه لم ترد عليه ،
ولما كان غير ملزم بأداء المبالغ المطالب بها لأنه قد عهد بالبناء إلى مقاول ، كما وأن
الحق فى المطالبة بها قد سقط بالتقادم لأن البناء أقيم فى سنة ١٩٦٧ ولم تتم المطالبة
بالاشتراكات إلا فى سنة ١٩٧٥ ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ،
وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧ قضت المحكمة بنذب خير فى الدعوى ، ويعد أن قدم تقريره ،
حكمت فى ١٩٧٧/١٢/٢٩ بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين الأول والثانى - وزير
التأمينات ومدير مكتب التأمينات بروض الفرج - وبإعادة المأمورية إلى الخير المنتدب
لاستكمالها على النحو الوارد بمنطوق ذلك الحكم ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٠ ، حكمت
المحكمة - بعد أن قدم الخير تقريره التكميلى برفض الدفع المبدى من المطعون ضدها
الثالث بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبالترخيص للمطعون ضده فى اختصام كل من ... و
.... ، ثم حكمت فى ١٩٨٠/٣/١٣ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم

لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ٢٧٤٢ سنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ سالف الذكر ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المستحقة لها تأسيسا على أن البناء الذى أقامه قد تم الانتهاء منه وشغله بالسكنى فيه قبل شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ ودون أن تتم مطالبته من الطاعنة بهذه المبالغ إلا بعد مرور أكثر من خمس سنوات ، فى حين أنها تمسكت أمام المحكمة بعدم سريان التقادم الخمسى فى مواجهتها عملا بنص المادة ١٢٥/٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لعدم علمها بواقعة البناء قبل إخطارها المطعون ضده فى ١٩٧٥/٤/٢١ بالمبالغ المستحقة لها قبله وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المنطبق على واقعة الدعوى أنه (فضلا عن أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون تقطع مدة التقادم أيضا بالتنبيه على صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب خطاب موصى عليه مع علم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ ، ولا يسرى التقادم فى مواجهة الهيئة بالنسبة لصاحب العمل الذى يسبق إشراكه فى التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بإلتحاقهم لديه ،...) يدل على أن التقادم - مهما اختلف نوعه لا يسرى فى مواجهة الهيئة المختصة لمصلحة صاحب العمل الذى تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عماله إلا من تاريخ علم

الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لديه إذ يتعذر على الهيئة في هذه الحالات تحديد دينها قبل صاحب العمل وبالتالي مطالبتة بهذا الدين ، واستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل هو مما تستقل به محكمة الموضوع وذلك شريطة أن يكون استخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها ويكفى لحمل قضائها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم سريان أحكام التقادم الخمس في مواجهتها لعدم علمها بواقعة البناء قبل إخطارها المطعون ضده في ١٩٧٥/٤/٢١ بالمبالغ المستحقة لها . وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعنة بمقوله أن البناء الذي أقامة المطعون ضده قد تم الإنتهاء منه وشغله قبل شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ وبعد مضي ثمانى سنوات من تاريخ إستحقاقه وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت علم الهيئة بالواقعة التي يترتب عليها سريان أحكام التقادم في حق الطاعنة ورتب الحكم على ذلك قضاة ببراءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المطالب بها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجة إلى بحث السبب الثانى من أسباب الطعن .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين نقض الحكم .



جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البايلى ، أحمد زكى غرابه
ومحمد السعيد رضوان .

(١٤٥)

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٠ القضائية

- تأمينات اجتماعية " نطاق تطبيق القانون : فئات القوى العاملة " .
أحكام القانون ١١٢ لسنة ٧٥ ، الاستفادة منها ، شرطه ، أن يكون المؤمن عليه من فئات
القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى .

النص فى المواد ٣ ، ٤ ، ٥ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة
١٩٧٦ يدل على أن المشرع قد اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتبارا من
١/١/١٩٨٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا التاريخ من بين فئات القوى العاملة
الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى المعمول به ومن بينهم
الفئات التى أوردها الشارع على سبيل المثال فى هذا الخصوص وتلك التى يصدر
بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وحدد
الوسيلة اللازم إتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده فى المادة الخامسة من
القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقا للبيانات الواردة فى البطاقة
الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عداها من
الوسائل التى أوردها النص المشار إليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتجست
فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى
رقم ١٣٤ سنة ١٩٧٩ عمال كلى سوهاج وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه معاشا
شهريا قدره تسعة جنيهات - اعتبارا من ١٩٧٨/٨/٤ وصرف المبالغ المترتبة على ذلك ،
وقال بيانا لها أنه من فئات القوى العاملة التى لا تخضع لأحكام قوانين التأمينات
الاجتماعية إذ أنه صاحب عقار يقل نصيبه فى ريعه عن مبلغ ٢٥٠ جنيه سنويا وقد
اشترك بهذه الصفة لدى الطاعنة طبقا لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من
١٩٧٦/١/١ وإذ بلغ سن الخامسة والستين بتاريخ ١٩٧٨/٨/٤ فقد استحق معاشا
شهريا طبقا لنص المادة العاشرة من القانون المشار إليه ، إلا أن الطاعنة انكرت عليه
حقه دون سند فأقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيرا فى
الدعوى وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ برفض الدعوى استأنف المطعون
ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ٥٥ أسيوط (مأمورية سوهاج) وبتاريخ
١٩٨٠/٦/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتقرير معاش شهري للمطعون
ضده قبل الطاعنة قدره ثمانية جنيهات اعتبارا من ١٩٧٨/٨/٤ طعن الطاعنة فى هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاؤه بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش تأسيسا على أنه ليس خاضعا لأى من قوانين التأمينات الاجتماعية المعمول بها وأن الطاعة قبلت منه الاشتراكات طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ واطرح الحكم البيان الثابت ببطاقة المطعون ضده العائلية من أن مهنته هى وكيل محام بالمخالفة لأحكام القانون ٢٦٠ فى شأن الأحوال المدنية والقوانين المعدلة له واللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ التى اعتدت فى بيان مهنة المطعون عليه بالبيانات الواردة فى شأنها فى البطاقة العائلية أو الشخصية ، وهو ما يعنى بخروج المطعون ضده - وطبقا للبيانات الواردة بالبطاقة العائلية والتى لم تعدل إلا فى ١١/١٠/١٩٧٧ من نطاق تطبيق القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ولا يغير من ذلك قبول الطاعة للاشتراكات من المطعون ضده وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن سديد ذلك أن النص فى المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتبارا من تاريخ صدوره على أن (تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على جميع المواطنين من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين التأمينات المعاشات والتأمين الاجتماعى ويقصد بفئات القوى العاملة كل أفراد الشعب ذو النشاط الانتاجى وعلى الاخص الفئات الآتية) كما أن النص فى المادة الرابعة من ذات القرار على أن (يخضع المؤمن عليهم المشار إليهم فى المادة السابقة لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ بلوغ سن الثامنة عشر أيهما الحق) والنص فى المادة الخامسة منه على أن (تحدد مهنة المؤمن عليه طبقا

.....
 للبيانات الواردة فى البطاقة الشخصية أو العائلية ، وفى حالة عدم وجود هذه البطاقة
 يجوز تحديد المهنة بناء على شهادة من النقابة أو الجمعية التعاونية المختصة أو أية جهة
 أخرى حكومية أو غير حكومية أو أى مستند آخر تقبله الهيئة) يدل على أن المشرع قد
 اشترط للاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى
 لفئات القوى العاملة والمعمول به اعتبارا من ١/١/١٩٧٦ أن يكون المؤمن عليه فى هذا
 التاريخ من بين فئات القوى العاملة الذين لاتشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين
 الاجتماعى المعمول بها ومن بينهم الفئات التى أوردتها الشارع على سبيل المثال فى هذا
 الخصوص وتلك التى يصدر بتحديد غيرها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح
 مجلس إدارة الهيئة ، وحدد الوسيلة اللازم اتباعها لتحديد مهنة المؤمن عليه بما أورده فى
 المادة الخامسة من القرار ٥٨ لسنة ١٩٧٦ من أن يكون ذلك طبقا للبيانات الواردة فى
 البطاقة الشخصية أو العائلية وعند عدم وجودها يجوز تحديد تلك المهنة بما عداها من
 الوسائل التى أوردتها النص المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاؤه
 بأحقية المطعون ضده فى الحصول على معاش طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة
 ١٩٧٥ لئن أن يورد فى مبناته شروط استحقاق المطعون ضده للمعاش المحكوم به طبقا
 لأحكام القانون المشار إليه واطرح الحكم البيان الثابت ببطاقته العائلية من أن يعمل
 كاتب محام بالمخالفة لأحكام القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ الذى أوجب الاعتداد بهذا
 البيان، فإنه يكون مشويا بالخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسبيب بما
 يوجب نقضه .

وحيث إنه ولا تقدم يتعين نقض الحكم .



جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد السيد / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، الحبيب الكتاني ، محمد فؤاد شرياش و محمد عبد البر حسين سالم .

(١٤٦)

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٠ القضائية

(٢ ، ١) نقض " أسباب الطعن " .

١ - نعى عار عن الدليل غير مقبول .

٢ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣ : ٧) خرائب ، تقادم ، إيجار " إيجار الأماكن " .

٣ - الضريبة الأصلية على المباني ، حسابها بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل المصاريف التي يتكبدها المالك ، ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ، جواز حسابها دون خصم متى خفض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠ ٪ .

٤ - المباني المعفاة من الضريبة على العقارات المبينة طبقاً لأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، بقاعاً معفاة منها في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، الاستثناء ، المباني المستعملة في نشاط خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة إرباح المهن غير التجارية .

٥ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى ، م ٢٧٥ مدنى ، مناطها ، التجدد والدورية .

- ٦ - الضرائب العقارية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ التزام المؤجر بأدائها . الضريبة العقارية . التزام المستأجر بها باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية .
- ٧ - التزام المستأجر بأداء الضرائب العقارية باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعة التقادم الخمسى . عله ذلك .

١ - إذ كان الثابت أن الطعن رفع بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢ ، وفى ظل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - الذى عد فيه الشارع من الإجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون ، وكان الطاعن لم يقدم عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يذهب إليه الطاعن من تضمنه اتفاقا على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق مثار النزاع فإن نعيه بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل ، ومن ثم فهو غير مقبول .

٢ - إذ كان ما ينهاه الطاعن من أن الخبير احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التى تتراوح الحجرة فيها بين خمسة إلى ثمانية جنيهات بسعر ١٦ ٪ بينما كان يتعين احتسابها بسعر ١٠ ٪ إنما ينطوى على التمسك بأن هذه الشقق قد أنشئت لإستعمالها فى أغراض خلاف السكنى ، وكان هذا الدفاع القانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو ضرورة التعرف على ما أثبت بدفاتر الحصر والتقدير عن الغرض الذى أنشئت من أجله هذه الشقق ، فإن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز ومن ثم فهو غير مقبول .

٣ - لما كان من المقرر طبقا لأحكام القانونين رقمى ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سالفى الذكر أن سعر الضريبة الأصلية يحسب بنسبه مئوية من القيمة

الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، فإنه يستوى أن تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصصا منها ٢٠ ٪ أو أن تحسب على أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠ ٪ إثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد في كلتا الحالتين .

٤ - النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وفي الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، يدل على أن المباني التي أعفيت من الضريبة على العقارات المبنية طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتوافر شروط انطباق هذا القانون عليها تظل معفيه منها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ سالفة الإشارة ، ولا يستثنى من هذا الإعفاء إلا المباني التي تكون مستعملة في وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .

٥ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني ، يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية ، وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

٦ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكانت الضرائب العقارية تمثل قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية ، فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان مفاد ما تقدم أنه وإن

كان الأصل فى الضريبة العقارية المبينة وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذى يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبية عن أدائها فى حدود علاقته بها ، إلا أن المستأجر وحده هو الذى يتحمل مبالغها بحكم القانون فى نطاق العلاقة التأجيرية التى تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ .

٧ - لما كانت الضرائب التى لم يشملها الإعفاء تضاف إلى القيمة الإيجارية التى تدفع فى مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة ، وكانت تتبع للأجرة فى خضوعها للتقادم الخمسى كافة الالتزامات الملحقه بها والمعتبرة من عناصرها متى كانت هذه الاعترافات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائماً - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضدهم كانوا قد استهلوا هذه الخصومة بطلب تقدموا به إلى رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضمنوه القول بأنه بموجب عقد مؤرخ ١٢/١٢/١٩٦١

استأجر منهم الطاعن الشقق أرقام ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ بالطابق الخامس من العقار المبين بالصحيفة لاستعمالها مكاتب للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وذلك ^{مليم جنيه} لقاء أجرة شهرية قدرها ٧٨٢ ر ١١٥ - ولما كانت القيمة الإيجارية للحجرة فى كل من الشقق الثلاث الأخيرة تزيد عن خمسة جنيهات ، وتراوح بالنسبة لباقى الشقق بين ثلاثة وخمسة جنيهات ، فإن المستأجر يكون ملتزما بقيمة الضرائب الأصلية والإضافية المستحقة على الشقق الثلاث الأولى ، وبقيمة الضرائب الإضافية بالنسبة لباقى الشقق عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ٦٢ ، وذلك منذ تاريخ إستلامها الحاصل فى أول أغسطس سنة ١٩٦٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٧١ وجعلتها ^{مليم جنيه} ٢١٥٦ ر ٩٩ ، وإذ رفض سداد هذا المبلغ فإنهم يطلبون الزامه بأدائه وقوائده القانونية فضلا عما يستجد ، وقد رفض هذا الطلب وتحددت جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ جنوب القاهرة الابتدائية ، نذبت المحكمة مكتب الخبراء لبيان قيمة الضرائب المربوطة على الشقق محل النزاع ، فقدم تقريراً حدد فيه قيمة الضرائب المستحقة للمطعون ضدهم عن المدة من ١/٨/١٩٦٢ حتى ٣٠/٩/١٩٧٧ بمبلغ ^{مليم جنيه} ١٧٠ ر ٥٠٢٥ ، وبتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٨ عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى إلزام الطاعن بأن يؤدى لهم هذا المبلغ ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدهم مبلغ ١٧٠ ر ٥٠٢٥ ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، - وبتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برغض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على

الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم تضمن اتفاقاً على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق المؤجرة ، وهو اتفاق جائز - وفقاً لنص المادة ٦٧ هـ من القانون المدني إلا أن محكمة الموضوع اعترضت عن إعمال هذا الاتفاق ، واستندت محكمة الدرجة الأولى في ذلك إلى أن القيمة الإيجارية لهذه الشقق قد حددت طبقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأنه لا يمتنع على المؤجر المطالبة بملحقات هذه الأجرة من الضرائب التي أوجب القانون تحصيلها من المستأجر ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع رغم أنه جوهري ويتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن هذا الطعن رفع بتاريخ ٢/٤/١٩٨٠ ، وفي ظل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - الذي عد فيه الشارع من الإجراءات الجهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وكان الطاعن لم يقدم عقد الإيجار المبرم بينه وبين المطعون ضدهم حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما يذهب إليه الطاعن من تضمنه اتفاقاً على تحمل المؤجر وحده بكافة أنواع الضرائب المستحقة على الشقق مثار النزاع فإن نعيه بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل ، ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بشق من السبب الثاني وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، يتحصل أولهما في أن تقرير الخبير الذي عول عليه الحكم احتسب ضريبة أصلية بنسبة ١٦ ٪ على الشقق التي تجاوزت أجرة الحجرة فيها خمسة جنيهاً مع أن سعر هذه الضريبة ١٠ ٪ طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ، ويتحصل الوجه الثاني في

أن الخبير اتخذ من الأجرة الواردة بالكشوف الرسمية أساساً لتقدير الضرائب دون أن يستبعد منها نسبة ٢٠ ٪ طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ - المشار إليه .

وحيث إن النعى بالوجه الأول غير مقبول ، ذلك أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ يفرض الضريبة الأصلية على المبانى يقضى باحتساب هذه الضريبة على أساس الأجرة الشهرية المدرجة فى دفاتر الحصر والتقدير بعد استبعاد نسبة ٢٠ ٪ منها نظير نفقات الصيانة ، وكانت الضريبة قبل التعديل هذا القانون بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ تخضع لسعر موحد بالنسبة لجميع العقارات هو ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية الصافية - أى ما يعادل ٨ ٪ من الأجرة الشهرية الكلية ثم صدر القانون المشار إليه مستبدلاً بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ نصاً آخرأبقى فى البند الأول منه على هذا السعر بالنسبة إلى المساكن التى لا يتجاوز متوسط الأجرة الشهرية للحجرة بالوحدة السكنية فيها ثلاثة جنيهات ، وكذا بالنسبة إلى المبانى المستعملة فى أغراض أخرى خلاف السكن ، ثم تدرج تصاعدياً بسعر الضريبة فجعله البند الثانى ١٥ ٪ والبند الثالث ٢٠ ٪ والبند الرابع ٣٠ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة إلى المساكن التى يتراوح فيها متوسط الأجرة الشهرية للحجرة بالوحدة السكنية من ثلاثة إلى خمسة جنيهات ومن خمسة إلى ثمانية جنيهات ومن ثمانية إلى عشرة جنيهات ، ثم التى تزيد فيها الأجرة على عشرة جنيهات على التوالى ، ونص فى الفقرة الخامسة من تلك المادة على أنه " وفى جميع الأحوال يستبعد ٢٠ ٪ من قيمة الإيجار السنوى مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة " ، ثم أكد المشرع ماعناه بالنص المتقدم من قصر التصاعد بسعر الضريبة على المبانى المستعملة فى أغراض السكنى ، وذلك بالنص فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أن "تسرى أسعار الضريبة المبينة فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٤ المشار إليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن ، أما المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة " ، وجاء بمذكرته الإيضاحية " أن التصاعد في سعر الضريبة إنما يتناول المباني المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن ، أما ما عداها من المباني التي انشئت أصلا لأغراض خلاف السكن فيبقى سعر الضريبة عليها بمقدار ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية " ، ونصت المادة الثانية من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالمادة ٤ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يحدد الغرض الذي انشئ من أجله المبنى طبقا للوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، أما المادة الرابعة من هذا القانون والتي أشار إليها القرار التفسيري المشار إليه فتوجب على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية إلى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير في المواعيد المبينة بها " ، لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن بهذا الشق من سبب الطعن من أن الخبير احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التي تتراوح أجرة الحجرة فيها بين خمسة إلى ثمانية جنيهات بسعر ١٦ ٪ بينما كان يتعين احتسابها بسعر ١٠ ٪ إنما ينطوى على التمسك بأن هذه الشقق قد انشئت لاستعمالها في أغراض خلاف السكنى ، وكان هذا الدفاع القانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو ضرورة الوقوف على ما أثبتت بدفاتر الحصر والتقدير على الغرض الذي انشئت من أجله هذه الشقق ، فإن التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز ومن ثم فهو غير مقبول . والنعى بالوجه الثاني في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر طبقا لأحكام القانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر أن سعر الضريبة

الأصلية يحسب بنسبه مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة ، فإنه يستوى أن تحسب هذه الضريبة على أساس القيمة الإيجارية سالفة الذكر مخصوما منها ٢٠ ٪ أو أن تحسب على أساس هذه القيمة بغير خصم من تخفيض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠ ٪ لثبات قيمة الضريبة عند رقم واحد فى كلتا الحالتين ، ولما كان الثابت بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى أنه استخرج متوسط الأجرة الشهرية للحجرات التى تتكون منها الشقق محل النزاع من واقع أجرتها الثابتة بالكشوف الرسمية ثم احتسب الضريبة الأصلية على الشقق التى تتراوح أجرة الحجرة فيها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات بسعر ١٢ ٪ وعلى الشقق التى تتراوح أجرة الحجرة فيها من خمسة إلى ثمانية جنيهات بنسبة ١٦ ٪ من هذه الأجرة ، وكان سعر الضريبة ١٥ ٪ بالنسبة للشقق من النوع الأول ، ٢٠ ٪ بالنسبة للشقق الأخيرة ، فإنه يكون قد أجرى الحساب على أساس الأجرة الثابتة بالكشوف الرسمية وبسعر يقل ٢٠ ٪ عن سعر الضريبة المقررة قانونا فلا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الباقى من السبب الثانى وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب من ثلاثة أوجه تتحصل أولها فى أن الخبير المنتدب فى الدعوى احتسب ضريبة أصلية بنسبة ١٢ ٪ اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ على الشقق التى تتراوح أجرة الحجرة فيها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات ، مع أنها معفاة من هذه الضريبة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ قد أعاد فرض هذه الضريبة اعتبارا من التاريخ سالف الذكر ، لأن حكمه لا يسرى إلا على الأماكن المستعمله فى أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية ويتحصل الوجه الثانى فى أن الخبير احتسب ضرائب إضافية على الشقق

محل النزاع خلال مدة المطالبة بنسبة إجمالية تتزايد من مدة لأخرى بكون بيان لما هية هذه الضرائب والسند القانوني لإلزام الطاعن بها فجاء مجهلا . ويتحصل الوجه الثالث في أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة الضرائب المستحقة عن المدة السابقة على شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالتقادم الخمسى عملا بالمادة ٧٣٥ من القانون المدنى باعتبار أن هذه المبالغ تعتبر جزءا من الأجرة التى تستحق شهريا وبطريقة ودية متجدده ، إلا أن الحكم ذهب إلى أن هذه المبالغ لا تأخذ حكم الأجرة وأن المؤجر ينوب عن المصلحة صاحبه الشأن فى تحصيلها من المستأجر ثم يقوم بتوريد ها إليها ، الأمر الذى يشوب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بهذه الأوجه فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على أنه " كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاث جنيهات ولا تجاوز خمسة جنيهات ويسرى الإعفاء بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن وذلك فى الحدود سالفه الذكر " ، ثم النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٦ لسنة ١٩٦٨ على أنه " استثناءً من أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تحصل ضريبة العقارات المبينة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن ، وكذلك الوحدات المنشأة لتكون سكنا والمستعملة لأغراض خلاف السكن والتى لا تجاوز متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بها خمسة جنيهات متى كانت مستعملة فى أى وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية " . يدل على أن المباني التى اعفيت من الضريبة على العقارات المبينة طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتوافر شروط انطباق هذا القانون عليها تظل معفية منها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ سالف الإشارة إليه ، ولا يستثنى من هذا الإعفاء إلا المباني التى

تكون مستعمله في وجه من أوجه النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية ، ولما كان الثابت بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي عول عليه الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الشقاق محل النزاع التي يزيد متوسط الأجرة الشهرية للحجرة فيها على ثلاثة جنيهاً ولا يجاوز خمسة جنيهاً معفاة من الضريبة الأصلية في المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، ثم اخضعها لهذه الضريبة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٨ وتاريخ العمل بهذا القانون على أنها ليست مستعملة في نشاط خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية أو لضريبة أرباح المهن غير التجارية إذ هي مقر لجهاز حكومي ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنه لما كان الثابت كذلك من تقرير الخبير سالف الذكر أنه الزم الطاعن بضرائب إضافية على شقاق النزاع جميعها خلال مدة التقاضي بنسبة إجمالية من الأجرة الثابتة بالكشوف الرسمية على نحو يجهل بأنواعها ويسند الزام الطاعن بها وبالسعر الذي احتسب على أساسه فإن أخذ الحكم المطعون فيه بالتقرير في هذا الشأن رغم تجهيله يشوبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون في الدعوى ، ولما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني على أنه " يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو اقرب به المدين ، كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " ، يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسي هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية ، وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع ، مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ، وكان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هي أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكانت الضرائب

العقارية تمثل قيمة مضافة إلى القيمة الإيجارية فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان مفاد ما تقدم أنه وإن كان الأصل في الضريبة العقارية على العقارات المبينة وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولا قبل الإدارة الضريبية عن أدائها في حدود علاقته بها ، إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التأجيرية التي تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملا بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ - لما كان ما تقدم ، وكانت الضرائب التي لم يشملها الإعفاء تضاف إلى القيمة الإيجارية التي تدفع في مواعيد دورية فأنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لا ضريبة ، وكانت تتبع للأجرة في خضوعها للتقادم الخمسى كافة الالتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها متى كانت هذه الالتزامات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائما - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يسرى عليها التقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب أيضا .



جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد رأفت خفاجى ، الحسينى الكنانى ، محمد فؤاد شرباش و محمد عبد البر حسين سالم .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ القضائية

- ١ - إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع .
- الحكم بأخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية فى الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
- ٢ - إيجار " إيجار الأماكن " . " التأجير المفروش " .
- الأجرة الإضافية التى يستحقها المالك عن مدة التأجير مفروش . م ٤٥ لسنة ١٩٧٧ .
تحديد تاريخ إنشاء المكان مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة تلك الأجرة . وجوب استناده إلى أدلة حاسمه لا يرقى إليها الشك .

- ١ - النص فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لاحد الأسباب الآتية (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ، ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل أقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الأجرة وكافه ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... " ، يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب

التأخير فى سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها - معدلة بالزيادة أو النقصان طبقا لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن - وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية فى إستحقاقها طبقا لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل فى طلب الإخلاء أن تثبت - قبل قضائها به - من مقدار الأجرة المستحقة قانونا ، تمهيدا لتحديد مدى صحة الإدعاء بالتأخير فى الوفاء بها وحتى يستقيم قضائها بالإخلاء جزاء على التأخير ، فإن كانت الأجرة متنازعا عليها من جانب المستأجر - منازعة جدية - سواء فى مقدارها أو فى إستحقاقها ، فإنها لا تقضى به وللمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير مدى جدية المنازعة فى إستحقاق الأجرة المدعاة ، تستخلصها من ظروف الدعوى وأوراقها على أن تقيم قضائها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

٢ - نصت المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا فيستحق المالك أجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى : (أ) أربعمئة فى المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ . (ب) مائتان فى المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ . (ج) مائة وخمسون فى المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ... " ، يدل على أن تحديد تاريخ إنشاء المكان هو مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة الأجرة الاضافية التى يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، ومن ثم يتعين أن يستند هذا التحديد إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الأولى الدعوى رقم ٧٨٧ سنة ١٩٨٠ كلى
الاسكندرية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيحة وتسليمها له ، وقال فى بيان
دعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٥/١ استأجرت منه الطاعنة الأولى الشقة المشار
إليها لقاء أجره شهرية قدرها ٤٣٥٠ شاملة أجره البواب ورسم النظافة ، وقد قعدت عن
سداد الأجرة منذ شهر يونيو سنة ١٩٧٤ حتى يناير سنة ١٩٨٠ وجعلتها ٥١٣٢٢٠ ^{مليم جنيه} ،
وذلك بالرغم من انذارها رسميا فى ١٩٨٠/١/١٦ ، وأضاف أن مفردات هذا المبلغ
تشمل علاوة التأجير المفروش المتفق عليه فى العقد بنسبة ٧٠٪ عن المدة من يونيو حتى
سبتمبر سنة ١٩٧٧ وبنسبة ٤٠٠٪ عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى يناير سنة
١٩٨٠ باعتبار أن الشقة من المباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك فضلا عما
استجد من أجره بعد تاريخ الانذار المشار إليه ، ومن ثم أقام الدعوى . أدخل المطعون
ضده الطاعن الثانى خصما فى الدعوى ابتغاء الحكم عليه بذات الطلبات الموجهة
للطاعنة الأولى على سند من أن هذه الأخيرة تنازلت له عن الإجارة بالمخالفة لشروط
العقد ، وباعتبار هذا التنازل سببا جديدا لطلب الإخلاء . اجابت الطاعنة الأولى بأنها
عرضت كامل الأجرة المستحقة على المطعون ضده ، وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ حكمت
المحكمة بقبول إدخال الطاعن الثانى خصما فى الدعوى وبالإخلاء على سند من أن
الأجرة المعروضة على المطعون ضده الثانى لم تشمل علاوة التأجير المفروش بنسبة
٤٠٠٪ بالتطبيق لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار أن العين منشأة

قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وأن منازعة الطاعنة في إستحقاق المؤجر لهذه الزيادة غير جدية ، وقالت أنه لا جدوى من بحث السبب الثانى للإخلاء ، مادام المدعى (المطعون ضده) قد اسعفه السبب الأول . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٩ لسنة ٣٩ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تنازعا أمام محكمة الموضوع فى استحقاق المطعون ضده لزيادة الأجرة بنسبة ٤٠ ٪ التى قررها نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مقابل تأجير الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ مفروشة واستند فى ذلك إلى أن عين النزاع انشئت بعد هذا التاريخ وأنهما عرضا على المطعون ضده الأجرة الخالية من النزاع ، إلا أن الحكم ذهب إلى أن العين منشأة قبل التاريخ المشار إليه مستندا إلى قرائن وأهمية كضالة الأجرة الواردة بعقد الإيجار ، ومن ثم اعتبر منازعتهم غير جدية ، بينما تطبيق نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر يستلزم أن تتحقق المحكمة بدليل قاطع من تاريخ إنشاء العين الأمر الذى يكون معه الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فى غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظلوف أو بإعلان على يد محضر ، ولا يحكم بالإخلاء إذا

قام المستأجر قبل أقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... ، يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها - معدلة بالزيادة أو النقصان طبقا - لما تنص عليه قوانين إيجار الأماكن - وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية في استحقاقها طبقا لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل في طلب الإخلاء أن تثبت - قبل قضائها به - من مقدار الأجرة المستحقة قانونا ، تمهيدا لتحديد مدى صحة الإدعاء بالتأخير في الوفاء بها وحتى يستقيم قضاؤها بالإخلاء جزاء على التأخير ، فإن كانت الأجرة متنازعا عليها من جانب المستأجر - منازعة جدية - سواء في مقدارها أو في استحقاقها ، فأنها لا تقضى به ، ولحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير مدى جدية المنازعة في استحقاق الأجرة المدعاة ، تستخلصها من ظروف الدعوى وأوراقها على أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده طلب إخلاء العين المؤجرة لتأخير الطاعنة الأولى - في الوفاء بالأجرة المستحقة عن بعض الشهور - شاملة الزيادة التي قررها المشروع بنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ عن مدة تأجير العين مفروشة - المصرح به في العقد - بنسبة ٤٠٠٪ من الأجرة القانونية ، باعتبار أن العين منشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأجاب الطاعنان بأن العين منشأة بعد هذا التاريخ ولا يستحق المؤجر الزيادة المشار إليها وأنهما عرضا الأجرة المستحقة بما فيها الزيادة بنسبة ٧٠٪ كما تحدت العقد المبرم بين الطرفين ، وكان ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه " في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأخير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتي : (أ) أربعمئة في المائة (٤٠٠٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، (ب) مائتان في المائة (٢٠٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ . (ج) مائة وخمسون في

المائة (١٥٠٪) عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ... " ، يدل على أن تحديد تاريخ إنشاء المكان هو مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، ومن ثم يتعين أن يستند هذا التحديد إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك ، وكان الحكم قد استند في اعتبار العين مثار النزاع منشأة قبل الأول من يناير سنة ١٩٤٤ واستحقاق المطعون ضده للزيادة الإضافية في الأجرة بنسبة ٤٠٠٪ تطبيقا للنص المشار إليه ، وبالتالي عدم جدية منازعة الطاعنين في قانونية الأجرة المطالب بها ، إلى ما أورده بمذوناته من أن " الثابت من إعلان التكليف بالوفاء الحاصل في ١٦/١/١٩٨٠ الموجه إليها (الطاعنة الأولى) أن المستأنف ضده (المطعون ضده) قد أشار فيه إلى أن عقار النزاع من المنشآت القديمة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وكذلك الحال في صحيفة افتتاح الدعوى المستأنفة ، ولم تنازع في ذلك أمام محكمة أول درجة ، فضلا عن أن الثابت من عقد الإيجار أن الأجرة الأصلية تصبح بعد خصم علاوة التأجير من الباطن مفروشا مبلغا ضئيلا لا يتجاوز ٢٢٠ قرشا شهريا مما يؤكد أن العقار من المنشآت القديمة المبنية قبل يناير سنة ١٩٤٤ " . وكان هذا الذي أورده الحكم غير كاف لحمل قضائه فيما أثاره الطاعنان في شأن تاريخ إنشاء المبنى الواقعة به الشقة مثار النزاع والذي رتب عليه ما ذهب إليه من عدم جدية المنازعة المتعلقة بتحديد نسبة الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير - المصرح به - مفروشا ، وصولا إلى حقيقة الأجرة المستحقة للمطعون ضده عن فترة التداعي ، الأمر الذي يكون معه الحكم قد شاب القصور في التسبيب الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى صحة تطبيق القانون في الدعوى بما يستوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد وإبراهيم بركات .

(١٤٨)

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية

(١) مسئولية " المسئولية التقصيرية " " مسئولية المتبوع عن أعمال
تابعه " . تعريض . كفالة . دفع .

- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها . إعتبار المتبوع في حكم
الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه
من تعريض للمضرور . للتابع التمسك بالدفع التي له قبل المضرور والمتبوع .

(٢) مسئولية " المسئولية التقصيرية الخطأ " .

- الخطأ المرفق . ماهيته . تنازل المرفق عن حقه في الرجوع على العاملين به فيما تسببه
أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير . جائز .

(٣) حكم " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى " .

- حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائي . شرطها . أن
يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما الآخر في الدعوى السابقة . تساندهما في
الدعوى السابقة كطرف واحد ضد الغير . أثره . اعتبار الحكم الصادر فيها حجة لهما أو
عليهما قبل الغير وليس حجة لأيهما قبل زميله .

١ - لئن كانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور
تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن

كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث إذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر في الحدود التي يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدني مثلما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، إلا أن للتابع في حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك في مواجهته ليس فقط بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور بل أيضاً بما قد يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع .

٢ - الخطأ المرفق هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم على أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد الخدمة العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أي وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية سنّها المرفق لنفسه ويقتضيها السير العادي للأمر ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده في هذا الشأن ، ذلك إستناداً إلى ما خلص إليه خبير الدعوى وقرار مجلس إدارة الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ... تنازلها عن حقها في الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير وتلتزم الهيئة بتعويضهم عنها وهو الأمر الذي لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع والقانون .

٢ - حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح مافصل فيه الحكم النهائي شرطها أن يكون طرفا الدعوى الجديدة قد تنازع كل منهما ضد الآخر في الدعوى السابقة في مسألة وصدر الحكم فيها حاسماً لها ، فإذا لم يكونا كذلك بل كانا فيها متساندين كطرف واحد ضد الغير فإن الحكم الصادر فيها وإن كان حجة لهما أو عليهما معا في المنازعة التي فصل فيها قبل هذا الغير إلا أنه ليس حجة لأيهما قبل زميله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن الهيئة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى الاسكندرية الابتدائية
مليم جنية
بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع إليها مبلغ ٧٩ و ٩١٨ قيمة ما دفعته إلى
شركة مصر اسكندرية لنقل المواد البترولية نفاذا لما قضى به لصالحها ضد الهيئة
الطاعنة والمطعون ضده متضامنين تعويضا عن الأضرار التى لحقت تلك الشركة فى
حادث القاطرة التى كان يقودها المطعون ضده تابع الطاعنة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ نذبت
المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ برفضها .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧٩
لسنة ٣٣ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن
الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أنه بمقتضى المادة ١٧٥ من القانون
المدنى فإن لها باعتبارها متبوعة حق الرجوع على تابعها المطعون ضده فى الحدود
الذى يكون فيها هذا الأخير مسئولا عن تعويض الضرر وإذا كان الحكم الصادر فى
الدعوى التى أقامتها الشركة المضرورة قد خلاص نهائيا إلى مسئوليتها والمطعون ضده
متضامنين قبل هذه الشركة على أساس ثبوت خطأ المطعون ضده تابع الطاعنة بما كان

يتعين معه القضاء لها بالتعويضات التي قامت بدفعها إلى الشركة المضرورة وإعمالاً لأحكام الرجوع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفضه دعواها على أساس أن الخطأ الذي تسبب عنه الضرر هو خطأ مرفقى وليس خطأ شخصياً استناداً منه إلى قرار صدر منها بذلك مهدداً بحجبه الحكم النهائي الصادر بالتعويض والذي قطع بمسئولية المطعون ضده يكون قد أخطأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ولئن كانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعه هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكره الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث إذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر في الحدود التي يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالاً لحكم - المادة ١٧٥ من القانون المدني - مثلاً يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه إلا أن التابع في حالة الرجوع عليه من متبوعه أن يتمسك في مواجهته ليس فقط بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة المضرور بل أيضاً بما يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الخطأ الذي تسبب عنه الضرر هو خطأ مرفقى تسأل الهيئة الطاعنه وحدها عن التعويض عنه وليس خطأ شخصياً حتى يجوز لها الرجوع عليه به وكان الخطأ المرفقى هو الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى ولو كان الذي قام به مادياً أحد العاملين به ويقوم - على أساس أن المرفق ذاته هو الذي تسبب في الضرر لأنه لم يؤد خدمه العامة وفقاً للقواعد التي يسير عليها سواء أكانت هذه القواعد خارجية أي وضعها المشرع ليلتزم بها المرفق أم داخلية أي سنّها المرفق لنفسه ويقتضيها السير العادي للأمور فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه على صحة ما تمسك به المطعون ضده في هذا الشأن وذلك إستناداً إلى ما خلص إليه خبير الدعوى وقرار مجلس إدارة

الهيئة الطاعنة الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٩ بتنازلها - عن حقها في الرجوع على العاملين فيها فيما تسببه أخطاؤهم المهنية اليسيرة من أضرار للغير تلزم الهيئة بتعويض عنها وهو الأمر الذي لم يرد بالقانون ما يحظره فإنه يكون قد أصاب صحيح الواقع والقانون ولا ينال من ذلك ما تتحدى به الهيئة الطاعنة من حجية الحكم النهائي الصادر لصالح المضرور قبل الطاعنة والمطعون ضده ذلك أن حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائي شرطها - أن يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما ضد الآخر في الدعوى السابقة في مسألة وصدر الحكم فيها حاسماً لها فإذا لم يكونا كذلك بل كافيا متساندين كطرف واحد ضد الغير فإن الحكم الصادر فيها وإن كان حجة لهما أو عليهما في المنازعة التي فصل فيها مثل هذا الغير إلا أنه ليس حجة لأيهما قبل زميله ومن ثم يحول الحكم الصادر لصالح الشركة المضرورة ضد الطاعنة والمطعون ضده التي كانا متساندين فيها دون نظر ذات المنازعة في الخصومة المطروحة التي أقامتها الطاعنة قبل المطعون ضده ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وعلى نحو ما سلف ذكره فإن النعى بالسببين يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(١٤٩)

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية

- مسئولية " المسئولية التصيرية " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه " .
تعويض " دعوى التعويض " .

رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور . شرطه . أن يكون قد أداه للمضرور . للمتبوع إختصاص تابعه فى دعوى المضرور قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . الحكم الصادر بالتعويض له حجيه قبل التابع . تنفيذه معلق على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به للمضرور .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا أقام بادائه للمضرور إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضرور على المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور وذلك لما للمتبوع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئولية تبعته لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا ورد مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه استفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالى مسئوليته هو وإذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل فى وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور عن التعويض

المحكوم به ، وإذا حكم للمتبوع فى تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون مطلقا على وفاء المتبوع بالتعويض للمحكوم به عليه للمضرور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى أن المطعون ضده الثانى أقام الدعوى رقم ٢٢٨٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى
شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضده الأول بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن
يدفعا له مبلغ ٨٥٠ ر ١٢٢٢ ^{مليم جنية} بمقوله أن المطعون ضده الأول وهو تابع للطاعن تسبب
بخطئه فى إحداث تلفيات بسيارة المطعون ضده الثانى أثناء قيادته للسيارة المملوكة
لمتبوعه ، وجه الطاعن للمطعون ضده الأول دعوى فرعية للحكم له بما عسى أن يحكم به
عليه ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً وأودع تقريره قضت فى الدعوى الأصلية بالزام
الطاعن والمطعون ضده الأول متضامنين بأن يؤديا للمطعون ضده الثانى مبلغ ٨٥٠ ر ٢٩٤ ^{مليم جنية}
وفى الدعوى الفرعية بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان - استأنف كل من الطاعن والمطعون
ضده الثانى الحكم بالاستئناف رقمى ٨٧٩ و ٩٥٣ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ
١٩٨٢/١/٣١ قضت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفى الاستئناف الثانى بتعديل
المبلغ المقضى به إلى ٥٠٠ جنية - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الفرعية أخذاً بما إستندت إليه محكمة أول درجة من أن دعوى الضمان الفرعية لا تقبل إلا إذا قام المتبوع بأداء الدين المحكوم به بما فى ذلك من خلط بين دعوى الرجوع بعد أداء الدين ودعوى الضمان الفرعية التى يقيمها المتبوع على تابعه حال مطالبة المضرور لهما متضامنين مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لا يحق للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضرور إلا إذا قام بأدائه للمضرور إلا أن القضاء قد أجاز للمتبوع أن يختصم تابعه فى الدعوى التى يرفعها المضرور على المتبوع وحده وأن يطلب المتبوع فى هذه الدعوى الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه للمضرور وذلك لما للمتبوع من مصلحة فى هذا الاختصاص لأن مسئوليته تبعيه لمسئولية التابع فإذا استطاع هذا درء مسئوليته وهو بطبيعة الحال أقدر من المتبوع على الدفاع عن نفسه إستفاد المتبوع من ذلك وانتفت بالتالى مسئوليته هو وإذا لم يستطع التابع كان حكم التعويض حجة عليه فلا يمكنه أن يعود فيجادل فى وقوع الخطأ منه عندما يرجع عليه المتبوع بما أوفاه للمضرور من التعويض المحكوم به ، وإذا حكم للمتبوع فى تلك الدعوى على التابع بما حكم به للمضرور على المتبوع فإن تنفيذ الحكم الصادر للمتبوع على التابع يكون معلقا على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به عليه للمضرور - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثانى (المضرور) أقام دعواه بطلب التعويض عما أصابه من ضرر قبل كل من المطعون ضده الأول (التابع مرتكب الحادث)

والطاعن (المتبوع) متضامنين فيما بينهما باعتبار هذا الأخير مسئولاً عن عمل الغير هو تابعه المطعون ضده الأول فإن للطاعن مصلحة محققة في توجيه دعوى الضمان الفرعية للحكم على تابعه بما عسى أن يحكم به ويكون تنفيذ الحكم الصادر على التابع لمصلحة المتبوع معلقاً على وفاء هذا الأخير بالمبلغ المقضى به ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، تقضى المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٨٧٩ سنة ٩٨ ق القاهرة .

////////////////////

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:

سعيد أحمد صقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(١٥٠)

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٣ القضائية

- حكم " إصدار الحكم . منطوق الحكم " . " تسبيب الحكم " .

- منطوق الحكم . وجوب حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه .

- إن كان قضاء الحكم هو ما يرد أصلا فى منطوقه إلا أن هذا المنطوق يتعين

حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه لأن هذه الأسباب هى التى تكشف عما

قصدت إليه المحكمة فى منطوق حكمها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...

والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة الدعوى رقم ٥١٤٠ سنة ١٩٨١

مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بإلزامها أن تدفع لهم تعويضا قدره عشرة آلاف

جنيه . وقالوا بيانا لدعواهم إن قائد السيارة رقم ٢٦١٨ أتوبيس عام القاهرة المؤمن

عليها لدى الطاعنة تسبب بخطئه فى قتل مورثهم المرحوم وتحرر عن ذلك الجنحة

رقم ٣١٦٢ سنة ١٩٧٩ قصر النيل التى قضى فيها بإدانتة وصار الحكم باتا وإذا اصابهم الضرر نتيجة لذلك يستحقون التعويض عنها فقد اقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . قضت المحكمة بإلزام الطاعنة أن تؤدى إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأولى ألفى جنيه . استئناف المطعون ضدهم هذا الحكم ، كما استأنفته الطاعنة وقيد الاستئنافان برقمى ١٩٦٧ ، ٢١٥١ سنة ٩٩ ق القاهرة على التوالى ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت فى ١/٦/١٩٨٣ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة أن تؤدى إلى المطعون ضدهم ٩٥٠٠ جنيه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائى اغفل الفصل فى طلب التعويض الخاص بالمطعون ضدها الخامسة عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين و ، ومن ثم فلا يجوز لها استئناف هذا الحكم لأن الاستئناف إنما يرد على ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى إلا أن الحكم المطعون فيه قضى باستحقاق المطعون ضدها الخامسة بصفتيها لمبلغ التعويض المحكوم لها به وفوت بذلك على الطاعنة أحد درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعى مرئود ، ذلك أنه ولئن كان قضاء الحكم هو ما يرد أصلا فى منطوقه إلا أن هذا المنطوق يتعين حمله على ما يرد فى الأسباب مؤديا إليه لأن هذه الأسباب هى التى تكشف عما قصدت إليه المحكمة فى منطوق حكمها وإن كانت الدعوى قد رفعت من المطعون ضدهم للمطالبة بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه عن الأضرار التى لحقت بهم من جراء وفاة مورثهم المرحوم المطعون ضدها الخامسة ووالد الباقيين ، وكان الحكم الابتدائى قد جرى فى أسبابه على القضاء بتعويض قدره ألف جنيه عن الأضرار التى لحقت بالمورث قبل وفاته وينتقل منه إلى المطعون ضدهم فى

تركته ويوزع بينهم طبقا للفريضة الشرعية بالإضافة إلى تعويض ألف جنيه أخرى عن الأضرار الأدبية التي لحقت بالمطعون ضدهم يوزع بالسوية بينهم ورفض طلب الأخيرين للتعويض عن الأضرار المادية لعدم ثبوت أن مورثهم كان يقوم بالانفاق عليهم ، وكان هذا الذي قرره الحكم في أسبابه قبولا أو رفضا بالنسبة للتعويض المطالب به يتعلق بالمطعون ضدهم بوصفهم ورثة المتوفى المدعين في الدعوى بما لا زمه انصراف قضاء الحكم إليهم جميعا فإن ما ورد في منطوقه من قصر التعويض المحكوم به على المطعون ضدهم الثلاثة الأول لا يعدو أن يكون خطأ مادياً كشفت أسباب الحكم عن حقيقة القصد منه - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي لم يقضى للمطعون ضدهم بمبلغ التعويض المطالب به فإنه يجوز لهم استئنافه وي طرح هذا الاستئناف موضوع الدعوى من جديد على محكمة الدرجة الثانية لتقول كلمتها فيه لئن أن يكون في ذلك تفويت لأحدى درجات التقاضى على الطاعة وإذ إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويصحى النعى بسبب الطعن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سعيد أحمد حنقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد و طه الشريف .

(١٥١)

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٥ القضائية

- حكم " حجية الحكم الجنائى " . مسئولية . تعويض .
- حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها . لا يمنع تجرد الفعل من صفة الجريمة أن يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض .
- مثال : تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث .

- لما كانت حجية الحكم الجنائى لا تقوم إلا فيما كان فصله فيه لازما ، وكان لا يمنع أن الفعل وإن تجرد من صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض ، وكان الثابت أن الطاعن تمسك فى دفاعه الوارد فى صحيفة استئنائه باشتراك المطعون ضده فى الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب فى حدوث المشاجرة التى نجمت عنها إصابة كل منهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اجتزأ فى الرد على الدفاع بالقول أن الطاعن لا يعرف الشخص الذى إعتدى عليه وأحدث إصابته وتأكد ذلك ببراعة المطعون ضده بحكم جنائى نهائى فى حين أن الحكم الجنائى ببراعة هذا الأخير من تهمة إحداث إصابة الطاعن لا يكتسب حجية فى شأن ما نسبته إليه الطاعن من خطأ مدنى يتمثل فى تسببه فى قيام المشاجرة ووقوع الحادث .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٩٥١ سنة ١٩٨٢ مدنى
كلى دمنهور طلب فيها الحكم بإلزامه أن يؤدى إليه مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، وقال فى بيان
دعواه إن الطاعن قذفه بحجر فأحدث به إصابة فى عينه اليسرى تخلفت عنها عاهة
مستديمة وتحرر عن ذلك الجناية رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٧٩ دمنهور التى حكم فيها بإدانتة
جنائيا وبالإلزام أن يدفع له تعويضا مؤقتا قدره ٢٥٠ جنيه ، وإن ألحق به هذا الاعتداء
أضرارا مادية وأدبية يحق له طلب التعويض عنها فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان .
قضت المحكمة بإلزام الطاعن أن يؤدى إلى المطعون ضده مبلغ عشرة آلاف جنيه .
استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية مأمورية دمنهور وقيد
الاستئنافان برقمى ٩١ ، ٢٤٧ سنة ٤٠ قضائية ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين
حكمت فى ١٩٨٥/٦/٢٤ بتعديل الحكم المستأنف بجعل التعويض المحكوم به عشرين
ألف جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها
رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها
التمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان
ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده هو الذى
تسبب بخطئه فى حدوث المشاجرة التى نجمت عنها إصابة كل منهما وذلك بتنكره
لإلتزاماته التعاقدية بينهما ورفضه تسليم المحل المتفق عليه إلى الطاعن مما يجعله

مساهما بخطئه في إحداث الضرر الذي لحق به ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع مكتفياً بما قرره من أن المطعون ضده قضى ببراءته من تهمة إصابة الطاعن مع أن هذا القضاء لا ينفي أن ما وقع من المطعون ضده يعتبر خطأ مدنياً ساهم في إحداث ضرره مما كان يوجب مناقشته وبيان أثره عند القضاء بالتعويض .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت حجية الحكم الجنائي لا تقوم إلا فيما كان فصله فيه لازماً ، وكان لا يمنع أن الفعل وإن تجرد من صفة الجريمة قد يولد خطأ مدنياً يستوجب التعويض ، وكان الثابت أن الطاعن تمسك في دفاعه الوارد في صحيفة إستئنافه بإشتراك المطعون ضده في الخطأ الموجب للتعويض لأنه المتسبب في حدوث المشاجرة التي نجمت عنها إصابة كمال منهما ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أجتزأ في الرد على الدفاع بالقول أن الطاعن لا يعرف الشخص الذي إعتدى عليه وأحدث إصابته وتأكد ذلك براءة المطعون ضده بحكم جنائي نهائي في حين أن الحكم الجنائي ببراءة هذا الأخير من تهمة إحداث إصابة الطاعن لا يكتسب حجية في شأن ما نسبته إليه الطاعن من خطأ مدني يتمثل في تسببه في قيام المشاجرة ووقوع الحادث ، وكان هذا الذي استند إليه الحكم قد حجب عن التحقق من الأفعال التي ارتكبتها المطعون ضده ومدى ارتباطها بالضرر وأثرها في أحداثه ومدى مساهمتها فيه بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين واقع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد
ومحمد هانى أبو منصور .

(١٥٢)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ القضائية

(٢.١) دستور المحكمة الدستورية "أحوال شخصية " طلاق " " متعة " .

١ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى ، أثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم
التالى لنشره فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية
العليا ، مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز
الأمر المقضى .

٢ - الحكم بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونشره بعد صدور الحكم
المطعون فيه وحيازته قوة الأمر المقضى . أثره . عدم مساسه بحق المطعون ضدها فى المتعة
المقضى بها تطبيقا لهذا القانون .

(٢) إثبات " عبء الإثبات " .

- التزام المدعى بإقامه الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم
مدعى فيها .

(٤) محكمة الموضوع " مسائل الإثبات " .

عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . النعى بإغفال المحكمة اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء
نفسها . غير مقبول .

(٥) أحوال شخصية " إثبات " . " طلاق " . " متعة " .

- زواج المطعون ضدها من آخر عقب انقضاء عدتها . لا يقطع بذاته بأن طلاق الطاعن لها
كان برضاها

١ - مفاد نص المادة ١٧٨ من الدستور والفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا - أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٨٥/٥/٩ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعا لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر الحكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدها فى المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه .

٣ - المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعى سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم مدعى فيها .

٤ - إذ كان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعى ، وكان الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالتها إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود - متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإنه لا على المحكمة إذا لم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

٥ - إذ كان توجيه اليمين إلى المطعون ضدها بالصيغة التى طلبها الطاعن غير جائز قانونا لأنها غير منتجة فى الدعوى إذ لا تنصب على حصول الطلاق برضاء من المطعون ضدها وإنما على واقعة زواجها من آخر بعد انقضاء عدتها وهى بذاتها لا تقطع فى أن طلاق الطاعن لها كان برضاها فلا ينحسم النزاع بثبوتها ، فإنه على المحكمة إذا ما التفتت عن توجيه تلك اليمين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية أمام
محكمة الدقى الجزئية للحكم بالزام الطاعن بأن يؤدى إليها نفقة متعة تأسيسا على أنه
طلقها بعد زواج صحيح بدون رضاها ولا بسبب من قبلها . وفى ٢٧/١٠/١٩٨٠ حكمت
المحكمة برفض الطلب . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم . وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣
قضى استئنافيا بإلغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر طلب
نفقة المتعة مع إحالته إلى المحكمة الابتدائية التى قضت فى ١٩/١٢/١٩٨٤ برفضه .
استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٢ لسنة ١٠١ ق القاهرة . وفى
٩/٥/١٩٨٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبتقدير نفقة متعة للمطعون
ضدها قدرها مبلغ ١٢٠٠ جنيها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه
الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاة بنفقة
المتعة على سند مما يقضى به نص المادة ١٨ مكررا من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٧٩ فى حين أنه قضى بعدم دستوريته بالحكم الصابر من المحكمة الدستورية العليا
فى ٤/٥/١٩٨٥ فى الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢ ق فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من تاريخ

صدر هذا الحكم حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩. وإذا كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لم يعط المطلقة الحق في نفقة المتعة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها بهذه النفقة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه " ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار " ، وفي الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه " ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم " مفاده أنه متى صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعي فلا يجوز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا من محكمة استئناف القاهرة في ١٩٨٥/٥/٩ ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعا لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدر هذا الحكم ونشره لا يمس بحق المطعون ضدها في المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه ويضحي النعى ولا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والإخلال بحق النفاذ وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام

قضاءه بأحقية المطعون ضدها فى نفقة المتعة المقضى بها على سند من أنه لم يقدم الدليل على أن طلاقه لها كان برضاها أو بسبب من قبلها ، فى حين أن محكمة الاستئناف التفتت عن طلبه فى توجيه اليمين إليها بأنها تزوجت عقب انقضاء فترة عدتها مباشرة للدلالة على أنها هى التى طلبت منه طلاقها لكى تتزوج من آخر وأن الطلاق لم يلحق بها ضررا . وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ولكنها لم تفعل . كما أنها لم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفعه بأن الطلاق وقع قبل نفاذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وأغفل الحكم الرد على هذا الدفع ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المدعى ملزم بإقامه الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم مدعيا فيها ، ولئن كان الطاعن مدعى عليه فى الدعوى ، إلا أنه يعتبر فى منزلة المدعى بالنسبة للدفع المبدئى منه بعدم استحقاق المطعون ضدها المتعة - لأنها هى التى طلبت منه طلاقها للزواج بآخر ، ويكون مكلفا قانونا بإثبات دفعه ، ولما كان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه ، وكان الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالتها إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، وكان توجيه اليمين إلى المطعون ضدها بالصيغة التى طلبها الطاعن غير جائز قانونا لأنها غير منتجة فى الدعوى إذ لا تنصب على حصول الطلاق برضا من المطعون ضدها وإنما على واقعة زواجها من آخر بعد انقضاء عدتها وهى بذاتها لا تقطع فى أن طلاق الطاعن لها كان برضاها فلا ينحسم النزاع بثبوتها ، فإنه لا على المحكمة إذ ما التفتت من توجيه تلك اليمين ولم تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الواقعة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل من أشهرى الطلاق

الموقعين على المطعون ضدها والذي ضبط أولهما في ١٩٧٩/٦/٢٤ وضبط الثاني في ١٩٧٩/٦/٢٧ أن الطلقتين أوقعتا في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وهو ما يكفي للرد على ما أثاره الطاعن من دفاع في هذا الخصوص فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود الباجورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين رافع ، مرزوق فكرى نائبى رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد
وحسين محمد حسن .

(١٥٣)

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ القضائية (أحوال شخصية)

(١) أحوال شخصية " طاعة " .

- الطاعة حق للزوج على زوجته ، شرطه . لا طاعة للزوج أن تعتمد مضارة زوجته ، ثبوت
اضرار الزوج بزوجته اضرارا يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها . يكفى فيه اتفاق شهادة
الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب
الشهادة على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء . علة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع " المسائل الخاصة بالإثبات " . نقض " سلطة محكمة النقض " .

- تقدير أدلة الدعوى ويبحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما
يظمن إليه واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة
عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائفاً مما له أصل ثابت فى الأوراق .

(٣) أحوال شخصية " طاعة " "نقض" أسباب الطعن " السبب غير المنتج " .

- عدم أمانة الزوج على نفس زوجته لثبوت مضارته لها . دعامة كافية لحمل الحكم الصادر
برفض دخولها فى طاعته . النعى عليه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها . غير منتج .

١ - إن كانت الطاعة حقا للزوج على زوجته إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها ، فلا طاعة له عليها إن هو تعدد مضاررتها بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو استولى على مال لها بدون وجه حق ويجب في مجال إثبات هذه المضارة الرجوع إلى أرجح الآراء في مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي إن كانت توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل وامرأتين إلا أنه يكفي في ثبوت اضرار الزوج بزوجه اضرار يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هي تمثل في مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى وفي بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائغاً مما له أصله الثابت في الأوراق .

٣ - إذ كانت عدم أمانة الطاعن على نفس الطعون ضدها لثبوت مضارته لها تغذ دعامة كافية لحمل قضاء الحكم فإن تعييبه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها يكون - أيأ كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٨٢ كلى أحوال شخصية شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم برفض دعوته لها بالدخول فى طاعته واعتبار إعلانه لها بذلك فى ١٥/٣/١٩٨٢ كأن لم يكن وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد وفى عصمته وطاعته وإذ دأب على الإعتداء عليها بالسب والضرب واستولى على حليها ومجوهراتها وطردها من منزل الزوجية وأصبح غير أمين على نفسها ومالها فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٣/٣/١٩٨٤ بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة واعتباره كأن لم يكن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣١ لسنة ١٠١ ق القاهرة وفى ٢١/١١/١٩٨٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى فيها برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم إذ أقام قضاء برفض دخول المطعون ضدها فى طاعته لثبوت مضارته لها وإخلاله بواجب الأمانة على نفسها ومالها عول فى ذلك على أقوال شهودها واستخلص منها أنه غير أمين على نفسها ومالها إذ دأب على الإساءة إليها بالسب والضرب واستولى على حليها ومجوهراتها وطردها من منزل الزوجية فى حين أنه لما كانت شهادة شهود المطعون ضدها غير مقبولة شرعا فى إثبات وقائع الإضرار أو عدم الأمانة لأنها سماعية فيما لا يجوز فيه الشهادة بالتسامع ومن ثم لا يصح ترجيحها على بينة النفى التى قدمها وكان الحكم إذ أخذ بهذه البينة قد ناقض قوة الأمر المقضى التى جازها الحكم الصادر فى الجئحة رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٨٢ النزمة

والذى أثبت براءته من تهمة ضرب المطعون ضدها بعد أن تبين أن إصابته حدثت من جراء استعادته منها مفاتيح السيارة لمنعها من تكرار الخروج من منزل الزوجية بغير إذنه وهو ما يتنقى به القول بعدم أمانته على نفسها هذا إلى أنه لم يقدّم دليل بالأوراق أو من أقوال الشهود على أنه أخل بواجب الأمانة على مال المطعون ضدها ومن ثم فإن الحكم إذ تأسس على عدم أمانته عليها فى نفسها ومالها لثبوت مضارته إياها يكون فضلاً عن مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى مرئى ذلك أنه وأن كانت الطاعة حقاً للزوج على زوجته إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها فلا طاعة له عليها أن هو تعد مضارته بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو استولى على مال لها بدون وجه حق ويجب فى مجال إثبات هذه المضارة الرجوع إلى أرجح الآراء فى مذهب أبى حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى إن كانت توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل وأمرأتين إلا أنه يكفى فى ثبوت اضرار الزوج بزوجته إضراراً يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع ولما كان لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى وفى بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه منها وفى استخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما جاء استخلاصها سائفاً مما له أصله الثابت فى الأوراق وكان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه برفض دخول المطعون ضدها فى طاعة الطاعن

على قوله " وكانت المحكمة تطمئن لصدق أقوال شهود المدعية (المطعون ضدها)
ولصحة الوقائع التي شهد بها فإنه وقد انعقد القول بين شهودها الثلاثة الأول على أن
المدعى عليه (الطاعن) غير أمين على المدعية نفسها وأنه أساء معاشرتها ودأب على
التعدى عليها بالسب والضرب وأنه يستحيل مداومة العشرة بينهما وكان الأصل في
العلاقة الزوجية أن يكون الزوج رحيما بزوجته عطوفا بأسرته يشعر جميع أفراد أسرته
بالأمن والأمان والاستقرار وكان في جور المدعى عليه على زوجته المدعية على النحو
الذي شهد به شهودها الثلاثة الأول ما يتعارض مع ذلك ويشعر زوجته بالخوف على
نفسها منه ومن ثم فإن اعتراضها على دعوتها لها بالدخول في طاعته بالمسكن المبين
بالإنذار يجد سنده السليم من الواقع والقانون متعيينا القضاء بعدم الاعتداد بالإنذار
محله واعتباره كأن لم يكن ... " وكان الحكم المطعون فيه إذ أيده لأسبابه الصحيحة قد
أضاف إليها قوله " .. وبالرجوع إلى الحكم المستأنف نجد أن المعترضة (المطعون
ضدها) قدمت من الإثبات ما يكفي لإثبات دعواها والقاعدة الشرعية تنص على أنه أو
أخذ كل قوم بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم (البيئة على من ادعى واليمين على
من أنكر) وقد أقامت المعترضة البيئة الشرعية على أن المستأنف (الطاعن) غير أمين
عليها نفسا ومالا وأنه أساء معاشرتها ودأب على التعدى عليها بالسب والضرب وأنه
يستحيل معه دوام العشرة والمستأنف وإن كان قد نفى ذلك بشهوده إلا أن المنصوص
عليه شرعا أنه إذا تساوت البيئات ترجح بيئة الإثبات على بيئة النفي لأن البيئات شرعت
للإثبات لا للنفي وبذلك يكون الحكم المطعون عليه بالاستئناف صحيحا وأسبابه صحيحة
ولم يأت المستأنف بما يوجب نقضه ويتعين والحال هذه رفض الاستئناف ... " وكان هذا
الذي أورده الحكم له سنده من أقوال شهود المطعون ضدها ويؤدي سائغا إلى النتيجة
التي إنتهى إليها ويكفى لحمل قضائه فإنه لا يعيبه بعد ذلك اطراحه لما ساقه الطاعن من
أدلة للنفي إذ أن في قيام الحقيقة التي اقتصع بها وأورده دليله عليها الرد المسقط لكل

قول أو حجة مخالفة ، لما كان ذلك وكان لا سند لما يثيره الطاعن بشأن قوة الأمر المقضى التى حازها الحكم رقم ٧٥٩ لسنة ١٩٨٣ جنح النزعة إذ لم يرد بالحكم المطعون فيه أن الواقعة التى حكم ببراءة الطاعن منها كانت بذاتها من بين وقائع الاضرار التى عول عليها وكانت عدم أمانة الطاعن على نفس المطعون ضدها لثبوت مضارته لها تعد دعامة كافية لحمل قضاء الحكم فأن تعييبه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها يكون- أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج ومن ثم يكون النعى بسببى الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى عبد العزيز يحيى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حمدي محمد على و عبد الحميد سليمان .

(١٥٤)

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ القضائية

(٢،١) إيجار " إيجار الأماكن " " بيع " " بيع الجدك " .

١ - بيع الجدك . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار ، وجوب توافر
الصفة التجارية في العين المبيعة .

٢ - المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهني . الأعمال فيها لا تعد من قبيل
الأعمال التجارية .

(٣) إيجار " إيجار الأماكن : التأجير من الباطن " . إثبات " الأقرار اليميني " .

- ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن ، عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه -
كأنصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمناً عن الشرط المانع
من التأجير من الباطن بالبينه والقرائن . علة ذلك .

(٤) إيجار . محكمة الموضوع .

- التنازل الضمني عن الحق . تقدير أدلته ، من سلطة محكمة الموضوع .

(٥) إيجار " التأجير من الباطن " " التنازل عن الإيجار " .

- الحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار .

وجوب تقييد المستأجر بهذا الحظر دون مناقشة أسبابه . لا محل للقول بتعسف المؤجر في
استعماله حقه بالتمسك بهذا الحظر .

١ - ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه "إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر وأقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق" إنما هو استثناء من الأصل المقرر ، وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، وكان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى متمثلا فى عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة اضطراب صاحبة على التوقف عنه وذلك بتشجيع الاستمرار فى هذا الدرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكة تغليباً للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ، والجامع بين صورتى الاستثمار هاتين هو توافر الصفة التجارية منهما أخذا مما أورده المادة ٢ من قانون التجارة بيانا للأعمال التجارية بحكم القانون ومنها شراء البضائع لاجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات مما يستهدف كل منهما - كشأن الأعمال التجارية كافة - من الحصول على ربح يتمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة مضافا إليها أجر عمالة تصنيعها وبين ثمن بيعها مصنعه .

٢ - المهنة أو الحرفة التى تقوم أساسا على النشاط الذهنى واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ، والتى لا تدر عليه ربحا وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقدير ظروفه الشخصية وظروف عمله العامة التى تحفظ بممارسته لأعمال مهنته ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة ، لما كان ما تقدم فإن الاستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يكون مقصورا على الأعمال التى تمارس فيها

الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ولا يمتد إلى عيادات الأطباء لأنه لا يجوز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه .

٣ - مفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع شرط أن يكون التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بترخيص سابق من المالك وأن يكون هذا الترخيص كتابية ، مما مؤداه أنه لا يجوز عند المنازعة في صدور هذا الترخيص من عدمه إثباته بغير الوسيلة التي حددها المشرع وهي الكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو إقرار ، إلا أنه لما كانت الكتابة التي شرطها المشرع في الإذن ليست ركنا شكليا فيه بل هي مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فإنه يمكن الاستعاضة عنها بالبينة أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات اعتبارا بأن إداره الضمنية تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل .

٤ - تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا عن حق من الحقوق التي يربتها له العقد هو من اطلاقات محكمة الموضوع .

٥ - إذ كان شرط الحصول على رضاء المؤجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع له نون أن يملك مناقشة الأسباب التي جعلت المؤجر يعرضه عليه طالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا ، وبالتالي فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف في استعمال حقه إذ تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاه المستأجر متى أقام سبب تمسكه بالشرط المانع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - نتحصل
فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى
شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدها الثانية بطلب الحكم بإخلائها من الشقة
المؤجرة لزوجها بالعقد المؤرخ ١٩٣٢/١٠/٢٠ وذلك لتنازلها عنها بعد وفاة مستأجرها
بغير إذن كتابى منها ، ثم قامت الشركة باختصاص الطاعن ليصدر الحكم فى مواجهته
باعتباره متنازلا إليه . أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق وبعد تنفيذه قضت
برفضها . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى بالاستئناف ٩٧ هـ لسنة ٩٢ ق
القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
وبالإحالة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأيت أنه جدير
بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل النعى بالأول منها الخطأ فى تطبيق
القانون وفى بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بتوافر شروط تطبيق
المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى باعتبار أن عبارة المحل التجارى الواردة بها تتسع
بحيث تشمل كل مكان يمارس فيه المستأجر حرفة أو مهنة تدر عليه ربحا إذا كان من
شأنها أن تجعل للمكان مزية خاصة وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن عيادة الطبيب لا
تعتبر جدكا فى مفهوم نص المادة المذكورة لأنها لا تعد متجرا فإنه يكون قد أخطأ فى
تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٤ هـ من القانون المدنى من أنه " إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار إنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق " إنما هو استثناء من الأصل المقرر ، وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، وكان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى متمثلا فى عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى فى حالة اضطراب صاحبة على التوقف عنه وذلك بتشجيع الاستثمار فى هذا الدرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكة تغليباً للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر ذاته وكان الجامع بين صورتى الاستثمار هاتين هو توافر الصفة التجارية فيهما أخذا مما أوردته المادة الثانية من قانون التجارة بيانا للأعمال التجارية بحكم القانون ، ومنها شراء البضائع لاجل بيعها والأعمال المتعلقة بالمصنوعات ، بما يستهدفه كل منهما - كشأن الأعمال التجارية كافة - من الحصول على ربح يتمثل فى الصورة الأولى فى الفرق بين سعر الشراء وبين ثمن البيع ، وفى الأخرى فى الفرق بين سعر المادة مضافا إليها أجر عماله تصنيعها وبين ثمن بيعها مصنعه ، وكانت المهنة التى تقوم أساسا على النشاط الذهنى واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ، والتى لا تدر عليه ربحا بالمعنى الذى سلفت الإشارة إليه ، وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل فى تقدير ظروفه الشخصية وظروف عمله والظروف العامة التى تحيط بممارسته لأعمال مهنته ، لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية فى مفهوم قانون التجارة ، لما كان ما تقدم فإن الاستثناء المقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٩٤ هـ / ٢ من القانون المدنى يكون مقصورا على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية والتى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ولا يمتد إلى عيادات

الأطباء لأنه لا يجوز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن الشركة المطعون ضدها الأولى قامت بتأجير شقة النزاع بعد أن تقدم إليها بطلب للحصول محل مستأجرها الأصلي ، إذ وافق مدير العقارات بها وسمح بتمكينه منها ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه فى رده على هذا الدفاع إلى أن مدير العقارات لا يملك هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب باعتبار أن التأجير عمل من أعمال الإدارة وليس من أعمال التصرف فلا يلزم صدوره من رئيس مجلس الإدارة ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم فى هذا الصدد لا مصدر له فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه ولئن كان الإيجار من أعمال الإدارة وكما يصح صدوره من مالك الشئ يصح صدوره أيضا ممن له الحق فى الانتفاع به أو ممن له حق إدارته إلا أنه لما كان الطاعن لم يجادل فى أن شقة التداعى ملك للشركة المطعون ضدها الأولى ولم يتحد بأن مدير العقارات بالشركة له الحق فى الانتفاع بها " وكانت إدارة الشركة المطعون ضدها الأولى باعتبارها إحدى شركات القطاع العام معقودة لمجلس إدارتها أعمالا للمادة ٤٥ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ وحتى تعديله بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مدير العقارات بالشركة لا يملك وحده اتخاذ مثل هذا الإجراء ، أى تأجير الأماكن المملوكة للشركة التى يعمل بها - يتسق وصحيح القانون ويكفى لحمل قضائه فى هذا الصدد ، وكان إعمال القانون لا يتطلب وجود مصدر له بالأوراق باعتباره واجب المحكمة والتزامها ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيانه يقول أنه أثار أمام محكمة الموضوع بدرجتيها دفاعا حاصله تنازل الشركة المطعون ضدها الأولى عن التمسك بالشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار الوارد بعقد المستأجر الأصلي واستدل على ذلك بتمكينه من الإقامة بشقة النزاع من قبل مدير العقارات وسداد الأجرة للبواب ، وإن رفض الحكم المطعون فيه دفاعه هذا على سند من أن مدير العقارات لا يملك حق التنازل وإن اصدار الشركة إيصالات الأجرة باسم المستأجر الأصلي ومبادرتها إلى إقامة دعوى سابقة بالإخلاء يؤكد تمسكها بالحظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب وفساد في الاستدلال باعتبار أن التنازل عن الحظر بدوره من أعمال الإدارة لا يتطلب صدوره من رئيس مجلس الإدارة ، وباعتبار أن إصدار الشركة إيصالات الأجرة باسم المستأجر الأصلي رغم علمها بوفاته وبمغادره زوجته البلاد وتركها دعواها السابقة بالإخلاء لذات السبب للشطب دليل يؤكد تنازلها عن حظر التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار .

نص

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه " في غير الأماكن المؤجر مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ... إذا أجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي من المالك " يدل على أن المشرع شرط أن يكون التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بترخيص سابق من المالك ، وأن يكون هذا الترخيص كتابي ، مما مؤداه أنه لا يجوز عند المنازعة في صدور هذا الترخيص من عدمه إثباته بغير الوسيلة التي حددها المشرع وهي الكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو إقرار ، إلا أنه لما كانت الكتابة التي شرطها المشرع في الإذن ليست ركنا شكليا فيه بل

.....
 هي مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فأنه يمكن الاستعاضة عنها
 بالبينة أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز إثبات
 التنازل الضمني بكافة طرق الإثبات اعتبارا بأن الإدارة الضمنية تستمد من وقائع مادية
 وهي تثبت بجميع الوسائل ، وتقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا
 عن حق من الحقوق التي ترتبها له العقود هو عن اطلاقات محكمة الموضوع ، لما كان ما
 تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع القرائن التي ساقها الطاعن عن القول بتنازل
 الشركة المؤجرة عن شرط الحظر بالتنازل عن الإيجار لتقديره وانتهى في تسبب سائغ
 إلى أنها لا تؤدي إلى مسايير الطاعن في دفاعه فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعي على
 النحو المتقدم لا يعدو أن يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع سلطة تحصيله وتقديره بغير
 رقابة من محكمة النقض بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة وهو ما لا يقبل إثارته أمام
 محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون والقصور في
 التسبب وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن استعمال الشركة لحقها
 في طلب الإخلاء يعد تعسفا في استعمال الحق بالنظر إلى اضطراب أمره المستأجر
 الأصلي إلى بيع العيادة المنشأة بشقة النزاع جدكا بعد وفاة زوجها وبالنظر إلى اقرار
 الشركة حالات مماثلة في ذات العقار ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الشركة أ:
 تستعمل حقها في طلب الإخلاء أو لا تستعمله وأن لكل مستأجر مركز قانوني يختلف عن
 مركز المستأجر الآخر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في
 التسبب إذ ينطوي على مصادرة لحكم المادة الخامسة من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن تشريعات إيجار الأماكن المتعاقبة
 استهدفت في المقام الأول حماية شاغل العين المؤجرة من عسف المؤجر مما منحتة من
 مزايا أهمها الامتداد القانوني لعقد الإيجار وتحديد أجرة قانونية للمكان المؤجر ، بل

وخواته إلى جانب ذلك مزايا أخرى منها حقه فى تأجير المكان المؤجر إليه من الباطن أو التنازل عنه للغير بغير موافقة المؤجر فى حالات معينة ، وألزمته فيما عداها بالحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار حتى يدرأ عن نفسه مغبه لجوء المؤجر إلى القضاء بطلب إخلائه من العين المؤجرة جزاء مخالفته هذا الحظر وهو ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى ، ولما كان شرط الحصول على رضا المؤجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار يلحق بالشرط المانع المطلق فلا يستطيع المستأجر إلا أن يصدع له دون أن يملك مناقشة الأسباب التى جعلت المؤجر يفرضه عليه طالما أجاز المشرع الشرط المانع مطلقا أو مقيدا ، وبالتالي فلا محل للقول بأن المؤجر يتعسف فى استعمال حقه إذ تمسك بشرط يجيزه القانون وارتضاه المستأجر متى أقام سبب تمسكه بالشرط المانع وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور فى التسبيب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .



جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى عبد العزيز يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ماهر قلادة واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدي محمد على .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٠٧١ ، ١٠٨٧ لسنة ٥٣ القضائية

(٢.١) إيجار " إيجار الأماكن " .

١ - الأجرة المقدرة وفق القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ . مواجهتها حالة الانتفاع الأصلي العادي
المصرح به للمستأجر فى العقد . تحويل المستأجر ميزة إضافية فى العقد أو فى اتفاق لاحق .
جواز إضافة مقابل لها فى حدود الالتزامات القانونية . الترخيص للمستأجر باستعمال المكان
المؤجر مستثنى يعد ميزة . غلة ذلك .

٢ - إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بعلم المؤجر وبغير معارضته . عدم
وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر بما يجب اتباعه . أثره . عدم التزام المستأجر بدفع أجره
عما أنشأه . غلة ذلك .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإصلاحات
والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة ، تقوم
ويضاف مقابل إنتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية ، فإذا إتفق الطرفان
على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام
القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير ويعتبر فى حكم التحسينات التى
يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليتها المستأجر ، كما لو كان

محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك ، بهذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية وفقا لما تقضى به المواد ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ١٩٧٧ التى حولت المؤجر الحق فى زيادة الأجرة بنسب حددتها كل منها فى حالة تأجير الأماكن بقصد إستغلالها مفروشة ، وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التى إتخذها أساسا لتحديد طبقا لهذه - القوانين ، إنما هى مقابل الانتفاع العادى بالمكان المؤجر بحيث إذا خول المؤجر للمستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروما منها سواء تراضيا على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى إتفاق لاحق ، فإنه يلزم تقويمها وإضافتها إلى الأجرة ، لما كان ذلك وكان الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر " مستشفى لاستقبال المرضى ومبيتهم ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذى يحق مع المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى رفع هذه الزيادة إلى النسب التى حددتها المادة ٤٥ منه حسب تاريخ إنشاء المبنى وذلك استصحابا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حسابها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالأذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدر عائدا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضا للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من إعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الاسكان فى مجلس الشعب فى الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فتأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ومنها الفنادق واللوكاندات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير

ذلك من صور التأجير المفروش ، يكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش وسواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، وذلك عن مدة التأجير مفروشا .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٥٩٢ من القانون المدني على أنه " ١ " إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند إنقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار ما لم يكن هناك إتفاق بغير ذلك " ٢ " فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضاً أن يطلب من المستأجر إزالتها ، وله أن يطلب فوق ذلك تعويضاً عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان التعويض مقتضى (٣) فإذا أختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظر إلى أجل للوفاء بهما " يدل على أنه في حالة إذا ما أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء بعلم المؤجر ودون معارضته ، بما يعنى أنه موافق على إنشائه موافقة ضمنية ، ولم يكن هناك اتفاق بينهما بشأن ما يجب اتباعه ، فإنه يكون للمؤجر أن يستبقى البناء على أنه يرد للمستأجر عند نهاية الإيجار أقل القيمتين والمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها ، ومقتضى عدم دفع القيمة للمستأجر إلا بعد إنتهاء الإيجار إلا يلزم بدفع أجرة عما أنشأه على نفقته ممن بناء ، ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أن تقدير أجرة المبنى يتم على أساسين أولهما صافي عائد استثمار العقار ثانيهما مقابل استهلاك رأس المال والمصروفات وهو ما يتنافى مع القول باستحقاق المالك لأجرة منشآت أقامها المستأجر على نفقته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن الطاعن فى الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق - المستأجر - أقام ضد الطاعن
(المالك) فى الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق الدعوى رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باعتبار العين المؤجرة له خالية وبتخفيض أجرتها إلى
الأجرة القانونية والزام المالك برد فروق الأجرة تأسيسا على أنه استأجر هذه العين من
الطاعن بعقد مؤرخ ١٩٧٢/٦/٣٠ بفرض استعمالها مستشفى بأجرة شهرية قدرها
١٦٠ جنيها ، وبعد أن قام بإجراء التعديلات اللازمة فى المبنى لأعداده لهذا الغرض تبين
له أن أجرته القانونية هى ٩٦ ^{مليم جنيه} ١٥٦ ^{مليم جنيه} . كما أقام الطاعن فى الطعن ١٠٧١ لسنة ٥٣

ق - المالك - بدوره الدعوى رقم ٧٠٥٠ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد
الطاعن فى الطعن ١٠٨٧ لسنة ٥٣ بطلب الحكم بإخلائه من العين وتسليمها له مع
المنقولات الموضحة بالقائمة المرفقة بالعقد . ضمت محكمة الدرجة الأولى الدعويين ثم
قضت بإحالة الدعوى ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ إلى التحقيق وبعد سماع شهودي المستأجر
قضت بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ فى دعوى المالك (٧٠٥٠ لسنة ١٩٧٧) برفضها وفى دعوى
المستأجر بنذب خير - وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ استأنف المالك الحكم الصادر فى الدعوى
٧٠٥٠ بالاستئناف رقم ٤٤٩٠ لسنة ٩٥ ق القاهرة - وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ
١٩٨١/١/٢١ حكمت المحكمة الدرجة الأولى فى الدعوى المستأجر رقم ١٩٧٦ لسنة

١٩٧٧ باعتبار عين النزاع مؤجرة خالية وأن الأجرة الشهرية ٨٣ ^{مليم جنيه} ٩٦٠ ^{مليم جنيه} ومقابل الانتفاع
بالممنقولات ١١ ^{مليم جنيه} ٨٧٥ ^{مليم جنيه} وبالزام المالك بأن يؤدي للمستأجر مبلغ ٦٦١ ^{مليم جنيه} ٩٢٩ ^{مليم جنيه} قيمة الفروق

المستحقة . استأنف المالك هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٠٤ لسنة ٩٨ ق القاهرة كما أقام المستأجر إستئنافا فرعيا رقم ٣١٧٦ لسنة ٩٩ . ق القاهرة عن ذات الحكم وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف فى موضوع الاستئناف رقم ٤٤٩٠ برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفى موضوع الاستئناف رقمى ١٧٠٤ لسنة ٩٨ ق ، ٣١٧٦ لسنة ٩٩ ق بتعديل الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٧ إلى إلزام المالك بأن يؤدي للمستأجر مبلغ ٩٩٥ و ٦٦٠٨ مقسطا وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . طعن المالك فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق كما طعن فيه المستأجر بالطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيهما رأى برفضهما ، وإن عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، رأت أنهما جديران بالنظر ، فحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضم ثانيهما إلى الأول والتزمت النيابة رأيا .

أولا : عن الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينعاه الطاعن بالسببين الثالث والخامس من هذا الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول أن دفاعه أمام محكمة الاستئناف قام على أنه اتفق مع المطعون ضده فى عقد الإيجار على أن يستأجر الأخير العقار ليعده مستشفى لمبيت المرضى وتقديم الرعاية الصحية ووجبات الطعام لهم بمعنى أنه سمح له بتأجيره مفروشا للنزلاء من المرضى ، وأنه يستحق لذلك الزيادة الإضافية للأجرة المقررة فى هذه الحالة وفقا للمادتين ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإن أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وأنساق وراء تقرير الخبير الذى استبعد هذه الزيادة ، فإنه يكون مشويا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور بما يوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن

الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد أدخلها فى العين المؤجرة ، تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة القانونية ، فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال إتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضى عندئذ سلطة التقدير ويعتبر فى حكم التحسينات التى يدخلها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة جديدة يوليها المستأجر ، كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك ، فهذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية وفقا لما تقضى به المواد ٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ٢٨ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى خولت المؤجر الحق فى زيادة الأجرة بنسب حددتها كل منها فى حالة تأجير الأماكن بقصد استغلالها مفروشة ، وذلك على تقدير من المشرع بأن الأجرة التى اتخذها أساسا للتحديد طبقا لهذه - القوانين ، إنما هى مقابل الانتفاع العادى بالمكان المؤجر بحيث إذا خول المؤجر للمستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية كان محروما منها سواء تراضيا على ذلك فى عقد الإيجار ذاته أو فى اتفاق لاحق ، فإنه يلزم تقويفها وإضافتها إلى الأجرة ، لما كان ذلك وكان الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر " مستشفى لإستقبال المرضى ومبيتهم ينطوى على التصريح له بالتأجير بالقرش الذى يحق مع المؤجر زيادة الأجرة بنسبة ٧٠٪ حتى ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى رفع هذه الزيادة إلى النسب التى حددتها المادة ٤٥ منه حسب تاريخ انشاء المبنى وذلك استصحابا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التى تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ فى حساباتها الاستعمال الأغلب الأعم للأماكن وهو السكن ولا يستساغ أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التى تستعمل فى غير هذا الغرض وبالأذات فى الأغراض التجارية والمهنية التى تدور عائدا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة

هذه الأجرة تعويضاً للملاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبنى ، وقد قطع تقرير لجنة الاسكان فى مجلس الشعب فى الأفضاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور المفروش ومنها الفنادق والوكائدات والبنسيونات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش " فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروش وسواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقاً له ، وذلك عن مدة التأجير مفروشا . لما كان ذلك وكان عقار النزاع قد أجره الطاعن للمطعون ضده لاستعماله " مستشفى " ، فإنه يسرى عليه حكم المادتين ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإعمال حكم هاتين المادتين ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحث هذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وقضى بالأجرة القانونية دون الزيادة الإضافية فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، قد جاء مشويا بالقصور فى التسبيب ، بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

ثانياً : عن الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٣ ق

حيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول من أسباب هذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى فى أسبابه بأحقية المطعون ضده (المؤجر) فى إقتضاء القيمة الإيجارية القانونية للحجرات المستجدة الملحقه بالطوابق الأربعة - والتي لم يشملها عقد الإيجار - ويحفظ حقه فى المطالبة بها ، وذلك رغم إن الطاعن هو الذى أنشأ هذه الحجرات من ماله الخاص طبقاً للإتفاق الوارد بالبند ٦ ، ٧ ، ١٣ من عقد الإيجار التى تخوله الحق فى إجراء جميع

التعديلات اللازمة للمبنى على نفقته ، ومن ثم فإنها تكون مملوكة له طيلة مدة سريان العقد ، ولا يستحق المطعون ضده مقابلا عن إنتفاعه بها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة ٥٩٢ من القانون المدنى على أنه " (١) إذا أوجد المستأجر فى العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد فى قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفقه فى هذه التحسينات أو ما زاد فى قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق بغير ذلك " (٢) فإذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر إزالتها، وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذى يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض مقتضى، (٣) فإذا أختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات فى مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بهما " يدل على أنه فى حالة ما إذا أوجد المستأجر فى العين المؤجرة بناء بعلم المؤجر ودون معارضته ، بما يعنى أنه موافق على إنشائه موافقة ضمنية ، ولم يكن هناك اتفاق بينهما بشأن ما يجب إتباعه - وهو الوضع فى المنازعة الحالية - فإنه يكون للمؤجر أن يستبقى البناء على أن يرد للمستأجر عند نهاية الإيجار أقل القيمتين والمحكمة أن تنظره إلى أجل للوفاء بها ، ومقتضى عدم دفع القيمة للمستأجر إلا بعد إنتهاء الإيجار الا يلزم بدفع أجره عما انشأه على نفقته من بناء ، ويؤكد ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على أن تقدير أجره المبنى يتم على أساسين أولهما صافى عائد استثمار العقار ثانيهما مقابل استهلاك رأس المال والمصروفات وهو ما يتنافى مع القول باستحقاق المالك لأجرة منشآت أقامها المستأجر على نفقته . لما كان ذلك وكان البين من

الأوراق أن الحجرات المضافة إلى العقار المؤجر - بواقع حجرة لكل طابق - قد انشأها الطاعن على نفقته الخاصة ، يعلم المطعون ضده وموافقة وليس هناك إتفاق بينهما يلزم الطاعن بأداء أجرة عن هذه المباني المستجدة ، فإن القواعد السابقة تكون هي الواجبة التطبيق ولا يجوز إلزام الطاعن بأجرة عن تلك المباني طيلة سريان عقد الإيجار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في أسبابه باستحقاق المطعون ضده لمقابل الانتفاع عن الحجرات المضافة للعقار بالأنوار الأربعة ، ويحفظ حقه في إقتضاء القيمة الإيجارية لها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .

=====

جلسة ٢٥ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند
ومحمد جمال شلقاني

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اختصاص " الاختصاص الولائي " . قوة الأمر المقضى . حكم "حجية
الحكم " . نظام عام .

ـ أثبات القرائن قرينة قوة الأمر المقضى " .

ـ القضاء السابق صدوره من المحكمة المحال إليها الدعوى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر
النزاع . حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن فيه الخصوم بطرق الطعن المقررة قانونا .
أثره . امتناع معاودة النظر فيه . علة ذلك . حجية الأحكام تسعوا على اعتبارا النظام العام .

٢ - قوة الأمر المقضى . دعوى " نظر الدعوى " .

ـ قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها . نطاقه . عدم
اتساعه للعودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يفصل بهذا الموضوع من دفاع .

١ - لئن كان المشرع بنصه فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على
المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة
المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها
الدعوى بنظرها ؛ قد هدف إلى تبسيط الإجراءات فى صدد الأحكام المتعلقة

بالاختصاص ولو كان ولائيا إلا أنه متى كانت المحكمة المحال إليها الدعوى قد سبق لها القضاء بعدم اختصاصها بنظر النزاع لخروجه عن ولايتها ولم يطعن الخصوم في هذا الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا فإن قضاها في هذا الشأن يصير حائزا قوة الأمر المقضى ويمتنع عليها معاودة النظر فيه وذلك لما هو مقرر من أن حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العود لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدي جابر انتهى فيها إلى طلب الحكم أولا بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الموقع بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٠ على السيارتين المبيتين بها واعتباره كأن لم يكن . ثانيا بصفة مستعجلة بنذب خبير لإثبات حالة هاتين السيارتين وتقدير ما أصابهما من تلف . ثالثا بالزام المطعون عليهم بأن يدفعوا له متضامنين بمبلغ ٧٠٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وقال بيانا لدعواه إنه كان قد ترك سيارتيه المذكورتين بالطريق لاصلاحهما فأزالهما المطعون عليه الأول بموجب محضر مؤرخ ١٩٧٤/٧/٤ تقيد ضد مجهول وتقرر بيعهما

بالمزاد العلنى فأقام دعواه منتهيا فيها إلى طلباته سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ حكمت المحكمة فى منازعه وقتية برفض طلب عدم الاعتداد بالحجز وبعدم اختصاصها - بنظر طلب ندب خبير فى الدعوى وإحالة بحالته إلى محكمة الأمور المستعجلة بالاسكندرية استنادا إلى أن هذه المنازعة لا تشكل منازعه فى التنفيذ وبعدم اختصاصها نوعيا بنظر طلب التعويض وإحالة بحالته إلى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية استنادا إلى أنه يشكل تعويضا من قرار إدارى بإزالة السيارتين سالفتي الإشارة فقيدت الدعوى بالنسبة للطلب المستعجل برقم ٥٨٨ سنة ١٩٧٦ مستعجل الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣ حكمت محكمة الأمور المستعجلة بعدم اختصاصها بنظرها وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية استنادا إلى طلب اثبات حالة السيارتين موضوع النزاع فيه مساس بالقرار الإدارى الصادر بإزالتهما مما تختص به محكمة القضاء الإدارى - وقيدت الأوراق بجدول تلك المحكمة برقم ٢٨١ سنة ٣٠ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢ حكمت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها بحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية للاختصاص استنادا إلى أن الطاعن الأول قد قصر طلباته أمامها على طلب التعويض ولم يحدد قرار إداريا معينا يطلب التعويض عنه وإنما ينصب طلب التعويض على إجراء مady اتخذته المحافظة وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩١٨ سنة ٣٧ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون أنه أيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر رغم أن الحكم الصادر في هذه الدعوى اقتصر على القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى وهو قضاء غير منه للخصومة ولا يحوز حجية تمنع من إعادته طرح موضوع النزاع من جديد أمام المحكمة الابتدائية بعد إحالتها إليها من محكمة القضاء الإدارى ، كما عد هذه الحالة من حالات تنازع الاختصاص السلبي التى تختص بنظرها المحكمة الدستورية العليا فى حين أنها ليست من حالاته وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى فى غير محله . ذلك أنه وإن كان المشرع بنصه فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " قد هدف إلى تبسيط الإجراءات فى صدور الأحكام المتعلقة بالاختصاص ولو كان ولائيا إلا أنه متى كانت المحكمة المحال إليها الدعوى قد سبق لها القضاء بعدم اختصاصها بنظر النزاع لخروجه عن ولايتها ولم يطعن الخصوم فى هذا الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا قان قضاها فى هذا الشأن يصير حائزا قوة الأمر المقضى ويمتنع عليها معاودة النظر فيه وذلك لما هو مقرر من أن حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى المحالة إليها من محكمة القضاء الإدارى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر بعدم اختصاص محكمة سيدى جابر ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى وصيروره هذا الحكم حائزا قوة الأمر المقضى لعدم استئنائه من

الخصوم وكان ما قرره الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد يكفى لحمل قضائه فإن النعى على ما استطرده إليه فى أسبابه من أن هذه الحالة تعد من حالات التنازع السلبى للاختصاص مما تختص بنظره المحكمة الدستورية العليا - أيا كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج ومن ثم يضحى هذا النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب إذ قضى بتأييد - الحكم الابتدائى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها دون أن يعرض لمناقشة أقوال شاهدى الطاعنين اللذين سمعتهما محكمة الاستئناف نقاذا لحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما أصاب الطاعنين من أضرار من جراء الاستيلاء على السيارتين موضوع النزاع أو يرد عليهما وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من وقائع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء المحكمة الابتدائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها فى الدعوى رقم ٢٦١ سنة ١٩٧٤ تنفيذ سيدى جابر فأنه لا يجوز له بعد ذلك أن يعود لمناقشة موضوع الدعوى والادله المردده فيها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فأنه لا يكون مشويا بالقصور ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ عزت حنورة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات و محمد خيرى الجندى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ القضائية

(١) وقف " تدخل النيابة " . دعوى . نيابة عامة .

- المنازعة فى ملكية جهة وقف لعقار معين . ليست من المسائل المتعلقة بأصل الوقف .
مؤداه . عدم لزوم تدخل النيابة العامة فى الدعوى .

(٢) وقف . إثبات " عبء الإثبات " .

- الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره
وقفا على جهة بر . على تناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " .

محكمة الموضوع . سلطتها التامة فى الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه
منها وطرح ما عداه - عدم التزامها بالرد على كل منها على استقلال . حسبها أن تقييم
قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مجرد المنازعة فى ملكية جهة وقف

لعقار معين ليس من المسائل المتعلقة بأصل الوقف التى كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل كانت المحاكم المدنية هى المختصة بالفصل فيها
وبالتالى لا تندرج ضمن الدعاوى التى يلزم تدخل النيابة العامة فيها طبقا للمادة

الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - الوقف المندثر هو ذلك الذي تتأكد له صفة الوقف أصلاً وإنما لم تعد جهة الاستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف ولا من عمل النظائر السابقين وإذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملاً بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة . ومن ثم فإن إندثار الوقف لا يعفى ناظره من إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لحكمة الموضوع السلطة التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع هذه الحجج والرد على كل منها على استقلال وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧٦ مدنى أدكو على الطاعنين طالبين الحكم بثبوت ملكيتهم للأرض الميينة بالصحيفة ، وقالوا بياناً لها أن هذه الأرض مملوكة لمورثهم ولهم من بعده بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وأن الطاعنين ينازعانهم فى الملكية فأقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١ بعدم اختصاصها بقيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية حيث قيدت بها برقم ١١٢٨ سنة ٧٩ مدنى كلى . بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥ قضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم . استأنف الطاعنان هذا

الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية " مأمورية دمنهور " بالاستئناف رقم ٧٠٦ سنة ٢٥ ق طالبين الغائه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ٨/١١/١٩٨٠ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها سببا لنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول أن الطاعنين جحدا ملكية المطعون ضدهم أمام محكمة الموضوع على سند من أن الأرض محل النزاع موقوفة وقفا خيريا وأنها مؤجرة لهما خلفا لورثتهما وهو نزاع يتعلق بأصل الوقف مما كانت تختص بنظره المحاكم الشرعية قبل إلغائها الأمر الذي يتعين معه تدخل النيابة العامة في الدعوى لبدء رأيها فيها وإلا بطل الحكم الصادر فيها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ولما كانت - النيابة لم تتدخل في الدعوى لبدء الرأي فيها حتى صدور الحكم المطعون فيه فإنه يكون باطلا .

وحيث أن هذا النعى غير سديد، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد المنازعة في ملكية جهة وقف لعقار معين ليس من المسائل المتعلقة بأصل الوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل كانت المحاكم المدنية هي المختصة بالفصل فيها وبالتالي لا تندرج ضمن الدعاوى التي يلزم تدخل النيابة العامة فيها طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بهما على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان أن دفاعهما أمام محكمة الموضوع بدرجتيها قام على أن الأرض محل النزاع من أعيان

وقف الجبرتي الخيري وأن حيازة مورث المطعون ضدهم لها كانت بوصفه مستأجرا لها من جهة الوقف ، وأن عدم تقديمهما حجة الوقف لا يمنع من ثبوت تبعية تلك العين لذلك الوقف باعتباره وقفا مندثرا طال عليه العهد فضلا عن أنهما قدما لخبير الدعوى دليل استئجار مورث المطعون ضدهم تلك الأرض وهو الشكوى المقدمة منه إلى رئيس مجلس مدينة أدكو بسبب زيادة الأجرة . وإذا عول الحكم المطعون فيه على تقرير الخبير الذي خلص إلى أن الطاعنين لم يقدموا ما يبعد سندا على ملكية الوقف للعين محل النزاع أو دليلا على قيام علاقة إيجارية عنها بين الأوقاف وبين ذلك المورث ، وأقام على ذلك قضاءه بثبوت ملكية المطعون ضدهم لتلك الأرض بالتقادم المكسب يكون فضلا عن قصوره ومخالفة الثابت بالأوراق قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الوقف المندثر هو ذلك الذي تتأكد له صفة الوقف أصلا وإنما لم تعد جهة الاستحقاق فيه معروفة لا من كتاب وقف ولا من عمل النظار السابقين ولذا يحمل على أنه وقف على جهة بر عملا بالقاعدة الشرعية من أن كل وقف لا يعرف له مصرف فهو صدقة . ومن ثم فإن إندثار الوقف لا يعفى ناظره من إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف . وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تطمئن إليه منها وطرح ما عذاه بون حاجة إلى تتبع هذه الحجج والرد على كل منها على استقلال وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقدموا لمحكمة الموضوع ثمة دليل على ملكية الوقف للأرض محل النزاع أما الشكوى المنسوبة لمورث المطعون ضدهم إلى رئيس مجلس مدينة أدكو فلم تتضمن ما يفيد أنها تخص تلك الأرض إذ خلت من بيان الموقع والمساحة والحدود ومن ثم لا يعتبر دليلا بما لا يعيب الحكم أعفاله الرد عاياه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعتد بما أنتهى

إليه تقرير الخبير من عدم قيام الدليل على تبعية محل النزاع للوقف واستئجار مورث المطعون ضدهم لها يكون قد التزم صحيح القانون ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه صحيحا - على ما سلف بيانه - إلى رفض ما أدعاه الطاعنان من أن الأرض محل النزاع كانت موقوفة أو مؤجرة منهما بما مؤداه انتفاء قيام أى حق لهما يتعلق بها ، فمن ثم لا يقبل منهما النعى عليه بما جاوز ذلك من سببى الطعن .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

محمد رأفت خفاجي ، والحسيني الكتاني ، محمد فؤاد شرياش ود ، محمد فتحي نجيب .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إيجار " إمتداد عقد الإيجار " . التنبيه بالإخلاء " .

— عقد الإيجار الغير معين المدة . اعتباره منعقدا للمدة المعينه لدفع الأجرة . إنقضائه

بانقضائها . شرطه . التنبيه بالإخلاء فى الميعاد م ٥٦٣ مدنى . لا فرق بين حصوله برفع

دعوى أصلية أو فرعية أو يطلب عارض . وجوب استيفاء الدعوى شروط قبولها فى الحالتين .

(٢) إيجار " التنبيه بالإخلاء " . محكمة الموضوع . إثبات .

— تنبيه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدة العقد . استمرار الأخير فى الانتفاع

بالعين لا يعنى تجديد الأجاره . م ٦٠٠ مدنى . جواز أثبات العكس . لمحكمة الموضوع تقدير

قيام التجديد من عدمه .

١ — مؤدى نص المادة ٥٦٣ من القانون المدنى أنه إذا عقد الإيجار دون اتفاق

على مدة أو عقد لمدة غير معينه أو تعذر إثبات المده المدعاه ، اعتبر الإيجار منعقدا

للفترة المعينه لدفع الأجرة ، وينقضى بانقضائها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا

نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة ، ولم

يفرق المشرع فى وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصلية بطلب إنهاء

الإيجار لإنتهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ،
إذ يجب أن تستوفى الدعوى شرائط قبولها فى الحالتين .

٢ - مؤدى نص المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نبه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك ، إلا أن ثبوت تجديد الإيجار سواء أكان تجديدا ضمنيا أو صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، مادام قد أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده وآخرين " ملاك العقار " الدعوى رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية عن الشقة المبينة بالصحيفة ، وقال بيانا لها أنه يعقد مؤرخ ١/١/١٩٧١ استأجر من المطعون ضده هذه الشقة مفروشة بأجرة شهرية قدرها خمسة عشر جنيها ، والمؤجرة إليه بدوره من ملاك العقار ، وأقام عليه المطعون ضده الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٧٩ مستعجل كفر الزيات للحكم بفسخ هذا العقد ، قضى فيها لصالحه ، فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ١٩٨٠ مستعجل مستأنف طنطا قضى فيها فى ٢/١٢/١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى ، وأنه إذ سكن بالشقة

مدة عشر سنوات متصلة فيحق له إثبات العلاقة الإيجارية عنها طبقا للمادتين ٤٦ ، ٤٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فأقام الدعوى . وأقام المطعون ضده على الطاعن دعوى فرعية ، للحكم بإنهاء عقد الإيجار المفروش سالف الذكر وتسليم المنقولات ، لإنهاء مدة العقد بحصول التنبيه فى ١/٧/١٩٧٩ بعدم رغبته فى التجديد . وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية ، وفى الدعوى الفرعية بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٧١ وتسليم المنقولات . استأنف الطاعن هذا الحكم فيما تضمنه من قضاء فى الدعوى الفرعية بالاستئناف رقم ٢٦٦٦ سنة ١٠١ ق القاهرة . وبتاريخ ٤/١٢/١٩٨٤ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بدفاع مؤداه تجديد عقد الإيجار لانتفاعه بالعين المؤجرة مدة طويلة استطالت إلى ما بعد إلغاء الحكم المستعجل الصادر ضده بالطرد فى الدعوى ٨٠٢ سنة ١٩٨٠ مدنى مستعجل طنطا ، وذلك يعلم المؤجر وبدون اعتراض منه ويتقاضيه الأجرة منه ، وأن التنبيه بإنهاء عقد الإيجار الحاصل فى ١/٧/١٩٧٩ أمام القضاء المستعجل قد أصبح جابط الأثر تبعاً لذلك ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع الجوهري بقوله أن المطعون ضده أقام دعواه بإنهاء العقد بطريق الإدعاء الفرعى أو الطلب العارض ، وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفاع إذ يفرق القانون فى وجوب التنبيه بإنهاء عقد الإيجار بإنهاء مدته بين دعوى أصلية أو دعوى فرعية ، مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٦٢ هـ من القانون المدنى أنه إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، وينقضى بانقضاءها بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى المواعيد المتصوص عليها فى هذه المادة ، ولم يفرق المشرع فى وجوب حصول التنبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصلية بطلب إنهاء الإيجار لإنتهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ، إذ يجب أن تستوفى الدعوى شرائط قبولها فى الحالتين ، وأنه ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نبه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك ، إلا أن ثبوت تجديد الإيجار سواء أكان تجديدا ضمنيا أو صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع ، بون رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، مادام قد أقام قضاؤه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بدفاع مؤداه تجديد عقد الإيجار بعد حصول التنبيه فى ١٩٧٩/٧/١ ، بصور الحكم لصالحه بإلغاء الحكم المستعجل القاضى بطرده من الشقة محل النزاع فى الدعوى ٨٠٢ سنة ١٩٨٠ مستعجل مستأنف طنطا فى ١٩٨٠/١٢/٢ ، وباستمرار انتفاعه بالعين بعلم المؤجر وبون اعتراض منه وبتقاضيه الأجرة منه - فيكون التنبيه حابط الأثر - وتفقد الدعوى بذلك شرطا من شروط قبولها ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " أما عن أخذ الحكم المستأنف بالإنتذار المعلن له بتاريخ أول يوليه ١٩٧٨ فيكفى فى الرد على ذلك أن دعوى المستأنف عليه الأخير " المطعون ضده " قد أقيمت بطريق الإدعاء الفرعى أو الطلب العارض وهو رد لا يجابه هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير ببحثه وجه الرأى فى

الدعوى ، ولا يصلح للرد عليه إذ لم يفرق المشرع فى وجوب حصول التتبيه بالإخلاء بين رفع دعوى أصليه بطلب إنهاء عقد الإيجار لإنتهاء مدته ، وبين رفعها عن طريق الدعوى الفرعية أو الطلب العارض ، إذ يجب أن تستوفى الدعوى شروط قبولها فى الحالتين مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن بخصوص تجديد العقد ، وهو دفاع جوهري ، يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لوصح - مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسييب ، مما يوجب نقض الحكم ، بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

=====

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، د . علي فاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
ومحمد عبد القادر سمير

(١٥٩)

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) عمل " العاملون بشركات القطاع العام " ترقية . سلطة جهة العمل .
- ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية
بالاختيار على أساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك إلا عيب اساءه استعمال
السلطة . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لايتال من ذلك أن تكون الترقية داخل المستوى الواحد .
- (٢) نقض " أسباب النقض . السبب الجديد " .
- دفاع يقوم على واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر وفقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -
المنطبق على واقعة الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشروع جعل
الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ،
وإستلزم بذلك أن تقوم المفاضلة بين ممن تتوافر فيهم شروط الترقية على سند من
درجة تقرير الكفاية وإجتيازهم بنجاح برامج التدريب دون الإعتداد بالأقدمية على
خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان السابقتان لنظام العاملين بالقطاع العام رقما
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشروع يعتد فيها بالأقدمية عند
تساوي المرشحين للترقية في الكفاية وخول القانون سالف الذكر جهة العمل وضع
الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة

الاقتصادية ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، ولا يحدها في ذلك الا عيب اساءة إستعمال السلطة إذا قام الدليل عليه متنبكة وجه المصلحة العامة التي يجب أن تتفياها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية بالاختيار داخل المستوى الواحد .

٢ - لما كان النعى غير مقبول ، ذلك إنه يتضمن دفاعا قانونيا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ولم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه به أمامها ومن ثم يكون سببا جديدا لايحوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى بور سعيد على
الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم أصليا بإلغاء القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ واحتياطيا
بإلغاء القرار رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمناه من تخطيه في الترقية إلى الفئة
الخامسة وأحقية في الترقية إليها وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بيانا
لدعواه أن الشركة أصدرت القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ - بترقية بعض العاملين بها إلى
الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ متضمنا تخطيه في الترقية إلى هذه الفئة بكل
من و ، رغم أنه يسبقهما في التعيين ويكبرهما سنا ويشغل ذات الوظيفة ، كما
أصدرت قرارا آخر برقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ متضمنا تخطيه في الترقية إلى الفئة المذكورة
اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ بمقوله أن تقاريره تقل عن تقارير زملائه المرقين ، ولما كان
الطاعن لا يقل عنهم كفاءة فقد رفع الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وندبت محكمة أول

درجة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت في ١٩٧٨/٥/٢٢ أولاً : بإلغاء القرارات بالرقيمين ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٣١ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنناه من تخطى الطاعن في الترقية إلى الفئة الخامسة . ثانياً : بالزام الشركة المطعون ضدها بترقيته إلى تلك الفئة اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ وبأن تدفع له فروقا قدرها ١١٨ جنيهاً . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ ق الاسماعيلية (مأمورية بور سعيد) - نذبت محكمة الاستئناف خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٠/٦/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أن الترقية إلى الفئة الخامسة تتم بالاختيار على أساس الكفاية طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في حين أن المقصود من عبارة أن تكون الترقية بالاختيار على أساس الكفاية الواردة بهذه المادة الترقية من مستوى إلى مستوى أعلى بحيث تبقى الأقدمية هي الأساس في الترقية بالنسبة للوظائف داخل المستوى الواحد .

وحيث إن هذا النعى مبرر ذلك أنه من المقرر وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية واستلزم بذلك أن تقوم المفاضلة بين من تتوافر فيهم شروط الترقية على سند من درجة تقدير الكفاية واجتيازهم بنجاح برامج التدريب دون الاعتداد بالأقدمية على خلاف ما كانت تنص عليه اللائحتان السابقتان لنظام العاملين بالقطاع العام رقماً ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ كان المشرع يعتد فيهما بالأقدمية عند تساوي المرشحين للترقية في الكفاية وخول القانون السالف الذكر جهة العمل وضع

الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفق ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين لديها للترقية إلى المستويين الأول والثاني ملتزمة في ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، ولا يحدها في ذلك إلا عيب اساءه إستعمال السلطة إذا قام الدليل عليه متنبه وجه المصلحة العامة التي يجب أن تتفياها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية بالاختيار داخل المستوى الواحد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح حين عول في المفاضلة بين الطاعن والمقارن بهما على تقدير الكفاية فأن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه مع أن الثابت من تقرير الخبير أن الشركة لم ترشحه في حركة ترقيات ١٩٧٤/١٢/٣١ رغم توافر اشتراطات ترقيته إلى الفئة الخامسة فأن محكمة الاستئناف لم تأبه لأغفال ترشيحه في هذه الحركة فخالفت بذلك ما أوجبه القانون على الشركة من طرح جميع الحالات التي تتوافر فيها اشتراطات شغل الوظيفة على اللجنة المختصة لكي تختار من بينهما أفضل المرشحين لأن الرشيح للترقية يختلف عن الترقية ذاتها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا قانونيا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه به أمامها ومن ثم يكون سببا جديدا لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يعرض لطلبه الاحتياطي الخاص بأحقية في الترقية إلى الفئة الخامسة بحركة ترقيات ١٩٧٥/١٢/٣١ مما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه مرتكنا إلى محضر أعمال الخبير الأخير أنه لم يثبت تخطي المستأنف ضده (الطاعن) في حركة ترقيات ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فأنه يكون قد رد على طلب الطاعن الاحتياطي

بما يعد كاف لحمل قضائه وله أصله الثابت بالأوراق ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالأسباب الثانى والثالث والخامس أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أغفل ما جاء بتقرير الخبير المنتدب من محكمة أول درجة من مقارنة بين حالته وحالة المسترشد بها والتي استبان منها أنه يسبقها فى تاريخ التعيين بالشركة وأن كليهما حاصل على تقرير ممتاز فى السنة الأخير ويشغل كل منهما وظيفة اخصائى شئون عاملين " ثالثاً " وأن المسترشد بها لا تقوم بأعباء الوظيفة فى حين أنه يقوم بأعبائها مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تراعى كافة عوامل الكفاية فى مجال العمل والقدرة على أداء الوظيفة عند اجراء المفاضلة بينهما ، وجعل الحكم المطعون فيه أساس المفاضلة درجات الكفاية بالتقارير الدورية وحدها بما يعيبه فضلاً عن القصور فى التسبب بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى جملته مربوط بأنه وقد انتهت هذه المحكمة فى ردها على السبب الأول من أسباب الطعن إلى أن المشرع - فى ظل أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٨ - قد جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية فأنه لا تثريب على محكمة الاستئناف إذ اقتصرت فى اجراء المفاضلة بين الطاعن والمسترشد بها على أساس درجات كفاية كل منهما فى التقارير الدورية عن سنتى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ دون التعويل على العوامل الأخرى التى وردت بتقرير الخبير والتى أشار إليها الطاعن بسبب النعى مادام لم يقدم الدليل على أن المطعون ضدها اساعت استعمال سلطتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً لما تقدم إلى عدم أحقيه الطاعن فى الترقية إلى الفئة الخامسة فأن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكي .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) جـ مـ ا ر ك :

- ١ - حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحقة على البضائع المستوردة : عدم سقوطه بالافراج عن البضاعة . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذى وقعت فيه عند الافراج عنها .
- ٢ - تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحدد قيمتها بنقد أجنبى أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيها بالقيمة الفعلية لها مقومه بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول محسوبه بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وليس وقت الافراج عن البضاعة .

سـ

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حق مصلحة الجمارك فى الرسوم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الافراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الافراج عن البضاعة .

٢ - إذ كان مفاد نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٢ ، ١ من قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية والمعمول به من تاريخ صدوره ٣٠/٤/١٩٧٦ أن العبرة فى

تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيان الجمركى مسجل فى ١١/٤/١٩٧٦ فأن هذا التاريخ هو الذى يعول عليه فى احتساب سعر الصرف التشجيعى للدولار وليس تاريخ الافراج عن البضاعة الحاصل فى ٩/٥/١٩٧٦ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨١١٠ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى
جنوب القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥٠ ر ٤٤٤
مليم جنيه
وفوائده القانونية ، وقالت بيانا لذلك أنه بتاريخ ٨/٥/١٩٧٦ أفرج للأخير عن عدد ٥٣
جهاز تليفزيون ١٢ بوصة بموجب شهادة الإجراءات رقم ٦٤٢ المؤرخة ١١/٤/١٩٧٦
وقدرت قيمة هذه الأجهزة بمبلغ ٦٤٥٠ جنيها إلا أنه تبين لدى مراجعة الرسوم الجمركية
بمعرفة المراقبة العامة للمراجعات المختصة أن قيمتها الحقيقية مبلغ ٧١٥١ جنيها خلافا
لما جاء بشهادة الإجراءات المشار إليها باعتبار أن السعر التشجيعى للدولار فى تاريخ
الافراج كان ٢١ر٦٦ قرشا وليس ستين قرشا ، مما أدى إلى عجز فى الرسوم
مليم جنيه
الجمركية المستحقة قدره ٥٠ ر ٤٤٤ تقاعس المطعون ضده عن سداد ه ، وهو ما حدا
بها لاقامة دعواها بطلباتها السالفة وبتاريخ ٣١/١/١٩٨٠ نذبت محكمة أول درجة خيرا

في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره قضت في ١٩٨١/٥/٢٨ بإجاية المصلحة الطاعنة إلى طلبها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ هـ لسنة ٩٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ١٩٨٢/٤/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبياننا لذلك نقول أن الحكم استند في قضائه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواها إلى أنها لم تنسب إلى المطعون ضده إدخال الغش عليها أو استعمال طرق غير قانونية لدى تقديرها قيمة البضاعة التي يعتبر الافراج عنها قرينة على سداد كافة الرسوم الجمركية المستحقة عليها في حين أن العبرة في تقدير الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً للقانون هي بالقيمة الحقيقية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية والتي كان يتعين احتسابها على أساس سعر الصرف التشجيعى للدولار الذي قدره الموظف المختص خطأ بمبلغ ستين قرشا خلافا لسعره المعلن عنه من البنك المركزي وهو ٢١هـ ٦٦ قرشا ، ولايسقط حق الدولة في اقتضاء الضريبة الجمركية طبقاً لهذه القيمة لمجرد الافراج عن البضاعة .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حق مصلحة الجمارك في الرسوم المستحق على البضاعة المستوردة لايسقط لمجرد عدم تحصيله قبل الافراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص وليس في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الافراج عن البضاعة ، وكان مفاد نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ والمادتين ١، ٢ من قرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد قيمة البضائع للأغراض الجمركية

والمعمول به من تاريخ صدوره ١٩٧٦/٤/٢٠ أن العبرة في تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحددة قيمتها بتقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيان الجمركى مسجل فى ١٩٧٦/٤/١١ فأن هذا التاريخ هو الذى يعول عليه فى احتساب سعر الصرف التشجيعى للدولار - وليس تاريخ الافراج عن البضاعة الحاصل فى ١٩٧٦/٥/٩ ، لما كان ذلك وكانت المصلحة الطاعنة قد أسست دعواها على أن سعر الصرف التشجيعى للدولار فى تاريخ الافراج عن البضاعة كان ٢٨٥ و ٦٦ قرشا ولم تدع أنه السعر فى تاريخ تحرير البيان الجمركى فأن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعواها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فى غير محله ، بصرف النظر عن الأساس القانونى الخاطى الذى أقام قضاؤه عليه ، والذى تملك هذه المحكمة تصحيحه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(١٦١)

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١ : ٢) جمارك . تعويض . إستيراد .

١ - المبلغ الذى يدفع للافراج عن السلع الغذائية التى تستورد بالمخالفة للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد . تعويض وليس رسما جمركيا . مؤدى ذلك . عدم سريان الإعفاء المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ عليه .

٢ - الافراج المباشر من الجمارك عن السلع المستوردة طبقا لقرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ . العبرة فيه بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها .

١ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد على أن " لوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الافراج عن السلع التى تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذه لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تئمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة " ، وفى المادة الأولى من القرار الجمهورى ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية بأن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التى تستورد من الخارج فيما عدا المواد التى لا تستهلكها جموع المواطنين والتى تحدد بقرار من وزير التموين " يدل على أن التعويض

المشار إليه ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن ثم فلا يسرى عليه هذا الإعفاء .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقا للمادة (٢) فقرة " أ " من هذا القرار والتي لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصري بالعملة الحرة وبالسعر الرسمي بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية " يدل على أن المشرع قد اعتد في مقام الافراج المباشر عن السلع التي ترد للجمارك من الخارج طبقا لهذا النص بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٧٨

مدنى كلى سوهاج بطلب الزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٣١١ر٨٥٠ ^{مليم جنيه} وقال بيانا لدعواه أن

الطاعن كان قد تعاقد بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ على استيراد مائة طن أسماك معلحة من

السودان بمبلغ عشرة آلاف جنيه على دفعات في المدة من ١٩٧٦/٢/٢٣ حتى

١٩٧٧/٨/١٧ وقد ووفق له على الافراج عن أجزاء من الرسالة بعد دفع التعويض المقرر

بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والذي يعادل قيمة

السلع المفرج عنها ولما كانت قيمة السلع التي أفرج عنها ٧٦١١ر٨٥٠ ^{مليم جنيه} ، وكان الطاعن قد

تقدم بخطابى ضمان قيمتهما ٤٣٠٠ جنيهات تمت مصادرتهمما خصما من التعويض

المستحق فإنه يكون مدينا بالمبلغ المطالب به . كما أقام الطاعن دعوى فرعية بطلب الزام

المطعون ضده بصفته بأن يؤدي له مبلغ ٤٣٠٠ جنيها قيمة خطابي الضمان المشار إليهما وفي ١٩٨١/٢/٢٨ نذبت محكمة أول درجة خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت للمطعون ضده بطلباته ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ٥٦ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعن بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ نص على أن تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التي تستورد من الخارج فيما عدا ما يحدده وزير التموين ، ولما كان وزير التموين لم يصدر قراراً باستثناء الأسماك المملحة من نطاق الإعفاء فأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المبلغ الذي يطالب به المطعون ضده بصفته تعويضاً - استناداً - للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وليس رسماً جمركياً مما يشمل الإعفاء بالقرار الجمهوري المشار إليه - يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن التصدير والاستيراد على أن " لوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الإفراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضاً يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تثمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة " ، وفي المادة الأولى من القرار الجمهوري ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ بإعفاء بعض المواد الغذائية من الضرائب الجمركية بأن " تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المواد الغذائية التي تستورد من الخارج فيما عدا المواد التي لا تستهلكها جموع المواطنين

والتي تحدد بقرار من وزير التموين " يدل على أن التعويض المشار إليه ليس من قبيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ومن ثم فلا يسرى عليه هذا الإعفاء وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى لسبب الطعن أن الحكم أسس قضاءه بعدم إعفاء الطاعن من المبلغ المطالب به على أن قيمة الرسالة بكاملها وقت التعاقد تزيد على خمسة آلاف جنيه فى حين أن الرسالة وردت للجمرك مجزأة على دفعات تقل قيمة كل منها عن خمسة آلاف جنيه مما كان يتعين معه تقدير القيمة بحسب قيمة كل دفعه وتطبيق الإعفاء المنصوص عليه فى قرار وزير التجارة رقم ٢٢٧ لسنة ١٠٧٦ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التى ترد طبقا للمادة (٢) فقرة " أ " من هذا القرار والتى لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمى بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية " يدل على أن المشرع قد اعتد فى مقام الافراج المباشر عن السلع التى ترد للجمارك من الخارج طبقا لهذا النص بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعه منها لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن السلع موضوع النزاع تزيد قيمتها وقت التعاقد عليها - عما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى - فإن الحكم المطعون فيه إذ الزم الطاعن بتعويض معادل لقيمتها أعمالا للمادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يكون اخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٠ القضائية

- عقد " بطلان العقد " . صورية .
- جواز الجمع بين الطعن ببطلان العقد والطعن بصوريته معاً متى كان الطاعن يهدف بهما إلى عدم نفاذ العقد فى حقه .

- وإن كان الطعن ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص أهلية أحد الشركاء يتضمن الإقرار بجديته ، والطعن بصوريته هذا العقد متضمن إنكاره مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من ابداء الطعنين معا إذا كان الهدف منهما هو عدم نفاذ العقد فى حقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ - تجارى كلى شمال القاهرة
على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصورية وبطلان عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وقال

بيانا لذلك أن المطعون ضده الثالث كان يمتلك المحل التجارى المبين بصحيفة الدعوى لمباشرة نشاطه فى تجارة الأحذية والمصنوعات الجلدية بعد أن استخرج سجلا تجاريا وسجل المصدرين ، وبتاريخ ١٩٧٤/١/٥ باع المحل المذكور بالجدك إلى المطعون ضده الثانى الذى باعه بدوره إلى الطاعن فى ١٩٧٤/١٠/٣١ حيث تم تحرير عقد إيجار جديد بين الطاعن ومالك العقار ، وفى ١٩٧٥/٥/٧ أقامت المطعون ضدها الأولى دعوى مستعجلة بطلب فرض الحراسة القضائية على المحل المذكور تأسيسا على أنه كان ملكا لها وآخرين بموجب عقد شركة مؤرخ ١٩٧١/٩/٥ ثم انهيت هذه الشركة بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٢ باع لها الشريكان بمقتضاه نصيهما فخلصت لها ملكية المحل وقضى فى الدعوى المذكورة بفرض الحراسة على المحل وتعيين الطاعن حارسا عليه ، وإذا كان ادعاء المطعون ضدها الأولى وليد توافق بينهما وبين والدها المطعون ضده الثالث للاضرار بحقوق الطاعن فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . كما أقامت المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ تجارى كلى شمال القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم بىطلان جميع التصرفات الواردة على المحل وتسليمه لها وقالت بيانا لذلك أنها كونت شركة مع آخرين بموجب عقد مؤرخ ١٩٧١/٩/٥ لمباشرة نشاط تجارة الأحذية بالمحل المذكور ثم تخارج الشريكان فصارت هى المالكة الوحيدة للمحل وبالنظر إلى أنها كانت ما تزال قاصرا فقد عهدت إلى والدها - المطعون ضده الثالث - بإدارة المحل الذى عهد بها بدوره إلى المطعون ضده الثانى إلا أن الأخير استولى على مستندات المحل وباعه إلى الطاعن . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣ حكمت محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ بىطلان عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وفى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ برفضها . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٧ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى حكمت فى ١٩٨٠/٥/١١ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٧٨ وفى الدعوى رقم ٥٥ سنة ١٩٧٨ بعدم سريان تصرف المطعون ضده الثالث

للمطعون ضده الثانى وتصرف المطعون ضده الثانى للطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الشركة المؤرخ ١٩٧١/٩/٥ وعقد إنهاؤها المؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٣ ، كما تمسك بصورية عقد بيع المحل الصادر من المطعون ضده الثالث إلى أحد الشركاء الذى أبرم على أساسه عقد الشركة المشار إليه وذلك إستنادا إلى أن المطعون ضده الثالث هو المالك الحقيقى للمحل وأن التصرفات المشار إليها كانت وليده تواطؤ بينه وبين ابنته - المطعون ضدها الأولى - وذلك على قيام الصورية بأن المطعون ضدها المذكورة كانت قاصرا وقت صدور تلك التصرفات ولم يكن لها مال وأن والدتها انشأت شركة توصية بسيطة مع آخرين عن ذات المحل فى ١٩٧٢/٧/١ وأن السجل التجارى وسجل المصدرين وعقد إيجار المحل لازالت باسم المطعون ضده الثالث ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى وأقام قضاءه على عدم قبول الدفع بالصورية لمناقضته لطلب بطلان عقد الشركة وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن ويعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه وإن كان الطعن يبطلان عقد الشركة لعدم شهره ولنقص أهلية أحد الشركاء يتضمن الإقرار بجديته والطعن بصورية هذا العقد يتضمن إنكاره مما يقتضى البدء بالطعن بالصورية ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع ذو الشأن من ابداء الطعنين معا إذا كان الهدف منهما هو عدم نفاذ العقد فى حقه ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن تمسك بالدعويين معا ، إذ طلب الحكم ببطلان عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدها الأولى وآخرين لعدم شهره ونقص أهليتها كما طلب الحكم

بصورة عقد الشركة المشار إليه تأسيسا على أن المحل التجارى الذى وردت عليه الشركة مملوك لوالدها - المطعون ضده الثالث - وأن العقد المشار إليه أبرم نتيجة توافق أطراف عقد الشركة بقصد التوصل إلى ابطال عقد بيع المحل المذكور الصادر من المطعون ضده الثالث إلى المطعون ضده الثانى وما يترتب على ذلك من بطلان - عقد البيع الصادر من الأخير إلى الطاعن ، وكان البين من طلبات الطاعن ودفاعه سالف البيان أنه هدف بها إلى عدم نفاذ عقد الشركة فى حقه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بعدم قبول الدفع بالصورية على أنه يستند على عدم قيام العقد وهو ما يناقض التمسك ببطلانه الذى يستند على قيام العقد ، وكانت هذه التقارير لا تواجه دفاع الطاعن القائم على التمسك بالصورية وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إذ أن تمسكه ببطلان العقد إلى جانب صوريته لا يشكل تناقضا وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب " ضريبة الارباح التجارية والصناعية " .

الإعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على التصرفات العقارية .
إقتصاره على الجمعيات التعاونية وحدها بالنسبة للتصرفات التى تصدر منها ويقع عبء
الضريبة فيها عليها وتكون معفاة من رسوم الشهر العقارى بشأنها . عدم إمتداد هذا الإعفاء
إلى غيرها من المتعاقدين معها .

النص فى المادة ١/٣٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ المنطبقة على النزاع على أن " تسرى الضريبة (ضريبة الارباح
التجارية والصناعية) على التصرف فى العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون
المدينة سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ...
وإستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر فى
القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر على أن يسرى
الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة " والنص فى المادة
٦/٩١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكى على
أن " تعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الشهر التى يقع عبء أدائها عليها
بالنسبة للعقود التى تكون طرفا فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية ورسوم
التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود " يدل على أن نطاق
الإعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على التصرفات
العقارية يقتصر على الجمعيات التعاونية وحدها وذلك بالنسبة للتصرفات التى
تصدر منها ويقع عبء الضريبة فيها عليها إذا كانت الجمعيات معفاة بالنسبة لهذه
التصرفات من رسوم الشهر ، ولا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتج عن
فى أن الطاعن أقام الدعوى ٧٧٤٧ لسنة ١٩٨٠ م جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام
المطعون ضدهما متضامنين بأن يوقدا له مبلغ ١٣٥٨٧/٧٠٠ وقال بيانا لدعواه إنه باع
للجمعية التعاونية لاسكان العاملين بالتربية والتعليم بأسيوط بموجب عقد مشهور برقم
١٧٠٤ فى ١٥/٤/١٩٨٠ قطعة أرض فضاء وعند شهر العقد المذكور حصلت مصلحة
الشهر العقارى المطعون ضدها الاولى منه المبلغ المطالب به تحت حساب ضريبة الارباح
- التجارية والصناعية بتوريده لمصلحة الضرائب والمطعون ضدها الثانية ولما كانت
الجمعية المشترية معفاة من رسوم الشهر والتوثيق بموجب القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥
بشأن التعاون الاستهلاكى والقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر فإن
التصرف الصادر منه إلى هذه الجمعية لا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية
عملا بنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨
ومن ثم فقد أقام دعواه للمطالبة بمبلغ الضريبة الذى تم تحصيله بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١
- حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٧٠٣٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد
الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ
فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفى
بيان ذلك يقول إن المادة ٣٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة
١٩٧٨ نصت على أن يسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على
ضريبة التصرفات العقارية دون تفرقة بين بائع ومشتري . ولما كان المشرع قد أعفى
الجمعية المشترية من رسوم التوثيق والشهر بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ فإن هذا الإعفاء
يمتد إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى قصره لإعفاء على الجمعيات

التعاونية بون تعرض للحكمة من النص فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك أن النص في المادة ١/٣٢ من قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المنطبقة على النزاع على أن " تسرى الضريبة (ضريبة الارياح التجارية والصناعية) على التصرف في العقارات المبنية أو الاراضى داخل كرون المدينة سواء إنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها ... واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر على أن يسرى الإعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة " والنص في المادة ٦/٩١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي على أن " تعفى الجمعيات التعاونية من رسوم الشهر التي يقع عبء أدائها عليها بالنسبة للعقود التي تكون طرفا فيها والمتعلقة بالحقوق العينية العقارية ورسوم التوثيق والتصديق على التوقيعات فيما يختص بهذه العقود " يدل على أن نطاق الإعفاء من ضريبة الارياح التجارية والصناعية التي تستحق على التصرفات العقارية يقتصر على الجمعيات التعاونية وحدها وذلك بالنسبة للتصرفات التي تصدر منها ويقع عبء الضريبة فيها عليها إذا كانت الجمعيات معفاء بالنسبة لهذه التصرفات من رسوم الشهر ، ولا يمتد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها . لما كان ذلك وكان عقد البيع الشهر مثار النزاع قد صدر من الطاعن إلى إحدى الجمعيات التعاونية فإنه لا يتمتع بالإعفاء الضريبي باعتبار أنه الملتزم بإداء ضريبة الارياح التجارية والصناعية عن هذا التصرف . وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طعوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و أحمد مكى .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب " ضريبة الارباح التجارية والصناعية " استئناف " ميعاد
الاستئناف " .

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية
المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل
بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوما تبدأ من التاريخ المذكور .

ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الارباح التجارية والصناعية قبل
١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا
القانون إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ قبل العمل به وذلك بإعلان الحكم
الصادر من محكمة أول درجة عملا بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ ، فإن لم يكن الميعاد قد بدأ على هذا النحو سرت أحكام القانون الجديد
ووجب سريان ميعاد الإستئناف المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من قانون
المرافعات من تاريخ العمل بالقانون الجديد أى من ١١/١٠/١٩٨١ ، مما مؤداه أن
ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة فى الطعون الضريبية المتعلقة بضريبة الارباح
التجارية والصناعية وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولم تعلن قبل
١١/١٠/١٩٨١ - هو أربعون يوما تبدأ من هذا التاريخ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى أسيوط على مصلحة الضرائب الطاعنة بطلب الحكم بتخفيض مضافي أرباحه من نشاطه في المقاولات عما قدرته لجنة الطعن في السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٢ وبتاريخ ١٩٨١/٥/٣١ قضت محكمة أول درجة بطلباته . فاستأنفت المصلحة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠ لسنة ٦٥ ق أسيوط وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١٥ قضت محكمة الإستئناف بسقوط الحق في الإستئناف . طعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم المطعون فيه - وإن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم الابتدائي صدر في طعن ضريبي يتعلق بضريبة الأرباح التجارية في ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإن كان هذا الحكم لم يعلن إلى مصلحة الضرائب حتى أدركه القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل الذي ألغى العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإن ميعاد إستئنافه لا يجرى إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وإن خالف الحكم المطعون فيه ذلك وأحتسب ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ورتب على ذلك سقوط الحق في الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .
وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح

التجارية والصناعية قبل ١٩٨١/١٠/١١ تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل - الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون إلا إذا كان ميعاد الإستئناف قد بدأ قبل العمل به وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة عملاً بنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن لم يكن الميعاد قد بدأ على هذا النحو سرت أحكام القانون الجديد ووجب سريان ميعاد الإستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات من تاريخ العمل بالقانون الجديد أي من ١٩٨١/١٠/١١ ، مما مؤداه أن ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة في الطعون الضريبية المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولم تعلن قبل ١٩٨١/١٠/١١ - هو أربعون يوماً تبدأ من التاريخ المذكور - لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف الذي صدر في ١٩٨١/٥/٣١ لم يعلن للطعن الذي لم يستأنفه إلا في ١٩٨١/١٠/١٢ فإن إستئنافه يكون قد رفع في الميعاد وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك واحتسب ميعاد الإستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي ورتب على ذلك سقوط الحق في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .



جلسة ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد علي منصور
ومحمد ممتاز متولى .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ القضائية

(١ ، ٢) تأمينات إجتماعية . دعوى " رفع الدعوى " . تقادم " تقادم
مسقط " . استئناف .

(١) الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقرره بق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائى لا
يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانه من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائيه أو
من تاريخ الصرف بالنسبة لباقى الحقوق مع إستثناء الحالات المنصوص عليها فى المادة ١٤٢
من القانون . علة ذلك .

(٢) الدفع المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ ق ٧٩ لسنة ٧٥ . موضوعى . تستنفذ به محكمة
أول درجة ولا يتها بالفصل فيه . وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للنزاع .

(٣) محكمة الموضوع . حكم " تسبيب الحكم " ما لا يعد قصورا " .

عدم إلزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد
عليها إستقلالاً . حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح لحمل قضائها . إلتفات الحكم عن دفاع
لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لا قصور .

(٤) عمل " دعوى النقابة " . نقابات

دعوى النقابة مستقلة عن دعوى العامل وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها وفي أطرافها .

(٥ ، ٦ ، ٧) تأمينات إجتماعية . عمل .

(٥) الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل - م ٢ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا إذا تحققت أسبابها . مناطه .

(٦) الأجر الإضافي . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئ للنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(٧) الأجر في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول الأجر الإضافي في حسابه .

١ - مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق بإستثناء الحالات المنصوص عليها فيه وأفصح المشرع في نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها بإعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا في نظام التأمين الاجتماعى برمته مد يد العون العاجل إلى المستحقين في ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بينهما ، وإن أوجب بالمادة ١٤٢ سالفه الذكر على نوى الشأن إقامة الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بسنتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق في نطاق الإستثناءات الواردة بالمادة المذكورة ، بما مؤداه سقوط الحق في إقامة الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوه عنها ، ولازم ذلك

أن مدة السنتين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكور تنأى - بحسب طبيعتها ومقصود المشرع - على الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم .

٢ - الدفع بإنتضاء الحق فى رفع الدعوى بمضى سنتين والمنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . دفع موضوعى تستفد به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه . لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تتصدى للنزاع .

٣ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لجمل قضائها ولا تثريب عليها إن هى أغفلت الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

٤ - دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى العامل وتختلف عنها فى موضوعها وسببها وأثارها وفى أطرافها .

٥ - الأصل فى استحقاق الأجر حسبما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل أما ملحقات فممنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والإستمرار .

(٦) الأجر الإضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة العمل حسب ظروفه وهو بهذه المثابة يعتبر أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للانتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(٧) مفاد نص المادة ٥ (ط) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محدداً بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ولا تدخل الأجر الإضافية فى حسابه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتج
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٧٩ كلى عمال الاسكندرية على
المطعون ضدهما (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والشركة الاهلية للغزل والنسيج)
وطالب الحكم بحساب معاشه بإعتبار أجره شاملا للأجر الإضافى وعلاوة الانتاج
وبالفروق المستحقة إعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧٥ والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا وقال
بيانا لها إنه فى ١٩٤٢/٦/٥ التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وفى
١٠/١٠/١٩٧٥ أحيل إلى التقاعد ، وكانت الشركة قبل إحالته للتقاعد بسبع سنوات قد
كلفته بالعمل كضابط أمن بمصنع الطباعة وعمل ساعتين إضافيتين يوميا بصفة دائمة
ومستمرة فضلا عن قيامه بالعمل أيام الجمع والعطلات الرسمية حتى زاد أجره عن المائة
جنيه شهريا . إلا أن المطعون ضدها الثانية إحتسبت المعاش على أساس أجره الاصلى
دون الإضافى وجرمته دون وجه حق من علاوة الانتاج التى منحها لزملاء له من العاملين
بذات المصنع فى المدة من سنة ١٩٦٩ حتى أكتوبر ١٩٧٥ فأقام الدعوى بطلباته
السالفه البيان . ويتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى .
إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ٢٦ ق الاسكندرية ويتاريخ
١٩٨٠/٥/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعن فى
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .
وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة
رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب ينفى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه كان يتعين على محكمة
الاستئناف وقد حكمت بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة فيما قضى به من عدم
جواز نظر الدعوى تطبيقا لحكم المادة ١٤٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن تعيد الدعوى
إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها لأن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تطبيقا
لحكم المادة ١٤٢ من القانون المشار إليه هو فى حقيقته دفع بالسقوط لمضى مدة معينة

ولا يعد دفعا موضوعيا مما تستنفد به المحكمة ولايتها بالفصل فيه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مربوط ذلك أن مؤدى المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منع المطالبة بتعديل الحقوق المقررة بالقانون المشار إليه بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق بإستثناء الحالات المنصوص عليها فيه وأفصح المشرع فى نصوص القانون المتقدم عن قصده إلى سرعة تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها لمستحقيها بإعتبارها من مقومات معيشتهم وتغيا فى نظام التأمين الاجتماعى برمتة مد يد العون العاجل إلى المستحقين فى ظل قواعد منضبطة تجنبهم إختلاف الرأى مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يباعد بينهم والحصول على مستحقاتهم لكى تستقر المراكز القانونية بينهما ، وإذ أوجب بالمادة ١٤٢ سالف الذكر على نوى الشأن إقامة الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة به خلال مدة محددة بسنتين تبدأ من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق فى نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة المذكورة ، بما مؤداه سقوط الحق فى إقامة الدعوى بعد إنقضاء المدة المنوه عنها ، ولأزم ذلك أن مدة السنتين الواردة بنص المادة ١٤٢ المذكور تتأبى - بحسب طبيعتها ومقصود المشرع - على الخضوع لقواعد الإنقطاع والوقف المقررة للتقادم لما كان ذلك وكان الدفع بإنقضاء الحق فى رفع الدعوى بمضى سنتين والمنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من القانون سالف الذكر هو دفع موضوعى تستنفد به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه فإن المحكمة الاستئنافية يتعين عليها أن تتصدى للنزاع وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويضحي النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه القصور فى

التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيانه يقول إن الحكم لم يشر في مدوناته للطلب الاحتياطي للطاعن بتدب مكتب الخبراء لحساب المعاش والفروق المالية المترتبة على ذلك ولم يأخذ بحجية قرار هيئة التحكيم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٨ في خصوص ماتضمنه من وجوب حساب الأجر الإضافي عند حساب المعاش فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسبب مشويا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في شقة الأول مبرود فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على ما أورده في مدوناته من أسباب تحمل قضاءه بعدم أحقية الطاعن في طلب حساب معاشه على أساس الأجر الأصلي مضافا إليه الأجر الإضافي وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلا وحسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح من الأدلة لحمل قضائها ولا تثريب عليها إن هي أغفلت الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى والنعى في شقة الثاني غير سديد ذلك أن دعوى النقابة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى العامل وتختلف عنها في موضوعها وسببها وأثارها وفي أطرافها وكانت دعوى الطاعن الراهنة تختلف عن دعوى النقابة في التحكيم رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٨ في ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيانه يقول إن دفاعه أمام محكمة الموضوع قام على أن الأجر في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية هو بذاته الأجر في مفهوم قانون العمل فيشمل كافة الإمتيازات الممنوحة للعامل وكل ما يتقاضاه بشرط أن يتسم بالثبات والدورية مما يستوجب إضافه مقابل ساعات العمل الإضافية ومكافآت الانتاج متى ارتبطت بكمية الانتاج الى أجره الأصلي عند حساب المعاش وأنه قدم تأييدا لدفاعه العديد من أحكام المحاكم غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وجرى في

قضائه على حساب معاشه على أساس مرتبه الأصلى دون إضافة مقابل ساعات عمله الإضافية والتفت عن دلالة الأحكام المقدمة فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون معيبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد أنه لما كان الأصل فى إستحقاق الأجر حسبما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار وكان الأجر الإضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة العمل حسب ظروفه وهو بهذه المثابة يعتبر أجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية وكان مفاد نص المادة هـ (ط) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المقصود بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقضى لقاء عمله الأصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالإنتاج أم بهما معا ولا تدخل الأجور الإضافية فى حسابه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .



جلسة ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى مياح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، لطفى عبد العزيز
وابراهيم بركات .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ القضائية

- ١ (نقض " نطاق الطعن بالنقض " . قوة الامر المقضى .
نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته اسباب الطعن المقبولة . ماعدا ذلك يحوز
قوة الامر المقضى . (مثال) .
- ٢ (محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الادلة " . صورية . محكمة الموضوع . إستقلالها
بتقدير كفاية ادلة الصورية .
- ٣ (صورية .
الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . الطعن
بصورية عقد البيع بالنسبة لقدر معين . لا يمتد الى ما زاد على هذا القدر .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما
تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى
ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه وإذا كان الحكم السابق نقضه قد قبله
الطاعنان ولم يطعنا فيه وطعننا فيه المطعون ضدها الأولى عن نفسها ويصفتها

بطريق النقض وذلك في خصوص قضائه ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ ورفض القضاء لها بتسليم مساحة ١٢ ر ١ المبينة بالعقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة فإن هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد الطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا قوة الامر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه دلت على صورية العقد بما أورده من قرائن متساندة من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى مارتبه عليها من صورية عقد الطاعة الثانية والأول بصفته صورية مطلقة وتكفي لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعنان في هذا السبب بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها ذلك الحكم لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للأدلة مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ - الطعن بصورية عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة ، وإذا طعن المطعون ضدهم بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعة الثانية وإليه بصفته بهدف إهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي إشتراه من نفس البائع الطاعن الأول البالغ مساحته ١٢ ر ١ بموجب العقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وذلك إبتغاء إزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذين العقدين فإنه لا يصح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذي إشتراه المطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى اقامت الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٨٢ مدنى شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١ المتضمن بيع الأول اليها ١٢ مينة فى الأوراق نظير عقد مقدار ٣٠٠ والتسليم . تدخلت الطاعنة الثانية فى الدعوى بطلب الحكم برفضها لشرائها والطاعن الأول بصفته هذه المساحة من الطاعن المذكور ضمن مساحة ١٨ ٢١ ٣ بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ أقيمت بشأنه الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ مدنى شبين الكون الابتدائية بطلب الحكم بصحته ونفاذه والتسليم والتى تدخلت فيها المطعون ضدها الأولى بصفتها بطلب رفضها والحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ والصادر من الطاعن الأول الى القاصرين المشمولين بوصايتها " المطعون ضدهما الثانى والثالث " والمتضمن بيعه اليها بصفتها مابين الحدود والمعالم نظير عقد مقداره ٦٠٠ والتسليم . وبتاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ حكمت المحكمة فى الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٢ بقبول تدخل الطاعنة الثانية خصما فى الدعوى وللمطعون ضدها الأولى بصحة ونفاذ عقدها المؤرخ ١٩٦٣/٥/٣١ مع رفض طلب التسليم وفى الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ بقبول تدخل المطعون ضدها الأولى بصفتها والطاعن الأول بصفته والطاعنة الثانية بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ وللمطعون ضدها بصفتها والمتدخل بصحة ونفاذ عقدها المؤرخ ١٩٦٩/٨/٩ مع تسليم الطاعنة الثانية والطاعن الأول بصفته المساحة المباعة إليهما عدا تلك المينة فى عقدي المطعون ضدها الأولى المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ البالغه ١٢ ١ . إستأنفت الطاعنة الثانية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ١٤٧ س ق " مأمورية شبين الكوم " . كما إستأنفت والطاعن

بصفته الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٤٨ س ق مدنى . كذلك إستأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٣ لدى المحكمة المشار إليها بالاستئناف رقم ١٥٢ س ق مدنى كما إستأنفت الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ لدى المحكمة المذكورة بالاستئناف رقم ١٥٢ س ق مدنى وطعنت بصورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ . قررت المحكمة ضم الإستئنافات الثلاثة الأخيرة للإستئناف الأول وحكمت بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٣ برفضها جميعا وتأييد الأحكام المستأنفة . طعنت المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧١٢ س ق . وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ نقضته المحكمة وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف طنطا التي قضت بتاريخ ١٩٨٠/١١/١١ بإحالة القضية الى التحقيق لإثبات صورية العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ وبعد أن نقضت هذا الحكم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ في موضوع الاستئناف رقمى ١٥٢ ، ١٥٢ س ق (١) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ الصادر من الطاعن الأول الى الطاعنة الثانية وإليه بصفته ورفض الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٧٤ (٢) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المطعون ضدهم تسليم المساحة المبينة بالعقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وتسليمها اليهم . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه جزئيا . وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشوره رأيت إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع أدى به الى الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون ضدها في طعنهما بالنقض والذي قيد برقم ٧١٢ س ق وإن أنتهت في صحيفته إلى طلب نقض الحكم جزئيا فيما تضمنته من قضاء بصحة ونفاذ العقد

المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ ويرفض طلبها تسليم المساحة المبينة في عقديها المؤرخين ١٩٦٢/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ إلا أن محكمة النقض لم تر إلا الاستجابة الى ذلك ونقضت الحكم نقضا كلياً مما لازمه عودة الخصومة والخصوم إلى مراكزهم الأولى بما كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعيد بحث أوجه النزاع وحجج الخصوم في الاستئنافات الأربعة جميعها دون أن تقصر دورها - كما فعلت - على ما تناولته أسباب الطعن وتجزئ الحكم المنقوض وتفصل في بعضه وتسبغ على باقيه حجية دون سند قانوني مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه وإذا كان الحكم السابق نقضه قد قبله الطاعنان ولم يطعنا فيه وطعننا فيه المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بطريق النقض وذلك في خصوص قضائه ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ ورفض القضاء لها بتسليم مساحة ١٢ ر ١ المبينة بالعقدين المؤرخين ١٩٦٢/٥/٣١ ، ١٩٦٩/٨/٩ ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة فإنم هذا النقض لا يتناول ما كان الحكم قد قضى به ضد الطاعنين وأضحى قضاؤه فيه باتاً حائزاً قوة الأمر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر فيما قضى به ضد الطاعنين وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شاب الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق إذ أقام قضاءه بصورة العقد على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى من أن الطاعنة الثانية المشتريه لم تدفع فيه ثمناً وأن الطاعن الأول البائع ظل واضعاً يده على الاعيان المبيعه

فضلا عن إنه قصد بتحرير هذا العقد الإضرار بالمطعون ضدها الاولى لما طالبت به بأرضها بعد طلاقها منه في حين أن ذلك لا ينهض دليلا على الصورية بما يشوب الحكم بفساد في الاستدلال وقصور .

وحيث إن هذا التعى مراد بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير كفاية أدلة الصورية هو مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه دال على صورية العقد بما قرره من أنه : "... إذ كان ذلك وكانت هذه المحكمة تطمئن الى ما شهد به شاهدا المستأنفين إذ يستريح وجدانها إلى ما شهدا به من أن المستأنف عليه الأول (الطاعن الأول) إضرار بالمستأنفين (المطعون ضدهم) أقدم على تحرير عقد ١٩٧٢/١/١٥ وأن - المستأنف عليها الثانية (الطاعنة الثانية) لم تكن تملك ما لا تدفع به مبلغ الألفى جنيه الوارد بالعقد كما أن المستأنف عليه الأول أستمروا وضع يده على أرض النزاع ، وترى المحكمة أن وضع اليد هذا كان استمرارا لوضع يده الأول بصفته وليا طبيعيا على حفيديه المستأنفين الثانى والثالث (المطعون ضدهما الثانى والثالث) وبصفته نائبا عن زوجته المستأنفة الاولى (المطعون ضدها الاولى) التى طلقها فى تاريخ لاحق فلما طالبت بأرضها ودب الخلاف بينهما سارع إلى تحرير عقد ١٩٧٢/١/١٥ إضرارا بها وحفيديها ومن ثم تطرح المحكمة شهادة شاهدى المستأنف عليها الاولى إذ لا يستريح وجدانها إلى ما شهدا به ولا تطمئن الى اقوالها خاصة وأن أولهما زوج شقيقة المستأنف عليها الثانية وأبن خالتها والثانى أبن شقيق المستأنف عليه الاول ومن ثم يكون الثابت لدى هذه المحكمة أن المستأنف عليها الثانية لم تدفع ثمنا للمبيع فى عقد ١٩٧٢/١/١٥ وأن المستأنف عليه الأول أراد بتحريره هذا العقد الإضرار بالمستأنفين وأن العقد فى حقيقته لا يتضمن بيعا بالمعنى المفهوم والمحدد فى القانون ... " . لما كان ذلك وكانت هذه القرائن المتساندة التى أوردها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدى فى مجموعها الى ما رتبته عليها من صورية عقد الطاعة الثانية والاول بصفته صورية مطلقة وتكفى لحمل قضائه فإن ما ثبته الطاعنان فى هذا السبب بمناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى اخذ بها ذلك الحكم لا يعدو أن يكون

مجادلة موضوعية في تقدير المحكمة للأدلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون حين قضى برفض دعوى صحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ لصورية ذلك أن الطعن على عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدودها ، وإذا كان المطعون ضدهم قد طعنوا على هذا العقد في خصوص المساحة المقال بسبق بيعها اليهم من نفس البائع فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى رفض الدعوى برمتها حتى فيما زاد عن القدر محل الطعن فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان الطعن بصوريه عقد لا يقبل إلا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة ، وكان المطعون ضدهم إذ طعنوا بالصورية على العقد الصادر من الطاعن الاول إلى الطاعنة الثانية وإليه بصفته أنما يرمون إلى إهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي اشتروه من نفس البائع الطاعن الاول البالغ مساحته ١٢ ١ بموجب العقدين المؤرخين ١٩٦٣/٥/٢١ ، ١٩٦٩/٨/٩ وذلك إبتغاء إزالة العائق الذي يحول دون تحقق أثر هذين العقدين فإنه لا يصح إهدار حق الطاعنين إلا بالنسبة لهذا القدر فقط ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى الى رفض دعوى الطاعنين فيما زاد عن هذا القدر الذي إشتراه المطعون ضدهم قد خالف القانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص . ولما كانت الدعوى صالحة للحكم في موضوعها ولما سلف بيانه يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن الاول إلى الطاعنة الثانية وإليه بصفته والمؤرخ ١٩٧٢/١/١٥ عن مساحته ١٨ ٩ ٢ .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المتعم أحمد بركة ، والدكتور على فاضل حسن (نائبى رئيس المحكمة) ، طلعت
أمين صادق و محمد عبد القادر سمير .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٩ القضائية

عمل " انتهاء علاقة العمل : إستقالة " .

إنهاء علاقة العمل بالإستقالة . شرطه . قبول جهة العمل لها صراحة أو حكما . م ٦٧ ق ٦١
لسنة ١٩٧١ . طلب الإحالة للمعاش المبكر وفقا للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى لسنة
١٩٧٥ . إنطواءه ضمنا على طلب بالإستقالة . مؤدى ذلك . وجوب مراعاة الميعاد
المنصوص عليه بالمادة ٦٧ المشار إليها .

مفاد نص المادة ٦٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين
بالقطاع العام ، أن الإستقالة لا تنتج أثرها فى إنهاء علاقة العمل إلا بقبول جهة
العمل لها صراحة بإصدار قرارها بقبولها ، أو حكما بانقضاء ثلاثين يوما من
تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها . لما كان ذلك وكان الطاعن تقدم بتاريخ ...
للمطعون ضدها بطلب إحالته للمعاش المبكر لظروفه العائلية إعتبار من
١٩٧٦/١٢/١ عملا بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ ، وكانت المادة المشار إليها تنص على أن " ... فإن طلب إحالته للمعاش
المبكر طبقا لهذا النص يتضمن ضمنا طلبا باستقالته وإنهاء خدمته للأسباب
الواردة به مما يقتضى مراعاة الميعاد الذى نصت عليه المادة ٦٧ سالفة الذكر
والذى يجب أن يبت فى هذه الاستقالة خلاله وإذ كان رئيس إدارة الجمعية المطعون
ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ ... بعدم الموافقة ، فإن هذه الاستقالة
تكون مع ذلك قد قبلت حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى جنوب القاهرة على
الجمعية المطعون ضدها بطلب الحكم باعتبار قرار الفصل الصادر به قرار انتهاء الخدمة
رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ كائن لم يكن وإعتباره مستقيلا من عمله وما يترتب على ذلك من آثار
وقال بيانا لدعواه أنه بمقتضى عقد عمل مؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٢ التحق بالعمل لدى
المطعون ضدها وظل يعمل بها إلى أن وصل إلى وظيفة رئيس سفينة قاطرة غير أنه
تقدم باستقالته لظروف عائلية اضطرت له للعودة إلى قريته للإقامة بها ولما كان قد مضى
أكثر من شهر على تقديم الاستقالة دون أن يبت فيها فقد انقطع عن العمل من
١٧/١/١٩٧٧ باعتبار أن استقالته قد قبلت بحكم القانون عملا بنص المادة ٦٧ من
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وإذ أخطرت المطعون ضدها رغم ذلك بالقرار رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٢٦/٢/١٩٧٧ بإنهاء خدمته اعتبارا من ١٧/١/١٩٧٧ لتغيبه
عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة عملا بنص المادة ٦٤ من القانون سالف البيان ،
وفى ٢٧/٢/١٩٧٨ قضت المحكمة بنذب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره
قضت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٨ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٨٤ سنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ قضت المحكمة برفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة
فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى
بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على قوله أن طلب الطاعن إحالته
للمعاش المبكر لا يتضمن استقالة بمفهوم المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى
حين أن هذا الطلب فى حقيقة هو طلب بالاستقالة لاستحقاق المعاش المبكر متى
استوفى شروطه وقد مضت المدة المحددة قانونا دون البت فيه وإذ خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر واعتبر طلب الطاعن إحالته المعاش المبكر لا يتضمن طلبا باستقالته ،

فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه " للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإلا أعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ... " ومفاد هذا النص أن الاستقالة لا تنتج أثرها فى إنهاء علاقة إلا بقبول جهة العمل لها إما صراحه بإصدار قرار بقبولها أو حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها دون أن يبت فيها . لما كان ذلك وكان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن تقدم بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠ للمطعون ضدها بطلب إحالته للمعاش المبكر لظروفه العائلية اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/١ عملا بنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت المادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن " يستحق المعاش فى الحالات الآتية : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - إنتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها فى البنود (١ ، ٢ ، ٣) متى كانت مدة اشتراكهم فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . فإن طلب الطاعن إحالته للمعاش المبكر طبقا لهذا النص يتضمن ضمنا طلبا باستقالته وانتهاء خدمته للأسباب الواردة به مما يقتضى مراعاة الميعاد الذى نصت عليه المادة ٦٧ سالفة الذكر والذى يجب أن يبت فى هذه الاستقالة خلاله وإذ كان رئيس مجلس الجمعية المطعون ضدها قد أشر على هذا الطلب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ بعدم الموافقة ، فإن هذه الاستقالة تكون مع ذلك قد قبلت حكما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها قبل أن يبت فيها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن طلب الطاعن إحالته للمعاش المبكر لا يتضمن استقالته بمفهوم المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .



جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة والدكتور على فاضل حسن (نائب رئيس المحكمة) ، محمد عبد
القادر سمير ومحمد السيد الحواش .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٠ القضائية

عمل " تصحيح أوضاع العاملين " . تسوية .

تطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتصحيح الوضع الوظيفي للعامل بمجموعة وظائف
الخدمات المعاونة . شرطه . أن يكون نقله الى تلك المجموعة أو إعادة تعيينه بها بسبب المرض .
على ذلك . المادة السادسة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام - والذي يعمل به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور - أنه -
إعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة
بالجدول الثالث الملحق بالقانون في تصحيح وضعه الوظيفي ، بدلاً من المدد المبينة
بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون
النقل الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض وهو
شرط لازم لإعمال المدد المبينة بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في
أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا على الطاعنة - شركة

الاسكندرية للزيوت والصابون - بطلب الحكم بتسوية حالته الوظيفية على الفئة المالية الثالثة والآثار القانونية والفروق المالية ، وقال بيانا لذلك أنه عمل بوظيفة فنية لدى الطاعنة منذ عام ١٩٤٠ ، وإنها قامت بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الفئة الرابعة اعتبارا من ١/٢/١٩٧٦ وذلك إعمالا للجدول الثالث والآثار القانونية والفروق المالية ، وقال بيانا لذلك أنه عمل بوظيفة فنية لدى الطاعنة منذ عام ١٩٤٠ بلغت ٢٧ عاما ومن ثم يستحق الفئة الثالثة اعتبارا من التاريخ المذكور ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩/١١/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الثالثة اعتبارا من ١/٢/١٩٧٢ وإلزام الطاعنة أن تؤدي إليه مبلغ ٣٢١ جنية . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٣٠ سنة ٢٩ ق . وبتاريخ ١٥/٤/١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول ان الحكم طبق على المطعون ضده المدة اللازمة للترقية الى الفئة الثالثة إعمالا للجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وحساب مدة خدمته على أساس أنها بلغت ٢٢ عاما في ١٩/١/١٩٧٢ ورتب على ذلك إستحقاقه للفئة الثالثة اعتبارا من ١/٢/١٩٧٢ . في حين أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تشترط لتطبيق الجدول الثالث على حالة المطعون ضده أن يكون نقله الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة بسبب مرضه ، وهو الأمر غير المتوافر في حالته ، ولم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - والذي يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور - نص في المادة

السادسة منه على أن يضاف بند (هـ) الى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور ، ونص في الفقرة الاخيرة من هذا البند على أن : " فإذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض إلى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة طبق الجدول الثالث على المدة كلها " ومفاده انه - إعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور - وحتى يستفيد العامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالمدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بالقانون في تصحيح وضعه الوظيفي ، بدلا من المدد المبينة بالجدول السادس الخاص بمجموعة الوظائف المذكورة ، فإنه يشترط أن يكون النقل الى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة أو إعادة التعيين بسبب المرض ، وهو شرط لازم لإعمال المدد المبينة بالجدول الثالث دون تلك الواردة بالجدول السادس ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم الابتدائي والذي أحال عليه الحكم المطعون فيه ، أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الطاعة بدون مؤهل بوظيفة فنية إعتبارا من ١/١/١٩٤٠ ثم نقل الى وظيفة ساعي من وظائف الخدمات المعاونة في ١/١/١٩٧٠ حتى خرج على المعاش في ٢٩/١٠/١٩٧٨ ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه والذي إعتنق أسباب حكم محكمة الدرجة الاولى أنه أقام قضاءه على ما إنتهى إليه تقرير الخبير من إستقاده المطعون ضده بتطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وإعمالا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان ، وكان يبين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون به - والمودع صورته الرسمية بملف الطعن - أنه قد خلا من إستظهار ظروف نقل المطعون ضده الى وظيفة ساعي ، وهي إحدى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة إعتبارا من ١/١/١٩٧٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وما إذا كان هذا النقل بسبب المرض أو بسبب آخر وحتى يبين مدى إستحقاق المطعون ضده لتسوية حالته طبقا للمدد المحددة بالجدول الثالث المذكور ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان هذا الشرط ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وغاية القصور في التسييب مما يوجب نقضه بغير حاجة لبثت باقى وجوه الطعن .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طلوع ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) ملكية " أسباب نقل الملكية " ضرائب " خريبة التركات " .
- ملكية العقار الذى يباع جبرا . عدم انتقالها إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع . م ٩ من قانون الشهر العقارى ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تسجيل حكم مرسى مزاد الأرض المبيعة من المورث بعد وفاته . أثره . دخولها ضمن أصول التركة . لا يغير من ذلك تسجيل تنبيه نزع الملكية قبل الوفاء . علة ذلك .
- (٢) حكم " تسبيب الحكم " .
- عدم رد المحكمة على طلب الخصم الذى لاسند له من القانون . لا خطأ .
- (٣) دعوى " الدفاع فى الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم " .
- دفاع لم يقم الدليل عليه . عدم الرد عليه . لا خطأ .
- (٤) ضرائب " خريبة التركات " . عقد " فسخ العقد " .
- القضاء بفسخ عقود البيع التى صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة مادفعه كل مشتر من تركة مورثهم . أثره . ثبوت حق الورثة فى طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره دينا على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية . لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن . علة ذلك .

١ - إذ كانت ملكية العقار الذى يباع جبرا - لا تنتقل من مالكة الى المشتري بالمزاد الا بتسجيل حكم إيقاع البيع طبقا للمادة ٩ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، وكانت الثابت بالاوراق أن حكم مرسى المزاد الصادر من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ فى دعوى اليوع رقم ... لم يتم تسجيله الا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ - بعد وفاه المورث - ومن ثم فإن الأرض الى جرى التنفيذ عليها بموجب ذلك الحكم لم تخرج عن ملك المورث وتدخل بالتالى ضمن أصول التركة ، ولا يغير من ذلك أن يكون تنبيه نزع الملكية قد سجل قبل

الوفاء لان هذا التسجيل وإن ترتب عليه اعتبار الارض محجوزة الا انه لا يؤدي بذاته الى خروجها من ملكية المورث المحجوز عليه .

٢ - إذ كان طلب الطاعتين استبعاد الارض الزراعية - محل حكم مرسى المزاد - من أصول التركة لا سند له من القانون - فلا تثريب على المحكمة إن هي لم ترد عليه - مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس .

٣ - إذ كان الثابت بالأوراق ان الحكم المطعون فيه قد سائر لجنة الطعن في استبعادها من التركة ما على المورث من دين للبنك العقاري المصري والفوائد المستحقة حتى تاريخ وفاته ، وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على ما يثبت أن للبنك أقساطا أخرى متبقية على المورث أو أن للبنك المذكور فوائد تأخير استحققت بعد الوفاء ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على دفاع الطاعنين العارى عن الدليل .

٤ - إذ كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض رسم أيلوله على التركات - تقضى بأن " يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والإلتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء " ، وكان مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى أن الفسخ يترتب عليه إنحلال العقد بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شئ الى ما كان عليه من قبل وبالتالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة الى البائع وأن يرد الاخير ما قبضه من الثمن ... ، وإذ كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه ومن الصور الرسمية للأحكام النهائية الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ فى الدعاوى مدنى كلى طنطا المرفقة بملف الطعن - أن المحكمة قضت فيها بفسخ عقود البيع الصادرة من مورث الطاعنين وبإلزام هؤلاء بأن يدفعوا من تركة مورثهم قيمة ما دفعه كل مشتر من ثمن - وجعله ذلك مبلغ ٥٠٨٥/٠٦٠ - فإنه يكون من حق الطاعنين طلب استبعاد المبلغ المشار اليه من أصول التركة باعتبارها ديناً على المتوفى ثابت بأحكام قضائية نهائية ولا يغير من ذلك أن أمر هذا الدين لم يعرض على لجنة الطعن لأن الامر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الإتفاق على خلاف ما يقضى به القانون فى شأنها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى فى أن مأمورية ضرائب التركات بالقاهرة قدرت صافى تركة المرحوم -
مورث الطاعنين - المتوفى بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٠ بمبلغ ^{مليج} ٨٦٦٥٨/٥٦٦ واذا اعترضوا
وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن أصدرت بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ قرارها بتقديرها صافى
التركة بمبلغ ^{مليج} ٦٢٣٧٦٢٩٦ مع حفظ حق المأمورية والطاعنين فى إعادة تقدير قيمة
المساحة المبعة بمعرفة المورث من الاطيان المحتفظ بها وفقا يسفر عنه النزاع القائم
بشأنها بالاصلاح الزراعى وإذ لم يلق هذا القرار قبولا لدى الورثة الطاعنين طعنوا عليه
بالدعوى رقم ٢٢٩٢ لسنة ١٩٧١ ضرائب شمال القاهرة طالبين الغاءه وبتاريخ
١٩٧٢/٦/٢٩ نذبت المحكمة خبيرا وبعده أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١
بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير صافى التركة بمبلغ ^{مليج} ٤٩٨٨٦/٠٦٦ إستئناف الطاعنون
هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٢ لسنة ٩٥ ق القاهرة طالبين الغاءه وبعد خضوعهم لرسم
الأيولة ، كما إستأنفته مصلحة الضرائب بالإستئناف رقم ١٢٦ لسنة ٩٥ ق القاهرة
طالبة إلغاءه وتأييد قرار لجنة الطعن - وبعد حتم الاستئنافين قضت محكمة إستئناف
القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ بإعادة المأمورية الى الخبير لتحقيق اعتراضات الطرفين
وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن
الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض
الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها
الترمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب - ينعى الطاعنون بالسبب الاول منها على

الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع باستبعاد الأرض الزراعية التي حكم بإيقاع بيعها على البنك العقاري المصري في دعوى البيوع رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ كلى طنطا من أصول تركة مورثهم وإذا لم يعن الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع أو يرد عليه وأدخل تلك الأرض ضمن عناصر التركة فإنه يكون أخل بحقهم في الدفاع بما يعيبه بالقصور في التسبب فضلا عن مخالفة القانون.

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أنه لما كانت ملكية العقار الذي يباع جيرا لا تنتقل من مالكة إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع طبقا للمادة ٩ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وكان الثابت بالأوراق أن حكم مرسى المزاد الصادر من محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ في دعوى البيوع رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ لم يتم تسجيله إلا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ بعد وفاة المورث ومن ثم فإن الأرض التي جرى التنفيذ عليها بموجب ذلك الحكم لم تخرج عن ملك المورث وتدخل بالتالي ضمن أصول التركة ولا يغير من ذلك أن يكون تنبيه نزاع الملكية قد سجل قبل الوفاة لأن هذا التسجيل وإن ترتب عليه اعتبار الأرض محجوزة إلا أنه لا يؤدي بذاته إلى خروجها من ملكية المورث المحجوز عليه . لما كان ذلك وكان طلب الطاعنين إستبعاد الأرض الزراعية محل حكم مرسى المزاد من أصول التركة لا سند له من القانون فلا تثريب على المحكمة أن هي لم ترد عليه مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون أنهم طلبوا في دفاعهم أمام لجنة الطعن وأمام محكمة الموضوع أن يستبعد من تركة مورثهم اقساط الدين والفوائد التي استحققت للبنك العقاري بعد الوفاة كما تمسكوا أمام محكمة أول درجة باستبعاد المبالغ التي قضى بالزامهم بدفعها من تركة مورثهم للمشتريين نتيجة القضاء بفسخ عقود بيع الأراضي الزراعية الصادرة لهم من المورث إلا أن الحكم

المطعون فيه أغفل الشق الاول من هذا الدفعا ولم يرد عليه وأيد الحكم المطعون فيه أغفل الشق الاول من هذا الدفعا ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائي في رفضه للشق الثاني تأسيسا على أنه يتعلق بمسألة لم يسبق عرضها على لجنة الطعن مما يعيبه بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالاوراق ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في شقه الاول مرئود ذلك أنه لما كان الثابت بالاوراق أن الحكم المطعون فيه قد سائر لجنة الطعن في استبعادها من التركة ما على المورث من دين للبنك العقاري المصري والفوائد المستحقة حتى تاريخ وفاته وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على ما يثبت أن للبنك اقساطا أخرى متبقية على المورث أو أن للبنك المذكور فوائد تأخير استحققت بعد الوفاء ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على دفاع الطاعنين العاري عن الدليل في هذا الصدد ، والنعى في شقه الثاني في محله ذلك أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض أيلولة على الشركات تقضى بأن " يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء . " وكان مفاد نص المادة ١٦٠ من القانون المدني أن الفسخ يترتب عليه انحلال العقد باثر رجعي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء الى ما كان عليه من قبل وبالقالي فإنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع أن تعود العين المبيعة الى البائع وأن يرد الاخير ما قبضه من الثمن ، وكان الثابت بالاوراق أن الطاعنين اعترضوا على تقدير المأمورية لصافي تركة مورثهم وأحيل الخلاف الى لجنة الطعن ثم طعنوا في قرارها أمام المحكمة الابتدائية طالبيين بإلغاء والاخذ باعتراضاتهم واذ قضت المحكمة بتقدير صافي التركة بمبلغ ١٦٠ ر. ٤٩٨٨٦ .

إستأنف الطاعنون هذا الحكم وكان من بين طلباتهم أن يستبعد من التركة المبالغ المقضى بالزامهم بدفعها من تركة مورثهم بأحكام نهائية نتيجة القضاء بفسخ عقود البيع الصادرة منه لآخرين . لما كان ذلك وكان الثابت بمعنونات الحكم المطعون فيه ومن الصور الرسمية للأحكام النهائية الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية

تاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ ، ١٩٦٧/١١/١ فى الدعوى أرقام ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٣٧ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى ملنطا المرفقة بملف الطعن أن المحكمة قضت فيها بفسخ عقود البيع الصادرة من مورث الطاعنين وبإلزام هؤلاء بأن يدفعوا من تركة مورثهم قيمة ما دفعه كل مشتر من ثمن وجعله ذلك مبلغ ٥٨٠٥/٠٦٠ ^{مليج} فإنه يكون من حق الطاعنين طلب إستبعاد المبلغ المشار اليه من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثابت بأحكام قضائية نهائية ولا يغير من ذلك أن امر هذا الدين لم يعرض على لجنة الطعن لان الامر يتعلق بمسألة قانونية لا يجوز الاتفاق على خلاف ما يقضى به القانون فى شأنها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأيد الحكم الابتدائى فيما ذهب اليه من عدم استبعاده لهذا الدين من تركة المورث تأسيساً على انه لم يكن معروضاً على لجنة الطعن - فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً فى هذا الخصوص .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شليبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح
عويس بطران .

(١٧٠)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) أحوال شخصيه . عقد " عوارض الأهلية " . بطلان . محكمة
الموضوع . نقض . إثبات . أهلية .

تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى
كان إستخلاصه سائفاً . تحرى أهلية العاقد . مناطها . حالتها وقت إنعقاد العقد .

(٢) محكمة الموضوع . إثبات . دعوى . " طلب الإحالة الى التحقيق " .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ بما تظمنن إليه من الأدلة وإطراح ماعداه دون
حاجه إلى الرد استقلالاً على ما لم تأخذ به . شرطه . عدم التزامها بإجابة الخصم إلى طلب
الإحالة الى التحقيق متى رأت فى أسبابها ما يكفى لتكوين إعتقادها .

(٣) ارث . نظام عام . تركه . بيع . هبة .

التحايل الممنوع على أحكام الارث لتعلقها بالنظام العام . ما هيته . التصرفات المنجزه
الصادرة من المورث حال صحته لأحد ورثته . صحيحة ولو قصد بها حرمان بعض ورثته أو
كانت هبة مستتره فى عقد بيع استوفى شكله القانونى . علة ذلك .

١ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى ، فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه في ذلك سائغا ، والعبرة في تحري أهلية العاقد هي بحالته في الوقت الذي انعقد فيه العقد .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون ما حاجة للرد استقلالا على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائغة كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم الى طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت مما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يغني عن التحقيق .

٣ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث لتعلقها بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كأعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرغ عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثته قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية، ويتربط على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يرد إلا على ما يخلقه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثة فيه والتصرف المنجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقة بيعا أو مستترة في عقد أستوفى شكله القانوني .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمراقبة وبعد المداولة

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتحصل

فى أن الطاعنين الاول والثانى أقاما الدعوى رقم ٢٠٦ سنة ١٩٧٩ مدنى بور سعيد الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بىطلان عقد البيع المشهر برقم ١٤٤ بور سعيد بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤ وعدم نفاذه فى حقها ، وقالوا بيانا لها ان هذا البيع باطل لأنه يستتر تصرفا حقيقيا هو الهبة وصدر لها من مورثهم المرحوم ... ببيع العقارات المبينة به وهو يعانى من مرض العته الشيخوخى ، وبعد سماع الشهود تنفيذاً لحكم التحقيق الذى أصدرته المحكمة لاثبات ونفى عته المورث البائع وقت البيع حكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦ بىطلان العقد . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسماعيلية (مأمورية بور سعيد) بالاستئناف رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق مدنى وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصلها - عدا الوجه الاول من السبب الاول والوجه الثانى من السبب الثالث - أن الحكم المطعون فيه عاره البطلان وشابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الحكم أقام قضاء برفض الدعوى على عدم صدور حكم بالحجر على المورث المذكور وأن وكيل النيابة المحقق فى دعوى الحجر رقم ١ سنة ١٩٧٨ أثبت ملاحظة تفيد أنه ليس فى حالة عته دون أن تطلع المحكمة على سائر التحقيقات التى أجريت فى تلك الدعوى والتى انتهت بمذكرة من السيد وكيل النيابة بطلب توقيع الحجر عليه بناء على التقرير الطبى الذى أوصى بذلك ، ودون أن تجبهم المحكمة الى طلب إصدار حكم جديد بالاحالة الى التحقيق لاثبات عته المورث وقت ابرام العقد فعار الحكم البطلان وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا القى مرئود ، ذلك أن تقرير حالة العته لدى أحد المتعاقبين هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ، فلا يخضع فيه

القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائغا ، والعبرة في تحرى أهلية العاقد هي بحالته في الوقت الذي إنعقد فيه العقد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض الدعوى على ما خلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع وتقدير الأدلة فيها على أنه " لم يصدر حكم بالحجر على المورث والمستفاد من الملاحظة التي سجلها وكيل النيابة المحقق بمحضره المؤرخ ١٩٧٨/٢/٨ أي في وقت معاصر لوقت تحرير عقد البيع المطعون عليه أن المطلوب الحجر عليه مترك لكل ما يسأل عنه ولا تبدو عليه أية علامات عته أو ما يعيب التصرف أو تنتابه أية غيبوبة وعدم الادراك مما تخلص معه المحكمة الى أن المورث لم يكن في حالة عته شائع وبذلك يعدو تصرفه بالبيع الى ابنته المطعون عليها سليما ولا مجال للطعن عليه بالبطلان " لما كان ذلك وكان هذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه يقوم على إستدلال صحيح سائغ ويكفي لحمل قضاؤه ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تلمئن اليه من الأدلة واطراح ما عداه دون ما حاجة للرد استقلالا على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائغة ، كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم الى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوربته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يغنى عن التحقيق لما كان ما تقدم فإن النعى لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الاول من السبب الاول والوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والبطلان ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن عقد البيع يستر عقدا حقيقيا هو الهيئة بقصد التحايل على أحكام الميراث وحرمان الورثة من تركه المورث ، غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع أو يرد عليه رغم أنه دفاع جوهري مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فشابه القصور في التسبيب وعاره البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التحايل الممنوع على أحكام الارث لتعلق الارث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبره شرعا كأعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس وكذلك ما يتفرغ عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد ورثه قبل وفاه المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان المورث قصد بها حرمان بعض ورثته لأن التوريث لا يرد إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثه فيه ... والتصرف المنجز يعتبر صحيحا سواء أكان العقد في حقيقة بيعا أو هبة مستترة في عقد استوفى شكله القانوني ، لما كان ذلك وكان عقد البيع موضوع النزاع قد صدر من المورث حال صحته فإن دفاع الطاعنين بأنه يستر عقدا حقيقيا هو الهبة بقصد التحايل على أحكام الميراث وحرمان الورثة من تركه المورث لا يكون دفاعا جوهريا منتجا مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم فعدم تعرض الحكم المطعون فيه له أو الرد عليه لا يعيبه بالقصور ويكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال
الدين شلقانى .

(١٧١)

الطعن رقم ١٦ هـ لسنة ٥٣ القضائية

إثبات « طرق الإثبات : الإقرار » ، خلف « انخلف العام » ، « الخلف
الخاص » .

حجية الإقرار . إقتضاره على المقر وورثته دون دائنيه وخلفه الخاص . وجوب تعلقه بواقعه
لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر فى أصل اقراره .
مانع من صحة الإقرار .

حجية الإقرار مقصورة على المقر وورثته بصفتهم خلفا عاما ولا يحتج به على
دائنيه وخلفه الخاص فضلا عن أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
يتعين أن يكون متعلقا بواقعه لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة
وحدها دون الخصوم ؛ كما يتعين أن يكون صادقا ، إذ يمنع من صحة الإقرار أن
يكون المقرر كاذبا فى أصل اقراره .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن وآخر أقاما الدعوى رقم ١٧٩٤ سنة ١٩٨٠ مدنى بنى سويف الابتدائية ضد مورث المطعون عليها الاولى بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الزراعية المبينة بها ، وقالوا بيانا لها انهما اشتريا منه تلك الأرض بعقد مؤرخ ١٢/٢٤ سنة ١٩٦٠ ووضعها يدهما عليها منذ شرائها وضع يد هادى ومستمر وبنية التملك إلا إنه ينازعهما فى ملكيتها فأقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان . طلب المطعون عليهما الثانى والثالث التدخل فى الدعوى والحكم برفضها لشرائهما ذات الأرض من المورث المذكور بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ . وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ حكمت المحكمة بقبول تدخلهما وبندب مكتب خبراء وزارة العدل ببنى سويف لبيان واضح اليد على عين النزاع وتاريخه وسببه ... ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ فى موضوع التدخل برفضه وبرفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف رقم ١٨ سنة ٢٠ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقول ان مورث المطعون عليها الاولى أقر أمام المحكمة بملكيتها للأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ومن شأن هذا الإقرار إزالة عيب اللبس والغموض فى الحيازه ، وذلك على فرض أن حيازته شابها شئ منها ، لأنها من العيوب النسبية المقررة لصالح المالك ، ولايغير من

ذلك شراء المطعون عليهما الثانى والثالث تلك الارض سنة ١٩٧٨ اذ كانت الملكية قد خلصت اليه بالتقادم ، كما لا ينفى عنه التملك بالتقادم كونه لم يسجل عقد شرائه لأن التملك بوضع اليد سبب مستقل من أسباب كسب الملكية واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعن بالرد على دفاعه بزوال عيب اللبس والغموض فى الحيازة بإقرار البائع بملكيته الارض بوضع اليد ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه فضلا عن أن الإقرار حجته مقصورة على المقر وورثته بصفتهم خلفا عاما ولا يحتج به على دائنيه وخلفه الخاص ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين أن يكون متعلقا بواقعة لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة وحدها دون الخصوم وكما يتعين أن يكون صادقا إذ يمنع من صحة الإقرار أن يكون المقر كاذبا فى أصل إقراره ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم تملك الطاعن الارض محل التداعى بوضع اليد لانتفاء نية التملك لديه على تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وما خلص فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص ثبوتها أو إنتفائه من أن الطاعن وقع على عقد أستأجر بمقتضاه هذه الارض وقدم عقد آخر للجمعية التعاونية باستئجار زوجته لها من المطعون عليهما الثانى والثالث بما ينفى عنه نية التملك ، وقد أقام الحكم قضاءه على ما يكفى لحمله ، والنعى لا يعدوا أن يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار / سيد عبد الباقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المتصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند وضلاح
عويس بطران .

(١٧٢)

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) حكم " الطعن فى الحكم " . نقض " الخصوم فى الطعن " .
الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم . عدم قبول اختصاصه فى الطعن . مناطه . عدم
منازعة خصمه فى طلباته .
- (٢) حكم " إصدار الحكم " . بطلان . دعوى " الخصوم فى الدعوى " .
النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم
واتصاله بالخصومه أثره فى الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من
موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
- (٣) عقد " تفسير العقود " . محكمة الموضوع .
لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه
أوفى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
- (٤) حكم " تسبيب الحكم " . إستئناف " تسبيب الحكم الإستئنافى " .
تأييد محكمة الإستئناف الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها .
كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها ، مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض
أسبابه الحكم الابتدائى عله ذلك .

١ - لئن كان الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل إختصاصه فى الطعن ، إلا أن مناط ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون قد نازع خصمه فى طلباته .

٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى لا يعتبر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى أكثر من موضع منه اسم المرحوم ... بإعتباره مورث المستأنف عليهم (المطعون عليهم الأربعة الأول) ، كما أورد اسم المطعون عليهما الآخرين ، فإنه عدم إيراد اسم المطعون عليهم فى ديباجته لا يعتبر نقصا فى التعريف بأشخاصهم ولا يؤدى الى تشكك الطاعنين فى حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنهم اختصموهم فى الطعن بأسمائهم .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو فى مقصود المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندأت إليها ، وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى ، إذ أخذت محكمة الإستئناف بأسباب الحكم الابتدائى معناه الأسباب التى لا تتناقض مع أسبابها فى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٣٤ سنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم فى مواجهة المطعون عليهما الأخيرين بصحة ونفاذ عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ المتضمن تنازل المرحوم مورث المطعون عليهم الأربعة الأول عن نصف الأقطان الزراعية المبينة به البالغ مساحتها ١٧ ر - ر ٤ والمبيعة له من مصلحة الأملاك الأميرية لأخيه المرحوم مورث الطاعنين فى حدود نصيبهم البالغ مساحته ٤ ر ١١ ر ١ فى هذا النصف نظير ثمن مقداره ٣٣٠ والتسليم ، وقالوا بيانا لها ان هذين الأخوين كانا يستأجران هذه الأقطان من مصلحة الأملاك ويضعان اليد عليها ، وفى عام ١٩٤٩ اشترياها منها نظير ثمن مقداره ٩٠٢٦٦٩ دفع منه ٥٠٠ ر ٩٢ واتفق على سداد الباقى على ثلاثين قسطا سنويا ابتداء من سنة ١٩٥٠ ، وتوحيداً للأجراءات حرر عقد البيع النهائى بإسم مورث المطعون عليهم الأربعة الأول الذى تنازل عن نصف تلك المساحة الى أخيه مورث الطاعنين بموجب عقد التنازل سالف الإشارة ، غير أن أولئك المطعون عليهم يرفضون تسليمهم نصيبهم سالف البيان فيها ويتأريخ ٢٦/٥/١٩٧١ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الأسكندرية (مأمورية دمنهور) بالإستئناف رقم ١٦٥ سنة ٢٧ ق مدنى ، وبعد أن قدم الخبير الذى ندبته المحكمة - تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهما الأخيران بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض هذا الدفع ورفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الآخرين أن الحكم المطعون فيه لم يقض لصاحبهما بشئ قبل الطاعنين فيكون الطعن غير مقبول بالنسبة لهما .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه ولئن كان الخصم الذى لم يقض له أو عليه فى الحكم المطعون فيه - لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل اختصاصه فى الطعن ، إلا أن مناط ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون قد نازع خصمه فى طلباته ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الآخرين وإن اختصاصهما فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهما بصحة ونفاذ عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ - إلا أنهما لم يقفا من الخصومه موقفا سليما ودفعيا يبطلان ذلك العقد لمخالفته شرط المنع من التصرف المقرر لصاحبهما ، وكان الطاعنون قد أسسوا طعنهم على أسباب تتعلق بتوافر عناصر هذا الشرط ، فإنه تكون لهم مصلحة فى اختصاصهما فى الطعن ، ويكون الدفع المبدى منهما فى غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، إذ خلت ديباجته وأسبابه من بيان أسماء المطعون عليهم وصفاتهم وموطنهم ، ولا يغنى عن هذا البيان إحالته الى أسباب الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٨ ، لأن الإحالة اقتضت على ماورد بأسبابه من وقائع ، فيكون الحكم المطعون فيه باطلا وفقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومه المردة فى الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون المطعون فيه أنه أورد فى أكثر من موضع منه أسم المرحوم بأعتباره مورث المستأنف عليهم (المطعون عليهم الأربعة الأول) ، كما أورد

أسم المطعون عليهما الأخيرين فإن عدم إيراد أسم المطعون عليهم فى ديباجته - لا يعتبر نقصا فى التعريف بأشخاصهم ولا يؤدى الى تشكك الطاعنين فى حقيقتهم من حيث إتصالهم بالخصومة المرددة فى الدعوى بدليل أنهم اختصموهم فى الطعن بأسمائهم ، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا بأن الإقرار المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ تضمن تنازل مورث المطعون عليهم الأربعة الأول عن نصف المساحة التى اشتراها الى مورثهم مقابل قيامه بالوفاء بنصف الثمن سواء العاجل منه أو الآجل ، وأن ذلك المورث أقرب بعد ذلك فى الدعوى رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٩ مدنى دمنهور الابتدائية يصدر ذلك الإقرار منه ، ويأنه لا ينال من صحة هذا الإقرار صدوره قبل انتقال الملكية الى المقر لأن المقصود منه كان توقي الأثر الناجم عن تسجيل العقد باسم المورث المذكور وحده ، كما تمسكوا بأن بيع ملك الغير ملزم للبائع اذا ما انتقلت اليه ملكية المبيع ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع وجعل من حق البائع أن يطلب إبطال البيع بعد أن ألت إليه ملكه العين المبيعة ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما إطمأنت إليه من تقرير الخبير المنتدب - خلصت الى أن المبلغ الذى دفع من مورثى الطاعنين والمطعون عليهم الأربعة الأول - لم يكن مقدم ثمن للأرض وإنما تأمينا على ذمة طلب الشراء بالممارسة المقدم منهما والذى لم يقبل من أولهما ، وأن تحرير عقد البيع باسم مورث المطعون عليهم الأربعة الأول لم يكن بهدف توحيد إجراءات التعاقد فحسب ، وأقامت قضاها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت من الأوراق وتكفى لحمله ، ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة

الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بعدم قبول الدعوى بناء على أن عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ قد صدر من غير مالك ، وإنما على أساس أن تصرف مورث المطعون عليهم الأربعة الأول الصادر إلى مورث الطاعنين بموجب ذلك العقد - قد وقع باطلا لمخالفته شرط المنع من التصرف المنصوص عليه في العقد الذي اشترى بموجبه المتصرف الأرض المبيعة من مصلحة الأملاك ، ومن ثم يكون النعى في هذا الشأن واردا على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه ، وبالتالي فإن النعى بهذا السبب برمته يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون ان مفاد شرط المنع من التصرف هو سداد نصف قيمة الأقساط المستحقة عن أرض النزاع حتى - ١٩٦٥/٩/٢٠ دون تحديد ميعاد لسداد هذا النصف ، بما مؤداه أنه اذا تحقق الوفاء بعد إنقضاء أجل الشرط المذكور أمتنع على المشتري المتمسك بالبطلان لزوال مصلحته في التمسك به لأنه لا ارتباط بين الوفاء في الميعاد وبين تحقق الشرط الوارد على قيد المنع من التصرف ، غير أن الحكم المطعون فيه إستلزم أن يتم الوفاء بالأقساط في موعد غايته ١٩٦٥/٩/٢٠ رغم أن مصلحة الأملاك لم تطلب فسخ العقد الأصلي لعدم الوفاء بهذه الأقساط في مواعيدها ، كما لم يعتد بالعرض والإيداع الذي تم من جانبهم بعد فوات تلك المواعيد بدعوى أن لا توجد علاقة تعاقدية بينهم وبين مصلحة الأملاك البائعه ، في حين أنه لا يجوز لطرفي التعاقد الأصلي الاعتراض على الوفاء بهذا الطريق ، لان الثابت من عقد التنازل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٠ أنه تضمن موافقة مورث المطعون عليهم الأربعة الأول على أن يقوم مورثهم بالوفاء بنصف الأقساط المستحقة للمصلحة سلفة الذكر مباشرة وهو ما يجعل مصلحتهم في الوفاء قائمة ، وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث أثر الوفاء سالف الذكر ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هى أو فى بمقصد المتعاقدين وفى إستخلاص ما يمكن إستخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلتة ، وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ أن محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها - قد حصلت من نصوص عقد البيع المسجل فى ١٩٥٩/٥/٢٣ برقم ٢١٨٢ الصادر من مصلحة الأملاك إلى مورث المطعون عليهم الأربعة الأول أن مفاد الشرط المانع من التصرف هو الوفاء بالأقساط المستحقة لمصلحة الأملاك عن المدة من ١٩٥١/٩/٣٠ حتى ١٩٦٥/٩/٣٠ خلال هذه المدة ، وكان ما حصلتة مبررا بما ساقته من أسباب لا تقعارض مع نصوص عقد البيع سالف الذكر وتحتله عباراته ، وكان بمآلها من سلطة فى تقدير عمل الخبير وفى الموازنة بين الأدلة التى تقدم فى الدعوى للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه منها - قد عولت على تقرير الخبير فيما انتهت إليه من عدم زوال القيد المتمثل فى شرط المنع من التصرف لعدم الوفاء بقيمة نصف الأقساط المستحقة عن المدة التى تفتى فى ١٩٦٥/٩/٣٠ خلال هذه المدة وبالتالى بطلان عقد التنازل المؤرخ ١٩٥٠/٤/١٧ لمخالفته ذلك الشرط - فإنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ولا عليها إن هى لم تعتد بالوفاء اللاحق الذى تم بعد هذا التاريخ ولم تبحث أثره لأنها ليست ملزمة بتتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها أستقلالا ، لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها واقتنعت بها فيه الرد الضمنى المبسوط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه التناقض إذا إعتد بالشرط المانع من التصرف كما ورد بالبند الإضافى - على النحو الذى قرره

الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ ، ثم عاد وقضى بتأييد الحكم المستأنف لما بنى عليه من أسباب لم يعتد فيها بذلك البند ، فيكون معيبا بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مبرود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لاقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي إذ أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التي أقيم عليها الحكم المطعون فيه كافية لحمل قضائه - على ما يبين من الرد على الأسباب الثلاثة السابقة - فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .



جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفي عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) شهر عقارى . رسوم .

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام .

(٢) شهر عقارى . رسوم .

الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن .

(٣) محكمة الموضوع . نقض .

التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع التكييف القانونى لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابه محكمة النقض .

(٤) بيع . رسوم . شهر عقارى .

عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعه للرسم الاصلى . الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا .

١ - ورد النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر بشأن التظلم عن أمر التقدير عاما مطلقا دون تخصيص بما مفاده -

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع قصد بذلك أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة ، وسواء أنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما اشارت اليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية .

٢ - المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا إنه وعلى ما تجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا فصل في منازعة تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان التعرف على ما عناه المتعاقدون في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع إلا أنه متى إستخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض .

٤ - قررت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ بأن عقود البيع التي تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن الى عضو آخر بها لا تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية ، بل يخضع للرسم الاصلى ، وهذا القرار التفسيري ملزم بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ٤٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المداولة ...

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى إنه بتاريخ ١٩٧١/١١/٢ أصدر أمين الشهر العقارى بالقاهرة (الطاعن الثانى)

مليج

الأمر رقم ١١١ سنة ١٩٧١ بتقدير مبلغ ٤٢٢/٤٩٠ كرسوم تكميلية عن عقد البيع المسجل برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ أعلن الأمر الى مورث المطعون ضدهم فتظلم منه بتقرير أودع قلم كتاب محكمة شمال القاهرة فى ١٩٧١/١٢/٢ وقيد برقم ٩٢٥٦ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وذلك بإعتبار أن هذا العقد قد صدر من جمعية تعاونية الى أحد أعضائها فلا يخضع إلا للرسم الثابت ومقداره ٥٠ دون الرسم التكميلى الصادر به أمر التقدير ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء أمر التقدير المتظلم منه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٣٦٦ سنة ٨٩ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان ، أن منازعة مورث المطعون ضدهم فى الأمر محل الدعوى تدور حول أساس الإلتزام بالرسم دون مقداره ، ومن ثم كان يتعين عليه أن يرفع تظلمه بالطريق المعتاد لرفع الدعوى أسوة بالرسم القضائية ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة بقبول التظلم شكلا على الرغم من رفعه بتقرير فى قلم الكتاب فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

١ - وحيث أن هذا النعى مربود ذلك إنه لما كان النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه " فى الأحوال التى يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، أو على يد أحد محضرى

المحكمة ، ويجوز لنوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة " ٢١ " التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ... ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن " قد ورد عاما مطلقا دون تخصيص ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد بذلك الى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى أما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء إنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ولا محل للقياس على حالة المعارضة فى الرسوم القضائية ، ذلك أن النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها بما مفاده أن طريق المعارضة الذى رسمته المادة ١٧ المشار إليها قاصر على حالة المنازعة فى مقدار الرسوم القضائية المقدرة ، أما المنازعة على أساس الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها فى قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وإنه وإن كان المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون كذلك إلا إذا فصل فى منازعة فى تقدير هذه الرسوم أما إذا فصل فيما يثور من منازعة أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة فى قانون المرافعات ، وإذا التزم الحكم

المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان عل الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وخطأه فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان أن حقيقة الواقع فى البيع المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير محل الدعوى ، أنه صدر من عضو بجمعية تعاونية الى عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم بموافقة الجمعية ، وإذ كان ذلك وكان قرار التفسير رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا قد أخضع مثل هذه العقود للرسم الأصلى دون الرسم الشامل ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا التفسير الملزم مؤيدا حكم محكمة أول درجة ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان التعرف على ما عناه المتعاقدون فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانون الصحيح لما قصروه وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض لتكييف عقد البيع المشهر الصادر بشأنه أمر التقدير محل الدعوى فوصفة بأنه عقد تعاونى حرر بين أطرافه التعاونيين وتسدد عنه الرسم الشامل المستحق عليه والمقرر فى المادة الثانية من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم ، وذلك على سند من القول بأن العقد صدر من عضو الجمعية التعاونية إلى ذات الجمعية ثم من الأخيرة الى عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وأنه قد تأثر على هامشه بالرسوم المغفاه رغم أن المناط فى تكييف العقد هو بوضوح الإرادة لأوضح اللفظ وما عناه المتعاقدون منها بالتعرف على حقيقة مرامهم دون أن يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف وما ضمنوها من عبارات متى تبين أن هذه الأوصاف والعبارات

تخالف حقيقة التعاقد لما كان ما تقدم وكان الثابت في الأوراق أن عقد البيع المشهر برقم ٧٤٩١ سنة ١٩٦٦ قد صدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفي شركات شل إلى ذات الجمعية ثم من الأخيرة إلى مورث المطعون ضدهم العضو بالجمعية ، وقد أفرغ هذا البيع بين الأطراف الثلاثة في سند واحد وفي تاريخ واحد وثمان واحد ، وهو ما يكشف عن أن حقيقة الواقع أن البيع قد تم بين عضو بالجمعية التعاونية وبين عضو آخر بها هو مورث المطعون ضدهم وذلك بموافقة الجمعية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد قررت في طلب التفسير رقم ٦ سنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ بأن عقود البيع التي تصدر من عضو بالجمعية التعاونية لبناء المساكن إلى عضو آخر بها لا تخضع للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، ولو تم هذا البيع بموافقة الجمعية ، بل يخضع للرسم الأصلي ، وكان هذا القرار التفسيري ملزماً بموجب الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر برقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده بالمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ فإن هذا الحكم وقد أيد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإلغاء أمر التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وبحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض التظلم وتأييد أمر التقدير المتظلم منه .



جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور / أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

(١٧٤)

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ القضائية

ضرائب "خريبة الارباح التجارية والصناعية" الاخطار عن توقف المنشأة " .
وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التى سرت أو تسرى فى حق
الحكومة وممولى محافظات القنال اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة اثار العدوان التى
فوض القانون وزير المالية فى تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره صدور هذا القرار والعمل به
اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/٣ . أثره . انفتاح مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها فى
قوانين الضرائب - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة - فى حق الحكومة والممولين
اعتبارا من هذا التاريخ .

يدل نص المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ والمادة الاولى من القانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع
مواعيد الإجراءات التى سرت ضد الحكومة وممولى الاسماعيلية والسويس وبور
سعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة آثار العدوان التى فوض وزير المالية فى
تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح فى
حقهم طالما بقيت آثار العدوان على أنه تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال
سبب الوقف طبقا لاحكام المقرر فى القانون - متى كان ذلك - وكان وزير المالية
إعمالا للتفويض التشريعى قد أصدر قراره رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة
اثار العدوان والذي عمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٧/١٠/٣ فإن مواعيد السقوط
والإجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب التى أوقفت - ومنها أجل
الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ - تعود وتنفتح فى حق الحكومة وممولى محافظات القنال المشار
إليها اعتبارا من هذا التاريخ الأخير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب السويس قدرت صافى أرباح الطعون ضده من
إستقلال سيارة أجرة فى الفترة من ١٠/٥/١٩٧٤ إلى ٣١/١٢/١٩٧٤ بمبلغ ١٦٢ وعن
سنة ١٩٧٥ بمبلغ ١٠٨٠ وعن سنة ١٩٧٦ بمبلغ ١١٥٨ وعن سنة ١٩٧٧ ٤٥٠ مع تطبيق
المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وإذ لم يرتض المطعون ضده هذا التقرير فقد
أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت فى ٢٣/٦/٧٩ تحديد تاريخ بدء استغلال
السيارة فى ١١/٥/١٩٧٤ وبتخفيض تقديرات المأمورية لصافى أرباح المطعون ضده
فى الفترة من ١١/٥/١٩٧٤ حتى ٣١/١٢/١٩٧٤ إلى مبلغ ١١٢ مع خصم الأعباء
العائلية وفى سنة ١٩٧٥ إلى مبلغ ٧٢٠ وفى ١٩٧٦ إلى ٧٨٠ وفى الفترة من ١/١/١٩٧٧
إلى ٢٩/٥/١٩٧٧ إلى مبلغ ٢٩٤ وبعدم انطباق أحكام المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ . أقامت مصلحة الضرائب - الطاعنة - الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٧٩ ضرائب
كلى السويس طعنا فى قرار اللجنة المذكور بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٩ حكمت محكمة أول
درجة بتأييد قرار اللجنة . أستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٢ سنة ٤ ق
أمام محكمة إستئناف الاسماعيلية " مأمورية السويس " التى حكمت فى ١٨/٢/١٩٧٢
بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه بتأييد
الحكم المستأنف فى شقه الخاص بعدم انطباق المادة ٥٨ من القانون رقم

١٤ سنة ١٩٣٩ - التي تلزم الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة إذا لم يبلغ مصلحة الضرائب بتوقف المنشأة عن العمل في بحر ستين يوما من تاريخ التوقف على أن هذا الأجل قد انقضى في ظل احكام القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ والقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٦٩ اللذين أوقفوا العمل بمواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات المنصوص عليها في قانون الضرائب بالنسبة للحكومة وممولي محافظات الاسماعيلية والسويس وبورسعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى ازالة آثار العدوان ، في حين أن مؤدى وقف الإجراءات الوارد بالقانونين سألقي الذكر هو سريان هذه المواعيد من تاريخ زوال الوقف وإذ صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة آثار العدوان من تاريخ نشر القرار في ١٩٧٧/١٠/٣ وكان المطعون ضده قد تقاعس عن الإبلاغ بوقف نشاط إستغلال السيارة خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار المذكور فإن الحكم إذا احتسب الضريبة حتى تاريخ وقف النشاط يكون قد خالف القانون . . .

وحيث إن هذا النعى ستديد ذلك إن النص في المادة الاولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ على أن " تقف لمدة سنة اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات المنصوص عليها في قانون الضرائب التي تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولي مأمورييتي الاسماعيلية والسويس كما تقف خلال تلك المدة بالنسبة لهؤلاء الممولين الإجراءات المقررة بالقانون ٢٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار إليه " وفي المادة الاولى من القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٦٩ على أن " يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٨ سنة ١٩٦٨ بشأن وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي تختص مصلحة الضرائب بتنفيذها وذلك بالنسبة للحكومة وممولي الاسماعيلية والسويس وتوقف إجراءات الحجز الإداري بالنسبة للممولين المذكورين إلى حين ازالة آثار العدوان ويصدر وزير المالية قرارا ببيان التاريخ الذي يتحقق فيه ذلك كما تسرى أحكام القانون على ممولى نور شعيد " ، يدل على أن الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد الحكومة وممولي الاسماعيلية والسويس وبورسعيد اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥

حتى ازالة آثار العدوان التي قوض وزير المالية في تحديد تاريخ تحققها بقرار يصدره بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم طالما بقيت آثار العدوان على أن تعود فتسأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للاحكام المقررة في القانون ، متى كان ذلك - وكان وزير المالية اعمالا للتفويض التشريعي قد أصدر قراراه رقم ١٦٨ سنة ١٩٧٧ بتحقيق ازالة آثار العدوان والذي عمل به من تاريخ نشره في ١٩٧٧/١٠/٢ فإن مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها في قوانين الضرائب التي أوقفت - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ - تعود وتنفتح في حق الحكومة وممولى محافظات القتال المشار إليها اعتبارا من هذا التاريخ الأخير لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي أقر لجنة الطعن على احتساب الضريبة عن استغلال السيارة اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ وحتى ١٩٧٧/٥/٢٩ - وهو تاريخ التوقف عن العمل - رغم أن المطعون ضده لم يبلغ مصلحة الضرائب بهذا التوقف إلا في ١٩٧٨/٨/٢٠ أي بعد مضي أكثر من ستين يوما بعد ازالة آثار العدوان في ١٩٧٧/١٠/٢ وذلك تأسيسا على أن وقف العمل قد تم وانقضى أجل الإبلاغ عنه في ظل القانونين ٨ سنة ١٩٦٨ ، ٣٢ سنة ١٩٦٩ الذين أوقفا العمل بالمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق و عبد المنعم ابراهيم .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) دعوى " وقف الدعوى " . حكم " تسبيب الحكم "

١ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه ... إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أوليه تدخل فى اختصاص محكمة أخرى . مؤداه .

٢ - طلب الطاعة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الاول فى الاختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معا دون أن يكون هناك ارتباط . خطأ .

١ - مناط الحكم بوقف السير فى الدعوى طبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن يكون الفصل فى المسألة الأولية لازما للحكم فى الدعوى وأن تكون هذه المسألة مما يخرج عن الاختصاص النوعى أو الوظيفى للمحكمة ، فإذا إشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى المسألة الأولية ، فإن الوقف يتم بالنسبة لهذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة فى نظر الطلبات الأخرى إلا إذا كان هناك ارتباط وثيق بين مختلف الطلبات بحيث يتعذر معه الحكم فى بعضها فتوقف الدعوى بأكملها .

٢ - إذ كانت دعوى الطاعة قد اشتملت على طلبين ، أولهما الحكم لها بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في عدد طرود الشاي المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن إستناداً للمواد ٢٧ ، ٢٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو ما يدخل في الاختصاص النوعي للمحكمة - وثانيهما طلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معا لحين الفصل في الدعوى الدستورية بون أن يكون ثمة ارتباط بين الطلبين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى
بور سعيد على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ
٢٠.٥٠٠ ر.هـ والفوائد القانونية تأسيساً على أن هذا المبلغ هو جملة الرسوم الجمركية
المستحقة عن نقص غير مبرر في شحنة السفينة ستيت أوف راجستان ، وبعد أن نذبت
محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره قضت بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨١ بإلزام المطعون
ضدهما بأن يدفعوا للمصلحة الطاعنة مبلغ ١٥٦/٢٢٩ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .
استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالحكم بالاستئناف رقم ٨٨ لسنة ٢٢ ق بور سعيد
طالبة الحكم لها بطلباتها أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١ قضت محكمة
استئناف الاسماعيلية - مأمورية بور سعيد - بوقف الدعوى لحين الفصل في الدعوى
رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية عليا - طعن المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه المصلحة الطاعنة - سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان طلب الضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في الرسالة المشحونة بحراً يدخل في إختصاص المحكمة طبقاً للمواد ٢٧ ، ٢٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولا يتوقف الفصل فيه على الفصل في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالنسبة لطلب الضرائب والرسوم الجمركية بوقف الدعوى تعليقاً على الفصل في دعوى عدم دستورية النص التشريعي المشار إليه يكون قد خالف نص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات . . .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن يكون الفصل في المسألة الأولية لازماً للحكم في الدعوى وأن تكون هذه المسألة مما تخرج عن الإختصاص النوعي أو الوظيفي للمحكمة فإذا إشتملت الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم في بعضها على الفصل في المسألة الأولية فإن الوقف يتم بالنسبة لهذه الطلبات وحدها وتستمر المحكمة في نظر الطلبات الأخرى إلا إذا كان هناك إرتباطاً وثيقاً بين مختلف الطلبات بحيث يتعذر - معه الحكم في بعضها - فتوقف الدعوى بأكملها ، متى كان ذلك وكانت دعوى الطاعنة قد إشتملت على طلبين أولهما الحكم لها بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر في عدد طرود الشاي المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن إستناداً للمواد ٢٧ ، ٢٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو ما يدخل في الإختصاص النوعي للمحكمة وثانيهما طلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم والذي أرتأت محكمة الإستئناف أن الحكم فيه يتوقف على الفصل في عدم دستورية نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معاً حين الفصل في الدعوى الدستورية دون أن يكون هناك ثمة ارتباط بين الطلبين فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنصف هاشم ، أحمد إبراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وصلاح عويس بطران .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بيع " البيع الجبرى " . تنفيذ " حكم مرسى المزااد " . حكم
" حجية الحكم " .

حكم مرسى المزااد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم
للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع
وتسجيله . لأثره فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .

(٢) دعوى " نظر الدعوى " ضم الأوراق " . محكمة الموضوع . حكم
" تسبيب الحكم " إثبات .

عدم إلزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية
لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تطمئن الى ترجيحه واستخلاص الحقيقة
منها . شرطه .

١ - متى كان الحكم الصادر بمرسو المزااد لم يفصل فى خصومه مطروحه وإنما
تولى فيه القاضى إيقاع البيع بما له من سلطه ولائيه ، فإنه لا يعتبر وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات
وإنما عقد بيع ينعقد جبوا بين مالك العقار وبين المشتري الذى تم إيقاع البيع عليه
، ويترب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى
وتسجيله ، فهو لا يحمى المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ، فلا تثريب عليها إذا هى لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابه لطلب أحد الخصوم ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم إليها من الأدلة وترجيح ما تطمئن الى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائفا وله أصل ثابت فى الأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٩٧ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بشيئ ملكيته للعقار المين بها وكف منازعة المطعون عليهم له فيه، وقال بيانا لها أن لجنة القسم الثانية بوزارة الأوقاف أصدرت بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢ قرارا فى مادة التصرفات رقم ١٤١ - قضى بإيقاع بيع ذلك العقار عليه لقاء ثمن مقداره ٧٠٠ ^٠ قام بسداده ، وبعد أن أصبح هذا القرار نهائيا ندب خير تمهيدا لتسلمه له ، فقدم تقريراً إنتهى فيه إلى أن العقار المبيع يحمل رقم ٧ تنظيم حارة العسيلي فى حين أنه على الطبيعة برقم ٥ تنظيم ، فأصدر رئيس لجنة القسم بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ قرارا بتسليم العقار المبيع إليه تسليما فعليا أيا كان رقم تنظيمه ، فتسلمه تنفيذا لهذا القرار مع عقد تأجير ، كما تم تسجيل قرار إيقاع البيع برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسيقى بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢١ ، غير أن المطعون عليهما الأول والثالث إعترضا على قرار التسليم بأن أقاما الاعتراضين رقمى ٢٣ ، ٢٤ سنة ١٩٧٦ على سند من أن العقار المبيع لا يجوز التعامل فيه بإعتباره من منافع مسجد الجوهري ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ قضى بإلغاء القرار المعارض عليه وإذا أستأنف هذا القضاء بالإستئناف رقم ١١

سنة ٩٤ ق أحوال شخصية القاهرة وحكم بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ بعدم جواز هذا الإستئناف أقام دعواه بطلبية سالفى البيان . أقام المطعون عليه الثالث دعوى فرعية ضد الطاعن بطلب الحكم بعدم الاعتداد بإجراءات البيع الجبرى ومحضر تسجيل حكم مرسى المزاد سالف الذكر . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣ حكمت المحكمة بإجابة الطاعن الى طلباته وبرفض الدعوى الفرعية . إستئناف المطعون عليه الثالث هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٥٢٢ سنة ٩٨ ق مدنى ، كما استأنفه المطعون عليهما الأولان بالاستئناف رقم ٥٨٢٠ سنة ٩٨ ق مدنى واستأنفه المطعون عليه الأول أيضا بالاستئناف رقم ٥٨٥٣ سنة ٩٨ ق مدنى ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين الثانى والثالث إلى الاستئناف الأول - حكمت بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن وفى الدعوى الفرعية بمحو تسجيل قرار إيقاع البيع الشهر برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسيقى بتاريخ ١٩٧٦/٨/٣١ ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت من الأوراق أن قرار لجنة القسمة بإيقاع البيع عليه قد إستوفى شرائطه القانونية وأصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فى المواعيد المقررة قانونا ، وأن الاعتراضين رقمى ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٧٦ أنصبا على القرار الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ بتسليم العقار المبيع أيا كان رقم تنظيمه - على سند من أن هذا العقار من منافع مسجد الجوهري ، غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاة على أن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات ألغى قرار لجنة القسمة بإيقاع البيع عليه ، فخلط بذلك بين طلب تثبيت الملكية وبين طلب التسليم ، رغم أن المطعون عليهما الأولين لا يجوز لهما منازعته فى طلباته بعد أن أصبح قرار إيقاع البيع نهائيا ويمتنع عليهما الدفع بفسخ عقد البيع ، وهو ما يعيب الحكم المطعون

فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه إذا كان الحكم الصادر برسو المزايا لم يفصل فى خصومة مطروحة وإنما تولى فيه القاضى إيقاع البيع بماله من سلطة ولائيه ، فإنه لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حكماً بالمعنى المقهوم للأحكام الفاصلة فى الخصومات ، وإنما هو عقد بيع ينعقد جبراً بين مالك العقار وبين المشتري الذى تم إيقاع البيع عليه ، ويترتب على صدور هذا الحكم وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى وتسجيله ، فهو لا يحمى المشتري من دعاوى القسح والإلغاء والإبطال ، لما كان ذلك ، وكان القرار الصادر بإيقاع البيع لم يعرض للخلاف الذى ثار حول تحديد العقار موضوع النزاع ، بل قضى بإيقاع بيعه بوصفه المبين بتقرير الخير المؤرخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن بتثبيت ملكيته لذلك العقار ويمحو تسجيل قرار إيقاع البيع - لا يكون قد أهدر حجية هذا القرار ، ويكون هذا النعى - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن العقار الذى رسا مزاده عليه هو رقم ٥ تنظيم حارة العسيلي ، فى حين أن مسجد الجوهرى يحمل رقم ٧ تنظيم ، وأن العقار الأول سلم إليه مع عقد تأجيريه بموجب محضرين مؤرخين ١٩٧٦/٦/١٧ ، ١٩٧٦/٧/١٧ وأن قرار إيقاع البيع قد تم شهره بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢١ برقم ٦٧٨٩ شهر عقارى الموسيقى وأن المطعون عليها الثانية أقرت بذلك بكتابها المؤرخ ١٩٨٠/٥/٣١ ، وأنه يفرض أن هناك خطأ فى رقم تنظيم عقار النزاع فقد طلب الوقوف على حقيقته بضم ملف جهة الوقف . غير أن المحكمة لم تضم هذا الملف ولم ترد على ما أبداه من أوجه دفاع وقضت برفض دعواه وبإجابة المطعون عليه الثالث إلى طلباته موضوع دعواه الفرعية رغم أن قرار إيقاع البيع لا يؤثر فيه مجرد الغلط وليس لمن وقع فى غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى

تطبيق القانون والقصور في التسبيب والاخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى برمته غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت الأوراق المقدمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ، فلا تثريب عليها إذا هي لم تأمر بضم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم ، وأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليها من الأدلة وترجيح ما تطمئن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصل ثابت في الأوراق ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن العقار الذي رسا مزاده عليه هو العقار رقم ٧ تنظيم حارة العسيلي ، وعلى إعتداده بالقرار النهائي الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ من لجنة الاعتراضات في الاعتراضين رقمي ٢٣ و ٢٤ سنة ١٩٧٧ بإلغاء القرار الصادر من رئيس لجنة القسمة بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤ بتسليم العقار رقم ٥ تنظيم حارة العسيلي الى الطاعن إستنادا الى أنه قرار باطل مبني على إجراءات باطلة لعدم إتيان إجراءات النشر والاصق عن هذا العقار وعدم صدور قرار بطرحه للبيع بطريق المزااد العلني بعد إستخراج مشروع مصالح نفاذا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ورتب على ذلك أن ملكية ذلك العقار - وهو عقار النزاع - لا تكون قد إنتقلت إلى الطاعن ، وهي أسباب تكفي لحمله ولها أصلها الثابت بالأوراق ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة من بعد بتتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالا لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها واقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دعوى " التدخل فى الدعوى " حكم " الطعن فى الحكم " الخصوم
فى الطعن " .

الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة المتدخل طرفا فى الدعوى . حجية الحكم الصادر
فيها له أو عليه . حقه فى الطعن فيه مثل سائر الخصوم .

(٢) دعوى " التدخل فى الدعوى " التدخل الهجومي " . حكم " الطعن
على الحكم " .

تدخل الخصم - فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض - المبني على إدعائه ملكيتها . ماهيته
تدخل هجومي : مؤداه . للمتدخل حق الطعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على
استقلال - وفقا للمادة ٣٧ / ١ ، ٢ مرافعات .

١ - المقرر أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل أن يصبح المتدخل
طرفا فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه ومن حقه الطعن فيه
بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه فى ذلك شأن سائر الخصوم .

٢ - إذ كان تدخل الطاعن فى الدعوى مبنيا على ادعائه ملكيته العين المتنازع
عليها فى الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلب الحكم
بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم عنها ، وبالتالي تكون هذه الدعوى واجبة
الرفض ، فإن تدخله على أساس من هذا الادعاء يكون فى حقيقته وبحسب مرماه
تدخلًا هجوميًا إذ أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر

مطلوبة ضمنا بتأسيس تدخله على إدعائه لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان مالكا للعين أو غير مالك لها كما أن القضاء في الدعوى لابد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو نفيه عنه . وإذا إنتهى الحكم المستأنف إلى رفض طلباته وخلص إلى صحة ونفاذ عقد المطعون ضدهم الخمسة الأول فإن هذا القضاء يكون حكما عليه في شأن ما يدعيه من حقوق على العقار المذكور في مواجهة الخصوم في الدعوى بما يحق له معه الطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . وإذا استهدف الطاعن المتدخل من وراء تدخله في دعوى صحة ونفاذ العقد - بعد القضاء برفضها - ثبوت ملكيته للعقار موضوع هذا العقد فإن الطلب بها يقدر - وعلى إستقلال - وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة هذا العقار التي تكون - وهو من الأراضى - بإعتبار سبعين مثالا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها وذلك كله إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ المشار إليها وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رأت ما يرجع إليه في تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة العقد الصابر عن هذا العقار بإعتبار أنه يمثل قيمة التعاقد عليه حسبما تقتضى به الفقرة السابعة من المادة ٣٧ سالفة الذكر

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يتطلبه الفصل فيه - تتحصل في أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى رقم ١٤٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى كفر الشيخ الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المتضمن بيع المطعون ضدهما السادسة إليهم مساحة ١٦ المبينة في الأوراق نظير ثمن مقداره ٣٠٠٠ والتسليم . تدخل الطاعن في الدعوى طالبا رفضها

تأسيساً على أنه المالك للعين المبيعة . وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بقبول تدخله خصماً ثالثاً في الدعوى ويندب خبير فيها لتحقيق ملكية العين المذكورة وبعد أن قدم تقريره عادت وحكمت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٠ في موضوع طلب التدخل برفضه والمطعون ضدهم الخمسة الأول بطلباتهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ١٤١٨ ق مدنى " مأمورية كفر الشيخ " ، وبتاريخ ٧/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن طلبه في التدخل الحاصل منه في دعوى صحة ونفاذ العقد المطروحة هو ذات النزاع الجارى فيها ويدور معها وجوداً وعدماً . وإذ كانت قيمتها تقدر طبقاً للمادة ٢٧/٧ من قانون المرافعات بقيمة المتعاقد عليه وهو الثمن الوارد في العقد ومقداره ٢٠٠٠ جنيهاً بما يجاوز النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وبالتالي يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأغفل هذا التقدير وقدر الدعوى طبقاً للمادة ٢٧/١ ، ٢ من ذات القانون وخلص إلى أن قيمة الدعوى وفق هذا التقرير تدخل في حدود النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وقضى بالتالى بعدم جواز الإستئناف دون أن يبين سبب عدم إعتداده في تقدير قيمتها على أساس الثمن الوارد في العقد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه فإن من حقه الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم . وإذا كان الثابت أن تدخل الطاعن في الدعوى مبني على إدعائه

ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية المقامة من المطعون ضدهم الخمسة الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم عنها وبالتالي تكون هذه الدعوى واجبة الرفض فإن تدخله على أساس من هذا الإدعاء يكون في حقيقته وبحسب مرامه تدخلا هجويا إذ أنه وإن لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية إلا أنها تعتبر مطلوبة ضمنيا بتأسيس تدخله على إدعائه لنفسه كما أن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان مالكا للعين أو غير مالك لها كما أن القضاء في الدعوى لا بد أن يبنى على ثبوت حق الملكية له أو نفيه عنه ، وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى رفض طلباته وخلص إلى صحة ونفاذ عقد المطعون ضدهم الخمسة الأول فإن هذا القضاء يكون حكما عليه في شأن ما يدعيه من حقوق على العقار المذكور في مواجهة الخصوم في الدعوى بما يحق له معه الطعن عليه بالطرق المقررة قانونا . لما كان ذلك وكان الطاعن المتدخل - وعلى ما سلف بيانه - قد استهدف من وراء تدخله في دعوى صحة ونفاذ العقد - بعد القضاء برفضها - ثبوت ملكيته للعقار موضوع هذا العقد فإن الطلب بها يقدر - وعلى إستقلال - وفق الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون المرافعات بقيمة هذا العقار والتي تكون - وهو من الأراضى - باعتبار سبعين مثالا لقيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه ، فإذا كانت الأرض غير مربوط عليها ضريبة قدرت المحكمة قيمتها وذلك كله إعمالا للفقرة الأولى من المادة ٢٧ المشار إليها ، وهو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذات ما يرجع إليه في تقدير قيمة الدعوى بطلب صحة العقد الصادر عن هذا العقار باعتبار أنه يمثل قيمة التعاقد عليه حسبما تقتضى به الفقرة السابعة من المادة ٢٧ سالفة الذكر ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر وخلص إلى أن قيمة العقار المتنازع عليه - بإعمال قواعد التفسير أنه البيان - تدخل في حدود النصاب الإنتهاى للمحكمة الابتدائية وبالتالي يكون حكمها في هذا الخصوص غير قابل للإستئناف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويصحى النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يوسف أبوزيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، محمد بهاء الدين باشات و أحمد أبو الحجاج .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ القضائية

(١) وكالة " الوكالة المستترة " . عقد . صورية .

الوكالة بالتسخير . ما هيئتها . قيام الوكيل بالعمل بأسمه الشخصى لحساب الموكل المستتر . اثرها . انصراف العقد الذى يبرمه الوكيل الى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل . علة ذلك .

(٢) صورية " إثبات الصورية " " حكم " تسبب الحكم " ، إثبات .
إثبات الصورية .

عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص المحرر المثبت له .

١ - الوكالة بالتسخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تفترض أن يعمل الوكيل بأسمه الشخصى وأن كان يعمل لحسابه الموكل الذى يكون أسمه مستترا ، ويترتب عليها - وتطبيقا لقواعد الصورية التى تستلزم أعمال العقد الحقيقى فى العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - إنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر إلى كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل .

٢ - لأن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير أدلة الصورية إلا أنها لا يجوز لها أن تعول فى إثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعى بصوريته أو على نصوص المحرر المثبت له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٧٦ هـ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى الزقازيق على
وزير المالية بصفته ورئيس مجلس إدارة بنك مصر بصفته - المطعون ضدهما الاول
والثالث - وعلى المطعون ضده الثانى بصفته طالبا الحكم بنقل ملكية شهادات الادخار
المبينة بصحيفه الدعوى من اسم المرحومة ... الى اسمه ، وقال بيانا لها أنه أثناء عمله
بالخارج كلف زوجته المرحومه بشراء شهادات ادخار دولارية لحسابه وارسل لها
مبلغ ٦٥ ألف دولار فقامت بشرائها من بنك مصر فرع الزقازيق ولكنها اضطرت إلى
إصدارها بأسمها لغيابه ولأنها لا تحمل سند وكالة عنه ، ولما عاد الى الوطن بعد وفاة
زوجته إمتنع البنك عن صرف أرباح الشهادات زعما بأنها تركه زوجته ، ولما كانت هذه
الشهادات مملوكة له فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، أحالت المحكمة الدعوى إلى
التحقيق وبعد أن سمعت شاهدى الطاعن قضت بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٤ بإجابة الطاعن
إلى طلبه ، إستأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة "
مأمورية الزقازيق " بالاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٢٧ ق طالبا إلغاء والحكم برفض
الدعوى، بتاريخ ٢٤/٤/١٩٨٥ قضت المحكمة بتعديل الحكم إلى إلزام المطعون ضده
الثالث بنقل ملكية ريع قيمة الشهادات إلى الطاعن بعد سداد الديون المستحقة على هذه
الشهادات ومنها دين مصلحة الضرائب ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ،
أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسببين الاول والثالث على الحكم المطعون فيه الفساد
فى الاستدلال والقصور وفى بيانها يقول أن دفاعه لدى محكمة الموضوع بدرجتيها قام

على أنه وإن كانت الشهادات صادرة بإسم زوجته إلا أنها كانت نائبة عنه في شرائها فتتصرف إليه آثار العقد ليكون هو دونها المالك لهذه الشهادات واستدل على ذلك بأقوال شاهديه وبالقريئة المستفادة من أقوال مراقب بنك مصر بمحضر تركه زوجته كما تقدم بخطاب صادر من بنك مصر لا يفيد سوى إصدار هذه الشهادات بإسم الزوجة وإذا أستدل الحكم بهذا الخطاب على ملكية الزوجة للشهادات ورتب على ذلك إطرأحه لأقوال شاهديه والقريئة التي تمسك بها ، يكون معيبا بالفساد في الاستدلال وبالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الوكالة بالتسخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقتضى أن يحمل الوكيل بأسمه الشخصى وإن كان يعمل لحساب الموكل الذى يكون اسمه مستترا ويترتب عليها - تطبيقا لقواعد الصورية التى تستلزم أعمال العقد الحقيقى فى العلاقة بين الموكل والوكيل المسخر - إنها تنتج قبل الموكل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد الذى يبرمه الوكيل المسخر إلى كل من الموكل ومن تعاقد مع هذا الوكيل وكان من المقرر أيضا أنه وإن كانت محكمة الموضوع تستقل بتقدير أدلة الصورية إلا أنها لا يجوز لها أن تعول فى إثبات الصورية أو نفيها على التصرف ذاته المدعى بصوريته أو على نصوص المحرر المثبت له ، لما كان ذلك وكان مفاد دفاع الطاعن لدى محكمة الموضوع أن إصدار الشهادات بإسم زوجته لا يغير من ملكيته وحدها لأنها كانت وكيلا مستترا عنه فى شرائها لها واستدل على ذلك بأقوال شاهديه والقريئة المستفادة من أقوال مراقب بنك مصر بمحضر حصر التركة ، وكان الثابت بالخطاب الصادر من بنك مصر لا يفيد سوى أن الشهادات صادرة بإسم زوجة الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أستدل بما ورد بهذا الخطاب على إنتفاء الصورية وعلى ملكية زوجة الطاعن للشهادات رغم أن ما ورد به بذاته التصرف المدعى بصوريته والتفت بذلك عن تقدير ما تمسك به الطاعن من أدلة ، يكون فضلا عن فساد استدلاله معيبا بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين: عبد المنعم أحمد بركة ، والدكتور علي فاضل حسن (نائب رئيس المحكمة) ، طلعت
أمين صادق ومحمد عبد القادر سمير

(١٧٩)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥١ القضائية

عمل " تصحيح أوضاع العاملين " " ترقية " .

عدم استكمال العامل المدة اللازمة للترقية للفئة المالية المطالب بها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .
أثره ، عدم أحقيته لهذه الفئة . علة ذلك ، م/٤١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين ٢٢ لسنة
١٩٧٧ ، ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه " " كما تنص
المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ لسنة
١٩٧٥ على أن " " كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن " ... " لما كان ذلك وكان
واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يستكمل المدة
اللازمة للترقية للفئة المالية السادسة التى يطالب بها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بل فى
١٩٧٨/٩/٢٨ - أى فى تاريخ لاحق على الأجل المضروب فى القانون ١١ لسنة
١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان فإن الحكم المطعون فيه إذ
قضى مع ذلك بتأييد الحكم الابتدائى بأحقيته لهذه الفئة يكون قد خالف القانون
بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٩٧٨/٩٣٤ مدنى كلى كفر الشيخ على
الطاعنة بطلب الحكم بتطبيق القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له وبأحقيقته
للفروق المالية والعلاوات المالية إعتبارا من ١/٧/١٩٧٠ وقال شرحا لدعواه أنه عمل لدى
الطاعنة منذ ١١/٤/١٩٧٠ ، وعند تسوية حالته وفقا للقانون المذكور لم تحتسب له مدة
خبرته رغم سبق عمله بمضارب الارز ببيلا وبمدرسة بيلا ندبت محكمة كفر الشيخ
الابتدائية خبيرا فى الدعوى لأداء المهمة الميينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير
تقريره قضت بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٦ بإعتبار بداية مدة خدمة المطعون ضده يوم
١٩٥٩/٩/٢٨ وبأحقيقته للفئة السابعة من ١/١٠/١٩٧٢ ، وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي له
مبلغ ٣٣٠٠٠٠ جنيها قيمة الفروق المالية حتى ١٩٧٩/١١/٢٦ إستأنفت الطاعنة الحكم
أمام محكمة إستئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٣/١ ق ، وبجلسة ١٩٨٠/١١/١١ قضت
محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى
غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وتقول تبيانا
لهذا أنه قضى بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة السادسة إعتبارا من
١/١٠/١٩٧٨ مع أنه لم يستكمل المدة اللازمة للترقية إليها وفقا لأحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ ، كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون ١١ سنة ١٩٧٥ على أن " يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي " يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ على أن " يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون ١١ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام النص الآتي " يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقه به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ ، وتنص المادة الثامنة منه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ - لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يستكمل المدة اللازمة للترقية للفئة المالية السادسة التى يطالب بها حتى ٣١/١٢/١٩٧٧ بل فى ٢٨/٩/١٩٧٨ - أى فى تاريخ لاحق على الأجل المضروب فى القانون ١١ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ سنة ١٩٧٨ سالف البيان فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك بتأييد الحكم الابتدائى بأحقية هذه الفئة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، على أن يكون مع النقض الاحالة .



جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين: مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة، صلاح محمد أحمد، حسين محمد حسن ومحمد
هانى أبو منصوره .

(١٨٠)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) أحوال شخصية " التطلاق " . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .
التطلاق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . غياب الزوج سنة فأكثر فى بلد غير
البلد الذى تقيم فيه الزوجة بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضى الموضوع طالما كان
استخلاصه سائفا .

(٢) أحوال شخصية " التطلاق " . صلح .
التطلاق للغيبة . المادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عدم اشتراطها عرض الصلح
على الطرفين .

١ - يدل نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن المشرع أجاز
للزوجة إذا ادعت على زوجها غيابها عنها سنة فأكثر ، وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة
الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر والطلاق هنا بانه لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة
بسبب مضارة الزوج ، وشرط لذلك توافق أمرين : أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها
فى بلد آخر غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة . والثانى أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول ،
وتقدير العذر أمر متروك لقاضى الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى الطاعة يطلب التطلاق للغيبة طبقا
للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكانت هذه المادة لم تشترط عرض الصلح على
الطرفين فإن التحدى فى سبب النعى بما أوجبه المادة السادسة من القانون المذكور من عرض
الصلح يكون فى غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية
دمنهور لتطليقها على المطعون ضده . وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد
الشرعى فى ١٥/٦/١٩٧٨ ولم يدخل بها وغاب عنها منذ أكثر من ثلاث سنوات بأن
سافر إلى العراق وهى تتضرر من ذلك ومن ثم فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة
الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ٣٠/٣/١٩٨٢ برفض
الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ لسنة ٨٢ ق استئناف
الاسكندرية "مأمورية دمنهور" وفى ٢٨/٦/١٩٨٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد
الحكم . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها
رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفىها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الاول منها على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك نقول أن أحكام القانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ أوجبت التفريق بين الزوجين إذا غاب الزوج عن زوجته مدة سنة فأكثر سواء
كانت هذه الغيبة بعذر مقبول أو بدون عذر . وإذا ثبت من الاوراق غيبة المطعون عنها أكثر
من سنة متعمداً الاضرار بها فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى رغم ذلك برفض دعواها
بالتطليق يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٢ من المرسوم بقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلاعذر مقبول جاز لزوجته أن
تطلب إلى القاضى تطليقها باتناً إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع

الإتفاق منه " يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ادعت على زوجها غيابه عنها سنة فأكثر ، وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر والطلقة هنا بآئته لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط لذلك توافر أمرين : أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة . والثاني أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول وتقدير العذر أمر متروك لقاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعنة على سند من أن المطعون عليه سافر إلى العراق سعياً وراء الرزق ورغبة في زيادة موارده المالية بما يعود عليه وعليها بالخير ، كما أنه عرض على الطاعنة أن ينقلها إليه للإقامة معه في بغداد إلا أنها رفضت ذلك فلم يكن يقصد من غيابه عنها الاضرار بها وكان هذا من الحكم إستخلاصا موضوعيا سائغا مما له أصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في قضائه فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أوجبت على القاضي في دعوى التطليق للضرر إحضار الزوجين المتخاصمين بشخصيهما للتوفيق والاصلاح بينهما، فإذا قصرت المحكمة في اتخاذ هذا الإجراء وقع حكمها باطلا . وإذا لم يحضر المطعون عليه شخصيا أمام محكمتي الدرجة الاولى والاستئناف ولا يغنى عن هذا الحضور أن حضر شقيقه بتوكيل عنه فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى الطاعنة بطلب التطليق للغيبة طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وكانت هذه المادة لم تشترط عرض الصلح على الطرفين فإن التحدى في سبب النعى بما أوجبه المادة السادسة من القانون المذكور من عرض الصلح يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقانى وملاح محمود عويس .

(١٨١)

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) اختصاص " الاختصاص القضائى الدولى " . معاهدات .
الحصانة القضائية للدولة التى لا تخضعها لولاية القضاء فى دولة أخرى . مقتضاها .
إمتناع القضاء فى حقها أو حق ممثليها وممثلى سلطاتها العامة من محاكم دولة أخرى
بالنسبة لأعمال السيادة دون التصرفات العادية وأعمال التجارة . أثره .
إلتزام المحاكم بأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة
بأعمال السيادة ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .
(٢) حكم " تسبيب الحكم : التناقض " . بطلان " بطلان الأحكام " .
التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاءه .
النعى عليه بالتناقض . لا محل له .

١ - تقوم الحصانة القضائية - التى لا تخضع الدولة بموجبها لولاية القضاء
فى دولة أخرى - أساسا على مبدأ استقلال الدولة وسيادتها فى المجتمع الدولى ،
فهو من المبادئ المسلمة فى القانون الدولى العام ، ومن مقتضاه أن يمتنع على

محاكم دولة أن تقضى فى حق دولة أخرى بالنسبة للأعمال التى تصدر منها وهى تباشر سلطتها بصفتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة ، لأن حق الدولة فى القضاء فى المنازعات التى تتعلق بتلك الأعمال - هو حق لصيق بسيادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها ، وإذا إنعدمت ولاية القضاء فى الدولة بالنسبة لدولة أخرى كشخص قانونى مستقل ذى سيادة - فهى تنعدم بالنسبة لمثل هذه الدولة وممثلى سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخليا وخارجيا أو من يقاضون عنها أى شأن من شئونها العامة لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطنى بالنسبة إليهم يعنى خضوع الدولة بأسرها لذلك القضاء بما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها ، وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .

٢ - التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذى يتماهى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما اذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٨٠ مدنى أسيوط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليهم وآخر متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٣٧٦٨٠٠

دولارا ، وقال بياننا لها إنه كان يقيم مع أشقائه في ليبيا وتملكوا مساحة من الأرض البور مبينة بالأوراق وقاموا بإستصلاحها وزراعتها بالحدائق وأنشأوا على جزء منها مزرعة دواجن ، وبعد أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بقيادة المطعون عليه الأول ألت تلك الأرض بما عليها من منشآت ثابتة ومنقولة ومنتجات زراعية وحيوانية - الى الدولة الليبية بموجب القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ ، ثم قامت الحكومة الليبية بطردهم ولم تعويضهم عما تم الاستيلاء عليه الذي يقدر نصيبه فيه بالمبلغ المطالب به ، وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا إلى الطاعن مبلغ ٢٦٠٢٢٥٠٠ دولارا .

إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٢٥ سنة ٥٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الدفع المبدى من المطعون عليهم بعدم اختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى لانعدام ولايته - هو فى حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى لقيام الحصانة القضائية ، ذلك أن الاختصاص بنظر النزاع إنعقد للقضاء المصرى بإتخاذ المطعون عليهم مكتب محاميههم محلا مختارا لهم واستئنافهم الحكم الصادر ضدهم من محكمة أول درجة طالبين من باب الاحتياط الكلى إلغاءه ورفض الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالرغم من ذلك بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى فخلط بين مبدأ السيادة والحصانة القضائية وبين واجبات الدولة التى يجعلها القانون الدولى مسئولة عن الافعال التى تقع من أى من سلطاتها وعن إخلالها بما تبرمه من عقود سواء بصفتها سلطة عامة أم شخصا معنويا ،

وخلط أيضا بين حق الدولة فى إصدار القوانين وبين الحق فى المطالبة بالتعويض ، ولم يفتن إلى أن موافقة الحكومة الليبية على إتفاقية التكامل بينها وبين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، تنطوى على إقرار منها بالتنازل عن الحصانة القضائية وحق الأفراد فى مقاضاتها ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحصانة القضائية التى لا تخضع بموجبها الدولة لولاية القضاء فى دولة أخرى تقوم أساسا على مبدأ استقلال الدول وسيادتها فى المجتمع الدولى ، وهو من المبادئ المسلمة فى القانون الدولى العام ومن مقتضاه أن يمتنع على محاكم دولة أن تقضى فى حق دولة أخرى بالنسبة للأعمال التى تصدر منها وهى تباشر سلطتها بصفتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة لأن حق الدولة فى القضاء فى المنازعات التى تتعلق بتلك الأعمال هو حق لصيق بسيادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها وإذا انعدمت ولاية القضاء فى الدولة بالنسبة لدولة أخرى كشخص قانونى مستقل ذى سيادة - فهى تتعدى بالنسبة لممثلى هذه الدولة وممثلى سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخليا وخارجيا أو من يقاضون عنها فى أى شأن من شئونها العامة ، لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطنى بالنسبة إليهم يعنى خضوع الدولة بأسرها لذلك القضاء بما فى ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها واستقلالها ، وعلى المحكمة أن تقضى فى هذه الحالة بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع الذى كان مطروحا أساسه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٠ الذى أصدرته الحكومة الليبية بصفتها صاحبة السيادة والسلطان بأن تؤدى إلى الدولة الليبية ما يملكه الأشخاص المقيمة أسماؤهم بالكشف المرافق له عن أراض زراعية وكان اتخاذ ممثلى تلك الدولة مكتب محاميهن محلا مختارا لهم وإستئنافهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة وطلبهم من باب الإحتياط الكلى إلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى لا يفيد قبولهم إختصاص القضاء المصرى بالفصل

فيها خاصة وقد طلبوا الحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى ، وكانت اتفاقية التكامل بين الحكومة الليبية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان - على ما يبين من مطالعة نصوصها - قد خلت من كل ما يفيد إقرار أطرافها بالتنازل عن الحصانة القضائية المقررة لكل منهم فإن القضاء المصرى يكون غير مختص بنظر النزاع المطروح لتوافر شروط الحصانة القضائية المقررة وفق أحكام القانون الدولى العام ، وإذ إلترزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلترزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان الشق الأول منه يقول إن الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى حجب نفسه عن القضاء بالتعويض طبقا لنص المادة ١٨ من القانون المدنى المصرى ونص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ سالف الإشارة ، وفى بيان الشق الثانى يقول إنه خالف نص المادة ٢٨ من القانون المدنى المصرى عندما قرر أن من حق الدولة الليبية إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مهنة المحاماه لما يترتب على ذلك من عدم إمكانه اللجوء إلى القضاء فى ليبيا للمطالبه بحقوقه ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول ، ذلك أن عدم تصدى الحكم لبحث حق الطاعن فى التعويض سواء طبقا لنص المادة ١٨ من القانون المدنى المصرى أو نص المادة الثانية من القانون الليبى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ - هو نتيجة لازمة لقضائه بعدم إختصاص القضاء المصرى بنظر النزاع ، فإذا وقف الحكم عند هذا القضاء ولم يلج فيما أثاره الطاعن بشأن حقه فى التعويض فإنه يكون قد إلترزم صحيح القانون ، ويكون هذا الشق من النعى فى غير محله ، وفى شقه الثانى غير مقبول ، ذلك أن ما استرسل إليه الحكم عن حق الدولة الليبية فى إصدار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مهنة المحاماه لا يعدو أن يكون تزييدا يستقيم الحكم بدونه ، فالنص عليه فى هذا الصدد يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض بوفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه يعد أن أقام قضاءه بعدم الإختصاص بنظر الدعوى على تمتع المطعون عليهم بالحصانة القضائية وعلى حق الدولة الليبية فى إصدار القانونين رقمى ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ و ٤ لسنة ١٩٨١ إستنادا إلى مبدأ السيادة - عاد وقرر أن حق السيادة غير مطلق إذا كان تصرف الدولة خارجا عن نطاقه ، وأن من حقه اللجوء إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ للمطالبة بالتعويض وهو ما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مبرود ، ذلك أن التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الذى تتماهى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما يبين من الرد على السببين الأولين لهذا الطعن - على توافر شروط الحصانة القضائية بالنسبة للمطعون عليهم بإعتبارهم ممثلين لدولة مستقلة ذات سيادة ، وكانت هذه الأسباب كافية لحمل قضائه ، فإن ما أورده الحكم بعد ذلك بشأن ما كفله القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٠ للطاعن من إقتضاء التعويض المستحق له بالالتجاء إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القانون - لا يعيب الحكم إذ أنه يستقيم بدونه فلا يمثل تناقضا مع باقى أسبابه ، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين
شلقاني وصلاح محمود عويس .

(١٨٢)

الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ القضائية

رسوم "رسوم الشهر العقارى" . شهر عقارى . حكم "الطعن فى الحكم".

الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى ، عدم
قابليته للطعن متى فصل فى منازعة بشأن تقدير هذه الرسوم . فصله فى منازعة أخرى .
مؤداه . خضوع الحكم للقواعد العامة فى الطعن . المنازعة بشأن سقوط حق الطاعن فى
التظلم من أمر التقدير . عدم إعتبارها منازعة بشأن التقدير .

يدل نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
والشهر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحكم الصادر فى التظلم
من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا إذا فصل فى منازعة
فى تقدير هذه الرسوم . أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه
يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . لما
كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الذى فصل فيه الحكم المستأنف

يدور حول سقوط حق الطاعن في التظلم من أمر التقدير لرفعه بعد الميعاد من عدمه ، وهو بذلك لا يعد من الحكم فصلاً في منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر الشهر فيخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار ...المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٧٩ سنة ١٩٨٣ مدنى بنها الابتدائية ، ضد المطعون عليهما ، متظلماً من الأمر الصادر من مكتب الشهر العقارى بنها بتقدير مبلغ ^{٥٢٦٤ر٥٢٠} رسوماً تكميلية عن المحرر الشهر برقم ١٨٩٣ سنة ٧٥ قليوبية ، طالباً الحكم بإلغائه لبطان إجراءاته وتقادم هذه الرسوم . دفع المطعون عليهما بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد . بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة بسقوط الحق في التظلم للتقرير به بعد الميعاد . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا "مأمورية بنها" بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ١٧ ق . بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الحكم المستأنف غير قابل للطعن إعمالا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ورتب على ذلك أنه حكم إنتهائى لا يجوز الطعن فيه طبقا لنص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات إلا لبطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر فيه وخلص من ذلك الى قضائه بعدم قبول الاستئناف لعدم ايداع الكفالة المنصوص عليها في هذه المادة . وإذا كان الحكم المستأنف لم يفصل في منازعة في تقدير الرسوم وهي مناط تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة وإقتصر قضاؤه على الفصل في الدفع المبدئى من المطعون عليهما بعدم قبول التظلم لرفعه بعد الميعاد ، فيكون بذلك خاضعا من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ؛ ذلك أن النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ - بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه في الأحوال التي يستحق عنها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ، ويجوز لنوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائيا ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن . يدل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية لا يكون غير قابل للطعن إلا

إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النزاع الذي فصل فيه الحكم المستأنف يدور حول سقوط حق الطاعن في التظلم من أمر التقدير لرفعه بعد الميعاد من عدمه وهو بذلك لا يعد من الحكم فصلاً في منازعة في تقدير الرسوم المستحقة على المحرر المشهر سالف البيان ، فيخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف غير قابل للطعن إعمالاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ٦٤ سالف الإشارة وعدم إيداع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢١ من قانون المرافعات حاجباً نفسه عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه ..

=====

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و لطفى عبد العزيز .

(١٨٣)

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) ملكية " حظر تملك غير المصريين للعقارات " . قانون .

موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الارض الفضاء المبيعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٢ لسنة ٧٤ بتحويل النقد الاجنبى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضوعة لأحكام ذلك القانون ون احكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . علة ذلك

(٢) نقض " أسباب الطعن " . بطلان .

قصور الحكم فى الافصاح عن سنده القانونى رغم سلامة ما إنتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . النعى على ما ورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .

(٣) إلزام " إنقضاء الالتزام : الوفاء " . وكالة . حكم " تسبب الحكم ما لا يعد قصوراً " .

الوفاء المبرر لئمة المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه م ٣٣٢ ، ٣٣٣ مدنى . الاستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما ، تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن بون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمنى بهذا الوفاء . صحيح .

(٤) نقض " أسباب الطعن " .

نعى بغير دليل . غير مقبول . (مثال) .

(٥) نقض " أسباب الطعن " . بطلان .

بطلان الحكم لقبول المحكمة مذكرات وأوراق الخصم دون إطلاع الخصم الآخر عليها . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم . م ٣/١٤٨ مرافعات .

(٦) دعوى " حجز الدعوى للحكم " . محكمة الموضوع .

حجز الدعوى للحكم . أثره . إنقطاع صلة الخصوم فيها بالدعوى إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .

(٧) دعوى " إعادة الدعوى للمرافعة " . محكمة الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

١ - إذ هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومي والمستثمر العربي والأجنبي وبإدار عند إصداره القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي القضاء إلى تصويبه نص المادة الأولى منه عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ - الذي تفيد نصوصه أن المشرع ناط إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار وتقدير جدية الإجراءات التي يتخذها المستثمرين لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم ويصدر تلك الموافقة يخضع المشروع والمال المستثمر لأحكام ذلك القانون وتسرى عليه قواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الاستمرار فيه ويخرج بالتالي عن نطاق تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مجلس إدارة الهيئة العامة

لإستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد وافق على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عمارة للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وقام الأخير بما فرضه عليه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها ومن ثم يخضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بحظر تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد رفض الطعن ببطان عقد البيع محل الدعوى على سند من إن الحظر المفروض بموجب أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٧٦ بتملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء لا يخل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يكون صحيح النتيجة ، لا ينال من ذلك قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى فلهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر فى بيانه ، ويكون النعى عليه فيما إستطرد إليه تزييداً فى أسبابه - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

٣ - مفاد نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدنى أن الأصل فى الوفاء حتى يكون مبرئاً لزمه المدين أن يكون للدائن أو لنائبه أما الوفاء لشخص غير هذين فلا تبرئ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من باقى الثمن على أن وكيل الشركة الطاعنة بموجب العقد تسلم المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض المعلن لمركزها فى ... - ودون تحفظ منه - أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة الطاعنة ولورثة المرحومة ... وأن الباقى هو مبلغ ... فإنه يحق للمحكمة أن تعتبر عدم منازعة وكيل الشركة الطاعنة بما أوفى به المطعون ضده الأول لغيرها بمثابة التسليم والإقرار الضمنى بهذا الوفاء .

٤ - إذ كانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من التوكيل المشار إليه بسبب الطعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة ما تزعمه من إن وكيلها غير مفوض

بقبض الباقي من الثمن والأقرار بالتخالف فإن النعى عليه بهذا السبب يكون عاريا عن دليله .

٥ - لئن كان قبول مذكرات وأوراق من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها جزأؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٢/١٤٨ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا انعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجرت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة .

٧ - إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ..
والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٤٩١ سنة ١٩٧٩ عدنى جنوب
القاهرة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم أولا : بصحة
ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ فيما تضمنه من بيع الشركة الطاعنة له ٥ من ٢٤

شيعوا في كامل أرض وبناء العقار المبين بالصحيفة نظير ثمن مقداره ٤١٧ ر ١٠٨١١٠ ^{ملي}
ثانيا : بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ فيما تضمنه من بيع الشركة الطاعنة

له ٤ من ذات العقار نظير ثمن مقداره ٣٣٤ ر ٨٦٤٨٨ . ثالثا : بصحة ونفاذ عقد البيع
المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ فيما تضمنه من بيع مورثه باقى المطعون ضدهم للشركة

الطاعنة الحصه الأخيرة نظير ثمن مقداره ٤٣٠ ر ٩٠٢٧٠٠٠ وقال في بيان دعواه أنه ^{ملي}

اشترى من الشركة الطاعنة بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ قطعة ارض مساحتها ٢٥٩٤٦٠ متراً مربعاً مبينة الحدود بالصحيفة والعقد نظير ثمن مقداره ١٨٨٠٠ هـ وافق فيه على مواعيد لسداد الثمن وتعهدت الشركة الطاعنة بتسجيل عقد شرائها تلك الارض والصادر لها من باقى المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ لتتمكن من نقل الملكية إليه وقد صدر له قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فى ١٩٧٦/٧/٢٨ بالموافقة على مشروع إسكان إدارى برأسمال ثلاثة ملايين جنيه حولت بالكامل بالعملات الحرة وتمكنت الشركة الطاعنة من تسجيل عقد شرائها بالنسبة لحصة مقدارها ١٥ قيراط وقامت بنقل ملكية تلك الحصة إليه بموجب العقد الشهر برقم ٤٢٠٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ ولما كانت لم توف بالتزامها بنقل ملكية الحصة الباقية ومقدارها ٩ قيراط إليه بالرغم من صدور حكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها بالنسبة لحصة الـ ٥ قيراط فى الإستئناف رقم ٣٨٢٩ لسنة ٩٣ القاهرة وتقااست عن إستصدار حكم بصحة ونفاذ عقد شرائها فى خصوص حصة مورثه باقى المطعون ضدهم ومقدارها ٤ قيراط فقد أقام الدعوى بطلباته بسالفة الذكر . وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ حكمت محكمة أول درجة للمطعون ضده الأول بطلباته . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٨٠٤ لسنة ٩٦ ق مدنى القاهرة وتمسكت ببطلان العقد وفقاً للقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣ حكمت المحكمة الإستئنافية بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت ببطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

للحصة محل النزاع ، لمخالفة الحظر الوارد بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء تأسيساً على أن الموافقة التي حصل عليها المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ من الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى بإقامة مشروع إسكان إدارى كانت بشأن حصه أخرى مقدارها ١٥ قيراط شيوعاً فى العقار المبيع محل عقد البيع المسجل رقم ٥٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ ولا شأن لها بالحصة موضوع التداعى كما وإن تلك الموافقة قد سقطت لعدم إتخاذ المطعون ضده خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بتجديدها مما مقتضاه سقوط حقه فى الاستثناء من حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء المبين بالقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض ذلك الدفاع على سند من أن الثابت بالعقد المسجل سالف الذكر تقديم شهادة بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار المنعقدة فى ١٩٧٦/٧/٢٨ بموجب القرار (٧٦-٣١/٥) على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عمارة للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وتقديم ما يفيد موافقة الهيئة على تسجيل العقار محل التعامل بموجب شهادتين مؤرخه أولهما فى ١٩٧٦/٨/٤ وثانيهما فى ١٩٧٧/٢/٨ وبعد الموافقة على طلب الإستثمار بأكثر من ستة أشهر وأن فى سعى المطعون ضده فى إنهاء شهر العقد سند الدعوى بما اتخذه من إجراءات مما يشير إلى جديته فى حين أن الموافقة على طلب الإستثمار والتسجيل خاصة فقط بحصة ١٥ قيراط ولا شأن لها بحصة التداعى وأن تقدير ما إذا كان المستثمر قد إتخذ خطوات جدية لتنفيذ المشروع أمر تستقل به الهيئة العامة للاستثمار ولم تصدر موافقة تلك الهيئة على تجديد تلك الموافقة وأغفل الحكم الرد على الخطاب الصادر من محافظة القاهرة حى غرب بأنه لم يصرف تراخيص بناء باسم المطعون ضده والتي قدمها للتدليل على أن الأخير لم يتخذ أية خطوات جدية لتنفيذ مشروع البناء الإدارى الذى وافقت عليه الهيئة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المشرع قد هدف من إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وعلى ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى وإفساح المجال لمشاركه رأس المال الوطنى والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية وتقديم حوافز مناسبة لتشجيع الإستثمار على تخطى المعوقات الإدارية والإجرائية التى تؤثر على نمو حجم الإستثمار فقد بادر عند إصداره القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء إلى تصويره نص المادة الأولى منه عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وإذ كانت المادة الأولى من هذا القانون تنص على أنه " يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من الحالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمادة ٧/٢٥ منه على أن " يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام هذا القانون النقد الأجنبى الحر المحول بالسعر الرسمى إلى جمهورية مصر العربية ... والمستخدم فى شراء أرض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة ... " والمادة ٢ مكرر من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أن " لا يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وفقا لأحكام هذا القانون " ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضى والعقارات التى تمثل جزءاً متكاملأ من الأحوال الرأس مالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة " . وأنشأ بمقتضى نص المادة ٢٥ من ذات القانون هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبين إختصاصها بالمادة ٢٦ ومن بينه دراسه الطلبات المقدمة من

المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها وناط بمجلس إدارتها سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار فنص في المادة ٢٧ على " تقدم طلبات الإستثمار إلى الهيئة وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار التي تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقر المستثمر بإتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمرة التي يراها " كما نظمت المادة ٢١ من ذات القانون قواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره في حالة عدم إمكان تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الإستمرار فيه كما تضمن قرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي ، رقم (٣٧٥ لسنة ١٩٧٧) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام إستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في الباب الثامن منه أحكام متبعة لتنفيذ المشروعات فنص في المادة ٤٦ منه على أن " يتعين على المستثمرين إتخاذ إجراءات جدية لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم من الهيئة خلال ستة شهور من تاريخ إخطارهم بقرار مجلس إدارة الهيئة ، وفي حالة وجود أية ظروف تحول دون إتخاذ الإجراءات التنفيذية المشار إليها فعلى المستثمر التقدم للهيئة بطلب لد المهلة المحددة ويعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه لد المهلة للفترة التي يراها فإن مفاد ذلك جميعه أن المشرع ناط مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة سلطة الموافقة على طلبات الإستثمار وتقدير جدية الإجراءات التي يتخذها المستثمرين لتنفيذ الموافقات الصادرة لهم ويصدر تلك الموافقة يخضع المشروع والمال المستثمر لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتسرى عليه قواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره والمنصوص عليها في ذلك القانون إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال المستثمر أو الاستمرار فيه ويخرج بالتالي من نطاق تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تملك غير المصريين للمقارات المبنية والأراضي القضاء . لما كان

ذلك وكان الثابت في الأوراق ، أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد وافق بموجب القرار رقم (٧٦-٢١/٥) بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ على طلب الإستثمار المقدم من المطعون ضده الأول بشأن إقامة عماره للإسكان الإدارى بموقع الأرض الفضاء المبيعة وقام الأخير بما فرضه عليه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها ومن ثم يخضع لأحكام هذا القانون ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد رفض الطعن بإبطال عقد البيع محل الدعوى على سند من أن الحظر المفروض بموجب أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء لا يخل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يكون صحيح النتيجة لا ينال من ذلك قصوره فى الإفصاح عن سنده القانونى فهذه المحكمة أن تستكمل ما قصر فى بيانه ويكون النعى عليه فيما استطرد إليه تزيدها فى أسبابه بشأن موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار ، العربى والأجنبى والمناطق الحرة والشهادتين المؤرختين ١٩٧٦/٨/٤ ، ١٩٧٧/٢/٨ والمقدمة بالعقد المشهر رقم ٥٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٣ واستخلاصه منها موافقة الهيئة سالفة الذكر على تسجيل الحصة محل الدعوى - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج وكان عدم استخراج تراخيص بناء باسم المطعون ضده على قطعة الأرض المبنية ليس من شأنه أن يبطل عقد البيع محل الدعوى وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج لا يعيبه فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لعدم سداد المطعون ضده باقى الثمن ومقداره ٢٥ ألف جنيه إلا أن الحكم المطعون فيه رفض

هذا الدفع على سند من أن تسلم وكيل الطاعنة المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض المعلن لمركزها في ١١/٥/١٩٨١ والذي أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة وورثة المرحومة وأن الباقي مبلغ ٦١٠٢٥٧٠ دون تحفظ يعتبر إبراء نهائيا للذمة من كامل ثمن العقار في حين أن الوفاء بباقي الثمن لغير الشركة الطاعنة باعتبارها هي الدائنة لمطعون ضده الأول لا يبرئ ذمته من دفع الباقي من الثمن لأن وكيلها الذي تسلم المبلغ المعروض ليس له قبض الباقي من الثمن وإبراء مديني الشركة الطاعنة من ديونهم . مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن مفاد نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدني أن الأصل في الوفاء حتى يكون مبرئا لذمة المدين أن يكون للدائن أو لثأبه أما الوفاء لشخص غير هذين فلا تبرئ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه ببراءة ذمة المطعون ضده الأول من باقي الثمن على أن وكيل الطاعنة بموجب العقد تسلم المبلغ المعروض بموجب إنذار العرض - المعلن لمركزها في ١١/٥/١٩٨١ . ودون تحفظ منه أشير فيه إلى دفعات سداد الثمن للشركة الطاعنة ولورثة المرحومة وإن الباقي هو مبلغ ٦١٠٢٥٧٠ فإنه يحق للمحكمة أن تعتبر عدم منازعة وكيل الشركة الطاعنة بما أوفى به المطعون ضده الأول لغيرها بمثابة التسليم والاعتراف الضمني بهذا الوفاء وكانت الطاعنة لم تقدم صوره رسمية من التوكيل المشار إليه بسبب الطعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة ما تزعمه من أن وكيلها غير مفوض بقبض الباقي من الثمن والاعتراف بالتخالف فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون عاريا عن دليله .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع البطلان وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة حرمتها من الإطلاع على ملف الدعوى وما قدم فيها من مستندات بجلسته ١٩٨٢/١/٣ والتي حجزت فيها للحكم ذلك أن هذا الملف كان لدى رئيس الدائرة

ولم يعد إلى قلم الكتاب إلا بعد الاجل المصرح فيه بالإطلاع ولم تستجب المحكمة لطلبها إعادة الدعوى للمرافعة للإطلاع وتقديم مذكرة تكميلية . مما يعيب الحكم بالبطلان للإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول غير مقبول ذلك أنه وإن كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم بون إطلاع الخصم الآخر عليها جزاؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ١٤٨/٢ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم وإذا كانت الطاعة لم تبين فى سبب النعى ما احتوته حافظة المستندات التى قدمت بجلسته ١٩٨٢/١/٣ وحرمت من الإطلاع عليها ومناقشتها وأثرها فى قضاء الحكم المطعون فيه فإن نعيها فى هذا الخصوص يكون مجهلا غير مقبول والنعى فى الشق الثانى فى غير محله ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا إنعقدت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة . ولما كان الثابت بأوراق الطعن أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٨٢/١/٣ إصدار حكمها بجلسته ١٩٨٢/٢/٢٣ ورخصت للخصوم بتقديم مذكرات فى أربعة أيام والإطلاع فى الثلاث أيام التالية ومذكرات خلال عشرة أيام التالية وأن أحدا من الخصوم لم يقدم مستندات وأن السيد رئيس الدائرة أعاد ملف القضية إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢ قبل إنتهاء الأجل المصرح فيه بتقديم مذكرات وقدمت الطاعة مذكرة بدفاعها وكان مقتضى ذلك أن المحكمة مكنت الخصوم من إبداء دفاعهم إذ كان ذلك وكانت إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيقي ، ممنوح السعيد و لطفى عبد
العزیز .

(١٨٤)

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) عقد . بيع " ركن الثمن " . بطلان .

الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . تحديده فى العقد بالعمله
المصريه ثم الوفاء به بالنقد الاجنبى . لا بطلان . علة ذلك . اعتبار هذا الوفاء عملا
قانونيا تالياً لانعقاد العقد . (مثال) .

(٢) محكمة الموضوع " سلطتها فى تفسير العقود " . عقد
" تفسير العقد " .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تفسير العقود والشروط الواردة بها واستخلاص
قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .

(٣) جنسية . اثبات .

شهادة التمتع بالجنسية المصرية الصادرة من وزير الداخلية لها حجيتها القانونية .
طالما لم يقدّم دليل يخالف ذلك .

١ - يدل نص المادة ٤١٨ من القانون المدنى على أن المشرع جعل الثمن ركنا
أساسيا فى عقد البيع لا ينعقد بدونه بإعتباره محلا لالتزام المشتري ، وإذ كان

عقد البيع سند الدعوى قد تم تحديد الثمن فيه بالعملة المصرية ولم يتضمن تعهداً مقوماً بعملة أجنبية مما حظرتة المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعمول به وقت إبرام العقد - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - فإن ركن الثمن لا يكون باطلاً أما الوفاء به بالنقد الأجنبي - بإعتباره عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد - أياً كان وجه الرأي فيه - لا يستطيل الى العقد حتى يبطله .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة في تفسير العقود والشروط الواردة بها واستخلاص قصد المتعاقدين منها وثبات ما تحمله عباراتها بما يتفق مع المعنى الظاهر لها .

٣ - مفاد نصوص قوانين الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وأخيراً المادة ٢١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ ، أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية بناء على طلب الجنسية إنما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول على إثبات الجنسية ، له حجيته القانونية وتظل هذه الحجية قائمة حتى يقوم الدليل على إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٦/٧/١٣ وتسليمه " الشقة " المبينة بالاوراق ، وقال فى بيان ذلك أن الطاعنين باعوا إليه تلك الشقة بموجب العقد المشار إليه مقابل ثمن مقداره - ٣٠٠٠٠ جنيها مصريا ، سدد منه مبلغ ٢٠٠٠٠ واتفق على سداد الباقي عند تسليمه المفتاح والتسجيل الذى التزم البائعون باتمامه فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ حكمت المحكمة للمطعون ضده بالطلبات . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٧٩ سنة ٩٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالاول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده سدد جزءاً من ثمن البيع بالنقد الأجنبى وهو ما يخالف أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وهو ما يترتب عليه بطلان العقد ، واذ إنتهى الحكم المطعون فيه الى صحة العقد على سند من أن بطلان السداد لا يلحق العقد ولا يؤثر على صحته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٤١٨ من القانون المدنى على أن " البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شئ أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدي " . يدل على أن المشرع جعل الثمن ركناً أساسيا فى عقد البيع لا ينعقد ببنونه بإعتباره محلا للالتزام المشتري ، لما كان ذلك وكان عقد البيع سند الدعوى قد تم تحديد الثمن فيه بالعملة المصرية وام يتضمن تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما

حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فى مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعمول به وقت إبرام العقد - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى - فإن ركن الثمن لا يكون باطلا أما الوفاء به بالنقد الاجنبى بإعتباره عملاقانونيا تالياً لانعقاد العقد - أيا كان وجه الرأى فيه - لا يستطيل إلى العقد حتى يبطله ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، وبالتالي يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسببب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بالشرط الفاسخ الصريح الوارد فى العقد جزاء على تخلف المطعون ضده عن سداد باقى الثمن فى الميعاد المحدد وإذ خلص الحكم المطعون فيه الى عدم تحقق هذا الشرط من تفسيره للبند الثانى من العقد دون أن يعمل البند الثانى عشر منه رغم أن البندين معا يتحقق بهما الشرط المذكور ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسببب والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مريبود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة فى تفسير جميع العقود والشروط الواردة بها واستخلاص قصد المتعاقدين منها وفقاً لما تحمله عباراتها وبما يتفق مع المعنى الظاهر لها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذونات " إن الثابت بالبند الثانى من عقد بيع الداعى أن الثمن مقداره ثلاثون ألف جنيه وقد دفع المشتري وقت التوقيع على هذا العقد عشرين ألف جنيه عبارة عن ... وباقى الثمن ومقداره عشرة آلاف جنيه تدفع عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الموعد الذى يحدده البائعون لاستلام الشقة المباعة ويجرى اخطار المشتري بهذا الموعد بخطاب مسجل أو ببرقية ، وفى حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن كله أو جزء منه فى الموعد المذكور فإنه تسرى عليه الفوائد القانونية بواقع ٧٪

دون إخلال بحق البائعين في اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى إنذار أو اعتذار أو تنبيه أو التجاء إلى القضاء ، ومن ثم فإن الفسخ الاتفاقي إنما هو قاصر على حالة تخلف المشتري عن سداد باقى الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه وبالشروط المتفق عليها أى عند تسليم المفتاح والتسجيل وفى الموعد الذى يحدده له البائعون لاستلام الشقة بعد إخطاره بهذا الموعد بخطاب مسجل أو برقية وهو ما لم يتم عليه دليل " وخلص الحكم من ذلك إلى عدم إعمال الشرط الفاسخ الصريح لعدم تحقق شروط اعماله ، وكانت أسبابه سائغة ليس فيها خروج عن المعنى الظاهر لعبارات العقد وما يتفق وقصد المتعاقدين . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده أجنبى الجنسية محظور عليه اكتساب ملكية العقار محل النزاع عملا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وإن ادعى أنه مصرى الجنسية وسأيرته المحكمة فى ذلك معتمدة على صوره ضوئية لشهادة مؤرخه ١٩٧٨/٤/٢٤ صادر من وزارة الداخلية مجحوده من جانبهم ، وشهادة رسمية أخرى مؤرخه ١٩٧٨/٥/٦ تفيد تمتعه بالجنسية المصرية بالتبعية لوالده وقد ارتكن عليها الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه رغم عدم كفايتها لثبوت هذه الجنسية طبقا للقانون ، ودون أن توقف المحكمة الدعوى للفصل فى حقيقة جنسية المطعون ضده من المحكمة المختصة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك إن مفاد قوانين نصوص الجنسية المتعاقبة حسبما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢٤ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ من بعده ، ثم المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٥٨ بعد ذلك ، وأخيرا المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، إن الشهادة الصادرة من وزير

الداخلية بناء على طلب الجنسية إنما هي دليل فرضه القانون على صاحب الشأن إذا أراد الحصول على إثبات الجنسية له حجته القانونية وتظل هذه الحجية قائمة حتى يقدم الدليل على إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ارتكن إلى هذه الشهادة المؤرخة ١٩٧٨/٥/٦ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والتي تفيد تمتع المطعون ضده بالجنسية المصرية بالتبعية لوالده ، فحسب المحكمة ذلك في إثباتها له ما دام لم يقدم إلى المحكمة ما يناقضها ، ويكون تعيب الحكم في شأن الارتكان إلى الشهادة الضمنية الأخرى المؤرخة ١٩٧٨/٤/٢٤ - أيا كان وجه الرأي فيه - غير منتج - ، وإذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى ثبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده وفقا لشهادة الجنسية المشار إليها وهي من الأدلة المقررة قانونا فإنه لا على المحكمة إن لم توقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات إذ أن هذا الوقف وعلى ما يبين من نصها - جوازي لها حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها ومتروكا لتقديرها بما لا يجوز معه النعى على الحكم لعدم استعمال المحكمة لهذه الرخصة ، ومن ثم يكون هذا النعى غير مقبول .

وحيث إنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكنانى ، محمد عبد البر حسين سالم وأحمد
عبد الرحمن .

(١٨٥) :

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ القضائية

(١ ، ٢) إيجار " إيجار الأماكن " " الامتداد القانونى لعقد الإيجار " .
إثبات .

١ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . لا ينتهى بوفاة
المستأجر أو تركه العين . إمتداده لورثة المستأجر وشركائه . مناطه . المزاولة الفعلية للنشاط قبل
الوفاة أو الترك . م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢ - تغيير المستأجر للفرض المنصوص عليه فى العقد بعد استلامه العين وقبل الوفاة أو
الترك . أثره لكل ذى مصلحة إثبات التغيير بكافة طرق الاثبات .

(٣ - ٥) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " " تقدير الأدلة " . حكم
" تسبب الحكم " .

٣ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ويحث الأدلة والمستندات . من سلطة قاضى الموضوع .
حسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاؤه على أسباب كافية لحمله . عدم التزامه
بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالا .

٤ - استنباط القرائن القضائية وتقديرها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان سائفا .

٥ - قيام الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات
عدم كفايتها فى ذاتها .

١ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، يدل على أن امتداد العقد لصالح الورثة والشركاء في هذه الحالة مناطه مزاوله المستأجر السابق لنشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى بالفعل قبل وفاته أو تركه العين دون اعتداد بالفرض من استعمال العين الثابت بعقد الإيجار ، ذلك أن المشرع فرق بين حالة تأجير المسكن المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة المشار إليها وبين حالة التأجير لأحد الأنشطة المذكورة بالفقرة الثانية منها حيث وضع المشرع قيودا على أمتداد الإيجار في الحالة الأولى بعد وفاة المستأجر أو تركه العين ، بينما أطلق الفقرة الثانية من كل قيد وحرص على استمرار الورثة عامة وشركاء المستأجر في النشاط دون تخصيص لأحد منهم ، الأمر الذى يفصح عن أن هذه التفرقة إنما قصد بها حماية أوجه النشاط المذكورة والقائمة بالفعل وذلك ضمانا لاستمرارها أيا كانت الظروف الخاصة بكل وارث أو شريك ، مما مفاده أن العبرة في تطبيق حكم الفقرة الثانية من النص هى بقيام المستأجر الأصلي بمزاولة أحد الأنشطة المبينة به في العين المؤجرة له .

٢ - إذا عمد المستأجر إلى تغيير الفرض المنصوص عليه في العقد لمباشرة النشاط (نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى) إلى غرض مخالف بعد استلامه العين وقبل وفاته أو تركه لها فإنه لا محل للتذرع بما أثبت بعقد الإيجار غرضا للاستعمال ، وهذا التغيير مما يجوز لكل ذى مصلحة إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بإعتباره واقعة مادية مستقلة عن العقد ، بما لا تعد معه مخالفة لما أثبت به كتابه .

٣ - لقاضى الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الأدلة والقرائن والمستندات المقدمة فيها ، وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن إليه نفسه إلى ترجيحه ، وحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يورد دلائلها ويقم قضاؤه على أسباب سائغه تكفى لحمله ، ولا عليه إن هو لم يتتبع

الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالا على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه أو تفنيد كل قرينة مناهضة ، ما دام أن فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

٤ - استنباط القرائن القضائية وتقديرها من سلطة قاضى الموضوع ، فيجوز له أن يعتمد فى قضائه على ما يستخلصه من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدلالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه سائغا .

٥ - إذا اعتمد الحكم على أدلة وقرائن متسانده تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه ، فإنه لا تجوز المجادلة - أمام محكمة النقض - فى النتيجة التى - استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ١٨٢١ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/٥/١ عن الشقة المبينة بالصحيفة وتسليمها لهم خاليه . وقالوا بيانا لدعواهم أن والدة الطاعنين كانت قد استأجرت هذه الشقة من المالك السابق للعقار والذى آلت ملكيته إليهم ؛ وإذ توفيت المستأجرة الأصلية التى كانت تقيم بالشقة بمفردها ، ولم تستعملها فى أى نشاط تجارى بل اتخذتها مسكنا لها ، فإن عقد الإيجار يكون قد انتهى بوفاتها ، كما أقام الطاعنون على المطعون ضدهم الدعوى

رقم ١٩٤٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم باستمرار العلاقة الإيجارية بين الطرفين عن ذات الشقة ، وقالوا بيانا لها أن الشقة محل النزاع أجرت بالعقد المؤرخ ١٩٥٥/٥/١ لمورثتهم لاستعمالها فى التجارة بأجرة شهرية قدرها ١٠٨٠٠. تزيد عن أجر المثل لشقق العقار المعدة للسكنى مما يحق لهم طلب امتداد العقد بعد وفاة مورثتهم لاستعمال العين مكتب تجاريا . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين ، حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١/١٥ بإحالتها إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن مورثة الطاعنين لم تستغل الشقة كمكتب تجارى على النحو الثابت بعقد الايجار بل استغلتها مسكنا خاصا لها . وبعد أن استمعت المحكمة الى شاهدى المطعون ضدهم ، حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/١٣ أولا : فى الدعوى ١٨٢١ سنة ١٩٧٩ بإنتهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/٥/١ وتسليم الشقة خالية للمطعون ضدهم . ثانيا : وفى الدعوى ١٩٤٨ سنة ١٩٧٩ برفضها . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٧ سنة ٩٨ ق تالقاهرة . وبتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها تنازل الطاعنون عن الوجه الأول من السبب الأول من أسباب الطعن ، كما التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون أنه متى كان المكان مؤجرا لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، فإن العقد لا ينتهى بوفاة المستأجر بل يستمر لصالح ورثته ، ولا يجوز للمؤجر بعد وفاة المستأجر أن يمارى فيما إذا كان الأخير قد مارس فى العين هذا النشاط بالفعل أو لم يمارسه مادام أن الاجرة المتفق عليها بالعقد قد روى فى تقديرها أن العين أجرت لمزاولة نشاط تجارى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استلزم مزاولة النشاط بالفعل فى العين المؤجرة ، فإنه يكون قد خالف

القانون ، هذا الى أنه لا يجوز إثبات عكس ما جاء بالعقد إلا بالكتابة إلا إذا كان هناك تحايلا على القانون ، وهو ما تنحسر عنه الأوراق ، ومن ثم فإن حكم الإحالة إلى التحقيق الذى أجاز الاثبات بالبينة فى شأن استعمال المستأجرة للعين سكنا لها بالعين يكون مخالفا القانون .

وحيث إن هذا النعى مرئود ، ذلك أن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الأحوال ... " يدل على أن امتداد العقد لصالح الورثة والشركاء فى هذه الحالة مناطه مزاولة المستأجر السابق لنشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى بالفعل قبل وفاته أو تركه العين دون اعتداد بالغرض من استعمال العين الثابت بعقد الإيجار ذلك أن المشرع فرق بين حالة تأجير المسكن المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة المشار إليها ، وبين حالة التأجير لأحد الأنشطة المذكورة بالفقرة الثانية منها حيث وضع المشرع قيودا على امتداد الإيجار فى الحالة الأولى بعد وفاة المستأجر أو تركه العين ، بينما أطلق الفقرة الثانية من كل قيد وحرص على استمرار العقد لصالح الورثة عامة وشركاء المستأجر فى النشاط دون تخصيص لأحد منهم ، الأمر الذى يفصح عن أن هذه التفرقة إنما قصد منها حماية أوجه النشاط المذكورة والقائمة بالفعل ، وذلك ضمناً لاستمرارها أيا كانت الظروف الخاصة بكل وارث أو شريك ، مما مفاده أن العبرة فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من النص هى بقيام المستأجر الأصلى لمزاولة أحد الأنشطة المبينة به فى العين المؤجرة له ، فإذا عمد إلى تغيير الغرض المنصوص عليه فى العقد لمباشرة هذا النشاط إلى غرض مخالف بعد إستلامه العين ، وقبل وفاته أو تركه لها ، فإنه لا محل للتدفع بما أثبت بعقد الإيجار غرضاً للإستعمال ، وهذا التغيير مما يجوز لكل ذى مصلحة إثباته بكافة طرق الإثبات

القانونية بإعتباره واقعاً مادية مستقلة عن العقد ، بما لا تعد معه مخالفة لما أثبت به كتابة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بحقيقة الواقع في استعمال العين المؤجرة وأجاز إثباتها بالبيئة دون اعتبار لما أثبت بعقد الإيجار من أن العين أجرت لاستعمالها مكتباً تجارياً ، توصلنا إلى تحديد الحكم الواجب التطبيق من نص المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدهم قد أقروا أمام محكمة الموضوع بأن النص في عقد الإيجار على استعمال الشقة مكتباً تجارياً كان بقصد التحايل على القانون لزيادة الأجرة وجعلها ١٠٨٠٠ ومؤدي قضاء الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم قد استفادوا من التحايل على أحكام القانون ، وهو أمر غير جائز قانوناً .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، لوروده على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه الذي أقام قضاءه بإنتهاء عقد الإيجار على سند من سكتى المستأجرة بعين النزاع وحدها حتى تاريخ وفاتها ، دون أن تستغلها لمزاولة أى نشاط تجارى ، ولما كان الحكم لم يعتد في قضائه بتحديد الأجرة القانونية للشقة محل النزاع لخروج هذا الأمر عن نطاق الدعوى وطلبات الخصوم فيها ، فإنه لا محل للنعى عليه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم في مقام تدليله على استعمال المورثة للعين المؤجرة كسكن لها دون مزاولة أى نشاط تجارى ، نسب إلى الطاعن الثاني إقراره بالمحضر الإداري - رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٧٨ قصر النيل أنه عمل مكتباً تجارياً بالشقة بمعرفته بعد وفاة مورثته ، مع أن المحضر المذكور قد خلا من مثل هذا

الاقرار كما استدل الحكم بعدة قرائن لاتؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ، إذ قضى الحكم خطأ بأن أستعمال العين مكتبا تجاريا على نحو ما ورد بالعقد يعنى استغلالها كمحل تجارى فى حين أن المورثة كانت تستعمل الشقة كمكتب تجارى للاشراف على أنشطتها التجارية فى محال أخرى ، وقد شهد حارس العقار - الشاهد الثانى للمطعون ضدهم بأن أجرة الشقة ^{مليج} ١٦٦ رآ وهو يغير ما صرحوا به من زيادة الاجرة مقابل استئجار الشقة مكتبا تجاريا ويكذبه ما جاء بعقد الإيجار بأن الأجرة الشهرية هي ^{مليج} ١٠٠ر ١٠٠ ، ومع هذا فإن الحكم لم يبين سبب اطمئنانه إلى صدق هذه البيئة وإتخاذها دعامة لقضائه ، فى الوقت الذى رفض فيه طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواهم دون بيان سبب رفضه لطلبهم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث الادلة والقرائن والمستندات المقدمة فيها ، وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن إليه نفسه إلى ترجيحه وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يورد دليلها ويقيم قضاءه أسباب سائغه تكفى لحمله ، ولا عليه إن هو لم يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد أستقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه أو تفنيد كل قرينة مناهضة ، ما دام أن قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، وأن استنباط القرائن القضائية وتقديرها من سلطة قاضى الموضوع ، فيجوز له أن يعتمد فى قضائه على ما يستخلصه من تحقیقات أجريت فى غيبة الخصوم أو من محضر جمع استدالات أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين متى كان استنباطه سائغا . فإذا ما اعتمد الحكم على أدلة وقرائن متساندة تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه ، فإنه لا تجوز المجادلة - أمام محكمة النقض - فى النتيجة التى استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإنتهاء عقد الإيجار عن الشقة محل النزاع ،

وتسليمها إلى المطعون ضدهم ويرفض دعوى الطاعنين بإستمرار العلاقة الإيجارية عن تلك الشقة على ما حصله من أن : " الخلف ينحصر بين طرفي الخصومة في قول المستأنفين " الطاعنين " بأن العين أجرت لاستعمالها مكتبا تجاريا وأستعملت لسكنى المورثة وحدها بجانب استغلالها مكتبا تجاريا ، حين ينكر عنهم المستأنف عليهم " المطعون ضدهم " هذا الزعم قولا منهم أن العين أستعملت مسكناً فحسب. وكانت هذه المحكمة ترى مما تضمنته مستندات المستأنفين مباشرة المورثة ... للعمل التجارى بمقر واضح سواء بعقد الشركة أو السجل التجارى يفاير شقة النزاع ، ولم يقدم المستأنفون دليلاً على مزاولة النشاط التجارى بالعين موضوع التداعى ولو كانت الشقة قد أستعملت فى مزاولة النشاط التجارى لكان لديهم العديد من المستندات الرسمية كالسجل التجارى ومحاسبية الضرائب عن ذلك النشاط بالعين ولسارعوا بتقديمها بمثل ما قدموا من مستندات عن نشاط تجارى بمحل آخر ، بما تطمئن المحكمة إلى صحته وصدق رواية شاهدى المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة وما قرره الشهود بالشكوى الادارية المقدمة صورتها الرسمية بحافظة مستنداتهم من أن عين النزاع لم تستغل قط فى العمل التجارى بل لسكن المورثة وأولادها ثم استقلالها فيها بالسكنى وحدها بعد زواج أولادها وتركهم لها ، يضاف إلى ذلك ما ورد بنشرة جريدة الأهرام يوم ١٩٧٨/٤/٢٣ من شكر واحتفال عائلة المورثة بذكرى الأربعين بمنزل الفقيدة بعين النزاع ، وكذا ما ثبت بكتاب حسابات تليفون الزمالك أن التليفون مركب خط منزل ، كما وأن المستأنفين لم يذكروا طوال مراحل النزاع سواء أمام الشرطة أو محكمة أول درجة وهذه المحكمة ما هية النشاط التجارى الذى كانت تباشره المورثة بالعين والتدليل عليه ، بينما تشير أقوال المستأنف الرابع " الطاعن الثانى " بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٤ أنه عمل مكتبا تجاريا بمعرفته بالشقة التى كانت مؤجرة لوالدته فى شهر مارس ، لما كان ذلك فإن الأوراق تقطع فى سكنى المرحومة ... " مورثة الطاعنين " وحدها حتى وفاتها ، ولم تستغلها قط مقرا لمزاولة النشاط

التجارى ولا ترى المحكمة موجبا لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وإذ كانت المستأجرة قد توفيت وهى تقيم وحدها بشقة النزاع فإن عقد الإيجار ينتهى بوفااتها ، ولا يحق للورثة طلب إستمراره لصالحهم " . فإنه يكون قد خلص سائغا وبما يكفى لحمل قضائه بأن المورثة كانت تقيم بالشقة محل النزاع بإعتبارها سكنا لها حتى تاريخ وفاتها وإنها لم تستخدم فى أى عمل تجارى سواء بإعتبارها مكتبا تجاريا أو لمزاولة أى نشاط تجارى ، وإذ كانت هذه الأدلة والقرائن التى استند إليها الحكم تؤدى فى مجموعها إلى ما خلص إليه ، ومن ثم فإنه لا تجوز المجادلة فى النتيجة التى استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها أو المجادلة فى تقدير أقوال الشهود التى أخذ بها الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يخرج بها إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، ولا على المحكمة إن هى لم تجب الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مرة أخرى ، متى وجدت فى أوراق الدعوى والأدلة المطروحة فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وإذ لم يقدم الطاعنون - صورة رسمية من محضر الشرطة رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٧٨ إدارى قصر النيل - الذى سبق سحبه من الملف - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته الثابت بالأوراق بشأن ما نسب من قول إلى الطاعن الثانى بهذا المحضر - يكون عارياً عن الدليل ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعى فى هذا الخصوص على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، محمد فؤاد شرياش ، محمد غير البرحسين
سالم وأحمد عبد الرحمن .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ القضائية

(١ - ٦) عقد " تكليف العقد " . محكمة الموضوع . نقض . إيجار
" إيجار الأماكن " . ملكية " حق الانتفاع " . شركات .

١ - العبرة في تكليف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان منه . عدم الاعتداد بما
يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .

٢ - التعرف على قصد العاقلين . من سلطة قاضي الموضوع . التكليف القانوني لما عناه
المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

٣ - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات في المكان المؤجر على أن يملكها
المؤجر بعد إنتهاء العقد . لا يغير من اعتبار المكان قد تم تأجيره خاليا .

٤ - ثبت أن الغرض الاساسي من التعاقد هو المبنى في ذاته . أثره . خضوعه لأحكام
قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك وجود المكان المؤجر في موقع مميز .

٥ - حق الانتفاع الوارد على عقار . حق عيني . عدم نشوئه إلا بالتسجيل سواء بين
المتعاقدين أو بالنسبة للغير .

٦ - العقود المبرمة مع إحدى شركات القطاع العام . ليست عقودا إدارية . علة ذلك . مثال بشأن عقد إيجار فندق .

١ - العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق طرفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو بما عناه العاقدان منه أى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التى اتجهت إليها إرادة المتعاقدين دون إعتداد بما اطلقا عليه من وصف أو ضمناه من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، وما قصدها منه .

٢ - لئن كان التعرف على ما عناه الطرفان فى العقد هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، إلا أن التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

٣ - لا يغير من اعتبار التعاقد قد انصب على مكان خال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٣) - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات بالعين المؤجرة على أن يملكها المؤجر بعد إتمامها أو عند إنتهاء العقد إذ العبرة فى وصف المكان هو بحالته وقت التعاقد .

٤ - إذ كان البين من العقد المبرم بين الطرفين أنه إنصب على تأجير مبنى لاستغلاله فندقا ، والتزم المطعون ضدهما بتجهيز الفندق وملحقاته بما مفاده أن المبنى كان خاليا ، وكان الثابت أن وقت التعاقد لم تكن هناك أية عناصر مادية - متمثلة فى المنقولات وخلافه - أو معنوية مثل الاسم التجارى أو السمععه أو الاتصال بالعملاء إذ لم يكن قد سبق استغلاله فى هذا النشاط من قبل الأمر الذى يفيد بأن المبنى فى ذاته كان الغرض الرئيسى من التعاقد ، وتضحى معه العلاقة

بين الطرفين علاقة إيجارية تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، ولا يخرجها من نطاقها وجود المكان المؤجر في موقع مميز .

٥ - لا محل لما تقرره الشركة الطاعنة بأن العقد قصد منه ترتيب حق إنتفاع على المبنى يخضع لحكم المادتين ٩٨٦ ، ١/٩٨٩ من القانون المدنى ذلك أن هذا الحق - مع فرض أن العقد قد توافرت فيه خصائصه - حيث يرد على عقار لا ينشأ لا بالنسبة إلى الغير ولا فيما بين المتعاقدين إلا بالتسجيل بإعتباره حقا عينياً ، ولم يدع الطاعن أن العقد المذكور قد تم تسجيله .

٦ - لا وجه لتحدى الطاعنة بإعتبار العقد ترخيصا بإستغلال فندق إذ أن الشركة وهى من شركات القطاع العام لا تعتبر من أشخاص القانون العام ونشاطها لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ولا تنقسم العقود التى تبرمها مع غير أشخاص القانون العام بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث إتصالها بمرفق عام وأخذها بأسلوب القانون العام وتضمنها شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، هذا إلى أن الترخيص بشغل عقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة والشخص الاعتبارى العام ، وأموال الشركة الطاعنة ليست من الأموال العامة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراغة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣١٤٤ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى اسكندرية على

المطعون ضدهما للحكم بإلزامهما متضامنين بأداء مبلغ ١٠٦٩٨٣٧٣ والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ، وقالت بيانا لدعواها أنها عرضت في مزاد استغلال وإدارة مبنى فندق المعمورة بالاس المملوك لها ، وقد رسا العطا على المطعون ضدهما قهررت معهما ترخيص الانتفاع به المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٢ ، وقد تضمن البند الثامن من شروط العطاء ، والبند الثاني عشر من الترخيص التزام المنتفع بسداد كافة الضرائب العقارية والرسوم المفروضة على المبنى ، وقد قامت الشركة بسدادها خلال الفترة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٥ ، وأمتنع المطعون ضدهما عن الوفاء بهما فأقامت الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا للشركة الطاعنة مبلغ ١٠٦٩٨٣٧٣ والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا إعتبارا من ١٩٧٦/٧/٢٧ تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ سنة ٣٣ ق اسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٩ - حكمت المحكمة بنوب خبير في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٨ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقضى به بجعله ٨٢٢٠٠٠ - وتأييده فيما عدا ذلك . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لتظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين ، وفي بيان أولهما تقول الطاعنة أن العقد المؤرخ ١٩٧٠/١١/١٢ تضمن ترخيصا منها للمطعون ضدهما بالانتفاع وإدارة فندق المعمورة لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد ، وقد تضمنت شروط التعاقد التزامها بتجهيز أجنحة الفندق وملحقاته بما يتناسب مع موقعه السياحي ، كما التزما بتنفيذ لوائح الصحة والبلدية والشرطة والسياحة وقوانين تنظيم العمل الفندقى ، والتزمهما أيضا بتحمل المصاريف المعتادة كإستهلاك المياه والكهرباء والضرائب العقارية والتجارية

والرسوم والرخص ، وقد نص في العقد على أيلولة المنشآت الثابتة والمنقولة الى الشركة الطاعنة في نهاية العقد ، وروعى في تحديد مقابل الانتفاع موقع الفندق وشهرته ومدى إقبال الرواد عليه وتنوعيتهم وفخامة المبنى وجمال منظره بما يفيد أن أساس التعاقد هو الانتفاع بالعقار وإستغلاله في النشاط الفندقى ولم يكن المبنى الا عنصرا ثانويا فيه فلا يخضع العقد لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، وتعتبر الضرائب العقارية وغيرها من الضرائب والرسوم من التكاليف المعتادة التي يلتزم بها المنتفع عملا بالمادتين ٩٨٦ ، ٩٨٩ من القانون المدنى ، واستطردت الطاعنة في بيان الوجه الثانى إلى أنه ومع فرض أن هذه العلاقة ليست بمثابة حق انتفاع ، فهي تعد عقدا لاستغلال المبنى في النشاط الفندقى وقد التزم المطعون ضدهما بتحمل كافة الضرائب والرسوم ، ومن ثم وجب التزامهما بأدائها إذ أن العقد شريعة المتعاقدين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، ولم يعمل ما اتفق عليه الطرفان وانتهى الى تكييف العلاقة بينهما على أنها علاقة إيجارية ورتب على ذلك خضوعها لقوانين إيجار الاماكن ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن النعى في وجهيه غير سديد ذلك أن العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق طرفيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بما عناه العاقدان منه أى بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها ارادة المتعاقدين دون اعتداد بما أطلقا عليه من وصف أو ضمناه من عبارات إذا تبين أن هذه الاوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد ، وما قصدها منه ، ولئن كان التعرف على ما عناه الطرفان في العقد هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ، إلا أن التكييف القانونى الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان من المقرر في المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة النزاع - أن أحكامه تسرى " على الاماكن واجزاء الاماكن على

إختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض " . مما يدل على سريانه على الأماكن التى يكون الإيجار واردا عليها بصفه أصلية بغرض استغلالها فى عمل تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى ، ومن ثم فلا عبءة بالغرض الذى استؤجر من أجله المكان المبنى ، ولا يغير من إعتبار التعاقد قد إ نصب على مكان خال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات فى العين المؤجرة على أن يملكها المؤجر بعد إتمامها أو عند إنتهاء العقد ، إذ العبءة فى وصف المكان هو بحالته وقت التعاقد ، لما كان ذلك وكان البين من العقد المؤرخ ١٢/١٠/١٩٧٠ المبرم بين الطرفين أنه إنصب على تأجير مبنى لاستغلاله فندقا ، والتزم المطعون ضدهما بتجهيز الفندق وملحقاته ، بما مفاده أن المبنى كان خاليا ، وكان الثابت أن وقت التعاقد لم تكن هناك أية عناصر مادية متمثلة فى المنقولات وخلافه - أو معنوية مثل الاسم التجارى أو السمعة أو الاتصال بالعملاء إذ لم يكن قد سبق استغلاله فى هذا النشاط من قبل الأمر الذى يفيد بأن المبنى فى ذاته كان هو الغرض الرئيسى من التعاقد ، وتضحى معه العلاقة بين الطرفين علاقة إيجارية تخضع لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، ولا يخرجها من نطاقها وجود المكان المؤجر فى موقع مميز ، ولا محل لما تقرره الشركة الطاعنة بأن العقد المذكور قصد منه ترتيب حق إنتفاع على المبنى يخضع لحكم المادتين ٩٨٦ ، ٩٨٩/١ من القانون المدنى ذلك أن هذا الحق - مع فرض أن العقد قد توافرت فيه خصائصه - حين يرد على عقار لا ينشأ لا بالنسبة الى الغير ولا فيما بين المتعاقدين إلا بالتسجيل باعتباره حقا عينيا ، ولم يدع الطاعن أن العقد المذكور قد تم تسجيله ، كما لاوجه لتحدى الطاعنة باعتبار العقد ترخيصا بالاستغلال ، إذ أن الشركة وهى من شركات القطاع العام لا تعتبر من أشخاص القانون العام ونشاطها لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ولا تتسم العقود التى تبرمها مع غير أشخاص القانون العام بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث إتصالها بمرفق عام وأخذها بإسلوب القانون العام وتضمنها شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص ، هذا الى أن الترخيص بشغل

عقار لا يرد إلا على الأموال العامة للدولة أو للشخص الاعتباري العام ، وأموال الشركة الطاعنة ليست من الأموال العامة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تكييف العلاقة بين طرفي الدعوى بأنها علاقة إيجارية من علاقات القانون الخاص وتخضع لأحكام قوانين إيجار الاماكن ، ولم يعتبرها ترخيصا أو عقد إداريا ، أو ترتيبا لحق إنتفاع وإنتهى الى التزام الشركة الطاعنة مالكة الفندق والمؤجرة له بضرائب الدفاع والامن القومي والجهاد إستنادا لأحكام القوانين ٢٧٧ سنة ١٩٥٦ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٢ ، ٢٣ سنة ١٩٦٧ ، ١١٣ سنة ١٩٧٢ ، وأن ما ورد بالعقد من التزام المطعون ضدهما بقيمة الضرائب العقارية لا ينصرف إلى تلك الضرائب الاضافية ، وقصر التزامهما على الضرائب العقارية الأصلية ورسم النظافة التي يتحمل بها المستأجر قانونا فحسب فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ، ويكون النعى بوجهيه على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور: أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وعبد المنعم إبراهيم .

(١٨٧)

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ القضائية

ضرائب " ضريبة التركات " . حكم " تسبيب الحكم " .

شهرة المحل التجارى . ماهيتها . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها " خلورجل " . خطأ .

لما كانت شهرة المحل تشكل جزءا من أصوله بإعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنها تناولت تقدير شهرة المحل المخلف عن المورث بإعتبارها شهرة تجارية ذات قيمة ورجعت فى تحديدها إلى إحدى الطرق الفنية التى لجأت إليها مصلحة الضرائب وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية للمحل فى خلال السنوات من ١٩٦٦/١٩٧٠ وأضافت إليها عاملا آخر هو حجم التعامل فى المنشأة بالنسبة لمساحة المحل ، كما أسست خفضها لقيمة الشهرة من ٧٢٥٤ إلى ٣٠٠ على أن المطعون ضدهم (الورثة) وإن استمروا فى ممارسة النشاط إلا أنهم ليست لهم الدراية والخبرة التى كانت لمورثهم والتى تمكنهم من الاستفادة بهذه الشهرة ، وهو ما يدل على أن تقدير اللجنة لشهرة المحل لم تكن على أساس أنها " خلورجل " بمعناه العرفى السائد ، ومن ثم فإن ما ورد بقرار اللجنة من أن المبلغ الذى قدرته الشهرة يمثل قيمة خلورجل هو استطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار بدونه . لما كان ذلك وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد استبعد ما قدرته لجنة الضريبة كشهرة المحل التجارى بإعتباره خلورجل فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فى أخذه بتقرير الخبير فى هذا الصدد يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل فى أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافى قيمة تركة مورث المطعون ضدهم
المتوفى فى ١٩٧١/٥/١ بمبلغ ٥٤٠٢٤ ، فاعتراضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن
التي أصدرت قرارها فى ١٩٧٣/١٢/٢٢ بتخفيض صافى قيمة التركة الى مبلغ ٣٥٩٠٠
، أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٤ تجارى كلى دمنهور على المصلحة
الطاعنة بطلب الحكم بتقدير قيمة تركة مورثهم بمبلغ ١١٣٦٦٨٧٣ وإلغاء قرار لجنة
الطعن فيما زاد على ذلك ، ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٧٥/٢/٢٧ بتدب خبير فى
الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٥/١١/٢٠ بتعديل القرار المطعون
فيه بجعل صافى تركة مورث المطعون ضدهم مبلغ ٣٢٩٠٠ إستأنف المطعون ضدهم
هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦١ ٦١ لسنة ٢١ ق كما استأنفته المصلحة الطاعنة
بالاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٢١ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية - مأمورية دمنهور -
التي قضت فى ١٩٨١/٤/٢٨ فى موضوع الاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٢١ ق برفضه وفى
موضوع الاستئناف رقم ٦١ لسنة ٢١ ق بتعديل الحكم المستأنف وتحديد قيمة تركة
المورث بمبلغ ١٤٣٩٩ . طعن المصلحة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى
غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى بهما المصلحة الطاعنة على
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى غهم الواقع فى الدعوى
ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبياننا لذلك نقول أن الحكم إستند فى قضائه بإستبعاد قيمة
شهرة محل الأقمشة المخلف عن مورث المطعون ضدهم من عناصر التركة إلى أن قرار

لجنة الطعن قد نفى وجودها بما أورده من أن تخفيضها إلى ثلاثة آلاف جنيه يمثل قيمة خلورجل المحل المذكور ، فى حين أن مقابل خلورجل يعتمد على قيمة الصنع التجارى ويغاير عنصر الشهرة الذى كان مطروحا على اللجنة ، ونصت صراحة عليه فى قرارها ، ولو كانت تقصد غيره ما راعت فى تقديره الأسس القانونية المتبعة فى تقدير قيمته وهى حجم التعامل فى المنشأة ومتوسط أرباحها خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة وقلة دراية وخبرة المطعون ضدهم عن مورثهم ، وليس من شأن تجاوزها فى تسمية هذا العنصر خطأ بخلورجل مايدل على استبعادها له ، ذلك هذا الوصف زائد عن حاجة القرار ولا يغير فى مدلوله .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت شهرة المحل تشكل جزءا من اصوله بإعتبارها مجموعة العناصر التى تعمل على خفض التكاليف أو تحقيق أرباح تفوق الأرباح العادية ، وكان الثابت من قرار لجنة الطعن أنها تناولت تقدير شهرة المحل المخلف عن المورث بإعتبارها شهرة تجارية ذات قيمة ، ورجعت فى تحديدها إلى إحدى الطرق الفنية التى لجأت إليها مصلحة الضرائب وهى طريقة متوسط الأرباح الصافية للمحل فى خلال السنوات من ١٩٦٦ / ١٩٧٠ وأضافت إليها عاملا آخر هو كبر حجم التعامل فى المنشأة بالنسبة لمساحة المحل ، كما أسست خفضها لقيمة الشهرة من ٧٢٥٤ إلى ٣٠٠٠ على أن المطعون ضدهم (الورثة) وإن استمروا فى ممارسة ذات النشاط إلا أنهم ليست لهم الدراية والخبرة التى كانت لمورثهم والتى تمكنهم من الاستفادة بهذه الشهرة ، وهو ما يدل على أن تقدير اللجنة لشهرة المحل لم تكن على أساس أنها " خلورجل " بمعناه العرفى السائد ، ومن ثم فإن ما ورد بقرار اللجنة من أن المبلغ الذى قدرته للشهرة يمثل خلورجل هو استطراد زائد عن حاجته يستقيم القرار بدونه . لما كان ذلك ، وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد استبعد ما قدرته لجنة الطعن كشهرة للمحل التجارى بإعتباره " خلورجل " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي فى أخذه بتقرير الخبير فى هذا الصدد يكون قد أخطأ فهم الواقع فى الدعوى مما جره إلى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن لما تقدم يتعين نقض الحكم .



جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ يحيى الرقاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :

جرجس إسحاق ، د . رفعت عبد المجيد ، أحمد مكي ومحمد وليد النصر .

(١٨٨)

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " . خبرة .

محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها والجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان إستخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .

(٢) دعوى " الصفة فى الدعوى " .

- الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الاسكندرية ، تمثلهما أمام القضاء ، قصره على رئيس مجلس إدارة كل منهما دين المحافظ . النص على تبعيةهما للمحافظ أو خضوعهما لرياسته . عدم اتساعه لتمثيلهما أمام القضاء .

٩- المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وإنه لا تثريب عليها إن هى جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدت .

٢- النص فى المواد الأولى والتاسعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار

قانون الهيئات العامة والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ١٦٢٧ لسنة

١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والأولى والثامنة من قرار رئيس الجمهورية ٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء الهيئة العامة للصرف الصحى لمحافظة الأسكندرية يدل على أن محافظ الأسكندرية ليس له صفة فى تمثيل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الأسكندرية أمام القضاء وأن صاحب الصفة فى تمثيل كل من الهيئتين فى هذا المقام هو رئيس مجلس إدارتها ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القرار الأخير نصت على أن تتبع الهيئة محافظ الأسكندرية ولا أن المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٧٩ نصت على أن يكون المحافظ فى دائرة إختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمراقق المحلية ، ذلك أن هذه الرئاسة وتلك التبعية لأهلية التقاضى التى قصرها المشرع على رئيس مجلس الإدارة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الخمسة الأول أقاموا الدعوى ٤٦٧٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الأسكندرية على الطاعن بصفتة الرئيس الأعلى للهيئة العامة للصرف الصحى وعلى الشركة المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بمنع تعرضيهما لهم فى الانتفاع بقطعة الأرض المأبئة بصحيفة الدعوى ، وقالوا شرحا لدعواهم أنهم ومورثهم من قبلهم يضعون اليد على هذه الأرض على نحو هادئ وظاهر ومستمر أكثر من ثلاثين عاما ، وفى شهرى نوفمبر سنة ١٩٧٨ ونوفمبر سنة ١٩٧٨ تعرضت لهم هيئة الصرف الصحى والشركة المطعون ضدها الأخيرة ، وضبط لواقعة التعرض الأولى المحضر رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٦

إدارى منيا البصل وأمرت فيه النيابة العامة بتمكينهم من إستمرار وضع يدهم ، وحرر بالواقعة الثانية المحضر رقم ١٩٧٨/٢٣ إدارى - الوردان ، وإذ أقاموا الدعوى ٩٢٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى مستعجل الأسكندرية وقضى فيها بعدم الإختصاص رفعوا دعواهم بالطلبات السالفة ومحكمة أول درجة نذبت فى ١٩٧٨/١٢/١٠ خبيرا لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧٩/١٢/٢٣ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم الخمسة الأول هذا الحكم بالإستئناف ١٤٢ لسنة ٣٦ ق الأسكندرية ، وبعد أن نذبت محكمة الإستئناف خبيرا آخر فى الدعوى وقدم تقريره حكمت فى ١٩٨٣/١/٢٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبالطلبات - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى على أن أرض النزاع لا يشملها قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الذى صدر بشأن أرض أخرى مملوكة لشخص آخر دون أن يفصح الحكم عن كيفية توصله إلى هذه النتيجة التى عجز الخيران عن الوصول إليها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وفى تقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان إستخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وإنه لا تثريب عليها إن هى جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك وأكثته لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى على ما إستخلصه من تقريرى مكتب الخبراء ومحاضر أعمالهما من أن الأرض

التي نزع ملكيتها مملوكة لشخص آخر وأن هذا الشخص وافق على نزع ملكيتها ، وأن جهة الإدارة الطاعنة عجزت عن اثبات أن أرض النزاع تدخل ضمنها وإذا كان هذا الإستخلاص سائغا وله أصله الثابت بالأوراق وثبت صراحه بتقرير الخبير الأول ومن شأنه أن تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر هذه الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يعنو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على محافظ الأسكندرية ، وهو غير ذى صفة بالنسبة للهيئة العامة للصرف الصحى ، على أن المحافظ طبقا للمادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هو رئيس جميع الأجهزة والمرافق المحلية فى دائرة محافظته فى حين أن الهيئة يمثلها رئيسها دون غيره .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة على أنه " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية " . وفى المادة التاسعة منه على أن " يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة فى صلاتها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ... " والنص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ١٦٣٧ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى على أنه " تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى) مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتكون هذه الهيئة هى الجهة المسئولة عن أعمال المجارى العامة والصرف الصحى على مستوى الجمهورية " . وفى المادة الثامنة منه على أن " يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقا لأحكام قانون الهيئات العامة ويمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء " ، والنص فى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ٢٦٣ لسنة ١٩٧٩

بإنشاء الهيئة العامة للصرف الصحى لمحافظة الأسكندرية على أن تكون لهذه الهيئة " الشخصية الاعتبارية وتتبع محافظ الأسكندرية وتسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة " . وفى المادة الثامنة على أن " يمثل رئيس المجلس الهيئة فى صلاتها بالغير وأمام القضاء " . يدل على أن محافظ الأسكندرية ليس له صفة فى تمثيل الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى بمحافظة الأسكندرية أمام القضاء وأن صاحب الصفة فى تمثيل كل من الهيئتين فى هذا المقام هو رئيس مجلس إدارتها ولا يغير من ذلك أن المادة الأولى من القرار الأخير نصت على أن تتبع الهيئة محافظ الأسكندرية ولا أن المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ نصت على أن يكون المحافظ فى دائرة إختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، ذلك أن هذه الرئاسة وتلك التبعية لا تتسع لأهلية التقاضى التى قصرها المشرع على رئيس مجلس الإدارة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن .



جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف ماشم ، أحمد إبراهيم شليبي نائب رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وملاح
محمود عويس .

(١٨٩)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ القضائية

(١-٣) تحكيم . حكم " حكم المحكمين " بطلان " بطلان أحكام المحكمين " .

١ - مشاركة التحكيم . ماهيتها . إتفاق بين الخصوم على طرحه على محكمين ليفصلوا فيه
بدلاً من اللجوء إلى القضاء .

٢ - بطلان حكم المحكمين لأغفاله بيان ملخص أقوال الخصوم . شرطه . أن يتضمن دفاعاً
جوهرياً لو تم بحثه لتغيرت به النتيجة التي إنتهى إليها الحكم . علة ذلك . م ٥٠٧ مرافعات .
٣ - الحالات التي تجوز فيها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين . ووردتها على سبيل
الحصر . م ٥١٢ مرافعات .

١ - مشاركة التحكيم ، لا تعدو أن تكون إتفاقاً بين الخصوم على طرح النزاع
على محكمين ليفصلوا فيه بدلاً من طرحه على القضاء .

٢ - لنن أوجب المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات أن يشتمل حكم المحكمين على
ملخص أقوال الخصوم إلا أنه لا يترتب على أغفاله بطلان الحكم إلا إذا ثبت أنها
كانت تتضمن دفاعاً جوهرياً مؤثراً في النتيجة التي إنتهى إليها حكم المحكمين
بمعنى أن هيئة التحكيم لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغير به هذه النتيجة إذ يعتبر
ذلك قصوراً في أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان .

٣ - حدد المشرع فى المادة ٥١٢ من قانون المرافعات الحالات التى يجوز بناء عليها رفع الدعوى بىطلان حكم المحكمين على سبيل الحصر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٢٢ سنة ١٩٧٩ مدنى الفيوم الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بىطلان حكم المحكمين رقم ٢٣ سنة ١٩٧٩ ، وقالوا بيانا لها أن هذا الحكم بنى على مشارطة التحكيم المؤرخه ١٦/٣/١٩٧٨ والتي شابها كثير من العيوب المخالفة للقانون لعدم تضمين وثيقتها بيانا واقيا بواقع النزاع وموضوعه وعدم التوقيع عليها من أغلبية المحكمين وأغفال أقوال الطرفين ، وخلوها من عقد الوعد بالبيع الصادر من المالك الأصلي الذى يعد فيه المطعون عليه بأن يبيع له العقارات موضوع النزاع ، كما أن ذلك الحكم الزمهما بتسليم المطعون عليه تلك العقارات رغم أن عقد الوعد بالبيع يلزم المالك الأصلي ببيعها للمطعون عليه ولا يلزمهما قبل المطعون عليه بأى التزام وبتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف (مأمورية الفيوم) بالإستئناف رقم ٧٤ سنة ١٦ ق مدنى . وبتاريخ ٥/١/١٩٨١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت إنه جدير بالنظر وحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعنان بالأول والثاني والثالث والسادس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة أول درجة بعدم وجود مشارطة تحكيم مما يبطل محضر قبول التحكيم ويجعل موضوع النزاع غير محدد أمام المحكمين ، كما تمسكا بأن المطعون عليه لم يقدم عقد الوعد بالبيع الذي صدر له من المالك الأصلي غير أن الحكم ذهب خطأ إلى وجود تلك المشارطة وإلى أن المحكمين أطلعوا على مستندات الطرفين ومنها عقد الوعد بالبيع رغم خلو محضر الجلسة مما يفيد ذلك . كما أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن حكم المحكمين لم يصدر بأغلبية الآراء ولم يشتمل على صورته من وثيقة التحكيم ، ولم يتضمن ملخصا لأقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه فلم تعرض محكمة الاستئناف لهذا الدفاع أو ترد عليه فأخطأ الحكم في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مشارطة التحكيم لا تعدو أن تكون اتفاقا بين الخصوم على طرح النزاع على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من طرحه على القضاء ، ولما كان الثابت من حكم المحكمين موضوع النزاع إنه قد اشتمل على " محضر قبول التحكيم " الذي تضمن موافقة الطاعنين والمطعون عليه على قبول هيئة التحكيم المذكورة اسمائهم للنظر فيما بينهم من خلافات ومنازعات وقبول الحكم الذي يصدره السادة المحكمون فيكون الحكم قد اشتمل على مشارطة التحكيم ، كما إنه تضمن توقيع جميع المحكمين الذين اشتركوا في إصداره واشتمل على أسبابه ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتضمن كذلك الإشارة إلى مستندات الخصوم ومنها عقد الوعد بالبيع ، لما كان ذلك وكانت المادة ٥٠٧ من قانون المرافعات وأن أوجب أن يشتمل حكم المحكمين على ملخص أقوال الخصوم إلا إنه لا يترتب على أغفالها بطلان الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إلا إذا ثبت أنها كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا في النتيجة التي إنتهى إليها حكم المحكمين بمعنى أن هيئة التحكيم لو كانت قد بحثته لجاز أن تتغير به هذه

النتيجة ، إذ يعتبر ذلك قصورا في أسباب الحكم الواقعي مما يترتب عليه البطلان وإذا خلت الأوراق من أن أقولا للخصوم كانت تتضمن دفاعا جوهريا مؤثرا في النتيجة التي إنتهت إليها حكم المحكمين فإن النعى برمته قائما على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك إنه ذهب إلى أنهما ملزمان بتنفيذ حكم المحكمين بتسليم العقارات موضوع النزاع إلى المطعون عليه على تقدير أنهما تملكها بعقد البيع الصادر لهما من المالك الأصلي ، في حين إنه بيع غير مسجل لا ينقل الملكية ، كما أن عقد الوعد بالبيع الصادر للمطعون عليه من المالك الأصلي لا يلزمهما قبل المطعون عليه بأي التزام فأخطأ الحكم في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المشرع حدد في المادة ٥١٢ هـ من قانون المرافعات الحالات التي يجوز بناء عليها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين على سبيل الحصر وليس من بينها ما أثاره الطاعنان بهذين السببين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ إبراهيم زغونائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز وإبراهيم بركات .

(١٩٠)

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) تعويض . تقادم . تقادم مسقط . . دعوى . مسئولية .
سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . بد بسرياته من تاريخ العلم
الحقيقى بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به بالتقادم .
(٢) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى . تعويض .
قوة الشئ المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل
فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يجوز قوة الأمر
المقضى .

(٣) تعويض . مسئولية « مسئولية تصيرية » . « مسئولية المتبوع عن أعمال
تابعة » .

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة الطاعن ورفض دعوى التعويض قبله المؤسسة على أعماله
الشخصية . م ١٦٢ مدنى . جواز مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية كمسئول عن الضرر
الذى أحدثه تابعه بعمله غير المشروع م ١٧٤ مدنى . علة ذلك .

١ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى على أن المراد
بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى لدعوى التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه
باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن
حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم بون إرادته ، مما يستتبع

سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه .

٢ - الأصل أن حجية الشئ المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق إرتباطا وثيقا وفيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لايقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٣ - إذ كان الثابت من الأوراق ان مطالبة المطعون ضده الأول بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، ولم تتناول تلك المحكمة - وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر ، وقضت برفض الدعوى المدنية إستنادا إلى إنتفاء ركن الخطأ فى حق الطاعن ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبته أمام المحكمة المدنية بإعتباره مسئولا عن الضرر الذى أحدثه تابعة بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى لاختلاف السبب فى كل من الطرفين ، ولا ينال من ذلك توجيه إعلان من المطعون ضده الأول إلى الطاعن اثناء محاكمته جنائيا بمسئوليته عن التعويض بصفته متبوعا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٦٢٩٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى طنطا الابتدائية على الطاعن بصحيفة اودعاهما قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٨/١١/٢

للحكم بإلزامه أن يؤدي إليها مبلغ عشرة آلاف من الجنيحات ، وقال في بيان ذلك أنه بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ تسبب تابع الطاعن في وفاة كريمةها ... وتوفي الأخير في ذات الحادث ، وضبطت عن الواقعة قضية الجنحة رقم ٥٠٨٢ سنة ١٩٧٥ قسم أول طنطا ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٧ قررت النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل التابع لوفاته وقدمت الطاعن للمحاكمة الجنائية فادعى المطعون ضده الأول مدنيا قبله بمبلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١١ حكم ببراءة الطاعن في الاستئناف رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٧٧ جنح مستأنف طنطا ويرفض الدعوى المدنية قبله ، وإذا أصابهما بفقد كريمةها ضرر يسأل عنه الطاعن ، باعتباره متبوعا بالنسبة للعامل الذي تسبب بخطئه في الحادث ، فقد أقاما الدعوى للحكم بطلبهما سالف الذكر ، وبتاريخ : ١٩٨١/١٢/٢ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن أن يدفع إلى المطعون ضدهما مبلغ خمسة آلاف جنيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ٣٢ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها الرأي برفضه وعرض الطعن على هذه الدوائر في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالاول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه تمسك امام محكمة الاستئناف بسقوط الدعوى المدنية لرفعها في ١٩٧٨/١١/٢ بعد فوات اقصر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية قبل تابع الطاعن بوفاته في ١٩٧٨/٤/٢٨ عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض هذا الدفع تأسيسا على أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ صدور قرار النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل تابع الطاعن في ١٩٧٦/١/٧ فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن

العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بإنقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " . يدل على أن المراد بالعمل لبدأ سريان التقادم الثلاثي المشار إليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص مسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته ، - مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التعويض ، ولا وجه لإفترض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الجنائي الذي قضى ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١ قد تأسس على عدم ثبوت ركن الخطأ في جانبه وتوافره في حق تابعه العامل ، فإن سريان التقادم الثلاثي لا يبدأ إلا من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا الحكم بإعتبار أنه هو اليوم الذي علم فيه المطعون ضدهما يقيناً بمسئولية الطاعن - بصفته متبوعاً - عن الضرر الذي أصابهما بوفاة كريمتهما ، وإذ كانت الدعوى المدنية المائلة اقيمت في ١٩٧٨/١١/٢ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في قضائه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، ولا يبطله ما يكون اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصححها بغير أن تنقضه ما دام صحيح النتيجة ، وبذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفات القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه لما كانت محكمة الجنح المستأنفه قد حكمت في الاستئناف رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٧٧ طنطا ببراءته من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على عدم ثبوت ركن الخطأ في جانبه وثبوته في حق تابعه وكانت هذه الأسباب لها حجيتها أمام القضاء المدني لإرتباطها بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ، فإن قضاء المحكمة الجنائية برفض

الدعوى المدنية قبله يكون شاملا لكل الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مطالبته بالتعويض سواء بصفته الشخصية أو بصفة متبوعا ، وإذ ألزمه الحكم المطعون فيه بالتعويض استنادا إلى مسئوليته عن أعمال تابعه ودون أن يرد على دفاعه الخاص بتوجيه المطعون ضدهما إليه إعلانا بالدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بصفته متبوعا بما يواجهه فإنه يكون مشوبا بمخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الأصل أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق بأسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وقيما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مطالبة المطعون ضده الأول الطاعن بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المسئولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني ، ولم تتناول تلك المحكمة وما كان لها أن تتناول وعلى ما جرت به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أى أساس آخر، وقضت برفض الدعوى المدنية إستنادا إلى إنتفاء ركن الخطأ في حق الطاعن ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبته أمام المحكمة المدنية بإعتباره مسئولا عن الضرر الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني لإختلاف السبب في كل من الطرفين ، ولا ينال من ذلك توجيه إعلان من المطعون ضده الأول إلى الطاعن أثناء محاكمته جنائيا بمسئوليته عن التويض بصفته متبوعا ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين سالم و أحمد عبد الرحمن .

(١٩١)

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) إيجار " إيجار الأماكن . " حكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " .
- جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . م ١ مرافعات
الأحكام الصادرة فى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن
وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك .
- (٢ ، ٤) تجزئه . إيجار " إيجار الأماكن " تحديد الأجرة " . دعوى
اعتبار الدعوى كأن لم تكن " .
- ٢ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى . موضوع غير قابل للتجزئه . إختصاص
المالك لجميع المستأجرين أو بعضهم . حقهم فى التمسك بكافة الدفعات المتعلقة بالإجراءات . لا
يحول بون ذلك أن تكون قد تم أخطارهم . بمعرفة قلم الكتاب .
- ٢ - عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم
الكتاب . جزاءه . وجوب اعتبار الدعوى كأن لم تكن . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها . حضور
المدعى عليه . لا يسقط حقه فى التمسك بهذا الجزاء ولا تتحقق به الغاية من الإجراء .
- ٤ - تعدد المدعى عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئه . القضاء باعتبار الدعوى كأن لم
تكن بالنسبة لأحدهم . وجوب اعتبارها كذلك بالنسبة لباقيهم .

١ - لئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات إلا أن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أوردت حكما أنتقاليا مؤداه أن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات السارية ، قبل نفاذه ولو إدركها القانون المذكور ، وإذ جاءت عبارة " القواعد والإجراءات " فى صيغة عامة مطلقة فلا محل لتغييرها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى ، ومن ثم فإنها تتسع لتشمل كافة الإجراءات والقواعد فى كافة مراحل الدعوى الإجرائية بما فيها تلك المنظمة لطرق ومواعيد الطعن .

٢ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة ، لأن خصومه تقدير الأجرة تقتضى تحديد القيمة الإيجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثرا على جميع الشاغلين لها ، وهو أمر لا يتأتى إلا بإختصاص جميع المستأجرين ، ولذلك فقد أوجبت المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعه النزاع على قلم كتاب المحكمة إخطار جميع المستأجرين لوحدات المبنى بالطعن فى القرار الصادر بشأن تحديد الأجرة وبالجلسة المحدده لنظره ، ورتب على قبول الطعن إعادة النظر فى تقدير الأجرة لكافة وحدات العقار التى شملها القرار المطعون فيه ، وأعتبرت الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزما لكل من المالك وجميع المستأجرين سواء فى ذلك من طعن منهم فى القرار أو لم يطعن ، فإذا إختصم المالك " الطاعن " جميع مستأجرى وحدات المبنى أو بعضهم ، فإن الخصومه أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد والإجراءات الواردة فى قانون المرافعات ، ويكون لمن إختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفاع والدفع التى خولها لهم القانون دون وجه للاحتجاج عليهم بأن

إخطار قلم الكتاب لهم يكفي لامتناد أثر الطعن إليهم طالما إنه سبق إختصاصهم فى صحيفة الدعوى .

٢ - عدم إعلان المدعى عليه إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إذا ما بدأ الميعاد وانقضى فى ظل العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به فى ٢٦/٨/١٩٧٦ يترتب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى كان المدعى عليه قد أبدى هذا الدفع قبل تقديم أى طلب أو دفاعه فى الدعوى . وإن حضور المدعى عليه فى هذه الحالة فى أى جلسة تالية لا يسقط حقه فى التمسك بهذا الدفع ، ولا يحقق حضوره الغاية من الإجراء إذ إن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه فى تلك المادة هو ميعاد حضور يترتب على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله باعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد إعلانا قانونيا صحيحا ، ولذلك فإن مجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع فى عدم تحقيق الغاية منه .

٤ - إذا ما تعدد المدعى عليهم فى نزاع غير قابل للتجزئة وتمسك صاحب الشأن منهم بهذا الجزاء - إعتبار الدعوى كأن لم تكن - وقضت به المحكمة ، وجب إعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقي المدعى عليهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة على المطعون ضدهم - وآخرين - طعنا على قرار تقدير الإيجارات الصائر بشأن وحدات العقار المملوك له والتي يشغلها المطعون ضدهم طلب فيها الحكم بزيادة القيمة الإيجارية المقدره لها . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٣ حكمت المحكمة فيها بنوب أحد خبراء الجدول لإعادة تقدير القيمة الإيجارية لتلك الوحدات . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فقضت في ١٩٧٧/٤/٢١ بنوب مكتب الخبراء لإعادة تقدير القيمة الإيجارية للوحدات المشار إليها ، وبعد أن قدم تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١ بتعديل القرار المطعون عليه وبتحديد القيمة الإيجارية للعقار بمبلغ ٩١٢٩٠ ^{مليماً} بخلاف المستحقات القانونية ، موزعه على وحداته وفقاً لمنطوق الحكم . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤٦٨ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، ودفع الطاعن بسقوط الحق في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢١ قضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وإعتبار الطعن كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن حكم محكمة أول درجة صدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣١ بعد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي حددت المادة ٢/٢٠ منه ميعاد الإستئناف بثلاثين يوماً ، وإذ لم يستأنف المطعون ضدهم الحكم إلا بدائى إلا في اليوم الحادى والثلاثين فإن الإستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوط الحق في الإستئناف على سند من أن الدعوى رفعت في سنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فلا تخضع لأحكامه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إنه ولئن كان الأصل أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون السارى وقت صدورها طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات . إلا أن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير الأماكن - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أوردت حكما انتقاليا مؤداه إن الدعاوى التى أقيمت قبل العمل به تخضع للقواعد والإجراءات السارية ، قبل نفاذه ولو ابركها القانون المذكور ، وإن جاءت عبارة " القواعد والإجراءات " فى صيغة عامة مطلقة فلا محل لتقييدها وتخصيصها بإجراء دون آخر أو بمرحلة من النزاع دون أخرى ، ومن ثم فأنها تتسع لتشمل كافة الإجراءات والقواعد فى كافة مراحل الدعوى الإجرائية بما فيها تلك المنظمة لطرق ومواعيد الطعن فى الأحكام . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام دعواه إبتداء بالطعن فى قرار لجنة تقدير الإيجارات أمام محكمة الجيزة الإبتدائية سنة ١٩٧٥ أى فى ظل أحكام القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تأجير الأماكن ، وقبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى ١٩٧٧/٩/٩ الذى لم يحدد ميعادا لإستئناف أحكام المحاكم الإبتدائية بشأن تقدير الأجرة ، مما يقتضاه وجوب الرجوع إلى القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات فيكون ميعاد الإستئناف أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم تطبيقا لنص المادتين ١/٢١٢ ، ١/٢٢٧ من قانون المرافعات ، وإن صدر الحكم الإبتدائى فى ١٩٧٩/٥/٣١ وقدمت صحيفة الإستئناف إلى قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٩/٧/١ فإن ميعاد الطعن يكون مرعيا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الحق فى الإستئناف ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بإعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لجميع المدعى عليهم - على سند من أنها غير قابلة للتجزئة - وأن المطعون ضده الثالث لم يعلن بالصحيفة إلا فى ١٩٧٦/٢/١ بناء على طلب قلم كتاب المحكمة بعد

إنقضاء أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب في ١٩٧٥/٨/٢٥ مع أن النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يقطع بعزم وجوب إختصاص جميع المستأجرين في الدعوى فإذا ما ثبت أن المطعون ضدهما الأولين قد إعلنا بصحيفة الدعوى في الميعاد ، فإن ذلك يكفي لقبول الطعن شكلا كما إن حضور المطعون ضده الثالث بالجلسة بعد ذلك يزيل البطلان فضلا عن تحقق الغاية من الإجراء طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى موضوع غير قابل للتجزئة ، لأن خصومه تقدير الأجرة تقتضى تحديد القيمة الإيجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثرا على جميع الشاغلين لها ، وهو أمر لا يتأتى إلا بإختصاص جميع المستأجرين ، ولذلك فقد أوجبت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن المنطبق على واقعه النزاع على قلم كتاب المحكمة أخطار جميع المستأجرين لوحدات المبنى بالطعن في القرار الصادر بشأن تحديد الأجرة وبالجلسة المحددة لنظره ، ورتبت على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير الأجرة لكافة وحدات العقار التي شملها القرار المطعون فيه ، وأعتبرت الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك وجميع المستأجرين سواء في ذلك من طعن منهم في القرار أو لم يطعن ، فإذا ما إختصم المالك الطاعن جميع مستأجري وحدات المبنى أو بعضهم ، فإن الخصومه أمام المحكمة تخضع لكافة القواعد والإجراءات الواردة في قانون المرافعات ، ويكون لمن إختصم فيها التمسك بكافة أوجه الدفاع والدفع التي خولها لهم القانون دون وجه للاحتجاج عليهم بأن إخطار قلم الكتاب لهم يكفي لامتناع أثر الطعن إليهم طالما إنه سبق إختصاصهم في صحيفة الدعوى . كما أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم إعلان المدعى عليه إعلانا قانونيا صحيحا بصحيفة الدعوى خلال ثلاثة أشهر من

تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إذا ما بدأ الميعاد وإنقضى في ظل العمل بأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به في ١٩٧٦/٨/٢٦ يترتب عليه وجوب القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى كان المدعى عليه قد أبدى هذا الدفع قبل تقديم أى طلب أو دفاعه في الدعوى . حضور المدعى عليه في هذه الحالة في أى جلسه تاليه لا يسقط حقه في التمسك بهذا الدفع ، ولا يحقق حضوره الغايه من الإجراء إذ إن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في تلك المادة هو ميعاد حضور يترتب على عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله باعتبار الدعوى كأن لم تكن باعتباره جزاء نص عليه المشرع لعدم إعلان صحيفة الدعوى خلال هذا الميعاد إعلانا قانونيا صحيحا ، ولذلك فإن مجرد فوات الميعاد دون إتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقق الغايه منه ، فإذا ما تعدد المدعى عليهم في نزاع غير قابل للتجزئه وتمسك صاحب الشأن منهم بهذا الجزاء وقضت به المحكمة وجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لباقي المدعى عليهم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لجميع المدعى عليهم " المطعون ضدهم " لعدم تكليف المطعون ضده الثالث بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب في ١٩٧٥/٨/٢٥ ولو كان المطعون ضدهما الأولين قد اعلنا في الميعاد وذلك لعدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئه ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى قائما على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٤ من ديسمبر ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيقي ، ممدوح السعيد و ابراهيم بركات .

(١٩٢)

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) إلزام « إنقضاء الالتزام : الوفاء بالإيداع » .
وفاء المدين بالإيداع بون العرض على الدائن ، م ٢٣٨ مدني . حالاته .
- (٢) إلزام « الوفاء بالإيداع » .
صحة الإيداع . لا يمنعها تعليقه على شرط يحق للمدين فرضه .
- (٣) تقادم «التقادم المسقط : بدء سريانه» . إلزام «الشرط الواقف» .
التقادم المسقط . بدء سريانه من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٢٨١
مدني . الإلتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . (مثال) .

١ - يدل نص المادة ٢٣٨ مدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة بون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك ومن هذه الأسباب حالة ما إذا كان المدين يطالب بالإلتزام مقابل لم يتيسر له استيفاؤه قبل تنفيذ إلتزامه .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يمنع من صحة الإيداع ان يكون معلقا على شرط يحق للمدين فرضه .

٣ - يدل نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن يبدأ سريان التقادم من وقت إستحقاق الدين إذ ان الدائن لم يكن يستطيع المطالبة بالدين قبل إستحقاقه وينبغي أن يكون الدائن

خلال مدة التقادم قادرا على المطالبة بالدين ولم يفعل فیتقادم الدين جزاء له على إهماله . وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم للوديعة على ما ثبت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من أن هيئة المساحة علقت صرف الوديعة للمطعون ضدهم على شرط إستيفاء شروط الصرف وإن التقادم لا يبدأ إلا من وقت تحقق هذا الشرط فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٦٥٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتهم فى صرف مبلغ ٤٥٥ يمثل حصتهم فى الوديعة رقم ١٨٧ لسنة ١٩٣٠ التى كانت مصلحة المساحة قد أودعتها خزانة محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٠ على أن يتم صرفها للمستحقين عند إستيفاء شروط الصرف . دفع الطاعن بصفته يسقوط الحق فى المطالبة بالمبلغ المودع بالتقادم . ويتاريخ ٨١/١/٨١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالإستئناف رقم ١٠٦ لسنة ٢٤ ق . ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف والمطعون ضدهم بطلباتهم . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لتظوره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن إيداع هيئة المساحة نازعة الملكية لمبلغ التعويض خزانة المحكمة على ذمة المطعون ضدهم المستحقين هو بمثابة حوالة للحق منها لهم لا ينشئ علاقة مباشرة بينهم وبين الطاعن بل يكون له باعتباره مدينا بقيمة الحوالة أن يتمسك قبلهم كمحال لهم بالتقادم باعتباره من الدفع التى كان له ان يتمسك بها قبل هيئة المساحة المحيلة ولما كان حق هذه الهيئة فى المطالبة قد سقط بالتقادم فإن حق المطعون ضدهم يكون قد سقط كذلك وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورد على تمسك الطاعن بالتقادم بأنه لم يبدأ بأنه فى حق المطعون ضدهم إلا من تاريخ استيفائهم شروط الصرف الحاصل فى ١٩٧٩/٣/٢٦ فى حين أنه بدأ فى حق هيئة المساحة - المحيلة من وقت الإيداع الحاصل فى ١٩٣٠/١٢/٦ وهى ذات التاريخ الذى يبدأ به فى حق المطعون ضدهم المحال لهم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٣٣٨ مدنى على أن « يكون الإيداع أو ما يقوم مقامه من إجراء جائز أيضا إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء .

أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة أشخاص أو كانت هناك أسباب جدية أخرى تبرر هذا الإجراء . يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك ومن هذه الأسباب حالة ما إذا كان المدين يطالب بالتزام مقابل لم يتيسر له إستيفاؤه قبل تنفيذ إلتزامه . كما أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أيضا أنه لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون مطلقا على شرط يحل للمدين قرضه لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن هيئة المساحة أودعت المبلغ المتنازع عليه خزانة محكمة الزقازيق الابتدائية وعلقت

صرفه على إستيفاء المستحقين لشروط الصرف . ومن ثم فإن هذا الإيداع يبرئ ذمتها قبل مستحقى التعويض ويكون تصرفها وفاء بالإيداع وليس بحالة حق ، لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٢٨١ من القانون المدنى قد جرى فى فقرتها الأولى على أنه « لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء » . يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن يبدأ سريان التقادم من وقت إستحقاق الدين إذ أن الدائن لم يكن يستطيع المطالبة بالدين قبل إستحقاقه وينبغى أن يكون الدائن خلال مدة التقادم قادرا على المطالبة بالدين ولم يفعل فیتقادم الدين جزاء له على إهماله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم للوديعة على ما ثبت من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى من أن هيئة المساحة علقت صرف الوديعة للمطعون ضدهم على شرط إستيفاء شروط الصرف وأن التقادم لا يبدأ إلا من وقت تحقق هذا الشرط بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد ضياء عبد الرازق عيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : د . على قاضل حسن نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر
سمير ومحمد السيد حواش .

(١٩٣)

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ القضائية

(١ ، ٢) عمل « تصحيح أوضاع العاملين » : ترقية « . مساواة » .

(١) ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما
أقرب، مضافاً إليها ما لم يحتسب في أقدمية العامل من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨
و ١٩ من القانون المشار إليه . لا محل لإشتراط عدم تزامن مدد الخدمة الفعلية السابقة مع
مدد الخدمة الاعتبارية .

(٢) إعمال مبدأ المساواة بين العاملين . شرطه .

(٣) نقض « أسباب النقض : السبب الجديد » .

دفاع يقوم على واقع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - لما كانت المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صريحة في وجوب
الاعتداد في الترقية طبقاً لأحكامها بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو
الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، على أن يدخل في حساب المدة الكلية المدة
التي لم يسبق حسابها في الأقدمية والتي قضاهما العامل في الجهات المنصوص

عليها فى المادة الثامنة عشر إذا توافرت فيها الشروط الواردة بإذارة التاسعة عشر وليس من بينها شرط عدم تزامنها كلها أو بعضها مع مدد الخدمة الاعتبارية المقررة للشهادات الدراسية ، فإنه لا يجوز الخروج على أحكام هذه المواد باستحداث هذا الشرط ، يؤيد ذلك أن المشرع أورد فى المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من ذات القانون تحديدا للمستوى المالى والأقدمية للحاصلين على الشهادات أقل من المتوسطة والمتوسطة وفوق المتوسطة ، وأضاف لحملة هذه الشهادات مددا إفتراضية فى الأقدمية طبقا للشروط والأوضاع التى تضمنتها ، ولو شاء المشرع عدم جواز الجمع بين هذه المدد إذا تزامنت مع مدد الخدمة الفعلية السابقة والتى انتظمتها المادة ١٨ من القانون لنص على ذلك صراحة .

٢ - القول بعدم جواز التزام بين مدد الأقدمية الاعتبارية ومدد الخدمة الفعلية السابقة التى إنتظمتها المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ من شأنه أن يؤدى إلى التفرقة بين العاملين وذلك باحتساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها ، وهى تفرقة تحكمية تتجافى وقواعد العدالة التى تفرض إعمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح إلى التفرقة بينهم فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

٣ - لما كان البين من أوراق الطعن أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدة التى قضاها المطعون ضده فى خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة لم تكن فى وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة فى وظيفته الحالية ، وأنه لم يتقدم خلال الميعاد بطلب إلى لجنة شئون العاملين لاحتسابها وهو سبب جديد لما خالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتجست فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى طنطا على البنك الطاعن طالبا الحكم بأحقيةه للفئة الخامسة اعتبارا من ١/١٢/١٩٧٧ وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك ، وقال بيانا لدعواه انه حصل على دبلوم معهد السكرتارية بعد الثانوية العامة وعين لدى الطاعن بتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٥ ، وإذا امتنع الأخير عن احتساب المدة من ٢٦/٣/١٩٦٤ حتى ٢/٦/١٩٦٥ والتي قضاهها فى خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة ضمن المدة الكلية اللازمة لترقيته إلى الفئة الخامسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سائلة البيان . ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٧/١١/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده الفئة الخامسة اعتبارا من ١/١٢/١٩٧٧ وإلزام الطاعن ان يؤدي إليه مبلغ ٥٠٠ و ٤٠ جنيها . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا وقيد الإستئناف برقم ١٨ لسنة ٣٥ ق . أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير ، وبورود تقريره حكمت فى ١٣/١/١٩٨١ بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للفروق المالية بجعلها ١٢ جنيها وتأيبده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتعى الطاعن بالشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم خلص إلى احتساب المدة من ٢٦/٣/١٩٦٤ حتى ٢/٦/١٩٦٥ والتي قضاهها المطعون ضده فى خدمة

الاحتياط بالقوات المسلحة كاملة ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية ، فى حين أن هذه المدة تزامنت فى جزء منها مع مدة الخدمة الاعتبارية التى احتسبت لمؤهله الدراسى وقدرها سنة واحدة إذ عين المذكور بتاريخ ١٩٦٥/٨/٢٣ وأرجع تاريخ تعيينه الافتراضى إلى ١٩٦٤/٨/٢٣ ، مما كان يقتضى وفقا لقواعد العدالة الإقتصار على احتساب المدة الأكبر تقاديا لتكرار الإضافة ، وقد أدى عدم مراعاة هذا التزامن إلى احتساب مدة زائدة قدرها تسعة أشهر وتسعة أيام ضمن مدة خدمته وهو ما لا يجوز .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كانت المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام صريحة فى وجوب الإعتداد فى الترقية طبقا لأحكامها بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، على أن يدخل فى حساب المدد الكلية المدة التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية والتى قضاهما العامل فى الجهات المنصوص عليها فى المادة الثامنة عشر إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالمادة التاسعة عشر وليس من بينها شرط عدم تزامنها كلها أو بعضها مع مدد الخدمة الاعتبارية المقررة للشهادات الدراسية ، فإنه لا يجوز الخروج على أحكام هذه المواد باستحداث هذا الشرط ، يؤيد ذلك أن المشرع أورد فى المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من ذات القانون تحديدا للمستوى المالى والأقدمية للحاصلين على الشهادات أقل من المتوسطة والمتوسطة وفوق المتوسطة ، وأضاف لحملة هذه الشهادات مددا إفتراضية فى الأقدمية طبقا للشروط والأوضاع التى تضمنتها ، ولو شاء المشرع عدم جواز الجمع بين هذه المدد إذا تزامنت مع مدد الخدمة الفعلية السابقة والتى إنتظمتها المادة ١٨ من القانون لنص على ذلك صراحة ، ولا يغير من ذلك تحدى الطاعن بقواعد العدالة ، لأن القول بعدم جواز هذا التزامن من شأنه أن يؤدى إلى التفرقة بين العاملين وذلك باحتساب إحدى المدد بالنسبة لبعضهم إذا لم تتزامن مع المدة الأخرى وحرمان البعض الآخر منها إذا تزامنت معها ، وهى تفرقة تحكمية تتجافى وقواعد العدالة التى تفرض إسمال مبدأ المساواة بين عمال رب العمل كلما جنح إلى التفرقة بينهم فى شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر ، ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد إلترزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده للفئة الخامسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إستنادا إلى أحقيته فى احتساب المدة التى قضاهما فى خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة كاملة ضمن المدة الكلية المشترطة للترقية وبصرف النظر عن تزامنها فى جزء منها مع مدة الأقدمية الافتراضية المقررة لمؤمله الدراسى بموجب التشريعات السابقة على العمل بأحكام هذا القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب من وجهين أولهما أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به أمام محكمة الإستئناف من أن المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أوجبت عند التسوية مراعاة تاريخ ترشيح زملاء العامل فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية ، وثانيهما أنه أغفل أيضا ما تمسك به من أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه لا يجوز أن يترتب على حساب مدد الخدمة العسكرية أن تزيد أقدمية المجندين على أقدمية زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى الجهة ذاتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت بمذكرة الطاعن المقدمة أمام محكمة الإستئناف إنه اقتصر فى دفاعه على مجرد إيراد نص المادتين سالفتي الذكر لكون أن يكشف عن وجه عدم أحقية المطعون ضده الفئة المطالب بها بالتطبيق لأحكامهما ، كما أنه لم يبين زملاء المطعون ضده الذين كان يتعين بالنظر إلى أقدمياتهم مراعاة ما نصت عليه هاتان المادتان ، حتى تلتزم المحكمة بالبحث فى مجال انطباقهما على واقعة الدعوى ، مما يعيب دفاعه - بوجهيه اللذين ينعى بهما على الحكم بالقصور لعدم الرد عليهما - بالتجهيل ، فلا على الحكم إن هو التفت عن الرد عليه طالما أقام قضاؤه على ما يكفى لحمله ، ويكون النعى عليه بالقصور فى التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم إحتسب للمطعون ضده المدة التى

قضاها في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة دون مراعاة ما إشتراطته المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة في مجال وظيفته الحالية وأن يتقدم لاحتسابها بطلب إلى لجنة شئون العاملين خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك إنه لما كان البين من أوراق الطعن أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المدة التي قضاها المطعون ضده في خدمة الاحتياط بالقوات المسلحة لم تكن في وظيفة أو عمل مما يكسبه خبرة في وظيفته الحالية وأنه لم يتقدم خلال الميعاد بطلب إلى لجنة شئون العاملين لاحتسابها وهو سبب جديد لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار الدكتور : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(١٩٤)

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم « حجية الحكم » ، « نقض » السبب الجديد « نظام عام » .
حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن
تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفى تقديم الطاعن صورة من
الحكم الذى يستند على حجته إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن مما يفيد إتصال محكمة
الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعى فى
هذه الحالة إعتباره سببا جديدا .

(٢ ، ٣) حراسة « حراسة إدارية » ، حكم « تسبب الحكم »

(٢) الحارس العام المعين على المنشآت المفروض عليها الحراسة بمقتضى القرار الجمهورى
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ — سلطته فى بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا
عن أصحابها نيابة قانونية . أمر رئيس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ .

(٣) بيع الحارس العام للمصنع الخاضع للحراسة بعقد بيع ابتدائي قبل رفع الحراسة
صحيح لصدوره من ذى صفة . أثر ذلك . إنصراف آثار هذا العقد إلى أصحاب المصنع المبيع
ومنهم الطاعن . لا يغير من ذلك صدور قرار برفع الحراسة عن أموال الطاعن . علة ذلك .

(٤) طلب الطاعن بعد رفع الحراسة إسترداد المبيع من تحت يد المشتري — بعد تسليمه له —
متافيا لالتزامه بضمان عدم التعرض . مؤدى ذلك . قضاء الخكم المطعون فيه برفض هذا
الطلب . صحيح .

١ - لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه وإن كان الإلتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وتقضى بها المحكمة عن تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التى تسمح بالوقوف عليها والإلمام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها ، وكانت لا يقبل من الطاعن أن يقدم بعد ذلك رفق طعنه بصورة من الحكم المذكور ، لما كان ذلك وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها فإنه يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - مؤدى القرار الجمهورى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ والأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بتفويض الحارس العام سلطة بيع المنشآت والشركات التى أخضعت للحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى مؤسسات وشركات القطاع العام ، أن الحارس العام الذى عين على المنشآت المفروضة عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية .

٣ - إذ كان الثابت أن الحارس العام بعد تخويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقتضى الأمر رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاضع للحراسة إلى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والتى خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالكا له وإنما بصفته نائبا عن أصحابه ومنهم الطاعن وذلك بعقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ فإن هذا التصرف الصادر من الحارس

اثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذى صفة فى النيابة عنه ، ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذى يبرمه فى حدود نيابته تتصرف آثاره إلى الأصيل - ومن ثم فإن آثار عقد البيع الابتدائى المشار إليه تضاف إلى أصحاب المصنع المبيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من ذلك صدور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن أموال الطاعن لأن رفع الحراسة لا ينقضى سبق قيامها وترتيبها لآثارها طبقا للقانون ، كما لا ينال من صحة التصرفات التى صدرت من الحارس العام فى حدود سلطاته المخولة له قانونا وذلك استقرارا للمعاملات وحماية للمراكز القانونية التى نشأت قبل رفع الحراسة .

٤ - إذ كان من أحكام البيع المنصوص عليها فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى إلزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الإنتفاع بالمبيع أو منازعته - فيه وهو التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنعقاده - ولو لم يشهر - وكان طلب البائع إسترداد المبيع من تحت يد المشتري بعد تسليمه له - متافيا لالتزامه بضمان عدم التعرض . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعن تسليم المصنع المبيع فى مواجهة الجهة المشترية استنادا إلى آثار عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ - يكون قد صادف صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدلولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم الأولى والثانى والخامسة والمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج -

يطلب الحكم - أولا - وفي مادة مستعجلة - بتعيينه حارسا قضائيا على المصنع العباسي للنسيج بالجمالية - ثانيا - وفي الموضوع - ببطان عقد البيع المشهر في ١٩٧٣/١٠/٩ تحت رقم ٦٦٠٦ ويتسلمه المصنع المبيع - وبيانا لذلك قال إنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ فرضت الحراسة على مصنعه ثم رفعت عنه بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٠ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ وإذا قام الحارس العام ببيع ذلك المصنع - بعد رفع الحراسة عنه - بموجب عقد بيع مشهر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٩ فإنه يكون باطلا مما يحق له تسلمه - وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب المستعجل - وفي الموضوع بإلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بأن تسلم المصنع - محل النزاع - للطاعن - إستأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩٦ لسنة ٩٢ ق القاهرة - واختصمت المطعون ضده الثالث بصفته بدلا من المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج - كما إستأنفه المطعون ضده الثاني بصفته بالاستئناف رقم ٢٨٩٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة - وتدخل المطعون ضده الرابع بصفته خصما منضمًا للمستأنفة في الاستئناف الأول - وبعد ضم الاستئنافين - قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ بقبول التدخل وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النيابة مذكرة أخيرة رأت فيها - عدم قبول الطعن بالنسبة لشركة المطعون ضدها الأخيرة ونقضه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لتظره - وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لشركة المطعون ضدها الأخيرة إنها لم توجه إليها طلبات ولم يقض لها أو عليها بشئ فلا تكون للطاعن مصلحة في إختصامها ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع في محله - ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الأخيرة لم يكن لها ثمة طلبات ولم يقض لها أو عليها بشئ ومن ثم فلا تكون للطاعن مصلحة من إختصامها ويكون الطعن بالنسبة لها غير مقبول .

وحيث ان الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب - ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون - وفي بيان ذلك يقول ان الحكم لم يلتزم بحجية الحكم الصادر بين نفس الخصوم في الاستئناف رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ مستأنف مستعجل القاهرة وقضى على خلافه بقبول تدخل المطعون ضده الرابع بصفته خصما منضمما للشركة المطعون ضدها الأولى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول - ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وتقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا ان ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والالام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع - وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد إتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها - وكان لا يقبل من الطاعن ان يقدم بعد ذلك رفق طعنه صورة من الحكم المذكور - لما كان ذلك وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع - ولم تكن عناصره مطروحة عليها فانه يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله - وفي بيان ذلك يقول إن تصرف الحارس العام لبيع المصنع المفروض عليه الحراسة باطل لأنه لم يكن وقتها نائبا عنه أو مأذونا له ببيعه من وزير المالية - طبقا للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ - هذا بالإضافة إلى أن الحراسة بما استتبعها من تعيين حارس عام على أمواله تعتبر ملغاة بصنور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفعها - مما كان يقتضى تطبيق أحكام بيع تلك العين على ذلك التصرف وإن اعتبر الحكم المطعون فيه أن الحراسة كانت قائمة وقت البيع ورتب على ذلك صحته فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا التعمي مردود - ذلك انه لما كان رئيس الجمهورية إستنادا إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ - بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة - قد أصدر بتاريخ ١٩٦٧/٢/٩ قراره رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ ونص في المادة الأولى منه على أن « تفرض الحراسة على المصنع العباسي للنسيج بالجمالية ... » وفي المادة الثانية على أن « يتولى رئيس الوزراء الاشراف على أحكام هذا القرار ويكون له في سبيل السلطات المخولة للوزير المختص بمقتضى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » وفي المادة الثالثة على أن « يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة هذه المنشآت ... » وكان النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن « وله رأى للمدير العام - بإذن من وزير المالية والاقتصاد أن يباشر الأموال وتصفية الأعمال الصناعية والتجارية » وإذ أصدر رئيس الوزراء إستنادا إلى المادة الثانية من الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ أمرة رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٦٥ بتفويض الحارس العام سلطة ببيع المنشآت والشركات التي اخضعت للحراسة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى مؤسسات وشركات القطاع العام - وكان مؤدى هذه النصوص مجتمعة - أن الحارس العام الذى عين على المنشآت المفروضة عليها الحراسة بمقتضى الأمر رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ تكون له سلطة بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية - لما كان ذلك وكان الثابت أن الحارس العام بعد تفويضه من رئيس الوزراء بالبيع بمقتضى الأمر رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ قد باع المصنع الخاضع للحراسة إلى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والتي خلفتها الشركة المطعون ضدها الأولى - ليس بصفته مالكا له وإنما بصفته نائبا عن أصحابه ومنهم الطاعن - وذلك بعقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ فان هذا التصرف الصادر من الحارس - أثناء فرض الحراسة على أموال الطاعن يكون قد صدر من ذى صفة فى النيابة عنه - ولما كان مؤدى نص المادة ١٠٥ من القانون المدنى - أن التصرف الذى يبرمه النائب فى حدود نيابته تتصرف آثاره إلى الأصيل - ومن ثم فان آثار عقد البيع الإبتدائى المشار إليه تضاف إلى أصحاب المصنع المبيع - ومنهم الطاعن - ولا يغير من

ذلك صدور القرار رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٦٨ برفع الحراسة عن أموال الطاعن لأن رفع الحراسة لا ينفى سبق قيامها وترتيبها لآثارها طبقا للقانون - كما لا ينال من صحة التصرفات التي صدرت من الحارس العام في حدود سلطاته المخولة له قانونا وذلك إستقرارا للمعاملات وحماية للمراكز القانونية التي نشأت قبل رفع الحراسة ولما كان من أحكام البيع المنصوص عليها في المادة ٤٢٩ من القانون المدني التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه - وهو إلتزام مؤبد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنعقاده - ولو لم يشهر - وكان طلب البائع استرداد المبيع من تحت يد المشتري - بعد تسليمه له - منافيا لالتزامه بضمان عدم التعرض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعن تسلم المصنع المبيع في مواجهة الجهة المشتري - استنادا الى آثار عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٧/٢٠ - يكون قد صادف صحيح القانون ويكون ما ورد بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أورد في أسبابه على خلاف الثابت بمستنداته أن المصنع - محل النزاع - لم يقم بدوره في الإنتاج ولم يوف بأجور عماله .

وحيث أن هذا النعى غير منتج - ذلك إنه لما كان ما أورده الحكم في أسبابه من أن المصنع - محل النزاع - لم يقم بدوره في الإنتاج ولم يوف بأجور عماله - كان يصدد تبرير فرض الحراسة الإدارية عليه - وهما - أيا كان وجه الرأي فيها - أسباب زائدة وغير لازمة لقضائه - ومن ثم فإنها لا تحوز حجية الشئ المقضى وتنتفى المصلحة في الطعن عليها مما يكون معه النعى غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم - يتعين رفض الطعن .



جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى رفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : جرجس اسحاق ، د . د . رفعت عبد المجيد ، السيد السنياطى ومحمد وليد النصر .

(١٩٥)

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٣ القضائية

• حيازة •

حائز الشيء المسروق • حقه فى مطالبة من يسترده منه بتعجيل ما دفعه من ثمنه • شرطه •
حسن نية الحائز • مناطها • جهله أنه يعتدى بحيازته على حق الغير وألا يكون جهله ناشئاً عن
خطأ جسيم •

يدل نص المادتين ٩٦٥ ، ٩٧٧ من القانون المدنى على أن حق حائز الشيء
المسروق فى أن يطلب ممن يسترده منه أن يعجل له الثمن الذى دفعه ، رهين بأن
يكون هذا الحائز حسن النية ، وإن مناط إعتباره كذلك ، أن يجهل أنه يعتدى
بحيازته على حق الغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جسيم ، وإلا وجب
إعتباره سبب النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن •

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد

المدافلة •

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى ٣٦٤٣ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضده بطلب الحكم بإلزامه بتسليمها سيارتها المبينة في الصحيفة وقالت بيانا لذلك إن هذه السيارة سرقت منها منذ سنة سابقة على رفع الدعوى وقيدت الواقعة جنحة ضد مجهول وبتاريخ ١٩٨١/٣/٨ تم ضبطها في حيازة المطعون ضده الذي قرر أنه اشتراها بعقد بيع ابتدائى بالتقسيم مع الاحتفاظ بحق الملكية من معرض بيع سيارات فى القاهرة وتسلم معها من صاحب المعرض نسخة من هذا العقد ورخصة تسيير السيارة الصادرة باسم الطاعنة وشهادة «مصطنعة» تفيد بيع الطاعنة السيارة لآخر وتوكيلا من هذا المشتري لصاحب معرض بيع السيارات ، وإذ نازعها المطعون ضده فى تسليمها السيارة المضبوطة وأحالت محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة طرفى النزاع للتقاضى أمام المحكمة المدنية أقامت الطاعنة دعواها بالطلب سالف الذكر ومحكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨١/١٢/٢٧ بذلك الطلب . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٩٩ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبتسليم المطعون ضده السيارة حتى تؤدي له الطاعنة ما عجله من الثمن . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنها تمسكت بسوء نية المطعون ضده واستدلت على ذلك بعدة قرائن من بينها ثبوت التزوير الظاهر للشهادة الرسمية المصطنعة التى إستند إليها فى إثبات حسن نية غير ان الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع وإستظهر حسن النية من القرائن التى ساقها دون التحقق من أن جهل المطعون ضده أنه يعتدى بحيازته على حق الغير لم يكن ناشئا عن خطأ جسيم من جانبه

يعتبر معه سيئ النية طبقاً للمادة ١/٩٦٥ عدنى فأخطأ الحكم بذلك فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ميطل له .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك ان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٦٥ من القانون المدنى على أنه « يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل انه يعتدى على حق الغير ، إلا إذا كان هذا الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم » ، وفى المادة ٩٧٧ على أنه « يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله إذا فقده أو سرق منه أن يسترده ممن يكون حائزاً له بحسن نية . . . فإذا كان من يوجد الشئ المسروق أو الضائع فى حيازته قد استرده بحسن نية فى سوق أو فى مزاد علنى أو اشتراه ممن يتجر فى مثله ، فإن له ان يطلب ممن يسترد هذا الشئ أن يعجل له الثمن الذى دفعه - يدل على ان حق حائز الشئ المسروق فى ان يطلب ممن يسترده منه أن يعجل له الثمن الذى دفعه رهين بأن يكون هذا الحائز حسن النية ، وأن مناط إعتباره كذلك ان يجهل انه يعتدى بحيازته على حق الغير ، وألا يكون جهله هذا ناشئاً عن خطأ جسيم ، وإلا وجب إعتباره سيئ النية وامتنع عليه حق المطالبة بتعجيل ما يكون قد دفعه من ثمن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستخلص حسن نية المطعون ضده من الأوراق التى قدمها لاثبات البيوع الثلاثة التى تعاقبت على السيارة المسروقة - دون نقل ملكيتها إلى أحد المشترين أو تجديد رخصة تسييرها ، وأضاف أنه لا ينال من حسن نية المطعون ضده عدم قيامه بتجديد رخصة تسيير السيارة بعد إنتهاء مدتها الذى علله بأنه اشترى السيارة على أقساط ولا يمكن نقل ملكيتها ورخصتها باسمه إلا بعد سداد كامل الثمن » وكان هذا الذى قرره الحكم لا يؤدى إلى نفي ذلك الخطأ الجسيم عن المطعون ضده ، بل يؤكد هذا الخطأ المتمثل فى تسرعه فى الشراء برعونة ودون مبالاة وبغير فحص للمستندات المسلمة إليه أو بذل أى جهد للتأكد من صحتها أو إتخاذ أية اجراءات مما جرى العرف على إتباعها لتوثيق البيع ونقل رخصة تسيير السيارة إلى اسمه خاصة وأن الشهادة المقدمة له لاثبات بيع الطاعة سيارتها لآخر لاتقوم مقام العقد الذى لا مسوغ لأخفائه ، كما ان إحتفاظ البائع فى عقد البيع بحق الملكية لا يحول دون إتخاذ هذه الاجراءات لما

كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور
في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .
وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، يتعين تأييد الحكم المستأنف .

////////////////////////////////////

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد جمال الدين شلقاني وصلاح
محمود عويس .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) احوال شخصية ، الولاية على المال ، . أهلية . بطلان . بيع .
التزام .

مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٢٩ من المرسوم بقانون
١١٩ لسنة ١٩٥٢ . إعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان
التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال
العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتعال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق
القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد
على تنفيذ هذه الشروط .

(٢) محكمة الموضوع . حكم « تسبيب الحكم » .

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . عدم التزامه
بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام فى قيام
الحقيقة التى إقتنع وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

١ - لما كان مفاد نص المادة ٢٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصى مباشرة تصرفات
معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من

الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فإنه ينبنى على ذلك أن الوصى إذا باشر تصرفا من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر ، ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكملتها فإذا صدر الاذن اكتملت للعقد شروط صحته وارتد الاذن إلى تاريخ إبرام العقد ، فإذا تضمن الاذن شروطا معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك تعليق نفاذ العقد طالما أن ما لم ينفذ من الشروط كان الغرض منها حفظ حق القاصر قبل المشتري والوصى ولم يكن الغرض منها تعليق البيع على شرط واقف .

٢ - لقاضى الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه من بعد ذلك ان يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى ان المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة أقاموا الدعوى رقم ٦٩٨٧ سنة ٧٩

مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الأول والسادس والسابع والطاعة عن نفسها وبصفقتها بطلب الحكم أصليا بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٩/١٩٧٧ فيما تضمنه من بيعها لهم ٣ من ٢٤ شيوعا فى الارض محل النزاع لقاء ثمن مقداره ٧٥ ^ج للمتر الواحد ، واحتياطيا فيما تضمنه من بيعها بصفقتها مساحة $\frac{٧}{٦٤}$ ١١٢ م ٢ شيوعا فيها لقاء ثمن مقداره ١٠٠ للمتر الواحد على سند من القول انه بموجب ذلك العقد اشتروا من الطاعة بصفقتها والمطعون عليه الأول وآخرين قطعة الأرض المبينة بها والبالغ مساحتها ٠.١ و ١٠.٢٥ م ٢ لقاء ثمن مقداره ٧٥ للمتر الواحد ، يخص الطاعة بصفقتها حصة مقدارها ٣ من ٢٤ وأنها لم تستصدر إذنا من محكمة الأحوال الشخصية ببيع نصيب القصر مما ترتب عليه عدم تسجيل العقد بالنسبة لهذا النصيب غير ان المحكمة المختصة أذنت بعد ذلك بالبيع وقدرت سعر المتر بالنسبة لهذا النصيب بمبلغ ١٠٠. كما أقامت الطاعة بصفقتها الدعوى رقم ٦٧٩٦ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الخمسة الأول بطلب الحكم بإبطال عقد البيع سالف الإشارة فيما تضمنه من بيع نصيب القصر وعدم نفاذه لعدم صدور اذن من تلك المحكمة بالنسبة لهذا النصيب قبل ابرامه ولعدم سداد ثمن حصتهم طبقا للسعر الذى حددته المحكمة فى الاذن الذى صدر لاحقا له . بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠. وبعد ان ضمت المحكمة الدعويين حكمت فى الدعوى رقم ٦٧٩٦ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بىطلان تصرف الطاعة بصفقتها بيع نصيب القصر فى العقد المؤرخ ١٢/٩/١٩٧٧ واعتباره غير نافذ وفى الدعوى رقم ٦٩٨٧ سنة ٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/٩/١٩٧٧ فيما تضمنه من بيع الطاعة عن نفسها حصة قدرها $\frac{١}{٦٤}$ ١٦ م ٢ لقاء ثمن مقبوض مقداره ٧٥ للمتر المربع ، استأنف المطعون عيهم الثانى والثالث والرابعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٣٠٦ سنة ٩٧ ق ، كما استأنفته الطاعة بصفقتها بالاستئناف رقم ٤٣١٩ سنة ٩٧ ق . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة - بعد ان ضمت الاستئنافين - فى موضوع الاستئناف رقم ٤٣٠٦ سنة ٩٧ ق بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى صحة عقد

البيع بالنسبة لحصة القصر وبصحة هذا العقد وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٣١٩ سنة ٩٧ ق بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أن بيع الوصي مال القاصر قبل إذن المحكمة المختصة يقع باطلا بطلانا مطلقا وإذا كان الإذن الصادر بالبيع قد جاء متضمنا شروطا معينة فلا ينفذ إلا إذا نفذت هذه الشروط كاملة ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن عقد البيع موضوع الدعويين قد أبرم شاملا نصيب القصر قبل صدور إذن المحكمة ببيعه ثم جاء الإذن الذي صدر بعد تاريخ هذا البيع متضمنا شروطا معينة لم يقيم المشترون بتنفيذها فلا يرتب أجازة ذلك العقد الذي يظل باطلا بطلانا مطلقا بالنسبة لهذا النصيب فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع حظر على الوصي مباشرة تصرفات معينة إلا بإذن المحكمة ومن بينها جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من هذه الحقوق فإنه ينبني على ذلك أن الوصي إذا باشر تصرفا من هذه التصرفات دون إذن المحكمة يكون متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر ، ويكون هذا التصرف باطلا بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر لتعلقه في هذه الحالة بأهلية ناقصة أوجب القانون إذن المحكمة لتكتملها فإذا صدر الإذن اكتملت للعقد شروط صحته ، وإرتد أثر الإذن إلى تاريخ إبرام العقد فإذا تضمن الإذن شروطا معينة ونفذ بعضها دون البعض فليس مؤدى ذلك - تعليق نفاذ العقد طالما أن ما

لم ينفذ من الشروط كان الغرض منها حفظ حق القاصر قبل المشتري والوصى ولم يكن الغرض منها تعليق البيع على شرط واقف . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية قد أجازت عقد البيع الذي أبرمته الطاعنة بصفتها بالنسبة لنصيب القصر بثمان يزد عن الثمن المسمى في العقد وقد أوفى المطعون عليهم الثانى والثالث والرابعة - المشترون - فرق الثمن وبذلك اكتملت للعقد شروط صحته ، ولئن كان الأذن قد نص على إيداع ما يخص القصر من الثمن خزينة بنك مصر لحسابهم إلا أن ذلك لحماية القصر في مواجهة المشتري والوصية ولا يدل على تعليق البيع على شرط واقف وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذين السببين يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تستأدى ثمن حصتها ولا ثمن حصة القصر لأن إقرارها بالتخالص عن الثمن والمؤرخ ١٩٧٨/٩/١٨ قد فسخ بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٩/٢٠ كما أن بيعها لحصتها مرتبط ببيعها لحصة القصر ومؤدى ذلك أن ثمن حصتها يحدد وفقا للسعر الذى تضمنه الأذن الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لحصة القصر وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة للحصتين قبل أن يستوثق من سداد كامل الثمن ويرد على دفاعها سالف البيان فإنه يكون قد شاب خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن لقاضى الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالا على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه استخلص في حدود سلطته التقديرية من المستندات المقدمة إليه أن الطاعنة بصفتها قد إستأدت ثمن حصتها والقصر كاملا بموجب الاقرار المؤرخ ١٩٧٨/٩/١٨ والذي لم تطعن عليه بثمة مطعن ورتب على ذلك توافق ركن الثمن في عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٢ وانتهى إلى صحته ونفاذه وكان استخلاصه في هذا المقام سائفا وله مأخذه من الأوراق ويكفى لحمل قضائه في هذا الصدد فان ما تثيره الطاعنة بوجهي النعي لا يعنو ان يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعي على الحكم المطعون بهذين السببين غير سديد .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم زغونائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفى ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(١٩٧)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) إستيلاء و الاستيلاء المؤقت ، . إيجار . إختصاص . قرار إدارى .
قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الادارية المختصة على عقار . ادارى . إختصاص
القضاء الادارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره .
اعتبار العلاقة بين الجهة الادارية ومالك العقار علاقة تأجيرية . مؤدى ذلك . إختصاص
القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ،
٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) نزع الملكية للمنفعة العامة . إستيلاء و مدة الاستيلاء المؤقت ، .
إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الادارة على عقار دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية .
أثره . بقاء العقار على ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة
الاستيلاء .

١ - يدل نص المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهى المقابلة للمادة ٢/٣ من
القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -
على ان قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يخوله القانون هذا الحق
لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الايجار وهو وان كان يتم بأمر

إدارى من الجهة المختصة فيكون النظر فى صحته وطلب إلغائه لمخالفة القانون هو من إختصاص القضاء الإدارى شأن كل أمر إدارى آخر إلا أنه بعد صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار يكون أمر الاستيلاء المذكور قد استنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدى إلى أن النظر فى المنازعات المتعلقة بها يكون من اختصاص المحاكم المختصة طبقا لهذه التشريعات .

٢ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين أن إنقضاء مدة الثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى يخول لصاحب الشأن فى العقار مطالبة جهة الادارة باعادة العقار إليه فى نهاية المدة المحددة فى الاستيلاء بالحالة التى كان عليها وقت حصوله ما لم تتخذ قبل مضى هذه المدة بوقت كاف - اجراءات نزاع الملكية بسبب تعذر الاتفاق مع نوى الشأن على مدها أو بسبب أن العقار أصبح غير صالح للاستعمال المخصص له ، بما يؤدى إلى القول أن عدم اتخاذ هذه الاجراءات يبقى العقار على ملك صاحبه وان كان يعتبر مؤجرا فى خصوص تطبيق أحكام قانون ايجار الأماكن على النحو المشار إليه طيلة فترة الاستيلاء وبما لا يمنع من التصرف فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى

ان المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٣٢١٤ سنة ١٩٨١ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم - فى مواجهة الطاعن - بصحة ونفاذ العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/٦/٢ المتضمن بيع مورث باقى المطعون ضدهم إليهما قطعتى الأرض الفضاء المبيتين فى الأوراق مقابل ثمن مقداره - ١٠٤٢ ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ حكمت للمطعون ضدهما الأولين - فى مواجهة الطاعن - بالطلبات ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٧١ سنة ٢٨ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه الدائرة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن اقيم على سبب واحد بوجهين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إنه بمقتضى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ تم الاستيلاء بالطريق المباشر على ارض النزاع . ومن ثم فهو قرار ادارى خصصت بمقتضاه تلك الارض للمنفعة العامة وبالتالي تعتبر أموالا عامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى فلا يجوز للقضاء العادى أن يمس المذكور لخروجه عن اختصاصه الولائى ، كما لا يرد على هذه الأرض أى تصرف وذلك على أساس من هذا الاعتبار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع محل الدعوى فانه يكون مشويا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الاوراق ان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو قرار بالاستيلاء المؤقت على عقار النزاع ، وإذ كانت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والتي تم الاستيلاء المذكور فى ظل أحكامها وهى المقابلة للمادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن بعده المادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على ان « الاماكن الصادر فى شأنها قرارات

استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها » فان ذلك انما يدل على ان قرار الاستيلاء الصادر من شخص معنوى عام يخوله القانون هذا الحق لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة يقوم مقام عقد الايجار وهو ان كان يتم بأمر إدارى من الجهة المختصة فيكون النظر فى صحته وطلب الغائه لمخالفة القانون هو من اختصاص القضاء الادارى شأن كل أمر ادارى آخر ، الا انه بعد صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار يكون أمر الاستيلاء المذكور قد استنفذ أغراضه وأصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة ومالك العقار المستولى عليه علاقة تأجيرية تخضع لتشريعات هذه العلاقة بما يؤدي إلى ان النظر فى المنازعات المتعلقة بها يكون من اختصاص المحاكم المختصة طبقا لهذه التشريعات ، لما كان ذلك وكانت المنازعة المطروحة لا تتعلق بتأويل القرار الادارى المذكور او الغائه أو وقف تنفيذه فان نظرها ينعقد الاختصاص به إلى المحاكم العادية ، لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين قد جرى نصها على ان « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى ويجب اعادته فى نهايتها بالحالة التى كان عليها وقت الاستيلاء . . . وإذا دعت الضرورة إلى مد مدة الثلاث سنوات المذكورة وتعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على ذلك أو أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له وجب على المصلحة المختصة ان تتخذ قبل مضى الثلاث سنوات بوقت كاف اجراءات نزاع ملكيته . . . الخ » فان مؤداها ان انقضاء مدة الثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى يخول لصاحب الشأن فى العقار مطالبة جهة الادارة بإعادة العقار اليه فى نهاية المدة المحددة فى الاستيلاء بالحالة التى كان عليها وقت حصوله ما لم تتخذ - قبل مضى هذه المدة بوقت كاف - اجراءات نزاع الملكية بسبب تعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على مدها أو بسبب ان العقار أصبح غير صالح للاستعمال المخصص له ، بما يؤدي إلى القول ان عدم اتخاذه هذه الاجراءات يبقى العقار على ملك صاحبه وان كان يعتبر مؤجرا فى خصوص تطبيق أحكام قانون ايجار الاماكن على النحو المشار إليه طيلة فترة الاستيلاء

وبما لا يمنع من التصرف فيه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر جميعه وخلص إلى انعقاد الاختصاص بنظر المنازعة للمحاكم العادية وانتهى بعد عدم ثبوت اتخاذ اجراءات نزع ملكية العقار إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر في شأنه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابلي ، محمد علي منصور
ومحمد معتاز متولى .

(١٩٨)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ القضائية

- (١.٢.٢) تأمينات اجتماعية . « التأمين الإضافي » . معاش .
- (١) التأمين الإضافي . شروط إستحقاقه . المادتان ٨٧ ، ١١٣ ق ٦٣ لسنة ٦٤ .
- (٢) وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤ .
- الحق في المعاش للمستحقين عنه ، يكون طبقا للاتصبة والاحكام المقررة بالجدول المرفق .
- استحقاق الوالدين أو احدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود أرملة أو زوج للمتوفى .
- (٣) وفاة المستحق للمعاش في ظل القانون ٧٩ لسنة ٧٥ قبل تعديله بق ٤٧ لسنة ٨٤ .
- أثره . أيلولة معاشه إلى باقى المستحقين من فئته . مثال .

١ - مؤدى نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لاستحقاق التأمين الإضافي ألا تقل الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه عن ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثني عشر اشتراكا منقطعا ، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، وأن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بهذا التأمين كاملا في حالة عدم اشتراك صاحب العمل عن العامل في التأمين أو تخلفه عن سداد اشتراكات التأمين عن هذه المدد .

٢ - مؤدى نص المادة ٩٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق للقانون المذكور اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ، وطبقا للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما او للآخرين فى حالة عدم وجود ارملة أو زوج .

٣ - مقتضى نص المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظاته انه فى حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش فى ظل العمل بهذا القانون يؤول معاشه إلى باقى المستحقين من فئته ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الحكم أن العامل . . . قد توفى . . . فى ظل العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وانحصر استحقاق المعاش فى والديه . . . والمطعون ضدهما . . . ثم توفى الوالد . . . فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فان نصيب الوالدين فى المعاش يكون الثلث - طالما لم يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون ويؤول نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم الأول - المرحوم ٠٠٠ والمطعون ضدها الثانية أقاما على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وشركة موبيل أويل الدعوى رقم ٢٤٨٣ سنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة وطالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لكل منهما مبلغ ٠٤٤ ر ٨٤٧ ج تأمينا إضافيا ، ٤٨٠ ر ٣٣ ج تعويض الدفعة الواحدة ، وصرف معاش شهرى مقداره ٩٦٠ ر ٤ ج اعتبارا من ١٩٦٩/٦/١ ، وقالوا بيانا لها أن إبنهما المرحوم ٠٠٠ كان يعمل لدى شركة موبيل أويل ، وفى ١٥/٦/١٩٦٩ أصيب أثناء العمل بإصابة أودت بحياته ، وإن كان كل منهما يستحق مبلغ ٠٤٤ ر ٨٤٧ ج تأمينا إضافيا ، ٤٨٠ ر ٣٣ ج تعويض الدفعة الواحدة ، ٩٦٠ ر ٤ ج معاشا شهريا اعتبارا من ١٩٦٩/٦/١ ، فقد أقاما الدعوى بطلباتها أنفة البيان ، وفى ١٧/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف كل من مورث المطعون ضدهم الأول والمطعون ضدها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢٣ سنة ٩٠ ق القاهرة وفى ٢٦/٢/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة موبيل أويل وبندب خبير فى الدعوى ، وبتاريخ ٩/٣/١٩٧٨ قضت بإنقطاع سير الخصومة بوفاة المرحوم ٠٠٠ وبعد أن عجل المطعون ضدهم الدعوى ، وقدم الخبير تقريره حكمت المحكمة فى ٢٤/١١/٧٩ بإلزام الطاعة بأن تدفع لكل من المطعون ضدهم الأول والمطعون ضدها الثانية تأمينا إضافيا مقداره ٥٠٠ ر ٥٨ ج ومعاشا بواقع جنيه واحد طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور

فى التسبب وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى للمطعون ضدهم بالتأمين الإضافى رغم عدم اشتراك صاحب العمل عن مورثهم المرحوم ٠٠٠ فى التأمين ولم يرد على ما أبدته الطاعنة من أن شرط صرف هذا التأمين طبقا للمادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثنى عشرة اشتراكا متقطعة فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين ٨٧ ، ١١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لاستحقاق التأمين الإضافى ألا تقل الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه عن ستة اشتراكات شهرية متصلة أو اثنى عشرة اشتراكا متقطعا ، وأن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، وأن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بهذا التأمين كاملا فى حالة عدم اشتراك صاحب العمل عن العامل فى التأمين أو تخلفه عن سداد اشتراكات التأمين عن هذه المدد ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه قضاءه للمطعون ضدهم بالتأمين الإضافى رغم اشتراك صاحب العمل عن مورثهم فى التأمين يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى لورثة والد العامل المتوفى بالمعاش الذى كان يستحقه الوالد بسبب وفاة ابنه المؤمن عليه ، فى حين أن معاش المستحق لا يورث وإنما ينقضى بوفاته ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى جملة سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٩٧ من

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ظل العمل بهذا القانون يكون للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقا للانصبية والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق للقانون المذكور إعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة ، وطبقا للبند الثامن من هذا الجدول يستحق الوالدان ثلث المعاش للواحد منهما أو للآخرين فى حالة عدم وجود أرملة أو زوج ، وكان مقتضى نص المادتين ١١٣ ، ١١٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقبل تعديله بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، والبند العاشر من الجدول المرافق لهذا القانون وملاحظاته أنه فى حالة وفاة أحد المستحقين لمعاش فى ظل العمل بهذا القانون يؤول معاشه إلى باقى المستحقين من فئته وكان الثابت فى الحكم أن العامل ٠٠٠ قد توفى بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٩ فى ظل العمل بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وإنحصر استحقاق المعاش فى والديه - المرحوم ٠٠٠ والمطعون ضدها ٠٠٠ ثم توفى الوالد بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦ فى ظل العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فإن نصيب الوالدين فى المعاش يكون الثلث - طالما لم يطلب الانتفاع بأحكام هذا القانون - ويؤول نصيب الوالد إلى الوالدة بعد وفاته وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باشتراك الأخوة مع الوالدة فى نصيب الوالد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه فيما نقض فيه الحكم المطعون فيه ولما سبق بتعيين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٣١٢٣ سنة ٩٠ ق القاهرة برفض الدعوى فى خصوص اشتراك الأخوة المطعون ضدهم مع السيدة ٠٠٠ فى المعاش .



جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(١٩٩)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ القضائية

دعوى « تكييف الدعوى » . تنفيذ « تنفيذ عقارى » .

الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه المزاو وء الثمن الذى دفعه لبطلان إجراءات التنفيذ بما فى ذلك محضر رسو المزاو . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك . سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .

لما كان فريقا المطعون ضءهم - أولا وثانيا - يؤسسون دعواهم بطلب رد الثمن الذى قبضته مصلحة الضرائب من مورثيهم المرحومين ٠٠٠٠ ومن خلفهما الخاص - المطعون ضءه الأخير - مقابل ارساء مزاو بيع عقارين لمدينهما عليهم على ان التزام هؤلاء بدفع الثمن قد زال بزوال سببه وهو بطلان إجراءات التنفيذ الإدارى بما فى ذلك محضرى رسو المزاو بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق ، وإذ لم يختصموا فى دعواهم المدين المنفذ ضءه ، وكان بطلان إجراءات الحجز الإدارى العقارى يترتب عليه إنحلال البيع الجبرى الذى تم بالمزاو وزواله من وقت التنبيه بالآداء والانذار بالحجز - شأنه فى ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم بطلانه إلى وقت إنعقاده - مما يستتبع الغاء الآثار المترتبة على رسو المزاو وإعادته الحال إلى ما كانت عليه قبل التنبيه بالآداء

وتعتبر ملكية العقار المبيع على ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل إلى الراسى عليه المزاو ويكون للأخير أن يرجع على الجهة الحاجزة بالثمن الذى تسلمته لأن وفاء به لها يعتبر بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقا .

ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هى دعوى رد ما دفع بغير حق فى احدى حالاتها المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى ، فان هذه الدعوى تسقط طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى - بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان فريقى المطعون ضدهم أولا - وثانيا - اقاموا الدعوى رقم ٢٢٣٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كل الزقازيق على الطاعنين بصفتهم وعلى المطعون ضده الأخير - انتهوا فيها الى طلب الحكم بإلزام الأولين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٦٠.٥٥٤ ^{مليج} والفوائد القانونية - وبياناً لـ ذلك قالوا ان مصلحة الضرائب كانت قد اتخذت اجراءات - التنفيذ الادارى على عقارين لدينها المرحوم . . . وفاء لدين ضريبة أرباح تجارية مستحقة عليه وانتهت هذه الاجراءات برسوم مزاو بيع أحد العقارين على المطعون ضده الأخير بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ بمبلغ ٢٧٦٠٥٠٠ ^{مليج} - كما رضى مزاو بيع العقار الآخر على مورثيهم المرحومين . . . و . . . بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣ بمبلغ ٣٢٩٩٣٠ ^{مليج} - وبعد سداد الثمن وتسجيل محضرى رسو المزاو باع المطعون ضده الأخير العقار الذى رضى مزاو بيعه عليه إلى مورثيهم المذكورين بعقد مسجل فى ١٩٥٧/٥/٣ - وإذ إستصدر - بعد ذلك

ورثة المدين المتنفذ عليه - حكما نهائيا في الدعوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق ببطالان إجراءات التنفيذ السابقة ومحو التسجيلات الموقعة على العقارين بموجب محضرى رسو المزاد فقد أقام - فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - دعواهم لمطالبة مصلحة الضرائب برد الثمن وكذا مصروفات التسجيل وذلك بعد خصم ما لها على مورثيهم من ضرائب دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الدعوى لانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه هؤلاء بحقوقهم فى الاسترداد - ويتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠ قضت محكمة أول درجة بسقوط الحق فى الدعوى - استأنف فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ لسنة ٢٢ ق المنصورة ويتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٠ قضت محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يدفعوا لفريقى المطعون ضدهم - أولا - وثانيا مبلغ ٢٦٠٠٠ ر.٥٤٤ والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ ٣/٥/١٩٦١ طعن الطاعنون بصفاتهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير وقبوله بالنسبة للباقيين ونقض الحكم المطعون فيه - واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مبنى الدفع المبدئى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير أنه لم توجه إليه ثمة طلبات ولم يقض له أو عليه بشئ فلا يكون للطاعنين مصلحة من اختصاصه مما يكون معه الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع فى محله انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان فريقى المطعون ضدهم - أولا - وثانيا - لم يوجهوا للمطعون ضده الأخير ثمة طلبات ولم يقض الحكم المطعون فيه له أو عليه بشئ ومن ثم فلا تكون للطاعنين مصلحة من اختصاصه ويكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم - استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله - وفى بيان ذلك يقولون انه لما كان الثابت فى الدعوى

أنه قد قضى بتاريخ ١١/١١/١٩٥٩ فى الدعوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الزقازيق ببطلان اجراءات التنفيذ التى اتخذتها مصلحة الضرائب على عقارى مدينها المنفذ ضده - فان دعوى فريقى المطعون ضدهم - أولا وثانيا بطلب رد الثمن الذى وفاه من قبل مورثاهم والبايع لهما - المطعون ضده الأخير مقابل ارساء مزاد بيع هذين العقارين عليهم - ليست حالة من حالات ضمان الاستحقاق المنصوص عليها فى المادة ٤٤٣ من القانون المدنى لانه لا ضمان للاستحقاق فى البيع الجبرى فى مواجهة الحاجز - وإنما هى حالة من حالات إسترداد ما دفع بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى - باعتبار ان سبب التزام الراسى عليه المزاد بالوفاء بالثمن - وهو محضر رسو المزاد - قد زال بعد تحققه - ولما كانت دعوى رد ما دفع بغير حق تسقط - طبقا للمادة ١٨٧ من القانون بانتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد وكانت مصلحة الضرائب قد دفعت بذلك أمام محكمة الموضوع - فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع على أساس أن الدعوى فى حقيقتها ليست دعوى إسترداد ما دفع بغير حق وإنما هى دعوى ضمان إستحقاق المبيع - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى شديد - ذلك انه لما كان فريقا المطعون ضدهم - أولا وثانيا - يؤسسون دعواهم بطلب رد الثمن الذى قبضته مصلحة الضرائب من مورثيهم المرحومين . . . و . . . ومن خلفهما الخاص - المطعون ضده الأخير - مقابل إرساء مزاد بيع عقارين لمدينتهما عليهم - على ان التزام هؤلاء بدفع الثمن قد زال بزوال سببه وهو بطلان اجراءات التنفيذ الإدارى بما فى ذلك محضرى رسو المزاد بموجب الحكم فى الدعوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى الزقازيق واذ لم يختصموا فى دعواهم المدين المنفذ ضده وكان بطلان اجراءات الحجز الإدارى العقارى يترتب عليه إنحلال البيع الجبرى الذى تم بالمزاد وزواله من وقت التنبيه بالاداء والإنذار بالحجز شأنه فى ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم بطلانه الى وقت انعقاده - مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على رسو المزاد وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنبيه بالاداء وتعتبر

ملكية العقار المبيع باقية على ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل إلى الراسى عليه المزاد ويكون للأخير ان يرجع على الجهة الحاجزة بالثمن الذى تسلمته لان وفاء به لها يعتبر بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقا - ولما كانت الدعوى - على هذه الصورة - هى دعوى رد ما دفع بغير حق فى احدى حالاتها المنصوص عليها فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى - وكانت هذه الدعوى تسقط - طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد - وكانت مصلحة الضرائب قد دفعت بذلك أمام محكمة الموضوع - فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على ان الدعوى ليست دعوى رد ما دفع بغير حق - يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم وكانت قد انقضت ثلاث سنوات من تاريخ الحكم نهائيا ببطالان إجراءات التنفيذ الادارى العقارى فى ١٩٦١/٥/٢ حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فى ١٩٧٥/٩/١٠ ومن ثم فإن تلك الدعوى تكون قد سقطت .



جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
جرجس إسحاق ، السيد السنباطى ، احمد مكى ومحمد وليد النصر .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢) تقادم « وقف التقادم » . تعويض « تقادم دعوى التعويض » .
حكم « أحكام المحاكم العسكرية » .

(١) الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها الا بسقوط الدعوى الجنائية .
إختيار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة -
مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو
السير فيها قائما . علة ذلك .

(٢) الحكم الغيابى الصادر من المحاكم العسكرية . صيرورته نهائيا بالتصديق عليه - قبول
الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . مؤداه . عدم زوال المانع الذى يتعذر معه على المضرور
المطالبة بحقه فى التعويض أمام القضاء المدنى الا بعد استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق ، أو
فوات مواعيده ، أو تحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى - بعد التصديق على
الحكم وقبل أن يصبح باتا ومنها تقادم الدعوى العسكرية .

١ - مؤدى المادتين ١٧٢ ، ٢٨٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام
الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط
إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فاذا انفصلت الدعويان بأن إختار المضرور الطريق

المدنى بون الطريق الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فإذا إنتقضت هذه الدعوى بصدور حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الإنقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض إلى السريان منذ هذا التاريخ ، ذلك أن بقاء الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، يعد فى معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى مانعا يتعذر معه على الضرورة المطالبة بحقه فى التعويض .

٢- مؤدى نصوص المواد ١٠، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ١١٤، ١١٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٨ أن الحكم الغيابى الذى يصدر فى جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه غير انه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر - الذى اتخذه ذلك القانون - وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الايضاحية ، بديلا عن الضمانات التى كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية ، ومن ثم لا يزول المانع الذى يتعذر معه على الضرور المطالبة بحقه فى التعويض أمام القضاء المدنى بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، إذ يتعين لذلك إستئناف الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات مواعيده ، أو أن يتحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ، ومنها مضى مدة تقادم الدعوى العسكرية - وهى ثلاث سنوات فى الجنح - دون حصول أى إجراء قاطع للتقادم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام الدعوى ٣٢٧٩ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه وقال بيانا لدعواه انه بتاريخ ١٩٧٥/١/٣ وأثناء قيادة الجندى ٠٠٠ إحدى سيارات القوات المسلحة تسبب خطأ فى إصابته بعاهة مستديمة وقد عوقب الجندى المذكور عن ذلك بالحبس أربعة أشهر مع الشغل فى الجنحة ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ عسكرية شرق القاهرة وتم التصديق على هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٨ ، وإذ كانت الأضرار التى لحقت به من جراء هذه الإصابة تقدر بالمبلغ المدعى به فقد أقام دعواه بطلب الحكم له بهذا المبلغ ، ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٣/٢/٢٧ بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف ٢٩٤٩ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٠ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمطعون ضده تعويضا مقداره سبعة آلاف جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على عدم إكمال مدة التقادم الثلاثى للدعوى المدنية من تاريخ إعلان الحكم الجنائى فى ١٩٨١/٦/١ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٨٢/٨/٨ فى حين انه يتعين حساب تلك المدة من ١٩٧٩/٦/١٩ وهو اليوم التالى لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات على التصديق على الحكم الجنائى ولا عبرة بإعلان الحكم الغيابى بعد ذلك السقوط .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى المادتين ١٧٢ ، ٢٨٢ من القانون المدنى إنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى

المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالتسبب له يقف ما بقى الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، فإذا إنقضت هذه الدعوى بصدر حكم بات فيها أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء كسقوطها بالتقادم عاد تقادم التعويض إلى السريان منذ هذا التاريخ ، ذلك أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما ، يعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعا يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نصوص المواد ١٠ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٨ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون ٨٢ سنة ١٩٦٨ إن الحكم الغيابي الذي يصدر في جنحة من المحاكم العسكرية يصبح نهائيا بالتصديق عليه غير أنه يقبل الطعن فيه بالتماس إعادة النظر - الذي اتخذته ذلك القانون ، وعلى ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية ، بديلا عن الضمانات التي كفلها القانون العام عن طريق الطعن بالنقض في أحكام المحاكم العادية - ومن ثم لا يزول المانع الذي يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني بمجرد التصديق على ذلك الحكم ، إذ يتعين لذلك إستنفاد الطعن فيه بهذا الطريق أو فوات ميعاده أن تتحقق أحد أسباب انقضاء الدعوى الجنائية الأخرى بعد التصديق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ، ومنها مضي مدة تقادم الدعوى العسكرية - وهي ثلاث سنوات في الجنح دون حصول أي إجراء قاطع للتقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الجنحة العسكرية ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ المشار إليها قد صدق عليه في ١٨/٦/١٩٧٦ ولم يعلن للمحكوم عليه الا في ١/٦/١٩٨١ بعد انقضاء الدعوى الجنائية في ١٩/٦/١٩٧٩ - وهو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان التقادم الثلاثي المسقط لدعوى التعويض المدنية ، وكانت هذه قد رفعت في ٨/٨/١٩٨٢ بعد سقوط الحق في رفعها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .



جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد حسن العفيفى ، ممدوح السعيد ، لطفى عبد العزيز و ابراهيم بركات .

(٢٠١)

الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إختصاص « الإختصاص الولائى : أعمال السيادة » . محكمة الموضوع .

للمحاكم العادية تقرير الوصف القانونى لما يعد من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد اختصاصها . خضوعها فى ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمال السيادة . ماهيتها . مؤداها .

(٢) إختصاص « إختصاص ولائى » .

منع المحاكم العادية من نظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناجمة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . شرطه . أن تكون نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية .

(٣) نقض . إختصاص .

نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . أثره . إقتصار المحكمة على الفصل فى مسألة الإختصاص . م ١/٢٦٩ مرافعات .

١ - المحاكم هى المختصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر من السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه ، ومحكمة الموضوع تخضع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ، والمشرع لم يورد تعريفاً أو

تحديدا لأعمال السيادة التي نص في المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو لم يعرض كذلك لتعريفها بالمادة ١١ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على خروج هذه الاعمال عن ولاية المحاكم الإدارية ويكون منوطا بالقضاء أن يقول كلمته في وصف العمل المطروح في الدعوى وبيان ما إذا كان يعد من أعمال السيادة أم يخرج عنها لكي يتسنى الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن ، وأعمال السيادة تتميز عن الاعمال الادارية العادية بالصيغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من إعتبارات سياسية فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعتد لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج فالاعمال التي تصدر في هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلا للتقاضى لما يكتنفها من إعتبار سياسى يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق في إتخاذ ما ترى فيه صلاحا للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه .

٢ - يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة من أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة ان تكون قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها .

٣ - مفاد نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات إنه إذا نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فان المحكمة تقتصر على الفصل في مسألة الإختصاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد مداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى
أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٨٢ مدنى الاسماعيلية الابتدائية بطلب
الحكم بإخلاء الطاعن من الارض المبينة فى الأوراق وإلزامه أن يدفع إليه تعويضا
مقداره ٢٥٠٠ ^ج وقال بيانا لها إنه يمتلك الأرض المذكورة وإذ وضعت القوات المسلحة ممثلة
فى الطاعن اليد عليها بغير سند مما حرمه من الانتفاع بها فقد أقام الدعوى بطلباته .
وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢ نذبت المحكمة خيرا فى الدعوى لتحقيق عناصرها ، وبعد أن
قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ بتسليم الأرض محل الدعوى إلى
المطعون ضده وإلزام الطاعن أن يدفع إليه مبلغ ١٠٠٠ ^ج ، استأنف الطاعن هذا الحكم
لدى محكمة إستئناف الاسماعيلية بالإستئناف رقم ٦٩ سنة ٩ ق مدنى ، وبتاريخ
١٩٨٥/٦/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقضه ، وإذ عرض الطعن على
هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى
تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقول أن الثابت فى الأوراق أن القوات المسلحة وضعت يدها على
ارض النزاع منذ حرب يونيو ١٩٦٧ للدفاع عن الحدود الشرقية للبلاد وتأمين سلامة
الوطن وأمنه من جهة الخارج مما يعد من أعمال السيادة المحظور على المحاكم نظرها ،
وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع الذى أبداه الطاعن بعدم
إختصاص المحاكم بنظر الدعوى على سند من القول بأن حالة الحرب ليست قائمة وإن
إستخدام الارض المتنازع عليها ليس له علاقة مباشرة بالحرب فأنه يكون قد خالف

القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك إنه لما كانت المحاكم هي المختصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه وإن محكمة الموضوع تخضع فى تكييفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض، وكان المشرع لم يورد تعريفاً أو تحديداً لأعمال السيادة التى نص فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو ما لم يوصف كذلك لتعريفها بالمادة ١١ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ التى نصت على خروج هذه الأعمال عن ولاية المحاكم الإدارية ، فإنه يكون منوطاً بالقضاء أن يقول كلمته فى وصف العمل المطروح فى الدعوى وبيان ما إذا كان يعد من أعمال السيادة أم يخرج عنها لكى يتسنى الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن ، وكانت أعمال السيادة تتميز عن الأعمال الإدارية العادية بالصفة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من إعتبارات سياسية فهى تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينعقد لها فى نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على إحترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها فى الداخل والخارج فالأعمال التى تصدر فى هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضى لما يكتنفها من إعتبار سياسى يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق فى إتخاذ ما ترى فيه صلاحاً للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه ، وكان يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون قد وقعت نتيجة مباشرة للعمليات الحربية وسيرها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ومن تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة أن أرض النزاع تقع بالناحية الشرقية لترعة الاسماعيلية بور سعيد عند الكيلو / ٦ على هذا الطريق فى وضع يد

القوات المسلحة منذ أواخر عام ١٩٦٧ « إبان الحرب بين مصر وإسرائيل » وشغلتها وحدة منها أقامت عليها بعض التجهيزات العسكرية ومساكن لقواتها ، فإن إستيلاء الطاعن عليها يعد عملاً من أعمال السيادة ، مما يخرج عن ولاية المحاكم بنظر النزاع بشأنه وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث ان المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذ كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ... »

ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى .



جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سعيد أحمد صقر ، وإيم رنق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، أحمد نكى غراية وطه الشريف .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

ملكية « حظر تملك غير المصريين للعقارات » .

حظر إكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية أو الأراضى القضاء . ق ٨١ لسنة
١٩٧٦ . العقود غير الصورية التى أبرمت قبل صدوره . إعتبار أنها نشأت صحيحة . قضاء
الحكم المطعون فيه باعتبارها باطلة منذ نشأتها خطأ فى القانون . علة ذلك .

لئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد حظر فى مادته الأولى على غير
المصريين إكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى القضاء فى مصر أيا كان
سبب إكتسابها عدا الميراث إلا أنه أورد فى المادة الثانية بعض إستثناءات من
الحظر المشار إليه ومن بينها الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء ، وقد واجه
الشارع فى المادة الخامسة من القانون حكم التصرفات التى تم شهرها قبل العمل
به فاعتبرها صحيحة منتجة لآثارها ، أما التصرفات التى لم يتم شهرها فقد نص
على عدم الاعتماد بها وعدم جواز شهرها إلا إذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات
شهر إلى المأموريات المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت
بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر ١٩٧٥ ،
وهذا الجزاء يتباين فى طبيعته القانونية وفى نطاق سريانه عن جزاء البطلان الذى

أوقعه الشارع بمقتضى المادة الرابعة من القانون على كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه أو كان قد تم بقصد التحايل على أحكامه محمولا على صوريته ، ومن ثم فإن مفاد ذلك ان التصرفات التى أبرمت قبل صدور القانون ولم يلحقها عوار الصورية تكون قد نشأت فى الأصل صحيحة وتظل كذلك بعد العمل بالقانون متى وافق مجلس الوزراء على استثناء المتصرف إليه من حظر التملك ، فإن لم تلحقها الموافقة المشار إليها فإنه لا يعتد بها ولا يجوز شهرها وتبقى العين على ملك المتصرف ومن ثم فإن هذه التصرفات تنأى على فكرة البطلان المطلق الذى ترد أسبابه من حيث الموضوع إلى فقدان العقد لركن من أركانه فى حكم الواقع والقانون مما يحول دون انعقاده ووجوده منذ نشأته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان العقد أبرم فى ١/٨/١٩٧٥ أى قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وكان الطاعن قد اعتصم فى دفاعه أمام محكمة الموضوع باتخاذ إجراءات طلب الموافقة من مجلس الوزراء على استحقاق من حظر التملك - وهو دفاع جوهري أبت المحكمة بحثه وتمحيص أثره محمولا على ما انتهت إليه خطأ من بطلان العقد منذ نشأته فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة على كل من . . . بصفته ولدا طبيعيا على المطعون ضدهما الأولين ، وعلى المطعون ضده الأخير بطلب

الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى الصادر من المطعون ضده الأخير إلى ...
بصفته والذي باع له بموجبه قطعة الأرض المقام عليها العقار لقاء ثمن قدره عشرة آلاف
جنيه وبصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ الصادر من الولى الطبيعى
الى الطاعن والذي باع له بموجبه الشقة المبيتة الحدود والمعال بصحيفة الدعوى والعقد
لقاء ثمن قدره خمسة وأربعين ألف جنيه ، وإذ بلغ المطعون ضدهما الأولان سن الرشد
فقد اختصهما فى الدعوى .

كما أقام المطعون ضدهما الأولان الدعوى رقم ٧٠٩٩ لسنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة
على الطاعن بطلب الحكم بىطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ المشار إليه على
سند من القول بأن الطاعن أجنبى ولم يحصل على موافقة مجلس الوزراء على البيع كما
لم يتم بتحويل ثمن البيع من الخارج بالنقد الأجنبى ، وإذ كان عقد البيع آنف البيان قد
خالف أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، فإنه يكون باطلا ومن ثم اقام دعواه .
حكمت المحكمة الابتدائية - بعد ضم الدعويين ، بعدم قبول الدعوى رقم ٣٧٢٧ لسنة
١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة لرفعها قبل الأوان وبرفض طلب صحة ونفاذ العقد الصادر من
المطعون عليه الثالث إلى المطعون عليهما الأولين ، وبعدم قبول الدعوى رقم ٧٠٩٩ لسنة
١٩٧٩ مدنى كلى الجيزة لرفعها قبل الأوان .

إستأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٠ لسنة ٩٩ ق
القاهرة كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٠٣١ لسنة ٩٩ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٢
قضت محكمة استئناف القاهرة - بعد ضم الاستئنافين - فى الدعوى رقم ٧٠٩٩ لسنة
٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبىطلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٥/٨/١ وفى موضوع
الدعوى رقم ٣٧٢٧ لسنة ١٩٧٨ - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى
بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وفىها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى

تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد ذهب إلى تكييف عقد البيع بأنه ولد باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، رغم أن البطلان لا يلحق العقد إلا إذا إنعدم أحد أركانه وأنه لما كان الثابت أن عقد البيع قد أبرم قبل صدور القانون آنف البيان فإنه يكون قد نشأ صحيحا ، ويخضع للجزاء الذي رتبته القانون في مادته الخامسة وهو عدم الاعتراف به أى عدم نفاذ التصرف إلى أن يصدر مجلس الوزراء موافقته عليه وإذا سار الطاعن في إجراءات الحصول على موافقة مجلس الوزراء وفقا لما حددته المادة الثالثة من قرار وزير الاسكان والتعمير الصادر بالاحكام التنفيذية للقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولم يحل نون صدوره هذه الموافقة الا امتناع المطعون ضدهما عن تقديم مستندات الملكية والرسومات والكشوف الرسمية وهو دفاع لم يعن الحكم المطعون فيه يبحثه بسبب ما انتهى اليه معينا من بطلان العقد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك انه ولئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد حظر في مادته الأولى على غير المصريين إكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء في مصر ايا كان سبب اكتسابها عدا الميراث ، الا انه أورد في المادة الثانية بعض استثناءات من الحظر المشار إليه ومن بينها الحالات التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، وقد واجه الشارع في المادة الخامسة من القانون حكم التصرفات التي تم شهرها قبل العمل فاعتيرها صحيحة منتجة لآثارها أما التصرفات التي لم يتم شهرها فقد نص على عدم الاعتراف بها وعدم جواز شهرها إلا اذا كانت قد قدمت بشأنها طلبات شهر إلى المأموريات المختصة أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وكان هذا الجزء يتباين في طبيعته القانونية وفي نطاق سريانه عن جزء البطلان الذي أوقعه الشارع بمقتضى المادة الرابعة من القانون على كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه أو كان قد تم بقصد التحايل على أحكامه محمولا على صورته ، ومن ثم فإن مفاد ذلك أن التصرفات التي أبرمت قبل صدور القانون ولم يلحقها عوار الصورة تكون قد نشأت...

في الأصل - صحيحة وتظل كذلك بعد بدء العمل بالقانون متى وافق مجلس الوزراء على إستثناء المتصرف إليه من حظر التملك ، فإن لم تلحقها الموافقة المشار إليها فإنه لا يعتد بها ولا يجوز شهرها وتبقى العين على ملك المتصرف ، ومن ثم فإن هذه التصرفات تتأبى على فكرة البطلان المطلق الذي ترد أسبابه - من حيث الموضوع - إلى فقدان العقد لركن من أركانه في حكم الواقع وحكم القانون بما يحول دون انعقاده ووجوده منذ نشأته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقد أبرم في ١/٨/١٩٧٥ أى قبل العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وكان الطاعن قد اعتمد في دفاعه أمام محكمة الموضوع باتخاذ إجراءات طلب الموافقة من مجلس الوزراء على إستثناءه من حظر التملك وهو دفاع جوهري أثبت المحكمة بحته وتمحيص أثره محمولا على ما انتهت إليه خطأ من بطلان العقد منذ نشأته فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم على أن يكون مع النقض الإحالة .



جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البابلي ، محمد السعيد رضوان ومحمد ممتاز متولى .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ القضائية

(١) عمل « نقل العامل » .

ترك الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام للإلتحاق بوظيفة جديدة . تعيين جديد يكسب العاملين مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة . التحاقهم بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . إعتباره نقل .

(٢) تأمينات اجتماعية « أنظمة أفضل » .

حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإِدخار الأفضل التى ارتبط بها أصحاب الأعمال . تحديد القانون لوقت أدائه وإستحقاقه وشروط على وجه لا تجوز مخالفته . حقه فى هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة - على ان العاملين الذين يتركون الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعيينا لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التى انتهت بانتهاء الرابطة الأولى ، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعيينا جديدا لهم فيها ، وإنما يعتبر نقلا إليها تحكمه القواعد المقررة فى القانون للنقل ، ولا ينال من ذلك أن تكون

وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين إليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم فى هذه الوظائف لأن المناط فى هذا الخصوص هو بحقيقة الواقع .

٢ - مؤدى نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - أن حق العامل فى قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإِدْخار الأفضل التى ارتبط بها أصحاب الاعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، حدد القانون الوقت الذى يتعين فيه على صاحب العمل أدائه . كما حدد وقت إستحقاقه وشروطه على وجه لا تجوز مخالفته . وقد جرى قضاء هذه المحكمة - على أن حق العامل فى إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى التعاونى) أقام الدعوى رقم ٥٠٨٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بالزامه أن يدفع له مبلغ ٩٥٨١١٣ ^{ملج} وقال بياناً لها أن المطعون ضده كان يشغل وظيفة نائب مدير عام بنك مصر حتى ١٩٧١/١٠/٢٩ وصدر القرار الوزارى رقم ١٨١ سنة ١٩٧١ بتعيينه نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حل محلها البنك الطاعن - وبأشهر المطعون ضده عمله بها اعتباراً من ١٩٧١/١٠/٣٠ ، حتى انتهت خدمته ببلوغه سن المعاش فى ١٩٧٥/١/٦ وإن البنك صرف له مبلغ ٩٥٨١١٣ ^{ملج} مقابل الميزة الأفضل إعتباراً بأنه كان يعامل أثناء عمله بـ ، مصر بهذا

النظام ، ولكن الجهاز المركزي للمحاسبات إعترض على صرف المبلغ للمطعون ضده لأنه عين بالبنك الطاعن ، ولم ينقل إليه وإن تعيينه كان لاحقاً على إنتضاء العمل بنظام الميزة الأفضل في ١٩٦١/٢/٢٦ وقد حددت فتوى من مجلس الدولة (إدارة الفتوى لوزارة الزراعة) في ١٩٧٥/٥/١٢ بعدم أحقية المطعون ضده في الافادة من نظام مكافآت ترك الخدمة الإضافية المقررة للعاملين بالبنك الطاعن وإذ رفض المطعون ضده رد المبلغ سالف الذكر ، فقد أقام الطاعن الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ ^{مليج} حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ١١٢ و ٩٥٨ - استئناف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٦ سنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده في صرف مقابل الميزة الأفضل على أن التحاقه بالبنك الطاعن كان نقلاً ولم يكن بطريق التعيين ، وإن المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تحرمه من التمتع بتلك الميزة ، في حين أن الأساس في عدم استحقاق المطعون ضده لتلك الميزة صدور قرار من البنك بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ بعدم سريان نظام مكافأة ترك الخدمة الإضافية على من يعين بعد ١/١/١٩٦٢ ، وهو تاريخ سابق على التحاق المطعون ضده بخدمة البنك ، وقد قدم البنك الطاعن هذا القرار ضمن مستنداته المقدمة لمحكمة الاستئناف ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه . وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن العاملين الذين يتركون الخدمة في الحكومة أو القطاع العام ثم يلحقون بالخدمة مرة أخرى بعد إلحاقهم بوظائفهم الجديدة تعيينا لهم فيها يكسبهم مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة التي انتهت بانتهاء الرابطة الأولى ، أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ، فإن إلحاقهم بوظائف أخرى غير وظائفهم الأولى لا يعد تعيينا جديدا لهم فيها ، وإنما يعتبر نقلا إليها تحكمه القواعد المقررة في القانون للنقل ، وينال من ذلك أن تكون وسيلة شغلهم للوظائف المنقولين إليها قرارات جمهورية نصت على تعيينهم في هذه الوظائف لأن المناط في هذا الخصوص هو بحقيقة الواقع ، وكانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل ، وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولية سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافأة أو إيداع بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ، ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أي تخفيض ، وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه هذه المبالغ نقدا عند استحقاق المعاش أو التعويض . . » مما مؤداه أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل أدائه . كما حدد وقت استحقاقه وشروطه على وجه لا تجوز مخالفته . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حق العامل في إقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه

قواعده . وكانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، لم يرد بأى منها نص يمس حقوق العاملين فى هذا الخصوص ، ونص فيها صراحة على سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فيما يكون أكثر سخاء لهم وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى البنك الطاعن تأسيسا على ان التحاق المطعون ضده بالبنك الطاعن كان بطريق النقل إليه من بنك مصر ورتب على ذلك احتفاظ المطعون ضده بكافة حقوقه وميزاته عند النقل ، ومنها حقه فى اقتضاء مقابل الميزة الاضافية وكان ما اورده الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فان التعمى عليه بأسباب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

=====

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) دعوى « سقوط الخصومة » نقض « إعلان الطعن » إعلان .

الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٢/٢٥٦ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يترتب البطلان سواء تم الاعلان قبل العرض على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .

(٢) رسوم « رسوم الشهر العقارى » . شهر عقارى .

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه امام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب فى كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الالتزام أو إتقاضه بالتقادم .

١ - النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات يدل على أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان وقد اورد النص هذا الحكم عاما مطلقا دون تخصيص سواء تم الاعلان قبل عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك .

٢ - قد ورد النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر عاما مطلقا دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها أو إنقضاءه بالتقادم وذلك تبسيطا للأجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده باع إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية الأطيان الميينة بالعقد المسجل برقم ٢٣٥٥ فى ١٩٧٥/٦/٢١ شهر عقارى اسكندرية وتم تحصيل الرسوم إلا أن ان امين الشهر العقارى بالاسكندرية « الطاعن الثانى » أصدر الأمر رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٨ بتقدير مبلغ ٤٩٠ ر^{جنيه} ١٢٩ هـ كرسوم تكميلية استنادا الى أن الثمن الحقيقى للمبيع يزيد على الثمن الوارد بالعقد وبتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ أعلن الأمر إلى المطعون ضده فتظلم منه بتقرير أودع قلم كتاب محكمة الاسكندرية فى ١٩٨٠/٩/٢٥ وقيد برقم ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية طالبا الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع : - أولا يسقوط الحق فى المطالبة بالتقادم . ثانيا : بإلغاء الأمر المتظلم منه والاعتداد بالثمن الوارد بعقد البيع . كما أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى اسكندرية بصحيفة أودعت الكتاب ابتغاء الحكم بذات الطلبات . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى للثانية قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/٣٠ فى الدعوى ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى وفى الدعوى ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ بقبول التظلم شكلا ويسقوط حق مصلحة الشهر العقارى فى المطالبة رقم ٩٢٨

لسنة ١٩٧٨ بتقدير رسوم اضافية على المحرر رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٧٥ شهر عقارى اسكندرية ، استأنف الطاعنان هذا الحكم فيما قضى به فى الدعوى ٥٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ بالاستئناف رقم ٥٩٥ لسنة ٣٧ ق اسكندرية طالبين الغائه وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى واحتياطيا برفضها كما استأنف المطعون ضده فيما قضى به فى الدعوى ٥٢٩٢ لسنة ١٩٨٠ بالاستئناف رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٧ ق طالبا إلغائه وبقبول التظلم شكلا والحكم بسقوط الحق فى المطالبة موضوعه واحتياطيا الغاء أمر التقدير الصادر فيها وبعد ضم الاستئنافين حكما محكمة استئناف اسكندرية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ أولا : وفى الاستئناف ١٠٢٩ لسنة ٣٧ بسقوط الحق فى الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد . ثانيا : وفى الاستئناف ٥٩٥ لسنة ٣٧ برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعنان على هذا الحكم فى شقه الخاص بالاستئناف ٥٩٥ لسنة ٣٧ بطريق النقض . وقدم المطعون ضده مذكرة دفه فيها بىطلان الطعن لعدم اعلانه بصحيفته الا بعد تحديد جلسة لنظره وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده ، أنه لم يعلن بصحيفة الطعن إلا بعد عرضه على المحكمة فى غرفة المشورة وتحديد لها جلسة لنظره .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك ان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات على ان « وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » يدل على ان الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان وقد أورد النص هذا الحكم عاما مطلقا دون تخصيص سواء تم الإعلان قبل عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة أو تراخى إلى ما بعد ذلك ومن ثم يكون الدفع لا أساس له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولان أنه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد نصت على أن يكون التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير فى قلم الكتاب وكان هذا النص قد جاء عامادون نظر لطبيعة المنازعة سواء تعلقت بمقدار الرسوم أم بأساس الالتزام بها فإن الحكم المطعون فيه اذ كيف دعوى المطعون ضده على أنها دعوى براءة ذمة من الرسوم التكميلية أساسها إنقضاء الإلتزام بالتقادم يتبع بشأنها الطريق العادى لرفع الدعاوى المنصوص عليه فى المادة ٦٣ مرافعات ورتب على ذلك قضاءه برفضه الدفع بعدم قبولها لرفعها على خلاف المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ،

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك ان المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جرى نصها بأنه « فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر امين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ، ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الامر ويكون حكمها غير قابل للطعن » وقد ورد هذا النص عاما مطلقا دون تخصيص مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة وسواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس

الإلتزام بها أو إنقضائه بالتقادم وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده أقام منازعته بشأن الرسوم التكميلية موضوع النزاع عن طريق رفع الدعوى وليس عن طريق التظلم أمام المحضر أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة على النحو الذي أوردته المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ القضائية

(١ ، ٢) عقد « إنعقاد العقد » . مسئولية « مسئولية عقدية » .

(١) طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة إلى الجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات . ليس إيجاباً إنما مجرد دعوة إلى التفاوض . الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم فى مناقصة بعبء بالشروط المبينة فيه . إعتباره إيجاباً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له .

(٢) قيام شركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين . إعتباره تعديلاً للعقد بإرادتها المنفردة غير جائز . أثره . إمتناع الطاعن عن تنفيذه . لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات لا تعتبر إيجاباً وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هى التى تعتبر إيجاباً فالتقدم فى مناقصة بعبء بالشروط المبينة فيه يعتبر إيجاباً ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة هذا الإيجاب .

٢ - لما كان العقد قانون العاقدین لا يسوغ لأحدهما نقضه أو الإنفراد بتعديل شروطه فإن قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما

تلاقت عليه ارادة المتعاقدين من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلا للعقد بارادتها المنفردة ، وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن على قبوله وبالتالي فإن إمتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى دمنهور على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٦٣ر١٢٧٥٠ والفوائد وقالت بيانا لها ان الطاعن قام بتوريد ٢٥٠ طن من الفحم النباتى إليها بسعر ٤٨٧٥٠ ^{مليم جنيه} للطن ولما كان التحليل الكيماوى للفحم المورد وقد اظهر إرتفاع نسبة الرطوبة عن المعدل وكانت قد سددت ٧٥٪ من ثمن الصفقة فقد اجرت التسوية التى أسفرت عن مديونية الطاعن بمبلغ ٢٠ر١٥٢٠ كما تقدم الأخير بعتاء عن المناقصة رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ لتوريد ٥٠٠ طن فحم نباتى بسعر ٦٥ ج للطن إلا أنه لم يف بالتزامه بالتوريد مما اضطرت معه المطعون ضدها - بعد إنذار الطاعن - إلى شراء الكمية من الغير حسب شروط المناقصة بسعر ٨٧ر٥٠٠ للطن فبلغ فرق السعر المستحق على الطاعن مبلغ ١١٢٥٠ ^{مليم جنيه} ومن ثم فقد أقامت دعواها للمطالبة بهذين المبلغين . وجه الطاعن إلى المطعون ضدها دعوى فرعية بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له ٨٩٧ ر ٨٦٩٧٦ وذلك نظير ثمن فحم ورده لها فضلا عن التعويض عن الأضرار التى لحقت به جراء موقف الشركة منه وبتاريخ ١٥/٢/١٩٧٩ نذبت محكمة أول درجة خيرا ، وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ أولا : فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى الشركة المطعون

ضدها مبلغ ١١٦٥٦٠٠ ر.ج^{مليم جنيته} والفوائد القانونية ثانيا : فى الدعوى الفرعية برفضها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩ لسنة ٣٦ ق إسكندرية مأمورية دمنهور كما أقامت الشركة المطعون ضدها إستئنافا فرعيا . ويتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ قضت محكمة الإستئناف بنذب ثلاثة خبراء وبعد أن قدموا تقريرهم قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدى للشركة المطعون ضدها مبلغ ٦٨٢٧٠٠٠ ر.ج^{مليم جنيته} والفوائد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لتظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن الشركة المطعون ضدها أعلنت بالمناقصة رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ عن حاجتها لتوريد ٢٠٠٠ طن فحم نباتى فتقدم بعطاء أورد به شروطا تخالف شروط المناقصة إذ ضمنه أن تكون الكمية الموردة ٥٠٠ طن فقط وأن يتم التسليم ظهرا بالسيارات فى القاهرة ابتداء من ١٩٧٥/٤/١ وأن يشترك فى أخذ العينة مع كيميائى الشركة وأن يسدد له ٧٥٪ من قيمة الفاتورة فور التوريد وأن تخطر الشركة كتابة فى أمر التوريد بموافقتها على هذه الشروط فأبرقت له فى ١٩٧٥/٢/٢٤ بموافقتها على شروطه إلا أنها أرسلت له فى ١٩٧٥/٣/١٢ الأمر رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٥ متضمنا شروطا مغايرة مما يعد منها عدولا عن قبولها لشروطه وفى ذات الوقت إيجابا جديدا أعلنها بعدم قبوله ومن ثم لا يكون العقد قد انعقد بينهما وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن العقد قد تم ورتب على ذلك إلتزامه بفرق السعر عن الكمية التى لم يوردها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة للجمهور أو الافراد كالنشرات والإعلانات لا تعتبر إيجابا وإنما مجرد دعوة إلى التفاوض والاستجابة لهذه الدعوة هى التى تعتبر إيجابا فالتقدم فى مناقصة بعطاء بالشروط المبينة فيه يعتبر إيجابا ويتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة

المناقصة هذا الايجاب ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم في المناقصة التي طرحتها الشركة المطعون ضدها بعبء بالشروط المبينة في كتابة المؤرخ ١٩٧٥/٢/٢٣ فقبلت الشركة برقيا هذا الإيجاب بغير تحفظ فإن العقد يكون قد تم بينهما على أساس الايجاب المذكور ولا يغير من ذلك ما طلبه الطاعن بكتابة أنف الذكر من ضرورة ان تتم الموافقة على شروطه كتابة بأمر التوريد إذ أن الكتابة هنا - على نحو ما كشف عنه الطاعن بأقواله أمام الخبير المنتدب في الدعوى - ليست مظهرا للتعبير عن الإرادة بل طريقا لإثبات وجودها ولما كان العقد قانون العاقلين لا يسوغ لأحدهما نقضه أو الانفراد بتعديل شروطه فإن قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطا مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين - من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد - يعد تعديلا للعقد بإرادتها المنفردة وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن على قبوله وبالتالي فإن إمتناعه عن تنفيذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى اعتبار الطاعن مخلا بشروط العقد لعدم قيامه بالتوريد ورتب على ذلك قضاة بالإزامه بفرق السعر عن الكمية التي لم تورد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لكون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين: محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، احمد طارق البايلى ، محمد السعيد رضوان
ومحمد ممتاز متولى .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ القضائية

(٣.٢.١) عمل « العاملون بالقطاع العام » « ندب العامل » سلطة
صاحب العمل التنظيمية .

(١) قواعد ندب العاملين بالقطاع العام . تنظيمها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ . لا محل
لاعمال قواعد قانون العمل .

(٢) ندب العامل لوظيفة أخرى . إنتهاؤه بإنتهاء الغرض منه أو بانقضاء الفترة المحددة له .

(٣) تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له من سلطة صاحب
العمل .

١- مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ باصدار قانون نظام
العاملين بالقطاع العام ان احكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع
العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ وإذ نظمت المادتان ٥٩ ، ٥٥ من نظام العاملين المشار إليه قواعد
واجراءات ندب العاملين بالقطاع العام فإنه لا يكون ثمة مجال لاعمال قانون العمل
فى هذا الشأن .

٢ - المقرر ان ندب العامل للقيام بمهام وظيفة أخرى حسبما تقتضيه نواحي العمل في المنشأة ينتهى بإنتهاء الغرض الذى تقرر من أجله ، أو بإنقضاء الفترة المحددة له .

٣ - المقرر ان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك . وان من سلطة تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى ان المطعون ضده أقام على الطاعنة « شركة القناة للشحن والتفريغ » الدعوى رقم ١٠٣ سنة ١٩٨٤ عمال كلى بور سعيد طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ١٩٨٤/٧/٨ بتدبى لوظيفة مدير عام الادارة العامة للتنظيم والادارة وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لها انه يعمل لدى الطاعنة فى وظيفة مدير عام الادارة العامة للحركة والتشغيل ، وقد فوجئ بصدر قرار بتاريخ ١٩٨٤/٧/٨ بتدبى مديرا عاما للادارة العامة للتنظيم والادارة ، وإذ صدر القرار مخالفا للقانون ، ويقصد الاساءة اليه ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة الاسماعيلية بالاستئناف رقم ٣٣ سنة ٢٦ ق « مأمورية بور سعيد » . وبتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء القرار رقم ٣٦٨ سنة ١٩٨٤ المؤرخ ١٩٨٤/٧/٨ بتدبى المطعون ضده لوظيفة مدير عام الادارة العامة للتنظيم والادارة ، وكل ما يترتب على ذلك من آثار

ونتايج . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء قرار ندب المطعون ضده على ما تضمنته المادة ٥٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من عدم جواز تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه إلا فى حالات الضرورة أو القوة القاهرة وبشروط عدم الاختلاف الجوهرى فى العمل ، فى حين ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام هو القانون الواجب التطبيق ، وقد نظمت المادتان ٥٥ ، ٥٩ منه قواعد وإجراءات ندب العاملين بشركات القطاع العام بما يستبعد أحكام قانون العمل فى هذا الشأن ، وإذا كان قرار ندب المطعون ضده قد صدر ممن يملك إصداره ، وهو رئيس مجلس إدارة الشركة ، وفى حدود ما يخوله له القانون ، فإنه يكون سليما منتجا لآثاره ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغائه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون . فإن مفاد ذلك ان أحكام قانون العمل لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص فى النظام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكانت المادة ٥٥ من نظام العاملين المشار إليه تنص على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ندب العامل إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو إلى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ، ويحد أقصى سنتين » ونصت المادة ٥٩ على أنه « . . . ويجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على عرض رئيس مجلس الإدارة

نقل أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين وشاغلي الوظائف العليا وإعارتهم ، أما إيفادهم في بعثات أو منح ، وندبهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة . »

وإذ نظمت المادتان المشار إليهما قواعد وإجراءات ندب العاملين بالقطاع العام فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال أحكام قانون العمل في هذا الشأن . وكان ندب العامل للقيام بمهام وظيفة أخرى حسبما تقتضيه نواحي العمل في المنشأة ينتهي بإنتهاء الغرض الذي تقرر من أجله ، أو بإنقضاء الفترة المحددة له . وكان من سلطة صاحب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنظيم منشأته وإتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك . وإن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وكان الحكم المستأنف قد أورد في مدوناته أن قرار ندب المطعون ضده لعمل آخر قد صدر لدواعي العمل بالشركة الطاعنة وبسبب ما نسب إليه من تقصير في عمله ، وأنه يخلو من التعسف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وطبق حكم المادة ٥٧/١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما نصت عليه من عدم جواز الخروج على القيود والمشروطة في الاتفاق أو بتكليف العامل بعمل غير متفق عليه إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة ، ورتب على انتفاء قيام إحدى هذه الحالات أن « . . . قرار الندب موضوع التذاعي قد صدر دون مبرر ومشوب بعيب التعسف في استعمال السلطة قصد به مضايقة المستأنف . . . » يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٣٣ سنة ٤٦ ق الاسماعيلية مأمورية بور سعيد بتأييد الحكم المستأنف .



جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

يرئاسة السيد المستشار : د . احمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) مسئولية « مسئولية تقصيرية » .

المنافسة التجارية غير المشروعة . إعتباره فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن الضرر
المرتتب عليه . تجاوز حدود المنافسة المشروعة . ماهيته .

(٢) علامة تجارية .

تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد تدعو إلى
تضليل الجمهور . إعتباره صورة من صور الخطأ التى يمكن الاستناد إليه كركن فى دعوى
المنافسة التجارية غير المشروعة .

(٣ ، ٤) حكم « حجية الحكم الجنائى » .

(٣) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطاقها .

(٤) القضاء بالبراءة على أساس إنتفاء أوجه الشبه بين العلامة التجارية للطاعن وعلامة
المطعون ضدها . لزوم ذلك للفصل فى الدعوى الجنائية . أثره . إكتساب هذا القضاء قوة
الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

(٥) علامة تجارية .

تحقق تقليد العلامة التجارية . لا يلزم فيه التطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود
تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

(٦) علامة تجارية . دعوى « إقامة الدعوى » .

حق طالب تسجيل العلامة التجارية في رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل .

١ - المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلاً ضاراً يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدني ويعد تجاوزاً لحدود المنافسة غير المشروعة إرتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بأحدهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها .

٢ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلى تضليل الجمهور ، فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التي لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار .

٣ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق .

٤ - إذ كان البين من الحكم البات الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزه ، والحكم الصادر في إستئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدني بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ والمودع صورة رسمية لكل منهما ملف الطعن أن النيابة العامة قد نسبت إلى الطاعن انه « قلد علامة تجارية مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق » وادعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله بمبلغ ٥١ جنيه كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاها على ما خلصت إليه من إنتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي في هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

٥ - لا يلزم في التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخلط بين المنتجات .

٦ - مفاد نصوص المواد التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والعاشرة المعدلة بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١١ من نفس القانون أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وإنه في حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لغوا يجب تنزيه الشارع عنه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتج عن حصول فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الثانى والثالث - فى مواجهة المطعون ضدها الأولى بتسجيل علامته رقم ٥٥٨٨٨ المقدمة فى ١٩٧٩/٥/٢٩ والخاصة ببودرة إيرين أربع خمسات ه ه ه ، وقال بيانا لذلك إنه تقدم فى التاريخ المذكور إلى المطعون ضده الثانى بطلب تسجيل العلامة المشار إليها وهى من انتاج معامل إيرين لمستحضرات التجميل وقام بسداد الرسم ، إلا أنه فوجئ فى ١٩٧٩/٧/٢٤ برفض طلبه بناء على شكوى المطعون ضدها الأولى صاحبة العلامة التجارية رقم ٤٥٣٤٩ الخاصة ببودرة تلك ييبى خمس خمسات ه ه ه التى إدعت وجود تشابه بين علامته وعلامتها رغم اختلافهما الواضح للوهلة الأولى من حيث اللون والاسم والرسم والعلامات والخمسات والعبارات ، وهو ما اضطره لإقامة دعواه بطلباته المشار إليها ، كما أقامت المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه (أولا) بالكف عن إستعمال علامته ومصادرة المنتجات المقلدة فى أى مكان توجد . (ثانيا) بدفع تعويض قدره ثلاثين ألف جنيه قيمة الخسائر والأضرار المالية والأدبية التى أصابته من جراء هذه المنافسة ، وقالت بيانا لدعواها أنها تنتج منذ عام ١٩٦٨ بودرة تلك اتخذت لها علامة مميزة هى خمس خمسات على هيئة صفيين متقاطعين باللغتين العربية والأجنبية وسجلتها تحت رقم ٤٥٢٤٩ من منتجات الفئة ٣ ، وتحت رقم ٤٨٥٢ ه عن ماء الكولونيا ومستحضرات التجميل ، إلا أن الطاعن إستغل ما حققته من شهرة كبيرة فى انحاء الجمهورية نتيجة إستخدامها أنقى أنواع البودرة وقام بانتاج بودرة « تلك » أقل جودة

منها مقلدا نفس علامتها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لاختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، فقامت بإبلاغ الرقابة الإدارية عن الواقعة حيث تحرر لهذا المذكور محضر الجنحة رقم ٢٨٣١ المنتزه ، كما رفضت مصلحة العلامات التجارية تسجيل علامته ، ولما كان استمرار الطاعن في تقليد علامتها على ما ينتج من بؤرة تلك يشكل منافسة غير مشروعة أضرت بها ضررا بليغا فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة الذكر . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٨٣/١/٢٣ - بعد ضم الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ إلى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة - بتدب خبير فى الدعويين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٨٤/١٢/٣١ (أولا) فى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى الجنحة رقم ٢٨٣١ لسنة ١٩٧٩ المنتزه والمؤيد إستئنافيا فى الجنحة رقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ مستأنف شرق الاسكندرية . (ثانيا) فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة بإجابة الطاعن إلى طلبه . إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة لسنة ١٠٢ ق تجارى أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٩٨٥/٦/١٦ . (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة وبإلزام الطاعن بالكف عن استعمال العلامة محل التداعى وبأن يدفع للمطعون ضدها الأولى تعويضا قدره خمسة آلاف جنيه ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبيانا لذلك يقول إنه لما كانت المطعون ضدها الأولى قد أسست دعوى المنافسة غير المشروعة التى أقامتتها ضده على ما ادعته

من تقليده علامتها التجارية الخاصة بمنتجاتها من « بودة تلك » خمس خمسات باتخاذها لإنتاجه من هذا النوع من البودة علامة مشابهة لها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لإختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، وكان هذا الفعل بذاته هو موضوع التهمة في الجنحة رقم ٢٨٢١ لسنة ١٩٧٩ المنتزه التي أسند فيها تقليد علامة مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور ، وإدعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله فيها بالتعويض ، وإذ قضى الحكم الجنائي ببراءته ورفض دعواها المدنية على سند من انتفاء أوجه الشبه بين العلامتين وبالتالي عدم قيام جريمة التقليد في حقه ، فإنه يكون بذلك قد فصل فصلا لازما في وقوع ذات الفعل المرفوع به دعوى المنافسة غير المشروعة ، ولا يجوز قبول دليل يناقض هذا القضاء ، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه حجية هذا الحكم بما إنتهى إليه من وجود تشابه بين العلامتين أخذا بتقرير الخبير المنتدب ورتب على ذلك قضاءه بإجابة المطعون ضدها الأولى دعواها لإنتفاء الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والتجارية بإعتبار أن جريمة التقليد تتطلب التطابق التام بين العلامة الصحيحة وتلك المقلدة أما دعوى المنافسة غير المشروعة فإنه يكفي لقيامها وجود أوجه تشابه بين العلامتين يخشى معه وجود لبس لدى جمهور المتعاملين فيختلط الأمر عليهم ، وذلك على الرغم من أن التقليد لا يستلزم هذا التطابق ويكفي لتوافره المشابهة بين الأصل والتقليد ، فإن الحكم يكون مشويا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المنافسة التجارية غير المشروعة تعتبر فعلا ضارا يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملا بالمادة ١٦٢ من القانون المدني ، ويفد تجاوزا لحدود المنافسة غير المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد إضطراب بأحدهما متى كان من شأنه إجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها ، وكان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد بحيث تدعو إلى

تضليل الجمهور ، فيعد بهذه المثابة من بين صور الخطأ الذي يمكن الإستناد إليه كركن في دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة التي لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجيتة في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق . وكان الخطأ الذي أسندته المطعون ضدها الأولى إلى الطاعن في دعوى المنافسة غير المشروعة هو مجرد تقليد علامتها التجارية الخاصة ببودرة تلك « بيبي خمس خمسات » باتخاذها لانتاجه من هذا النوع من البودرة علامة مشابهة لها مما أثر على سمعتها التجارية وقلل من توزيع منتجاتها لاختلاط الأمر على المستهلكين نتيجة التشابه بين العلامتين ، وكان البين من الحكم البات الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٣٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزه ، والحكم الصادر في استئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدني بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ س والمودع صورة رسمية لكل منهما ملف الطعن ، أن النيابة العامة قد نسبت إلى الطاعن أنه « قلد علامة مسجلة قانونا بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق » . وإدعت المطعون ضدها الأولى مدنيا قبله بمبلغ ٥١ كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضاها على ما خلصت إليه من إنتفاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي في هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالنسبة لدعوى المنافسة غير المشروعة بإلزام الطاعن بالكف عن إستعمال العلامة محل التداعي وبأن يدفع للمطعون

ضدها الأولى تعويضاً قدره خمسة آلاف جنيه على سند من وجود تشابه بين العلامتين
تثير اللبس والخلط والإضطراب لدى الجمهور المتعاملين أخذاً بما انتهى إليه الخبير
المنتدب وما تضمنه ملف العلامات التجارية ، فإنه يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي
السابق ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الحكم المطعون فيه من إختلاف دعوى التقليد عن
دعوى المنافسة التجارية غير المشروعة ، وإن الأولى تستلزم التطابق التام بين العلامتين
وهو ما لا تتطلبه الدعوى الأخرى التى يكفى لقيامها وجود أوجه تشابه بينهما يخشى
معه وقوع لبس لدى جمهور المتعاملين فيختلط الأمر عليهم ، ذلك أنه من المقرر - فى
قضاء محكمة النقض - أنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل
يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس
والخلط بين المنتجات ، ومن ثم يكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية فى
خصوصية الطعن المائل هو فعل التقليد ، إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه قضاء الحكم
الجنائي بانتفاء هذا الفعل فى الجنبه رقم ٢٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ المنتزه عند قضائه فى
دعوى المنافسة غير المشروعة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، بما
يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن ينغى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى
تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وبيانا لذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم
قبول دعواه رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ لرفعها قبل الأوان على أنه ما كان يجوز أن يلجأ
مباشرة إلى القضاء قبل أن يتظلم من قرار إدارة تسجيل العلامات التجارية برفض
طلب تسجيل علامته الذى يعتبر متنازلاً عنه لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل
بشأن العلامات والبيانات التجارية ، فى حين إن هذا التنازل يدحضه إقامته للدعوى
فضلاً عن أن مفاد صياغة المادة العاشرة من القانون المذكور أن سبق التظلم من قرار
إدارة تسجيل العلامات إلى اللجنة المشكلة لهذا الغرض جوازى لصاحب الشأن ولا يشكل
قيداً على حقه فى رفع الدعوى ، وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن تقدم بطلب التسجيل
فى ١٩٧٩/٥/٢٩ ولم ترد عليه الإدارة إلا فى ١٩٨٣/٢/٢٨ بعد رفع الدعوى حيث

أحطرتة في هذا التاريخ برفض قبول علامته فأرسل تظلما إلى اللجنة المشار إليها في ١٩٨٢/٣/٦ لكنها طالبتة بعد إنقضاء أجل التظلم بكتابته على النموذج المعد لذلك وسداد الرسوم المستحقة ، بما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية نص في المادة التاسعة منه على أنه « يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن ترفض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها » وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك . وإذا لم يقم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه » . ونص في المادة العاشرة منه المعدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ - على أنه يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي الدولة الفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون التي جرى نصها على أنه إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وأنه في حالة التظلم من

قرار ادارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها ، والقول بغير ذلك يجعل هذه النصوص لغوا يجب تنزيه الشارع عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مستندات المطعون ضدها الأولى المودعة ملف الطعن أن مراقبة العلامات التجارية أصدرت في ١٩٨٢/٢/٢٨ قرارا مسببا برفض طلب الطاعن في ١٩٧٩/٥/٢٩ برقم ٥٥٨٨٨ تسجيل علامة تجارية عن « بودة تلك » لتعارض العلامة المذكورة مع العلامتين المسجلتين برقمي ٤٥٢٤٩ ، ٥٥٨٥١ ، وإن إدارة العلامات التجارية أفادت بخطابها المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢ بأن الطاعن تظلم من هذا القرار بكتاب ورد إليها في ١٩٨٢/٣/٢٠ وطالبت بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية ولائحته التنفيذية بتقديم التظلم على الاستمارة المعدة لذلك مع دفع الرسوم المقررة ، وكان الطاعن قد أقام دعواه رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠ تجارى كلى شمال القاهرة قبل إخطاره برفض طلبه مخالفا الطريق الذى رسمه القانون ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعواه يكون على أساس صحيح من القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن فى غير محله ولا يتعارض ذلك مع حجية الحكم الجنائى ببراءة الطاعن من تهمة التقليد إذ أن الحكم لا يغنى عنه صدور حكم ضد صاحب التسجيل بعد رفض الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به بالنسبة للدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ .



جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار: محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين : مرزوق فكرى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد

هانى أبو منصوره .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) أحوال شخصية " اختصاص " الاختصاص النوعى " . أحوال شخصية " متعة " .

المتعة . إنعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الأدلة " . أحوال شخصية " متعة " .

محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تظنر إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها (مثال فى متعة) .

١ - إذ كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هى المرجع فى قواعد الاختصاص النوعى بمسائل الأحوال الشخصية طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المادة الشرعية والمحاكم المالية ، وكان النص فى المادة ١٠/٦ من اللائحة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات فى " المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " إنما يقصد به المواد التى تكون الزوجية هى سبب الحق المدعى به ، وكان سبب الحق فى المتعة هو الطلاق المنصوص عليه فى المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الواردة فى نص اللائحة المذكورة ، لما كان ذلك وكانت المادة ١/٨ من اللائحة تعقد الاختصاص

للمحاكم الابتدائية بالمنازعات التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥ ، ٦ منها ، وكانت المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى هاتين المادتين فإن الاختصاص بالدعوى بها يكون معقودا للمحكمة الابتدائية .

٢ - إذ كان لمحكمة الموضع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد أقام قضاءه بفرض متعة للمطعون عليها على ما استخلصه من أقوال شاهديها من أن طلاقها تم بدون رضاها ولا سبب من قبلها وهو استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فإنه لا يعيبه بعد ذلك إن هو أ طرح ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة مادام فى قيام الحقيقة التى أقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ..
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية المنصورة ضد الطاعن للحكم بقرض متعة لها تقدر بنفقة خمس سنوات . وقالت بيانا لذلك أنها كانت زوجته بصحيح العقد الشرعى ، وإذا طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها فقد أقامت الدعوى . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بتظر الدعوى وفى ١٩٨٢/١٢/٢١ حكمت المحكمة برفض الدفع فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ٨٣ ق المنصورة . وفى ١٩٨٤/١/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم وأعادت الدعوى الى محكمة أول درجة أدلت المحكمة الدعوى إلى

التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين وفي ١٩٨٤/٥/٢٩ حكمت بأن يؤدي الطاعن ألف وخمسمائه جنيه متعة للمطعون عليها استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ ق المنصورة واستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٨٤ المنصورة . ضمت المحكمة الاستئناف الثاني الى الاول وبتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠ حكمت بتعديل الحكم المستأنف إلى أن يؤدي الطاعن ألفي جنيه متعة للمطعون عليها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالوجه الاول من السبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن نص المادة ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حددت من مسائل الأحوال الشخصية ما تختص المحكمة الجزئية بالمنازعات فيها ومن هذه المسائل ما أورده المادة في فقرتها العاشرة بقولها " ... والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " وإذ كانت المتعة من المواد المتعلقة بالزوجية فإن الاختصاص بنظر دعوى المطالبة بها ينعقد للمحكمة الجزئية طبقا للنص المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتأييده قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى الماثلة . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أنه لما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الاختصاص النوعي بمسائل الأحوال الشخصية طبقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وكان النص في المادة ١٠/٦ من اللائحة على إختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات في " ... المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " إنما يقصد به المواد التي تكون الزوجية فيها هي سبب الحق المدعى به ، وكان سبب الحق في المتعة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجية الواردة في نص اللائحة المذكور - لما كان ذلك وكانت المادة ١/٨ من اللائحة تعقد الاختصاص للمحاكم الابتدائية بالمنازعات

التي ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٦،٥ منها وكانت المتعة ليست من المسائل المنصوص عليها فى هاتين المادتين فإن الإختصاص بالدعوى بها يكون معقوداً للمحكمة الابتدائية . وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فى قضائه برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى المطروحة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الاول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أستند فى قضائه بالمتعة إلى أقوال شاهدى المطعون عليها من إن الطلاق كان بغير رضاها وبسبب لا يرجع إليها وأطرح ما قدمه من مستندات ثابت منها أن سبب الطلاق كان من قبلها ، حيث سبق الحكم عليها جنائياً لتعديها عليه بالضرب ، كما قامت لديه شبهة ارتكابها الزنا . وقد برر الحكم ما ذهب إليه بأنه لم يطلقها فى وقت معاصر لحدوث واقعة الضرب وقيام الشك فى مسلكها وإنما طلقها بعد ذلك بعدة طويك ، إستمرت خلالها العشرة الزوجية بينهما وهو تبرير غير مقبول مما يشوب الحكم بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى مرئود ذلك إنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينهما وترجيح ما تطمئن إليه منها وإستخلاص ما تقتنع به ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التى قدمها الطرفان وأقوال شهودهما قد أقام قضاءه بفرض متعة للمطعون عليها على ما استخلصه من أقوال شاهديها من أن طلاقها تم بدون رضاها ولا سبب من قبلها وهو استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه لا يعيبه بعد ذلك أن هو أطرح ما قد يكون لمستندات الطاعن من دلالة مخالفة ما دام أن فى قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها الرذ الضمنى المسقط لها . ويكون النعى جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : سيد عبد الباقي سيف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
عبد المنصف هاشم ، احمد ابراهيم شلبي نائبى رئيس المحكمة ، محمد عبد الحميد سند وصالح
عويس .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١ ، ٢) حكم « الطعن فى الحكم » . استئناف « المصلحة فى الطعن »
تعويض . مسئولية . تأمين .

(١) المصلحة فى الطعن . مناطها . كون الطاعن طرفاً فى الخصومة منصوصاً عليها فيها
بقضاء ضاربه من شأنه إنشاء التزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل
منها . م ٢ مرافعات .

(٢) مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ
م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الاستئناف المقام منها عن الحكم الصادر
بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .

(٢ - ٥) استئناف . حكم « الطعن فى الحكم » . تجزئة . تضامن .
تأمين . تعويض . مسئولية .

(٣) رفع الاستئناف الفرعى . أثره .

(٤) الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن . جواز الطعن
فيه ممن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من
أحد زملائه منضمماً إليه فى طلباته والا أمرت المحكمة باختصاصه فى الطعن .

(٥) المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها .
موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى
ذلك . إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .

(٦) تعويض « تقدير التعويض » . مسئولية . محكمة الموضوع . نقض .
تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .

١ - مناط المصلحة فى الطعن وفقاً للقاعدة العامة الواردة فى المادة الثالثة من
قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم
المراد الطعن فيه وأن يكون محكوماً عليه بمعنى أن يكون الحكم متضمناً قضاءً
ضاراً به ، بحيث يكون من شأنه إنشاء إلتزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على
إلتزامات يريد التحلل منها .

٢ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة
١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات
أن التزام المؤمن يمتد إلى تغطية المسئولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من
الأشخاص وأن شركة التأمين وحدها هى المسئولة فى النهاية عن تعويض المضرور
بالغا ما بلغ مقدار التعويض ما دام هذا الحق قائماً قانوناً . ومؤدى هذا أن
الحكم الذى يصدر فى دعوى المسئولية ضد المسئول بالتعويض وتقديره إنما
يتضمن قضاءً ضمناً ضاراً تحتاج به شركة التأمين ما دامت ممثلة فى الدعوى
ومن ثم يجوز لها فى هذه الحالة إستئناف هذا الحكم حتى إذا كان المسئول قد
قبله .

٣ - الإستئناف الفرعى شأنه شأن الإستئناف الأصلى ينتقل النزاع إلى محكمة
الدرجة الثانية لتصبح لها سلطة الفصل فيه من كل وجوهه .

٤ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات - وعلى ما إستقر عليه قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم فى موضوع لا يقبل التجزئة قد فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعنا قضى ببطالانه أو بعدم قبوله فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحد زملائه تغليباً من المشرع لموجبات الحق ويكون ذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليبطله .

٥ - متى كانت مسئولية المطعون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هى نفسها موضوع التأمين المعقود بين شركة التأمين المطعون عليها الثانية - كمؤمن لديها والمطعون عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطى هذه المسئولية مما يجعل الموضوع المحكوم فيه بالحكم الابتدائى موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون عليه الأول عن إستئنافه وفوات ميعاد الإستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الاستئناف الفرعى المرفوع صحيحاً من الشركة المطعون عليها الثانية ، ولما كانت هذه الأخيرة قد إختصمت فيه المطعون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطعون عليها الثانية ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سالفة البيان صريحة فى أن كلا من الضامن وطالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما فى الدعوى الأصلية إذا إتحد دفاعهما فيها ، ولما كان المطعون عليها الثانية ضامنة بالتأمين للمطعون عليه الأول فى مسئوليته عن الحادث فإنه يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطعون عليها الثانية طالما أن دفاعهما فيه واحد وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب .

٦ - تقدير التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قامت أسبابه ولم يكن فى العقد أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة فى تقديره هو

من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٥٢٢ سنة ٧٩ مدنى كلى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن بأن يؤديا إليها مبلغ ١٠٠٠٠ تعويضا عن الاضرار المادية والأدبية التى لحقت بها نتيجة تسبب المطعون عليه الأول فى موت ابنها خطأ أثناء قيادته سيارة مؤمن عليها لدى شركة المطعون عليها الثانية دفعت هذه الشركة بعدم قبول الدعوى لأنه لم يثبت أن السيارة أداة الحادث مؤمن عليها لديها وإحتياطيا رفضها لعدم تحقق ضرر للطاعنة - بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه الأول أن يدفع للطاعنة مبلغ ٧٠٠٠ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست قضاها برفض دعوى الطاعنة قبل الشركة المطعون عليها الثانية على أنه لم يثبت أن تلك السيارة مؤمنا عليها لديها . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ١٠٤٠ سنة ٢٧ ق طالبة تعديله والحكم لها بطلباتها الأصلية . كما رفعت الشركة المطعون عليها الثانية إستئنافا فرعيا طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوعها بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليهما بالتضامن فيما بينهما بأن يؤديا للطاعنة مبلغ ٣٠٠٠ . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة

لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف الفرعى المقام من شركة التأمين - المطعون عليها الثانية ، لإنتفاء مصلحتها في إقامته لأن الحكم المستأنف قضى لها بطلباتها ولم يقضى عليها بشئ . غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على أساس قيام مصلحة لها لأنها مسئولة بالتضامن مع المطعون عليه الأول في أداء التعويض المحكوم به بعد أن ثبت أن السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها لديها بموجب الشهادة التى قدمت بعد صدور الحكم المستأنف رغم أن شرط المصلحة الذى يبيح الطعن فى الأحكام يتعين أن يتوافر عند صدور الحكم وليس بعد صدوره فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مناط المصلحة فى الطعن وفقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المراد الطعن فيه ، وأن يكون محكوما عليه بمعنى أن يكون الحكم متضمنا قضاء ضارا به ، بحيث يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة فى جانبه أو الإبقاء على التزامات يريد التحلل منها . وإذا كان مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن إلزام المؤمن يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص وأن شركة التأمين وحدها هى المسئولة فى النهاية عن تعويض المضرور بالغما ما بلغ مقدار التعويض ما دام هذا الحق قائما قانونا . ومؤدى هذا أن الحكم الذى يصدر فى دعوى المسؤولية ضد المسئول بالتعويض وتقديره إنما يتضمن قضاء ضاريا تحتاج به شركة التأمين ما دامت ممثلة فى الدعوى ومن ثم يجوز لها فى هذه الحالة استئناف هذا الحكم حتى إذا كان المسئول قد قبله . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أقامت الدعوى ابتداء ضد

المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما بالتضامن أن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠٠ ^{جـ} تعويضا عن موت ابنها نتيجة خطأ المطعون عليه الأول أثناء قيادته سيارته المؤمن عليها لدى الشركة المطعون عليها الثانية فقضى فيها إبتدائيا بعدم قبولها بالنسبة للمطعون عليها الثانية إستنادا إلى عدم ثبوت التأمين على السيارة أداة الحادث لديها وبإلزام المطعون عليه الأول بأداء مبلغ ٧٠٠٠ ^{جـ} تعويضا للطاعة فأقامت الطاعة إستئنافا عن هذا الحكم طالبة الحكم لها بطلباتها الأصلية واختصمت المطعون عليها فأقامت الشركة المطعون عليها الثانية إستئنافا فرعيا طالبة إلغاء الحكم ورفض الدعوى وإذ كانت تلك الشركة هي المؤمن لديها عن السيارة أداة الحادث وكان الحكم الصادر في دعوى المسئولية بتقريره على نحو ما سلف بيانه ينطوي على قضاء ضار بها وتحتاج به لإختصاصها في تلك الدعوى وباعتبار أنها تلتزم بنص القانون بأداء هذا التعويض بالفا ما بلغ الأمر الذي تقوم به مصلحتها في إقامة الاستئناف الفرعى المقام منها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى صحيحا إلى رفض الدفع بعدم جواز إقامة الاستئناف الفرعى المقام من شركة التأمين وكان تعيينه فيما أقام عليه قضاءه في هذا الخصوص غير منتج ذلك أنه متى إنتهى الحكم صحيحا في قضائه فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبيين الثانى والثالث من أسباب الطعن ، على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون . وفى بيان ذلك نقول إن محكمة أول درجة قضت لها بمبلغ ٧٠٠٠ ^{جـ} تعويضا عن الأضرار التى تحققت نتيجة موت ابنها وألزمت المطعون عليه الأول بأدائه لها وإذ لم يستأنف الأخير هذا الحكم فقد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لمبلغ التعويض وإذ أقامت هى عنه إستئنافا طالبة زيادة المبلغ وإستأنفته شركة التأمين بإستئناف فرعى فكان يتعين على محكمة الاستئناف إذا عدلت مبلغ التعويض أن تعد له بالنسبة للشركة وحدها دون المطعون عليه الأول الذى يبقى ملزما بالمبلغ المقضى به إبتدائيا لصيرورة الحكم الصادر به نهائيا كما أن الدعوى المرفوعة منها ذات شقين

الأول ضد المطعون عليه الأول قائد السيارة أساس المسؤولية التقصيرية عن عمله والشق الثاني ضد شركة التأمين المطعون عليها الثانية وأساسه عقد التأمين وأن شقى الدعوى كل منهما يختلف عن الآخر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتخفيض مبلغ التعويض إلى ٣٠٠٠ وألزم المطعون عليهما بالتضامن بأدائه فإنه يكون قد أساء إليها باستئنافها بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن الاستئناف الفرعى شأنه شأن الاستئناف الأصلى ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية فتصبح لها سلطة الفصل فيه من كل وجوهه ، كما أن الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلزام بالتضامن ، جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصامه فى الطعن ومؤدى ذلك وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان أحد المحكوم عليهم فى موضوع لا يقبل التجزئة قد فوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم أو كان قد رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله فإن ذلك لا يؤثر على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحد زملائه تغليباً من المشرع لموجبات الحق ويكون ذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليبطله . لما كان ذلك وكانت مسؤولية المطعون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هى نفسها موضوع التأمين المعقود بين شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - كمؤمن لديها والمطعون عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطى هذه المسؤولية مما يجعل الموضوع المحكوم فيه بالحكم الابتدائى موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة فإن قعود المطعون عليه الأول عن إستئنافه وفوات ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الاستئناف الفرعى المرفوع صحيحاً من الشركة المطعون عليها الثانية . ولما كانت هذه الأخيرة قد اختصمت فيه المطعون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه .

ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطعون عليها الثانية ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ساقطة البيان صريحة في أن كلام الضامن وطالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أيهما في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها ، ولما كانت المطعون عليها الثانية ضامنة بالتأمين للمطعون عليه الأول في مسؤوليته عن الحادث فإنه يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطعون عليها الثانية طالما أن دفاعهما فيه واحد وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض الى الحد المناسب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر الصحيح في القانون فإن قضاءه يكون صحيحا ومحمولا على ما يكفي لحمله والنعي عليه بعد ذلك متعين الرقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسببب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها أن مبلغ التعويض الذي تطالب به مناسب لجبر الإضرار التي لحقت بها إذ أنها فقدت ابنها الوحيد وقد بلغت سنا يمكنها إنجاب غيره كما أن القوة الشرائية للنقود إنخفضت في الفترة من تاريخ الحادث حتى صدور الحكم في الدعوى ، وإذا كان الحكم في الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير التعويض بالمبلغ المحكوم به دون مراعاة لتلك الظروف والملابسات نون أن يرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسببب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن تقدير التعويض وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قامت أسبابه ولم يكن في العقد أو القانون نص يوجب إتباع معايير معينة في تقديره ، هو من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين عناصر الضرر الذي لحق بالطاعنة نتيجة فقدانها إبنها مما يجعل لها الحق في التعويض ، قدر لها مبلغ ٢٠٠٠ مراعيًا في ذلك ظروف الدعوى وملابساتها فإنه يكون قد مارس سلطته في تقدير التعويض ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

////////////////////

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : يوسف ابو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : احمد

نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشات ، محمد خيرى الجندى و احمد ابو الحجاج .

(٢١٠)

الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) قرار إدارى . إختصاص « إختصاص ولائى » .

القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله . ماهيته .
قرار المحافظ بالإستيلاء على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدها . عدم اعتباره
قراراً إدارياً علة ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية
بنظر المنازعة فيه .

القرار الادارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله
هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة
بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً
وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة أما القرار الذى يصدر من شخص
لا سلطة له قانوناً فى إصداره فإنه يعد غصباً للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل
المادى المعدوم الأثر قانوناً بما يعتبر معه مجرد عقبة مادية فى سبيل إستفادة
ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات
الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لإختصاص المحاكم صاحبة
الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى إختصاص

القضاء الإدارى ، وإذ كان النص فى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والإستيلاء على العقارات أن يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية « مؤداه أن يختص رئيس الجمهورية - وحده بإصدار القرارات بالإستيلاء على العقارات اللازمة لهذه الوزارة أو معاهدها ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الحكم المحلى لم يفوض المحافظ الطاعن ، فى إصدار قرار الإستيلاء على العقار محل النزاع لصالح وزارة التربية أو معاهدها فإن القرار الصادر منه برقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بالإستيلاء على العقار موضوع النزاع - بالمخالفة لذلك - يكون قد صدر ممن لا سلطة له فى إصداره بما يخرج من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها وتخضع المنازعة فيه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى اختصاص القضاء الإدارى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٢٩٥/١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على محافظ القاهرة بصفته - الطاعن - طالبين الحكم بعدم الإعتداد بالقرار الصادر منه برقم ٧٧/١٩٧٧ وطرده من العقار المبين بصحيفة الدعوى وقالوا بيانا لذلك انه بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٦ قضى بإخلاء العقار المذكور ضد مستأجره فى الدعوى رقم ٢٩٧٧ سنة

٩٢ ق وتسلموه خاليا في ١٦/٤/١٩٧٧ إلا ان الطاعن أصدر قراره رقم ٧٧/١٩٧٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧ بالاستيلاء عليه ، فأقاموا الدعوى ليقتضى لهم بطلاناتهم . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة برفض الدفع وأجابت المطعون ضدهم إلى طلباتهم . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٩٨/٨٦٨ ق طالبا إلغائه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨١ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . اودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول وفي الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى - لتعلقها بقرار إداري صادر من محافظ القاهرة في حدود اختصاصه وبإختصاص مجلس الدولة - دون غيره - بالفصل في الطعن عليه عملا بأحكام البند الخامس من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧/١٩٧٢ ، وإن رفضت محكمة أول درجة هذا الدفع وأيدها الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله هو القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد أحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، أما القرار الذي يصدر من شخص لا سلطة له قانونا في إصداره فإنه يعد غصبا للسلطة ينحدر إلى مستوى الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا بما يعتبر معه مجرد عقبة مادية في سبيل إستفادة ذوي الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن

عليه في إختصاص القضاء الإداري ، وإذ كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٦٠/٢٥٢ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن « يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » مؤداه أن يختص رئيس الجمهورية - وحده - بإصدار القرارات بالاستيلاء على العقارات اللازمة لهذه الوزارة أو معاهدها ، وكان القانون رقم ١٩٧٥/٥٢ بإصدار قانون الحكم المحلي . لم يفوض المحافظ (الطاعن) في إصدار قرار الإستيلاء على العقار محل النزاع لصالح وزارة التربية أو معاهدها ، فإن القرار الصادر منه برقم ١٩٧٧/٧٧ بالإستيلاء على العقار موضوع النزاع - بالمخالفة لذلك - يكون قد صدر ممن لا سلطة له في إصداره بما يخرج من عداد القرارات الادارية ، ويجرده من الحصانة المقررة لها ، ويخضع المنازعة فيه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات ، ومن ثم لا يدخل الطعن عليه في إختصاص القضاء الإداري وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيان ذلك يقول أنه قدم مذكرة لجلسة ١٩٨١/٦/٣٠ لم ترد عليها محكمة الإستئناف فضلا عن أنها لم تراقب أقوال الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة . مخالفة بذلك الأثر الناقل للاستئناف بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن ما ينسبه إلى الحكم المطعون فيه من عيب ، وموضعه منه - وأثره في قضائه ومن ثم يكون مجهلا غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، الحسيني الكتاني ومحمد عبد البر حسين سالم وأحمد عبد
الرحمن .

(٢١١)

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ القضائية

(١ ، ٢) إختصاص « إختصاص ولائى » . نقض « سلطة محكمة
النقض » .

(١) إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم . الا إستثناء . م ١٥ ق ٤٦ لسنة
١٩٧٢ .

(٢) إنتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . النعى عليه بالقصور . غير منتج . لمحكمة النقض
تصحح ذلك .

(٣ ، ٥) ايجار « ايجار الاماكن » . عقد « عقد الايجار » « نطاق
العقد »

(٣) عقد الايجار . ماهيته . التزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون انتفاع المستأجر
بالعين المؤجرة - أثره .

(٤) تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل فيه بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الايجار .
عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء بطبيعة التعامل
والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية .

(٥) نطاق العقد . عدم اقتضائه على الزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من
مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . م ١٤٨ مدنى .

١ - المقرر وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان المحاكم تختص بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة وعدا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المنازعة فى الدعوى بين طرفى عقد الايجار ليست من بين الحالات المستثناة الداخلة فى ولاية جهة القضاء الإدارى أو غيرها من جهات القضاء ، فان الاختصاص بنظرها والفصل فيها ينعقد لجهة المحاكم دون غيرها .

٢ - لا يعيب الحكم ما ينبى به الطاعنان عليه من قصور ، ذلك ان لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير ان تنقضه متى كان سليما فى نتيجته التى إنتهى إليها .

٣ - المقرر فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٧٨ من القانون المدنى ان الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين ، ويلتزم المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له ان يحدث بالعين أو بملاحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .

٤ - الأصل فى بيان حدود ونطاق المكان المؤجر وهو بما يفصح عنه المتعاقدان فى عقد الايجار ، فإذا لم يتضح ذلك من عبارة العقد فانه يتعين وفقا لحكم المادة ٢/١٥٠ من القانون المدنى البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء فى ذلك بطبيعة التعامل وفقا للعرف الجارى فى المعاملات ، ويمكن الاستهداء فى ذلك بالطريقة التى تم بها تنفيذ العقد منذ البداية ، فإذا ما قام المتعاقدان بتنفيذه على نحو معين مدة من الزمن أمكن تفسير ارادتهما المشتركة فى ضوء طريقة التنفيذ التى تراضيا عليها .

٥ - لا يقتصر نطاق العقد على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكنه يتناول أيضا - وعلى ما تصرح به المادة ٢/١٤٨ من القانون المدنى - ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة ، وذلك بحسب طبيعة الالتزام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد
المداراة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى
ان المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٦٦٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الجيزة على
الطاعنين بطلب الحكم بتمكينها من إقامة حوائط بين الأعمدة الرافعة للعمارة والفاصلة
بين الجراج المؤجر لهما وفناء العقار المبين بالصحيفة ، وقالت بياناً لها ان الطاعنين
يستأجران من المالك السابق الجراج الواقع أسفل العقار المبين بالصحيفة ، وقد رغبت
بعد شرائها للعقار المذكور فى إقامة حوائط بفناء العقار للفصل بينه وبين العين المؤجرة
، وأذ لم يمكثاها من ذلك فقد أقامت الدعوى - بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٤ - حكمت المحكمة
بندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتنفيذ المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن أودع
الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٨ برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة
ولأنها بنظر الدعوى وباختصاصها ، وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل
الأوان ، ويتمكن المطعون ضدها من إقامة الحوائط الفاصلة بين الجراج والفناء والواقعة
بين الأعمدة الرافعة للعقار ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠٤ سنة
٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨١/٥/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض
الطعن ، وأذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ،
وفيهما التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان حاصل ما يتناه الطاعنان بالوجه الثانى من السبب الأول من أسباب الطعن
أنهما تمسكا فى صحيفة الاستئناف بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه قد شابه القصور فى مقام الرد على ما دقعا به من عدم اختصاص المحكمة ولأنها
بنظر الدعوى ، إذ ذهب إلى أن عقد الايجار يسمح للمالك بإجراء الأعمال والتصليلات

وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه تمحيص هذا الدفع فإنه يكون مشويا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على سند من أن الفصل فى النزاع هو من اختصاص الجهة الادارية دون المحاكم ، وكان المقرر وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن المحاكم تختص بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم فيما عدا المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة وعدا ما استثنى بنص خاص ، ولما كانت المنازعة فى الدعوى بين طرفى عقد الايجار ليست من بين الحالات المستثناة الداخلة فى ولاية جهة القضاء الادارى أو غيرها من جهات القضاء فإن الاختصاص بنظرها والفصل فيها ينعقد لجهة المحاكم دون غيرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى فى قضائه الى رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد التزم صحيح حكم القانون ، ولا يعيبه ما ينعى به الطاعنان عليه من قصور - ذلك أن لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما فى نتيجته التى إنتهى اليها ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم تناول الدفع المبدى منهما بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان لعدم الحصول على ترخيص من الجهة الادارية بإقامة الحوائط الفاصلة ، بما لا يصلح ردا عليه بتقريره أن تنفيذ الحكم سوف يكون بطبيعة الحال متمشيا مع أحكام القوانين واللوائح دون أن يستجلى الحكم حقيقة هذه الأحكام لأنها اذا كانت لا تسمح بإقامة مثل تلك الحوائط فإن مصلحة المطعون ضدها تنتفى فى إقامة دعواها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت بتقرير الخبير المرفق بالأوراق ، إن اقامة الحوائط الفاصلة محل النزاع لا مخالفة فيها لقوانين التنظيم وهو ما أشار إليه الحكم

الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعنان لم يبيّنا وجه مخالفة القانون في إقامة تلك الحوائط تدليلاً على إنتفاء وجه المصلحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى رفض ما دفع به الطاعنان في هذا الخصوص تأسيساً على أن تنفيذ طلب المطعون ضدها بإقامة الحوائط الفاصلة يكون وفقاً لأحكام القوانين واللوائح ، ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن تنفيذ عقد الايجار قد تم منذ بدء الأجرة على أساس أن الجراج المؤجر لهما يشمل كل مساحة الأرض الفضاء باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه وتحددت حدوده بالعقارات المجاورة والطريق العام ، وأن الممرات التي تدعيها المطعون ضدها هي ممرات للعين المؤجرة ، فلا يجوز حرمانها من الانتفاع بها ، كما تمسكا أيضاً بأن تقرير الخبير إنتهى الى أن هذه الممرات تعد مناوئ مخصصة لخدمة المبنى كله مما مفاده تخصيصها لخدمة الجراج المؤجر لهما ، ومن ثم فإن إقامة تلك الحوائط الفاصلة من شأنه حجب الإضاءة والتهوية عن هذا الجراج ، الأمر المخالف لقوانين التنظيم ، ويؤدي الى نقص منفعة العين المؤجرة ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ايراداً ورداً ، وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر في المادتين ٥٥٨ ، ٥٧١ من القانون المدني أن الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين ، ويلتزم المؤجر بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع ، والأصل في بيان حدود نطاق المكان المؤجر هو بما يفصح عنه المتعاقدان في عقد الايجار ، فإذا لم يتضح ذلك من عبارة العقد فإنه يتعين وفقاً لحكم المادة ١٥٠/٢ من القانون المدني البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء في ذلك بطبيعة

التعامل وفقا للعرف الجارى فى المعاملات ، ويمكن الاستهداء فى ذلك بالطريقة التى تم بها تنفيذ العقد منذ البداية ، فإذا ما قام المتعاقدان بتنفيذه على نحو معين مدة من الزمن أمكن تفسير ارادتهما المشتركة فى ضوء طريقة التنفيذ التى تراضيا عليها ، كما أن العقد لا يقتصر نطاقه على الزام المتعاقدين بما ورد فيه ، ولكنه يتناول أيضا - وعلى ما تصرح به المادة ٢/١٤٨ من القانون المدنى - ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة ، وذلك بحسب طبيعة الالتزام ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بعقد الايجار - موضوع النزاع أن المتعاقدين لم يبينا حدود الجراج المؤجر ومساحته ، وكان الطاعنان - على ما هو ثابت بمذونات الحكم المطعون فيه - قد تمسكا فى صحيفة الاستئناف بأن تنفيذ عقد الايجار قد تم منذ البداية على أساس إشتمال العين المؤجرة على كامل مساحة الأرض الكائن بها مبانى العمارة بما فى ذلك ما اعتبر ممرات خاصة بالجراج المؤجر الذى صار استعماله على هذا النحو مدة عشر سنوات وصدر الترخيص به على هذا الأساس وأن من شأنه إقامة الحوائط الفاصلة حجب الضوء والهواء عن العين محل النزاع وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على قوله بأن المستخلص من الأوراق وتقرير مكتب الخبراء الذى تعول عليه المحكمة إطمئنانا إليه فى حدود سلطتها الموضوعية أن الأرض محل التداعى تجاوز القدر المؤجر كجراج للمستأنفين (الطاعنين) وذلك بإعتبارها مناوئ مخصصة لمنفعة العقار بأكمله وليس للعين المؤجرة للمستأنفين وحدها حتى يحق لهما الاستئثار باستعمالها وفى غير الغرض المخصصة له ولو كان قد فعلا من قبل كما ثبت من تقرير الخبراء المنوه عنه إنه ليس فى إقامة المستأنف ضدها هذه الحوائط ما يتعارض مع عقد الايجار الصادر للمستأنفين أو ينقص منه وبالتالي فهى تستعمل بدعواها حقها فى الملكية إستعمالا مشروعيا وكان ما أوردته الحكم على هذا النحو لا يواجه دفاع الطاعنين بشأن تحديد نطاق العين المؤجرة ، وأثر إقامة الجدران الفاصلة على حقهما فى الانتفاع بها ، بما يصلح رداً عليه ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب بون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد محمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
محمد رأفت خفاجي نائب رئيس المحكمة ، محمد قزاد شرياش ، محمد عبد البر حسين سالم و أحمد
عبد الرحمن .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١ ، ٢) حكم « حجية الحكم » نقض .

(١) حجية الحكم من النظام العام . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .

(٢) القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة . قرار قضائي نهائي فاصل في
خصومة الطعن بالنقض . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن . م ٦/٢٦٢
مرافعات . التزام المحكمة من تلقاء نفسها بحجية هذا القرار .

١ - النص في المادة ١٠١ من قانون الاثبات يدل على أن حجية الحكم وهي من
النظام العام تستلزم إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ولما كان
الثابت من بالأوراق ان الطاعن الثاني عن نفسه ويصفته ولياً طبيعياً على أولاده
القصر هو الذي أقام الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق وأختصم فيه الطاعن
الأول والمطعون ضدها ، وكان الطعن المائل بين نفس الخصوم عن ذات الحكم
المطعون فيه ، وقد أقيم على نفس السبب في الطعن السابق ، ومن ثم فقد إتحد
الخصوم والموضوع والسبب في كل من الطعنين .

٢ - إذ كان قرار محكمة النقض الصادر في غرفة مشورة وهو قرار قضائي

نهائى صادر بموجب سلطتها القضائية فاصل فى خصومة الطعن بالنقض ، شأنه فى ذلك شأن الاحكام الصادرة من هذه المحكمة ، قد حاز قوة الامر المقضى ، إذ لا يجوز فى جميع الأحوال الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن وذلك عملاً بحكم المادة ٢٦٣/٦ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية ما فصل فيه القرار المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها كانت تستأجر الشقة محل النزاع من المالكين السابقين للعقار بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وفى ١٩٧٥/٩/٢٥ إشتري الطاعن الثانى هذا العقار بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر ، وإن تخلفت المطعون ضدها عن سداد الأجرة ، أقام الطاعن الثانى بصفته الشخصية الدعوى رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية للحكم بطردها من العين المؤجرة ، وقضت المحكمة بتاريخ ١٤/٥/٧٧ بطردها منها ، ونفذ الحكم فى ١٩/٦/١٩٧٧ ، ثم قام الطاعن الثانى بصفته بتأجير هذه الشقة إلى الطاعن الأول بموجب عقد مؤرخ ١/٩/١٩٧٧ إلا أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الاسكندرية للحكم على الطاعن الثانى بصفته الشخصية بتمكينها من شقة النزاع والتعويض ، وقضت المحكمة بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٩ بالتمكين والتعويض ، وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٣٧٤ لسنة ٣٥ ق اسكندرية ، فطعن الطاعن الثانى بصفته الشخصية على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ ق ، وقد أمرت محكمة النقض بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٠ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكانت المطعون ضدها قد شرعت فى تنفيذ الحكم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨

مدنى كلى الاسكندرية بالتمكين والتعويض فاستشكل الطاعن الأول فى التنفيذ بالأشكال رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وبتاريخ ١٢/٦/١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه وبتاريخ ٤/٤/١٩٨٠ قضت محكمة النقض برفض الطعن رقم ٥٣٩ سنة ٥٠ ق فأتت المطعون ضدها الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذ الاسكندرية على الطاعنة طالبة الاستمرار فى تنفيذ الحكم رقم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الاسكندرية على سند من رفض الطعن فيه بالنقض ، وبتاريخ ١٣/٢/١٩٨٢ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الاشكال رقم ٢٦ سنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل . وإستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة إستئنافية بالإستئناف رقم ٦٦ سنة ١٩٨٢ تنفيذ مستأنف الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالإستمرار فى التنفيذ ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وطلبا بصفة مؤقتة وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الطعن ، وبقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وقد أقيم الطعن على سبب حاصله بطلان هذا الحكم لمخالفته حجية الحكم السابق الصابر فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وبجلسة ٦/٤/١٩٨٢ رفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ ، وفيها قرر وكيل المطعون ضدها بأنه سبق رفع الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق عن ذات الحكم المطعون فيه وقررت المحكمة فى غرفة مشورة بعدم قبوله ، وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بعدم جواز الطعن وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المحكمة أمرت بضم ملف الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٢ ق وتبين انه مرفوع من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر عن ذات الحكم المطعون فيه وقد اختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدها بطلب نقض الحكم لمخالفته حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل ، وهو ذات السبب فى الطعن المائل ، وقد أمرت محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٢ فى غرفة مشورة

بعدم قبول الطعن المذكور استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يخالف حجية الحكم السابق في الدعوى ٢٦ لسنة ١٩٨٠ تنفيذ الرمل فيكون الطعن فيه غير جائز .

وحيث إن النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محللا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها . » يدل على أن حجية الحكم وهي من النظام العام تستلزم إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ولا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثاني عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر هو الذي أقام هذا الطعن بالنقض رقم ١٧٣٩ سنة ٥٢ ق واختصم فيه الطاعن الأول والمطعون ضدها ، وكان الطعن المائل بين نفس الخصوم عن ذات الحكم المطعون فيه ، وقد أقيم على نفس السبب في الطعن السابق ومن ثم فقد اتحد الخصوم والموضوع والسبب في كل من الطعنين ، ويكون قرار محكمة النقض الصادر في غرفة مشورة وهو قرار قضائي نهائي صادر بموجب سلطتها القضائية فاصل في خصومة الطعن بالنقض ، شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة من هذه المحكمة ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، إذ لا يجوز في جميع الأحوال الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن وذلك عملا بحكم المادة ٢٦٣/٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بخجية ما فصل فيه القرار المذكور مما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه .



جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين: ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ، محمد حسن العفيفي ، ممدوح السعيد و ابراهيم
بركات .

(٢١٣)

الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

حراسة « الحراسة القضائية » .

الحارس القضائي . نائب عن صاحب المال الخاضع للحراسة . مسئولية عن حفظه
وإدارته وهو صاحب الصفة في التقاضي بشأنه . ما يبرمه في حدود هذه النيابة إنصرافه إلى
الأصيل . م ١٠٥ مدني . تواطؤ الحارس مع الغير . إضرارا بحقه . مؤداه . عدم إنصراف
. اثر تصرف الحارس إليه .

الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق في المال
الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت
يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وهو صاحب الصفة في التقاضي فيما
ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات بإعتباره نائبا عن ملاكها وكان الأصل وفقا
لنص المادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه النائب في حدود نيابته ينصرف
إلى الأصيل إلا أن هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير
للاضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف
على هذا النحو لا يتصرف أثره إلى هذا الأخير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٥٩٢ سنة ١٩٧٧ مدنى المنصورة الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم ببطلان عقد بيع ثمار الموز المؤرخ ١٩٧٦/٢/٧ الصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الرابع والمتضمن بيع تلك الثمار الناتجة من مساحة خمسة أقدنة مبينة بالأوراق وقال شرحا لدعواه أن المطعون ضده الأول عين حارسا قضائيا على أطيان النزاع وأبرم عقد البيع موضوع الدعوى وأن هذا العقد صورى صدر بطريق التواطؤ اضرازا به وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ نبت المحكمة خبير فى الدعوى ودفع المطعون ضده الأول بعدم قبولها لرفعها من وعلى غير ذى صفة وبعد ان قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ برفض هذا الدفع والطاعن بطلبه سالف البيان . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ سنة ٢٤ ق مدنى المنصورة وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه وإن كان الحارس يعتبر بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة إلا إن نيابته تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق المالك فإن تصرفه لا ينصرف أثره إليه ويكون من حق الأخير إقامة الدعوى بإبطاله وإن خالف الحكم

المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فإنه يكون معيبا بمخافة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن الحارس القضائى يصبح بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التى تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وهو صاحب الصفة فى التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات باعتباره نائبا عن ملاكها وكان الأصل وفقا لنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى ان ما يبرمه النائب فى حدود نيابته ينصرف إلى الأصل إلا ان هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا تواطأ الحارس مع الغير للإضرار بحقوق صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى هذا الأخير لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن إستند فى طلبه على أن العقد الذى أبرمه المطعون ضده الأول بوصفه حارسا قضائيا قد تحرر بطريق الغش والتواطؤ بين طرفيه إضرارا به باعتباره صاحب الحق فى الأعيان الموضوعة تحت الحراسة مما تتوافر معه للطاعن مصلحة قائمة وحاله فى إقامة دعواه بحيث تعود عليه فائدة عملية إذا ما حكم له فيها فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر دعوى الطاعن فى هذا الخصوص من الدعاوى الخاصة بحفظ المال الموضوع تحت الحراسة وإدارته مما لا يجوز رفعها من مالك المال وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعن بصورية العقد محل الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقض الإحالة .

=====

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
سعيد أحمد هقر ، وليم رزق بدوي نائبى رئيس المحكمة ، محمد لطفى السيد وطه الشريف .

(٢١٤)

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ القضائية

- (١ ، ٢) حيازة و تنفيذ عقارى ، وهن . نظام عام . دعوى .
- (١) الحائز فى التنفيذ العقارى . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ . منازعته بخلاف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع بون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
- (٢) الدائن المرتهن له حق عينى على العقار المرهون ونزع ملكيته عند حلول أجل الدين فى يد الحائز له . المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدنى ، ٤١١ مرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن انذار الحائز للعقار وهو كل من اكتسب ملكية العقار المثقل بحق عينى تبعى حقا عينية عليه بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولا شخصيا عن الدين المضمون - وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع يجعله طرفا فى إجراءات التنفيذ وتكون منازعته فى تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ - هو كون العقار مملوكا للمدين - من أوجه البطلان التى يجب وفقا لنص المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ويترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق فى التمسك بهذا البطلان ، وذلك أن المشرع قد أوجد

بذلك طريقا خاصا لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر يتعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي والخروج عليه بطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة ممن كان طرفا في التنفيذ يمس قاعدة للنظام العام .

٢ - مفاد نصوص المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٢ ، ١٠٧٢ من القانون المدني والمادة ٤١١ من قانون المرافعات الحالي المقابلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق أن للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يخوله مزية التتبع فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول ومورث المطعون من الثانية حتى السابعة والمطعون ضدهم ضده الثامن ومورثي المطعون ضدهم من التاسعة حتى الواحد والعشرين والمطعون ضدها الثانية والعشرين أقاموا الدعوى رقم ٩٦٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى المنيا على الطاعن بصفته وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقيتهم عدا مورث المطعون ضدهم من الثانية حتى السابعة - الذى انضم إليهم فى طلباتهم - المساحة ١٤ ٨ ٣ المينة بصحيفة الدعوى والغاء اجراءات نزع الملكية المتخذة من جانب الطاعن بصفته فى دعوى البيع رقم ٣ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا على هذا القدر واعتبارها كئن لم تكن .

قضت المحكمة برفض الدعوى - استأنف المدعون الحكم بالاستئناف رقم ٤١٥ سنة

١ ق بنى سويف « مأمورية المنيا » ، وبعد ان نديت المحكمة خبيرا قضت بتاريخ

١٩٧٩/٣/٢٤ بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأولى المساحة ٧ ٣ المينة بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير والغاء اجراءات نزع الملكية المتخذة من الطاعن بصفته

فى دعوى البيوع رقم ٣ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا واعتبارها كأن لم تكن - طعن الطاعن بصفتة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده الأول - وهو حائز لعقار النزاع أخبر بإيداع قائمة شروط البيع - رفع دعواه باستحقاق العقار وإلغاء إجراءات الحجز ويعد ذلك منه تمسكا بوجه من أوجه بطلان التنفيذ كان يجب إبدائه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقه فى التمسك به وفقا لنص المادتين ٦٣٣ ، ٦٤٢ من قانون المرافعات السابق ، وأنه إذا انتقلت ملكية العقار المرهون إلى شخص غير الراهن بأى سبب من أسباب كسب الملكية وكان غير مسئول عن الدين - حائز العقار فإنه يتلقاه مثقلا بالرهن والدائن المرتهن حق تتبع العقار والتنفيذ عليه ، وإذ كان عقد الرهن سند التنفيذ قد سجل فى سنة ١٩٢٩ وتجدد قيده فى سنة ١٩٣٩ ثم فى سنة ١٩٤٩ إلى أن سجل تنبيه نزع الملكية فى سنة ١٩٥٥ فإن عقد الرهن يكون سابقا على تاريخ انتقال الملكية للمطعون ضده الأول فى سنة ١٩٣٩ وقد أُنذر الأخير باعتباره حائزا للعقار فى ١/٧/١٩٥٥ بالدفع أو التخلية فيبقى حق التتبع المقرر للطاعن قائما يتيح له التنفيذ على العقار ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ما سلف يكون مشوبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان انذار الحائز للعقار - وهو (على ما جرى به قضاء النقض أيضا) - كل من اكتسب ملكية العقار المثقل بحق عينى تبعى أو حقا عينيا بموجب سند سابق فى تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية دون أن يكون مسئولاً شخصيا عن الدين المضمون - وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع يجعله طرفا فى إجراءات التنفيذ وتكون منازعته فى تخلف شرط من شروط صحة التنفيذ هو كون العقار مملوكا للمدين - من أوجه البطلان التى يجب وفقا لنص

المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات الملغى إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ويترتب على عدم اتباع هذا الطريق سقوط الحق في التمسك بهذا البطلان ، ذلك ان المشرع قد أوجد بذلك طرقا خاصة لرفع منازعات التنفيذ على العقار وهو أمر يتعلق بنظام الإجراءات الأساسية في التقاضي والخروج عليه بطرح هذه المنازعات على القضاء بدعوى مبتدأة من كان طرفا في التنفيذ يمس قاعدة للنظام العام ، والمقرر أيضا أن المستفاد من نصوص المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من قانون المرافعات المدني والمادة ٤١١ من قانون المرافعات الحالي المقابلة للمادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابقة ان للدائن المرتهن حق عيني على العقار المرهون يخوله مزية التتبع فيحق له عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز له - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن بصفته يستند في إجراءات نزاع ملكية عقار النزاع إلى عقد رسمي مضمون برهن تأميني لصالحه موثق بتاريخ ١٩٢٩/٦/٣ ومشهر القيد برقم ٣٦٥٤ بتاريخ ١٩٢٩/٦/٥ واستمر تجديده ؟ حتى تسجيل تنبيه نزاع الملكية وأن المطعون ضده الأول قد تلقى ملكية هذا العقار بعقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٣٩/١/١٥ بعد تاريخ شهر قيد الرهن وقبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية فهو حائز للعقار وأخبر بإيداع قائمة شروط البيع ولم يثبت إعتراضه عليها بوجه البطلان الذي تمسك به فقد سقط حقه في إبدائه ولا يجوز له معاودة التمسك به بدعوى مبتدأة كذلك أنذر المطعون ضده الأول بالدفع أو التخلية ولم يثبت إختياره لأى منهما فيكون للطاعن بصفته (الدائن المرتهن) وبما له من مزية التتبع أن ينفذ على عقار النزاع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه النظر المتقدم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم والموضوع صالح للفصل فيه فتتضمن المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٤١٥ سنة ١ ق بنى سويف مأمورية المنيا على نحو ما تقدم .



جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى نائبي رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢١٥)

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ القضائية

(١) تأميم .

كل تصرف فى أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة . إعتباره ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء .

(٢) تحكيم .

دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من شركة قطاع عام على جهة حكومية . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . علة ذلك . م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

(٣) تقادم .

الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى م ٢٧٥ مدنى . مناطها . التجدد والدورية . الأرباح التى يحصل عليها مستحقوها وتودع فى حساباتهم الجارية . ماهيتها . بين عادى لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرجها من عداد الحقوق الدورية .

١ - كل تصرف فى أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة يعتبر ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء إما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافته إلى رأس المال إذا كان ربحاً ، وباستنزاله منه إذا كان خسارة .

٢ - لما كان نص المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على الدعوى - على ان تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية: - ١ - المنازعات التي تقع بين الشركات القطاع العام ٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة قضائية أو مؤسسة عامة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من الطاعنة وهى شركة قطاع عام على المطعون ضدها الأخيرة وهى جهة حكومية - وزارة المالية - واستند فى ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفة الذكر جاء نصها شاملا لأية منازعة بين الشركات القطاع العام والجهات الحكومية وأن تبعية دعوى الضمان للدعوى الأصلية ليس من شأنها ان تغير من أحكام الاختصاص فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الضابط فى التقادم الخمسى للحقوق الدورية هو كون الإلتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات واذ كان الثابت فى الدعوى ان الارباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير - ثم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية فأنها تعيد بذلك دينا عاديا فى ذمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرج من عداد الحقوق الدورية التى تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سالفة البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلا السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا الدعوى رقم ٩٢٩ سنة ١٩٧٠ تجارى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لهم مبلغ ^{مليم} ٤٧٩ ، ٨٥١٥٤ ^{جنيه} ، والفوائد القانونية ، وقالوا بيانا لذلك أنهم كانوا شركاء فى شركة مطابع الجرابية الصناعية وهى شركة توصية وكانت تمتلك محفظة أوراق مالية وصدر القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ بأيلولة ملكية الأسهم التى تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه إلى الدولة وتحديد قيمة الأسهم وفقا لسعر آخر إقفال فى بورصة الأوراق المالية ، وبموجب هذا القانون آلت إلى الدولة ملكية الأسهم التى زادت قيمتها عن النصاب المشار إليه وقد أودع الفرق سعر إصدارها وسعر آخر إقفال فى البورصة لدى الشركة فى حساباتهم الجارية بوصفه ربحا لهم ، ثم صدر القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٦٢ بتأميم بعض الشركات ومنها شركتهم المشار إليها وباشرت لجنة التقييم عملها فندبت خيرين لتحثيق أصول وخصوم الشركة وانتهى الخبران فى تقديرهما إلى احتساب رصيد دائن للشركاء إلا ان اللجنة لم تأخذ بهذا التقرير فاستبعدت أرباح الشركاء المشار إليها باعتبار انها ارباحا صورية وكان من نتيجة ذلك ان انتقلت إلى اعتبار رصيد الشركاء مدينا بمبلغ ^{مليم} ٥٦٣ ^{جنيه} ، ٨٩٩٦ ، فأقامت الشركة الطاعنة التى أربحت فيها الشركة المؤتممة الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة بطلب الزامهم بذلك الرصيد وندبت المحكمة فى تلك الدعوى مكتب الخبراء تأسيسا على ان عدم الطعن فى قرارات لجنة التقييم لا يمتد إلى حقوق الغير مما حدا بهم إلى إقامة هذه الدعوى بالمبلغ المطالب به وقدره بمبلغ ٨٨٥ ، ٧٥٧٢٥ قيمة ارباحهم المودعة بحساباتهم الجارية بالشركة ومبلغ ^{مليم} ٥٩٤ ، ٩١٢٨ ^{جنيه} قيمة الارباح المستحقة لهم فى الفترة السابقة على التأميم من ١٩٦٣/٢/١٦ إلى ١٩٦٣/٨/٧ وهو المبلغ الذى حدد الخبراء المنتخبان من قبل لجنة التقييم . كما أقامت الشركة الطاعنة دعوى ضمان فرعية على وزارة المالية المطعون ضدها الأخيرة بطلب الحكم بإلزامها بما عساه ان يخكم به عليها . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨ حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الفرعية وبإحالتها إلى هيئة التحكيم وفى الدعوى الأصلية

أجابت المطعون ضدهم إلى طلبهم بقيمة الفرق بين سعر إصدار الأسهم وسعرها وفقا لآخر إقفال في بورصة الأوراق المالية والبالغ قيمته ٨٨٥ ، ٧٥٧٢٥ وبالنسبة لطلب أرباح التشغيل في الفترة السابقة على التأميم بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لتنفيذ المهمة الموضحة به . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٤ سنة ٣٥ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي حكمت في ١٧/١٢/١٩٧٩ بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لشق الحكم الخاص بنذب مكتب الخبراء وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لباقي ما رفع عنه الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة للشق الثاني وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم اقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المؤممة وقيمتها طبقا لآخر إقفال في البورصة قبل التأميم هو من قبيل الأرباح التي لا يرد عليها التأميم ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي في حين أن الأسهم ألت ملكيتها إلى الدولة مقومة بسعر إقفال لها مقابل تعويض يتمثل في سندات على الدولة في حدود مبلغ ١٥٠٠٠ ج تستهلك في سنة ١٩٧٨ مما مؤداه أن التعويض المقرر على تأميم هذه الأسهم يشمل القيمة الاسمية لها مضافا إليها الزيادة التي لحقت بقيمتها حتى تاريخ التأميم وهو ما يجعل الوفاء بالفرق بين السعريين مستحيلا لأن المبلغ المطالب به من الديون العامة التي ينحسر عنها اختصاص المحاكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان التأميم إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل تعويض أصحابها ، وكانت قوانين التأميم قد حددت التعويض المستحق في صورة سندات على الدولة على أن يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية قبل التأميم أو حسبما تقيمه لجنة خاصة في حالة عدم تداول الأسهم ، وكان كل تصرف في أصل من أصول المنشأة

يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة يعتبر ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء أما بتوزيعه عليهم بنسبة نصيب كل منهم أو بإضافته إلى رأس المال إذا كان ربحاً ويستتزاله منه إذا كان خسارة ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المحال عليه من الحكم المطعون فيه أن الأسهم الخاصة بالشركة قد آلت ملكيتها إلى الدولة طبقاً للقوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ سنة ١٩٦١ مقابل تعويض في صورة سندات على الدولة وكانت نتيجة هذا التصرف القانوني في هذا الأصل من أصول المنشأة قد ترتب عليها زيادة تتمثل في الفرق بين قيمة التعويض المستحق في صورة سندات والقيمة الاسمية للأسهم فإن هذه الزيادة تعد ربحاً حقيقياً ، وكان الثابت أيضاً من مدونات الحكم أن الشركاء قد أدرجوا قيمة هذا الربح ضمن الخصوم في ميزانية الشركة التي أعدت في ١٥/٢/١٩٦٢ قبل تأميمها في سنة ١٩٦٢ وقاموا بتحويل قيمة ما يخصهم في هذا الربح إلى حساباتهم الجارية في أكتوبر سنة ١٩٦٢ فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الشركة مدينة بهذه المبالغ للشركاء باعتبارها ربحاً حقيقياً نشأ في ذمتها قبل التأميم ورتب على ذلك رفض الدفع المبدئى من الطاعة بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاء بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى الفرعية على أن هيئات التحكيم بوزارة العدل هي المختصة بنظرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٧٨ في حين أن الدعوى الفرعية تابعة للدعوى الأصلية بما يجعل القضاء العادى مختصاً بنظر الدعوتين الأصلية والفرعية باعتبار أن اختصاص هيئات التحكيم استثناء من الاختصاص العام للمحاكم .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن لما كان النص في المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٧٨ - المنطبق على الدعوى - على أن تختص هيئات التحكيم المتصوص عليها في هذا القانون دون

غيرها بنظر المنازعات الآتية ١ - المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام ، ٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة يرجع إلى أن هذه الأنزعة لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعا في تتيختها إلى جهة واحدة هي الدولة . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من الطاعنة وهي شركة قطاع عام على المطعون ضدها الأخيرة وهي جهة حكومية - وزارة المالية - واستند في ذلك إلى أن المادة ٦٠ سالفة الذكر جاء نصها شاملا لأية منازعة بين شركات القطاع العام والجهات الحكومية وأن تبعية دعوى الضمان للدعوى الأصلية ليس من شأنها أن يغير من أحكام الاختصاص فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تدعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول انه أقام قضاة غير فاضل الدفع بالتقادم الخمسي المنصوص عليه بالمادة ٢٧٥ من القانون المدني على أن المبلغ المطالب به تم ايداعه بالحساب الجاري فصار بذلك دينا عاديا في ذمة الشركة لا يخضع لهذا التقادم ، في حين أن المبلغ المذكور يمثل أرباحا حقيقية مستحقة للشركة وأن ايداعها بحسابهم الجاري لا يفقدها ذاتيتها وخصائصها بما يوجب خضوعها للتقادم الخمس باعتبارها من الحقوق الدورية وحيث أن هذا النعي مردودا ذلك أنه لا يمكن مؤيد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ من القانون المدني - وعلى هذا جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الضابط في التقادم الخمسي للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما يفقده الالتزام بحمله أو تركه بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وكأن الثابت في الدعوى أن الأرباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير ثم قبضتها من إيمانهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية فانها تصير بذلك دينا عاديا في ذمة الطاعنة لا يتضيف بالتكرار والاستمرار مما يخرجها

من عداد الحقوق الدورية التي تخضع لحكم المادة ٢٧٥ سالفه البيان واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قى خالف القانون .

و حيث ان الطاعة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم فى المبلغ المقضى به على حجية الحكم السابق فى الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة ، فى حين ان الدعويين يختلفان فى الخصوم والموضوع لأن المطعون ضدهم من الخامس للأخير لم يكونوا خصوما فى الدعوى السابقة كما ان الحكم السابق المشار إليه لم يتناول مسئولية الطاعة عن السداد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان للقضاء النهائى قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقا . بحيث لا يقوم بدونها فيمتنع على الخصوم العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . وكان الثابت أن الشركة الطاعة أقامت الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٦٨ المشار إليها على المطعون ضدهم الأربعة الأول بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٨١١ ر ١٥١٨٧ تأسيسا على أنهم كانوا أصحاب شركة الجراية الصناعية التى أمت بالكامل طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧٢ سمة ١٩٦٣ الصادر فى ٨/٨/٦٢ وأن تقرير لجنة تقييم أصول الشركة وخصومها أسفر عن مديونيتهم للشركة عند التأميم بالمبلغ المطالب به ومحكمة أول درجة حكمت فى ٣١/٣/١٩٧٠ برفض الدعوى تأسيسا على ان الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم المؤممة وقيمة السندات البديلة هو ربح حقيقى يحق للمطعون ضدهم المذكورين اقتضاؤه وليس ربحا صوريا كما وصفته لجنة التقييم وتأييد هذا الحكم استئنافيا فى الاستئناف رقم ٢٥٩ سنة ٨٧ ق القاهرة الصادر فى ١٠/١١/١٩٧٠ فطعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٧ سنة ٤١ ق ومحكمة النقض قضت فى ٩/١/١٩٧٨ برفض الطعن . واذ التزم الحكم المطعون فيه

حجية حكم محكمة النقض المشار إليه بشأن أحقية أصحاب الشركة المؤممة في اقتضاء الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة التعويض المستحق في صورة سندات باعتبارها ربحاً حقيقياً فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى في هذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الأوراق خلت من بيان القيمة الاسمية للاسهم وإن المحفظة المالية للشركة كانت مودعة بالبنك على سبيل الرهن الحيازي وإن المطعون ضدهم استولوا على مبالغ تفوق قيمة الفروق الناشئة عن سعرى الأسهم وذلك في الفترة بين التأميم الجزئى والتأميم الكلى لها إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع ولم ترد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن هذا الدفاع يقوم على واقع لم تقدم الطاعنة ما يدل على اثارته أمام محكمة الموضوع طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ والمنطبقة على واقعة الدعوى . فيكون النعى بهذا السبب عار عن الدليل .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .



جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد طعم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢١٦)

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ القضائية

استيراد . . رسوم .

رد رسم الاستيراد . شرطه . تعذر الاستيراد وأن يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .

النص فى المادة الثالثة من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم الاستيراد على أن « يرد الرسم إذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له فى استيرادها بسبب لا دخل له فيه ، وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم » ، وفى المادة الخامسة على أن « لوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » ، وقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة - بالاستناد إلى هذا التفويض - قراره رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ بين فيه الحالات التى يرد فيها رسم الاستيراد ويجمعها كلها أن يكون تعذر الاستيراد راجعا إلى سبب خارج عن مؤدى الرسم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم . . . أقام على الطاعن بصفته الدعوى رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٦٠ جنيه وقال فى بيان طلبه أنه أدى هذا المبلغ لإدارة الاستيراد التابعة للطاعن رسماً على إذن حصل عليه باستيراد فاصوليا من السودان - وبعد أن تعاقد على الصفقة استحال على الجهة المتعاقد معها تنفيذ الالتزام بالتوريد لقله المحصول وارتفاع أسعاره فبات من حقه إسترداد ما دفعه غير أن الإدارة التابعة للطاعن رفضت الرد على الرغم من تقديمه إليها ما يدل على أن عدم تنفيذ إذن الاستيراد كان بسبب خارج عن إرادته ولا يد له فيه وأنه قاضى الشركة المصدرة بالتعويض وقضى برفض دعواه لما ثبت من أن تنفيذ العقد كان مستحيلاً عليها - وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ قضت محكمة أول درجة بسقوط حق مورث المطعون ضدهم فى المطالبة بالتقادم ورفض الدعوى - استأنف المورث هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩ لسنة ٨٦ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف - طعن مورث المطعون ضدهم فى هذا الحكم بطريق النقض بالنقض رقم ٥٤ لسنة ٤١ ق - وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة - وإذا عجل الورثة الاستئناف أمامها قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف وبالإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٣٠٦٠ جنيه طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن - وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن بصفته بسبب الطعن - على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون - وفى بيان ذلك يقول أن الحكم إستند فى قضائه برده رسم الاستيراد على ما استخلصه من الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ من أن عدم استيراد البضاعة المرخص لمورث المطعون ضدهم

باستيرادها يرجع إلى الجهة المصدرة في حين أن الثابت من مدونات ذلك الحكم أن تعذر الاستيراد يرجع إلى ذلك المورث .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أنه لما كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم الاستيراد على أن « يرد الرسم إذا تعذر على مؤدية استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه - وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه رد الرسم » وفي المادة الخامسة على أن « لوزير الاقتصاد والتجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه » وكان وزير الاقتصاد والتجارة قد أصدر - بالإستناد إلى هذا التفويض - قراره رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٨ بين فيه الحالات التي يرد فيها رسم الاستيراد ويجمعها كلها أن يكون تعذر الاستيراد راجعا إلى سبب خارج عن مؤدى الرسم - وكان الثابت بمدونات الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٣/١/١٩٦٥ في الاستئناف رقم ٤٥ لسنة ١٩ ق ٠ أن تعذر استيراد البضاعة المرخص لها لمورث المطعون ضدهم يرجع إليه لقيامه بفتح اعتماد مستندى عن تلك البضاعة بشروط مخالفة للشروط المتفق عليها مع الجهة المصدرة ، مما مؤداه عدم أحقية مؤدى رسم الاستيراد في إسترداده - وإن خالف الحكم المطعون فيه ذلك واستخلص من الحكم المشار إليه ما لا أصل له فيه من عدم مسئولية مورث المطعون ضدهم عن عدم الاستيراد فإنه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال وإن كان هذا الفساد في الاستدلال قد جره إلى القضاء برد رسم الاستيراد على خلاف ما قرره القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وفي غير الحالات المبينة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الطعن للمرة الثانية والموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم - يتعين تأييد

الحكم المستأنف .



جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار / د . أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى نائبى رئيس المحكمة ، منير توفيق وعبد المنعم ابراهيم .

(٢١٧)

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ القضائية

(١) قرار إدارى .

(١) عدم تعريف القانون للقرارات الإدارية . مؤداه . حق المخاكم العادية فى إعطائه تلك القرارات وصفها القانونى . لها فى سبيل ذلك التحقق من قيام القرار الإدارى بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه وتطبيقه وفقا لظاهر نصوصه . عدم اعتبار ذلك تعرضا للقرار بالتأويل .

(٢ ، ٣) جمارك " الرسوم الجمركية " : ضرائب : حكم " عيوب التدليل .
ما يعد قصورا " .

(٢) إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحية .

(٣) إعفاء الحكم المطعون فيه السيارات المستوردة لحساب المطعون ضدها على سند أنها ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها قصور .

١ - القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، وينبنى على ذلك أن للمحاكم العادية أن تعطى تلك القرارات وصفها القانوني على حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهي في سبيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير مشوب بعيب ينحدر به إلى درجة العدم كان عليها أن تعمل على تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل .

٢ - النص في المادة الأولى والسادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعا منه على التوسع في حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشأة الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر قرار من وزير الخزانة بهذا الإعفاء ، وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية وهو ما حرص على وضع تعاريف محدده لها فحصر المنشآت الفندقية في الفنادق والبنيونات والإستراحات والبيوت المفروشة المرخص لها في إستقبال السياح ، والفنادق العائمة والبواخر السياحية التي تستخدم لنقلهم في رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم ، كما حصر المنشآت السياحية في الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السائحين وتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها في ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية

أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة ، لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندق أو السياحة على النحو السالف البيان .

٣ - إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإعفاء السيارات المستوردة لحساب الشركة المطعون ضدها إستنادا على ورود السيارات ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية التي حددها كتاب وزير المالية الصادر فى ١٩٨٦/٨/٢٨ دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها وما إذا كانت تعتبر منشأة فندقية أو سياحية فى شأن تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ... والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٨ مدنى عابدين بطلب الحكم بإلغاء الحجز الموقع من مصلحة الجمارك - الطاعنة - تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالث فى ١٩٧٨/٢/١٢ وبعدم الإعتداد بجميع الحجوز السابقة عليه وقالت بيانا أنها إستوردت عشر سيارات نقل أشخاص وبعد أن أصدرت مصلحة الجمارك قراراتها بالإفراج عنها طالبتها بمبلغ ٨٢٨ ر ٦٤٦٩٣ قيمة الرسوم الجمركية عن هذه السيارات ومبلغ ٦٩٦ ر ١٢٩٣٨٧ قيمة ضعف الرسوم كتعويض على أساس أن

السيارات المذكورة أدخلت البلاد بطريق التهريب ثم أوقعت المصلحة حجزاً على تلك السيارات بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥ ثم حُجز ما للمدين لدى الغير تحت يد البنوك في ١٩٧٧/٦/٧ وآخر تحت يد البنيكين المطعون ضدهما الثاني والثالث في ١٩٧٨/٢/١٢ وهذه الحجزات باطلة إذ أن السيارات المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية طبقاً للقانون رقم ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى باستئناف المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٧ سنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التي حكمت في ١٩٨٠/٣/٢٢ بإلغاء الحكم بالاستئناف ويرافق الحجز الإداري رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ الموقع على المطعون ضدها الأولى تحت يد المطعون ضدهما الثانية والثالثة طغلت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بوقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياً جدياً

وأوضح حيث إن الطعن أقيم على سببين تنحصر الطائفة بالنسبة الأولى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقيم قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف استناداً على كتاب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الصادر في ١٩٧٤/٢٨/٢٨ بشأن إعفاء بعض مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية هو قرار عام بإعفاء كل ما يرد من هذه المستلزمات وهو بذلك يكون قد تمسك به بالتقليد لقرار إداري وهو ما يخرج عن ولاية القضاء العادي

أما ما جادل به هذا التقاضي من أن القانون لم يعرفه القرار الإداري ولم يبين الخصائص التي تتميز بها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها وللخصائص التي تعوض السلطة القضائية لها وتبطل أثرها ويبنى على ذلك أن الحكم العائدية أن تعطل تلك القرارات ومنهجه القانوني على ما يلي حكمه التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم وهو على ما قيل ذلك تملك بل من واجبها التحقق من

قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية والتعرف على قحواه فإن ظهر لها سلامة صدره غير مشوب بعيب يتحدر به الى درجة العدم كان عليها أن تعمل على تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل ما يرتبه له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل ، وإذا كان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لكتاب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية المشار اليه في شأن تحديد نطاقه ومدى إنطباقه على السيارات موضوع النزاع مما لا يعتبر تصديا لهذا القرار بالتأويل ، ويكون النعي على الحكم بمخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه بإعفاء الشركة المطعون ضدها من الرسوم الجمركية عن السيارات التي إستوردتها إستنادا إلى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الصادر في ١٩٧٢/٨/٢٨ بشأن إعفاء بعض مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية بإعتبار أن المطعون ضدها منشأة سياحية ، في حين أن السيارات المشار اليها تم الإفراج عنها في ١٩٧٦/٣/٢١ وأن الشركة المطعون ضدها لم تعتبر سياحية الا منذ تاريخ الترخيص الصادر لها من وزارة السياحة في ١٩٧٦/٧/٥ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ على أن "تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصير بتحديد قرار من وزير السياحة وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها في ذات المكان كالملاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحانات والمطاعم ، والتي يصدر بتحديد قرار من وزير السياحة

كذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة " والنص فى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على أن " يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب المستلزمات التى تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالإعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على إقتراح وزير السياحة " يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع تشجيعا منه على التوسع فى حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية والمستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر قرار من وزير الخزانة بهذا الإعفاء وجعل مناط إعفاء المستلزمات المشار إليها من تلك الضرائب والرسوم أن تكون لازمة لبناء أو تجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية وهو ما حرص على وضع تعاريف محددة لها فحصر المنشآت الفندقية فى الفنادق والبنسيونات والإستراحات والبيوت المفروشة المرخص لها فى إستقبال السياح والفنادق العائمة والبواخر السياحية التى تستخدم لنقلهم فى رحلات بحرية أو نيلية وإقامتهم ، كما حصر المنشآت السياحية فى الأماكن المعدة أساسا لإستقبال السائحين وتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها فى ذات المكان ووسائل النقل المخصصة لنقل السياح فى رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديد لها قرار من وزير السياحة لما كان ذلك فإن سيارات نقل الركاب - بإعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح لا تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية بإعتبارها منشأة سياحية مستقلة ولكنها تتمتع بهذا الإعفاء إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقة أو السياحة على النحو سالف البيان وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه

بإعفاء السيارات المستوردة لحساب الشركة المطعون ضدها إستنادا على ورود السيارات ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية التي حددها كتاب وزير المالية الصادر في ١٩٨٦/٨/٢٨ دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها وما إذا كانت تعتبر منشأة فندقية أو سياحية في شأن تطبيق القانون رقم ١ سنة ١٩٧٣ فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .



جلسة ٢٩ من ديسمبر ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار/ د. منصور وجيه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمود فؤاد بدر نائب رئيس المحكمة ، فهمى الخياط ، عبد النبي غريب وكمال نافع .

(٢١٨)

الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

- إيجار " تحديد الأجرة " " إستيلاء " .
- تحديد مقابل الانتفاع للعقارات المستولى عليها لأغراض التربية والتعليم . ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تقديره طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إستبعاد قواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين أخرى .

وضع المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادى الجارى فى السوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستيلاء والصيانة للمباني أو المنشآت ، وهذه القواعد تكون هى الواجب إتباعها فى تقدير مقابل الانتفاع لما يستولى عليه من العقارات لأغراض التربية والتعليم تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها من قواعد تحديد الأجرة المستحقة عن الأبنية فى قواعد أخرى ما دامت تفايرها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ...
 والمرافعة وبعد المداولة .
 حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن الطاعن عن نفسه وبصفته أقام الدعوى رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى
على جنوب القاهرة على المطعون ضده يطلب الحكم بتحديد مقابل إنتفاع الوزارة التى
يمثلها بالبناء المبين بالصحيفة وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بالإستيلاء عليه رقم
١١٢٦ لسنة ١٩٧٧ وإلزام المطعون ضده بأن يؤدى إليه ذلك المقابل إعتبارا من تاريخ
الإستيلاء ، وقال بيانا أنه وباقي الطاعنين يمتلكون عقار النزاع الذى كان مؤجرا لـ ...
لاستعماله مقراً لدرسة المبتديان الخاصة لقاء أجرة شهرية مبلغ ٢٨٠٦٤٥ ر.م ، وإذ قام هذا
المستأجر بتأجيره من الباطن للمدعو ... بغير إذن كتابى من المالك رفعوا ضده الدعوى
رقم ١٦٤٦ لسنة ٧٥ مدنى على جنوب القاهرة بطلب إخلائه من العين المؤجره وصدر
الحكم لصالحهم إلا أن المحكوم ضده إستأنف هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥٣٤ لسنة
٩٢ القاهرة الذى إستصدر المطعون ضده خلال نظره قرار الإستيلاء المشار إليه فيما
سبق والذى ينص على الإستيلاء على العين البالغة مساحتها ١٢٤٤٧٠ مترا مربعا
تقريبا ، وإذ كان مقابل الإنتفاع المستحق عنها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة
١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو مبلغ ٢٦١٣٨٠٠ ر.م على أساس أن
الأماكن المستولى عليها مؤقتا بقدر التعويض المستحق عنها على أساس فائدة رأس
المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى بالسوق مضافا إليه مصاريف الصيانة
والإستهلاك ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة . بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١ حكمت
المحكمة بإلزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعنين شهريا مبلغ ٢٢٨٠٠ ر.م ^{مليم جنيه} مقابل إنتفاعه
بالعين من تاريخ الإستيلاء عليها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٨٣١
سنة ٩٨ ق القاهرة ، كما إستأنف المطعون ضده بالإستئناف رقم ٥٤١٧ لسنة ٩٨ ق
القاهرة قررت المحكمة ضم الإستئناف الأخير إلى الأول ، وبتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ حكمت

بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أنه وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا تتبع أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ إلا إذا كان العقار وقت الإستيلاء عليه خاليا ، أما إن كان مقابل الإنتفاع بها محددًا من قبل عن ذات الغرض فلا محل لاتباع القواعد الخاصة المقررة بالمادة ٤٤ من المرسوم بقانون الأخير التي بينت الحد الأقصى للتعويض ، حال أنه وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا يجوز للمطعون ضده الإستيلاء على عقار مشغول إذ الإجازة وارده على العقارات الخالية كما تدل المذكرة الإيضاحية للقانون ولم يفرق المشروع في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بين عقار خال وآخر مشغول ومادامت الوزارة إستولت على عقار النزاع وشغله فقد وجب إتباع ما نصت عليه المادة ٤٤ منه ومن مقتضاها أن للقاضي حرية تحديد السعر العادي الجاري بالسوق ومصاريف صيانة وإستهلاك المبنى إذ القول بغير ذلك يتنافى مع قواعد العدالة . هذا إلى أنه فاق الحكم المطعون فيه أن القيمة الإيجارية للعقار تحددت برضاء طرفي العلاقة الإيجارية القائمة عام ١٩٤٠ ، ومع تخلف التراضى ^{مليج} لا يمكن القول بقبول الملاك في سنة ١٩٧٧ إيجار للعقار المستولى عليه مبلغ ٢٨٦٤٥ ، ثم أغفل الحكم المطعون فيه كذلك أن الطاعنين إستصدروا حكما في الدعوى رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بتاريخ ١١/١١/١٩٧٥ بإخلاء العين من مستأجريها ، ويصدر الحكم في الإستئناف رقم ٥٢٤ لسنة ٩٢ ق بإنهاء العلاقة بين

المستأجر والطاعنين يعتبر العقار خاليا ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى محله ، ذلك أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم نص فى مادته الأولى على " أن يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالإستلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرهما من معاهد التعليم على إختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى وزارة التربية والتعليم . ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . " وإذ وضع هذا المرسوم الأخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالأشياء المستولى عليها على أساس فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادى الجارى فى السوق فى تاريخ حصول الإستيلاء مضافاً إليها مصروفات الإستهلاك والصيانة للمباني أو المنشآت ، فإن هذه القواعد تكون هى الواجب إتباعها فى تقدير مقابل الإنتفاع لما يستولى عليه من العقارات لأغراض التربية والتعليم تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ دون غيرها من قواعد تحديد الأجرة المستحقة عن الأبنية فى قوانين أخرى ما دامت تغايرها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على أن أجرة عين النزاع ما دامت كانت مقدرة قبل صدور القرار بالإستيلاء عليها ولم يتغير الغرض الذى تستغل فيه فإنه لا يكون ثمة محل لاتباع القواعد المحدد مقابل الإنتفاع المستحق طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار : جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : د .
رفعت عبد المجيد ، السيد السنباطي ، أحمد مكي ومحمد وليد النصر .

(٢١٩)

الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) قضاء « رد القضاء » . دعوى « وقف الدعوى » .

وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى
الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون
نظرها من غيره . علة ذلك .

(٢) حكم « حجية الأمر المقضى » .

المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه .

١ - يدل نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أن وقف الدعوى الأصلية
بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل سببه
بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده ، ويستهدف منه المشرع
منع قيام القاضى المطلوب رده بأى نشاط اجرائى فى الدعوى الأصلية وإلا وقع
باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضى نهائياً فى طلب الرد ،
بما ينبنى عليه أن منع القاضى المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن
ينظرها غيره ، وإذا كان المشرع قد حرص بالنص السالف على أن لا تنزع
الدعوى الأصلية من قاضيتها لمجرد تقديم طلب الرد فأورد الأحوال التى يجوز
فيها ندب قاضى غيره لنظرها ، فإنه لا يوجد كذلك ما يحول دون تعجيل نظر تلك
الدعوى فى أحوال زوال ولاية القاضى فى الفصل فيها سواء لتركه الخدمة أو نقله

للعمل بمحكمة أخرى وكذا فى حالة اسناد عمل آخر إليه إذ فى جميع الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضى المطلوب رده .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المنع من إعادة نظر النزاع يستلزم أن تكون المسألة المقضى فيها واحدة فى الدعويين وأن تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعى به فى الدعوى الثانية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ١٦١٧ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الصلح المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٩ المبرم مع الطاعن . وجعله نافذاً وقال بياناً لطلبه أنه أثر نزاع قضائى نشب بينهما أبرما بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٩ عقد صلح تضمن تحديد حقوق والتزامات طرفيه - غير أن الطاعن تخلف فى تنفيذ التزاماته المنصوص عليها بعقد الصلح ومنها أن يدفع له ربع حق الانتفاع بالاطيان الكائنة بناحية دهشور ومحكمة أول درجة حكمت للمطعون ضده بطلباته - إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٨٦ سنة ٩٦ ق القاهرة ويجلسة ١٩٨٠/١٢/٩ حكمت محكمة الاستئناف بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً فى طلب الرد - وبعد تعجيل الدعوى حكمت بجلسة ١٩٨٢/٢/٩ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان وقال بيان

لذلك أن محكمة الاستئناف ، حكمت بجلسة ١٩٨٠/١١/١٥ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في طلب رد السيد عضو اليمين بالدائرة وإذا صدر الحكم المطعون فيه بعد تعجيل الخصومة من الايقاف وقبل الفصل في طلب الرد نهائياً وبالمخالفة لحجية حكم الايقاف فإنه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ١٦٢ من قانون المرافعات على أنه « يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائياً ، ومع ذلك يجوز للمحكمة في حال الاستعجال وبناء على طلب الخصم الآخر نذب قاض بدلا ممن طلب رده . وكذلك يجوز طلب النذب إذا صدر الحكم الابتدائي برفض طلب الرد وطعن فيه بالاستئناف » يدل على أن وقف الدعوى الأصلية بعد تقديم طلب الرد هو وقف من نوع خاص يقع بقوة القانون ولا يتصل سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده ، ويستهدف منه المشرع منع قيام القاضى المطلوب رده بأى نشاط إجرائى فى الدعوى الأصلية وإلا وقع باطلاً ولا تعود الخصومة إلى السريان أمامه إلا إذا قضى نهائياً فى طلب الرد - بما ينبى عليه أن منع القاضى المطلوب رده عن نظر الدعوى لا يحول دون أن ينظرها غيره ، وإذا كان المشرع قد حرص بالنص السالف على أن لا تنزع الدعوى الأصلية من قاضيتها لجرد تقديم طلب الرد فأورد الأحوال التى يجوز فيها نذب قاضى غيره لنظرها ، فإنه لا يوجد كذلك ما يحول دون تعجيل نظر تلك الدعوى فى أحوال زوال ولاية القاضى فى الفصل فيها سواء لتركه الخدمة أو نقله للعمل . بمحكمة أخرى وكذا فى حالة إسناد عمل آخر إليه إذ فى جميع هذه الأحوال يزول المبرر لتعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية بعد أن أصبحت غير مطروحة أمام القاضى المطلوب رده - لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى الاستئنافية أنها كانت قد أوقفت بجلسة ١٩٨٠/١٢/٩ حتى يفصل نهائياً فى طلب رد عضو اليمين وهو السيد المستشار . . . وأن الطاعن عجل الخصومة لنظرها أمام الدائرة بعد تشكيلها تشكيلاً مغايراً ولم يكن من بين أعضائها السيد المستشار المطلوب رده فإن تعجيل الدعوى يكون صحيحاً ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول بياناً لذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزاماته بعقد الصلح المطلوب الحكم بصحته ونفاذه فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفع وأقام قضاؤه على سند من حجية الحكم الصادر في الدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى شمال القاهرة في حين أن النزاع في الدعوى الحالية يختلف في موضوعه عن الدعوى السابقة ويقوم على وقائع جديدة لم يسبق إثارتها من قبل ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع يستلزم أن تكون المسألة المقضى فيها واحدة في الدعويين وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ولما كان الثابت من الحكم الصادر بتاريخ ١٣/٦/١٩٧١ في الدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى شمال القاهرة أن المطعون ضده أقامها على الطاعن بطلب إلزامه بأن يؤدي له قيمة نصيبه في ريع الأطيان الذى التزم بأدائه بموجب عقد الصلح موضوع الدعوى وتمسك الطاعن بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزاماته بذلك العقد إذ إتخذ ضده إجراءات التنفيذ العقارى بالدعوى ٣٥ سنة ١٩٧٠ البدرشين وانتهى الحكم السالف إلى رفض هذا الدفاع تأسيساً على أن الدين الذى يجرى التنفيذ إقتضاه له ليس من بين ما تناوله عقد الصلح - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك في الدعوى الحالية بعدم تنفيذ المطعون ضده لالتزامه الذى يفرضه عقد الصلح إذ اتخذ إجراءات التنفيذ العقارى من جديد بالدعوى ٣٥٢ سنة ١٩٧٦ البدرشين نقاداً للحكم ٥٠٤٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة الذى تنازل عنه - بالبند الرابع من ذلك العقد وكان هذا النزاع لم يسبق طرحه بالدعوى ٨٧٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى شمال القاهرة ولم تفصل فيه المحكمة بحكمها الصادر في تلك الدعوى صراحة أو ضمناً فلا يكون للحكم السابق حجية في النزاع المطروح وإن أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه في هذا الشأن على سند من حجية الحكم السابق فإنه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه لكون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



السنة السابعة والثلاثون
الجزء الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
وفي المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

أولا

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	(أ)
		<p>أجازات - إجراءات - إختصاص - إغارة - أقدمية</p> <p><u>أجازات :</u></p> <p>استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته إلى عمله . أثره . سريان كافة الأحكام الوظيفية الأخرى في شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة إلى نوع العمل الذي يوكل إليه وتمكنه من أخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .</p>
٧٥	١٨	<p>الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p><u>إجراءات " الصفة في الطلب " :</u></p> <p>رئيس مجلس إدارة الهيئة للتأمين والمعاشات . هو صاحب الصفة في أية خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها . إختصاص وزير التأمينات الاجتماعية . غير مقبول .</p>
٥٦	١٤	<p>الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧</p> <p><u>ولاية محكمة النقض :</u></p> <p>(١) قضاء الالغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى ذلك . أى عمل أو إجراء تقوم به جهة الإدارة</p>

الصفحة	القاعدة	
		ولا يصل إلى مرتبة القرار الإداري النهائي . عدم جواز المطالبة بالغائه أمام هذه المحكمة .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨
		(٢) القرارات التي تصدر في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التي تختص محكمة النقض بالفصل في طلب الغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إداري نهائي مما تختص محكمة النقض بطلب الغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٧
		<u>إعارة :</u>
		١ - إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة وما تضعه من قواعد تحقيقا لها . التزام جهة الإدارة قاعدة عامة مؤداها استبعاد من سبق إعارته . لا خطأ .
٢٩	٥	الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية - متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة عدم اختيار الطالب للإعارة لشغله وظيفته أعلى من الوظائف التي يتم الاختيار من بينها . لا خطأ .
٨٧	٢١	الطلب رقم ٢٤ لسنة ٤٩ . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	أقدمية :
		<p>تخفى القاضى من الفئة « ب » فى الترقية إلى وظيفة قاض من الفئة « أ » طلب تعديل أقدميته . لا يتأتى إلا بإلغاء القرار الجمهورى الصادر بتخطيه فى الترقية إلى تلك الوظيفة . مؤدى ذلك . اعتبار طلبه من طلبات الإلغاء التى يتعين تقديمها فى ميعاد الثلاثين يوما المحددة بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . تقديمه بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب .</p>
٢٧	٤	<p>الطلب رقم ١٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١ (ت)</p> <p>تأمينات إجتماعية - تعويض - تعيين - تفتيش</p> <p><u>تأمينات إجتماعية :</u></p> <p>الإصابة الناتجة عن الاجتهاد أو الارهاق من العمل . اعتبارها إصابة عمل . شرطه .</p>
٥٣	١٣	<p>الطلب رقم ١٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢</p> <p><u>تعويض :</u></p> <p>الموافقة على إعاره الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن رفض طلب إعارته . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا له أيا كان وجه الرأى فى أسباب عدم الموافقة على طلب إعارته السابق .</p>
٣٩	٨	<p>الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	تعيين :
		١ - قرار التعيين في وظيفة قضائية إذ صدر في الشكل الذي يتطلبه القانون ومن السلطة الإدارية المختصة بإصداره وصادف محله من وظيفة قائمه لا يعتبر منعدا . وجوب تقديم طلب إلغائه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن أو علمه يقينيا . مخالفته ذلك أثره . عدم قبول الطلب .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ .
		٢ - استقرار حالة المريض بمرض مزمن وتقرير عودته إلى عمله . أثره . سريان كافة الأحكام الوظيفية الأخرى في شأنه مع مراعاة حالته المرضية بالنسبة إلى نوع العمل الذي يوكل إليه وتمكنه من أخذ العلاج اللازم . ق ١١٢ لسنة ١٩٦٣ .
٧٥	١٨	الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣
		٣ - التزام القرار المطعون فيه - في تحديد المحكمة التي عين بها الطالب به . استقرار حالته المرضية وتقرير عودته إلى عمله - الترتيب . نص عليه قانون السلطة القضائية في التعيين بحاكم الاستئناف . عدم اعتبار القرار مخالفا للقانون أو مشويا بالعسف في استعمال السلطة .
٧٥	١٨	الطلب رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	تفتيش :
		تقدير كفاية الطالب في تقدير التفتيش بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها . مؤداه . رفض طلب رفعه وطلب إلغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطيه في الترقية استنادا على هذا التقرير .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٦١.٤٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ (د)
		دعوى :
		التدخل في الدعوى :
		عدم جواز التدخل في الدعوى ممن هو طرف فيها .
٣٤	٧	الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ (ر)
		رد القضاء :
		(١) العداوة أو المودة التي عنها المشرع بالمادة ١٤٨ مرافعات . وجوب أن تكون شخصية العمل السابق لرئيس الدائرة بنيابة أمن الدولة العليا في عهد تناوله الطالب بالنقد . ليس من شأنه أن يولد العداوة بينهما أو صلة المودة مع خصمه .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤

١٠ رد القضاء - صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية

الصفحة	القاعدة	
		(٢) قرار المحكمة بضم دعوى الطالب إلى أخرى - لا يحول دون تتبع الطالب لدعواه وابداء دفاعه ولا ينشئ عن قيام عداوة بينه وبين المطلوب ردهما ولا عن صلة مودة بينهما وبين خصمه .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(٣) رأى المكتب الفنى فى خصوص ضم الدعوى - الطالب غير ملزم للمحكمة - تعلق طلبات بهذا رأى غير منتج فى طلب الرد .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(٤) عدم بيان الطالب ماهية التصرفات التى ادعى صدورها من المطلوب ردهما أثناء مرافعته . أثره . اعتبار روايته عنها مجهلة. عدم جواز التعويل عليها فى مجال الإثبات .
٧٨	١٩	الطلب رقم ١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٤
		(ص)
		صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
		قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بشطب تسجيل صندوق التأمين الخاص لأعضاء الهيئات

الصفحة	القاعدة	
٤٤	١٠	<p>القضائية وتصفية أمواله وأبلوله ناتج التصفية إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بعد استحداث نظام إعانة نهاية الخدمة كبديل لنظام التأمين . صحيح . علة ذلك .</p> <p>الطلب رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p> <p>(ق)</p> <p><u>قرار إدارى</u></p> <p>١ - قضاء الإلغاء المخول لمحكمة النقض بالمادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية . قاصر على القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة . مؤدى ذلك . أى عمل أو إجراء تقوم به جهة الإدارة ولا يصل إلى مرتبة القرار الإدارى النهائى . عدم جواز المطالبة بالغاءه أمام هذه المحكمة .</p>
٣٤	٧	<p>الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨</p> <p>٢ - القرار الإدارى . ماهيته . قرار رئيس محكمة إستئناف القاهرة وقرار مجلس القضاء الأعلى الصادران بتنفيذا للقرار الجمهورى بتعيين المدعى عليه فى وظيفة رئيس محكمة إستئناف القاهرة . ليسا من قبيل القرارات الإدارية . عدم جواز المطالبة بالغاتهما إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى المشار إليه .</p>
٣٤	٧	<p>الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٨</p>

الصفحة	القاعدة	٣ - القرارات التي تصدر في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التي تختص محكمة النقض بالفصل في طلب إلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إداري نهائي مما تختص محكمة النقض بطلب إلغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ (م)
		<u>مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش</u>
		<u>مجلس القضاء الأعلى :</u>
		القرارات التي تصدر في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التي تختص محكمة النقض بالفصل في طلب إلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . قرار مجلس القضاء الأعلى في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه . قرار إداري نهائي مما تختص محكمة النقض بطلب إلغائه .
٦١	١٥	الطلبان رقما ٤٧ ، ٦١ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ <u>مرتبات :</u>
		١ - طلب بدل سفر . ماهيته . من طلبات التسوية التي تقدم استنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة من القوانين وغير

الصفحة	القاعدة	
		<p>رهن بإرادة الإدارة . يؤدي ذلك . أن ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بمناسبة لا يعتب من قبيل القرارات الإدارية . أثره ذلك . عدم تقيد الطلب بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية .</p>
٣١	٦	<p>الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>٢ - تحديد المرتب المستحق لعضو النيابة . تعلقة بالنظام العام . جواز تعديل الإدارة له دون تقيد بميعاد معين متى كان مخالفا للقانون .</p>
٤١	٩	<p>الطلب رقم ٢٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥</p> <p>٣ - استحقاق رجال القضاء والنيابة العامة للزيادة المقررة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . شرطه . أن يكونوا في ١٩٧٤/١٢/٣١ شاغلين إحدى الوظائف القضائية الواردة بجدول الوظائف الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وظلوا يشغلونها مدة متصلة حتى ١٩٨٠/٧/١ .</p>
٥٠	١٢	<p>الطلب رقم ١٥٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٣</p> <p><u>معاش :</u></p> <p>١ - تضمين الطالب تظلمه إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عدم موافقاته بمكافأة الادخار . خلو رد الهيئة من</p>

الصفحة	القاعدة	
		أية إشارة إلى استحقاقه لهذه المكافأة . مفاد . عدم إقرارها لها . مؤدى ذلك . حق الطالب فى التظلم من هذا القرار السلبى أمام محكمة النقض .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . - جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٢ - إحالة نائب رئيس محكمة الاستئناف إلى المعاش قبل إنقضاء سنتين من اعتباره فى حكم درجة نائب وزير وعدم بلوغ مدة اشتراكه فى التأمين عشرين سنة . أثره . تسوية معاشه وفقا لمدة الاشتراك فى التأمين وآخر أجر تقاضاه .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . - جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٣ - معاملته نائب رئيس محكمة الاستئناف معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه - فى حدود الربط المالى لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون فى حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٥٦	١٤	الطلب رقم ٤٠ لسنة ٥٥ ق . - جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ ٤ - المدد التى تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدد الاشتراك فى التأمين . حسابها فى تعويض الدفعة الواحدة الذى يستحق للمؤمن عليه أو للمستحقين . شرطه . نص القوانين والقرارات على استحقاق التعويض عنها . م ٢٦ ق التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٦٦	١٦	الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العاملون المدنيون الذين قرر لهم قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٧ الحق في حساب مدد الضمان والمدد الإضافية - المبينة بهذا القانون - ضمن مدد الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة . ماهيتهم . ندب الطالب للعمل قاضيا بإدارة العدل بغزة مدة معينة . لا يعد ندبا له للعمل بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية ولا يرتب الحق في صرف تعويض الدفعة الواحدة عن هذه المدة التي احتسبت له مضاعفة في المعاش .
٦٦	١٦	الطلب رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤
		٦ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة إستئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش ومعاملته في درجته متى بلغ مرتبه - في حدود الربط المالي لوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون في حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤
		٧ - قضاء الطالب سنتين متصلين وهو حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه في التأمين عشر سنوات . مؤداه . معاملته في المعاش عن الأجر الأساسي وفقا للبندين أولا (٢) وثانيا من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٨ - معاملة نائب رئيس محكمة الاستئناف في المعاش معاملة نائب الوزير البنديين أولا (١) وثانيا من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شرطه قضاؤه سنة متصلة في حكم درجة نائب الوزير وتجاوز مدة اشتراكه في التأمين عشرين سنة .
٨٢	٢٠	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ ٩ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم . معاملة كل منهم معاملة نائب الوزير من حيث المعاش متى بلغ مرتبه . في حدود الربط المالي لتوظيفته - المرتب المقرر لنائب الوزير . شرطه . أن يكون في حكم هذه الدرجة عند إنتهاء خدمته .
٨٢	٢٠	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٥ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ <u>معاش الأجر المتغير :</u> ١ - استحقاق معاش الأجر المتغير . مناطه . توافر إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسي أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين عن الأجر المتغير . استحقاق المؤمن عليه معاملته من حيث معاش الأجر الأساسي المعاملة المقررة لنائب الوزير . أثره . سريان هذه المعاملة على ربط المعاش المستحق عن الأجر المتغير .
٧٠	١٧	الطلب رقم ٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استحقاق معاش الأجر المتغير . مناطه أن يتوافر في المؤمن عليه إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الأساسي أيا كانت مدة اشتراكه في التأمين عن الأجر المتغير .
٨٢	٢.	الطلب رقم ٨٥ لسنة ٥٤ ق . رجال القضاء جلسة ١٩٨٦/١١/٤ (ن) ندب - نقل ندب : الندب لا يرتب بذاته حقا للموظف في بدل السفر . علة ذلك . استحقاق بدل السفر . مناطه .
٣١	٦	الطلب رقم ١٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١ نقل : خلو قرار نقل القاضى من محكمة ابتدائية إلى أخرى بلمات المنطقة مما يدل على أنه هدف لغير المصلحة العامة . أثره . رفض طلبه . علة ذلك .
٤٨	١١	الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

ثانيا

الاحكام الصادرة فى المواد المدنية
والتجارية والاحوال الشخصية

إثبات - أثراء بلا سبب - أجنب - أحوال شخصية - إختصاص -
 أوتفاق - إستئناف - استيراد - استيلاء - إصلاح زراعى - إعلان -
 ٢٠ - إلزام - التماس إعادة النظر - أغلبية - إيجار .

الصفحة	القاعدة	إثباتات
		أولا - قواعد عامة :
		<u>عبء الإثبات</u>
		التزام المدعى بإقامه الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلا فى الدعوى أم مدعى فيها .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ . الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره وقفاً على جهة بر . على ناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .
٧٦٩	١٥٧	الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ . عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام :
		١ - قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ . ٢ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام . السكوت عن التمسك بها . اعتباره تنازلاً عن الحق فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون . التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ .

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا - إجراءات الإثبات :
		١ - تدبب المحرر :
		عمل المحرر . من عناصر الإثبات . خصوصية التقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ تبايناً
		٢ - العدول عن إجراءات الإثبات :
		عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمن حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازته حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .
٥٦١	١١٧	الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		ثالثا - طرق الإثبات :
		١ - الكتابة :
		متى يجب الإثبات بالكتابة :
		- الوفاء . تصرف قضاة . عدم جواز إثباته بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيهاً . العبرة في الوفاء الجولي بقبضية الالتزام الأصلي . مـ٦ إثبات .
٦٠٢	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٢

الصفحة	القاعدة	توافر الدليل الكتابي :
		<p>- اعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة مانعة من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة . مناطه . أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه . بقاؤه في حوزة من أصدره أو إنتقاله بغير رضاه إلى المتمسك به . أثره . اعتباره في حكم الورقة المنزلية .</p>
٣٠٢	٦٦	<p>الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦</p> <p>- الدفاتر غير التجارية والأوراق المنزلية . جواز اعتبارها قرينه لا تقوم بذاتها بل تضم إلى غيرها في الأحوال التي تقبل الإثبات بالقرائن . الاستثناء . م ١٨ إثبات . اعتبارها دليلا كاملا ليست له حجية مطلقة في الإثبات . أثره . لمن صدرت منه وخلفائه أثبات عكس ما جاء بها كافة طرق الإثبات .</p>
٣٠٢	٦٦	<p>الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦</p> <p><u>الأوراق العرفية وصورها :</u></p> <p>١ - إشتغال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للإحتجاج به على من وقع . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضى الموضوع به .</p>
١٥٨	٣٨	<p>الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p> <p>٢ - صور الأوراق العرفية خطية أو فرتوغرافية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع</p>

الصفحة	القاعدة	
		عليه في حالة وجوده . إذا كان الأصل غير موجود لا سبيل للاحتجاج بالصورة إذا انكرها الخصم . علة ذلك .
٢٨٣	٦٣	الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٣ - اعتبار المحرر العرفي دليلا كاملا في الإثبات . شرطه . أن يكون موقعا عليه ممن أصدره . أثره . أعفاء من صدر لصالحه من تقديم دليل آخر يؤيده والقاء عبء إثبات عكسه على من وقعه .
٣٠٢	٦٦	الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٤ - انكار الوارث علمه بتوقيع مورثه على المحرر العرفي . أثره . وقف حجية المحرر مؤقتا في الإثبات حتى يقيم الخصم المتمسك بها الدليل على صحتها . شرطه . ألا يتنازل ذلك الخصم عنها .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٥ - محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على اتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها استعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩

الصفحة	القاعدة	
		٧ - البينة :
		<u>الأحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينة :</u>
		<u>إنكار التوقيع والدفع بالجهالة :</u>
		عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا . م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقييد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الإلغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .
٥٣٩	١١٢	الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨ <u>قيام المانع من الحصول على الكتابة :</u>
		- تقدير قيام المانع الأدبي أو انتفائه . من مسائل الواقع استقلال محكمة الموضوع به دون معقب متى كان سائفا .
٥٢٣	١٠٩	الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧ <u>مبدأ الثبوت بالكتابة :</u>
		مبدأ الثبوت بالكتابة . ماهيته .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>ثالثا - القرائن :</u>
		<u>القرائن القانونية الغير قاطعة :</u>
		شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينه المادة ٩١٧ مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته .
٦٧٣	١٣٩	الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	القرائن القضائية :
		إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن . شرطه . أن يكون سائغا .
١٣٢	٣٢	الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١ إستنباط القرائن القضائية : من إطلاقات محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على قرائن سائغة متساندة . عدم قبول الجدل في كفاية كل قرينة على حدة .
٦٣.	١٣.	الظمان رقم ١٧٨٣ . ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>رابعاً - الإقرار :</u> <u>أنواعه : (القضائي وغير القضائي)</u> الإقرار الصادر أمام القضاء في دعوى متعلقة بالواقعة التي حصل عنها الإقرار . ماهيته . إقرار قضائي يجب على القاضي أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الإقرار الصادر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار . إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>تجزئة الإقرار :</u> إقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكره سبباً مشروعاً آخر له . إقرار غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الإلتزام قائماً وصحيحاً ما لم يثبت المدين عدم صحة هذا السبب الآخر .
١٧٥	٤١	الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥

الصفحة	القاعدة	
		<u>قبول الإقرار :</u>
		إقرار المحامي عن موكله . غير جائز : إلا إذا كان مفوضا فيه مباشرة للإقرار في حضور موكله دون اعتراض منه . مؤداه . اعتبار الإقرار صادرا من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيع له ذلك . م ٧٩ مرافعات .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>حجية الإقرار :</u>
		- حجية الإقرار : إقراره على المقر وورثته دون دائنيه ورثته الخاص . وجوب تعلقه بواقعه لا بالتطبيق القانوني الذي هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر في أصل إقراره . مانع من صحة الإقرار .
٨٣٣	١٧١	الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<u>الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية :</u>
		<u>طرق الإثبات :</u>
		<u>البيّنة :</u>
		<u>نصاب الشهادة :</u>
		شهادة المرأتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين . لا تتوافر إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة . مؤدى ذلك . إذا اتفقت أقوالهما كان موجب عدم التفريق متنفيا .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

الصفحة	القاعدة	إثبات النسب :
		١ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذي لا يحضره شهود هو في الفقه الحنفي زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقي .
		٢ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالبينه الشرعية . لا يشترط لقبول البينه معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .
٥٨٢	١٢١	الظعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق. أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٣ - النسب . ثبوته بالإقرار سواء كان صدقاً أو كذباً .
٥٩٥	١٢٤	الظعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>مسائل عامة في الإثبات :</u>
		<u>في إيجار الأماكن :</u>
		أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ما هيئتها . الأخذ بالأجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٨٦/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جدياً والأجرة ليست صورية للمستأجر اللاحق أثبات الصورية بكافة طرق الإثبات .
١٢١	٣٠	الظعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
		<u>في كسب الملكية :</u>
		ورود اسم الشخص في سجلات الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في إثبات كسب ملكية العقارات .
٥٦٧	١١٨	الظعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		<u>إثراء بلا سبب</u>
		المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائد . شرطه . أن يكون سبب النية اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق . م ١٨٥ مدنى .
٣٩٧	٨٦	الظعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		<u>أجنبى</u>
		حظر تملك المصريين للعقارات المبينة والأراضى الفضاء . الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .
٢٠٧	٤٨	الظعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		<u>أحوال شخصية</u>
		<u>أولا - المسائل الخاصة بالمسلمين :</u>
		<u>(أ) التطليق للضرر :</u>
		١ - الحكم بالتطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت اضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما .
		٢ - خلو محاضر جلسات محكمة أول وثانى درجة من إثبات أن محاولة للاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنها أو وكلاهما المصرح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق معه شرط عجز القاضى عن الاصلاح اللازم للحكم

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالتطليق للضرر . تضمنين الحكم المطعون فيه رغم ذلك المحكمة عن الاصلاح بينهما . لا سند له من الأوراق . قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط . مخالفة القانون .</p>
٤١٥	٩٤	<p>الظن رقم ٢١ لسنة ٥٥ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/١٥</p> <p><u>(ب) التطليق للغيبة :</u></p> <p>التطليق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . أن يكون غيبه الزوج سنة فأكثر في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة ، وأن تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول . تقدير العذر من سلطة قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا .</p>
٤٣٢	٩٣	<p>الظن رقم ١٨ لسنة ٥٥ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/٤/١٥</p> <p><u>أحوال شخصية</u></p> <p>التطليق للغيبة . المادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عدم اشتراطها عرض الصلح على الطرفين .</p>
٨٧٢	١٨٠	<p>الظن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ ق . " أحوال شخصية " جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥</p> <p><u>(ج) النسب :</u></p> <p>١ - ثبتت نسب الولد من المرأة التي تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة وكان ممن يولد مثله لثلاثها وصادقها المقر له على ذلك إن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ودون حاجة إلى إثبات . شرطه . ألا تكون وقت الاقرار متزوج أو معتده أو أقرت بالولد ونسبته إلى من كان زوجا لها . علة ذلك .</p>
١٦٢	٣٩	<p>الظن رقم ٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التناقض في دعوى النسب عفو مغتفر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة وفي استخلاص الواقع منها .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٣ - الدخول مع العقد على من في عصمه آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها .
٦٠٨	١٢٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٤ - النسب . ثبوته بالإقرار سواء كان صدقاً أو كذباً .
		٥ - الإقرار الصادر أمام القضاء في دعوى متعلقة بالواقعة التي حصل عنها الإقرار . ماهيته . إقرار قضائي يجب على القاضي أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . الإقرار الصادر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار . إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي .
		٦ - إقرار المحامي عن موكله . غير جائز إلا إذا كان مفوضاً فيه . مباشرته للإقرار في حضور موكله دون إعتراض منه . مؤداه . إعتبار الإقرار صادراً من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامي لا يبيع له ذلك م . ٧٩ مرافعات .
٥٩٥	١٢٤	الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - ثبوت النسب بالفراش الصحيح . الزواج الذى لا يحضره شهود هو فى الفقه الحنفى زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .</p> <p>٨ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد . وجوب أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالبينة الشرعية . لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد .</p>
٥٨٢	١٢١	<p>الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧</p> <p>ثانياً - المسائل الخاصة بغير المسلمين :</p> <p>(أ) بطلان الزواج :</p> <p>مبدأ حظر تعدد الزوجات . من القواعد الأصيلة فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية . مؤدى ذلك . بطلان الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الأولى ولو رضى به الزوجان . لأى منهما وكل ذى حق الطعن فيه .</p>
٤٥٧	٩٩	<p>الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢</p> <p>(ب) التطليق :</p> <p>تقدير سوء السلوك الموجب للتطليق . م ٥٦ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ . من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .</p>
٤٥٧	٩٩	<p>الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الطاعة :
		الأحكام التي يتعين على المحاكم تطبيقها في منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هي الأحكام الموضوعية في الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع في دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانيا من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التي تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانته أطرافها .
٥٩١	١٢٣	الظمن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		ثالثا - دعوى الأحوال الشخصية :
		(أ) الأليات :
		١ - شهادة المراتين . العلة من اشتراط سماعهما مجتمعتين لا تتوافر إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة . مؤدى ذلك . إذا اتفقت أقوالهما كان موجب عدم التفريق منتفيا .
٢٠٠	٤٦	الظمن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . " جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - شهادة الأولاد للوالدين وأن علوا وشهادة الوالدين للأولاد وإن سفلوا . غير مقبولة .
٤٥٧	٩٩	الظمن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢
		زواج المطعون ضدها من آخر عقب انقضاء عدتها . لا يقطع بذاته بأن طلاق الطاعن لها كإرضائها .
٧٣٤	١٥٢	الظمن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>الطاعة حق للزوج على زوجته . شرطه . لا طاعة للزوج أن تعهد مضارة زوجته . ثبوت إضرار الزوج بزوجته اضرازا يدل على عدم أمانته على نفسها ومالها . يكفي فيه اتفاق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب الشهادة على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء . علة ذلك .</p>
٧٤٠	١٥٣	<p>الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تطمنن إليه منها واستخلاص ما تقتنع به مادامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها (مثال في متعة) .</p>
١٠٢٦	٢٠٨	<p>الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ <u>(ب) الحكم في الدعوى :</u> ذكورة الأحكام . شرط لولا يتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . إستناد الحكم إلى هذا التقرير . مؤداه . بطلان الحكم .</p>
٣١٦	٦٩	<p>الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٢/١١ عدم أمانة الزوج على نفس زوجته لثبوت مضارته لها . دعامة كافية لحمل الحكم الصادر برفض دخولها في طاعته . النعي عليه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها . غير منتج .</p>
٧٤٠	١٥٣	<p>الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٥ ق . أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الطعن في الحكم :
		الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة . الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار أو بعد الثبوت عقب الانتكار . غياب الزوجة طوال جلسات الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا في حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة ذلك .
٥٨٦	١٢٢	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		(د) المتعة :
		المتعة . إنعقاد الاختصاص بنظر الدعوى بها للمحكمة الابتدائية . علة ذلك .
١٠٢٦	٢٠٨	الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . "أحوال شخصية" جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣
		رابعا - اعلام الوفاة والوراثة :
		تحقيق الوفاة والوراثة . حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق . انكار الوراثة الذي يستدعى استصدار مثل هذا الحكم . وجوب صدوره من وارث ضد آخر يدعى الوراثة . بيت المال لا يعتبر وارثا بهذا المعنى . علة ذلك .
١٠٠٦	١٢٦	الطعن رقم ٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

الصفحة	القاعدة	
		خامسا - مسائل أولاية على المال :
		« الولاية على القاصر »
		مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتغال الإذن على شروط الفرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .
٩٦٣	١٩٦	الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٥٢ . ق. أحوال شخصية جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣
		الأهلية
		تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين . لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . تحرى أهلية العقد . مناطها . حالته وقت إنعقاد العقد .
٨٢٨	١٧٠	الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ ن . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		إختصاص
		الإختصاص القضائى الدولى :
		(١) الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . تحديدها بالأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . انحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرغ عنها من منازعات .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ن . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩

الصفحة	القاعدة	
		(٢) الحصانة القضائية للدولة التي لا تخضعها لولاية القضاء في دولة أخرى . مقتضاها . امتناع القضاء في حقها أو حق ممثلها وممثلي سلطاتها العامة من محاكم دولة أخرى بالنسبة لأعمال السيادة دون التصرفات العادية وأعمال التجارة . أثره .
		إلتزام المحاكم بأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بأعمال السيادة ما لم تتنازل الدولة عن تلك الحصانة فتقبل ولاية قضاء دولة أخرى .
٨٧٥	١٨١	الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦
		<u>الإختصاص الرئاسي :</u>
		<u>ما يتعلق بأعمال السيادة :</u>
		(١) للمحاكم العادية تقرير الوصف القانوني لما يعد من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد إختصاصها . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمال السيادة . ماهيتها . مؤداها .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨
		(٢) منع المحاكم العادية من نظر الدعاوى المتعلقة بالاضرار الناجمة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة . شرطه . أن تكون نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨

الصفحة	القاعدة	
		<u>قرارات الإستيلاء :</u>
		(١) قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إدارى . إختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . اعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية . مؤدى ذلك . إختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٦٩	١٩٧	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله . ماهيته . قرار المحافظ بالاستيلاء على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدها . عدم اعتباره قرار إداريا علة ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعة فيه .
١٠٣٨	٢١٠	الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم :</u> (١) إختصاص المحاكم بنظر كافة المنازعات والجرائم . الاستثناء . م ١٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		محكمة القيم :
		١ - إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ نطقة . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . إختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة أمام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ماهيتها .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		لجان التأمين الاجتماعى :
		لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد إليها بإختصاص قضائى . القرارات التى تصدرها عدم اعتبارها من قبيل القرارات الإدارية . أثره . إختصاص القضاء العادى بنظر الطعن عليها .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		لجان الأوقاف :
		مجلس وكلاء وزارة الأوقاف . إختصاصه وحده بطلب تقدير وفرز حصه الخيرات فى الوقف والبت فيه بغير الرجوع إلى المحكمة . م ٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها وم ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .
٢٠٤	٤٧	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

الصفحة	القاعدة	
		<u>التحكيم :</u>
		ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم م ١٥ ق ٤٦ / ١٩٧٢ . الاستثناء . جواز اتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتداه لإهداره .
١٧٨	٤٢	الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		<u>الإختصاص النوعى :</u>
		المنازعة فى تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ١٣ / ٢ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٥٠٨	١٠٧	الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
		<u>إختصاص قاضى التنفيذ :</u>
		إختصاص قاضى التنفيذ . مناطه . تعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عنها سواء كانت وقتية أو موضوعية . م ١ / ٢٧٥ / مرافعات .
٦٥٧	١٣٦	الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطة . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية في الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ " حق المستأجر الأصلي المقيم مؤقتا بالخارج في تأجير المكان المؤجر له من الباطن " التزام المستأجر الأصلي المقيم بالخارج بصفة مؤقتة بإخطار المستأجر من الباطن لإخلاء العين المؤجرة له في الموعد المحدد لعودته . م ١/٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . انتقال الإلتزام عند وفاته إلى من استمر عقد الإيجار لصالحهم وفقا للمادة ١/٢٩ من ذلك القانون . مخالفة ذلك . أثره .
٤٠٤	٨٨	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ " حق مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة في تأجير جزء منه أو إشراك آخرين معه في النشاط " حق المستأجر الذي يزاول مهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان المؤجر . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اشراك مستأجر آخر معه في النشاط لا يعد تأجيرا من الباطن . تخلى المستأجر للغير عن العين كلها يجوز للمؤجر طلب إخلائه . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
٣٦٩	٨٠	الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	إرتفاق
		<p>تحریم إقامة مطل مواجه للجار على مسافة تقل عن متر . يوجب الإزالة ولو لم يتوافر الضرر . م ٣٩ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدني الحالي .</p>
٤٠٠	٨٧	<p>الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦</p> <p><u>إستئناف</u></p> <p><u>أولا - شكل الإستئناف :</u></p> <p><u>جواز الإستئناف :</u></p> <p>١- الحكم بوقف الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعى . مؤدى ذلك . جواز إستئنافه على استقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .</p>
٣٤٣	٧٥	<p>الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>٢ - الدفع بعدم جواز الإستئناف . عدم إثارتة أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة التقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .</p>
٥٥٤	١١٦	<p>الطعن أرقام ١٦١ و ١٦٩ و ١٧٨ و ١٧٤ و ٢١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p> <p>٣ - مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		ميعاد الإستئناف :
		ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨٠ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوما تبدأ من التاريخ المذكور .
٧٩٩	١٦٤	الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠
		صحيفة الإستئناف :
		١ - صحيفة الإستئناف . وجوب اشتغالها على أسباب الاستئناف . م ٢٣ مرافعات . مقصوده . إعلام المستأنف عليه بها . مؤدى ذلك . للمستأنف العدول عن تلك الأسباب إلى غيرها أو الاضافة إليها أثناء المرافعة . إختلافها فى ذلك عن الطعن بالنقض .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
		ثانيا - رفع الإستئناف :
		الإستئناف الفرعى :
		١ - الإستئنافا فرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأصلى . تعلق ذلك بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض . أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٣/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - رفع الاستئناف الفرعى . أثره .
١٠٣.	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>ثالثا - الخصوم فى الإستئناف :</u>
		الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		<u>رابعا - نطاق الإستئناف :</u>
		<u>الأثر الناقل للإستئناف :</u>
		الحكم بوقف الفصل فى موضوع الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطواؤه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤاده . مستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الإستئناف نعيه على قضاء ذلك الحكم فى شكل الدعوى . القضاء بىطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمة . صحيح علة ذلك .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠
		٢ - الأثر الناقل للإستئناف . نطاقه . ورود النعى على قضاء الحكم الابتدائى . غير مقبول .
٥٣.	١١٠	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨

الصفحة	القاعدة	
		<u>خامسا - نظر الإستئناف :</u>
		<u>ما يعترض سير الخصومة :</u>
		<u>إعتبار الإستئناف كأن لم يكن :</u>
		اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداعها . م ٧ مراقعات المعدلة . جوازى للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا إلى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الإستئناف . م ٤ مراقعات .
٣١٩	٧٠	الظعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢
		<u>سادسا - الحكم فى الإستئناف :</u>
		١ - إلغاء محكمة الإستئناف قضاء محكمة أول درجة ببطلان إعلان الرغبة فى الشفعة . وجوب فصلها فى موضوع الدعوى دون إعادتها لمحكمة أول درجة . علة ذلك .
٥٣٤	١١١	الظعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		٢ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى . قضاء محكمة الإستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو فى الإجراءات لايمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل فى الدعوى . علة ذلك .
٥٦٨	١١٨	الظعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٣ - تأييد محكمة الإستئناف الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها . مؤاده . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسباب وبعض أسبابه الحكم الابتدائى . علة ذلك .
٨٣٦	١٧٢	الظعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢

الصفحة	القاعدة	<u>إستيراد</u>
		<u>رد رسم الاستيراد :</u>
		رد رسم الاستيراد . شرطه . تغذر الاستيراد وأن يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .
١٠٦٧	٢١٦	الظمن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
		<u>إستيلاء</u>
		١ - قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إدارى . إختصاص القضاء الإدارى بالتفصل فى صحته وإلغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ١/٢٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٩	١٩٧	الظمن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١
		٢ - إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الإدارة على عقار دون اتخاذ إجراءات نزاع الملكية . أثره . بقاء العقار فى ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة الاستيلاء .
٩٦٩	١٩٧	الظمن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١
		٣ - تحديد مقابل الانتفاع للعقارات المسئولى عليها لأغراض التربية والتعليم . ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تقديره طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إستبعاد قواعد تحديد الأجرة النصوص عليها فى قوانين أخرى .
١٠٧٧	٢١٨	الظمن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩

الصفحة	القاعدة	إصلاح زراعى
		اصلاح زراعى . الدعاوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية . شرط قبولها . ايداع نسخة من عقد الأيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		<u>إعلان</u>
		<u>أولا - إعلان الأشخاص الطبيعيين :</u>
		<u>إعلان المقيمين فى الخارج :</u>
		إعلان " إعلان المقيمين فى الخارج "
		إعلان صحف الدعاوى والطعون للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج . تمامه بتسليم الصورة للنيابة .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ السنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		<u>الإعلان لجهة الإدارة :</u>
		الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من عددهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن ينوب عنه .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٤٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	ثانيا - إعلان الأشخاص الاعتبارية : إعلان الشركات التجارية :
		إعلان الشركات التجارية ، تسليمه فى مركز إدارة الشركة لأحد المتضامنين أو لرئيس الإدارة أو للمدير أو من يقوم مقامهم . م ١٣ مرافعات . صحيح . لا محل لتوجيه خطاب مسجل إعمالاً للمادة ١١/٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ . علة ذلك .
٦١٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ ثالثا - بطلان الإعلان :
		١ - بطلان الإعلان . زوال بتحقيق الغاية من الإجراء . م ٢٠ مرافعات (مثال فى إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم جواز التمسك به إلا من الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور بناء على ذلك الإعلان فى ذات الزمان والمكان المعينين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٥٢ و ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣ ٣ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٢٥٦/٣ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الإعلان قبل العرض على المحكمة فى غرفة مشورة أن تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٤	الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><u>التزام</u></p> <p style="text-align: center;"><u>أولاً - أركان الالتزام :</u></p> <p style="text-align: center;"><u>محل الالتزام :</u></p> <p>محل الالتزام . تضمينه حق نقل عيني على شئ . وجوب أن يكون الشئ معيناً أو قابلاً للتعين . مادتان ١/١٢٣ ، ١/٤١٩ مدني . تعيين ذاته المبيع جواز استخلاصه من النية المشتركة للمتعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذها له .</p>
٥٧٨	١٢٠	<p>الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠</p> <p style="text-align: center;"><u>سبب الالتزام :</u></p> <p>إقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند الدين وذكره سبباً مشروعاً آخر له . إقرار غير قابل للتجزئة . أثره . بقاء الالتزام قائماً وصحيحاً ما لم يثبت المدين صحة هذا السبب الآخر .</p>
١٧٥	٤١	<p>الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٥</p> <p style="text-align: center;"><u>ثانياً - آثار الالتزام :</u></p> <p style="text-align: center;"><u>تنفيذ الالتزام :</u></p> <p>الضمان الناشئ لمصلحة المشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره مادياً منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن وإراداً استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع إزالة التعويض أو التعويض بمقابل أن امتنع عن التنفيذ</p>

الصفحة	القاعدة	
		أو استحالة عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالراهن لينوب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .
٣٣.	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ <u>تنفيذ الالتزام :</u> <u>التنفيذ العيني :</u> حكم القاضي . قيامه مقام التنفيذ العيني في الالتزام بعمل . شرطه .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢ <u>الشرط الفاسخ :</u> الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظ معينة له . النص في العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى التنبيه أو انذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة الموضوع في هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>ثالثا - انقضاء الالتزام :</u> <u>الوفاء :</u> ١ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . التزامات مقابلة . إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به .

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . أن تكون الالتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الالتزامات . مرده أحكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة (مثال بشأن حالة عامل انتاج وشركة تأمين) .
٩٨	٢٤	الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
		٢ - رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الاكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدنى . شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الاكراه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		٣ - الوفاء . تصرف قانونى . عدم جواز إثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها متى كانت قيمته تزيد على عشرين جنيها . العبرة فى الوفاء الجزئى بقيمة الالتزام الأسمى . ٦ إثبات .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٤ - الوفاء المبرئ لذمه المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه م ٣٣٢ ، ٣٣٣ مدنى . الاستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما . تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن دون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمنى بهذا الوفاء . صحيح .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>الوفاء بالإيداع دون العرض :</u>
		وفاء المدين بالإيداع دون العرض على الدائن . م ٣٣٨ مدني . حالاته .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>صحة الإيداع :</u>
		صحة الإيداع . لا يمنعها تعليقه على شرط يحق للمدين فرضه .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>التقادم المسقط :</u>
		التقادم المسقط . بدء سريانه من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٢٨١ مدني . الالتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . (مثال) .
٩٤٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>التعاس إعادة النظر :</u>
		(١) الفسخ الذي يبيع التعاس إعادة النظر . شرطه . أن يكون خافيا على الخصم طيله نظر الدعوى . ما تناوله الخصومة . ليس سببا للالتعاس .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		(٢) الورقة التي يحصل عليها اللتمس بعد صدور الحكم . شرطها أن تكون بفعل الخصم قاطعة في الدعوى .
١١٨	٢٩	الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

الصفحة	القاعدة	أهلية
		<u>تصرف الوصى بغير إذن المحكمة :</u>
		مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . إعتبره متجاوزا حدود نيابته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤاده . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتمال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .
٩٦٣	١٩٦	الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠
		<u>إيجار</u>
		<u>أولا - القواعد العامة في الإيجار :</u>
		<u>أ - عقد الإيجار :</u>
		" إثباته "
		إثبات تاريخ عقد الإيجار بالشهر العقاري . خصوغة لذات قواعد المحررات الأخرى .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - تغيير المستأجر للغرض المنصوص عليه في العقد بعد استلامه العين وقبل الوفاة أو الترك . أثره لكل ذي مصلحة إثبات التغيير بكافة طرق الأثبات .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<u>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار :</u>
		حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة مؤداه . بطلان للعقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذى أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لأعمال نص المادة ٥٧٣ مدنى بإجراء المفاضلة بينهما .
٢٥٥	٥٧	الظعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<u>ب - بعض أنواع الإيجار :</u>
		<u>إيجار الأراضى الزراعية :</u>
		١ - الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على عمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الظعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		٢ - الاتفاق على أجرة الأراضى الزراعية بأقل من الأجرة القانونية . جائز ولا مخالفة للنظام العام . وجوب أعماله طوال المدة الاتفاقية . الامتداد القانونى لعقد الإيجار بعد ذلك . أثره . للمؤجر مطالبه المستأجر بالأجرة القانونية .
٣٤٧	٧٦	الظعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٣ - عقود إيجار الأراضى الزراعية . امتدادها إلى مدة غير محددة بعد إنتهاء مدتها الأصلية المتفق عليها . لا عبء بالمدة الاتفاقية التى يمتد إليها العقد عند عدم إخطار أحد الطرفين للآخر بالاختلاء . علة ذلك .
٣٤٧	٧٦	الظعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
٥٢٣	١٠٩	<p>٤ - عدم جواز زيادة قيمة الأجرة السنوية للأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة . م ٣٣ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . لا يحكم سوى العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . دعوى الريع تأسيسا على اغتصاب أرض زراعية . عدم التزام القاضى فى تقديره بحكم المادة المذكورة . علة ذلك .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧</p> <p><u>" الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية : "</u></p> <p>١ - عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى رقمى ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p>
٣٨٩	٨٤	<p>الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢</p> <p><u>ج - إنتهاء عقد الإيجار :</u></p> <p>١ - إحاطة المستأجر المؤجر علما بأى طريق بوضع العين المؤجرة تحت تصرفه عند إنتهاء الإيجار . كفايته التزامه برد العين ولو لم يستول عليها المؤجر استيلاء ماديا .</p>
٢٦١	٥٨	<p>الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>٢ - طلب الأجرة التى ترتب النسخ على التأخير فى دفعها . لا يفيد التنازل عن الحكم الصادر بالإخلاء أو الموافقة الضمنية على تجديد الإجارة بعد إنتهائها . علة ذلك .</p>
٢٦١	٥٨	<p>الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تنبيه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند إنتهاء مدة العقد . استمرار الأخير فى الانتفاع بالعين لا يعنى تجديد الإيجاره . م ٦٠٠ مدنى . جواز اثبات العكس . لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .
٧٧٤	١٥٨	الظعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ ٤ - عقد الإيجار الغير معين المدة . اعتباره منعقدا للمدة المعينه لدفع الأجرة . إنتقضائه بإتقضائها . شرطه . التنبيه بالإخلاء فى الميعاد م ٥٦٣ مدنى . لا فرق بين حصوله برفع دعوى أصلية أو فرعية أو بطلب عارض . وجوب استيفاء الدعوى شروط قبولها فى الحالتين .
٧٧٤	١٥٨	الظعن رقم ٢٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ <u>ثانيا - تشريعات إيجار الأماكن :</u> <u>أ - خصائصها :</u> النص التشريعى . سريان على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجيعة أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الظعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣ ب - تقريرها أولوية لبعض الفئات فى التأخير : العامل المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر فى ذات جهة العمل . له الأولوية على غيره فى استئجار مسكن الأخير . حلوله محل العامل الآخر فى عمله . المادة الرابعة ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة السابعة ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
٣١٩	٧٠	الظعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٣

الصفحة	القاعدة	
		ج - حقوق والتزامات طرفى العلاقة الإيجارية :
		<u>حظر احتجاز أكثر من مسكن :</u>
		١ - احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . مناطه . انفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكن التى إبرم عقود إيجارها . استقلال الأقارب ممن أوردتهم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استقلالاً فعلياً بأحد المساكن المؤجرة للمستأجر . أثره . توافر مقتضى الاحتجاز .
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		٢ - الحظر الوارد فى المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعدم احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن فى البلد الواحد . انصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة فى غير أغراض السكنى . تغيير الاستعمال لغير الأغراض السكنى . أثره . اعتبار الاحتجاز غير قائم . العبرة بحقيقة الواقع .
٣٧٤	٨١	الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		<u>حق المالك فى الاضافة والتعليق :</u>
		(١) حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية فى العقار المؤجر بالاضافة أو التعليق . استثناء من حكم ١/٧٥١ مدنى م ٢٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قيام هذا الحق رغم حظره فى العقد . علة ذلك .
٢٢٣	٥٢	الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	التحكيم :
		ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم م ١٥ ق ٤٦/١٩٧٢ . الاستثناء . جواز اتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ١٠٥ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الاتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتداه لإهداره .
١٧٨	٤٢	الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ <u>الإختصاص النوعى :</u> المنازعة فى تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدنى . الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من إختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ١٣/٢ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٥٠٨	١٠٧	الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ <u>إختصاص قاضى التنفيذ :</u> إختصاص قاضى التنفيذ . مناطه . تعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة عنها سواء كانت وقتية أو موضوعية . م ٢٧٥/١/مرافعات .
٦٥٧	١٣٦	الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطة . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية في الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ " حق المستأجر الأصلي المقيم مؤقتا بالخارج في تأجير المكان المؤجر له من الباطن " التزام المستأجر الأصلي المقيم بالخارج بصفة مؤقتة بإخطار المستأجر من الباطن لإخلاء العين المؤجرة له في الموعد المحدد لعودته . م ١/٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتقال الإلتزام عند وفاته إلى من استمر عقد الإيجار لصالحهم وفقا للمادة ١/٢٩ من ذلك القانون . مخالفة ذلك . أثره .
٤٠٤	٨٨	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ " حق مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة غير مثقلة للراحة في تأجير جزء منه أو إشراك آخرين معه في النشاط " حق المستأجر الذي يزاول مهنة أو حرفة غير مثقلة للراحة أو مضرة بالصحة في تأجير جزء من المكان المؤجر . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اشراك مستأجر آخر معه في النشاط لا يعد تأجيرا من الباطن . تخلى المستأجر للغير عن العين كلها يجوز للمؤجر طلب إخلائه . م ٣١/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
٣٦٩	٨٠	الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	
		<u>إذن المؤجر بالتأجير من الباطن :</u>
		- ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن . عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه - كأصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التأجير من الباطن بالبينه والقرائن . علة ذلك .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٢ - الحصول على موافقة المؤجر كتابة قبل التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب تقيد المستأجر بهذا الحظر ودن مناقشة أسبابه . لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعماله حقه بالتمسك بهذا الحظر .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		<u>التزامات المؤجر « ضمان التعرض » :</u>
		عقد الإيجار . ماهيته . التزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره .
١٠٤٣	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>« نطاق العقد » :</u>
		١ - نطاق العقد . عدم اقتصراره على الزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . م ١٤٨ مدنى .
١٠٤٣	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٢ - ثبوت أن الغرض الأساسى من التعاقد هو المبنى فى ذاته . أثره . خضوعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من ذلك وجود المكان المؤجر فى موقع مميز .
٩١١	١٨٦	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
٩١١	١٨٦	٣ - الاتفاق على قيام المستأجر ببعض التجهيزات في المكان المؤجر على أن يملكها المؤجر بعد إنتهاء العقد . لا يغير من اعتبار المكان قد تم تأجيره خاليا . الظعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
١٠٤٢	٢١١	٤ - تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل بما يفصح عنه المتعاقدان في عقد الإيجار عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين من الاستهداء بطبيعة التعامل والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية . الظعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>د - تحديد الأجرة :</u> <u>" قواعد تحديدها "</u> ١ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المسماة فى العقد السارى فى ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جديا والأجرة ليست صورية . للمستأجر اللاحق إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات . الظعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦
١٢١	٣٠	٢ - احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى الأدوار التى استوفى المالك البناء والارتفاع إليها طبقا للقانون وأضحى تقدير أجرتها حائزا لقوة الأمر المقضى . إقامة المالك دور جديد مجاوزا حدود الارتفاع المسموح به بترخيص أو بدونه . أثره . عدم جواز احتسابه شئ من قيمة الأرض فى تقدير أجرته . علة ذلك .
٣٣٨	٧٤	الظعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ - توافر التماثل أو انعكاسه بين العين المؤجرة وعين المثل . واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا مؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها .
٣٦١	٧٩	الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٤ - أجرة الأساس للمباني المنشأة قبل يناير سنة ١٩٤٤ وجوب تعديلها بالاضافة أو الاستنزال متى طرأ على التعاقد السارى فى شهر الأساس تعديل فى التزامات كل من المتعاقدين . م ٢/٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حدوث التعديل . واقع يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ولو كان مرده إلى قانون . شرطه . عدم تعلقه بالنظام العام . مثال .
٣٦١	٧٩	الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٥ - الأجرة القانونية . شمولها الضرائب غير المعفاة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورسم النظافة . إغفال الحكم إضافة رسم النظافة إلى القيمة الإيجارية توصلا لتحديد الأجرة . خطأ فى القانون .
٣٦١	٧٩	الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		٦ - احتساب كامل قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى تقدير القيمة الإيجارية . شرطه . استكمال المبنى الحد الأقصى التى تسمح به قيود الارتفاع لا بما يقام فعلا من الأدوار .
٦٧٧	١٤٠	الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢
		٧ - صدور الحكم المطعون فيه فى الاستئنافين المقيمين من كل من المالك والمستأجرين قضائه بتخفيض الأجرة . موداه رفض استئناف المالك .
٦٧٧	١٤٠	الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الأجرة المقدرة وفق القانون ٤٦ سنة ١٩٦٢ . مواجهتها حالة الانتفاع الأصلي العادى المصرح به للمستأجر فى العقد . تخويل المستأجر ميزة إضافية فى العقد أو فى اتفاق لاحق جواز إضافة مقابل لها فى حدود الالتزامات القانونية . الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المؤجر مستشفى يعد ميزة . علة ذلك .
٧٥٥	١٥٥	الطعن رقم ١٠٨٧، ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ ٩ - النزاع بشأن تقدير القيمة الإيجارية للمبنى . موضوع غير قابل للتجزئة . إختصاص المالك لجميع المستأجرين أو بعضهم . حقهم فى التمسك بكافة الدفوع المتعلقة بالإجراءات . لا يحول دون ذلك أن تكون قد تم أخطارهم . بمعرفة قلم الكتاب .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ ١٠ - تحديد مقابل الانتفاع للعقارات المستولى عليها لأغراض التربية والتعليم ق ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وجوب تقديره طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ استدعاء قواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها فى قوانين أخرى .
١٠٧٧	٢١٨	الطعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ ١١ - إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بعلم المؤجر ودون معارضته . عدم وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر بما يجب اتباعه . أثره . عدم التزام بدفع أجره عما أنشأ . علة ذلك .
٧٥٥	١٥٥	الطعن رقم ١٠٨٧، ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		<u>تحديد الأجرة الإضافية للتأجير مفروش :</u>
		الأجرة الإضافية التي يستحقها المالك عن مدة التأجير مفروش . م ٤٥ لسنة ١٩٧٧ . تحديد تاريخ انشاء المكان مسألة أولية وجوهرية للوصول إلى نسبة تلك الأجرة . وجوب استناده إلى أدلة حاسمة لا يرقى إليها الشك .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		<u>الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة :</u>
		١ - المنازعة في تحديد الأجرة . خصومة ذات طابع مدني الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . من اختصاص المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار المؤجر . م ٢/١٣ من ق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ . إحالة التظلمات من قرارات لجان تحديد الأجرة إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار . م ٤٢ من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ . علة ذلك .
٥٠٨	١٠٧	الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠
		٢ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون الساري وقت صدورها . م ١ مراقعات الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن في كافة مراحل الدعوى للقانون الذي أقيمت في ظله . علة ذلك .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المحكمة الابتدائية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استمرار اختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجان المنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة في ظل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
٦٦٣	١٣٧	الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥ <u>تقدير أجرة الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية :</u> عدم خضوع الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ إلا إذا كانت كائنة في النطاق المكاني المحدد لسريانه . علة ذلك .
٦١٢	١٢٨	الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ <u>هـ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار :</u> ١ - الامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة . شرطه . إلا يترتب عليه احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض . المادتان ٨ ، ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
١٤١	٣٥	الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣ ٢ - عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . لا ينتهى بوقاة المستأجر أو تركه العين . إمتداده لورثة المستأجر وشركائه . مناطه ، المزاولة الفعلية للنشاط قبل الوفاة أو الترك . م ٢٩/٢/٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش :
		(١) المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الامتداد القانونى لعقد الإيجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . هرطه . استمراره بالعين المدة المحددة بالنص ولو إنتهت مدة العقد .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٢) الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الإيجار صحيحا وناقذا .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٣) الامتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التى إنتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاءها بإنتهاء مدتها أم بالتنبيه بالإخلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهزاء قصد المشرع منه .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ (٤) الأحكام الخاصة بالامتداد القانونى فى قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .
١٧	٣	الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		(٥) تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائفا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعباراتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/٢٥ <u>و - المنشآت الأيلة للسقوط :</u> ١ - المستأجر لوحدة بالعقار الذي هدم وأعيد بنائه . حقه في شغل وحدة بالعقار المنشأ . شرطه . تخلفه عن التعاقد مع المالك في الميعاد الذي حدده . أثره . سقوط حقه في شغل الوحدة .
١٤٦	١٦	الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٩١/١/٢٧ ٢ - القضاء بالبطلان في حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠ مرافعات عدم استلزام المشرع توافر شكل معين في الإجراء . أثره . قرارات إزالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٩١/٢/١٩ <u>بيع الجدد :</u> ١ - بيع الجدد . إستثناء من الأصل بحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية في العين المبيعة .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهني . الأعمال فيها لا تعد من قبيل الأعمال التجارية .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٩١/٦/٢٥ <u>مسائل متنوعة :</u> <u>الضريبة على العقارات المبنية :</u> المباني المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية طبقا لأحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . بقاؤها معفاة منها في ظل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . الاستثناء . المباني المستعملة في نشاط خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو ضريبة أرباح المهن غير التجارية .
٧٠١	١٤٦	الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩١/٦/١٩ <u>العلاقة التأجيرية الناشئة عن الاستيلاء :</u> قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إداري . إختصاص القضاء الإداري بالفصل في صحته والغائه . صدوره صحيحا ووضع اليد على العقار . أثره . اعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية مؤدي ذلك . إختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٩	١٩٧	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٩١/١٢/١٩

الصفحة	القاعدة	بطلان
		<p><u>أولا - بطلان الإجراءات :</u></p> <p><u>بطلان إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة :</u></p> <p>بطلان الإعلان . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء . م . ٢٠ مرافعات (مثال في إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة) .</p> <p>الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p><u>الإنذار في الشفعة :</u></p> <p>الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشمولاته م ٩٤١ مدني . مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية في تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .</p> <p>الطعن رقم ١٢٥٢ . ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p> <p><u>بطلان الأحكام :</u></p> <p>١ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصاتهم بالخصومة إنتفاء ذلك لا يبطلان . م ١٧٨ مرافعات .</p> <p>الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦</p>
٢٤٦	٥٦	
٦٤٣	١٣٤	
٣٦١	٧٩	

الصفحة	الترجمة	
		٢ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم لعب فيه أو في .
		٢ - إجراءات لا تمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى . علة ذلك .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٤ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومه أثره في الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم في أكثر من موضع في مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم في ديباجته . لا أثر له .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		٥ - الحالات التي تجوز فيها رفع الدعوى ببطلان حكم المحكسين . وورودها على سبيل الحصر . م ٥١٢ مرافعات .
٩٢٦	١٨٩	الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣
		٦ - التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاء النعى عليه بالتناقض . لا محل له .
٨٧٥	١٨١	الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦
		٧ - قصور الحكم في الاقصاص عن سنده القانوني رغم سلامة ما انتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . انتهى على ما ورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .
٨٨٥	١٨٢	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
٩٢٦	١٨٩	<p>٨ - بطلان حكم المحكمين لاغضاله بيان ملخص أقوال الخصوم . شرطه . أن يتضمن دفاعا جوهريا لو تم بحثه لتغيرت به النتيجة التى إنتهى إليها الحكم . علة ذلك . م ٥٠٧ مرافعات .</p> <p>الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣</p> <p><u>بطلان قرارات إزالة المباني :</u></p> <p>القضاء بالبطلان فى حالة عدم النص عليه . مناطه . أن يشوب الإجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه . م ٢٠٠ مرافعات . عدم استلزام المشرع توافر شكل معين فى الإجراء . أثره . قرارات إزالة المباني . عدم تطلب المشرع توقيع أعضاء اللجنة المختصة بإصدارها عليها . مؤداه . عدم ترتيب البطلان على عدم توقيع الأعضاء عليها .</p>
٢٣٢	٥٣	<p>الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p> <p><u>ثانيا - بطلان التصرفات :</u></p> <p><u>فى تملك الأجانب للمعقارات :</u></p> <p>حظر تملك غير المصريين للمعقارات المبنية والأراضى الفضاء الاستثناء . حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ق لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم ولحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .</p>
٢٠٧	٤٨	<p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للوحدة السكنية الواحدة :</u></p> <p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة مؤاده . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لإعمال نص المادة ٥٧٣ مدني بإجراء المفاضلة بينهما .</p>
٢٥٥	٥٧	<p>الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p><u>في تقسيم الأراضي المعدة للبناء :</u></p> <p>١ - القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الآبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه في القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له . إقتضاه على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التي أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطينها .</p>
٥٥٠	١١٥	<p>الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p>٢ - حظر التصرف في الأراضي الخاضعة لقانون تقسيم الأراضي قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . تعلقه بالنظام العام . مخالفة ذلك . جزاؤه . البطلان المطلق .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١</p>

الصفحة	القاعدة	
		<u>فى بيع الوفاء :</u>
		بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . احتفاظ البائع بحق إسترداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى ورقة أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .
٦٨٣	١٤١	الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٥
		<u>ثالثا - بطلان الإعلان :</u>
		١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . نسبى . عدم جواز التمسك به إلا من الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته . زواله بحضور الخصم بناء على ذلك الإعلان فى ذات الزمان والمكان المعينين به . م ١١٤ مرافعات . سريانه على دعوى الشفعة .
٦٤٣	١٣٤	الطعنان رقم ١٢٥٢.١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣
		٢ - الإعلان لجهة الإدارة . م ١١ مرافعات . لا يلزم فيه تسليم صورة الإعلان لشخص من عددتهم تلك المادة . كفاية تسليمها لمن يتوب عنه .
٦٤٣	١٣٤	الطعنان رقم ١٢٥٢.١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣
		<u>أولا - إنعقاد البيع :</u>
		<u>أ - أركان البيع :</u>
		<u>الإيجاب والقبول :</u>
		إنعقاد البيع بتلاقى الإيجاب والقبول على حصوله . ركن القبول فى حالة إبداء الشركة المؤجرة رغبتها فى بيع عقاراتها

الصفحة	القاعدة	
		إلى مستأجرين . شرطه . أن يكون المشتري مستأجرا للعقار المبيع أو وارثا منتفعاً به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال .
٦٣٢	١٣٢	الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ <u>محل العقد :</u> محل الالتزام . تضمينه نقل حق عينى على شئ . وجوب أن يكون الشئ معيناً أو قابلاً للتعيين . مادتان ١/١٣٣ ، ١/٤١٩ مدنى . تعيين ذاتية المبيع . جواز استخلاصه من النية المشتركة للمستعاقدين وقت إبرام العقد وكيفية تنفيذها له .
٥٧٨	١٢٠	الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ <u>ب - صورة البيع :</u> ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . احقيقته - باعتباره خلفاً خاصاً - فى التمسك بصورة العقد الآخر صورة مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض ادعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٣٢٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - التمسك بالصورة المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورة النسبية .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن . لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينه المادة ٩١٧ مدنى . عدم انصراف حكمها إلا إلى التصرفات التى يجريها المورث فى ملكه إلى أحد ورثته .</p>
٦٧٣	١٣٩	<p>الظعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢</p> <p><u>ثانيا - آثار البيع :</u></p> <p><u>أ - التزامات البائع :</u></p> <p><u>الإلتزام بالضمان :</u></p> <p>الضمان الناشئ لمصلحة مشترى العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العينى سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن إمتنع عن التنفيذ أو استحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يودى له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .</p>
٣٣١	٧٢	<p>الظعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p> <p><u>ب - التزامات المشتري :</u></p> <p><u>الإلتزام بدفع الثمن :</u></p> <p>١ - إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن .</p>

الصفحة	القاعدة	
		شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لانتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . إستحقاق الفوائد بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
٣٢٦	٧١	الظمن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣
		٢ - الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . . تحديده فى العقد بالعملة المصرية ثم الوفاء به بالنقد الأجنبى . لابطلان . علة ذلك . اعتبار هذا الوفاء عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد . (مثال) .
٨٩٦	١٨٤	الظمن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثالثاً - بعض أنواع البيوع :</u>
		<u>بيع الوفاء :</u>
		١ - بيع الوفاء . شرطه . أن تتجه إرادة الطرفين وقت إبرام العقد إلى إحتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . خلو البيع من هذا الشرط . مؤداه صحة العقد . لا يغير من ذلك تعليق العقد على شرط فاسخ غير متعلق بإرادة البائع أو متعلق بها فى حالة إخلال المشتري بالتزاماته .
٣١١	٤٩	الظمن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بطلان بيع الوفاء . م ٤٦٥ مدنى . شرطه . احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة . إدراج هذا الشرط فى ذات عقد البيع غير لازم . جواز إثباته فى روقه أخرى تؤدى المعاصرة الذهنية إلى الارتباط بينهما .
٦٨٣	١٤٩	الظعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٥ <u>بيع المزاد :</u> العقد فى المزادات . قامة بريسو المزاد . م ٩٩ مدنى . شروط المزاد . تضمنها أحكاما خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
٣٣٣	٧٣	الظعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٦ <u>بيع التركة :</u> بطلان التعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة . تعلته بالنظام العام . م ٢/١٣١ مدنى .
١٨٥	٤٤	الظعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ <u>بيع العقارات لغير المصريين :</u> حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والأراضى الفضاء الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق لسنة ١٩٧٦ . ترخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادره باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .
٣٠٧	٤٨	الظعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>البيع قوب :</u></p> <p>الاتفاق على إطالة مدة السنة التي بانتقضائها تسقط دعوى ضمان البيع الخفى . جائز . البيع " قوب " لا يمنع هذا الاتفاق ولا يتعارض مع حق المشتري من التحقق من مطابقة المبيع - عقب وصوله إلى الميناء الوصول - للمواصفات المتفق عليها بالعقد .</p>
١٥١	٣٧	<p>الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧</p> <p><u>البيع الجبرى :</u></p> <p>حكم مرسى المزاد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لا أثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .</p>
٨٥٧	١٧٦	<p>الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩</p> <p><u>رابعاً - أثر قانون التسجيل على البيع :</u></p> <p>ملكية العقار . عدم انتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مشتري العقار بعقد عرفي . حقه في مطالبة من إستولى عليه بالبيع . علة ذلك .
٣٥٧	٧٨	الظعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ <u>خامسا - دعوى صحة ونفاذ البيع :</u> ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب . مناطه . مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>سادسا - مسائل متنوعة :</u> ١ - عدم سقوط حق الشفيع في إعلان الرغبة في الشفعة إلا بمضي خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمي الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدني . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضي على مدينة مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه . شرطه أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
٦٦٨	١٣٨	الظعن رقم ١١٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - مباشرة الوصى تصرفات معينة بغير إذن المحكمة بالمخالفة للمادة ٣٩ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢. إعتباره متجاوزا حدود تبايته القانونية عن القاصر . أثره . بطلان التصرف بطلانا نسبيا لمصلحة القاصر . صدور إذن المحكمة بعد ذلك . مؤداه . إستكمال العقد شروط صحته من تاريخ إبرامه . إشتمال الإذن على شروط الغرض منها حفظ حق القاصر قبل البائع والوصى دون تعليق البيع على شرط واقف . مؤداه . عدم تعليق نفاذ العقد على تنفيذ هذه الشروط .</p>
٩٦٣	١٩٦	<p>الظن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠</p> <p>٤ - عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه في المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعه للرسم الأصلي . الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الظن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p>

- ٨٠ - تأمين - تأمين - تأمينات اجتماعية - تأمينات عينية -
 تجزئة - تحكيم - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض -
 تقادم - تقسيم - تنفيذ

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>تأمين</u></p> <p><u>التصرف في أصول المنشأة :</u></p> <p>كل تصرف في أصل من أصول المنشأة يسفر عنه ربح أو خسارة نتيجة زيادة قيمة الأصل المتصرف فيه أو نقصه عن قيمته الثابتة بأصول المنشأة . إعتباره ربحاً حقيقياً أو خسارة يتم التصرف فيه بموافقة الشركاء .</p>
١٠٥٩	٢١٥	<p>الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p> <p><u>تأمين</u></p> <p>(١) مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً ما بلغ . م ٥/١ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الاستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المستوف . علة ذلك .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p> <p>(٢) الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن . جواز الطعن فيه ممن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصاصه في الطعن .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p> <p>(٣) المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامن بالتأمين للمستوف عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .</p>
١٠٣٠	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p>

تأمينات إجتماعية

الصفحة	التأريخ	تأمينات إجتماعية
		<p><u>أولا - تعلق قانون التأمينات الإجتماعية بالنظام العام :</u></p> <p>أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .</p>
٢٧٧	٦١	<p>الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤</p> <p><u>ثانيا - المعاش :</u></p> <p>١ - المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة انعجز الكامل أو الوفاة . حسابه على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو في مدة الاشتراك في التأمين إن قلت مدة الخدمة عن سنة . عدم جواز تجاوز الفرق في الأجرة عند نهاية مدة الخدمة عنه عند بدئها . ٤٪ زيادة أو نقصاً . شرطه . أن تكون مدة الاشتراك متصلة . علة ذلك .</p>
٢٩٤	٦٤	<p>الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣</p> <p>٢ - السنوات الزائدة عن اشتراك المؤمن عليه في التأمين مدة ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من الحد التي يسرف عنها تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .</p>
١٩٦	٤٥	<p>الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠</p> <p>٣ - احتفاظ المستحقين بالمعاش الذي تم صرفه وتوزيعه ورده قبل تعديل القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . صحيح . عدم سريان ذلك على سائر الحقوق التأمينية الأخرى . م ١٧ ق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .</p>
١٩٦	٤٥	<p>الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وفاة المستحق للمعاش في ظل القانون ٧٩ لسنة ٧٥ قبل تعديله بق ٤٧ لسنة ٨٤ . أثره . أيلولة معاشه إلى باقى المستحقين من فئته . مثال .
٩٧٤	١٩٨	الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		٥ - وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤ . الحق في المعاش للمستحقين عنه ، يكون طبقا للاتصية والأحكام المقررة بالجدول المرفق . استحقاق الوالدين أو أحدهما ثلث المعاش . شرطه . عدم وجود أرملة أو زوج للمتوفى .
٩٧٤	١٩٨	الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		<u>ثالثا - لجان فحص المنازعات :</u>
		١ - لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . لجان إدارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد إليها باختصاص قضائى . القرارات التى تصدرها عدم إعتبارها من قبيل القرارات الإدارية . أثره . إختصاص القضاء العادى بنظر الطعن عليها .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وجوب عرضها على لجان فحص وتسوية المنازعات بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجان فى ١٩٧٧/١/٩ م. ١٥٧ من القانون .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .
٤٨١	١٠٤	الطعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨
		٤ - انفتاح مواعيد الاعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقا للمادة ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ٧٥ . شرطه . إعلان صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . الطعن
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) ق لسنة ٧٩ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم بقبوله . إلغاؤه استئنافيا . إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤
		<u>رابعا - إصابة العمل :</u>
		إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . أن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعى .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<u>خامسا - تعويض الدفعة الواحدة :</u>
		السنوات الزائدة عن إشترك المؤمن عليه في التأمين مده ست وثلاثين سنة أو القدر اللازم لاستحقاقه الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر . استبعادها من المدد التي يصرف عنها تعويض الدفعة الواحدة . ق ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل أحكام القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
١٩٦	٤٥	الظعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٠
		<u>سادسا - النظام الأفضل :</u>
		حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال تحديد القانون لوقت أدائه واستحقاقه وشروط على وجه لا يجوز مخالفته . حقه في هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل .
٩٩٨	٢٠٣	الظعن رقم ١٥١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		<u>سابعا - التأمين الإضافي :</u>
		التأمين الإضافي . شروط إستحقاقه . المادتان ٨٧ ، ١١٣ ق ٦٢ لسنة ٦٤ .
٩٧٤	١٩٨	الظعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥
		<u>ثامنا - دعوى التأمينات :</u>
		الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . خضوعها لتقادم ثنائي لا يخضع لقواعد الانقطاع والوقف . بدء سريانه من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق مع إستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٢ من القانون . علة ذلك .
٨٠٢	١٦٥	الظعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧

الصفحة	القاعدة	تاسعا - مسائل متنوعة :
		١ - إنتقال ملكية المنشأ بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الظعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١ ٢ - إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . إستقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .
٦٩٣	١٤٤	الظعن رقم ١٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦ ٣ - الدفع المتصوص عليه فى المادة ١٤٣ ق لسنة ٧٩ لسنة ٧٥ . موضوعى . تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فيه . وجوب تصدى المحكمة الاستئنافية للنزاع .
٨٠٢	١٦٥	الظعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ ٤ - تقادم دين الهيئة قبل صاحب العمل . سريانه من تاريخ علمها بالتحاق عمال لديه - علة ذلك .
٦٩٣	١٤٤	الظعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦ ٥ - أحكام القانون ١١٢ لسنة ٧٥ . الاستفادة منها . شرطه . أن يكون المؤمن عليه من فئات القوى العاملة الذين لا تشملهم أحكام قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى .
٦٩٧	١٤٥	الظعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول الأجر الإضافى فى حسابه .
٨٠٢	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧ <u>تأمينات عينية</u> <u>الرهن :</u> الضمان الناشئ لمصلحة مشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمى باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذى لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن واراد استبقاء المبيع واختار التعويض العينى سوى مطالبة البائع إزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن امتنع عن التنفيذ أو إستحال عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن لينوب عنه فى تسليمه للدائن المرتهن غير مقبول .
٣٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ <u>تجزئه</u> ١ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن . جواز الطعن فيه عن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة بإختصامه فى الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
١٠٣٠	٢٠٩	٢ - المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئه - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستنفاده أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		<u>تحكيم</u> <u>إنكار حكم المحكمين :</u> ولاية الفصل فى المنازعات انعقادها . انعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ١٩٧٢/٤٦ . الاستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم للفصل فيه بحكم له طبيعة أحكام المحاكم . م ٥٠١ مرافعات ما يصدر خارج المحاكم بغير هذا الإتفاق . تجرده من المقررات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزويره أو إقامة دعوى مبتدأة لا هداره .
١٧٨	٤٣	الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ <u>مشارطه التحكيم :</u> مشارطه التحكيم . ماهيتها . إتفاق بين الخصوم على طرحه على محكمين ليفصلوا فيه بدلا من اللجوء إلى القضاء .
٩٢٦	١٨٩	الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣ <u>إختصاص هيئات التحكيم الإجبارى :</u> دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من شركة قطاع عام على جهة حكومية . إختصاص هيئات التحكيم بنظرها . علة ذلك . م ٦٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .
١٠٥٩	٢١٥	الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩

الصفحة	القاعدة	تزوير
		<p><u>أولا - الإدعاء بالتزوير :</u></p> <p><u>أ - قبول الإدعاء بالتزوير :</u></p> <p>حجية الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضي المدني . مناطها . المادتان ١٠٢ إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لإنتفاء التزوير مانع لمن كان مدعيا بالحق المدني من العود إلى الطعن بالإنكار أو التزوير في وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته في الدعوى الجنائية .</p>
٤٧٥	١٠٣	<p>الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤</p> <p><u>ب - التزوير المعنوي في الورقة العرقية :</u></p> <p>التدليس . ماهيته . توقيع الشخص على محرر مثبت لتصرف لم تتصرف إرادته إلى إبرامه . اعتباره تزوير معنويا ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق احتيالية . الإدعاء بذلك . جوب ابدائه بالطريق المرسوم له قانونا .</p>
٥٣٠	١١٠	<p>الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p> <p><u>ج - النزول عن التمسك بالورقة :</u></p> <p>المستفيد من المحرر . تنازله عن التمسك ردا على الإدعاء بتزويره . أثره إعتبار المحرر في حكم المعدوم بالنسبة لكل ما يتأثر بموضع الإدعاء بالتزوير من بيانات المحرر . الإدعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له . إعتباره موجها إلى المحرر كله .</p>
٦٢٠	١٣٠	<p>الطعن رقم ١٩٦٥.١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		د - من المحكمة من تلقاء نفسها في القضاء بيه وبطلان أية ورقة : محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها إستعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٦٢.	١٣.	الطعن رقم ١٧٨٢. ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ هـ - الحكم في الإدعاء بالتزوير : عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا . م ٤٤ ق الإثبات . علة ذلك . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء صدر الحكم من محكمة أول درجة أو ثاني درجة . وسواء كان من الأخير بالتأييد أو الإلغاء . سريان ذات القاعدة عند الفصل في الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة . علة ذلك .
٥٣٩	١١٢	الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨ و - أثر الحكم في الإدعاء بالتزوير : ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفا خاصا - في التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٢٢٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - تزوير . ثبوت تزوير محرر معين . لا يدل بذاته على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه في التاريخ والمضمون ، ونسبته إلى ذات الشخص . علة ذلك .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	تسجيل
		<u>التصرفات الناقلة للملكية :</u>
		ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبه غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب مناطه . مضي أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضي هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		<u>تضامن</u>
		(١) الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن . جواز الطعن فيه عن قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته وإلا أمرت باختصاصه في الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		(٢) المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنه بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أي منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .
١٠٣١	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	تعويض
		<p><u>أولا - الضرر :</u></p> <p>وجود الشرط الجزائي في العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين إثبات عدم وقوعه .</p>
٣٣٣	٧٣	<p>الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦</p>
		<p><u>ثانيا - الخطأ الموجب للتعويض :</u></p>
		<p>١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها . لا يمنع تجرد الفعل من صفة الجريمة أن يولد خطأ مدنيا يستوجب التعويض . مثال : تسببه في قيام المشاجرة ووقوع الحادث .</p>
٧٣١	١٥١	<p>الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢</p> <p>٢ - قضا . المحكمة الجنائية ببراءة الطاعن ورفض دعوى التعويض قبله . المؤسسة على أعماله الشخصية . م ١٦٣ مدني . جواز مطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية كمستول عن الضرر الذي أحدثه تابعه بعمله غير المشروع م ١٧٤ مدني . علة ذلك .</p>
٩٣٠	١٩٠	<p>الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤</p>
		<p><u>ثالثا - تقدير التعويض :</u></p> <p>تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض .</p>
١٠٣١	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً - المسؤولية عن التعويض :
		١ - مسؤولية المتبوع عن أعماله تابعه غير المشروعة . ما عمتها . إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضروب . للتابع التمسك بالدفع التي له تقبل المضروب والتبوع .
٧١٩	١٤٨	الظن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٢ - مسؤولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالفا ما بلغ م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ مؤداء . جواز الاستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المستول . علة ذلك .
١٠٣٠	٢٠٩	الظن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ خامساً - دعوى التعويض " رجوع المتبوع على التابع " : رجوع المتبوع على تابعه بالتعويض المحكوم به للمضروب . شرطه . أن يكون قد أداا للمضروب . للمتبوع إختصاص تابعه في دعوى المضروب قبله وأن يطلب الحكم على تابعه بما قد يحكم به عليه . الحكم الصادر بالتعويض له حجية قبل التابع . تنفيذه معلق على وفاء المتبوع بالتعويض المحكوم به للمضروب .
٧٢٤	١٥٩	الظن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		سادسا - تقادم دعوى التعويض :
		(١) الحكم الغيابي الصادر من المحاكم العسكرية . صيرورته نهائيا بالتصديق عليه . قبول الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . مؤداه . عدم زوال المانع الذي يمنع من على الضرر المطالبة بحقه في التعويض أمام القضاء المدني إلا بعد استنفاد الطعن فيه بهذا الطريق ، أو فوات مواعيده ، أو تحقق أحد أسباب إنقضاء الدعوى الجنائية الأخرى - بتدقيق على الحكم وقبل أن يصبح باتا ومنها تقادم الدعوى العسكرية .
٩٨٤	٢٠٠	الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٦
		٢ - سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي . م ١٧٢ مدني . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقي بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه . العلم الظني لا يبدأ به بالتقادم .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		سابعا - مسائل متنوعة :
		١ - الضمان الناشئ لمصلحة المشتري العقار نتيجة قيام البائع بتحميل العقار المبيع برهن رسمي باعتباره تعرضا ماديا منه . لا يتيح للمشتري الذي لم يتم بقضاء الدين المضمون بالرهن وإراد استبقاء المبيع واختار التعويض العيني سوى مطالبة البائع بإزالة التعرض أو التعويض بمقابل إن امتنع عن التنفيذ أو استحاله عليه ذلك . طلب المشتري الزام - البائع بأن يؤدي له الدين المضمون بالرهن ليندب عنه في تسليمه للدائن المرتهن . غير مقبول .
٢٣٠	٧٢	الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣

الصفحة	القاعدة	
٣٥٧	٧٨	<p>٢ - ملكية العقار . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .</p> <p>الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥</p> <p>٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل فيه الحكم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .</p>
٩٣.	١٩.	<p>الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤</p> <p>٤ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصاصه فى الطعن .</p>
١٠٣.	٢٠٩	<p>الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤</p> <p><u>تقادم</u></p> <p><u>أولا - التقادم المسقط :</u></p> <p><u>الإجراءات القائمة للتقادم :</u></p> <p><u>المطالبة القضائية :</u></p> <p>١ - انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم</p>

الصفحة	القاعدة	
		تحققه إلا بصدر حكم نهائى فيها بإجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه إنتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الإنتقطاع وإعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .
٢٩٩	٦٥	الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ ٢ - المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . ماهيتها . صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما قاطعة للتقادم فى خصوص هذا الحق وحده وتوابعه . مؤدى ذلك . دعوى التعويض عن الضرر الشخصى لا تقطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث . غلة ذلك .
٤٥٣	٩٨	الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ ٣ - التقادم المسقط بدء سريانه من الوقت الذى يصبح فيه الدين مستحق الأداء . م ٣٨١ مدنى . الإلتزام المعلق على شرط . بدء سريان تقادمه وقت تحقق هذا الشرط . (مثال) .
٥٠٢	١٩٢	الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>وقف التقادم :</u> الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية إختيار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة - مؤداه .

الصفحة	القاعدة	
		وقف سريان التقادم بالنسبة له ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما . علة ذلك .
٩٨٤	٢٠٠	الظعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦
		<u>ثانيا - التقادم المكسب :</u>
		<u>التمسك بالتقادم :</u>
		اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحيازة بالتقادم عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الظعن رقم ١٧٨٢، ١٩٦٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>ثالثا : التقادم الخمسى :</u>
		١ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى . م ٣٧٥ مدنى .
		مناطقها . التجدد والدورية .
٧٠١	١٤٦	الظعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩
		٢ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى م ٣٧٥ مدنى .
		مناطقها . التجدد والدورية . الأرباح التى يحصل عليها مستحقوها وتودع فى حساباتهم الجارية . ماغيبتها . دين عادى لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرج من عداد الحقوق الدورية .
١٠٥٩	٢١٥	الظعن رقم ٣١٢ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩

الصفحة	القاعدة	تقسيم
		<u>فى تقسيم الأراضى المعدة للبناء</u>
		١ - القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الإبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء . عدم تعرضه لأحكام البطلان المنصوص عليه فى القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتصحيحه أو اعتماد التقسيمات المخالفة له . اقتضاه على الإبقاء على المباني المخالفة وعدم إزالتها حتى يعاد تخطيط المناطق التي أقيمت فيها وإعداد مساكن جديدة لقاطنيها .
٥٥٠	١١٥	الظعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
		٢ - عدم سريان قانون تقسيم الأراضى على مدينة مصر الجديدة وكل تقسيم له أهميته أو تملكه الحكومة كله أو بعضه شرطه . أن يكون موضوع نظام خاص صدر به مرسوم من الجهة المختصة م . ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
٦٦٨	١٣٨	الظعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١
		٣ - عدم خضوع الأراضى المقسمة لقانون تقسيم الأراضى . شرطه . اتصال جميع قطعها بطريق قائم . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
٦٦٨	١٣٨	الظعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	<u>تنفيذ</u>
		<u>حكم مرسى المزاد :</u>
		حكم مرسى المزاد الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . أعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الاختيارى صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لا أثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .
٨٥٧	١٧٦	الطنن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ دعوى رد الثمن الذى دفعه الراسى عليه المزاد : الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه المزاد رد الثمن الذى دفعه لىطلان إجراءات التنفيذ بما فى ذلك محضر رسو المزاد . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك . سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .
٩٧٩	١٩٩	الطنن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ <u>تنظيم :</u>
		قرار المحافظ الصادر بإعتماد خطوط التنظيم لا يترتب بذاته خروج الأجزاء الداخلة فى خط التنظيم عن ملك صاحبها . مؤدى ذلك . بقاؤها على ملك صاحبها حتى تمام الاستيلاء الفعلى . م ١٣ ق ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .
٥١٤	١٠٨	الطنن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦

الصفحة	القاعدة	جميعيات
		<p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p>
٥٧٤	١١٩	<p>الظعن رقم ٣٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨</p> <p><u>جمارك</u></p> <p>(١) حق مصلحة الجمارك في الرسم المستحقة على البضائع المستوردة : عدم سقوطه بالاقتراج عن البضاعة . للمصلحة تدارك الخطأ أو السهو الذي وقعت فيه عند الاقتراج عنها .</p> <p>(٢) تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع الواردة المحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيها بالقيمة الفعلية لها مقومه بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التسجيلى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية وليس وقت الاقتراج عن البضاعة .</p>
٧٨٤	١٦٠	<p>الظعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>- المبلغ الذى يدفع للاقراج عن السلع الغذائية التى تستورد بالمخالفة للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التصدير والاستيراد . تعويض وليس رسما جمركيا . مؤدى ذلك . عدم سريان الإعفاء المنصوص عليه فى القرار الجمهورى رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٧٥ عليه .</p> <p>- الاقراج المباشر من الجمارك عن السلع المستوردة طبقا لقرار وزير التجارة رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٦ . العبرة فيه بقيمة جملة السلع المتعاقد عليها وليس بقيمة كل دفعة منها .</p>
٧٨٨	١٦١	<p>الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠</p> <p>- إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل ما ينطبق عليه . وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة .</p>
١٠٧.	٢١٧	<p>الطن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	حراسة
		<u>أولا - الحراسة الإدارية :</u>
		١ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . مناطه . جدية الدين . توافرها بصدر قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		٢ - الاتفاقية المصرية اللبنانية بشأن التعويضات المستحقة للرعايا اللبنانيين . استهدفها تسوية جميع الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . اقتصار حق أولئك الرعايا على الاستفادة من أحكام تلك الاتفاقية بصرف النظر عن مدى شرعية قرارات فرض الحراسة . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٦	الطعون أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		٣ - بيع الحارس العام للمصنع الخاضع للحراسة بعقد بيع ابتدائي قبل رفع الحراسة صحيح لصدوره من ذي صفة . أثر ذلك . إنصراف آثار هذا العقد إلى أصحاب المصنع المبيع ومنهم الطاعن . لا يغير من ذلك صدور قرار برفع الحراسة عن أموال الطاعن . علة ذلك .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحارس العام المعين على المنشآت المفروض عليها الحراسة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ - سلطته في بيعها إلى مؤسسات وشركات القطاع العام باعتباره نائبا عن أصحابها نيابة قانونية . أمر رئيس الوزراء رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٥ .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ ثانيا - <u>إختصاص محكمة القيم :</u> ١ - إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . نطاقه . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض وحدها بنظره . علة ذلك . إختلاف خصومة الطعن بالنقض عن الخصومة أمام محكمة الموضوع . خصومة الطعن بالنقض . ماهيتها .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ ٢ - نقض الحكم والإحالة في منازعات متعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . لازمه . أن يكون الإحالة إلى محكمة القيم . علة ذلك .
٤٩٥	١٠٦	الدعوى أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ ثالثا - <u>الحراسة القضائية :</u> ١ - الحارس القضائي . عدم مساءلته إلا عن صافي الإيراد الفعلي الناتج عن إدارته للمال المشمول بحراسته .

الصفحة	القاعدة	
		مسألته على أساس ما يقدره الخبير جزافاً من ريع متوقع . خطأ .
٤٦٨	١٠١	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ ٢ - الحارس القضائي . نائب عن صاحب المال الخاضع للحراسة . مسئوليته عن حفظه وإدارته وهو صاحب الصفة في التقاضى بشأته . ما يبرمه في حدود هذه النيابة . إنصرافه إلى الأصيل . م ١٠٥ مدنى . تواطؤ الحارس مع الغير إضراراً بحقه . مؤداه . عدم إنصراف . أثر تصرف الحارس إليه .
١٠٥٢	٢١٣	الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ <u>حصانة</u> <u>الحصانة القضائية للدول الأجنبية :</u> الحصانة القضائية للدول الأجنبية . نطاقها . تحديدها بالأعمال التى تباشرها الدولة بما لها من سيادة . مؤداه . إنحسارها عن المعاملات المدنية والتجارية وما يتفرع عنها من منازعات .
٤٩٥	١٠٦	الطعن أرقام ١٤١٢ . ١٤٦٨ . ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ <u>حكم</u> <u>أولاً - ماهية الحكم :</u> <u>ما يعتبر حكماً :</u> ١ - ولاية الفصل فى المنازعات . إنعقادها فى الأصل للمحاكم . م ١٥ ق ١٩٧٢/٤٦ . الإستثناء . جواز إتفاق الخصوم على إحالة ما بينهم من نزاع على محكمين يختارونهم

الصفحة	القاعدة	
		للفصل فيه بحكم به طبيعة أحكام المحاكم . م ١٠٥ مرافعات . ما يصدر خارج المحاكم بخير هذا الإتفاق . تجرده من المقومات الأساسية للأحكام . أثره . لأى من الخصوم دفع الاحتجاج عليه به بمجرد إنكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للإدعاء بتزوير أو إقامة دعوى مبتدأه لاهداره .
١٧٨	٤٢	الظعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٢ - حكم مرسى المزاو الذى لم يفصل فى خصومه مطروحه . لا يعد حكما بالمعنى المفهوم للأحكام . اعتباره بيعا جبريا تترتب عليه آثار البيع الأختياري صدور هذا الحكم بإيقاع البيع وتسجيله . لأثر له فى حماية المشتري من دعاوى الفسخ والإلغاء والإبطال .
٨٥٧	١٧٦	الظعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ ثانيا - بيانات الحكم : أسماء الخصوم وصفاتهم : ١ - الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم . مناطه . التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة إنتفاء ذلك لابطلان . م ١٧٨ مرافعات .
٣٦١	٧٩	الظعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦ ٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة أثره فى الحكم . لابطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له .
٨٣٦	١٧٢	الظعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢

الصفحة	القاعدة	
		<p><u>ثالثا - إصدار الحكم :</u></p> <p>منطوق الحكم . وجوب حمله على مايرد فى الأسباب مؤديا إليه .</p>
٧٢٨	١٥٠	<p>الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢</p> <p><u>رابعا - تسبيب الحكم :</u></p> <p><u>(أ) تعقب حجج الخصوم :</u></p> <p>١ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . عدم التزامه باجابة الخصم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد أو تتبعه فى كل مناحى أقواله ومختلف حججه وطلباته ليرد عليها استقلالاً مادام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الحجج والطلبات .</p>
١٦٢	٣٩	<p>الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨</p> <p>٢ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام فى قيام الحقيقة التى إقتنع وأورد دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .</p>
٩٦٣	١٩٦	<p>الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣</p> <p><u>(ب) التسبب الكافى :</u></p> <p>١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحري فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها في التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط في مواجهة وكيلها قبل إنقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدور الحكم برفض الدفع بإنقضاء الخصومة . صحيح .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧ ٢ - إشتغال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للاحتجاج به على من وقعده . شرطه . ثبوت الإتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضى الموضوع به .
١٥٨	٣٨	الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ ٣ - إقامة الحكم على عدة دعاءات إحداها كافية لحمله . النعى على ماعداها . غير منتج .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٤ - قضاء الحكم بأحقية المطعون ضدهم لبدل التفريغ استنادا إلى قرار مجلس إدارة الشركة الطاعنة . النعى عليه . بمخالفته قرارى مجلس الوزراء . لا أساس له .
٤١٩	٩١	الطعن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤ ٥ - إقامة الحكم على دعائتين إحداها كافية لحمله . تعييبه في الأخرى . غير منتج .
٦٦٨	١٣٨	الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١١

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجدية في الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .
٧١٣	١٤٧	الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٧ - عدم رد المحكمة على طلب الخصم الذي لا سند له من القانون . لا خطأ .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣ ٨ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم في بعضها على الفصل في مسألة أولية تدخل في اختصاص محكمة أخرى . مؤداه .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٩ - عدم جواز تعويل الحكم في قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص المحرر المثبت له .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ١٠ - قيام الحكم على أدلة وقرائن متسائدة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ ١١ - طلب الطاعن بعد رفع الحراسة إسترداد المبيع من تحت يد المشتري - بعد تسليمه له - منافيا لالتزامه بضمان عدم التعرض . مؤدى ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب . صحيح .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨

الصفحة	القاعدة	
		(ج) تسبيب الحكم الاستثنائي :
		١ - بطلان الحكم الابتدائي المستأنف . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييده والإحالة إلى أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستثنائي .
٦٦٣	١٣٧	الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥
		٢ - تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب وأخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضائها . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		خامساً - عيوب التدليل :
		(أ) ما يعد قصوراً :
		١ - إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور .
١٤٦	٣٦	الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - رابطة السببية فى المسئولية التقصيرية . قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة . أثره . توزيع المسئولية عليها دون انفراد الخطأ الأكبر بتحملها . علة ذلك . استغراق الخطأ الأشد لغيره من الأخطاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بحتمية استغراق الخطأ لغير العمدى . خطأ .
١٨١	٤٣	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهري للخصم . قصور موجب لبطلانه .
٣٧٤	٨١	الظعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٧
		٤ - إعراض الحكم عن مناقشة مستندات مؤثرة في الدعوى . قصور .
٣٧٤	٨١	الظعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٧
		٥ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الإستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه التقات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .
٥٧٤	١١٩	الظعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٦ - إعفاء الحكم المطعون فيه السيارات المستوردة لحساب المطعون ضدها على سند أنها ضمن مستلزمات المنشآت الفندقية والسياحية دون أن يتناول طبيعة المنشأة المطعون ضدها . قصور .
١٠٧٠	٢١٧	الظعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩
		(ب) ما لا يعد قصور :
		١ - دفاع الطاعن غير المستند إلى أساس قانوني صحيح إغفال الرد عليه . لا قصور .
١٨٥	٤٤	الظعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
٢٤١	٥٥	٢ - إغفال الحكم الرد على دفاع غير مؤثر في الدعوى . لا يعيبه بالقصور (مثال بشأن مسئولية حارس البناء) . الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٦
٨٨٥	١٨٣	٣ - الوفاء المبرئ لذمة المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه م ٣٣٢ و ٣٣٣ مدني . الإستثناء . إقرار الدائن بالوفاء لغيرهما . تسلم وكيل الشركة الدائنة الباقي من الثمن دون منازعة بما أوفى به المدين لغيرها . إعتباره بمثابة إقرار ضمني بهذا الوفاء . صحيح . الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ <u>(ج) التناقض :</u> ١ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته .
٣١٢	٦٨	الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١ ٢ - التناقض المفسد الذي يعيب الحكم ويفسده . ماهيته .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ ٣ - التناقض المبطل للحكم . ماهيته . إشتمال الحكم على أسباب تبرر قضاء النعي عليه بالتناقض . لا محل له .
٨٧٥	١٨١	الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦ <u>(د) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :</u> ١ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شهرة المحل التجارى . ماهيتها . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها "خلو رجل" . خطأ .
٩١٨	١٨٧	الظعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١ سادساً - حجية الحكم : <u>(أ) حجية الحكم المدنى :</u> ١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية - الإستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .
٥٠٨	١٠٧	الظعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ ٢ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بمحضر الجلسة وتضمن حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازة حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٣ - حجية الأمر المقضى المانعة من معاودة طرح ما فصل فيه الحكم النهائى . شرطها . أن يكون طرفا الدعوى الجديدة قد نازع كل منهما الآخر فى الدعوى السابقة . تساندهما فى الدعوى السابقة كطرف واحد ضد الغير . أثره . اعتبار الحكم

الصفحة	القاعدة	
		الصادر فيها حجة لهما أو عليهما قبل الغير وليس حجة لأيهما قبل زميله .
٧١٩	١٤٨	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٤ - قوة الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطا وثيقا وما فصل فيه الحكم بصفه صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٩٣.	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ ٥ - حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكتفى بتقديم الطاعن صورة من الحكم الذي يستند على حجيتته إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعى أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعى فى هذه الحالة إعتباره سببا جديداً .
٩٥٢	١٩٤	الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ ٦ - حجية الحكم من النظام العام . مناطها . وحدة الخصوم والموضوع والسبب .
١٠٤٨	٢١٢	الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥ ٧ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه .
١٠٨١	٢١٩	الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠

الصفحة	القاعدة	
		(ب) حجية الحكم الجنائي :
		١ - الحكم بإدانة ممثل الشركة قبل قيدها بالسجل البحري لقيامه بأعمال محظورة عليه . لا حجية للحكم بعد قيد الشركة في السجل المذكور .
٤٢٤	٩٢	الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		٢ - حجية الحكم الجنائي التي يتقيد بها القاضى المدنى .
		مناطقها . المادتان ١٠٢ - إثبات ، ٤٥٦ إجراءات . القضاء ببراءة متهم بتزوير محرر لانتفاء التزوير مانع لمن كان مدعياً بالحق المدنى من العود إلى الطعن بالإتكار أو التزوير فى وجه من كان قد تمسك بذلك المحرر وقضى ببراءته فى الدعوى الجنائية .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		٤ - القضاء بالبراءة على أساس إنتفاء أوجه الشبه بين العلامة التجارية للطاعن وعلامة المطعون ضدها . لزوم ذلك للفصل فى الدعوى الجنائية . أثره . إكتساب هذا القضاء قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم الابتدائية .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		سابعاً - الطعن فى الحكم :
		(أ) إجراءات الطعن :
		صحيفة الطعن بالنقض . جواز إبداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم . م ٢٥٣ مرافعات .

الصفحة	القاعدة	
		ثبوت أن موطن الطاعن عن خارج مدينة القاهرة واختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن . (مثال) .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ <u>(ب) ميعاد الطعن :</u> ١ - بدء ميعاد الطعن كأصل من تاريخ صدور الحكم . الإستثناء . م ٢١٣ مرافعات . عدم حضور الطاعن أى جلسة من جلسات محكمة الإستئناف وعدم تقديم مذكرة بدفاعه . أثره . بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم .
٦٢٧	١٣١	الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩ ٢ - الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه فى طلباته وإلا أمرت المحكمة بإختصامه فى الطعن .
١٠٣٠	٢٠٢	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ <u>(ج) المحصوم فى الطعن :</u> ١ - الإستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الإستئناف الأسمى تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	الترتيب	المادة
		٢ - أعتراض الخارج عن الخصومة . الحكم بقبوله . أثره . م ٤٥٥ مرافعات قديم .
٩٥	٢٣	الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٣٨٦/١/١٢ ٣ - الاختصاص في الطعن . وجوب أن يتم في الأصل بالصفة التي كان الخصم متصفا بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٦٦٥	١٢٩	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٨ ٤ - الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم . عدم قبول إختصاصه في الطعن . مناطه . غدم منازعته خصمه في طلباته .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢ ٥ - تدخل الخصم - في دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض المبنى على إدعائه ملكيتها . ماهيته . تدخل هجومي . مؤداه . للمتدخل حق الطعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على استقلال - وفقا للمادة ١/٣٧ ، ٢ مرافعات .
٨٦٢	١٧٧	الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ٦ - الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة التدخل طرفا في الدعوى . حجية الحكم الصادر فيها له أو عليه . حقه في الطعن فيه مثل سائر الخصوم .
٨٦٢	١٧٧	الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلتزام بالتضامن . جواز الطعن فيه من قبله أو فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته وإلا أمرت المحكمة باختصاصه في الطعن .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ (د) المصلحة في الطعن :
		١ - المصلحة في الطعن . مناطها . كون الطاعن طرفاً في الخصومة محكوماً عليها فيها بقضاء ضار به من شأنه إنشاء إلتزامات جديدة في جانبه أو الإبقاء على الإلتزامات يريد التحلل منها . م ٣ مرافعات .
١٠٣٠	٢٠٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ (هـ) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي مؤدى ذلك . جواز استئنافه على إستقلال . المادتان ١٢٩ ، ٢١٢ مرافعات .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٢ - قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهائي للخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات . تضمين صحيفة الدعوى عدة طلبات تختلف فيما بينها موضوعاً

الصفحة	القاعدة	
		وسببها. الحكم المنهى للخصومة فى أى منها . عدم توقف جواز الطعن فيه على إنتهاء الفصل فى باقى الطلبات .
٤٣٩	٩٥	الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		٣ - جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعة للقانون السارى وقت صدورها . م ١ مرافعات . الأحكام الصادرة فى الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
		<u>(و) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :</u>
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣
		٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالاً ولو كانت منتهية لجزء من الخصومة . م ٢١٢ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ٦٧٨، ٦٤٩، ١٦١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>(ز) طرق الطعن :</u>
		١ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهازية أيا كانت

الصفحة	القاعدة	
		المحكمة التي أصدرتها م. ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣ ٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ ٣ - الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . جواز الطعن فيها بطريق المعارضة الحكم لا يعتبر حضوريا إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالأقرار أو بعد الثبوت عقب الإنكار . غياب الزوجة طوال جلسات نظر الاستئناف . أثره . الحكم الصادر فيه لا يعتبر حضوريا في حقها . لا يغير من ذلك وجود مذكرات كتابية مقدمة منها تتضمن دفاعها . علة ذلك .
٥٨٦	١٢٢	الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ <u>(ط) أثر نقض الحكم :</u> نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م. ٢٧١ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢ <u>ثامنا - استنفاد المحكمة ولايتها :</u> استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان الحكم لعيب فيه أو في الإجراءات لا يمتد إلى صحيفة الدعوى . التزامها بالفصل في الدعوى . علة ذلك .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ تاسعاً - تفسير الحكم :
		الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءاً متمماً للحكم المطلوب تفسيره وليس حكماً مستقلاً . أثره خضوعة لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ١٩٢/٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره . إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير م ٢٧١ مرفعات .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١ ، ١٤٩ ، ٦٧٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ عاشراً - تنفيذ الأحكام :
		<u>تنفيذ الحكم الأجنبي :</u>
		١- الحكم النهائي المتعلق بالأحوال الشخصية الصادر من محكمة في إحدى الدول المنضمة لاتفاقية تنفيذ الأحكام لدول الجامعة العربية . قابل للتنفيذ في سائر دولها . عدم جواز رفض الأمر بتنفيذه إلا في الأحوال المحددة على سبيل الحصر .
٢٨٣	٦٢	الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥
		٢ - صدور حكم من محكمة مصرية بكف يد الطاعنة عن المطالبة بالنفقة المفروضة على المطعون عليه بالحكم الأجنبي في مدة حددها . لا يمنع من تنفيذه فيما عدا هذه المدة . علة ذلك .
٢٨٣	٦٢	الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		حادى عشر - بطلان الحكم :
٣١٦	٦٩	١ - ذكورة الحكم . شرطه لولايتهم . علة ذلك . بعث المحكمة حكاما من بينهم امرأة . أثره . بطلان التقرير المقدم منهم . استناد الحكم إلى هذا التقرير مؤداه . بطلان الحكم . الظعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١
٨٣٦	١٧٢	٢ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة أثره فى الحكم . لا بطلان . إيراد بعض أسماء الخصوم فى أكثر من موضع فى مدونات الحكم المطعون فيه . دون إيراد أسمائهم فى ديباجته . لا أثر له . الظعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		ثانى عشر - مسائل متنوعة :
٩٨٤	٢٠٠	١ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . عدم سقوطها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . إختيار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة - مؤداه . وقف سريان التقادم بالنسبة له ما بقى الحق فى رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائما . علة ذلك . الظعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦
١٠٣١	٢٠٩	٢ - المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضامنة بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . إستفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال . الظعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	حيازة
		<u>أولا شروط الحيازة :</u>
		١ - اكتساب الحائز ملكية الشيء أو الحق محل الحيازة بالتقادم . عدم وقوعه تلقائيا بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز أن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٢، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		٢ - حائز الشيء المسروق . حقه في مطالبة من يسترده منه بتعجيل ما دفعه من ثمنه . شرطه . حسن نية الحائز . مناطها . جهله أنه يعتدى بحيازته على حق الغير وألا يكون جهله ناشئا عن خطأ جسيم .
٩٥٩	١٩٥	الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٩
		<u>ثانياً - مسائل متنوعة :</u>
		١ - الحائز في التنفيذ العقاري . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا في إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدائن المرتهن له حق عينى على العقار المرهون ونزع ملكيته عند حلول أجل الدين فى يد الحائز له . المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدنى ١١٠ عرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مراقعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨
		<u>خبرة</u>
		<u>أولا - نذب الخبراء :</u>
		١ - نذب الخبرة المقصود به . الاستعانة برأية فى مسألة فنية لا يستطيع القاضى البت فيها . لازم ذلك . تخصصه فى المسألة التى نذب لإبداء الرأى فيها .
٢٢٣	٥٢	الظعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٢ - عدم بيان الطاعن للعيب الذى شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبرة المعترض عليه . نعى غير مقبول .
٢٢٣	٥٢	الظعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٣ - تعيين الخبراء من سلطة قاضى الموضوع متى وجد فى الأوراق ما يكفى لحمل قضائه .
٦٧٧	١٤٠	الظعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	ثانياً - تقدير عمل الخبير :
		١ - رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير عمل الخبير . إعتماؤها لتقرير الخبير . مؤداه عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
١٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
		٣ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه السائغة ، مؤداه . عدم التزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها استقلالا طالما إقامت قضاها على ما يكفي لحمله .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧ -	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٥ - اعتماد الحكم على ما ورد بتقرير الخبير باعتباره متمماً لأسبابه . النعي عليه بالقصور . لا محل له .
٦٧٧	١٤٠	الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢

الصفحة	القاعدة	
		٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه وإستخلاص الحقيقة منها والمجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان إستخلاصها سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .
٩٢١	١٨٨	الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢ <u>خلف</u> <u>المخلف الخاص :</u> ١ - مشتري العقار بعقد مسجل . اعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفا خاصا - فى التمسك بصورية العقد الآخر صورية مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - التمسك بالصورية المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصورية النسبية .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٣ - حجية الاقرار . إقتضاره على المقر وورثته دون دائنيه وخلفه الخاص . وجوب تعلقه بواقعه لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة دون الخصوم . كذب المقر فى أصل إقراره مانع من صحة الإقرار .
٨٣٣	١٧١	الطعن رقم ٥١٦ . لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢

الصفحة	القاعدة	دستور
		أولا - المحكمة الدستورية العليا :
		١ - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة في دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية. المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ١٩٧٩/٤٨ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ ٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص في قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز اعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣ ٣ - صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية . م ١٧٨ من الدستور ، م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز الأمر المقضى .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤

الصفحة	القاعدة	
٧٣٤	١٥٢	١ - الحكم بعدم دستورية القرار بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونشره بعد صدور الحكم المطعون فيه وحيازته قوة الأمر المقضى . أثره . عدم مساسه بحق المطعون ضدها فى المتعة المقضى بها تطبيقا لهذا القانون .
		الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤
		<u>ثانيا - تنظيم دستورى :</u>
		<u>مجلس الشورى :</u>
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها . م٦ق ١٩٦٢/٧٥ مجلس الشورى تنظيم دستورى مفاير لتلك الجهات . إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		<u>دعوى</u>
		<u>أولا - إجراءات رفع الدعوى :</u>
		<u>(أ) طريقة رفع الدعوى :</u>
		١ - الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجاز بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق طالب تسجيل العلامة التجارية فى رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها فى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل فى حالة الرفض فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابه بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل .
١٠١٧	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٣ - الحائز فى التنفيذ العقارى . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ (ب) صحيفة الدعوى : صحيفة الدعوى . وجوب اشتغالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها . م ٦٣/٦ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لاعداد دفاعه وإمام المحكمة بمضمون الدعوى وممرها .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ (ج) التكليف بالحضور : ١ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداعها . م ٧٠ مرافعات المعدلة .

الصفحة	القاعدة	
		جوازي للمحكمة . شرطه . أن يكون سببه راجعا إلى فعل المدعى وأن يطلبه المدعى عليه . سريان ذلك على الإستئناف . م ٢٤٠ مراقعات .
٣١٩	٧.	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ ٢ - المبعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٣/٢٥٦ مراقعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الإعلان قبل العرض على المحكمة في غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٤	الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ <u>ثانياً - شروط قبول الدعوى :</u> <u>الصفة :</u> ١ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . متوط بالإدارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته إلى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ٧٧ بإحالة الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الإدارة القانونية بها أو منهم عليها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمي . لا يترتب بطلان على مخالفته .
١٣	٢	الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٩١/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٣ - تمثيل الدولة فى التقاضى . نيابة قانونية عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون . الأصل أن يمثل الوزير الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية إلى غير الوزير . مؤداه . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .
٥٤٦	١١٤	الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤ ٤ - المفوض على شركة توزيع الكهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٥٤٦	١١٤	الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤ ٥ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف فى طلباته . خصم حقيقى إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف . أثره ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨

الصفحة	القاعدة	
		٦ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه .م.٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٧٤	١١٩	الظعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨ ٧ - الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى والهيئة العامة للصرف الصحى بمحافظة الاسكندرية . تمثلهما أمام القضاء . قصره على رئيس مجلس إدارة كل منهما دون المحافظ . النص على تبعيتهما للمحافظ أو خضوعهما لرياسته . عدم اتساعه لتمثيلهما أمام القضاء .
٩٢١	١٨٨	الظعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ <u>ثالثا - تقدير قيمة الدعوى :</u> الدعوى المرفوعة من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد . تقديرها باعتبار قيمة المدعى به دون التفات إلى نصيب كل منهم فيه .م.٣٩ مرافعات . لمحكمة الموضوع تقدير وحدة السبب دون رقابة من محكمة النقض مادامت قد حصلت بناء على أسباب واقعية سائغة .
٥٢٣	١٠٩	الظعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>رابعاً - نطاق الدعوى :</p> <p>(أ) الطلبات فى الدعوى :</p> <p>١ - صحيفة الدعوى . وجوب إشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى وإسناديها . م ٦٣/٦ مرافعات . علة ذلك . إتاحة الفرصة للمدعى عليه لأعداد دفاعه وإمام المحكمة بمضمون الدعوى وممرها .</p>
٢٤٦	٥٦	<p>الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p>٢ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ مرافعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أولية تدخل فى اختصاص محكمة أخرى . مؤداه .</p>
٨٥٤	١٧٥	<p>الظعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧</p> <p>(ب) الطلبات العارضة :</p> <p>قبول الطلب العارض . شرطه . أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها . ١٢٣ مرافعات . عدم قيام قلم الكتاب ب قيد هذا الطلب فى السجل الخاص بالنصوص عليه فى المادة ٦٧ مرافعات . لا أثر له .</p>
٥٢٣	١٠٩	<p>الظعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧</p> <p>(ج) تكيف الدعوى :</p> <p>الدعوى التى يطلب فيها الراسى عليه بالمزاد رد الثمن الذى دفعه لبطان إجراءات التنفيذ بما فى ذلك محضر رسو</p>

الصفحة	القاعدة	
		المزاد . تكييفها . دعوى رد ما دفع بغير حق . مؤدى ذلك . سقوطها بثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الإسترداد .
٩٧٩	١٩٩	الظعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ خامسا - نظر ادعوى أمام المحكمة : <u>(أ) الخصوم فى الدعوى :</u> <u>" أشخاص الخصوم "</u> ١ - طلب المدعى الحكم فى مواجهة خصم . إعتباره خصما حقيقياً فى الدعوى متى نازع فى الطلبات . (مثال فى دعوى شفعة) .
٢٤٦	٥٦	الظعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ ٢ - الخصوم لا تتعد إلا بين الإحياء . إنعدامها بالنسبة لمن توفى قبل إختصامه . (مثال فى الظعن بالنقض) .
٤٦٨	١٠١	الظعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ <u>(ب) التدخل فى الدعوى :</u> ١ - تدخل الخصم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أرض - المبنى على إدعائه ملكيتها . ماهيته . تدخل هجومى . مؤداه . للمتدخل حق الظعن على الحكم . العبرة فيه بقيمة طلب التدخل - على استقلال - وفقا للمادة ١/٣٧ ، ٢ مرافعات .
٨٦٢	١٧٧	الظعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بقبول التدخل . أثره . صيرورة التدخل طرعا فى الدعوى . حجية الحكم الصادر فيها له أو عليه . حقه فى الطعن فيه مثل سائر الخصوم .
٨٦٢	١٧٧	الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ <u>(ج) الدفاع فى الدعوى :</u>
		١ - مزاولة الشركة الطاعنة - قبل تأميمها - عدة نشاطات فى الوكالات البحرية والتجارية والسياحية . تأميمها فيما يتعلق بنشاطها البحرى فقط . مؤداه . عدم زوال صفتها بالنسبة لنشاطها فى التجارة . تعجيل الدعوى المتعلقة بهذا النشاط فى مواجهة وكيلها قبل انقضاء ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها وصدور الحكم برفض الدفع بانقضاء الخصومة . صحيح .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة . غيرمتعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٣ - اقامة الحكم على عدة دعومات إحداها كافية لحمله . النعى على ما عداها . غير منتج .
٢٣٢	٥٣	الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩
		٤ - حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التى

الصفحة	القاعدة	
		حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ٧٥ . أثره . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .
٣١٢	٦٨	الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١ ٥ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجان المشكلة طبقا للمادة (١٥٧) ق ٧٩ لسنة ٧٥ دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم بقبوله . الغاؤه استئنافيا . إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للنظر في موضوعها . علة ذلك .
٣٥٢	٧٧	الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤ ٦ - مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أم القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفه نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨ ٧ - عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات الدفاع .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ٨ - دفاع لم يقم الدليل عليه . الرد عليه . لا خطأ .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣

الصفحة	القاعدة	
		(د) تقديم المستندات والمذكرات :
		التفات المحكمة عما يقدم لها من مذكرات أو مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى . لا عيب .
٤٦٨	١٠١	الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تطئن إلى ترجيحه واستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩
		(هـ) إعادة الدعوى للمرافعة :
		إعادة الدعوى للمرافعة . استقلال قاضى الموضوع بتقدير مدى الجد منه .
٢٥٥	٥٧	الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		(و) ضم الدعوى :
		١ - ضم الدعويين الذى لا يفقد أيا منها استقلالها . أثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة فى احدهما للطعن فيه على استقلال . الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . أثره . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى احدهما دون أن تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الأحكام التى اجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال .
		(مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع وريع)
٤٦٣	١٠٠	الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ضم دعويين مختلفتين سبباً موضوعاً . أثره . عدم ادتاما جهما واستقلال كل منهما ولو اتحد الخصوم فيهما . الاستثناء . أن يكون الطلب في أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب في الدعوى الأخرى مع الاتحاد في السبب والخصوم . أثر ذلك . إنداماجهما وفقدان كل من الدعويين استقلالهما . (مثال بشأن ملكية) .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١، ١٤٩، ٦٧٨، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ سادساً - المسائل التي تعترض سير الدعوى : <u>(أ) وقف الدعوى :</u> ١ - الحكم بوقف الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعى مؤدى ذلك . جواز استئنافه على استقلال . المادتان ١٢٩، ١١٢ مرافعات .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٢ - قضاء الحكم الابتدائي بوقف الدعوى حتى يفصل في المنازعة المثار من طالبى التدخل انطواؤه على قضاء ضمنى بقبول تدخلهما .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٣ - الحكم بوقف الفصل في موضوع الدعوى حين الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها هذا الفصل . انطواؤه على قضاء ضمنى بصحة شكل الدعوى . مؤداه . لمستأنف حكم الوقف أن يطرح على محكمة الاستئناف نعيه على قضاء ذلك

الصفحة	القاعدة	
		الحكم فى شكل الدعوى . القضاء بىطلان حكم الوقف لصدوره فى خصومه منعدمه . صحيح . علة ذلك .
٣٤٣	٧٥	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ ٤ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ مراقعات . مناطه . إشتمال الدعوى على عدة طلبات يتوقف الحكم فى بعضها على الفصل فى مسألة أولية تدخل فى إختصاص محكمة أخرى . مؤداه .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٥ - طلب الطاعنة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الأول فى الاختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم المطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبيين معا دون أن يكون هناك ارتباط . خطأ .
٨٥٤	١٧٥	الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ ٦ - وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون نظرها من غيره . علة ذلك .
١٠٨١	٢١٩	الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		(ب) إنقطاع سير الخصومة :
		١ - إنقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه . لازمة . وجوب مولاة المدعى السير فى الإجراءات فى مواجهة ورثته قبل إنتضاء سنة على آخر إجراء صحيح فيها . مخالفة ذلك أثره . تعرض دعواه للسقوط . جهل المدعى بورثة المدعى أو مواطنهم . لا يعد عذرا مانعا من ذلك . ميعاد السنة . عدم اعتباره مرعيا إلا إذا تم إعلان الورثة خلاله . م . ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ مرافعات .
١١٤	٢٨	الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		٢ - إنقطاع سير الخصومة فى الدعوى لوفاء أحد الخصوم وقوعه بقوة القانون بقيام سببه . الحكم الصادر به لا يعد قضاء يكسب الخصم حقا . أثر ذلك . ميعاد سقوط الخصومة سريانه من تاريخ آخر إجراء صحيح سابق على حصول الوفاة .
١١٤	٢٨	الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		(ج) اعتبار الدعوى كأن لم تكن :
		١ - عدم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . جزاءه . وجوب اعتبار الدعوى كأن لم تكن . م . ٧٠ مرافعات قبل تعديلها . حضور المدعى عليه . لا يسقط حقه فى التمسك بهذا الجزاء ولا تتحقق به الغاية من الإجراء .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تعدد المدعى عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لأحدهم . وجوب اعتبارها كذلك بالنسبة لباقيهم .
٩٣٥	١٩١	الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>سابعاً - أنواع من الدعاوى :</u> <u>(أ) دعوى الشفعة :</u> عدم سقوط حق الشفيع فى إعلان الرغبة فى الشفعة إلا بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبيع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>(ب) دعوى التعويض :</u> - سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ . بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر بشخص المستول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به التقادم .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ <u>ثامناً - مصاريف الدعوى :</u> مصاريف الدعوى . ماهيتها . شمولها للرسوم القضائية ومصاريف وأتعاب الخبراء والشهود وأتعاب المحاماة وغيرها

الصفحة	القاعدة	
		من المصاريف التى يتحملها الخصوم . النص على إعفاء بنك ناصر الاجتماعى من الرسوم . ق ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بقانون ٦٠ لسنة ١٩٧٥ . مفاده . إعفاء من الرسوم القضائية فقط دون باقى عناصر مصاريف الدعوى .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ <u>تاسعا - أثر الدعوى :</u> انقطاع التقادم المترتب على المطالبة القضائية م ٣٨٣ مدنى . شرطه . صحة هذه المطالبة شكلا وموضوعا . عدم تحققه إلا بصدر حكم نهائى فيها باجابة صاحبها إلى طلبه كله أو بعضه . إنتهاؤها بغير ذلك . أثره . زوال أثرها فى الانقطاع واعتبار التقادم الذى بدأ قبلها مستمرا لم ينقطع .
٢٩٩	٦٥	الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ <u>عاشرا - مسائل متنوعة :</u> الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة إلى الإدعاء بصوريته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطعن رقم ٢٤٨٠، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦

الصفحة	القاعدة	رد غير المستحق
		<p>المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافا إليه فوائد . شرطه . أن يكون سئ النية . اعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .</p>
٣٩٧	٨٦	<p>الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p> <p><u>رسوم</u></p> <p><u>رسوم الشهر العقارى التكميلية :</u></p> <p>١- أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p> <p>٢ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعة للقواعد العامة فى الطعن .</p>
٨٤٤	١٧٣	<p>الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري . عدم قابليته للطعن متى فصل في منازعة بشأن تقدير هذه الرسوم . فصله في منازعة أخرى . مؤداه . خضوع الحكم للقواعد العامة في الطعن . المنازعة بشأن سقوط حق الطاعن في التظلم من أمر التقدير . عدم إعتباره منازعة بشأن التقدير .</p>
٨٨١	١٨٢	<p>الطعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٦</p> <p>٤ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري . وجوب رفع التظلم منه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب في كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة في مقدار الرسوم أو في أساس الالتزام أو إنتقضائه بالتقادم .</p>
١٠٠٣	٢٠٤	<p>الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢</p> <p><u>رسم الاستيراد :</u></p> <p>رد رسم الاستيراد . شرطه . تعذر الاستيراد وأن يكون ذلك راجعا إلى سبب خارج عن إرادة مؤدى الرسم .</p>
١٠٦٧	٢١٦	<p>الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	رهـن
		<p>١ - الدائن المرتهن له حق عيني على العقار المرهون وتزع ملكيته عند حلول أجل الدين في يد الحائز له . المواد ١٠٣٠ ، ١٠٦٠ ، ١٠٧٢ من القانون المدني ، ٤١١ مرافعات المقابلة للمادة ٦٢٦ مرافعات سابق .</p>
١٠٥٥	٢١٤	<p>الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨</p> <p>٢ - الحائز في التنفيذ العقاري . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا في إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى المبتدأه . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .</p>
١٠٥٥	٢١٤	<p>الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨</p>
		<p>ربيع</p>
		<p>مشتري العقار بعقد عرفي . حقه في مطالبه من استولى عليه بالبيع . علة ذلك .</p>
٣٥٧	٧٨	<p>الظعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤</p>

الصفحة	القاعدة	شركات
		<u>أولا - شركات الأشخاص :</u>
		١ - شركات الأشخاص . لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء م ٥٢ مدنى . مؤداه . استقلال ذمتها المالية عن ذممهم . أموالهم تعتبر ضمانا عاما لدائنيها . أثره . خروج حصة الشريك عن ملكه لتصبح مملوكة للشركة .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		٢ - الشريك المدير . حدود سلطاته . م ٥١٦ مدنى .
٥٦١	١١٧	الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>ثانيا - شركات القطاع العام :</u>
		١ - المفوض على شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء لحين استكمال إجراءات تأسيسها . قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٥٤٦	١١٤	الظعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
		٢ - قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . لا يتمتعها احتكار مزاولة أعمالها .
٤٢٤	٩٢	الظعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">ثالثا - تصفية الشركات :</p> <p>بيع الأصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهي شركة توصية بالأسهم تحت التصفية إلى الشركة المطعون ضدها الأولى . وأيلولة حصة التوصية فيها إلى الطاعنة . استيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها متنازلا لها في حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التي حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة . علة ذلك .</p>
٤٨٨	١٠٥	<p>الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p> <p style="text-align: center;">مسائل متنوعة :</p> <p>نية المشاركة في عقد الشركة . من مسائل الواقع التي تستقل بتقريرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .</p>
٢١٥	٥٠	<p>الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p>

الصفحة	القاعدة	شفعة
		<p><u>أولاً - أسباب الشفعة :</u></p> <p><u>شفعة الجوار :</u></p> <p>الحق في الأخذ بالشفعة . شرطه . بقاء تلاصق العقارين المشفوع به والمشفوع فيه من وقت البيع وحتى الأخذ بالشفعة استمرار التلاصق ليس شرطاً لبقاء الاستحقاق .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p><u>ثانياً - العقار المشفوع فيه :</u></p> <p>١ - الأخذ بالشفعة في بيع الأراضى المعدة للبناء في المدن أو القرى . م ٩٣٦/هـ/١ مدنى شرطه . دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع إلى خرائط الحدود وكونها من الأراضى المعدة للبناء باعتبار موقع الأرض من الكتلة السكنية . تقرير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p>٢ - إشتمال عقد البيع على عقارات متعددة منفصلة . للشفيع طلب الشفعة في العقار الذى توافرت فيه أسبابها . الإستثناء . أن يكون الباقي من العقارات غير صالح لما اعدله من إنتفاع .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً - المفاضلة بين الشفعاء :
		إعتبار المشتري شفيعاً يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقتهم أو من طبقة أدنى . م ٣/٩٣٧ مدنى . شرطه . أن يكون مالكا بالفعل وقت البيع المشفوع فيه .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		رابعاً - إجراءات الأخذ بالشفعة :
		١ - بطلان الإعلان . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء .
		٢ - مرافعات (مثال فى إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - وجوب إيداع الشفيع للثمن الحقيقي الذى حصل به البيع . م ٢/٩٤٢ مدنى . الثمن الحقيقي . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى كان سائغاً .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		٣ - دعوى الشفعة - إعتبارها دعوى - مرفوعة بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذى كان سارياً وقت صدور القانون المدنى . علة ذلك .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧

الصفحة	القاعدة	
		خامساً - الخصوم فى دعوى الشفعة :
		١ - طلب المدعى الحكم فى مواجهة خصم . إعتباره خصماً حقيقياً فى الدعوى متى نازع فى الطلبات . (مثال فى دعوى شفعة) .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٢ - دعوى الشفعة . علم اشتراط اختصاص البائع لبائع العقار المشفوع فيه . علة ذلك .
٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧
		سادساً - النزول عن حق الشفعة :
		النزول عن الشفعة قبل البيع . ماهيته . تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع . مؤداه . وجوب أن يكون صريحاً . النزول الضمنى عن الشفعة لا يكون إلا بعد البيع .
٥١٤	١٠٨	الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦
		سابعاً - مسقطات الحق فى الشفعة :
		١ - عدم سقوط حق الشفيع فى إعلان الرغبة فى الشفعة إلا بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائع بغير هذا الإنذار .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ميعاد سقوط الحق في الشفعة المقرر بالمادة ٩٤٨/ب مناطه . مضى أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم بصحة التعاقد . مضى هذه المدة على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . لا يسقط هذا الحق .
٢٤٦	٥٦	الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠
		٣ - إجراءات الأخذ بالشفعة . إرتباطها إرتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق . أثر مخالفتها . سقوط الحق في الشفعة .
٥٣٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		<u>ثامناً - إنذار الشفعة :</u>
		١ - الإنذار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملاته م ٩٤١ مدنى . مناطه . بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافيته فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملاً بحق إيجار من عدمه إستقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .
		٢ - الإنذار الرسمي الموجه إلى الشفيع . وجوب إشماله على بيان الثمن والمصروفات الرسمية . المقصود به .
٦٤٣	١٣٤	الطعن رقم ١٢٥٢، ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣

الصفحة	القاعدة	شهر عقارى
٨٤٤	١٧٣	١ - الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل فى المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله فى منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة فى الطعن . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٢ - عقود البيع الصادره من عضو جمعية تعاونية لبناء المساكن لعضو آخر بها . عدم خضوعها للرسم الشامل المنصوص عليه فى المادة الثانية من القرار بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ولو تم البيع بموافقة الجمعية . خضوعه للرسم الأصيلى الطلب التفسيري ٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر من المحكمة العليا . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٣ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى وجوب رفع التظلم منه إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام . الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣
٨٤٤	١٧٣	٤ - أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى وجوب رفع التظلم منه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم الكتاب فى كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة فى مقدار الرسوم أو فى أساس الإلتزام أو إنتضائه بالتقادم . الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠٠٣	٢٠٤	

الصفحة	القاعدة	صوربة
		<u>إثبات الصوربة :</u>
		١ - مشتري العقار بعقد مسجل . إعتباره من الغير بالنسبة للبيع الآخر الصادر من البائع عن ذات المبيع . أحقيته - باعتباره خلفاً خاصاً - في التمسك بصوربة العقد الآخر صوربة مطلقة حتى ولو لم يتمسك بذلك البائع بعد القضاء برفض إدعائه بتزوير ذلك العقد . علة ذلك .
٢٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩ ٢ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ماهيتها . الأخذ بالأجرة المساء في العقد اليسارى فى ١٩٦١/١١/٥ . شرطه . أن يكون العقد جدياً والأجرة ليست صوربة . للمستأجر اللاحق إثبات الصوربة بكافة طرق الإثبات .
١٢١	٣٠	الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٦ ٣ - عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه على التصرف ذاته المطعون عليه أو على نصوص المحرر المثبت له .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ <u>الصوربة المطلقة :</u> التمسك بالصوربة المطلقة . لا يمنع من الدفع بالصوربة النسبية .
١٣٧	٥٤	الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		١ - الطعن بعدم نفاذ التصرف . مانع من العودة إلى الإدعاء بصوريته . علة ذلك .
٣٠٨	٦٧	الطعن رقم ٢٤٨٠، ٢٤٨١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦
		٢ - الطعن بصورية عقد . عدم قبوله إلا من له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة . الطعن بصورية عقد البيع بالنسبة لقدر معين . لا يمتد إلى مازاد على هذا القدر .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		٣ - الوكالة بالتسخير . ماهيتها . قيام الوكيل بالعمل باسمه الشخصي لحساب الموكل المستتر . أثرها . إنصراف العقد الذي يبرمه الوكيل إلى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل . علة ذلك .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠
		<u>ضرائب</u>
		<u>أولاً - الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :</u>
		١ - الأرباح التي تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركة التوصية . خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . إلزام شركة التوصية بحجز قيمة الضريبة المستحقة على حصص التوصية مما تدفعه من أرباح وفوائد ناتجة عن هذه الحصص بالنسبة للإيرادات التي توزع في مصر وتوريدها لمصلحة الضرائب .
٤٨٨	١٠٥	الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - بيع الأصول العقارية الخاصة بالشركة المطعون ضدها الثانية وهي شركة توصية بالأسهم تحت التصفية إلى الشركة المطعون ضدها الأولى . وأيلولة حصة التوصية فيها إلى الطاعنة إستيفاء مصلحة الضرائب للضريبة المستحقة عليها من الشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها متنازلا لها في حكم م ٢/٥٩ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . رجوع هذه الشركة على كل من الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية بقيمة هذه الضريبة . وجوب تحميل هذه الشركة المطعون ضدها الثانية التي حلت ووضعت تحت التصفية بقيمة الضريبة كلها دون الطاعنة . علة ذلك .</p>
٤٨٨	١٠٥	<p>الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٨</p> <p><u>ثانياً - الضريبة على مكافأة التبليغ والإرشاد :</u></p> <p>١ - الحق في مكافأة التبليغ والإرشاد نشوؤه وتكامل عناصره فور تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .</p> <p>٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والإرشاد .</p> <p>ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التي تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد التي تقع في ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .</p>
٢١٩	٥١	<p>الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p>

الصفحة	القاعدة	ثالثاً - ضريبة العركات :
		<p>١ - القضاء بفسخ عقود البيع التي صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة ما دفعه كل مشتر من تركة مورثهم . أثره . ثبوت حق الورثة في طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية . لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن . علة ذلك .</p>
٨٢٢	١٦٩	<p>الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣</p> <p>٢ - شهرة المخل التجاري . ماهيتها . إستبعاد الحكم المطعون فيه قيمة شهرة المنشأة من عناصر التركة بإعتبارها "خلو رجل" خطأ .</p>
٩١٨	١٨٧	<p>الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١</p> <p>رابعاً - ضريبة المباني :</p> <p>الضريبة الأصلية على المباني . حسابها بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية الثابتة بدفاتر الحصر والتقدير بعد خصم ٢٠٪ مقابل المصاريف التي يتكبدها المالك . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ق ١٢٩ لسنة ١٩٦١ . جواز حسابها دون خصم متى خفض سعر الضريبة نفسها بنسبة ٢٠٪ .</p>
٧٠١	١٤٦	<p>الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p>

الصفحة	القاعدة	<u>الإعفاء الضريبي :</u>
		<p>١ - إندماج إحدى شركات القطاع العام في شركة أخرى مساهمة تابعة لذات المؤسسة م ١٧ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . لا يتقيد بشرط صدور قرار جمهوري بالترخيص به . علة ذلك . إعتبار ذلك إندماجاً مما أشير إليه في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك . إنسحاب حكم الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة السادسة منه على هذا الإندماج .</p>
٥٤٢	١١٣	<p>الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٢</p>
		<p>٢ - إعفاء المستلزمات الخاصة ببناء أو تجهيز أو تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية . مناطه . كونها لازمة لبناء وتجهيز أو تشغيل . ينطبق عليه وصف المنشآت الفندقية أو السياحية . المنشآت الفندقية والمنشآت السياحية . ماهيتها . سيارات الركاب باعتبارها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح عدم إعفائها إلا إذا كانت مستوردة لتشغيل منشأة ينطبق عليها وصف الفندقية أو السياحة .</p>
١٠٧٠	٢١٩	<p>الطن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>
		<p>٣ - الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق على التصرفات العقارية . إقتضاره على الجمعيات التعاونية . وحدها بالنسبة للتصرفات التي تصدر منها ويقع</p>

الصفحة	القاعدة	
		عبء الضريبة فيها وعليها وتكون معفاة من رسوم الشهر العقارى بشأنها . عدم إمتداد هذا الإعفاء إلى غيرها من المتعاقدين معها .
٧٩٦	١٦٣	الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠
		٤ - الضرائب والرسوم المقررة للوحدات المحلية . إختلاف الجهة المتوط بها تقديرها عن الجهة المتظلم إليها من التقدير . إختصاص لجنة التظلمات . شموله الإعفاء والرفع والتعديل . مؤدى ذلك . إعتباره كقرار لجان الطعون الضريبية من حيث آثاره .
٦٥٧	١٣٦	الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٥
		<u>الإخطار عن توقف المنشأة :</u>
		وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو تسرى فى حق الحكومة ومولى محافظات القنال إعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ازالة آثار العدوان التى فوض القانون وزير المالية فى تحديد تاريخ تحقيقها بقرار يصدره صدور هذا القرار والعمل به إعتباراً من ١٩٧٧/١٠/٣ . أثره . إنفتاح مواعيد السقوط والإجراءات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب - ومنها أجل الإبلاغ عن توقف العمل بالمنشأة - فى حق الحكومة والمولين إعتباراً من هذا التاريخ .
٨٥٠	١٧٤	الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧

الصفحة	القاعدة	مسائل متنوعة :
		<p>١ - ميعاد إستئناف الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الطعون الضريبية المتعلقة بضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولم تعلن قبل ١١/١٠/١٩٨١ - تاريخ العمل بقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - أربعون يوماً تبدأ من التاريخ المذكور .</p>
٧٩٩	١٦٤	<p>الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ٩/٣٠ .</p> <p>٢ - طلب الطاعنة الحكم بالضرائب والرسوم الجمركية عن النقص غير المبرر فى عدد الطرود ، وطلب الفوائد القانونية المستحقة على هذه الضرائب والرسوم . دخول الطلب الأول فى الإختصاص النوعى للمحكمة وتوقف الحكم فى الثانى على الفصل فى عدم دستورية طلب الفوائد . قضاء الحكم الطعون فيه بوقف الدعوى بالنسبة للطلبين معاً دون أن يكون هناك ارتباطاً . خطأ .</p>
٨٥٤	١٧٥	<p>الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٧</p>

الصفحة	القاعدة	عقد
		<u>أولاً - أركان العقد وشروط إنعقاده :</u>
		<u>الإيجاب والقبول :</u>
		١ - إنعقاد البيع بتلاقى الإيجاب والقبول على حصوله . ركن القبول فى حالة ابداء الشركة المؤجرة رغبتها فى بيع عقاراتها إلى مستأجرين . شرطه . أن يكون المشتري مستأجراً للعقار المبيع أو وارثاً له منتفعاً به . المادتان ٣٩١ مدنى قديم ، ٦٠١ مدنى . مثال
٦٣٢	١٣٢	الظمن رقم ١٠٧٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		٢ - طرح مناقصات التوريد وغير ذلك من البيانات الموجهة إلى الجمهور أو الأفراد كالنشرات والإعلانات . ليس إيجاباً إنما مجرد دعوة إلى التفاوض . الإيجاب هو الاستجابة لهذه الدعوة . التقدم فى مناقصة بعطاء بالشروط المبينة فيه . إعتباره إيجاباً يتم التعاقد بقبول الجهة صاحبة المناقصة له .
١٠٠٨	٢٠٥	الظمن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
		٣ - الثمن ركن أساسى فى عقد البيع . م ٤١٨ مدنى . تحديده فى العقد بالعملة المصرية ثم الوفاء به بالتقد الأجنبى . لا بطلان . علة ذلك . إعتبار هذا الوفاء عملاً قانونياً تالياً لاتعقاد العقد . (مثال) .
٨٩٦	١٨٤	الظمن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	المفاضلة بين العقود :
٢٥٥	٥٧	<p>حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للوحدة السكنية الواحدة . مؤداه . بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول حتى ولو صدرت من مؤجر غير الذي أصدر العقد الأول . شرطه . لا محل لأعمال نص المادة ٥٧٣ مدني بإجراء المفاضلة بينهما .</p> <p>الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠</p> <p><u>ثانياً - آثار العقد :</u></p> <p><u>تعدد موضوع العقد :</u></p> <p><u>١ - تكييف العقد :</u></p> <p>تكييف العقد . مناطه . ما عناه العاقدون منها . عدم الاعتداد بما يطلقونه عليها من أوصاف أو يضمنوها من عبارات متى كانت تخالف حقيقة قصد المتعاقدين .</p>
٢١٥	٥٠	<p>الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧</p> <p>٢ - العبرة في تكييف العقد هي بحقيقة الواقع وما عناه العاقدان منه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .</p>
٩٩١	١٨٦	<p>الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p> <p>٣ - التعرف على قصد العاقدين . من سلطة قاضي الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعة لرقابة محكمة النقض .</p>
٩٩٢	١٨٦	<p>الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		<u>٢ - تفسير العقد :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارتها . عدم تقيدها بما تفيدته عبارة معينة بل بما يفيدته العقد في جملة .
٢١١	٤٩	الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط الواردة بها وإستخلاص قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .
٨٩٦	١٨٤	الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثالثاً - إنحلال العقد :</u>
		<u>١ - الفسخ القضائي :</u>
		محكمة الموضوع سلطتها في تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض في ذلك . متى استندت إلى أسباب سائغة .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القضاء بفسخ عقود البيع التي صدرت من المورث وبإلزام الورثة برد قيمة ما دفعه كل مشتر من تركة مورثهم . أثره . ثبوت حق الورثة في طلب استبعاد هذه المبالغ من أصول التركة بإعتباره ديناً على المتوفى ثبت بأحكام قضائية نهائية . لا يغير من ذلك عدم عرض أمر هذا الدين على لجنة الطعن . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣
		<u>٢ - الفسخ الاتفاقى :</u> الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظاً معينة له . النص فى العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>رابعاً - بعض أنواع العقود :</u> <u>العقد الإدارى :</u> العقد الإدارى . ماهيته .
٣٨٩	٨٤	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢

الصفحة	القاعدة	
		<u>عقود المزايدة :</u>
		العقد فى المزايدات . تمامه برسو المزااد . م ٩٩ مدنى . شرط المزااد . تضمنها أحكاماً خاصة . وجوب الرجوع إليها . علة ذلك .
٣٣٣	٧٣	الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		<u>عقود إيجار الأراضى الزراعية :</u>
		الدعاوى الناشئة عن إيجار الأراضى الزراعية . شرط قبولها . إيداع نسخة من عقد الإيجار بالجمعية التعاونية الزراعية . العقود المحررة فى تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . عدم خضوعها لهذا القيد . علة ذلك .
١٠٩	٢٧	الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٤
		<u>عقود العمل :</u>
		العقود التى يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التى يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة فى مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصرى .
٢٧٧	٦١	الطن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		عقد الإيجار :
		١ - عقد الإيجار . ماهيته . إلزام المؤجر بالامتناع عما يحول دون إنتفاع المستأجر بالمعين المؤجرة . أثره .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٢ - تحديد نطاق المكان المؤجر . الأصل فيه بما يفصح عنه المتعاقدان في عقد الإيجار عدم وضوح ذلك . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة للمتعاقدين مع الاستهداء بطبيعة التعامل والعرف الجارى والطريقة التى يتم بها تنفيذ العقد منذ البداية .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		٣ - نطاق العقد . عدم اقتضائه على إلزام المتعاقدين بما ورد فيه . تناوله ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . م ١٤٨ مدنى .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		مسائل متنوعة :
		الوكالة بالتسخير . ماهيتها . قيام الوكيل بالعمل باسمه الشخصى لحساب الموكل المستتر ، أثرها . إنصراف العقد الذى يبرمه الوكيل إلى الموكل ومن تعاقد مع الوكيل . علة ذلك .
٨٦٦	١٧٨	الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠

الصفحة	القاعدة	عمل
		<u>أولا - عقد العمل :</u>
		<u>تنظيم العمل :</u>
		<u>سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :</u>
		١ - سلطة صاحب العمل في تنظيم منشأته . مؤداها . حقه في قصر الترقية على منطقة عمل واحد داخل الوحدة الاقتصادية فيما بين الأعمال التي تتماثل في طبيعتها وتحتاج إلى تأهيل معين وخبرة متميزة .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - علاقة العمل بحكمها العقد ولائحة نظام العمل والقانون والعرف . الأحكام التي تنتظمها اللائحة . إلتزام صاحب العمل بها . علقته . توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . إلتزام العامل بها . منشأه . حق صاحب العمل في تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها .
٤١٠	٨٩	الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢
		٣ - تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له من سلطة صاحب العمل .
١٠١٢	٢٠٦	الطعن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	ثانياً - العاملون بالقطاع العام :
		(أ) مسائل عامة :
		<u>طبيعة علاقة العمل :</u>
٩٨	٢٤	١ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقاتهم بها تعاقدية . الظعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٩٨	٢٤	٢ - العلاقة التعاقدية للعاملين بشركات القطاع العام . فحواها . إلتزامات مقابلة . إمتناع أى من الطرفين عن الوفاء بالتزامه . أثره . إمتناع الطرف الآخر عن تنفيذ ما التزم به . شرطه . أن تكون الإلتزامات مستحقة الوفاء . تحديد تلك الإلتزامات ، مرده أحكام نظام العاملين بالقطاع العام ولوائح الشركة (مثال بشأن حالة عامل إنتاج وشركة تأمين) .
٩٨	٢٤	الظعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٢
٣٨٠	٨٢	٣ - العاملون بشركات القطاع العام . علاقاتهم بها تعاقدية خضوعهم لنظم العاملين بهذه الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص . الظعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠
٢٧٣	٦٠	<u>تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة :</u> تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع . الظعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التمييز في الوظائف :
		تحديد الاشتراطات اللازمة لشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية قبل ١٩٧٧/٨/٦ مناهضة . ما ورد في شأنها بجدول توصيف الوظائف ، تذاثاً للمادتين ١ ، ٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، دون اشتراطات شغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المنصوص عليها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢
		(ج) ترقية العاملين :
		١ - ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاقتدار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - ضباط الاحتياط . أفضليتهم عند التعيين أو الترقية بالاقتدار . مناهضة . تساويهم مع غيرهم من المرشحين . القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٣ - مدة التطوع بالخدمة العسكرية . حسابها ضمن مدة الخدمة الثكنية اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام . شرطه . أن تكون قضيت في عمل يكسب خبرة في العمل الأصلي . المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون المشار إليه .
٢٧٣	٦٠	الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

٤ - ترقية العاملين بشركات القطاع العام إلى المستويين الأول والثاني . أساسها الاختيار بحسب الكفاءة . إختصاص جهة العمل بوضع ضوابط ومعايير الترقية م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . سلطة جهة العمل في تقدير كفاية العامل لا يحدها إلا عيب إساءة استعمال السلطة .

٢٨٧

٦٣

الظعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢

٥ - ترقية العاملين إلى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختبار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل ، لا يحدها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا ينال من ذلك أن تكون الترقية داخل المستوى الواحد .

٧٧٩

١٥٩

الظعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٩

(د) تصحيح أوضاع العاملين :

١ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام . وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها الواردة به . تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة . تسكينه على وظيفة أعلى منها ولو استوفى المدة اللازمة لشغلها . غير جائز .

٢٦٦

٥٩

الظعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - العامل المعين بمؤهل أقل من المتوسط بالقطاع العام ، رغم حصوله على مؤهل متوسط قبل هذا التعيين مؤدى تسوية حالته . وضعه على الفئة المقررة لمؤهله المتوسط من تاريخ تعيينه مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج متى كان موجودا في الخدمة في ١٠/٥/١٩٧٥ . أثره . تفسير مجموعته الوظيفية . المواد ٥ ، ٨ ، ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٤١٤	٩٠	الظمن رقم ١٢١١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٨٦ ٣ - تطبيق المدد المحددة بالجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتصحيح الوضع الوظيفي للعامل بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة . شرطه . أن يكون نقله إلى تلك المجموعة أو إعادة تعيينه بها بسبب المرض . علة ذلك . المادة السادسة من القانون ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
٨١٩	١٦٨	الظمن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ٢/١١/١٩٨٦ ٤ - ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، مضافا إليها ما لم يحتسب في أقدمية العامل من مدد الخدمة السابقة وفقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه . لا محل لإشتراط عدم تزامن مدد الخدمة الفعلية السابقة مع مدد الخدمة الاعتبارية .
٩٤٦	١٩٣	الظمن رقم ٦٧٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ٧/١٢/١٩٨٦

الصفحة	القاعدة	<p>(هـ) الأجر :</p> <p><u>البدلات المختلفة :</u></p>
		<p>١ - تنظيم البدلات في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط بمجالس إدارة شركات القطاع العام ، بدلا التفرغ . أحقية الاختصاصيين التجاريين لصرفه تنفيذا للقانون المذكور .</p> <p>٢ - تبعية شركات القطاع العام للمجلس الأعلى للقطاع . لا تمتد إلى التدخل الملزم بصدد ما تتخذه من قرارات .</p>
٤١٩	٩١	الظمن رقم ٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤
		<p>٣ - مضاعفة بدل السفر للوفود والعاملين خارج الجمهورية في ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٧٦ . شرطه . أن يكونوا في مهام رسمية .</p>
٤٥٠	٩٧	الظمن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢١
		<p>٤ - البديل . ماهيته . إعطاؤه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدها . عدم إعتباره جزءا من الأجر . إعطاؤه له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر يتعرض لها . إعتباره جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره .</p>
٦٣٩	١٣٣	الظمن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢
		<p>٥ - الميزة العينية . مناط إعتبارها اجرا . إلزام صاحب العمل بتوفيرها للعامل لقاء عمله .</p>
٦٣٩	١٣٣	الظمن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢

الصفحة	القاعدة	
		٦ - البديل النقدي . صرفه جزافا لا يغير من طبيعته ولا يبدل من غايته .
٦٣٩	١٣٣	الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢
		٧ - بدل التمثيل لشاغلي وظائف الإدارة العليا . تفويض الوزير المختص في تقريره م ٢/٢١ ق ٦١ لسنة ٧١ .
٦٩.	١٤٣	الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٨ - ندب العامل إلى وظيفة أعلى . أثره . أحقيته للبدلات والميزات العينية المقررة لها .
٦٩.	١٤٣	الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		٩ - الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل م ٣ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل إلا إذا تحققت أسبابها . مناطه .
		١٠ - الأجر الإضافي . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .
٨٠٣	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧
		(و) الاستقالة :
		إنهاء علاقة العمل بالاستقالة . شرطه . قبول جهة العمل لها صراحة أو حكماً . م ٦٧ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . طلب

الصفحة	القاعدة	
		الإحالة للمعاشي المبكر وفقا للمادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . إنطواء ضمناً على طلب بالإستقانة . مؤدى ذلك . وحوب مراعاة الميعاد المتخصص عليه بالمادة ٦٧ المشار إليها .
٨١٦	١٦٧	الظمن رقم ١٤٩٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢ <u>(ز) تأديب العاملين :</u> ١ - قواعد مجازاة العاملين تأديبياً . خضوعها لنظام آمر . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . توقيع عقوبات تجاوز الجزاءات التأديبية ، أو اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل . وسيلته الدعوى المدنية أو الجنائية .
٣٨٠	٨٢	الظمن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ <u>ثالثاً - مسائل متنوعة :</u> ١ - الاختصاص بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والنزاعات المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . منوط بالإدارة القانونية بها إلا ما يرى مجلس إدارتها إحالته إلى هيئة قضايا الدولة أو محام خاص . ما نصت عليه المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٤٦٩ لسنة ٧٧ بإحدى الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء الإدارة القانونية بها أو منهم عليها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها . إجراء تنظيمي . لا يترتب بطلان على مخالفته .
١٣	٢٠	الظمن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٣ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتقال ملكية المنشأة بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بإخطار الهيئة بالتصرف أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١ ٣ - قواعد ندب العاملين بالقطاع العام . تنظيمها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ . لا محل لأعمال قواعد قانون العمل . ٤ - ندب عامل لوظيفة أخرى . إنتهاؤه بإنتهاء الغرض منه أو بإنقضاء الفترة المحددة له . ٥ - تنظيم المنشأة وتقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له من سلطة صاحب العمل .
١٠١٢	٢٠٦	الطن رقم ٢١٣٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ ٦ - ترك الخدمة فى الحكومة أو القطاع العام للإلتحاق بوظيفة جديدة . تعيين جديد يكسب العاملين مراكز قانونية جديدة مغايرة لمراكزهم السابقة . إلتحاقهم بوظيفة أخرى دون ترك الخدمة . إعتباره نقل .
٩٩٨	٢٠٣	الطن رقم ١٥١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	
		١ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد تدعو إلى تضليل الجمهور . إعتباره صورة من صور الخطأ التي يمكن الاستناد إليه كركن في دعوى المناقسة التجارية غير المشروعة . الظعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠١٦	٢٠٧	٢ - تحقق تقليد العلامة التجارية . لا يلزم التطابق بين العلامتين بل يكفي لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وأحداث اللبس والخلط بين المنتجات . الظعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢
١٠١٦	٢٠٧	٣ - حق طالب تسجيل العلامة التجارية في رفع دعواه أمام القضاء . مناطه . التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في القانون ٥٧ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره كتابه بأسبابه وأن تؤيد هذه اللجنة قرار إدارة التسجيل .
١٠١٦	٢٠٧	الظعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	فوائد
		<u>أولاً - إستحقاقها :</u>
		١ - إستحقاق البائع للفوائد عما لم يدفع من الثمن . شرطه . م ٤٥٨ مدنى . تسليم المبيع للمشتري وقابلية المبيع لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى . إستحقاق الفوائد بغیر حاجة إلى وجود إتفاق عليها . عدم الإعفاء منها إلا باتفاق أو عرف .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣
		٢ - المستلم لغير المستحق . ملزم برده مضافاً إليه فوائد . شرطه . أن يكون سئ النية . إعتباره كذلك من تاريخ رفع الدعوى بغير المستحق م ١٨٥ مدنى .
٣٩٧	٨٦	الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣
		<u>ثانياً - مسائل متنوعة :</u>
		المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستورية . إذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لاتح فى دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية . المادتان ١/١٧٥ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .
٣٢٦	٧١	الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><u>قانون</u></p> <p style="text-align: center;"><u>أولاً - دستورية القوانين :</u></p> <p style="text-align: center;"><u>في أحكام المحكمة الدستورية :</u></p> <p>١ - المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المنوط بها - دون غيرها - مهمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين . مؤداه . ليس لغيرها من المحاكم الامتناع عن تطبيق نص لم يقض بعدم دستوريته . إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة في دعوى مطروحة عليها تعين وقفها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . المادتان ١٧٥/١ من الدستور ، ٢٩ ق ٤٨/١٩٧٩ (مثال بشأن عدم دستورية النص على الفوائد) .</p>
٣٢٦	٧١	<p>الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٣</p> <p>٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص في قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي إصدارتها م ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .</p>
٣٩٥	٨٥	<p>الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً - تنازع القوانين :
		الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان أحكامها على الدول التي انضمت إليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات .
٤٩٥	١٠٦	الظعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩
		ثالثاً - تطبيق القانون :
		باقى مسائل الأحوال الشخصية :
		الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . الإجراءات الخاصة بما يتبع فى دعوى الطاعة . م ٦ مكرر ثانياً من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيتها . من قواعد الاختصاص والإجراءات التى تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانه أطرافها .
٥٩١	١٢٣	الظعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		فى مسائل الإيجار :
		١ - المستأجر المصرى لسكن مفروش . حقه فى الاستفادة من الإمتداد القانونى لعقد الإيجار . مادتان ٤٦ ، ٤٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . استمراره بالعين المدة المحددة بالنص ولو إنتهت مدة العقد .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإمتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش . مناطه . أن يكون عقد الإيجار صحيحاً وناقذاً .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٣ - الإمتداد القانوني لعقد الإيجار المفروش . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تطبيقه على عقود المساكن التي إنتهت مدتها وظل المستأجرون شاغلين لها عند العمل بالقانون سواء كان انتهاءها بإنتهاء مدتها أم بالتنبيه بالإتلاء . علة ذلك . النص العام الصريح لا محل لتقييده أو تأويله بدعوى استهداء قصد الشرع منه .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٤ - الأحكام الخاصة بالامتداد القانوني في قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ ٥ - تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغاً ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد استخلاص أن استئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى أعمالا للقانونين رقمى ١٢١ سنة ٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ . خضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
٣٨٩	٨٤	الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢ <u>فى الضرائب :</u> ١ - الحق فى مكافأة التبليغ والإرشاد نشوؤه وتكامل عناصره قرر تحديد مقدار الضرائب والرسوم المستحقة متى كان لدى المصلحة ما يضمن تحصيلها .
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ ٢ - الضريبة المفروضة على مكافأة التبليغ والإرشاد . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . سريانها على المكافآت التى تدفع عن وقائع التبليغ والإرشاد التى تقع فى ظله . المكافأة المستحقة عن وقائع سابقة على صدور هذا القانون . عدم سريان هذه الضريبة عليها . علة ذلك .
٢١٩	٥١	الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧ <u>فى التأمينات الاجتماعية :</u> ١ - أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة

الصفحة	القاعدة	
		١٩٧٥ . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز تحليل هيئة التأمينات أو أصحاب الأعمال أو العمال من أحكامه .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ ٢ - إصابة المؤمن عليه نتيجة حادث خلال ذهابه إلى عمله أو عودته منه . شرط إعتبارها في حكم إصابة العمل . أن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ <u>في مسائل العمل :</u> العقود التي يبرسها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم . القانون الواجب التطبيق قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فروع الإدارة في مصر العقد . أثره . تطبيق القانون المصري .
٢٧٧	٦١	الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤ <u>رابعاً - سريان القانون من حيث الزمان :</u> ١ - النص التشريعي . سريانه على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعيه أثره أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر قورى على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمه على حالات البناء التي تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .
١٠٢	٢٥	الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣ ٣ - فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضع لها عن إدارة أمواله والتصرف فيها . عدم سريان الفوائد التأخيرية على ديون المعاملين بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . ق ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، مناطه . جدية الدين توافرها بصدر قرار الاعتداد بها من رئيس جهاز التصفية أو لجنة الديون أو الحارس العام .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢ ٤ - دعوى الشفعة - إعتبارها كأي دعوى - مرفوعة إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة . م ٦٣ مرافعات . لا محل لأعمال أحكام قانون المرافعات السابق الذي كان سارياً وقت صدور القانون المدني . علة ذلك .
٤٤٤	٩٦	الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٧ <u>خامساً - إلغاء القانون :</u> إلغاء التشريع المتضمن قاعدة عامة لا يتم إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض

الصفحة	القاعدة	
		مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . المقصود بالتعارض . ان يرد النصان على محل واحد ويستحيل أعمالها فيه معاً . مثال نصوص قانون إيجار الأماكن ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ليست ناسخة للمادة ١/٧٧ مدنى .
٢٤١	٥٥	الظعن رقم ٧٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>سادساً - مسائل متنوعة :</u> ١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم والحساب الأجنبى المتصرف إليه دون المتصرف .
٢٠٧	٤٨	الظعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١ ٢ - موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الأرض الفضاء المبيعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٣ لسنة ٧٤ بتحويل النقد الأجنبى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضوعة لأحكام ذلك القانون دون أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . علة ذلك .
٨٨٥	١٨٣	الظعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;">قرار إداري</p> <p>قرار الإستيلاء الصادر من الجهة الإدارية المختصة على عقار إداري . إختصاص القضاء الإداري بالفصل في صحته وإلغائه . صدوره صحيحاً ووضع اليد على العقار . أثره . إعتبار العلاقة بين الجهة الإدارية ومالك العقار علاقة تأجيرية مؤدى ذلك . إختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بها . م ٧ ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٢/٣ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p>
٩٦٩	١٩٧	<p>الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١</p> <p>٢ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله . ماهيته . قرار المحافظ بالإستيلاء على عقار لصالح وزارة التربية والتعليم أو معاهدتها . عدم إعتباره قراراً إدارياً عنه ذلك . ق ٢٥٢ لسنة ٦٠ ، ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . إختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعة فيه .</p>
١٠٣٨	٢١٠	<p>الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥</p> <p>٣ - عدم تعريف القانون للقرارات الإدارية . مؤداه . حق المحاكم العادية في إعطائه تلك القرارات وصفها القانوني لها في سبيل ذلك التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية والتعرف على فحواه وتطبيقه وفقاً لظاهر نصوصه . عدم إعتبار ذلك تعرضاً للقرار بالتأويل .</p>
١٠٧٠	٢١٧	<p>الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩</p>

الصفحة	القاعدة	<p style="text-align: center;"><u>قضاء</u></p> <p style="text-align: center;"><u>رد القضاء :</u></p> <p>وقف الدعوى بعد تقديم طلب الرد . وقوعه بقوة القانون . عدم إتصال سببه بالدعوى الأصلية وإنما بشخص القاضى المطلوب رده . منع القاضى من نظر الدعوى لا يحول دون نظرها من غيره . علة ذلك .</p>
١٠٨١	٢١٩	<p>الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠</p> <p style="text-align: center;"><u>قوة الأمر المقضى</u></p> <p>١ - صدور حكم من المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص قانون أو لائحة . أثره . عدم التطبيق أو النفاذ من تاريخ الحكم فى الجريدة الرسمية - الإستثناء - الحقوق والمراكز التى تكون قد إستقرت بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .</p>
٥٠٨	١٠٧	<p>الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠</p> <p>عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات . من سلطة محكمة الموضوع . م ٩ إثبات . شرطه . بيان أسباب العدول بحضور الجلسة وتضمن حكمها أسباب عدم أخذها بنتيجة إجراء الإثبات . أثره . عدم حيازة حكم الإثبات لحجية الأمر المقضى .</p>
٥٦١	١١٧	<p>الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القضاء السابق صدوره من المحكمة المحال إليها الدعوى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر النزاع. حيازته قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن فيه الخصوم بطرق الطعن المقررة قانوناً. أثره إمتناع معاودة النظر فيه . علة ذلك . حجية الأحكام تسمو على اعتبارا النظام العام .
٧٦٤	١٥٦	الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٤ - قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . نطاقه . عدم اتساعه للعودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يفصل بهذا الموضوع من دفاع .
٧٦٤	١٥٦	الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥
		٥ - نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب الطعن المقبولة . ماعدا ذلك يحوز قوة الأمر المقضى . (مثال) .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		٦ - قوة الشئ المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما ارتبط به أسبابه إرتباطاً وثيقاً وما فصل فيه الحكم بعصفة صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٩٣٠	١٩٠	الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤

الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		<u>أولاً - سلطتها في نظر الدعوى :</u>
		<u>في الدفاع :</u>
		١ - عدم التزام المحكمة بتكليف الخصم بتقديم دليل دفاعه أو لفت نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع .
٦٠٠	١٢٥	الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً . حسبها أن تقييم حكمها على ما يصلح أحمل قضائها . إلتفات الحكم عن دفاع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لا قصور .
٨٠٢	١٦٥	الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧
		<u>في ضم المستندات :</u>
		١ - جطر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . م ١٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . أثره . عدم إلتزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه .
٣١٢	٦٨	الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بضم أوراق للدعوى متى كانت الأوراق المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها فى تقدير الأدلة وترجيح ما تظمن إلى ترجيحه واستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الظعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩ <u>إعادة الدعوى إلى المرافعة :</u> إعادة الدعوى للمرافعة . إستقلال قاضى الموضوع بتقدير مدى الجد منه .
٢٥٥	٥٧	الظعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>ثانياً - سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى :</u> ١ - محكمة الموضوع لها السلطة فى فهم الواقع فى الدعوى والموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تظمن إليه منها وطرح ما عداه دون حاجة إلى تتبع كل حجة منها والرد عليها إستقلالاً . حسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٣٠٢	٦٦	الظعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٦ ٢ - سلطة محكمة الموضوع فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى والأخذ بما تظمن إليه من الأدلة . حسبها بيان الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها بما يكفى لحمل قضاؤها .
٣١٢	٦٨	الظعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١١

محكمة الموضوع

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات . من سلطة قاضي الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأ يقيم قضاءه على أسباب كافيته لحمله . عدم التزام بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً .
٩٠٢	١٨٥	الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		٤ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها والجزم بما لم تقطع به تقارير الخبراء متى كان استخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق .
٩٢١	١٨٨	الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢
		٥ - تحصيل فهم الواقع في الادعوى . من سلطة قاضي الموضوع . شرطه . عدم التزامه بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً مادام في قيام الحقيقة التي إقتنع وأورد دليلها الرد الفسنى المسقط لذلك الأقوال والحجج والطلبات .
٩٦٣	١٩٦	الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠
		في توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل :
		<u>توافر التماثل أو إنعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل .</u> واقع تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائفا مؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦

الصفحة	القاعدة	
		<p>فى الاتخلف عن سداد الأجرة :</p> <p>- الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه ثبوت التخلف وعدم المنازعة الجديّة فى الأجرة . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع .</p>
٧١٣	١٤٧	<p>الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p> <p>فى الشفعة :</p> <p>١ - الأخذ بالشفعة فى بيع الأراضى المعدة للبناء فى المدن أو فى القرى . م ٩٣٦/٥/١ مدنى . شرطه دخول الأرض نطاق المدينة أو القرية بالرجوع إلى خرائط الحدود وكونها فى الأراضى المعدة للبناء بإعتبار موقع الأرض من الكتلة السكنية. تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا .</p>
٥١٤	١٠٨	<p>الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦</p> <p>٢ - الإنذار الرسمى الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفيع . مشتملاته م ٩٤١ مدنى . مناطه . بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة . خلوه من بيان حدوده وأطواله أو مقاسه . لا يترتب البطلان طالما أن باقى البيانات الخاصة بالعقار كافية فى تعريف الشفيع به . عدم اشتراط بيان ما إذا كان محملا بحق إيجار من عدمه استقلال قاضى الموضوع بتقدير كفاية هذه البيانات . شرطه .</p>
٦٤٣	١٣٤	<p>الطعن رقم ١٢٥٢. ١٢٦٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٣</p>

الصفحة	القاعدة	في أعمال السيادة :
٩٨٨	٢.١	للمحاكم العادية تقرير الوصف القانوني لما يند من أعمال السيادة وما يخرج عنها لتحديد اختصاصها . خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض . أعمان السيادة . ماهيتها . مؤداها . الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨
		في تقدير التعويض :
		تقدير التعويض من سلطة قاضي الموضوع بغبر رقابة من محكمة النقض .
١٠٣١	٢.٩	الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
		في مسائل العمل :
		إستخلاص علم الهيئة بتاريخ التحاق العمال لدى صاحب العمل . إستقلال محكمة الموضوع به . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها .
٦٩٣	١٤٤	الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٦
		في قيام الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ لرد ما دفع بغير حق :
		رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الإكراه الدافع على الوفاء المسوغ للرد . م ١٨١ مدني ، شرطه . قيام عدم العلم وتقدير وسيلة الإكراه . من سلطة محكمة الموضوع .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢

الصفحة	القاعدة	
		<u>التنازل عن الحق :</u>
		التنازل الضماني عن الحق . تقدير أدلته . من سلطة محكمة الموضوع .
٧٤٦	١٥٤	الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤
		<u>في عقد الشركة :</u>
		نفيه المشاركة في عقد الشركة . من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها سائغا .
٢١٥	٥٠	الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧
		<u>تقدير الواقع في مسائل الإثبات :</u>
		إشتمال المحرر العرفي على أكثر من ورقة . كفاية التوقيع بنهاية الورقة الأخيرة منه للاحتجاج به على من وقعه . شرطه . ثبوت الاتصال الوثيق بين سائر أوراقه . تقديره . واقع استقلال قاضي الموضوع به .
١٥٨	٣٨	الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨
		<u>ثالثاً - إلزامها بقواعد الإثبات :</u>
		<u>إحالة المأمورية إلى خبير آخر والإحالة إلى التحقيق :</u>
		١ - محكمة الموضوع . عدم إلزامها بإعادة المأمورية إلى خبير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى إطمأنت إلى تقرير الخبير المنتدب ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . النعى بإغفال المحكمة إتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها . غير مقبول .
٧٣٤	١٥٢	الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة وإطراح ما عداه دون حاجة إلى الرد استقلالا على ما لم تأخذ به . شرطه . عدم إلزامها بإجابة الخصم إلى طلب الرحالة إلى التحقيق متى رأت في أسبابها ما يكفي لتكوين إعتقادها .
٨٢٨	١٧.	الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<u>رخصة رد وبطلان ورقة مطروحة عليها :</u>
		محكمة الموضوع . حقها في استعمال الرخصة المخولة لها في رد وبطلان أية ورقة مطروحة عليها . عدم توقفه على إتخاذ أحد الخصوم إجراءات الإدعاء بالتزوير أو طلبه منها استعمال هذه الرخصة طالما أن الحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمنا .
٣٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٣، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>رابعاً - سلطتها في تقدير الأدلة :</u>
		١ - سلطة محكمة الموضوع في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها واتخلاص الواقع في الدعوى . لا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام إستخلاصه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق .
١٦٢	٣٩	الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير أدلة الدعوى والموازنة وترجيح ما تظمن منها وإستخلاص ما تقتنع به . من سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقييم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إنيها .
٥٩١	١٢٣	الظعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ٣ - تقدير أدلة الدعوى وبحث الدلائل والمستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يظمن إليه وإستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما جاء إستخلاصها سائفاً بما له أصل ثابت في الأوراق .
٧٤٠	١٥٣	الظعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ ٤ - محكمة الموضوع . سلطتها التامة في الموازنة بين حجج الخصوم والأخذ بما تظمن إليه منها وطرح ماعداه - عدم التزامها بالرد على كل منها على إستقلال . حسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
٧٦٩	١٥٧	الظعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ ٥ - عدم إلتزام محكمة الموضوع بضم أوراق الدعوى المقدمة فيها كافية لتكوين عقيدتها . سلطتها في تقدير الأدلة وترجيح ما تظمن إلى ترجيحه وإستخلاص الحقيقة منها . شرطه .
٨٥٧	١٧٦	الظعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٩

الصفحة	القاعدة	
		٦ - محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أدلة الدعيو والموازنة بينها وترجيح ما تطعن إفيه منها واستخلاص ما تقتنع به مادامت تقييم حكمها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها (مثال في متعة) .
١٠٢٦	٢٠٨	الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ <u>تقدير أقوال الشهود :</u> ١ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . ألا تخرج بها إلى ما يؤدي إليه مدلولها . إقامة قضاها على أسباب سائفة .
٣٩٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ ٢ - محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله . عدم التزامها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم والرد عليها استقلالاً مادام في الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المستط لما عداها .
٣٩٧	٨٦	الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦ ٣ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . من سلطة محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بأقوال شاهد دون آخر . شرطه . عدم الخروج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٤٠٤	٨٨	الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧

الصفحة	القاعدة	في مسائل الخبرة :
		١ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه السائغة . مؤداه . عدم إلزامها بتعقب أقوال الخصوم وحججهم والرد على كل منها إستقلا لا طالما أقامت قضاها على ما يكفي لحمله .
١٥١	٣٧	الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		٢ - تقرير الخبير . عنصر من عناصر الإثبات في الدعوى . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرطه .
٣٣٨	٧٤	الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٩
		٣ - رأى الخبير عنصر من عناصر الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير عمل الخبير . إعتما دها لتقرير الخبير . مؤداه . عدم إلزامها بالرد على الطعون الموجهة إليه إن لم تجد فيها ما يستحق الرد .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٤ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ بما إنتهى إليه متى إقتنعت بسلامة الأسس التي بنى عليها .
٥٣٤	١١١	الطعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		٥ - عمل الخبير . من عناصر الإثبات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		<u>في إسعناط القرائن القضائية وتقديرها :</u>
		١ - إسعناط القرائن . من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفا .
٣٧٤	٨١	الظعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧
		٢ - إسعناط محكمة الموضوع بتقدير القرائن - شرطه . أن يكون سائفا .
١٣٢	٣٢	الظعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢١
		٣ - تقدير القرائن القضائية . من سلطة محكمة الموضوع متى اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها .
١٤٦	٣٦	الظعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٧
		<u>في تقدير أدلة الصورية :</u>
		محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير كفاية أدلة الصورية .
٨٠٩	١٦٦	الظعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠
		<u>خامساً - سلطتها في تفسير العقود :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين .
٩٠	٢٢	الظعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - تفسير العقود والشروط . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها بما تحتمله عباراتها . عدم تقيدها بما تفيد عبارة معينة بل بما يفيد العقد في جملة .
٢١١	٤٩	الظعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٧

الصفحة	القاعدة	
		٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين دون رقابة محكمة النقض . شرطه .
٨٢٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير العقود والشروط الواردة بها وإستخلاص قصد المتعاقدين طالما لم يخل ذلك بالمعنى الظاهر لها .
٨٩٦	١٨٤	الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>في تفسير عقود الإيجار :</u>
		تفسير العقود والتعرف على إرادة المتعاقدين منها . من سلطة محكمة الموضوع طالما كان تفسيرها سائغا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارتها . مثال بصدد إستخلاص أن إستئجار العين المفروشة كان بقصد السكن .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق. هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢
		<u>سادساً - في تكيف العقود :</u>
		التعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع التكيف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة الموضوع .
٨٤٤	١٧٣	الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٣

الصفحة	القاعدة	
		<u>سابعاً - سلطتها في فسخ العقود :</u>
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير كفاية أسباب الفسخ . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض في ذلك . متى إستندت إلى أسباب سائغة .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الشرط الفاسخ الصريح . عدم اشتراط ألفاظ معينة له . النص في العقد على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد . قيامه مقام النص على الشرط بلفظه . لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير متى كانت عبارة العقد تحتل المعنى الذي أخذت به .
٦٠٤	١٢٦	الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧
		<u>ثامناً - سلطتها في مسائل الأحوال الشخصية :</u>
		<u>في مسائل النسب :</u>
		١ - التناقض في دعوى النسب عفو مفتر . لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة وفي إستخلاص الواقع منها .
٢٠٠	٤٦	الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١
		٢ - الدخول مع العقد على من هي في عصمة آخر مع العلم بذلك . لا يثبت به نسب الولد من أبيه . علة ذلك . تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع ببحث دلائلها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها .
٦٠٨	١٢٧	الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	في التطبيق :
		<p>التطبيق للغيبة . م ١٢ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩ . غياب الزوج سنة فأكثر في بلد غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة بغير عذر مقبول . تقدير التعذر من سلطة قاضي الموضوع طالما كان إستخلاصه سائغا .</p>
٨٧٢	١٨٠	<p>الظعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥</p> <p><u>مستولية</u></p> <p><u>أولاً - المستولية العقدية :</u></p> <p>١ - وجود الشرط الجزائي في العقد . مؤداه . افتراض وقوع الضرر . للمدين أثبات عدم وقوعه .</p>
٣٣٣	٧٣	<p>الظعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦</p> <p>٢ - قيام شركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطا مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين . إعتباره تعديلا للعقد بإرادتها المنفردة غير جائز . أثره . إمتناع الطاعن عن تنفيذه . لا يشكل خطأ يستوجب مسئوليته .</p>
١٠٠٨	٢٠٥	<p>الظعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢</p> <p><u>ثانياً - المسئولية التقصيرية :</u></p> <p><u>(أ) رابطة السببية :</u></p> <p>رابطة السببية في المسئولية التقصيرية ، قيامها على الخطأ المنتج للضرر . الخطأ المنتج . ماهيته . تعدد الأخطاء المستقلة أثره . توزيع المسئولية عليها دون انفراد الخطأ الأكبر</p>

الصفحة	القاعدة	
		بتحميلها . علة ذلك . استغراق الخطأ الاشد لغيره من الاططاء المستقلة . شرطه . اطلاق القول بعتمية استغراق الخطأ العمدي لغير العمدي . خطأ
٤٣	١٨١	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ (ب) بعض صور المسؤولية التقصيرية : <u>مسئولية حارس الأشياء :</u> مسئولية حارس البناء . قيامها على خطأ مفترض في جانبه لا يقبل إثبات العكس . انتفاؤها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر . سبيل ذلك . اثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه .
٢٤١	٥٥	الطعن رقم ٢٣٤٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠ <u>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :</u> ١ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ماهيتها . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور . للتابع بالدفع التي له قبل المضرور والمتبوع .
٧١٩	١٤٨	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ٢ - المنافسة التجارية غير المشروعة . إعتباره فعلا ضارا يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المترتب عليه . تجاوز حدود المنافسة المشروعة . ماهيته .
١٠١٦	٢٠٧	الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢

الصفحة	القاعدة	مسئولية شركات التأمين :
١٠٣١	٢٠٩	١ - المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين المعقود لتغطيتها . موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه . اعنه بالتأمين للمسئول عن الحادث . يؤدي ذلك . إستفادة أى منها من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
١٠٣١	٢٠٩	٢ - مسؤولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاما بلغ . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك . الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
١٠٣١	٢٠٩	<u>الضرر والتعويض عنه :</u> تقدير التعويض من سلطة قاضى الموضوع بغير رقابه من محكمة النقض . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤
١٠٣١	٢٠٩	<u>تقادم دعوى المسؤولية :</u> سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . م ١٧٢ مدنى . بد سريانه من تاريخ العلم الحقيقى بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه . العلم الظنى لا يبدأ به التقادم . الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٤
٩٣٠	١٩٠	

الصفحة	القاعدة	مطلات
		<p>تحریم إقامة منطل للجار على مسافة تقل عن متر . يوجب الإزالة ولو لم يتوافر الضرر . م ٣٩ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدني الحالي .</p>
٤٠٠	٨٧	<p>الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦</p>
		<p>معاهدات</p>
		<p>الاتفاقات الدولية الجماعية . قصر سريان أحكامها على الدول التي إنضمت إليها . مؤدى ذلك . سريان أحكام القانون الدولى على العلاقات بين الدول غير المنضمة لتلك الاتفاقات .</p>
٤٩٥	١٠٦	<p>الطعن أرقام ١٤١٢، ١٤٦٨، ١٤٩٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩</p>
		<p>ملكية</p>
		<p>أسباب كسب الملكية :</p>
		<p>١ - الأراضى الداخلة فى زمام البلاد . خروجها عن نطاق الأراضى الزراعية التى كان يجوز لكل مصرى الاستيلاء عليها وتملك ما يزرعه أو يفرسه أو يبنى عليها منها . م ٨٧٤ مدنى قبل إلغائها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عدم جواز تملكها بالاستيلاء أيا كان وسيلة .</p>
١٣٥	٣٣	<p>الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ورود اسم الشخص في سجل الضرائب العقارية . لا يصلح سنداً له في إثبات كسب ملكية العقارات .
٥٦٧	١١٨	الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤
		٣ - تحريم إقامة مطلق مواجه المدار على مسافة تقل عن متر . بيجب الأزاله ولو لم يتوافق الضرر . م ٣٩ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١/٨١٩ من القانون المدني الحالي .
٤٠٠	٨٧	الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٦
		٤ - اكتساب الحائز ملكية الشئ أو الحق محل الحياة بالتقادم عدم وقوعه تلقائياً بقوة القانون . توقفه على إرادة الحائز إن شاء تمسك به أو تنازل عنه صراحة أو ضمناً .
٦٢٠	١٣٠	الطعن رقم ١٧٨٢، ١٩٦٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٩
		<u>انتقال الملكية :</u>
		ملكية العقار الذي يباع جبراً . عدم انتقالها إلى المشتري بالمزاد إلا بتسجيل حكم إيقاع البيع . م ٩ من قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تسجيل حكم مرسى مزاد الأرض المباعة من المورث بعد وفاته . أثره . دخولها ضمن أصول التركة . لا يغير من ذلك تسجيل تنبيه نزع الملكية قبل الوفاء . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٣

الصفحة	القاعدة	ملكية الأجانب للعقارات :
		<p>١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء الاستثناء حالاته . المواد ١ ، ٤ ، ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تراخيص البناء المشار إليها فيه . ماهيتها . التراخيص الصادرة باسم ولحساب الأجنبي المتصرف إليه دون المتصرف .</p>
٢٠٧	٤٨	<p>الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p> <p>٢ - موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنى والمناطق الحرة على طلب المستثمر غير المصرى لإقامة مبنى بموقع الارض الفضاء المبعة له قيام ذلك المستثمر بما فرضه عليه ق ٤٣ لسنة ٧٤ بتحويل التقيد الأجنى الحر المستخدم فى شرائها . أثره . خضوعة لأحكام ذلك القانون دون أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء . علة ذلك .</p>
٨٨٥	١٨٣	<p>الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧</p> <p>٣ - حظر إكتساب غير المصريين ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء . ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . العقود غير الصورية التى أبرمت قبل صدوره . إعتبار أنها نشأت صحيحة . قضاء</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم المطعون فيه . باعتبارها باطلة منذ نشأتها خطأ في القانون . علة ذلك .
٩٩٣	٢٠٢	الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١
		<u>مسائل متنوعة :</u>
		١ - انتقال ملكية المنشأة بأى تصرف قانونى . أثره . ضمانها بذات مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل صاحب العمل . مسئولية الخلف مع السلف عن هذه المستحقات ولو قام بأخطار الهيئة أو تعهد السلف بالسداد . م ١٢٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		٢ - ضم دعويين مختلفتين سببا وموضوعا . أثره . عدم اندمجها واستقلال كل منها ولو اتحد الخصوم فيها . الاستثناء أن يكون الطلب فى أحد الدعويين هو الوجه الآخر للطلب فى الدعوى الأخرى مع الاتحاد فى السبب والخصوم . أثر ذلك . إندماجها وفقدان كل من الدعويين استقلالها . (مثال ملكية) .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	نزع الملكية للمنفعة العامة
		١ - ملكية العقار . عدم انتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع . مؤداه . ليس للمشتري قبل تسجيل عقده مطالبه غير البائع بالتعويض عن فقد ملكية المبيع .
٣٥٧	٧٨	الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ ٢ - إنقضاء ثلاث سنوات من إستيلاء جهة الإدارة على عقار دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية . أثره . بقاء العقار على ملك صاحبه . له التصرف فيه مع إعتباره مؤجرا له طيلة فترة الاستيلاء .
٩٦٩	١٩٧	الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ <u>نظام عام :</u> <u>أولاً - المسائل المتعلقة بالنظام العام :</u> <u>(أ) القواعد الموضوعية الأمرة :</u> ١ - الأحكام الخاصة بالامتداد القانوني في قوانين إيجار الأماكن ومنها م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تعلقها بالنظام العام . أثره . سريانها بأثر قوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذها ولو كانت ناشئة قبلها .
١٧	٣	الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٥٥ ق . "هيئة عامة" جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - النص التشريعي . سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم ينص القانون برجعيه أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها . بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
١٠٢	٢٥	الظعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		٣ - نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سريان حكمه على حالات البناء التى تتم بعد نفاذه . علة ذلك . مثال .
١٠٢	٢٥	الظعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٣
		٤ - بطلان التعامل فى تركه إنسان على قيد الحياة . تعلقه بالنظام العام . م ٢/١٣١ مدنى .
١٨٥	٤٤	الظعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٥ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . لا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
١٨٥	٤٤	الظعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٦ - الحائز فى التنفيذ العقارى . ماهيته . إنذاره وإخباره بإيداع قائمة شروط البيع . أثره . اعتباره طرفا فى إجراءات التنفيذ . منازعته بتخلف أحد شروط صحة التنفيذ . وجب ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع دون طريق الدعوى الابتدأة . متعلقة بالنظام العام ٦٤٢ مرافعات سابق .
١٠٥٥	٢١٤	الظعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٩٩ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨

الصفحة	القاعدة	(ب) المسائل الإجرائية :
		١ - استئناف . الاستئناف الفرعى . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه فى الاستئناف الأسمى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٣/٢٥٣ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثره أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨، ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥
		<u>المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :</u>
		١ - الدفع بعدم القبول لانعدامه الصفة . غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من قرر لمصلحته الاحتجاج به .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦
		٢ - قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز النزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٢

الصفحة	القاعدة	نقضي
		<p>أولاً - إجراءات الطعن :</p> <p>١ - ميعاد الطعن :</p> <p>١ - صحيفة الطعن بالنقض . جواز إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم م ٢٥٣ مرافعات . ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختياره إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض . أثره . وجوب إضافة ميعاد سافة إلى ميعاد الطعن . (مثال) .</p>
٥٦٧	١١٨	<p>الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p> <p>٢ - الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . م ٢/٢٥٦ مرافعات . ماهيته . تجاوزه لا يرتب البطلان سواء تم الاعلان قبل العرض على المحكمة في غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك . علة ذلك .</p>
١٠٠٣	٢٠٤	<p>الطعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢</p> <p>٢ - صحيفة الطعن (تفصيل الأسباب والتجهيل بها) :</p> <p>السبب المجهل :</p> <p>١ - عدم بيان الطاعن للعيب الذي شاب الحكم نتيجة أخذه بتقرير الخبير المعارض عليه . نعى غير مقبول .</p>
٢٢٣	٥٢	<p>الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٩</p>

الصفحة	الترجمة	
		٢ - عدم بيان العوار الذي يعزوه للطاعن للحكم فيه وسوضعه منه في قضائه . نعى مجهول . غير مقبول .
٤٧٢	١٠٢	الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤
		٣ - إيداع الأوراق والمستندات :
		<u>السبب المقتصر إلى الدليل :</u>
		١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون . أثره . عدم قبول الطعن .
١٢٦	٣١	الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/١/١٩
		٢ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة قانوناً .
٢٨٧	٦٣	الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢
		٣ - نعى عار عن الدليل . غير مقبول . مثال .
٥٢٣	١٠٩	الطعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٧
		٤ - عدم تقديم الطاعن صيغة رسمية من الحكم الذي تمسكت بأن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافاً له . النعي بهذا السبب . نعى عار عن الدليل .
٥٩١	١٢٣	الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧

الصفحة	القاعدة	
		٥ - نعى عار عن الدليل . غير مقبول .
٧٠١	١٤٦	الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩
		٦ - نعى بغير دليل . غير مقبول .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		<u>ثانياً - الصفة فى الطعن :</u>
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . م٦ ق ١٩٦٣/٧٥ . مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات . إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .
١٣٨	٣٤	الطعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣
		<u>ثالثاً - المصلحة فى الطعن :</u>
		الاختصاص فى الطعن . شرطه .
١٦٨	٤٠	الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢
		<u>رابعاً - الخصوم فى الطعن :</u>
		١ - خصم لم يقض عليه بشئ . اختصاصه فى الطعن . غير مقبول .
١٨١	٤٣	الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاختصاص في الطعن . شرطه .
٣٣٣	٧٣	الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/١٦
		٣ - الخصم المتدخل انضماميا للمستأنف في طلباته .
		خصم حقيقي إلا إذا قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المستأنف .
		أثر ذلك . عدم قبول الطعن بالنقض من الخصم المتدخل .
٥٧٤	١١٩	الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٧ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨
		٤ - الاختصاص في الطعن بالنقض . الأصل فيه أن يكون
		بذات الصفة التي اتصف بها الخصم في الدعوى الأصلية .
٦٧٣	١٣٩	الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٢
		٥ - الخصم الذي يقض له أو عليه في الحكم . عدم قبول
		اختصاصه في الطعن . مناطه . عدم منازعته خصمه في طلباته .
٨٣٦	١٧٢	الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/١٢
		<u>خامساً - نطاق الطعن :</u>
		الأثر الناقل للاستئناف . نطاقه . ورود النعي على قضاء
		الحكم الابتدائي . غير مقبول .
٥٣٠	١١٠	الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨
		<u>سادساً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالنقض :</u>
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها
		محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٦٦	٥٩	الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المحكمة الدستورية العليا . النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن . نص خاص . مؤدى ذلك . قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى إصدارتها ٢٤٩ م . ٢٤٩ مرافعات . عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا . علة ذلك .
٣٩٥	٨٥	الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٣ سابعاً - الأحكام غير الجائز الطعن فيها على استقلال : ضم الدعويين الذى لا يفقد أيا منهما استقلالها . أثره . قابلية الحكم المنهى للخصومة فى أحدهما للطعن فيه على استقلال الضم المؤدى إلى فقد استقلال الدعويين . أثره . عدم جواز الطعن على استقلال فى الحكم الذى يفصل فى أحدهما دون أن تنتهى به الخصومة فى الدعوى كلها . الاستثناء . الأحكام التى أجازت المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فيها على استقلال . (مثال بشأن حكم فى دعوى صحة ونفاذ عقد بيع وبيع)
٤٦٣	١٠٠	الطعن رقم ٢٣٧٦ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤ ثامناً - أسباب الطعن : <u>السبب الجديد :</u>
		١ - التعمى المتعلق بالنظام العام والمؤسس على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد غير مقبول .
٤٧٥	١٠٣	الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بأن أخذ أحد العقارين دون الآخر بالشفعة من شأنه رغم انفصالها - جعل العقار الآخر غير صالح للانتفاع المعد له . النعى على الحكم تجزئته للشفعة . سبب جديد . عدم جواز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٤	١٠٨	الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٦ <u>السبب المتعلق بالنظام العام :</u> ١ - السبب المتعلق بالنظام العام . قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
١٨٥	٤٤	الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/٦ ٢ - الدفع بعدم جواز الاستئناف . عدم أثارته أمام محكمة الموضوع . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١، ١٤٩، ٦٧٨، ١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥ <u>السبب غير المتعلق بالنظام العام :</u> قواعد الأثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . جواز التزول عنها . التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٣١٩	٧٠	الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١٢

الصفحة	القاعدة	السبب الجديد :
		<p>حجية الأحكام . جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . لا يكفي تقديم الطاعن صورة من الحكم الذي يستند على حجيته إلى محكمة النقض . خلو أوراق الطعن عما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكم المشار إليه بسبب النعي أو ما يدل على سبق تقديمه إليها . النعي في هذه الحالة إعتباره سببا جديدا .</p>
٩٥٢	١٩٤	<p>الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٨</p> <p><u>الأسباب القانونية الصرفة والتي يخالفها واقع :</u></p> <p>١ - سبب قانوني لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .</p> <p>عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٤٠٤	٨٨	<p>الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/٧</p> <p>٢ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٥٣٤	١١١	<p>الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/٨</p> <p>٣ - دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٧٠١	٣٤٦	<p>الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/١٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دفاع يقوم على واقع . لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧٩	١٥٩	الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٩
٩٤٦	١٩٣	الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٧
		<u>الأسباب الموضوعية :</u>
		دفاع موضوعي لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع .
		عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٦١	٧٩	الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦
		الجدل فيما انتهى إليه الحكم من استيفاء الطاعنة المبالغ المثبتة بالكسببالتين والخوالات المقدمة من المطعون ضدها الأولى . موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
٣٨٥	٨٣	الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٩٨٦/٣/٣١
		<u>تاسعا - سلطة محكمة النقض :</u>
		١ - الاستئناف الفرعي . عدم جواز رفعه إلا من المستأنف عليه في الاستئناف الأصلي . تعلقه بالنظام العام . أثره ذلك . لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . م ٢/٢٥٢ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قصور الحكم في الإفصاح عن سنده القانوني رغم سلامة ما انتهى إليه من نتيجة . أثره . لا بطلان . لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور . النعي على ماورد بالحكم من تقارير زائدة . غير منتج .
٨٨٥	١٨٣	الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧
		٣ - إنتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . النعي عليه بالقصور . غير منتج . لمحكمة النقض تصحيح ذلك .
١٠٤٢	٢١١	الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥١٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>عاشراً - الحكم في الطعن وأثره :</u>
		١ - نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتي كان أساسا لها . م ٢٧١ مرافعات .
٩٠	٢٢	الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢
		٢ - الحكم الصادر في طلب التفسير . اعتباره جزءا متصفا للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا . أثره . خضوعة لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . م ١٩٢/٢ مرافعات . نقض الحكم تفسيره . أثره إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير . م ٢٧١ مرافعات .
٥٥٤	١١٦	الطعن أرقام ١٦١.١٤٩.٦٧٨.١٧٤ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٥

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نقض الحكم . لا يتناول من الحكم إلا ما تناوله أسباب الطعن المقبوله . ما عدا ذلك يحوز قوة الأمر المقضى . (مثال) .
٨٠٩	١٦٦	الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٠
		٤ - نقض الحكم للمخالفة قواعد الاختصاص . أثره : إقتصار المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص . م ١/٢٦٩ مرافعات .
٩٨٨	٢٠١	الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨
		<u>القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة :</u>
		القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة . قرار قضائي نهائي فاصل في خصومه بالنقض . عدم جواز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن . م ٦/٢٦٣ مرافعات . التزام المحكمة من تلقاء نفسها بحجية هذا القرار .
١٠٤٨	٢١٢	الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٥
		<u>نقل بحرى :</u>
		١ - مزاولة أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن وإصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات . شرطه . القيد فى السجل المعد لذلك

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري . لوزير المواصلات عند الاقتضاء ، وبالتنسيق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين في السجل بمباشرة هذه الأعمال . مؤدى ذلك . القيد في السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الأعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند توافر المقتضى لإصداره . م ٧ ق ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>٢ - قيد الشركة في السجل البحري . مؤداء . الحق مزاوله أعمال الخدمات البحرية الواردة بالمادة ٧ من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ .</p>
٤٢٤	٩٢	<p>الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق . جلسة ١٩٨٦/٤/١٤</p> <p><u>نيابة قانونية</u></p> <p>مجلس إدارة الجمعية هو الأصل وصاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء . مباشرة رئيس المجلس لهذا الحق يكون بوصفة نائبا قانونيا عنه . م ٤٦ من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ . لا يمنع ذلك الأصيل من مباشرة حقه في هذا الشأن سواء بنفسه أو بواسطة أحد من أعضائه . التفات الحكم عن بحث هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p>
٥٧٤	١١٩	<p>الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٨</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>هيئات عامة</p> <p>تمثيل الدولة في التقاضى . نيابة قانونيا عنها . تعيين حدودها ومداها مرده القانون الأصل أن يمثل الوزير الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . اسناد القانون هيئة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحده إدارية إلى غير الوزير . ثبوت هذه الصفة له بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .</p>
٥٤٦	١١٤	<p>الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٥/١٤</p>
		<p>وقف</p> <p>تقدير وفرز حصة الخيرات :</p> <p>١ - مجلس وكلاء وزارة الأوقاف . اختصاصه وحده بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات في الوقف والبت فيه بغير الرجوع إلى المحكمة . م ٣ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها و م ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية .</p>
٢٠٤	٤٧	<p>الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/٢/١١</p>
		<p>حق وزارة الأوقاف في توقيع المجوز الإدارية :</p> <p>المجوز الإدارية . حق وزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في توقيعها استيفاء للأموال</p>

الصفحة	القاعدة	
		المستحقة لها بمقتضى المراسيم والقوانين أو من ثمرات الأموال التي تدبرها - بأية صفة كانت . عدم اقتصاره على توقيع الحجز الإدارى لتحصيل إيجارات الأعيان التي تدبرها . امتداد إلى مقابل الانتفاع بتلك الأعيان .
٦٥٤	١٣٥	الظن رقم ١٦٩٨ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٤ <u>الوقف المندثر :</u> الوقف المندثر . ماهيته . عدم إمكان التعرف على جهة الاستحقاق فيه . أثره . اعتباره وقفا على جهة بر . على ناظره إثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف .
٧٦٩	١٥٧	الظن رقم ٣٧ لسنة ٥١ ق . جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ <u>وكالة</u> إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . م ٦ ق ١٩٦٣/٧٥ . مجلس الشورى تنظيم دستوري مغاير لتلك الجهات . إقامة الظن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الظن لرفعه من غير ذي صفة .
١٣٨	٣٤	الظن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ ق . جلسة ١٩٨٦/١/٢٣

موضوعات فهرس الأحكام
الصادرة من الدوائر المدنية

موضوعات وصفحات نهرس السنة ٢٧ مدنى " الجزء الثانى "

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	<u>ثانيا : المواد المدنية والتجارية</u>		<u>أولا : طلبات رجال القضاء</u>
	<u>والأحوال الشخصية</u>		
	(أ)		(أ)
٢٠	اثبات .	٥	إجازات
٢٨	اثراء بسبب	٥	إجراءات
٢٨	أجانب	٥	اختصاص
٢٨	أحوال شخصية	٦	إعارة
٣٥	اختصاص	٧	أقدمية
٤١	ارتفاق		(ت)
٤١	استئناف	٧	تأمينات اجتماعية
٤٥	استيراد	٧	تعويض
٤٥	استيلاء	٨	تعيين
٤٦	اصلاح زراعى	٩	تفتيش
٤٦	اعلان		(د)
٤٨	التزام	٩	دعوى
٥٢	اهلية		(ر)
٥٢	ايجار		رد القضاء
	(ب)		(ص)
٦٨	بطلان	١٠	صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
٧٢	بيع		(ق)
	(ج)		قرار ادارى
٨٠	تأمين	١١	(م)
٨٠	تأمين		مجلس القضاء الاعلى
٨١	تأمينات اجتماعية	١٢	مرتبات
٨٦	تأمينات عينية	١٢	معاش
٨٦	تجزئه		(ن)
٨٧	تحكيم	١٧	ندب
٨٨	تنوير	١٧	نقل
٩٠	تسجيل		
٩٠	تضامن		
٩١	تعويض		
٩٤	تقادم		
٩٧	تقسيم		
٩٨	تنفيذ		

الصفحة	المادة	الصفحة	المادة
	(ع)		(ج)
١٥٨	عقد	٩٩	جمارك
١٦٤	عمل	٩٩	جمعيات
١٧٣	علامات تجارية		(ح)
	(ف)	١٠١	حراسة
١٧٤	قوائد	١٠٣	حصانة
	(ق)	١٠٣	حكم
١٧٥	قانون	١٢١	حياسة
١٨٢	قرار ادارى		(خ)
١٨٣	قضاء	١٢٢	خبرة
١٨٣	قوة الزمر المقتضى	١٢٤	خلف
	(م)		(د)
١٨٥	محكمة الموضوع	١٢٥	دستور
١٩٨	مسئولية		دعوى
٢٠١	مطلات		(ر)
٢٠١	معاهدات	١٤١	رد غير المستحق
٢٠١	ملكية	١٤١	رسوم
	(ن)	١٤٣	رهن
٢٠٥	نزاع الملكية للمنفعة العامة	١٤٣	ربح
٢٠٥	نظام عام		(ش)
٢٠٨	نقض	١٤٤	شركات
٢١٧	نقل بحرى	١٤٦	شفعة
٢١٨	نيابة قانونية	١٥٠	شهر عقارى
	(هـ)		(ص)
٢١٩	هيئات عامة	١٥١	صورية
	(و)		(ض)
٢١٩	وقف		ضرائب
٢٢٠	وكالة		

تصويب الأخطاء
السنة السابعة والثلاثون

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٤٧	٢١	للمعلن	المعلن
٦٥٥	١١	وولسا	ولسا
٦٦٤	٢٠	المهندس	المهندس
٦٥٥	٢٢	منهندس	مهندس
٦٧٢	٣	ترتيب	ترتيب
٦٧٥	٢٤	القعار	العقار
٦٧٧	٢٠	لسيت	ليست
٦٨٠	١١	استكمال الحد	استكمال المبنى الحد
٦٨٣	٨	ورق	ورقة
٦٨٦	١٤	لديون مضمونة	لديون غير مضمونة
٦٨٨	١٦	تسجيل الحجز	تسجيل محضر الحجز
٧١٣	١٠	م ٤٥ لسنة ١٩٧٧	م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
٧٢٤	٥	الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ القضائية	الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٢ القضائية
٧٣٤	١٠	بحكم حاز الأمر المقضى	بحكم حاز قوة الأمر المقضى
٧٣٥	١٠	الحكم المحكمة	حكم المحكمة
٧٣٥	١٦	إلى التحقيق	إلى التحقيق
٧٦٤	٩	إثبات القرائن قرينة قوة الأمر المقضى	إثبات "القرائن" قرينة قوة الأمر المقضى
٧٦٤	١٢	اعتبارا النظام العام	اعتبارات النظام العام
٧٦٤	١٥	يفصل	يتصل
٧٦٩	١٦	إليه	إليه
٧٧٤	١٢	الحالتين	الحالين
٧٧٥	٤	الحالتين	الحالين
٧٧٥	٦	يفترض	يفترض

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٧٨	٥	الحاليتين	الحاليتين
٧٨٤	١٧	الرسم	الرسم
٨٠٢	١٠	تقادم "تقادم مسقط" إستئناف	تقادم "تقادم مسقط" دفع . إستئناف
٨٠٣	٥	تأمينات إجتماعية . عمل	تأمينات إجتماعية . اجر . عمل
٨٠٤	٣	المدة	المادة
٨٠٤	٣	المذكور	المذكوره
٨٠٤	١٥	أما ملحقات فمئها	أما ملحقات الأجر فمئها
٨٠٤	١٩	بما تقتضيه	بما قد تقتضيه
٨٠٤	٢٠	الصادر	الصادر
٨٠٥	٨	الدعوى الدعوى	الدعوى
٨٠٦	١٨	المدة	المادة
٨٠٦	١٨	المذكور	المذكوره
٨٠٨	٦	وحيث أن هذا النص غير سديد أنه	وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه
٨٠٩	١٣	محكمه الموضوع إستقلالها	محكمة الموضوع . إستقلالها
		بتقدير كناية أدله الصوريه	بتقدير كفاية أدلة الصورية
٨١٠	٢١	إشتريه	أشتروه
٨١١	٩	بيع الأول	بيع الطاعن الأول
٨١١	٩	نظير عقد	نظير ثمن
٨١١	١٢	الكون	الكوم
٨١١	١٦	نظير عقد	نظير ثمن
٨١١	٢١	وللمطعون ضدها بصفتها	وللمطعون ضدها الأولى بصفتها
٨١٣	٤	إلا الاستجابة	الإستجابة
٨١٣	١٢	وإذ كان	لما كان ذلك وكان
٨١٣	١٧	فإنم	فإن

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨١٤	١٨	المستأنف	المستأنف
٨١٤	١٩	أقوالها	أقوالهما
٨١٥	٢١	مساحتها	مساحة
٨١٦	١٨	بقبول جهده العمل لها صراحة	بقبول جهة العمل إما صراحة
٨١٦	٢٢	فإن طلب إحالته	فإن طلب الطاعن إحالته
٨١٦	٢٥	وإذا كان رئيس إدارة	وإذا كان رئيس مجلس إدارة
٨١٨	٩	انتهاء علاقه إلا	انتهاء علاقه العمل إلا
٨٢٠	٢٥	بعض	بعض
٨٢١	١٩	الحكم المطعون به	الحكم المطعون فيه
٨٢٢	٢٨	الى	التي
٨٢٤	٨	فى فى	فى
٨٢٦	٣	وأيد الحكم المطعون فيه	وأيد الحكم الابتدائي
٨٢٦	٤	أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم المطعون فيه أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائي	أعفل الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد عليه وأيد الحكم الابتدائي فى رفضه للشق الثانى
٨٢٦	١٣	يفرض أيلولة	يفرض رسم أيلولة
٨٢٧	٦	وجملة	وجملة
٨٢٧	٦	٥٨٠٥	٥٠٨٥
٨٢٩	١١	لتعلقها	لتعلق الإرث
٨٢٩	١٣	ما يتفرغ	ما يتفرع
٨٢٩	١٨	حاله	حال
٨٣١	١١	يعدو	يعدو

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٣١	٢٢	الهيئة	الهيئة
٨٣٢	٦	ما يتضرع	ما يتفرع
٨٣٢	٦	المستقبلية	المستقبل
٨٣٢	١١	المنجز	الناجز
٨٣٢	١١	هيه	هيه
٨٣٢	١٧	بتعين	يتعين
٨٣٤	٩	ملكيتها	ملكيتها
٨٣٥	١٢	وكما	كما
٨٣٥	١٥	-----	إليه تضاف إلى كلمه وما خلص
٨٣٥	١٩	لا يعدوا	لا يعدو
٨٣٦	٢٢	أسبابه	أسباب
٨٣٧	١٢	فإنه	فإن
٨٣٧	٢١	إستندات	إستندت
٨٣٩	٤	لصاحبها	لصالحها
٨٣٩	٢٤	المطعون المطعون	المطعون
٨٤١	١١	القانون القانون	القانون
٨٤٢	١٠	الشرط المانع	الشرط المانع
٨٤٥	١٣	للطعن للطعن	للطعن
٨٤٥	١٥	لما تصدوه نصوص القانون	لما قصدوه وتطبيق نصوص القانون
٨٤٧	١٧	على على	على
٨٤٧	١٧	أساسا	أساس
٨٤٧	٢١	يكون يكون	يكون
٨٤٧	٢٣	منازعه	منازعات
٨٤٨	١٤	قصوره	قصدوه

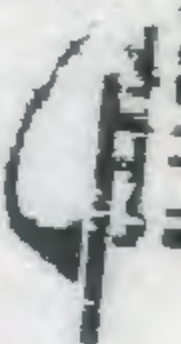
رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٤٩	١٦	وأخطأ في تطبيقه لهذا السبب	وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب
٨٤٩	١٧	-----	بما يوجب نقضه بعد كلمه تطبيقه
٨٥٨	٢٥	وإذا	وإذا
٩٦٤	٨	-----	تضاف كلمة " أثر " قبل كلمة الإذن
٩٦٥	٢٢	عليهم	عليهم
٩٦٩	١٠	-----	تضاف كلمة " قرار " قبل كلمة إدارى
٩٧٦	٦	وطالبا	وطالبا
٩٨٠	٣	-----	تضاف كلمة " باقيه " قبل كلمة على
٩٨١	٢٠	-----	تضاف كلمة " ذلك " قبل كلمة أنه
٩٨٦	١٨	-----	تضاف كلمة " على " قبل كلمة الحكم
٩٨٧	١٨	-----	تضاف كلمة " أو " قبل كلمة أن
٩٩٥	٥	-----	تضاف عبارته " رقم ٦ شارع الجزائر بالدقى " قبل كلمة لقاء
٩٩٨	٢٤	فعلا	نقلا
٩٩٩	٢٥	بدل	بنك
١٠٠١	٨	وينال	ولا ينال
١٠٠٤	٦	أو إنقضاء	أو إنقضائه
١٠٠٥	١٣	دفعه	دفع
١٠١٠	١٥	ظهرا بالسيارات	ظهر السيارات
١٠١١	٦	ما طلبه	ما تطلبه
١٠١٦	١٣	-----	تضاف كلمة " بحيث " قبل كلمة تدعو
١٠٢١	٧	-----	تضاف كلمة " إليه " قبل كلمة فيها
١٠٢٣	١٩	-----	تضاف كلمة " له " قبل كلمة أن

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطبة	الصواب
١٠٢٣	٢١	-----	تضاف كلمة " طبقا " قبل كلمة لأحكام
١٠٢٧	٢٧	إحالة	أحالة
١٠٣٢	١٩	دفاعها	دفاعهما
١٠٣٢	١٩	ولما كان	ولما كانت
١٠٣٣	١٠	بالتضامن	بالتضامن
١٠٣٣	١٢	شركة	الشركة
١٠٣٣	٢١	موضوعها	موضوعهما
١٠٣٣	٢٢	بالتضامن	بالتضامن
١٠٣٤	٩	بالتضامن	بالتضامن
١٠٣٥	٣	بالتضامن	بالتضامن
١٠٣٥	٢٠	أخطأ	الخطأ
١٠٣٦	٧	بالتضامن	بالتضامن
١٠٣٧	١٤	يمكنها	لا يمكنها
١٠٤١	١٦	-----	تضاف كلمة " بباقي " قبل كلمة بالسبب
١٠٤٨	١٨	من	تخذف
١٠٥٥	١٢	متعلقة	تعلقه
١٠٥٥	١٩	-----	تضاف كلمة " أو " قبل كلمة حقا
١٠٥٥	١٩	عينيه	عينيا
١٠٥٧	١٤	تبلغاه	يتلقاه
١٠٥٧	٢٢	على ما يجرى به قضاء التقص أيضا	تخذف العبارة
١٠٥٨	٨	قانون المرافعات	القانون
١٠٥٨	١٤	-----	تضاف كلمة " العشري " قبل كلمة حتى
١٠٥٩	٤	-----	يضاف حرف " د " قبل كلمة أحمد
١٠٦٠	٦	الشركات	شركات

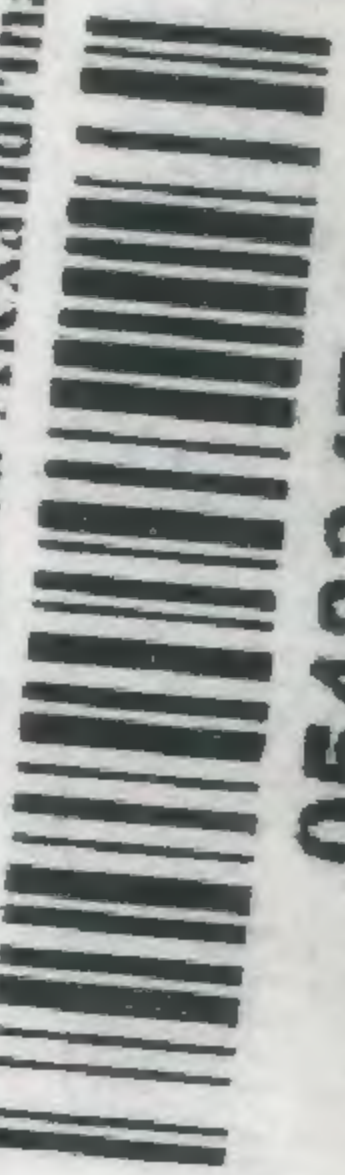
الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٠٦٠	١١	الشركات	شركات
١٠٦٠	١٩	تعيد	تصير
١٠٦١	١٣	لتحقيق	لتحقيق
١٠٦١	١٧	١-تحت	أدمجت
١٠٦٢	١٢	الأولى	الأول
١٠٦٢	١٦	----	تضاف كلمة " آخر " قبل كلمة إفعال
١٠٦٣	٢٤	قانو	قانون
١٠٦٤	٢٥	ثم	تم
١٠٦٦	٤	----	تضاف كلمة " للأسهم " قبل كلمة وقيمة
١٠٦٧	٤	----	يضاف حرف " د " قبل كلمة أحد
١٠٦٩	١٤	لها	بها
١٠٧٠	١٠	إعطائه	إعطاء
١٠٧٢	٢٢	----	تضاف كلمة " لذلك " قبل كلمة أنها
١٠٧٢	٢٣	قراراتها	قراراتها
١٠٧٤	٦	لكتاب	لكتاب
١٠٧٧	١٧	الاستيلاء	الإستيلاء
١٠٧٧	٢٠	قواعد	قوانين
١٠٧٨	٨	----	تضاف كلمة " لذلك " قبل كلمة أنه
١٠٧٨	١٠	----	تضاف كلمة " فقد " قبل كلمة دفعوا
١٠٧٨	١١	وصلور	وصلر
١٠٧٩	١٤	المشروع	الشرع
١٠٨٢	٣	----	تضاف كلمة " هذه " قبل كلمة الأحوال
١٠٨٢	٢٥	بيان	بيانا
٧٢ فهرس	بعد الصواب	----	يوضع عنوان بيع
٧٩ فهرس	٣	جميعات	جميعيات

مطبعة وزارة العدل

رقم الإيداع ٩٣ / ٩٥٥٨



Bibliotheca Alexandrina



0542347